

الكتاب: النحو الوافي 2

(أ) لام الارتداء، كالأمثلة السالفة.

(ب) لام القسم: نحو: علمت ليحاسبن (1) المرء على عمله.

(ج) حرف من حروف النفي الثلاثة (2) : (ما - إن - لا) دون غيرها من

= ويجوز رفعها؛ لأنها هي وما بعدها الاستفهام شيء واحد في المعنى؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ. فالتعليق جائز هنا.

(1) يقولون في مثل هذا: إن اللام داخلية على جواب القسم المقدر. وأصل الجملة:

"علمت - أقسم والله - ليحاسبن المرء على عمله". فجواب القسم - وهو جملة:

"يحاسبن المرء" - مع جملة القسم المقدرة وهي: (أقسم x) في محل نصب سداً معاً مسد

المفعولين. أي: أن مجموع الجملتين هو الذي سد مسد المفعولين، وأنه في محل نصب.

وما يترتب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق في صدر جملتها يدفعونه بأن

وقوعها في الصدارة ليس واجباً مطرداً؛ وإنما هو الغالب. ويفرض أنه واجب حتماً

فالمقصود بالقسم وجملته هو تأكيد جملة جوابه؛ فهما معاً كالشيء الواحد؛ فإذا تقدمت

أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تقدمت على جملة

القسم واحتلت مكان الصدارة اللازم لها؛ فلا تعتبر متخلفة عنه. فوجودها في صدر

الثانية يعد بمنزلة التصدر في الأولى.

لكن سترتب على قولهم هذا محذور آخر؛ هو: وقوع جملة جواب القسم في محل

نصب، والشائع أنها لا محل لها من الإعراب. وقد أجابوا: بأنها لا محل لها باعتبارها:

"جواب قسم" - ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر؛ هو: "التعليق" ومعنى هذا أن

جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها حتماً؛ فإنوجد

عامل يحتاج إليها حتماً كانت معمولية له.

وقيل إن "العلم" في المثال السالف منصب على مضمون جملة الجواب فقط، بدون نظر

إلى أنها جواب قسم؛ فجملة الجواب وحدها على هذا الاعتبار في محل نصب سدت

مسد المفعولين. (راجع الصبان ج2 عند الكلام على أدوات التعليق).

وفي هذا الرأي راحة وتيسير؛ لأنه واقعي؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة، ولا

يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوباً للقسم؛ وإنما الغرض الأساسي الأول هو إيفاء

الناسخ ما يريد، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك.

(وسيجيء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب: حروف الجر (ص500 وفي

ص506 النص الخاص بأن جملة جواب القسم قد يكون لها محل إعرابي مع جملة القسم) .

(2) سواء أكان واحد منها ناسخاً أم مهماً، فالأولان قد يعملان عمل "ليس"،
والأخير قد يعمل عمل "إن" أو: "ليس" فالثلاثة مع الإعمال أو الإهمال صالحة لأن
تكون أداة تعليق. ولا داعي لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداة من الثلاثة؛ لأن هذا
الاشتراط -فوق ما فيه من تضيق- لا سند له من النصوص الفصيحة الكثيرة، فالوارد
منها يدعو إلى إغفاله. ويزيد التمسك بإغفاله قوة ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل
هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة؛ مثل: "علمت ما محمد
جبان" إذ يقدرونه: علمت والله ما محمد جبان. فما الحاجة إلى التقدير والتأويل بغير
داع، ولا سيما التأويل القائم على مجرد التخييل المذكور؟ وإنه لتخييل مستطاع في كل
صورة خالية من القسم، =

(31/2)

أدوات النفي الأخرى. فمثال "ما" النافية: علمت ما التهؤ شجاعة. ومثال "إن"
النافية: زعمت إن الصفح الجميل ضارٌّ (أي: ما الصفح الجميل ضارٌّ) ومثال "لا"
النافية: ألفت لا الإفراط محمودٌ ولا التفريط (1) .
(د) الاستفهام (2) ؛ وله صور ثلاث: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام

=فتصير به صحيحة إلا أنه يدفعنا إلى الدخول في الجدل المرهق الذي مر في المسألة
السابقة -في رقم 1 من هامش الصفحة الماضية- الخاصة بجواب القسم ومحلّه من
الإعراب، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاعتراض والجدل، نحن في غنى عنها، ولا
حاجة للبيان اللغوي الناصع بها.

وزيادة في البيان نقول: إن اشتراط القسم مقصور عند جمهرة النحاة على: "لا - إن" -
النافيتين، ولا يكاد يوجد خلاف في صدارة "ما" النافية غير الزائدة؛ عاملة وغير عاملة.
فقد جاء في الجزء الأول من "المغني" عند الكلام على "لا" ما نصه:

(تنبيه - اعتراض لا" بين الجار والمجرور في محو: غضبت من لا شيء، وبين الناصب
والمنصوب في نحو قوله تعالى: "لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل" ... وبين
الجازم والمجزوم في نحو: إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض ... " وتقدم معمول ما بعدها

عليها في نحو قوله تعالى: "يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها ... - دليل على أنها ليس لها الصدر. بخلاف "ما" ... "اللهم إلا أن تقع في جواب القسم فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر. ولهذا قال سيبويه في قوله: "آليت حسب العراق الدخر أطعمه ... " أن التقدير: على حب العراق، فحذف الخافض، ونصب ما بعده، بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب: "زيداً ضربته"؛ لأن التقدير "لا أطعمه" وهذه الجملة جواب: لآليت؛ فإن معناه: حلفت. وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل "لا" مطلقاً. والصواب الأول) اهـ.

وإنما قال سيبويه ذلك لأن "لا" هنا لها الصدارة؛ لوقوعها في جواب القسم؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً أيضاً ... وقال الأشموني عند سرد الأدوات التي لها الصدارة، ويحدث التعليق بسببها ما نصه: (الترم التعليق عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر؛ كما إذا وقع قبل "ما" النافية؛ نحو قوله تعالى "لقد علمت ما هؤلاء ينطقون" وقيل "إن - ولا" النافيتين في جواب ق سم ملفوظ أو مقدر ...) اهـ.

وقد استدرك الصبان فقال ما نصه:

(قوله في جواب قسم...، قيل الصحيح أنه ليس بقيد. لكن في "المغني" ما يظهر به وجه التقييد؛ حيث نقل فيه أن الذي اعتمد سيبويه أن "لا" النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم. وقال في محل آخر: "لا" النافية في جواب القسم لها الصدر؛ لحلها محل ذوات الصدر؛ كلام الابتداء و"ما" النافية.. اهـ و"إن" مثل: "لا" اهـ كلام الصبان.

(1) الإفراط: المبالغة في إعداد الشيء حتى يتجاوز حدوده المحمودة. والتفريط: الإهمال فيه. فهما نقيضان.

(2) لأن الاستفهام له الصدارة، فلا يعمل ما قبله فيه، إلا إن كان ما قبله حرف جر؛ نحو: ممن علمت الخبر؟ - بم جئت؟ - عن يتساءلون؟ - على أي حال كنت؟..=

(32/2)

نحو: علمت أيُّهم بطل؟ أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام؛ نحو: علمت صاحبُ أيُّهم البطل؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام؛ نحو: علمت أعليّ مسافرٌ أم مقيمٌ؟ وأعلمُ على الشتاء أنسبُ للعمل من الصيف (1) ؟ وقولهم لظريف: لا ندري أجذك

أبلغ وألطف، أم هزلُّك أحبُّ وأظرف؟.

(هـ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها؛ مثل "كم" (2) . الخبرية؛ في نحو: دريت كم كتاب اشتريته. ومثل: "إنّ" وأخواتها، ما عدا "أنّ" مفتوحة الهمزة؛ فليس لها الصدارة؛ نحو: علمت إنك لمنصف (3) ،

=أو كان ما قبله مضافاً واسم الاستفهام مضاف إليه، نحو: صديق من أنت؟ ...)
وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام عامٌ ليس مقصوراً على أفعال هذا الباب القلبية
- كما أشرنا في رقم: 1 من هامش ص 27؛ وسيجيء البيان في ص 36-.

(1) عرض بعض النحاة لهذه الصورة الثلاث بشيء من التفصيل، فقال: إن الاستفهام قد يكون بالحرف؛ نحو قوله تعالى: "وإن أدري أقرب أم بعد ما توعدون". أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة، نحو: ستعلم أيّ الرأيين أفضل؟ أو يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم الاستفهام؛ نحو: علمت أبو من صالح. أو يكون اسم الاستفهام خبراً؛ نحو علمت متى السفر. أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم الاستفهام نحو: علمت صباح أي يوم قدومك. أو يكون اسم الاستفهام فضلة؛ نحو: علمت أيّ كتاب تقرأ.
وقول الشاعر:

حُشَّاشَةٌ نَفْسٍ وَدَعْتُ يَوْمَ وَدَعُوا ... فلم أدْرِ أيّ الطاعنين أُشَيِّعُ

ومما سلف يتبين أن الاستفهام قد يكون حرفاً فاصلاً بين العامل والجملة، وقد يكون اسماً فضلة، وقد يكون اسماً عمدة، سواء أكان العمدة مبتدأ مباشرة للاستفهام، أم خبراً مباشرة كذلك. وسواء أكان العمدة مبتدأ مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه أم خبراً مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه.

(2) "كم" نوعان: "استفهامية"؛ وهي: اسم يسأل به عن عدد شيء. وتحتاج لتمييز منصوب في الغالب؛ نحو: كم درهماً تبرعت به؟ وتدخل في أدوات التعليق الاستفهامية. "وخبرية"؛ وهي: اسم يدل على كثرة الشيء ووفرته، ولها تمييز مجرور في الغالب؛ نحو: كم ظالم أهلكه الله بظلمه.

و"كم" بنوعيها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفة (2425 م 168) .

(3) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليق هي: "إنّ"، أو "لام الابتداء"؛ فكلاهما له الصدارة؛ فيصلح للتعليق. ولا يقال: "لام الابتداء فيه ليس بعدها جملة". ففي هذا القول إغفال لما قرره من أن موضعها الأصيل هو أول الجملة. فلما شغلته "إنّ" -ولها الصدارة أيضاً- تخلت عنه اللام، وتأخرت إلى الخبر؛ منعاً إلى الخبر؛ منعاً للتعارض.

على أن هذا من التعليقات المصنوعة التي لا خير في ترديدها. وحسبنا أن نتهدي إلى ما في الكلام المأثور من تعليق، سببه "إن" أو "لام" =

(33/2)

ونحو: لا أدري لعل الله يريد بكم خيراً. والأغلب الفصحح في: "لعل" هذه أن تكون أداة تعليق للفعل: "أدري" المبدوء بالهمزة، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (تَدري - تَدري - يدري (1) ...).

ومثل: أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة في نحو: لا أعلم إن كان الغد ملائماً للسفر أو غير ملائم. ونحو أخسب لو ائتلف العامل وصاحب العمل لَسَعِداً.

فيما يلي أمثلة تزيد التعليق وضوحاً (2)، وتبين موضع "المانع"، وأن موضعه بعد الناسخ حتماً ويليه المفعولان، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين:

=الابتداء"، أو: هما معاً؛ فكل هذا صحيح ومريح.

وما يقال في لام الابتداء الداخلة على خبر "إن" يقال في لام الابتداء الداخلة على اسم "إن" المتأخر، أو على معمول خبرها؛ نحو: "حسبت إن في الصحراء لمناجم، وعلمت إن المناجم لكنوزاً ممتلئة". ويجب كسر همزة "إن" في الأمثلة السابقة وأشباهها من كل جملة تجمع بين "إن" و"لام الابتداء". كما سبق في مواضع كسرها. وسبب ذلك في رأيهم: أن "لام الابتداء" تصيب الفعل القلبي بالتعليق، وهذا التعليق يقتضي أن تقع بعده في الغالب جملة - كما سبق في ص 28-. فلما وقعت "إن" في صدر هذه الجملة كسرت وجوباً. فلام الابتداء كانت السبب في التعليق، وفي كسر همزة "إن". فإذا لم توجد "لام الابتداء" فلن يكون هناك داعٍ للتعليق، ولا لكسر همزة "إن" ففتح. لكن أيتفق هذا مع إدخالهم "إن" في عداد الأدوات التي لها الصدارة، وتحدث التعليق؟ لا. ومن أجله قال بعض النحاة بحق: يجوز كسر همزة "إن" وفتحها في المثال السابق عند خلوه من لام الابتداء.

فمن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره. ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبي، لما سبق تقريره من اعتبار "إن" مكسورة الهمزة في عداد أدوات التعليق. ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره، ولا يصح تعليق الفعل القلبي في هذه الحالة؛ لعدم

وجود أداة التعليق؛ إذ ليست "أن" مفتوحة الهمزة من أدواته. (راجع ج 1 ص 488 م 51).

وراجع الصبان ج 2 باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق.

(1) ومن الأمثلة قول الشاعر:

ولا تحرم المرء الكريم فإنه ... أخوك ولا تدري لعلك سائله

(2) من الممكن البدء بهذه الأمثلة، وتفهمها قبل الدخول في تعريق التعليق وما يتصل به.

(34/2)

جدول

الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق الجملة بعد تعليق
الناسخ السبب

علمت التواضع غير الضعة علمت للتواضع غير الضعة الفصل بلام
الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً.

ألفيت العظمة غير التعاضم ألفيت للعظمة غير التعاضم الفصل
بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً.

عددت (1) التجارب خير معلم عددت والله التجارب خير معلم الفصل
بالقسم بين الناسخ ومعموليه معاً.

جعلت اتباع الهوى شرّ البلايا جعلت ما اتباع الهوى إلا شرّ البلايا الفصل
بأداة النفي "ما" بين الناسخ ومعموليه معاً.

وجدت الشرق مستراً مجده وجدت الشرق لهو مستردّ مجده
وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثاني

.....

وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه

أرى التقصير في العمل إساءةً للوطن....أرى التقصير في العمل والله هو إساءة

للوطن.... وقوع لام الابتداء قبل المفعول

.....

الثاني وحده جعل أثر التعليق

.....

ينصب عليه

أحسب خلف الوعد إهانةً لصاحبه..... أحسب خلف الوعد ليهين

صاحبه..... كذلك لام القسم.

دريت إكرام الجار مؤدباً لطيب الإقامة..... دريت إكرام الجار لا يؤدي إلا لطيب

الإقامة..... وكذلك حرف النفي: "لا"

ففي الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) بعد الناسخ وقبل المفعولين مباشرة، فلا نقول في إعرابهما إنهما مفعولان؛ وإنما نقول هما -في الأمثلة المعروضة- مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب سدّ مسدّ المفعولين.

وفي الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع الناسخ في صدر جملته، ثم وليه المفعول به الأول. أما المفعول به الثاني فغير ظاهر في الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة.

وفي مثل هذه الحالة يبقى المفعول به الأول محتفظاً باسمه وبعلامة إعرابه، فيعرب مفعولاً به أول، وتعرب الجملة التي (2) بعده إعراب الجملة المستقلة، ويزاد على إعرابها أنها في محل نصب، تسدّ مسدّ المفعول به الثاني ...

(1) أيقنت.

(ن2) قد تكون الجملة فعلية، وقد تكون اسمية؛ فالحكم عليها بأنها جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر، أو جملة فعلية مكونة من فعل ومرفوعه ... موقوف على نوعها المعروض.

.....
- زيادة وتفصيل:

- (أ) تقدم (1) أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وُجدت إحدى أدوات التعليق، ومنها: "الاستفهام".
والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بما الباب - كما أشرنا من قبل (1) -، وإنما يصيبها غيره، طبقاً للبيان الآتي:
- 1- الفعل القلبي الناصب لمفعول به واحد؛ مثل: نسي - عرف ... ومنه قول الشاعر:
ومن أنتمو؟ إنا نسينا من انتمو ... وريحكموا من أي ريح الأعاصر
- 2- الفعل القلبي اللازم، مثل: تفكّر؛ كقوله تعالى: "أولم يتفكروا؟ ما بصاحبهم من جنة؟"؛ فالتعليق هنا عن الجار والمجرور (2)؛ لأن المجرور بالحرف بمنزل المفعول به (3).

- 2- ما ليس قلبياً، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر؛ مثل: نظر - أبصر - سأل - استنبأ - ... و... ومن الأمثلة قوله تعالى: (فَلْيَنْظُرْ أَئِذَا أَرْكَى طَعَاماً) ، وقوله تعالى: (فَسْتَبْصِرْ وَتُبْصِرْ) ، وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَ: أَيَّانَ يَوْمُ الدين؟) ، وقوله تعالى: (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ: أَحَقُّ هُوَ؟ ...) ، فهذه الأفعال ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام، ولهذا يوقف في الآية الأولى على قوله: (يتفكروا) ، والكلام بعدها مستأنف، وهو: (ما بصاحبكم من جنة؟) ، وما الاستفهامية بمعنى النفي، إذ المراد: أي شيء بصاحبكم من الجنون؟ ليس به شيء منه (4) .

(1 و 1) وفي رقم 1 من هامش ص 27 وفي "د" من ص 32.

(2) انظر "ج" الآتية.

(3) كما سيجيء في ص 159.

- (4) ما نوع "ما" في الآية؟ يقول الصبان إن بعض النحاة يراها على حسب الظاهر نافية؛ ويكون الوقف على قوله: "أولم يتفكروا ... " فما بعده استئناف. ويراه آخرون: "استفهامية" بمعنى "النفي" - أي: أي بصاحبكم من الجنون؟ أي: ليس به شيء منه

-
-
- (ب) عرفنا (1) أن التعليق لا يكون في الأفعال القلبية الجامدة، ولا في بعض النواسخ الأخرى؛ كأفعال التحويل ... و ... فما المراد من هذا؟ أيراد أن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال الجامدة ولا بعد تلك النواسخ؛ فلا يحدث التعليق؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهري فكأنها غير موجودة؟ يرتضي النحاة الرأي الأول. والاقتصار عليه حسن.
- (ج) سبق (2) أن الجملة بعد أداة التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ إليهما، ولم ينصب المفعول به الأول مباشرة، فإن نصبه سدت مسدّ الثاني فقط ...
- فإن كان الفعل ليس ناسخاً ولا يتعدى لمفعولين، ووقعت بعده جملة مسبوقه بأداة التعليق - فإن كان يتعدى بحرف جر، فالجملة في محل نصب بإسقاط الجار؛ نحو: فكرت أصبح هذا أم غير صحيح؟ أي: فكرت في ذلك (3). وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّه؛ نحو: عرفت البارع أبو من هو؟ فقبل الجملة بدل كل من كل، على تقدير مضاف؛ أي: عرفت شأن البارع، وقيل بدل اشتمال من غير حاجة إلى تقدير، أو هي مفعول ثانٍ لعرفت بعد تضمينه معنى: "علمت". والرأيان الأخيران أوضح وأيسر استعمالاً، ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام، ويقتضيها المعنى.
- (د) إذا كانت "رأى" حُلُمِيَّة لم يدخل عليها التعليق (4).

(1) في ص 27.

(2) في ص 28 وما بعدها.

(3) سبقت إشارة لهذا ولإعراب آخر في رقم 2 من هامش ص 18.

(4) كما سيجيء في "ج" من ص 42.

(37/2)

الحكم الثاني - الإلغاء:

وهو: "منع الناسخ من نصب المفعولين معاً، لفظاً ومحلاً، منعاً جائزاً، - في الأغلب - لا واجباً". أو هو: "إبطال عمله في المفعولين معاً لفظاً ومحلاً، على سبيل الجواز لا

الوجوب". ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر.
وسببه: إمّا توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق (1)
، وإما تأخره عنهما. فإذا تحقق السبب جاز - في الأغلب (2) - الإعمال أو الإهمال،
وإن لم يتحقق وجب الإعمال. فللناسخ ثلاث حالات من ناحية موقعه في الجملة، وأثر
ذلك:

الأولى: أن يتقدم على المفعولين. وفي هذه الحالة يجب إعماله - عند عدم المانع -؛
فينصبهما مفعولين به، نحو: رأيت النزاهة وسيلةً لتكريم صاحبها.
الثانية: أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة. وفي هذه الحالة يجوز - في الأغلب (2) -
إعماله؛ فينصبهما مفعولين (3) به؛ نحو: النزاهة - رأيت - وسيلةً لتكريم صاحبها.
ويجوز إهماله (4) ؛ فلا يعمل النصب فيهما معاً، ولا في أحدهما؛

(1) إذ يجب التعليق لوجود سببه، ويجوز في صورة واحدة - ويبانها في رقم 4 من
هامش ص30-.

(2 و 2) إلا في مسائل ستذكر في رقم 3 من هامش الصفحة الآتية. ثم انظر رقم 1 من
هامش ص40.

(3) في حالة توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثاني هو المتقدم عليه،
ويجوز في حالة - تقدم هذا المفعول الثاني أن يكون جملة، أو شبه جملة، أو مفرداً، وهي
الأنواع الثلاثة التي ينقسم إليها - كما سبق في: "أ" من ص24- ومن الأمثلة لتقدمه
وهو جملة ما نقلوه من نحو:

(شجاك - أظن - ريع الطاعنين ...) فكلمة "ريع" يجوز ضبطها بالنصب مفعولاً أول
للفعل: "أظن". والجملة الفعلية "شجاك" (أي: أحزنك) في محل نصب تسد مسد
المفعول الثاني. ويصح في كلمة: ريع" الرفع على أنها فاعل للفعل: "شجا" ويكون الفعل
"أظن" مهماً. ويجوز أيضاً رفع كلمة: "ريع" على أنها خبر للكلمة: "شجا" المبتدأ،
ومعناها: "حزن" ولا تكون في هذه الصورة فعلاً، ويكون الفعل: "أظن" متوسطاً بينهما،
مهماً.

(4) وفي هذه الصورة تكون جملة: "رأيت"، معترضة، لا محل لها من الإعراب.

وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية: (مبتدأ وخبراً) ، ونحو: النزاعة - رأيت - وسيلة لتكريم صاحبها.

الثالثة: أن يتأخر عن مفعوليه؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين؛ نحو: النزاهة وسيلة لتكريم صاحبها - رأيت.

ويجوز إعماله فلا يعمل النصب (1) ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة اسمية، مركبة من مبتدأ وخبره؛ نحو: النزاهة وسيلة لتكريم صاحبها - رأيت.

مما تقدم ندرك أوجع الفرق بين التعليق والإلغاء؛ وأهمها:

(أ) أن التعليق واجب (2) عند وجود سببه. أما الإلغاء فجائز - في الأغلب (3) - عند وجود سببه.

(1) والجملة من الفعل وفاعله استثنائية، كما كانت قبل التأخر عن المفعول ين.

(2) إلا في الحالة التي يكون فيها جائزاً، (وقد سبق بيانها في رقم 4 من هامش ص30) .

(3) الإلغاء جائز في أغلب الأحوال. لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط، أو الإهمال فقط. فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفياً، سواء أكان متأخراً عن المفعولين، أم متوسطاً بينهما، نحو: "مطراً نازلاً لم أظن". أو: "مطراً لم أظن نازلاً"؛ لأنه لا يجوز أن يبني الكلام على المبتدأ والخبر ثم تأتي بالظن المنفي، إذ إلغاء الفعل المنفي - في صورتين - قد يوهم أن ما سوى الفعل مثبت.

مع أن نفي الفعل يعم الجملة كلها، وينتج في المعنى إلى المفعولين المنصويين عند تقدمهما، أو تأخر أحدهما. فلمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال؛ مبالغة في الاحتراس؛ كما يقولون.

وهذا التعليق - دون الحكم - لا ترتاح له النفس إلا إن أيدته النصوص الفصيحة التي لم يعرضوها فيما وقع في يدي من المراجع.

ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدراً؛ نحو: (المطر قليل - ظني غالب) ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل - غالباً - في شيء متقدم عليه، فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاة ويخالفهم آخرون، كما سيجيء في باب، ج3) .

وكذلك يجب الإهمال إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء، أو غيرها من ألفاظ التعليق؛ نحو: لخالد مكافح ظننت؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تقدم الناسخ. ولا قيمة لهذا الخلاف في التسمية؛ لأن الأثر واحد - إلا في التوابع كما سيجيء في "د" - لا يتغير باختلاف الرأيين؛ فكلاهما يوجب الإهمال، وهذا حسينا.

وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها؛ مثل: إن التردد - حسبت - مضية.

أو بين "سوف" وما دخلت عليه؛ نحو: سوف - إخال - أكافح الشر. أو بين معطوف ومعطوف عليه؛ نحو: دعاك الخير - أحسب - والبر.

(39/2)

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما. أما الإلغاء فيصيبهما معاً.

(ج) أن أثر التعليق لفظي ظاهري، لا يمتد إلى الحقيقة والمحل. وأثر الإلغاء لفظي ومحلي معاً.

(د) أن التعليق يجوز في توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية، أو مراعاة ناحيته المحلية. والإلغاء لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التي هو عليها؛ وهي الناحية الظاهرة المحضة.

(هـ) أن التعليق لابد فيه من تقدم الناسخ على معموليه؛ ومن وجود فاصل بعده له الصدارة.

أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط (1) الناسخ بينهما، أو تأخره عنهما؛

(1) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه، وليس متوسطاً ولا متأخراً. ثم يؤولون تلك الأمثلة تأويلاً يخرجها من حكم الإلغاء، ويدخلها في أحكام أخرى مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل. وهذا تكلف مردود، وتصنع يجب البعد عنه، منعاً للفوضى في التعبير، والخلط في الأصول العامة. وفي تلك الأمثلة قول الشاعر:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

فالفعل: "إخال" قد ألغى؛ فلم ينصب المفعولين: "لدى" و"تنويل" مع أنه مقدم عليها، ومع تقدمه فكلمة "لدى" ظرف، خبر متقدم، وكلمة: "تنويل" مبتدأ مؤخر. أي: أنه لم ينصبهما؛ بدليل رفع الثانية. فما السبب في الإلغاء؟ لا سبب. لهذا ينتحلون ما يجعل الأسلوب صحيحاً. فيتخيّلون وجود "ضمير شأن" مستتر بعد الفعل: "إخال"؛ فالتقدير: "إخاله. فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول به الأول، وتكون الجملة الاسمية بعده: (لدينا تنويل) في محل نصب، تسد مسد المفعول الثاني، إذ يصح في

الأفعال القلبية - كما سبق، في "أ" ص 24- أن يكون مفعولها الثاني جملة أو غيرها. وبهذا التأويل الخيالي لا يوجد في الكلام ناسخ متقدم لم يعمل. أي: لا يوجد في الكلام إلغاء، ولا مخالفة للقاعدة التي توجب عمل الناسخ المتقدم... فلم هذا؟ ما فائدته؟ إن واقع الأمر صريح في مخالفة التعبير للقاعدة. والسبب هو الضرورة الشعرية، أو المسايمة للغة ضعيفة، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذي يدعوننا لهجر تلك التأويلات، والفرار منها؛ حرصاً على سلامة اللغة، وإيثاراً للراحة من غير ضرر، والاقتصار في القياس على ما لا ضعف فيه، ولا شذوذ، ولا تأويل ... ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني وجدت ملاك الشيمة الأدب =

(40/2)

وليس في حاجة بعد هذا إلى فاصل، أو غيره (1).

= ففي البيت فعل قلبي (هو: وجد) لم ينصب المفعولين: مع أنه متقدم. فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه؟ ويجيبون بمثل الإجابة السابقة؛ فيتأولون. ويتخيلون وجود "ضمير شأن" مستتر بعد ذلك الفعل، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول، والجملة الاسمية: "ملاك الشيمة الأدب" في محل نصب سدت مسد المفعول به الثاني. أو: يقول: إن الفعل أصابه "التعليق" بسبب وقوع لام ابتداء مقدرة بعده، وأصل الكلام كما يتخيلون: "أنني وجدت لملاك الشيمة الأدب" ... وفي هذا ما في سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل، والتأويل، واتقاء ضرره بالاختصار على ما لا حاجة فيه إلى تصيد وتحايل.

(1) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف:

وُحْصَ بالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ: "هَبْ" وَالْأَمْرِ: "هَبْ" قَدْ أُلْزِمَا كَذَا: "تَعَلَّمَ". وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ رُكْنٌ.

("خص": فعل أمر. ويصح أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول. "الأمر": مبتدأ مرفوع. "هب": مبتدأ ثان. "ألزم" فعل ماض للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على "هب" والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو: "الأمر". والرابط محذوف، والتقدير: ألزمه، أي: ألزم صورة الأمر وصيغته. والألف

التي في آخر: "ألزما: زائدة لأجل الشعر، وتسمى: "ألف الإطلاق". أي: الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة، ومدّه بها حتى ينشأ من المد: "ألف". "زكن: علم). .

ومعنى البيتين: التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التي سبقت أول الباب دون بعض. ولم يبين الأفعال المقصودة، مكتفياً بأن قال: إنها الأفعال التي ورد ذكرها قبل: "هَبْ" و"تعلم" في الأبيات الثلاثة الأولى من الباب. وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبية المتصرفة، دون فعلين منها أخرجهما صراحة؛ هما: "هَبْ" بمعنى: "ظَنَّ"، و"تعلم" بمعنى: "اعلم"، -ويزاد عليهما أفعال التحويل أيضاً- ثم قال:

إذا كان الناسخ هنا غير ماض فإنه يعمل عمل الماضي، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل على الماضي. ولم يذكر تفصيل شيء من هذا الجمل. ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعليق والإلغاء؛ فقال:

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ... وَأَنْوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ:
 فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ ... وَالتَّزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ: نَفْيِ "مَا"
 و"إِنْ"، و"لَا" "لَامَ ابْتِدَاءٍ"، أَوْ قَسَمَ ... كَذَا، و"الِاسْتِفْهَامُ" ذَا لَهُ انْحَتَمَ

يريد: أن الإلغاء أمر جائز؛ لا واجب، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ في ابتداء جملة، أي: متقدماً على مفعوليه. فإذا كان في ابتدائها لم يصح إلغاء عمله -أما إذا لم يكن فيب ابتدائها- بأن وقع بين المفعولين أو بعدهما فإن الإلغاء والإعمال جائزان -في الأغلب- ثم أشار بتقدير "ضمير للشأن"، أو تقدير "لام ابتداء" إذا وردت أمثلة قديمة توهم أن الناسخ المتقدم قد ألقى عمله. وقد شرحنا هذا وأبدينا الرأي فيه. ثم سرد بعض الموانع التي تكون سبباً في التعليق؛ فعرض منهما ثلاثة أدوات للنفي (ما - إن - لا) وعرض ثلاثة تغيروا؛ هي: لام الابتداء - القسم - الاستفهام. وقال في الاستفهام: انحتم له ذا".

"لَعَلَّمْ" عَرَفَانِ، وَ"ظَنَّ" تَهْمُهُ ... تَعْدِيَّةٌ لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ=

(41/2)

زيادة وتفصيل:

(أ) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرج من حكم هذا التقدم -في الرأي الأصح-

أن يسبقه معمول آخر له، أو لأحدهما؛ نحو: متى علمت الضيفَ قادمًا؟ باعتبار: "متى" ظرفاً للناسخ، أو لمفعوله الثاني.

وكذلك لن يخرج من حكم التقدم أن يسبقه شيء آخر ليس معمولاً له، ولا لأحدهما، مثل: إني علمت الحذرَ واقياً الضرر.

(ب) يختلف النحاة في بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره. ولهم في هذا جدل طويل، لا يعيننا منه إلا أن الأنسب هو تساوي الإلغاء والإعمال عند توسط العامل. أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى، لشيوعه في الأساليب البليغة الماثورة.

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يُقْبَح؛ نحو: الكتاب - زعمت زعمًا - خيرَ صديق؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتنافي. فإن أكَّد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة، أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً؛ نحو: السفينة - ظننته - قصراً.

أي: ظننت الظن -و: السفينة ظننت - ذاك - قصراً. أي ذاك الظن ...

(ج) رأي الحُلُمِيَّة لا يصيبها الإلغاء، وقد سبق (1) أنها لا يصيبها تعليق.

=وَلَرَأَى الرَّؤْيَا، اَنْمَ مَا لِعَلِمَا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ اَنْتَمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين في مناسبة قريبة -ص14 و15- بما ملخصه: أن "عَلِمَ" إذا كان منسوباً للعرفان (بأن كان معناه: "عرف" الذي مصدره: "العرفان") . وأيضاً: "ظن" إذا كان مصدره "الظن" المنسوب للتهمة (بأن يكون الفعل: "ظن" بمعنى: "اتَّهم"). ومصدره: "الظن" بمعنى الاتِّهام؛ ومنه التهمة) -فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوماً؛ أي: حتماً.

ما دام معناه ما سبق. ثم قال: إن الفعل "رأى" المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره "الرؤيا" المنامية) ينصب مفعولين.

(1) في "د" من ص37.

الحكم الثالث - الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول:

يجوز أن يَسُدَّ المصدر المؤول من ("أنَّ" الناسخة (1) وما دخلت عليه، أو: "أنَّ" المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من جملة فعلية - مسدِّ المفعولين، ويعني عنهما (2) . ويجب أن يراعى في معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتاً أو منفيّاً على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل.

فمن أمثلة المثبت ما جاء في خطبة لقائد مشهور: (عَلِمْنَا أن السيفَ ينفع حيث لا ينفع الكلام، ورأينا أنَّ كلمة القَوِيّ مسموعة، فن زعم أنَّ يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ، ومن ظنَّ أن يَسْلَمَ بالاستسلام فقد قضى على نفسه ...) .

وتقدير المصادر المؤولة (3) : (علمنا نفع السيف ... -رأينا سماع كلمة القويّ- من عم فَوْزَه ... - من ظنَّ سلامته ...) فكل مصدر من المصادر التي نشأت من التأويل سدَّ مسدِّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبي الذي قبله. فالمصدر "نفع"، أغني عن مفعولى الفعل: "رأى". والمصدر: "فوز"، أغني عن مفعولى الفعل: "زعم" والمصدر: "سلامة" أغني عن مفعولى الفعل "ظن" (4) ... ويقاس على هذا أشباهه (5)

(1) سواء أكانت مشددة النون أم مخففة.

(2) سبق (في رقم 6 و4 و6 من هامش 6 و7 و8 وفي 1 من هامش ص 19) أن هذا كثير في

الفعلين "زعم" و"تعلم" بمعنى، "اعلم". قليل في: "هب" بمعنى: ظنَّ. وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين معاً طبقاً للرأى المختار هناك، وفي رقم 4 من هامش ص 11.

(3) سبق (في ج 1 ص 299 م 29 من هذا الكتاب، باب: الموصول) أيضاً شامل لطريقة صوغ المصدر المؤول بصورة المختلفة، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى، وصلته، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء.

(4) وكذلك المصدر المؤول بعد فعل الأمر الذي في آخر الآية الكريمة: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة. واعلموا أن الله شديد العقاب) .

(5) يكون الفعل القلبي في الأمثلة السابقة وأشباهها عاملاً في لفظ المصدر المتصيد (أي، المستخرج) من "أنَّ" و"أنَّ" وصلتهما، وليس عاملاً في الجملة التي دخلت عليها "أنَّ" أو "أنَّ" إذ لو كان عاملاً في الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل، بسبب الفاصل (طبقاً لما عرفناه في "التعليق") ولوجب أيضاً كسر همزة "إن" لوقوعها في صدر جملة جديدة. فالذي حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد. وكل هذا بشرط

خلو خبر "إن" من لام الابتداء؛ لأن وجودها يوجب كسر همزة "إن" ويوجب "التعليق
(راجع رقم 3 من هامش ص 33 ورقم 4 من هامش ص 48. وكذلك ج 1 ص 489
م 51) .

(43/2)

من مثل قول الشاعر (1) :

تود عدوى ثم تزعم أنني ... صديقك؛ إن الرأي عنك لعازب
فالمصدر المؤول من "أنّ مع معموليها" يسدّ مسدّ مفعولي الفعل: "تزعم" ومن أمثلة
المعنى المنفي قول الشاعر:

الله يعلم أي لم أقل كذبا ... والحق عند جميع الناس مقبول
وتأويل المصدر مع زيادة ما يدل على النفي هو: "الله يعلم عدم كذب قولي".

- وقد سبق (2) تفصيل الكلام على طريقة صوغ المصدر المؤول.

الحكم الرابع (3) - جواز وقوع فعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين:

وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين، متحدين في المعنى (4) ، مختلفين في النوع؛ نحو:

علمتني راغباً في مودة الأصدقاء، ورأيتني حريصاً عليها.

فالتاء والياء في المثالين ضميران. متصلان، ومدلولهما شيء واحد؛ فهما للمتكلم، مع
اختلاف نوعهما: فالتاء ضمير رفع فاعل، والياء ضمير نصب، مفعول به.

ونحو: علمتكَ زاهداً في الشهرة الزائفة، وحسبتكَ نافراً من أسابها. فالتاء والكاف في
المثالين ضميران، متصلان، ومعناهما واحد؛ لأن مدلولهما هو المخاطب، مع اختلاف
نوعهما كذلك؛ فالتاء ضمير رفع فاعل، والكاف ضمير نصب، مفعول به (5) .

(1) وقول الآخر:

إذا القوم قالوا: من فتى؟ خلت أنني ... دُعيتُ فلم أكسل، ولم أتبلد

(2) سبق في (ج 1 ص 299 م 29 من هذا الكتاب، باب: الموصول) .

(3) انظر تكملته الهامة في الزيادة والتفصيل.

(4) بأن يكون مدلولهما واحداً (أي: أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر،

فكلاهما يدل على ما يدل عليه الثاني) .

(5) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ} (6) أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى {

فالفعل: "رأى" فاعله ضمير مستتر، تقديره: "هو" -والضمير المستتر نوع من المتصل- ومفعوله الأول: "الهاء" -فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين، متصلين، متحدين في المعنى؛ لأن مدلولهما واحد؛ هو: الغائب، مع اختلاف نوعهما، فالضمير المستتر: "هو" ضمير رفع، فاعل والضمير "الهاء" المذكور ضمير نصب، مفعول به.

(44/2)

.....

زيادة وتفصيل:

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها؛ فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه؛ مثل: "رأى" البصرية والحلمية، وهو كثير فيهما، ومثل: "وجد" (بمعنى: لقي)، وفقد. وعدم. وهو قليل في هذه الثلاثة، ولكنه قياسي في الخمسة، وفي غيرها مما نصت عليه المراجع؛ وليس عاماً في الأفعال؛ نحو: استيقظت فرأيتني منفرداً --أخذني النوم فرأيتني جالساً في حفل أدبي-. ساءلت نفسي في غمرة الحوادث: أين أنا؟ ثم وجدّني (أي: لقيت نفسي، وعرفت مكانها) -فقدتني إن جنحت إلى خيانة، أو عدمتني. ولا يجوز هذا في غير ما سبق إلا ما له سند لغوي يؤيده. فلا يصح: كرمّتي، ولا سمعتني، ولا قرأتني، وأشباهها مما لم يرد في المراجع. إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً، فيجوز في جميع الأفعال، نحو: ما لمستُ إلا إياي - ما راقبتُ إلا إياي (1).

ويمتنع في باب: "ظن وأخواتها"، وفي جميع الأفعال الأخرى -اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنوياً إن كان الفاعل ضميراً، متصلاً، مستتراً، مفسراً بالمفعول به، فلا يصح محمداً ظن قائماً- ولا علياً نظر؛ بمعنى: محمداً ظن نفسه...، وعلياً نظر نفسه... لأن مفسر الضمير هنا: (أي مرجعه) هو المفعول به. فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صح؛ فيقال: ما ظن محمداً قائماً إلا هو. وما نظر علياً إلا هو...

(1) "ملاحظة": المفهوم من كلام النحاة أنهم يمتنعون ما سبق من اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كان ضميرين، متصلين، متحدين معنى -بأن يكونا متكلم واحد، أو لمخاطب واحد- مختلفين نوعاً، ولا فرق في هذا بين المفعول به الحقيقي، والمفعول به التقديري، وهو الذي يتعدى إليه العامل بحرف جر، إذا الجرور في هذه الصورة مفعول

به تقديرًا، فيمتنع عندهم أن يقال: "أحضرتني، أو أحضرتُ بي" إذا كان الضميران للمتكلم. كما يمتنع أن يقال: أوثقتك، وأوثقت بك إذا كان الضميران لمخاطب واحد. لكن يعترض رأيهم في المفعول التقديري آيات كريمة متعددة، منها قوله تعالى: (وهزي إليك بجذع النخلة ...) وقوله تعالى: (واضمم إليك جناحك ...) قوله تعالى: (أمسك عليك زوجك) ولا عبرة بما يقوله "الصبان" نقلًا عن "المغني" من أن الآيات مؤولة على تقدير حذف مضاف، وكلمة التأويل أن توافق الآيات رأيهم، مع أن الواجب أن يغيروا رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه؛ فلا عليها من اتباعه، ومن شاء فليتأوله.

(45/2)

المسألة 62:

الْقَوْلُ

معناه، متى ينصب مفعولا واحداً؟ ومتى ينصب مفعولين؟
يعرض النحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته، لتشابه بينه وبين "الظن" في بعض المعاني والأحكام. وصفوة كلامهم: أن "القول" متعدد المعاني، وأن الذي يتصل منها بموضوعنا معنيان؛ أحدهما: "التلفظ المحض، ومجرد النطق" والآخر: "الظن".

(1) فإن كان معناه: "التلفظ المحض، ومجرد النطق" فإنه ينصب مفعولاً به واحداً، تكون دلالته المعنوية مقصودة غير مهملة (1) ، سواء أكان الذي جرى به التلفظ، ووقع عليه القول - كلمة مفردة (2) ، أم جملة. فمثال المفردة ما جاء على لسان حكيم: (تسألني عن العظمة الحقة، فأقول: "الكرامة"، وعن رأس الرذائل، فأقول: "الكذب") فمعنى "أقول" هنا: "أنطق، وأتلفظ".
والكلمة التي وقع عليها القول (أى: التي قيلت) ، هي: "الكرامة" - "الكذب". وكلتاها مفعول به منصوب مباشرة.

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضاً: سألت والدي عن مكان نقضى فيه وم العُطلة، فقال: "الريف". وعن شيء نعمله هناك، فقال: "التنقل"، فمعنى قال: "تلفظ ونطق"، والكلمة التي وقع عليها القول هي: "الريف" - "التنقل" وتعرب كل واحدة منهما مفعولاً به منصوباً مباشرة. ومثل هذا قول الشاعر:
جدَّ الرحيل، وحنَّي صَحْبِي ... قالوا: "الضباخ"؛ فطَيَّرُوا لِيَّ (3)

-
- (1) المراد من أنها مقصودة غير مهمة: ألا تكون مجرد تصويت لا اعتبار فيه للمعنى مطلقاً ولا التفات للمدلول على الوجه المشار إليه في رقم 7 من هامش الصفحة الآتية.
- (2) أي: ليست جملة، ولا شبه جملة.
- (3) وقول الآخر:
- بلدٌ يكاد يقول جِيءَ ... نَ تَزْرُوهُ: "أهلاً وسهلاً"

(46/2)

ومن أمثلة الجملة بنوعيها (1) : (قلتُ: الشعرُ غذاءُ العاطفة (2) ... -
(أقول: تصفو النفسُ بسماعِ الغناءِ الرفيع) - (قال شوقي: "آيةُ هذا الزمانِ الصحفُ")
-ويقولُ: "تسيرُ" مَسِيرَ الضحَا في البلاد " ...) .
ومثل:

(يقولون: "طالَ الليل") ، والليلُ لم يُطلْ ... ولكنَّ من يشكو من الهمِّ يسهرُ
فمعنى "القول" في هذه الأمثلة كسابقه. وبعده جملة اسمية، أو فعلية، يزداد على إعرابها:
أنها في محل نصب (3) سدّت مسدّ المفعول به للقول، وليست مفعولاً به (4) مباشرة.
بخلاف الكلمة المفردة، فإنها هي المفعول به مباشرة - كما تقدم - سواء أكان الناطق
بالكلمة قد نطقها ابتداءً؛ دون أن يسمعها من غيره فيرددها بعده؛ كالتى في المثال
الأول (5) . أم كان نطقه تالياً لنطق آخر، وترديداً لما سمعه؛ كثرة النحاة (6) . ولو
كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق؛ لأن الحكاية في هذا الباب لا تكون عندهم
للكلمة المفردة (7) .

-
- (1) وقعت الجملة الاسمية والفعلية بعد القول في البيت التالي:
- قالوا: نراك بلا سُقْم. فقلت لهم: السُّقْم في القلب. ليس السُّقْم في البدن.
- (2) ومن الجملة الاسمية أيضاً قوله تعالى: (قل: متاع الدنيا قليل، والآخرة خير لمن اتقى) .
- (3) وهذا هو الأعم الأغلب في محلها -انظر "ا" من ص 53-.
- (4) لأن أصل المفعول به لا يكون جملة، فهي تسد مسد، ولا تكون مفعولاً به أصيلاً.
- (5 و 5) من "ا".

(6) انظر "أ" من ص 53.

(7) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة، ولا تعبر عنها، ولا عن مفرد؛ وإنما يراد نص لفظها المنطوق من قبل (دون نظر لمعناه مطلقاً، ولا لدلول؛ فالمراد هو ترديد الكلمة ترديداً صوتياً مجرداً. (انظر ما يوضح هذا في رقم 1 من هامش الصفحة السابقة). فيجب حكايته ورعايته إعرابه بضبطه المنطوق السابق، نحو: "قال على باب"، إذا تكلم بكلمة: "باب" مرفوعة، ومثل كلمة "نعم" في قول الشاعر:
إذا قلت في شيء "نعم" فأتمه... فإن "نعم" دينٌ على الحر واجب
هذا، ولا يخرج الكلمة عن وصفها بالافراد أن يكون في المقصود منها: الجملة أو الجمل؛ أي: أن تكون في ظاهرها لفظة مفردة يراد بها مضمون جملة أو جمل، مثل:
(سمعت المؤذن يصيح: "الله أكبر"، لقد قال: كلمة رائعة). فالكلمة هنا مفردة في معنى الجملة؛ لأنها تقوم مقامها في المضمون. ومثل: كنت في ندوة أدبية؛ فسمعت من يقول حديثاً، وأصغيت لشاعر يقول قصيدة، والخطيب يقول خطبة، فكل كلمة من الكلمات الثلاث: (حديثاً - قصيدة - خطبة) مفردة في ظاهرها، ولكنها في مقام جمل =

(47/2)

أما الجملة التي تسد - في الأغلب (1) - مسدّ مفعول "القول" والتي محلها النصب فيسمونها: "مَحْكِيَّةٌ بالقول" بشرط أن تكون قد جرت من قبل على لسان، ثم أعادها المتكلم، وردّ ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره. فلا بد في الجملة التي تسمى: "مَحْكِيَّةٌ" أن تكون قد ذُكرت مرة سابقة قبل حكايتها بالقول. وإلا فلا يصح تسميتها: "مَحْكِيَّةٌ" على الصحيح. والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب، سادة مسدّ المفعول به.
وتشتهر بين المعربين بأنها: "مَقُولُ القول" (2) ؛ أي: الجملة التي جرى بها القول، وهي المرادة منه.

(ب) وإن كان معنى "القول" -ومشتقاته هو: "الظن" (أي: الرجحان (3) -) فإنه ينصب مفعولين مثله -بالشرط التي سنعرّفها- ويجرى عليه ما يجري على "الظن" (4) (بمعنى الرجحان) من التعليق، والإلغاء، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال القلبية؛ فهو والظن سواء. إلا في اختلاف

= كثيرة؛ لأن الحديث الذي في الندوة لا يكون إلا جملة متعددة، وكذلك القصيدة، والخطبة؛ فالكلمة هنا مفردة ولكنها في معنى الجملة، كما يقول النحاة. وقد يراد بالكلمة المفردة، لا نصها؛ وإنما الرمز والكناية إلى لفظة أخرى؛ مثل: قلت "كلمة".

أريد: لفظة معينة نطقت بها قبل نطقي الآن؛ مثل لفظة: عصفور، أو بلبل، أو خديجة، أو كتاب، أو غير ذلك مما أشير إليه، ولا أريد إعادة النطق به لداعٍ بمعنى.

فالكلمة المفردة التي لا تحكي، ثلاثة أنواع هنا: كلمة مفردة لا يراد التمسك بنصها الحرفي بضبطه الأول المنطوق، وكلمة مفردة في لفظها ولكنها في معنى الجملة، وكلمة هي رمز لأخرى مفردة. والثلاثة مفعول به مباشرة للقول-.

ثم انظر "ا" من ص 53؛ لأهميتها.

(1 و 1) وقد تكون فاعلاً أو نائب فاعل، طبقاً للبيان الذي في ص 66 وفي 3 هامش ص 113.

(2) وهذا التعبير أحسن؛ إذ يصدق على الجملة التي سبق النطق بها والتي لم يسبق، فهو تعبير عام يشمل الحالتين وقد اجتمعنا في قول جميل:

بثينة قالت -يا جميل- أَرَبْتَنِي ... فقلت: كلانا -يا بُثَيْنُ- مُرِيب

أما التعبير هنا بكلمة: "الحكيمة" فيؤدي إلى أن يشمل ما سبق النطق به، وما لم يسبق، مع أن الشائع قصر "الحكاية" على الذي يعاد، إلا عند إرادة المجاز.

(3) سبق معنى الرجحان في رقم (4) من هامش ص 5.

(4) ولهذا تفتح همزة "أن" الواقعة بعد "القول" الذي معناه "الظن"؛ لأن القول بهذا المعنى ينصب مفعولين؛ فيكون المصدر المؤول من "أن" مع معموليها ساداً مسدّ المفعولين. (كما سبق في ج 1 في موضع الكسر ص 488 م 51، ولما تقدم هنا في رقم 5 من هامش ص 43 ويحيى في رقم 5 من هامش ص 52).

(48/2)

الحروف الهجائية. ومن الأمثلة: أتقول السماء صخراً (1) في الغد-؟ أتقولان الكتاب نفيساً إنَّ تَمَّ إعدادُه؟ - أتقولون السفر المنتظر مفيداً؟ ...

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده (2) - إلا عند التعليق أو الإلغاء (3) - فإن لم

يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه "الظن" وإنما يكون معناه: "التلفظ المحض، ومجرد النطق"، وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول "أ" الذي ينصب مفعولاً به واحداً، ولا ينصب مفعولين؛ فمدلوله إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشرة؛ مثل: أتقول: الجوّ؟؛ أي: أتتلق بكلمة: "الجوّ" وإن كان مدلوله جملة اسمية أو فعلية فهي في محل نصب تسدّ مسدّد ذلك المفعول به الواحد، مثل: أتقول: الحروبُ خادمةٌ للعلوم؟ -أتقول: السّلم الطويلة داءٌ؟ - . ومثل: أتقول: قد يجمع الله الشّيتين بعد اليأس من التّلاقي؟ -أنقول: لا يضيع العُرف (4) بين الله والناس؟ فمعنى "تقول" في هذه الجملة هو: تنطق، ومعنى "القول" في كل ما تقدم هو "النطق" لا الظن، والجملة بعده في الأمثلة المذكور: "مَقُولُ القول" ولا تُسمى مُحكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة - كما أوضحنا -.

وملخص ما تقدم: أن القول المستوفي للشروط (5) إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى: "الظن" حتماً، وتجري عليه أحكام "الظن" ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها، -على الأرجح-. وإذا وقع له كلمة واحدة (هي التي قيلت) كان معناه: "مجرد النطق"، ونَصَبُها مفعولاً به واحداً، ولا تسمى هذه الكلمة مُحكية (6)، مع أنها هي مفعوله المباشر. وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق أيضاً، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر؛ لأن الجملة التي بعده تكون في محل نصب؛ فتسدّ مسدّد المفعول به، وتسمى:

- (1) لا غيم ولا مطر فيها.
- (2) ويجوز أن يحل محل المفعول به الثاني جملة، أو شبه جملة، (كما أسلفنا في أحكام الأفعال القلبية - "أ" ص 24- ومنها: القول بمعنى الظن). وتكون الجملة في محلة نصب.
- (3) أو: عند قيام قرينة تدل على حذفهما، أو حذف أحدهما - كما سيجيء في ص 56 م 63.
- (4) المعروف والخير.
- (5) وهي موضحة في الصفحة الآتية.
- (6) إلا في الصورة التي تقدمت في رقم 7 من هامش ص 47.

"مَقُول القول" دائماً، ولا تسمى "محكية بالقول" إلا إذا سبق النطق بها.
فالقول بمعنى "الظن" لا حكاية معه - كما عرفنا - إذا وقع له مفعولاه المنصوبان. فإذا
تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصاله (1) فإن معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك؛ إذ يصير
معناه: النطق المجرد، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديد اسمية
في محل نصب، تسدّ مسدّ مفعوله.

شروط القول بمعنى الظن:
يشترط النحاة ما يأتي لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً، طبقاً لما استنبطوه من
أفصح اللغات العربية، وأكثرها شيوعاً:
(1) أن يكون فعلاً مضارعاً.
(2) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة (2) .
(3) وأن يكون مسبوقاً باستفهام (3) .
(4) وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل. لكن يجوز الفصل بالظرف، أو بالجار
(4) مع مجروره، أو بمعمول آخر للفعل، أو بمعمول معموله (5) .
وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل، ورأيه قوي، والأخذ به أيسر.
(5) ألا يتعدى بلام الجر، وإلا وجب الرفع على الحكاية (6) ، نحو: أقول للوالد
فضلك مشكوراً؟.

فمثال المستوفي للشروط الخمسة: أقول المنافق أخطر من العدو؟
أقول الاستحمام ضاراً بعد الأكل مباشرة؟.

-
- (1) أي: بغير سبب إلغاء العامل.
 - (2) المفرد وغير المفرد، والمذكر والمؤنث ...
 - (3) سواء أكانت أداة الاستفهام اسماً أم حرفاً، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم
بعض معمولاته ...
 - (4) بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعدية للمضارع، كما سيأتي في الشرط الخامس.
 - (5) لا مانع من الفصل بأكثر من واحد مما ذكر.
 - (6) ويكون القول بمعنى النطق، والجملة بعده في محل النصب سادة مسد مفعوله.

ومثال الفصل بالظرف: أفوق السحاب - تقول الطائر مرتفعاً؟
وقولك الشاعر:

أبعدُ بُعدٍ تقول الدارَ جامعةً ... شلي بهم، أم تقول البعدَ محتوماً
وبالجار مع مجروره: -أفي أعماق البحر- تقول الغواصة مقيمة؟
وبمعمول الفعل مباشرة: -أوثقاً- تقول الكيمياء دعامَةَ الصناعة؟ ومن هذا أن يفصل
أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع، كقول الشاعر:
أجْهلاً تقول: بَنِي لُؤَيٍّ ... لعمر أبيلك أم متجاهلينا
والأصل: أتقول بني لؤي جهالا ...

وبمعمول معموله: -اللائم- تقول: العدلُ ناشراً. والأصل: ناشراً للآمن.
فإذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن "القول" بمعنى: "الظن" فلا يكون بمعنى:
"النطق والتلفظ"؛ فينصب مفعولاً به واحداً لا محالة.

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملاً، على التفصيل الذي
شرحناه. ويجوز -مع استيفائه تلك الشروط كاملة- أن يكون بمعنى: "النطق والتلفظ"
فينصب مفعولاً به واحداً فقط، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتماً -
كما سلف- ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبراً في محل نصب، لتسد جملةً مسد المفعول
به. فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط (1).

ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر. والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد.
فيصح: أتقول: الطائر مرتفعاً؟ كما يصح: أتقول: الطائر مرتفع؟ ينصب الاسمين معاً، أو
برفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين (1)؛ طبقاً للمعنى المقصود.
وهناك رأي آخر مستمد من لغة قبيلة عربية اسمها: سُلَيْمٌ، وملخصه:

(1 و1) فليس استيفاءه الشروط موجباً تنزيهه منزلة "الظن". وإنما يجيز ذلك فقط. أما
إجراؤه مجرى الظن فيوجب أولاً تحقيق الشروط كلها ...

(51/2)

أن القول -ومشتقاته- إذا كان معناه: "الظن" فإنه ينصب مفعولين مثله.
وتجري عليه بقية أحكام "الظن" بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة أو غيرها،
فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه: "الظن" (1) فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن

معناه - في الغالب - "النطق المجرد والتلفظ"، وينصب مفعولاً به واحداً، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده، واعتبار جملتها الاسمية في محل نصب تسدّ مسدّ مفعوله.

(1) ويروي بعض النحاة: أن "سُلماً" لا يشترطون أن يكون معناه "الظن" فعندهم القول قد ينصب مفعولين دائماً. وفي هذا الرأي ضعف. وقد أشرنا (في رقم 4 من هامش ص 48) إلى وجوب فتح همزة "أن" الواقعة بعد "القول" إذا كان معناه الظن، لأنه يحتاج إلى مفعولين؛ فيكون المصدر المؤول من "أن" مع معموليها في محل نصب ساداً مسدّ المفعولين، ونشير هنا إلى أن الرأي السالف يسائر لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن؛ لحاجته إلى ما بعده، فتفقد "إن" الصدارة في جملتها؛ فتفتح همزتها وجوباً.

(52/2)

زيادة وتفصيل:

(1) تضطرب أقوال النحاة في اللفظ الخكيّ بالقول، أيكون مفرداً وجملة؛ أم يقتصر على الجملة فقط؟ أيكون ترديداً ومحاكاة لنطق سابق به، أم يكون ابتداء كما يكون ترديداً ومحاكاة؟ أيكون حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط، أم يكون حكاية له بهذا المعنى، وبمعنى الظن أيضاً؟ ... إلى غير ذلك من صنوف التفرع؛ والخلف، والاضطراب الذي يخفي الحقيقة، ويُغشّي على وضوحها، ويكدّ الذهن في استخلاصها. وقد تخيرنا أصفى الآراء فيها، وقدمناه فيما سبق (1). وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى في بابها الخاص، وأشرنا في الجزء الأول (2) إلى بعض أحكامها.

(ب) الأصل (3) في الجملة الخكية بالقول أن يذكر لفظها نصّاً كما سُمع من غير تغيير، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مرى. لكن يجوز أن تحكى بمعناها، لا بألفاظها (4) فإذا نطق الناطق الأول، وقال حكمة؛ هي: الأمم الأخلاق "جاز لمن يحكيها بعده أن يرددها بنصها الحرفي، وبضبطها وترتيبها، فيرددها بالعبارة التالية: قال الحكيم: الأمم الأخلاق". وجاز أن يرددها بمعناه مع مراعاة الدقة في المعنى؛ كما يأتي: قال الحكيم: الأمم ليست شيئاً إلا الأخلاق". أو: الأمم بأخلاقها". أو: ما الأمم إلا أخلاقها" ...

وعلى هذا لو سمعنا شخصاً يقول: البرد قارس". لجاز في الحكاية أن نذكر النصّ بحروفه وضبطه وترتيبه: قال فلان: البرد قارس"، أو بمعناه: قال فلان: البرد شديد" ...
وإذا قالت فاطمة أنا كاتبة" -مثلاً- وقلت: لزيب أنت شاعرة؛ فلك في الحكاية أن تذكر النصّ: (قالت فاطمة "أنا كاتبة"، وقلت لزيب "أنت شاعرة") ، مراعاة لنصّ اللفظ المحليّ فيهما، ولك أن تذكر المعنى: (قالت فاطمة "هي كاتبة"، وقلت لزيب "هي شاعرة"، أو: إنها شاعرة") مراعاة لذلك المعنى

(1) في ص 46 وما بعدها.

(2) م 2 ص 31.

(3) ومراعاته أحسن.

(4) إن لم يكن هناك ما يقتضي التمسك بالنص الحرفي لداع ديني، أو علمي، أو قضائي، أو نحو ذلك ...

(53/2)

.....

في حالة الحكاية؛ حيث تكون فيها فاطمة وزيب غائبين وقت الكلام (1) .
فالحكاية بالمعنى لا تقتضي المحافظة على اسمية الجملة، أو فعليتها، أو نصّ كلماتها، أو إعراب بعض كلماتها إعراباً معيناً؛ وإنما تقتضي المحافظة على سلامة المعنى، ودقته، وصحة الألفاظ، وصياغة التركيب، فيكفي في الجملة الحكاية أن تكون صحيحة في مطابقة المعنى الأصلي، وسليمة من الخطأ اللفظي.
فإن كانت الجملة الحكاية مشتملة في أصلها على خطأ لغويّ أو نحويّ وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ. إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ، وإبرازه لسبب مقصود؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه.
(ج) هل يُلحق "بالقول" الذي معناه النطق والتلفظ، ما يؤدي معناه من كلمات أخرى؛ مثل: ناديت، دعوت، أوحيت، قرأت - أوصيت - نصحت ... وغيرها من كل ما يراد به: "النطق المجرد، والتلفظ المحض" فتتصب مفعولاً به أو مفعولين (2) ، على التفصيل الذي سبق؟.

الأنسب الأخذ بالرأي القائل: إنها تُلحق به في نصب المفعول والمفعولين، ما دامت واضحة الدلالة على معناه. ومن الأمثلة قوله تعالى: (وَنَادُوا يَا مَالِكُ: لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)، وقوله تعالى: ({فَدَعَا رَبُّهُ: أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرْ} بكسر الهمزة في قراءة الكسر. وقوله تعالى: {فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ} ... ولا داعي للتأويل في هذه الآيات وغيرها بتقدير "قول" ... إذ لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة، وعدم فساد المعنى أو التركيب ...

أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوي، ومن ذلك قوله تعالى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} ... أي: فيقال لهم: أكفرتُمْ؟ فهنا القول

(1) لأن ذكر اسميهما دليل -في الغالب- على غيابهما وقت حكاية الكلام، ولولا غيابهما لاتبه إليهما الخطاب: "قلت لك" - ... بدلاً من "قلت لفاطمة.. وقلت لزينب ...". (راجع حاشية الصبان ج2 آخر باب "ظن" وكذلك الحضري -وغيره- في هذا الوضع).

(2) طبقاً للرأي الذي يفيد أن سليماً -كما نقل بعض النحاة- تنصب بالقول مفعولين مطلقاً، (أي: ولو لم يكن بمعنى: الظن..، كما سبق في رقم 1 من هامش ص52).

(54/2)

محذوف (1) ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب.

(1) هذا موضح من كل واضح حذفه جوازاً، لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه، وهو قوله

تعالى: (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ... إلخ). ومثله قراءة من قرأ قوله تعالى في سورة الشعراء: ({وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (10) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ} ... بالتأين - لا بالياء فالتاء، وهذه قراءة أخرى -قال ابن جني في كتابه: "الاحتساب - ج2 ص127- عن هذه قال القراءة ما نصه: ("هو عندنا على إضماء القول فيه. وإيضاحه: {وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (10) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ} . وقد كثر حذف القول عندهم، من ذلك قول الله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ

عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ { ، ... سلام عليكم ... " . أي: يقولون سلاماً "عليكم") "اه".
هذا، ومما سبق يظهر أن ابن جني من أصحاب الرأي الذي لا يلحق بالقول الذي معناه
النطق والتلفظ ما يؤدي معناه؛ مثل: ناديت ...

(55/2)

المسألة 63:

حذف المفعولين، أو أحدهما، وحذف الناسخ
الاختصار أصل بلاغي، لا يختص بباب، ولا يقتصر على مسألة،
ويراد به: حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه. وهو جائز
بشرطين:

- (1) أن يوجد دليل يدل على المحذوف، ومكانه (1) .
- (ب) وألا يرتب على حذفه إساءة للمعنى، أو إفساداً في الصياغة اللفظية (2) .
واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً
أو أحدهما. فمثال حذفهما معاً: - هل علمت الطيارة ساجحة في ماء الأنهار؟.
فتجيب: نعم، علمت ... - هل حسبت الإنسان واصلاً إلى الكواكب
الأخرى؟. نعم، حسبت ... ، أي: علمت الطيارة ساجحة ... - وحسبت
الإنسان واصلاً ...
ومثال حذف الثاني وحده (وهو كثير) : أيّ الكلامين أشدُّ تأثيراً في الجماهير؛ آلشعر أم
الخطابة؟ فنقول: أظن الخطابة ... أي: أظن الخطابة أشدُّ ...
ومثال حذف الأول وحده، (وحذفه أقل من الثاني) : ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد؟
فتقول: أعلم ... بطلا صحابيًّا من أبطال التاريخ. أي: أعلم خالدًا بطلا..
فقد صحَّ الحذف في الأمثلة السابقة؛ لتحقيق الشرطين معاً. فإن لم يتحقق

- (1) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملاً، وعدم معرفة مكانه يؤثر في
المعنى قليلاً أو كثيراً؛ فلو وضع الكلمة في الجملة أثر في المعنى. ولا فرق في الدليل
(القرينة) بين أن يكون مَقَالِيًّا؛ (أي: قولاً يدل على المحذوف) وأن يكون حالياً؛ (أي:
أمراً آخر مفهوماً من الحال والمقام، بغير نطق ولا كلام. ولهذا إشارة في رقم 1 من
هامش ص 219 م 76، وراجع ج 1 ص 362 م 37) .

(2) يرى بعض النحاة الاقتصار على هذا الشرط؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول. ولكننا ذكرناهما معاً مبالغة في الإيضاح والإبانة.

(56/2)

الشرطان معاً لم يجز الحذف (1)؛ فلا يصح في تلك الأمثلة وأشباهاها: علمت فقط، ولا حسبت فقط؟ بحذف المفعولين فيهما. ولا يصح علمت الطائرة ... ولا حسبت الإنسان ... بحذف المفعول الثاني فقط، ولا علمت ... ساجدة، ولا حسبت ... واصلاً؟ بحذف الأول. وهكذا امن كل ما فقد الشرطين معاً؟ أو أحدهما.

واعتماداً على الأصل البلاغي السابق أيضاً يصح حذف الناسخ مع مرفوعه؛ نحو: ماذا تزعم؟ فتجيب: ... الأخ منتظراً في الحقل. أى:

أزعم (2)

(1) ولا التفات لمن أباح: "الاقتصار"؛ وهو الحذف بغير دليل. لأن هذه الإباحة مفسدة.

(2) في المسألتين الأخيرتين؛ (مسألة 62: "القول" ومسألة 63: "الحذف") يقول ابن مالك في الحذف:

وَلَا تُحْزَرُ هُنَا بِأَنَّ دَلِيلَ ... سُقُوطِ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفْعُولٍ.

يريد: ليس من الجائز في هذا الباب سقوط مفعول (أي: حذفه) أو مفعولين. إلا بوجود

دليل يدل على المحذوف. وكلامه مختصر، وقد وفيناه. ويذكر في القول:

و"كَتَبْتُ" أَجْعَلُ: "تَقُولُ" إِنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ. وَلَمْ يَنْفَصِلْ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلٍ ... وَإِنْ بَبَعْضِ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ

المعنى: اجعل "تقول" -وهي مضارع للمخاطب- مثل "تظن" في المعنى والعمل إن

وليت: "تقول" مستفهماً به، أي: إن جاءت "تقول" بعد أداة يُستفهم بها. (فوقوع

الفعل "تقول" بعد الاستفهام شرط).

وشرط آخر؛ هو: ألا ينفصل الفعل المضارع: "تقول" عن أداة الاستفهام بفواصل غير الظرف.

أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلاً بينهما، كذا ما يشبه الظرف؛ وهو الجار مع مجروره. -

وقد يطلق "الظرف" -أحياناً- على شبه الجملة بنوعيه- وكذا كل شيء آخر وقع عليه عمل الفعل: "ظن" أو عَسَلُ معمول الفعل؛ كالأمثلة التي سبقت في الشرح. ثم بين الرأي الآخر في: "القول" بالبيت التالي:

وَأَجْرِي "الْقَوْلُ"، "كَظَنِّ مُطْلَقًا ... عِنْدَ "سُلَيْمٍ"؛ نَحْوُ؛ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

أي: قبيلة "سليم" تجري القول مجرى الظن في المعنى، والعمل والأحكام المختلفة، من غير اشتراط شيء مطلقاً. إلا اشتراط أن يكون "القول" بمعنى "الظن" ... مثل: قل هذا مشفقاً. وقد سبق رأي آخر لهم. في رقم 1 من هامش ص 52.

(57/2)

المسألة 64: أعلم ... أرى ...

أ ... فرح ... الحزين. ... أفرحت الحزين.
زهق ... الباطل. ... أزهب الحق الباطل.
لان ... المتشدد. ... ألانت الحوادث المتشدد.
ب ... سمع ... الصديق الخبر السار. ... أسمعت الصديق الخبر السار.
ورد ... الغائب أهله. ... أوردت الغائب أهله.
قرأ ... الأديب القصيدة. ... أقرأت الأديب القصيدة.
ج ... علمت ... الحرفة وسيلة الرزق. ... أعلمت الغلام الحرفة وسيلة الرزق.
علم ... الشباب الاستقامة طريق السلامة. ... أعلمت الشباب الاستقامة طريق السلامة.
رأيت ... الفهم رائد النبوغ. ... أريت المتعلم الفهم رائد النبوغ.
رأى ... الخبراء الآثار كنوزاً. ... أريت الخبراء الآثار كنوزاً.
الفعل نوعان: "لازم"؛ "أي: قاصر؛ لا ينصب بنفسه المفعول به" و "متعد"؛ ينصب بنفسه مفعولاً به، أو مفعولين، أو ثلاثة، ولا يزيد عليها.
ولتعدية الفعل اللازم وسائل معرفة في بابه 1، منها: وقوعه بعد "همزة النقل". "أي همزة التعدية"، فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثي اللازم، أو الثلاثي المتعدي لواحد أو لاثنين غيرت حاله، وجعلت الثلاثي اللازم متعدياً لواحد - كأمثلة: "أ" - وصيرت الثلاثي المتعدي لواحد متعدياً
لاثنين - كأمثلة "ب" - وصيرت الثلاثي المتعدي لاثنين متعدياً لثلاثة - كأمثلة: "ج" -

فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولاً به²؛ فتنقله من حالة إلى أخرى تخالفها³؛ فتسكب الجملة مفعولاً به جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل

1 هو باب "تعدي الفعل ولزومه"، وسيأتي في ص 150م 70.

2 كما سيجيء في ص 158م 71، وفي رقم 2 من ص 165.

3 ولهذا سميت أيضاً: "همزة النقل".

(58/2)

على الفعل أما غير الثلاثي، فلا تدخل عليه هذه الهمزة. ولا يكاد يوجد خلاف هام في أن التعديّة بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية في الثلاثي اللّازم، وفي الثلاثي المتعدي بأصله لواحد¹، إنّما الخلاف في الثلاثي المتعدي بأصله لاثنين؛ أتكّون تعديته بهمزة النقل مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية؛ هما: علم - ورأى 2- دون غيرهما من باقي الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، والتي سبق الكلام عليها 3- أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين؛ فتشملهما، وتشمل أخواتهما القلبية التي مرت في الباب السالف؟

رأيان: وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة، فتقتصر التعديّة على الفعلين المعيّنين "علم" و"رأى" ولا تبيح قياس شيء عليهما من أفعال اليقين، والرجحان وغيرهما، فلا يصح عندها أن تقول: أظننت الرجل السيارة قادمة، وأحسبته السفر فيها مريحاً، في حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين، ولا يرى وجهاً للتفرقة بينهما وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها⁴. سواء أخذنا برأي الجمهرة أم بالرأي الآخر، فالفعل القلبي الناصب للمفعولين بحسب أصله، وبحسب رأي كل منهما في نوعه⁵ ... سينصب ثلاثة بعد دخول

1 راجع الأشموني والصبان - ج 1 أول باب: "تعدي الفعل ولزومه".

2 سواء أكانت علمية كالأمثلة المذكورة، أم حلمية؛ وهي التي مصدرها "الرؤيا" المنامية، كقوله تعالى:

{إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ ... } .

3 في ص 5، ثم راجع رقم 2 من ص 165 ورقم 1 من هامشها.

4 وهذا رأي حسن اليوم؛ فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق، يساير الأصول اللغوية العامة، ويلائم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان، فتقول: أظننت الرجل السيارة قادمة؛ بدلًا من جعلت الرجل يظن السيارة قادمة، إذ من الدواعي البلاغية، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل، فمن الخير إباحة الرأي، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملايسات.

5 من ناحية أنه محصور في الفعلين السالفين دون غيرهما من أفعال القلوب، أو غير محصور فيهما، وإنما يشمل كل أفعال القلوب التي سبق شرحها.

(59/2)

همزة التعديّة عليه، ومفعوله الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، ويجري عليهما في حالتها الجديدة ما كان يجري عليهما قبل مجيء همزة التعديّة، فتطبق عليهما وعلى أفعالهما -وباقى المشتقات- والأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التي سبق شرحها، ومنها: التعليق، والإلغاء، والحذف اختصارًا لدليل ...

فمن أمثلة التعليق: أعلمت الشاهد لأداء الشهادة واجب، وأريته إن¹ كتمانها لإثم كبير، ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه: النخيل أعلمت البدوي أنسب للصحراء -أو: أنسب للصحراء أعلمت البدوي النخيل- أو: النخيل أنسب للصحراء أعلمت البدوي، وأصل الجملة: أعلمت البدوي النخيل أنسب للصحراء، أما المفعول به الأول من الثلاثة فقد كان في أصله فاعلاً كما عرفنا، فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة.

ومن أمثلة حذف المفعول به الثاني لدليل أن يقال: عرفت حالة المزرعة؟ فتجب: أعلمني الحبير ... جيدة، أي: أعلمني الحبير المزرعة جيدة، ومثال حذف الثالث لدليل: أن يقال: هل علم الوالد أحدًا قادمًا لزيارتك؟ فتجب: أعلمته زميلًا، أي: زميلًا قادمًا² لزيارتي ومثال حذف الثاني والثالث معًا أن تقول: أعلمته.

فإن كان الفعل: "علم" بمعنى: "عرف" أو كان الفعل: "رأى" بمعنى "أبصر" - لم ينصب كلاهما في أصله إلا مفعولًا به واحدًا كما سبق³، نحو: علمت الطريق إلى النهر -رأيت الشهب المتساقطة، فإذا دخلت على أحدهما همزة التعديّة صيرته ينصب مفعولين، نحو: أعلمت الرجل الطريق إلى النهر، وأريت⁴ الغلام الشهب المتساقطة، وهذان المفعولان ليسا في الأصل مبتدأ وخبرًا؛ إذ لا يصح: الرجل الطريق -الغلام الشهب، ولهذا لا

- 1 يوضح هذا المثال مع كسر همزة "إن" ما سبق في رقم 3 من هامش ص 33.
- 2 المعنى الأساسي لا يتم إلا بهذه الكلمة، فلا تعرب حالاً؛ لأن الحال فضلة.
- 3 في ص 13، 14.
- 4 سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول، وطريقة إعرابه - في رقم 3 من هامش ص 16 م 60.

(60/2)

تطبيق الأحكام وآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما، إلا التعليق فجائز؛ ومنه قوله تعالى: {رَبِّ أَرِنِي 1 كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} .

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى - قلبية وغير قلبية - قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل، دون وجود همزة التعدية قبله، وأشهر تلك الأفعال خمسة: نبأ - أنبأ - حدث - أخبر - خير ... مثل: نبات الطيار الجو مناسباً للطيران - أنبأت البحار الميناء مستعداً - حدثت الصديق الرحلة طيبة - أخبرت المريض الراحة لازمة - خبرت البائع الأمانة أنفع له، والكثير من الأساليب الماثورة أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعاً، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين، ومن الأمثلة قول الشاعر:

نبت نعمى على الهجران عاتبة ... سقياً ورعيّاً 2 لذاك العاتب الزاري

وقد جاء في القرآن "نبأ" ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً، وسد مسد المفعولين الآخرين جملة "إن" مع معموليها، بعد أن علقت الفعل عنها باللام في قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُم إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مِّنْكُمْ لَنِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} 3.

- 1 فالآية تشتمل على فعل الأمر "أر"، وهو من "أرى" البصرية التي تنصب مفعولين بشرط وجود همزة التعدية قبلها، و"ياء المتكلم" هي مفعوله الأول، وجملة "كيف تحيي الموتى" في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني، في الرأي الراجح، باعتبار "كيف: استفهامية معمولة للفعل: "تحى" "وقد سبق الكلام على إعراب "كيف" في ج 1 ص 462 م 39، وسيجيء في رقم 3 من هامش ص 113.

2 في رقم 3 من هامش ص 222 بيان عن كلمتي "سقي ورعي"، وفي ج 1 م 39 ص 468 بيان أكمل.

3 فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل، عنوانه: "أعلم وأرى".
إلى ثلاثة "رأى و"علما" ... عدواً، إذا صاراً: أرى وأعلما
وما لمفعولي: "علمت مطلقاً" ... للثان والثالث: أيضاً حقاً
التقدير -وهو شرح أيضاً-: النحاة عدوا الفعل: "رأى" والفعل: "علم" إلى ثلاثة من
المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغة جديدة؛ هي: "أرى، وأعلم"؛ حيث سبقتهما
"همزة التعدية"، ثم بين أن ما ثبت لمفعولي "علم" من الأحكام المختلفة باعتبارهما في
الأصل مبتدأ وخبراً -يثبت للثاني والثالث هنا، فليس الثاني والثالث مع وجود همزة
التعدية إلا الأول، والثاني قبل دخولها على فعلهما، "والألف في "علماء" وأعلما -
وحققاً- ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر، ثم قال: =

(61/2)

زيادة وتفصيل:
من الأساليب الفصيحة: أحب العلوم، ولا تر ما العلوم الكونية، أو: أحب العلوم، ولو
تر ما العلوم الكونية ... بمعنى: ولا سيما العلوم الكونية.
وقد سبق الكلام مفصلاً على: "لا سيما" وعلى هذه الأساليب التي بمعناها 1-
وسيجيء هنا لمناسبة أخرى 2.

=
وإن تعديا لواحد بلا ... همز، فلاثنين به توصلا
والثان منهما كثاني اثني كسا ... فهو به في كل حكم ذو ائتسا
يريد: إذا تعدى كل من "علم" و"رأى" إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعدية "وهو:
الهمزة"، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزة إلى مفعولين يتعدى لهما، ليس أصلهما المبتدأ
والخبر، الثاني منهما كالثاني للفعل: "كسا" في مثل: كسوت المحتاج ثوباً؛ حيث لا يصلح
الثاني في هذا المثال، وأشباهه أن يقع خبراً للأول: إذ لا يصح: المحتاج ثوب ...

ولما كان المفعول الثاني للفعل: "كسا" ليس خبراً في الأصل – كان هو وفعله غير قابلين للأحكام الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها، ومنها أن يكون جملة، وشبه جملة، والإلغاء ... و ... إلا التعليق فيجوز على الوجه الذي سبق في ص 60، ومثله المفعول الثاني للفعل: "علم" بمعنى "عرف" والفعل "رأى" بمعنى: "أبصر" كلاهما يشبهه في هذا الحكم، فالمفعول الثاني للفعل "علم" و"رأى" بالمعنيين المذكورين "ذو اتسا" بالمفعول الثاني للفعل: "كسا" أي: ذو محاكاة ومتابعة واقتداء به فيما سبق، ثم قال ابن مالك: وكأرى السابق: نبا، أخبرا ... حدث، أنبأ، كذاك خبرا أي: مثل الفعل: "أرى" السابق أول الباب، في نصب ثلاثة من المفاعيل بضعة أفعال أخرى، سرد منها في البيت خمسة، وإنما قال "أرى" السابق ليعتد عن "أرى" الذي بعده وهو الذي ينصب مفعولين بعد دخول همز التعدية، وماضيه هو: رأى، بمعنى: نظر.

1 في ج 1 م 28 ص 363 – الطبعة الثالثة.

2 في "هـ" من ص 361.

(62/2)

المسألة 65: الفاعل 1

تعريفه:

اسم، مرفوع، قبله فعل تام 2، أو ما يشبهه 3، وهذا الاسم هو الذي فعل 4 الفعل، أو قام به 5.

1 للنحاة فيه تعريفات كثيرة، راعوا في أكثرها جانب اللفظية المنطقية، ولا بأس بهذا؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف، أو اختصار معيب؛ يحوي الغموض والإبهام، وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين، ومال إلى الوضوح، واليسر، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطقة من أحكام الفاعل، لا من تعريفه؛ مثل: الرفع، ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً.

2 أي: ليس من الأفعال الناقصة – وهي النواسخ التي تحتاج إلى اسم وخبر، لا إلى فاعل؛ مثل: الفعل "كان" وأخواتها الفعلية – ويشترط في الفعل أيضاً أن يكون مبنياً للمعلوم؛ لأن المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل في الأغلب، ولا يحتاج إلى فاعل،

وإنما قلنا في "الأغلب" لتخرج الأفعال الملازمة للبناء للمجهول -فيما يقال- فإنها قد تحتاج لفاعل أحياناً -وسيجيء البيان، والتفصيل في ص 108.

3 من كل ما يعمل عمل الفعل؛ كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وباقي المشتقات العاملة التي سبق الكلام عليها "في الباب الأول، هامش ص 4، وغيره" وكاسم الفعل أيضاً، فالمصدر نحو عجبت من إتلاف المال محمد، واسم الفاعل؛ مثل: أصانع الثوب فتاة؟ والصفة المشبهة مثل: سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبه، قوي براهينه، وأفعال التفضيل؛ نحو: هذا الإكمال خلقه ... وهكذا، ما اسم المفعول فحكمه حكم المبني للمجهول، كلاهما يرفع نائب فاعل، "كما سيجيء"، ومثل الجامد المؤول بالمشتق؛ نحو: العدو نمر، أي: هو؛ لأنه بمعنى: غادر فهو جامد مؤول بالمشتق وفاعله ضمير مستتر فيه، وقد يكون ظاهراً نحو: القائد، أسد هجماته، أي: القائد جريئة هجماته.

"وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق في ج 1 ص 326 م 33 باب المبتدأ".

4 أو يفعله الآن، أو في المستقبل؛ ليشمل المضارع الذي يقع مدلوله الآن أو في المستقبل؛ ويشمل الأمر الذي يقع مدلوله في المستقبل؛ وكذا الفعل الذي قبله أداة تعليق؛ مثل: إن يحضر الغائب نستقبله، والفعل هنا قد يكون داخلاً في جملة إنشائية للمدح؛ مثل: نعم المحسن؛ لأن الفعل في بعض الجمل، ومنها الجمل الإنشائية التي للمدح، وفي التعريفات العلمية لا يدل على زمان -كما قرره المحققون، وأشرنا إليه هامش ج 1 ص 31 م 4- ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجباً أو منفياً؛ نحو: انتصر الشجاع، ولم ينتصر الجبان.

5 يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوي بين الفاعل الذي قام به الفعل، والمفعول به الذي وقع عليه الفعل؛ لأن المعنى اللغوي للعبارتين واحد، بحيث لو وضعت إحداها مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوي ... =

(63/2)

فمثال الاسم، صريحاً، أو مؤولاً: {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ} ، {وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} 1، "شاع أن البغي وخيم العاقبة"، "اشتهر أن تنتقل العدوى من المريض للسليم".

ومثال ما يشبه الفعل: أواقف على الشجرة عصفورة - ما فرج أعداؤنا بوحدتنا وقوتنا،

فكلمة: "عصفورة" فاعل للوصف؛ "وهو" واقف، اسم الفاعل "وكلمة: "أعداؤنا" فاعل للوصف: "فرح - الصفة المشبهة".

ومن أمثلة الفاعل الذي قام به الفعل أيضاً: اتسعت ميادين العمل في بلادنا، وتنوعت أسبابه؛ فلن يضيق الرزق بطالبيه ما داموا جادين.

= إن الفرق اللفظي بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة؛ فالفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، وهذا الفرق اللفظي يستتبع عندهم فرقاً اصطلاحياً في معنى كل جملة، يوضحه ما يأتي:

"تحرك الشجر"، كلمة: "الشجر" تعرب فاعلاً نحويًا، لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوي الواقعي لكلمة: "فاعل"، وهو: "من أوجد الفعل حقيقة، وبارى بنفسه إبرازه في الوجود"؛ لأن الشجر لم يفعل شيئاً؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك، ولا في خلقه، وجعله حقيقة واقعة بعد أن لم تكن، فليس للشجر عمل إيجابي -مطلقاً- في إحداث التحرك، وكل علاقته به أنه استجاب له، وتفاعل معه؛ فقامت الحركة به؛ وخالطته، ولا بستة، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها، كما سبق، فأين الفاعل الحقيقي الذي أوجد التحرك من العدم، وكان السبب الحقيقي في إبرازه للوجود؟ ليس في الجملة ما يدل عليه، أو على شيء ينوب عنه، فإذا قلنا: حرك الهواء الشجر - تغير الأمر؛ فظهر الفاعل الحقيقي المنشئ للتحرك، وبان الموجد له، الذي أوقع أثره على المفعول به.

مثال آخر: تمزقت الورقة، تعرب كلمة: "الورقة" فاعلاً نحويًا، وهذا الإعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوي لكلمة: "فاعل"، ولا يوافق الأمر الواقع؛ لأن الورقة في الحقيقة لم تفعل شيئاً؛ فلم تمزق نفسها، ولا دخل لها في تمزقها، ولا تشترك فيه بعمل إيجابي يحدثه؛ ولكنها تأثرت به حين أصابها، فأين الفاعل الحقيقي -لا النحوي- الذي أوجد التمزق، وجعله حقيقة قائمة بالورق؟ لا وجود له في الجملة، ولا دليل يدل عليه أو على شيء ينوب عنه، لكن إذا قلنا: مزق الطفل الورقة -ظهر الفاعل الحقيقي، واتضح من أوجد الفعل بمعناه اللغوي الدقيق.

ومما سبق يتبين الفرق المعنوي بينهما، وأنه ينحصر في:

أ- أن الفاعل النحوي -على الوجه السالف- ليس هو الفاعل الحقيقي، وإنما هو المتأثر بالفعل، وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي، أو على شيء ينوب عنه.

ب- وأن المفعول به ليس فاعلاً نحويًا ولا حقيقياً، وإنما هو المتأثر بالفعل، أيضاً، ولكن

مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقي، أو ما ينوب عنه.
1 المراد بالاسم الصريح هنا: ما يشمل الضمير، كما في الآية.

(64/2)

زيادة وتفصيل:

يكون الفاعل مؤولاً إذا وقع مصدرًا منسبًا من حرف مصدري وصلته. وحروف المصادر خمسة¹، لكن الذي يصلح منها للسبك في باب الفاعل ثلاثة²؛ هي: "أن" - "أن" - "ما"، المصدرية بنوعيتها، مثل: يسعدك أن تعمل الخير، ويسعدني أنك حريص عليه، "أي: يسعدك عمل الخير ويسعدني حرصك عليه" ... ومثل: ينفعك ما أخلصت في عملك - يسرني ما طالت ساعات الصفر، "أي: ينفعك إخلاصك في عملك - يسرني مدة 3 إطالة ساعات الصفو"، فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين - غالبًا 1 في الكلام، هما: حرف سابك وصلته، ولا يجوز حذف أحدهما إلا "أن" الناصبة للمضارع

1 و 1 حروف المصادر وتسمى: "حروف السبك"، خمسة، وهي: "أن الناصبة للمضارع أن مشددة ومخففة - ما - كي - لو"، وقد سبق الكلام على معناها، وصلتها، وكل ما يتعلق بها في ج 1 - آخر باب: الموصول - ص 368 م 29 من هذا الكتاب، وزاد عليها بعضهم همزة التسوية؛ فإنها من أدوات السبك عندهم، وهي التي تقع بعد كلمة: "سواء" ويليهما صلتها مشتملة على لفظة "أم" الخاصة بهما. كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ ...} فالهمزة تسبك - بغير سابك - مع الجملة بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلاً. والتقدير: إن الذين كفروا سواء - بمعنى: متساو - إنذارك وعدمه عليهم، فهم يعربون كلمة: "سواء" خبر "إن" والمصدر المؤول - من غير سابك - فاعل لكلمة "سواء" التي هي بمعنى اسم الفاعل. "وتفصيل الكلام على هذا في مكانه الخاص ج 3 باب العطف عند بيان أحوال "أم"، ص 431 م 118 - وسبقت الإشارة له في ج 1 بآخر "باب الموصول" م 29، كما قلنا.

- 2 أما: "كي" المصدرية فلا تصلح للسبك في باب الفاعل؛ لأنها - في الغالب - تكون مسبوقة بلام الجر لفظاً، أو تقديرًا، فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام؛ فلا يكون فاعلاً وكذلك: "لو" المصدرية؛ لأنها - في الغالب مسبوقة بجملة فعلية، فعلها "ود" أو "يود" - أو ما في معناهما، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يعرب مفعولاً للفعل الذي قبلها ...
- 3 بشرط أن يكون المراد: أن مدة الإطالة هي التي تسر، وليست الإطالة نفسها؛ وإلا كانت "ما" مصدرية فقط.

(65/2)

فإنما قد تحذف وحدها وجوبا أو جوازا في مواضع معينة، وتبقى صلتها - كما سيجيء 1- ومع حذفها في تلك المواضع تسبك مع صلتها الباقية مصدرا يعرب على حسب حالة الجملة، وقد حذفت سماعا في غير تلك المواضع، وبقيت صلتها أيضا، وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه، ومنه قولهم: وما راعني إلا يسير الركب، أي: إلا أن يسير الركب، والتقدير ... ما راعني إلا سير الركب، فالمصدر المؤول فاعل، ومثله: يفرحني يبرأ المريض، أي: أن يبرأ المريض والتقدير: يفرحني براء المريض، فالمصدر المنسبك فاعل، وهو نظير المسموع، وكلاهما لا يجوز القياس عليه، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد في الكلام العربي القديم، دون محاكاته.

وقد دعاهم إلى تقدير "أن" حاجة الفعل الذي قبلها إلى فاعل، فيكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعلاً، ولولا هذا لكان الفاعل محذوفاً أو جملة: "يسير الركب - يبرأ المريض"، وكلاهما لا يرضى عنه النحاة، لمخالفته الأعم الأغلب.

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذي يلزمنا أتباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً، وأما قوله تعالى في قصة يوسف: {ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّه}، فالفاعل ضمير مستتر تقديره، "هو" عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: بدا لهم بداء، أي: ظهور رأي، وهذا أحد المواضع التي يستتر فيها الضمير - كما سبق 2.

وهناك رأي يجيز وقوعها فاعلاً مطلقاً، ورأي ثالث يجيز وقوعها فاعلاً بشرط أن تكون

فعلية معلقة 3 بفعل قلبي، وأداة التعليق الاستفهام؛ كقوله

- 1 في الجزء الرابع، باب "إعراب الفعل" حيث الكلام على النواصب ثم الجوازم ...
- 2 ج 1 ص 181 م 20 عند الكلام على "مرجع الضمير".
- 3 شرحنا في الباب الأول: "ظن وأخواتها" التعليق وأدواته، ص 27.

(66/2)

تعالى: {وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} 1، والرأي الأول أكثر مسابقة للأصول اللغوية، وأعبد من التشتييت والتفريق، وأثارهما السيئة في الإبانة والتعبير، فالأقتصار عليه أولى. نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً؛ لأنها -بسبب قصد لفظها- تعتبر بمنزلة الفرد؛ كأن تسمع صوتاً يقول: "رأيت البشير"، فنقول: "سرتني رأيت البشير"؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة، فاعلاً، مرفوعاً بضممة مقدرة على آخره، منع من ظهورها حركة الحكاية 2.

- 1 تفصيل الكلام على حالات: "كيف الإعرابية والبنائية" في ج 1 م 39 ص 509.
- 2 انظر رقم 3 من هامش ص 119 حيث البيان الخاص بنوع الجملة التي تصلح نائب فاعل.

(67/2)

المسألة 66: أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة:

أولها: أن يكون مرفوعاً، كالأمثلة المتقدمة، ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً في لفظه، ولكنه في محل رفع، ومن أمثلته إضافة المصدر إلى فاعله؛ في نحو: يسرتني إخراج الغني الزكاة؛ فكلمة: "الغني" مضاف إليه مجرور، وهي فاعل المصدر؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله 1، "أخرج" فيرفع مثله فاعلاً، وينصب مفعولاً به، وأصل الكلام: يعجبني

إخراج الغني الزكاة؛ ثم صار المصدر مضافاً، وصار فاعله مضافاً إليه مجروراً في اللفظ، ولكنه مرفوع في المحل بحسب أصله²، كما قلنا؛ فيجوز في تابعه "كالنعت، أو غيره من التوابع الأربعة"³، أن يكون مجروراً؛ مراعاة للفظه، أو مرفوعاً مراعاة للمحل، تقول: يعجبني إخراج الغني المقتدر الزكاة؛ برفع كلمة: "المقتدر" أو جرّها. ومن أمثلة ذلك أيضاً الفاعل المجرور بحروف جر زائد، ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو: "من"، أو: "الباء"، أو: "اللام"، نحو: ما بقي من أنصار للظالمين - كفى⁴ بالحق ناصراً ومعيناً - هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق. فكلمة: "أنصار" مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد: "من"، ولكنها في محل رفع فاعل، وكلمة: "الحق" مجرورة بحرف الجر الزائد: "الباء" في محل رفع؛ لأنها "فاعل"، وكذلك: كلمة: "تحقيق" مجرورة بلام الزائدة في محل رفع؛ لأنها فاعل لاسم الفعل: "هيهات".

1 في أول الجزء الثالث باب خاص بإعمال المصدر، وأحكامه المختلفة، وكذا اسم المصدر.

- 2 ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر في نحو: يسرني عطاء الغني الفقير. فكلمة "عطاء" اسم مصدر الفعل: "أعطى" الذي مصدره: إعطاء، وقد أضيف اسم المصدر لفاعله، ونصب مفعوله، ففاعله مجرور اللفظ، مرفوع المحل.
- 3 في آخر الجزء الثالث باب مستقل لكل واحد منها.
- 4 فعل ماض، معناه: وفي وأغنى: "حصل به الاستغناء"....

(68/2)

فالفاعل في الأمثلة الثلاثة وأشباهاها مجرور اللفظ، مرفوع المحل؛ بحيث لو جاء بعده تابع "كالعطف، أو غيره من التوابع الأربعة" لجاز في تابعه الرفع والجر؛ كما أسلفنا - ففي المثال الأول نقول: ما بقي من أنصار وأعوان¹ للظالمين؛ بالجر والرفع في كلمة: "أعوان" المعطوفة، وفي المثال الثاني نقول: كفى بالحق والأخلاق... بجر كلمة: "الأخلاق" ورفعها، وفي الثالث هيهات لتحقيق الأمل والفوز... بجر كلمة: "الفوز" ورفعها². ثانيها: أن يكون موجوداً - ظاهراً، أو مستتراً - لأنه جزء أساسي³ في

1 إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه مجروراً بمن الزائدة؛ مثل: ما بقي من أنصار

والجنود ... ، وجب في المعطوف الرفع فقط - كما يقول النحاة - لأن "من" الزائدة لا تكون جارة زائدة - في الرأي الأغلب - إلا بشرطين - كما سيجيء في ص 462 - أن تكون مسبوقه بنفي أو شبهه، وأن يكون المجرور بها نكرة، ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه، ويعد معمولاً مثله لحرف الجر الزائد: "من" وجب عندهم أن يكون نكرة كالمعطوف عليه، فإن لم يكن مثله لم يصح أن يكون معمولاً للحرف "من" فلا يصح فيه الجر، ويجب فيه الاقتصار على الرفع، وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف: "لكن" أو: "بل"؛ لأن المعطوف بهما بعد النفي والنهي يكون مثبتاً؛ فلا يصح جره؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف "من" والمجرور به لابد أن يكون نكرة منفية. "راجع إيضاح الكلام على: "بل" و"لكن" في ج 1 ص 443 م 43، وفي باب العطف جزء 3".

هذا تلخيص كلامهم، وهو مناقض لما يقولونه في مواضع مختلفة؛ من أنه يغتفر في الثواني "أي في التوابع وأشباهها" ما لا يغتفر في الأوائل -راجع البيان ص 338 م 81، وله إشارة 632- وينوا على هذا أحكاماً كثيرة؛ فلا داعي هنا لخروجهم على ما قرره، وتشددهم وتضييقهم.

والرأي -عندي- تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور؛ فيجوز في توابعه الجر مطلقاً؛ مراعاة للفظ المجرور، والرفع مراعاة لخله، وليس في هذا ضرر لفظي أو معنوي بل فيه تيسير، وتخفيف، وتقليل للتفريع.

2 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

الفاعل الذي كمرفوعي: أتى ... زيد منيراً وجهه، نعم الفتى

وقد اكتفى في تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية للشروط هي: أتى زيد ... فكلمة "زيد" فاعل للفعل المتصرف: "أتى" وكلمة: "وجه" فاعل للوصف المشبه للفعل؛ وهو: "منير" اسم فاعل، و"الفتى" فاعل للفعل الجامد: "نعم"؛ فقد عدد الفاعل تبعاً لأنواع العامل.

3 الجزء الأساسي في الجملة، أو الأصل، هو: الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أداء معناها الأصلي، ويسميه النحاة: عمدة، ومنه: المبتدأ - الخبر - الفاعل - كثير من أنواع الفعل ...

جملته؛ لا بد منه، ولا تستغني الجملة عنه لتكملة معناه الأصيل مع عامله؛ ولهذا لا يصح حذفه.

ويستثنى من هذا الحكم أربعة أشياء¹ كل منها يحتاج للفاعل، ولكنه قد يحذف -وجوبًا، أو جوازًا- لداع يقتضي الحذف؛ وهي:

أ- أن يكون عامله مبيّنًا للمجهول؛ نحو: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ}، ومثل: إن القوي يخاف بأسه. وأصل الكلام: كتب الله عليكم الصيام إن القوي يخاف الناس بأسه ... ثم بني الفعل للمجهول، فحذف الفاعل وجوبًا: وحل مكانه نائب له.

ب- أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة، وفعله مؤكد بنون التوكيد؛ كالذي في خطبة أحد القواد ...

"أيها الأبطال، لتهزمن أعداءكم، ولترفعن راية بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة ... فأبشري يا بلادي" فوالله لستمعن أخبار النصر المؤزر²، ولتفرحن بما كتب الله لك من عزة، وقوة، وارتقاء".

"وأصل الكلام: تهزمون - ترفعون - تسمعين - تفرحين - حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم حذفت وجوبًا واو الجماعة وياء المخاطبة، لالتقاء الساكنين"³.

ج- أن يكون عامله مصدرًا؛ مثل: إكرام الوالد⁴ مطلوب، والحذف هنا جائز.

1 زاد عليها بعض النحاة، ولكن الزيادة لم تثبت على التمهيص، ولم يرض عنها المحققون "راجع الحضري ج 1، والصبان ج 2 أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه" بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة، وقالوا هناك: إن الحذف فيها ظاهري فقط، وليس بحقيقي، ولهم أدلتهم المقبولة القوية، وإن كنا قد وقفنا وسطاً.

2 البالغ الشديد.

3 الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص 2 المسألة السادسة، أما التفصيل الأكمل ففي ج 4 ص 129 م 143، باي: نون التوكيد، ثم الإعلال والإبدال.

4 يرى بعض النحاة: أن المصدر جامد، فلا يتحمل ضميرًا مستترًا فاعلًا، إن حذف فاعله الظاهر، إلا أن كان نائبًا من عامله المحذوف فيتحمل ضميره "راجع ص 221"، ويرى بعض آخر أنه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل للضمير، ففاعله مستتر فيه "راجع: رقم 2 ص 113 ورقم 2 من هامش ص 221".

د- أن يحذف جوازاً مع عامله لداع بلاغي، بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل: من قابلت؟ فتقول: صديقاً¹، أي: قابلت صديقاً.

وفي بعض الأساليب القديمة التي نحكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعل محذوف في غير المواضع السالفة، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف، ومن الأمثلة لهذا: أن يتكلم اثنان في مسألة، يختلفان في تقديرها، والحكم عليها، ثم ينتهي بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه: إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء، ففاعل الفعل المضارع: "يناسب" ليس محذوفاً، ولكنه ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود إلى شيء مفهوم من المقام، أي: إن كان لا يناسبك رأيي، أو نصحي، أو الحال الذي أنت فيه².

ومنها: أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد؛ فيقول أحد السامعين: ظهر -أو: تبين- أو: تكشف ... يريد: ظهر الحق... أو تبين الحق ... أو: تكشف الحق.

وقصارى القول: لا بد -في أكثر الحالات- من وجود الفاعل اسماً ظاهراً، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً، وقد يحذف أحياناً؛ كما في تلك المسائل الأربعة. وحذفه في المسألتين الأوليين واجب، أما في الأخيرتين فجائز.

- 1 ليس من اللازم في هذه الصورة، وأشباهاها من كل اسم مذكور وحده -أن يعرب مفعولاً به بل يصح إعرابه شيئاً آخر يناسب الغرض والمقام؛ كأن يكون مبتدأ خبره محذوف، أو العكس ... أو ... أو ... أو ... أو ...
- 2 سبق الكلام على هذا الوضع عند الكلام على مرجع الضمير ج 1 ص 230 م 19.
- 3 انظر ص 72.

.....

زيادة وتفصيل:

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف؛ منها: "كان" 1 الزائدة؛ مثل: المال - كان - عماد للمشروعات العمرانية.

ومنها الفعل التالي لفعل آخر؛ ليؤكد توكيداً لفظياً؛ مثل: "اقترب - اقترب - القطار"؛
"فتها - تها - له"، فالفعل الثاني منهما مؤكد للأول توكيداً لفظياً، فلا يحتاج لفاعل 2
مع وجود الفاعل السابق.

ومنها أفعال اتصلت بآخرها: "ما" الكافة: "أي: التي تكف غيرها عن العمل، وتمنع ما
اتصلت به أن يؤثر في معمول" مثل: طالما - أكثر ما - قلما، نحو: "طالما أوفيت
بوعدك، وأكثر ما حمدت لك الوفاء، وقلما 3 يخلف النبيل وعده"، ويعرب كل واحد
فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل "أي: ممنوعاً" بسبب وجود "ما" التي كفته، وقد يقال في
الإعراب: طالما - أو أكثر ما - أو: قلما - "كافة ومكفوفة" بمعنى: أن كل كلمة من
الاثنتين كفت الأخرى، ومنعتها من العمل، فهي كافة لغيرها، ومكفوفة بغيرها.
وهناك رأي أفضل؛ يعرب الفعل ماضياً، ويعرب "ما" مصدرية، والمصدر المنسبك منها
ومن صلتها في محل رفع فاعل الفعل الماضي؛ فالتقدير: طال إيفاءك بوعدك - وأكثر
حمدي لك الوفاء - وقل إخلاف النبيل وعده، وإنما كان هذا الرأي أفضل؛ لأنه يوافق
الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل؛ فلا داعي لإخراج هذه
الأفعال من نطاق ذلك الأصل 4.

هذا ويقول اللغويون: إن تلك الأفعال - هي - في الرأي الأحسن الجدير بالاتباع - لا
يليهما إلا جملة فعلية؛ كالأمثلة السابقة.

1 تفصيل الكلام على زيادتها، وفائدتها وإعرابها ... في ج 1 ص 428 المسألة: 44.
2 ولا لشيء آخر من المعمولات "طبقاً للبيان التفصيلي الآتي في باب التوكيد"، ج 3
- م 116 ص 510.

3 نستعمل: "قلما" في أغلب الأساليب لإثبات الشيء القليل؛ كهذا المثال المذكور
بعد، وقد تستعمل في بعض الأساليب للنفي المحض؛ فتكون حرفاً نافياً - لا فعلاً - مثل:
"ما" النافية، و"لا" النافية نحو: قلما يسلم السفية من المكاره. أي: ما يسلم ... ولا بد
في استعمالها حرف نفي من وجود قرينة تدل على هذا والأحسن ترك هذا الاستعمال
القليل - بالرغم من جوازه - قراره من اللبس.

4 ولأن العلة التي يذكرونها لكف الفعل في مثل: "قلما" وعدم احتياجه للفاعل - وهي
كما جاء في المعنى - شبهه في معناه للحرف: "رب" علة واهية.
وعلى اعتبار "ما" كافة، يجب وصلها بالفعل الذي قبلها في الكتابة؛ فتشبه بآخره، أما
على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها في الكتابة.

ثالثها: وجوب تأخيره عن عامله، كالأمثلة السالفة، وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم، والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح؛ ففي مثل: "الخير زاد"، لا نعرب كلمة: "الخير" فاعلاً مقدماً، وإنما هي مبتدأ، وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على الخير، والجملة الفعلية خبر المبتدأ، وفي مثل: إن ملهوف استعان بك فعاونه، تعرب كلمة: "ملهوف" فاعلاً¹ بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها؛ والتقدير: إن استعان بك ملهوف - استعان بك - فعاونه، ومثله: إن أحد استغاث بك فأغثه ...

وقوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} ، فالفاعل لا يكون متقدماً، ما الاسم التقدم على الفعل في تلك الأمثلة وأشباهاها فقد يعرب حيناً، مبتدأ، وفاعل الفعل الذي بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم، وقد يعرب في حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده²، أو غير هذا من الأوجه الإعرابية الصحيحة التي تبعده عن أن يكون فاعلاً متقدماً.

رابعها: الشائع أن يتجرد عامله "فعلاً كان، أو شبه فعل" من علامة في آخره تدل على التثنية، أو على الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً، نحو: طلع النيران - أقبل المهنتون - برعت الفتيات في الحرف المنزلية، فلا

1 بيان السبب في ص 144.

2 هذا رأي فريق كبير من النحاة، وخاصة البصريين ويرى غيرهم -ولا سيما الكوفيين- جواز تقدم الفاعل على عامله، وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة فاعلاً.

وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسaire للأصول اللغوية؛ ذلك أن مهمة "المبتدأ" البلاغية تختلف عن مهمة "الفاعل"، فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى - كما سيجيء إيضاحه مفصلاً في مكانه المناسب ص 144 من باب "الاشتغال".

وفي الحكم الثاني والثالث يقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل، فإن ظهر ... فهو، وإلا فضمير استتر

أي: أن الفعل لا بد له -في الأغلب- من فاعل بعده، فإن ظهر فهو المطلوب، ولا استتار ولا حذف، وإلا فهو ضمير مستتر ... أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه.

(73/2)

يصح في الأمثلة السابقة وأشباهها -طبقاً، للرأي الشائع- أن يتصل بآخر الفعل ألف تشنية، ولا واو جماعة، ولا نون نسوة؛ فلا يقال: طلعا النيران -أقبلوا المهنتون- برعن الفتيات 1 ... إلا على لغة تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل الظاهر بعدها، وهي لغة فصيحة 2، ولكنها لم تبلغ من درجة الشبوع والجري على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها اليوم، والاقتصار عليها؛ إثارةً للأشهر -وتوحيداً للبيان- مع صحة الأخرى.

ومثل الفعل في الحكم السابق ما يشبهه في العمل، فلا يقال في اللغة الشائعة: هل المتكلمان غريبان؟ هل المتكلمون غريبون، بإعراب كلمتي: "غريبان" و"غريبون" فاعلاً للوصف، ويجوز على اللغة الأخرى 3.

1 لا يقال هذا ولو كانت التشنية والجمع من طريق التفريق والعطف بالواو؛ مثل: طلعا الشمس والقمر ... حضروا محمود، وصالح؛ وحامد ... تعلمن فاطمة، ومية وبثينة ...
2 لأن الوارد المسموع بها كثير في ذاته، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى، ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التشنة، أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة؛ قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم آخر لا يمنع اجتماع الضمير مع ذلك الاسم المرفوع في جملة فعلية واحدة؛ فهذا خطأ منهم؛ إذ المقرر أن القلة النسبية لا تمنع، القياس، وأنه لا يصح إخضاع لغة قبلية للغة أخرى ما دامت كلتاها عربية صحيحة.

ويستدل الذين يجيزون الجمع من الأمرين بأمثلة كثيرة: منها قوله تعالى: {وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا} ... وقوله تعالى: {عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} بإعراب كلمة: "الذين" وكلمة "كثير" هي "الفاعل" والواو حرف محض وللدلالة على الجمع، وعليها قول الشاعر:

جاد بالأوال حتى ... حسبوه الناس حمقا

وقول الآخر:

لو يبرزون الناس حسب عقولهم ... ألفت أكثر من ترى يتكفف
ولا داعي عندهم لإعراب الواو فاعلاً، مع إعراب الاسم الظاهر بدلاً، أو غيره من
ضروب التأويل التي منها إعراب الاسم الظاهر مبتدأ متأخراً، وتكون الجملة الفعلية قبله
خبراً متقدماً ...

ومن البديهي أن محاكاة القرآن في ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمر سائع بل
مطلوب، فإذا حاكيناه في مثل الآيتين السابقتين -وغيرهما- كانت المحاكاة الدقيقة
صحيحة قطعاً، ولا يجرؤ أحد أن يصف التركيب بالخطأ، ومن شاء بعد ذلك أن يؤول
تعبيراتنا بمثل ما أول من الآيتين فليفعّل، فليس يعيننا إلا صحة التركيب المسائر للقرآن
وسلامته من الخطأ، سواء أكانت صحته وليدة التأويل أم غيره، فالمهم الصحة لأنواع
التعليل.

3 لعل الأخذ باللغة الأخرى التي تزيد هذه الحروف في آخر الفعل -أحسن في حالة
الوصف؛ =

(74/2)

خامسها: أن عامله قد يكون مضمراً "أي: محذوف اللفظ" جوازاً أو وجوباً:
أ- فيكون العامل مضمراً "أي: محذوف لفظه" جوازاً إذا وقع جواب استفهام ظاهر
الأداة، تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف، نحو: من انتصر؟ فتجيب: الشجاع،
أي: انتصر الشجاع ... ونحو: أحضر اليوم أحد؟ فتجيب: الضيف، أي: حضر
الضيف ...

أو يكون في جواب استفهام ضمني مفهوم من السياق من غير تصريح بأدائه ودلالته؛
نحو: ظهر المصلح فاشتد الفرح به ... ؛ العلماء - القادة - الجنود - أي: فرح
العلماء - فرح القادة - فرح الجنود فكان سائلاً سألك من فرح به؟ فكان الجواب:
العلماء ... و؛ فالاستفهام غير صريح، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام، ومثل: ازدحم
الطريق؛ الأولاد، السيارات، الدراجات ... أي: زحمه الأولاد، زحمته السيارات ...
زحمته الدراجات فليس في الكلام استفهام صريح، وإنما فيه استفهام ضمني، أو مقدر
يفهم من السياق؛ فكان أصل الكلام: من زحمه؟ فأجيب: الأولاد، أي: زحمه الأولاد،
ومثل: العيد بهجة مأمولة، وفرحة مشتركة: الكبار، الأطفال، الرجال، النساء ... ففي
الكلام سؤال ضمني أو مقدر؛ هو: من يشترك فيها؟ فأجيب: الكبار .. و. أي: يشترك

فيه الكبار. .. و... ومثل: لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان، فتقول: بل أعظم الحزن.
فكأن أصل الكلام: هذا أصحيح؟ فأجبت أعظم الحزن، أي بل دخله أعظم الحزن ...

= لأنه أيسر وأوضح - كما سبق أن قلنا في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف - ج 1 ص 330 م 34، وفي الحكم الرابع يقول ابن مالك:
وجرد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين، أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال: سعيدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعيد مسند
يقول: لا تلحق بآخر الفعل الذي فاعله اسم ظاهر - مثنى أو جمع - علامة تثنية أو جمع، وساق مثلاً لذلك: "فاز الشهداء" فالفاعل جمع تكسير للرجال، وفعله مجرد من علامة جمع الرجال؛ فلم يقل: فازوا الشهداء، ثم عاد فقال: إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية والجمع على اعتبارها مجرد علامة حرفية، وليست ضميراً فاعلاً؛ لأن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعدها، والفعل قلبه؛ فنقول: سعدا الرجال، وسعدوا الرجال.

(75/2)

وهكذا 1.

ب- ويكون العامل مضمراً وجوباً إذا وقع مفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر "أو ما يشبهه" يعمل في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق، أو: في اسم مضاف إلى ضمير 2 يعود على ذلك الفاعل؛ نحو: إن ضعيف استنصرك فانصره - إن صديق حضر والده فأحسن استقباله، فالفعل: "استنصر" و"حضر" هو المفسر للفعل المحذوف، وأصل الكلام: إن استنصرك ضعيف استنصرك، وفاعل الفعل المفسر ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على فاعل الفعل المحذوف. وكذلك فاعل الفعل: "حضر" فإنه مفسر لفعل محذوف، والتقدير: إن لابس صديق؛ حضر والده فأحسن استقباله 3، فالضمير في كلمة: "والده" مضاف إليه، والمضاف هو كلمة: "الوالد" المعمولة للفعل المفسر: "حضر" وفي هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر؛ لأن المفسر هنا يدل على الأول، ويعني عنه؛ فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه 4.

سادسها: أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه "أي: على تأنيث الفاعل حين

يكون مؤنثًا، هو، أو نائبة "5، وزيادتها على الوجه الآتي:

- 1 يجوز في الأسماء التي أعربناها فاعلاً لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه.
- 2 هذا الاسم المضاف يسمى: "الملابس للفاعل، أي: الذي يجمعه به صلة أي صلة؛ كقراءة، أو صداقة، أو عمل، أو تملك ...
- 3 سيجيء في باب: "الاشتغال" تفصيل المسألة، وتوضيحها، وسبب اختيارهم هذا الإعراب -ص 140 م 69 و 145 وما بعدهما.
- 4 وفي الحكم الخامس يقول ابن مالك:
ويرفع الفاعل فعل أضمر ... كمثل: زيد، في جواب: من قرأ؟
يريد أن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل مضمر، "أي: غير مذكور مع فاعله"، وضرب لهذا مثلاً هو: أن يسأل سائل: من قرأ؟ فيجواب: زيد: أي: قرأ زيد. واكتفى بهذا عن سرد التفصيل الخاص بهذا الحكم وقد ذكرناه.
- 5 وكذلك تدل على تأنيث اسم الناسخ إن كان العالم من النواسخ، وتمتنع التاء، في مواضع سنذكر في "هـ" من ص 84.

(76/2)

- أ- إن كان العامل فعلاً ماضياً لحقت آخره تاء التأنيث الساكنة 1، مثل قول شوقي في سكينه بنت الحسين بن علي: رضي الله عنهما:
كانت سكينه تملأ الدنيا ... وتهزأ بالرواة
روت الحديث، وفسرت ... آي الكتاب البيّنات
- ب- إن كان العامل مضارعاً فاعله المؤنث اسم ظاهر، للمفردة، أو لمتناتها أو جمعها، لحقت أوله تاء متحركة: مثل: تتعلم عائشة، تتعلم العائشان -تتعلم العائشات، وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائية المفردة أو لمتناتها 2، مثل: عائشة تتعلم 3-
العائشان تتعلمان، ومثل قولهم: عجبت للباغي كيف تهدأ نفسه، وتنام عيناه، وهو يعلم أن عين الله لا تنام؟ وكالمضارع تملأ و"تهزأ" في البيت السالف.
- فإن كان فاعله ضميراً متصلاً لجمع الغائبات "أي: نون النسوة"، فالأحسن - وليس بالواجب 4- تصديره بالياء، لا بالتاء؛ استغناء بنون النسوة في آخره؛ نحو: الوالدات يبذلن الطاقة في حماية الأولاد، ويسهرن الليالي في رعايتهم. ويصح: تبذلن، تسهرن ...

ولكن الياء أحسن - كما تقدم.

ج- إن كان العامل وصفاً 5 لحقت آخره تاء التانيث المربوطة 6؛ مثل:

1 وفي هذا يقول ابن مالك:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ... كان لأنثى؛ كأبت هند الأذى
والفاعل في مثاله مؤنث حقيقي، وقد يكون مؤنثاً - مجازياً؛ "كالعين؛ والطلول" في قول
الشاعر:

وتلفتت عيني؛ فمذ خفيت ... عني الطلول، تلفت القلب
ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر - وفيه الفاعل مؤنث لفظي مجازي:

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه ... فما فاته منها فليس بضائر

2 أما تاء المخاطبة للمفردة، ومثنىها، وجمعها؛ فليست تاء تأنيث؛ وإنما هي للدلالة
على الخطاب لا على التأنيث؛ نحو: أنت يا زميلتي لا تعرفين العيب - أنتما يا زميلتي لا
تعرفان العيب - أنتن يا زميلاتي لا تعرفن العيب.

3 الضمير المستتر نوع من المتصف - كما سبق في ج 1 م 18 ص 198 باب
الضمير.

4 كما سبق تفصيل هذا في باب الفعل "ج 1 م 4 رقم 2 من هامش ص 46 عند
الكلام على: المضارع وكذا في "ج" ص 181 م 14 عند الكلام على الأفعال الخمسة.
5 أي: اسماً مشتقاً.

6 انظر "ج" من ص 84 حيث التكملة.

(77/2)

أساهرة والددة الطفل؟.

وحكم زيادة تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة "أ - ب - ج" غير
أن زيادتها قد تكون واجبة، وقد تكون جائزة، فتجب في حالتين.
الحالة الأولى: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، حقيقي التأنيث 1، متصلاً

1 المؤنث أنواع اصطلاحية، فمنه: "المؤنث الحقيقي" وهو الذي يلد ويتناسل. وقد
يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ؛ كالطيور.

ومنه: " المؤنث المجازي"، وهو الذي لا يلد ولا يتناسل، ولكنه يجري في أغلب استعمالاته اللفظية على حكم المؤنث الحقيقي فيؤنث له الفعل أحياناً، وكذلك الصفة والخبر، ومن أمثلته: شمس، أرض، سماء ...
ومن الأنواع: "المؤنث اللفظي" وهو الذي يشتمل لفظه على علامة تأنيث؛ سواء أكان مؤنثاً حقيقياً، أم مجازياً، أم دالاً على مذكر، فمن أمثلة المؤنث اللفظي والحقيقي معاً: عائشة - فاطمة - ليلى - سعدى - نجلاء، ومن أمثلة المؤنث اللفظي والمجازي معاً: ورقة، صحيفة، صحراء، ومن أمثلة المؤنث اللفظي ومعناه مذكر: طلحة، معاوية ...
وهناك نوع من المؤنث يسمونه "المؤنث المعنوي" فقط هو: ما كان دالاً على مؤنث مطلقاً، مع خلو لفظه من علامة تأنيث.
ونوع آخر يسمونه: "المؤنث تأويلاً"؛ كالكتاب، مراداً به: الصحيفة: وكاللسان، مراداً به الرسالة.

ونوع آخر؛ يقال له: "المؤنث حكماً" وهو المذكر المضاف لمؤنث؛ نحو كلمة: "كل" في قوله تعالى: {وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ} ، ونحو كلمة: "صدر" في قول الشاعر: "وتحطمت صدرا لفتاة على العدا" فكلمة: "كل" مذكورة، وكذا كلمة: "صدر"، ولكنهما في المثالين مؤنثتين؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه وأنت الفعل لتأنيثهما، وهذا النوع وكذا المؤنث تأويلاً مع جواز استعماله وصحة محاكاته يقتضينا أن نقتصد في استعماله، منعاً للشبهة اللغوية: وحيرة السامع والقارئ، فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه، نزولاً على الصالح اللغوي.
وليس من اللازم أن توجد لأمة لفظية للتأنيث في المؤنث الحقيقي، أو المجازي: فقد توجد كبعض الأمثلة السابقة: أو لا توجد مثل: زينب، سعاد، مي ... ومثل: عين، أذن، يد ...

" وفي الجزء الرابع -ص 437 م169- الباب الشامل الخاص بالتأنيث، وأقسامه المتعددة، وعلاماته، وأحكامه المختلفة".

وقد أشار ابن مالك إلى حالتي الوجوب بقوله:

وإنما تلزم فعل مضمر ... متصل أو مفهم ذات حر

يريد: أن علامة التأنيث تكون لازمة في الفعل فاعله ضمير متصل مستتر، أو بارز - يعود على مؤنث مطلقاً، وكذلك في الفعل الذي فاعله اسم ظاهر متصل به ما يفهم، ويدل على مؤنثة حقيقية ...

بعامله مباشرة¹، غير مراد منه الجنس، وغير جمع² وما يجري مجراه كقولهم: سعدت امرأة عرفت ربها حق المعرفة؛ فأطاعته: وشقيت امرأة لم تراقبه في السر والعلن، ويلاحظ التفصيل الآتي:

1- إن كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا حقيقيًا، ولكنه مفصول من عامله بفاصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه³؛ نحو: نسق الزهر مهندسة بارعة، أو نسقت ... ومثل: ما صاح إلا طفلة صغيرة، أو: صاحت، وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمة: "إلا" 4 والأفصح مع غيرها التأنيث⁵.

1 لزم التأنيث في هذه الحالة باق إذا عطف على الفاعل مذكر؛ نحو: قامت عائشة ومحمد، كما يلزم التذكير في عكسه؛ مثل: قام محمد وعائشة، أما قولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو: عائشة ومحمد قائمان.
"راجع الصبان" وانظر ما يتصل بهذا في رقم 4 من هامش ص 83.

2 بأن يكون مفرد، أو مثنى؛ لأن للمجموع حكمًا سيجيء هنا.
3 سواء أكان الفاصل ضميرًا كالذي في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} ... أم غير ضمير كالأمثلة التي ستجيء.

4 أو: غير، أو سوى ... مع ملاحظة أن كلمة: "غير" أو: "سوى" هي التي تعرب فاعلاً، ولكنها مضافة إلى المؤنث.

5 وفي هذا يقول ابن مالك:

وقد يبيح الفصل ترك التاء في ... نحو: أتى القاضي بنت الواقف يريد: أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقي الذي وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث، وضرب لذلك مثلاً هو: أتى - القاضي - بنت الواقف، ويصح أتت القاضي، ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل، ثم قال:

والحذف مع فضل بإلا فضلاً ... كما زكا إلا فتاة ابن العلا

وفي رأي ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة: "إلا" مثل: ما زكا إلا فتاة ابن العلا؛ ما صلحت إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا، ثم قال:

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ... ضمير ذي المجاز في شعر وقع أي: أن العامل الذي فاعله مؤنث ظاهر حقيقي قد يتجرد من علامة التأنيث مع عدم وجود فاصل؛ نحو: قال فتاة، وكذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذي فاعله

ضمير متصل -مستتر، أو بارز- يعود على مؤنث مجازي "ذي مجاز، أي: صاحب مجاز" نحو الأرض اهتز بالأمس اهتزازًا شديدًا، ثم انشق بعد ذلك وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته، ولا القياس عليه.

(79/2)

2- وكذلك يصح الأمران إن كان الفاعل ظاهرًا، ومؤنثًا حقيقياً غير مفصول، ولكن لا يراد به فرد معين، وإنما يراد به الجنس كله ممثلًا في الفاعل: فكأن الفاعل رمز لجنس معناه، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله، ومنه "الفاعل" الذي فعله: "نعم" أو "بئس" أو أخواتهما¹، فيجوز إثبات علامة التأنيث في العامل وحذفها: نحو: نعم الأم، ترعى أولادها، وتشرف على شئون بيتها ... فكلمة "الأم" هنا لا يراد بها واحدة معينة، وإنما يرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص، وهذا على اعتبار "أل" جنسية²؛ فيجوز أن يقال: نعم الأم، ونعمت الأم³.

3- وكذلك إن كان الفاعل ظاهرًا ولكنه جمع تكسير للإناث، أو الذكور فيصح تأنيث العامل، وعدم تأنيثه؛ نحو: عرفت الفواطم طريق السداد، واتبعت الهنود سبل الرشاد، ويصح: عرف ... واتبع ...؛ فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة، أو الفئة، وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق؛ فكأنك في الحالة الأولى تقول: عرفت جماعة الفواطم طريق السداد، واتبعت جماعة الهنود سبل الرشاد، وكان: في الحالة الثانية تقول: عرف جميع الفواطم 4 ... واتبع جمع الهنود 4 ... فالتأنيث ملاحظ فيه معنى "الجماعة"، والتذكير ملاحظ فيه معنى "الجمع"، وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك؛ ويجري التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين.

ومثل قولهم؛ إذا دعا البدوي استجاب سكان الحي لدعوته؛ فأسرع الرجال

1 في الجزء الثالث باب خاص بهما، وبألفاظ المدح والذم الأخرى.

2 وليست للعهد، ومقتضى ذلك -كما قالوا، ونصوا على أنه لا بعد فيه- جواز الأمرين في مؤنث قصد به الجنس؛ نحو: صار المرأة متعلمة كالرجل. ومثل هذا: ما قام من امرأة؛ فيصح زيادة تاء التأنيث وعدم زيادتها؛ لأن "من" أفادت الجنسية، بخلاف ما قامت امرأة؛ لكون المراد بها الفرد، وإنما جاء العموم من النفي ...

3 ليس من اللازم في هذه الصورة أن يكون الفاعل ظاهرًا، فقد يكون ضميرًا مفسرًا

بنكرة بعده، نحو: نعم فتاة عائشة؟

4-4 وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقي التأنيث؛ لأن تأويله بمعنى "الجمع" جعله بمنزلة المذكر مجازاً؛ فأزال المجازي الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في "رجال" في الصورة التالية.

(80/2)

إليه، وبإدراك الفتيان لنجدته ... ويجوز: استجابت - أسرع - بادرت؛ فيجري التأنيث أو التذكير هنا - كما في سابقتها - على أحد الاعتبارين. ويجري على اسم الجمع 1 واسم الجنس الجمعي 2 المعرب 3، ما يجري على جمع التكسير؛ نحو: قالت طائفة لا تسالموا العدو، ونحو: شربت البقر ... ويجوز: "قال، وشرب" 4 ... 4- وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث ساملاً - مستوفياً للشروط 5- فحكمه كحكم مفرده؛ فيجب تأنيث عامله - في الرأي الأقوى - كقولهم: بلغت الأعرايات في قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال، وكانت الشاعرات تجيد

1 هو ما يدل على ما يدل عليه الجمع، ولكن ليس له مفرد من لفظه، مثل: قوم - رهط - طائفة، أو: هو ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه - فيدخل فيه اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط، مثل: إبل وقوم، وجماعة؛ فلهذه الكلمات - وأشباهها - مفرد من معناها فقط، فمفرد إبل هو: جمل أو ناقة: ومفرد قوم وجماعة هو: رجل أو امرأة، وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً، وبرغم دلالتها على أكثر من اثنين، وسنعيد هذا البيان مفصلاً في ج 4 باب "جمع التكسير"، م 174 ص 625 وباب "التأنيث" م 169 - حيث الكلام في: "ج" على تذكير أسماء الجمع وتأنيثها ... و ... لمناسبة تقتضيه هناك.

2 سبق تعريفه وكل ما يتصل به في ج 1 م 1 ص 20، وانظر حكم مفرده في: "أ" ص 84.

3 بخلاف المبني مثل "اللذين" في رأي من يعتبرها اسم جنس جميعاً "وانظر" "أ" في ص 84 حيث تنمة الحكم الخاص بعامل اسم الجنس الجمعي.

4 وفي جمع التكسير وفي فاعل "نعم" وأخواتها، وهي التي سبق الكلام عليها قبل جمع

التكسير - ص 81 يقول ابن مالك:

والثناء مع جمع سوى السالم من ... مذكر كالتاء مع إحدى اللب
أي: تاء التأنيث التي تزداد في العامل على تأنيث الفاعل - حكمها من ناحية وجودها أو
الاستغناء عنها، كحكمها في العامل الذي يكون فاعله هو كلمة: "اللبن" بمعنى:
الطوب الذي لم يطبخ بالنار ولم يدخلها" حيث يقال: تكاثر اللب، أو تكاثرت اللب؛
زيادة تاء التأنيث أو بحذفها؛ فكذا الشان في كل جمع سوى جمع المذكر السالم
المستوفي للشروط - وجمع المؤنث السالم المستوفي أيضاً - فلم يبق جمع سواهما إلا جمع
التكسير، فكأنه يريد أن يقول: إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز في عامله التأنيث؛
نحو: قام الرجال، وقامت الرجال، على نحو ما شرحناه، ثم قال:
والحذف في "نعم الفتاة" استحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بين
5 سبقت شروطه في ج 1 ص 100 المسألة 12.

(81/2)

القريض كالشعراء، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفحول ...
فإن لم يكن مستوفياً للشروط جاز الأمران؛ نحو: أعلنت الطلحات السفر، أو أعلن ...
"جمع: طلحة، اسم رجل"، وكقول بعض المؤرخين: "لما تمت "أذرعاً" 1 بناء وعمراناً
هياً واليهما طعاماً للفقراء، ونظر فإذا جمع من النساء مقبل؛ فقال: الحمد لله، أقبل
أولات الفضل من عملن بأنفسهن، وساعدن بأولادهن؛ ابتغاء مرضاة الله " فيصح في
الفعلين: "تم ... " "أقبل ... " زيادة تاء التأنيث في آخرهما، أو عدم زيادتهما.
وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالماً مستوفياً للشروط، لا يجوز - في الرأي
الأصح - تأنيث عامله وإنما يحكم له بحكم مفرده، كقولهم: "أسرع المحاربون إلى لقاء
العدو، فرحين، ولم يتزحزح الواقفون في الصفوف الأمامية، ولم يتقهقر الواقفون في
الصفوف الخلفية؛ حتى كتب الله لهم النصر، وفاز المخلصون بما يبتغون".
فإن كان غير مستوفٍ للشروط 2 جاز الأمران على الاعتبارين السالفين - "معنى الجمع
أو معنى الجماعة" نحو: أظهر أولو العلم في السنوات الأخيرة عجائب؛ لم يشهد
الأرضون مثلها من بدء الخليقة، وشاهد العالمون من آثار العبقريّة ما جعلهم يرفعون
العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات؛ فيصح في الأفعال المذكورة عدم إلحاق علامة
التأنيث بها كما هنا، أو زيادتها فيقال: أظهرت - تشهد - شاهدت ...

5 وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً غير حقيقي "وهو: المؤنث المجازي" صح تأنيث عامله وعدم تأنيثه؛ نحو: امتلأت الحديقة بالأزهار - تمتلئ الحديقة بالأزهار، ويصح: امتلأ، ويمتلئ.

6- هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقي لا يصح أن يؤنث فيها عامله، منها: أن يكون الفعل هو التاء التي للمفردة؛ مثل: كتبت - أو لثناها؛ نحو كتبتما،

1 اسم بلد بالشام.

2 ومن هذا أن يدخل على صيغة المفرد عند الجمع تغيير - أي تغيير - في عدد الحروف، أو في ضبطها.

(82/2)

أو التي معها نون النسوة؛ مثل كتبتن 1 ... أو يكون الفاعل هو: "نا" التي لجماعة المتكلمات؛ نحو: كتبنا، أو نون النسوة، نحو: كتبن.

ومنها: أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف جر زائد، وفعله هو: كلمة؛ "كفى" مثل: "كفى بهند شاعرة" 2.

الحالة الثانية 3: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي، أو حقيقي؟ كقولهم: بلادك أحسنت إليك طفلاً، وأفاءت عليك الخير يافعاً؛ فمن حقها أن تسترد جزاءها منك شاباً وكهلاً، وكقولهم: الأم المتعلمة تحسن رعاية أبنائها؛ فترفع شأن بلادها 4، ففاعل الأفعال "وهي: أحسن - أفاء - تسترد" ضمير مستتر تقديره: "هي" يعود على مؤنث مجازي، وأما فاعل الفعلين: "تحسن - ترفع ..."، فضمير مستتر تقديره: "هي" يعود على مؤنث حقيقي ...

فإن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الأفصح الشائع في الأساليب العالية عدم تأنيث عامله: نحو: "ما فاز إلا أنت يا فتاة الحي" - "الفتاة ما فاز إلا هي" - "إنما فاز أنت - إنما فاز هي"، ووأشبه هذه الصور مما يقال عند إرادة الحصر، ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه.

1 طريقة إعراب هذا الضمير ونظائره موضحة تفصيلاً في موضعها الأنسب وهو "كيفية إعراب الضمير" ج 1 م 19 ص 213.

2 نص النحاة على أن يكون الفعل هو: "كفى" الذي يكون فاعله مجرورًا بحرف الباء الزائدة، ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل بها علامة تدل على تأنيث ذلك الفاعل، بل إنهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة في باب النائب عن الفاعل، ومن تلك الأمثلة قوله تعالى: {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ} ... وقوله تعالى: {وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمامِهَا} وقوله تعالى: {وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى} .

3 سبقت الأولى من حالتي التأنيث في ص 87.

4 ملاحظة: التأنيث في صور الحالة الثانية واجب ولو عطف على الفاعل مذكر؛ نحو: البنت قامت - هي - والوالد؛ كوجوبه في نحو: قامت البنت والوالد - كما يلزم التذكير في عكسه؛ نحو: الوالد قام هو والبنت؛ كوجوبه في نحو: قام الوالد والبنت، أما قولهم: "يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو: البنت والوالد قائمان، الوالد" ولهذا إشارة موضحة سبقت في رقم 1 من هامش ص 79.

(83/2)

زيادة وتفصيل:

أ- اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء المربوطة - إذا وقع مفردة هذا فاعلاً وجب تأنيث عامله مطلقاً؛ "أي: سواء أكان من الممكن تمييز مذكروه من مؤنثه: كبقرة وشاة، أم لم يمكن؛ كنملة ودودة"؛ فيقال: سارت بقرة - أكلت شاة - دأبت نملة على العمل - ماتت دودة.

أم اسم الجنس المفرد الخالي من التاء الذي لا يمكن تمييز مذكروه من مؤنثه فيجب تذكير عامله، ولو أريد به مؤنث؛ مثل: صاح هدهد - غرد بلبل، ... فإن أمكن تمييز مذكروه من مؤنثه روعي في تأنيث العامل، وعدم تأنيثه ما يدل عليه التمييز، فالمعمول عليه في تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالي من التاء، أو عدم تأنيثه - هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز.

ب - إذا كان الفاعل جمعاً يجوز في عامله التذكير والتأنيث "كجمع التكسير"، فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضاً التذكير والتأنيث؛ نحو: قامت الرجال

كلهم - أو قام الرجال كلها، والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل في التذكير وعدمه؛ نحو: قامت الرجال كلها، أو قام الرجال كلهم، ونحو: حضرت الأبطال كلها، أو: حضر الأبطال كلهم، وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل.

ج- كما تلحق تاء التأنيث الفعل في المواضع السابقة تلحق أيضاً الوصف - كما سبق1- إلا إذا كان الوصف مما يغلب عليه ألا تلحقه التاء في بعض حالاته، مثل: "فعول" بمعنى: "فاعل"؛ كصبور، وجحود ... ومثل: "فعليل" بمعنى: مفعول؛ كطريح وطريد، بمعنى: مطروح، ومطروود2، ومثل: "أفعل التفضيل"3 في بعض صوره، وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل4، كهيئات. ولا العامل

1 في "ج" من ص 77.

2 بيان هذا وتفصيله في الباب الخص بالتأنيث ج4 م 169 ص 437.

3 له باب مستقل في ج3 م 112 ص 322.

4 له باب مستقل في ج4 م 141 ص 108.

(84/2)

إذا كانت شبه جملة على الرأي الذي يجعل شبه الجملة رافعاً فاعلاً بشروط اشتراطها، وهو رأي يحسن إغفاله اليوم.

د- إذا قصد لفظ كلمة ما؛ "اسماً كانت، أو فعلاً، أو حرفاً" جاز اعتبارها مذكرة على نية: "لفظ" أو مؤنثة على نية: "كلمة"، وكذلك حروف الهجاء في الرأي الأشهر؛ تقول في كلمة سمعتها مثل: "هواء" أعجبني الهواء، أو: أعجبني الهواء، فالأولى على إرادة: أعجبني لفظ: "الهواء" والثانية على إرادة: أعجبني كلمة: "الهواء"، وتقول في إعراب: "أعجب" إنه فعل ماض، أو إنها فعل ماض.

وتقول "أل" هو: حرف يفيد التعريف أحياناً: أو: هي حرف تفيد التعريف أحياناً، وهكذا.

وتنظر للحروف الهجائي "الميم" مثلاً فتقول: إنه جميل المنظر، أو إنها جميلة المنظر ... وعلى حسب التذكير أو التأنيث في كل ما سبق، ونظائره - يذكر أو يؤنث العامل

والضمائر وغيرها من كل ما يتصل بالمطابقة.

هـ- الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المترتين على وقوع الفاعل مفرداً مؤنثاً، تطبق أيضاً حين وقوعه مثنى مؤنثاً، فيجري على عامل الفاعل المؤنث المثنى، وعلى الضمائر العادة عليه من التذكير والتأنيث، ما يجري عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث - كما يفهم مما سبق - كما سبق حكم العامل مع الفاعل المجموع¹.

1 في ص 80.

(85/2)

سابعها: أن يتقدم - أحياناً - على المفعول به؛ كالأمثلة السابقة، وكقول الشاعر:

وإذا أراد الله امرأ لم تجد ... لقضائه ردّاً ولا تحويلاً

ولهذا التقدم أحوال ثلاث؛ فقد يكون واجباً، وقد يكون ممنوعاً، وقد يكون جائزاً.

أ- فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله في مواضع، أشهرها:

1- خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به؛ كأن يكون كل منهما اسماً مقصوراً؛ نحو: ساعد عيسى يحيى، أو مضافاً لياء المتكلم؛ نحو: كرم صديقي أبي¹، فلو تقدم المفعول به على الفاعل لحفيت حقيقة كل منهما، وفسد المراد بسبب خفائها؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض²، واللبس. فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجباً، فمثال اللفظية: أكرمت يحيى سعدى، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث "سعدى"، ومثل: كلم فتاه يحيى؛ لأن عودة الضمير على "يحيى" دليل على أنه الفاعل، وأنه متقدم في الرتبة³، برغم تأخره في اللفظ، "ولهذا يسمى المتقدم حكماً، ولم يكن معولاً به لكيلا يعود الضمير على شيء متأخر في اللفظ والرتبة؛ وهذا

أمر لا يسائر الأساليب الصحيحة التي تقضي بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم في الرتبة، إلا في بعض مواضع 4 معينة، ليس منها هذا الموضع.

ومثال المعنوية: أتعبت نعمى الحمى، فالمعنى يقتضي أن تكون "الحمى" هي الفاعل؛ لأنها هي التي تتعب "نعمى"، لا العكس.

1 يقع اللبس في صور كثيرة؛ فيشمل كل الأسماء التي يقدر على آخرها الإعراب،

- كالمقصور، وكالمضاف إلى ياء المتكلم، وكالأسماء التي تعرب إعراباً محلياً، ومنها "المبنيات" ح كأسماء الإشارة، وأسماء الموصول ...
- 2 لا التفات لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغوية العامة، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام.
- 3 بيان الرتبة والدرجة ملخص في رقم 1 من هامش ص 88.
- 4 سبقت في باب الضمير ج 1 ص 184 م 10.

(86/2)

-
- 2- أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً؛ نحو: أتقنت العمل، وأحكمت أمره، ولا مانع في مثل هذه الصورة من تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معاً؛ لأن الممنوع أن يتقدم على الفاعل وحده؛ فيتوسط بينه وبين الفعل.
- 3- أن يكون كل منهما ضميراً متصلاً ولا حصر 1 في أحدهما؛ نحو عاونتك كما عاونتني.
- 4- أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر، "والغالب أن تكون أداة الحصر هي: "إنما" أو "إلا" المسبوقه بالنفي"، نحو: إنما يفيد الدواء المريض، أو: ما أفاد الدواء إلا المريض.
- وقد يجوز تقديم المفعول به على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقه بالنفي، بشرط أن تتقدم معه "إلا"؛ نحو: ما أفاد -إلا المريض- الدواء 2.
- ومع جواز هذا التقديم لا يميل أهل المقدرة البلاغية إلى اصطناعه؛ لمخالفته الشائع بن كبار الأدباء.
- ب- ويبح إهمال الترتيب: وتقديم المفعول به على الفاعل فيما يأتي:
- 1- أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به؛ نحو: صان الثوب لابس -قرأ الكتاب صاحبه 3... ففي الفاعل "وهو: لابس- صاحب" ضمير يعود على المفعول به السابق 4، فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك

1 سبق في الجزء الأول -ص 346 م 37- الإشارة إلى معنى الحصر "القصر" والغرض منه.

2 لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها مباشرة كان تقدمه معها لا لبس فيه؛ لأن

وجودها قبله مباشرة يدل على أنه المحصور بغير غموض، أما المحصور "إنما" فإنه المتأخر عنها، الذي لا يليها مباشرة، فإذا تقدم ضاع - في بعض الحالات، الغرض البلاغي من الحصر، ولا قرينة في الجملة تدل على التقديم وموضعه، فيقع اللبس الذي يفسد الغرض.

3 ومثل الشطر الثاني من قول الشاعر:

حديث ذوي الألباب أهوى وأشتهي ... كما يشتهي الماء المبرد شارب

4 يتساوى في هذا الحكم اتصال الضمير بالفاعل مباشرة، كالمثالين المذكورين - واتصاله بشيء ملازم للفاعل، لا يمكن أن يستغني عنه الفاعل، كصلة الموصول إذا كان الفاعل - أو نائبه - اسم موصول كالذي في قول الشاعر:

سمرت فأدركت العلاء وإنما ... يلقي عليات العلا من سما لها

ففي الصلة: "سما لها" ضمير يعود على المفعول به، "وهو: عليات"، فوجب تقدم المفعول لهذا.

(87/2)

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة¹؛ وهو مرفوض في هذا الموضع، أما عوده على المتأخر لفظاً دون رتبة - وهو المسمى بالمتقدم حكماً - فجائز، ومن أمثله: عود الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر؛ نحو: حملت ثمارها الشجرة - فالضمير "ها" في المفعول عائد على "الشجرة" التي هي الفاعل المتأخر في اللفظ، دون الرتبة؛ لأن ترتيب الفاعل في تكون الجملة العربية يسبق المفعول به. ونحو: أفادت صاحبها الرياضة - أروى حقله الزارع ...

أما عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فكما عرفنا - ممنوعة إلا في بعض مواضع محددة، وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة في غير تلك المواضع؛ فحكم عليها بالشذوذ وبعدم صحة محاكاتها، إلا في الضرورة الشعرية، بشرط وضوح المعنى، وتمييز الفاعل من المفعول به؛ فمن الخطأ أن تقول: أطاع ولدها الأم - أرضى ابنه أباه.

2- أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر "بأداة يغلب أن تكون إلا" المسبوق بالني، أو "إنما" نحو: لا ينفع المرء إلا العمل الحميد - إنما ينفع المرء العمل الحميد، وقد يجوز تقديم المحصور "بالا" على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته؛ نحو: لا ينفع إلا العمل

الحميد المرء ...

"ملاحظة": ستأتي 2 مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على عامله، فيكون متقدماً على فاعله تبعاً لذلك.

1 شرحنا "في باب الضمير ج 1 ص 182" معنى التقدم في اللفظ مع التقدم في الرتبة، ومعنى التقدم في اللفظ دون الرتبة، وملخصه: أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها؛ فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازاً؛ فإن كان تقدم اللفظ واجباً بحسب الأصل الغالب عليه سمي تقدماً في الرتبة، أو في الدرجة، فالأصل في المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر، والأصل في الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله: والأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول ... فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ في مكانه وفي درجته قيل: إنه متقدم في اللفظ وفي الرتبة؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره، وكالفاعل حين يتقدم على مفعوله، فإذا تأخر المبتدأ عن خبره، أو الفاعل عن مفعوله، لم يفقد درجته؛ ولم تزل عن رتبته، برغم تأخره اللفظي؛ فيقال عنه: إنه متأخر لفظاً لا رتبة.

وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة شرحناها - كما قلنا - في مكانها الأنسب لها، وهو باب الضمير ج 1 ص 234 م 20 برغم أن بعض المطبوعات النحوية تذكرها في آخر باب الفاعل لمناسبة طارئة.

2 في الصفحة التالية.

(88/2)

ج- في غير ما سبق "في: أ، ب" يجوز الترتيب وعدمه، ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً 1 قول الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة ... طويت أتاح لها لسان حسود

ومن أمثلة تقديم المفعول به -جوازاً- على فاعله وحده: الجهل لا يلد الضياء

ظلامه ... ، والشرط الأول من قول الشاعر:

أبت لي حمل الضيم نفس أبيه ... وقلب إذا سيم الأذى شب وقده 2

ويفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعل وجوباً -هي عينها

المواضع التي يتأخر فيها المفعول به وجوباً، فيمتنع تقديمه على فاعله، والعكس صحيح

كذلك؛ فالمواضع التي يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوباً هي عينها المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوباً، ويمتنع تقديمه عليه، حيث لا وجوب في التقديم أو التأخير يجوز الأمران، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك.

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما، وملخص القول فيها: أن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله - كما سبق 3 وأن المفعول به يجب تقديمه على عامله في صور 4، ويمتنع في أخرى؛ ويجوز في غيرهما.
أ- فيجب تقديمه:

1- إن كان اسماً له الصدارة في جملته؛ كأن يكون اسم استفهام، أو اسم شرط؛ نحو: من قابلت؟ أي نبيل تكرم أكرم ... وكذلك إن كان مضافاً لاسم له الصدارة؛ نحو: صديق من قابلت؟ - صاحب أي نبيل تكرم أكرم ...

1 إلا إذا أوجب الوزن الشعري أحدهما.

2 ناره، ومن أمثلة التقديم الجائز قول الشاعر:

ولا خير في حسن الجسوم وطولها ... إذا لم يزن حسن الجسوم عقول

3 في ص 73.

4 وفي هذه الصور يكون متقدماً على فاعله أيضاً - كما أشرنا؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على عامله دون أن يتقدم على فاعله.

(89/2)

2- كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً مفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله 1 به؛ كقولهم: "أيها الأحرار: إياكم نخطب، وإياكم ترقب البلاد ..."، فلو تأخر المفعول به: "إيا" لا تصل بالفعل، وصار الكلام: نخطبكم ... ترقبكم ... ؛ فيضيع الغرض البلاغي من التقديم "وهو: الحصر".

3- وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقروناً بفاء الجزاء 2 في جواب "أما" الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأما، فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً؛ لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزاء - لا يلي "أما" الشرطية 3، ومن الأمثلة قوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} ، وقوله: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَتِبَابَكَ فَطْمَحْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ} 4 بخلاف: أما اليوم فساعد نفسك، حيث لا

- يجب تقديم المفعول به، لوجود الفاصل؛ وهو هنا: الظرف 5.
- ب- ويمتنع تقديم المفعول به على عامله في الصور الآتية 6: وقد سبقت الإشارة لبعضها.
- 1- جمع الصور التي يمتنع فيها تقدمه على فاعله، وقد سبقت 7؛ "ومنها أن يكون تقدمه موقعاً في لبس، نحو: ساعد يحيى عيسى، فلو تقدم المفعول به -من غير قرينة- لالتبس بالمتبدأ، ومهمة المتبدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل.

-
- 1 وذلك في غير باب: "سليته" و"خلتيته" حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن عامله؛ "كما تقدم في ج 1 ص 172 باب الضمير. م 20".
- 2 في هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها.
- 3 كما سيجيء في ص 139.
- 4 هذا الموضع يعبر عنه بعض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة "أما" الشرطية المقدرة، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه أمر مقروناً بالفاء، والمعمول به منصوباً بفعل الأمر، ولم يشترط وجود "أما" المقدرة، فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها، فتكون الفاء في الأمثلة السابقة داخلة على جوابها، أولاً يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة، والمفعول المتقدم معمولاً لفعل الأمر المتأخر عنه، وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير، "ثم انظر الأمر الثالث ص 139".
- 5 ترده ص 139.
- 6 مع ملاحظة ما هو مذكور منها في الزيادة، ص 93.
- 7 في ص 86.

(90/2)

-
- وكذلك بقية الصور الأخرى، ما عدا الثانية؛ فيجوز فيها الأمران.
- 2- أنه يكون مفعولاً لفعل التعجب "أفعل" في مثل: ما أعجب قدرة الله التي خلقت هذا الكون.
- 3- أن يكون محصوراً بأداة حصر، هي: "إلا" المسبوقه بالنفي، أو "إنما" نحو: لا يقول الشريف إلا الصدق - إنما يقول الشريف الصدق.
- 4- أن يكون مصدرًا مؤولاً من "أن المشددة أو المخففة" مع معموليها؛ نحو: عرف

- الناس أن الكواكب تفوق الحصر، وأيقن العلماء أن بعض منها قريب الشبه بالأرض،
إلا أن كانت "أن" مع معموليها مسبوقة بأداة الشرط: "أما"؛ نحو: أما أنك فاضل
فعرفت؛ لأن "أما" لا تدخل إلا على الاسم.
- 5- أن يكون واقعًا في صلة حرف مصدري¹ ينصب الفعل "وهو: أن - كي" في نحو:
"سري أن تقرن القول الحسن بالعمل الأحسن؛ لكي يرفع الناس قدرك"، فإن كان واقعًا
في صلة حرف مصدري غير ناصب جاز - في رأي - تقديمه على عامله، لا على الحرف
المصدري؛ نحو: أبتهج ما الكبير احترام الصغير، والأصل: أبتهج ما احترام الصغير
الكبير، وامتنع - في رأي آخر² تقديمه على عامله، وهذا الرأي أقوى وأنسب في غير
صلة "ما" المصدرية³.
- 6- أن يكون مفعولًا لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلًا واحدًا⁴، فيجوز تقدمه على
عامله وعلى الجازم معًا، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم؛ تقول: وعدًا لم أخلف،
وإساءة لم أفعل، ولا يصح: لم وعدًا أخلف، ولم إساءة أفعل.
- 7- أن يكون مفعولًا به لفعل منصوب بالحرف: "لن"، فلا يجوز أن يتقدم

-
- 1 بيان الحروف المصدرية، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون في ج 1 ص 294 م
29.
- 2 لهذا بيان في ج 1 م 29.
- 3 راجع "الصبان" في هذا الموضوع، ثم "التصريح" في باب "الحال"، عند الكلام على
تأخر الحال عن عاملها وجوبًا.
- 4 فخرج حرف الشرط الذي يجزم فعلين مثل: إن، فلا يجوز التقدم عليه.

(91/2)

-
- على عامله فقط، وإنما يجوز أن يتقدم عليه، وعلى "لن" معًا، نحو، ظلمًا لن أحاول،
وعدوانًا لن أبدأ¹.
- وفي غير مواضع التقديم الواجب، والتأخير الواجب²، يجوز الأمران.

-
- 1 وقد عرض ابن مالك عرضًا سريعًا موجزًا لأحوال الترتيب السابقة، واكتفى فيها
بالإشارة المختصرة التي لا توفي الموضوع حقه من الإيضاح، والتفصيل النافعين، قال:

والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجي المفعول قبل الفعل
يريد: أن الأصل في تكوين الجملة العربية، وترتيب كلماتها، يقتضي اتصال الفاعل
بعامله، وانفصال المفعول عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما؛ إذ مرتبة
الفاعل مقدمة على مرتبة المفعول به، ومراعاة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذي يلي
العامل، وتجعل المفعول به مفصلاً منه بالفاعل، ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً،
فيتقدم المفعول به على الفاعل، ويفصله عن فعله وعامله، وانتقل بعد ذلك إلى حالتين
من الحالات التي يجب فيها تأخير المفعول به، وهما حالة خوف اللبس، وحالة الفاعل
الضمير، غير المحصور، الواجب اتصاله بعامله، فقال فيهما:
وأخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر
وأوضح بعد ذلك أن المحصور "بالا" أو "إنما" يجب تأخيره؛ فاعلاً كان أو مفعولاً به، وأنه
يجوز تقديمه.

ولم يذكر النوع الذي يصح تقديمه، ولا شرطه، مكتفياً بأن يقول: إن تقديم المنحصر
يصح إذا ظهر المقصود، ولم يخف المعنى، أو يتأثر بالتقديم، وفي هذا يقول:
وما بالاً أو بإنما انحصر ... آخر، وقد يسبق إن قصد ظهر
وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول به المتقدم على فاعله المتأخر شائع في
أفصح الأساليب لا عيب فيه؛ لأنه عائد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة، وهذا
كثير سائغ، كما قلنا: وساق مثلاً لذلك هو: خاف ربه عمر. أما عود الضمير من
الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأن شاذ، لا يصح القياس عليه: ومثل له
بنحو: زان نوره الشجر، فيقول:
وشاع نحو: "خاف ربه عمر" ... وشذ نحو: "زان نوره الشجر"
وكلامه مجمل، بل مبتور.

2 ومن مواضع التأخير الواجب ما يأتي في الزيارة -ص 93.

(92/2)

زيادة وتفصيل:

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله، منها 1: أن يكون مفعولاً به لفعل مؤكد بالنون، نحو: حارين هواك.

أو مفعولاً به لفعل مسبوق بلام الابتداء؛ وليس قبلها "إن"؛ ففي مثل: لينصر 2 الشريف أهل الحق ... لا يصح أن يقال: أهل الحق لينصر الشريف، ويصح أن يقال: إن الشريف أهل الحق لينصر.

أو يكون فعله مسبوفاً بلام القسم؛ نحو: والله لفي غد أقضى حق الأهل. أو مسبوفاً بالحرف: "قد" نحو: قد يدرك المتأني غايته؛ أو: "سوف"؛ نحو: سوف أعمل الخير جهدي.

أو مسبوفاً باللفظ: "قلما"؛ نحو: قلما أخرت زيارة واجبة. أو: "ربما"، نحو: ربما أهلك البعوضة الفيل.

1 راجع المواضع التالية في الصبان، وكذا الهمع ج 1 ص 166.

2 على اعتبار هذه اللام للابتداء.

(93/2)

ثانها: عدم تعدده؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد، أما مثل: تصافح علي وأمين، ومثل تسابق حليم، ومحمود، وسليم، و ... فإن الفاعل هو الأول، وما بعده معطوف عليه، ولا يصح في الاصطلاح النحوي إعراب ما بعده فاعلاً، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره 1. تاسعها: إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفياً الشروط 2؛ مثل: أمتقن الصانعان؟

1 يقول النحاة: إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين السابقين، وأشباههما هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل؛ فلا تعدد إلا في أجزائه، لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب، فجعل الإعراب في أجزائه. 2 للوصف المستغني بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها في بابها المناسب لها "باب المبتدأ والخبر ج 1 ص 322 م 33".

(94/2)

زيادة وتفصيل:

مسألة أخيرة: عرض بعض 1 النحاة لما سماه: "الاشتباه بين الفاعل والمفعول به"، وصعوبة التمييز بينهما في بعض الأساليب، وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسمًا ناقصًا "أي: محتاجًا لتكملة بعده تبين معناه؛ كاسم الموصول، و"ما الموصوفة" والآخر اسمًا تامًا؛ أي: لا يحتاج للتكملة، وضرب لذلك مثلًا؛ هو: "أعجب الرجل ما كره الأخ"، فما الفعل في الجملة السابقة؟ أهو كلمة: "الرجل"، أم كلمة: "ما" التي بعده؟ وما "المفعول به" في الحالتين؟

وقد وضع ضابطًا مستقلًا لإزالة الاشتباه؛ ملخصه:

أ- أن نفرض الاسم التام هو الفاعل؛ فضع مكانه ضميرًا مرفوعًا للمتكلم، ونفرض الاسم الناقص هو المفعول به؛ ونضع مكانه اسمًا ظاهرًا، منصوبًا، أي اسم، بشرط أن يكون من جنسه²؛ "حيوانًا مثله إن كان المراد من الاسم الناقص حيوانًا، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك، فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل، وأن الناقص هو المفعول به، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق، نقول في المثال السالف أعجبت الثوب، فالتاء ضمير للفاعل المتكلم، جاءت بدلًا من الاسم التام "الرجل" وكلمة: "الثوب" جاءت بدلًا من الاسم الناقص: "ما" وهي من جنسه، باعتباره من جنس غير حيواني، وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم؛ وهذا ينتهي إلى أن الضبط الذي كان قبله غير صحيح أيضًا. فإن كان المقصود من: "ما"، إنسانًا مثلًا، فوضعنا مكانها فردًا من أفراد الإنسان فقلنا: أعجب محمدًا ... صح الفرض وصح الضبط الذي كان قبله.

ب- نفرض الاسم التام: "الرجل" في المثال السابق هو المفعول به، "وما" هي الفاعل؛ فنضع مكان المفعول به ضميرًا منصوبًا للمتكلم، ونضع مكان الناقص اسمًا ظاهرًا، أي اسم، بشرط أن يكون من جنسه؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح؛ نقول: أعجبتني الثوب؛ إن كان المراد من "ما" شيئًا غير حيواني، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول.

1 منهم الأشموني في آخر باب الفاعل.

2 عاقلًا كان الجنس أم غير عاقل.

ج- إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلاً أجريت التجربة على اعتباره مفعولاً به، وكذلك العكس إلى أن يستقيم.

وكالمثال السالف: أمكن المسافر السفر¹، بنصب: "المسافر"، كما يدل على هذا الضابط السالف؛ لأنك تقول: أمكنني السفر؛ بمعنى: مكنتني فاستطعته، ولا تقول: أمكنت السفر...

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تفهم بضابطهم²، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول به، وتفرق بينهما، أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزيل شبهة، ولا يكشفها؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه "حيواناً عاقلاً، وغير عاقل - أو غير حيوان"، فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل وجنسه؟ فمعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أولاً، ونحن إذا اهتدينا إلى معرفة الأصيل لم نكن بعده في حاجة إلى ذلك الضابط، وما يتطلبه من فروض لا تجدي شيئاً؛ ذلك أن الأصيل سيدل بمعناه في جملته على من فعل الفعل، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعاً لذلك، ويزول الاشتباه، وإذا لا حاجة إلى الضابط، ولا فائدة من استخدامه؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله. فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه إذا كان الاسم الناقص مجهول الجنس لنا؟.

فمن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها، وفروضه، والرجوع في فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعاني الصحيحة لمفرداتها اللغوية، والاعتماد بعد ذلك على القرائن، مع الفرار - جهد الطاقة - من استعمال تلك الأساليب الغامضة، هذا هو الطريق السديد، وعليه المعول.

1 الاسمان هنا تامان - وهي حالة قليلة بالنسبة للأولى.

2 عبارة الضابط كما وردت عنهم هي: "أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوب ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه".

المسألة 67: النائب عن الفاعل 1

من الدواعي 2 ما يقتضي حذف الفاعل دون فعله، ويترتب على حذفه أمران محتومان؛ أحدهما: تغيير يطرأ على فعله 3، والآخر: إقامة نائب عنه يحل محله، ويجري عليه كثير من أحكامه التي أسلفناها 4؛ كأن يصير جزءاً أساسياً في الجملة؛ لا يمكن الاستغناء عنه، ويرفع مثله؛ وكتأخره عن عامله 5، وتأنيث عامله له أحياناً، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع؛ وكعدم

1 يسميه كثير من القدماء: المفعول الذي لم يسم فاعله، والأول أحسن؛ لأنه أخصر؛ ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله وغير مفعول به؛ كالمصدر، والظرف، والجار مع مجروره - كما سيجيء في ص 113 م 68. هذا، والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيئان، أحدهما: "الفعل المبني للمجهول"، وقد يسمى أيضاً: "الفعل المبني للمفعول"، والتسمية الأولى أحسن - طبقاً لما سبق في رقم 1 - والآخر: "اسم المفعول"؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل، ويزاد عليها المصدر المؤول في رأي سيجيء في "ب" من ص 110، أما اسم المفعول، وأحكامه، وكل ما يتعلق به، فله باب خاص مستقل في الجزء الثالث.

2 بعضها لفظي؛ كالرغبة في الاختصار في مثل: لما فاز السابق كوفي، أي: كافأت الحكومة السابق، مثلاً ... وكالمماثلة بين حركات الحروف الأخيرة في السجع؛ نحو: من حسن عمله عرف فضله، فلو قيل: عرف الناس فضله، لتغيرت حركة اللام الثانية، ولم تكن مماثلة للأولى، والضرورة الشعرية ...

وبعضها معنوي؛ كالجهل بالفاعل، وكالخوف منه، أو عليه ... "ومما يصلح لكل واحد من الثلاثة قولنا: قتل فلان، من غير ذكر اسم القاتل" وكإبهامه، أو تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له، أو تحقيره بإهماله، وكعدم تعلق الغرض بذكره، حين يكون الغرض المهم هو الفعل، وكشيوعه ومعرفته في مثل: جبلت النفوس على حب من أحسن إليها ... أي: جبلها الله وخلقها.

3 ولا بد أن يكون فعله غير جامد، وغير أمر - كما سيجيء في رقم 8 من ص 107.

4 في ص 68.

5 يرى بعض النحاة أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة؛ لأن علة منع

التقديم - وهي خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية - غير موجودة هنا " راجع الصبان ج 3 باب، "أفعل التفضيل" عند قول ابن مالك: "وما به إلى تعجب وصل ..."، ولهذا إشارة في رقم 2 من هامش ص 111.

(97/2)

تعدده، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحياناً في مثل: أمزروع الحقلان؟ " فالحقلان، نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب فاعل؛ كما عرفنا من قبل " إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل؛ والتي قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه¹. ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه.

أ- إليك ما يتعلق بالأمر الأول:

1- إن كان الفعل ماضيًا، صحيح العين²، خاليًا من التضعيف - وجب ضم أوله، وكسر الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مكسورًا من قبل، فالفعل في مثل: "فتح العمل باب الرزق - أكرم الناس الغريب"، يتغير بعد حذف الفاعل؛ فيصير في الجملة: "فتح باب الرزق 3 أكرم الغيب 4"، "وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله،

1 وفي هذا يقول ابن مالك:

ينوب مفعول به عن فاعل ... فيما له - كنيل خير نائل
وأصل الكلام: ناب المستحق خير نائل؛ أي: خير عطاء، فحذف الفاعل، وتعتبر الفعل بعد حذفه تغيرًا سنعرفه، ونائب عنه المفعول به، وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولًا به، كما قلنا ...

2 من الاصطلاحات اللغوية الشائعة: "فاء" الكلمة، "عين" الكلمة، "لام" الكلمة، يريدون بالفاء: الحرف الأول من الكلمة الثلاثية، أصيلة الأحرف، وبالعين: الحرف الثاني منها، "أي: الأوسط" وباللام الحرف الثالث؛ "أي: الأخير" ويقولون عنها لذلك: أنها على وزن: "فعل" ح مثل: كتب - قعد - فتح ... فكل واحدة على وزن "فعل".

3 ومثل الفعل: "جمع" في قول الشاعر:

إذا جمع الأشراف من كل بلدة ... فأفضلهم من كان للخير صانعًا

4 أين الكسر في نحو: صيم الشهر - بيع القطن؟

أصلهما: صوم - بيع، وخضوعًا لأحكام عامة في: "الإعلال" طرأ عليهما تغير معروف؛

بقلب الضمة فيهما كسرة، فقلب الواو ياء، وحذف الكسرة من ياء: "بيع" - وانظر رقم 5 الآتي ص 102 - فالكسر مقدر كتقديره في المضعف؛ "مثلك عد، فأصله: عدد قبل الإدغام".

وأين الكسر أيضًا قبل الآخر في الفعل: "أصيب" - ونحوه - من قول الشاعر:
وإذا أصيب القوم في أخلاقهم ... فأقم عليهم مأثمًا وعويلاً
الكسر مقدر؛ إذ الأصل: "أصوب"؛ نقلت حركة الواو للحرف الصحيح قبلها بعد حذف السكون؛ ثم قلبت الواو عبد الكسرة ياء.

(98/2)

وستجيء ... 1".

2- إن كان الفعل مضارعًا وجب - في كل حالاته - ضم أوله أيضًا، وفتح الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مفتوحًا من قبل؛ فالمضارع في مثل: "يرسم المهندس البيت - يحرك الهواء الغصن ... " يصير في الجملة بعد حذف الفاعل: يرسم البيت - يحرك الغصن 2، ومثل قول الشاعر:

أعندي وقد مارست 3 كل خفية ... يصدق واش، أو يخيب سائل
وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدارًا لعدة تمنع ظهوره؛ مثل: يصام، "أصله: يصوم، ثم صار "يصام" لسبب صرفي معروف 4، ومثل: "تصاب وتنال"، في قول الشاعر:
يهون علينا أن تصاب جسومنا ... وتسلم أعراض لنا وعقول
وفي قول الآخر:

إن الكبار من الأمور ... تنال بالهمم الكبار
والأصل قبل التغيير الصرفي: تصوب وتنبيل ...

1 في رقم 5 من ص 102.

2 وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك:

فأول الفعل اضممن، والمتصل ... بالآخر اكسر في مضي؛ كوصل
واجعله من مضارع منفتحًا ... كينتهي؛ المقول فيه: ينتحي
أي: أن أول الفعل المبني للمجهول ويضم في الماضي والمضارع، وأن الحرف المتصل
بالآخر يكسر في الماضي؛ مثل: وصل؛ فأصله: وصل، ويصير مفتوحًا في المضارع، مثل:

ينتحي، فإن الحرف الذي قبل آخره يفتح البناء للمجهول؛ فيصير: "ينتحي"، "ينتحي الرجل إلى الشجرة، أي: يميل بها، ويتجه نحوها". وقد قلنا: إن هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضي، كالحالة الخامسة والسادسة، والسابعة - وستجيء. 3 جربت وعرفت.

4 هو: نقل فتحة "الواو" و"الياء" إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ فتكون "الواو" وكذا "الياء" متحركة بحسب أصلها - قبل نقل فتحتهما - ويكون ما قبلها متحركاً بحسب الحالة الجديدة التي طرأت عليه بعد أن كان ساكناً؛ فيقلب حرف العلة "ألماً".

(99/2)

3- إن كان الماضي مبدوءاً ببناء تكثير زيادتها عادة - سواء أكانت للمطاوعة 1

1 حين نسمع شخصاً يقول: "علمت الغلام الزراعة" يتردد على الذهن سؤال؛ هو: هل استجاب الغلام للتعلم واستفاد؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً. فإذا قال المتكلم: علمت الغلام الزراعة فتعلمها - دل الفعل الثاني على أن الغلام تعلم، واستفاد واستجاب للتعلم، وحقق معناه، وهذا هو ما يسمى: "المطاوعة"، وحين يقول شخص: "كسرت الحديد"، وقد يرد على الذهن: كيف تستطيع تكسير الحديد؟ هل استطعت تكسيره حقاً؟ فإذا قال المتكلم: كسرت الحديد فتكسر، كان الفعل: "تكسر" هو الجواب عن المطلوب، الماخي للشبهة السالفة، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له، وحقق معنى الفعل الأول، ولهذا يسمى الفعل الثاني: "مطاوعاً"، ومثله: حطمت الصخر. فتحطم، برت الخشب، فانبرى ... مع وجود الفاء العاطفة في كل لك، ولا يصح العطف هنا بغيرها - طبقاً لما نص عليه ابن الأثير في كتابه: الجامع الكبير ج 1 ص 202 عند كلامه على حرف العطف - فالمطاوعة فعل هي:

"قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، بحيث يحقق التأثير معنى ذلك الفعل".

والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها، وهو ملخص الذي ارتضاه "الخضري" - وكذا الصبان - في باب: "تعدي الفعل ولزومه" ج 1. ونصاً على اشتراط العلاج الحسي، وعلى تلاقي الفعلين في الاشتقاق؛ فلا يقال: علمت الرجل المسألة فانعلمت؛ لعدم المعالجة الحسية، ولا يقال: ضربته فتألم لعدم التلاقي في الاشتقاق.

وحصول الأثر وتحققه لي بالواجب، وإنما هو الغالب الكثير؛ طبقاً لما جاء في حاشية التصريح، ج 1، باب: "التعدي واللزوم"، نقلاً عن البيضاوي في تفسير قوله تعالى: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} حيث صرح بأنه: يقال: كسرتة فلم ينكسر، وعلمته فلم يتعلم، وقال: إن حصول الأثر غالب لازم". ا. هـ. وهذا الرأي يسائر المسموع كثيراً، ويلاحظ أنه جعل الفعل: "علم" من أفعال المعالجة الحسية، خلافاً لسابقه. وللمطاوعة أحكام وصيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة، وتدل عليها، منها التاء في أول الماضي، ويسمونها لذلك: تاء المطاوعة؛ مثل: دربت الصانع؛ فتدرب، همدت الحائط؛ فتهدم. فجرت الماء فتفجر - كسرت الغصن فتكسر، وسيجيء بعض الأحكام والصيغ - في هامش ص 167 - وهو بضع هام.

وقد عقد صاحب "المخصص" ابن سيده" بحثاً لطيفاً " في الجزء 14 ص 175 وما حولها" عرف فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية، ومنها: أن كل ماضي ذي أربعة أحرف على وزن "فعل" يكون له مضارع على وزن "تفعل"، وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة، وتتسع لكثير مما نظنه محذوراً، وفي الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شيء "قليل من تلك الأوزان، مستخلص من المرجع السابق الأصيل.

ومن بين قرارات هذا المجمع قياسية جمع أفعال المطاوعة، وقد سجل هذا القرار في الصفحة الثامنة من المجلد الذي أصدره بعنوان: "البحوث والمحاضرات" في مؤتمر الدورة الخاصة بسنة 1963 - 1964.

ومن قراراته أيضاً ما جاء في ص 39 من كتابه: "مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين" خاصاً بمطالع "فعل" الثلاثي المتعدي ونصه: "وسيعاد للمناسبة في ص 168" كل فعل ثلاثي متعد، دال على معالجة حسية فمطاوعة القياسي هو: "الفعل"، ما لم تكن فاء الفعل واوًا، أو لامًا، أو نونًا، أو ميمًا، أو راء، ويجمعهما قولك: "ولنمر" فالقياس فيه: "افتعل". ا. هـ.

(100/2)

أما لغيرها - "مثل الماضي: تعلم، تفضل - تعاون - تناشد، تجاهل" وجب ضم الحرف الثاني مع الأول؛ ففي مثل: تعلم الصبي حرفة - تفضل الصديق بالزيارة - ... يصير

الماضي: تعلمت حرفة - تفضل بالزيارة 1 وفي مثل قولهم: "تعلم البحار في الملاحة، وتعاون مع رفاقه فأمن الخطر" يصير الكلام بعد بناء الفعل الماضي للمجهول: تعلم 2 فن الملاحة، وتعاون مع الرفاق؛ فأمن الخطر وهكذا.

4- إن كان الماضي مبدوءاً بجمزة وصل فإن ثالثة يضم مع أوله؛ ففي مثل: "اعتمد العاقل على كفاحه - انتصر المكافح بعمله" - يقال في بناء الفعلين للمجهول: اعتمد على الكفاح - انتصر بالعمل 3.

1 يقول ابن مالك:

والثاني التالي "تا" المطاوعة ... كالأول اجعله بلا منازعه

أي: اجعل الحرف الثاني في الماضي مضمومًا كالأول، إن كان الأول تاء المطاوعة، إذ لا نزاع - أي لا خلاف في هذا.

2 إذا كانت التاء في أول الماضي لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذي يليها؛ مثل: ترمس الزارع الحب، "أي: رسمه، بمعنى: دفنه"، وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة في هذه الكلمة - وأشباهها - لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالسكن، وهو الراء، وهذا اختصاص همزة الوصل.

3 وفي هذا يقول ابن مالك:

وثالث الذي بهمز الوصل ... كالأول اجعله كاستحلي

أي: أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بجمزة وصل يضم كالأول، ومثل له بالفعل "استحلي" المني للمجهول، وأصله: "استحلى" مبدوءاً بجمزة وصل. فلما بني للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه.

ومما يلاحظ في البيت أن كلمة: "ثالث" ... بالنصب تعرف مفعولاً به لفعل محذوف يفسره الفعل الآتي بعده؛ وهو: "اجعل" المؤكد بالنون، مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصلح أن يعمل فيما قبله، ولا أن يفسر عاملاً محذوفاً قبله. وكذلك إعراب "كالأول" جار ومجور متعلق بالفعل المتأخر عنه المؤكد بالنون، وهو: "اجعل" والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جملة قبله، وهذا هو الرأي الأقوى والأفصح، ويخالفه رأي آخر أقل شيوعاً وقوة يراه مقبولاً في شبه الجملة وحدها، لكن ابن مالك يقع في هذه المخالفة كثيراً لضرورة النظم، وقد سبق لها نظائر في الجزء الأول "انظر فهرس الجزء الأول م 7 هامش ص 96 طبعة 3 ورقم 1 هامش ص 75 قبلها"، والمعربون يلتزمون تأويلات وتقديرات لتصحيح مخالفته، ولا داعي لشيء من هذا، لما فيه من تكلف

وتعسف، ويكفي التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفة؛ وهذا هو السبب الحق.

(101/2)

5- إن كان الماضي الثلاثي محل العين 1؛ واولياً كان أو يائياً -مثل: صام، باع - وبني للمجهول، جاز في فائه عند النطق أو الكتابة، إما الكسر الخالص؛ فينقلب حرف العلة ياء؛ نحو: صيم، بيع، وإما الضم الخالص، فينقلب حرف العلة واوًا، نحو: صوم، بوع، وإما الإشمام 2 وهذا لا يكون إلا في النطق. والكسر أعلاها، فالإشمام، فالضم، وكل واحد من الثلاثة جاز بشرط ألا يوقع في لبس، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه؛ فكثير من الماضي المعدل الوسط قد يوقع في اللبس إذا بني للمجهول، وأسند لضمير تكلم، أو خطاب؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكور أم لغيره، وكذلك

1 محل العين "ما يكون وسطه حرف علة"، ويخضع لأحكام "الإعلال" المعروفة في الباب الخاص بهذا "ج 4"، ومنها: قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفًا، في نحو: صام - هام - فأصلهما صوم - هيم ... ومنها: نقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة هناك؛ نحو: يقوم، وأصله: يقوم ... إلى غير ذلك من أحكام "الإعلال" التي تدخل على حرف العلة؛ فتحدث به تغييرًا. فإذا كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السابقة، فإنه لا يسمى: "معلاً" إنما يسمى: "معتلاً" وجاز في فائه من الحركات الثلاث ما يجوز في فاء الفعل الصحيح؛ مثل: عور - هيف - اعتور ... وغيرها من الأفعال المتشابهة لها؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول - كما قلنا. والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث "و - أ - ي" إذا سكنت وكان قبلها حركة مجانسة لها سميت: حروف علة، ومد، ولين، فإن لم تجانسها الحركة التي قبلها سميت: حروف علة ولين، فإن تحركت فهي حروف علة فقط "راجع حاشية الخصري ج 2 أول باب: الإعلال بالنقل".

ومن النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك، وهذا مخالف للشائع، كما قال الخصري في المرجع السالف - "وقد سبقت لهذا إشارة في ج 1 م 16 هامش ص

169 من الطبعة الثالثة - وسيجيء التفصيل الأوضح في ج 4 في بابي "الترخيم" و"الإعلال والإبدال".

2 الإشمام - عند النحاة - هو: النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع، بغير مزج بينهما؛ فينطق المتكلم أولاً بجزء قليل من الضمة، يعقبه جزء كبير من الكسرة؛ يجلب بعده ياء، فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقة التي أسلفناها.

(102/2)

إذا أسند لنون النسورة الدالة على الغائبات، فالفعل: "ساد" - وأشباهه - في نحو "ساد الرجل قومه بالفضل" ... إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول، قلنا عند الضم: "سدت"، ولو بنينا الفعل للمجهول، وقلنا: "سدت" أيضاً 1؛ لوقع اللبس حتماً بين هذه الصورة التي بني فيها للمجهول، والصورة السالفة التي لم يبن فيها للمجهول، وفراراً من اللبس الذي ليس معه قرينة تزيله، ويجب البعد عن ضم الحرف الأول 2 في هذه الصورة المبنية للمجهول، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر، أو: الإشمام.

ومثل: الفعل: "ساد" غيره ن كل فعل ماض ثلاثي، إما معل الوسط بألف أصلها واو؛ "وليس من باب: "فَعَلَ يَفْعَلُ"؛ كخاف يخاف. 3 مثل: شاق، يشوق، رام، يروم ... وإما معقل الوسط بألف أصلها ياء أيضاً، فليس اللبس مقصوراً على الماضي الثلاثي المعل الوسط بألف أصلها واو، وليس من باب فعل يفعل، بل يمتد إلى الماضي الثلاثي المعل الوسط بألف أصلها ياء؛ مثل الفعل: "زاد" في نحو: قد زادك الصديق ودّاً،

1 لإيضاح هذا المثل وأشباهه نقول في: "ساد الرجل قومه بالفضل" إذا أسند الماضي المبني للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلاً؛ صارت الجملة سدت قومك بالفضل - بضم السين - فإذا صارت الجملة: يا مهممل سادت النابغ ... وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضاً، فإننا نحذف الفاعل "النابغ"، ونقيم المفعول به "وهو: كاف الخطاب" مقامه، ولما كان الضمير "الكاف" لا يقع في محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه في مكانه؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون في محل رفع

نائب فاعل، لهذا نجىء بدله بضمير

الخطاب التاء، فنقول عند بنائه للمجهول: يا مهمل سدت، أي: صرت مسودا، لا سيدا، بمعنى أن غيرك صار سيدك، فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم، في حالتي بنائه للمعلوم والمجهول، وفيها يقع اللبس، وللفرار منه منعوا في المبني للمجهول ضم أوله إن كانت عينة ألقا أصلها واو... إلا نحو: خاف - كما سيجيء هنا.

2 لا يجوز الضم في الواوي إلا إذا كان ماضيه فعل "بكسر العين"، ومضارعه على وزن: يفعل "بفتح العين" نحو: خاف - يخاف "وأصله: خوف - يخوف"، ذلك أن الفعل: "خاف" وأشباهه - إذا أسند وهو مبني للمعلوم لمخاطب - مثلاً يصير: خفت، بكسر أوله، وحذف وسطه، طبقاً لقواعد الإسناد، فلو بني للمجهول وكسر أوله لأوقع في لبس؛ بسبب تشابه صورتي الفعل في حالتي بنائه للمعلوم وللمجهول، والفرار من هذا اللبس يوجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام.

3 للسبب الذي تقدم في رقم 3 والذي يمنح الكسر في مثل: "خاف يخاف" عند بناء الماضي للمجهول ويوجب الضم.

(103/2)

فإنه إذ أسند لضمير المخاطب -مثلا- من غير بناء للمجهول يصير: قد زدت الصديق ودا، بكسر أول الماضي، وإذا أسند للمخاطب أيضا مع البناء للمجهول، فإن كسر أوله صار: زدت ودا1 كذلك، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى، وهذا هو اللبس الواجب توقيه، ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول؛ فيجب العدول عنه؛ إما إلى ضم أوله نطقاً وكتابة، فنقول: "زدت"، وإما إلى الإشمام "وهذا لا يكون إلا في حالة النطق -كما عرفنا-".

ومثل الفعل "زاد" كثير من الأفعال الماضية المعلة الوسط بالألف التي أصلها الياء؛ ومنها: دان، يدين - قاس، يقيس - عاب، يعيب - باع - يبيع.

وخلاصة ما سبق:

أن الواجب يقتضي العدول عن ضم فاء الثلاثي المعلن العين بالواو، عند خوف اللبس "لا ما كان مثل: "خاف".

والعدول عن كسر فاء الثلاثي المعلن العين بالياء عند خوف اللبس أيضاً.

وكذلك إن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة

الواضحة، أو بالضمة الصريحة الواضحة.

ومن أجل اللبس والعمل على اجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية:

"يجوز في فاء الفعل الماضي، الثلاثي، المعتل الوسط، عند بنائه للمجهول ثلاثة أشياء:

الضم، أو: الكسر، أو: الإشمام، بشرط أمن اللبس في كل حالة، فإن أوقع الضم في لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام، وأن أوقع الكسر في لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام، وإن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول

1 وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به "وهو: الكاف" مقامه، ولما كانت "الكاف" - كما أوضحنا في رقم 1 من هامش ص 103 - من الضمائر التي لا تقع في محل رفع أتينا مكانها بضمير للمتكلم مثلها مع صلاحيتها، لأن يكون نائب فاعل في محل رفع، هو: تاء المخاطب، والمعنى المقصود في المثال الثاني المبني للمجهول هو الدلالة على وقع الزيادة على المخاطب، أما في المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب "الفاعل"، على الصديق "المفعول به"، والفرق كبير بين الداليتين مع اتفاق الصورة الشكلية للفاعلين. ومن هنا يقع اللبس الذي يجب الفرار منه؛ بتغيير الشكل في المبني للمجهول ...

(104/2)

عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة، وهي: الضمة أو الكسرة، بحيث يمتنع اللبس معها، وعند صحة الأمور الثلاثة، يكون الكسر أحسنها 1، فالإشمام، ثم الضم وهو أقلها استعمالاً.

6- وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفاً 2 مدغمًا؛ مثل الفعل: "عد" في: "عد الصير في المال" 3 ... جاز في فائه الأوجه الثلاثة، "الضم الخالص، وهو الأكثر هنا، فالإشمام، فالكسر الخالص"، تقول وتكتب: عرفت أن المال قد عد -بضم العين أو كسرهما- كما يجوز الإشمام في حركتها عند النطق، وإذا خيف اللبس في وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره؛ كالفعل: "عد" - "رد"، وأشباههما، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول: فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة؛ إذ يقال: عد المال، رد العدو، فلا تتضح حقيقة الفعل؛ أهو فعل ماضي مبني للمجهول أم فعل أمر؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العدول عن الضم إلى الكسر، أو الإشمام؛ لأن

الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر 4.

1 وبالكسر جاء قول الشاعر:

إذا قيس إحسان امرئ بإساءة ... فأرْبى عليها فالإساءة تغفر

2 مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد؛ نحو: عد - مد - شق - صب.

3 وفي قول الشاعر:

ولم أر أمثال الرجال تفاوتًا ... إلى المجد؛ حتى عد ألف بواحد

4 وإنما قرئ: "ردوا" بالضم قوله تعالى: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} ... لوجود قرينة تمنع اللبس، هي: أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة "لو" أو غيرها.

وفي الأوجه الثلاثة الجائزة في الثلاثي محل العين، وفي الثلاثي المضعف، ومنع ما يوقع منها في لبس، يقول ابن مالك:

واكسر أو أشم "فاء" ثلاثي أعل ... عينًا، وضم جا، كبوع: فاحتمل

أي: اكسر أو أشم فاء الماضي الثلاثي محل العين، وقد جاء فيه الضم عن العرب؛

فيجوز القياس عليه؛ واحتمل قبوله؛ لجينه عنهم، "فا" هي مقصور الحرف: "فاء"،

و"جا" هي: مقصور الفعل: "جاء"، وعند قراءة كلمة "أو" في البيت تتحرك الواو

بافتحة التي انتقلت إليها من الهمزة التي بعدها، والأصل: أو أشم؛ لأنه أمر من الفعل:

"أشم" الرباعي، وقد انتقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن

الشعري، ثم يقول: =

(105/2)

7- وتجوز الأوجه الثلاثة أيضًا في الحرف الثالث الأصلي من الماضي محل العين؛ إذا

كان على وزن؛ انفع، أو: افتعل؛ مثل: "انقاد - انمال - انهار"، ومثل: "اختار -

اجتاز - احتال ...".

ويلاحظ هنا أن حركة الحروف الأول "وهو: همزة الوصل" لا تلزم صورة واحدة في

ضبطها، فلا تقتصر على حركة معينة، وإنما تماثل وتسائر حركة الحرف الثالث، وأن

ضمة الثالث ستؤدي إلى قلب الألف التي بعده واوًا، وأن كسرتة ستؤدي إلى قلبها ياء؛

فلا بد في حركة الحرف الأول -وهو همزة الوصل- من أن تكون مناسبة لحركة الثالث

في الضم، أو الكسرة، أو الإشمام، كما سبق؛ فيقال ويكتب فيهما: انقود، أو: انقيد، أو: ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث، وكذا باقي الأفعال التي تشبه: "انقاد".

كذلك يقال ويكتب: اختور، أو: اختير، أو: ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث، وكذا يقال في باقي الأفعال التي تشبه: "اختار". ويشبههما في الحكم السابق: "انفعل" و"افتعل" إذا كانا صحيحين مضعفي اللام؛ نحو: انصب - انسد - انجر - ... ومثل: امتد - اشتد - ابتل، فإذا بني فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها - جاز في حرفه الثالث - عند أمن اللبس - الضم، الخالص نطقًا وكتابة، أو: الكسر الخالص كذلك، أو الإشمام نطقًا، وفي كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول؛ - وهو همزة الوصل - بمصل حركة الحرف الثالث، نحو: انصب - أو انصب، امتد - امتد¹.

=

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ... وما لباع قد يرى لنحو حب يريد: أن أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفعل المبني للمجهول من غيره، وإلى اختلاط المعاني - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر لبس فيه لبس.

ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل: "باع" - وغيره من الماضي الثلاثي المعلن الوسط - عند البناء للمجهول، قد يثبت لنحو: "حب" من كل فعل ماضي ثلاثي مضاعف، حيث يجوز في فائه الأمور الثلاثة، بشرط أمن اللبس؛ فإن خيف اللبس في أحدها وجب تركه.

1 وفي هذا يقول ابن مالك: =

(106/2)

-
- 8- إن كان الفعل جامدًا أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقًا ...
9- إن كان الفعل ناقصًا "مثل: كان، وكاد، وأخواتهما"، فالصحيح أنه يبنى للمجهول، وتجري عليه أحكام المبني للمجهول¹ بشرط الإفادة، وعدم اللبس - إلا الناقص الجامد؛ مثل: ليس، وعسى؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول - كما سبق.

=

وما لفا باع لما العين تلي ... في اختار، وانقاد، وشبه ينجلي
وفي هذا البيت شيء من التعقيد بسبب التقديم، والتأخير، والحذف، والأصل الذي
يريده: الذي يثبت لفاء: "باع" يثبت كذلك للحرف الذي تليه عين الفعل من نحو:
"اختار" و"انقاد" أو شبه لهما ينجلي، "أي: يتضح" والمشابهة تكون في الوزن والإعلال،
وهناك ما يشبههما من جهة انطباق الحكم عليه؛ كافتعل وافتعل؛ الصحيحين مشددي
اللام، تلي العين؛ أي: تليه، فالهاء محذوفة.
والمعنى: ما تقرر من الأوجه الثلاثة في حركة الفاء من الفعل المعلن العين، "مثل: باع،
صام" يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المعللة، إذا كان الفعل على وزن: "افتعل"
أو "انفعل" وأشباههما وما يلحق بهما.

1 بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول، فمن المستحسن عدم بنائها
للمجهول؛ مسaire للأساليب العليا، وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلاً في النطق،
وقبلاً في الجرس، وسيأتي في "ب" من ص 122 كلام خاص بخبر "كان" وحدها يتصل
بما نحن فيه.

(107/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- ورد عن العرب أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة للبناء للمجهول، سماعاً عن أكثر
قبائلهم، وهي الأفعال التي يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول في الصورة اللفظية، لا في
الحقيقة المعنوية¹؛ ولذلك يعربون المرفوع بما فاعلاً؛ وليس نائب 2 فاعل، ومن أشهرها:
هزل - دهش وشده، وهما بمعنى واحد -؛ ومنها: "شغف بكذا، وأولع به، وأهتر به،
استهتر به، وأغري به، وأغرم به ... ، وكلها بمعنى واحد؛ هو: التعلق القوي بالشيء"،
ومنها: أهرع، بمعنى: أسرع، ومنها: نتج، ومنها: عني بكذا؛ أي: اهتم به، ومنها: حم
فلان "بمعنى أصابته الحمى" - أغمي عليه - فلج - امتقع لونه "بمعنى تغير" - زهي
"بمعنى تكبر" ... و ... 3.

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال؟ أيجب بناؤه للمجهول مثلها، أم يتوقف أمره - كماضيه- على السامع الوارد من العرب في كل فعل؟
الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد في كل فعل 4، ومنه في الشائع: "يهرع، يعني، يولع، يستهتر ...".
بقي توضيح المراد من أن تلك الأفعال الماضية ملازمة للبناء للمجهول سماعاً عن أكثر القبائل:

1 لأن الفاعل - في الأغلب - هو الذي فعل الفعل، أو قام به الفعل" ... وهذا ينطبق على الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال.

2 وهذا في الرأي الشائع الذي ورد صريحاً في كثير من المراجع؛ كالقاموس المحيط، في مقدمته تحت عنوان "المقصد، في بيان الأمور التي اختص بالقاموس"، وهو المقصود بعنوان: "مسألة"، وكالخصري في مواضع متفرقة، منها: باب "أبنية المصادر" عند الكلام على مصدر: "فعل" ... إلا إن كان المبني للمجهول لزوماً غير رافع الاسم بعده؛ نحو: سقط في يد المتسرع، "بمعنى: ندم"، فشبه الجملة نائب فاعل، وليس بفاعل: لأن الفاعل لا يكون شبه جملة.

3 عقد "ابن سيده" في كتابه، "المخصص" ج 15 ص 72 "باباً سماه: ما جاء من الأفعال على صيغة ما لم يسم فاعله.

4 جاء النص على هذا في مقدمة "القاموس" في "بيان الأمور التي اختص بها القاموس" تحت عنوان "مسألة".

(108/2)

.....

يرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم؛ تقول: شدته من الأمر، بالبناء للمجهول، ولا يصح عند هؤلاء شدهني الأمر، بالبناء للفاعل، لاعتمادهم على ما جاء في كتاب: "فصيح ثعلب"، ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبني للمعلوم.
وأنكر بعض المحققين - كابن بري 1 - ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاة، وحجة

ابن بري في الإنكار أن "ثعلبًا"، ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه وردده؛ ونصه²: "عامّة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا: إنه إذا سمي فاعله جاز بغير ضم، وهذا غلط منهم؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي؛ فإذا لم يسم فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض، وقد بينا ذلك بعلته وقياسه؛ فيجوز: عنيت بأمرك، وعناني أمرك - وشغلت بأمرك، وشغلي أمرك - وشدّدت بأمرك، وشدّهي أمرك".¹ هـ، هذا ما نقله "ابن بري"¹ وختمه بقوله: "وفي ذلك كفاية تغني عن زيادة إيضاح وبيان".¹ هـ.

ورأيه هو السديد الذي تؤيده النصوص الصحيحة التي تحمل الباحث على أن يسأل: كيف خفيت هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحاة القدامى؟ وكيف رتبوا على وجود نوع وهمي من الأفعال يلزم البناء للمجهول - في رأيهم - أحكامًا خاصة؛ كمنع مجيء "صيغتي التعجب" من الثلاثي مباشرة، وعدم صحته إلا بوسيط، وكمنع صوغ "أفعل التفضيل" من مصادرها إلا بوسيط كذلك ... و ... و ... ولا شك أن رأي "ابن بري"، ومن معه من المحققين هو السديد - كما تقدم - والأخذ به يؤدي إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصة، ويبیح في الثلاثي "التعجب" المباشر، وكذا "التفضيل" بغير وسيط، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها وحققها، ويجعل شأنها شأن غيرها من باقي الأفعال التي يصح أن تبنى للمعلوم حينًا، وللمجهول حينًا آخر، على حسب مقتضيات المعنى.

1 و 1 ضبط القاموس الياء مشددة بالشكل.

2 ما يأتي منقول مما يسمى بالاسم الآتي نصه: "الرسالة المشتملة على انتقاد ابن الخشاب البغدادي" على العلامة "أبي محمد الحريري" في مقاماته، وانتصار الشيخ الإمام العلامة أبي محمد عبد الله بن بري للإمام الحريري في الرد على "ابن الخشاب".¹ هـ. وهذه الرسالة مطبوعة في ختام بعض طبعات "مقامات الحريري".

(109/2)

ب- عرفنا¹ أن نائب الفاعل يكون مرفوعًا بأحد شيئين؛ الفعل المبني للمجهول، واسم المفعول، فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من "أن"، والفعل المبني

للمجهول؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس، ومن أمثلتهم: عجبت من أكل الطعام؛ بتنوين المصدر "أكل" ورفع كلمة: "الطعام" على اعتبارها نائب فاعل له، والأصل عندهم: عجبت من أن أكل الطعام، فلما سبك المصدر المؤول صارت كلمة: "الطعام" نائب فاعل له بعد سبكه.

فإن أوقع في السبك لبس لم يصح؛ نحو؛ عجبت من إهانة علي، إذا كان علي هو المهان، "والأصل: من أن أهين علي"، فيتعين أن يكون المصدر مضافاً و"علي"، هو المضاف إليه المجرور، وهو في محل نصب مفعول به، ولا يصح الرفع؛ لوقوع اللبس بسببه.

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون مجروراً باعتباره مضافاً إليه، والمصدر هو المضاف، فيكون نائب الفاعل مجروراً لفظاً - مرفوعاً محلاً؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية. والفاعل محذوف من غير نيابة شيء عنه.

أما على الرأي الذي يمنع المصدر المؤول من رفع نائب فاعل يتعين إضافة المصدر لما بعده ويكون ما بعده - وهو المضاف إليه - في محل نصب على المفعولية². بالرغم من أن الأصح - عندهم - جوازه، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه؛ لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل ينافيان الأساليب الناصعة العالية، وأسس البلاغة، وهذان أمران لهما اعتبارهما، ويزيدهما قوة ورجاحة خلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة من فصحاء العرب تؤيده.

ج- في الفعل الثلاثي المعلن العين، وفي غيره من الأفعال الماضية المبنية للمجهول لغات أخرى، أعرضنا عنها؛ لأنها لهجات متعددة، لقبائل متباينة لا نرى خيراً في استعمالها اليوم؛ حرصاً على الإبانة والتوحد المفيد قدر الاستطاعة، ومنعاً للتشتت والتعدد في أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح، وهي: اللغة.

1 في رقم 1 من هامش ص 97.

2راجع: " الخصري، والصبان".

المسألة 68:

ب- الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه.
ننتقل إلى الأمر الثاني 1 الذي يترتب على حذف الفاعل؛ وهو: إقامة نائب عنه يحل محله، ويخضع لكثير من أحكامه، - كما قلنا-.
والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء؛ المفعول به، والمصدر والظرف، والجار مع مجروره 2، وقد تلحق بها -أحياناً- حالة خامسة، ستيحي 3.
1- فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة، غير أن فعله قد يكون متعدياً لواحد؛ كالأمثلة المشار إليها، وقد يكون متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر؛ كمفعولي: "ظن" وأخواتها 4 -في مثل ظن الغلام الندى مطراً، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كمفعولي: "أعطى"، وأخواتها، ومنها: "كسا"، في مثل: أعطى الغني الفقير مالاً، وكسا المحتاج ثوباً 5، وقد يكون متعدياً لثلاثة؛ "كأعلم" و"أرى" 6، نحو: أعلم الطبيب المريض الدواء شافياً.

فإن كان الفعل متعدياً لمفعول به واحد، مذكور في الكلام أقيم هذا الواحد مقام الفاعل ... وإن كان متعدياً لاثنتين مذكورين، فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك، فأى المفعولين ينوب؟

1 أما الأول فقد سبق في ص 98.

2 راجع ما قلناه أول الباب " في رقم 5 من هامش ص 97" من أن بعض النحاة يجيز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة، وبيان السبب.

3 في ص 119، أما غير هذه الخمسة فسيجيء عنه كلام في الزيادة والتفصيل ص 122 أ- ومنه يعلم وجود أشياء أخرى.

4 سبق بإبها في ص 3.

5 ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة اللغوية، لا المجاز: الفقير مال -المحتاج ثوب؛ لفساد المعنى الحقيقي على هذا.

6 سبق بإبهما في ص 58.

وإن كان متعددا لثلاثة مذكورة فأياها ينوب كذلك¹.

خير الآراء وأنسبها: اختيار الأول للنيابة إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله، لكن لا مانع من تركه، واختيار غيره؛ فيكون في هذا اختيار لغير الأفضل، فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد، وإبراز الغرض من جلمة فنيابته مقدمة على نيابة الأول، ولا بد في كل الحالات من أمن اللبس؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه، وفيما يلي أمثلة لأنواع الفعل المتعدي قبل بنائه للمجهول، وبعد بنائه، وما يحدث اللبس وما لا يحدثه.

فما لا يحدثه؛

"عرف المسترشد الصواب - عرف الصواب".

"ظن الجاهل الخفاش طائراً - ظن الخفاش طائراً - ظن طائر الخفاش".

"أعطى الوالد الطفل كتاباً - أعطى الطفل كتاباً - أعطى كتاب الطفل".

"أعلمت التاجر الأمانة نافعة - أعلم التاجر الأمانة نافعة - أعلم الأمانة التاجر نافعة - أعلم نافعة التاجر الأمانة".

ولا يصح إنابة غير الأول في مثل: "أعطيت محمداً فريقاً من الأعوان"، "منحت الشركة مهندساً"؛ لأن كلا من الأول والثاني يصلح أن يكون أخذاً ومأخوذاً؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى؛ فيتضح من تقدمه أنه الآخذ؛ وغيره المأخوذ، ومثل هذا يقال في: ظننت الولد الوالد، حيث يجب اختيار الأول للنيابة؛ لأن كلا منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر. ولا يمنع هذا اللبس إلا اختبار الأول وذلك للسبب السالف، ولا سيما أن الأول هنا

1 الخلاف بين النحاة عنيف متشعب فيما يصلح للنيابة عند تعدد المفعول به، وتباين أوصافه؛ أهو الأول وحده، فلا يصح إنابة غيره، أم الأول وغيره؛ فيختار واحد بغير تعيين؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار، منزلة لأحدهما على الآخر؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح للنيابة؟ ... و ... و ...

ولا نريد الإرهاق بسرد أوجه الخلاف، وأسبابه، وأدلته كما وردت في المطولات فليس في السرد ما يناسبنا اليوم، وحسبنا أن نستقصي الآراء، ونستصفي مال خير لتقدمه هنا.

هنا أصله مبتدأ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر، ومثل هذا يقال في: "أعلم السائق المهندس زميله مهملاً"، حيث يجب اختيار الأول؛ لما سلف. وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله - كما كان - مفعولاً به منصوباً 1.

ومما يجب التنبيه له أن المفعول الثاني "لظن"، وأخواتها قد يكون جملة - كما سبق في بابها 2- فإن كان جملة لم يصح اختياره نائب للفاعل؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة 3 في الراجع، وينطبق هذا على غير "ظن" أيضاً؛ فهو حكم عام فيها وفي غيرها ... 2 وأما المصدر -ومثله اسم المصدر- فيصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين؛ أن يكون متصرفاً، ومختصاً، والمراد بالتصرف: ألا يلازم النصب على المصدرية،

1 وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

باتفاق قد ينوب الثان من ... باب: "كسا" فيما التباسه أمن
في باب: "ظن" و"أرى" المنع اشتهر ... ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر
يريد: أن النحاة اتفقوا - بناء على ما استنبطوه من كلام العرب - على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله "كسا" وشبهه، - وهو الفعل الذي ينصب مفعولين، ليس أصلها المبتدأ والخبر - إذا أمن الالتباس، أما إنابة الثاني مما فعله "ظن" أو "أرى" - وأخواتهما فقد بين أن المشهور المنع، وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد ويتضح بالثاني، ولم يتعرض للمفعول الثالث الذي فعله ينصب ثلاثة، وقد ذكرنا أن حكمه بغيره. وسيعاد البيتان لمناسبة أخرى في هامش ص 120.

2 ص 24.

3 قد تقع الجملة نائب فاعل إذا حكي بالقول، وقصد لفظها بحروفها وضبطها - بالتفصيل المبين "في ب" من ص 53؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد؛ بسبب قصد لفظها - مثل قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ} ، فيجوز أن تكون جملة: "لا تفسدوا" هي نائب الفاعل مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها، منع من ظهورها الحكاية ... ومثل الحكاية أيضاً المؤول بالمفرد؛ نحو: عرف كيف جاء علي، أي: عرف كيفية مجيء علي.

"راجع ج 1 م 39 - هامش ص 509 - حيث تفصيل الكلام على حالات إعراب: "كيف"، وبنائها وقد أشرنا إليه في رقم 1 من هامش ص 61 و 1 من هامش ص 67،

وهذا يشمل المفعول الثاني لظن وغيرها.
أما وقوع الجملة فاعلاً فقد سبق فيه في ص 66 وأن الأرجح المنع.

(113/2)

وإنما ينتقل بين حركات الإعراب المختلفة؛ فتارة يكون مرفوعاً، وأخرى يكون منصوباً، أو مجروراً، على حسب حالة الجملة؛ مثل: فهم، جلوس، تعلم ... ؛ نحو: الفهم ضروري للمتعلّم - إن الفهم ضروري ... - اعتمدت على الفهم ... و ... كذا الباقي ونظائره مما لا يلزم النصب على المصدرية؛ لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً؛ فلا يصلح نائب فاعل أو غيره من المرفوعات.
فإن كان المصدر - أو اسمه 1 - ملازماً النصب على المصدرية لم يكن متصرفاً، ولم يصح اختياره للنيابة عن الفاعل؛ مثل: "معاذ"؛ فإنه مصدر ميمي لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً² في نحو: معاذ الله أن يغدر الأمين، ومثل: "سبحان" 3؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوباً مضافاً - في الأغلب - فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعاً، ولخرج عن النصب الواجب له، وهو ضبط لا يصح مخالفته، ولا الخروج عليه؛ حرصاً على اللغة، ومحافظاً على طرائقها المشهورة.

والمراد بالاختصاص: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم، المقصور على الحدث المجرد؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة، فالمعاني المبهمة المجردة "مثل؛ قراءة - أكل - سفر ... و ... وأمثالها"؛ يدل كل منها على معناه الذي يفهم من لفظه نصاً، دون زيادة شيء عليه؛ فكلمة: "قراءة" ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة، نافعة أو ضارة، و"الأكل" ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنه لذيد أو بغيض، قليل أو كثير، حار أو بارد ... و"السفر" ليس في معناه نصه الحرفي

1 و 1 اسم المصدر في جميع ألفاظه وصيغه مقصور على السامع، "كما سيجيء في الباب الخاص بتعريفه وبأحكامه - ج 3 م 99 ص 201 - ستأتي لهذه إشارة في رقم 3 من هامش ص 214.

2 "معاذ" في نحو: معاذ الله أن أنس الفضل، مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله، "أي: يغني عن التلفظ بفعله"، والأصيل أعوذ بالله معاذاً، ثم حذف الفعل، وقام المصدر نائباً

عن لفظه، وأضيف، فصار: معاذ الله ويعرب مفعولاً مطلقاً، وستجيء إشارة له في ص 236 م 76، ولا استعماله غير مضاف، لضرورة الشعر".

3 اسم مصدر معناه: التسبيح، وفعله: سبح، وستجيء إشارة له في ص 234 م 76؛ ولا استعماله في ضرورة الشعر غير مضاف.

(114/2)

ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد، سهل أو شاق، مرغوب فيه أو مرغوب عنه.. وهكذا يدل المصدر وحده -وكذا اسمه- على المعنى المجرد، أي: على ما يسمونه: "الحدث المحض" فمثل هذا المصدر، أو اسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل؛ لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديد أكثر من معنى فعله، فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله، وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود الأساسي من الإسناد، ولا يوصف بأنه معنى جديد، فلا يصح أن يقال: علم علم، فهم فهم... إذ لا بد مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي، ليكون صالحاً للنيابة عن الفاعل، وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظه، وهي التي تجعله مختصاً.

وتحدث بواحد أو أكثر من أمور متعددة؛ منها: وصفه؛ نحو: علم علم نافع - فهم فهم عميق، ومنها: إضافته؛ نحو: علم علم المخترعين، وفهم فهم العباقرة. ومنها: دلالة على العدد؛ نحو: قرئ عشرون قراءة... وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر، واسمه، ويزيد معناهما على مجرد تأكيد معنى الفعل، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة أساسية.

ومما سبق نعلم لمراد من قولهم المختصر: "إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيداً"، ويكتفون بهذه الجملة؛ لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما: "التصرف والاختصاص".

3 وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين، أن يكون الظرف متصرفاً كاملاً التصرف، وأن يكون مختصاً. والمراد بالتصرف الكامل: صحة التنقل بين حالات الإعراب المختلفة؛ من "رفع، إلى نصب، إلى جر؛ على حسب حالة الجملة"، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائماً، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحياناً إلى شبه الظرفية، وهو الجر بالحرف "من" 1 - في الغالب؛ لأن عدم تصرفه

1 ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعدمه - إلى ثلاثة أقسام: ظرف كامل التصرف، وظرف ناقص التصرف، ويسمى أيضًا التشبيه بالمتصرف - وظرف غير متصرف مطلقًا، وسيجيء هنا موجز عنها، أما تفصيل الكلام على الأقسام كلها ففي باب الظرف ص 242 م 78.

(115/2)

الكامل يمنع وقوعه مرفوعًا - نائب فاعل أو غيره من المرفوعات، كما سبق - فمثال الظرف الكامل التصرف: يوم - زمان - قدام - خلف؛ لأنك تقول: اليوم يوم طيب - قضيت يومًا طيبًا - تطلعت إلى يوم طيب ... وتقول: قدامك فسيح - إن قدامك فسيح - سأتجه إلى قدامك، فهذه الظروف المتصرفة يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصة¹.

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقًا، "وهو يلزم النصف على الظرفية وحدها": قط 2 - عوض 3 - إذا - سحر؛ "بشرط أن يراد به سحر يوم معين دون غيره؛ ليكون ظرفًا ملازمًا للنصب"، فلا يصح أن يقع واحد من هذه الظروف - وأشباهاها - نائب فاعل؛ فلا يقال عنه نائب فاعل في مثل: ما كتب قط - لن يكتب عوض - مما يجاء إذا جاء الصديق - مدح سحر. لا يقال ذلك⁴ لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد، ولئلا يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها، وهي الحكم الدائم الثابت له في الكلام العربي الأصيل الذي لا تجوز مخالفة طريقته. ومثال الظروف الشبيهة بالمتصرف "أي: الظرف ناقص التصرف، وهو الذي لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها؛ وهو الجر بالحرف "من" - غالبًا -

1 "ملاحظة": إذا صار الظرف نائب فاعل، أو شيئًا آخر غير النصب على الظرفية، فإنه لا يسمى ظرفًا - كما سيجيء في بابه، ص 244.

2 ستجيء له إشارة أخرى في "ب" من ص 261، والأشهر في ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومة، وأن يفيد استغراق الزمن الماضي كله منفياً؛ لأنه - في الأشهر - لا بد أن يسبقه النفي أو شبهه؛ نحو: ما تأخرت قط، أي: ما تأخرت فيما انقضى من عمري إلى الآن، وهو ظرف مبني على الضم، "وفيه لغات أخرى أقل

شيوعاً".

و"قط" هذه غير التي في مثل: تصدق بدرهمين أو ثلاثة فقط، فإن هذه بمعنى: حسب"،
والفاء زائدة لتزيين اللفظ.

"وتفصيل المسألة وإيضاحها في ج 1 م 30 ص 382 عند بيت مالك في باب: "المعرف بآل": "أل" حرف تعريف أو اللام فقط ...".

3 هو ظرف لاستغراق الزمن المنفي؛ لأنه - في الغالب - يكون مسبوقاً بالنفي. وحكمه عند عدم إضافته: البناء على الضم أو الفتح أو الكسر، فإن أضيف كان معرباً؛ نحو: لن أنافق عوض العائضين - كما سيجيء في "ب" من ص 261.

4 لا يقال ذلك؛ سواء اعتبرنا كلا منهما نائب فاعل، مرفوعاً مباشرة، أو اعتبرناه غير معرب، أي: نائباً مبنياً في محل رفع.

(116/2)

كما سبق " عند - ثم - مع ... وهذا النوع لا يصلح للنيابة عن الفاعل؛ لأنه كسابقه - لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد؛ ولأنه لا يصح إخراجه عن الحكم والضبط الذي استقر له وثبت في الكلام العربي المأثور؛ وهو النصب أو الجر الغالب بمن، فلا يقال: قرئ عند، ولا كتب ثم؛ ولا عرف مع 1.

والمراد بالاختصاص هنا: أن يزداد على معنى الظرف معنى جديد آخر يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه، كأن يكون الظرف مضافاً؛ نحو: أذن وقت الصلاة - نودي ساعة البيع ... أو يكون موصوفاً؛ نحو: قضي شهر جميل في المصايف - قطع يوم كامل في السفر - أو يكون معرفاً 2؛ نحو: يحب اليوم؛ لأنه معتدل، أو غير ذلك مما يزيد معنى جديداً على الظرف، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد.

4 وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً - نحو: ما صودر من شيء - فلا خلاف أن النائب هو المجرور وحده - "وأنه مجرور لفظاً، مرفوع محلاً، فيجوز في التوابع مراعاة لفظه أو محله.

أما حرف الجر الأصلي مع مجروره - نحو: قعد في الحديقة الناضرة، فالصحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده 3 "برغم أن الشائع

1 بعض النحاة يجيز في مثل: جلس عندك - بإضافة الظرف إلى الضمير - أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية مع كونه في الوقت نفسه في محل رفع بالنيابة عن الفاع، ويجيز في قوله تعالى: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} ... وقوله: {وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ} أن يكون الظرف في الآية الأولى منصوباً على الظرفية في محل رفع فاعلاً، وأن يكون في الآية الثانية منصوباً على الظرفية في محل رفع مبتدأ. وهذا غريب، والمشهور في الآيتين ونظائرها مما يضاف فيه الظرف إلى المبني أن يبنى على الفتح جوازاً؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه.

وفي هذه الحالة التي يبنى فيها على الفتح جوازاً تكون فتحته فتحة بناء، لا فتحة إعراب، فيكون مبنيًا على الفتح في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب حاجة الجملة.

2 ومنه التعريف بالعلمية؛ مثل: رمضان، للشهر المعروف، ومثل: "سحر" - في رأي - إذا جعل علمًا على سحر يوم معين عند القائلين بعلميته.

3 فهو مجرور في الظاهر، ولكنه في المعنى والتقدير مرفوع، ولا يصح - في الرأي القوي - مراعاة هذا المعنى والتقدير في التوابع أو غيرها؛ فهو أمر ملاحظ عقلياً فقط، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره، شأنه في ذلك شأن الجرور بحرف جر أصلي بعد فعل لازم مبني للمعلوم؛ نحو: قعد الرجل في البيت، فإن كلمة: "البيت" مجرورة في اللفظ؛ لكنها في المعنى والتقدير منصوبة؛ لأنها بمنزلة المفعول به للفعل اللازم، ولا يصح في الرأي الأحسن مراعاة هذا النصب في التوابع أو غيرها؛ فنصبها التقديري أمر ملاحظ فيها عقلياً، مقصور عليها وحدها؛ فالجرور بحرف جر أصلي مع الفعل المبني للمجهول مرفوع "محلاً"، ورفعها هذا مقصور عليه، والمنصوب حمًا مع الفعل المبني للمعلوم منصوب محلاً، ونصبه هذا مقصور عليه؛ فكلاهما يشبه الآخر في حركة معنوية عقلية، مقصورة عليه وحده؛ لا يظهر لها أثر في غيره، "انظر رقم 1 من هامش ص 126 ثم رقم 3 من هامش 151 لأهميته حيث تجد رأياً آخر، وتعليقاً عليه".

(117/2)

على الألسنة هو: الجار مع مجروره، ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً¹. ويشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً، وتحقق الفائدة بأمرين؛ أن يكون حرف الجر متصرفاً، وأن يكون مجروره مختصاً.

والمراد من التصرف في حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها.
كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط؛ "ومن أمثلته: مذ - منذ - حتى"، أو جر
النكرات فقط؛ "ومن أمثلته: رب" أو يلتزم جر نوع آخر معين من الأسماء؛ "كحروف
القسم؛ فإنها لا تجر إلا مقسمًا به، وكحروف الجر التي للاستثناء "وهي: خلا - عدا -
حاشًا"، فإنها لا تجر إلا المستثنى، ومثل: مذ ومنذ؛ فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة
الدالة على الزمان"، فلا يصح وقوع شيء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل؛
فلا يقال نائب فاعل في مثل: صنع منذ الصبح، ولا زرع حتى الشاطئ، ولا قوتل رب
رجل عنيد ... و ... 2.

والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائدًا فوق معناهما

1 وفوق ذلك يربحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف
الجر وحده، أو مجروره وحده ... و ...

2 وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو: "التعليل" كالذي يفهم من "اللام"
و"الباء" وقد يفهم من حرف الجر "من" أحيانًا، والداعي لهذا الاشتراط عنهم أن حرف
الجر حين يكون معناه التعليل يكون مجروره مبيّنًا على سؤال مقدر، أي: يكون بمنزلة
جواب عن سؤال مقدر؛ فكأن المجرور من جملة أخرى، ويمثلون له بأمثلة منها قول
الشاعر:

يغضي حياء، ويغضي من مهابته ... فلا يكلم إلا حين يبتسم
أي: يغضي هو، أي الطرف؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف؛ فيدل عليه، ولا يصح
عندهم أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل؛ لأن معنى حرف الجر هنا: "التعليل"،
فالمجرور مبني على سؤال مقدر، هو: لماذا يغضي؟ فأجيب: من مهابته، فكأن الجواب
من جملة أخرى في رأيهم - كما سبق - لكن كيف نوفق بين هذا الرأي، وما يخالفه مما
يأتي في: "أ" ص 122 الإجابة هناك.

(118/2)

الخاص بهما، ويجئيهما هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما؛ كالوصف، أو
المضاف إليه، أو غيرهما، مما يكسبهما معنى جديدًا؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من
الإسناد.

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفين للشروط: أخذ من حقل ناضج - قطع في طريق الماء، فلا يصح: أخذ من حقل - قطع في طريق.

من كل ما سبق نعرف أن "الإفادة" هي الشرط الذي يجب تحقيقه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر، أو ظرف، أو جار مع مجروره، وأن هذه الإفادة تنحصر في التصرف والاختصاص معًا.

5- يلحق بما تقدم الجملة المحكية بالقول، وكذا المؤولة بالمفرد، طبقًا للبيان الذي سلف¹ عنهما.

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التي يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره في الجملة، فإذا وجد أكثر من واحد صالح للإنباء لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط؛ لأن نائب الفاعل - كالفاعل - لا يتعدد لكن ما الحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين، صالحين، أو أكثر؟ يميل كثير من النحاة إلى الرأي القائل باختيار المفعول به² دائمًا، "أي في كل الحالات"؛ ليكون هو النائب؛ ويفضلونه على غيره، وهم - مع ذلك - يميزون ترك الأفضل؛ ففي مثل: أنشد الشاعر القصيدة إنشادًا بارعًا في الحفل أمام الحاضرين، يكون الأفضل عندهم - حين بناء الفعل للمجهول - اختيار المفعول به نائبًا؛ فيقال: أنشدت القصيدة، إنشادًا بارعًا، في الحفل أمام الحاضرين، ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره، كما قالوا.

1 في رقم 3 من هامش ص 113.

2 وبالعون، ويفضلونه، ولو كان من نوع المفعول به المنصوب على نزع الخافض، ويترتب على هذا الاختيار بعض صور لها أحكام خاصة، منها ما سيجيء في "ج" من ص 122.

(119/2)

والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية في إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المراد، من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به، وأنه أول أو غير أول، متقدم على البقية أو غير متقدم، ففي مثل: "خطف اللص الحقيبة من يد صاحبها أمام الركاب في السيارة" - تكون نيابة الظرف: "أمام" أولى من نيابة غيره؛ فيقال خطف أمام الركاب في السيارة الحقيبة من يد صاحبها؛ لأن أهم شيء في الخبر

وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين، ويحورهم؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه، ولا يبالي بهم اللص ...
وقد تكون الأهمية في مثال آخر: للجار والمجرور؛ نحو: سرف في ديوان الشرطة سلاح جنودها ... وهكذا¹.

1 وفيما سبق يقول ابن مالك:

قابل من ظرف أو من مصدر ... أو حرف جر بنيابة حري
يريد: أن اللفظ القابل للنبيابة حر "أي: حقيق وجدير بها" إذا كان ذلك اللفظ ظرفاً أو مصدرًا؛ أو حرف جر، ولعل ابن مالك يريد: أو مجرور الحرف "فكلمة "قابل" مبتدأ خبره: "حر" وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف؛ فصارت "حري"، وقوله: "من ظرف" جار ومجرور، حال من الضمير في "قابل" أو صفة لقابل؛ فتقدير البيت نحوياً هو: ولفظ قابل للنبيابة حر بنيابة؛ حالة كون هذا اللفظ ظرفاً، أو مصدرًا، أو حرف جر - أو هذا اللفظ موصوف بأنه من ظرف، أو من مصدر، أو حرف جر، ثم قال بعد ذلك:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ... في اللفظ مفعول به وقد يرد
يريد أنه لا يصح - في الغالب - إنابة شيء مما ذكره في البيت السابق مع وجود المفعول به، ثم عاد فقرر أنه قد يرد في الكلام الصحيح إنابة غير المفعول به مع وجوده، ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من هذا الباب ص 113 - وهما:

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب "كسا" فيما التباسه أمن
في باب: "ظن وأرى" المنع اشتهر ... ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر
ثم ختم الباب بالبيت التالي:

وما سوى النائب مما علقاً ... بالرافع، النصب له، محققاً
يريد: أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعاً؛ لتعلق معناه بالفعل الرافع له؛ فلأن معناه
علق =

(120/2)

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل، وعدم وجود مفعول به في الجملة ينوب عنه، مع وجود أنواع أخرى تصلح للنبيابة: فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على

أساس الأهمية ودرجتها؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة، فهو الأحق بالاختيار، والأولى بالنيابة.

= برافعه "وثبت أنه رافعه" لا بد أن يرتفع، وما سوى هذا النائب فالنصب له، أي: حكمه النص "وكلمة محققاً، حال من الضمير، الهاء في: "له"، فإذا وجد في الكلام مفعول به أو أكثر، ومعه شيء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل - فالذي وقع عليه الاختيار للإنابة يرتفع، وما عداه ينصب لفظاً، إلا الجملة المحكية، والمؤولة بالمفرد، وقد سبق حكمها في رقم 3 من هامش ص 113، وإلا الجرورة، فيبقى جزء على حاله لفظاً، وينصب محلاً، بالتفصيل الذي عرضناه.

(121/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- في الإنابة عن الفاعل لا يجوز إنابة الحال، والمستثنى، والمفعول معه، والتمييز الملازم للنصب، والمفعول لأجله؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنابة؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة، وتنقله إلى غيرها، وقد تتغير حركته الملازمة له. لكن فريقاً من النحاة يرى -بحق- جواز نيابة التمييز الجرورة بالحرف "من"، وكذا نيابة المفعول لأجله الجرورة، بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه، والغرض من وجوده؛ نحو: يقام لإجلال العلماء النافعين، ويقاض من سرور رؤيتهم، ويسمى كل منهما: نائب فاعل، ويؤول عنه الاسم السابق، ورأي هذا الفريق حسن¹.

ب- الصحيح أنه لا يجوز إنابة خبر "كان" 2 ولا سيما المفرد؛ لعدم الإفادة؛ فلا يصح؛ كين قائم، "على فرض استساغته"؛ إذ معناه كما يقولون: حصل كون لقائم، ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم.

ج- عرفنا³ أن جمهرة النحاة تختار المفعول به -دون غيره- لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة، وقد شرحنا رأيهم، وأوضحنا ما فيه، ويترتب على الأخذ برأيهم ما يأتي:

إذا قلت: زيد في أجر الصانع عشرون - كانت "عشرون" باعتبارها مرفوعة النائب عنه

الفاعل، ولا يكون الفعل متحماً ضميراً، ولا يلحق بآخره علامة تنبيه أو جمع.
أما إذا قدمت: "الصانع" فقلت: الصانع زيد في أجره عشرون - فيجوز أحد أمرين:
1- أن تكون: "عشرون" مرفوعة على أنها نائب الفاعل، والفعل معها خال

-
- 1 لكن كيف نوفق بين هذا الرأي، وما يخالفه مما سبق في رقم 2 من هامش ص 118؟
في الرأي الآخر تضيق بغير داع.
2 هذا الحكم خاص بخبر كان - دون أخواتها "انظر رقم 1 من هامش ص 107".
3 في ص 119.

(122/2)

.....

من الضمير، فلا يتصل بآخره علامة تنبيه أو جمع، وفي هذه الصورة يجب بقاء الحال
والجور، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو الرابط،
مثل: الصانعان زيد في أجرهما عشرون - الصانعون زيد في أجرهم عشرون ... وهكذا.
2- نصب كلمة: "عشرين" على أنها ليست نائب فاعل 1، وإنما النائب ضمير مصتل
بالفعل؛ لأن الفعل في هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً أو بارزاً، يعود على المبتدأ
ويطابقه ويكون هو الرابط، وفي هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره، أو عدم
الاستغناء مع بقاء الضمير الذي في آخر الجور، ومطابقته أيضاً للمبتدأ: "تقول:
الصانعان زيداً عشرين أو: الصانعان زيداً في أجرهما عشرين" - "الصانعون زيدوا
عشرين، أو الصانعون زيدوا في أجرهم عشرين ... " وهكذا.

-
- 1 والأحسن في هذه الصورة أن تعرب مفعولاً مطلقاً "أي: نائبة عن المصدر".

(123/2)

المسألة 69: اشتغال العامل عن المعمول

أ- في مثل: "شاورت الخبير" - يتعدى الفعل المتصرف: "شاور" بنفسه إلى مفعول به

واحد؛ فينصبه؛ ككلمة: "الخبير" هنا، ويجوز - لسبب بلاغي، أو غيره - أن يتقدم هذا المفعول به الواحد على فعله¹، ويحل في مكانه بعد تقدمه أحد شيئين: إما ضمير عائد إليه، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة، ويستغنى به عن ذلك المفعول المتقدم، فنقول: الخبير شاروته "فالهاء ضمير حل محل المفعول السابق، واكتفى به الفعل".

وإما لفظ ظاهر آخر، يعمل فيه الفعل المنصرف النصب أيضاً؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سبباً² للمفعول به المتقدم الذي استغنى عنه الفعل، وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به؛ نحو: الخبير شاورت زميله، فاللفظ الظاهر: "زميل" هو الذي حل محل المفعول به السابق، وهو سببي له ومضاف، والضمير في آخره مضاف إليه، عاد على المفعول به المتقدم.

والسببي في هذا المثال مضاف، ولكنه في مثال آخر قد يكون متبوعاً بنعت، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب؛ نحو: التجارة عرفت رجلاً يتقنها؛ فجملة "يتقنها" نعت، وفيها الضمير العائد، وقد يكون متبوعاً بعطف بيان مشتمل على ذلك الضمير أيضاً؛ نحو: الصديق أكرمت الولد أباه، وقد يكون متبوعاً

1 بشرط ألا يفصل بين الفعل والمفعول به المتقدم فاصل، غير توابع الاسم المتقدم "من: النعت والتوكيد والعطف البياني، أو العطف بالواو، والبدل"، وغير المضاف إليه، وغير الظرف، وغير الجار ومجروره، ويصح الفصل بالأمرين؛ الظرف والجار ومجروره معاً، كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام، وذكر الضمير، فإن كان العامل وصفاً صالحاً للعمل جاز الفصل - كما سيجيء في ص 129.

2 المراد بالسببي للاسم: كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم، سواء أكانت صلة قرابة، أم صدقة، أم عمل أم غير هذا معاً يكون فيه جمع، وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط.

(124/2)

بعطف نسق بالواو -دون غيرها- مشتملاً على الضمير المذكور، نحو: الزميلة أكرمت الوالد وأهلها، ولا يصلح من التوابع سببي غير أحد هذه الثلاثة. ومن الممكن حذف ما حل محل المفعول به السابق من ضميره العائد إليه مباشرة، أو

سببية المشتمل على ضميره يعود عليه كذلك، ومتى وقع هذا الحذف صار الاسم المتقدم مفعولاً به للفعل المتأخر عنه كما كان، وتفرغ هذا الفعل لنصبه. وكألاً مثله السابقة نظائرها؛ نحو: يصاحب العاقل الأخيار ... أنجز الوعد ... وأشباههما؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولاً به واحداً¹؛ يجوز أن يتقدم على عامله، ويحل محله أحد الشئتين؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة، والذي يعمل فيه الفعل الموجود النصب، ويستغنى به عن المفعول السابق؛ فنقول: الأخيار يصاحبهم العاقل - الوعد أنجزه - وإما لفظ ظاهر سببي يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم، ويشغل الفعل الموجود بنصبه، ويكتفي به عن ذلك المفعول؛ فنقول: الأخيار يصاحب العاقل زملاءهم - الوعد أنجز صاحبه ... وهكذا، من غير أن نتقيد في السببي بأن يكون مضافاً؛ فقد يكون مضافاً، أو منعوياً، أو عطفاً بيان، أو عطفاً نسف بالواو، مع اشتمال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق.

ويصح - كما سبق - حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم، كما يصح حذف السببي وما فيه من ضمير عائد عليه أيضاً؛ فيصير الاسم المتقدم في الحالتين مفعولاً به للفعل المتأخر، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر، أو إلى السببي.

ب- وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعدياً بنفسه مباشرة إلى المفعول به الواحد؛ وإنما يجوز أن يكون هذا الفعل قاصراً لا يتعدى إلى المفعول به إلا بمساعدة حرف جر أصلي؛ نحو: فرحت بالنصر؛ فالفعل: "فرح" لازم لم ينصب مفعوله "وهو: النصر" بنفسه مباشرة؛ وإنما نصبه بمعونة حرف الجر:

1 وقد ينصب أكثر من واحد، ولكن الذي يتقدم عليه واحد فقط - كما سيأتي في رقم 2 من هامش ص 127.

(125/2)

"الباء"، فكلمة "النصر" في ظاهرها مجرورة بالباء، ولكنها في المعنى والحكم بمنزلة المفعول به¹، ويصح في هذه الكلمة المجرورة التي تعتبر بمنزلة المفعول به في المعنى والحكم، أن تتقدم وحدها -دون حرف الجر- على فعلها؛ بشرط أن يحل محلها بعد حرف الجر مباشرة أحد الشئتين: إما الضمير الذي يعمل فيه الفعل معاً وحكماً، والذي يعود على

المفعول به المعنوي السابق؛ نحو: النصر فرحت به، وإما لفظ آخر سبي، يعمل فيه الفعل، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به المعنوي "الحكمي" السابق، نحو: النصر فرحت بأبطاله².

ومثل هذا يقال في النظائر: من نحو؛ ينتصر الحق على الباطل - سر في طريق الخير ... ، حيث يصح: الباطل ينتصر الحق عليه - الباطل ينتصر الحق على أعوانه - طريق الخير سر فيه - طريق الخير سر في جوانبه، وهكذا، من غير أن نتقيد في السبي بأن يكون مضافاً؛ فقد يصح أن يكون واحداً من التوابع الثلاثة التي ذكرناها. ومن الممكن حذف الضمير أو السبي، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم فيعمل فيه عامله الجر.

ج- وليس من اللازم أيضاً أن يكون العامل فعلاً، فقد يكون³ اسم

1 ومع أنها بمنزلة المفعول به معنى وحكمًا لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها، كما لا يجوز -في الرأي الأنسب- اعتبارها في محل نصب: ولهذا لا يصح في توابعها إلا الجر فقط.

"راجع رقم 3 من هامش ص 117 ثم رقم 3 من هامش ص 151 م 70 - حيث الرأي الآخر، والتعليق عليه".

2 إذا كان الاسم المشتغل عنه ظرفاً وجب في الضمير العائد عليه أن يجر بالحرف "في" نحو: يوم الخميس سافرت فيه، وهذا هو المشهور، ويجوز حذف حرف الجر؛ توسعاً، فيقال: سافرت؛ طبقاً للبيان المفصل الذي سيجيء في رقم 3 من هامش ص 247، ورقم 1 من هامش ص 252.

3 لا يكون العامل هنا إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول، ولا يكون صفة مشبهة، ولا تفضيلاً، ولا وصف آخر؛ لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولاً به، ويشترط في هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل في المتقدم؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة "أل"، وكذلك إذا كان مجرداً منها ومعناه المضى الخض، فإنه لا ينصب مفعولاً به بعده، فلا يصلح أن يوضح عاملاً قبله، أو يرشد إليه إن كان محذوفاً، فلا اشتغال في مثل: المخترع أنا المادحة، ولا المخترع أنا مادحة أمس، ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضي، أو مقروناً بأل، أو كان العامل اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه؛ فهو لا يعمل فيما قبله؛ والذي لا يتقدمه مفعوله لا يصلح أن يكون موضحاً ولا دالاً على عامل قبله محذوف، لهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل مصدرًا، ... أو فعلاً جامداً، كفعل

التعجب، وعسى، وليس، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به، أو لا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله، هذا إلى أن العامل في الاشتغال لا بد أن يكون مشتقًا والمصدر وما بعده مما ذكرناه هنا - ليس مشتقًا، نعم يجوز الاشتغال في المصدر، وفي اسم الفعل، وفي ليس، عند من يجيز تقديم معمول الأولين، وخير ليس، نحو: محمودًا لست مثله، أي: باينت محمودًا لست مثله، وهو رأي - على قلة أنصاره - مقبول، وفيه توسعة.

(126/2)

فاعل، أو: اسم مفعول، فنحو: أنا مشارك الأمين، نقول فيه: الأمين أنا مشاركة 1 - الأمين أنا مشارك رفاقه، ونحو: الحق منصور على الباطل، نقول فيه: الباطل الحق منصور عليه - الباطل الحق منصور على شياطينه.

فمتى تقدم المفعول به على عامله، وحل محله ما يشغل مكانه، ويغني العامل عن ذلك المفعول به المتقدم، فقد تحقق ما يسميه النحاة: "اشتغال العامل عن المعمول"، ويقولون في تعريف الاشتغال.

أن يتقدم اسم واحد²، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدم، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل، ومن السببي، وتفرغ العامل للمتقدم - لعمل فيه النصب لفظًا، أو معنى "حكمًا" حكمًا كما كان قبل التقدم.

فلا بد في الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة، "مشغول"، وهو: العامل، ويسمى أيضًا: "المشتغل"، وله شروط عرفناها³، "ومشغول به": وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة، كما ينطبق على اللفظ السببي الذي له ضمير يعود على ذلك المتقدم، و"مشغول عنه"، وهو: الاسم المتقدم الذي

1 سيأتي في الجزء الثالث "باب اسم الفاعل، م 102 ص 214 - الهامش رقم 1" ما نصه: "في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوبًا مع أن الضمير الراجع إليه مجرور، لكنه مجرور في حكم المنصوب: لأن كلمة: مشارك"، أو "مساعد" - ونظائرها في مثل هذا التركيب في حكم الفعل، وتنوينها ملحوظ، وإن لم يكن ملفوظًا، فالضمير هنا كالضمير في مثل: "أعليا مررت به" مجرور في حكم المنصوب "راجع شرح المفصل ج 6 ص 69"، وانظر "ب" السابقة ص 125.

2 التقييد بواحد هو الرأي الصحيح عند عدم تعدد العامل المقدر، ولا مانع أن يكون العامل متعددا إلى أكثر من واحد، ولكن الذي يتقدم عليه هو معمول واحد له - كما سبق في رقم 1 من هامش ص 125.

3 في الصفحات السابقة، وفي رقم 3 من هامش ص 126، وانظر رقم 1 من ص 138.

(127/2)

كان في الأصل متأخرا، مفعولا به حقيقيا أو معنويا "حكما"، ثم تقدم على عامله، وترك مكانه للضمير المباشر، أو للسببي، فانصرف العامل عن المفعول، واشتغل بما حل محله.

ولا بد في هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما 1 إذا

1 وقد سبق في رقم 1 من هامش ص 124 ما يجوز الفصل به.

وفي بيان "الاشتغال" وتوضيح أمره يقول ابن مالك:

إن مضمير اسم سابق فعلا شغل ... عنه بنصب لفظه أو الحل-1

فالسابق انصبه بفعل أضمر ... حتما موافق لما قد أظهر-2

"أي: إن شغل ضمير اسم سابق فعلا، عن نصب الاسم السابق لفظا أو محلا، مثل:

البيت قعدت فيه - فانصب الاسم السابق بفعل مضمير "أي: غير ظاهر؛ لأنه محذوف"

حتما، أي: إضمارا حتما، لا مفر منه في حالة النصب؛ لأنه محذوف، ويكون ذلك

الفعل المحذوف موافقا للفعل الظاهر في الجملة من ناحية اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط

- كما سيأتي- ذلك تقدير البيتين ومعناهما، مع ما فيهما من التواء النظم، بسبب

التقديم والتأخير، والحذف.

يريد: حين يوجد اسم متقدم على فعله، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه، ويشغل

فعله بدلا من نصب الاسم السابق لفظا أو محلا - فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه، ولكن

بفعل غير ظاهر حتما، فلا يجوز إظهاره، ويكون هذا الفعل المحذوف موافقا للفعل

المذكور "فكلمة حتما: صفة لمصدر محذوف، أي: إضمارا حتما، فتعرب مفعولا مطلقا،

و"بنصب" بمعنى عن: نصب، فالباء بمعنى: "عن" ثم بين بعد أبيات: أن العامل قد

يتعدى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر، فينصبه محلا، "أي: حكما" حين لا يتعدى إليه

مباشرة، وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما، وقد يفصل بينهما المضاف حين يكون

المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق، والحكم في حالة فصل العامل المشغول كالحكم في حالة وصله المباشر بالمعمول، فيقول:

وفصل مشغول بحرف جر ... أو بإضافة كوصل يجري-1

وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلا أو وصفا عاملا، فالوصف العامل يساوي الفعل فيما تقدم، بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم، فيقول:

وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل ... بالفعل، إن لم يك مانع حصل-11
وقد شرحنا من قبل -في رقم 3 من هامش ص 126- نوع الوصف الذي يصلح للعمل هنا، والمانع الذي يعوقه عن العمل، وسبب ذلك ثم ختم الباب بالبيت التالي:
وعلاقة حاصلة بتابع ... كعلاقة بنفس الاسم الواقع-12

ومضمونه: أن السبي الخالي من الضمير إذا كان له تابع يشمل على ضمير عائد على الاسم السابق فإن العلاقة "أي: العلاقة" تحصل وتتم بين العامل والتابع كما تحصل وتتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم، أو سببيه المشتمل على ضميره.

(128/2)

كان العامل فعلا 1، أما إن كان وصفا فيجوز الفصل.

حكم الاسم السابق في الاشتغال:

يجوز في هذا الاسم السابق من ناحية إعرابه وضبط آخره، أمران -بشرط ألا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرفه.

أولهما: إعرابه مبتدأ، والجملة بعده خبره 2.

وثانيهما: إعرابه مفعولا به لعامل محذوف وجوبا، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجملة، فيكون العامل المحذوف وجوبا مشاركا للمذكور إما في لفظه ومعناه معا، وإما في معناه، فقط، ولا يصح الجمع بين العاملين ما داما مشتركين 3، إذ المذكور عوض عن المحذوف، فمثال الأول: الأمين شاركته، فالتقدير: شاركت الأمين شاركته، ومثال الثاني: البيت قعدت فيه، التقدير: لابس البيت، قعدت فيه: أو: لازمت البيت، قعدت فيه، ومثل: الحديقة مررت بها، أي: جاوزت الحديقة مررت بها، وهكذا نستأنس بالعامل المذكور في الوصول إلى العامل المحذوف وجوبا من غير أن نتقيد أحيانا بلفظ

العامل المذكور أما معناه، فنحن مقيدون به في كل حالات الاشتغال.
مع جواز الأمرين السالفين فالأول "وهو إعرابه مبتدأ" أحسن؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير
عامل محذوف، ولا إلى التفكير في اختياره، وفي موافقته للعامل المذكور، وقد تكون
موافقته معنوية فقط؛ فتحتاج -أحياناً- إلى كد الفكر 4.

-
- 1 يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق، -إلا العطف بحرف غير الواو- وبالمضاف إليه،
وشبه الجملة، وغير هذا مما سبق تفصيله كاملاً في رقم 1 من هامش ص 124.
 - 2 في هذه الصورة التي يرفع فيها الاسم السابق - تخرج المسألة من باب: "الاشتغال"
كما تخرج صور أخرى ستجيء "انظر رقم 1 من هامش ص 130".
 - 3 فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً، ومعنى هذا جواز نصب الاسم
السابق بفعل مخالف للمذكور، فلا اشتغال معه، - كما سنوضحه في الزيادة والتفصيل
في رقم 2 من ص 138.
 - 4 والبلاغيون يفرقون بين الأمرين، إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية، وعلى
الآخر أن تكون فعلية، وفرق بلاغي بين المدلولين، مع صحتهما؛ لهذا يقولون: إن
أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم، فإن لم يعرف غرضه فهما سيان.

(129/2)

والنحاة يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها
وينتهزون فرصة: "الاشتغال" ليعرضوا أحكام تلك الأسماء؛ سواء منها ما يدخل في
باب: "الاشتغال" وتنطبق عليه أوصافه التي عرفناها، وما لا يدخل فيه، ولا تنطبق عليه
صفاته 1: وهم يقسمونها ثلاثة أقسام 2: ما يجب نصبه، وما يجب رفعه، وما يجوز فيه
الأمران.

-
- 1 كالحالة التي يجب فيها رفع الاسم السابق؛ إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف
"الاشتغال" الأصيل، ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً، فحالة
الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها -في الصحيح- الاشتغال الحقيقي ما دام الاسم مرفوعاً.
كما سيجيء في "ب" من ص 132 ثم انظر رقم 2 من ص 138.
 - 2 الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام، "قسم يجب فيه النصب"، "قسم يجب فيه الرفع"،

وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء"، وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده في بعض حالات، ويوجب أخرى كذلك، ويميز الأمرين في كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية، ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً؛ كأن يكون النصب هو الأرجح؛ فيكون الرفع هو الراجح؛ أو العكس؛ "بأن يكون النصب هو الراجح، والرفع هو الأرجح"، واستعمال الراجح ليس معيماً ولا ضعيفاً من الوجهة اللغوية، نعم هو -مع كثرته وقوته- لا يبلغ "درجة" الأرجح فيهما، لكن كلاهما عربي فصيح، وهذه الأرجحية مزية يسيرة إذا كان الداعي لها أمراً بلاغياً مما يطأ ويتغير بحسب الدواعي، فهي ليست أرجحية ذاتية دائمة؛ إنما هي خاضعة لأذواق البلغاء في العصور اللغوية المختلفة، متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعي؛ -لكيلا تتجر البلاغة وتجمد عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماؤها - فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لغوي؛ فيكون هو الأرجح، وعندئذ ينزل الأرجح إلى "درجة" الراجح، ثم يبدل الحالة مرة أخرى في عصر لغوي جديد، فيذيع استعمال بلاغي لم يكن ذائعاً من قبل، بل في بيئة أخرى مع اتحاد العصر، فيقع التغيير في "الدرجة" كما وصفنا؛ وهكذا دواليك ... =

فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التي قد تتغير، ولا تثبت - كما قلنا - ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعيبة والضعف، أو الحسن والقبح اللغويين، لوجب الاقتصار على القوي دون الضعيف، وعلى الحسن دون القبيح، لهذا لا داعي لكثرة الأقسام، والأحكام، وتعدد الآراء في كل حكم، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه.

على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسة "في ص 137"، ونصف منها بالقلة ما وصفوه، علماً بأن هذه القلة - كما سبق - ليست المعيبة في الاستعمال، ولا المانعة من القياس على نظائرها؛ لأنها نسبية لا ذاتية، أي: أنها قلة عددية راجحة، بالنسبة للكثرة العددية التي للأرجح، ولو كانت القلة معيبة هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه "راجح"، وأن غيره أرجح؛ إذ المعيب الذي لا يصلح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن، وفوق هذا فالخلاف محتدم في أمر هذي الوصفين وانطباقهما، أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم.

1 فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأداة الشرط، وأداة التحضيض 1، وأداة العرض 1، وأداة الاستفهام 2، إلا الهمزة 3؛ نحو: "إن ضعيفاً تصادفه 4 فترفق به - حيثما أديبا تجالسه يؤنسك" - "هلاً حلاً تصطنعه - ألا زيارة واجبة تؤديها" - "متى عملاً تباشره؟ أين الكتاب وضعته؟" فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء، أما الرفع على أنه فاعل، أو نائب فاعل لفعل محذوف، أو أنه اسم لكان المحذوفة - فجائز 5.

ومن الأمثلة للرفع قوله تعالى: {وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجِرْهُ} ، وقول الشاعر:

1 و 1 التحضيض هو: الحث وطلب الشيء بقوة وشدة تظهر في نبرات الصوت وكلماته، والعرض: طلب الشيء برفق وملاينة، تعرف من نبرات الصوت، وصياغة كلماته أيضاً، وكثير من أدواتهما مشترك بينهما؛ مثل: - هلاً - ألا - ألا - لولا - لوما ... ، وهذه الأدوات باب خاص - في ج 4 م 162 - بفصل أحكامها المختلفة التي منها: اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض".

2 إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع بعدها في جملتها؛ كالمثالين المذكورين؛ بخلافها في نحو: متى العمل؟ - أين الكتاب؟ لخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام، أي: أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام - غير الهمزة؛ لأنها ليست مختصة بالأفعال، بل تدخل عليها كما تدخل على الأسماء ووقوعه متأخراً عنها في جملتها، يجعل هذه الأداة مختصة بالدخول على الفعل.

3 لما تقدم من أنها غير مختصة بالأفعال، وفي هذا الموضع الذي يجب فيه النصب يقول ابن مالك:

والنصب حتم إن تلا السابق ما ... يختص بالفعل؛ كإن، وحيثما-3

"تلا السابق: أي: وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل".

4 المضارع هنا مرفوع لا يصح جزمه؛ لأنه ليس فعلاً للشرط؛ لأن الشرط المجزوم هو الفعل المحذوف مع فاعله، وموضعهما؛ بعد أداة الشرط مباشرة - بغير فاصل - أما هذا الفعل المذكور فهو مع فاعله جملة مضارعية مفسرة يتحتم رفع مضارعها، وهي تفسر الجملة الفعلية التي حذفت، وبقي معمولها المنصوب والتي بعد أداة الشرط مباشرة، فالمفسر جملة، وكذلك المفسر، ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده، بالرغم من أنه للفعل المحذوف، والبدال عليه، وسيجيء في الزيادة والتفصيل في رقم 4 من ص 139 وما بعدها" بيان مناسب عن الفعل إذ كان هو المفسر وحده، وأنه

يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط، باعتباره مرفوعاً لفعله المحذوف، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتمامها هي المفسرة، وليس الفعل وحده. 5 سيجيء في الزيادة والتفصيل "ص 138 رقم 3 و 4 وما بعدهما" إيضاح واف عن النصب الواجب ومكانه، ثم عن هذا الرفع وما يقال فيه، ثم تعقيبه بعرض للرأي السديد.

(131/2)

وليس بعامر بنيان قوم ... إذا أخلاقهم كانت خرابا
وقول الآخر:
وإذا مطلب كسا حلة العار ... فبعدا 1 لمن يروم نجاهه 2
التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ... وإذا كانت أخلاقهم كانت 3
وإذا كسا مطلب كسا حلة العار ... وهكذا 4.
ب- ويجب 5 رفع الاسم السابق:
1- إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل؛ مثل: إذا
"الفجائية" 6 نحو: خرجت فإذا الرفاق أشاهدهم؛ فيجب رفع كلمة: "الرفاق"، ولا يجوز
نصبها على الاشتغال بفعل محذوف؛ لأن "إذا الفجائية" لا يقع بعدها الفعل مطلقاً؛ لا
ظاهراً ولا مقدراً.

1 فهلاًكاً "دعاء بالهلاك".
2 إنجازه، والحصول عليه.
3 ومثله قول الشاعر:
وما استعصى على قوم منال ... إذا الإقدام كان لهم ركابا
4 ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر:
إذا أنت أعطيت الغنى ثم لم تجد ... بفضل الغنى ألفت مالك حامد
الأصل: أعطيت الغنى فحذف الفعل: "أعطي الأول"، وبقي نائب فاعله: "التاء، وهو
ضمير واجب الاتصال، لا يستقل بنفسه، فأتينا مكانه بضمير منفصل له معناه
وحكمه، وهو: أنت.
ومثل هذا يقال في كلمة: "حن" من قول الشاعر:

تري الناس ما سرنا يسرون خلفنا ... وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا
الأصل: وإن أومأنا أومأنا، حذف الفعل الأول، وبقي فاعله: "نا" وهو ضمير متصل لا
يستقل بنفسه، فأتينا مكانه بما يصلح محله، وهو: "نحن".
وكذلك الضمير: "نحن" في قول الآخر:
إذا نحن ناصرنا امرأ ساد قومه ... وإن لم يكن من قبل ذلك يذكر
"انظر ما يوضح هذا في ص 141 وما بعدها".
5 وهذه الحالة - كغيرها من حالات الرفع الواجب والجاز - ليست داخلية في الاشتغال
الأصيل "انظر رقم 1 من هامش ص 130".
6 سبق إيضاح لها في ج 1 ص 482.

(132/2)

ومثل "إذا" الفجائية أدوات أخرى؛ منها: "لام" الابتداء في نحو: إني للوالد أطيعه؛ فلا
يجوز نصب كلمة: "الوالد" على الاشتغال، ولا اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف مع
فاعله؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به.
ومنها: واو الحال الداخلة على الاسم الذي يليه المضارع المثبت، في مثل: أسرع
والصارخ أغيثه، فلا يصح نصب "الصارخ" على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف مع
فاعله، وتقديرهما: "أغيث" والجملة من الفعل المحذوف مع فاعله في محل نصب على
الحال لا يصح هذا؛ لأن الجملة المضارعية التي مضارعها مثبت، غير مسبوق بلفظ:
"قد" ... لا تقع حالاً - على الأرجح - إذا كان الرابط هو: "الواو" فقط 1، كهذا المثال
وأشباهه.

ومنها: "ليست" المتصلة "بما" الزائدة؛ فلا نصب على الاشتغال في مثل: ليتما وفي
أصاذه؛ لأن "ما" الزائدة لا تخرج "ليت" من اختصاصها بالأسماء؛ إذ يجوز إعمال
"ليت" وإعمالها؛ فالمنصوب بعدها اسم لها، ولا يصح أن يقع بعدها فعل مطلقاً.
2- وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداة لها الصدارة في جملتها؛ فلا
يعمل ما بعدها فيما قبلها، وبعد تلك الأداة العامل، مثل أداة الشرط، والاستفهام 2
وما النافية ولا النافية الواقعة في جواب قسم 3؛ فلا يصح نصب الاسم السابق في نحو:
الكتاب إن استعثرته فحافظ عليه - المريض هل زرتة؟ الحديقة ما أتلّف زروعها - والله
الذنوب لا أرتكبها؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛

"أليك لا يجوز أن يتقدم

1 كما سيجيء في ص 398 من باب الحال.

2 انظر رقم 2 من هامش ص 131.

3 ومما لا يعمل ما بعده فيما قبله: أدوات التحضيض والعرض، ولام الابتداء، وكم
الخرية، والحروف الناسخة، "ما عدا أن"، والموصول، والموصوف، وحروف الاستثناء،
فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلا يصلح دالا على المحذوف، فلا يصح النصب
في الأسماء التي في أول الجمل التالية: الثائة هلا أرشدته - الضال ألا هديته - الخائف
لأنا مؤمنه - الهرم كم مرة زرتة!! - الخير إني أحبته - النزيه الذي أصطفيه - الغناء
فن أهواه - شاع ما المال إلا ينفقه العاقل في النافع، أما حرفا التنفيس فالشائع جواز
النصب والرفع في الاسم الذي يسبقهما، نحو الرسالة سأكتبها - القصيدة سوف
أحفظها.

(133/2)

معمولها عليها، ولا معمول لعامل بعدها"، وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالا على
عامل محذوف يماثله، ولا مرشداً إليه 1 ومثلها: أدوات الاستثناء؛ فلا نصب في نحو: ما
السفر إلا يحبه الرحالون 1.

ج ويجوز الأمران 2، في غير القسمين السالفين، فيشمل ما يأتي:

1 - الاسم - المشتغل عنه - الذي بعده فعل دال على طلب؛ كالأمر 3، والنهي،
والدعاء؛ نحو: الحيوان ارحمه - الطيور لا تعذبها - اللهم

1 و 1 لأن ما لا يصلح أن يكون عاملاً بنفسه لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل

محذوف، وفي وجوب الرفع يقول ابن مالك:

وإن تلا السابق ما بالابتداء ... يختص فالرفع التزمه أبدا-4

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ... ما قبل معمولاً لما بعد، وجد-5

ومعنى البيتين: إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء ... - أي: أن وقع الاسم

السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ - فالنظم رفع ذلك الاسم السابق.

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله

معمولاً لعامل بعده، "الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد"، أي: تلا الفعل شيئاً، لم يرد ما قبل ذلك الشيء معمولاً لما وجد بعده، وفي هذا البيت شيء من التعقيد.

2 مع ملاحظة أن المسألة لا تكون من باب: "الاشتغال" في حالة ضبط الاسم السابق بالرفع - كما سبق في رقم 1 من هامش ص 130.

3 سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر؛ نحو: التردد اجتنبه، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع؛ نحو: التردد لتجتنبه.

"ملاحظة" هذا من المواضع التي بعدها النحاة جائزة النصب والرفع، ولكن النصب عندهم أرجح؛ بحجة "أن الإخبار بالطلب عن المبتدأ قليل، وخلاف القياس؛ لعدم احتمال الصدق والكذب إلا بتأويل ... بل قيل بمنعه، وإنما اتفقت السبعة على الرفع في آية السرقة وهي قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}؛ لأنه ليس مما نحن فيه؛ لتقديره عند سيبويه: "مما يتلى عليكم حكم السارق ... " فخبره - وهو الجار والخرور - محذوف، والفعل "اقتلوا" بعده مستأنف لبيان الحكم؛ فالكلام جملتان؛ لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده، أما عند المبرد فالجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لما في المبتدأ في معنى الشرط؛ ولذا امتنع النصب؛ لأن ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها". 1. ه كلام الخضري، ومثله في الصبان وغيره.

(134/2)

الشهيد ارحم، أو: الشهيد رحمه الله.

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد أداة يغلب أن يليها فعل، كهزمة الاستفهام، نحو: أطائرة ركبته؟ وكأدوات النفي الثلاثة: "ما - لا إن"؛ نحو: ما السفه نطقته - لا الوعد أخلفته، ولا الواجب أهملته - إن السوء فعلته، ومثل: "حيث" المجردة من "ما"، نحو: اجلس حيث الضيف أجلسه.

وكذلك إن وقع الاسم السابق عد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم تفصل كلمة: "أما" 1 بين الاسم والعاطف؛ نحو: خرج زائر والقادم استقبلته، فلو فصلت "أما" بينهما كان الاسم "المشتغل عنه" في حكم الذي لي يسبقه شيء؛ نحو: خرج زائر، وأما المقيم فأكرمه.

فالأمثلة في كل الصور السابقة وأشباهها، يجوز فيها الأمران، النصب والرفع. وجمهرة

النحاة تدخلها في النوع الذي يجوز فيه الأمران قياساً، والنصب أرجح 1 عندهم، وحجتهم: أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ، والجملة الطلبية بعده خبر، ووقوع الطلبية خبراً -مع جوازه- قليل بالنسبة لغير الطلبية، أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزة الاستفهام ونحوها، ووقوع المبتدأ بعدها -مع جوازه- قليل أيضاً، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء، أو يجعل الجملة الاسمية بعده إذا كانت غير مفصولة بـأما 2، معطوفة على الجملة الفعلية قبله؛

1 كان الفاصل المراد هنا -غالباً- هو: "أما"؛ لأن ما ما بعدها مستأنف، ومنقطع في إعرابه عما قبلها: فلا أثر للفصل بغيرها "راجع الأمر الثالث ص 138".
2 وإلى الأمور التي مرت في القسم الأول يشير ابن مالك، ويبين أن المختار النصب فيقول:

واختير نصب قبل فعل ذي طلب ... وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب-6
وبعد عاطف -بلا فصل على ... معمول فعل مستقر أولاً ... -7
يريد: أن النصب والرفع جائزان في أمور، ولكن النصب هو المختار فيها، وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب، "انظر رقم 3 من هامش الصفحة السابقة لأهميته" أو: بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل، "أي: غلب أن يليه ويقع بعده الفعل، كهزمة الاستفهام"،
وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل آخر مذكور أول جملته بغير فصل بين العاطف والمعطوف، وصياغة البيت الثاني عاجزة عن تأدية المراد منه، إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه =

(135/2)

والعطف على جملتين مختلفتين في الاسمية والفعلية -مع صحته- قليل.
2- الاسم السابق "أي: المشتغل عنه" الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة: "أما" وقبله جملة ذات وجهين 1، مع اشتغال التي بعده في حالة نصبه على رابط يربطها بالمبتدأ السابق 2، -كالضمير العائد عليه، أو الفاء المفيدة للربط به-، نحو: "النهر فاض ماؤه صيفاً، والحقول سقيناها من جداوله" - "العلم الحديث نجح في غزو الكون السماوي، فالعلوم الرياضية، استلهمها الغزاة قبل الشروع"، فيصح رفع كلمتي:

"الحقول - والعلوم" على اعتبار كل منهما مبتدأ، خبره الجملة الفعلية بعده، وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية التي قبلها، ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف، والجملة من هذا الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلهما، وفي الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان مع الجملتين، المعطوف عليهما في ناحية الاسمية أو الفعلية، فيجري الكلام على نسق واحد، ولهذا يتساوى 3 الأمران.

= يجوز فيه الأمران، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقعاً - مباشرة - بعد عاطف يعطف جعلته التي تحتويه، على الجملة الفعلية قبله والتي استقر مكان فعلها في أولها، سواء أكان المعمول في الجملة الفعلية السابقة مرفوعاً؛ مثل: غاب حارس وحارساً أحضرته "فكلمة حارس" الأولى فاعل وهو معمول للفعل: غاب "أم معمولاً منصوباً، نحو: صافحت رجلاً، وجندياً كلمته "فكلمة: رجلاً" مفعول، وهو معمول للفعل: معمولاً منصوباً، نحو: صافحت رجلاً، وجندياً كلمته، "فكلمة: رجلاً" مفعول، وهو معمول للفعل: صافح" فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضي أن يكون مفعولاً لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده، والجملة عن الفعل المحذوف وفاعله معطوف على الجملة التي قبلها، فالعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية وليس عطف مفردات، فلا معنى لقول ابن مالك: إن العطف على معمول فعل مستقر في أول جملته التي قبل العاطف، ذلك أن المعمول في الجملة السابقة ليس معطوفاً عليه كما أوضحنا، ولكن ضيق الوزن وضرورة الشعر أوقعاه في التعبير القاصر، وقد تأوله النحاة بأن التقدير: وبعد عاطف - فلا فصل - على جملة معمول فعل مستقر أولاً ... ومهما كان العذر فإن الخبر هو في اختيار الأسلوب الناصع الوافي الذي لا يحوي عيباً، ولا يتطلب تأويلاً أو تقديرًا.

1 وهي الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها اسمًا خبره جملة فعلية؛ مثل: الشجرة ظهر ثمرها - الفاكهة طاب طعمها - ومنها: الجملة التعجبية، ولكن التعجبية لا تصلح في هذا الموضع أو: هي جملة اسمية صدرها مبتدأ، وعجزها جملة فعلية، كقولهم: النبيل زادته النعمة نبلاً وشرفاً، واللئيم زادته النعمة لؤماً وبطراً - الحر ينتصر لكرامته - والدليل يمتنعها.

2 لأنها حينئذ تكون معطوفة على الخبر، فلا بد فيها من رابط كالخبر "راجع الأشموني والصبان".

3 وفي هذا يقول ابن مالك:

3- الاسم السابق "المشتغل عنه" الواقع في غير ما سبق، نحو الرياحين زرعتها. والنحاة يميزون الأمرين ويرجحون الرفع؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف¹.
 "ملاحظة" بانضمام هذا الأقسام الثلاثة "1، 2، 3" إلى القسم الذي يجب فيه النصب فقط، والقسم الذي يجب فيه الرفع فقط، تنشأ الأقسام الخمسة التي عرضها النحاة فيه هذا الباب، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكمًا، وقد أشرنا 2 إلى أنه يمكن إدماج بعضها في بعض وجعلها ثلاثة، اختصارًا وتيسيرًا.

وإن تلا المعطوف فلا مخبراً ... به عن اسم فاعطفن مخبراً-8
 يريد: إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل، وهذا الفعل -مع فاعله- خبر عن مبتدأ قبلهما وقيل: حرف العطف، فلك الخيار في هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله، عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية، وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين في الصحة، شرحًا يوضح هذا البيت الغامض المبثور.

1 وفي حالة الرفع لا تكون المسألة من باب "الاشتغال" -كما كررنا في كل حالات الرفع الواجب والجائز- وفي هذا يقول ابن مالك:
 والرفع في غير الذي مر رجع ... فما أبيح افعِل، ودع ما لم يبيح-9
 2 في رقم 2 من هامش ص 130.

.....

زيادة وتفصيل:

1- زاد فريق من النحاة شروطاً أخرى للاشتغال رفضها سواه، بحجة أنها لا تثبت على التمهيص، وهذا رأي شديد حملنا على إهمالها؛ ادخاراً للجهد، وإبعاداً لنوع من الجدل لا خير فيه للنحو.

2- أشرنا قريباً¹: إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولاً به لفعل محذوف، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة: كأن يقال: ماذا اشتريت؟ فتجيب: كتاباً أقرأه، "فكتاباً" مفعول به لفعل محذوف تقديره: اشتريت كتاباً أقرأه؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذكور في لفظه ومعناه؛ فلا تكون المسألة من باب "الاشتغال"، ولا يكون العامل الثاني صالحاً للعمل في المفعول به السابق، ولا مفسراً لعامله المحذوف، وفي هذه الحالة التي يختلف فيها الفعلان: المحذوف والمذكور، لا يكون الحذف واجباً، وإنما يكون جائزاً²، فيصح في الفعل المحذوف أن يذكر، أما الحذف الواجب ففي: "الاشتغال"؛ فلا يصح الجمع بينهما؛ لأن الثاني بمنزلة العوض عن الأول؛ ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه³.

3- إنما يقع "الاشتغال" بمعناه العام الذي يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط، والتحضيض والاستفهام، غير الهمزة، كما سبق في الشعر؛ فقط؛ للضرورة، وأما في النثر فلا يحسن بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل⁴.

1 في رقم 3 من هامش ص 129.

2 ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجهه.

3 لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهذا أسلم من قولهم: لا يصح الجمع بين التفسير والمفسر، "أي: المفسر والمفسر"؛ لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما في التفسير بما بعد الحرف: "أي" وكالتفسير بعطف البيان، وبإوا العطف التي تفيد التفسير ... كما سيجيء في ص 143 - ومن كان التعبير بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه هو الأسلم والأدق.

4 يقول النحاة: إن قوعه في النثر مستقبح، ولو وقع فيه لجاز مع القبح.

(138/2)

ويستثنى من أدوات الشروط ثلاثة أشياء؛ يقع بعدها الاشتغال نثراً ونظماً.

أولها: أدوات الشرط التي لا تجزم؛ ومنها: إذا - ولو - مثل قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ

انْشَقَّتْ { إلخ، ومثل: لو الحرب امتنعت لطابت الحياة.

وثانيهما: "إن"، بشرط أن يكون الفعل في التفسير ماضيًا لفظًا، نحو: إن علمًا تعلمته فاعمل به، أو ماضيًا معنى¹ فقط، نحو: إن علمًا لم تتعلمه فانتك فائدته. فإن كان فعل التفسير مضارعًا مجزومًا² لم يقع الاشتغال بعده إلا في الشعر، دون النثر. وثالثها: "أما" الشرطية، ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها؛ لأن الاسم يليها حتمًا³ ولو كان الفعل مذكورًا بعده؛ نحو: قوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} ، فقد قرئ "ثمود" بالرفع على الابتداء، وبالنصب على الاشتغال، وفي حالة النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب، وبعد الفاء معًا؛ لأن "أما" لا يليها إلا الاسم⁴ ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد، والتقدير - كما يقولون - وأما ثمود فهديناهم⁵ هديناهم، وللبحث تحقيق.

4- من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج -أحيانًا- إلى شيء مذكور يفسره، ويدل عليه، وقد يكون التفسير واجبًا، كما في باب: "الاشتغال" وفي هذا الباب إن كان المحذوف جملة فعلية، فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام، مشاركة للمحذوفة في لفظها ومعناها معًا، أو في المعنى فقط؛ نحو:

1 كالمضارع الداخلة عليه "لم" فإنها، في الأغلب -تقلب زمنه للمضي.

2 انظر سبب الجزم في رقم 2 من هامش ص 141.

3 كما تقدم هنا، وفي رقم 1 ص 90.

4 وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على الأفعال دون الأسماء، وليست "أما" كذلك؛ لأنها لا تدخل إلا على الاسم. لهذا كان الاختصار على نصب الاسم السابق غير واجب، بل يجوز فيه الأمران.

5 للآية السالفة بيان هام يجيء في الجزء الرابع -آخر باب: "أما الشرطية" م 161 ص

474- عند الكلام على حذف "أما" كالذي في قوله تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ... } .

العظيم نافسته - المصنع وقفت فيه - التقدير: نافست العظيم نافسته - لا يست
المصنع وقفت فيه، أو نحو ذلك مما يؤدي إلى الغرض في الحدود المرسومة، ولا يصح هنا
تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق.

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاملاً يشبهه، ويجل محله، جاز أن يفسر كل
منهما بفعل أو بما يشبهه، تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً، أو معنوياً فقط والأفضل التماثل
عند عدم المانع بأن يفسر الفعل نظيره الفعل، ويفسر الوصف نظيره الوصف، نحو: إن
أحد دعاك لخير فاستجب - ما الصلح أنت كارهه. التقدير: إن دعاك أحد، دعاك
خير فاستجب - ما أنت كاره الصلح - أنت كارهه.

ويدور بين النحاة جدل طويل في موضع الجملة المفسرة؛ أيكون لها محل من الإعراب،
أو ليس لها محل؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأي القائل: إنها تسائر الجملة المحذوفة،
"المفسرة" وتماثلها في محلها الإعرابي وعدمه، كما تماثلها في لفظها ومعناها على الوجه
السالف، وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة "المفسرة" لا محل لها من الإعراب
فالمفسرة كذلك لا محل لها من الإعراب؛ نحو: البحر أحببته، أي: أحببت البحر أحببته؛
فالجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب؛ لأن الأصلية المحذوفة كذلك، وإن كانت
الجملة المحذوفة "المفسرة" لها محل من الإعراب؛ فالتفسيرية تساورها وتماثلها فيه؛ نحو
قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} ، أي: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر؛
فالجملة المحذوفة "المفسرة" في محل رفع خبر "إن"، فالتفسيرية كذلك في محل رفع
خبر، ونحو: العقلاء الواجب يؤدونه؛ أي: العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه، فالجملة
المحذوفة "المفسرة" في محل رفع خبر المبتدأ والمفسرة في محل رفع خبر المبتدأ كذلك، وفي
قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ} تقع الجملة الاسمية
"المفسرة" مفعولاً به في محل نصب؛ لأن المحذوف المفسر مفعول به منصوب؛ إذ
التقدير: "الجزاء، أو الجنة وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات، لهم مغفرة"، فجملة:
"لهم مغفرة" هي المفسرة المفعول به المحذوف 1.

1 ولا يصح أن تكون هي المفعول الثاني للفعل: "وعد"؛ لأنه من باب "كسا"، أي: من
الأفعال التي لا يقع فيها المفعول الثاني جملة.

ولا تكون الجملة هي المفسرة في باب الاشتغال إلى حين يكون الاسم السابق منصوبًا
كالأمثلة السالفة؛ فإن كان مرفوعًا للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده¹، ويتعين أن
يكون مفسره هو الفعل المذكور وليس الجملة، ولا بد -عند المحققين- أن يكون هذا
الفعل المذكور "المفسر" مسايرًا للمحذوف "المفسر" في حكمه وإعرابه اللفظي،
والتقديري، والخلي ... مثل إن العتاب يكثر يؤد إلى القطيعة، التقدير: إن يكثر العتاب
- يكثر - يؤد إلى القطيعة، فالمفسر هو الفعل: "يكثر" الثاني، وهو مضارع مجزوم
كالأول المحذوف²، إذا العناية تلاحظك عيونها فلا تخف شيئًا، التقدير: إذا تلاحظك
العناية تلاحظك عيونها، فالمفسر في المثال هو الفعل: "تلاحظ" وحده، وهو كالأول في
حكمه

1 كما أشرنا في رقم 4 من هامش ص 132 وفي ص 140، سواء أكان الفعل مبنياً
للمعلوم أم للمجهول، تامة أم ناقصة؛ مثل كان، كل هذا على حسب السياق، وعلى
مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلاً، أو نائب فاعل، أو اسماً لكان ... مثل: إن يرد
اشتد فاحترس - إن عمل أتقن فلازمه - وقول الشاعر:
وليس بعامر ببيان قوم ... إذا أخلاقهم كانت خراباً
ومثل هذا: المرء مجزي بعمله إن خير كان فجزاؤه خير ... التقدير: "إن اشتد برد -
اشتد - فاحترس" - "إن أتقن عمل - أتقن - فلازمه" - "المرء مجزي بعمله" إن كان
في عمله خير - كان - فجزاؤه خير" إذا كانت أخلاقهم كانت.
2 ما سبب الجزم؟ خلاف فيه، وجاء في الصبان ما نصه: "قال أبو علي: الفعل المذكور
والفعل المحذوف في نحو قوله: "لا تجزعي إن منفساً أهلكته"، مجزومان محلاً؛ وجزم الثاني
ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير "إن"، أي: إن أهلكت
منفساً إن أهلكته، وساغ إضمار "إن" أي: وإن لم يسغ إضمار لام الأمر إلا في ضرورة،
لاتساعهم فيها، ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلاً، واستغنى بجواب "إن" = الأولى "عن
جواب الثانية. ١. هـ.

لكن ما ورد في كلامه من أن حذف المبدل منه لم يثبت، هو مخالف لما قالوه من أنه قد
يحذف في بعض الصور، وسيجيء في الجزء الرابع -باب البدل، م 123 ص 652-
أحكام متفرقة، منها الحكم: "د" ونصه: "قد يحذف المبدل منه، ويستغنى عنه بالبدل
بشرط أن يكون المبدل منه في جملة وقعت صلة موصول؛ نحو أحسن إلى الذي عرفت

المحتاج، أي: الذي عرفته المحتاج؛ فكلمة: "المحتاج" يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف". ١. هـ، ويصح فيها إعرابات أخرى ذكرت هناك.

(141/2)

الإعرابي، ومثل:

إذا الملك الجبار صعر خده 1 ... مشينا إليه بالسيوف نعاتبه
أي: إذا صعر الملك خده، صعره، فالمفسر هو الفعل الماضي وحد "صعر"، ومثل:
فمن نحن نؤمنه 2 بيت وهو آمن ... ومن لا نجره يمس منا مفرعاً
التقدير: فمن نؤمنه بيت وهو آمن، فالمفسر هو الفعل "نؤمن" وحده، وهو مجزوم
كالفعل المفسر المحذوف، وكلمة: "نحن" في البيت ضمير فاعل للفعل المحذوف، وقد برز
هذا الضمير -بعد استتاره الواجب- بسبب حذف فعله وحده؛ إذ لا يبقى الفاعل
مستتراً بعد حذف عامله، فإذا رجع العامل وظهر، عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما
كان، فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب -في الرأي الشائع- فاعلاً؛ وإنما يعرب توكيد
لفظياً للضمير المستتر المماثل له. وينطبق هذا الكلام على البيت التالي:
فإن أنت لم ينفعك علمك 3 فانتسب ... لعلك تهديك القرون الأوائل
التقدير: فإن لم تنتفع لم ينفعك علمك ... وأشبه هذا، فالفعل "ينفع" هو وحده المفسر
للفعل المحذوف، وهو مساير لذلك المحذوف في الجزم والنفي معاً. والضمير البارز "أنت"
فاعل الفعل المحذوف، وكان مستتراً وجوباً فيه، فلما حذف الفعل برز في الكلام فاعله
المستتر، ولما رجع الفعل إلى الظهور في الجملة الأخيرة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار،
كما كان أولاً، ومثله قول الشاعر:

1 صعر خده: حوله إلى جهة لا يرى فيها الناس؛ تكبرا منه وترفعاً.

2 بمعنى: نؤمنه، أي: نمنحه الأمان.

3 يريد: إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يعظك فارجع. إلى
أصولك الأوائل الداهيين، لعل لك عظة في موتهم.

(142/2)

إذا أنت 1 فضلت امرأ ذا براعة ... على ناقص كان المديح من النقص
وقول الآخر:

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى ... وإن هو لاقاها فغير بليغ
وفي مثل:

لا تجزعي إن منفس أهلكته ... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
يكون التقدير: لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته ... والمخدوف هنا مطاوع للمذكور،
فهو من مادته اللفظة ومن معناه، وإن كانت المشاركة اللفظية ليست كاملة.
أما تفضيل الرأي القائل بمسايرة الجملة المفسرة للجملة المفسرة في حكمها، ومحلها
الأعرابي فراجع إلى أمرين:

أولهما: أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب -بالاتفاق- في بعض مواضع،
كالجملة المفسرة لضمير الشأن² في نحو: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} ، فإن جملة "الله أحد"
مبتدأ وخبر في محل رفع؛ لأنها خبر لضمير الشأن: "هو"، وفي نحو: ظننته: "الصديق
نافع"؛ الجملة الاسمية في محل نصب؛ لأنها المفعول الثاني لظن ... وليس في هذا خلاف.
وثانيهما³: أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تسايرها في حركة إعرابها؛ كالكلمات
الواقعة بعد "أي" التي هي حرف تفسير في مثل: هذا سوار من عسجد؛ أي: ذهب،
فكلمة: "أي" حرف تفسير؛ يدل على أن ما بعده يفسر شيئاً قبله، وكلمة: "ذهب" هي
التفسير لكلمة: "عسجد" ويجب أن تضبط مثلها في حركات الإعراب، نعم إنهم يعربون
كلمة "ذهب"، وأمثالها

1 فالأصل: إذا فضلت ... فلما حذف الفعل بقيت التاء، وهي هنا ضمير متصل
فاعل لا يستقل بنفسه، فأتينا مكانها بضمير مرفوع منفصل بمعناها؛ هو الضمير: "أنت"
- كما سبق مثل هذا في رقم 4 من هامش ص 132 - فإذا رجع الفعل المحذوف رجع
فاعله السابق، وهو "التاء" واتصل به.

2 راجع ضمير الشأن ج 1 ص 226 م 198 - باب الضمير.

3 لهذا إشارة في رقم 3 من هامش 138.

.....

مما يقع بعد "أي" التفسيرية بدلاً أو عطف بيان؛ لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسر في حركة إعرابه؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزلة متبوعه. ومن الكلمات التي تفسر غيرها، ويتحتم أن تسايره في حركة إعرابه ما يقع بعد حرف العطف: "الواو" الذي يدل أحياناً على أن ما بعده مفسر لما قبله، كما في مثل: الماء الصافي يشبه اللجين والفضة، فالواو وحرف عطف للتفسير؛ لأن ما بعدها يفسر ما قبلها، وهو مساير له - وجوباً - في حركات إعرابه؛ إذا المعطوف كالمعطوف عليه في كثير من أحكامه التي منها حركات الإعراب.

فالرأي القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسaire لما تفسره يجعلها كنظائرها من الجمل التي لها محل من الإعراب، وكغيرها من المفردات التي تؤدي مهمة التفسير، ولا معنى للفرقة في الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة، إلا إن كان هناك سبب قوي، ولم يتبين هنا السبب القوي؛ بل الذي تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأي الواضح الذي يمنع تعدد الأقسام والأحكام، ويؤدي إلى التيسير بغير ضرر.

وقد أشرنا¹ إلى أن الجملة لا تكون مفسرة في باب "الاشتغال" إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً، فإن كان مرفوعاً لعامله المحذوف فالحذوف هو فعله وحده، ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط، كما قلنا: إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف؛ كقوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} ، فكلمة: "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ... إلى آخر ما أوضحنا ...

والذي نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهـم هذا التقدير، ويسخرون منه، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع - في الآية السالفة وأشباهها - إما مبتدأ مباشرة، وإما فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده "أي: للمفسر"، وبإهمال التعليل الذي يحول دون هذا الأعراب؛ لأنه - كما يقولون - تعليل نظري محض،

1 في رقم 4 من هامش ص 132 وفي ص 140.

ساسه التخيل والتوهم، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح ...
ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيح، أو يمنع فقد فاضت بها المطولات والكبت
التي تتصدى لمثل هذا الخلاف، وسرد تفاصيله وأدلته التي تضيق بها الصدور - أحياناً -
حين تقوم على مجرد الجدل، وتعتمد على التسابق في إظهار البراعة الكلامية، ومنها:
كتاب: "الإنصاف في أسباب الخلاف"، لابن الأنباري ...

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف. ولكن
الضعف في حالة تقدير عامل محذوف، أخف وأيسر، وما يلي البيان بإيجاز، ولعل فيه -
مع إيجازه- ما يرد بالأمر مورده الحق، ويضعه في نصابه الصحيح، هذا، وفي الاستثناس
والاسترشاد بما يقال في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط - كالأية السابقة، وأمثالها - ما
يكفي ويوصل لتأييد النحاة، ودعم رأيهم في باقي حالات رفعه.
أ- في مثل: إن عاقل ينصحك ينفعك، لو أعربنا الاسم السابق: "عاقل" مبتدأ لكانت
الجملة الفعلية بعده "وهي: ينصحك" في محل رفع، خبره - ويترب على هذا أن تكون
أداة الشرط، وهي تفيد - دائماً - التعليق 1 قد دخلت على جملة اسمية، مع أن
الجملة الاسمية تفيد الثبوت 2 في أكثر الصور، وهو من أضداد التعليق، وهنا يقع في
الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة، ومدلول المبتدأ مع خبره؛ وهو
تعارض واقعي 3 لا خيالي؛

1 توقف حصول شيء، أو عدم حصوله، على أمر آخر؛ فيكون الثاني -في الأغلب-
مترتباً على الأول وجوداً وعدمًا، فإن كانت أداة الشرط جازمة، فالتعلق والتوقف لا
يتحقق إلا في المستقبل.

2 ثبوت الحكيم إيجاباً أو سلباً، أي: تحقق وقوعه والقطع بحصوله؛ سواء أكان موجباً أو
منفياً.

3 لإيضاح هذا التعارض نقول: الأصل في الجملة الاسمية - كما هو مقرر مقطوع به -
أنها تدل - في الأغلب - على الثبوت إذا كانت اسمية محضة؛ "أي خالية من فعل"،
ومن أمثلتها: الوالد رحيم - الولدان نفعهما عميم ... وقد تقييد مع الثبوت الدوام
بقريئة، هذا شأن الجملة الاسمية المحضة، فإن كانت غير محضة، "وهي التي يكون فيها
الخبر جملة فعلية" نحو: الوالد زاد فضله، فإنه تقييد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد
الاستمرار التجديدي، وكل ما سبق موضح بتفصيلاته في لوم البلاغة وغيرها.
ومنه يتبين أن الدلالة التي تؤديها الجملة الاسمية بنوعيتها "المحضة، وغير المحضة" تعارض
وتناقض "التعليق"، فكيف يجتمعان في جملة واحدة؟

إذ مرده الاستقراء المنتزع من الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها، ولا سيما في النواحي المتعلقة بالمعنى، وإلا اضطربت المعاني، وتناقضت، ولم تؤد اللغة مهمتها - بخلاف الجملة الفعلية؛ فإنها تقبل التعليق، ولا تعارضه.

وشيء آخر يؤيد ما سلف؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع "ينصح" في ذلك المثال وأشباهه، فإذا ورد مرفوعاً فأين فعل الشرط؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه، فتتكلف أقبح التأول والتمحل في إعرابه؟ أم نتركه على حاله مرفوعاً، ونقدر فعلاً آخر للشرط مجزوماً مباشرة؟ الأمران معيبان، ولكن الثاني أقرب إلى القبول؛ لأنه - بسبب جزمه المباشر الخالي من التأول - ينخرط في عداد أفعال الشرط؛ إذ الأصل في أفعال الشرط أن تكون مجزومة، وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي السابق "المبتدأ"، كما تحمل على رفضه أمور نحوية، وبلاغية دقيقة وفي مقدمتها الفصل بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمة وفعلها، وهذا ممنوع¹؛ لمخالفته المأثور الشائع، ومنها: أن دخول النواسخ على المبتدأ مطرد، مع أن كثير من النواسخ لا يصح دخوله هنا على المبتدأ، ومن هذا الكثير الحرف: "إن" إذ له الصدارة في جملته، فلا يصح وقوعه بعد أداة الشرط ... و ... و ...

ب- ولو أعربنا الاسم السابق وهو: "عاقل" وأشباهه، فاعلاً - أو شيئاً آخر مرفوعاً بالعامل الذي بعده - كما يرى فريق من الكوفيين لكان هذا أخذاً برأي ضعيف أيضاً، فوق ما فيه من الفصل الممنوع عند أكثر النحاة - كما أوضحنا-، ومن اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل

1 عند جمهور البصريين "راجع شرح العكبري، للديوان المتنبّي وبيته التالي:

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه ... لعوقه شيء عن الدوران

من القصيدة التي مطلعها:

عدوك مذموم بكل لسان ... ولو كان من أعدائك: القمران

المتقدم كما في المثال المعروض ونظائره -وما أكثرها- فيوجد من يعرب كلمة؛ "عاقل" مبتدأ، والجملة الفعلية بعده خبره، ومن يعربها فاعلاً مقدماً للفعل بعده. وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية، وقد سبق ما فيها من عيب، إما على الإعراب الثاني فالجملة فعلية؛ ودلالاتها مختلفة عن سابقتها، فشتان بين مدلولي الجملتين في لغتنا، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بوجود فاعل مذكور - أحياناً - بعد الفعل المتأخر، كالتاء في قول الشاعر:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
فهل يمكن إعراب الضمير "أنت" في كل شطر فاعلاً مع وجود التاء بعده، ومشكلات تتعلق بالضمائر: المستترة المتصلة بالفعل المتأخر، كموقع الضمير "أنت" في مثل قول الشاعر:

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ... ظمئت، وأي الناس تصفو مشاريه
فما إعراب "أنت"؟ أ تكون فاعلاً مقدماً للفعل "تشرب" مع أن فاعله ضمير مستتر وجوباً، لا يجوز إظهاره؟ أم تكون توكيداً متقدماً لذلك الفاعل المستتر مع أن التوكيد لا يصح تقديمه على المؤكد؟ إلى غير هذا من مشكلات تتصل بالضمائر - وسواها - كمشكلة الفاعل المتقدم في مثل: "محمد" قام، بإعراب "محمد" فاعلاً عند من يجيزونه، فما إعرابه إن سبقه ناسخ مثل: كان محمد قام؟ أين الفاعل؟ وأين اسم الناسخ؟ وكذلك مشكلة عودة الضمائر، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها، واعتبارها حروفاً أو أسماءً مهملة حيناً وغير مهملة حيناً آخر بغير ضابط سليم يعتمد عليه في كل ذلك.
ج- فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف، "تحقيقاً لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر، أو مقدر ومنع دخولها على الاسم واعتباره أفضلها، وأن العيب فيه أخف وأيسر، كما قلنا، ولن يترتب على هذا "التقدير" خلط بين المعاني والمدلولات اللغوية، ولا تداخل بين القواعد النحوية، على أن "التقدير" باب واسع وأصيل في لغتنا، ولكنه محكم، وسائغ ممن يحسن استخدامه - عند مسيس الحاجة الشديدة - على النمط الوارد الفصيح الذي يحتج به، والذي لا يؤدي إلى خلط أو اضطراب.

4- أجرى بعض النحاة الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب - أحكاماً أربعة على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً، وبعده فعل قد عمل الرفع في ضميره أو في ملابسه: فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل؛ كإذا الفجائية، وليتما "المختومة بما الزائدة"، نحو: خرجت فإذا النسيم ينعش - ليتما الجو يعتدل، وإما على الفاعلية بفعل محذوف إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل - كأداة الشرط- نحو: إن سيارة أقبلت فاحترس منها، وقول الشاعر:

إذا أنت لم تحم القديم بحادث ... من المجد لم ينفعك ما كان من قبل
ويكون الرفع بالابتداء راجحاً في مثل: الزارع يكافح: حيث لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف، أما إعرابه فاعلاً بفعل محذوف فيحتاج إلى تقدير ذلك الفعل، والتقدير هنا ردئ ما دام الاسم غير واقع بعد أداة تطلب فعلاً؛ كأداة الاستفهام، ونحوها ... وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحاً على الرفع بالابتداء في مثل: العاملة لتجتهد؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خيراً قليلاً بالنسبة لغير الطلبية.

وقد يتسويان في مثل كلمة: "الزروع" من نحو: المطر نزل، "والزروع ارتوت منه؛ لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإذا أعربت كلمة "الزروع" مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التي قبلها. وإذا أعربت كلمة: "الزروع" فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلها.

5- أبيات ابن مالك في هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متماسكاً يساير المعاني ويؤلف بعضه بعضاً، فقد يذكر بيتاً أو بيتين في أول الباب يشرح بهما قاعدة معينة، ثم يأتي بيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية، فثالثة ... ثم يذكر بيتاً آخر يتمم القاعدة الأولى، فآخر يتمم الثالثة، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة في بيتين أو أكثر ليس بينهما توال، أو اتصال مباشر، فلم يكن يد من استيفاء كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً، ثم الإشارة في الهامش إلى أبيات ابن مالك

المتعلقة بتلك القاعدة، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة وتكاملها، لا على حسب ورودها في ألفيته؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة، متناثرة هنا وهناك، متداخلة في غيرها، على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقمه الخاص به الذي يدل على ترتيبه الحقيقي بين أبيات هذا الباب كما وردت في ألفيته.

6- أسلوب: "الاشتغال" بمعناه العام دقيق، يتطلب براعة في تأليفه وضبطه، كي يسلم من الخطأ، والالتواء، والتفكك؛ فحيذا الاقتصاد في استعماله.

(149/2)

المسألة 70: تعديل الفعل ولزومه الكلام على المفعول به وأحكامه المختلفة

مدخل

...

المسألة 70: تعدية الفعل ولزومه الكلام على المفعول به، وأحكامه المختلفة
الفعل التام 1 ثلاثة أنواع:

أ- نوع يسمى: "المتعدي 2"؛ وهو: "الذي ينصب بنفسه مفعولاً به 3 أو اثنين، أو ثلاثة؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر، أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم 4" مثل، سمع - ظن - أعلم، في نحو: لما سمعت الخبر ظننت الراوي مخطئاً، لكن الصحف أعلمتنا الخبر صحيحاً.

1 الفعل التام، هو: ما يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى الأساسي للجملة؛ مثل: ساد - أضاء - تحرك - وأشباهها؛ حيث يقول: ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب، أما الناقص فهو الذي لا يكتفي بمرفوعه في ذلك، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتمًا؛ مثل: "كان وأخواتها" من الأفعال الناسخة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر - كما سبق في ج 1 ص 403 م 42 - وهذه الأفعال الناقصة "الناسخة" لا توصف بأنها متعدية أو لازمة، وإنما هي قسم مستقل، ومثلها الأفعال المسموعة التي تصلح للأمرين؛ فنستعمل في المعنى الواحد لازمة ومتعدية، مثل: شكرت الله على ما أنعم، ونصحت للعاقل بشكره، أو شكرت الله على ما أنعم، ونصحت العاقل بشكره، فهذه الأفعال وأشباهها قسم قائم بذاته أيضًا.

وعلى هذا تكون أنواع الفعل من ناحية التعدي، واللزوم أو عدمها - أربعة نوع متعدد

فقط، ونوع لازم فقط، ونوع صالح للأمرين، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما، والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده.

2 يسميه بغض القدماء "الجاوز" أو "الواقع": لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به، فوقع مدلوله عليه، "وفي ص 86 بعض الأحكام الخاصة بالمفعول به من ناحية تقدمه وتأخره في الجملة وترتيبه فيها".

3 "المفعول به" هو: ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً؛ نحو: بطلب العاقل السعادة، ولا ينسى السعي الحميد لها، وقد سبق - في رقم 5 من هامش ص 36 بيان الفرق الكبير بين الذي يقع عليه الفعل، وهو المفعول به، والذي يقوم به الفعل، وهو الفاعل.

والمفعول به يعد - في الأغلب - من الفضلات؛ طبقاً للبيان الذي في ص 179 - ولا ينصبه إلا الفعل المتعدي وفروعه، أما غيره من أنواع المفاعيل فينصبها الفعل المتعدي واللازم، وكذا بقية المنصوبات، ويجوز الاختصار على كلمة: "مفعول" وحدها، دون تقيدها بالجار والجرور بعدها؛ لأن كلمة: "مفعول" إذا ذكرت مطلقة بغير قيد لا يراد منها إلا "المفعول به"، وهو غير "المفعول المطلق" الذي سيحيى في ص 204، ويختلف عنه اختلافاً واسعاً.

4 اللازم أنواع ثلاثة، يحيى بيانها في ص 157، وسيحيى في ص 158 بيان الوسائل التي تؤدي إلى تعدية الفعل اللازم.

(150/2)

ب- نوع يسمى "اللازم" 1 أو: "القاصر"، وهو: "الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر، أو غيرها مما يؤدي إلى التعدية" مثل: أسرف - انتهى - قعد - في نحو: إذا أسرف الأحمق في ماله انتهى أمره إلى الفقر، وقعد في بيته ملوماً محسوراً²، فكل كلمة من: مال، فقر، بيت ... هي في المعنى - لا في الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها، ولكن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليها مباشرة من غير وسيط؛ وغنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر؛ كان هو الوسيط في ذلك؛ فهي في الظاهر مجرورة به، وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل³.

ج- نوع مسموع، يستعمل متعدياً ولازماً، مثل: شكر، ونصح⁴.

- 1 وقد يسمى: غير المتعدي، أو: المتعدي بحرف الجر.
- 2 منقطعاً من أسباب الخير، ووسائل القوة.
- 3 وإذا كانت في حكم المفعول به المعنى، فهل يجوز في توابع هذا المفعول الحكمي "أي: المعنوي" النصب مراعاة لحكمه، كما يجوز الجر مراعاة للفظه؟
تؤخذ الإجابة من شرح كتاب: "المفصل" - في ج 7 ص 65 - ونصها: "لفظه مجرور وموضعه نصب؛ لأنه مفعول؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان، الجر والنصب؛ نحو قولك: مررت بزيد وعمرو - وعمراً؛ فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع؛ وذلك من قبل أن الحرف ينتزل منزلة الجزء من الفعل؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم؛ فكأنه كالمهمزة في: أذهبته، والتضعيف في: فرحته، وتارة ينتزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به؛ ولذلك جاز أن يعطف عليها بالنصب: فالجر على الاسم وحده، والنصب على موضع الحرف والاسم معاً. ا. هـ. والرأي صريح في جواز الأمرين، ولا شك أن ما يجري في العطف يجري في غيره من باقي التوابع، ثم عاد فردد هذا - في ج 8 ص 10 - من غير أن يقتصر من النواسخ على العطف، بل نص على الصفة أيضاً، ولا ريب أن بقية التوابع يجري عليها ما يجري على العطف والنعته.
ولعل الخير اليوم في إهمالها الرأي، والاقتصار على الرأي الآخر السديد الذي يوجب الجر وحده في التوابع، وترك النصب لما قد يكون مسموعاً من الكلام القديم دون محاكاته؛ حرصاً على الضبط في أداء المعاني بدقة وإحكام، ومنعاً للخلط الذي يؤدي إليه إباحة النصب، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلي إعراب محل غير إعرابه اللفظي، وهذا الحكم العام الشامل - الذي يقضي بإعراب جميع الأسماء المجرورة بحرف جر أصلي إعراباً محلياً بعد إعرابها اللفظي، وبإدخالها في أنواع الألفاظ التي لها إعراب محلي - يوقع في اللبس بين أصالة حرف الجر، وزيادته فوق أن ذلك الحكم غير معروف من المعربات المحلية -، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضة في المراجع المتداولة - فيما تعرف اللهم إلا المنادي المستغاث المجرور باللام، بالتفصيل الخاص به في باب الاستغاثة ج 4 م 133 ص 61.
"راجع ما سبق في رقم 3 من هامش ص 117 و: "ب" ص 125 وما يتبعها في رقم: 1 من هامش ص 127، وص 159 ثم ص 441.
4 انظر "ب" من هامش ص 162.

وقد أراد النحاة تيسير التمييز بين الفعل المتعدي بنفسه والفعل اللازم، وسهولة تعيين كليهما؛ فوضعوا لذلك ضابطين يصلح كل منهما لأداء هذه المهمة - في رأيهم 1. أولهما: أن يتصل بالفعل ضمير؛ كالهاء 2، أو: ها - يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر.

وطريقة ذلك: أن يوضع الفعل في جملة تامة، وقبله اسم جامد، أو مشتق؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف، وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم، وإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه، وإلا فهو لازم، فإذا أردنا أن نبين حقيقة الفعل: "أخذ" من ناحية التعدي وال لزوم وضعنا قبله اسماً غير مصدر وغير ظرف، وجعلنا بعد الفعل ضميراً يعود على ذلك الاسم؛ فنقول: الصحف أخذتها، فنرى المعنى سليماً، والتركيب صحيحاً "لموافقته الأصول والضوابط اللغوية"؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد؛ ينصب المفعول به بنفسه، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع 3.

ومثل هذا يتبع في الفعل "قعد" حيث نقول: الغرفة قعدتها؛ فندرك سريعاً فساد الأسلوب والمعنى، ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا تعدية الفعل، "قعد" تعدية مباشرة، لهذا نحكم بأنه لازم.

ومثل الفعلين "أخذ" و"قعد" غيرهما من الأفعال؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدي واللازم باستخدام الضابط السالف.

وإنما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف؛ لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدي واللازم على السواء؛ فلا يصلح الضمير العائد على المصدر أو الظرف أن يكون أداة للتمييز، بين المتعدي واللازم؛ ففي مثل: طلبت

1 انظر الحكم على هذا في رقم 3 من هامش الصفحة التالية.

2 وتسمى: "هاء المفعول به"؛ لأنها تعود عليه.

3 وفي هذا يقول ابن مالك:

علامة الفعل المعدى أن تصل ... "ها" غير مصدر به؛ نحو: عمل فانصب به مفعوله، إن لم ينب ... عن فاعل، نحو: تدبرت الكتب أي: تأملتها.

منك أن تمشي في الصباح المبكر طويلاً، ثم تستريح ساعة، تذهب بعدها إلى مزاوله
عملك فماذا فعلت؟

قد يكون الجواب: "المشي مشيته، والساعة استريحته¹، والذهاب ذهبت، والعمل
زاولته"، ففي الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظروف، مع أن أفعالها
لازمة، كما في الثلاثة الأولى، وعاد بعضها على المصدر أيضاً مع أن الفعل: "زوال"
متعد بنفسه.

ثانيهما: صياغة اسم مفعول تام² من الفعل الذي معرفة تعديته أو لزومه؛ فإن أدى اسم
المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعدياً بنفسه، وإلا كان لازماً، في
مثل: فتح - أكل - أعلن ... نقول: الباب مفتوح - الفاكهة مأكولة - الخبر
معلن ... فنرى اسم المفعول مستغنياً عن الجار والمجرور في أداء لمراد منه، بخلافه عند
صياغته في مثل: قعد - يئس - هتف ... حيث نقول: الحجرة مقعود فيها - القضاء
على أسباب الحرب ميئوس منه - العظيم مهتوف باسمه ... فاسم المفعول هنا لم يستغن
في أداء معناه عن الجار مع مجروره ...
فالوسيلة إلى معرفة التعددية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين السالفين، أو
باستخدامهما معاً؛ كما يقول النحاة³.

1 انظر نيابة العدد عن الظرف - في ص 265.

2 أي: لا يحتاج في تأدية المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره.

3 الحق أن تلك الوسيلة ليست ناجحة، ولا سليمة، وأن الضابط الصحيح هو حكم
اللغة بمفرداتها، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب، وقد حوت النصوص والمراجع
الوثيقة كثيراً من هذه المفردات والتراكيب، وأبانت الكتب اللغوية - في عناية تامة - ما
تعدى من الأفعال وما لزم، مع سرد معانيها؛ نشهد هذا في كتاب: المصباح المنير، وفي
القاموس المحيط، وشرحه تاج العروس وفي لسان العرب، وفي أساس البلاغة ... وغيرها
من المطولات اللغوية، أما الضابطان السالفان فلا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانة دون
الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة، وإلا فمن أين نعلم ويعلم المستعرب أن الفعل: "فتح
- أكل - أعلن" واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور، وأن الفعل: "قعد -
يئس - هتف"، واسم مفعوله لا يستغنيان؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح في
تركيبه بعد التعدية؛ أو غير صحيح؟ وأن مثل: "الحجرة قعدتها" خطأ؟ لا سبيل لذلك
إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأمينة، ولا دخل للذوق الشخصي في الصحة أو

الفساد؛ لأنه غير مأمون، ومعنى ما تقدم أننا -ولا سيما المستعربون- لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو =

(153/2)

وبالرغم من هذه الوسيلة لجئوا إلى أخرى أدق منها وأصح؛ فقد بذلوا الجهد -قدر استطاعتهم- في استقصاء كلام العرب، وحصر الأفعال اللازمة الواردة فيه، وتقسيمها أقسامًا تقريبية متعددة، لكل قسم عنوان معين ينطبق - إلى حد كبير - على عدد كثير من الأفعال اللازمة الداخلة تحته؛ فيكتفي الراغب بمعرفة هذا العنوان، وتطبيق معناه على الفعل الذي يريد الحكم عليه بالتعدي أو بالزوم؛ فيصل - غالبًا - إلى ما يريد، فممنزلة هذا العنوان العام منزلة القاعدة التي تطبق على أفراد متعددة؛ فتغني عن المراجع اللغوية، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبذول، ولا وقت ضائع، وقد نجحوا في وضع هذه العناوين أو القواعد التقريبية نجاحًا كبيرًا يمكن الاعتماد عليه، والاكتفاء به، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف بالشذوذ، ونحوه، وأشهر تلك العناوين والقواعد التقريبية الدالة - في الغالب - على الأفعال اللازمة ما يأتي:

1- الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر، وهي الأفعال الدالة على السجاية، والأوصاف الفطرية: مثل: شرف فلان؛ نبيل - ظرف - قصر - طال - سمن - نحف ... والأغلب في هذه الأفعال أن تكون على وزن: "فعل" - بفتح فضم - وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل 1 اللازم.

ويتصل بها ما لا يدوم ولكن ومنه يطول، أو يتكرر؛ مثل: جبن - شجع - نهم 2 - جشع.

= بهما معًا دون تحكيم اللغة أولًا، والاعتماد على ما تشير به، ولها وحدها القول الفصل، أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولًا، من اللغة تعدي هذا الفعل أو لزومه - أن يلجأ إليهما، لمجرد الاستئناس، لا لمعرفة أمر مجهول، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس؛ لاستغنائه عنه بالمعرفة اللغوية السابقة.

وهناك سبب آخر هام، هو أن هذه "الهاء" - ونحوها - قد تتصل بآخر الفعل اللازم وتعرب مع لزومه مفعولًا به، طبقًا للبيان والتفصيل في رقم 3 من هامش ص 247، فكيف تصلح علامة المتعدي؟

1 ويقول صاحب المغني ج 2 الباب الرابع: الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً: إنه لم يرد منها متعدياً سماعاً إلا اثنان؛ هما: رحب، طلع - بفتح أولهما - وضم ثانيهما؛ في مثل رحبتكم الدار، طلع القمر اليمن - كما سيجيء في ص 170، وفي رقم 3 من هامش ص 183 - وكلام صاحب المغني وتحديد منوض بمثل الفعل: "بصر"، فإنه يتعدى في الأكثر بالباء، وقد يتعدى بنفس مباشرة، طبقاً لما في بعض المراجع اللغوية ومنها: "المصباح المنير".

ولهذا صلة بما يجيء في رقم 1 من هامش ص 170.

2 فهم الرجل: اشتدت رغبته في الطعام ولازمته.

(154/2)

2- الأفعال الدالة على أمر عرضي 1 طارئ، يزول بزوال سببه المؤقت؛ كالأفعال في مثل: مرض المتعرض للعدوى - أحمر وجهه - ارتعشت يده ... وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن؛ "هنئ - سعد - حزن - جزع - فرح - رجف"، أو على نظافة ودنس؛ مثل: نظف الثوب أو غيره - طهر - وضئ - دنس - وسخ - قدر - نجس.

3- الأفعال الدالية على لون، أو حلية، أو عيب، مثل: خمر - احمر - احمرار - سود، أسود - ابيض ... ومثل: دعج 2، كجل - عور - عمي ...

4- الأفعال التي على وزن "افعلل" نحو: اقشعر - ابدعر 3 - اشمأز - وما ألحق بهذا الوزن من مثل: افوعل "بسكون الفاء، وفتح الواو والعين، وتشديد اللام"، نحو: أكوهده 4 وأكوأل ...

5- الأفعال التي على وزن "افعلنل"؛ من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أصليان، نحو: رنجم 5.

وكالأفعال التي تضاهي "افعلنل" من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أحدهما زائد للإلحاق، نحو: اقعنسس 6؛ فإن السين الثانية زائدة للإلحاق 7؛ باحرنجم.

1 يراد بالعرض هنا، المعنى الطارئ الذي ليس له طول ثبات، ولا دوام، وليس حركة جسم، أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازماً؛ مثل: مشي، وقد يكون متعدياً؛ مثل: مد.

2 دعجت العين: اشتد سوادها وبياضها - أو اتسعت مع شدة سواد المقلة.

3 ابذعر القطيع: تفرق هرباً.

4 أكوهد الفرخ: ارتعش؛ ليشعر أمه بجوعه، وأكوال الرجل، بمعنى: قصر.

5 احرنجم الرجل: أراد شيئاً ثم عدل عنه، واحرنجمت الخيل أو الإبل، اجتمعت متزاحمة.

6 اقعنسس الجمل: أبي أن ينقاد، أو: رجع إلى الخلف.

7 كانت العرب تزيد على الكلمة الشائعة حرفاً؛ لتجعلها مساوية في عدد حروفها وفي وزنها لكلمة أخرى، وتحري مجراها في التصغير، والنسب، والجمع، وغيرها والذي يدعوها لذلك دواع في مقدمتها ضرورة الشر، والتلميح، أو التهكم ...

وليس من حق أحد -سوى العرب القدامى- أن يزيد في بنية الكلمة الواردة شيئاً للإلحاق؛ فتلك الزيادة مقصورة عليهم، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التي حددت للاستشهاد بكلامهم، والتي حددها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بنهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر، ونهاية القرن الرابع الهجري في البوادي.

"راجع ص 18 من كتابنا: "رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية"، وص 202 من الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوي القاهري، و 294، 303 من محاضر انعقاده الأول.

(155/2)

ويلحق بما ما كان على وزن "افعللى" نحو اسلنقى1 و احرنى2.

6- الأفعال التي على وزن "فعل" -بكسر العين أو فتحها- إذا كان الوصف منها على "فعليل"؛ نحو: قوي الرجل، فهو قوي، وذل 3 الضعيف فهو ذليل.

7- الأفعال التي على وزن: انفعّل؛ نحو: انبعث وانطلق، والتي على وزن "أفعل"، ومعناها: صار صاحب شيء معين، مثل: أغد البعير؛ بمعنى: صار ذا غدة4.

أو التي على وزن: "استفعل" وتفيد الصيرورة5 أيضاً؛ نحو: استنوق الجمل، أي: صار كالناقة، واستأسد القط؛ أي: صار كالأسد في صورته.

8- الأفعال الدالة على مطاوعة 6 فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد؛ مثل: "امتد" في نحو: مددت الحديد الساخن فامتد، ومثل: "توفر" في نحو: وفرت المال فتوفر، ومثل: انكسر في نحو: كسرت الخشبة فانكسرت.

9- الأفعال الرباعية الأصول التي يزداد عليها حرف أو حرفان؛ مثل: تدحرج، و احرنجم. تلك هي أشهر أنواع الأفعال التي يغلب عليها اللزوم7.

-
- 1 اسلنقى المريض: نام على ظهره.
 - 2 احرنبى الديك: نفش ريشه؛ استعدادًا للقتال.
 - 3 من باب: ضرب، يضرب.
 - 4 يريدون بها: ورمًا ناتنا يظهر في بعض أعضائه.
 - 5 التحول والانتقال من حالة إلى حالة.
 - 6 سبق شرح المطاوعة شرحًا وافيًا وإيضاحها بالأمثلة في رقم 1 من هامش ص 100،
وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب "المخصص" ابن سيده " عقد بحثًا وافيًا للمطاوعة
ضمنه كثيرًا من شئونها "في الجزء 14 ص 175"، كما أشرنا إلى قرار المجمع اللغوي
القاهري بقياسية أفعال المطاوعة كلها، وقرار الخاص بمطالع "فعل" الثلاثي ... و ...
7 وفيما سبق يقول ابن مالك:
ولازم غير المعدى، وحتم ... لزوم أفعال السجايا؛ كنهم
=

(156/2)

"ملاحظة":
للفعل اللازم ثلاثة أنواع يتردد ذكرها في مناسبات مختلفة 1.
أولها: اللازم أصالة؛ ويراد به الفعل الموضوع في أصله اللغوي لازماً؛ مثل: نام - قعد -
تحرك.
ثانيها: اللازم تنزيلاً؛ ويراد به الفعل المتعدي لواحد، ولكن مفعوله هذا يحذف - غالباً
- في بعض الاستعمالات؛ كأن يشق من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يضاف إلى
فاعله، فيصير اسم الفاعل بسبب هذه الإضافة دالاً على الثبوت بعد أن كان قبل
الإضافة دالاً على الحدوث، ويصير في حالته الجديدة: "صفة مشبهة" ويسمى باسمها،
وتجري عليه كل أحكامها مع بقاءه على صورته الأولى، دون بقاء اسمه السابق، وهو في
حالته الجديدة لا ينصب "مفعولاً به"؛ لأنه صار - كما قلنا - صفة مشبهة، والصفة
المشبهة لا تشتق أصالة إلا من فعل لازم، فحق ما هو بمنزلتها أن يكون كذلك،
فيحذف - في الغالب - مفعوله؛ مجازة لها، ففي مثل: رحم قلب المؤمن الضعفاء، يقال
فيه: فلان راحم القلب.

ثالثها: اللازم تحويلاً، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدي لواحد إلى صيغة: "فعل" بقصد المدح أو الذم² وهذه الصيغة لا تكون إلا لازمة؛ مثل: جهل الأمي، في ذم الأمي، والأصل المتعدي قبل التحويل هو: جهله ...؛ فصار بعد التحويل لازماً.

= يريد: اللازم هو الذي ليس متعدياً، وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة، فقال: حتم لزوم أفعال السجاية وعدم تعديتها، أي: أن لزومها محتوم: وسرد أنواعاً أخرى في الأبيات التالية:

كذا: "افعلل" والمضاهي اقعنسس... وما اقتضى نطافه أو دنسا أو عرضاً، أو طاوع المعدى ... لواحد؛ كمدته فامتدا أي: ما كان على وزن "افعلل" فهو لازم، وكذا الفعل الذي على وزن يضاهي ويشابه في أحكامه الفعل: "اقعنسس"، فإنه يشابه الفعل "افعلل" مثل: "احرنجم" - كما أوضحنا في الشرح - وكذلك من اللازم أيضاً ما دل على نظافة، أو دنس، أو عرض، أو مطاوعة لفعل متعد لواحد ...

1 ولا سيما باب "الصفة المشبهة" ج 3 م 104 و 105 ص 16 و 250 حيث البيان.

2 لهذا التحويل أحكام وضوابط مكان تفصيلها ج 3 م 111 ص 370 بعنوان: "الأفعال التي تجري مجرى "نعم وبئس".

(157/2)

المسألة 71:

طريقة تعدية الفعل اللازم الثلاثي:
من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً إلى مفعول به واحد، أو في حكم المتعدي إليه¹؛ وذلك بإحدى الوسائل التي ستذكرها، وكلها قياسي؛ إلا الأخيرة² ...
وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هام، هو: أن هذه الوسائل كلها تشابه في أمر واحد، يتركز في صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم، وتختلف بعد ذلك بينهما اختلافاً واضحاً، وناحية الخلاف تتركز أيضاً في أن كل وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى؛ فواحدة تفيد - مثلاً - مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً به؛ كهمزة النقل³، ولهذا أثره في تغيير المعنى الأول⁴، وواحدة تفيد التكرار والتمهل؛

كالتضعيف، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق، وثالثة تفيد المشاركة، ولم تكن موجودة، كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فاعل ... وهكذا ... ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة، وما تجلبه من المعنى الطارئ مع التعدية، فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحدًا، فإن أثرها مختلف من ناحية المعنى لهذا لا تختار وسيلة منها إلا على أساس أنها - مع تعديتها

1 الذي في حكم المتعدي هو ما يبدو متعديًا بحسب المظهر الشكلي اللفظي دون الواقع الحقيقي المعنوي، ويتضح هذا جليًا في الوسيلتين الأخيرتين "7، 8" كما سيجيء عند الكلام عليهما، في ص 169 و 171 هذا، وما يسري على الفعل يسري على شبهة.

2 الأخيرة المقصورة على السماع هي: إسقاط حرف الجر وحده -دون مجروره- كما سيجيء في ص 171 - وتلك الوسائل القياسية مستنبطة من الكلام العربي الأصلي الشائع؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه ولا يلتفت إلى الرأي القائل: إن استخدامهما أو بعضها مقصور على السماع؛ إذ لو كان كذلك ما كان هناك داع لتدوين هذه الوسائل، ولوجب الاختصار على المسموع، وهذا غير مقبول إلا في الحالة الأخيرة؛ حالة إسقاط حرف الجر وحده - كما سيأتي في ص 171 "انظر رقم 4 من هامش ص 163"، أما جعل المتعدي لازمًا أو في حكمه، فيجيء الكلام عليه في ص 182.

3 إيضاحها في ص 165 ولها إشارة في "ج" ص 178.

4 كما سيجيء في رقم 2 من ص 165.

(158/2)

الفعل - تجلب معها معنى جديدًا يساير الجملة، ويناسب الغرض، وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره في الغالب إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها في تأدية معناه، كحرف الجر الأصلي فإنه يؤدي ما تؤديه همزة النقل أحيانًا؛ نحو: أذهبت العصفور، وذهبت به ... وإليك الوسائل:

1- إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى، على الاسم الذي يعتبر في الحكم -

لا في "الاصطلاح" كما شرحنا أول هذا الباب، وكما يأتي هنا 1 - مفعولا به معنويًا للفاعل اللازم 2، ليكون حرف الجر الأصلي مساعدًا على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوي؛ فمثل: قعد - صاح - خرج - يقال في تعديته بحرف الجر: قعد المريض على السرير - صاح الجندي بالبوق - خرجت من القرية، فكلمة: السرير - البوق - القرية ... هي من الناحية المعنوية في حكم المفعول به، لوقوع أثر الفعل عليها، وإن كانت لا تسمى في "اصطلاح" النحاة مفعولًا به حقيقياً 3، ولا يجوز -في الرأي الأنسب- نصب شيء من توابعها ما دام حرف الجر الأصلي مذكورًا قبلها في الكلام "كما سبق وكما سيجيء" 4.

وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب، حذف فيها حرف الجر، ونصب مجروره بعد حذفه؛ منها: "تمرون الديار" بدلاً من: تمرون بالديار، ومنها: "توجهت مكة، وذهبت الشام"، بدلاً من: توجهت إلى مكة، وذهبت إلى الشام ... ، فهذه كلمات منصوبة على نزع الخافض 5، كما يقول

1 التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثي اللازم؛ وإنما تشملته وتشمل المتعدي لواحد أو أكثر؛ فإنه يتعدى لغيره بالجار أيضاً - كما أشار إليه "الصبان"، ونص عليه "الخضري" صراحة في أول هذا الباب.

2، 3؛ لأن "المفعول به" الحقيقي عندهم؛ هو الذي يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة، لذا يسمون التعدية بحرف الجر: "تعدية غير مباشرة"؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفاعل اللازم، ولم يستطع التعدية إلا بهذه المعاونة.

4 راجع رقم 3 من هامش ص 117؛ ثم "ب" ص 125 م 69 ثم 3 من هامش ص 151، ثم في ص 439 ورقم 2 من هامشها.

5 أي: عند نزعها من مكانه، والمراد: عند حذفه، وفي هذه الحالة تسمى أفعالها: متعدية مما يسمى: "الحذف والإيصال" أو: "بنزع الخافض"، -وهذا نوع من الأول- أما مع وجود حرف الجر فتسمى: متعدية بالحرف؛ كما سبق.

ولنزع الخافض بيان مجيء في "أ" من رقم 5 من بهامش ص 161، وإشارة في رقم 3 من هامش ص 492، عند الكلام على حذف حرف الجر.

هذا، ويلاحظ أن الكلام هنا وفي ص 191 على حذف الجار مع بقاء مجروره يختلف في حكمه عن حكم حذف الجار مع مجروره، وسيجيء في ص 532.

النحويون، والنصب به سماعي¹ - على الأرجح المعول عليه؛ مقصور على ما ورد منها منصوبًا مع فعله² الوارد نفسه؛ فلا يجوز - في الرأي الصائب - أن ينصب فعل³ من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل⁴ الذي وردت معه مسموعة، أي: أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها، فهي، مقصورة على أفعالها الخاصة بها، وأفعالها مقصورة

1، 2 راجع حاشية الأمير على "المغني" - ج 1 - عند الكلام على: "لكن" مشددة النون.

والحكم بأنه مقصور على السماع هو الأنسب؛ لأنه يمنع اللبس والاضطراب اللغوي، وهو رأي أكثر أئمة اللغة؛ كابن هشام، وابن مالك، والرضي، وابن حيان، وآراؤهم مسجلة في المراجع المختلفة؛ ومنها ما جاء في حاشية "ياسين" في هذا الباب منقولًا عن ابن هشام في "التوضيح" وشرحه، عند كلامه على السبب الأول، والثاني من أسباب: "التعدية" حيث يقول ما نصه على سبب التعدية بنزع الخافض:

"لكن المصنف سيذكر أنه سماعي" وفعلاً صرح به المصنف في "التوضيح" بعد ذلك آخر الباب: وسجلت تلك الحاشية في آخر صفحة من صفحات الجزء الثاني - باب: الإدغام" ما نصه: "إن النصب على نزع الخافض لا يصار إليه مع تيسير غيره ..."، وجاء في "حاشية الأمير على المغني" "ج 1 مبحث الحرف "علي" الجار، وبيان الأفعال التي حذف بعدها حرف الجر سماعًا ونصب المجرور بعد حذفه" ما نصه بعد تلك الأفعال المسموعة" "... إنما جاز ذلك في هذه لتعين الحرف، وتعين محله، ولا يجوز القياس عليها وإن تعين الحرف، وتعين محله، فلا يجوز بريت القلم السكين، خلافًا لعلي بن سليمان". ا. هـ.

ويقول الرضي - ج 1 ص 75 من شرح الشافية - ما نصه: "إن باب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة".

وانظر رقم 4 من هامش ص 171 الآتية.

ويقول ابن مالك في تعدية الفعل اللازم بحرف الجر: يصح نصب الاسم المجرور بشرط حذف حرف الجر، وهذا مقصود على "النقل؛ أي: على السماع. ونص كلامه في "ألفيته" هو:

وعد لازماً بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر
... نقلاً ...

وسيجيء الكلام على هذا البيت في هامش ص 164.

3 أو ما يشبه الفعل.

4 وشبهه.

(160/2)

عليها¹، ولولا هذا لكثرت الخلط بين الفعل اللازم² والفعل المتعدي، وانتشر اللبس والإفساد المعنوي، وفقدت اللغة أوضح خصائصها؛ وهو: التبيين؛ وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التي لا تداخل فيها، ولا اختلاط.
وليس للتعدية بحرف الجر الأصلي - وشبهه³ - حرف معين يجب الاقتصار عليه وحده، وإنما يختار للتعدية الحرف الذي يحقق المعنى المراد، ويناسب السياق؛ فقد يكون الحرف: من، أو، إلى، أو الباء، أو غيرها ...؛ كالأمثلة السابقة، وكقولنا: انصرف الصانع إلى مصنعة - وانصرف من المصنع إلى بيته - انصرف العالم عن الهزل - انصرف في سيارته ... وهكذا تتغير أحرف الجر، وتتنوع مع العامل اللازم بتنوع⁴ المعاني المطلوبة. وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدية، "وهي التعدية غير المباشرة"، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً، إلا في بضعة مواضع قياسية⁵.

1، 2 إلا الكلمة المنصوبة على ما يسمى: "الحذف والإيصال" أو: "نزع الخافض" في مثل "أرأيتك الحديقة، هل راقك جمالها" على اعتبار أن "أرأيتك" بمعنى: أخبرني، والحديقة: منصوبة على نزع الخافض، والأصل عن الحديقة.

ولهذه المسألة تفصيل هام، وإيضاح مفيد في ج 1 ص 216 م 19 - باب: "الضمير".

3 توضيح حرف الجر الأصلي وشبهه - مدون في ص 434، وفي رقم 2 من هامش ص 436 حيث البيان المفيد عن تقسيم حروف الجر من ناحية الأصالة وعدمها، وفائدة كل قسم ... و ...

4 هذا أمر يجب التنبيه له، فإذا رأينا لغوياً - أو غيره - ينص صراحة أو تمثيلاً على أن فعلاً - مثل: قعد، أو نام يتعدى بحرف الجر "في"، أو بحرف جر آخر ينص عليه،

فليس مراده أن هذا الفعل لا يتعدى إلا بوسيلة واحدة هي: الجيء بجار مع مجروره، وأن

حرف الجر الذي يجيء هو "في" أو غيره مما نص عليه. وإنما مراده أمران معًا، هما: أن هذا الفعل لازم، وأنه يجوز تعديته بإحدى وسائل التعدية التي ستذكر هنا، والتي منها الإتيان بحرف جر مناسب للمعنى وللسياق مع مجروره، دون الاقتصار على حرف جر واحد في الأساليب والمعاني المختلفة، فإذا اقتضى الأمر تعديته بالوسيلة القياسية وكانت حرف الجر جاز لنا أن نختار من بين حروف الجر حرفًا يناسب المقام والغرض المراد، من غير التزام حرف واحد في كل المواقف المعنوية المتباينة، وعلى هذا يقول: قعدت على الكرسي - قعدت منذ ساعة - من قعدت به همته لم تنهض به عشيرته ... وهكذا. ويزيد الأمر وضوحًا ما سيجيء في ص 436 خاصًا ببيان المراد من تعلق الجار والمجرور بالعامل.

5 سيجيء كثير منها في باب حروف الجر ص 532 م 91 - وقد استفاض الخلاف، والجدل في جواز حذف الحروف الجارة حذفًا قياسيًا، أو عدم جوازه، وفي حكم المجرور بعد الحذف، أبقى مجرور كما كان أم ينصب على "نزع الخافض"؟ وهو نوع يسمى: "الحذف والإيصال" =

(161/2)

ويعيننا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصدرًا مؤولا من حرف

= وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولًا به لعامله المذكور، أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجررًا بالحرف المحذوف؟ أكون في محل جر أم في محل نصب على: "نزع الخافض" أو على أنه مفعول به العامل الجديد؟ ... و ... و ... ، بحوث جدلية، وتفريعات متشعبة، وصفوة ما يقال: هو أن حذف الجار على أربعة أنواع:

أ- نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى: "النصب على الحذف والإيصال" - أين نزع الخافض -؛ مثل قولهم: تمرن الديار - توجهت مكة - ذهبت الشام، وهذا نوع قليل جدًا - فهو غير مطرد، وقد أوضحنا بإفاضة - في ص 159 - حكمه بأنه سماعي محض؛ فلا يجوز في الفعل - وشبهه - الذي ورد معه أن ينصب على نزع الخافض لفظًا غير مسموع، ولا يجوز في الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه؛ فلا يجوز تمرن الحقول، ولا: توجهت الحديقة، ولا ذهبت النهر، ولا أشباه هذا؛ لأن تعدية هذه الأفعال لم ترد عن العرب -

فما يقال - إلا في: "الديار" و"مكة" و"الشام" على التوزيع السالف، وكان ورودهما فيها قليلاً جداً فلا يسمح بالقياس، ومثلهما: مطرنا السهل والجبل، وضربت الخائن الظهر والبطن، أي: في السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن.

والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً؛ لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ - قد يوحي - خطأ - أن الفعل قبلها متعد بنفسه؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف؛ فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها، لكن إذا قلنا: "منصوبة على نزع الخافض" سماعاً كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف، نصب بعده المجرور؛ فيكون النصب دليلاً على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته، وتقدير وجوده.

ومن هذا النوع المنصوب سماعاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة.

والنصب على نزع الخافض - في السعة أو في الضرورة - هو النوع الأشهر مما يتردد في كثر من المراجع اللغوية باسم: "الحذف والإيصال" ويراد به هنا: حذف حرف الجر، ونصب مجروره، وإيصاله بالعامل المحتاج للتعدية بعد حذف الجار، وقد تردد كذلك في عديد من المراجع اللغوية - ورد اسم كثير منها في كتاب: "السماع والقياس" ص 74 لأحمد تيمور - النص الصريح على أن الحذف والإيصال، مقصور على السماع، ولا يجوز استخدامه قياساً، وهذا الرأي هو الذي ارتضاه الصبان كذلك، ونقلنا كلامه في رقم 4 من هامش ص 171 ومن الواجب الاقتصار عليه؛ منعاً للإفساد اللغوي الذي يترتب على رأي ضعيف آخر يعارضه، ومن بعض صوره ما أشرنا إليه في رقم 3 من هامش ص 171.

ب- نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً، ولكن على اعتباره مفعولاً به مباشرة - العامل الذي يطلبه؛ كالحرف التي يكثر استخدامها في تعدية بعض الأفعال المسموعة، فتجر الأسماء بعدها، وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المعنية؛ فتتصب الأسماء بعد حذفها؛ مثل الفعل: "دخل" فقد استعملته العرب كثيراً متعدياً بالحرف: "في" مثل: دخلت في الدار، وكذلك استعملته بغير "في" ونصبت ما بعده فقالت: دخلت الدار، ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة "الدار" بل أكثر من غيرهما، مثل: المسجد - الغرفة - الخيمة - القصر - الكوخ ... ، فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر، ووقوع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان =

مصدري من الحروف الثلاثة مع صلته، "وهي: أن، وأن المختصة بالفعل¹

= أن تلك الأسماء المنصوبة هي مفعولات للفعل الموجود، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض - كما يرى بعض النحاة دون بعض - لما في هذا من العدول عن الإعراب الواضح، المسابير لظواهر الألفاظ، ومعانيها - إلى الإعراب؛ والتعقيد من غير داع.

ومعنى ما سبق أن الفعل: "دخل" بعد من الأفعال المسموعة التي تتعدي بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى، فهو: مثل: شكر - نصح - حيث تقول فيها: شكرت الله على ما أنعم، ونصحت الغافل بأن يشكره، أو شكرت الله على ما أنعم، ونصحت الغافل بأن يشكره، وهذا النوع هو "ج" الذي وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متعدي ولازم، ص 151 - بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى: "الفعل الذي يستعمل لازماً ومتعدياً، وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف.

ج- نوع يحذف فيه الحرف قليلاً مع بقاء مجروره على حالة من الجر؛ كما كان قبل حذف الجار، وهذا النوع القليل منصور على السماع لا محالة؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التي وردت عن العرب كقولهم: "لاه ابن عمك" ... "أي: لله ابن عمك"، قد حذفت اللام وبقي مجرورها؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر؛ كأن يقال: اجد أنت - العمل النافع أخوك - تريد: للمجد أنت - للعمل النافع أخوك، فهذا - وأشباهه - مما لا يصح.

ومن هذا المسموع القليل حذف "الباء" أو "على"، مع بقاء مجرورها في قول أعرابي سئل: كيف أصبحت؟ فأجاب: "خير والحمد لله" أي: بخير، أو: على خير، وحذف "إلى" في قول آخر:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأصابع أي: أشارت إلى كليب الأصابع مع الألف ... وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقي مجروره على حالة، وهذا النوع لا يطرد فيه الجر، وإنما يقتصر على المسموع، كما قلنا.

د- نوع يكثر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حالة من الجر، وهذا النوع قياسي يطرد في جملة أشياء؛ أشهرها: حرف الجر الذي مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته¹، وهذه الحروف الثلاثة هي: "أن - أن - كي"، وقد

تكلمنا عليها هنا - أما بقية الأشياء ومناقشتها، فموضوع الكلام عليها: آخر باب
حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر، وإبقاء عمله - ص 535 م 91 -
والكثير منها غير داخل في موضوع التعدية بحرف الجر الذي نحن فيه.
ومما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف، ينصب الاسم بعده في حالتين؛ إحداهما: قليلة
غير مطردة، فالنصب فيها مقصور على السماع، والأخرى كثيرة مطردة؛ فالنصب فيها
قياسي، ويجر في حالتين؛ إحداهما: قليلة غير مطردة؛ فالجر فيها سماعي، والأخرى:
كثيرة مطردة فالجر فيها قياسي فالحالات الأربع؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان.
1 إذا وقعت "أن وأن" بعد حرف الجر الباء في صيغة: "أفعل" - بفتح فسكون فكسر
- الخاصة بالتعجب جاز حذف الباء مع "أن" قياساً دون "أن" المشددة في رأي قوي،
بحجة أن السماع لم يرد بحذفها؛ وهذه التفرقة بينهما في مسألة واحدة غير مقبلة؛ لأن
حذف الباء قبلهما جائز في كل المسائل الأخرى، فلم تخرج هذه المسألة - كما سنشير
في ص 495 وفي رقم 3 من هامش ص 534 لكن إذا حذفت الباء في التعجب بعد
الصيغة السالفة ألاحظ في التقدير أم لا؟ رأيان، كما سيجيء في باب التعجب ج 3 -
ص 272 م 109.

(163/2)

وكي¹، مثل: "سررت من أن الناشئ راغب في العلم، حريص على أن يزداد منه، لكي
يبنى مجده، ويرفع شأن بلاده"، فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة، فتصير
الجملة: "سررت أن الناشئ ... حريص أن يزداد ... كي يبنى ... " فالمصادر التي تؤول
في العبارات السالفة من الحرف المصدري وصلته، تكون مجرورة على التوالي بالحرف:
"من" فالحرف: "على"، فالحرف: "اللام" ولا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل
نصب على نزع الخافض - كما يرى فريق - لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ هنا بعد
حذفه، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود، فهو محذوف بمنزلة المذكور؛ ولأن النصب
على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب، فلا نلجأ إليه مختارين.
وهذا الحذف القياسي لا يصح إلا عند أمن اللبس² كما في الأمثلة السالفة، وفي قول
الشاعر:

ولا عار أن زالت عن الحر نعمة ... ولكن عاراً أن يزول التجمل
والأصل: "في أن زالت ... - في أن يزول ... " فإن خيف اللبس لا يصح الحذف؛

ففي مثل: "رغبت في أن يفيض النهر"، لا يصح حذف حرف الجر: "في" فلا يقال: رغبت أن يفيض النهر؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف؛ أهو: رغبت في أن يفيض النهر، إذ لا يتضح المراد بعد الحذف، أهو: رغبت في أن يفيض النهر، أم رغبت عن أن يفيض ... ، والمعنيان متعارضان متناقضان، لعدم معرفة الحرف المحذوف المعين، وخلو الكلام من قرينة تزيل اللبس، ومثل هذا: انصرفت عن أن أقرأ المجلة، فلا يجوز حذف الجار؛ لأن حذفه يؤدي إلى أن تصبح الجملة: انصرفت أن أقرأ المجلة، فلا ندري المقصود، أهو: انصرفت إلى أن أقرأ ... ، أم انصرفت عن أن أقرأ....، والمعنيان متناقضان، ولا قرينة تزيل اللبس³....

1 كي المصدرية لا بد أن يسبقها - لفظاً وتقديراً - لام الجر التي تفيد التعليل.

2 طبقاً لما سيجيء في رقم 2 من ص 532.

3 وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض الحالات:

وعد لازماً بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

=

(164/2)

2- إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي¹ "وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، وبصير بها الفاعل مفعولاً، ولا تقتضي -في الغالب- تكراراً، ولا تمهلاً" نحو: خفي القمر -وأخفى السحاب القمر- ومثل: جزعنا وأجزعنا، في قول الشاعر: فإن جزعنا فإن الشر أجزعنا ... وإن صبرنا فإننا معشر صبر²

3- تضعيف عين الفعل اللازم، بشرط ألا تكون همزة³، ففي نحو:

نقلاً - وفي "أن" و"أن" يطرد ... مع أمن لبس، كعجبت أن يدوا "عجبت أن يدوا": أي أن يعطوا الدية، وهي التعويض المالي الذي يدفعه من ارتكب نوعاً معيناً من الجرائم؛ ليأخذه المظلوم الذي وقعت عليه الجريمة.

يقول: إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوي - كما شرحا - وعند حرف الجر ينصب الاسم المجرور، بشرط أن يكون هذا النصب نقلاً عن العرب؛ أي: مسموعاً في كلمات واردة عنهم؛ فليس النصب قياساً ولا مباحاً في غير المنقول

عنهم، ثم بين أن حذف الجار قياسي مطرد قبل "أن" و"أن".

1 التعدية القياسية بهمزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثي اللازم؛ فقد صرح "الأشعري" في أول هذا الباب - وتبعه "الصبان" - أن همزة النقل تدخل أيضاً على الثلاثي المتعدي للواحد؛ فتجعله متعدياً لاثنين.

أما دخولها على المتعدي لاثنين فإن لم يكن من أفعال اليقين والرجحان، فلا يصح تعديته بها لثلاثة، وإن كان منهما جاز تعديته بها للثالث - بشرط أن يكون الفعل هو: "أعلم" أو: "أرى" دون أخواتهما من أفعال اليقين والرجحان، فإن في تعدية أخواتها الخلاف الذي سبق في ص 59.

ويقول صاحب المجمع - ج 3 ص 81 باب "العوامل" وأولها: "الفعل" - ما نصه عن همزة النقل إنها: "لا تعدي ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب: "علم" بإجماع". ا. هـ، فكيف وصف الحكم بالإجماع مع وجود الخلاف فيه، كما أشرنا؟

2 جمع صبور، والبيت لأعشى باهلة.

3 لأنه غير مسموع فيها، هذا، والتضعيف يقتضي - غالباً - التكرار والتمهل، بخلاف همزة النقل، بشرط ألا توجد قرينة تعارض كالتى في قوله: {لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً} فإن: "جملة واحدة" تعارض التكرار والتمهل في الفعل: "نزل"، انظر "و" في هامش ص 169.

وقد جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة تعدية الفعل الثلاثي اللازم قياسية بالتضعيف لإفادة التأكيد والمبالغة، مصرحاً بهذا في مواضع مختلفة من بحوثه اللغوية، ومنها بحثه الخاص بصحة استعمال: "برر" بمعنى: "سوغ" حيث قال "في ص 224 من كتابه الذي عنوانه: "في أصول اللغة" مشتملاً على مجموعة القرارات الجمعية التي أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين" ما نصه الموافقة والتأييد لما عرضته عليه لجنة الأصول وهو: "ترى اللجنة إجازة ما شاع من استعمال "التبرير" في معنى "التسوية" - استناداً إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتأكيد، والمبالغة". ا. هـ. وفريق من النحاة يرى أن تعدية الثلاثي بالتضعيف ليست مقصورة على اللازم بل تشمل وتشمّل المتعدي لواحد، أيضاً فيتعدى لاثنين - راجع الصبان والخضري وغيرهما.

فرح المنتصر - نام الطفل، نقول: فرحت المنتصر - نومت الأم طفلها.

4- تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة: "فاعل" الدالة على المشاركة؛ نقول في: جلس الكاتب، ثم مشى، وسار - جالست الكاتب، وماشيته، وسأيرته.

5- تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة: "استفعل" التي تدل على الطلب¹، أو على النسبة لشيء آخر، فمثال الأول: حضر - عان "بمعنى: عاون" نقول: استحضرت الغائب - استعنت الله؛ أي: طلبت حضور الغائب، وعون الله. ومثال الثاني: حسن - قبح ... نقول: استحسننت الهجرة - استقبحت الظلم: أي: نسبت الحسن للهجرة، ونسبت القبح للظلم.

وقد تؤدي صيغة استفعل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعديًا لواحد؛ نحو: كتبت الرسالة - استكتبت الأديب الرسالة، وربما لا تؤدي، نحو: استفهمت الخبير، والأحسن قصر هاتين الحالتين الأخيرتين على السماع².....

1، 2 أما صيغة: "استفعل" الدالية على الصيرورة فلازمة - غالبًا، نحو: استأسد اللقظ - استرجل الغلام ... أي: صار القظ أسدًا - صار الغلام رجلاً، وقد أباح المجمع اللغوي القاهري قياسية صوغها، وجاء قراره صريحًا "في ص 364 من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول"، ونصه: "يرى المجمع أن صيغة استفعل" قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة".¹ هـ.

وجاء في ص 40 من الكتاب الذي أخرجه المجمع اللغوي في سنة 1969 باسم: "كتاب في أصول اللغة" مشتملاً على القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصه تحت عنوان: "السين والتاء" للاتخاذ، و"الجعل".

"سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتاء للطلب، أو الصيرورة لكثرة ما ورد من أمثلة، وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت في أمثلة كثيرة؛ نحو: استعبد عبدًا، واستأجر أجيرًا، واستأتى أبًا، واستأى أمة، واستفحل فحلاً - واستخلف فلانًا، واستعمره في أرضه واستشعر الرجل إذا لبس شعارًا، و ... و ... وفي اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمي، والاستعمال الكتابي - لهذا ترى اللجنة أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجمل أو الاتخاذ".¹ هـ.

وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأي اللجنة، وصدر قرار الموافقة في الجلسة الثامنة لمؤتمر الدورة الواحدة والثلاثين في سنة 1965، هذا، وفي ص 41 وص 203 من الكتاب

المجمعي السالف بحوث ومذكرات مفيدة تتصل بالقرار، وربما اعتمد عليه الجمع والمؤتمر في الأخذ به وتأييده.

(166/2)

6- تحويل الفعل الثلاثي إلى فعل "مفتوح العين" الذي مضارعه "يفعل" "بضمها"، بقصد إفادة المغالبة¹؛ نحو: كرمت الفارس أكرمه؛ بمعنى: غلبته في الكرم - شرفت النبيل أشرفه؛ بمعنى: غلبته في الشرف² ...

1 تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر؛ وتزاحمهما عليه، رغبة في انتصار كل فريق على الآخر؛ وتغلبه في ذلك الأمر، ولأهمية المغلبة سنعود للكلام عليها في الزيادة والتفصيل، ص 173.

2 فيما يلي بعض صيغ فعلية، كثيرة التداول، أصلها ثلاثية مجردة، ثم اشتملت على شيء من حرف الزيادة، فكان لزيادة هذه الحروف المختلفة أثر في إيجاد معان مختلفة تتضح فيما يأتي - دون أن تفيد حصراً ولا تحثيماً - وإليك البيان:

"منقولاً من الصبان - ج 4 - باب: التصريف عند الحاشية المتصلة بقول ابن مالك: ومنتهاه أربع إن جرذا ... وإن يزد فيه فما ستا عدا

أ- "أفعل"، يجيء لمعان، منها:

"التعدية" كأخرج محمد علياً - و"الكثرة"، كأضب المكان، أي: كثر ضبابه، وأعمال الرجل: كثر عياله.

"وللصيرورة"؛ كأغد البعير؛ صار ذا غدة.

و"الإعانة" على ما اشتق الفعل منه؛ كأحلبت فلاناً، أي: أعنته على الحلب.

و"التعويض له" كأبعت العبد، أي: عرضته للبيع.

و"لسلبه" كأقسط محمد، أي: أزال عن نفسه القسوط، وهو الجور، وأشكيت فلاناً، أي: أزلت شكايته.

و"ووجدان المفعول به متصفاً به"؛ كأبخلت الرجل، أي: وجدته بخيلاً.

و"بلوغه" كأومأت الدراهم، أي بلغت مائة، وأنجد فلان، بلغ نجداً.

و"المطاوعة" ككيبته فأكب - وقد سبق بيان معنى "المطاوعة"، ويضع أحكامها الهامة

في رقم 1 من هامش ص 100، وتجيء تكملة لها هنا في "د - ه - ز":

ب- "فاعل" هو: "الأقسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى"; فمحمد وعلي من: "ضارب محمد علياً" قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ؛ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول، واشتركا فيهما بحسب المعنى؛ إذ كل منهما ضارب لصاحبه، ومضروب له ...

وقد جاء "أصل الفعل" كباعده، أي: أبعدته، وسافر فلان، وقاتله الله، وبارك فيه.

ج- "تفاعل" نحو: تضارب - هو: "للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى"، وقد جا "الأصل الفعل"؛ كتعالى الله، و"تخييل الانصاف به" كتجاهل، و"المطاوعة" كباعده فتباعد ... ، - وقد سبق إيضاح "المطاوعة" وحكمها في رقم 1 من ص 100 - كما أشرنا - ثم انظر "د" التالية فيها أن: "افتعل" تكون بمعنى تفاعل.

د- "افتعل" يجيء لمعان، منها: التسبب في الشيء والسعي فيه، تقول: اكتسبت المال =

(167/2)

= إذا حصلته بسعي وقصد، وتقول: كسبته، إن لم يكن بسعي وقصد، كالمال الموروث.

"ولأصل الفعل"، كالتحي، أي: طلعت لحيته، و"المطاوعة" كأوقدت النار فاتقدت:

و"معنى تفاعل" نحو: اقتتلوا واختصموا.

"ملاحظة": وما يختص بصيغة: "افتعل وتفاعل" الدالتين على الاشتراك ما قرره مؤتمر مجمع اللغة العربية "في دورته السابعة والثلاثين" من جواز إسناد الصيغتين إلى معموليهما، باستعمال "مع" أو "الباء" في الصيغة الأولى، واستعمال "مع" في الصيغة الثانية؛ "كقولهم: اتفق معه، والتحم معه، والتقى به، واتصل به، واجتمع معه، واجتمع به، وتجاوب معه ... و ...".

وما يتصل بصيغة "افتعل" قرار المجمع اللغوي القاهري "طبقاً لما جاء في ص 39 من كتابه المسمى: "مجموعة القرارات العلمية" الصادرة في الدورة الأولى والدورات التي تليها إلى نهاية الثامنة والعشرين"، ونص القرار الخاص بمطاوع: "فعل" المتعدي - وقد سبق الإشارة إليه من هامش ص 100 - هو: "كل فعل ثلاثي، متعدي، دال على معالجة حسية، فمطاوعة القياسي هو: "انفعل"، ما لم تكن فاء الفعل واوًا، أو: لامًا، أو:

نونًا، أو: ميمًا، أو: راء، ويجمعها قولك: "ولنمر" فالقياس فيه: "افتعل". ا. هـ -
وسيجيء هذا في "هـ" ومعه الأمثلة.

وجاء في كتاب: "الجامع الكبير" لابن الأثير - ج 1 ص 48 - ما نصه بامشها:
"قال الحريري في درة الغواص: يقولون: انصاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه، وكلا
اللفظين معيرة لكتاب، والمتلفظ به، لمخالفته السماع والقياس. والوجه: أضيف إليه،
وسد عليه؛ فقد تقرر أن مطاوع "فعل" الثلاثي هو: "انفعل وافتعل" ومطاوع "أفعل"
الرباعي هو: "فعل" ويشترط في ذلك التعدّي. وما ورد مما يخالف ما ذكر - نحو: انزعج
مطاوع "أزعج"، وانطلق مطاوع "أطلق" وانفحم مطاوع "أفحم"، ونحو: انسرب مطاوع
"سرب"، وهو لازم - شاذ لا يقاس عليه، ونقل العلامة شهاب الدين الألوسي "في
كشف الطرة ص 48" أنا أبا علي الفارسي صحيح قياس "انفعل" من "أفعل" الرباعي،
وأن ابن عصفور اختاره، وأن ظاهر قول ابن بري قياسية "انفعل" من "أفعل" الرباعي.
قلنا: والسبب في ذلك كله اضطراب النحويين في فهم "المطاوعة". ا. هـ، ما جاء في
كتاب: الجامع الكبير، لكن القاموس يقول في مادة: "فسد" إن القياس لا يأتي انفسد.
وفيما يلي مباشرة الكلام على صيغة: "انفعل".

"هـ" "انفعل" يقول الصبان ما نصه: هو: "المطاوعة الفعل ذي العلاج "أي: التأثير"
المحسوس؟؛ كقسمته فانقسم؛ فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت، ولا ظننت ذلك
حاصلًا فانظن؛ لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن، وليس أثرهما محسوسًا، وأما نحو:
فلان منقطع إلى الله تعالى، وانكشفت لي حقيقة المسألة، وحديث: "أنا عند المنكسرة
قلوبهم من أجلي" - فمن باب: "التجوز"، سلمنا أنه حقيقة، لكن لا نسلم أنه مطاوع،
بل هو من باب انطلق علي". ا. هـ.

"وجاء لأصل الفعل" كانطلق؛ أي: ذهب "لبلوغ الشيء" كأنحجز؛ بلغ الحجاز،
واستغنوا عن انفعل بافتعل - كما سبق في "د" - فيما فاؤه لام كلويته فالتوى، أو راء،
كرفعته ارتفع، أو واو كوصلته فاتصل، أو نون كنقلته فانتقل، وكذا الميم غالبًا؛ كمألته
فامتلاً

(168/2)

= وسمع محوته فامحى، ومزته فاماز، والأصل: انمحي وانماز؛ فقبلت النون ميمًا وأدغمت، وقد يستغنون عنه به في غير ذلك، كاستتر واستد، "وقد يشاركان في غير ذلك"؛ كحجبت الشيء فانحجب واحتجب. "انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة السالفة".

"و" "فعل" - بتشديد العين، بشرط ألا تكون همزة - ويجيء لمعان؛ منها: "تعديّة اللّازم، أو: ذي الواحد" "يريد: أو: المتعدي لمفعول واحد"؛ كفحرت عليًا، وخوفته صالحًا.

و"التكثير في الفعل" ح كطوف محمود؛ أي كثر طوافه ومنه قولهم: يهدم الصدر الضيق ما شيده العقل - أو: في الفاعل: كبركت الإبل، أو: في المفعول، كغلقت الأبواب. و"السلب"؛ كقردت البعير؛ أي: أزلت قراده، "التوجه"؛ كشرق وغرب، أي: توجه إلى الشرق والغرب، و"نسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه"؛ كفسقتة، أي: نسبته إلى الفسق، "الصيرورة" كعجزت الناقة؛ أي: صارت عجوزًا، و"لأصل لفعل" مثل: فكر، أي: تفكر.

ومن "فعل" ما صيغ من المركب لاختصار حكايته؛ نحو: "هلل"، إذا قال: لا إله إلا الله، و"أمن" إذا قال: آمين، و"أيه" إذا قال: أيها الرجل؛ ونحوه.

وتشديد العين على الوجه السالف يفيد أحيانًا "التكرار والتمهل"؛ نحو: علمت الطالب، وبصرته بالحقائق ... وتقدم البيان في رقم 3 من ص 165، وهامشه. ومما يلاحظ أن "الصبان" قرر هنا أن صيغة "فعل" تجيء لتعديّة: "اللازم، أو ذي الواحد" مع أنه قرار "في ج 2 آخر باب: تعدي الفعل ولزومه قرارًا آخر نصه: "قال في المغني: التضعيف سماعي في اللازم وفي المتعدي لواحد، ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وقيل: قياسي في الأولين". ١. هـ، فبأي الرأيين تأخذ؟

الأنسب الأخذ بالرأي الذي يشمل اللازم والمتعدي لواحد - كما سبق؛ لأنه يتضمن تيسيرًا بغير ضرر لغوي ولا فساد.

"انظر ما يتصل بهذا البحث، في ج 4 باب: "التصريف" م 180 ص 694 "ب" معاني أحرف الزيادة....".

"ز" "استفعل" يجيء لمعان، منها: "الطلب؛ كاستغفرت الله - أي: طلبت منه المغفرة - و"عد الشيء متصفًا بالفعل"؛ كاستسمنت فلانًا؛ أي: عددته سميًا. و"الصيرورة"؛ كاستحجر الطين، أي: صار حجرًا، و"لوجدان الشيء متصفًا بالفعل"؛ كاستوبأت الأرض، وجدتها وبيئة، و"المطاوعة"؛ كأرحته فاستراح - "وقد أشرنا إلى أن إيضاح "المطاوعة" مدون في رقم 4 من هامش ص 100، ثم انظر رقم 2 من هامش ص

ح - "افعل وافعال" - بتشديد اللام فيهما - وأكثر مجيئهما للألوان ثم العيوب الحسية، وقد يجئان لغيرهما؛ كانقض الطائر، أي: سقط؛ واملاس الشيء من الملامسة، والأكثر في ذي الألف العروض، "أي: أن الأكثر في المشتمل على الألف بعد العين أن يكون أمرًا عارضًا غير ملازم. وفي ساقطها اللزوم، وقد يكون الأول لازمًا كقوله تعالى في وصف الجنيتين: {مُذَهَّمَتَانِ} والثاني عارضًا؛ كاحمر وجهه خجلًا. ط "افعول" يحيى لمعان فيها: "المبالغة" نحو اخشوش الشعر، أي: عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه، و"الصيرورة" نحو: احلولى، الشيء، أي صار رحلوا.

(169/2)

أو في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم¹، ومن أمثلته في التعدية: لا تعزموا السفر، فقد عدي الفعل، "تعزم" إلى المفعول به مباشرة؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر¹؛ فيقال: أنت تعزم على السفر، وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم: "تعزم" معنى الفعل المتعدي: تنوي، فنصب المفعول بنفسه مثله؛ فمعنى: "لا تعزموا السفر" لا تنووا السفر ... ومثل: رحبتكم الدار - وهو مسموع - فإن الفعل: "رحب" لازم؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به¹ ولكنه تضمن معنى: "وسع فنصب المفعول به" الكاف" مثله؛ إذ يقال: وسعتكم الدار؛ بمعنى: اتسعت لكم، ومثل: طلع القمر اليمن، وهو من الأمثلة المسموعة أيضًا - والفعل: "طلع"2

1 عرفه كثير من النحاة بأنه: "إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه؛ لتؤدي الكلمة معنى كلمتين"، لكن التعريف الذي ذكرناها هو الذي ارتضاه المجمع اللغوي القاهري من بين تعريفات كثيرة؛ كما ورد في الجزء الأول من مجلته ص 180 وما حولها، وكما في ص 202 من محاضر جلساته في دور الانعقاد الأول، وفي المرجعين السالفين بحوث لطيفة وافية في أمر "التضمين" من نواحيه المختلفة، وقرار المجمع في ص 180 المشار إليها صريح في أن "التضمين" قياسي بشروط ثلاثة، "أولها: تحقق المناسبة بين الفعلين، ثانيها: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس ثالثًا: ملائمة التضمين للذوق العربي، ويوصي المجمع بعدم الالتجاء إلى التضمين إلا لغرض

بلاغي".

لكن أكون التضمين في الفعل وما شابهه - نوعاً من الجاز، أم من الحقيقة، أم مركباً منها؟ وهل يتلف التضمين بمعناه السالف النحوي عن: "التضمين البياني" وهو الذي يقضي بتقدير حال محذوفة موضعها قبل الجار والمجرور، مناسبة في معناها لهما، ويتعلق بها الجار والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدي المعنيين، كما يقول النحاة؟ وهل يمكن وجود التضمين السماعي؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح، مدون في المرجعين السالفين وقليل منه مدون في حاشية الصبان قبيل آخر الباب، وكذلك عرض له "ياسين" في حاشيته على "التصريح" - أول الجزء الثاني، باب "حرف والجر هذا" تحت عنوان: "فصل - في ذكر معاني الحروف الجارة" عرضاً محمود الإسهاب، في نحو أربع صفحات كبيرة، وقرر أن المختار أنه سماعي. وقد سجلنا في آخر هذا الجزء الثاني - ص 556 - بحثاً نفيساً خاصاً به؛ لا يستغني عنه المتخصصون، ثم أبدينا فيه رأينا بإيجاز، وهو بحث لأحد أعضاء الجمع اللغوي القاهري ألقاه صاحبه على زملائه، ثم تبعه في الجلسة نفسها بحث لعضو آخر، وقد سجلتهما - مع المناقشات التي دارت حولهما - مجلة الجمع، ونقلنا ذلك كله في ص 566 وما يليها، مختوماً برأينا الخاص في "التضمين".

2 و هذا كلامهم، كيف وقد ورد متعدياً صراحة ي القرآن أو في الكلام العربي؟ فقيم التأويل؟

(170/2)

- بضم اللام 1 - لازم، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضمن معنى: "بلغ". ومن أمثلة جعل المتعدي لازماً: "سمع الله لمن حمده"، فالفعل: "سمع" في أصله متعد بنفسه، ولكنه هنا تضمن 2 معنى: "استجاب" فتعدي مثله باللام، وهكذا ... والصحيح عندهم أن التضمين قياسي؛ والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيراً وإتساعاً³، ولما كان الفعل في التضمين لا يتعدي إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر، فقد وصف بعد هذه التقوية بأنه في حكم المتعدي، وليس بالمتعدي حقيقة؛ لأن المتعدي الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تجيئه فيها المعونة من غيره.

8- إسقاط حرف الجر توسعاً، ونصب المجرور على ما يسمى: "نزع الخافض" 4، وهذا - مقصور على السماع الوارد فيه نفسه، دون استعمال آخر 5 ... كقوله تعالى:

{أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ} ، أي: عن أمره، وهذا

1 كشأن جميع الأفعال التي على وزن: "فعل" -بفتح فضم- وقد نقلنا في رقم 1 من هامش ص 154 من صاحب المغني أنه لم يرد من هذه الصيغة متعدياً إلا رجب وطلع - بضم ثانيهما، فيما يعرف، ولكن هذا التحديد والحصص مدفوعان بمثل: "بصر" كما قلنا هناك، وذكرنا مرجعه، وكما سيجيء أيضاً في رقم 3 من هامش ص 183.

2 قد ورد في كلام عربي أصيل، ففيم التضمين؟

3 ويمتاز التضمين من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينقل الفعل اللازم طفرة إلى أكثر من مفعول واحد؛ ولذلك عدي: "آلوت" بمعنى: "قصرت" إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصراً، ذلك في نحو قولهم: لا آلوك نصحاً؛ لأنه تضمن معنى: "لا أمنعك" الذي ينصب مفعولين، وعدي: "أخبر، وخبر، وحدث، ونبا" إلى الثلاثة، بعد أن تضمنت معنى: "أعلم" وبعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر، نحو قوله تعالى: {أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ} - {فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ} - {تَبَيَّنُوْنِي بِعِلْمٍ} .

4 وهو نوع مما يسمى: "الحذف والإيصال" وهذا النوع من نصب الجرور على "نزع الخافض" غير حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مع بقاء الجر - طبقاً لما سيجيء في ص 534.

5 قال الصبان في هذا الوضع ما نصه في حكم الصب على نزع الخافض: "إنه مخصوص بالضرورة؛ فلا يجوز لنا استعماله نثراً - أي: في غير الضرورة: الشعرية ولو في منصوبه المسموع". ا. هـ.

وقال في أول باب المفعول له - ج 2: "إن النصب به سماعي على الأرجح". ا. هـ. وقد سبقت الإشارة الوافية لهذه المسألة في ص 159، "وفي ج 1 في رقم 3 من هامش ص 103 - م 7 عند شرح بيت ابن مالك الذي أوله -وسياقي هنا- فارع بضم وانصبن فتحاً ...".

(171/2)

-كسابقه1- يكون فيه الفعل في حكم المتعدي وليس بالمتعدي حقيقه، مراعاة؛ لأنه العامل في الجرور معنى، ولكن لا دخل له في نصبه.

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعدية الفعل اللازم، ومنها يتضح ما أشرنا

إليه 2 قبل سردها، وهو:

أن كل وسيلة تؤدي مع تعدية الفعل اللازم معنى خاصا لا تؤديه أختها - في الغالب -
وأن تلك الوسائل قياسية مطردة، ما عدا: إسقاط حرف الجر توسعا، مع نصب المجرور
على نزع الخافض، فإن إسقاطه بهذه الصورة 3 مقصور على السماع.

ولا داعي للأخذ بالرأي القائل إنه قياسي إذا وجد حرف جر سابق نظير للحرف
المحذوف، ولو فصل بينهما فاصل، كبيت ابن مالك:

فأرفع بضم، وانصبن فتحًا وجر ... كسرًا، كذكر الله عبده يسر

أي: انصب بفتح، وجر بكسر، لا داعي للأخذ بهذا الرأي؛ منعًا للخلط، ودفعًا
للإلباس؛ إذ قد يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه.

انظر ما يتصل بهذا في رقم 1 من هامش ص 162.

1 كما سبقت لهما الإشارة في رقم 1 من هامش ص 158، لكن كيف يكون منصوبًا
على نزع الخافض مع وروده منصوبًا صريحًا في القرآن الكريم؟ فلم التقدير؟
2 في ص 158.

3 كما سيجيء في ص 535 - ويلاحظ الفرق بينهما، وبين حذف الجار قياسًا مع بقاء
معموله مجرورًا، على الوجه الذي سيجيء في ص 534 كما يلاحظ ما سبق " في رقم 5
من هامش ص 161 " من أنواع حذف الجار، وحكم كل نوع.

(172/2)

زيادة وتفصيل:

سبق تعريف "المغالبة" 1، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا، ملخصين آراء الباحثين فيها:
جاء في مقدمة "القاموس" - في المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التي امتاز بها
القاموس، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس، والكلام على الأمور التي توجب
ضم العين في المضارع ضمًا قياسيًا، ومنها أن يكون دالًا على المغالبة - التعليق التالي:
"قوله: أو دالًا على المغالبة ... " يقتضي أن باب المغالبة قياسي؛ وليس كذلك، كما
يدل عليه عبارة الرضي؛ حيث قال: "واعلم أن باب المغالبة ليس قياسيًا بحيث يجوز

نقل كل لغة إلى هذا الباب، قال: س2. "وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعته أنزع بهضم العين "وهي الزاي"، للاستغناء عنه بغلبته، وكذا غيره، بل نقول: هذا الباب مسموع كثير". 1. هـ.

وقال صاحب القاموس في الجزء الرابع مادة: الخصومة: ما نصه:

"الخصومة: الجدل - خاصمه مخاصمة، وخصومة؛ فخصمه يخصمه: غلبه، وهو شاذ؛ لأن فاعلته ففعلته يرد "يفعل" منه "أي: المضارع منه" إلى الضم، إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح؛ كفأخره ففخره يفخره، وأما المعتل كوجدت وبيعت فيرد إلى الكسر إلا ذوات الواو؛ فإنها ترد إلى الضم؛ كراضيته فرضوته أرضوه - وخاوفي فخفته أخوفه، وليس في كل شيء 3؛ فلا يقال: نازعته أنزع؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبته".

وقال الجاربردي في شرح الكافية4:

"معنى المغالبة: ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب"، أي: المقصود

1 في رقم 1 من هامش ص 167.

2 يريد: سيبويه.

3 أي: لا يقال هذا في كل شيء، وإنما يقال في بعض الحالات دون بعض.

4 وقد نقلنا كلامه عن ص 68 ج1 من المواهب الفتحية.

(173/2)

.....

بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة، على الآخر، فإذا قلت: كارمني، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم، مثل ما كان منك إليه؛ فإذا غلبته في الكرم فإنك تبينه على "فعل" بفتح العين؛ لكثرة معانيه، ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومة، وإن كان من غير هذا الباب، نحو كارمني فكرمته، يكارمني فأكرمه، وضاربني فضربته، يضاربني فأضربه "بضم الراء في المضارع"، فهذا قد ضربته وضربك، ولكنك قد غلبته في الضرب. ويجوز ألا يكون قد ضربك، وإنما ضربتما غيركما؛ لتغلبه في ذلك أو لتغلبك؛ كذا البواقي.

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن "الفعل" بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب؛ نحو الكبر؛

وهو: الغلبة في الكبر: والكثرة، وهو الغلبة في الكثرة، والقمر، وهو الغلبة في القمر، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه، ليدل على المراد الموضوع؛ ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء؛ وأوياً كان نحو: وعد، أو يائياً نحو: يسر؛ فإنه لا ينقل إلى "يفعل" بضم العين، لئلا يلزم خلاف لغتهم؛ إذ لم يجز "مثال" 1 مضموم العين، فيقال: واعدني فوعده أعدة، ويأسرني فيسرته، ومعتل العين أو اللام، اليائي؛ فإنه لا ينقل إلى "يفعل" بالضم، بل يبقى على الكسر؛ فيقول بايعني فبعته أبيعه، وراماني فرميته أرميه؛ إذ لم يجز أجوف ولا ناقص يأتي من: "يفعل" بالضم؛ لأنك لو ضمنت عينه لانقلب حرف الباء واو، فيلتبس بدوات الواو، ومثل هذا قاله الرضي وغيره من شراح الكافية". ا. هـ.

وجاء في الهمع "ج 2 ص 163" في فعل يفعل ما نصه: "لزموا الضم في باب المغالبة، على الصحيح؛ نحو: ضاربني فضربته أضربه - وكابري فكبرته أكبره، وفاضلي ففضلته أفضله، وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق؛ قياساً؛ نحو: فاهمني ففهمته أفهمه، وفاقهني ففقهته أفقهه، وحكى الجوهرى: واضأني فوضأته، أوضؤه؛ قال: وذلك بسبب الحرف الحلقي، وروى غيره: وشاعرتة فشعرتة، أشعره.

1 المثال: ما كانت فاءه حرف علة.

(174/2)

.....

وفاخرتة ففخرتة أفخره، بالفتح، ورواية أبي ذر بالضم ... "ا. هـ.

ورأى الكسائي -مع قلته- حسن؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين في بعض الصور والأساليب، والعجيب أن اللغتين شائعتان -حتى اليوم- في كثير من نواحي الإقليم الجنوبي "الصعيد" المصري.

مما تقدم - عن باب: المغالبة - يعلم أنه مسموع كثير عند سيبويه، والوصف بأنه مسموع كثير يؤدي إلى الحكم بأنه قياسي، وكذلك يعلم من قول شارح الكافية السابق - وهو: "أنك تبنيه على كذا - أن هذا من عملك؛ فهو مقيس لك؛ لكثرتة، وهذا رأي ابن جني أيضاً في كتابه: "الخصائص" ج 1 عند الكلام على المغالبة".

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصًا وافيًا حكيماً هو ما جاء في الجزء الثاني من مجلة
الجمع اللغوي القاهري ص 226، ونصه¹:

ذهب بعض إلى أن المغالبة ليست قياساً؛ وإنما هي مسموعة كثيراً، وذهب بعض إلى أن
استعمالها مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال مما يلزم الكسر.
وإنه يكفي أنه مسموع كثير لنقيس عليه، كما قرر الجمع، وكما قال ابن جني "ا. هـ.
وهذا هو الحكم الموفق الذي يحسن الاقتصار عليه.

1 بقلم شيخ الجامع الأزهر - الخضر حسين، وكان -رحمه الله- أحد أعضاء الجمع
اللغوي الأجلاء.

(175/2)

المسألة 72:

تعدد المفعول به، وما يتبع هذا من ترتيب¹، وحذف
عرفنا أن الفعل المتعدي قد يتعدى -مباشرة- إلى مفعول به واحد²؛ نحو: عدل الحاكم
يكفل السعادة للمحكومين، أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: رأيت الظلم
أقرب طريق للخراب، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ نحو: منعت النفس التسرع في
الرأي، وقد ينصب ثلاثة؛ نحو علمني العقل: الاعتدال وافيًا من البلاء ... ولا يتعدى
الفعل لأكثر من ثلاثة.

أ- فإن كان الفعل متعديًا لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا الأصل في
ترتيبهما، فيتقدم المفعول به الذي أصله المبتدأ على المفعول به الذي أصله الخبر؛ -
ففي مثل "الصبر أنفع في الشدائد ... " يجوز: حسبت الصبر أنفع في الشدائد، كما
يجوز: حسبت أنفع في الشدائد الصبر، لكن مراعاة الأصل أحسن.

وقد تجب مراعاة الأصل في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر³، كأن
يؤدي عدم الترتيب إلى الوقوع في اللبس؛ ففي نحو: خالد محمود ... "والمراد: خالد
كمحمود" نقول: ظننت خالدًا محمودًا؛ فلو تقدم الثاني لاختلط الأمر والتبس؛ إذ لا
يمكن تمييز المشبه من المشبه به؛ لعدم وجود قرينة تساعد على هذا؛ فيكون التقديم
بمراعاة الأصل هو القرينة.

وقد تجب مخالفة الأصل؛ فيتقدم المفعول الثاني في المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر

على المبتدأ؛ 4؛ كأن يكون في المفعول الأول ضمير يعود على الثاني؛ نحو: ظننت في البيت 5 صاحبه.

- 1 و 2 سبق - في ص 86 - حكم "المفعول به" الواحد من ناحيتي تقدمه وتأخره في الجملة "أي: من ناحية ترتيبه فيها".
- 3 و 4 وقد سبق البيان في بابهما بالجزء الأول م 37 ص 61.
- 5 سبق في "ص 24 من باب "ظن وأخواتها" أن المفعول الثاني للأفعال القلبية يجوز أن يكون جملة، وأن يكون شبه جملة، كالمثال المذكور هنا، وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول كي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ممنوع إلا في مواضع أخرى محدودة، ليس منها هذا الموضع.

(176/2)

- فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة: حالة يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر، وحالة يجب فيها مخالفة هذا الأصل، وثالثة يجوز فيها الأمران، وقد تقدم هذا مفصلاً في موضعه الأنسب من باب: "ظن وأخواتها" 1.
- ب- إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر، فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره؛ نحو: أعطيت الزائر وردة من الحديقة: "فالزائر" هو الآخذ، و"الوردة" هي المأخوذة؛ فهو في المعنى بمنزلة الفاعل؛ وهي بمنزلة المفعول به؛ وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتفت إليها في الإعراب.
- ويجوز مخالفة الأصل؛ فيقال: أعطيت وردة من الحديقة الزائر، لكن الترتيب أحسن.
- وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثاني في مواضع، أشهرها ثلاثة:
- 1- خوف اللبس؛ نحو أعطيت محموداً زميلاً في السفر، فلا يجوز تقديم الثاني؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي.
- وفي هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول وعلى الفعل معاً؛ لعدم اللبس في هذه الحالة؛ نحو زميلاً في السفر أعطيت محموداً.
- 2- أن يكون الثاني واقعاً عليه الحصر؛ نحو: لا أكسو الأولاد إلا المناسب. فلو تقدم الثاني لفسد الحصر، ولزال الغرض منه.

- ولا مانع من تقديمه مع "إلا" على المفعول الأول؛ إذ لا ضرر من هذا؛ لأن المحصور فيه هو الواقع بعد "إلا" مباشرة؛ نحو: لا أكسو إلا المناسب الأولاد.
- 3- أن يكون الأول ضميراً متصلًا والثاني اسمًا ظاهرًا؛ نحو: منحتك الود، "لكن لا مانع من تقديم المفعول الثاني على الأول والفعل معًا، نحو الود منحتك".
- وتجب مخالفة الترتيب في مسائل، أشهرها ثلاثة أيضًا:
- 1- أن يكون المفعول الأول "أي: الفاعل في المعنى" محصورًا نحو: ما أعطيت

1 ص 23 م 60.

2 تقدم في ج 1 ص 364 م 37 إيضاح للحصر "معناه وطريقته".

(177/2)

- المكافأة إلا المستحق، ويجوز تقديمه مع "إلا" على المفعول الأول وحده، دون عامله.
- 2- أن يكون المفعول الأول -الذي هو فاعل معنوي- مشتملاً على ضمير يعود على المفعول الثاني؛ نحو: أسكنت البيت صاحبه، فإن كان الثاني هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران، نحو: أسكنت محمدًا بيته، أو: أسكنت بيته محمدًا.
- 3- أن يكون المفعول الثاني ضميراً متصلًا، والأول "أي: الفاعل المعنوي" اسمًا ظاهرًا؛ نحو: القلم أعطيته كاتبًا ...
- فأحوال الترتيب ثلاث ي هذا القسم "ب"؛ هي: وجوب التزامه في ثلاثة مواضع، ووجوب مخالفته في ثلاثة أخرى، وجواز الأمرين في غير المواضع السالفة 1.
- ج- إن كان الفعل متعديًا لثلاثة، فالأول منها كان فاعلاً، وقد صيرته همزة النقل مفعولاً به 2، فالأصل الذي يراعى فهي أن يقدم على المفعول الثاني والثالث، وأصلهما الأرجح مبتدأ وخبر؛ فيراعى في الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر؛ طبقاً للبيان الذي سبق 3 "عند الكلام على حكم الناسخ ومعمولييه من ناحية التقديم والتأخير".

1 ترك ابن مالك الكلام على أحوال القسم الأول: "أ -" واقتصر على أحوال هذا

القسم: "ب" فقال: بإيجاز:

والأصل سبق فاعل معنى؛ "كمن" ... من "ألبسن من زراكم نسج اليمن" ويلزم الأصل لموجب عرى ... وترك ذاك الأصل حتمًا، قد يرى

يريد: إذا تعدى الفعل لمفعولين: أحدهما فاعل في المعنى، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره، وساق مثلاً هو: "ألبس من زاركم نسج اليمين"، فكلمة: "من" مفعول به، وهي من ناحية المعنى - لا الاصطلاح النحوي - بمنزلة الفاعل؛ لأن مدلولها هو: اللابس، "ونسج اليمين"، هو الملبوس، وفي هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذي هو فاعل معنوي، ويجوز عدم مراعاته؛ فنقول: ألبس نسج اليمين من زاركم والمراعاة أحسن، ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرا، - أي: حل ووجد - كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتمًا، أي: قد يرى أمرًا محتومًا، واجبًا، "حتمًا: مفعول يرى".

2 راجع رقم 2 من ص 165.

3 في ص 23 و 176.

(178/2)

حذف المفعول به:

الأغلب أن يؤدي المفعول به معنى ليس أساسيًا 1 في الجملة؛ فيمكن الاستغناء عن المفعول به من غير أن يفسد تركيبها، أو يختل معناها الأساسي، ولهذا يسمونه: "فضلة" وهي اسم يطلقه النحاة على كل لفظ معناه غير أساسي في جملته". بخلاف المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، أو نائبه ... أو غير هذا من كل جزء أصيل في الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسي إلا به، مما يسميه النحاة "عمدة". بالرغم من أن المفعول به فضلة - فقد تشتد الحاجة إليه أحيانًا؛ فلا يمكن الاستغناء عنه في بعض المواضع، ولا يصح حذفه بها: كما سنرى، أما في غيرها فيجوز حذفه - واحدًا أو أكثر - لغرض لفظي، أو معنوي.

1- فمن اللفظي: المحافظة على وزن الشعر، كقول شوقي:

ما في الحياة لأن تعا ... تب أو تحاسب متسع

"أي: تعاتب المخطئ أو تحاسبه"2....، ومنها: المحافظة على تناسب الفواصل 3 نحو قوله تعالى مخاطبًا رسوله الكريم: {مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى، إِلَّا تَذَكُّرًا لِمَنْ يَخْشَى} وقوله: {وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى 4، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} 5 فحذف مفعول الفعل: "يخشى" ولم يقل: "يخشاه" أو: يخشى الله؛ لكي تنتهي الجملة الثانية بكلمة مناسبة في وزنها لكلمة: "تشقى" التي انتهت بها الجملة الأولى، وكذلك الفعل: "قلا"

الذي حذف مفعوله؛ فلم يقل: "قلاك" ليكون مناسباً في وزنه للفعل: "سجا".

1 هذا في غير مفعولي "ظن" وأخواتها؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر —غالبًا— فهما عمدتان بحسب أصلهما، كما سبق في رقم 4 من هامش ص 3، وقد سبق الكلام على حذفهما في ص 56 م 63.

2 ومثل قول الشاعر:

شكرتك؛ إن الشكر نوع من التقى ... وما كل من أوليته نعمة يقضي

يريد: يقضي حقها من الشكر ... ، أو يقضي شكرها.

3 الكلمات التي في نهاية الجمل المتصلة اتصالاً معنوياً.

4 هدأ وسكن، وخلا من الرياح والعواصف، وأشباهها.

5 كره.

(179/2)

ومنها: الرغبة في الإيجاز؛ نحو: دعوت البخيل للبذل، فلم يقبل، ولن يقبل — أي: لم

يقبل الدعوة، أو البذل، ولن يقبل الدعوة أو البذل ...

ب— ومن المعنوي: عدم تعلق الغرض به، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل: طالما أنفقت،

وساعدت، وعاونت؛ أي: طالما أنفقت المال، وساعدت فلاناً. وعاونت فلاناً 1.

أو: الترفع عن النطق به؛ لاستهجانته، أو: لاحتقار صاحبه، أو نحو هذا من الدواعي

البلاغية وغير البلاغية.

فإذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجوز

الحذف؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين؛ مثل: ماذا أكلت؟

فيجاب: أكلت فاكهة، فلا يجوز حذف المفعول به: "فاكهة" لأنه المقصود من الإجابة.

أو: يكون المفعول به محصوراً؛ نحو: ما أكلت إلا الفاكهة.

أو: يكون مفعولاً به متعجباً منه بعد صيغة: "ما أفعل" التعجبية، نحو: ما أحسن الحرية.

أو: يكون عامله محذوفاً؛ نحو: قول القائل عند نزول المطر: خيراً لنا، وشرّاً لعدونا، أي:

يجلب خيراً.

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدي لواحد؛ بل يشمل ويشمل

المفعول الأول وحده، أو الثاني وحده، أو هما معاً للفعل الذي ينصب مفعولين؛ مثل:

"ظن" وأخواتها، وكذلك يشمل المفعول الثاني والثالث - دون الأول 2 - للأفعال التي تنصب ثلاثة؛ مثل: "أعلم وأرى" كما سبق الكلام على

1 وقد حذفت المفعولات؛ لأن الغرض الهام من الجملة ليس فلانا وفلانا من الأشخاص المعنية، إنما الغرض هو: البذل والإعطاء لهذا أو لذاك بغير تعيين. ومن هذا قوله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ...} أي: أعطى المال واتقى الله ... وقوله: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} ، يعطيك الخير، فترضاه.

2 لأنه في الأصل فاعل، وقد صيرته همزة النقل مفعولا به "راجع البيان الخاص بهذا ص 58 ثم في ص 60".

(180/2)

هذا وإيضاحه بالأمثلة 1.

حذف عامل المفعول به:

بمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد يعرض النحاة إلى حذف عامله جوازاً أو وجوباً.

أفيجزون حذفه إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه، مثل؛ ماذا حصدت فتقول: قمحاً:

أي: حصدت قمحاً، وماذا صنعت؟ فتجيب: خيراً. أي: صنعت خيراً 2....

ب- ويوجبون حذفه في أبواب معينة؛ منها: الاشتغال؛ وقد سبق 3، ومنها: النداء 4،

ومنها: التحذير والإغراء 5، ومنها: الاختصاص 6....، بالشروط

1 في ص 60.

وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف؛ فقال:

وحذف فضله أجز إن لم يضر ... كحذف ما سبق جواباً أو حصر

يقول: أجز حذف الفضلة "والمراد هنا: المفعول به" بشرط ألا يضر حذفها. وبين التي

يضر حذفها بأنها ما سبقت جواباً، أو وقعت محصورة على الوجه الذي شرحناه فيهما.

هذا والفعل: "يضر" هو مضارع مجزوم، ماضيه، "ضار" بمعنى: ضر، تقول ضارني البرد

يضريني، بمعنى: ضريني، يضرني.

2 من القرائن ما يدل عليه سياق الكلام؛ كقول الشاعر:

أجدا بلا سعي؟ لقد كذبتكمو ... نفوس ثناها الذل أن تترفعاً
يريد: أتحبون مجداً ... ؟ أو نحو هذا ...

3 في ص 124.

4 فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره، أنادي، أو أدعو، وحرف النداء
عوض عنه "طبقاً للبيان الآتي في باب "النداء" أول الجزء الرابع".

5 يشترط في حذف العامل في التحذير أن يكون التحذير بكلمة: "إياك"؛ نحو: إياك
والكذب، أو: مع العطف؛ نحو: الكذب والنفاق، أو مع التكرار؛ نحو: النار النار ...
ويشترط في الإغراء: العطف؛ نحو الكرامة والشهامة، أو التكرار؛ نحو الحياء الحياء ...
وسيجيء البيان والتفصيل في الباب الخاص بالإغراء والتحذير، ج 4 م 140.
6 إيضاحه وتفصيل الكلام عليه في بابه الخاص "ج 4 م 139".

(181/2)

المدونة في باب 1 كل ومنها: الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب؛ نحو: أحشفا وسوء
كيلة؟ وكذلك ما يشبه الأمثال؛ كقوله تعالى: {انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ} ، أي: واعملوا خيراً
لكم.

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به:

سبق تفصيل الكلام عليه، وعلى طريقة كشفه، في آخر باب "الفاعل" 3.
جعل الفعل الثلاثي المتعدي لازماً أو في حكم اللازم 4، قياساً.
يصير الثلاثي المتعدي لواحد لازماً -قياساً- أو في حكم اللازم لسبب مما يأتي 5.

1 بالجزء الرابع.... وفي حذف العامل الناصب للفضلة يقول ابن مالك:

ويحذف الناصبها إن علما ... وقد يكون حذفه ملتزماً

أليك يجوز حذف ناصب الفضلة "والمراد بها هنا: المفعول به" إن كان الناصب معلوماً
بقريئة، وقد يكون الحذف أحياناً لازماً لا بد منه.

2 هذا مثل قاله في الأصل أعراي آخر يبيع التمر رديئاً، ولا يوفي الكيل، وقد اشتهر
المثل حتى صار يقال لمن يسيء إلى غيره إساءتين في وقت واحد. "الحشف: أردأ التمر".
والمثل: الكلام يشبه مضربه بمورده؛ أي: يشبه ما يستعمل فيه أخيراً بما وضع له في
الأصل، أما ما يشبه المثل؛ "أي: يجري مجراه"، فكلام مستعمل فيما وضع له من

الأصل، واستعماله شائع ودورانه على الألسنة كثير.

3 ص 95.

4 يصير لازماً بأن ينسلخ عن التعدية، ويتركها نهائياً؛ بحسب الظاهر، وبحسب الحقيقة الواقعة والمعنى؛ كما في السبب الثاني والثالث، ويصير في حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر الشكلي اللفظي لازماً؛ لا بحسب المعنى والواقع الحقيقي؛ كما في الأول، والرابع والخامس؛ لأن "المضمن"، متعدد باعتبار دلالة الأصلية على معنى الفعل المتعدي؛ ولأن الضعيف عن العمل، المحتاج إلى مساعدة حرف الجر، متعدد في المعنى وفي أصله للمفعول به، وطالب له. وكذلك الفعل في الضرورة ... هكذا قالوا.

أما جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً، فقد سبق الكلام عليه "في ص 158".

5 ليس من المناسب الأخذ بالرأي القائل: إن كل الأسباب الآتية أو بعضها مقصور على السماع؛ إذ لو كان كذلك ما كانت هناك حاجة إلى ذكر هذه الضوابط، ولوجب قصر الأمر على العرب، وفي هذا تضيق وإفساد يجافي طبيعة اللغة، وينفي أصولها، كما سبق في الحالة الأخرى "رقم 2 من هامش ص 158"، ويلاحظ أن الثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً، على الوجه الذي سبق شرح نظيره في طريقه تعدية الفعل اللازم "ص 158 م 71".

(182/2)

1- التضمنين 1 لمعنى فعل لازم؛ نحو: قوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} ، فإن الفعل: "يحذر" متعدد في الأصل بنفسه، تقول حذرت عواقب الغضب، ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع: "يخرج" صار متعدياً مثله بحرف الجر: "عن"، فالمراد: فليحذر الذين يخرجون عن أمره، ومثله قوله تعالى: {وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} ، فالفعل "تعدو" بمعنى "تتجاوز" متعدد بنفسه؛ كما في مثل: أنت لا تعدو الحق؛ أي: لا تتجاوز الحق، ولكنه هنا متعدد بحرف الجر: "عن"؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر، هو: "تنصرف" الذي يتعدى بحرف الجر: "عن".

ومثله قول القائل: "قد قتل الله زياداً عني" فالفعل: "قتل" في أصله متعدد بنفسه مباشرة إلى مفعول واحد، مستغن بعد ذلك -غالباً- عن التعدية بالحرف الجار إلى مفعول ثان، ولكنه هنا تضمن معنى الفعل: "صرف" المتعدي بنفسه إلى المفعول الأول، وإلى الثاني بحرف الجر: "عن"؛ فصار مثله متعدياً بنفسه إلى الأول، وبهذا الحرف الجار إلى الثاني،

فالمراد: قد صرف الله بالقتل زيادًا عني.

والنضمين من الوسائل التي تجعل المتعدي في حكم اللازم، ولا تجعله لازماً حقيقياً، لما بيناه من قبل².

2- تحويل الفعل الثلاثي المتعدي لواحد إلى صيغة: "فعل" "بفتح أوله وضح عينه"³ بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة في معنى الفعل، والتعجب منه⁴، نحو: نظر القط، وإما المدح أو الذم⁵ مع التعجب فيهما؛ نحو:

1 سبق الكلام على معناه، والغرض منه، وحكمه "في ص 169 وما بعدها م 71"، وقلنا: إن في آخر هذا الجزء بحثاً نفسياً خاصاً به، لا يستغني عنه المتخصصون، وبليته رأينا فيه بإيجاز.

2 في رقم 1 من هامش ص 158 وفي ص 171.

3 وإنما كان تحويل الفعل الثلاثي المتعدي، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزومه؛ لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة، إذ لم يرد منها في المسموع متعدياً إلا فعلاً -فيما يقول ابن هشام- هما: رحب، وطلع "بفتح أولهما وضم ثانيهما" على الوجه الذي سبق بيانه ورفضه في رقم 1 من هامش ص 154.

4 بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونة في بابها الخاص -ج 3 ص 204 وص 293.

5 يجوز تحويل الفعل الثلاثي إلى: "فعل" -بضم العين- ليكون المدح أو الذم كنعم، وبنس على الوجه المشروح في بابهما ج 3 مع أوجه اختلاف بينهما؛ أشهرها: =

(183/2)

سبق الفيلسوف وفهم، وذلك في مدحه بالسبق والفهم، ومنع القادر وحبس؛ عند ذمه بمنع المعونة وحبسها.

3- الإتيان بمطاوع¹ للفعل الثلاثي المتعدي لواحد؛ نحو: هدمت الحائط المائل؛ فأنهضم، ثم بنيت؛ فانبى.

4- ضعف الفعل الثلاثي عن العمل بسبب تأخيره عن معموله؛ نحو، قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} ، وقوله تعالى: {لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ} .

ومثله العامل الوصف الذي يعتوره الضعف بسبب أنه من المشتقات؛ مثل قوله تعالى:

{فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} ، وقوله: {مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ} ، والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا - الذين يرهبون ربهم - فعال لما يريد - مصدقًا ما بين يديه ...

وفي كل ما سبق تحيء قبل المعمول لام الجر، وتسمى: "لام التقوية"؛ لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعوله المعنوي الحالي الذي كان في الأصل مفعوله الحقيقي. والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدي في حكم اللازم، وليس لازماً حقيقة².

= أمران في معنى: "فعل"؛ وهما: إشرابه التعجب مع عدم الاختصار على المدح الخالص أو الذم الخالص، وأنه للمدح الخاص بمعنى الفعل، أو الذم الخاص كذلك، لا العام الشامل الذي لا يقتصر فيهما على معنى الفعل.

وأمران في فاعله الظاهر؛ وهما: جواز خلوه من "أل" المباشرة وغير المباشرة؛ نحو قوله تعالى: {وَحَسِّنْ أُولَئِكَ رَفِيقًا} وجواز جره بالباء الزائدة؛ نحو حب بزيارة المخلص. واثنان في فاعله المضمَر؛ وهما: جواز عوده إلى ما قبله، مع مطابقتها له، نحو: محمد شرف رجلاً؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على "محمد" المتقدم أو عائداً على: "رجلاً" المتأخر، فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وإن كن عائداً على المتأخر لزم الأفراد؛ تقول: الحمدان شرفاً رجلين، المحمود شرفوا رجلاً، فاطمة شرفت امرأة، وهكذا.

1 سبق شرح المطاوعة في ص 100، م 76.

2 لأن العامل متعد في المعنى إلى ما بعد لام التقوية؛ لكنه بحسب الشكل اللفظي الظاهر لازم، فمجيء اللام للتقوية يجعل العامل لازماً بحسب المظهر. ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاة في هذه الوسيلة الرابعة - كما سيجيء البيان المفيد عنها في حروف =

(184/2)

5- ضرورة الشعر، كقول القائل:

تبلت فؤادك¹ في المنام خريدة² ... تسقي الضجيع ببارد بسام

فإن الفعل "تسقى" ينصب مفعولين بنفسه، ولكنه تعدى إلى الثاني هنا: "بالباء" نزولاً على حكم الضرورة الشعرية، وهذه الوسيلة أيضاً مما يجعل الفعل في حكم اللازم، وليس باللازم حقيقة، لما أوضحناه من قبل³.

= الجر، "ص 475" - إذ من المعروف أن الفعل المتعدي لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه "إلا في بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير"، وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعدية إلى اللزوم إبعاداً حتمياً، وإذا كان بقاؤه متعدياً مع التقديم أمراً جائزاً، فمن أين يأتيه الضعف الذي يعالج بلام التقوية؟ وما سبب هذا الضعف؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولاً منصوباً كما كان قبل مجئها من غير أن يترتب على هذا فساد في صياغة الأسلوب، أو في معناه فما الحاجة الحقيقية إليها؟ وأين الضعف الذي تزيله؟

كذلك المشتقات العاملة التي يصفونها بالضعف، من أين يأتيها الضعف؟ وما سببه وهو التي جوز -أحياناً- أن تنصب مفعولها الخالي من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره؛ كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت، فتنصبه المشتقات مباشرة، من غير أن يترتب على حذفها ضرر؟

والأول بالنحاة أن يقولوا:

أ- إذا تعدى الفعل إلى "مفعول به" واحد، وجاز تقدم هذا المفعول على فعله، فقد يبقى على حاله من النصب، وقد يجر باللام؛ فالأمران صحيحان.

ب إذا كان المشتق ناصباً مفعولاً به واحداً جاز في مفعوله النصب مباشرة أو جره باللام، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله.

1 أصابته بالمرض سبب الحب.

2 امرأة حسناء.

3 في رقم 1 من هامش ص 158 وفي ص 171.

(185/2)

المسألة 73: التنازع في العمل 1

أ- في مثل: وقف وتكلم الخطيب - نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل، وليس في الكلام إلا اسم ظاهر واحد، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما، وهذا الاسم الظاهر هو: "الخطيب"، فأَي الفعلين أحق بالفاعل؟ وإذا فاز به أحدهما، فأين فاعل الفعل الثاني؟

ب- وفي مثل: سمعت وأبصرت القارئ - نجد فعلين أيضاً، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب، وليس في الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئاً واحداً؛ وهو:

"القارئ" فأيهما أحق به؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني؟
ج- وفي مثل: أنشد وسمعت الأديب، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً،
ويحتاج الآخر إلى منصوب، يكون مفعولاً به، فمطلب كل منهما يخالف الآخر -على
غير ما في الحالتين السالفتين- وليس في الكلام إلا لفظة: "الأديب" وهي تصلح
لأحدهما، فأَي الفعلين أولى بها؟ وما نصيب الآخر بعده؟
د- وفي مثل: أنست وسعدت بالزائر الأديب، نجد كلا من الفعلين محتاجاً إلى الجار مع
مجروره²؛ ليكمل المعنى، فأَي الفعلين أولى؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك؟.

1 لنا في هذا الباب المضطرب المائج، وفي أحكامه، رأي خاص، نراه أنسب، وقد
سجلناه في آخره، 201.

2 أوضحنا في باب: "تعدي الفعل ولزومه" ص 151 -وفي حروف الجر- ص 439
أن المجرور للتعدي في هذا المثال وأشباهه يعد في المعنى بمنزلة المفعول به، فهو في حكم
المنصوب محلاً، برغم أنه مجرور لفظاً، ولا يجوز في الرأي الأحسن مراعاة المحل إذا جاء
تابع بعده.

وفي باب التنازع قد يتكلم النحاة أحياناً على العامل الذي ينصب المفعول به لفظاً،
والذي ينصبه محلاً، يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه، وبالثاني: ما يصل إليه
بحرف الجر.

(186/2)

ومن الأمثلة السالفة -وأشباهها- نعرف أن الأفعال¹ قد تتعدد في الأسلوب الواحد،
ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به، ولكن لا يوجد في الكلام إلا بعض معمولات
ظاهرة، تكفي بعض الأفعال دون بعض، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به؛
فتتراحم تلك العوامل الكثيرة على معمولات القليلة، وكأنها تتنازع ليظهر كل منها وحده
بالمعمول، ولهذا يسمى الأسلوب: "أسلوب التنازع"²، يعرفه النحاة بأنه:
"ما يشتمل على فعلين - غالباً³، متصرفين⁴، مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في
العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب
⁵ لكل من الاثنين السابقين.
والفعلان أو ما يشبههما يسميان: "عاملي التنازع"، والمعمول يسمى: "المتنازع فيه".

فلا بد في التنازع من أمرين: أولهما: تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل، وكلاهما يريد المعمول.

ثانيهما: تأخير المعمول عنهما.

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان: تصدق وأخلص الصالح، ومثال تقدم العاملين وهما اسمان مشتقان يعملان عمل الفعل: المؤمن ناصر ومساعد الضعيف، ومثال المختلفين: دراك وساعد الملهوف، بمعنى أدرك وساعد، وهكذا الصور 6 الأخرى التي تدخل في التعريف.

1 مثل الأفعال ما يشبهها مما يعمل عملها - كما سيحيى هنا.

2 يسميه بعض النحاة القدامى: "الإعمال".

3 سنعرف - في ص 189- أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة المعمولات أو عدم زيادتها، ويشترط في كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على المعمولات في الكلام؛ لكي ينشأ "التنازع".

4 إلا "فعلي التعجب"، فيجوز أن يكونا عاملين في "التنازع" مع أنهما جامدان - كما في الصفحة التالية.

5 من حيث المعنى والعمل معاً، ولو كان عملهما مختلفاً، وسيحيى في الزيادة والتفصيل نوع المعمول.

6 كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد "للماضي، أو المضارع، أو للأمر" وقد يكونان مختلفين في بعض الصور، وقد يكون أحد العاملين فعلاً والآخر اسماً يشبهه، وقد يكون الفعل هو المقدم على الاسم الذي يشبهه، أو العكس ...

(187/2)

على هذا لا يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف، ولا العامل المتأخر في مثل: أي الرجال قابلت وصافحت، ولا العامل الذي توسط المعمول بينه وبين العامل الآخر، نحو: اشتريت الكتاب وقرأت، ولا العامل الجامد؛ مثل: "عسى" أو "ليس"، كما في قول الشاعر:

من كان فوق محل الشمس موضعه ... فليس يرفعه شيء ولا يضع

إلا فعلي التعجب 1 فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين في أسلوب التنازع؛ نحو

ما أحسن وأنفع صفاء النفوس، وأحسن وأنفع بصفاء النفوس.

1 كما أشرنا في رقم 4 من الهامش السالف.

(188/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- ليس من اللازم - كما أشرنا 1 - الاختصار في أسلوب "التنازع" على عاملين متقدمين، ولا على معمول واحد ظاهر 2 بعدهما، فقد يقتضي الأمر أن يكون العوامل ثلاثة 3 متقدمة من غير أن يتعدد المعمول؛ نحو: يجلس ويسمع ويكتب المتعلم، وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة؛ نحو: تكتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبية كل أسبوع، ففي صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع العمل في معمولين بعدها؛ "أي: في المفعول به، وهو: النصوص"، وفي الطرف 4، وهو: "كل ..."، والكثير في التنازع الاختصار على عاملين ومعمول واحد. ولا يعرف في الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل، ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها، ويشترط - في كل الحالات - أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع؛ لتجري عليه أحكام التنازع، وأنه ليس من باب اللف والنشر: مثل: غرد وزأر العصفور والأسد؟ أي غرد العصفور، وزأر الأسد....

1 في رقم 3 من هامش الصفحة 187.

2 لا فرق في المفعول بين أن يكون اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بشرط أن يكون الضمير منفصلاً مروعًا، أو منصوبًا، أو متصلًا مجرورًا، نحو: على إنما قام وقعد هو، وما زرت وصافحت إلا إياه، ووثقت وتقويت بك. كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح؛ كوجود "لا" أو: "بل" العاطفين، فيجب إعمال الأول في مثل: أهنت لا أكرمت النمام، ويجب إعمال الثاني في مثل: ضربت بل أكرمت الرجل؛ لأن "بل" - هنا - تجعل الحكم لما بعدها - فما قبلها مسكوت عه، فلا يطلب المعمول، و"لا" - هنا - تجعل الحكم لمال

قبلها مثبتًا، فما بعدها منفي لا يطلب المفعول.

3 ومنه قول القاطمي:

صريع غوان راقهن ورقنه ... لدن شب حتى شاب سود الذوائب

فقد تنازع العمل في الطرف: "لدن" عوامل ثلاثة؛ هي: صريع، وراق - وراق، الثاني أيضًا، المسند إلى نون النسوة.

4 انظر "ج" ص 190.

(189/2)

ب- لا بد أن يكون بين العاملين -أو العوامل- نوع ارتباط؛ كالعطف في مثل: أعيد وأخاف الله، أو أن يكون العامل المتأخر جوابًا معنويًا عن السابق؛ نحو قوله تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} 1، أي: يستفتونك في الكلالة، قل الله يفتيكم في الكلالة ... أو جوابًا نحويًا، كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب؛ نحو: أنشد، أسمع القصيدة، أو يكون المتأخر معمولًا للسابق؛ نحو قوله تعالى: {وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا} ، أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم؛ نحو: الحاكم مكافئ معاقب المستحق.

ج- يقع التنازع في أكثر المعمولات، ومنها: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، وشبه الجملة، دون الحال والتمييز -على الأصح-.

د- ليس من التنازع "التوكيد اللفظي" كالذي في قولهم:

"هيهات هيهات العقيق ومن به ... "؛ لأن شرط التنازع: أن يكون المعمول مطلوبًا لكل واحد من العاملين من حيث المعنى، وأن يوجد الضمير -إذا كان مرفوعًا- في العامل المهمل، وهو غير موجود في هذا التوكيد؛ إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمة: "هيهات الأولى؛ فهي وحدها المحتاجة للعقيق؛ لتكون فاعلها، والإسناد بينهما، أما كلمة: "هيهات" الثانية فلم تجيء للإسناد إلى العقيق؛ وهي خالية من المضير المرفوع؛ وإنما جاءت لجرد تأكيد الأولى وتقويتها؛ فالأولى هي المحتاجة للفاعل، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل؛ ولا لغيره، فليست عاملة، ولا معمولة؛ شأن نظائرها التي تجيء للتوكيد اللفظي: ومثل هذا: جاءك جاءك الراغبون في معرفتك².

1 الكلالة: الميت الذي ليس له والد ولا ولد، أو: الوارث الذي ليس بوالد ولا بولد للميت.

2 فريق من النحاة يدخل هذين المثالين وأشباههما في باب التنازع، ويجري عليهما أحكامه، بأن يكون العامل هو الأول، وفي الثاني ضمير مستتر، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام =

(190/2)

الضمير في باب التنازع، في هذه الحالة لا يكون العامل الثاني في باب التوكيد اللفظي؛ لأن العامل الثاني في بابه زائد للتوكيد اللفظي؛ فلا فاعل له - في الرأي الشائع - فلا يتحمل ضميراً - كما سيجيء في باب: "التوكيد" من الجزء الثالث، ص 510 م 116. والذين يقولون: إن التوكيد اللفظي لا يصلح للتنازع يستدلون بأمثلة مسموعة: منها قول الشاعر يخاطب نفسه:

فأين إلى أين النجاة ببغلي؟ ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
فلو كان في الكلام تنازع لقال - أتاك أتوك اللاحقون، أو: أتوك أتاك اللاحقون، تطبيقاً لأحكام التنازع.

والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق؛ لجرد أنه منسوب لذا أو لذلك، وإنما الذي يعول عليه عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يساير المعنى ويحقق الغرض؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد اللفظي وحده - ولا دخل للتنازع فيها - حين يقتضي المقام تحقيق غرض من أغراض التوكيد اللفظي، وفي مقدمتها إزالة شك يحيط بالعامل وحده؛ كأن يجري الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية؛ فيقول أحد الحاضرين: لم يسقط المطر أمس ... فيرد آخر: سقط سقط المطر أمس، ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل: "سقط" وحده دون فاعله؛ إذ ليس هناك شك في أن الذي سقط هو: المطر، وليس حجراً، ولا حديداً، ولا خشباً ... و ...

أما في صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله معاً، فإن إزالة الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها، وتكرارها قد يدخلها في باب التنازع، ولا سيما منع وجود الضمير البارز، مثال ذلك: أن يدور حول عدم حضور أحد من الغائبين؛ بأن يقول قائل: لم يحضر أحد من الغائبين، فيرد آخر: حضر حضر أخي، أو: حضر حضر المجاهدان، أو: حضرا حضر المجاهدان ... فالمقام هنا يقتضي أن يكون المسألة من باب: "التنازع" وليست من توكيد الجملة الفعلية بأختها؛ لأن توكيد الجملة الفعلية بنظيرتها الفعلية يقتضي تكرار لفظي الفعل والفاعل في كل واحدة منها كما هو مدون في باب: "التوكيد" ج 3 م 116 ص 510-

(191/2)

الأحكام الخاصة بالتنازع 1:

تتلخص هذه الأحكام بما يأتي:

1- لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول "أي: للمتنازع فيه"؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح في الأغلب²؛ فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير، ويجوز العكس³، وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير، أما المتوسط بينهما - ثالثاً أو أكثر - فيصح أن يساير الأول أو الأخير؛ فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث المتوسط، وما زاد عليه من كل عامل بين الأول والأخير.

2- إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضاً يغنيه عن المعمول، وذلك بإلحاق ضمير⁴ به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة في الأفراد والتثنية، والجمع، والتذكير،

1 سنذكر أشهر الآراء، ثم نردفه - آخر الباب في الزيادة والتفصيل ص 201 و 203 - برأي لنا خاص قد يكون به يسر ونفع خالصان من الشوائب - كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 186.

2 إلا في الحالتين المذكورتين في رقم 2 من هامش ص 189.

3 الكوفيون يعملون الأول لسبقه، والبصريون يعملون الثاني لقربه، وهذا خلاف يجب إهماله؛ إذ لا قيمة له في الترجيح، وفي تفضيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت

الإشارة إليه - في رقم 2- ويقول ابن مالك في الإشارة للتنازع ما نصه:
إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ... قبل، فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهل البصره ... واختار عكسا غيرهم ذا أسرهم
يقول: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر، وكانا قبله، فلواحد منهما العمل
دون نظيره، وهذا الواحد ليس معيّنًا مقصوراً على أحدهما، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو
ذاك؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معاً في ذلك الاسم: وإعمال الثاني أولى عند
البصريين، لقربه، واختار غيرهم العكس، أي: إعمال الأول، لسبقه، ومعنى: "ذا أسرة"،
صاحب رابطة قوية، يريد بها الرابطة العلمية، وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيون،
"التقدير: اختار غيرهم العكس حالة كون غيرهم ذا أسرة".
4 إلا في الحالة التي في ص 195 والأخرى التي في ص 198 حيث يجب إحلال اسم
ظاهر يدل ذلك الضمير، طبقاً للتفصيل الموضح هناك.

(192/2)

والتأنيث، لأن المفعول، "المتنازع فيه" هو المرجع للضمير، ويعتبر هذا المرجع متقدماً
برغم تأخر لفظه عن الضمير، ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه في الأشياء
السالفة.
والأفضل وجود الضمير في جمع الحالات؛ سواء أكان ضمير رفع، أم نصب، أم جر؛
فمن إعمال الأول في المفعول المرفوع مع إعمال الأخير في ضميره: المثال الوارد في "أ"،
وهو 1: "وقف - وتكلم - الخطيب"، فنقول: "وقف - وتكلم - الخطيبان"، "وقف
- وتكلموا - الخطيبون"، "وقفت - وتكلمت - الخطيبة"، "وقفت - وتكلمتا -
الخطيبتان" - "وقفت - وتكلمن - الخطيبات".
فكأن الأصل: "وقف الخطيب، وتكلم"، "وقف الخطيبان وتكلمتا"، "وقف الخطيبون،
وتكلموا"، "وقفت الخطيبة، وتكلمت"، "وقفت الخطيبتان، وتكلمتا"، "وقفت
الخطيبات وتكلمن"، وهكذا.
والوسيلة المضبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول،
وهو في صدر الجملة، ثم يليه مباشرة المفعول: "المتنازع فيه"، وقد تقدم من مكانه حتى
صار بعد العامل الأول بغير فاصل بينهما، ثم يليهما كل عامل مهمل، وبعده الضمير
المناسب لهذا التركيب القائم على التخييل المحض؛ كما في الأمثلة السالفة؛ وكما في

الآتية:

"أوقد واستدفا الحارس"؛ فكل من الفعلين: "أوقد" و"استدفا" يحتاج إلى كلمة: "الحارس" لتكون فاعلاً له، فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره، ولكي يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر "المتنازع فيه"، وهو كلمة: "الحارس" قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة "أي: بغير فاصل بينهما"، وهذا يقتضي أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل، فكأن أصل الأسلوب: "أوقد الحارس واستدفا"، فالحارس هو الفاعل للفعل: "أوقد" أما الفعل المهمل "استدفا"، فقد لحق

1 ص 186.

(193/2)

بآخره ضمير مستتر، مرفوع، يعرب فاعلاً، ويغني عن الاسم الظاهر "المتنازع فيه"، وهذا الضمير هنا مفرد مذكر؛ ليطابق مرجعه "المتنازع فيه"، فلو كان المرجع مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما، لوجب أن يطابقه الضمير، فتقول: "أوقدت - واستدفت - الحارسة"، "أوقد - واستدفا - الحارسان". "أوقدت - واستدفتا - الحارستان"، "أوقد - واستدفتوا - الحارسون"، "أوقدت - واستدفتان - الحارسات" ... و ... وهكذا، فكأن الأصل: "أوقدت الحارسة، واستدفت"، "أوقد الحارسان، واستدفا"، "أوقدت الحارستان، واستدفتا"، "أوقد الحارسان، واستدفتوا"، "أوقدت الحارسان، واستدفتان....".

هذا حكم "التنازع" عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل، ولا يتعدد المفعول المرفوع؛ وهو هنا الفاعل الظاهري الذي يطلبه كل منهما.

وما سبق يقال في مثال: "ب" 1 وهو: "سمعت وأبصرت القارئ" عند إعمال الأول أيضاً؛ حيث تعددت العوامل التي يحتاج كل منها إلى المفعول به؛ وليس في الكلام إلا مفعول به واحد؛ فنقول: "سمعت - وأبصرت - القارئ"، "سمعت - وأبصرتها القارئة"، "سمعت - وأبصرتكما - القارئين"، "سمعت - وأبصرتكم - القارئين" "سمعت - وأبصرتن - القارئات".
فكأن أصل الكلام عند التخيل: "سمعت القارئ وأبصرت"، "سمعت القارئة وأبصرتها"

"سمعت القارئتين، وأبصرتهما"، "سمعت القارئتين، وأبصرتهما"، "سمعت القارئتين وأبصرتهما".

وكذلك يقال في مثال: "ج"2 وهو: "أنشد وسمعت الأديب"، برغم اختلاف المطلب بني العاملين، فأحدهما يريد المعمول فاعلاً له، والآخر يريد مفعولاً به؛ فنقول؛ عند إعمال الأول3؛ و"أنشد - وسمعت - الأديب"4، "أنشدت - وسمعتها - الأديبة"، "أنشد - وسمعتها - الأديبان"، "أنشدت -

1، 2 ص 186.

3 أما عند إعمال الأخير المحتاج للمفعول به، فيجيء حكمه في ص 199.

4 ومثله قول أبي الأسود - كما رواه صاحب أساس البلاغة:
كساني ولم أستكسه فحمدته ... أخ لي يعطيني الجزيل، وناصر

(194/2)

وسمعتها - الأديبتان"، "أنشد - وسمعتها - الأديون"، "أنشدت - وسمعتها - الأديبات".

فكان الأصل مع التخييل: "أنشد الأديب، وسمعت"، "أنشدت الأديبة، وسمعتها". "أنشد الأديبان، وسمعتها"، "أنشد الأديون وسمعتهم"، "أنشدت الأديبات وسمعتهن ...".
ومثل هذا يقال عند إعمال الأول أيضاً في مثال: "د"1 وهو: "أنست وسعدت بالزائر الأديب" حيث يحتاج كل من العاملين في تكملة معناه إلى الجار مع الجور؛ نحو: "أنست - وسعدت - بالزائر الأديب، به"2، "أنست - وسعدت - بالزائرة الأديبة، بها"، "أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين، بهما"، "أنست - وسعدت - بالزائرتين الأديبتين، بهما"، "أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين، بهم"، "أنست - وسعدت - بالزائرات الأديبات، بهن".

وكان الأصل مع التخييل: "أنت بالزائر الأديب، وسعدت به"، "أنست بالزائرة الأديبة، وسعدت بها"، "أنست بالزائرين الأديبين، وسعدت بهما"، "أنست بالزائرتين الأديبتين، وسعدت بهما"، "أنت بالزائرين الأديبين، وسعدت بهم"، "أنت بالزائرات الأديبات، وسعدت بهن ...". ... وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضي أمرين محتومين: ألا يعمل الأخير مباشرة في ذلك المعمول الظاهر، وأن يعمل هذا الأخير في ضمير مطابق

للمعمول الظاهر، في الأفراد والتنشئة، والجمع، والتذكير، والتأنيث.
ويعتبر مرجع الضمير في كل الصور السالفة متقدماً عليه، بالرغم من تأخر لفظ المرجع
— كما أسلفنا.

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل، وإنما يجب أن
يجل محله اسم ظاهر، تلك الحالة تتحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول
به لا يصح حذفه؛ لأنه عمدة في الأصل، ولا يصح إضماره، إذ لو أضمرناه لترتب على
إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر؛ مثل: "أظن — ويطناني أخا — محموداً
وعلياً، أخوين"، فكلمة: "محموداً" هي المفعول به الأول

1 ص 186.

2 يميز فريق من النحاة تقديم هذا المعمول بعد عامله، وسيجيء في الزيادة والتفصيل
رأى مستقل.

(195/2)

للعامل، وهو الفعل: "أظن"، وكلمة: "علياً" معطوفة عليها، و"أخوين" هي المفعول به
الثاني للفعل: "أظن"، وإلى هنا استوفى الفعل — العامل: "أظن" مفعوليه، ويبقى الفعل
الأخير المهمل: "يطناني" وهو محتاج لمفعولين كذلك. فأين هما؟ أو أين ما يغني عنهما؟.
إن "إياه" ضمير، وهي مفعوله الأول، وبقي مفعوله الثاني، فلو أتينا به ضميراً أيضاً،
فقلنا: أظن — ويطناني إياه — محموداً وعلياً أخوين، أي: أظن محموداً وعلياً أخوين،
وطناني إياه — لكان "إياه" مطابقاً في الأفراد "للإياه" التي هي المفعول الأول، فتتحقق
المطابقة بينهما، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر، كما هو الشأن في مفعولي: "ظن
وأخواتها"، ولكنها لا تتحقق بين الضمير "إياه"، وما يعود عليه؛ وهو: "أخوين"؛ إذ
"إياه" ضمير للمفرد، ومرجعه دال على اثنين؛ فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه،
وهذا غير جائز.

ولو أتينا بالضمير الثاني مثني فقلنا: أظن — ويطناني إياهما — محموداً وعلياً، أخوين —
لتحققت المطابقة بين الضمير ومرجعه؛ فكلاهما لاثنين، ولكن تفوت المطابقة بين
المفعول الثاني، والمفعول الأول، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول، ولا بد من المطابقة
هنا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر، — كما أشرنا.

فلما كان الإضرار هنا يوقع في الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذي يحقق الغرض، ولا يوقع في الخطأ، فنقول: أظن - ويظناني أخًا - محمودًا وعليصا أخوين، أي: أظن محمودًا وعليًا أخوين، ويظناني أخًا، وفي هذه الصورة لا تكون المسألة من باب التنازع¹.

3- إذا أعملنا الأخير، وأهملنا الأول، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل؛ فلا نلحق به ضمير المعمول "المتنازع فيه"، ولا ما ينوب عن ذلك الضمير، إلا في ثلاث حالات، لا بد في كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمعمول، المتأخر عن هذا الضمير "وفي الحالات الثلاث يجوز عودة الضمير على متأخر لفظًا ورتبة"².

1 لهذه الحالة نظير "في ص 198"، ولكن عند إعمال الأخير وإهمال الأول.

2 كما سبق في بابي: الضمير، والفاعل، ج1 ص 184 م 20.

(196/2)

الأولى: أن يكون المعمول المتأخر مرفوعًا، كأن يكون فاعلاً مطلوبًا لعاملين قبله -أو أكثر- وكل عامل يريد له نفسه؛ نحو: شرب وتمهل العاطش، فإذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول¹؛ فنقول: "شربت، وتمهلت العاطشة"، "شربا، وتمهل العاطشان"، "شربتا، وتمهلت العاطشتان" "شربوا وتمهل العاطشون"، "شربن وتمهلت العاطشات".

الثانية: أن يكون المعمول "المتنازع فيه" اسمًا منصوبًا أصله عمدة؛ كمفعولي "ظن" وأخواتها؛ فأصلهما المبتدأ والخبر؛ وكخبر "كان" وأخواتها²، وفي هذه الحالة لا يحذف الضمير المناسب، وإنما يبقى ويوضع متأخرًا من المعمول "المتنازع فيه"، نحو: أظنهما - ويظن محمد حامدًا ومحمودًا، مخلصين - إياهما، فالفعلان تنازعا كلمة: "مخلصين" لتكون المفعول الثاني ... فجعلناها للأخير، وأعلمنا الأول في الضمير العائد إليهما وجعلناه ومتأخرًا.

والمراد: يظن محمد حامدًا ومحمودًا مخلصين، وأظنهما إياهما، أي: أظن حامدًا ومحمودًا مخلصين، "فحامدًا"؛ مفعول أول للفعل: "يظن"، و"محمودًا" معطوف عليه، "مخلصين" مفعول ثان للفعل: "يظن"، و"أظنهما": "أظن" مضارع، فاعله مستتر تقديره: "أنا"، "هما" ضمير، مفعول أول، وقد تقدم ليتصل بفعله؛ لأن الاتصال ممكن؛ وهذا يقتضي

التقديم فلا داعي للانفصال 3، "إياهما": المفعول الثاني الذي جاء متأخراً 4.
ومثل: كنت وكان الصديق أخا إياه، فالفعلان تنازعا كلمة: "أخا" لتكون خبرا،
فجعلناها للمتأخر منهما، وأعملنا السابق في ضمير هذا الخبر وجعلنا

-
- 1 ولكي يقع الضمير موقعا صحيحا نتخيل - كما سبق - أن الفعل المهمل قد تأخر
عن مكانه إلى آخر الجملة، وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله، وعلى
أساس هذا التخيل نجيء بالضمير مطابقا لمرجعه المتقدم عليه، فكأن أصل الكلام:
تمهلت العاطشة، وشربت، تمهل العاطشان وشربا، تمهلت العاطشتان وشربتا، تمهل
العاطشون وشربوا، تمهلت العاطشات وشربن....
 - 2 إلا خبر الجامد منها، مثل: "ليس" و"عسى" إذ لا يصلح الجامد الذي ليس فعل
تعجب قياسي أن يكون عاملا في "التنازع" - كما أوضحنا في ص 187 و 188-.
 - 3 طبقا لما سبق في باب الضمير من الجزء الأول م 20.
 - 4 هناك رأي حسن، يميز حذفه، وارتضاه كثير من النحاة.

(197/2)

الضمير متأخرا بعد الخبر، فالمراد: كان الصديق أخا، وكنت إياه، أي: كنت أخا،
ويصح: كنته؛ لأن الاتصال ممكن وجائز، فلا داعي لوجوب الانفصال 1.
بقي أن نذكر حالة 2 لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه، ولا إعمال الأول
المهمل فيه، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر، وهذه الحالة هي التي يكون فيها الفعل
الأول المهمل محتاجا إلى مفعول به، أصله عمدة، فلا يحذف 3 ولو أضمرناه لترتب على
إضماره عدم مطابقه لمرجعه الاسم الظاهرة، نحو: "يظناني، وأظن الزميلين أخوين -
أخا"، فكلمة: "أظن" مضارع، فاعله مستتر، تقديره: "أنا" وهذا المضارع محتاج إلى
مفعولين، أصلهما: المبتدأ والخبر، فلا يحذف واحد منهما، "الزميلين" مفعوله الأول،
"أخوين": مفعوله الثاني، إلى هنا استوفى العامل الأخير مفعوليه، بقي أن يستوفي المتقدم
المهمل "وهو": "يظنان" مفعوليه، فالفعل "يظنان" مضارع، فاعله: "ألف الاثنين"
و"البياء"، مفعوله الأول، فأين مفعوله الثاني؟
لو جئنا به ضميرا مطابقا للمفعول الأول فقلنا: يظناني - وأظن الزميلين أخوين إياه -
لتحققت المطابقة بين المفعول الثاني "إياه" والمفعول الأول: "البياء" وهي المطابقة الواجبة

بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير: "إياه" الذي للمفرد، ومرجعه المثنى، وهو: "أخوين".

ولو جئنا به مثنى، فقلنا: يظناني -وأظن الزميلين أخوين- إياهما، لتحققت المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجعه، فكلاهما للتثنية، وضاعت بين المفعول الثاني، الدال على التثنية، والمفعول الأول وهو "الياء" الدالة على المفرد، مع أن المطابقة بينهما لازمة؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر.

فللخروج من هذا الحرج نأتي بالمفعول الثاني اسما ظاهرا، فنقول: يظناني وأظن الزميلين أخوين -أخا، ولا تكون المسألة من باب "التنازع" 4.

فإن كان المفعول: "المتنازع فيه" ليس عمدة في أصله، وكان العامل هو

"1، 2" وهي التي أشرنا إليها في رقم 1 من هامش ص 196 عند إعمال الأول، وإهمال الأخير.

3 بالرغم من جواز الحذف في غير التنازع -انظر "ا" من ص 201.

4 فهي في هذا كالتى سبقت في ص 196.

(198/2)

المتأخر، فالأحسن حذف المفعول، نحو: عاوت وعاونني الجار، وليس من الأحسن أن يقال: عاونته وعاونني الجار.

الثالثة: أن يكون الضمير مجرورا 1، ولو حذف لأوقع حذفه في لبس، فيبقى ويوضع متأخرا عن المفعول، نحو: استعنت -واستعان علي الزميل- به، فالفعل الأول يطلب كلمة: "الزميل" لتكون مجرورة بالباء: "أي: استعنت بالزميل" والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلا؛ لأنه استوفى معموله الجرور بالحرف، "على"، فأعملنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر، وأضمرنا بعده ضميره مجرورا بالباء، فقلنا: "به"، ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير الفضلة، الجرور على مرجعه، وهو غير مستحسن في هذه الصورة، ولو حذفناه وقلنا: استعنت -واستعان على الزميل لأدى حذفه إلى لبس، إذ لا ندري: آلزميل مستعان به، أم مستعان عليه ...

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف مع ملاحظة الحذف في النية، فكأنه موجود، نحو:

مررت ومر بي الصديق 2.

1 يعد الجرور بحرف جر للتعدية بمنزلة المفعول به المنصوب حكما، "كما سبقت الإشارة في رقم 2 من هامش ص 186".

2 عرض ابن مالك أحكام التنازع مجملة، موجزة، متداخلة، وساقها في الأبيات القليلة التالية:

وأعمل المهمل في ضمير ما ... تنازعا، والتزم ما التزما
يريد: إذا أعمل واحد وأهمل الآخر، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه، مع التزام الطريقة التي أشار النحاة بالتزامها في الإعمال، أو: مع التزام الطريقة التي التزمها العرب في مثل هذه الأساليب، ولم يوضح هذه الطريقة، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين في البيت الآتي، يوضح أولهما إعمال العامل الأخير في الاسم الظاهر المتنازع فيه، مع إعمال المتقدم في ضميره. ويوضح ثانيهما إعمال الأول في ذلك الاسم الظاهر المتنازع فيه مع إعمال الأخير في ضميره، وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر، ليكون فاعلا له، يقول:

كيحسنان ويسىء ابناكا ... وقد بغى واعتديا عبداكا
فالاسم المتنازع فيه هو: "ابناك"، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر: "يسىء" أما
الفعل =

(199/2)

.....

= المتقدم: "يحسن" فقد أعمل في ضميره، فصار: "يحسنان" والمثال الذي في الشطر الثاني يشتمل على الاسم المتنازع فيه، وهو: "عبداك"، وقد أعمل فيه الأول: "بغى" وأهمل المتأخر وهو، "اعتدى"، ولكنه أعمل في ضميره، فصار: "اعتديا"، ولم يحذف الضمير في المثالين؛ لأنه ضمير رفع، فلا يحذف ...
ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل، يتلخص في أنه لا يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه، إلا إذا كان ذلك الضمير للرفع، فإن كان للنصب، أو للجر لم يذكر مع الأول، وإنما يحذف إن كان ضميرا ليس عمدة في الأصل، ويؤخر إن كان أصله

عمدة، "وقد شرحنا هذا تفصيلاً، وأوضحناه بالأمثلة". ويقول فيه:

ولا تجئ مع أول قد أهملنا ... بمضمير لغير رفع أوهلاً

بل حذف الزم إن يكن غير خبر ... وأخرنه إن يكن هو الخبر

"أوهل: أهل، أي: صار أهلاً، بمعنى: أعد، واستعمل في غير الرفع"، ثم بين الحالة

التي يحل فيها الظاهر محل المضمير، فقال:

وأظهران يكن ضمير خبراً ... لغير ما يطابق المفسراً

نحو: أظن ويظناني أخاً ... زيدا وعمراً أخوين في الرخا

"الرخا = الرخاء، وهو سعة الرزق".

(200/2)

.....

زيادة وتفصيل:

يعد باب "التنازع" من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً، وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقلية

خيالية، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له.

أ— فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق

بينها، أو التقريب، وقد أهملنا أكثرها.

يتجلى هذا في أن بعضها يحذف المرفوع؛ كالفاعل، وبعضها لا يميز. وفريق يميز أن

يشارك فعالان أو أكثر في فاعل واحد، وفريق يمنع، وطائفة تبيح الاستغناء عن

المعمولات المنصوبة، وعن ضمائرها ... ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو في

الأصل، وفئة تحتم تقدير ضمير المفعول متأخراً في بعض الصور، وفئة لا تحتم ... و ...

فليس بين أحكام "التنازع" حكم متفق عليه، أو قريب من الاتفاق، حتى ما اخترناه

هنا، وقد يبدو الخلاف واضحاً في كثير من المسائل النحوية الأخرى، ولكنه في مسائل

"التنازع" أوضح وأفدح، كما يبدو في المراجع المطولة¹، حيث يدور الرأس، وتضييق

النفس.

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى، فقد منعوا

حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمدة؛ كأحد مفعولي "ظن" وأخواتها، مع

أنهم أباحوا ذلك في باب "ظن"²، ومنعوا حذف المفعول إن كان فضله، والمهملة هو

المتأخر، مع أنهم أجازوه في الأساليب الأخرى التي ليست للتنازع، ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر في بضع الحالات، مع أنهم أباحوه في مكان آخر ... و ...
وكان اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه.
ب- وأما التعقيد فلما أوجبه مما ليس بواجب، ولا شبه واجب؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حيناً - في رأي كثيرهم؛

1 كالأشعري وحاشيته، والتوضيح وشروحه وحواشيه، والجزء الثاني من الهمع و ...

و ...

2 سبقت الإشارة لهذا في رقم 3 من هامش ص 198.

(201/2)

.....

قراراً من الإضمار قبل الذكر، ومتقدماً حيناً آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما تخيلوه، وربما استغنوا عن الضمير، وأحلوا محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضمار إلى الوقوع في مخالفة نحوية عندهم.
ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب بلغت الغاية في القبح، لا ندري: ألها نظير في الكلام العربي، أم ليس لها نظير؟ كقولهم ما نصه الحرفي: "استعنت واستعان علي زيد به"، "وطنت منطلقاً ووطنني منطلقاً هند إياها"، "وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً"، "وأعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً إياه إياه ... و ... و ... 1"، وهذا قليل من الأمثلة البغيضة، التي لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر في الأساليب المأثورة، ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها في المطولات.
ج- وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب؛ منها: تخميمهم التنازع في مثل: قام وذهب محمد؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل: "محمد" لأحد الفعلين، وأما فاعل الآخر فضمير، ولا يبيحون أن يكون لفظ: "محمد" فاعلاً لهما؛ بحجة "أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد"2، ولا ندري السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا: "قيام محمد وذهب"، فإن فاعل الفعل: "ذهب" ضمير يعود على محمد، فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين؛ ولا

يقبل العقل غير هذا ...

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب؛ والتعقيد، والتخيل الذي لا يؤيده -في ظننا- الفصيح المأثور. ومن سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي الفرار "من محاكاة الصور البيانية، وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب - ولو كان لها نظائر مسموعة - لقبح تركيبها، وغموض معانيها، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة ...

1 الأشموني - في هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذي شطره الأخير:

وأخرنه إن يكن هو الخبر

وكذا في المطولات الأخرى.

2 حاشية الصبان وغيره، وقد أجاز الاجتماع فريق آخر ودفع الإجازة فريق ثالث! وهكذا دواليك.

(202/2)

ولتدرك هذا كله، والوصول إلى أحكام واضحة، سهلة، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية، وقوة مشابقتها للكلام البليغ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى - نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتي، "وكلها مستمد من آراء ومذاهب لبعض النحاة، تضمنتها الكتب المتداولة، وهذا ما نود التنويه به".

1- تعريف التنازع: هو ما سبق أن ارتضيناه من مذاهب النحاة، ونقلناه أول هذا الباب 1.

2- تعدد العوامل؛ فتكون اثنين، أو أكثر، وقد تعدد المعمولات، أو لا تعدد، ويشترط عند تعددها أن تكون أقل عددًا من عواملها المتنازعة.

3 كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل في المعمول المذكور في الكلام، ولا ترجيح من هذه الناحية، لعامل على آخر.

4- إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجًا إلى معمول مرفوع؛ "كاحتياجه إلى الفاعل في مثل: جلس وكتب المتعلم"، فالمرفوع الظاهر في الكلام يكون لأحدها، أما غيره من العوامل فمرفوعة ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع، ولا مانع ها من عودة الضمير على متأخر في الرتبة.

ويجوز أن يكون المرفوع الظاهر مشتركاً بين العوامل المتعدد كلها²؛ إذا كان متأخراً عنها؛ فيكون فاعلاً -مثلاً- لها جميعاً، ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره.

5- إذا تعددت العوامل وكان وكان كل منها محتاجاً إلى معمول غير مرفوع جاز اختبار أحدهما للعمل، وترك الباقي من غير عمل، لا في ضمير المعمول، ولا في اسم ظاهر ينوب عنه؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر، وجائز في الأساليب الفصيحة الخالية من التنازع، فلا بأس أن يجري في التنازع أيضاً، وبضع المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره، ولا فرق بين ما أصله عمدة، وما أصله فضلة، وإذا أوقع الحذف في لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التي لا تعقيد فيها، ولا تهوى بقوة الأسلوب، وحسن تركيبه.

1 ص 187.

2 وتعدد العوامل مع وجود معمول واحد لها، وأي يبيحه ويصرح به بعض أئمة النحو، كالقراء -ومكانته بين كبار النحاة معروفة، وقد أوضحناها في ج3 م98 ص158 باب: "أبنية المصادر".

(203/2)

المسألة 74: المفعول المطلق

مدخل

...

المسألة 74: المفعول المطلق 1

معناه:

الفعل -بعد إدخاله في جملة- يدل على أمرين معاً؛ أحدهما: "المعنى المجرد" 2، ويسمى: "الحدث"، والآخر: "الزمان"، ففي مثل: "رجع الجاهد؛ فأسرع الناس لاستقباله، وفرحوا بقدمه ... نجد ثلاثة أفعال، هي: رجع - أسرع - فرح"، وكل فعل منها يدل بنفسه مباشرة؛ أي: من غير حاجة إلى كلمة أخرى، - على أمرين معاً.

أولهما: معنى محض نفهمه بالعقل؛ هو: الرجوع - الإسراع - الفرح ... وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضاً: "الحدث".

وثانيهما: زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد "الحدث"، وانتهى قبل النطق بالفعل؛ فهو زمن

قد فات، وانقضى قبل الكلام، وهذا الفعل يسمى: "الفعل الماضي".
ولو غيرنا صيغة الفعل؛ فقلنا: "يرجع المجاهد؛ فيسرع الناس لاستقباله، ويفرحون
بقدمه" - لظل كل فعل بعد التغيير دالاً على الأمرين معاً؛ وهما: "المعنى المجرد،
والزمن"، ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال، ويسمى الفعل في هذه الصورة
الجديدة: "الفعل المضارع".

1 المطلق، أي: الذي ليس مقيداً بقييد باقي المفاعيل بذكر شيء بعده، كحرف جر مع
مجروره، أو غيره من القيود؛ كالمفعول به - المفعول لأجله - المفعول معه ...
ويقولون في سبب إطلاقه: إنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل؛ إذ لا يوجد من الفاعل إلا
ذلك الحدث؛ نحو: قام المريض قياماً؛ فالمريض قد أوجد القيام بنفسه، وأحدثه حقاً بعد
أن لم يكن؛ بخلاف باقي المفعولات فإنه لم يوجد لها، وإنما سميت باسمها باعتبار إصاق
الفعل بها، أو وقوعه لأجلها، أو معها، أو فيها؛ فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة
بشيء بعدها.

هذا، وقد لازمته كلمة: "المطلق" حتى صارت قيداً.

2 أي: العقلي المحض الذي لا يقع تحت إحدى الحواس؛ إذ لا كيان ولا وجود له إلا في
العقل؛ فهو صورة عقلية بحتة؛ فلا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بغيره، ولا يدل على صاحبه
الذي يقوم به، ولا على أفراد ولا تنبيه، ولا جمع، ولا تذكير، ولا تأنيث، هذا هو المراد
من "التجريد البحت".

(204/2)

ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا: "ارجع ... أسرع ... افرح ... " - لدل الفعل في
صورته الجديدة على الأمرين معاً؛ وهما: "المعنى المجرد، والزمن" لكن الزمن هنا مستقبل
فقط، وينشأ ما يسمى: "فعل الأمر".

فالفعل المنتصرف - بأنواعه الثلاثة السالفة - يدل على: "المعنى المجرد" "الحديث"،
والزمان 1 معاً.

ولو أتينا بمصدر صريح 2 لتلك الأفعال - أو نظائرها - لوجدناه وحده يدل في جملته
على أمر واحد معين، هو المعنى المجرد "أي: الحدث" فقط؛ كالمصدر وحده في مثل:
الرجوع حسن - الإسراع نافع - الفرح كثير؛ فهو يدل على أحد الشيئين اللذين يدل

عليهما معًا الفعل، ولا يدل على الثاني ... وهذا معنى قولهم:
"المصدر الصريح 3 يدل - في الغالب 4 - على الحدث، ولا يدل على الزمان 5.
والمصدر الصريح أصل المشتقات - في الرأي الشائع 6 - ويصلح لأنواع الإعراب
المختلفة؛ فيكون مبتدأ، وخبرًا، وفاعلاً، ومفعولاً به ... و ...

و

1 وهذا هو الغالب؛ لأن هناك أفعالاً لا تدل - في الرأي الأرجح - على الزمان؛ كنعم
وبئس في المدح والذم، وكالأفعال التي في التعريفات العلمية، وغيرها - مما أوضحناه
وفصلناه - فيما يتعلق بمعنى الفعل، وأقسامه، والزمان، وغيره، بالجزء الأول م 4 ص
29.

2 أي: غير مؤول، وإذا أطلق المصدر كان المراد: الصريح.
3 لأن المؤول يدل على زمن معين، "على الوجه الذي بسطناه في مكانه من الجزء
الأول، م 29 ص 302".

4 لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على: "المرة، أو الهيئة"، وإيضاح هذا
وتفصيله في موضعه الخاص من باهما "ج 3 م 100".
5 وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل، كأمن، من أمن-1
يقول في تعريف المصدر: إنه اسم يطلق على شيء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل
عليهما الفعل، ولما كان المدلولان هما: "الحدث، والزمان"، وقد صرح بأنه يدل على غير
الزمان - اتجهت الدلالة بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده، ومثل للمصدر بكلمة: "أمن"
وقال عنه: نه من الفعل الماضي: "أمن"، يريد بذلك: أن معنى هذا المصدر هو بعض مما
يحيوه الفعل "أمن" إذ الأمن يدل على المعنى المجرد الذي هو أحد شيئين يدل عليهما
الفعل: أمن.

6 راجع هذا الرأي في ج 3 باب: "أبنية المصادر"، م 98 وفي م 99 باب: "إعمال
المصدر، واسمه".

.. و ... وقد يكون منصوبًا في جملته باعتباره مصدرًا صريحًا جاء لغرض معنوي خاص؛
كتأكيد معنى عامله المشارك له في المادة اللفظية، "أو غير هذا مما سيحيى هنا" مثل:
حطم التماسح السفينة تحطيمًا، وفي هذه الحالة الخاصة وأشبهها يسمى: "مفعولًا
مطلقًا" 1، ويقال في إعرابه: إنه منصوب على المصدرية، أو: منصوب؛ لأنه مفعول
مطلق.

وإذا كان منصوبًا على هذه الصورة الخاصة، فناسبه قد يكون مصدرًا آخر من لفظه
ومعناه معًا، أو من معناه فقط، وقد يكون فعلًا 2 من مادته ومعناه معًا، أو من معناه
فقط، وقد يكون الناصب له وصفًا متصرفًا يعمل عمل فعله — إلا أفعال التفضيل؛
كقولهم: "إن الترفع عن الناس ترفعًا أساسه الغطرسة، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعًا لا
يستطيع منه خلاصًا"، وقولهم: "المخلص لنفسه إخلاص العقلاء يصدها عن الغي؛
فيسعد، والمعجب بهما إعجاب الحمقى يطلق لها العنان فيهلك" ... 3.
فالمصدر: "ترفعًا" — قد نصب بمصدر مثله؛ هو: ترفع.
والمصدر: "دفعًا" — قد نصب بالفعل المضارع قبله؛ وهو: يدفع.
والمصادر: "إخلاص ... " قد نصب باسم الفاعل قبله؛ وهو: المخلص.

1 سيحيى تعريفه في رقم 1 من هامش ص 210.
2 بشرط أن يكون متصرفًا، وتامًا، وغير ملغي عن العمل، فخرج الفعل الجامد؛ كفعل
التعجب، والناقص مثل: كان، والملغي، مثل "ظن" عند إلغائها بالطريقة السابقة — في
ص 38.
3 وفي ناصب المصدر يقول ابن مالك:

بمثله: أو فعل، أو وصف نصب ... وكونه أصلًا لهذين انتخب-2
بين في هذا البيت حكم المصدر، وأنه قد ينصب بمصدر مثله، أو يفعل، أو يوصف،
وانتخب كونه أصلًا للفعل والوصف؛ أي: وقع الاختيار والتفضيل على الرأي القائل
بهذا، ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنوية؛ فقال:

توكيدًا، أو نوعًا يبين، أو عدد ... كسرت سيرتين؛ سير ذي رشد-3
أي: أن المصدر قد يفيد التوكيد، أو يبين النوع، أو يبين العدد، وساق مثالًا يجمع
الأقسام الثلاثة؛ فإن: "سيرتين" هي لبيان العدد مع التوكيد أيضًا، و"سير ذي رشد"
ليبين النوع مع التوكيد أيضًا، وترك القسم الرابع النائب عن عامله، وسيحيى في ص
219.

والمصدر: "إعجاب" - قد نصب باسم المفعول قبله؛ هو: المعجب.
 وكقولهم: الفرح فرحاً مسرفاً، كالحزين حزناً مفرطاً؛ كلاهما مسيء لنفسه، بعيد عن الحكمة والسداد.

فالمصدر: "فرحاً" - منصوب بالصفة المشبهة قبله وهي: "الفرح".
 وكذلك المصدر: "حزناً" - فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله، وهي: "الحزين" 1.
 تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية:

أ- قد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرًا واحدًا؛ هو: أن يؤكد - توكيدًا لفظيًا - معنى عامله المذكور قبله 2، ويقويه، ويقرره؛ "أي: يبعد عنه الشك واحتمال المجاز"،
 ويتحقق هذا الغرض بالمصدر المنصوب المبهم 3، نحو: بلع الحوت الرجل بلعا - طارت السمكة في الجو طيراناً.

ب- وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معًا - فهما متلازمان: توكيد معنى عاملة المذكور، وبيان نوعه 4، ويكون بيان النوع هو

1 والصفة المشبهة تنصب المصدر في الرأي الأنسب: لأن فيه تيسيرًا - كما سيجيء في بابها ج 3 م 105.
 "ملاحظة": قد يكون العامل في المنادى هو العامل في نصب المصدر، ومن الأمثلة قول الشاعر:

يا هند دعوة صب هائم دنف ... مني بوصل، وإلا مات أو كربا
 "راجع الهمع ج 1 ص 173، وستجيء لهذا إشارة في ج 4 باب النداء، م 127 ص 6".

2 في ص 211 و 212 الكلام على تقدم عامله عليه.

3 و 4 المصدر المبهم هو الذي يقتصر على معناه المجرد دون أن تحيى له زيادة معنوية من ناحية أخرى؛ كإضافة أو وصف، أو عدد، أو "أل" التي للعهد.

والمصدر المختص: ما يؤدي معناه المجرد مع زيادة أخرى تحيى لمعناه من خارج لفظه؛ كالتى تحيى له بسبب إضافته، أو وصفه، أو "أل العهدية" في أوله، أو ... وفي هذا يقول الخضري في المبين للنوع ما نصه:

"يقع مبيّنًا للنوع لكونه مضافًا، أو موصوفًا؛ كما مثله الناظم بقوله: سرت سرتين سير

ذي رشد - أو محلي، بآل العهدية؛ كسرت السير، أي: المعهود بينك وبين مخاطبك، فهو ثلاثة أقسام، ويسمى: "المختص" أيضاً؛ لاختصاصه بما ذكر، والتحقيق أن المعدود مختص أيضاً لتحديدته بالعدد المخصوص؛ لذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين، "مبهم" وهو المؤكد، =

(207/2)

الأهم 1؛ نحو: نظرت للعالم نظر الإعجاب والتقدير، وأثنت عليه ثناء مستطاباً. وقوله تعالى: {وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْغَحِ الصَّغْحَ الْجَمِيلَ} ، وليس من الممكن بيان النوع 2 وحده من غير توكيده لمعنى العامل. ج- وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضاً؛ هما: توكيد معنى عامله

= "ومختص"، وهو قسمان: معدود، ونوعي ... ثم قال ما نصه: إن النوعي إن كان مضافاً كان من باب النيابة على التحقيق - طبقاً للبيان الذي في رقم 2 من هامش هذه الصفحة - وأما "ذو أل"، فالظاهر أنه قد يكون كذلك؛ كما إذا قصدت تشبيه سيرك الآن يسير سابق معهود للمخاطب سواء أكان منك أو من غيرك، وقد يكون أصلياً؛ كأن قصدت الإخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضاراً لصورته. ا. ه كلام الخضري.

والبلاغة تقتضي أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصوراً على الحالة التي يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة، وهذا الشك؛ كالأمثلة التي عرضناها، فليس من البلاغة أن يقال: قعدت قعوداً - أكلت أكلاً ... وأشباه هذا، ما دام الفعل: "قعد" أو: "أكل"، ليس موضع غرابة أو شك، نعم التعبير صحيح لغوياً، ولكنه ركيك بلاغياً، أما مثل: طارت السمكة طيراناً، فالبلاغة ترضي عن مجيء المصدر المبهم؛ لغرابة معنى عامله، وتشكك السامع في صحته ... وهكذا. وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظي - الذي سيجيء في الجزء الثالث م 116 ص 434 -، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله، ويؤكد صدر عامله الذي ليس بمصدر ليتحد المؤكد والمؤكد معاً في نوع الصيغة؛ "تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظي، ومنه التوكيد بالمصدر الذي نحن فيه"، فمعنى قولك: عبرت النهر عبراً - أوجدت عبراً عبراً، وهذا رأي المحققين، ولكن سيجرتب على الأخذ برأيهم حذف المؤكد في التوكيد

اللفظي، وهذا الحذف - عند أكثرهم - ينافي الغرض من التوكيد اللفظي، وفوق هذا عامله الحقيقي محذوف أيضاً؛ ففي الكلام حذف كثير.

هل يجب بأن المؤكد مع حذفه ملاحظة يدل عليه اللفظ المذكور الذي يشاركه في الاشتقاق، وهو: "عبرت" فهو محذوف كالمذكور؟

1 يدخل في هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على الهيئة، "وسيجيء الكلام عليه في ج 3 م 100".

2 يقولون بحق: إن المصدر النوعي كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه؛ فالأصل في مثل: سرت سير ذي رشد؛ هو: سرت سيراً مثل سير ذي رشد؛ فحذف المصدر، ثم صفته، وأنيب المضاف إليه منابه، ولولا ذلك لكان المعنى: أن سير ذي الرشد قد سرتة هو نفسه؛ وهذا فاسد، إذ كيف أسير السير المنسوب لذي الرشد؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذي ساره وأوجده في حين أقول: أنا الذي سرتة وأوجدته؟ ففي الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوعي المضاف نائب مصدر، وهذا كلام دقيق، ويتجه إليه غرض المعربين، وإن لم يتقيدوا به في إعرابهم الشائع المقبول أيضاً؛ تيسيراً وتخفيفاً، "راجع رقم 1 هامش ص 216".

(208/2)

المذكور مع بيان 1 عدده، ويكون الثاني هو الأهم، ولا يتحقق الثاني وحده بغير توكيده معنى العامل؛ نحو: قرأت الكتاب قراءتين وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات. د- وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة 2؛ نحو: قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات طويلات.

ولا بد من اعتبار المصدر مختصاً في هذه الحالات الثلاث الأخيرة: "ب - ج - د"؛ لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد المحض؛ لا يزيد عليه شيئاً، فإذا دل مع التوكيد على بيان النوع، أو بيان العدد، أو عليهما معاً - وجب اعتباره مصدراً مختصاً 3.

ومما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده، ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده، ولا بيان العدد وحده، ولا على هذين الأخيرين معاً؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات الثلاث، ومن ثم قسم بعض النحاة المصدر قسمين؛ "مبهماً"؛ ويراد به: المؤكد لمعنى عامله المذكور، و"مختصاً"؛ ويراد

به المؤكد أيضاً مع زيادة بيان النوع، أو زيادة بيان العدد، أو بيانهما معاً. وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام؛ هي: المؤكد لعامله المذكور، والمؤكد المبين لنوعه، والمؤكد المبين لعدده، وسكت عن المؤكد المبين للنوع والعدد معاً؛ لأنه مركب من الأخيرين؛ فهو مفهوم ومقبول بداهة، ونتيجة التقسيم واحدة⁴.

1 ويدخل في هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على المرة، وهو - في الغالب - لا يعمل، كسائر المصادر العددية.

"وسنشير لهذا في رقم 4 من هامش ص 211، وكما في ص 212، أما تفصيل الكلام عليه، ففي باب الخاص من ج 3 م 100".

2 هي: تأكيد المعنى، وبيان النوع، وبيان العدد.

3 انظر رقم 3 من هامش ص 207 - حيث البيان.

4 وهناك قسم آخر - سيجيء في ص 220 - هو المصدر النائب عن عامله المحذوف، وهو مستقل بنفسه في رأي حسن؛ ولذا يقول المحققون: إن أقسام المصدر أربع، والأخذ بهذا الرأي أنفع؛ لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع، ومن أمثلة هذا: أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز في الغالب حذف عامله - كما سيجيء في ص 211 و 219 وفي رقم 2 من هامش ص 220 - ولا أن يعمل، مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عاملها، وتعمل عمله مع وجوب حذفه؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف؛ فهذا تناقض يمنع أن يكون هذا قسمًا مستقلاً.

(209/2)

أمثلة لما سبق:

أمثلة للتوكيد وحده: كلم الله موسى تكليماً - غزا العلم الكواكب غزواً - نزل الطيارون فوق سطح القمر نزولاً، ومشوا عليه مشياً، صافح الفيل صاحبه مصافحة. أمثلة للتوكيد مع بيان النوع: ترنم المغني ترنم البلبل - رسم الخبير رسماً بديعاً - أجاد المطرب إجادة الموسيقى. أمثلة للتوكيد مع بيان العدد: قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة، وقرأها أخي قراءتين، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات.

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين: ترنمت ترنيمي البلبل والمغني الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات.

العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق:

النحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه على قسم مما سبق: "المفعول المطلق" 1. فالمفعول المطلق تسمية يراد منها: المصدر المنصوب المبهم، أو المختص، وقد يراد منها: "النائب عن ذلك المصدر"، فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما، تنطبق عليه، كما سنعرف 2.

1 يقول ابن هشام في تعريف المفعول المطلق: "إنه اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً عن مبتدأ" كقولنا: علمك علم نافع" ولا حالاً "نحو: ولي مدبراً". 1. هـ.

لا داعي لقوله: "ليس خبراً عن مبتدأ"؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمدة، كما أن خبر النواسخ عمدة، ولا لقوله: "ليس حالاً"؛ لأن الحال مشتق - في الغالب - أفعال المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا عمدة، وليس بمشتق في الغالب هذا، والحال في المثال مؤكدة لعاملها.

2 سنعلم مما سيجيء في ص 213 أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصيل عند حذفه؛ فتعرب مفعولاً مطلقاً، أو نائب مصدر، ولا تعرب مصدرًا، وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً كأمثلة السابقة، وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعاً، أو مجروراً أو كان منصوباً لا يبين توكيداً، ولا نوعاً، ولا عددًا، نحو: القتل أشنع الجرائم، والفتنة أشد من القتل، إن القتل أشنع الجرائم، وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر؛ كالأشياء التي أشرنا إليها؛ وهي التي تنوب عن المصدر عند حذفه، فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معاً في بضع الحالات فقط، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر.

"وهذا يسمى عند المنطقة، بالعموم الوجهي بين شيئين؛ فيجتمعان معاً في جهة معينة، وينفرد كل منهما في جهة أخرى تجعله أعم، وأشمل، وأكثر أفراداً من نظيره ...".

حكم المصدر 1:

- 1- إذا كان المصدر مؤكّداً لعامله المذكور في الجملة تأكيداً محضاً²، فإنه لا يرفع فاعلاً³، ولا ينصب مفعولاً به - إلا إن كان مؤكّداً نائباً عن فعله المحذوف⁴.
كما لا يجوز -في الرأي الشائع- تثنيته، ولا جمعه، ما دام المراد منه في كل حالة هو المعنى المجرد، دون تقييده بشيء يزيد عليه، "أي: ما دام المصدر مبهمًا"؛ فلا يقال: صفحت عن المخطئ صفحين، ولا وعدتك وعوداً، إلا إن كان المصدر المبهم مختوماً بالتاء؛ مثل التلاوة؛ فيقال: التلاوتان، والتلاوات.
وسبب امتناع التثنية والجمع أن المصدر المؤكد به معنى الجنس⁵ لا الأفراد؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد، والتثنية، والجمع؛ لأن دلالة تتضمنها: ومثل المصدر المؤكد ما ينوب عنه.
ولا يجوز أيضاً -في الغالب- حذف عامل المصدر المؤكد ولا تأخير؛ عن معموله المصدر؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله، وتقديره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقي، لا مجازي، والحذف مناف للتقوية والتقدير، كما أن التأخير ينافي الاهتمام⁶، لكن هناك مواضع بحذف فيها عامل المصدر المؤكد وجوباً بشرط إنابة المصدر عنه، وستجيء⁷.

-
- 1 أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان، يشمل شروط إعماله، يختلف أحكامه، "وسيجيء في ج 3 ص 201 م 99".
 - 2 أي: مجرداً من كل زيادة أخرى تنضم إلى التوكيد؛ كالزيادة الدالة على النوع أو على العدد، أو عليهما.
 - 3 لأنه نوع من التوكيد اللفظي - كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص 207 - والتوكيد اللفظي لا يكون عاملاً ولا معمولاً، إلا فيما نص عليه البيان المدون هنا، وفي بابه الخاص "ج3".
 - 4 هذه الحالة الفريدة التي يعمل فيها المصدر المؤكد عمل فعله، وستجيء مواضع نيابته عنه في ص 221 م 76، أما المبين - بنوعيه - فلا يعمل في الغالب، كما سنذكره.
 - 5 المراد: الجنس الإفرادي، وهو ما يصدق على القليل والكثير، مثل: ماء - هواء - ضوء "راجع ج 1 ص 15 م 1".
 - 6 هذا تعليل النحاة، أما التعليل الأنسب فهو "الحاكة" للوارد عن فصحاء العرب.
 - 7 في ص 221 م 76.

2- أما المصدر المبين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المبين للعدد، فيجوز تثنيتهما وجمعهما جمعاً مناسباً¹ وتقدمهما على العامل، وهما في حالة الأفراد أو التثنية أو الجمع، ولا يعملان شيئاً - في الغالب²؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول ...؛ فمثال تثنية الأول وجمعه: سلكت مع الناس سلوكي العاقل؛ الشدة حيناً، والملاينة حيناً آخر - سرت سير الخلفاء الراشدين؛ أي: سلكت مع الناس نوعين من السلوك، وسرت معهم أنواعاً من السير، "وليس المراد ببيان عدد مرات السلوك، وأنه كان مرتين، ولا بيان مرات السير، وأنه كان متعددًا³، وإنما المراد ببيان اختلاف الأنواع في كل حالة، بغير نظر للعدد³.

ومثال الثاني: خطرت في الحديقة عشر خطوات، ودرت في جوانبها أربع دورات⁴.

1 المراد بالجمع المناسب هنا: ما تحققت شروط صحته؛ ذلك أن الجمع ثلاثة أنواع؛ "جمع مذكر - جمع مؤنث سالم - جمع تكسير"، ولكل جمع من الثلاثة شروط خاصة به، لا بد من تحققها في مفردة قبل جمعه قياسياً، وتلك الشروط تختلف باختلاف المفرد لكل نوع.

2 وقد يعمل المبين للنوع أحياناً، كأن يكون مضافاً لفاعله، ناصباً لمفعوله أو غير ناصب؛ تأملت من إيذاء القوي الضعيف - حزنت حزن المريض، وهذا العمل - على قلته - قياسي، "كما سيجيء لبيان في ج 3 م 99".

3 و 3 لأن دلالة المصدر على العدد هي من اختصاص القسم التالي العددي، وليس من القسم النوعي.

4 وإلى هذا يشير ابن مالك بيت ذكره متأخراً عن هذا المكان المناسب له - وسيجيء في هامش ص 218:

وما لتوكيد فوحد أبداً ... وثن، واجمع غيره، وأفردا
أي: أن المصدر الدال على التوكيد يجب توحيده؛ أي: إفراده فلا يترك الأفراد إلى التثنية أو إلى الجمع، أما غيره فثنه إن شئت، أو اجمعه جمعاً مناسباً، أو أفرده، أي: اجعله مفرداً، وقد أوضحنا في الصفحة الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد، أو: المبين، يجري على حكمه.

المسألة 75:

حذف المصدر الصريح، وبيان ما ينوب عنه:
يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين: أن يكون صيغته "أي: مادته اللفظية" من مادة عاملة اللفظية¹، وأن يوجد في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه.
وحكم هذا النائب: النصب دائماً²، ويذكر في إعرابه: أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف، أو: منصوب؛ لأنه مفعول مطلق، ولا يصح في الإعراب الدقيقي أن يقال: "منصوب؛ لأنه مصدر"؛ ذلك؛ لأنه ليس مصدرًا للعامل المذكور؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف، وهذا نائب عنه ... فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها؛ فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول: إنه "مصدر منصوب" أو: "مفعول مطلق" منصوب كذلك: أما عند حذف المصدر الأصلي، ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه: "إنه نائب عن المصدر المحذوف، منصوب"، أو: "مفعول مطلق، منصوب"، ولا يصح أن يقال: مصدر ...

1 يشترط النحاة أن يكون المصدر متأصلاً في المصدرية، ويفسرونها بأنها التي تكون من لفظ عامله وحروفه، لا مطلق المصدر، ففي مثل: سررت فرحاً - أو فرحت جدلاً - لا تعد كلمة "فرحاً" ولا كلمة: "جدلاً" مصدرًا متأصلاً للفعل المذكور؛ لعدم الاشتراك اللفظي في الصيغة، وإنما هما نائبتان عن المصدرين الأصليين المحذوفين، والأصل: "سررت سروراً" و"فرحت فرحاً"، ثم حذف المصدر الأصل، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه، ولكنه يرادفه من جهة المعنى، لهذا يعربون المصدر المرادف السالف "نائباً عن المصدر الأصل" أو: "مفعولاً مطلقاً" كما قلنا، وكما عرفنا في رقم 2 من هامش ص 210 أن المفعول المطلق يطلق - أحياناً - على المصدر الأصل المنصوب على المصدرية. وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى، كما في هذا المرادف. والمترادفان هما اللفطان المشتركان في المعنى تمام الاشتراك - بحيث يؤدي أحدهما المعنى الذي يؤديه الآخر - مع اختلاف صيغتهما في الحروف؛ مثل: "فرح، وجدل" ومثل: "شأن، وكره" ومثل: "حب، ومقة".

2 مع خضوعه لبقية الأحكام التي كان يخضع لها المصدر المحذوف؛ كما أشرنا قريباً في آخر الهامش ص 212.

والأشياء التي تصلح للإنبابة عن المصدر كثيرة 1؛ منها: ما يصلح للإنبابة عن المصدر المؤكد، قد ينوب عن المصدر المبين أيضاً إذا وجدت قرينة تعين المصدر المبين المحذوف، ومنها ما لا ينوب عن المصدر المؤكد، ولكنه ينوب عن غيره من باقي أنواع المصدر، فمما يصلح للإنبابة عن المصدر المؤكد:

- 1- مرادفه 2؛ مثل: أحبت عزيز النفس مكة، وأبغضت الوضع كرهاً.
- 2- اسم المصدر 3، بشرط أن يكون غير علم 4: نحو: توضأ المصلي وضوءاً - اغتسل - الصانع غسلاً، فالوضوء والغسل اسما مصدرين للفعلين قبلهما، نائبين عن المحذوف، ومثل: فرقة، وحرمة، في قولهم: افترق الأصدقاء فرقة، ولكني أحترم عهودهم حرمة، فالكلمتان اسما مصدرين للفعلين "افترق، واحترم" قبلهما، ونائبين عن المصدرين المحذوفين 5؛ كالشأن في كل ما يلاقي المصدر في أصول مادة الاشتقاق 6؛ بأن يشاركه في حروف مادته

1 يتبين مما يأتي أن أربعة أشياء تصلح للنبابة عن كل مصدر أصيل محذوف هي: "المرادف" - "ملاقيه في الاشتقاق ومن هذا اسم المصدر غير العلم" - "الضمير" - "اسم الإشارة".

2 راجع رقم 1 من هامش الصفحة الماضية.

3 هو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه من ناحية الاشتقاق. ينقص بعض حروفه عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما في الأمثلة المعروضة، فهما يتلاقيان في الاشتقاق، ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذي يلاقيه في مادة الاشتقاق.

وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة، ومن الناحية المعنوية؛ فقالوا فيهما: إن لفظ المصدر يجمع في صيغته جميع حروف فعله فهو يجري عليه في أمرها، واسم المصدر لا يجري على فعله، وإنما ينقص عن حروفه - غالباً - وإن معنى المصدر ومدلوله هو: الحدث، أما اسم المصدر فمعناه ومدلوله المصدر لا الحدث، فهو يدل على الحدث بواسطة، أي: أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه في ذلك، على أن تفصيل الكلام على تعريفهما، وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسدر أحكامهما - سيجيء في الباب الخاص بهما؛ هو:

باب: "إعمال المصدر، واسمه" ج 3 ص 201 م 99، ومن الفوارق اللفظية المدونة هناك أن اسم المصدر مقصور على السماع، أما المصدر فمنه السماعي، ومنه القياسي. 4 وحجتهم أن العملية معنى زائد على المصدر؛ لأن المصدر يدل على الحدث فقط، كما عرفنا فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً معاً، فقد اجتمع فيه أمران هما: "العلمية، والدلالة على الحدث" ... واجتماعهما يجعله غير صالح للنيابة عن المصدر المحذوف؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلمية؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه في لفظه وفي معناه؟ أي: كيف يدل النائب على شيء ليس في الأصل؟ 5 انظر المصباح المنير، مادة: "حرم". 6 يدخل في هذا المصدر الميمي.

(214/2)

الأصلية؛ إما مع كونه مصدر فعل آخر؛ كالمثالين الأولين، ونحو: "التبتل" في قوله تعالى: {وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا} ، فإنه مصدر 2 للفعل: "بَتَّلَ" وقد تاب عن "التبتل"، الذي هو مصدر الفعل: "تبتل" وإما مع كونه اسم 3 عين؛ نحو قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} ، فكلمة: "نباتاً" اسم للشيء الثابت من زرع أو غيره، وقد ناب عن: "إنباتاً" الذي هو المصدر القياسي للفعل: "أنبت" 4.

3- بعض أشياء أخرى؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف؛ وكالإشارة له بعد الحذف أيضاً: كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص: "أخلصته لمن أوده"، وعن الإقبال: "أقبلت هذا"، والأصل: أخلصت الإخلاص، وأقبلت الإقبال، فالضمير عائد على المصدر المؤكد الذي حذف، ونائب عنه، وهو: "الإخلاص" واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكد الذي حذف وينوب عنه؛ وهو "الإقبال".

والذي يصلح للإنابة في الأنواع الأخرى:

1- لفظ كل أو بعض، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف؛ نحو: لا تنفق كل الإنفاق، ولا تبخل كل البخل؛ وابتغ بين ذلك قواماً 5 إذا سنحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل في اقتناصها بعض تمهل، ولا تتردد بعض تردد؛ فإنها قد تفلت، ولا تعود. ومثل كل وبعض ما يؤدي معناهما من الألفاظ الدالة على العموم، أو على

1 تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته.

- 2 لم يعتبروا: "التبيل" اسم مصدر للفعل: "تبيل"؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل، واسم المصدر - في الرأي عندهم - لا بد أن تقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذي يجري على مقتضاه في الاشتقاق، أما الرأي الذي لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر، ويبيح أن تزيد، فيجعل "تبيلًا" اسم مصدر.
- 3 ذات مجسمة، وليس - كالمصدر - واسمه معنى مجردًا.
- 4 يرى بعض النحاة أن كلمة "نبات" في الآية مصدر جرى على غير فعله؛ لأنه في الأصل مصدر للفعل: "نبت" - ثم سمي به الثابت؛ فيكون داخلًا في قسم الملاقى للمصدر في الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر، ولا مانع أن تكون "نبات" اسم مصدر للفعل: "أنبت".
- 5 اطلب طريقًا وسطًا معتدلًا بين الأمرين.

(215/2)

-
- العضية، مثل: جميع، عامة، بعض، نصب، شطر ...
- 2- صفة المصدر المحذوف 1؛ نحو: تكلمت أحسن التكلم وتكلمت أي تكلم 2، إذ الأصل: تكلمت تكلمًا أحسن التكلم - وتكلمت تكلمًا أي تكلم، بمعنى: تكلمت تكلمًا عظيمًا - مثلاً.
- 3- مرادف المحذوف؛ نحو: وقوفًا وجلوسًا في مثل: قمت وقوفًا سريعًا للقادم العظيم، وقعدت جلوسًا حسنًا بعد قعوده، ومثل: لما اشتعلت النار صرخ الحارس صياحًا عاليًا؛ لينبه الغافلين، ولم يتباطأ توائيًا معيبيًا في مقاومتها.
- 4- اسم الإشارة؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف؛ كأن تسمع من يقول: "راقني عدل عمر"، فتقول: سأعدل ذاك العدل العمري، ويصح مع القرينة: سأعدل ذاك.
- ومثل أن تسمع: أعجبتني إلقاءك الجميل، وسألقي ذاك الإلقاء أو سألقي ذاك، فقد حذف المصدر بعد اسم الإشارة: لوجود القرينة الدالة عليه بعد حذفه، وهي اسم الإشارة - في المثالين - فإنه يدل دلالة المصدر هنا بالإشارة إليه، ويغني عنه 3.
- 5- الضمير العائد على المصدر المحذوف؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءة البالغة: "أكرمه من يستحقه، وأسئها من يستحقها" تريد: أكرم الإكرام التام من يستحقه ... ، وأسئ الإساءة البالغة من يستحقها 4.

1 ويدخل في صفة المصدر المحذوف المصدر النوعي المضاف الذي سبق أن أشرنا إليه في رقم 2 من هامش ص 208، وأوضحنا الرأي والسبب في اعتباره نائباً عن المصدر. والكثير في الصفة النائية عن المصدر أن تكون مضافة إليه؛ كالأمثلة المذكورة. وقول الشاعر:

الغنى في يد اللئيم قبيح ... قدر قبح الكريم في الإملاق
أي: قبيح قبحاً قدر قبح الكريم في الإملاق.

2 هذا التركيب فصيح بالاعتبار الذي يليه، والذي يبين أصله، وما طرأ عليه من حذف، "وبسط الكلام على صحته مدون في ج 3 - باب الإضافة، م 95 ص 110، 112 وما بعدها حيث الرأي الحاسم في موضوع "أي"، ولها إشارة في باب النعت - ج 3 م 114 ص 452.

3 لا بد من هذه القرينة التي تجعل المحذوف بمنزلة المذكور، وإلا كان اسم لإشارة نائباً عن مصدر مؤكد، لا عن مصدر نوعي.

4 مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً، لكن إذا عرفنا أن معناه: الإكرام، أكرم إكراماً من يستحقه، والإساءة، أسيء إساءة إلى من يستحقها - ذهبت الغربة - وهو أسلوب عربي صحيح له نظائر كثيرة في القرآن؛ وغيره مثل قوله تعالى: {فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ} أي: لا أعذب العذاب - لا أعذب عذاباً - أحداً من العالمين ...

(216/2)

6- العدد الدال على المصدر المحذوف: نحو: يدور عقرب الساعات في اليوم والليلة أربعاً وعشرين 1دورة، ويدور عقرب الدقائق في الساعة ستين 1دورة.

7- الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف، وتحقيق دلالته؛ نحو: سقيت العاطش كوباً - ضرب اللاعب الكرة رأساً، أو رجلاً، أي: سقيت العاطش سقي كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس، أو ضرب رجل، بمعنى: سقيت العاطش بأداة تؤدي مهمة السقي: تسمى: "الكوب" وضرب اللاعب الكرة بأداة معروفة بهذا الضرب تسمى: الرأس، أو: الرجل 2 ولا بد من الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم في إحداث معنى المصدر؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلوّاً - ولا ضرب اللاعب

الكرة بطناً؛ لأن الدلو لا يسقي بها الرجل، والبطن لا يضرب به الكرة.
8- نوع من أنواعه؛ نحو؛ قعد الطفل القرفصاء 3 - مشي العدو القهقري 4. أو:
التقهقر - سرت وراءه الجري - نام الآمن ملء جفونه 5 ... أي: قعد قعود القرفصاء
- مشى مشي القهقري، وسرت سير الجري - نام الآمن نومًا ملء جفونه ...

1 و 1 والأصل: دورانًا أربعًا وعشرين دورة - دورانًا ستين دورة، ثم حذف المصدر،
وباب عنه عدده.

2 في مثل هذه الأمثلة ونحوها حذف المضاف - وهو المصدر المنصوب - وأقيم
المضاف إليه مقامه؛ فصار منصوبًا مثله؛ إذ الأصل كما قلنا: سقيت العاطش سقي
كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس، أو ضرب رجل.
3 نوع من القعود - يستقر فيه الجالس - وفخذه ملتصقتان ببطنه، يحيط بهما ذراعا،
أو ينكب على ركبتيه، لاصقًا فخذه ببطنه، وكفاه تحت إبطيه ...
والقرفصاء والقهقري معدودان هنا نائبين للمصدر؛ لأنهما من غير لفظ العامل؛ بالرغم
من أنهما مصدرين أصليين للفعليين: "قرفص" و"قهقر" فهما مع فعليهما المشاركين لهما
في المادة - مصدران، أما مع عامل آخر لا يشاركهما في المادة اللفظية - كالذي هنا -
فنائبان عن المصدر - كما سلف في رقم 1 من هامش ص 213.
4 هي الرجوع إلى الخلف.

5 ومن هذا قول المتنبي عن قصائده، ومشكلاتها المعنوية:
أنام ملء جفوني عن شواردها ... ويسهر الخلق جرّها ويختصم
"جرّها = من جرائها، أي: من أجلها ..."، ومما يصلح للنو قول الشاعر:
وما نيل المطالب بالتمني ... ولكن تؤخذ الدنيا غلابا
والأصل: تؤخذ الدنيا أخذ غلاب، ثم حذف المصدر المضاف رجل المضاف إليه محله،
ونصب.

(217/2)

9- اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف؛ كصيغة: "فعله"؛ نحو: مشى القبط مشية
الأسد، ووثب وثبة النمر، فكلمة: مشية - وثبة - تدل على نوع من الهيئة يكون عليه
المصدر؛ فهي هنا نائبة عنه.

10- وقته؛ نحو: فلان يلهو ويمرح؛ لأنه لم يحي ليلة المريض، ولم يعيش ساعة الجريح، أي: لم يحي حياة ليلة المريض، ولم يعيش عيشة ساعة الجريح، "تريد: لم يحي في ليلة كليلة المريض، ولم يعيش في ساعة كساعة الجريح؛ يذوق ما فيهما من آلام"، ومن هذا كلمة: "ليلة" في قول الشاعر:

ألم تغتمض عينك ليلة أرمدا ... وبت كما بات السليم¹ مسهدا

11- "ما" الاستفهامية؛ نحو: ما تكتب خطك؟ بمعنى: أي كتابة تكتب خطك؟ أرقعة، أم ثلثاً أم نسجاً ...؟ ومثله: ما تزرع حقلك؟ بمعنى: أي زرع تزرع حقلك؟ أزرع قمح، أم ذرة، أم قطن ...؟

12- "ما" الشرطية؛ نحو: ما شئت فاجلس، بمعنى: أي جلوس شئت فاجلس. تلك هي أشهر الأشياء التي تنوب عن المصدر غير المؤكد عند حذفه². وتتخلص كلها في أمر واحد، هو: وجود ما يدل عليه عند حذفه³، ويغني عنه من غير لبس.

1 المللدوغ.

2 ومنها: ملاقيه في الاشتقاق؛ نحو قوله تعالى في مريم: {وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا} واسم المصدر غير العلم؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء - انظر رقم 2 ص 214، ورقم 1 من هامشها.

3 وفي هذا يقول ابن مالك:

وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد كل الجد، وافرح الجدل-6

فسجل في هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شيء يدل عليه، واقتصر في التمثيل على نائبين؛ هما: لفظ "كل" وقد أضافها للمصدر؛ حيث قال: "جد كل الجد"، ولفظ المرادف، وهو: الجدل، بمعنى الفرح، في "افرح الجدل".

ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تدوينه، وشرحه في مكانه المناسب له - بهامش ص 212 - من مسائل الباب، هو:

وما لتوكيد فوحد أبداً ... وثن واجمع غيره وأفردا-5

(218/2)

المسألة 76:

حذف عامل المصدر:

إقامة المصدر المؤكد نائبًا عن عامله في بعض المواضع.

أ- يجوز حذف عامل، المصدر المبين للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل 1 مقالي، أو حالي يدل على المحذوف، فمثال حذف عامل النوعي للدليل مقالي، أن يقال: هل جلس الزائر عندك؟ فيجواب: جلوسًا طويلًا؛ أي: جلس جلوسًا طويلًا، ومثال حذفه للدليل حالي أن ترى صيادًا أصاب فريسته؛ فتقول: إصابة سريعة؛ أي: أصاب إصابة سريعة، ومن هذا قولهم للمتهدى للسفر: "سفرًا حميدًا، ورجوعًا سعيدًا"، أي: تسافر سفرًا حميدًا، وترجع رجوعًا سعيدًا.

ومثال حذف عامل العددي للدليل مقالي: هل رجعت إلى بيتك اليوم؟ فيجواب: رجعتين، أي: رجعت رجعتين، وللدليل حالي أن ترى خيل السباق وهي تدور: في الملعب؛ فتقول: دورتين؛ أي: دارت دورتين ... وهكذا.

والمصدر في الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جوازًا، وليس نائبًا عنه.

ب- أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل عدم حذف عامله؛ لما عرفنا 2 من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في النفس، وتقويته، ولتقرير المراد منه، - أي: لإزالة الشك عنه - وليبين أن معناه حقيقي لا مجازي - وهذه هي دواعي الجيء بالمصدر المؤكد، ومن أجلها لا يصح تثنيته، ولا جمعه، ولا أن يرفع فاعلاً أو ينصب مفعولاً، ولا أن يتقدم على عامله، ولا أن يحذف عامله 3 ... لأن هذا الحذف مناف لتلك الدواعي، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكد 4.

1 في رقم 1 من هامش ص 56 أن الدليل "ويسمى: القرينة أيضًا" قد يكون مقالياً، أي: مرجعه إلى القول والكلام - وقد يكون حالياً، لا شأن له بالقول أو الكلام؛ وإنما الشأن فيه للمشاهدة، أو نحوها مما يحيط بالشخص، ويجعله يفهم أمراً مستتباً مما حوله، دون أن يسمع لفظاً مطلقاً.

2 في ص 211 و"أ" من ص 207.

3 سبقت أحكامه في ص 211.

4 فيما سبق يقول ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع ... ومن سواه للدليل متسع -6

يريد: أن هناك للحذف في غير المؤكد، عند وجود دليل على المحذوف.

لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد في بعض مواضع معينة، وأنابوا عنه المصدر المؤكد؛ فعل محله، وعميل عمله في رفع الفاعل، ونصب المفعول، وأغنى عن التلطف بالعامل، وعن النطق بصيغته؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه؛ لأن المصدر بدل عنه، وعوض عن لفظه ومعناه¹؛ ولا يجتمع العوض والمعوض عنه². ولما كان العرب قد التزموا الحذف "والإنابة - معاً - باطراد في تلك المواضع، لم يكن بد من أن نحكيهم، ونلتزم طريقتهم الحتمية في حذف العامل في تلك المواضع، وفي إنابة المصدر المؤكد عنه، ولهذا قال النحاة: إن عامل المصدر المؤكد لا يحذف جوازاً - في الصحيح - وإنما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لحكمه مقصودة، مع إقامة المصدر المؤكد مقامه، والأمران متلازمان.

ومع أن العامل محذوف وجوباً، فإنه هو الذي ينصب المصدر النائب عنه "أي: أن المصدر نائب عن عامله المحذوف، ومنصوب به معاً". أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله³ المحذوف وجوباً، فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية، أو بالأساليب الخبرية المحضة⁴.

1 هذا المصدر النائب أساسه المبالغة، فهو أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من عامله.
2 سبقت الإشارة "في رقم 4 من هامش ص 209، وفي رقم 1 من هامش ص 225 إشارة أيضاً" إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلاً بذاته يزداد على الأقسام الثلاثة المشهورة، والسبب أن كثيراً من المصادر النائية عن عاملها المحذوف قد يكون مؤكداً لعامله، والأصل في المؤكد ألا يعمل، وألا يحذف عامله ...
و ... مع أن المؤكد هنا يعمل ويحذف عامله، فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكد هنا وحكمه في ناحية أخرى، ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير؛ وهذا معيب أو باعتبار المؤكد هنا، والمحذوف عامله وجوباً، قسمًا مستقلاً، ولا ضرر في هذا بل فيه تغلب على الصعوبة السالفة.

3 بعض المصادر المؤكدة قد تنوب عن عوامل مهمة، أو ليست من لفظها؛ فتكون مقصورة على السماع، كما يجيء في ص 223 مثل: ويح، ويل ... وسيجيء الكلام عنها في الزيادة، ص 230.

4 سبق في ج 1 ص 374 م 27 إيضاح للجملة الخبرية، والجملة الإنشائية. وملخصه: أن الجملة الخبرية هي التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأن صدق أو كذب، من

غير نظر لقائلها من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك، مثل: نزل المطر أمس، فهي جملة صالحة، لأن توصف بأنها - في حد ذاتها - صادقة أو كاذبة ...
والجملة الإنشائية هي التي يطلب بها إما حصول شيء، أو عدم حصوله، وإما إقراره والموافقة عليه، أو عدم إقراره، فلا دخل للصدق أو الكذب فيها. =

(220/2)

1- فيراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا: ما يكون فيها المصدر المؤكد النائب دالاً على أمر، أو نهي أو دعاء، أو توبيخ والكثير أن يكون التوبيخ مقروناً بالاستفهام¹؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم: قياماً، بمعنى: قوموا، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره: جلوساً، بمعنى: اجلسوا: فكلمة: "قياماً" مصدر "أو: مفعول مطلق" منصوب
بفعل الأمر المحذوف وجوباً. والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه، وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً² له؛ فصار بعد حذف فعله فاعلاً للمصدر النائب، ومثل هذا يقال في: "جلوساً" وأشباههما، والأصل قبل حذف العامل وجوباً: قوموا قياماً -
أجلسوا جلوساً³ ...
ومثال النهي أن تقول لشارك وقت سماع محاضرة، أو خطبة ... سكوتاً، لا تكلماً؛ أي: اسكت، لا تتكلم، فكلمة: "سكوتاً" مصدر - أو مفعول مطلق - منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً، والذي ينوب عنه هذا المصدر في أداء معناه، وفاعل المصدر النائب مستتر وجوباً تقديره: أنت؛ وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر على الوجه السالف²، وكلمة: "لا" ناهية،

= وهي قسمان: إنشائية طلبية، أي: يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله، وتشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض ... ، كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة، وإنشائية غير طلبية وهي التي يريد بها المتكلم: إعلان شيء والتسليم به، وتقرير مدلوله، من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر، كما سيجيء في ص 223، وتشمل جملة التعجب -في الرأي الشائع- وجملة المدح والذم بنعم وبئس ونظائرها، وجملة القسم نفسه، لا جملة جوابه ... ، وصيغ العقود التي يراد إقرارها؛ مثل: بعث؛ وهبت ... إلى غير هذا مما في المرجع

السابق.

1 انظر رقم 4 من هامش الصفحة الآتية.

2 و 2 ذلك أن فعل الأمر المحذوف وحده، له فاعل لم يحذف، فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف وحده انتقل فاعله إلى المصدر النائب، وصار فاعلاً له بعد أن كان فاعلاً لفعل الأمر المحذوف؛ فالمصدر متحمل لضمير عامله، وقيل: إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف ومن فاعله معاً؛ فلا يحتاج لفاعل.... وقيل ... و ...
والرأي الأول أحسن؛ لأنه يسائر القواعد النحوية العامة، والثاني أخف وأيسر. ولا تأثير لاختلافهما في الاستعمال الكلامي والكتابي.

3 ومثل قول الشاعر:

أكابرنا عطفاً علينا فإننا ... بنا ظمأً برح، وأنتم مناهل
يريد: يا أكابرنا، أعطفوا علينا ... ، والبرح: الشديد: المناهل: جمع منهل، وهو مورد الماء العذب الصافي.

(221/2)

و"تكلمنا": مصدر منصوب بالمضارع المحذوف، المجزوم بلا الناهية¹، ونائب عنه في تأدية معناه، وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه، تقديره: أنت، وهذا الضمير انتقل للمصدر النائب من المضارع المحذوف - كما تقدم.
ومثال الدعاء بنوعيه² قول زعيم: "ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار؛ فنصرًا عبادك المخلصين، وهلاكًا وسحقًا للباغي الأثيم"، أي: فانصر - بارب - عبادك المخلصين، وأهلك واسحق الباغي الأثيم ...
ومنه "سقيًا" و"رعيًا" ³ لك، "وجدعًا وليًا" لأعدائك، وإعراب المصادر في هذه الأمثلة كإعرابها في نظائرها السابقة.

ومثال الاستفهام التوبيخي⁴: أبحلاً وأنت واسع الغنى؟ أسفاهة وأنت

1 والأصل قبل الحذف فيهما: اسكت سكوتًا، لا تتكلم تكلمًا، ولا يكون حذف المضارع المجزوم "بلا" الناهية واجبًا إلا في هذه الصورة - كما سيجيء هذا في موضعه من باب: "الجوازم"، ج 4 م 153 عند الكلام على "لا الناهية".
2 الخير والشر.

3 يوجب أكثر النحاة حذف العامل هنا؛ مراعاة للسمع، ويكون التقدير: "اسق يا رب، ارع يا رب، الدعاء لك أيها المخاطب"، فالجار والمجرور في الصورتين خبر لمخدوف؛ تقديره: الدعاء -مثلاً- ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما؛ لئلا يفسد المعنى؛ إذ يكون: اسق يا رب لك - ارع يا رب لك وهذا فاسد؛ لأن السقي ليس مطلوباً لله، وكذلك الرعي. من أجل هذا قالوا بحق في مثل: سقيا لك - إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة.

على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة وتفرعات دقيقة؛ لا غنى عن الإلمام بها لتعدد أحكامها بتعدد استعمالاتها - وقد سجلناها في ج 1 ص 372 م 39. ويجيز فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل في مثل هذه الصورة المسموعة، ورأيه سائغ، والأول هو الأفصح والأقوى - كما سيجيء ي "ح" من ص 232.

4 قد يكون التوبيخ للمتكلم، بأن يوجه صيغة التوبيخ مشتملة على الخطاب يريد بها نفسه، بقرينة، كقول القائل لنفسه: أترك العمل وأنا فقير؟ وقد يكون التوبيخ للمخاطب، نحو: أسرقة وأنت غني؟ وقد يكون للغائب: نحو: أخوفاً وهو جندي؟ وقد يكون التوبيخ مسبوقاً بأداة استفهام، إما مذكورة صراحة، أو ملحوظة في حكم المذكورة، وإما غير مذكورة ولا ملحوظة، فمثال المذكورة وما في حكمها قول الشاعر: أذلاً إذا شب العدا نار حربهم؟ ... وزهواً إذا ما يجنحون إلى السلم؟ والأصل: أتذل ذلاً؟ وتزهو زهواً"، فالأول مسبوق بهمزة الاستفهام المذكورة، والثاني مسبوق بها ملاحظة وتقديرًا، ومثال غير المذكورة وغير المقدرة قول الشاعر: خمولاً، وإهمالاً، وغيرك مولع ... بتثبيت أسباب السيادة والمجد أي: تحمل خمولاً، وتحمل إهمالاً ...

(222/2)

مثقف؟ أي: أتبخل بخلاً أتسفه سفاهة.... وإعراب المصدر هنا كسابقه. ونيابة المصدر عن عامله المحذوف في الأساليب الإنشائية الطلبية -قياسية- بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته، وأن يكون المصدر مفرداً منكراً، وإلا كان سماعياً؛ مثل: ويحه، ويله 1 ... - كما تقدم 2.

2- ويراد - هنا - بالأساليب الإنشائية غير الطلبية: المصادر الدالة على معنى يريد

المتكلم إعلانه وإقراره، والتسليم به، من غير طلب شيء³، أو عدم إقراره، كما سبق⁴، والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير؛ كقولهم عند تذكر النعمة: "حمدًا، وشكرًا، لا كفرًا"؛ أي: أحمد الله وأشكره - ولا أكفر به، وكانوا يردون الكلمات الثلاث مجتمعة لهذا الغرض وهو إنشاء المدح، والشكر، وإعلان عدم الكفر، ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها؛ مراعاة للمأثور؛ وإلا لم يكن الحذف واجبًا. وكقولهم عند تذكر الشدة: "صبرًا، لا جزعًا"، بمعنى "أصبر⁵،

1 المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتًا، ولا منعوًا - كما سيجيء في باب النعت - ج 3 م 114 ص 445.

2 في رقم 3 من هامش ص 220.

3 المقصود في الأساليب الآتية: الإنشاء غير الطلبي - وقد شرحناه في رقم 4 من هامش ص 220 - ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظرًا لصورة العامل ولفظه، ويرى بعض النحاة أنها أساليب خبرية لفظًا ومعنى، وهذا رأي حسن، لوضوحه، والمسألة رهن، بالاصطلاح.

4 في رقم 4 من هامش ص 220.

5 أما كلمة: صبرًا في مثل قول الشاعر:

فصبرًا في مجال الصوت صبرًا ... فما نبيل الخلود بمستطاع

فتصح أن تكون مصدرًا نائبًا عن الفعل المضارع: "أصبر" يكون هذا المصدر من نوع الإنشاء غير الطلبي، وتصح أن تكون مصدرًا نائبًا عن فعل الأمر - أي عن: "أصبر" - فيكون المصدر من نوع الإنشاء الطلبي الذي سبق بيانه.

(223/2)

لا أجزع، يريد إنشاء هذا المعنى، وعند ظهور ما يعجب: "عجبًا" بمعنى أعجب، وعند الحث على أمر: "افعل وكرامة"، أي: وأكرمك، وعند إظهار الموافقة والامتثال: "سمعًا وطاعة"، بمعنى: أسمع وأطيع.

والمصادر في كل ما سبق - أو: المفعول المطلق - منصوب بالعامل المحذوف وجوبًا، وهو الذي ناب عنه المصدر في أداء المعنى، وفي تحمل الضمير الفاعل، وتقديره

للمتكلم: أنا.

ونبابة هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورة على الألفاظ المحددة الواردة سماعاً عن العرب، ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها في كل مصدر يشيع استعماله في معنى معين، ويشتهر تداوله فيه، وله فعل من لفظه، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعة، وهذا رأي عملي مفيد¹.

3- ويراد بالأساليب الخبرية المحضة أنواع، كلها قياسي، بشرط أن يكون العامل المحذوف وجوباً فعلاً من لفظ المصدر ومادته.

منها: الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمراً مبهمًا مجملًا، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر، ويفصل عاقبتها؛ أي: يبين الغاية منها، "فالشروط ثلاثة في المصدر: تفصيله عاقبه، وأنها عاقبة أمر مبهم تتضمنه جملة، وهذه الجملة قبله" مثل: "إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء؛ فإما عتاباً كريماً، وإما صفحاً جميلاً²؛ فسلوك مسلك العقلاء أمر مبهم، مجمل، لا يعرف المقصود منه؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح، وتفصيل، وإبانة عن المراد، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل البيان من المصدرين: "عتاباً" و"صفحاً" المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل؛ وهو: "إما". وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً، وقد ناب كل مصدر عن فعله في بيان معناه، والتقدير: فإما أن تعتب عتاباً كريماً، وإما أن تصفح صفحاً جميلاً.

1 لأنه يسائر الأصول اللغوية العامة، ولا تضار اللغة باتباعه، وقد أشرنا لهذا في "ج" من ص 232.

2 وتغني "أو" عن "إما" الثانية؛ كقول الشاعر:

وقد شفني ألا يزال يروعي ... خيالك إما طارقاً أو معادياً

(224/2)

ومثله: "إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى؛ فإما مشياً في الحدائق، وإما استماعاً للإذاعة، وإما عملاً يدوياً مناسباً"، فالمصادر "مشياً" - "استماعاً" - "عملاً" ... موضحة ومفصلة لأمر غامض مجمل في جملة قبلها، يحتاج لبيان، هو: "الترك لأشياء أخرى" فعامل كل منها محذوف وجوباً، والتقدير: تمشي مشياً - تستمع استماعاً - تعمل عملاً ... فهي مصادر منصوبة بفعلها المحذوف الذي نابت عنه في

تأدية معناه ... وانتقل إليه الفاعل بعد حذف العامل؛ فصار فاعلاً مستترًا للمصدر
النائب، والتقدير: "أنت"، ومثل قول الشاعر:
لأجهدن؛ فإما درء واقعة ... تخشى، وإما بلوغ السؤل والأمل
والتقدير: فإما أدرأ درء واقعة، وإما أبلغ بلوغ السؤل ...
ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مكرراً أو محصوراً، ومعناه مستمراً إلى وقت
الكلام، وعامل المصدر واقعاً في خبر مبتدأ اسم ذات 1، فمثال المكرر: المطر سحا
سحا - الخيل الفارهة 2 صهيلاً 3 صهيلاً، وقول الشاعر:
أنا جدًا جدًا وهوك يزدا ... د إذا ما إلى اتفاق سبيل

1 الشروط أربعة: أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً، وأن يكون عامله خبراً لمبتدأ، أو
ما أصله المبتدأ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين؛ "أي: اسم ذات مجسمة"، فلا يراد به
أمر معنوي "عقلي" كالعلم - الفهم - النبيل - البراعة ... ، وأن يكون معنى المصدر
مستمراً إلى زمن الحال؛ لا منقطعاً ولا مستقبلاً محضاً، فإن فقد شرط من الشروط لم
يكن الحذف واجباً، وإنما يكون جائزاً - في رأيي.

ويقوم مقام التكرار والحصر لسالفين بشرط استيفاء باقي الشروط - دخول الهزمة على
المبتدأ نحو: أنت طيراً، والعف على المصدر؛ نحو أنت طيراً وعومًا.
ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه "في ب من ص 219" من أن حذف عامل المؤكد
ممنوع - على الصحيح - إلا حين يكون المصدر نائباً عن فعله في المواضع التي ينوب
فيها عنه، "ومنها هذه الصورة التي ينوب فيها وجوباً عند استيفاء الشروط، وجوازاً - في
رأيي - عند فقد شرط أو أكثر"، وأن الأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا
رابعاً مستقلاً بنفسه؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف، والأصل في المؤكد ألا يحذف عامله،
فلدفع هذا التعارض يعتبر قسمًا مستقلاً؛ كي لا يدخل في قسم المؤكد غير النائب،
فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكد، وهو يقتضي عدم حذف عامله، وحكم هذه
الأنواع التي يكون فيها المصدر نائباً عن عامله ومؤكداً له، مع أن هذا العامل محذوف
"كما أشرنا في رقم 4 من هامش ص 209، وفي رقم 2 من هامش ص 220.

2 النشيطة القوية.

3 الصهيل: صوت الخيل.

ومثال المحصور: "ما الأسد مع فريسته إلا فتكا - ما النمر عند لقاء الفيل إلا غدرًا"؛
التقدير: يسح سحًا سحًا - تسهل صهيلاً صهيلاً - أجد جدًا جدًا - إلا يفتك فتكًا
- إلا يغدر غدرًا - فهذه المصادر وأشباهاها؛ تقتضي - بسب التكرار، أو الحصر -
حذف فعلها، وهي منصوبة بفعلها المحذوف وجوبًا، ونائبة عنه في بيان معناه، ومنتحلة
لضميره المستتر الذي صار فاعلاً لها، وتقديره: "هو"، أو: "هي" على حسب نوع
الضمير المستتر.

ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مؤكدًا لنفسه، بأن يكون واقعا بعد جملة
مضمونها كمضمونه، ومعناها الحقيقي -لا المجازي1- كمعناه، ولا تحتل مراد غير ما
يراد منه، فهي نص في معناه2 الحقيقي، نحو: "أنت تعرف لوالديك فضلهاما يقينا"، أي:
توقن يقينا، فجملة: "تعرف لوالديك فضلهاما" هي في المعنى: "اليقين" المذكور بعدها؛
لأن الأمر الذي توقنه هذا هو: الاعتراف بفضل والديك، والاعتراف بفضل والديك
هو الأمر الذي توقنه، فكلاهما مساو للآخر من حيث المضمون.
ومثلها: سرتني رؤيتك حقًا، بمعنى: أحق حقًا، أي: أقرر حقًا، فالمراد من: سرتني رؤيتك،
هو المراد من: "حقًا"، إذ السرور بالرؤية هو: "الحق" هنا، والحق هنا هو: السرور
بالرؤية"، فمضمون الجملة هو مضمون المصدر، والعكس صحيح.
فكلمة: "يقينا"، و"حقًا" وأشباهاهما من المصادر المؤكدة لنفسها، منصوبة بالفعل
المحذوف وجوبًا، النائبة عن في الدلالة على معناه، أما فاعله فقد صار بعد حذف الفعل
فاعلًا للمصدر، وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره في المثالين: أنا.
ولا يصح في هذا النوع3 من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التي يؤكد معناها، ولا
التوسط بين جزأها.

1 لأن المجازي قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقي للمصدر، فقد يراد في الأمثلة
الآتية السخرية أو التهكم ...

2 ولذلك سمي المؤكد لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة التي تتضمن معناه نصًا؛ فكأنه
نفس الجملة التي أعيدت؛ وكأنها ذاته.

3 من هذا النوع: لا أفعل الأمر ألبتة، فكلمة: "ألبتة"، مصدر حذف عامله وجوبًا.
والتاء فيه ليست للتأنيث، وإنما هي للوحدة، ومعنى "ألبت" القطع، أي: أقطع في هذا
الأمر القطعة الواحدة، لا ثانية لها، فلا أتردد، ثم أجزم بعد التردد، وقد تكون "أل" هنا
للعهد، أي: القطعة المعهودة بيننا؛ وهي التي لا أتردد معها. فألبتة: تنفيذ استمرار النفي
الذي قبلها، ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملاً.

والأفصح ملازمة: "أل" لكلمة: "ألبتة" في الاستعمال السالف، وأن تكون همزتها للقطع.

(226/2)

ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مؤكداً لغيره، بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها ليس نصاً في أمر واحد يقتصر عليه، ولا يحتمل غيره، وإنما يحتمل عدة معانٍ مختلفة، منها المعنى الذي يدل على المصدر عليه قبل مجيئه، فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال، وأزال التوهم، وصار المعنى نصاً في شيء واحد، نحو: هذا بيتي قطعاً أي: أقطع برأيي قطعاً، فلولا مجيء المصدر: "قطعاً" لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقي، والآخر مجازي.....، أقربها: أنه بيتي حقاً، أو: أنه ليس بيتي حقيقة، ولكنه بمنزلة بيتي، لكثرة ترددي عليه، أو: ليس بيتي ولكنه يضم أكثر أهلي ... أو: ... ، فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك، والمجاز، وجعل معناها نصاً في أمر واحد¹ بعد أن لم يكن نصاً.

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوباً، وقد ناب عنه بعد حذفه لتأدية معناه. وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه، تقديره: أنا، انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل ولا يصح - أيضاً - في هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر "المؤكد" لغيره على تلك الجملة، ولا التوسط بين جزأيه.

ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر دالاً على التشبيه بعد جملة مشتملة - إجمالاً - على معناه وعلى فاعله المعنوي²، وليس فيما يصلح عاملاً غير المحذوف³

1 ولهذا سمي المؤكد لغيره، أي: للجملة التي قبله، والتي لا تتضمن معناه نصاً؛ لأنه أثر فيها، وجعل معناها نصاً، فصار به مؤكداً قوياً، لا ضعف فيه ولا احتمال، وقد كان ذلك المعنى ضعيفاً قبل مجيء المصدر.

2 يراد به الفاعل اللغوي - لا النحوي - وذلك من فعل الشيء حقيقة، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل، كالمغني في المثال الآتي ... ، فهل فاعل معنى للغناء والتصويت، كذلك: "الشجاع" هو فاعل الزئير معنى، لا نحويًا.

3 جملة الشروط في الحقيقة سبعة: كونه مصدرًا - مشعرًا بأن معناه مما يحدث ويطرأ، وليس أمرًا ثابتًا دائمًا أو كالدائم "أي: أنه ليس من السجايا الثابتة، ولا الأمور الفطرية

الملازمة، كالدكاء - الطول - السمينة، فلا يكون مما نحن فيه: لفلان ذكاء ذكاء
العبقري: بنصب كلمة: "ذكاء" الثانية؛ لأنها من السجايا - كونه دالاً على التشبيه -
بعد جملة - هذه الجملة مشتملة على فاعله المعنوي، وعلى معناه - ليس فيها ما
يصلح للعمل.

قال الخصري في هذا المكان: "هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب، ويجوز
معها رفعه؛ بدلاً مما قبله، أو: صفة له؛ بتقدير: "مثل" أو خبراً لحذوف، وهل النصب
حينئذ أرجح، أو هما سواء؟ قولان ... ا. هـ.

(227/2)

نحو: "للمعنى صوت صوت البلب"، أي: للمعنى صوت، يصوت صوت البلب، بمعنى:
صوتا يشبهه، ومنه: "للشجاع المقاتل زئير زئير الأسد"، أي: يزأر زئير الأسد، أي: زئيراً
يشبه زئيره، ومنه: "للمهموم أنين، أنين الجريح"، أي: يئن أنين الجريح، "أنينا شبيهاً بأنين
الجريح" ... وهكذا، والمصدر منصوب في هذه الأمثلة على الوجه الذي شرحناه 1.

1 عرض ابن مالك -بإيجاز- لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً، فقال:
والحذف حتم مع آت بدلاً ... من فعله: كندلاً اللذ كاندلاً
أي: الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً وعوضاً عن فعله، ومعنيًا عن التلفظ به؛
مثل: المصدر: "ندلاً" ومعناه: "خطئاً"؛ وهو بمعنى "اندل" في الدلالة على طلب الندل،
أي: الخطف، فالمصدر "ندلاً" منصوب بعامله المحذوف "اندل"، ونائب عنه في تأدية
معناه، ومتحمل لضميره الفاعل الذي تقديره: أنت، "واللذ: الذي".
ثم قال:

وما لتفصيل: كما منا ... عامله يحذف حيث عنا
"عنا، أصله: عن، بمعنى: عرض، والألف لوزن الشعر، ويسمونها: ألف الإطلاق؛ لأن
الصوت ينطلق من غير حبس، ويمتد؛ فيجيء بها".
يريد: أن عامل المصدر بحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على
تفصيل أمر مبهم مجمل قبله، وساق لهذا بعض آية تصلح للتمثيل؛ هي قوله تعالى
يخاطب المسلمين، في أمر أسرى الكفار المهزومين: {فَشُدُّوا الرِّبَاطَ فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَبَدَأَ فَدَأَّ} .

الوثاق - القيد، ومعنى شدة: إحكام ربطه وتمكينه، وموضع الشاهد هو: "منا، وفداء"
- التقدير: تمنون منا بإطلاق الأسرى أحرارًا بغير مقابل، أو يفدون أنفسهم فداء، أي:
يدفعون الفدية - وهي: التعويض المال أو غيره - في نظير إطلاق سراحهم، ثم قال:
كذا مكرر، وذو حصر، ورد ... نائب فعل لاسم عين استند
أي: يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر نائبًا عن فعل محذوف استند لمبتدأ
اسم عين. =

(228/2)

هذا، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه، فهل يشترط أن تكون
مشتملة على لفظه أيضًا؟
الجواب: لا؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة، وربما لا تشتمل؛ مثل قول
القائل يصف النخيل: "رأيت شجرة محتجبة في الفضاء، ارتفاع المآذن"، فكلمة: "ارتفاع"
مصدر منصوب بعامل محذوف وجوبًا، تقديره: يرتفع ارتفاع المآذن، وإنما حذف وجوبًا
لتحقيق الشروط، التي منها؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه، وإن كانت غير
مشتملة على لفظه؛ لأن معنى: "رأيت شجرة محتجبة في الفضاء" - هو رأيت شجرة
مرتفعة، ومثله: رأيت رجلًا يزحم الباب، ضخامة الجمل، أي: يضخم ضخامة الجمل.

أي: كان مسندًا هو وفاعله، والمسند إليه مبتدأ، دال على اسم عين "أي: على ذات"،
وقد شرحناه، ثم انتقل إلى = المؤكد لنفسه أو لغيره:
ومنه ما يدعونه مؤكدًا ... لنفسه، أو غيره، فالمبتدأ
نحو: له علي ألف عرفا ... والثان كابني أنت حقًا صرفا
يريد بالمبتدأ: النوع الأول، وهو المؤكد لنفسه، "عرفًا"، أي: اعترافًا، وهو المصدر المؤكد
لنفسه، والأصل اعترف اعترافًا، فحذف الفعل وجوبًا وناب عنه مصدره، و"صرفًا"،
أي: خالصًا، وهي نعت لكلمة: "حقًا" أي: حقًا خالصًا لا شبهة فيه، و"حقًا" هي
المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبًا، ثم قال:
كذلك ذو التشبيه بعد جملة ... كلي بكًا، بكاء ذات عضله
يريد: المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوي - كما أوضحنا
في الشرح -، ومثل له بمثال هو: "لي بكا بكاء ذات عضلة"، أي: لي بكًا، أبكي بكاء

ذات عضلة؛ "فبكاء" هي المصدر الدال على التشبيه، وعامله محذوف وجوباً ... ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذي قبله، وهو كلمة: "بكاً" المقصورة؛ لأن المصدر لا يعمل هنا؛ لأنه ليس نائباً عن فعله، ولا مؤولاً بالحرف المصدرى، وهذان هما الموضوعان اللذان يعمل في كل منهما المصدر الصريح.

و"العضلة" الداهية، و"بكاء ذات عضلة"، أي بكاء من أصابتها داهية.

(229/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلًا بنفسه، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة، وأوضحنا¹ سبب استقلاله، أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون في جميع المواضع القياسية فعلًا مشتركًا معه في المادة اللفظية، وفي حروف صيغتها، كالأمثلة الكثيرة التي مرت، وأما الأمثلة السماعية، فمنها الخالي من هذا الاشتراك اللفظي؛ مثل: ويح - ويل - ويس - ويب ... وأمثالها من الألفاظ التي كانت بحسب أصلها كنايات عن العذاب والهلاك، وتقال عند الشتم والتوبيخ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب؛ يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره، ثم غلب استعمال: "ويس" و"ويح" في الترحم وإظهار الشفقة، كما غلب استعمال: "ويل" و"ويب" في العذاب.

وإذا نصبت الألفاظ الأربعة - وأشباهها - كانت مفعولات مطلقة لعامل مهمل²،

1 في رقم 4 من هامش ص 209، و 2 من هامش ص 220، ورقم 1 من ص 225.

2 أي: لفعل من لفظها؛ كان يستعمله العرب قديمًا، ثم تركوا استعماله اختيار؛ فصار مهملاً مستغنى عنه؛ شأن كل شيء مهمل، لكن أيجوز استعمال اللفظ الذي أهمله العرب - سواء أكان فعلًا أم غير فعل؟.

الرأي السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفًا بنصه وصيغته، ومما يؤيد استعمال الفعل المهمل، ما جاء في المزهر: "ج 2 ص 30 باب: ذكر نوادر من التأليف" ونصه: "قال ابن درستويه في شرح: "الفصيح" إنما أهمل استعمال "ودع، ووذر" - واللذين

مضارعهما: يدع ويذر - لأن في أولهما واوًا، وهو حرف مستثقل؛ فاستغني عنهما بما خلا منه، وهو "ترك"، قال: واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب، وهو الأصل، بل هو في القياس الوجه، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام لقلة اعتياده؛ لأن الشعر أقل استعمالاً من الكلام". ١. هـ.

فإن لم يكن معروف الصيغة نصًا، وكان المعروف مصدرًا أو مشتقًا، فقد انطبق عليه رأي بعض اللغويين - كابن جني - وهو يقضي بصحة استعماله، وبإباحة تكملة مادته اللغوية الناقصة بما يجعلها على غرار نظائرها، فالمصدر تشتق منه فروع تسير الفروع التي تشتق من نظيره في الدلالة العامة، وفي الوزن ... ، والمشتق - كاسم الفاعل - وغيره - تكمّل له الأنواع، والفروع، ومصدره بما يسير نظائره في كل ذلك، وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المذهب، وسار عليه في بعض قراراته.

وفيما يلي كلام ابن جني:

قال في كتابه الخصائص "ج 1 ص 362 باب: في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ما نصه: =

(230/2)

أو لفعل من معناها؛ فالأصل: "رحمه الله ويحًا وويسًا بمعنى: رحمة الله رحمة" - أو: "رحمة الله ويحه وويسه، بمعنى رحمه الله رحمته ... " وكذا: "أهلكه الله ويلاً، وويبًا، أو أهلكه الله ويله، وويبه؛ بمعنى أهلكه الله إهلاكًا، وأهلكه الله إهلاكه"، فالفعل مقدر في الأمثلة بما ذكرناه، أو بما يشبهه أداء المعنى من غير تقيد بنص الأفعال السالفة التي قدرناها. وقيل: إن الكلمات السالفة: "ويح - ويس - ويل - ويب ... " عند نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به؛ وليست مفعولًا مطلقًا؛ فالأصل مثل: ألزمه الله ويحه، أو ويله ... أو ... ، وهذا رأي حسن لوضوحه ويسره، وإن كان الأول هو الشائع، ومثله: بله الأكف "في حالة الكسر" بمعنى: ترك الأكف، أي: اترك ترك الأكف ...

ب- من المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها، ما يستعمل مضافًا وغير مضاف، كالكلمات الخمسة السابقة، فإن كانت مضافة فالأحسن نصبها على اعتبارها مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، أو مفعولًا به، كما شرحنا. والنصف هو الأعلى، ولم يعرف -سماعًا- في كلمة: "بله" المضافة سواء، أما الكلمات الأربع التي قبلها، فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف،

= "حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال: يقال: درهمت الخبازي، أي: صارت كالدرهم؛ فاشتق من الدرهم، وهو اسم عجمي، وحكى أبو زيد - رجل مدرهم، قالوا ولم يقولوا منه درهم؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف، ولهذا أشباه". ١. هـ.

ثم قال بعد ذلك في ص 367 من الفصل نفسه ما نصه:
"ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا، ولا أن يرويه رواية ...".
وفي ص 127 - باب تعارض السماع والقياس - ما نصه:
"إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو علي في الشام: إذا صحت الصفة "المشتق" فالفعل في الكف. وإذا كان هذا حكم الصفة "المشتق" كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ..."، ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة ...
وله فصل آخر جليل الشأن، عظيم النفع، عنوانه: فصل في اللغة المأخوذة قياسًا "ج 1 ص 439" - يؤيد ما سبق - وستذكر هنا في آخر الجزء - هذا الفصل كاملاً؛ لأهميته، ونفيس مضمونه.

(231/2)

أو خبراً والمبتدأ محذوف، وتقدير الخبر المحذوف: ويجه مطلوب - مثلاً - ويجه مطلوب
- مثلاً - وهكذا الباقي ... وتقدير المبتدأ المحذوف: المطلوب ويجه ... المطلوب
ويجه ... وهكذا ...

فإذا كانت الكلمات الأربع مقرونة "بأل"، فالأحسن الرفع على الابتداء - وهو الشائع؛ نحو: الويح للحليف، والويل للعدو، ولا مانع أن تكون خبراً؛ نحو: المطلوب الويح - المطلوب الويل، ويجوز النصب على أنها مفعول مطلق للفعل المحذوف، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً.

وإن كانت تلك الكلمات خالية من "أل ومن الإضافة" جاز النصب والرفع على

السواء؛ كقولهم: "الوعد دين، فويل لمن وعد ثم أخلف" - "ويحًا للضعيف المظلوم"، بالنصب أو الرفع في كل واحدة من الكلمتين. وملخص الحكم: أن الرفع والنصب جائزان في كل حالات الألفاظ الأربعة غير أن أحد الأمرين قد يكون أفضل من الآخر أحيانًا، طبقًا للبيان السالف 1. ج- أشرنا 2 إلى أن فريقًا من النحاة يميز عدم التقييد بالسماع، وعدم وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها من عاملها، مثل: "سقيًا" و"رعيا" ... كما يميز في التي ليست مضافة،

1 ويجوز في حالي الرفع والنصب المذكورتين أن يكون الاسم المفعول لهما مجرورًا باللام؛ نحو: ويح للمحسنين، وويل للظالمين ... أو: ويحًا وويلاً، ومن هذا قول جرير: كسا اللؤم تيمًا خضرة في جلودها ... فويل لتيم من سرايلها الخضر ومن الرفع قولهم: "ويل للشجي من الخلي"، وتفصيل الكلام على ذا المثل العربي من حيث معناه، وتشديد يائه، وتخفيفها ... مدون في مكانه الأنسب - باب: "الصفة المشبهة"، ج 3 ص 274 - ومعه مثل آخر هو: "ما أهون على النائم القبر سهر المسهد المكروب". أما كلمة: "تعسًا" ... و"بعدًا" - و"تبا"، فأفصح الاستعمالات فيها النصب مع جر معمولها باللام، فيقال: تعسًا للخائن، وبعدًا له "أي: هلاكًا" وتبا له - "راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج 1 ص 290"؛ وهناك استعمالات أخرى جائزة. 2 في رقم 3 من هامش ص 222.

(232/2)

ولا مقرونة بأل، أن تضاف، وأن تقترن بأل؛ فتجري عليها الأحكام السالفة في كل حالة، وهذا هو الأنسب اليوم؛ ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى. د- هناك مصادر أخرى مسموعة بالنصب، وعاملها محذوف وجوبًا، وهي نائبة عنه 1. 1- منها: ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة؛ مثل: "ليبك وسعديك"، لمن يناديك أو يدعوك لأمر، والأصل: ألي لبيك، وأسعد سعديك؛ بمعنى: أجيئك إجابة

بعد إجابة، وأساعذك مساعدة بعد مساعدة، أي: كلما دعوتني وأمرتني أجبتك، وساعدتك.. المسموع في الأساليب الواردة استعمال: "سعديك" بعد "لييك"، واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل، لكن يجوز استعمال "سعديك" بدون "لييك" إن دعت حكمة بلاغية، أما "لييك"، فالمسموع فيها الاستعمالان.

ومثل: حنانيك في قولهم: "حنانيك، بعض الشر أهون من بعض" بمعنى: حن علي حنانيك؛ "أي: تحنن واعطف" حناناً بعد حنان، ومرة بعد أخرى – فهي هنا كلمة: "استعطف".

ومثل: دواليك، في نحو: تقرأ بعض الكتاب، ثم ترده إلي، فأقرأ بعضه، وأرده إليك، فتقرأ وترد ... وهكذا دواليك ... بمعنى أداول دواليك، أي: أجعل الأمر متداولاً ومتنقلاً بيني وبينك، مرة بعد مرة.

ومثل: هذا ذيك، في نحو: هذا ذيك في غصون الشجر، أي: تخذ هذا ذيك، بمعنى: تقطع مرة بعد مرة، ومثل: حجازيك، في نحو: حجازيك عن إيذاء اليتامى: أي: تحجز حجازيك، بمعنى: تمنع مرة بعد أخرى.

ومثل: حذاريك، في نحو: حذاريك الخائن، أي: احذر حذاريك بمعنى: احذر الخائن، حذراً بعد حذر ...

1 كثير من هذه المصادر متفرق في النصوص الأدبية القديمة وفي المراجع اللغوية، وقد جمع طائفة كبيرة منها شارح المفصل ج1 ص 109 وما بعدها، وكذلك صاحب الهمع، ج1 ص 188 وما بعدها.

وسيجئ تفصيل الكلام عليها من جهة إضافتها في أول الجزء الثالث م 94 ص 65.

(233/2)

والمصادر السالفة كلها منصوبة، وعاملها محذوف وجوباً وهي نائبة عنه، وكلها غير متصرف – في الأغلب –، أي: أنها ملازمة في الأكثر حالة واحدة سمعت بها، وهي حالة النصب والتثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب – التي هي ضمير مضاف إليه – وقد ورد بعضها بغير التثنية، أو بغير الإضافة مطلقاً، أو: بالإضافة مع غير كاف

الخطاب، أو: له عامل مذكور ... لكن لا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة؛ فلا خير في محاكاتها، وترك الأكثر الأغلب.

بقي أن نسأل: ما معنى التثنية في الأمثلة السابقة وأشباهها؟ أهى تثنية حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير، فيكون معنى: "لبيك"، و"سعديك" و"حنانيك" ... تلبية موصولة بأخرى واحدة، ومساعدة موصولة بمساعدة واحدة، وحناناً موصلاً بمثله واحد؟ أليكون هذا الاقتصار المعنوي على اثنين هو المراد، أم يكون المراد هو مجرد التكرار الذي يشمل اثنين، وما زاد عليهما؟

رأيان قويان ... ، ولا داعي للاقتصار على أحدهما دون الآخر؛ لأن بعض المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك، وبعض آخر يخالفه؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام.

2- ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة -إلا في ضرورة الشعر- مثل: "سبحان 1 الله" أي: براءة من السوء، ومثله: معاذ 2 الله؛ أي: عياداً بالله، واستعانة به، ومثل ربحان الله؛ أي: استرزاق الله، ولا يعرف لهذا فعل من لفظه؛ فيقدر من معناه؛ أي: أسترزقه، والكثير استعماله بعد سبحان الله، والثلاثة السالفة غير متصرفة، ومثلها: حاش 3 الله؛ بمعنى تنزيه الله.

1 "سبحان" اسم مصدر؛ فهو في حكم المصدر "وقد سبقت الإشارة إليه في: ص 114 م 68"، ومن استعماله غير مضاف لضرورة الشعر قول الأعشى:

أقول لما جاءني فخره ... سبحان من علقمة الفاخر

2 سبقت الإشارة الموضحة إليه في ص 114 م 68.

3 تفصيل الكلام عليها وعلى لغاتها وأوجه إعرابها موضح في باب "الاستثناء" ص 354، وفي "ب" من ص 360 عند بيان أنواع: "حاشا".

(234/2)

3- أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغير تثنية ولا إضافة؛ مثل: "سلاماً من

الأعداء، بمعنى: براءة منهم، لا صلة بيننا وبينهم، بخلاف "سلام" بمعنى: "تحية"؛ فإنه

متصرف.

ومثل: "حجرًا" في نحو قولك لمن يسألك: أتصاحب المنافق؟ فتجيب: "حجرًا"، أي:

أحجر حجرًا؛ بمعنى أمنع نفسي، وأبعده عني، وأبرأ منه 1 ...

ومثل قولك لمن يطالب بإنجاز أمره: "سأفعله، وكرامة ومسرة - أو: نعمة، أو: ونعام عين

- وهذه مضافة" أي: سأفعله وأكرمك كرامة، وأسرّك مسرة، وأنعم نفسك نعمة، وأنعم

نعام عين، أي: إنعام عين ... بمعنى أمتنعك تمتع عين.

4- أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق في أنها ليست مصادر، ولكنها أسماء منصوبة

تدل على أعيان، أي: على أشياء مجسمة محسوسة: "ذوات"، كقولهم في الدعاء على من

يكرهونه: "تربًا 2 وجندلاً 3"، والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهاها مفعولًا به

لفعل محذوف، والتقدير: ألزمه الله تربًا وجندلاً. أو: لقي تربًا وجندلاً، أو: أصاب، أو:

أصاب، أو: صادف ... أو: نحو هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب ...

1 في الجزء الأول من تفسير القرطبي ص 78 ما نصه:

"العرب تقول عند الأمر تنكره: "حجرًا له" - بضم الحاء - وسكون الجيم - أي: دفعًا

له، وهو استعاذة من الأمر". ا. هـ.

وجاء في بعض كتب التفسير الأخرى ما نصه "الحجر - بالكسر وبفتح - الحرام،

وأصله: المنع". ا. هـ، وفي كتب اللغة ما يأتي:

جاء في الأساس: "هذا حجر عليك": حرام، "والحاء هناك مضبوطة بالحركات الثلاث،

ضبط قلم، "أي بالشكل".

وفي القاموس ما نصه: "الحجر - مثلثه - المنع فصرح بتثليث الحاء".

2 ترابًا.

3 صخرًا.

(235/2)

المسألة 77: المفعول له، أو: المفعول لأجله

أ ... لازمت البيت؛ استجمامًا ... - أو: للاستجمام.

زرت المريض؛ اطمئنًا عليه ... - أو: للاطمئنان.

أتغاضى عن هفوات الزميل؛ استبقاء لمودته ... - أو: لاستبقاء مودته.

أحترم القانون؛ دفعًا للضرر ... - أو: لدفع الضرر.
ب ... تنزهت؛ طلب الراحة ... - أو: لطلب الراحة.
تحفظت في كلامي؛ خشية الزلل ... - أو: لخشية الزلل.
ألتزم الاعتدال؛ رغبة السلامة ... - أو: لرغبة السلامة.
أسأل الخير؛ قصد الاسترشاد ... - أو: لقصد الاسترشاد.
ج ... أجلس بين الأصدقاء؛ الصلح ... - أو: للصلح.
أطلت المشي بين الزروع؛ التمتع بها ... - أو: للتمتع بها.
أسعى بين المتخاصمين؛ التوفيق ... - أو: للتوفيق.
هجرت الصحف الهزلية؛ النفور منها ... - أو: للنفور.
كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتي:
ما الداعي أو: ما السبب في أنك لازمت البيت؟ الجواب: الاستجمام.
ما العلة، أو: ما السبب في أنك زرت المريض؟ ... الاطمئنان.
ما السبب في تغاضيك عن هفوات زميلك؟ استبقاء المودة ...
وهكذا باقي الأمثلة؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب¹، جوابه كلمة معه في جملته.

1 والغالب أن تكون أداة الاستفهام هي: "لماذا"؟ أو: "ليم"؟، أو: "ما"؟، أو نحوها من كل ما يسأل به عن السبب.

(236/2)

ولو لحظنا الكلمة الواقعة جواباً لوجدناها - مصدرًا، يبين سبب ما قبله "أي: علته ...
"، ويشارك عامله في الوقت، وفي الفاعل¹؛ لأن زمن الاستجمام وفاعل الاستجمام هو
زمن ملازمة البيت وفاعلها، وزمن الاطمئنان وفاعله، هو زمن زيادة المريض وفاعلها....
وكذا الباقي ...

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور - أو الشروط - الأربعة السالفة تسمى: "المفعول له"،
أو: "المفعول لأجله"² فهو: المصدر³ الذي يدل على سبب ما قبله "أي: على بيان
علته"⁴، ويشارك عامله في وقته، وفاعله ...
أقسامه:

المفعول لأجله ثلاثة أقسام 5 قياسية، مجرد من "أل" والإضافة؛ كالقسم الأول: "أ" ومضاف؛ كالقسم الثاني: "ب" ومقترن بـ"أل"؛ كالقسم الثالث "ج"، وهذا القسم دقيق في استعماله وفهمه، قليل التداول قديماً وحديثاً -مع أنه قياسي- ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله.
أحكامه:

1- إذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرة، وجاز جره بحرف من حروف

- 1 وهذا هو الأعم الأغلب الذي يجب الاقتصار عليه.
- 2 أي: لأجل شيء آخر، بسببه حصل هذا المفعول، فالمراد: ما فعل لأجله فعل.
- 3 أي الصريح، ومثله: المصدر الميمي، واسم المصدر، وكذلك المصدر المنسبك؛ "وأمثله في رقم 1 من هامش ص 240"، ومن المصدر الميمي قول الشاعر:
وأمر تشتهي النفس، حلو... تركت مخافة سوء السماع
أي: تركته خوف سوء السمعة، وقول الأحنف بن قيس: "رب حلم قد تجرعتة؛ مخافة ما هو أشد منه"، أي: خوف الذي هو أشد منه.
- 4 ولأنه يبين علة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله؛ لكيلا يصير مصدرًا مؤكدًا لعامله، والشيء لا يكون علة نفسه، كما سيحيى في رقم 1 من هامش ص 239 ولا من معناه، ولا يبين نوعه، أو عدده؛ لأن هذا كله مناقض للتعليل الذي هو شرط أساسي في المفعول لأجله، ومن أظهر أمثلة التعليل في المصدر كلمة: "شرف" في قول الشاعر:
إنا لقوم أبت أخلاقنا شرقاً... أن نبتدي بالأذى من ليس يؤذينا
- 5 إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة، أو مقترناً بـ"أل" التي تفيد التعريف - فإنه يكون معرفة، وإذا كان مجرداً منهما فإنه يكون نكرة.

(237/2)

الجر التي تفيد التعليل؛ وأوضحها 1: "اللام - ثم: في، والباء، ومن"، والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجر باللام، ومن الممكن حذف اللام من تلك الأمثلة، ووضع حرف جر آخر من حروف التعليل مكانها - لكنه في جميع حالات جره لا يعرب - اصطلاحاً - مفعولاً لأجله، وإنما يعرب جاراً ومجروراً متعلقاً بعامله، وهذا برغم استيفائه

الشروط، وبرغم أن معناه في حالتي نصبه وجره لا يختلف¹.
ومع أن النصب والجر جائزان، والمعنى فيهما لا يختلف - هما ليسا في درجة واحدة من القوة والحسن؛ فإن نصب الجرد أفضل من جره، لشيوع النصب فيه، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة: "مفعول لأجله"، وجر المقترن "بأل" أكثر من نصبه، أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان، "وقد تقدمت الأمثلة للأنواع الثلاثة".
فإن فقط شرط من الأربعة² لم يجز تسميته مفعولاً لأجله، ولا نصبه على هذا الاعتبار؛ وإنما يجب جره بحرف من حروف التعليل السابقة، إلا عند فقد التعليل؛ فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل؛ منعاً للتناقض.

1 من أمثلة "في" التي لبيان السبب "أي: للتعليل" قوله عليه السلام: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها" ... أي: بسبب هرة، ومن أمثلة الباء التي لبيان السبب قوله تعالى: {فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ} ، أي: بسبب ظلم.
ومن أمثلة "من" الدالة على بيان السبب قوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ} أي: بسبب إملاق: "فقر".

وسيجيء البيان التام عن هذه الأحرف مع نظائرها من حروف الجر، في الباب الخاص بها، آخر هذا الجزء ص 458.

2 و 2 يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً، لا يكون منصوباً بالعامل الذي قبله؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخافض "أي: عند نزع من مكانه، وحذفه؛ كما تقدم في رقم 4 من هامش ص 171 من باب: تعدي الفعل ولزومه"، ولا داعي للأخذ بهذا الرأي؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائدة، وحمل على مذهب ضعيف، مردود - طبقاً للبيان السابق في ص 159 و 171 وما بعدهما، ومثله الآراء الأخرى التي تزيد بعض الشروط أو تنقص، ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله "قليباً"؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر، "هو: التعليل؛ إذ التعليل - غالباً - يكون بأمور قلبية معنوية، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح، ويفهم أيضاً من باقي الشروط ...

فمثال ما فقد المصدرية: "أعجبتني الحديقة: لأشجارها، وسرتني أشجارها؛ لثمارها؛"
فالأشجار والثمار ليستا مصدرين، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله، وصارتا
مجرورتين.

ومثال ما فقد التعليل: "بعدت الله عبادة، وأطعت الرسول إطاعة¹ ... ولا يجوز في
هذين، وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل - كما سبق.
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: "ساعدتني اليوم، لمساعدتي إياك غدا"².
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: "أجبت الصارخ؛ لاستغاثته؛" لأن فاعل الإجابة
غير فاعل الاستغاثة³.

1 نصب المصدران: "عبادة" و"إطاعة" على المصدرية؛ لأن كلا منهما مصدر مؤكد
لعامله، ولا يصلح مفعولاً لأجله؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه، كما سبق في المفعول
المطلق المؤكد، فكلاهما فقد شرط التعليل.

2 المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع، ويتحقق حدث العامل في أثناء
ومن تحقق معنى المصدر، فيتحقق المعنيان معاً في وقت واحد؛ مثل: هرب اللص جبناً،
أو: يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقيق المصدر: نحو: حبست المتهم خوفاً من
فراره، أو العكس، نحو: جئتكَ حرصاً على إفادتك.
3 وفيما سبق يقول ابن مالك:

ينصب "مفعولاً له" المصدر، إن ... أبان تعليلاً؛ كجد شكراً، وذن
أي: ينصب المصدر على اعتباره، مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله؛ أي: إن بين سبب
ما قبله، وضرب لهذا مثلاً هو: جد شكراً، بمعنى: جد لأجل الشكر، فكلمة: "شكراً"
مصدر بين سبب الجود، ومعنى: "ذن"، دائن الناس بجودك وفضلك: ليشكروك، فهو
فعل أمر من دان الرجل غيره بمعنى: صار دائئاً له. ويصح أن يكون فعل أمر من: "دان"
بمعنى: صار صاحب دين "بكسر الدال" وعلى المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول
لأجله محذوف؛ تقديره، شكراً. ويكون أصل الكلام: جد شكراً، وذن شكراً، ثم قال في
بيان بقية الشروط:

وهو -بما يعمل في- متحد ... وقتاً، وفاعلاً، وإن شرط فقد:
فاجره بالحرف، وليس يمتنع ... مع الشروط، كلزهد ذا قنع
يريد: أنه يكون مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل،
وهذا مراده من قوله: "بما يعمل فيه متحد"، أي: وهو متحد بالذي يعمل فيه النصب،

والضمير عائد على المفعول له، فإن عقد شرط فاجر بالحرف، ولا تنصب: ثم بين أن
الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استبقاء الشروط؛ مثل =

(239/2)

2- ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف؛ كأن يقال: "إن الله أهل
لشكر الدائم؛ فاعبدته شكراً، وأطعته"، والتقدير: أطعته شكراً؛ فحذف الثاني لدلالة
الأول عليه، ومثل: "إن الضيف الذي سيزورنا جدير أن يظهر له التكريم في كل
حركاتنا؛ فنقف تكريماً، ونتقدم عند قدومه تكريماً، ونصافحه ..."، أي: نصافحه
تكريماً، ومثل هذا ما سبق من قول ابن مالك: "جد شكراً ودن ...".

= هذا قنع زهداً؛ فيصح: هذا قنع لزهد، وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والجر
من القوة البلاغية عند دخولهما في أقسام المفعول لأجله، فقال:
وقل أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب "أل" وأنشدوا:
لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالى زمر الأعداء
"قل أن يصحبها: أي: يصحب الحرف، وأنه باعتباره: كلمة، ويجوز التذكير باعتبار أنه
حرف"، فدخول حرف الجر على المجرد من "أل والإضافة" قليل، ودخوله كثير على
المقرون بأل؛ مثل قول الشاعر القديم: لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... "أي: لا أقعد عن
الهيجاء الجبن، يريد: للجبن، أي: بسبب الجبن".
ولم يتعرض ابن مالك للمضاف، وكلامه السابق بشعر بالحكم، وهو أن النصب والجر
سيان، إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجر، وأن واحداً آخر يكثر فيه
الجر دون النصب، وسكت عن الثالث، فالسكوت في هذه الحالة قد يوحي بجواز
الأمرين على التساوي.

1 من أمثلة حذفه - قوله تعالى: {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا} .
والأصل: كراهة أن تضلوا، أي: كراهة ضلالكم؛ فالمصدر المؤول مفعول له - كما نص
على ذلك صاحب: "المغني" عند الكلام على الحرف: لا.
والمفهوم أن المفعول لأجله "وهو كلمة: كراهة" مضاف إلى المصدر المؤول بعدها، ثم
حذف المضاف؛ فقام المضاف إليه مقامه، وأعرب إعرابه - ومثل هذا يقال في المصدر
المؤول في الآية الكريمة التالية: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ

النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ { .
أي: كراهة حبوط أعمالكم - في فسادها وضياع قيمتها - وكالذي في الآية التالية: { يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا
فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ } .

(240/2)

3- ومنها: أنه - وهو منصوب أو مجرور - يجوز تقدمه على عامله؛ نحو: "طلبًا للنزهة
- ركب الباخرة"، "انتفاعًا - شاهدت تمثيل المسرحية"، والأصل: ركب الباخرة؛ طلبًا
للنزهة - شاهدت تمثيل المسرحية؛ انتفاعًا، وقول الشاعر:
فما جزعًا - ورب الناس - أبكي ... ولا حرصًا على الدنيا اعتراني
والأصل: فما أبكي جزعًا 1.

4- ومنها: جواز حذف عامله؛ لوجود قرينة تدل عليه؛ نحو: بعدًا عن الضوضاء؛ في
إجابة من سأل: لم قصدت الضواحي؟ ...
5- ومنها: أنه لا يتعدد 2؛ سواء أكان منصوبًا أم مجرورًا؛ فيجب الاختصار على واحد
للعامل الواحد، ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه 3 - لهذا قالوا في الآية
الكريمة: { وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا } ، أن كلمة: "ضرارًا" مفعول لأجله، والجار
والمجرور: "لتعتدوا" متعلقان بها، ولا يصلح أن يكون التعلق في الآية بالفعل إلا عند
إعراب: "ضرارًا" حالًا مؤولة؛ بمعنى: مضارين.

1 ومثل هذا كلمة: "شوقًا" في بيت الكميت:

طربت، وما شوقًا إلى البيض أطرب ... ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعب؟
يريد: وما أطرب شوقًا إلى البيض، كما يريد: وأذو الشيب يلعب؟ فحذف همزة
الاستفهام؛ لأن حذفها كثير للخفة عند أمن اللبس - كما جاء في المختص ج 2 ص
205.

2 لأن العلة في وجود الشيء لا تكون إلا واحدة، والسبب الواحد لا يوجد إلا مسببًا
عنه واحدًا.

3 ومن أمثلة العطف عليه قول علي رضي الله عنه في بعض الأشرار: "لا تلتقي بدمهم
الشفتان؛ استصغارًا لقدرهم، وذهابًا عن ذكرهم"، وكذلك: "لعبًا" في الشطر الثاني من

البيت السابق.

ومن أمثلة البديل قول أحد الباحثين: "ما تأملت الكون إلا تجلت لي عظمة الله، وعجائب قدرته؛ فأطأطأ الرأي إخبائاً، خشوعاً، وتواضعاً ..."، فالخشوع هو الإخبات، بدل كل من كل.

(241/2)

المسألة 78: ظرف الزمان، وظرف المكان 1

في مثل: "جاءت السيارة صباحاً، ووقفت يمين الطريق؛ ليركب الراغبون" تدل كلمة: "صباحاً" على زمن معروف؛ هو أول النهار وتتضمن في ثناياها معنى الحرف: "في" الدال على الظرفية²، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف، ونقول: "جاءت السيارة في صباح، ووقفت يمين الطريق"؛ فلا يتغير المعنى مع وجود "في"، ولا يفسد صوغ التركيب، فهو حرف عند حذفه هنا ملاحظ كالموجود، يراعى عند تأدية المعنى؛ ولأن كلمة: "صباحاً" ترشد إليه، وتوجه الذهن لمكانه؛ وهذا هو المقصود من أن كلمة "صباحاً" تتضمنه³.

ولو غيرنا الفعل: "جاء"، ووضعنا مكانه فعلاً آخر؛ مثل: وقف - ذهب - تحرك ... - لبقيت كلمة: "صباحاً" على حالها من الدلالة على الزمن المعروف، ومن تضمنها معنى: "في"، وهذا يدل على أن تضمنها معنى: "في" مطرد⁴ مع أفعال كثيرة متغيرة المعنى.

1 يسمى الظرف بنوعيه: "المفعول فيه"، وهو نوع من: "شبه الجملة"، وكذا من "شبه الوصف" كما سيجيء في رقم 1 من هامش الصفة الآتية.

2 أي: "على أن شيئاً في داخل شيء آخر"؛ فالغلاف الخارجي هو الظرف، وما في داخله هو: المظروف؛ نحو: الماء في الكوب، وفي مثل: "السفر اليوم"، يكون الظرف هو اليوم، والمظروف هو السفر.

3 فالمراد من تضمنها: أنها تشير إلى معنى "في" من غير أن تتضمن لفظه، أو تنوب عنه في أداء معناه، أو عمله، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن، ولولا ذلك لوجب بناء هذه الظروف؛ لما يسميه النحاة: "السبب التضميني، أو المعنوي" وهو يمنع غالباً، ظهور الحرف وقد سبق بيانه في الجزء الأول، ص 60 م 7، وهو يزيد الأمر هنا وضوحاً مع أن أكثر الظروف معرب، برغم تضمنه معنى: "في".

4 أي: مستمر في مختلف الأحوال، ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة، غير مقصور على نوع معين منها، لكن يجب ملاحظة أمور ثلاثة.
أولها: أن كلمة: "في" لا يصح التصريح بها مع الظروف التي لا تتصرف كما سيجيء في رقم 4 من ص 236 و"د" من ص 270 بخلاف المتصرفة. =

(242/2)

بخلاف ما لو قلنا: الصباح مشرق - صباح الخميس معتدل، ... فإن كلمة: "الصباح" في المثالين، وأشباهاها تدل على الزمن المعروف، ولكنها لا تتضمن معنى "في"، فلو وضعنا هذا الحرف قبلها لفسد الأسلوب والمعنى المراد منه؛ إذ لا يصح أن يقال: في الصباح مشرق - ولا في صباح الخميس معتدل؛ ومن أجل هذا لا يصح اصطلاحاً تسمية كلمة: "الصباح" في هذين المثالين ظرف زمان؛ لعدم وجود شيء مظرف فيها، بالرغم من أنها تدل على الزمان فيهما.
وتدل كلمة: "يمين" في المثال الأول على المكان؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان؛ هو: "جهة اليمين"، وهي متضمنة معنى: "في"، إذ نستطيع أن نقول: وقفت في اليمين، أو: في جهة اليمين؛ فلا يتغير المعنى.
ولو غيرنا الفعل، وجئنا بآخر، فآخر ... لظلت كلمة: "يمين" على حالها من الدلالة على المكان، ومن تضمنها معنى "في" باطراد.
بخلاف قولنا: اليمين مأمونة - إن اليمين مأمونة - خلت اليمين ... فإنها في هذه الأمثلة وأشباهاها - لا تتضمن معنى الحرف: "في"، ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئه؛ إذ لا يقال: في اليمين مأمونة، وكذا الحال في باقي الأمثلة وأشباهاها؛ لهذا لا يصح تسميتها في هذه الأمثلة ظرف مكان، لعدم وجود شيء مظرف فيها ...
فكلمة: "صباحاً" في المثال الأول ونظائرها تسمى: ظرف "زمان". وكلمة "يمين" ونظائرها، تسمى: "ظرف مكان".
فالظرف 1 هو: "اسم منصوب يدل على زمان أو مكان، ويتضمن معنى:

= وثانيها: أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبهما إلا أفعال معينة خاصة، أو مشتقاتها؛ فلا يتضمنان في الأعم الأغلب معنى: "في" باطراد كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 235 فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها،

والظروف التي تلاقي فعلها في الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل، أو وصف بعمل عمله.

ثالثها: أن أسماء الزمان التي تلاقي فلها في الاشتقاق، ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من قل: أو وصف يعمل عمله ... "انظر "ج" من ص 254".

1 يسمى الظرف بنوعيه: "المفعول فيه" كما سبق في رقم 1 من هامش الصفحة الماضية، وقد يطلق الظرف في كلام الأقدمين أحياناً مراداً منه الجار مع مجروره؛ لأن كلمة: "الظرف" عندهم قد تشمل "شبه الجملة" بنوعيه، وتطلق على كل منهما، صرح بهذا: "المغني" ج 1 في مبحث: "كيف" والجمع =

(243/2)

"في" باطراد 1 ... "، وينقسم إلى ظرف زمان، وظرف مكان 2.

أحكام الظرف بنوعيه:

أشهرها سبعة:

1- أنه منصوب 3 على الظرفية 4، فلو كان مرفوعاً، أو كان منصوباً لداع آخر غير الظرفية، أو مجروراً 4 ولو كان الجار هو: "في" الدالة على الظرفية فإنه لا يسمى ظرفاً، ولا يعرب ظرفاً، ولو دل على زمان أو مكان 5.

وناصبه ويسمى: عامله إما مصدر؛ نحو: المشي يمين الطريق أسلم. والجرى وراء السيارات يعرض للأخطار.

وإما فعل 6 لازم أو متعد، نحو: أنجزت عملي مساءً، ثم قعدت أمام المذياع، أتمتع به.

= ج 1 في باب الظرف - في المبحث المستقل الذي عنوانه "كيف" ص 214، وكذا الخضري - وغيره، في ج 1 باب: "المبتدأ والخبر" عند بيت ابن مالك الذي نصه: "وفي" جواب كيف زيد؟ قل دنف ... "

وانظر النحو الوافي "ج 1 م 39 ص 362 من الطبعة الثالثة.

وشبه الجملة يسمى أيضاً: "شبه المشتق"، أو: شبه الوصف" للسبب المدون في رقم 3 من هامش ص 373".

أما حكم شبه الجملة بنوعيه: "الظرف، والجار مع مجروره" بعد المعارف والنكرات فيجيء في ص 446.

- 1 أي: بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه في المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله، إلا الظروف التي أشرنا إليها "في" رقم 4 من هامش ص 242، ومنها نوعان لا يتضمنان معنى "في" إلا في حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين؛ فهما بسبب هذا التعين لا يتضمنان معنى "في" باطراد.
- 2 وفي هذا يقول ابن مالك:
- الظرف وقت أو مكان ضمناً: ... "في" باطراد؛ "كهنا" أمكت "أزمنّا" والأحسن في: "ضمنّا" أن تكون ألفه للتثنية المراد منها الوقت والمكان، وكلمة: "أو" للتنويع، بمعنى الواو.
- 3 إما مباشرة؛ لأنه معرب مثل: يوم وراء ... ، وإما مبني في محل نصب. مثل: حيث – منذ.
- 4 و 4 انظر "أ" من ص 259 حيث الكلام على الظرف المتصرف.
- 5 كالصور التي يجب فيها جزء بالحرف: "في" وإعرابهما بعد ذلك خبراً لمبتدأ، وقد سبقت في باب المبتدأ والخبر، ج 1 م 35.
- 6 تام أو ناقص، جامد أو متصرف ... ، أو غير ذلك ... إلا الفعل: "ليس" ففي التعلق به، خلاف "وسيجيء الكلام على سبب التعلق في ص 249، وفي باب حروف الجر، ص 436 ب".

(244/2)

- وإما وصف 1 حقيقي عامل، "اسم فاعل، اسم مفعول ... " نحو الطيارة مرتفعة فوق السحاب، والسحاب مركوم تحتها لا يعوقها.
- إما وصف تأويلاً؛ ويزاد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى الصفات المعنوية، مثل: أنا عمر عند الفصل في قضايا الناس، وأنت معاوية ساعة الغضب، فالظرف: "عند" منصوب بكلمة: "عمر"، والمراد منها: "العادل". وكلمة: "ساعة" منصوبة بكلمة: "معاوية" والمراد منها: الحليم 2 ...
- 2- ولا بد أن يتعلق 3 الظرف بناصره "أي: بعامله"، وليس من اللازم أن يكون عامله متقدماً عليه؛ كالأمثلة السالفة، فقد يكون متأخراً عنه؛ كقولهم: "الجر عند الحمية لا يصطاد، ولكنه عند الكرم ينقاد، وعند الشدائد تذهب الأحقاد"، والمشهور أنه لا

يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفاً من "حروف المعاني" 4.

1 أي: مشتق، والحقيقي: غير التأويل الآتي.

2 وقد يكون ناصبه هو العامل في المنادى؛ كالطرف: "بين" في قول الشاعر:

يا دار بين النقا والحزن ما صنعت ... يد النوى بالألى كانوا أهاليك؟

وسيجيء بيان هنا، وفي باب: "المنادى"، ج 4 م 127.

3 معنى التعلق موضح في "ب" ص 267، وفيها أن التعلق قد يكون بعامل معنوي،

وهو: "الإسناد".

4 المراد من: "حروف المعاني" موضح، في صدر الجزء الأول "م 5" عند الكلام على

موضوع: "الحرف" ومن أنواعها: حروف العطف، وحروف الاستفهام، وحروف

النفي ... و ...

ونزيد هنا ما يقول صاحب "المفصل" في ج 8 ص 7 من أنها حروف جاءت عوضاً عن

الجملة، ومفيدة معناها، بأوجز لفظ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز

والاختصار؛ فحروف العطف جيء معناها، بأوجز لفظ، فكل حرف منها يفيد فائدتها

المعنوية مع الإيجاز والاختصار؛ فحروف العطف جيء بها عوضاً عن: "أعطف"،

وحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن: "أستفهم" وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن

"أجحد"، أو: "أنفي"، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن: "أستثني"، أو: "لا أقصد"،

وكذلك لام التعريف ثابت عن: "أعرف"، وحروف الجر جاءت لتتوب عن الأفعال التي

بمعناها؛ فالباء ثابت عن: ألصق مثلاً والكاف ثابت عن أشبه، وكذلك سائر حروف

المعاني: كأحرف النداء والتمني ...

وقد عقد صاحب المغني في الجزء الثان من كتابه فضلاً من شبه الجملة بنوعيه "الظرف،

والجار مع مجروره"، عنوانه: "هل يتعلقان بأحرف المعاني"؟ ملخصة: أن هناك ثلاثة آراء:

=

(245/2)

3- أن عامله قد يحذف جوازاً، أو وجوباً، فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل؛ كأن

يقال: متى حضرت؟ فيجاب: يوم الجمعة؛ أي: حضرت يوم الجمعة، ومتى وصلت يوم

الجمعة؟ فيجاب: مساءً، أي: وصلت مساءً، ومثل: كم ميلاً مشيت؟ فيجاب: ميلين؛

أي: مشيت ميلين، ويسمى الظرف الذي ذكر عامله أو حذف جوازاً لوجود قرينة تدل عليه: "الظرف اللغو" 1، أما الذي حذف عامله وجوباً فيسمى: "الظرف المستقر" 1.

= أولها: المنع مطلقاً، وهو المشهور، ثانيها: الجواز مطلقاً، ثالثها: التفصيل؛ فإن كان حرف المعنى نائباً عن فعل حذف جار ذلك على طريق النيابة، لا الأصلة، وإلا فلا؛ فنحو "يا لمحمد" يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف: "يا"، لنيابته عن "أدعو"، أو: "أنادي".

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فمثلوا له بقول الشاعر:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا ... إلا أغن عضيض الطرف مكحول

فالظرف: "غداة" ظرف للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن، ولا يصح تعلقه بما بعد "إلا"؛ لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليهما كما سيجيء في بابه ص 328 م 81، ومثل: ما ضربت الغلام للتأديب، فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب تعليل للضرب المنفي، أما إذا قصدت نفي الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفي، والتعليل له، أي: أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصفح عنه، وتركك إياه دون أن تضربه.

ومثله في التعلق بحرف النفي عندهم: ما أكرمت المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته؛ إذ لو علق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد، ومثل هذا قوله تعالى: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ}؛ فالباء متعلقة بالنفي؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة: "مجنون" ولم يتعلقا بالنفي لأفاد نفي جنون خاص؛ هو الجنون الذي يكون من نعمة الله، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص ... و ...

ثم قال صاحب المغني تعليقاً على هذا الرأي ما نصه:

"هذا كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه النافي ... و ...". ا. هـ.

وإذا كان الكلام السالف بديعاً "كما يقول بحق صاحب المغني"، فكيف لا يوافق عليه جمهرة النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التي كشفها أصحابه، وأبانوا جليل قدرها؟ ولم التقدير والتأويل من غير داع؟

لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه، وإن خالفه الجمهور بغير حجة واضحة، اللهم إلا إن كان القصد أن التعلق بالفعل الذي يدل عليه النافي أظهر

وأبين، فهذا صحيح.

1 و 1 تكلمنا بإسهاب على الظرف "اللغو" والظرف "المستقر" بفتح القاف، وعن =

(246/2)

ويجب حذف هذا العامل في ستة مواضع:

أن يقع خبراً، أو حالاً، أو صفة، أو صلة، أو مشتغلاً 1 عنه، أو لفظاً مسموعاً عن العرب محذوفاً في أكثر استعمالهم، فمثال الخبر: الأزهار أمامنا، والزروع حولنا، ومثال الحال: هذا الأسد أمام مروضه كالفأر، ومثال الصفة: إن شهادة زور أمام القضاء قد تحفر هوة سحيقة تحت أقدام شاهدها، ومثال الصلة: احتفيت بالصديق الذي معك، ومثال الاشتغال: يوم الأحد سافرت فيه 2. ومثال المسموع: حينئذ الآن.

= سبب التسمية؛ وما يصحبها من أحكام مختلفة؛ في الجزء الأول "في ص 271 م 27 و 246 م 35"، وهي أحكام هامة "منها: أن الظرف اللغو لا يقع بنفسه خبراً، ولا صلة ... و ... وإنما الذي يقع هو عامله المذكور، أو المحذوف جوازاً لقرينة - كما سيجيء في، في ص 249- وبعضها يؤدي إلى تيسير محمود، ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى في هذا الجزء الثاني بمناسبة الكلام على حروف الجر، وتعلقها بعامل محذوف - وغيره - وآثاره من النواحي المختلفة "في رقم 3 من هامش ص 245"، والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه.

1 تقدم باب الاشتغال في هذا الجزء ص 124.

2 القياس في الاشتغال بمعناه العام أن نقول: سافرت، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب جزءه بفي، وقد تحذف تيسيراً وتوسعاً - كما قالوا - على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه، وبناء على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشرة، مفعولاً به، لا ظرفاً - بالرغم من أنه عائد على الظرف، ويصير الفعل متعدياً بنفسه، "راجع الصبان في هذا الموضوع، ثم المفصل ج 2 ص 46"، وهذا التخيل يؤدي إلى اللبس والخلط بين المتعدي واللازم، فالخير في إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة، أما عند حذفه فلا ينسب إعراب الضمير ظرفاً؛ لأنه راجع إلى الظرف - "انظر رقم 2 من هامش ص 126 ثم من ص 252".

ومما فيه إشارة إلى التخيل السالف كلام "أبي علي القالي" في كتابه: "ذيل الأمالي

والنواذر" - ص 3 - عند عرضه قصيدة الأبيرد الرياحي في رثاء أخيه، ومطلعها:
تطاول ليلى لم أئمه تقلبًا ... كأن فراشي حال من دونه الجمر
قال: أبو علي، بعد الفراغ منها ما نصه: "قال أبو الحسن - يريد: أبا الحسن علي بن
سليمان الأخفش - من روى: "لم أئمه" جعله مفعولًا به على السعة، كما قالوا: "اليوم
صمته"، والمعنى: لم أئم فيه، وصمت في اليوم، جعله مثل: زيد ضربته". ١. هـ.
ومثل هذا في كتاب: "الكامل للمبرد" - ص 27 - فقد نقل في باب عنوانه: "من كلام
العرب: الاختصار" حذف كلمة "في" من قول العرب: "أقمت ثلاثًا ما أذوقهن طعامًا
ولا شرابًا"، وقول الراجز: "في اسعة يحبها الطعام" - ببناء المضارع للمجهول - ثم قال
بعد ذلك: "يريد في اسعة يحب فيها الطعام. وكذلك الأول معناه ما أذوق فيهن ... ،
وذلك أنه ضمير الظرف تجعله العرب مفعولًا به على السعة؛ كقولهم يوم الجمعة سرتة،
ومكانكم قمته، وشهر رمضان صمته ... ؛ فهذا يشبه في السعة بقولك: "زيد ضربته"
وما شابهه، فهذا بين". ١. هـ.

(247/2)

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفًا أو فعلًا؛ فالتقدير على اعتباره
وصفًا هو: "مستقر، أو موجود، أو كائن، أو حاصل ... ، وأشبه هذا مما يناسب"،
وعلى اعتباره فعلًا هو: "استقر - وجد - كان التي بمعنى: وجد - حصل ... وأشبه
هذا مما يناسب".

أما مع الصلة فيجب أن يكون فعلًا¹؛ لأن الصلة لغير "أل" لا بد أن تكون جملة
فعلية، والوصف مع مرفوعه ليس جملة².
والأحسن في "المشغول عنه" هنا، وفي "المسموع" أيضًا أن يكون فعلًا، فأصل المشغول
عنه: سافرت يوم الأحد سافرت فيه، وأصل المسموع في قولهم: حينئذ الآن، هو: "كان
ذلك حينئذ، واسمع الآن³".

1 وكذلك العامل المحذوف في - القسم؛ لأن القسم والصلة - لغير أل -، لا يكونان
إلا جملتين، ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلًا، وليس اسمًا مشتقًا يشبهه
- كما سيجيء في باب حروف الجر ص 500 - أما صلة "أل" فصفة صريحة؛ فيجب
أن يكون المحذوف اسمًا مشتقًا يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذي تقدم بيانه عند

الكلام عليها في باب الموصول والصلة "ج 1 ص 253 م 26 و 271 م 27".

2 إذا كان المحذوف في الصلة وغيرها هو متعلق الظرف، فهل يجوز أن نقول: إن الظرف نفسه هو الصفة، أو الصلة، أو الحال، أو الخير، ونستريح من التقدير؟

الجواب؛ نعم، "وتفاصيل هذا وأدلته قد سبقت في ج 1 ص 272، م 27 وفي باب المبتدأ والخبر شبه الجملة، م 35 وسيجيء تلخيصها في الزيادة "ص 249"، وفي: "باب حروف الجر" "رقم 3 من هامش ص 445".

3 هذا مثل يقال لمن ذكر أمرًا تقادم عهده، أي: "حصل ووقع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا، وسمع الآن كلامي"، فهما جملتان، والمقصود منعه من ذكر ما سبق، وأمره بسماع ما يقال له الآن.

وفي نصب الظرف وحذفه عامله جوارًا أو وجوبًا يشير ابن مالك بقوله:

فأنصبه بالواقع فيه مظهرًا ... كان، وإلا فانوه مقدراً

وكل وقت قابل ذاك، وما ... يقبله المكان إلا مبهمًا

نحو: الجهات، والمقادير وما ... صيغ من الفعل؛ كمرمى من رمى

الظرف يقع فيه المعنى إما من المصدر المجرد، أو من الفعل، أو من الوصف العامل – وهو هنا يقول: انصب الظرف بالعامل الذي معناه يقع في هذا الظرف، فالمراد: انصبه بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجودًا، وإلا فقدره، ثم بين أن كل وقت، – أي: ظرف للزمان – يقبل النصب على الظرفية، مبهمًا كان أم مختصًا، أم ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات، والمقادير، وما صيغ من الفعل.

"وسياتي شرح هذا في ص 252".

(248/2)

.....

زيادة وتفصيل:

إذا كان عامل الظرف محذوفًا وجوبًا بعض المواضع 1، فما الداعي إلى ملاحظته عند الإعراب، ووجوب تقديره في تلك المواضع، واعتباره هو الخبر أو الصفة، أو الحال، أو الصلة، أو ... ، دون الظرف نفسه؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر، أو الصفة، أو الحال، أو الصلة، أو ... في تلك المواضع ما دام متعلقة المحذوف واجب الحذف، ولا

يصح ذكره بحال؟ وإذا كان كلام العرب خالياً منه دائماً فكيف عرفنا أنه محذوف؟ إن الحكم بالحذف يقتضي علماً سابقاً ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف أو نظائره قد وجد حقيقة في الكلام العربي، ثم حذف لسبب طارئ، وهذه المعرفة لم توجد حقاً، فكيف حكمنا إذا بأنه محذوف؟ ... إلى غير هذا مما يحتج به المعارضون، وينتهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر، أو الصفة، أو ... أو ... ، وليس من اللازم في رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوباً بالعامل المحذوف، فقد يكون منصوباً بشيء آخر في الجملة، أو بعامل معنوي كالحذف ... أو بغير عامل ... ، ولا ضرر في هذا عندهم.

وفريق منهم يقول: إن خصائص العامل ومنها: معناه، وتحمله للضمير قد انتقلت للظرف؛ فلا مانع أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر، أو: الصفة ... أو ...

"وقد أشرنا لهذا الرأي في ص 447، وسبق إيضاحه في الجزء الأول، هامش ص 271 م 27 وص 346 م 35"، وأنه رأي مقبول عند بعض القدامى المحققين.

أما الذين يحتجون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر، أو الصفة ... أو ... دون الظرف، ويشترطون أن يكون للظرف في تلك المواضع متعلقاً هو الخبر أو الصفة ... أو ... ، فلهم حجة منطقية قوية، ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر، وتنتهي إلى ما يقوله المعارضون؛ هي: أن الزمان الجرد لا وجود له؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد، أو لا يستمر فيه حادث موجود، فخلو الزمان من أحداث جديدة، أو مستمرة محال. ويتعبير

1 سبق بيانها في ص 247.

(249/2)

أدق: لا بد من اقتران كل حادث بزمان، ويستحيل أن يوجد حادث في غير زمان، ولهذا سمي الزمان ظرفاً؛ تشبيهاً بالظرف الحسي كالأواني والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء، وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون حتماً بالحادث المتصل به الواقع فيه، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد "الوجود المطلق" من غير زيادة معنوية عليه، فهو معروف، فلا داعي لذكره؛ إذ لا فرق في المعنى بين: قولنا: "السفر حاصل

غداً"، وقولنا: "السفر غداً"؛ لأنه هو الزمان متلازمان كما سلف؛ فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود، هذا من الناحية العقلية المحضة 1.

وهناك شيء آخر يقولونه في شبه الجملة الواقع خبراً أو غير خبر من الأشياء التي سلفت؛ هو: أن اللفظ الدال على الزمان لا يكمل وحده بغير متعلقه المعنى الأساسي للجملة، ولا يستقل بنفسه في تحقيق فائدة تامة، وإنما يجيء لتكملة معنى آخر فيما يسمى: "العامل"؛ فليس من شأن اللفظ الزماني أن يتمم المعنى الأساسي المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف؛ فلولا ملاحظته في مثل: "السفر يوم الخميس" لكان المعنى: السفر زمان، وهذا الزمان يوم الخميس، وبعبارة أخرى: السفر هو يوم الخميس نفسه، ويوم الخميس هو السفر، والمعنى لا شك فاسد، مع أن الثابت المقرر من استقراء كلام العرب يوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى، والمبتدأ هو الخبر في المعنى كذلك، ولا فساد في ذلك مطلقاً.

ومثل هذا يقولون في ظرف المكان؛ فالمكان المجرد لا وجود له؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة، أو تستمر به أحداث قديمة؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام، فذكر الثاني في الكلام كاف في الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً، فيتساوى المعنى بين: "علي موجود في البيت" و"علي في البيت"، وكذلك بين: "علي موجود أمامك"، و"علي

1 بل إن الظرف بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على: "الوجود المطلق"، ثم يمتاز "اللغو" بدلالته فوق هذا على معنى خاص آخر، كالأكل، أو الشرب، أو غيرهما مما يزداد عليه فيجعله خاصاً مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً، وسيجيء الموضوع بيان في باب: "حروف الجر"، عند الكلام على شبه الجملة رقم 3 من هامش ص 445.

(250/2)

أمامك"، هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتمم المعنى الأساسي المراد، ولا يكمل القصد؛ فالمكان إنما يجيء لتكملة معنى، ولا يمكن أن يستقل

بإيجاد معنى أساسي جديد، وإذا ثبت أن لكل حادثة زمنًا فلا بد لها من مكان أيضًا، وإذا استحال أن يخلو زمان من حادثة استحال أن يخلو مكان من حادثة أيضًا. ولولا ملاحظة الحذوف لكان المبتدأ في مثل: "الجلوس فوق" هو نفس الخبر، أي: أن: الجلوس هو "فوق"، "فوق" هو الجلوس ذاته¹، وهذا معنى فاسد، ومثل هذا يقولون في الجار مع مجروره؟

تلك هي الأدلة القوية، ولا حاجة لغير المتخصصين بمعانها، وحسبنا أن نحكم بقوة الرأي القائل بأن شبه الجملة هو الخبر، أو الحال، أو ... ، وأنه رأي سديد لا مانع من مسابقتها، على الوجه المدون في الجزء الأول في الصفحات المشار إليها.

1 لما تقرر من أن المبتدأ هو الخبر في المعنى، والخبر هو المبتدأ في المعنى في غير هذه المواضع.

(251/2)

4- أن أسماء الزمان الظاهرة¹ كلها تصلح للمنصب على الظرفية، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهم²، وما يدل على الزمان المختص⁴ فمثال الأول: عملت حينًا، واسترحت حينًا، ومثال الثاني: قضيت يومًا سعيدًا في الضواحي، وأمضيت يوم الخميس في الريف، كما يتساوى في هذا ما كان منها جامدًا؛ مثل: يوم، وساعة ... وما كان مشتقًا مرادًا به الزمان؛ كصيغتي: "مفعل، ومفعّل" بفتح العين وكسرهما القياسيتين الدالتين على "الزمان"، بشرط أن تكون الصيغ القياسية المشتقة جارية على عاملها "أي: مشتركة معه في مثل

1 بخلاف المضمر كضمير الظرف في مثل: يوم الجمعة سرت فيه فإنه ظرف يجز بالحرف: "في" وجوبًا؛ فلا يقال: سرت، إلا على رأي يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله، وإعرابه مفعولًا به، "وقد سبق البيان والتفصيل في رقم 2 من هامش ص 247 وله إشارة في رقم 2 من هامش ص 126".

2و اسم الزمان المبهم هو: النكرة التي تدل على زمن غير محدود، "أي: غير مقدر بابتداء معين، ونهاية معروفة"؛ مثل: حين، وقت، مدة، زمن، أو: تدل على وجه من الزمان دون وجه، مثل: صباح، عشية، غداة، "كما سيجيء في ص 301م 79 أما

الإيضاح الأنسب فهو في باب الإضافة ج 3 م 94.

والمختص: عكسه؛ ومنه المقدر المعلوم؛ لتعريفه بالعملية؛ كرمضان، أو بالإضافة مثل: زمن الشتاء، أو بأل، مثل: اليوم ... ، ومنه أيضاً: المقدر غير المعلوم؛ كالنكرة المعدودة غير المعينة، نحو: سرت يوماً أو يومين، والنكرة الموصوفة كسرت زمناً طويلاً. وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق؛ هو: أن الظرف الزماني المبهم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله؛ لأن معنى: سار الرجل، هو: حصول سير من الرجل في زمن فات، فإذا قلنا: "سار الرجل زمناً" كان المعنى أيضاً: حصول سير الرجل في زمن فات، فالظرف الزماني لم يفد إلا التأكيد المعنوي للزمن؛ كما قلنا، ومنه "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً"، فكلمة: "ليلاً" ظرف زمان يؤكد زمن الفعل، "أسرى"؛ لأن الإساء لا يكون إلا ليلاً.

أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوي مع الزيادة الدالة على الاختصاص. وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال، ومنها ما يؤكد مع زيادة أخرى؛ كالشأن في المصدر المبين للنوع أو للعدد، وقد سبق. وسيجيء الكلام على الظرف المؤكد والمؤسس في "ب" من ص 257.

وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمة التي سبق الكلام عليها في ج 1 ص 305 "ج" م 25، وفي رقم 3 من هامش ص 306 م 26.

وبمناسبة الكلام على الظرف الزماني المضاف تردد كتب اللغة "أن العرب لم تضيف كلمة: "شهر" إلا إلى "رمضان، والربيعين" لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى، ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى: "رمضان والربيعين" وغيرهما؛ كما نص على ذلك النحاة.

"راجع الصبان ج 1 عند الكلام على الظرف "المبهم والمختص"، وكذلك الهمع ج 1 باب "الظرف" ص 199 حيث البيان أوسع.

(252/2)

حروفه الأصلية"، مثل: قعدت مقعد الضيف، أي: زمن قعود الضيف 1.

أما أسماء المكان فلا يصح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع:

أ- منها: المبهم 2 وملحقاته؛ نحو: الجهات الست، في مثل: وقف الحارس أمام البيت وطار العصفور فوقه ... ، فإن كان المكان مختصاً لم يصح نصبه على الظرفية، ووجب

جره بالحرف: "في" إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل: "دخل" أو: "سكن" أو: "نزل"، فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة؛ نحو: دخلت الدار، وسكنت البيت ... ، ونزلت البلد ... ، والأحسن في إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من "الدار"، و"البيت"، و"البلد" مفعولاً به لا ظرفاً ويكون الفعل قبلها متعدياً³ إليها بنفسه مباشرة.

الثانية: أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة: "الشام" وعامله هو الفعل: "ذهب"، فقد قال العرب: "ذهبت الشام" وتعرب هنا ظرفاً ومثله الظرف المختص: "مكة" مع عامله الفعل: "توجه" فقد قال العرب أيضاً: توجهت مكة. فنصب ظرفاً مع هذا الفعل وحده، و"الشام" و"مكة" ظرفان مكانيان على معنى: "إلى".
ب- ومنها: المقادير⁴، نحو: غلوة - ميل - فرسخ -

1 انظر رقم 3 من هامش ص 254 "راجع أول "باب الظرف" في ج 1 من حاشيتي الخضري والصبان".

2 المراد به: ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة، تحدد جوانبه؛ ومنه: الجهات الست، وما يشبهها في الشيوع وهي "أمام - خلف - يمين - شمال - فوق - تحت"، والمختص: عكسه؛ مثل: بيت - دار - غرفة ...
وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ ستجيء؛ في "أ" من ص 257 منها: عند، ولدي ...
و ... وهناك تفصيل آخر في باب الإضافة ج 3 م 94.
3 لنستريح من النصب على نزع الخافض، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً.

4 ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه "في رقم 4 من هامش ص 242 ورقم 1 من هامش ص 244"، وهو أن الظروف الدالة على ضمير لا تتضمن معنى: "في" باطراد، وإنما تتضمنها أحياناً قليلة؛ لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير، أو مشتقاتها؛ فلا توجد: "في" مع ناصب آخر:

كذلك النوع الآتي: وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى =

بريد 1 ... و ... و ... مثل: مشيت غلوة، ثم ركبت ميلاً، ثم سرت فرسخاً.
ج- ومنها: ما صبغ، على وزن 2: "مفعول"، أو "مفعول" للدلالة على المكان، بشرط أن يكون الوزن جاريًا على عامله، "أي: مشتركًا معه في مثل حروفه الأصلية ومشتماً عليها" 3، مثل: وقفت موقف الخطيب، وجلست مجلس المتعلم صنعت مصنع الورق، وبنيت مبناه ... ، فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف: "في"، نحو: جلست في مرمى الكرة 4.

= "في" باطراد؛ لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله، لا بد أن يكون مشتركًا معه في حروف صيغته، فلا توجد "في" مع غيره، ففي هذين النوعين لا تطرد "في"؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة، ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنويًا؛ لأنه غير صالح للعمل في النوعين السالفين.

هذا، وقد اختلف النحاة في المقادير؛ أهي من المبهم، أم شبيهة بالمبهم، أم قسم قائم بذاته ... ولسنا في حاجة إلى العناء؛ فاعتبارها قسمًا مستقلاً أنسب، وليست من المبهم؛ لأنها معلومة المقدار، ولكنها مختلفة الابتداء، والانتهاء، والبقعة، بحسب الاعتبار؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها، فالميل قد يكون في بلد؛ وقد يكون في غيرها ... ، يكون في صحراء، وقد يكون في حضر، وقد يكون في الشرق بالنسبة لشيء آخر، أو في الغرب، وهكذا.

1 الغلوة: مائة باع تقريبًا، أو: هي أبعد مسافة يقطعها السهم، والميل: ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أمثال، وللبريد: أربعة فراسخ ...

2 كما سبق في ص 252 ويكون اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن: مفعول "بفتح العين" إن كان مضارع فعله مفتوح العين، أو مضمومها "مثل: يلعب يقعد"، أو: كان مضارعه معتل اللام؛ نحو: يرمي، ويكون على وزن مفعول "بكسر العين" إن كان مضارع فعله مكسور العين، مثل: يجلس، أو: معتل الفاء في أصلها الماضي، مع سلامة اللام، بشرط أن تكون الفاء واوًا تحذف في مضارعه؛ مثل: يعد، من: وعد. أما من غير الثلاثي فيكون على وزن مضارعه، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر؛ مثل: "مستخرج" ومضارعه: "يستخرج".

"وفي ج 3 ص 242 م 106 تفصيل الكلام عليها وعلى أحكامها".

3 وكذلك ما سبقت إليه الإشارة "في رقم 4 ص 252"، وهو المشتق من مصدر الفعل للدلالة على الزمان وتحقق فيه هذا الشرط وكان منصوبًا؛ فإنه يصلح أن يعرب ظر زمان؛ كالمثال: قعدت مقعد الضيف؛ أي: زمن قعود الضيف.

4 وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها، مثل قولهم: فلان يجلس من الباب مقعد القابلة "أي: المولدة" كناية عن قربه من الباب، وفلان مزجر الكلب، ومناطق الثريا، كناية عن البعد فيهما.

(254/2)

ومن ثم كان هذا النوع غير متضمن معنى "في" باطراد، ومستثنى من التضمن 1 المطرد. وهذا القسم يكون مختصا كالأمثلة السالفة، ومبهما، نحو: وقفت موقفا، جلست مجلسا 2.

ومما يلاحظ أن هذه الصيغة: "مفعول - مفعول" صلحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن، كأن يقال: متى حضرت؟ فيجواب: حضرت محضر القطار، أي: زمن حضور القطار؛ لأن "متى" للاستفهام عن الزمن، بخلاف: أين حضرت؟ فيجواب: حضرت محضر المجتمعين حول الخطيب، أي: مكان حضور المجتمعين ... لأن "أين" أداة استفهام عن المكان.

5- أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير اتباع 3، بشرط اختلافها في جنسها: "أي: اختلافها زمانا ومكانا"، مثل: استرح هنا ساعة أقم عندنا يوما، أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين، إحداهما: الاتباع، يجعل الظرف الثاني بدلا 4 من الأول، نحو: أقابلك يوم

1 كما سبق في رقم 4 من هامش ص 242، وفي رقم 3 من هامش ص 253. هذا والظروف المكانية الثلاثة: "المبهم - المقدار - ما صيغ من الفعل" هي التي أشار إليه ابن مالك فيما سبق رقم 3 من هامش ص 248 بقوله:
..... ما ... يقبله المكان إلا مبهما

2 وإلى هذا أشار ابن مالك "وهو يسرد الأشياء التي تصلح للنصب على الظرفية المكانية، ومنه ما صيغ من الفعل كمرمى من رمى،" بقوله:

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ... ظرفا لما في أصله معه اجتماع

3 أي: بغير أن يكون واحد منها تابعا للآخر، "نعتا له، أو عطفا، أو توكيدا، أو بدلا".

4 ولا يبدل الأكثر من الأقل على الصحيح ففي نحو: كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... يعرب الظرف الثاني "سنة" حالا من الأول، وليس بدلا "راجع أول الباب

السادس من المغني".

وهذا رأي البصريين، لكن جاء في "الهمع"، ما يرده بقوة حيث قال في ج2 ص127
باب البديل ما نصه: "المختار - خلافا للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض،
لوروده في الفصيح ...". ا. هـ، وسرد أمثلة من القرآن والشعر تؤيد رأيه، وقد ذكرناها
في باب البديل ج3 م123.

(255/2)

الجمعة ظهراً، فكلمة "ظهراً" بدل بعض من كلمة: يوم1.
والأخرى، أن يكون العامل اسم تفضيل؛ نحو: المريض اليوم أحسن منه أمس. "فالיום
وأمس؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل وهو: أحسن"، وقد تقدم عليه واحد، وتأخر
واحد ...
6- أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؛ مسaire للرأي القائل بذلك، توسعاً
وتيسيراً؛ نحو: أعطيت السائل أمامك ويوم العيد قرأت الكتاب هنا، ويوم السبت
الماضي2.
7- إذا وقع الظرف خبراً فإنه يستحق أحكاماً خاصة يستقل بها، وقد سبق تسجيلها
في مكانها الأنسب، وهو باب: "المبتدأ والخبر"3، ومن تلك الأحكام أن يكون في
مواضع معينة باقياً على حالته من النصب، وفي مواضع أخرى يكون مرفوعاً أو مجزئاً،
ولا يسمى في هاتين الحالتين ظرفاً ... إلى غير هذا من الأحكام الهامة المدونة في الموضوع
المشار إليه.

1 ملاحظة: في ضوء ما سبق نفهم ما جاء في حاشية الحضري، ج2، أول باب:
"البديل" ونصه: "... بدل كل من بعض كلقيته غدوة يوم الجمعة، بنصب "يوم"، إذ لا
يصح جعله ظرفاً ثانياً؛ لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف". ا. هـ، هذا، وإن تعدد
بعطف فإن ما بعد العاطف لا يسمى ظرفاً، وإنما يسمى: "معطوفاً".
2 لهذا الحكم تفصيل في المكان الأنسب "ج 3 آخر باب: "العطف" م 122".
3 ج 1 م 35 ص 475.

(256/2)

زيادة وتفصيل:

أ- عرفنا 1 "المبهم" من ظروف المكان، وأنه يشمل أنواعاً منها: "الجهات الست"، وقد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظاً أخرى، منها: "عند - لدى - وسط - بين - إزاء - حذاء ..."، واختلفوا في مثل 2: "داخل - خارج - ظاهر - باطن - جوف الدار - جانب"، وما بمعناه "مثل: جهة - وجه - كنف" في مثل: قابلته داخل المدينة أو خارجها، أو ظاهرها ...؛ فكثير من النحاة يمنع نصب هذه الكلمات على الظرفية المكانية؛ لعدم إبهامها، ويوجب جرّها بالحرف: "في"، وفريق يجيز، ويرى أن هذا هو الأوجه 3، لما فيه من تيسير؛ لأن تلك الكلمات الدالة على المكان لا تخلو من إبهام، فهي شبيهة بالمبهم، وملحقة به.

وكان الجدير بكل فريق أن يستند في تأييد رأيه على موقفه من كثرة المسموع المأثور، ويعتمد عليه وحده في الاستدلال، واستنباط الحكم، فمن نصره السماع الكثير فأراه هو الأقوى، دون غيره، ولكنهم لم يفعلوا، ومن ثم يكون الرأي المجيز أولى بالاتباع، وإن كانت المبالغة في الدقة والحرص على سلامة الأسلوب وسموه تقتضي البعد عن الخلاف باستعمال الحرف "في"؛ لاتفاق الفريقين على صحة مجيئه؛ فيجري التعبير اللغوي على سنن موحد.

ب- من أنواع الظرف ما يكون مؤسساً، وما يكون مؤكداً، فالمؤسس هو الذي يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله؛ نحو: صفًا الجو اليوم، فقضيته حول المياه المتدفقة، وبين الأزهار والرياحين، فكل واحد من الظروف: "اليوم - حول - بين ...". يسمى: "ظرفاً مؤسساً، أو تأسيسياً"؛ لأنه أسس أي: أنشأ معنى جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف.

1 في ص 253.

2 من كل خما لا يدل على حقيقته بنفسه، وإنما تعرف حقيقته بما تضاف إليه؛ مثل: مكان - ناحية - أمام - وراء - جهة ... فيقال مثلاً: مكان علي - ناحية محمود ... 3 راجع حاشية الخضري، باب: "الظرف" ج 1، ففيها تلخيص الرأيين، وبيان الأوجه منهما، وأنه المفهوم من كلام صاحب "الهمع" في هذا الباب.

والمؤكد: هو الذي لا يأتي بزمان جديد، ولا مكان جديد، وإنما يؤكد زمنًا أو مكانًا مفهوماً من عامله، ومن الأمثلة قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا} ، فالظرف: "ليلاً" لا جديد معه إلا التوكيد لزمان الإسراء؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً، ومثل: صعد الخطيب فوق المنبر؛ فالظرف: "فوق" لم يأت بجديد إلا توكيد معنى عامله الدال على الصعود، أي: الارتفاع والفوقية.

لما سبق كان الظرف في مثل قول القائل: سرت حيناً ومدة لم يزد زمنًا جديدًا غير الزمن الذي دل عليه الفعل 1 ...

1 انظر رقم 2 من هامش ص 252.

(258/2)

المسألة 79: الظرف المتصرف وغير المتصرف، وأقسام كل الظرف بنوعيه قد يكون متصرفاً، وقد يكون غير متصرف.

أ- فالمتصرف هو الذي لا يلزم النصب على الظرفية، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التي لا يكون فيها ظرفاً؛ كأن يقع مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجزوراً بالحرف: "في" المذكور قبله أو بغيره ... أو ...

فمثال الزمان المتصرف كلمة: "يوم" في العبارات التالية: يومكم مبارك، ونهاركم سعيد، إن يومكم مبارك، وإن نهاركم سعيد، جاء اليوم المبارك ... إنا نرغب مجيء اليوم المبارك في يوم العيد يتزاور الأهل، والأصدقاء ... و ...

ومثال المكان المتصرف: يمينك أوسع من شمالك العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبارة؛ وإنما وجهته الأمام، ومثل: الفرسخ ثلاثة أميال، ونعرف أن الميل ألف باع 1.

وقد سبق 2 أن الظرف بنوعيه إذا ترك النصب على الظرفية إلى حالة أخرى غير النصب على الظرفية ولو إلى الجر "بفي" أو بغيرها، فإنه لا يسمى ظرفاً، ولا يعرب ظرفاً، ولو دل على زمان أو مكان 3 ...

1 وفي الظرف المتصرف يقول ابن مالك:

وما يرى ظرفاً وغير ظرف ... فذاك ذو تصرف في العرف

أي: في عرف النحاة واصطلاحهم.

2 في ص 244.

3 من أمثلة هذا كلمة: "اليوم" و"عام" في قول الشاعر:

يطول اليوم لا ألقاك فيه ... وعام نلتقي فيه قصير

ومثل كلمة: "غد" في قول الشاعر:

لا مرحبا بغد، ولا أهلاً به ... إن كان تفريق الأحبة في غد

(259/2)

حكم الظرف المتصرف:

1- إما معرب منصرف؛ مثل: يوم - شهر - يمين - مكان1.

2- وإما معرب غير منصرف مثل: غدوة2؛ وبكرة3، وضحوة؛ بشرط أن تكون كل

واحد "علم جنس"4، على وقتها المعين المعروف؛ سواء أكان هذا الوقت مقصوداً

ومحددًا من يوم خاص بعينه، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين، فهذه الثلاثة

وأشباهها متصرفة؛ تستعمل ظرفًا وغير ظرف، وفي الحالتين تمنع من الصرف، وسبب

منعها من الصرف: "العلمية الجنسية والتأنيث اللفظي"، فإن فقدت العلمية لم تمنع من

الصرف، وذلك لعدم التعيين؛ "لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديد؛ وصارت دالة على

مجرد الوقت المحض الخالي من كل أنواع التخصيص إلا بقريضة أخرى للتعين"؛ مثل:

غدوة وقت نشاط، يسري السفر غدوة والقودم ضحوة، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن

بغير تعيينه، ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة: {وَهُمْ رَزَقُهُمْ فِيهَا بُكَرَةً وَعَشِيًّا}5.

1 انظر ما يختص بهذه الكلمة في ص 265.

2 الوقت في طلوع الفجر إلى شروق الشمس، وفي ص 553 كلام يختص بهذه الكلمة.

3 الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة، أي: الضحا، وهو وقت ارتفاع الشمس في

الأفق.

4 سبق إيضاحه في مكانه المناسب "ج 1 ص 261 م 22 و 266 م 23".

5 لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الصبان في هذا الموضع من الجزء الثاني آخر باب

الظرف، قال: عن "غدوة وبكرة" ومثلهما: ضحوة ما نصه:

"إنهما علمان جنسيان؛ بمعنى أن الواضح وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين؛ أعم

من أن يكونا من يوم بعينه، أو لا، وهذا معنى قولهم: قصد بهما التعيين أو لم يقصد، كما
ضع لفظ: "أسامة" علماً للحقيقة الأسدية، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا،
فالتعيين المنفي قصده هو التعيين الشخصي، لا النوعي؛ إذ هو لا بد منه، فلا اعتراض
"بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين"، ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني:
"كما يقال عند قصد التعميم: أسامة شر السباع، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال
عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط، وعند قصد التعيين لأسيرن اللبلة إلى
غدوة أو بكرة"، قال: "وقد يخلوان من العلمية فينصرفان، ومنه قوله تعالى: {وَلَهُمْ
رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا}، وحكى الخليل: جئتكم اليوم غدوة، وجئتني أمس بكرة،
والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف؛ لأن التعيين أعم من العلمية، فلا
يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع
بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع، كما تقول: رأيت رجلاً
وأنت تريد شخصاً معيناً، فيحمل على ما أردته من المعين، ولا يكون علماً". ١. هـ، ما
نقله الصبان.

ثم انظر الكلام عليهما في ج 1 ص 110 م 22.

(260/2)

3- وإما مبني، والمبني قد يكون مبنيًا على السكون، مثل: "إذ" الواقعة "مضافاً إليه"،
والمضاف زمان، نحو: لاح النصر ساعة إذا أخلص المجاهدون كان النصر يوم إذ جاهد
المخلصون، أو مبنيًا على الكسر، مثل الظرف: "أمس" عند الحجازيين؛ في نحو: اعتدل
الجو أمس.

ب- أما غير المتصرف 1: فمنه الذي لا يستعمل إلا ظرفاً، ومنه ما يستعمل ظرفاً، وقد
يترك الظرفية ولا يسمى ظرفاً إلى شبهها، وهو الجر بالحرف: "من" غالباً 2، فمثال الذي
لا يستعمل إلا ظرفاً: "قط" 3، و"عوض" 4 و"بدل" بمعنى: مكان "مثل: خذ هذا بدل
ذلك"، و"مكان" بمعنى: "بدل"، أما "مكان" بمعناه الأصلي فظرف متصرف.

"وسحر" 5؛ إذا أريد به سحر يوم معين محدد؛ نحو: أزورك سحر يوم السبت المقبل؛
وإلا فهو ظرف متصرف؛ نحو: تمتعت بسحر منعش؛ فهل يساعفني سحراً مثله؟.
ومثال ما يلزم النصب على الظرفية، وقد يتركها إلى شبهها: "عند، ولدن

- 1 ستجىء له امثلة أخرى في "الزيادة والتفصيل"، ص 266 وما بعدها.
- 2 قلنا: "غالبًا"؛ لأن الظرف: "أين" قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف: "من" أو: "إلى".
- وكذلك الطرفان: "ثم" و "هنا" بلغاتهما المختلفة وهما في الوقت نفسه من أسماء الإشارة؛ فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين: "من" أو "إلى" راجع الصبان ج 1 باب اسم الإشارة عند الكلام على: ثم وسبق لذا بيان في ج 1 باب اسم الإشارة م 25.
- وكذلك الظرف: "متى" قد يخرج إلى الجر بالحرف: "إلى" أو: حتى.
- 3 و 4 سبق الكلام عليهما في هذا الجزء ص 116 م 68 وملخصه: أن "قط" ظرف زمان لاستغراق الماضي، ولا يستعمل في الغالب إلا بعد نفي أو شبهة. والأصح في ضبطه: فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها، وفيها لغات أخرى وهو ظرف مبني على الضم، مثل: ما خدعت أحدًا قط "وقط" غير: "فقط" التي سبق الكلام عليها في رقم 2 من هامش ص 116، وقلنا هناك: إن إيضاحها، وبيان حكمها في ج 2 م 30 ص 382 عند بيت ابن مالك في المعرف، بـأل: "أل" حرف تعريف "وأما بمعنى: "حسب" والفاء زائدة لتزيين اللفظ" ...
- وعرض: ظرف لاستغراق الزمان المستقبل، غالبًا ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفي أو شبهة: وهو مبني على الضم، أو الفتح، أو الكسر، إن لم يضاف فإن أضيف أعرب؛ نحو: لن أخادع عوض العائضين.
- 5 الثلث الأخير من الليل.

(261/2)

-
- وقبل، وبعد، وحول1، و ..."، مثل: مكثت عندك ساعة، ثم خرجت من عندك إلى بيتي سأقصد الحدائق لدن الصبح حتى الضحا، ثم أعود من لدنهما حضرت قبل الميعاد ولم أحضر بعده، أو: حضرت من قبل الميعاد، ولم أحضر من بعده2.
- حكم الظرف غير المتصرف:
- 1- إما معرب ممنوع من الصرف؛ مثل: عتمة3 عشية4 سحر5 بشرط أن يقصد بكل واحدة التعيين الدال على وقت خاص، فتكون علم جنس عليه؛ لدالتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الخالية من التعيين، نحو: استيقظت: ليلة الخميس سحر، حضرت يوم الجمعة عشية، سهرت يوم السبت عتمة.

فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت محصص من يوم بذاته،
وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف، ودخلت في نوع المتصرف المنصرف؛ فتصير
مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً ... و ... وغير ذلك، مع التنوين في كل حالة؛ نحو سحر خير من
عيشة، ورب عتمة
خير من سحر5.

1 من ظروف المكان غير المتصرفية: "حول" بلغاته المختلفة التي منها: حول ... ،
وحوال ... ، وحوالي ... وحولى وأحوال ... وأحوالى ... مع إضافته في كل الصور،
ومعناه الجهات المحيطة بالمضاف إليه راجع الصبان واللسان، ولهذا إشارة وبيان، في ص
272.

2 لهذه الظروف وملازمتها النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها
باب: "الإضافة" ج 3 ص 114 وما بعدها، وفي هذا يقول ابن مالك:
وغير ذي التصرف: الذي لزم ... ظرفية، أو شبهها من الكلم
يريد: أن الظرف غير المتصرف من الكلمات، هو: الذي لزم الظرفية وحدها، أو: لزم
الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً، وفي البيت قصور في صياغته؛ لقوله: وغير صاحب
التصرف، بدل قوله: غير المتصرف، وكالحذف في الشطر الأخير حيث الواجب: ظرفية
فقط، أو: ظرفية وشبهها.

3 الثالث الأول من الليل، "وهي ممنوعة من الصرف، على رأي راجح".

4 آخر النهار.

5 و 5 فتمنع كلمة: "سحر" للعلمية والعدل عن السحر؛ لأنها تدل على معين كما تدل
عليه الكلمة المقرونة بأل التي للتعريف؛ فكان حقها التصدير بكلمة "أل" التي
للتعريف، ولكن العرب عدلوا عن هذا؛ فاجتمع في الكلمة العلمية والعدل، وبسبب
اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف كما يقول النحاة.

وتمنع كلمتا: "عتمة وعشية" للعلمية والتأنيث اللفظي، "وقد يوضح العلمية هنا ما سبق
في رقم 5 من هامش ص 260"، ويشترط لمنع الثلاثة من الصرف الخلو من "أل"، ومن
الإضافة فغن نكرت نونت وتصرفت؛ كقوله تعالى: {تَجْنِيَهُمْ بِسَحْرِ} ، وكذلك مع أل
أو الإضافة؛ نحو: سافر الرجل يوم الجمعة السحر منه، أو في سحره، "ولهذا الكلام
صلة بما سيجيء عنها في ص 553" وما بعدها.

-
- 2- وإما معرب مصروف مثل: "بدل" و"مكان" السالفين¹.
- 3- وإما مبني على السكون أو غيره في مثل: لدن، ومتى²، ومد، ومنذ³ وقط، ... وغيرها "مما سيجيء 4".
- 4- جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح قبلها بالحرف: "في" بخلاف المتصرفة، وإذا ظهرت "في" قبل الظرف مطلقاً، فإنه يصير اسماً محضاً مجروراً بها، ولا يصح تسميته ظرف زمان، أو ظرف مكان⁵.
- ما ينوب عن الظرف:
- أ- يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر، وإقامة المصدر مقامه⁶. فنيصب مثله باعتباره نائباً عنه، وذلك بشرط أن يعين المصدر الوقت ويوضحه، أو يبين مقداره، وإن لم يعينه؛ فمثال الأول: أخرج من البيت شروق الشمس، وأعود إليه غروبها أزورك في العام الآتي قدوم الراجعين من الحج، "تريد: أخرج من البيت وقت طلوع الشمس، وأعود إليه وقت غروبها، ووقت قدوم الراجعين"، فحذف الظرف الزماني: "وقت" وقام مقامه المصدر، وهو: "شروق، غروب، قدوم"، فأعرب طرفاً بالنيابة.

1 في ص 261.

- 2 "له إشارة في رقم 2 من هامش ص 261"، وهو ظرف غير منصرف، مبني على السكون المقدر دائماً، ويسأل به عن الزمان وقد يكون مع ظرفيته هذه اسم شرط جازم طبقاً لما سيجيء في ج 4 باب الجوازم التي تجزم فعلين.
- 3 لا يكون "مذ ومنذ" غير متصرفين إلا على الرأي الذي يمنع وقوعهما مبتدأ، أو شيئاً آخر غير الظرفية، "كما يجيء في رقم 3 هامش ص 270".
- 4 في الزيادة والتفصيل، ص 268.
- 5 كما سبق في ص 259 و 1 من ص 244.
- 6 والمصدر قد يقع أحياناً ظرفاً دون تقدير مضاف، مثل: أحقق أنك مكافح، أي: أفي حق ... ، "وسيجيء في من ص 273" ...

ومثال الثاني: أمكث عندك كتابة صفحة؛ "أي: مدة كتابة صفحة"، وانتظر لبس الثياب، "أي: مدة لبسها"، وأغيب غمضة عين، "أي: مدة غمضها"، ففي هذه الصور ونحوها بيان للمقدار الزمني الذي يدل عليه المصدر في كل صورة، دون أن يعين ذلك الوقت، ويحدده: "أهو الصبح، أم الظهر، أم الغروب، أم غيرهما ... ؟".

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين¹، ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضاً، ويحل محله اسم العين، باعتباره نائباً عن النائب عن الظرف الزمني، ويعرف ظرفاً بالإنابة، نحو: لا أكلم السفينة النيرين أي: مدة طلوع النيرين؛ "وهما: الشمس والقمر": فحذف الظرف الزمني؛ وهو "مدة"، وقام مقامه المصدر المضاف: "طلوع"، ثم حذف المصدر المضاف وحل محله المضاف إليه؛ وهو: كلمة: "النيرين" وتعرب ظرفاً بالإنابة كما قلنا ومن أمثلتهم: لا أجالس لحدًا الفرقدين²، ولا أماشيہ القارطين³ يريدون: مدة ظهور الفرقدين، ومدة غياب القارطين.

هذا، والإنابة فيكل ما سبق قياسية إذا تحقق ما شرحناه.

ب- أما نيابة المصدر عن ظرف المكان، فقليلة حتى قصرها على المسموع دون غيره مثل كلمة: قرب نحو: جلست قرب المدفأة، أي: مكان قرب المدفأة، فكلمة: "قرب" مصدر بالنيابة.

ج- وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابة قياساً عن الظرف بنوعيه بعد حذفه، وتعرب ظرفاً بالنيابة.

منها: صفته؛ نحو: صبرت طويلاً من الدهر جلست شرقي المنزل؛ أي: صبرت زمناً طويلاً ... جلست مجلساً شرقي المنزل، أو جلست مكاناً شرقي المنزل.

1 أي: اسم ذات، أي: شيء حسي مجسم.

2 اسم نجمين.

3 رجلان خرجا يجمعان القوط، "وهو: ثمر شجر السنط، ويستخدم في الدباغة"، فلم يرجعا.

ومنها: عدده، بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده: كالإضافة إلى زمان، أو مكان؛ نحو: مشيت خمس ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ.

ومنها: كل أو بعض، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان¹؛ نحو: نمت كل الليل، وقول الشاعر:
أكل الدهر حل وارتحال ... أما يبقى علي، وما يقيني؟
ومثل: استمخر الحفل بعض الليل ... مشت القافلة كل الأميال أو بعض الأميال² ...

1 كما سيجيء في باب الإضافة ج 3 ص 58 م 94.

2 وفيما سبق يقول ابن مالك:

وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذاك في ظرف الزمان يكثر

(265/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- الظروف من حيث التصرف وعدمه، ودرجته، أربعة أقسام:

قسم يمتنع تصرفه أصلاً؛ مثل: "قط"، "عوض" وقد سبقا، ومثل: "بين" إذا اتصلت بها "الألف" أو "ما" فصارت: "بيناً أو بينما"، فإنها عندئذ تلازم الظرفية تماماً كالتي في ص 277، و 278 أيضاً.

ويلحق بهذا القسم: "عند، فوق، وتحت"1، وأشباهها مما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بالحرَف: "من" غالباً².

وقسم ثان: يتصرف كثيراً، كيوم، شهر، يمين³، شمال، ذات اليمين ذات الشمال⁴.

وثالث: متوسط في تصرفه؛ وهو: أسماء الجهات "إلا ما سبق حكمه في القسمين السالفين؛ من مثل: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وذات اليمين، وذات الشمال ...".
ومن هذا القسم المتوسط: "بين" التي لم يتصل بآخرها: "الألف" أو "ما"، فإن اتصلت بها: "الألف" أو: "ما" وصارت: "بيناً، بينما" ... فهي ممنوعة التصرف⁵، كما أسلفنا.

1 هناك رأي يقول: "فوق، وتحت" يتصرفان نادراً، ولا داعي للأخذ به، وسيجيء في

ص 283 الكلام على حالات بنائهما وإعرابهما.

2 انظر رقم 2 من هامش ص 261.

3 كل من الطرفين: "يمين" و"شمال" قد يكون معرباً كما في ص 259، وقد يكون مبنياً، بالتفصيل الذي في رقم 5 من ص 283 أما تفصيل الكلام على معناها، وإضافتهما ففي ج 3 ص 36 م 93.

4 بشرط إضافة: "ذات" إلى: "اليمن" أو: "الشمال".

"كما سيأتي في ص 272 من هذا الجزء، وفي ج 3 ص 36 م 39، هذا، إلى أن لكلمة: "ذو" و"ذات" أحكاماً أخرى في ج 1 ص 70 م 8، باب: "الأسماء الستة"، ص 254 م 26 باب: "الموصول".

5 وفي الحالتين يجب تصديرها وإضافتها للجملة؛ طبقاً للبيان التفصيلي، الآتي في ص 287.

(266/2)

ورابع: تصرفه نادر في السماع، لا يقاس عليه، مثل: الآن، وحيث، ودون، التي ليست بمعنى رديء ووسط؛ يسكون السين في الغالب، أما بفتحها فاسم متصرف في الغالب أيضاً، وفي غير الغالب يجوز في كليهما التسكين والفتح، والأفضل اتباع الغالب؛ ليقع التفاهم بغير تردد، وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوي بين الكلمتين؛ فقالوا: إن أمكن وضع كلمة: "بين" مكان: "وسط" واستقام المعنى فهي ظرف؛ نحو: جلست وسط القوم، أي: بينهم، وفي هذه الحالة يحسن تسكين السين؛ مراعاة للغالب، وإن لم تصلح كانت اسماً، نحو: احمر وسط وجهه، وفي هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح، مراعاة للغالب.

ب- إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو اخل على الظرفية، وجب عند الأكثرين أن يكون متعلقاً بالعامل الذي عمل فيه النصب 1، وهذا العامل يكون في الغالب فعلاً 2، أو مصدرًا، أو شيئاً يعمل عمل الفعل 3 كالوصف؛ نحو: سافرت يوم الجمعة فوق دراجة بخارية، أو: أنا مسافر يوم الجمعة فوق دراجة بخارية، فالظرفان "يوم" و"فوق" متعلقان بعاملهما "سافر" أو: "مسافر" ... و ... ومعنى أنهما متعلقان به: مرتبطان ومستمسكان به، كأتهما جزءان منه لا يظهر معناهما إلا بالتعلق به، فاستمسكتهما بالعامل كاستمسك الجزء بأصله، ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه.

بيان هذا: أن العامل يؤدي معناه في جملته، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذي هو جزء متمم ومكمل له؛ ففي مثل: جلس المريض ... قد نحس في المعنى نقصاً يتمثل في الأسئلة التي تدور في النفس عند سماع هذه

-
- 1 سبق "في رقم 4 من هامش ص 245، ثم في ص 249 م 78" كلام هام يتصل بهذا الموضوع، ويتممه؛ من ناحية التعلق بحروف المعاني، والحكمة في وجوب التعلق، وسيجيء في ص 445، رقم 3 من هامش، باب حروف الجر، عند الكلام على شبه الجملة م 89 ما يزيده توفية واكتمالاً.
- 2 والرأي الشائع القوي أن شبه الجملة بنوعيه "وهما الظرف، وحرف الجر الأصلي مع مجروره" لا يجوز أن يتقدم على عامله الفعل المؤكد بالنون طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 3 من هامش ص 101.

3 وقد يكون تعلقهما بعامل معنوي، إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعلق به وهذا العامل المعنوي هو: الإسناد "أي: النسبة" على الوجه المشروح في هامش ص 357 ورقم 2 من ص 441 أما تعلقه بأحرف المعاني، فقد سبق بيانه في رقم 4 من هامش ص 245 م 78.

(267/2)

الألفاظ؛ ومن الأسئلة: أين جلس؟ أكان فوق السرير، أم أمامه، أو وراء النافذة، ... أيمن الداخل ... أم شمال الخارج...؟ متى جلس؟ أصبحاً، أم ظهراً، أم مساء ... ؟ وهكذا ... فإذا جاء الظرف الزماني أو المكاني، فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل؛ فيزداد المعنى العام اكتمالاً بقدر الزيادة التي جلبها معه؛ فمجيئه إنما هو لسبب معين، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره، هي عرض معناه، مع تكملة معنى عامله، فلهذا وجب أن يتلحق به.

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان إلى فطنة وبقظة، ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو لا يعمل عملها؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهماً؛ خذ مثلاً لذلك: "أسرعت الطائرة التي تخيرتها بين

السحب" ... فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف "بين" متعلقًا بالفعل القريب منه، وهو الفعل: "تخير" فيفسد المعنى؛ إذ يصير الكلام: تخيرت الطائرة بين السحب، إنما الصحيح: أسرع بين السحب، وهذا يقتضي أن يكون الظرف متعلقًا بالفعل "أسرع"، فيزداد معناه، ويكمل بعض نقصه، كما لو قلنا: تخيرت الطائرة فأسّرت بين السحب.

مثال آخر: "قاس الطبيب حرارة المريض، وكتبها تحت لسانه"، فلا يصح أن يكون الظرف "تحت" متعلقًا بالفعل "كتب"؛ لئلا يؤدي التعلق إلى أن الكتابة كانت تحت اللسان؛ وهذا معنى فاسد لا يقع، أما إذا تعلق الظرف "تحت" بالفعل: "قاس" فإن المعنى يستقيم، وتزداد به الفائدة، أي: قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه، فالقياس تحت اللسان، وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف 1.

1 ومن الأمثلة أيضًا الشطر الثاني قول الشاعر يخاطب الإمام عليًا رضي الله عنه:

يخبرنا الناس عن فضلكم ... وفضلكم اليوم فوق الخبر

حيث يتعين تعليق الطرفين "اليوم، فوق" بالخبر المحذوف، طبقًا لأقوى الآراء.

(268/2)

.....

ج- الزمان أربعة أقسام 1:

أولها: المعين 2 المعدود 3 معًا، مثل: رمضان، الحرم من غير أن يذكر قبلهما كلمة: شهر، الصيف، الشتاء، وهذا القسم يصلح جوابًا لأداتي الاستفهام: "كم، ومتى"، نحو: كم شهرًا صمت؟ متى رجعت من سفرك؟ والجواب: صمت رمضان، رجعت الصيف ... ثانيًا: غير المعين وغير المعدود؛ فلا يصلح جوابًا لواحد منهما؛ مثل: حين، وقت. ثالثها: المعين غير المعدود؛ فيقع جوابًا لأداة الاستفهام: "متى" فقط؛ نحو: يوم الخميس، وكلمة: "شهر" المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور، مثل: شهر صفر، شهر رجب ... وذلك جوابًا فيهما عن قول القائل: متى حضرت؟ متى تغيب؟. رابعها: المعدود غير المعين؛ فيقع جوابًا لأداة الاستفهام: "كم" فقط، نحو: يومين، ثلاثة

أيام، أسبوع، شهر، حول.

1- فالذي يصلح جواباً للأداتين: "كم"، و"متى" "وهو القسم الأول" أو يصلح جواباً للأداة: "كم" وهو القسم الرابع يستغرقه الحدث "المعنى"، الذي تضمنه ناصبه سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان، فإذا قيل: كم سرت؟ فأجبت: "شهرًا"، وجب أن يقع السير في جميع الشهر كله، ليله ونهاره إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز وكذا إن كان الجواب: الحرم، مثلاً. وكذا يقال في الأبد والدهر، مقرونين بكلمة: "أل" فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقها ليلاً ونهاراً 4.

1 من ناحية استغراق المعنى: "راجع الهمع ج 1 ص 197، والصبان ج 2 ص 95، وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمعونة مراجع أخرى".

2 أي: المعين بالعلمية.

3 الدال بلفظه على عدد محدود.

4 أما كلمة: "أبدًا" بغير "أل" فلا تستغرق الزمن المستقبل وحده؛ فإذا قلت: صام الرجل الأبد، كان معناه: صام كل زمن من أزمنة عمره، القابلة للصوم، عادة إلى حين وفاته، ولا تقول صام أبدًا؛ وإنما تقول إذا أردت المستقبل وحده: لأصومن أبدًا.

(269/2)

.....

فإن كان حدث الناصب "أي: معناه" مختصاً ببعض أجزاء الزمان، استغرق بعضها الذي يختص به، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى. فإذا قيل: كم صمت؟ فكان الجواب: "شهرًا" انصب الصوم على الأيام دون الليالي؛ لأن الصوم لا يكون إلا نهارًا، وإذا قيل: كم سريت؟ فكان الجواب: "شهرًا" انصب السرى على الليالي دون الأيام؛ لأن السرى لا يكون إلا ليلاً. وكذا يقال: ي الليل والنهار معرفين، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص.

2- وغير ما سبق يجوز فيه التعميم والتبويض؛ كيوم، وليلة، وأسماء أيام الأسبوع، وأسماء الشهور؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة: شهر؛ كشهر رمضان، شهر الحرم.

وهناك رأي آخر من عدة آراء في هذا البحث؛ هو: أن ما صلح جواباً لأداة الاستفهام: "كم" أو: "متى" يكون الحدث "المعنى" في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا، فإذا قلت: سرت يومين؛ فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره، وقد يكون في كل واحد من اليومين، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره. ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط، ومن التعميم: صمت ثلاثة أيام، ومن التقسيط أذنت ثلاثة أيام، ومن الصالح لهما: تمجدت ثلاث ليال.

وعلى كل فهذه كما قالوا ضوابط تقريبية، والقول الفصل للقرائن الحاسمة، ولا سيما العرف الشائع؛ فتلك القرائن هي التي توضح أن المراد التعميم أو التبعض.

د- قلنا1: إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف، وإما معرب غير منصرف، وإما مبني، وقد تدمت الأمثلة، وهو في حالته الثلاث لا يجوز أن تسبقه "في" 2، فالمبني قد يكون مبنيًا على السكون مثل: مذ3، ولدن ... أو على الضم مثل: منذ3، أو على فتح الجزأين؛ مثل ظروف الزمان أو المكان

1 في 262 م 79.

2 كما سبق في: "أ" رقم4 من هامش ص 242، وفي رقم 4 من ص 263.

3 و 3 لا يكون "مذ ومنذ" غير متصرفين إلا في الرأي الذي يقصرهما على الظرفية وحدها، ويمنع وقوعهما مبتدأ، "كما سبق في رقم 3 من هامش ص 263".

(270/2)

المركبة تركيب مزج1؛ "نحو: صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح. والمعنى: كل صباح ومساءً" أي: كل صباح، وكل مساءً، وكل يوم، وكل صباح.

"ومثل: بين بين وستأتي" 2، فإن فقدت الظروف التركيب، أو أضيف أحد الجزأين للآخر، أو عطف عليه امتنع البناء، ووجب إعرابها وتصرفها ... لكن أبقى المعنى في الجميع مع فقد التركيب بسبب وجود العطف، أو الإضافة كما كان مع التركيب أم يختلف؟ اتفقوا على أنه باق في الجميع، إلا صباح مساء عند الإضافة، مثل: أنت تزورنا صباح مساءً، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التي تتخلى عن التركيب

وتضاف، فيظل المعنى الأول باقيًا بعد الإضافة "وهو هنا: كل صباح وكل مساء"، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف؛ فيقتصر على الصباح وحده كما في المثال السالف، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط؛ اعتمادًا على أن المعنى منصب على المضاف، "وهو الصباح"، أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له؛ أي: صباحًا لمساء³. والحق أن الأمرين محتملان في المثال، إلا عند وجود قرينة تحتم هذا وحده، أو ذاك، فوجودها ضروري لمنع هذا الاحتمال.

ومن الظروف المركبة مزجًا، المبنية لهذا على فتح الجزأين، والتي لا تتصرف، "بين بين"⁴ بمعنى: المتوسط بين شيئين: مثل: درجة حرارة الجو أو الماء: بين بين، أي: متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة، ثروة فلان بين بين، أي: بين الكثرة والقليلة ... فإن فقد الظرف: "بين" التركيب جاز أن يكون معرّبًا

- 1 تفصيل الكلام على المركب المزجي تعريفه، وتقسيمه، وحكمه مدون في الجزء الأول "م 23 ص 270 و 279، وما بعدهما في أقسام العلم ...".
- 2 الكلام على بعض استعمالات: "بين" في ص 277 و 286.
- 3 هذا رأي الحريري ومن تابعه، وقد دفعه آخرون، منهم ابن بري، والرأيان معروضان في المجمع ج 1 ص 197.
- 4 ستجيء إشارة إليها في ص 277 بمناسبة الكلام على: "إذ" كما سيجيء بعض أحكامها الهامة في ص 286، وبيان "عن تركيبها المزجي" في ص 289.

(271/2)

متصرفًا ومنه قوله تعالى: {مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ} ، وقوله: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} في قراءة من قرأه مرفوعًا، أما من قرأه بالنصب يدل الرفع فقد جرى على أغلب أحواله¹ ومثله الظرف: "دون" في قوله تعالى: {وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ} .

ومن الظروف غير المتصرفة²: "ذا"، و"ذات"، بشرط إضافتها إلى الزمان دون غيره، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية فلا يجوز جرهما بـ"في" ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة "خثعم" تبيح فيهما التصرف، وقد رفضها

جمهرة النحاة³؛ نحو: قابلت الأخ ذا صباح، أو ذا مساء، أو ذات يوم، أو ذات ليلة، أي: وقتًا ذا صباح، ووقتًا ذا مساء، ومدة ذات يوم، ومدة ذات ليلة، أي: وقتًا صاحبًا لهذا الاسم، ومدة صاحبة لهذا الاسم⁴.

وقد تضاف "ذات"، إلى كلمة: "اليمن" أو: "الشمال" وهما من الظروف المكانية كما سبق⁵ فتصير ظرف مكان متصرفًا؛ نحو: تتحرك الشجرة ذات اليمن وذات الشمال، ونحو: دارك ذات اليمن والحدائق ذات الشمال، "وقد سبقت الإشارة إلى "ذا" و"ذات" من ناحية إفرادهما وجمعهما في الجزء الأول، باب الأسماء الستة م 8 ص 699، وفي آخر هامش ص 321 منه إشارة إلى استعمال: "ذات" استعمال الأسماء المحضة المستقلة، وأن النسب إليها هو: "ذوي، أو ذاتي" طبقًا للبيان التفصيلي في باب النسب ج 2 م 178، وص 544".

ومن غير المتصرف أيضًا: حوال - حوالى - حول - حولى ... - أحوال - أحوالى⁶ ... وليس المراد في الغالب حقيقة التثنية والجمع، وإنما

1 يجوز إعرابه ظرفًا منصوبًا مباشرة، والفاعل محذوف، ويجوز اعتباره اسمًا مبنيًا على الفتح في محل رفع فاعل ... وهناك إعرابات أخرى ... وانظر كلاً ما يختص به في ص 277 و 286.

2 لهذا الظرف أمثلة أيضًا في ص 261 و 266 م 79.

3 راجع الجمع ج 1 ص 168.

4 سبقت الإشارة لهذه الظروف في ص 266 أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصلة، فيجىء في ج 3 ص 36 م 93.

5 في ص 266.

6 لهذه الألفاظ إشارة في رقم 1 من هامش ص 262.

(272/2)

.....

المراد المعنى المفهوم من الكلمة المفردة، وهو: الإحاطة والالتفاف وقد يستعمل "حواليك" مصدرًا: مثل: لبيك¹؛ لأن الحول، والحوال يكونان بمعنى "جانب الشيء"

الحيط به"، كما يكونان بمعنى: "القوة".

ومن الظروف التي لا تصرف "شطر" بمعنى: ناحية أو جهة؛ كقوله تعالى: {وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} ، ومنها: زنة الجبل، أي: إزاعه، ومثله: وزن الجبل، أي: الناحية التي تقابله؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة. ومنها في أي: صددك وصقبك، تقول: بيني صدد بيتك، بنصبه على الظرفية؛ أي: قربه وقبالته، وبيتي صفت بيتك، أي: قربه كذلك، والصحيح أن هذين الطرفين يتصرفان؛ فيستعملان اسمين.

هـ- هناك ألفاظ مسموعة بالنصب، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان، كانت مجرورة بحرف الجر: "في" فأسقطوه توسعاً، ونصبوها على اعتبارها متضمنة معناه، فمن أمثلة الزمان كلمة "حقاً" في مثل: أحقاً أنك مسرور؟ فحقاً ظرف زمان ومنصوب خبر مقدم، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل: أي حق سرورك²؟ وقد نطقوا بالحرف "في" أحياناً فقالوا:

"أي حق مواساتي أحاكم ..."، وقالوا: "أي الحق أي مغرم بك هائم ... " وهذا الاستشهاد قد يصلح دليلاً على أن كلمة: "حقاً" السالفة ظرف زمان ... ومثلها: "غير شك أنك مسرور"، أو: "جهد رأيي أنك محسن"، أو: "ظنا مني أنك أديب"، وغير، وجهد، وظنا كلمات منصوبة هنا على الظرفية الزمانية³ توسعاً بإسقاط حرف الجر: "في" والأصل: في غير شك في

1 سبق الكلام عليه في ص 233 م 76.

2 والظرفية هنا زمانية مجازية كما في الحضري والتصريح آخر باب: "الظرف"، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في ج 1 ص 586 "د" م 52 عند الكلام على فتح همزة "أن"، وسبقت الإشارة إليه في رقم 6 هامش ص 263.

3 والمعنى: سرورك حاصل في زمن لا شك في وقوع السرور فيه، وإحسانك متحقق في زمن سجلت فيه هذا قدر جهدي واستطاعتي، وأدبك حاصل في زمن أظن وقوعه فيه.

(273/2)

.....

جهد رأبي في ظني والظرف فيها جميعاً خبر مقدم، والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر. ومن أمثلة ظروف المكان السماعية: مطرنا السهل والجبل، وضربت الجاسوس الظهر والبطن، وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه؛ لأنها لا تدخل في أنواع الظروف المكانية القياسية¹.

و- قد ينزل بعض الظروف منزلة أداة الشرط؛ فيحتاج لجملة بعدها جملة بمثابة الجواب، وقد تقتزن هذه بالفاء؛ كقوله تعالى: في منكري القرآن: {وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ}.

وعلى هذا قول ابن مالك في حكم "خلا وعدا"، في باب "الاستثناء".
"وحيث جرّاً فهما حرفان ... 2"

ز- هل يجو عطف الزمان على المكان وعكسه؟ سيجيء الجواب في مكانه الأنسب، من باب العطف آخر الجزء الثالث³.

ح- الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع، والأحكام، جديدة أن تستقل برسالة توفيقها حقها من البسط، والإيضاح، والتهذيب، وجمع شتاتها المنتثر في المطولات، والمراجع الكبيرة، واستصفاء ما يجدر الأخذ به، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب، وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضي بحثاً مستقلاً؛ لا تزحمة البحوث الأخرى، فتضغطة، أو تطغى عليه.

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز، مركز، دقيق؛ قد يفيد القانع؛ أو يسعف المضطر، ولكنه لا يغني المستقصى، الذي لن يرضى بغير التوفية بديلاً. ومثل هذا لا يجد طلبته إلا في بطون المراجع الواسعة؛ كالمعنى، وشرح

1 ظرف المكان القياسية مدونة في ص 253 وما بعدها.

2 راجع الصبان والخضري عند شرح البيت، ويجيء الإيضاح في هامش ص 357، وانظر الكلام على الظرف "بين" في ص 286 وما يليها من رقم 4 هامش ص 287 "وهامشها؛ لصلته بالموضوع.

3 ج 3 م 122 ص 524 وقد عرض الصبان لهذا البحث في آخر باب الظرف من الجزء الثاني من حاشيته على الأشموني.

المفصل، والجزء الأول 1 من همع الهوامع: للسيوطي؛ فقد حوى أو كاد من شأن "الظرف" بنوعيه، ولا سيما الظرف المبني، ما لم يهياً لسواه، وجمع في فصل: "الظروف المبنية" ما وصفه صادقاً بقوله 1: "إني أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبني ظروف الزمان والمكان، مرتباً على حروف المعجم ...". وفيما يلي الموجز: الذي استخلصناه من تلك المراجع، ورتبناه على حسب الحروف الهجائية، مع ترك ما سبق الكلام عليه 2.

1- إذ 3 ظرف للزمن الماضي في أكثر استعمالاتها، وقد تكون للمستقبل بقرينة 4، وهي مبنية على السكون، غير متصرفة 5 في الأغلب وتكون أحياناً

1 و 1 في ص 204.

2 مما يمكن الاكتفاء به.

3 سبق كلام موجز عن "إذ" لمناسبة في "ج 1 م 3".

وسيجيء الكلام على "إذ" و"إذا" بمناسبة أخرى في ج 3 باب: "الإضافة" ص 77 و 79 و 84 و 92 م 94، وفي ذلك الكلام بعض المسائل والأحكام الهامة ومن دواعي الاستفادة الكاملة الرجوع إليها، وربط المشترك منها بين هذا الباب، وذاك وسيجيء كلام آخر مفيد على "إذ" في ج 4 باب: "عوامل الجزم"، ص 333 م 56. 4 بيان هذا في رقم 5 الآتي.

5 جاء في المغني ج 1 عند الكلام عليها ما يفيد أنها: متصرفة؛ حيث يقول في الوجه الثاني من أوجه استعمالها ما نصه: "أن تكون مفعولاً به، نحو قوله تعالى: {وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُكُمْ} ، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير، "اذكر"، نحو قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ} ، وقوله: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ} ، وقوله: {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ} - وبعض المعربين يقول بذلك إنه ظرف للفعل: "اذكر" محذوفاً وليس مفعولاً به وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك لوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالملكفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه أي: تذكره لا الذكر فيه". 1. هـ. كلام المغني.

وقال صاحب الهمع "ج 1 ص 204" في دلالتها الزمنية، وفي تصرفها، ما نصه: "أصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي، وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال

جماعة منهم ابن مالك: نعم، واستدلوا بقوله تعالى: {يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا} ، والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب قوله تعالى: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ} أي: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد =

(275/2)

مضافاً إليه، والمضاف اسم زمان؛ نحو: حينئذ، يومئذ.... فتتحرك "الذال" بالكسر عند التنوين.

وإذا كانت ظرفاً التزمت الإضافة إلى جملة 1؛ إما اسمية ليس عجزها فعلاً ماضياً 2، نحو قوله تعالى: {وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا} ، وإمال فعلية نحو: جئتكَ إذ دعوتني، ويشترط في الجملة الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى فقط كأن يكون فعلها مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية 3، وألا تكون شرطية، ولا مشتملة على ضمير يعود على المضاف، فلا

= وقع، قال ابن هاشم: ويحتج لغيرهم أي: لغير الجمهور بقوله تعالى: {فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ} ؛ فإن: "يعلمون" مستقبل لفظاً ومعنى: لدخول حرف "التنفيس" عليه، وقد عمل في "إذ"، فيلزم أن يكون بمنزلة "إذا"؛ لأن "إذا" للمتقبل.

"وتلزم "إذ" الظرفية؛ فلا تتصرف بأن تكون فاعله أو مبتدأه، أو غيرهما ... إلا أن يضاف اسم الزمان إليها؛ نحو: "حينئذ"، "يومئذ" ... وجوز الأخفش، الزجاج، وابن مالك وقوعها مفعولاً به، نحو قوله تعالى: {وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرَكُمْ} وبدلاً منه؛ نحو: {وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ} ، والجمهور لا يثبتون ذلك، ووافقهم أبو حيان، فقال:

"لأنه لا يوجد في كلام العرب: "أحببت إذ قدم زيد، ولا كرهت إذ قدم"، وإنما ذكروا ذلك مع الفعل: "اذكر" لما اعتاض أي: التوى، وصعب عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجه سهل، وهو أن تكون "إذ" معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى، أي: اذكروا حالتكم، أو: قضيتكم "أو أمركم ... وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به؛ قال تعالى:

{وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ} ، "إذا" ظرف معمول لقوله: "نعمة الله"، وهذا أولى من إثبات حكم كل بمحتمل، بل مرجوح". ا. هـ. كلام أبو حبان. ا. هـ، ما دونه الجمع.

1 وفي هذه الحالة يشترط في "إذ" الظرفية المحضة ألا تكون مختومة بما الزائدة - نص على هذا المبرد في كتابه المقتضب، ج 2 ص 54.

2 والسبب كما يقولون أن "إذ" للزمان الماضي في أغلب استعمالاتها، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان، فلا يسوغ الفصل بينهما بالابتداء أو غيره، وهما في جملة واحدة، أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً، ولا بد أن يكون بمعنى الماضي ولو تأويلاً ففصله وعدم فصله سواء؛ كلاهما حسن ... وسيجيء البيان مفصلاً في موضعه الأنسب. "ج 3 م 94 ص 79 و 84 باب: الإضافة ...".

3 وقد اجتمع أنواع الجمل الثلاث في قوله تعالى عن رسوله الكريم: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ} ، فقد أضيفت "إذ" لجملة ماضوية، ثم جملة اسمية، ثم جملة مضارعية.

(276/2)

.....

يصح: أتذكر إذ إن تأتينا نكرمك ... وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحياناً مع ملاحظة وجوده؛ كقول الشاعر:

هل ترجعن ليل قد مضين لنا ... والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً
والتقدير عندهم: العيش منقلب أفناناً إذ ذاك كذلك؛ لأنها لا تضاف في الأغلب 1 إلى مفرد 2، ومثله قول الآخر:
كانت منازل آلاف عهدتهموا ... إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخواناً
أي: إذ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجملة التي تضاف إليها، ويعوض عنها التنوين 3؛ نحو: أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين، أي: حين إذ أقبل ...
وقد تزداد للتعليل؛ كقوله تعالى: {وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ} ؛ أي: لأجل ظلمكم في الدنيا ... ولا تصلح للظرفية هنا؛ لأن الظلم لا يقع

يوم القيامة، وإنما يقع قبله في الدنيا ... وهي حرف بمنزلة لام التعليل وهذا أسهل وقيل: ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ.

وقد تكون حرفاً للمفاجأة، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها؛ وذلك بعد كلمة: "بين" 4 المختومة "بالألف" الزائدة، أو "ما" الزائدة؛ نحو: بينا نحن جلوس إذ أقبل صديق ... ومثل: "فبينما العسر إذا دارت مياسير" 5.

1 راجع الخصري والصبان "باب: "إن" مواضع كسرل الهزمة وجوياً، وهل منها: "حيث"؟.

2 قد يبدو هذا التقدير غريباً، ولكن نزول غرابته كما يجيء في ج 3 ص 65 م 94 بأمثلة أخرى توضحه وتؤيده، كأن نقول: المنافق منقلب أحوالاً إذ هذا المنافقان منقلبان أحوالاً إذ هذان، المنافقون منقلبون أحوالاً إذ هؤلاء، ففي كل هذه التراكيب وأشباهها وما أكثرها لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف.

3 كما سبق في ج 1 ص 26 م 3.

4 لها بيان في ص 286 وما يليها، ومنه يعلم أنها واجبة الصدرة، والإضافة للجملة إذا كانت مختومة بالألف الزائدة، أو "ما" الزائدة.

5 ولا بشرط فيها غير هذا، بخلاف "إذا" الفجائية التي ستجيء الكلام عليها في ص 280.

(277/2)

هذا، واستعمال "إذا" قياسي في جميع الصور، والحالات المختلفة التي سردناها في الكلام عليها.

2- إذا 1 الصحيح أنها اسم؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل؛ نحو: الهناء إذا تسود الحبة الأهل، ووقوعها بدلاً من الاسم الصريح، نحو: المقابلة غداً إذا تطلع الشمس.

أ- وهي ظرف للمستقبل في أكثر استعمالاتها، وتكون للماضي بقرينة؛ نحو قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَمَوْا انْفِصُوا إِلَيْهَا} ؛ لأن الآية نزلت بعد انفصاضهم.

وقد تكون ظرفاً للحال بعد القسم؛ نحو قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} ؛ لأن الليل والغشيان مقترنان، وهل "إذا" في الآية متعلقة بفعل القسم، وفعل القسم للحال؟ ومثل قوله تعالى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى}، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى} .

ب- والغالب ي استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم إلا في ضرورة الشعر، وتحتاج بعدها إلى جملتين، الأولى تحتوى على فعل الشرط، والثانية الجواب: نحو قوله تعالى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ} .

وقد تنجر للظرفية المحضة الخالية من الشرط³؛ كقوله تعالى: {وَاللَّيْلِ

1 لبعض أنواعها بيان يجيء في ج 3 م 94 ص 92 باب: "الإضافة"، وكذا في ج 4 ص 405 م 155، الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشرطية، وص 413 م 156: النوع الثالث.

2 هذا رأي فريق من النحاة، ولم يوافق عليه آخرون؛ لما يلزم عليه من أن يكون القسم في وت غشيان الليل، وأنها يحصلان معاً في زمن واحد. وارتضى هؤلاء أن تكون "إذا" ظرفاً متعلقاً بمضاف يدل عليه القسم؛ إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته، والتقدير: وعظمة الليل إذا يغشى، "راجع الصبان، ج 2 باب الإضافة عند الكلام على "إذا".

3 جمهرة النحاة في هذه الحالة توجب نصبها على الظرفية دون غيرها، فلا تكون فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا غيرهما، أما قوله عليه السلام لعائشة: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية" ... فيؤولونه بأن المراد: إني لأعلم شأنك إذا كنت عني راضية، ولا يوافقون على أن تكون مفعولاً به، لئلا يفسد المعنى؛ إذ المراد ليس العلم بالزمن، وإنما المراد العلم بالحال والشأن.

وهذا صحيح في الحديث السالف أما في غيره، فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه، وعندئذ لا يمنع مانع من أن تكون "إذا" مفعولاً به، نزولاً على ما يقتضيه المعنى.

(278/2)

إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى} ، وقوله تعالى: {وَالصُّحَى، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى} ، وقوله

تعالى: {وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ} 1، وقد اجتمع النوعان الظرفية المحضة، والظرفية الشرطية، مع حذف فعل الشرط في قول الشاعر:

إذا أنت لم تترك أخاك وزلة 2 ... إذا زلها أوشكتما 3 أن تفرقا 4

وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار؛ في مثل: إذا خرجت أخرج معك، يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة، وهي أيضاً لا تفيد الشمول والتعميم في الرأي الشائع، فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة مثلاً إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين؛ فرجع ثلاثة، لم يجب عليه إلا مائة، وتسقط عنه اليمين بعدها.

وتستعمل "إذا" الظرفية الشرطية في التعليق إذا كان الشرط محقق الوقوع 5، نحو: إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم، أو مرجع الوقوع، نحو: إذا دعوتوني أيها الإخوان أحضر. ج "وإذا" الظرفية الشرطية تضاف دائماً إلى جملة فعلية خبرية، غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف، والأكثر أن تكون ماضوية، وقد اجتمع

1 لو كانت "إذا" في الآية شرطية لاشتمل جوابها "هم يغفرون" على الفاء الرابطة أو ما ينوب عنها في الربط؛ لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج للربط، ولا داعي للتمحل بأن الرابط قد يحذف أحياناً. "انظر ج 4 ص 413 م 156 لأهيمته، واشتماله على بعض أوجه مفيدة".

2 هفوة.

3 اقتربتما.

4 الأصل: تفرقا، حذفت إحدى التاءين تخفيفاً.

5 وهي بهذا تختلف عن "إن" الشرطية وأخواتها؛ مما يكثر في الأمر المحتمل، أو المشكوك في تحقيقه، وقد تدخل على المستحيل، كقوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ} . وقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقن الزمان: كقوله تعالى: {أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ} ؟ فالموت محقق، ولكن زمنه مبهم.

"وفي الجزء الرابع ص 327 م 155 وص 333 م 156 باب الجوازم البيان الشامل لهذه الأدوات كلها".

النوعان في قول الشاعر:

والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع
والماضي في شرطها أو جوابها مستقبل الزمن¹؛ فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم في الغالب فاعل لفعل محذوف² مثل: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} وحين تقع شرطية ظرفية تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه، ومنصوبة بما يكون في جملة الجواب من فعل أو شبهة³.

د- وقد تكون "إذا" للمفاجأة⁴، والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً⁵؛ فتدخل وجوباً؛ إما على الجمل الاسمية، نحو: اشتدت الريح، فإذا البحر هائج، وإما على الجمل الفعلية المقرونة بقـ؛ لأن "قد" تقرب زمن الفعل من الحال نحو: اشتدت الرياح، فإذا قد لجأت السفن إلى المواني يضطرب البحر، فإذا قد يتألم ركاب البواخر، كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها

1 سواء أكان ماضي اللفظ والمعنى معاً، "وهو الماضي الحقيقي بصيغته وزمنه"، أم كان ماضياً معنى وحكماً دون لفظ، وهو المضارع المسبوق بحرف الجزم: "لم"، فإن هذا الجازم يقلب في الغالب زمنه للمضي كما هو موضح في باب "الجوازم"، ج4 فإذا وقع الماضي الحقيقي، أو المعنوي وهو المضارع المسبوق بالحرف "لم" فعل شرط للأداة: "إذا" الشرطية أو لأداة شرطية جازمة أخرى تخلص زمنه للمستقبل المحض؛ كقول الشاعر: إن السماء إذا لم تبك مقلتها ... لم تضحك الأرض عن دان من الثمر
2 أو نائب فاعل أحياناً، ولهذا الرأي توضيح واف سبق في باب: "الانشغال" من هذا الجزء رقم 1 هامش ص 133 وفي ص 142.

3 ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملاً أحياناً على الفاء الرابطة، أو ما ينوب عنها؛ لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها في غير هذا الموضع الذي يكون فيه العامل واقعاً في جواب الشرط.

4 أي: مفاجأة ما بعدها، بمعنى: هجومه.

5 ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً، بمعنى: "ففي الوقت أو ففي المكان" راجع ج ص 492 م 52.

.....

كلام قبلها تقع عليه المفاجأة، وأن تكون المفاجأة في الزمن الحالي 1 حتمًا لا المستقبل، ولا الماضي وأن تقتزن بها الفاء الزائدة للتوكيد 2، وأن تخلو من جواب بعدها، وقد تليها الباء الزائدة التي تدخل سماعًا في مواضع؛ ومنها بعض أنواع معينة من المبتدأ، كالمبتدأ الذي بعدها، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة 3.

3- الآن وهو اسم للوقت الحاضر جميعه، وهو الوقت الذي يستغرقه نطق الإنسان بهذه الكلمة نحو: أنارت الشمس الآن، أو الحاضر بعضه فقط، مثل: الملاح يحرك سفينته الآن، فإن تحريكه السفينة لا يعم ولا يشمل كل وقته الحاضر عند النطق، وقد يقع على الماضي القريب من زمن النطق، أو على المستقبل القريب منه: تنزيلاً للقريب في الحالتين منزلة الحاضر.

وهو ظرف، مبني على الفتح تلازمه "أل"، وظرفيته غالبية، لازمة أي: لا يخرج عنها إلا في القليل المسموع الذي لا يقاس عليه، ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية، وليس مبنياً، وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسهل 4.

1 المقصود بالزمن الحالي: الزمن الذي يتحقق فيه المعنيان في وقت واحد؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها؛ بحيث يقتزمان معاً في زمن تحقيقها، ولو كان زمن ماضياً؛ كالذي في نحو: خرجت أمس فإذا المطر فياض.

2 وقد سبقت الإشارة لهذا في ج 1 ص 492.

3 راجع المعنى ج 1 عند الكلام على "الباء"، وص 493 الآتية و 495 حيث الكلام على حرف الجر الباء، والبيان الأنسب من حيث الأصالة والزيادة.

4 في الجزء الأول من: "همع الهوامع" "باب: الظرف ص 207" عرض واف للآراء المختلفة المتعددة التي تدور حول الظرف: "الآن" من ناحية الحكم عليه بالبناء، أو بالإعراب، وأدلة كل رأي، وجميعها أدلة جدلية محضة لا قيمة لها في إثبات المراد؛ لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثلة الصحيحة الواردة عن العرب التي تكفي في تأييد هذا أو ذاك، لا في مجرد الجدل الخوض الذي لا تسايره الشواهد الكثيرة.

على أن صاحب الهمع بعد فراعه من عرض الآراء أدلى برأيه، فقال ما نصه: المختار عندي القول بإعرابه؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة؛ فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته "من" جر. =

.....

4- أمس، اسم، معرفة، متصرف، وهو اسم زمان لليوم الذي قبل يومك مباشرة، أو ما في حكمه عند إرادة القرب ويستعمل مقروناً بأل لزيادة التعريف، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف.

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة، تعددت بسببها آراء النحاة في استنباط حكمه، وخير ما يستصفي منها أنه:

إذا كان مقروناً بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب، ولا يكون ظرفاً؛ نحو كان المس طيباً، إن الأمس طيب، أسفت على انقضاء الأمس.

وإذا لم يكن مقترناً بأل فالأحسن عند استعماله ظرفاً أن يكون مبنياً على الكسر دائماً في محل نصب، نحو: أتممت الكتابة أمس... وإن لم يستعمل ظرفاً، فالأحسن بناؤه على الكسر أيضاً في جمع أحواله، نحو: انقضى أمس بخير، إن أمس كان حسناً، لم أشعر بانقضاء أمس.

ومما يتصل باستعمال "أمس" ما جاء في كتاب: "لسان العرب" وغيره، وهو أنك تقول: ما رأيت الصديق مذ أمس؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو

= وخروجه عن الظرفية غير ثابت، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة". ١. هـ، ثم قال بعد ذلك ما نصه:

وفي شرح الألفية لابن الصائغ: إن الذي قال بأنه أصله "أوان" يقول بإعرابه، كما أن "أواناً" معرب. ١. هـ.

أما الحديث المشار إليه فقد ذكره قبل رأيه هذا قائلاً ما نصه: "وقال ابن مالك: ظرفيته "أي: الآن" غالبية لازمة؛ فقد يخرج عنها إلى الاسمية، كحديث: "فهو يهوي في النار، الآن حين انتهى إلى قعرها... "ف"الآن" في موضع رفع بالابتداء، "وحين انتهى" خبره، و"حين" مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض". ١. هـ.

وإنما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به؛ لأن صاحب الهمع من طائفة ترى أن الحديث النبوي لا يستشهد به في اللغويات، لاحتمال أن يكون مروياً بالمعنى دون حرص على النص اللفظي الذي نعلق به الرسول، ولأن بعض رواة الحديث أجنبي

لا يحسن النطق بالكلام العربي الصحيح.
وهذا رأي له معارضون لا يوافقون عليه، وللفريقين أدلة وبحوث طويلة في هذا الشأن
عرضها مختصرة صاحب: "خزانة الأدب" في أولها، وكذلك عرض لها بشيء من البسط
صاحب كتاب: "المواهب الفتحية" في الجزء الثاني.

(282/2)

اليوم الذي قبل يومك الحالي مباشرة، فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت: ما رأيته مذ أول
من أمس1، فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت: ما رأيته مذ أول من أول من أمس،
ولا يقال إلا ليومين قبل أمس، أي: لا يصح ذكر "أمس" لما قبلهما2.
5- بعد، أول، قبل، أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل، يمين، شمال، فوق، تحت، عل3،
دون ... 4.
من الظروف المبنية حينئذ، والمعربة حينئذ آخر: "بعد" وهو ظرف5 زمان أو مكان6،
ملازم للإضافة في الحالتين.

1 هذا التركيب مثل قولهم: ما رأيته أول من أمس، "راجع ما يتصل به في ص 285".
2 راجع الكلام على كلمة "أول" في ص 285، ثم إيضاح آخر عنها في ج 3 ص
623، 125، م 94 باب: الإضافة.
3 في الظرف "عل" لغات مختلفة، أوضحناها في باب الإضافة ج 3، منها: "علا" على
وزن: عصا"، وبعض العرب يجيز إضافته، ولكنه يوجب قلب ألفه ياء عند إضافته لياء
المتكلم طبقاً للبيان الخاص به في باب: الإضافة.
4 في باب الإضافة من ج 3 ص 155 م 95 تفصيل الكلام على هذه الظروف،
وعرض أحكامها مستوفاة.
5 معناه الغالب: الدلالة على تأخر شيء عن شيء في زمانه، أو مكانه، ومن أمثلة
دلالتها على التأخر في الزمان ما قيل في رثاء زعيم سادات العرب:
كأن الناس بعدك نظم سلك ... تقطع: لا يقوم له نظام
وقد يكون معناه: "مع"؛ كقوله تعالى: {عُتِّلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ} أي: مع ذلك: "العتل:
جافي الطبع: فاحش الزنيم: الشرير، دنيء الأصل ...".
6 صرح صاحب "الهمع" ج 1 ص 209 باب: الظرف بما نصه: "بعد" ظرف زمان

لازم الإضافة".^١ هـ، ولم يذكر شيئاً يدل على أنه يكون للمكان، وكذلك صاحب "المصباح المنير" حيث قال في مادة: "بعد" ما نصه: "بعد" ظرف "مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره، وهو زمان متراخ عن السابق، فإن قرب منه قيل: "بعيده" بالتصغير كما يقال: "قبل العصر"؛ فإذا قرب قيل: "قبيل العصر"، بالتصغير، أي: قريباً منه، ويسمى هذا: "تصغير التقريب".^١ هـ.

غير أن صاحب التصريح ج 1 ص 50 باب: "الإضافة" نص في وضوح وجلاء على أن يكون للزمان والمكان؛ فقد قال في معرض الكلام عن الظرفية: "قبل وبعد" ما يلي: =

(283/2)

-
- أ- غير أن المضاف إليه قد يذكر، نحو: صفا الجو بعد المطر، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معرباً منصوباً بغير تنوين؛ لأنه مضاف، ويجوز جره بالحرف: "من".
- ب- وقد يحذف المضاف إليه وينوي وجود لفظه بنصه الحرفي؛ فيبقى المضاف على حاله معرباً منصوباً بغير منون؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه؛ نحو: لما انقطع المطر صفا الجو بعد، أي: بعد المطر، وحكم الظرف هنا كسابقه.
- ج- وقد يحذف المضاف إليه، ويستغنى عنه نهائياً كأن لم يكن؛ مثل: صفا الجو بعداً ... والظرف في هذه الحالة معرب، منصوب، نون ...
- د- وقد يحذف المضاف إليه وينوي معناه، "أي: ينوي وجود كلمة أخرى تؤدي معنى المحذوف في غير أن تشاركه في نصه وحروفه"، وفي هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف: البناء على الضم؛ مثل: لما انقطع المطر صفاً الجو بعد، أي: بعد انقطاعه، أو: بعد ذلك 1 ...

= لا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك: دارى قبل دارك أو بعدها ...".^١ هـ، بل بالغ بعضهم فجعل الأولى في استعمال: "بعد" أن يكون ظرف مكان، يدل على هذا ما سجله ياسين في تعقبه على ما جاء بالتصريح "ج 2 باب: "حروف الجر"، عند الكلام على الحرف من، ص 8".

والحق أن "بعد" تكون للزمان تارة وللمكان أخرى، ولا داعي للتأويل الذي يراد منه

قصرها على أحدهما.

ثم انظر في رقم 1 التالي بعض الاستعمالات الأدبية.

1 يكثر وقوع الظرف: "بعد" تاليًا "أما الشرطية" التي ستجيء أحكامها مفصلة في باب خاص بها ج 4 م 161 ص 470 كقولهم: "... أما بعد، فإن شر الكلام الكذب ..."، وقد تحل "الواو" محل "أما الشرطية"، فيقال: "وبعد، فإن ..."، فمن أي الصور والحالات السالفة ما يكثر في بدء الخطب والرسائل الأدبية، ونحوها من مثل: تحية الله وسلامة عليكم: "وبعد"، فإدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجعة ... " وقول صاحب: "القاموس المحيط" في ديباجة قاموسه: ما نصه: "الحمد لله منطلق البلغاء ... وبعد فإن للعلم رياضًا ...". ا. هـ.

قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة قبل ذلك في تقييداته الأولى التي سماها:

شرح ديباجة =

(284/2)

فالأحوال أربعة 2 تعرب في ثلاثة منها، وتبنى في حالة واحدة هي: التي يحذف فيها المضاف وينوى معناه.

وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقي الظروف التي وليت: "بعد".

غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ: "أول" الذي ليس ظرفًا 1، منها: اعتباره اسمًا مصروفًا معناه ابتداء الشيء المقابل لنهايته، ولا يستلزم أن يكون له ثان؛ فقد يكون له ثان، وربما لا يكون؛ تقول: هذا أول ما اكتسبته: فقد تكتسب بعده شيئًا، أولا تكتسب، وقيل: يستلزم كما أن الآخر يستلزم أولًا، والحق الرأي الأول، وللقرائن دخل كبير في توجيه المعنى إلى أحد الرأيين، ومنه قولهم: "ما له أول ولا آخر 2".

ومنها: أن يكون وصفًا مؤولًا، أي: افعل تفضيل بمعنى: "أسبق"، فيجري عليه حكمه؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء، ووجوب إدخال "من" على المفصل عليه؛ ... نحو: هذا أول من هذين، ولقيته عام أول من عامنا 3.

= القاموس، للهوري قال ما نصه: "بعد، كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة

الانتقال من كلام إلى غيره وهي من الظروف، قيل: زمانية، وقيل: مكانية وعامله محذوف، قال الدماميني، والتقدير: أقول بعد ما تقدم من الحمد، والصلاة والتسليم على نبيه العظيم، "فإن" بالفاء، إما على توهم "أما" أو على تقديرها في نظم الكلام، وقيل: إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط، وقيل: "إنها عاطفة وقيل: زائدة ... "أ. هـ، والذي يعيننا هو فهم هذا الأسلوب، وأنه فصيح بالفاء.

لاحظ البيان الذي في رقم 6 من هامش ص 283؛ لأهميته.

1 تفصيل أحكامها وأحوالها في ج 3 ص 53 م 59 باب الإضافة.

2 تقدم له بيان آخر في ص 283، وكذلك في ج 1 ص 194 م 17 باب النكرة

والمعرفة، وستجيء إضافة مهمة إليه في ج 3 باب الإضافة.

3 راجع الكلام عليه مع الظرف "أمس" في ص 283، وله بيان آخر في ج 3 باب الإضافة ص 125.

4 ويصح لقيته عاماً أول من عامنا، جاء في الجمع "ج 1 ص 54 باب: "النكرة والمعرفة" ما نصه: "من الأسماء ما هو معرفة معنى، نكرة لفظاً، نحو: كان عاماً أول، وأول من أمس؛ فمدلولهما معين لا شيوخ فيه بوجه، ولا يستعملان إلا نكرتين ... "أ. هـ.

وقد سبق بيان هذا في ج 1 م.

(285/2)

.....

ومنها: أن يكون اسماً معناه: "السابق"؛ فيكون مصروفاً؛ نحو لقيه عاماً أولاً، أي: سابقاً. أما "أول" الظرف الزماني فمعناه: "قبل" نحو: رأيت الهلال أول الناس. هذا، وأصل أول في الأرجح، بنوعيه: الظرف، والاسم، هو "أو أل" بوزن: أفعل؛ فلبت الهمزة الثانية واواً، ثم أدغمت الواو في الواو، بدليل جمعه على أوائل 1. 6- بين بدل فأما: "بين" فأصله ظرف للمكان، وقد يكون للزمان أيضاً. والكلمة في الحالتين مضافة إلا عند التركيب كما سبق 2 وتتخلل شيئين 3، أو ما في تقدير شيئين 4، أو أشياء 5، وتصرفها متوسط، وكذلك وقوعها معربة، مثل قوله تعالى في الزوجين: {وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ} ، فقد وقعت اسماً معرباً

مضافاً إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة؛ كشأها في قوله تعالى: {هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ} ،
وقوله: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} في قراءة من رفع الظرف، وقوله: {وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ
حِجَابٌ} .

-
- 1 انظر ما يتعلق به في ص 563 وفي ج 3 باب الإضافة.
 - 2و2 سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها، "وهو: التركيب المزجي"، في ص 271، ولها
إشارة أخرى في ص 277 بمناسبة الكلام على: "إذ".
 - 3 كقوله تعالى: ... {وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ
لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} .
 - 4 كقوله تعالى: {وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا} ، أي: بين
الجهر والمخافتة.
 - 5 كقول امرئ القيس:
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل
أي: بين مواضع الدخول، ومما يصلح لتقدير شيئين، أو أشياء قول الشاعر:
قدر الهجر بيننا فافترقنا ... وطوى البين عن جفوني غمضي

(286/2)

.....

ولا تضاف إلا إلى متعدد؛ كقولهم: مقتل المرء بين فكيه، وقول الشاعر:
شوقي إليك نفى لذيذ هجوعي ... فارقتني فأقام بين ضلوعي
فإن أضيفت لمفرد وكان ضميراً لا يدل على تعدد، وجب تكرارها مع عطف المكررة
بالواو، كالأية السابقة؛ وهي: {هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ} ، وإن كان اسماً ظاهراً فالكثير
أنها لا تتكرر، إذ يكتفى بالعطف بالواو على الاسم الظاهر المضاف إليه، مع جواز
التكرار، وإن كان الأول هو الأكثر¹؛ مثل: تضييع الغاية بين التردد واليأس، وقولهم:
شتان بين روية وتسرع.
وقد يتصل بآخرها "الألف" الزائدة أو "ما"2 الزائدة، فتصير في الحالتين زمانية غير
متصرفة، واجبة3 الصدارة والإضافة إلى جملة "اسمية، أو فعلية"، وبعدها كلام مرتب

1 تكرارها بين المتعاطفين الضميرين واجب، أما بين المتعاطفين الظاهرين فجائز للتوكيد؛ فيصح أن يقال: المال بين محمود وبين علي، بزيادة: "بين" الثانية، للتأكيد؛ كما قاله ابن بري وغيره، وبذلك يرد على منع الحريري تكرارها. راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج 2، وكذا "الصبان" أول باب: "عطف النسق" فيها عند الكلام على واو العطف.

ويؤيد ما سبق ورودها مكررة في بعض الأحاديث الشريفة التي نقلها، وشرحها صاحب المواهب الفتحية ج 2، وفي كلام آخر لعلي بن أبي طالب نقلناه في ج 3 م 118 باب: عطف النسق، عند الكلام على "الواو" وما تنفرد به

ص 544، وفي كلام لعمر بن عبد العزيز، وهو ممن يحتج بكلامهم.

وكذلك وردت في شعر يحتج به نقله "الطبرسي" في كتابه مجمع البيان ج 1 ص 45، ونصه: قال عدي بن زيد:

وجاعل الشمس مصرًا لا خفاء به ... بين النهار، وبين الليل قد فضلا

المصر: الحاجز وقول أعشى همدان:

بين الأشح وبين قيس باذخ ... بخ بخ لوالده وللمولود

2 وقوع "ما" الزائدة بعد الظرف: "بين" يوجب وصلهما في الكتابة، وتصديرهما في الجملة، وكذلك مع الألف الزائدة كما تقدم في ص 268 و 279.

3 كما في القاموس وغيره.

4 يكون الظرف مضافًا للجملة التي بعده مباشرة، ومنصوبًا لعامل في الكلام المتأخر عنها، المترتب =

(287/2)

= عليها، كأنه جواب لها، معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط، وقد يقترن هذا

الجواب بالفاء ... على الوجه الذي سبق في "و" ص 276، وكما يجيء في هامش ص

359، وما سبق هو رأي الجمهور، وهناك آراء أخرى أيسرها أنها بعد اتصال "ما"

الزائدة، أو: الألف الزائدة بها، تصير ظرف زمان غير مضاف؛ لأن الحرف الزائد قد كفه عن العمل، وبصير الظرف "بين" منصوبًا بالعامل الذي في الجملة التي تليه مباشرة، والجملة التي تليها بمنزلة الجواب، وهذا رأي حسن، وفيه تيسير. ومن المفيد الذي يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء في حاشية الأمير على المغني، وما جاء في الصبان عن هذه المسألة بالرغم مما في كلامهما من تحليل لا يعرفه العربي القديم:

"أ" جاء في المغني؛ ج في الكلام على "إذا" وأنواعها، ما نصه: "تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد "بيننا"، أو "بينما" ... و ..."، وقد علق على هذا: الأمير في حاشيته، قائلاً ما نصه:

أصل: "بين" مصدر "بان"، إذا تفرق، ثم استعملت الظروف؛ زمانية ومكانية، ولا تضاف إلا لمتعدد؛ فأصل قولك: جلست بين زيد وعمرو، وأتيت بين الظهر والعصر، جلست مكان تفرق زيد وعمرو، أي: المكان الواقع بينهما، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر، أي: الذي يفصل بينهما، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم لما أرادوا أن يضيفوها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة للمفرد أي: لغير الجملة وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، لعدم تأثيرها في لفظ المضاف إليه وصلوها بأحد الأمرين، "ما" التي شأها الكف، فكأنها كفتها عن الإضافة، أو "الألف" مشبعة عن الفتحة؛ لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها في الوقف، مبدلة عن تنوين إثر فتح، كالظنوننا في قوله تعالى: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا}، ثم هي بعد ظرف زمان فقط؛ لأنه ليس لنا مكان يضاف للجملة غير "حيث"، وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار "أزمان" بعدها إذا أضيفت للجملة كما قيل "ا. هـ، وهذا الرأي أحسن من التالي.

"ب" وقال الصبان في الجزء الثاني باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك:

وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ.....

ما نصه:

"اعلم أن أصل: "بين" أن تكون مصدرًا بمعنى: الفراق، فمعنى جلست بينكما: جلست مكان فراقكما، ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك: أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فتبين أن: "بين" المضافة إلى المفرد أي: الذي ليس جملة تستعمل في الزمان والمكان. فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة، اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة: "ما" الكافة: لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة، فتولدت "ألف" لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ لأنه حينئذ كالموقوف عليه؛ لأن =

للظرف 1 فمثال الفعلية: بينما أنصفتني بالود ظلمتني بالمن، وقول الشاعر:
 فيينا نسوس الناس والأمر أمرنا ... إذا نحن فيهم سوقة نتنصف 2
 ومثال الاسمية:

استقدر الله خيرا 3، وارضين به ... فيينا العسر إذ دارت مياسير
 وبينما المرء في الأحياء مغتبطاً ... إذ صار في الرمس 4 تغفوه الأعاصير
 وقد ورد في السماع الذي لا يقاس عليه إضافة "بيننا" للمصدر دون: "بينما" على
 الصحيح ...
 وقد تركب تركيب مزج "كخمسة عشر"، فتبنى مثلها على فتح الجزأين كقول الشاعر:

= الألف قد يؤتى بها للوقوف، كما في: "أنا" والظنوننا يشير إلى أن الأصل في "نا"
 خلوها من الألف، وإلى قوله تعالى: "وتظنون بالله الظنونا"، وتعين حينئذ ألا تكون إلا
 للزمان، لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث. وإضافة: "بينما" أو
 "بيننا" في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين
 أوقات زيد قائم، أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي.
 "وقد يضاف "بيننا" إلى مفرد مصدر دون "بينما" على الصحيح، كذا في الدماميني
 والهمع، وتقدير: "أوقات"؛ لأن "بين" إنما تضاف لمتعدد، وناقش أبو حنن بأن: "بين" قد
 تضاف للمصدر المتجزئ، كالقيام، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا.
 "قال في الهمع: وما ذكر من أن الجملة بعد: "بيننا" و"بينما" مضاف إليها هو قول
 الجمهور، وقيل: "ما" و"الألف" كافتان؛ فلا محل للجملة بعدها، وقيل: "ما" كافة دون
 الألف بل هي مجرد إشباع".

وعلى عدم إضافتهما يكون عاملها ما في الجملة التي تليها كما في المغني". ا. هـ، كلام
 الصبان.

1 ومن النادر المسموع أن يتحقق لها هذا دون أن يتصل بآخرها "الألف الزائدة"، أو:
 "ما الائدة" كالوارد في كلام الحارث بن حلزة الشكري حيث يقول:
 بين الفتى يسعى ويسعى له ... تاح له من أمره خال

الخالج: الذي يقتلع الشيء وينتزع.

2 فطلب الإنصاف.

3 أسأله أن يقدره ويهيئ له.

4 القبر.

(289/2)

.....

نحني حقيقتنا وبعض ... القوم يسقط بين بين

الأصل: بيننا وبين الأعداء، أي: بين المقاتلين، فأزيلت الإضافة من الطرفين، وركب
الأسمان تركيب خمسة عشر.

فإن أضيف صدر: "بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية في الصدر، وجاز زوالها. فمن
الأول قولهم: المنافق بين بين، ينصب الأولى على الظرفية مباشرة، ومن الثانية قولهم:
المنافق بين بين، أما إذا وقعت مضافاً إليه، فيتعين زوال الظرفية.
وأما: "بدل" قد سبق الكلام عليه في ص 261.

7- حيث من الظروف المكانية الملازمة للبناء، برغم أنها مضافة¹، والأكثر أن تبني
على الضم، وتضاف للجمل² الاسمية والفعلية، وإضافتها للفعلية أكثر نحو: قعدت
حيث الجو معتدل، وبقيت حيث طاب المقام؛ وقول الشاعر:
وما المرء إلا حيث يجعل نفسه ... ففي صالح الأخلاق نفسك فاجعل
ومن القليل إضافتها للمفرد، ومع قلته جائز، ولكن لا داعي لترك الكثير إلى القليل،
ومثله دلالتها على الزمان³.

1 سيجيء الكلام عليها من ناحية إضافتها للجملة أو المفرد "في باب: الإضافة، ج 3
م 93 ص 77"، وبناء الظروف مع إضافتها شائع، كما ترى في هذا الباب.

2 بشرط أن تكون "حيث" غير محتومة بما الزائدة عند إضافتها إلى الجملة. وقد نص
على هذا الشرط فيها، وفي "إذ" الظرفية المحضة المبرد في كتابه: "المقتضب" ج 2 ص
54.

3 فقد قالوا: إن الأصل فيها أن تكون للمكان، وقد تكون للزمان؛ كقول الشاعر:

للفق عقل يعيش به ... حيث تهدى ساقه قدمه
" أي: حين تهدى ... " كما قالوا: إنما لا تستعمل في الغالب إلا ظرفاً، وندر جرهما
بالباء، نحو: تلاقينا بحيث صافح أحدهما الآخر، وكذلك جرهما بالحرف "إلى"، كقول
الشاعر:

إلى حيث ألفت رحلها أم قشعم
و"في" نحو: أصبحنا في حيث التقينا، ونص ابن مالك على أن تصرفها نادر. وقال ابن
هشام في المعني: الغالب كونها في محل نصب على الظرفية، أو خفض بمن، وقد تخفض
بغيرها، كقول الشاعر: إلى حيث ... إلخ، والأحسن الأخذ برأي ابن هشام؛ لما فيه من
تيسير وإن كان الجر قليلاً.

(290/2)

.....

8- حول سبق عنه بيان مناسب 1.

9- ريث أصله: مصدر راث، يريث، إذا أبطأ، ويجوز أن يترك المصدرية ويستعمل في
معنى ظرف الزمان، فيكون مبيناً على الفتح، ومضافاً إلى جملة فعلية؛ نحو: بقيت معك
ريث حضر زميلك، أي: قدر ببطء حضور زميلك. وقد تقع بعدها "ما" الزائدة أو
المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية، نحو: فلان يمنح المحتاج ريث ما يسمع.
10- عند، ظرف يبين أن مظهره إما حاضر حساً، أو؛ معنى، وإما قريب حساً، أو:
معنى، فالأول، نحو: قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ} 3، والثاني: نحو قوله: {قَالَ
الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ} ، والثالث: نحو قوله تعالى: {عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، عِنْدَهَا
جَنَّةُ الْمَأْوَى} ، والرابع: نحو قوله تعالى: {رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ} ، وقوله:
{عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ} .

وهي ظرف مكان معرب، لا يكاد يستعمل إلا منصوباً على الظرفية المكانية، كالأمثلة
السابقة، أو مجزوراً بالحرف: "من" دون غيره من حروف الجر مثل: {وَأَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ
وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا} ، وقد وردت للزمان قليلاً في مثل: أزورك عند شروق
الشمس وقولهم: الصبر عند الصدمة الأولى، ويجوز محاكاته عند قيام قرينة، بشرط
إضافة "عند" للزمان 4.

-
- 1 في رقم 1 من هامش ص 262، وفي ص 272.
- 2 إن كانت "ما" زائدة فالأحسن في الكتابة وصلها بالظرف: "ريث"، وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها، وبالصورتين تصلح في البيت الثاني من قول الشاعر:
- ولولا اجتناب الدام لم يلف مشرب ... يعاش به إلا لدي، ومأكل
ولكن نفساً حرة لا تقيم بي ... على الضيم إلا ريثما أتحوّل
- 3 ومثل قول الشاعر:
- إذا الشعر لم يطربك عند سماعه ... فليس خليقاً أن يقال له شعر
- 4 جاء في المصباح المنير في مادة: "عند" ما نصه: =

(291/2)

وتشترك: "عند" 1 مع "لدى" - و"لدى" 1 في أمور، أهمها: الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية 2، وتخالفهما في أمور أخرى يجيء الكلام عليها مع الكلام عليهما.

= "والأصل في استعمال هذا الظرف أن يكون فيما حضرك من أي قطر "ناحية" كان من أقطارك، أو دنا منك، وقد استعمل في غيره؛ فتقول: عندي مال؛ لما هو بحضرتك، ولما غالب عنك؛ فقد ضمن معنى الملك والسلطان على الشيء، ومن هنا استعمل في المعاني فيقال: عنده خير، وما عنده شر؛ لأن المعاني ليس لها جهات ... "أ. هـ. ويقول أيضاً: "عند" ظرف مكان، ويكون ظرف زمان إذا ضيف إلى الزمان؛ نحو: عند الصبح، وعند طلوع الشمس، ويدخل عليه من حروف الجر "من" لا غير؛ تقول: جئت من عنده، وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة.... وحكى الفتح والضم "أ. هـ.

- 1 و 1 سيحيى الكلام على: "لدى" ولدى في ص 294 و 295، وأيضاً على "عند، ولدى" في باب الإضافة، ج 3 ص 101 م 95.
- 2 قال صاحب المفصل ج 4 ص 85 ما نصه في معنى ظروف الغايات: "قيل لهذا الضرب من الظروف غايات؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه

الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه؛ لأن به يتم الكلام، وهو نهايته، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام؛ فلذلك من المعنى، قيل لها: غايات". ١. هـ.

وهذا يوافق ما يقوله بعض الشراح في تعريف ظروف الغايات، ونصه: "هي الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه، فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه". ١. هـ.

راجع حاشية المغني للعلامة الأمير أول ج 2 فصل لكلام على "ما".

وتوضيحاً لما سلف نسوق بعض الأمثلة التي تجلي المراد، منبهين إلى أن الغاية لها معان

أخرى تختلف باختلاف الموضوعات، والمناسبات "منها: ما سيجيء في رقم 4 من

هامش ص 459 ورقم 2 من هامش ص 468، ومنها: ما سيجيء كاملاً في ص 101

و 121 م 95 من الجزء الثالث، وفيه الأمثلة التي نسوقها لمناسبة دغت إليها هناك:

أ- في مثل: سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية تشتمل هذه الجملة على الفعل:

"سافر"، والسفر يقتضي الانتقال من مكان إلى آخر، فلا بد لتحقيقه من نقطة معينة

يبتدى منها، وأخرى ينتهي إليها، أي: لا بد له من مكان ابتداء، ومكان انتهاء،

محددتين، مضبوطتين؛ كالذين هنا، وهما: البيت والضاحية، وبين نقطتي الابتداء والانتهاء

مسافة محصورة بينهما، لا محالة، ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى، هو: "الغاية

المكانية" أي: "المسافة المكانية" أو: المقدار المكاني، وهي تشتمل كما ترى مكاناً

محدوداً، محصوراً، له بداية ونهاية معينتان، ومسافة تصل هذه بتلك، وقد دخل =

(292/2)

11، 12- عوض، قط، سبق الكلام عليهما في ص 116 و 261

= لفظ "لدن" على كلمة هي بداية الغاية؛ فدخوله على هذه الكلمة وعلى نظائرها

يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية المكانية، أو أنها نقطة البداية.

ولو قلت: سافرت من لدن الصبح إلى العصر، لدل الفعل: "سافر" على أنه استغرق

زمنًا محددًا معينًا، له بداية زمنية معروفة، ونهاية زمنية معروفة كذلك؛ فله نقطتا ابتداء

وانتهاء، زمنيتان مضبوطتان، وينحصر بينهما مقدار زمني يصلهما، ويتكون من مجموع

الثلاثة "أي: من نقطة البداية، ونقطة النهاية، وما بينهما" ما يسمى في الاصطلاح: "الغاية الزمانية" بمعنى: "المقدار الزماني"، ودخول لفظ "لدى" على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية، أي أول: جزء من أجزاء الغاية الزمانية.

ويفهم مما سبق أن "لدى"، و"عند" اسمان يدلان على ما بعدهما من بدء الغاية ... فسمى كل منهما "نقطة البداية" نفسها، وليس الابتداء الذي هو أمر معنوي، ولهذا كانا اسمين عند النحاة دون "من"، و"منذ" الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي، إضافة "لدى"، و"عند" إنما هي من إضافة الاسم إلى مسماه.

"هذا وقد أطلنا الكلام في ج 1 ص 56 م 6 عن سبب تفريقهم بين كلمة: "ابتداء" واعتبرها اسماً، وكلمة: "من" الجارة المقيدة للابتداء، واعتبارها حرفاً".

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتي: إذا ان لفظ "لدى" للدلالة على بداية الغاية، فما الداعي لحجاء الحرف "من" قبله، ومعناه الابتداء أيضاً؟

أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة؛ فقالوا: إن دلالة "لدى" على بداية الغاية ليست مألوفاً في الأسماء؛ فجاء الحرف "من" ليكون بمنزلة الدال على ذلك، ولهذا يكون في الأعم الأغلب موجوداً. "راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع".

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لهما مجتمعين، دون تعليل آخر: ب- ما سبق يقال في الظرف: "عند"؛ فلو وضعناه مكان "لدى" في الأمثلة السالفة وأشباهاها لم يتغير الأمر؛ ففي مثل: قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة، تجد الفعل: "قرأ" لا يتحقق كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة؛ هي: "المقدمة"، ونقطة أخرى محددة تنتهي إليها؛ هي: "الخاتمة"، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المكتوبة، ومن اجتماع الثلاثة: "أي نقطة البداية المكانية، ونقطة النهاية المكانية، وما بينهما" يتكون ما يسمونه: "الغاية المكانية" التي يحجى الظرف "عند" ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها: وإذا قلت: قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت: "الغاية الزمانية" التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة، والتي يدخل الظرف "عند" على أول جزء منها؛ فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده "وهو المضاف إليه" نقطة البداية الزمانية ... مما تقدم يتضح الفرق بين "الغاية"، ومبدأ الغاية الذي يدل عليه "لدى" أو "عند"؛ فالغاية =

13- كلما ظرف مركب من كلمتين هما: "كل" و"ما"، وهو بهذا التركيب اللفظي يفيد تكرار المعنى؛ نحو: كلما رأى الناس المصلح أكبروه، ويقول النحاة: إن كلمة "كل" فيه منصوبة باتفاق، وأنها مضافة إلى كلمة "ما" المصدرية؛ أو التي تعتبر نكرة بمعنى: "شيء"، وهذا الشيء "وقت" فكلمة: "ما" هنا محتملة لوجهين.

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدريةً والجملة بعد هذا الحرف المصدرية صلة له؛ لا محل لها من الإعراب، والأصل: كل رؤية الناس ... ، ثم عبرنا عن معنى المصدر بكلمتي: "ما" والفعل "ثم أنبأنا عن الزمان، أي: كل وقت رؤية ... كما أنيب عنه المصدر الصريح في مثل: جئتكم خفوق النجم.

والآخر: أن تكون "ما" اسمًا نكرة بمعنى: "وقت"، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير: "وقت" والجملة بعده في محل جر صفة؛ فتحتاج إلى تقدير ضمير عائد منها، أي: كل وقت رأى الناس فيه ...

وقد سبق أن هذا الظرف مركب من كلمتين، وأن كلمة: "كل" منصوبة حتمًا، وبقي أنه يحتاج إلى جملتين ماضيتين بعده، والثانية منهما بمنزلة الجواب له مع أنه ليس أداة شرط، والماضي فيها هو عامل نصبه ويجب تأخيرها.

"راجع المغني والهمع".

14- لدن، يكون ظرفًا دالًا على مبدأ الغايات، "أي: أنه لا ابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذي سبق 1 شرحه في "عند"، ويلزم البناء، وبناءه

= تشمل الأجزاء الثلاثة، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها، دون الجزأين الآخرين، وكذلك يتضح المراد من قولهم: "إن معنى: "لدن"، و"عند" هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية"، وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر، فيقال: جئت من عند الصديق، أو: من لدن الصديق، وفي القرآن الكريم: {آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا} ، فلو وضع أحد الطرفين مكان الآخر لجاز، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغي.

ج- إذا دخل "لدن"، أو: "عند" على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها

اللفظ الدال على النهاية، إذ يكفي أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفي به.

د- ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التي تعمل في الظرف، وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بذكر الغاية؛ يتساوى في هذا أن يكون العامل فعلاً، أو شبه فعل، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو غير ذلك مما يعمل ...

1 في رقم 2 من هامش ص 292.

(294/2)

.....

على السكون هو الأغلب، مثل: تذكر فضل والديك لدن أنت صغير.
والكثير في استعماله أن يكون مسبوقاً "بمن الجارة" 1 مثل: هذا فضل من لدن الله الكريم، ومثل: بقي هنا من لدن الظهر إلى الغروب، وأن يكون مضافاً لمفرد كهذين المثالين 2، أو مضافاً للجملة؛ نحو: فلان مولع بالعلم لدن شب إلى أن شاب أو؛ مولع بالعلم لدن هو يافع، وقد يستغني عن الإضافة في حالة ستجيء ويكون بمعنى: "عند" كثيراً، ولكن يخالفها في أمور؛ منها:
أن "لدن" ظرف ملازم للإضافة للمفرد، أو للجملة، ويجوز استغناؤه عن الإضافة إذا وقعت بعده كلمة: "غدوة"؛ منصوبة 3 مثل قضيت الوقت لدن غدوة حتى غروب الشمس، أما "عند" فيصح أن تترك الإضافة، وتصير اسماً مجرداً؛ كأن يقول شخص: عندي مال؛ فيجاب: وهل لك عند؟ "فعند" هنا مبتدأ، أو يقال: الكتاب عندي، فيجاب: أين عندك؟
ومنها: أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية؛ ففي مثل السفر من عند البيت لا يصح: السفر من لدن البيت، فكلمة: "عند" مجرورة، والجار والمجرور خبر، والخبر عمدة، وقد اشتركت "عند" في تكوينه؛ فهي عمدة بسبب اشتراكها، ولذا لا يصح: "السفر من لدن البيت" لكيلا تشترك: "لدن" في تكوين العمدة، وهي لا تكون إلا فضلة خالصة دائماً.

15- لدى، ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية، ومعناه: "عند" ويخالفها في أمور:

منها: أن "لدى" لا تجر أصلاً، أما "عند" فتجر بالحرف "من".

1 وفي حالة جره لا يكون ظرفاً، وكذلك كل حالة أخرى لا يكون فيها منصوباً على الظرفية.

2 ومثل قوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ} .

3 على اعتبار: "غدوة" تمييزاً، أو: اعتبارها خبراً لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوة، ويجوز في "غدوة" الرفع عند الكوفيين، على اعتبارها فاعلاً لكان التامة المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوة، أي: ظهرت ووجدت غدوة، ويجوز في "غدوة" الجر بالإضافة؛ وهو القياس.

(295/2)

.....

ومنها: أن "عند" تكون ظرفاً للأعيان "أي: للأشياء المجسمة" وللمعاني، أما "لدى" فلا تكون إلا للأعيان في الصحيح؛ تقول: هذا الرأي عندي صائب، ولا تقول: لدي. ومنها: أنك تقول: عندي مال، وإن كان غائباً، ولا تقول: لدي مال، إلا إذا كان حاضراً.

هذا، وبإضافة "لدى" للضمير تنقلب ألفها ياء، نحو: لديك، لديه ... 1 أما حين إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب.

16- لما 2 تكون ظرف زمان³، بمعنى: حين، فتفيد وجود شيء لوجود آخر. والثاني منهما مترتب على الأول؛ فهو بمنزلة الجواب المعلق وقوعه على وقوع شيء آخر، نحو: لما جرى الماء شرب الزرع، ولهذا لا بد لها من جملتين، بعدها، تضاف وجوباً إلى الأولى منهما؛ لأنها من الأسماء الواجبة الإضافة لجملة وتكون ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى، وعامل النصب في: "لما" هو الفعل أو ما يشبهه في الجملة الثانية. والأغلب الأكثر شيوعاً في الجملتين ولا سيما 4 الثانية أن تكون معاً

1 ويراعي في الإعراب ما سبق تفصيله في ج 1 م 16 ص 178، "آخر الكلام على

الاسم المعتل الآخر".

2 "لما" أنواع متعددة، منها: "لما، الظرفية"، والكلام عليها هنا، "ولها إشارة في ج 3 ص 92 م 94، من باب: "الإضافة".

ومنها: التي بمعنى "إلا" الاستثنائية وستجيء في "د" من ص 361 ومنها: "لما" الجازمة، "وستجيء في ج 4 م 153 ص 388".

3 على المشهور؛ "لأن بعض النحاة يعتبرها حرفاً بمعنى: حين".

وتسمى: "لما الحينية" ويسمى بها بعض النحاة: "لما الوجودية"؛ لأنها الرابطة لوجود شيء بوجود غيره؛ أو: "لما التوقيتية"؛ لأنها بمعنى وقت.

4 قال الأشموني في الجزء الثالث، أو باب: "إعراب الفعل" عند الكلام على أنواع: "أن" ومنها الزائدة، ما نصه: "الزائدة هي التالية لما"، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ} . ١. هـ، كلام الأشموني، وهنا قال الصبان: "قوله: نحو: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ} ... وتقول: "أكرمك لما =

(296/2)

.....

ماضيتين لفظاً ومعنى؛ نحو: قوله تعالى: {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ} ، أو معنى فقط 1 كقول المعري يصف خيلاً سريعة:

ولما لم يسابقهن شيء ... من الحيوان سابقن الظلالا

وقول المتنبي:

عرفت الليالي قبل ما صنعت بنا ... فلما دهنتني لم تزدني بها علما

وقد ورد في القرآن الكريم وقوع الجملة الثانية مضارعية في قوله تعالى: {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا} كما ورد فيه وقوعها جملة اسمية مقترنة بالفاء، أو إذا، حيث يقول: {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ}

= أن يقوم زيد، برفع المضارع، فارضى". ١. هـ، كلام الصبان نقلاً عن الفارضي، وهذا

النص صريح في أنها قد تدخل على المضارع قياساً إذا كان مسبوقاً بأن الزائدة،

والعجيب أن الصبان يأتي به هنا جلباً واضحاً، ليكمل ما فات الأشموني ثم ينسى هذا في

الجزء الرابع أو باب الجواز عند الكلام على: "لما" الجازمة حيث يصرح "الأشموني" بأنه استغنى كـبعض من سبقوه بقوله: "لما" أخت "لم" عن أن يقول: "لما" الجازمة، وأنه احترز بكلمة: "أختها" من "لما" الحينية، ومن "لما" الاستثنائية؛ لأن هاتين لا يليهما المضارع، فيقول "الصبان" تعليقاً على هذا، وتأييداً لما ما نصه: "أي: كلامه فيما يليه المضارع، فلا حاجة إلى الاحتراز منهما". ١. هـ، فهو يكتفي بهذا ساكتاً عما قيل من أن المضارع لا يجيء بعد "لما" الحينية، و "لما" الاستثنائية، وكما نسي هذا في "باب الجواز" نسيه أيضاً في باب "جمع التكسير" ج 4 عند الكلام على صيغة: "فعل" واطرادها، حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب: "ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لا يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقـد، أو نحو: قل، أو ندر ...". ١. هـ، وهنا قال الصبان ما نصه:

قوله: ولما يذكر غيره ... إلخ تركيب فاسد؛ لأن "لما" الحينية لا تدخل إلا على ماض ... ١. هـ، كلام الصبان.

فما المراد في كل ما سبق في أن المضارع لا يجيء بعد "لما"؟ أيكون المراد أنه لا يجيء بعدها مباشرة بغير فاصل بينهما؟ لا دليل يوضح المراد.

فبأي الرأي نأخذ؟

بالأول؛ لأنه نص صريح، فيه تيسير، ولكن حظه من القوة والسمو البلاغي أقل كثيراً من الآخر الذي منعه أكثر النحاة حتى الصبان في بعض تصريحاته.

وستأتي إشارة أخرى للظرف "لما" في ج 4 ص 314 م 53، ونص الكلام السالف في ج 4، وفي النواصب م 148 ص 122، ومن الخير ترك الأول الضعيف.

1 بأن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً بالحرف "لم" الذي يخلصه للماضي.

(297/2)

.....

فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ } ، ويقول: { فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ } 1، وقد تأول النحاة هذه الآيات؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا، ولا داعي للتأول في القرآن بغير حاجة شديدة، وإذا كنا نقبل التأول في القرآن فلم لا نقبله في كلام من يحاكي القرآن؟ نعم نقبل محاكاته، وندع التأول لمن يتخذه شرطاً للقبول؛ فالنتيجة الأخيرة واحدة، هي صحة

الاستعمال، وصحة تأليف الأسلوب على نسق القرآن، وقد جاء في كتاب: "مجمع البيان لعلوم القرآن" للطبرسي ج 3 ص 155 في إعرابه قوله تعالى: {فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ} ما نصه: إذا، بمنزلة "الفاء" في تعليقه الجملة بالشرط. ١. هـ، يريد: ربط جملة جواب "لما" بشرطها، وهذا يؤيد ما قلناه.

وقد رأيت الجواب ماضيًا مقترنًا بالفاء أو أنه محذوف إن أخذنا بالرأي السالف في خطبة عائشة تدافع على أبيها، وتذكر مناقبه بعد موته وهي الخطبة الرائعة التي نقلها، وشرحها العلامة اللغوي محمد بن القاسم الأنباري "المتوفى سنة 327 هـ"، وقد جاء فيها قولها: " ... أبي، والله لا تعطوه 2 الأيدي، وذاك طود منيف 3، وظل مديد ... فتى قريش ناشئًا، وكهفها كهلاً ... فلما قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم اضطرب حبل الدين، ومرج 4 عهده، وماج أهله ... وأنى والصديق بين أظهرهم؛ فقام حاسرًا مشمرًا ... فلما انتاش 5 الدين، فنعشه، وأراح الحق على أهله، وقرر الرءوس على كواهلها، وحقن الدماء في أهباها، فلما حضرته منيته ففسد ثلمته بنظيره في المعدلة، وشقيقه في السيرة والمرحمة؛ ذاك ابن الخطاب ... " ففي المنقول هنا من الخطبة ووقع جواب "لما" ماضيًا مقرونًا بالفاء في موضعين هما: "فنعشه" و"فسد" ... إلا على الرأي القائل إنه محذوف. والخطبة كاملة مشروحة في الجزء الثالث من مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق عدد تموز "يوليو" سنة 1962 م المحرم سنة 1382 هـ ص 414.

هذا "ولا مانع أن يتقدم جواب لما" عليها ما ورد في بعض المراجع اللغوية 6.

1 وكذلك قوله تعالى في قوم موسى: {لَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ} .

2 لا تعطوه: لا تصل إليه.

3 مرتفع.

4 اضطرب.

5 انتشل وانتزع.

6 فقد جاء في: "تاج العروس، شرح القاموس" عند الكلام عليها ما نصه: =

= "قد يتقدم الجواب عليها فيقال: استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم، أي: حين أحسوا بهم". 1. هـ، ومن هذا قول حافظ إبراهيم في قصيدته العمرية: أمنت لما أقيمت العدل بينهمو ... فنمت نوم قرير العين هانها والتقدير: لما أقيمت العدل بينهم أمنت ... وكذلك قول ذي الرمة: تعرفته لما وقفت بربعه ... كأن بقاياها تماثيل أعجما أي: لما وقفت بربعه تعرفته ...

لكن إذا تقدم جوابها عليها أیظل محتفظاً باسمه وبعمله، فيسمى جوابها، ويعمل فيها النصب، مع مخالفة هذا للحكم العام الذي يمنع تقدم الجواب على كل أداة من أدوات التعليق ... ، أم هي مستثناة من هذا الحكم العام؟.

المفهوم من كلام "تاج العروس" هو احتفاظ جوابها باسمه، وبعمله بالرغم من تقدمه عليها مع أنها أداة تعليق، غير أن المفهوم من كلام الصبان في مسألة أخرى كهذه يخالف ما هنا؛ فقال في "لما" التي تقدم عليها عاملها إنها ظرف بمعنى "حين" متعلقة بالعامل الملفوظ المتقدم عليها، ثم قال ما نصه:

"والظاهر أنها على هذا القول خالية من معنى الشرط". 1. هـ، راجع الصبان ج 2 باب الإضافة عند بيت ابن مالك:

والزموا "إذا" إضافة إلى ... جمل الأفعال.....

إلخ

وهو يريد بخلوها من معنى الشرط أنها ظرف محض لا يفيد تعليقاً: فلا يصح تسمية عامله جواباً إذا تقدم عليه، وعلى هذا لا يكون في الكلام أداة شرط. سواء أبقيت "لما" مفيدة للتعليق مع تقدم الجواب أم غير مفيدة، وسواء أكان هذا الرأي هو الأوضح أم ذاك، فالخلاف لفظي شكلي؛ لا يعنينا منه إلا أن الاستعمال صحيح على الرأيين، وأن الأسلوب خال من العيب اللفظي والمعنوي.

1 سبق الكلام عليهما في ج 1 ص 266 م 37 وص 370 م 38، وسيجيء في حروف الجر ص 518 م 90 مناسبة أخرى لهما، والكلام عليهما متشعب النواحي، متعدد الأحكام، ولقد خصهما ببحث واف مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية القاهري، ودون بحثه المستفيض بمجلة المجمع "ج 3 ص 254"، واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملاً، وقد أثبتناه آخر الكتاب ص 544.

2 معناهما: زمن، أو: أمد.

ومن الظروف الزمانية: "متى" وهو اسم استفهام عن الزمان، وقد سبق الكلام على حكمه في رقم 2 من هامش ص 263.

(299/2)

.....

يكونان اسمين مجردين من الظرفية، وقد يكونان حرفي جر. فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية، أو فعلية ماضوية؛ فيعربان ظرفين مبنيين في محل نصب، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التي بعده، وعامل النصب فيهما لا بد أن يكون فعلاً ماضياً؛ وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي يضافان إليهما لا بد أن يكون ماضياً، نحو: جئت مذ أو منذ الوالد حاضر مذ أو منذ حضر الوالد. ويتجردان للاسمية الخالصة¹ إذا لم تقع بعدهما جملة، ووقع بعدهما اسم مرفوع² نحو: غادرت البلد مذ، أو: منذ يومان، "فمنذ" أو "منذ" مبتدأ و"يومان" خبره. أو العكس³، ولا بد من تقدمها في الحالتين "أي: عند إعرابها مبتدأ وخبراً". والمعنى: غادرت البلد، أمد المغادرة يومان.

ويكونان حرفي جر إذا وقع الاسم بعدهما مجروراً. 18- مع، ظرف لا يتصرف، وهو معرب منصوب على الظرفية في الرأي الشائع وبديل على زمان اجتماع اثنين غالباً أو مكانهما⁴، وإضافته هي الكثيرة، فإن انقطع عن الإضافة نون، وصار حالاً، وقد يصير خبراً طبقاً لما سيجيء⁵ من كلام وتفصيل هام عليه، وعلى ظروف تقدمت في المكان المناسب من باب: "الإضافة". بناء أسماء الزمان المبهمة، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمة التي ليست بزمان. تبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها⁶، ظروفًا وغير ظروف، جوازاً لا وجوباً في حالتين:

1 أي: بغير ظرفية.

2 فإن كان مجروراً فهما حرفاً جر، كما سيجيء هنا، أما التفصيل ففي ص 299، 90، مبحث حرف الجر، وفي البحث المستقبل الخاص بهما ص 544.

3 فيكون "مذ ومنذ" ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر، "انظر رقم 3 من هامش ص 520".

4 كالذي في قول الشاعر:

من جاور الشر لا يأمن بوائقه ... كيف الحياة مع الحيات في سفت

5 ج 3 ص 126 م 95.

6 سبقت الإشارة إليها في ص 252 وما بعدها، ويجيء تفصيل الكلام على أحكامها

في ج 3 باب الإضافة ص 21 و 54 و 70 و 73.

(300/2)

الأولى: إذا أضيفت إلى الجمل جوازًا ولا وجوبًا¹، والمراد بالمبهمة هنا:

النكرة التي تدل على الزمان دلالة غير محدودة بمبدأ ولا نهاية، مثل: حين، زمان وقت،

أو تدل على وجه من الزمان دون وجه؛ مثل: نهار، صباح، عشية، غداة، بخلاف أسماء

الزمان المختصة بتعريف أو غيره، مما سبق بيانه في رقم 2 من هامش ص 252، فإن

المختصة لا تضاف إلى الجمل، ومثلها: الزمان المحدود، كأمس، وغد، والمعدودة كيومين،

ليلتين، أسبوع، شهر، سنة؛ فكل هذه الأزمنة² لا يضاف منها شيء للجمل.

فإذا أضيفت تلك الأسماء الزمانية المبهمة إلى الجمل فإنها تبني جوازًا كما أسلفنا ويكون

بناؤها على الفتح³، ويجوز فيها الإعراب؛ ولكن البناء على الفتح أفضل إذا أضيفت

لجملة فعلية، فلها مبني ولو كان مضارعًا مبنيًا مثل: عاد المسرف فقيرًا كيوم جاء إلى

الدنيا، ومثل: أشرف أيام الأمهات حين يحصر، على تربية أولاده⁴ ... والإعراب

أفضل إذا أضيفت لجملة مضارعية مضارعها معرب، أو لجملة اسمية⁵؛ مثل قوله تعالى:

{هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} 6 ... ومثل: أن تسمع من يقول: "الشجاعة

مطلوبة"، فنقول: هذا يوم الشجاعة مطلوبة.

1 لأن الإضافة الواجبة إلى الجمل تختم البناء كما سيجيء في ج 3 ص 63، 65، 67

م 94 وإذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون جملة خبرية، ولا تصلح

الجملة الشرطية المقترنة "بأن" أو غيرها من أدوات التعليق، ولا الجملة الإنشائية على

اختلاف أنواعها ... إلى غير هذا من بقية الشروط التي ستذكر في الموضع السالف.

2 سبق الكلام عليها أيضًا في ص 252 م 78.

3 راجع الخصري وغيره في باب: "الإضافة" حيث عقد "تنبيهًا" مستقلاً للنص على البناء على الفتح فقط.

4 ومن أمثلة المضاف لجملة ماضوية قول الشاعر:

إن شر الناس من يبسم لي ... حين ألقاه، وإن غبت شتم

فالأحسن في الإعراب أن تكون "حين" هنا مبنية على الفتح.

5 سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرة بما الحجازية، أو: "لا" أختها، أو: "لا" العاملة عمل: "إن" أم غير مصدرة.

6 ومثل قول الشاعر:

ولا خير فيمن لا يوطن نفسه ... على نائبات الدهر حين تنوب

فالأحسن في الإعراب أن تكون "حين" هنا معربة "منصوبة مباشرة"، وليست مبنية على الفتح.

(301/2)

.....

الثانية: إذا أضيفت لمبنى مفرد "أي: غير جملة"، نحو: يومئذ، حينئذ ...

وألحق النحاة بأسماء الزمان المبهمة، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص الدلالة

بسبب توغله¹ في الإبهام؛ مثل: غير - دون - بين - مثل ... ونحوها ما يسمونه:

"التوغل في الإبهام²، ومن الأمثلة: "ما قام أحد غيرك" والآيات الكريمة: {إِنَّهُ حَقٌّ مِّثْلُ

مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} ، في قراءة من قرأ: مثل بفتح اللام {وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ} ، {لَقَدْ تَقَطَّعَ

بَيْنَكُمْ} بالبناء على الفتح

ولا خير فيمن لا يوطن نفسه ... على نائبات الدهر حين تنوب

فالأحسن في الإعراب أن تكون "حين" هنا معربة "منصوبة مباشرة"، وليست مبنية على الفتح.

1 أي: تعمقه وتغلغله في داخله.

2 المراد به: اللفظ الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، وستجيء إشارة له " في

الجزء الثالث باب: الإضافة ص 21 ص 45 م 93 ومنها نعلم: أن اللفظ المتوغل في

الإبهام قد يكتسب البناء من المضاف إليه مع إيضاح هذا مفصلاً وأنه في أكثر أحواله لا يقع نعتاً، ولا منعوتاً، إلا "غير، وسوى"، فيصلحان للنعت، ومن ألفاظه: قبل وبعد ... و ... كما سيجيء في باب لنعت ص 346 م 144 من الجزء الثالث. وأنه في أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة؛ كوقوع كلمة: "غير" بين ضدين معرفتين كما نص على هذا "العكبري" في صدر كتابه المسمى: "إملاء ما من به الرحمن ... " أول سورة البقرة في مثل: رأيت: العلم غير الجهل، وعرفت العالم غير الجاهل، وكقوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} فوقوع كلمة: "غير" بين ضدين معرفتين أزال إبهامها؛ لأن جهة المغايرة تتعين، بخلاف خلوها من ذلك في مثل: أبصرت رجلاً غيرك، وكذلك الشأن في كلمة: "مثل" إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة، فإن الإضافة لا تعرفها، ولا تزيل إبهامها، إما إن أضيفت لمعرفة وقارنهما ما يشعر بمماثلة خاصة فإنها تتعرف؛ نحو: راقني هذا الخط وسأكتب مثله؛ وهذا معنى قولهم: إذا أريد بكلمة: "غير" و"مثل" مغايرة خاصة ومماثلة خاصة حكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في "غير" إذا وقعت بين متضادين؛ أما قوله تعالى: {أَخْرَجْنَا نَعْمَلُ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} حيث وقعت كلمة: "غير" المضافة للمعرفة صفة للنكرة، فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب بدلاً؛ لعدم مطابقتها.

"ثم انظر رقم 3 من هامش ص 346، ففيه تكملة للموضوع مفيدة" أما تفصيله على وجه مناسب ففي ج 3 باب الإضافة م 93 ص 25 عند الكلام على الحكم السادس من أحكام الإضافة.

(302/2)

جوازاً في هذه الأمثلة، وأشباهها، فالإضافة تجوز البناء على الفتح وحده في الأنواع الثلاثة السالفة.

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبني أصلاً، لا ظرفاً ولا غيره؛ وأن الفتحة في الأمثلة السابقة حركة إعراب لا بناء؛ إما على الحالية، أو على المصدرية، أو ... أو 1....

وهذا الرأي قد يكون أنسب للأخذ به اليوم والاقتصار عليه، بالرغم من صحة الأول وقوته، شيوعه قديماً، منعاً للاضطراب، وتحديدًا للغرض.

1 راجع في كل ما سبق المجمع "ج 1 ص 218"، والأشموني والصبان أول باب: "الإضافة"، عند الكلام على الإضافة غير المحضة؛ وبيت ابن مالك: وذو الإضافة اسمها لفظية.....

بقي أن نذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستند التعريف من المضاف إليه، فسيبويه والمبرد يقولان: إن الإضافة غير المحضة: فائدتها التخفيف، وما يتبعه من مزايا تلك الإضافة. وغيرهما يقول: إنها محضة ومعنوية تفيد "التخصيص"، وإن كانت لا تفيد "التعيين" كما سيجيء في باب الإضافة، ج 3.

(303/2)

المسألة 80: المفعول معه 1

أ- إذا سأل مسترشد: أين دار الآثار القديمة؟ فقد يكون الجواب: تسير مع طريقك هذا؛ فينتهي بك إليها.

ليس المراد أنه يسير، والطريق يسير معه حقيقة، وإلا كان المعنى فاسدًا؛ لأن الطريق لا يمشي، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق، ويقرن المشي به حتى يصل. ولو كان الجواب: تسير وطريقك هذا ... لكان التعبير سليمًا، والمراد واحدًا في الجوابين.

فإن كان السؤال: أين محطة 2 القطر؟ فالجواب قد يكون: تمشي مع الأبنية التي أمامك؛ فتنتهي بك إلى ميدان فسيح، فيه المحطة 2، ليس المراد أن يمشي، وتمشي معه الأبنية فعلاً؛ وإلا فسد المعنى؛ إذ الأبنية لا تمشي، وإنما المراد أن يلتزم المشي الذي يقارنها، ويلابسها حتى يصل إلى غايته.

ولو كان الجواب تمشي والأبنية التي أمامك ... لصح الأسلوب، وما تغير المراد.

ب- وإذا قلنا: أكل الوالد مع الأبناء ... فإن الجملة تفيد أن الأبناء شاركوا والدهم فعلاً في الأكل حين يأكل؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة الحقيقية في معنى الفعل، وهي كلمة: "مع" ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقي.

وكذلك لو قلنا: أكل الوالد والأبناء؛ فإن المعنى يبقى على حاله، ولا فساد في التركيب. ومثل هذا: جلس الأب مع الأسرة؛ فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة في الجلوس اشتراكاً واقعاً في زمن واحد؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا؛ وهي: "مع"، ولا شيء يحول دون هذا المعنى، أو يؤدي إلى فساد الصياغة لو قلنا: جلس الأب والأسرة.

1 أي: المفعول الذي وقع معه فعل الفاعل.

2 و 2 كلمة: "محطة" عربية صحيحة.

(304/2)

نعود إلى الجمل التي فيها: "الواو" بدلاً من كلمة: "مع" وهي:

تسير وطريقك، تمشي والأبنية، أكل الوالد والأبناء، جلس الأب والأسرة ... فنلاحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هي: اسم، مسبوق بواو بمعنى: "مع"، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسماً قبلها، وصاحبه زمن وقوع الحدث 1، وقد يشاركه، في الحدث كالمثالين الأخيرين في "ب" أولاً يشاركه؛ كالمثالين الأولين، وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى: "المفعول معه"، ويقولون في تعريفه:

إنه: اسم مفرد 2، فضلة، قبله واو بمعنى: "مع"، مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل وتلك الواو تدل نصاً 3 على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها 4 في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث، أو عدم مشاركته 5.

1 معنى الفعل، أو ما يشبهه.

2 المراد بالمفرد هنا: ما ليس جملة، ولا شبهها.

3 إن لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة بسبب أن الاسم السابق منصوب، وأن العامل يصح أن يتسلط على الاسم الذي بعدها مباشرة، فهي للعطف وحده قطعاً؛ نحو: قرأت المجلة والصحيفة، "كما سيجيء في رقم 2 من هامش ص 310".

أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً، أو مجزوراً والاسم بعد الواو منصوباً منطبقاً عليه تعريف المفعول معه، فإن نصبه يقطع بان المراد هو المعية نصاً، إذ لو كان المراد العطف لوجب جر المعطوف أو رفعه تبعاً للمعطوف عليه.

4 قد يكون الاسم السابق ظاهراً أو ضميراً.

5 أي: أن المشاركة في الزمن محتومة، أما المشاركة في المعنى فقد تتحقق أو لا تتحقق، وإنما هي متوقفة على القرائن التي تدل على هذا، أو ذاك انظر "أ" من ص 314.

(305/2)

زيادة وتفصيل:

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتي لا تشتمل على المفعول معه: أقبل القطار والناس منتظرون؛ لأن الذي وقع بعد الواو 1 جملة، وليس اسماً مفرداً. اشترك محمود وحامد؛ لأن الذي بعد الواو عمدة، لا فضلة، إذ الفعل: "اشترك" يقتضي أن يكون فاعله متعدداً، أي: مثنى أو جمعاً؛ لأنه فعل لا يقع إلا من اثنين أو أكثر؛ فلا بد من التعدد، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور؛ "فحامد" معطوف على الفاعل: "محمود" فهو في حكم الفاعل، وعمدة مثله. خلطت القمح والشعير؛ لأن الواو لم تفد: "معية" وإنما فهمت المعية من الفعل: "خلط".

نظرت علياً وحليماً قبله، أو بعده شاهدت الليل والنهار؛ لأن الواو فيهما ليست للمعية وإلا فسد المعنى. شاهدت الرجل مع زميله اشترت الحقيقة بكتبها؛ فالمعية هنا مفهومة واضحة، ولكن لا توجد الواو.

كل زارع وحقله، بشرط أن يكون خبر المبتدأ: "كل" محذوفاً في آخر الجملة؛ والتقدير: كل زارع وحقله مقترنان؛ فلا تكون الواو للمعية؛ لعدم وقوعها بعد جملة، أما إذا كان الخبر مقدراً قبل الواو "أي: كل زارع موجود وحقله" فالواو للمعية. لا تتناول الطعام وتقرأ؛ لأن الذي وقع بعد الواو فعل 2.

1 هذه الواو تسمى: "واوا الحال"، وهي في الوقت نفسه للاستئناف؛ لوجوب دخولها على جملة، وهي من جهة المعنى تفيد المعية؛ لأنها تفيد في الغالب المقارنة الاقتران والمقارنة نوع من المعية، لكن لا تسمى اصطلاحاً "واو المعية" انظر رقم 5 من هامش 395.

2 يصح في هذا الفعل أن يكون مجزؤاً بالعطف، أو مرفوعاً على الاستئناف فلا تكون الواو للمعية، ويجوز أن يكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية؛ فيكون المصدر المؤول مفعولاً معه "في رأي راجح" كما صرح بهذا الخصري وغيره في هذا الباب، ولهذا الرأي ما يعارضه.

وتفصيلهما في مكانهما من الجزء الرابع في باب: "النواصب"، عند الكلام على نصب المضارع بعد واو المعية.

(306/2)

هذا المال لك وأباك ما الرجل فرح والشريك، لعدم وجود ناصب يعمل النصب فيهما 1؛ فلا يصح النصب؛ إذ لا مفعول معه.

1 مع ملاحظة أن "الصفة المشبهة" مثل: فرح، السالفة لا تصلح عاملاً. وسيجيء النص على هذا، وسببه في رقم 1 من هامش الصفحة التالية.

وفيها عند الكلام على الحكم الأول من أحكام "المفعول معه"، بعض أمثلة مسموعة، خالية من عامل ظاهر؛ فيقدر لها عامل مناسب.

(307/2)

أحكامه:

له عدة أحكام، منها:

1 النصب، والناصب له: إما الفعل الذي قبله كالأمثلة السالفة أول الباب، وإما ما يشبه الفعل في العمل 1؛ كاسم الفاعل، في نحو: الرجل سائر والحدائق وكاسم المفعول؛ في نحو: السيارة متروكة والسائق، والمصدر، في نحو: يعجبني سيرك والطوار 2، واسم الفعل في مثل: رويدك والغاضب 3 بمعنى: أمهل نفسك مع الغاضب.

وقد وردت أمثلة مسموعة لا يصح القياس عليها لقلتها وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد: "ما"، أو "كيف" الاستفهاميتين، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل، مثل: ما

أنت والبحر؟ كيف أنت والبرد؟ فالحبر والبرد وأشباههما مفعولان معه، منصوبان بأداة الاستفهام.

وقد تأول النحاة هذه الأمثلة، وقدرُوا لها أفعالاً مشتقة من الكون وغيره⁴، مثل: ما تكون والبحر؟ كيف تكون والبرد؟ فالكلمتان مفعولان معه؛ منصوبان بالفعل المقدر⁵ عندهم.

1 إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون مما ينصب المفعول به، ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة، ولا أفعل التفضيل؛ ولا ما لا ينصب المفعول به من سائر المشتقات.
2 الرصيف، "والرصيف": كلمة صحيحة.

3 بشرط أن تكون الواو للمعية، وبعدها المفعول معه، وليست للعطف وبعدها معطوف؛ لأن هناك حالات تصلح فيها للمعية والعطف كما سيجيء في ص 310.
4 مثل: تصنع، تفعل ... وكل ما يصلح له الكلام كالمثالين لبيان مضمون المعنى ...
5 والحق: أنه لا داعي لهذا التقدير؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأدوات السالفتين، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى؛ إذ التقدير في مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة، للغة ولهجة أخرى، من غير علم أصحابهما، وليس هذا من حقنا "كما يرى بعض المحققين، ومنهم "ابن جني" في بحثه الذي عنوانه: "باب، اختلاف اللهجات" بكتابه: "الخصائص" وكذلك غيره ممن نقل صاحب الزهر، ج ص 153، وبعض النحاة يجيز أن يقيس عليهما الأدوات الاستفهامية الأخرى.

أ- وإذا كان أصل الكلام: ما تكون والبحر؟ وكيف تكون والبرد؟ فإن "تكون" المحذوفة في المثالين ناقصة، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً، أما اسمها، أنت، فضمير المخاطب، كأن مستترًا فيها، فلما حذفت برز، وصار منفصلاً.
ب- ويجوز اعتبار "تكون" تامة، وفاعلها الضمير المستتر، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلاً، =

(308/2)

2- لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم

= و"كيف" الاستفهامية حال مقدم و"ما" الاستفهامية مفعول مطلق متقدم، بمعنى: أي

وجود توجد مع البحر ... و ... وهذا أسهل كسهولة: تصنع، أو تعمل، بدلاً من "كان" الناقصة.

ج- للمبرد رأي آخر لا بأس به في إعراب تلك الأمثلة، وما شابهها، فقد جاء في كتابه: "الكامل" ج 6 ص 235 عند ذكره لكتاب علي بن أبي طالب إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضي الله عنه، يقول علي: "وبعد، فما أنت وعثمان؟" قال المبرد ما نصه: "ما أنت وعثمان؟ فالرفع فيه الوجهين؛ لأنه عطف اسمًا ظاهرًا على اسم مضمّر منفصل، وأجراه مجراه، "وليس هنا فعل، فيحمل على المفعول "أي: فلا يحمل ... "؛ فكأنه قال: فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره في العربية.

"ومعناه: لست منه في شيء، وقد ذكر سيويو -رحمه الله- النصب، وجوزه جوازًا حسنًا، وجعله مفعولًا معه، وأضمر: "كان" من أجل الاستفهام؛ فتقديره عنده "ما كنت وفلانًا؟" ا. هـ.

ثم سرد المبرد أمثلة أخرى قال بعدها ما نصه: "فإن كان الأول مضمّرًا متصلًا كان النصب ... و ... تقول مالك وزيدًا؛ فكأنه في التقدير: وملا بستك زيدًا، وفي النحو تقديره: مع زيد" ا. هـ، كلام المبرد. وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

ينصب تالي الواو مفعولًا معه ... في نحو: سيري والطريق مسرعه
"أي: سيري مع الطريق" يقول: ما يجيء بعد الواو في مثل: سيري والطريق مسرعة
ينصب على اعتباره مفعولًا معه، ولم يوضح هذا المفعول بيان أوصافه، وشروطه؛ مكتفيًا بالمثل، والتعريف بالمثل نوع من أنواع التعريف المنطقي، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيود ... ثم قال:

بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو في القول الأحق
يريد: هذا النصب للمفعول معه يكون بشيء سبق؛ كالفعل وشبهه، ولا يكون بالواو في الرأي الأحق بالمتابعة فكلمة: "ما" بمعنى: شيء، والجار والمجرور بما خبر متقدم للمبتدأ المتأخر: "ذا" والجملة من الفعل: "سبق"، وفاعله في محل نصب حال من كلمة: الفعل ... والتقدير: هذا النصب بشيء من الفعل وشبهه حالة كون الشيء سبق، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو، ويصح أن تكون "ما" موصولة، والجملة الفعلية صلة ...

ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد "ما" و"كيف الاستفهاميتين" فقال: وبعد "ما" استفهام أو "كيف" نصب ... بفعل كون مضمّر بعض العرب وقد نسب النصب بعد الأدلتين السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعي فقط

وهذا صحيح، ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحوية المحضة.

(309/2)

المشارك له والمقارن ... ففي مثل: مشي الرجل والحديقة؛ لا يصح أن يقال: والحديقة مشي الرجل، ولا: مشي والحديقة الرجل.

3- لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل، ولو كان الفاصل شبه جملة¹.

4- لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً¹.

5- إذا جاء بعده تابع أو ضمير أو ما يحتاج إلى المطابقة وجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذي قبل الواو وحده؛ نحو: كنت أنا وزميلاً كالأخ، أحبه وأعطف عليه، ولا يصح كالأخوين ...

حالات الاسم الذي بعد الواو:

له حالات أربع:

أولها: جواز عطفة على الاسم السابق، أو نصبه مفعولاً معه²، والعطف أحسن، مثل: بالغ الرجل والابن في الحفاوة بالضيف، فكلمة: "الابن"، يجوز رفعها بالعطف على الرجل، أو نصبها مفعولاً معه، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية؛ لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران³، ولا شيء يعيبه هنا، ومثله: أشفق الأب والجد على الوليد أضاء القمر والنجوم.

ثانيها: جواز الأمرين، والنصب على المعية أحسن؛ للفرار من عيب لفظي أو معنوي،

فمثال اللفظي: أسرع والضيف؛ فكلمة: "الضيف" يجوز فيها الرفع عطفاً على

الضمير المرفوع المتصل⁴، ويجوز فيها النصب على المعية، وهذا أحسن؛ لأن العطف

على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان

1 و 1 راجع حاشية الصبان في هذا الموضع.

2 إلا في الحالة المشار إليها في رقم 3 من هامش ص 305، وهي للعطف فقط.

3 لأن العطف يقتضي إعادة العامل تقديرًا قبل المعطوف، فكأن العامل مكرر. فيقع به التأكيد اللفظي الذي يقوي المعنى. "انظر ما يتصل بها في "أ" من ص 314".

4 وهو: التاء.

بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ كهذا المثال 1 والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع 2.

ومثال العيب المعنوي قولهم: "لو تركت الناقة وفصيلهما 3 لرضعها"، فلو عطفنا كلمة: "فصيل" على كلمة: "الناقة" لكان المعنى: لو تركت الناقة وترك 4 فصيلها لرضعها، وهذا معنى غير دقيق، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما.

وعيبه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدي إلى حصول الرضاعة، وقد نتركهما؛ لا نحول بينهما، ولكن الأم تنفر منه، ولا تمكنه من الرضاعة، أو ينفر منها ... ثالثها: وجوب العطف، وامتناع المعية 5: وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزمًا تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكًا حقيقيًا، وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية، فمثال الأول: تقاتل النمر والفيل، اختصم العادل والظالم، اتفق التاجر والصانع ...

فكل فعل من هذه الأفعال: "تقاتل، اختصم، اتفق 6 وأشباهها 7 ... لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشارك الأفراد في معنى العامل؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة

1 كما هو موضح في مكانه من باب العطف ج 3 عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل.

2 وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسق
النسق هو العطف بالحرف؛ كالعطف بالواو، أو الفاء، أو ثم ...

3 الفصيل: ابن الناقة الذي يفصل عنها.

4 لأن العطف على نية تكرار العامل، انظر رقم 3 من هامش الصفحة السالفة ...

5 من هذا القسم المسألة المشار إليها في رقم 3 من هامش ص 305.

6 إذا كان الفعل وشبهه يقتضي التعدد مثل: اتفق الوالد والابن، و.... فهل يصح مجيء كلمة: "مع" بدلًا من واو المعية؛ فيقال: اتفق الوالد مع الابن؟ الجواب نعم، طبقًا للبيان السابق في الملاحظة ص 168.

7 كالفعل: "استوى" في قول الشاعر:
ولا يستوي عند كشف الأمور ... باذل معروفه والبخيل

(311/2)

في التقاتل، والاختصام، والاتفاق ... وهذا يتحقق بالعطف دائماً؛ لأنه يقتضي الاشتراك المعنوي الحقيقي¹، بخلاف المعية؛ فإنها تقتضي الاشتراك الزمني؛ أما المعنوي فقد تقتضيه حيناً، ولا تقتضيه أحياناً؛ كما عرفنا².
ومثال الثاني: أشرق القمر وسهيل قبله أو بعده.... فتفسد المعية بسبب وجود: "قبل"، أو "بعد".

رابعها: امتناع العطف ووجوب النصب في الأصح إما على المعية، إن استقام المعنى عليها، وإما على غيرها إن لم يستقم؛ "كنصب الكلمة مفعولاً به لفعل محذوف"؛ وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي، فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف: نظرت لك وطائراً؛ لأن الأصل الغالب في العطف على الضمير المجرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف؛ كما في قول الشاعر:
فما لي وللأيام لا در درها ... تشرق بي طوراً، وطوراً تغرب
فقد أعاد اللام مع المعطوف³

ومثال النصب لمانع معنوي يمنع العطف: مشى المسافر، والصحراء، بنصب كلمة: "الصحراء" على المعية؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة: "المسافر" لكان المعنى: مشى الصحراء، وهذا فاسد⁴.

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به: دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحمًا، وفاكهة، وخضرًا، وماء عذبًا، وغناء ساحرًا فيجب نصب كلمة: "ماء" وكلمة: "غناء" بفعل محذوف يناسب كلا منهما. والتقدير: وشربنا ماء عذبًا، وسمعنا غناء ساحرًا ... ولا يصح النصب على المعية، ولا على العطف⁵ وإلا فسد المعنى، ومثله قول الشاعر:

1 أما الاشتراك في الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه؛ فمثل: أكلت خالدة وأختها، قد يقع أكلهما في زمن واحد، أو مختلف كما يتضح في "أ" من ص 314.
2 في ص 304، 305، وكما يجيء البيان الموضح في "أ" من ص 314.

3 سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى في باب العطف ج 3 م 116.

4 كما سيجيء في ص 314.

5 لأن الماء لا يؤكل، وكذا الغناء؛ ولأن سماع الغناء في الحقل الساهر يكون بعد الأكل عادة لا معه في زمنه.

وعند تقدير فعل محذوف مناسب، تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى، فالعطف على الأصح عطف جمل، والمنوع عطف المفردات؛ إذ لا يجوز عطف "ماء"، ولا غناء علي: لحمًا، لكن يصح عطف جملة: "شربنا" وجملة: "سمعنا" على الجملة الأولى وهي: "أكلنا"، "وستجيء مناسبة أخرى لهذا في ج 3 باب العطف عند الكلام على العطف بالواو".

(312/2)

تراه كأن الله يجده أنفه ... وعينيه إن مولاه كان له وفر 1
يريد: ويفقأ عينيه؛ لأن الجده في اللغة خاص بالأنف، فلا يكون للعينين 2 ...

1 الوفرة الزيادة، والبيت يذم حقودًا بأنه يحزن لنعمة تبدو على جاره أو صاحبه، ويتألم كمن جدع أنفه، أو فقئت عيناه.

2 وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلاً:
والنصب إن لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد إضمار عامل نصب

(313/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- في كل حالة يجوز فيها الأمران؛ "العطف والمعية"، لا بد أن يختلف المعنى فيكل أمر منهما؛ ذلك أن العطف يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل، من غير أن يقتضي المشاركة الزمنية الحتمية؛ فقد يقتضيها أو لا يقتضيها، في مثل: "أنسني محمود وصالح في السفر" لا بد أن يشترك الاثنان في معنى الفعل، وهو

مؤانسة المتكلم، وأن تتناولهما المؤانسة؛ لأن العطف على نية تكرار العامل؛ فكأنك قلت: آنسني محمود، وآنسني صالح. لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتتهما، وشملت معهما المتكلم في زمن واحد؛ فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون¹، والأمر في هذه المشاركة الزمنية وعدمها، متروك للقارئ والدلائل.

أما المفعول معه فلا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية، أما المشاركة في معنى الفعل فقد يقتضيها أو لا يقتضيها²؛ ففي مثل: سافر الرحالة والصحراء، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية؛ فإنها تفسد المعنى؛ لأن الصحراء لا تسافر ... كما سبق 3 وفي مثل: سار القائد والجنود، تصح المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتومة، فجواز الأمرين في كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد، وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به، وأن ذاك الضبط صحيح أيضا إن أردت المعنى المختص به كذلك: وإن شئت فقل: إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر.

ب- قد يقتضي المقام ذكر أنواع مختلفة من المفاعيل، وفي هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق، فالمفعول به الذي تعدى إليه العامل مباشرة. فالمفعول به الذي تعدى إليه العامل بمعونة حرف جر، فالظرف الزماني، فالمكاني، فالمفعول له، فالمفعول معه، وهذا الترتيب هو ما ارتضاء كثير من النحاة، والحق أن الذي يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية.

1 كما سبق في رقم 1 من هامش ص 312.

2 كما سبق في ص 305.

3 في ص 312.

(314/2)

المسألة 81: الاستثناء

مدخل

...

المسألة 81: الاستثناء 1

تمهيد: يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به، والتي لا بد من معرفة

مدلولاتها قبل الدخول في مسائله وأحكامه؛ ليتمكن فهم المراد، ومن تلك المصطلحات: المستثنى منه، المستثنى، أداة الاستثناء، التام، الموجب، المفرغ، المتصل، المنقطع، ... وفيما يلي بيّناها.

أ- "المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء".

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته، هو أسلوب أهل الحساب في عملية: "الطرح"، فالذي يقول: أنفقت من المال مائة إلا عشرة، إنما يعبر عما يقول أهل الحساب: "أنفقت" 100-10، والذي يقول: اشتريت تسعة كتب إلا اثنين؛ إنما يعبر عن قولهم: اشتريت "9-2" ... وهكذا ... والتعبير الحسابي السالف وأمثاله يشتمل على ثلاثة أركان مهمة؛ هي: "المطروح منه"؛ "مثل 100 ومثل 9 ... وأشباههما ... " "المطروح"؛ "مثل 10 ومثل 2 ... " و "علامة الطرح"، ويرمزون لها بشرطة أفقية قصيرة: "-".

ولهذه المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تمامًا في الأسلوب الاستثنائي؛ ولكن بأسماء أخرى اصطلاحية، فالمطروح منه يقابله: "المستثنى منه"، والمطروح يقابله: "المستثنى"، وعلامة الطرح يقابلها أداة الاستثناء وهي: "إلا"، أو إحدى أخواتها، أي ثلاثة إزاء ثلاثة.

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة واضحة، بل أولية كان ربط

1 المراد به هنا الاستثناء في اصطلاح النحاة؛ فله تعريف خاص عندهم، وأدوات وأحكام نحوية يتميز بها، ومن الممكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة، تخالف الاستثناء النحوي الاصطلاحي، ولكنها لا تسمى: "استثناء" في اصطلاحهم، لعدم انطباق تعريفه وأحكامه عليها.

(315/2)

أسلوب الاستثناء بها عند شرحه وتبيينه كفيلاً بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة، ومعرفة مدلولاتها في سهولة، واستقرار¹، معرفة توصلنا إلى المعنى المقصود من الجملة كلها.

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة في تعريف الاستثناء الاصطلاحي: "إنه الإخراج "بالا" أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في الحكم السابق عليها"²، فليس هذا

الإخراج إلا "الطرح"؛ بإسقاط ما بعدها من المعنى الذي قبلها، ومخالفته للمتقدم عليها فيما تقرر من أمر مثبت أو منفي ...

ب- الاستثناء التام:

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً؛ كالأمثلة السالفة، ومثل: ركب الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة، وكان معي زملائي إلا ثلاثة، فكلمة "عشرين" هي المستثنى منه، وكذا كلمة: "زملاء" وبسبب وجود كل منهما في الكلام سمي الاستثناء: "تاماً".

ج- الاستثناء الموجب، وغير الموجب:

فالأول: ما كانت جملته خالية من النفي³؛ وشبهه "وشبهه النفي هنا: النهي؛ والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي⁴" كالأمثلة السابقة، وكقول الشاعر:

1 أي: بقائه مفهوماً.

2 وهذا يشمل "الدخول الحقيقي"؛ كالأمثلة السالفة، "والدخول التقديري" الملاحظ في النفس كالمفرغ؛ وكالمستثنى المنقطع، وسيجيء إيضاحهما في ص 317 و 318 و 322 و 334؛ فإنهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقة، وإنما يندمجان فيه تقديرًا.

3 النفي الصريح: ما كان بإحدى الكلمات الخاصة بالموضوعة له "مثل: ما، لا، ليس ... و ..."، وإلا فهو غير صريح، كالألوان التالية.

4 وهذا يشمل أنواعاً منها الاستفهام الإنكاري: "ويسمى أيضاً: الإبطالي" ويعرفونه بأنه الذي يسأل به عن شيء غير واقع، ولا يمكن أن يحصل، فمدعيه كاذب، وهذا النوع يتضمن معنى النفي؛ لأن أداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكلام الذي تدخل عليه منفي المعنى؛ نحو قوله تعالى: {وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا}؟. راجع المغني ج 1 عند الكلام على الهمزة، وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على: "أم".

ومنها: الاستفهام التوبيخي؛ وهو: ما يسأل به عن أمر حاصل واقع، ومن يدعي وجوده يكون صادقاً في إخباره عن أمر موجود ذميم، وفاعله ملوم يستحق التوبيخ بسببه؛ مل قولنا للأوصياء: أأأكلون أموال اليتامى بالباطل؟

وفي الجزء الثاني من "المغني" عند الكلام على: "هل" أن أنواع الإنكار ثلاثة؛ منها النوعان السالفان، أما الثالث فمعناه النفي المجرد، والسلب المحض، بحيث يمكن وضع أداة النفي مكان أداة الاستفهام فلا يتغير المعنى، والأكثر أن تكون أداة الاستفهام هي: "هل" نحو: هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، أي: ما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

قد يهون العمر إلا ساعة ... وتَهون الأرض إلا موضعًا
والثاني: ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهة؛ نحو: ما تأخر المدعوون للحقل إلا
واحدًا هل تأخر المدعون إلا واحدًا¹؟.

ومن النفي ما هو معنوي "يفهم من المعنى اللغوي للكلمة، دون وجود لفظ من ألفاظ
النفي"، مثل: "يأبى الله إلا أن يتم نوره"، فمعنى "يأبى": لا يريد، ومثل: "قل رجل يقول
ذلك"، معنى: "قل" في هذا الأسلوب المسموع، هو: النفي: أي: لا رجل يقول ذلك.
أما "لو" في مثل: لو حضر الضيوف إلا واحدًا، لأكرمهم فإنه نفي ضمني غير مقصود،
فلا ينظر إليه من هذه الناحية، فكأنه غير موجود.

د - الاستثناء المفرغ²، هو: ما حذف من جملته المستثنى منه، والكلام غير موجب،
فلا بد من الأمرين معًا³ نحو: ما تكلم ... إلا واحد ما شاهدت ... إلا واحدًا، ما
ذهبت ... إلا لواحد، والأصل مثلاً قبل الحذف: ما تكلم الناس إلا واحدًا ما شاهدت
الناس إلا واحدًا، ما ذهبت للناس إلا واحدًا⁴، ثم حذف المستثنى منه؛ فوقع لتغيير
بسبب حذفه كالذي في قول الشاعر:

لا يكتنم السر إلا كل ذي شرف ... والسر عند كرام الناس مكنوم
والأصل: لا يكتنم الناس السر إلا كل ذي شرف ... و ...

1 من النحاة من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية، إذا كان
تامًا، متفصلاً، ورأيه ضعيف يجب إهماله؛ أخذًا بصريح ما جاء في المفصل ج 2 ص 77
و78، وفي الخضري والصبان، وسيجيء هذا في رقم 1 من هامش ص 353.
2 انظر رقم 2 من هامش ص 316 أما سبب التسمية ففي ص 322.
3 و3 ومن القليل الذي لا يلتفت إليه وقوع التفرغ في الإيجاب، إذا كان المحذوف
فضلة حصلت مع حذفه فائدة، لكن هذه القلة لا اعتبار لها، ويجب إهمالها كما نصوا
على ذلك راجع الصبان.

4 يوضح هذا المثال ما يجيء في رقم 4 من هامش ص 322.

فالاستثناء المفرغ يقتضي أمرين مجتمعين حتمًا: أن يكون الكلام غير تام وغير موجب، وهذا أمر يجب التنبيه له، وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه؛ لأنها لا تستخدم إلا في الاستثناء التام المتصل¹.

هـ الاستثناء المتصل والمنقطع:

فالأول: ما كان فيه المستثنى بعضًا 2 من المستثنى منه؛ نحو: سقيت الأشجار إلا شجرة فحص الطبيب الجسم إلا اليد.

والثاني: ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه؛ نحو: حضر الضيوف إلا سيارتهم، اكتمل الطلاب إلا الكتب، ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة: {لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا} فاللغو هو: رديء الكلام وقبيحه، والسلام ليس بعضًا منه، وكذلك قوله تعالى: {لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا} .

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطًا معنويًا؛ فهذا خطأ بالغ لا يكون في أساليب الاستثناء مطلقًا؛ وإنما معناه انقطاع صلة "العضية" بينهما؛ الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما، ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف: "لكن"، "ساكن النون أو مشددها" الذي يفيد الابتداء والاستدراك معًا³؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معًا لا يقطع الصلة

1 انظر ص 353 ورقم 1 من هامشها وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية في غير التام المتصل في حاشية الخضري، والجزء الثاني من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعلية، وكذا المفصل ج 2 ص 77.

2 لهذا صورتان؛ الأولى: أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة؛ نحو: تناولت الكتب إلا كتابًا، فالمستثنى منه وهو الكتب متعدد الأفراد، والمستثنى واحد منها.

الثانية: أن يكون المستثنى منه فردًا واحدًا ولكنه ذو أجزاء، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء؛ مثل: غطيت الجسم إلا الوجه، وفي الحالتين يكون ما بعد "إلا" مخالفًا فيا لمعنى لما قبلها.

ولا مانع في الرأي الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة، وسيجيء البيان في رقم 2 من هامش ص 330، ورقم 3 من هامش ص 332.

3 راجع "و" من ص 332 الزيادة والتفصيل.

المعنوية بين ما بعده وما قبله، ومن ثم كان من المحتوم في كل "استثناء منقطع" صحة وقوع الحرف: "لكن" الساكن النون، أو مشددها موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى¹.

ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أدواته فعلاً؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا في التام المتصل، كما تقدم في "الصفحة السالفة".
والآن نبدأ الكلام في أحوال الاستثناء، وأحكامه، وهي متعددة² بتعدد أنواعه، وأدواته الثمانية التي منها الحرف المحض، والاسم المحض، والفعل المحض، وما يصلح فعلاً وحرفاً. الكلام على أحكام المستثنى الذي أدواته حرف خالص، وهي: "إلا"³:
أ- إذا كانت أداة الاستثناء هي "إلا"، ولم تكرر⁴ فللمستثنى بها ثلاثة أحكام:
الأول: وجوب النصب في الأغلب⁵، بشرط أن يكون الكلام تاماً موجباً⁶؛ سواء أكان "المستثنى" متأخراً بعد "المستثنى منه"، أم متقدماً⁷ عليه، وسواء أكان "متصلاً"، أم "منقطعاً"، فمتى تحقق الشرط كان النصب واجباً في الأغلب⁵ وعمماً يشمل كل الأحوال، وعند الإعراب يقال: "إلا" حرف

1 طبقاً للبيان الآتي في: "و" من ص 332.

2 هذا الباب من أكثر الأبواب تعدداً في الأحكام، واختلافاً فيها، ومنها المردود والضعيف، وقد حاولنا جاهدين تصنيفته مما يشوه الحقائق الناصعة.

3 ومثلها: "لما" التي تشبهها في الحرفية، وفي الدلالة على الاستثناء، وإفادته؛ "طبقاً للبيان الخالص بها في "أ" من "الزيادة" ص 327 وفي "د" من ص 361"، وهي غير "لما" الظرفية التي سبق الكلام عليها في ص 296، وتجيء لها إشارة في باب الإضافة، ج 3 م 94 ص 81، وهما كذلك غير لما الجازمة التي سيجيء الكلام عليها في ج 4 م 154 ص 314.

و"إلا" التي للاستثناء كلمة واحدة، وليست مركبة، وهي حرف، وقد نترك الحرفية والاستثناء وتصير اسماً محضاً "كما سيجيء البيان في "ج" من ص 350" بخلاف: "إلا" التي في مثل: إلا تجامل زملاءك يكرهوك، فإنها مركبة من "إن" الشرطية المدغمة في: "لا" النافية.

4 أما المكررة فيجيء حكمها في ص 338.

5 و 5 وهذا هو الشائع، وهناك رأي آخر لا يوجب النصب، سيجيء بيانه في "د" من ص 329.

6 سيجيء في شرط آخر في "هـ" من ص 331 هو ألا يكون المستثنى نكرة محضة ... و ...

7 في ص 327 و 328 أحكام خاصة بتقديم المستثنى، وبيان العامل الذي يعمل فيه النصب ...

(319/2)

استثناء، والمستثنى: منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية، ولا بد أن تتقدم "إلا" على المستثنى في كل الحالات¹، سواء أكان متقدماً على المستثنى منه أم متأخراً عنه: ... "امتألت الجداول إلا جدولاً كبيراً" ... ، "امتألت - إلا جدولاً كبيراً - الجداول" ... "كتبت الرسائل إلا رسالة واحدة" ... ، "كتبت - إلا رسالة واحدة - الرسائل" ... "تمتعت بالصحف إلا صحيفة تافهة" ... ، "تمتعت - إلا صحيفة تافهة - بالصحف" ... "أعدت ملابس الرحلة إلا الحقائق" ... ، "أعدت - إلا الحقائق - ملابس الرحلة"

... "تناولت الطعام إلا الماء" ... ، "تناولت - إلا الماء - الطعام" ... "أضأت المصابيح إلا غرفة" ... ، "أضأت - إلا غرفة - المصابيح" ... الثاني: إما نصب "المستثنى" والإعراب كالحالة السابقة، وإما ضبطه على حسب حركة "المستثنى منه"، "فيكون مثله؛ مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً"، ويعرف: "بدلاً²"، ولا بد من الحالتين أن يكون الكلام تاماً غير موجب³. ولا فرق بين المتصل والمنقطع⁴، ومن الأمثلة:

ما تخلف السابقون إلا واحداً ... - أو: واحد.

ما جهلت السابقين إلا واحداً ... - أو: واحداً⁵.

هل تأخرت عن السياقين إلا واحداً ... - أو: واحد.

1 انظر ما يختص بهذا في "ب" من ص 327.

2 بدل بعض من كل، والمبدل منه هو المستثنى منه، والبديل هنا لا يحتاج لرباط؛ لأن

وجود "إلا" يغني عنه؛ لدلالاتها على أن ما بعدها بعض مما قبلها.
كما صرح الصبان وغيره؛ وستجيء إشارة لهذا في البديل ج 3 ص 644.
3 إذا انتقض النفي بسبب وجود "إلا" المكررة لم يجوز البديل، واقتصر الأمر على
النصب وحده؛ نحو: ما شرب أحد شيئاً إلا الماء إلا محموداً؛ لأن الكلام هنا بمنزلة
المثبت؛ إذ معناه شربوا الماء إلا محموداً.
وفي "د" من ص 329 أمثلة مسموعة للبديل في كلام تام موجب، وفي "ز" من ص
334 الرأي في تعريفات البديل التي يعرضها النحاة.
4 في "و" من ص 332 أحوال وأحكام هامة تختص بالمقطع.
5 في هذا المثال نصبت كلمة: "واحدًا" في الصورتين، ولكن النصب في إحدهما على
البديلة، وفي الأخرى على الاستثناء.

(320/2)

ويجوز أن يتقدم "المستثنى" 1 وهو منصوب، على المستثنى منه مباشرة، ويبقى كل شيء
كما كان، فلا يتغير الإعراب كالأمثلة الآتية:
ما تخلف - إلا واحدًا - السابقون.
ما جهلت إلا واحدًا - السابقين 2.
هل تأخرت إلا واحدًا - عن السابقين.
أما لو تقدم وهو بدل في الأصل؛ فإن الأمر يتغير تغيراً كلياً 3، فيعرب "المستثنى"
المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله، ويؤول عنه اسم المستثنى، كما يزول عن
"المستثنى منه" المتأخر، اسمه ويعرف بدلاً من الاسم الذي تقدم، وتابعاً له في حركة
إعرابه، تصير "إلا" ملغاة 4، ومن الأمثلة:
ما تخلف إلا واحد - السابقون.
ما جهلت إلا واحدًا - السابقين 5.
هل تأخرت إلا عن واحد 6 - السابقين.
ففي مثل: ما تخلف - إلا واحد - السابقون ... تعرب كلمة "إلا" ملغاة. وتعرب
كلمة: "واحد" فاعلاً للفعل: "تخلف" وتعرب كلمة: "السابقون" بدلاً منها 7، بدل كل
من كل، وهذا إعرابها في باقي الأمثلة المعروضة 8.

1 بشرط أن تتقدم معه "إلا" وتسبقه؛ لأن تقدمها عليه شرط عام في كل الحالات التي يتقدم فيها على المستثنى منه أو يتأخر عنه، كما أسلفنا، وكما يجيء في "ب" من الزيادة والتفصيل ص 327.

2 سيذكر هذا المثال في الحالة التالية التي يتقدم فيها البدل؛ لأنه وأشباهه صالح للحالتين.

3 في هذه الحالة سيعتبر من القسم الثالث الآتي، وهو قسم: "المفرغ".

4 لأن ما بعدها يكون خاضعاً في إعرابه لحاجة ما قبلها؛ فكأنها غير موجودة لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها.

5 هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البدل المنصوب؛ إذ يصح كما قلنا في رقم 2 من هذا الهامش اعتبار الكلام تاماً غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذي ليس بدلاً؛ ويكون حكمه حكم الأمثلة التي قبل هذا مباشرة.

6 ما يأتي في رقم 4 من هامش ص 322 يوضح أصل هذا المثال، وما جرى فيه.

7 البدل هنا: بدل كل من كل؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص؛ فصح لذلك أبداله من المستثنى الذي تقدم، وكان قبل تقدمه بدل بعض كما سبق في رقم 2 من هامش ص 320، فانقلب المتبوع تابعاً، كما في قولهم: ما مررت بمثلك أحد.

8 إلا المثال الثاني فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق في رقم 5.

(321/2)

الثالث: أن يعرف ما بعد "إلا" على حسب العوامل قبلها؛ بشرط أن يكون الكلام "مفرغاً" 1، وهذه الصورة لا تعد من صور الاستثناء؛ لعدم وجود المستثنى منه 2، لهذا تعرب "إلا" ملغاة، ويعرب ما بعدها فاعلاً، أو مبتدأ، أو مفعولاً، أو خبراً، أو غير ذلك على حسب السياق ... فكأن كلمة: "إلا" غير موجودة من هذه الناحية الإعرابية 3 فقط، دون المعنوية ويسمون الكلام: "مفرغاً"؛ لأن ما قبل "إلا" تفرغ للعمل الإعرابي فيما بعدها، ولم يشتغل بالعمل في غيره، ومن الأمثلة:

ما أخطأ إلا واحد متسرع ... - ما العدل إلا دعامة الحكم الصالح.

ما سمعت إلا بلبلاً صداً ... - ليس العمل إلا سلاح الشريف.

ما ذهبت إلا للنابع 4 ... - ما سعت إلا في الخير.

ونحو:

يأبي الحر إلا العزة ... - يأبي الله إلا أن يتم نوره⁵.

1 من التفريغ النوع الآتي من ص 326، وهو نوع دقيق يشبع في الأساليب العالية.

2 انظر البيان في رقم 2 من هامش ص 316.

3 لأن ما بعدها يكون خاضعاً في إعرابه لحاجة ما قبلها؛ فكأنها غير موجودة. لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها.

4 أصل الكلام: ما ذهبت لأحد إلا النابغ فلما حذف المستثنى منه وهو: أحد، بقيت لام الجر منفردة تحتاج لشيء بعدها تتصل به، وتجره؛ إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها؛ فتأخرت إلى ما بعد "إلا" ولتجره؛ لأنه خاضع في إعرابه لما قبلها، ولا يمكن تقديمه وحده دون "إلا".

وهذا التفسير هو الذي أحلنا عليه في رقم 6 من هامش الصفحة السابقة رقم 2 من هامش ص 217.

ومثل هذا في التفريغ قول الشاعر:

لا يكذب المرء إلا من مهانته ... أو عادة السوء، أو من قلة الأدب
يريد: لا يكذب المرء من شيء إلا من مهانته ...

5 الكلام هنا مفرغ؛ لأن المستثنى منه محذوف، ولوجود نفي معنوي في كلمة "يأبي"؛ لأن معناها دائماً هو: لا يريد كما سبق، في ص 317 "هذا تأويلهم، وفيه مجال للتوقف والرفض".

وجاء في المغني ج 2 الباب الثامن ما نصه في القاعدة السادسة:

وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو قوله تعالى: {وَأَمَّا لَكَبِيرَةٍ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} وقوله تعالى: {وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ} ... لما كان المعنى: وأنها لا تسهل إلا على الخاشعين ... ولا يريد الله إلا أن يتم نوره^١. هـ.

(322/2)

وأصل الكلام مثلاً قبل حذف المستثنى منه:

... ما أخطأ المتكلمون إلا واحداً متسرعاً ... - أو: واحد متسرع.

... ما العدل دعامة الحكم الصالح ... - أو: دعامة الحكم الصالح.

... ما سمعت طيوراً مغردة إلا بلبلاً صдахاً ... - أو: بلبلاً صдахاً.

... ليس العمل سلاحًا إلا سلاح الشريف ... - أو: سلاح الشريف.

... ما ذهبت لحد إلا النابغ ... - أو: النابغ.

... ما سعت في أمر إلا الخير ... - أو: الخير.

... يأبى الحر كل شيء، إلا العزة ... - أو: العزة.

... يأبى الله كل شيء إلا إتمام نوره ... - أو: إتمام ...

فالكلام في أصله كلام تام غير موجب، يجوز فيه الأمران السالفان؛ إما النصب على الاستثناء، وإما الاتباع على البدلية، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعًا جديدًا؛ هو: المفرغ¹، وصار له حكم جديد خاص، تبعًا لذلك ...

1 يجوز التفريغ لجميع المعمولات، إلا المفعول معه، والمصدر المؤكد لعامله. وكذا الحال المؤكد لعامله؛ فلا يقال: ما سرت إلا والأشجار، ما زرعت إلا زرعًا، لا تعمل إلا عاملاً.

وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتًا أو منفيًا قبل: "إلا" ثم مخالفته بعد: "إلا" وأما قوله تعالى: {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا} ، فالقارئ تدل على أن المراد: إن نظن إلا ظنًا عظيمًا، فهو بسبب القرينة مصدر مبين للنوع، وليس مؤكدًا. ويجوز أن يقع "التفريغ" في غير ما سبق منعه؛ فمن التفريغ للمبتدأ قوله تعالى: {هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ} ، ومن التفريغ للفاعل قول الشاعر: ما المجد زخرف أقوال تطالعه ... لا يدرك المجد إلا كل فعال وللظرف قول الشاعر:

لم يضحك الورد إلا حين أعجبه ... حين الرياض، وصوت الطائر الغرد وللجار مع مجروره قول الشاعر: يمدح الخليفة باحتمال التعب لراحة الرعية: بصرت بالراحة الكبرى فلم ترها ... تنال إلا على جسر من التعب وقول الآخر:

ما القرب إلا لمن صحت مودته ... ولم يخنك، وليس القرب للنسب وللنعت بالجملة قول الشاعر:

وافيت منزله: فلم أر صاحبًا ... إلا تلقاني بوجه ضاحك

ثم انظر "أ" الآتية في "الزيادة والتفصيل" ص 326 حيث النوع من التفريغ المشتمل على جملة فعلية قسمية ... ويشيع في الأساليب الأدبية المسموعة، وهو نوع يخالف ما سبق.

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ"إلا" الواحدة¹ فيما يأتي:

أ- النصب صحيح في جميع أحوال المستثنى "بإلا" التي لم تتكرر، ما عدا حالة: "التفريغ"؛ فإن المستثنى يعرب فيها على حسب حاجة الجملة، وتعرف "إلا" ملغاة.

ب- يزداد على النصب "البديلية" حين يكون الكلام "تامًا" غير موجب، بشرط ألا يتقدم المستثنى على المستثنى منه مباشرة؛ فإن تقدم وهو منصوب بقي على حاله منصوبًا على الاستثناء، وإن تقدم وهو "بدل" تغير الأمر؛ فزال اسم المستثنى عنه، وصار معربًا على حسب حاجة الجملة؛ لأن الكلام يصير: "مفرغًا" أما المستثنى منه الذي تأخر فيزول عنه اسمه أيضًا، ويعرب "بدل كل من كل" من المستثنى الذي تقدم وتغير حاله².

ثم انظر "أ" الآتية في "الزيادة والتفصيل" ص 326 حيث النوع من التفريغ المشتمل على جملة فعلية قسمية ... ويشيع في الأساليب الأدبية المسموعة، وهو نوع يخالف ما سبق.

1 أي: التي لم تتكرر.

2 وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك:

ما استثنت "ألا" مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كفي انتخب:

اتباع ما اتصل، وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع

يريد: ما استثنته "إلا" أي: كانت أداة استثنائية وكان تامًا، فإنه ينصب، ولم يذكر

الإيجاب مع شرط التمام؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشطر الثاني من البيت،

حيث نص على أنه بعد النفي وشبه النفي يكون المختار هو الاتباع مع المستثنى

المتصل، والنصب وحده مع المنقطع، إلا عند تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال

أيضًا، ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجبًا، وهذه تفرعات لا داعي لها؛

والحكم المستصفي يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب

في جميع صورته، وأن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران: النصب،

والإبدال، ولا أهمية لكثرة أحد الأمرين على الآخر كثرة نسبية "أي: بالنسبة لذلك

الآخر، بحيث لا تنزل القلة إلى حد القلة الذاتية" أو لاستعمال قبيلة دون الأخرى، ما

دام الضبط صحيحًا وكثيرًا في نفسه، دون أن تكون قلته ذاتية. =

.....

= ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاماً غير موجب، فبين أن غير النصب هو: "البديل" قد يجوز، ولكن النصب هو المختار، فالأمران جائزان قياسيان، ولكن أحدهما أكثر في الاستعمال في الآخر كثرة نسبية؛ يقول:

وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي، ولكن نصبه اختر إن ورد

ثم انتقل الكلام على الاستثناء المفرغ، فقال:

وإن يفرغ سابق "إلا" لما ... بعد يكن كما لو ألا عدما

أي: إذا كان الكلام قبل إلا مفرغاً "متجهاً للعمل فيما بعدها"، فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة، وعلى هذا الفرض تضبط ما بعدها؛ فقد يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو خبر أو غيره ... على حسب حاجة ما قبلها.

لكن ما إعراب عراب: " كما لو ألا...." في البيت الأخير؟ وكذا في البيت الآتي في ص 342 حيث يقول هناك: كما لو كان دون زائد؟

قال الصبان في الموضعين، وكذا الخصري فيهما: "إن: "ما" مصدرية، و"لو" زائدة، أو العكس". ا. هـ.

وهذا يؤيد المذهب الكوفي الذي لا يرى في الأسماء حرجاً، وجاء في الصبان ج 3، باب: "الترخيم" عند بيت ابن مالك:

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما ... لو كان بالآخر وضعاً تمماً....

ما نصه: "الظاهر: أن: "ما" في قوله: "كما" زائدة، و"لو" مصدرية، والتقدير: ككونه متمماً بالآخر في الوضع، إنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيقي يجعله مزيداً هو الثاني دون الأول، لوقوعه في مركزه، لكثرة زيادة "ما" بخلاف: "لو". ا. هـ.

أ- يتردد في فصيح الأساليب الواردة أسلوب مطرد¹، يحوي نوعاً آخر من التفرغ، يخالف ما سبق ... وضابط هذا النوع: أن يكون الكلام مشتملاً على جملة قسمية، ظاهرها مثبت، لكن معناها منفي، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً، مستقبلية معنى، مصدرة "بالا" نحو: سألتك بالله إلا نصرت المظلوم، ناشدتك الله إلا تركت الإساءة، حلفت بري إلا عاوت الضعيف، وقول الشاعر:

بالله ربك إلا قلت صادقة ... هل في لقائك للمشغوف من طمع

فلاستثناء في الأمثلة السابقة ونظائرها مفرغ يقتضي أن يكون الكلام في معناه غير تام، وغير موجب، فالمراد: "ما سألتك بالله ... إلا نصرك المظلوم" "ما ناشدتك الله ... إلا تركك الإساءة ... " "ما حلفت بري ... إلا على معاونتك الضعيف"، "ما حلفت بالله ربك ... إلا على قولك صادقة ... " فقد اجتمع في الكلام الأمران معاً تقديرًا؛ وهما عدم التمام، وعدم الإيجاب واجتمع معهما أمر ثالث؛ هو: أن الفعل مع فاعله بعد "إلا" مؤول بمصدر منسبك بغير سابك، ليتمكن إعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل "إلا" أي: على حسب ما يقتضيه "التفرغ"؛ تطبيقاً لحكم "الاستثناء المفرغ"، فيكون مفعولاً به في المثال الأول، "وهو: سألتك بالله إلا نصرت المظلوم"، أي: ما سألتك بالله إلا نصرك المظلوم، ويكون شيئاً آخر غير مفعول به إذا اقتضى الكلام غيره؛ لعدم صلاحية المفعول به، ويجري هذا التأويل والسبك في بقية الأمثلة، وأشباهاها مما يطرد صوغه على النمط الوارد الموافق للمأثور².

1 وهو الذي أشرنا إليه في رقم 1 من هامش ص 322، وانظر ما هو وثيق الصلة بهذا في: "د" من ص 361.

2 جاء في الدرر اللوامع، شرح مع الهوامع ج 2 ص 46 بمناسبة البيت السالف، وهو: "بالله ربك إلا قلت صادقة ... إلخ" ما ملخصه:

أن البيت المذكور يذكر شاهداً على تصدير جواب القسم بالحرف "إلا"، وأن التقدير فيه: أسألك بالله إلا قلت، والاستثناء مفرغ، والمعنى: ما أسألك إلا قولك، فالمثبت لفظاً، منفي معنى، =

وبهذه المناسبة تذكر "لما" التي سبقت الإشارة إليها¹، وهي التي تماثل "إلا" في الحرفية، وفي الدلالة على الاستثناء، ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية؛ كقوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} ، في قراءة من شدد الميم، واعتبر "إن" التي في صدر الجملة، نافية أو على جملة فعلية ماضوية لفظاً لا معنى؛ "بأن يكون الفعل ماضياً في لفظه، مستقبلاً في معناه"، نحو: أنشدك الله لما فعلت، أي: أنشدك بالله، وأستحلفك به إلا فعلت، والمعنى: ما أسألك إلا فعلك؛ على تقدير: إلا أن تفعل كذا ... ؛ ليكون الفعل الماضي مستقبلاً في الزمن؛ تطبيقاً لما تقرر من أن الماضي الذي يليها يكون ماضياً في لفظه، مستقبلاً في معناه² وسيجيء³ تفصيل الكلام على جواب القسم، وأنواعه، وأحكامه. ب نعود لذكر ما قرره النحاة خاصاً بتقديم المستثنى بالإلا، قالوا: لا يصح مطلقاً تقديمه وحده عليها⁴، ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه، وعلى عامله

= ليتأتى التفريغ، والفعل مع فاعله مؤول بالمصدر ليأتي فيه المفعولية ... فإن قام الاعتراض بأن تأويل الفعل مع فاعله بالمصدر من غير سابق هو تأويل شاذ غير قياسي، وأنه مقصور على ما ورد السماع به من مثل: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"، كان دفع الاعتراض بأن تأويل الفعل بالمصدر من غير سابق أمر قياسي في بعض الحالات، كالتى نحن فيها، دون بعض؛ فيحكم عليه بالشذوذ في كل باب لم يطرد فيه السبك عن العرب، إما إذا طرد السبك في باب واستمر فيه؛ فإنه لا يكون شاذاً؛ كالأساليب التي نحن بصدددها حيث التزمت فيها العرب ذلك النسق، وإضافة بعض أسماء الزمان إلى الجملة في مثل: جئت حين ركب الأمير، أي: في حين ركوب الأمير، وفي مثل قوله تعالى: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} ، أي: يوم نفع الصادقين ... فهذا وأمثاله مطرد، ومثل: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنك إذا نصبت "تشرب"، فإنما تنصبه بأن مضمرة؛ فيصير اسماً معطوفاً في الظاهر على فعل، وهذا العطف ممتنع إلا عند التأويل؛ فيحتاج إلى أن تتصيد من الفعل "يأكل" مصدرًا من غير سابق كأن تقول مثلاً: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، ولا يعد هذا شاذاً، لا طرده في بابه، وكذلك مثل: سواء علي أقمت أم قعدت، أي: قيامك وقعودك، فهذا مؤول بالمصدر بدون أداة سبك؛ لا طرده في باب التسوية ... ١. هـ، الملخص.

1 في رقم 3 من هامش ص 319، وتجيء لها إشارة أيضاً في: "د" من ص 361.

2 راجع الأشموني والصبان ج 4 أول باب: "الجوازم" عند الكلام على: "لما" الجازمة.

(327/2)

معاً؛ فلا يصح: إلا التفاح أكلت الفواكه، أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز؛ وقد تقدمت 1 الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل، وأما تقدمه على العامل وحده فنحو: الفواكه إلا التفاح أكلت، حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معاً المستثنى منه.

وإذا كان المستثنى منه اسم موصول لم يجز تقديم المستثنى على الصلة؛ لأنه لا يصح الفصل بين الموصول وصلته بالمستثنى.

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا مباشرة أو لغيره مما بعدها في جملتها معمول؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها؛ ففي مثل: ما أنا طالب علمًا لا يصح: ما أنا علمًا إلا طالب.

وإذا كان قبلها عامل له معمول؛ فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها؛ ففي مثل ما يجيد الناشئون الخطابة إلا الأديب أول مثل: ما يحرص على الأدب إلا الأديب ... لا يصح أن يقال: ما يجيد الناشئون إلا الأديب الخطابة ولا ما يحرص إلا الأديب على الأدب، وبعض النحاة يجيز تأخير هذا المعمول إذا كان شبه جملة، أو حالًا، ويؤيد رأيه بأمثلة كثيرة فصيحة تجعله مقبولًا؛ فيصح أن يقال: "يتكلم الخطباء، إلا المريض، واقفين ... " "يعترف الأجانب، إلا بعضهم، بعظمة العرب ... " "تتضافى النفوس، إلا الخبيثة، أمام الخطر".

ويصح تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه؛ ففي مثل: ما كرمت الأمة المتحضرة إلا النابغين ... يصح أن يقال: ما كرمت الأمة إلا النابغين المتحضرة.

جـ- تعددت الآراء في الناصب للمستثنى؛ "إلا" وقيل: العامل الذي قبلها بمساعدتها، وقيل: فعل محذوف تقديره: استثنى ... و ... ولا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى، وضبطه: فالخير في إغفاله؛ اكتفاء بأن تقول في الإعراب: المستثنى منصوب على الاستثناء، ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها، أو بغيره مما يعمل عمل الفعل 2، إلا المستثنى المنقطع

1 في ص 320 و 321.

2 فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل نحو: الزملاء أخوة إلا الغادر أمكن تأويله بما يعمل، أي: الزملاء منتسبون للأخوة إلا الغادر.

(328/2)

.....

فاعامله هو: "إلا" ونحن في غنى عن التعرض لأقواها وغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل وهذا قليل وعندئذ يرجع الفعل، أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التي يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه.

د- وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب، مع أن الكلام تام موجب؛ ومنها قوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} في قراءة كلمة: "قليل" بالرفع، ومنها: تغير المنزل إلا باب 1 ومنها قوله عليه السلام: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا امرأة، أو مسافر، أو مريض"، وقوله أيضاً: "فتفرقوا كلهم إلا قتادة ... " و ... و ...

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير؛ ليجلّعوا الكلام تاماً غير موجب، فيصلوا من هذا إلى جواز البدل، وإلى أن الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم، فمما قالوه في الآية: إن نصها على لسان طالوت هو: {إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي} ... {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} فمعنى: "شربوا منه": لم يكونوا مني ولا من أنصاري، فهي في تأويل كلام منفي في تقديرهم.

وقالوا: في المثال الثاني وأشباهه: إن: "تغير" معناها لم يبق على حاله، فالكلام يتضمن نفياً في المعنى ... كما عرضوا تأويلات أخرى لبقية الأمثلة الواردة.

ولا شك أن كلامهم مردود، وتأويلهم بعيد، لسببين:

أولهما: أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت، ويستحيل الحكم على شيء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضدًا منفيًا؛ فمعنى "سكت الفتى: لم يتكلم، ومعنى لم يتكلم: سكت، ومعنى: "نام الرجل" لم يتيقظ، ومعنى "تيقظ": ليس بنائم، ومعنى "تحرك الطفل": لم يسكن، ومعنى "سكن": لم يتحرك ... ومعنى "شرب": لم يفقد الماء ويظلم،

ومعنى "فقد الماء": ما شرب ...

1 نص المثال المسموع، الوارد في "التصريح" هو:
وبالصريمة منهم منزل خلق ... عاف تغير إلا النؤي والوتد
وفي حاشية ياسين أمثلة متنوعة أخرى.

(329/2)

و ... و ... ، وهكذا، فلو أخذنا برأيهم، وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق
في الكلام العربي أسلوب مقصور على "التمام مع الإيجاب" دون أن يصلح للنوع الثاني
"وهو: التام غير الموجب"، وهذا غير مقبول.
وثانيهما: وهو الأهم أن الآية والمثال وغيرها مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في
الكلام التام الموجب إنما ورد صحيحًا مطابقًا للغة بعض القبائل العربية، التي تجهل
السلفية الكلام "التام الموجب"، والتام غير الموجب "متماثلين في الحكم 1؛ ويجوز فيهما:
إما النصب على الاستثناء، وإما البديل من المستثنى منه، وإما الرفع على الابتداء 2 ...
و ... فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها 3.

1 وقد ورد النص على هذا في كثير من المراجع النحوية، ومنها: حاشية ياسين على
"التصريح، شرح التوضيح"، ففيها البيان والأمثلة من القرآن والحديث وغيرهما مما سرده
في أول "الاستثناء"، وكذا الصبان.

2 من يرفع الاسم بعد: "إلا" في الكلام التام الموجب فعلى اعتبار ذلك الاسم عنده
مبتدأ، خبره مذكور أو محذوف، ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة في محل نصب على
الاستثناء، ويجري هذا في المتصل والمنقطع.

راجع الصبان، أول باب الاستثناء، وكذلك حاشية "الأمير" على المغني ج 2، بعد
الجملة السابعة من باب الجمل التي لها محل من الإعراب؛ حيث الأمثلة المتعددة الواردة
برفع المستثنى في الكلام التام الموجب والتي لا تحتمل تأويلًا، وحيث النص الصريح من
كلام ابن مالك وغيره بأن النصب جائز لا واجب، مؤيدًا رأيه بالشواهد الفصيحة

المتنوعة التي سردها، "وانظر رقم 3 من هامش ص 332".

والخير في ترك هذه اللغات القليلة؛ بالرغم من أنها صحيحة قياسية.

3 ومما يتصل بهذا ويفيد عرضه هنا ما جاء في تفسير البحر المحيط " ج 2 ص 266

لأبي حيان: "للآية الكريمة: { فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ } ونص كلامه:

" ... وقرأ عبد الله، وأبي، والأعمش، "إلا قليل" بالرفع، قال: الزمخشري: " وهذا من

ميلهم مع المعنى والإعراض من اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان

معنى: فشربوا منه" في معنى: فلم يطيعوه، حمل عليه؛ كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا "قليل"،

ونحوه قول الفرزدق:

"وعض زمان يا بن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحاً أو مجلف

- المسحت: القليل، والمجلف: من ذهب الشدائد والسنون بماله، أو من تركت له بقية

ضئيلة. =

(330/2)

وإذا كان التأويل على هذا النمط معيباً، وواجهنا الفرار منه جهد استطاعتنا، فإن

الأنسب لنا اليوم أن نتخير عند الضبط اللغة الصاربة في الفصاحة، الشائعة بين اللغات

المتعددة؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة،

توحيداً للتفاهم، وفراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة

ماسة؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها، ويستعين بها المتخصصون على فهم

النصوص الواردة بها، دون محاكاتها في الضبط، أو القياس عليها كما أشرنا لهذا كثيراً

على الرغم من أنها صحيحة يجوز محاكاتها¹.

هـ- إذا كان الكلام تاماً² موجباً²، فلا يكون المستثنى منه في الفصح

= "كأنه قال: لم يسبق من المال إلا مسحت أو مجلف". ا. هـ، كلام الزمخشري.

"والمعنى: أن هذا الموجب الذي هو "فشربوا منه" هو في معنى النفي؛ كأنه "قيل: فلم

يطيعوه؛ إلا قليل فارتفع "قليل" على هذا المعنى؛ ولو لم يحفظ فيه معنى النفي لم يكن

ليرتفع ما بعد إلا، فيظهر أن ارتفاعه هو على أنه بدل من جهة" المعنى، فالموجب فيه

كالنفي.

وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد "إلا" على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب؛ فلذلك تأوله.

"ونقول: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد إلا وجهان، أحدهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح والثاني: أن يكون ما بعد إلا تابعاً لإعراب المستثنى منه؛ إن رفعاً فرفع، أو نصباً فنصب، أو جراً فجر؛ فنقول: قام القوم إلا زيد، ورأيت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيد، وسواء أكان ما قبل إلا مظهر أو مضمراً، واختلفوا في إعرابه؛ "فقليل: هو كذا ... أو كذا ... وسرد آراء مختلفة ..."، ثم قال بعدها: "ومن الاتباع بعد الموجب قوله:

"وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان

١. هـ، النص المنقول حرفياً من تفسير أبي حيان.

1 لأن كل قراءة صحيحة قرئ بها القرآن يصح محاكاتها في غيره، والقياس عليها، وكذلك كل لغة سليمة لإحدى القبائل؛ كما نص على هذا الأئمة، وعرضنا له بأدلته وتفصيله في بحث مستفيض؛ عنوانه "القياس"، بكتابنا المسمى: "اللغة والنحو بين القديم والحديث".

2 راجع في الحكم الآتي كتاب: همع الهوامع ج 1 ص 323 أول باب الاستثناء، "وفي رقم 6 من هامش ص 321، إشارة لما يأتي."

(331/2)

.....

نكرة، إلا إن أفادت 1 فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا محمداً، لعدم الفائدة، بسبب أن النكرة محضة، فإن أفادت جاز؛ نحو قوله تعالى: {فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} ، وقام رجال كانوا في بيتك إلا واحداً منهم، أما الكلام التام غير الموجب فالفائدة تحقق فيه بالنفي وشبهه؛ لدلالة النكرة معه غالباً على العموم نحو: ما جاءنا أحد إلا رجلاً، أو إلا علياً ...

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة، والمستثنى نكرة لم تخصص؛ فلا يقال: قام القوم إلا رجلاً: فإن تخصصت جاز؛ نحو: خرج القوم إلا رجلاً منهم، أو: إلا رجلاً حارساً....

و- عرفنا 2 أن المستثنى المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه، فليس فرداً من أفراد نوعه، وليس جزءاً من أجزاء الفرد؛ كما سبق 2 فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين؟ كيف يكون المطروح مبايناً جنس المطروح منه؟. قال النحاة:

1- إن كان المستثنى المنقطع جملة 3؛ مثل قوله تعالى {فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ} ، {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ} ، {إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ}

1 إفادتها تكون بزيادة تطراً عليها؛ كوصف، أو إضافة، أو غيرها مما يفيدها تخصيصاً، ولا يتركها على حالها محضة التكرير.

2 و 2 في "هـ" من ص 318، ورقم 2 من هامشها.

3 يجوز وقوع المستثنى المنقطع جملة بنوعيتها، ويكون لها محل من الإعراب كما سبق في رقم 2 من هامش ص 330، ولا داعي لاشتراط: "أن يكون الاستثناء مفرغاً، وأن يكون الفعل إما مضارعاً، وأما ماضياً مسبوqاً بقد، أو بماض قبل "إلا"، فهذا الذي نص عليه "ياسين" في حاشيته على "التصريح" عند الكلام على: "غير" التي للاستثناء خالفه فيه الأكثرون، ولعله غالب، لا شرط لازم؛ كما سيجيء في "ب" من ص 349، فإن كان المستثنى متصلاً جاز في القول الصحيح وقوعه جملة، برغم ما في حاشية ياسين ج 1، الباب الخامس من أبواب النيابة، عند الكلام على جر الممنوع من الصرف بالكسرة لإضافته.

(332/2)

.....

اللَّهُ الْعَذَابُ الْأَكْبَرُ ... { أعربت هذه الجملة 1، في موضع نصب على الاستثناء، و"إلا" أداة استثناء حرف؛ بمعنى: "لكن" الساكنة النون، التي تفيد الاستدراك والابتداء 2 معاً، وتقتضي أن تسبقها جملة، وتدخل على جملة جديدة اسمية أو فعلية 3، فهي متوسطة بين جملتين؛ فكان التقدير؛ لست عليهم بمسيطر، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله ...

2- إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء: "إلا" تكون عند أكثر

النحاة بمعنى: لكن "المشددة النون" التي تفيد الابتداء²، والاستدراك، وتعمل عمل: "إن"، نحو: نام أصحاب البيت إلا عصفورًا مغردًا، فكلمة؛ "إلا" بمعنى: "لكن" المذكورة، التي تقتضي بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر؛ سواء أكان خبرها مذكورًا أم محذوفًا، ولا بد على هذا الرأي من جملة اسمية بعدها، ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها، فكأن التقدير: نام أصحاب البيت لكن عصفورًا مغردًا يقط، أو: لم ينم ...

ويرى سيويه أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد "إلا" إنما هو منصوب بعامل قبلها، شأنه في هذا شأن المستثنى المتصل، فما بعد "إلا" عند سيويه مفرد سواء أكان متصلًا أم منقطعًا، وهي بمعنى: "لكن" العاطفة التي لا يقع المعطوف بها إلا مفردًا، غير أن "إلا" ليست حرف عطف.

والأخذ برأي سيويه هنا في اعتبار عامل المستثنى المنقطع، أسهل وأيسر.

3- وإن كان المستثنى المنقطع مفردًا مرفوعًا؛ كما في حالة البدلية ...

1 هي جملة اسمية، المبتدأ "من" اسم موصول بمعنى الذي، مبنى على السكون في محل رفع "تولى"، فعل ماضٍ، الفاعل، ضمير مستتر تقدير: هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ... "فيعذبه"؛ الفاء، زائدة، داخلة على جملة الخبر، "يعذبه الله" جملة من مضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع؛ خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء.

وقد سبق بيان المواضع التي تزداد فيها الفاء في الخبر، ج 1 م 41 ص 487 آخر باب المبتدأ والخبر.

2و أي: الصدارة في الجملة التي تدخل عليها.

3 فهي تقتضي بعد الجملة السابقة عليها الدخول على جملة جديدة، زيادة على ما تفيد من الاستدراك، "وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه في ج 1 ص 472 م 51".

عند من يجيزها، والابتداء عند من لا يجيزها¹ في نحو؛ ما سهر أصحاب البيت إلا
عصفور مغرد كانت أداة الاستثناء "إلا" بمعنى: لكن "ساكنة النون"، فأصل التقدير، ما
سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر.

والسبب في تعدد هذه التقديرات كما يبدو هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت
قاعدة نحوية عامة، أما المعنى فلن يتغير في المستثنى، ولا المستثنى منه، ولا غيرهما،
وسيطل المستثنى منصوبًا على الاستثناء إن كان جملة أو مفردًا منصوبًا، فإن كان مفردًا
غير منصوب فهو بدل، ويجوز في الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف،
كما تقدم والجملة منصوبة على الاستثناء.

بالرغم من أن المنقطع ليس بعضًا من المستثنى منه، فإنه لا يجوز أن يكون منقطع
المناسبة والعلاقة بينه، وبين المستثنى منه انقطاعًا كليًا في المعتاد كما سبق²، فلا يصح:
أقبل الضيوف إلا ثعبانًا، كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح في خروجه وفقد
تلك العلاقة، فلا يجوز: سهلت الخيل إلا الإبل؛ لأن الصهيل نص قاطع في صوت
الخيول وحدها؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقًا؛ فيصير الكلام خلطًا وبتراً،
بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل.

ز- تقدم، في الحكم الثاني³ أن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه نصب
والبدل، ويقول النحاة في تفريع هذا البدل كلامًا مرهقًا غير مقبول، والخبر في إهماله؛
ومنه:

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع، فمثل: ما جاءني من أحد إلا البائع ...
لا يجوز إعراب "البائع" بدلًا مجرورًا من لفظ: "أحد"، لزعمهم أن كلمة: "أحد" مجرورة
اللفظ بالحرف الزائد: "من" وهو حرف لا يزداد غالبًا إلا في كلام منفي؛ كالمثال
السالف، وأن كلمة: "البائع" معناها مثبت؛ لأن الكلام الذي بعد "إلا" مناقض لما
قبلها في النفي والإثبات، كما هو معروف فإذا كان معناها مثبتًا، فكيف تكون بدلًا من
كلمة: "أحد" المنفية،

1 راجع رقم 2 من هامش ص 330.

2 في ص 318 "ه".

3 ص 320.

.....

المجرورة لفظاً بالحرف الزائد، والبديل على نية تكرار العامل الذي يعمل في المبدل منه؟
فكأنهم يقولون:

إن كلمة: "البائع" المجرورة ملحوظ قبلها في التقدير الحرف "من" الزائد الذي عمل الجر في المبدل منه "أحد"، ويترتب على هذا عندهم دخول "من" الزائدة الجارة في كلام مثبت بعد "إلا" وهي في الغالب لا تكون إلا في كلام منفي، كما سبق، وقراراً من هذا الذي يروونه محظوراً منعوا البديل الجر من لفظة: "أحد"، وأجازوا البديل بالرفع من محلها: لأنها مجرورة بمن "لفظاً" وفي محل رفع فاعل للفعل: جاء، فالتقدير: جاء البائع. ومثل: ليس اللص بشيء إلا رجلاً تافهاً، فقالوا لا يجوز ضبط كلمة: "رجلاً" بالجر على اعتبارها بدلاً من كلمة: "شيء" المجرور لفظها؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلاً من محل كلمة: "شيء"، وذلك للوهم السالف أيضاً؛ وهو أن المبدل منه، "وهو كلمة: شيء" مجرور بالباء الزائدة، وهذه الباء لا تزد إلا في جملة منفية، والمستثنى "بالا" مثبت بعد الكلام المنفي، فلو أبدلنا كلمة: "رجلاً" في كلمة: "شيء" المجرورة لكان هذا البديل مستلزماً في التقدير وقوع الباء وهي العامل في المبدل منه قبل البديل أيضاً؛ لأن البديل على نية تكرار العامل؛ فيترتب على هذا دخول "باء" الجر الزائدة على مثبت؛ وهو عندهم ممنوع، فللفرار من هذا أبدلوا كلمة: "رجلاً" من كلمة: "شيء" مع مراعاة محلها، لا لفظها؛ لأن محلها النصب؛ فهي مجرورة لفظاً، منصوبة محلاً، باعتبارها خبر: "ليس"!!.

ومثل: لا ساهر هنا إلا حارس، لا يجوز عندهم أن تكون كلمة: "حارس" بدلاً منصوباً من محل كلمة: "ساهر" المبنية على الفتح لفظاً في محل نصب، وحجتهم أن كلمة: "ساهر" ...

اسم "لا" واسم "لا" منفي، أما المستثنى هنا فموجب، لوقوعه بعد "إلا"، "وما بعدها مخالف لما قبلها نفياً وإثباتاً، كما تقدم"، ولما كان العامل في المستثنى منه: هو "لا" النافية للجنس وجب عندهم أن تكون عاملة أيضاً في المستثنى؛ لأن العامل في الاثنين لا بد في الرأي المشهور أن يكون واحداً، ثم يقولون: كيف تعمل "لا" في المستثنى الموجب، وهي لا تعمل إلا في منفي؟ وللفرار من هذا قالوا: إن البديل هو من محل اسم "لا"

قبل دخولها، وليس من محل اسمها بعد دخولها، فاسمها قبل دخولها كان مبتدأ¹، فالبديل مرفوع مثله، ولا عمل للناسخ فيه إذ ذاك.

ومثل: ما الخائن شيئاً إلا رجل حقير؛ فقد منعوا أن تكون كلمة: "رجل" بدلاً منصوباً من كلمة: "شيئاً" المنصوبة، وحتموا أن تكون بدلاً مرفوعاً من كلمة: "شيئاً" باعتبار أصلها؛ فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ قبل مجيء "ما" الحجازية التي تعمل عمل: "ليس"، وسبب المنع أن المستثنى منه منفي، والمستثنى موجب، والعامل في الاثنين واحد؛ هو: "ما" الحجازية، فتكون "ما" الحجازية قد عملت في الموجب، وهي لا تعمل إلا في المنفي.

ذلك رأيهم ودليلهم 2 في كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة، وهو رأي غريب "إذا ما الحكمة كما قال بعض آخر من النحاة في ارتكاب هذا التكلف 3؟ مع أن القاعدة: "أنه يغتفر فيا لتابع ما لا يغتفر في المتبوع 4".

1 يجوز في هذا المثال من الأوجه الإعرابية ما يجوز في أشباهه التي عرضوها في باب "لا" النافية للجنس آخر الجزء الأول ومنها: "لا إله إلا الله"، فقد جوزوا في كلمة: "الله" ما يأتي.

أ- الرفع على البدلية؛ مراعاة لمحل "لا" مع اسمها؛ لأن محلها رفع على الابتداء عند سيبويه.

ب- أو: الرفع على البدلية مراعاة لمحل اسم "لا" باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول الناسخ.

ج- أو: الرفع على البدلية من الضمير المستتر في خبر "لا" المحذوف؛ فأصل الكلام لا إله موجود؛ أي: هو.

د- أو: النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر؛ لأن الجملة تامة غير موجبة؛ فيجوز في المستثنى أمران كما عرفنا: البدلية، أو: النصب على الاستثناء.

2 و 2 راجع الأشموني، وحاشية الصبان ج 2 أول باب: "الاستثناء"، عند الكلام على البديل، في الكلام التام غير الموجب.

3 عرضنا صوراً من تطبيقه في آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبديل الكل.

4 وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعبيرات مختلفة الألفاظ متحدة المعاني؛ منها: "يغتفر

كثيراً من الثواني ما لا يغتفر في الأوائل " كما في جاء في الصبان ج 2 في باب الإضافة، عند الكلام على: "أي"، ومنها: "يغتفر في الثواني ما لا يجوز في الأوائل" كما اء في الهمع ج 1 ص 215 عند الكلام على الظرف: "لذن" ومنها: "أنهم يتساعحون في الثواني، ويغتفرون في التوابع" كما جاء في حاشية الأمير على المغني، ج 1 عند الكلام على الحرف، "رب" وتنكير مجروره.

انظر ما يتصل بهذا في رقم 1 من هامش ص 69 وص 531.

(336/2)

ومثلوا له بقوله تعالى: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} ، حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف 1 فهلا جاز هنا في البدل الجر، أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه على هذه القاعدة 2.

وشيء آخر له الأهمية الأولى، ولا أعرف أنهم ذكروه؛ هو كلام العرب في مثل ما سبق، والمأثور من أساليبهم، أجاء خالياً من اتباع المستثنى للفظ المستثنى منه، أم لم يجئ؟ وفي الحالين لا يقوم دليل على المنع؛ لأن عدم المجيء ليس معناه التحريم، فالأمر السلي لا يكفي في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التي يتبع فيها البدل حركة المبدل منه اللفظية، كما أن المجيء قاطع في الصحة.

الحق أن هذا كله وأشباهه هو الجانب المعيب في: "نظرية العامل"؛ إذ يمنحه سلطاناً قوياً يتحكم به في صياغة الأسلوب، أو ضبطه، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام، وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة التي لا تصدر إلا عن عبقرية، وذكاء لملاح، وقلنا 3: إنما لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها في قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوت.

ح- في مثل: ما أحد يقول الباطل إلا الديني، يجوز في كلمة: "الديني" أن يكون بدلاً مرفوعاً من كلمة: "أحد" أو: من ضميره المستتر الواقع فاعلاً للمضارع، ويجوز نصبه على الاستثناء، فللرفع ناحيتان، وللنصب واحدة.

أما في مثل: ما رأيت أحد يقول الباطل إلا الديني، فيجوز في كلمة: "الديني" النصب على الاستثناء، أو: على البدلية من كلمة: "أحدًا" المنصوبة ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر في الفعل المضارع؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحية.

-
- 1 لأن فعل الأمر لا يرفع اسمًا ظاهرًا، ومثل هذا ما يقال في الحرف: "رب" من صحة عطف المعرفة على الاسم المجرور به، مع أن "رب" حرف لا يجر إلا النكرة كما سيجيء في حروف الجر ص 523.
- 2 وقد ردوا هذا الكلام بأن الأخذ بتلك القاعدة إنما يكون في بعض المواضع دون بعض وليست مطردة: وهذا غريب أيضًا.
- 3 ج 1 ص 45 م 6.

(337/2)

ب- الحكم إذا كانت أداة الاستثناء هي "إلا" المكررة 1:

أ- قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض، وتقوية "إلا" الأولى الاستثنائية، بغير إفادة استثناء جديد، ولهذه حالة صورتان:

الأولى: أن تقع "إلا" التي تكررت للتوكيد اللفظي المحض، بعد "الواو" العاطفة لا يصح أن تقع بعد غيرها من حروف العطف نحو: أحب ركوب السفن إلا الشراعية، وإلا الصغيرة، فالواو حرف عطف، "إلا" الثانية: للتوكيد اللفظي، ولا تفيد استثناء، و"الصغيرة" معطوفة على "الشراعية"؛ فهي مستثنى، بسبب العطف، لا بسبب "إلا" المكررة 2؛ ولهذا يكون المستثنى المعطوف تابعًا للمعطوف عليه في ضبطه، ولا تأثير لوجود "إلا" المكررة في ضبطه، أو ضبط غيره، وإنما تأثيرها مقصور على ما تتضمنه من فائدة معنوية يحققها التوكيد اللفظي بها.

الثانية: ألا تقع "إلا" التي جاءت للتكرار المحض بعد حرف عطف، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقًا مع المستثنى الذي قبلها في المعنى والمدلول، برغم اختلاف اللفظين في الحروف الهجائية، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة جاريًا على افتراض أنها غير موجودة؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابي الذي يخصه، مثال ذلك رجل يقال له: هارون الرشيد، أو: محمد الأمين ... أو ... ، نحو: جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد، اشتهر الخلفاء إلا محمدًا إلا الأمين، فكلمة: "إلا" الثانية في المثالين لا تفيد استثناء جديدًا؛ لأن "الرشيد" المقصود هو: "هارون"، و"الأمين" المقصود هو: "محمد"، وإنما أفادت الثانية توكيدًا لفظيًا

1 سبق الكلام على: "إلا" غير المكررة في ص 319.

2 وهذا الحكم ينطبق على جميع أنواع المستثنى الثلاثة إذا تكررت "إلا"، وقد سبق مثال "التام الموجب"، أما مثال "التام غير الموجب"، فنحو: لا أحب ركوب السفن إلا البواخر، وإلا الكبيرة، وإما مثال "المفرغ"، فقول الشاعر:
لا يمنح النفس ما ترجوه من أرب ... إلا الطموح، وإلا الجد، والعمل
وقول الآخر:

وما الفضل إلا أن تجود بنائل ... وإلا لقاء الخل ذي الخلق العالي
فالمصدر المؤول بعد "إلا" الأولى خبر، أما الثانية فلمجرد التوكيد اللفظي، والمصدر الصحيح بعدها معطوف بالواو على المصدر المؤول.

(338/2)

لكلمة: "إلا" الأولى، ولا تأثير للثانية في ضبط كلمتي: "الرشيد، الأمين"، فكل واحدة منهما تعرب هنا بدل كل من كل 1، أو: عطف بيان من المستثنى الأول، ولو حذفنا كلمة: "إلا" التي جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية الإعرابية، على الرغم من أثرها المعنوي الذي يكون للتوكيد اللفظي المحض. ولو قلنا: ما جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد لصح في كلمة: "الرشيد" الرفع أو النصب، تبعاً لكلمة: "هارون" التي يجوز فيها الأمران، بسبب أن الاستثناء تام غير موجب، وكذلك ما جاء القوم إلا محمداً، أو محمد، إلا الأمين، فيجوز في كلمة: "الأمين" المران للسبب السابق، فكأن "إلا" المكررة غير موجودة: إذ لا أثر لها في الحكم الإعرابي.

ولو قلنا: ما أشتهر إلا هارون إلا الرشيد، لوجب رفع كلمة "الرشيد" اتباعاً لكلمة: "هارون" التي يجب رفعها؛ بسبب أن الاستثناء مفرغ، وكذلك الحال في: ما جاء إلا محمد إلا الأمين 2.

ب- وقد يكون تكرار "إلا" لغير التوكيد اللفظي المحض، وإنما الغرض استثناء جديد: بحيث لو حذفت لم يفهم الاستثناء الجديد، ولم يتحقق المراد منه، فهي في هذا الغرض كالأولى تماماً؛ كلتاها تفيد استثناء مستقلاً؛ وفي هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتي:

1 البديل في هذا المثال بدل كل من كل، وفي غيره قد يكون بدل بعض، أو: اشتغال، أو: إضراب؛ مثل: ما أعجبنى أحد، لا الطبيب الرحيم، إلا وجهه، أو: إلا عطفه، أو: ما أعجبنى أحد، إلا الطبيب الرحيم، إلا المهندس المبتكر.

2 وفي "إلا" المكررة للتوكيد المحض يقول ابن مالك:

وألغ إلا ذات توكيد: كلا ... تكرر بهم، إلا الفتى إلا العلا

يريد: اعتبر "إلا" ملغاة، أي: غير موجودة، إذا كانت للتوكيد، وأردت أن تضبط ما بعدها، ومثل لها بمثال هو: لا تكرر بهم إلا الفتى إلا العلا، والعلا أو العلاء، هو اسم الفتى، فالفتى هو: العلاء، والعلاء هو الفتى، وهو بدل كل، أو عطف بيان من كلمة: "الفتى" ولو حذفت "إلا" المكررة ما تغير الإعراب فوجودها، وعدمها سياتى من هذه الوجهة الإعرابية وحدها كما شرحنا.

(339/2)

1- إن كان تكرارها لغير التوكيد في كلام تام موجب، فالمستثنيات كلها منصوبة في كل الأحوال؛ نحو: "ظهرت النجوم إلا الشمس، إلا القمر، إلا المريخ".

2- إن كان الكلام تاماً غير موجب والمستثنيات متقدمة على المستثنى منه نصبت جميعاً؛ نحو: "ما غاب إلا الشمس، إلا القمر، إلا المريخ، النجوم".
فإن تأخرت نصبت أيضاً، ما عدا واحداً منها أي واحد فيجوز فيه أمران؛ إما النصب على الاستثناء كغيره، وإما البديل من المستثنى منه؛ مثل: ما غابت النجوم، إلا الشمس بالرفع أو النصب إلا القمر إلا المريخ.

3- إن كان الكلام مفرغاً وجب إخضاع أحد المستثنيات 1 لحاجة العامل الذي قبل "إلا"، "الأولى" ونصب باقي المستثنيات، نحو: "ما نبت إلا قمح جيد إلا شعيراً غزيراً إلا قصباً قوياً ...".

وإذا كانت "إلا" التي جاءت للتكرار تفيد استثناءً جديداً كما سبق، فلا بد أن يجيء بعدها مستثنى، ولا بد أن يكون له مستثنى منه، فأين هذا المستثنى منه؟ أهو المستثنى منه الأول السابق، أم هو المستثنى الذي قبل "إلا" المكررة مباشرة، فيكون المستثنى الذي بعدها خارجاً، ومطروحاً من المستثنى الذي قبلها مباشرة؟
وبعبارة أخرى: أين "المستثنى منه" بعد "إلا" المكررة لغير توكيد في مثل: بكر العاملون إلا صالحاً، إلا محموداً، إلا حسيناً؟ فكلمة: "محموداً" مستثنى ثان، فأين المستثنى منه؟

أهو: "العاملون" منه الأول، أم هو "صالحًا" المستثنى الذي قبله مباشرة؟. وكذلك: "حسينًا" مستثنى ثالث ... فأين المستثنى منه؟ أهو العاملون "محمودًا"، أم ماذا؟.

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كهذا المثال كان المستثنى منه هو الأول حتمًا، وهو هنا: العاملون: أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما

1 ليس من اللازم أن يكون الأول، وإن كان هو المستحسن.

(340/2)

قبله مباشرة كالأعداد فيجوز الأمران، أي استثناء كل واحد مما قبله مباشرة، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول؛ ففي مثل: أنفقت عشرة، إلا أربعة، إلا اثنين، إلا واحدًا، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة، فنجمع أربعة، واثنين، وواحدًا، ونطرح المجموع من العشرة؛ فيكون الباقي الذي أنفق هو ثلاثة، "أي: $10 - 4 - 2 = 3$ " كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة، ثم نسقط الباقي من المستثنى الذي قبله مباشرة ... وهكذا، فما بقي آخر الأمر يكون هو المطلوب، ففي المثال السابق: نطرح 1 من 2 فيكون الباقي: 1 ثم نطرح 1 من 4 فيكون الباقي: 3 ثم نطرح 3 من 10 فيكون الباقي: 7 وهو المبلغ الذي أنفق. والأحسن في الطريقة الثانية جمع الأعداد التي في المراتب الفردية، ومنها المستثنى منه الأول، ثم جمع الأعداد التي في المراتب الزوجية، وطرح مجموعها من مجموع الفردية، فباقي الطرح هو المطلوب.

ويلاحظ أن الطريقتين جائزتان ولكن نتيجهما مختلفة، ولهذا كان اختيار إحداها خاضعًا للقرائن؛ فهي التي تعين إحداها فقط مراعاة للمعنى. على الرغم من صحة استعمال الطريقتين، فالأنسب العدول عنها في كل مقام يقتضي وضوحًا في الأداء، وسموًا في التعبير.

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة: "إلا" المكررة 1

1 وفي أحكام "إلا" المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك:

وإن تكرر لا لتوكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع

في واحد مما بإلا استثنى ... وليس عن نصب سواء مغني
"التقدير: إن تكررت "إلا" لا لتوكيد فذع التأثير بالعامل في واحد مما استثنى بإلا مع
التفريغ، أي: في حالة التفريغ ... "

يريد: إذا تكررت "إلا" لغير التوكيد، فإن كان الكلام "مفرغاً"، فاترك واحداً من
المستثنيات ليخضع لتأثير العامل الذي في الجملة السابقة، وانصب باقي المستثنيات،
فليس عن نصبها غنى، أي: مفر، ثم انتقل إلى إحالات الأخرى التي ليس فيها تفريغ؛
فقال:

ودون تفريغ مع التقدم ... نصب الجميع احكم به والتزم
يريد: في الحالات التي يس فيها تفريغ وهي حالة التام الموجب، وحالة التام غير الموجب
إن =

(341/2)

المفيدة لاستثناء جديد أي: التي ليست للتوكيد المحض لكان التلخيص الموجز هو:
1- إذا تكررت "إلا" لغير التوكيد المحض نصبت بعدها المستثنيات في جمع الأحوال،
وفي مختلف الأساليب، إلا في حالة: "التفريغ" فيجب حتماً تخصيص مستثنى واحد
يخضع في إعرابه لحاجة العامل، ونصب ما عداه.
2- ويجوز في حالة الكلام التام غير الموجب إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها
ليكون بدلاً من المستثنى منه الأول، ويجوز نصبه مع باقيها.

= تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً في مختلف أحوالها، أما إن تأخرت فقال فيها:
وانصب لتأخير، وجئ بواحد ... منها؛ كما لو كان دون زائد
كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي ... وحكمها في القصد حكم الأول
أي: تنصب المستثنيات كلها في حالة التأخير؛ فإن كان الكلام تاماً غير موجب، صح
اختيار واحد منها، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا، وهذا الضبط
هو البدلية أو النصب كما وضحه مثاله؛ وهو: "لم يفوا إلا امرؤ إلا علي"، فيجوز في
"علي" الرفع على البدلية من "امرؤ"، أو النصب، ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة
كالمستثنى الأول، فما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول؛ فيثبت له ما

يثبت للأول من الخروج مما قبله إثباتاً أو نفيًا.
بقي أن نعرف إعراب: "كما لو كان ..."، وقد سبق البيان في آخر هامش ص 325.

(342/2)

المسألة 82:

أحكام المستثنى الذي أدواته أسماء 1:

"غير، وسوى، بلغاتها المختلفة"

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح؛ أشهره: غير، وسوى "وفيها لغات مختلفة:
سوى، سوى، سواء، سواء"، وهذه الأسماء الصريحة عند استعمالها أداة استثناء تشترك
في المعنى وفي الحكم.

فأما "غير" ومثلها نظيراتها، فمعناها إفادة المغايرة ... أي: الدلالة على أن ما بعدها
مغاير ومخالف لما قبلها في المعنى الذي ثبت له، إيجاباً أو نفيًا؛ فمعنى: "أسرع المتسابقون
غير سعيد"، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر سعيدًا؛ فهو لم يسرع، فكان
مخالفًا ومغايرًا لهم أيضًا، وكذلك: "ما ضحك الحاضرون غير صالح"، فالمعنى: أنهم لم
يضحكوا، مغايرين ومخالفين صالحًا في هذا، أي: في عدم الضحك؛ لأنه ضحك دونهم،
فكان مخالفًا ومغايرًا أيضًا. ومثل هذا يقال في بقية أسماء الاستثناء.

وأما حكم تلك الأسماء فينحصر في أمرين²؛ أولهما: ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم
منها، وطريقة إعرابه.

وثانيهما: ضبط أداة الاستثناء الاسمية، وطريقة إعرابها؛ "لأنها اسم لا بد له من موقع
إعرابي؛ فيكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، على حسب موقعه من الجملة؛ كشأن
جميع الأسماء".

1 من هذه الأسماء: بيد، وسيجيء الكلام عليها وعلى الفرق بينها وبين "غير" وأخواتها
في: "أ" "من" الزيادة، ص 349.

2 لا بد قبل النظر في تحقيق هذين الأمرين معًا، من أن يكون الكلام جاريًا على ما
يقتضيه، ويتطلبه أسلوب الاستثناء؛ بحيث لا يستقيم المعنى إلا على أساس الاستثناء،
والسبب في هذا الشرط أن كل اسم من أدوات الاستثناء الاسمية يصلح في ذاته لأشياء
كثيرة، منها الاستثناء، وغيره؛ فلا يتعين للاستثناء إلا إذا اقتضى السياق ذلك؛

وتحققت أركان الاستثناء بوجود المستثنى منه، أو بعدم وجوده إن كان الكلام "مفرغاً"، فلا بد من النظر لحاجة السياق أولاً.

(343/2)

أ- فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد، وإعراب واحد، هو: ضبطه بالجر، ويعرب "مضافاً إليه"، إليه دائماً، ولا بد أن يكون مفرداً 3 والأداة الاسمية هي المضاف، كما في الأمثلة الآتية:

"أ" ... أسرع ... المتسابقون ... غير ... سعيد.

فرح ... الفائزون ... غير ... واحد.

ظهرت ... النجوم ... غير ... نجم.

"ب" ... ما أسرع المتسابقون غير سعيد، أو: غير سعيد.

ما رأيت الفائزين غير سعيد، أو: غير سعيد.

ما نظرت للنجوم غير نجم، أو: غير نجم.

"ج" ... ما أسرع ... غير سعيد.

ما رأيت ... غير سعيد.

ما نظرت ... لغير سعيد.

ففي كل هذه الأمثلة وأشباهاها لا يكون المستثنى إلا مضافاً إليه مجروراً، مفرداً 1، وأداة الاستثناء الاسمية هي: المضاف.

ب- وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها، فيختلف باختلاف حالة الكلام، فحين يكون الكلام تاماً موجباً، تنصب على الاستثناء 2 كما في "أ" من الأمثلة السالفة، وكقول الشاعر:

كل المصائب قد تمر على الفتى ... وتهون، غير شماتة الحساد

وحين يكون الكلام تاماً غير موجب يجوز نصبها على "الاستثناء"، ويجوز اتباعها

للمستثنى منه؛ كما في "ب" من الأمثلة السالفة، وكما في قولهم: "أين الأقوال من

الأفعال، فلن تتحقق بالكلام الغايات الجليلة غير بعض منها، وما أقله؟".

وحين يكون الكلام مفرغاً تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة، فقد

2 في الأخذ بهذا الرأي راحة وسهولة؛ لأنه يساير في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى؛ ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالاً مؤولة، بمعنى: "مغاير"، وعلى الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان في الإبهام "انظر الحالة الثانية التي تشتمل على ما ألحق بأسماء الزمان المبهمة ص 303"، ولسنا بحاجة إلى الإثقال بعض الأدلة؛ لأنها جدلية محضة؛ ولا أثر لها في الأمر الهام، وهو: ضبط الكلمة.

(344/2)

تكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو غيرهما، كما في "ج" من الأمثلة السالفة، وكقولهم: لا ينفع المرء غير عمله.

يفهم من كل ما تقدم: "أنه يطبق على كلمة: "غير" عند ضبط صيغتها الخاصة كل الأحكام التي تجري على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه¹ بالتفصيلات المختلفة التي سبقت هناك، ولا فرق في هذا التطبيق بين: "غير" وباقي أخواتها الأسماء². لكن بينها وبين أخواتها³ بضع فروق من نواح أخرى؛ منها: أن المضاف إليه بعد الأداة "غير" 4 قد يحذف إذا دلت عليه قرينة: مثل: "عرفت خمسين ليس غير" 5، أي: ليس غير الخميس، ولا يصح: عرفت خمسين ليس سوى؛ لأن "سوى بلغاتها المختلفة واجبة الإضافة لفظاً ومعنى، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافة اللفظية⁶.

1 ويجوز بناؤه على الفتح في كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبني. شأنها في ذلك شأن الأسماء المتوغلة في الإبهام، "وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها في باب الظرف ص 302 ومنها: غير، ومثل، وبعض الظروف التي عرضناها ...".
2 وفيما سبق يقول ابن مالك:

واستثن مجروراً بغير، معرباً ... بما لمستثنى بإلا نسباً
ولسوى، سوى، سواء اجعلاً ... على الأصح ما لغير جعلاً
"التقدير: استثن بكلمة: غير، مجروراً، أي: مستثنى مجروراً، حالة كون لفظ: "غير" معرباً
بمثل ما نسب للمستثنى بإلا، أي: معرباً مثل إعرابه في الحالات المختلفة، يريد: أن
المستثنى "بغير" مجرور دائماً، وأن كلمة "غير" نفسها تضبط بالضبط الذي يكون
للمستثنى "إلا" فيما لو حذفت "غير"، وحلت محلها: "إلا" وجاء بعد "إلا" مستثنى

كما شرحنا.

ثم بين أن مثل "غير" في ذلك كلمات أخرى؛ منها: سوى سواء، وأن الأصح أنها تشبهها في الاستثناء.

وليست ظرفاً إلا عند فريق.

3 أما الفرق بين "غير" و"إلا" و"بيد" فيجيء في "ب" من ص 349.

4 وبعض أدوات سيجيء ذكرها في مكانها الخاص من باب الإضافة ج 3.

5 يصح ضبط "غير" هنا بأوجه متعددة؛ منها: البناء على الضم؛ باعتبارها اسم "ليس" والخبر محذوف، ويكون المضاف إليه محذوفاً مع نية معناه، والتقدير مثلاً: ليس غير الخمسين معروفاً، ويجوز في: "غير" أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبني "وهو: الضمير" في محل رفع اسم "ليس" أيضاً والتقدير: ليس غيرها، والخبر محذوف كالسابق، ويجوز أن تكون مرفوعة منونة باعتبارها اسم "ليس"، والمضاف إليه محذوف، ولم ينو لفظه ولا معناه، والخبر محذوف أيضاً، أي: ليس غير ... ، والتقدير: ليس غير الخمسين معروفاً، ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر "ليس" واسمها محذوف: والتقدير: عرفت خمسين ليس المعروف غيراً، أي: غيرها وسيجيء الكلام على: "غير" في باب الإضافة ج 3 م 95.

6 بيان هذا في مكانه المناسب من باب الإضافة "ج 3" عند الكلام على: "غير".

(345/2)

ومنها: أن "غير" لا تكون ظرفاً، أما "سوى" فتقع ظرف مكان في مثل: "جاء الذي سواك"، عند من يرى ذلك، ويجعلها صلة الموصول؛ "لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة"، والتقدير عنده: جاء الذي استقر في مكانك عوضاً عنك، ثم توسعوا في استعمال "سواك" ومكانك، فجعلوها مجازاً بمعنى: "عوضك" من غير ملاحظة حلول بالمكان.

ومنها: أن استعمال "غير" في الاستثناء ليس هو الأكثر، وإنما الأكثر أن تكون:

1- نعتاً لنكرة؛ فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت، أما في ذاته المادية؛ نحو: "أقبلت على رجل غير 1 علي"، وإما في وصف طارئ على ذاته المادية، نحو: "خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذي دخل به"، ذلك أن وصف الوجه مختلف في الحالتين ... ، أما ذات الوجه، ومادته التي يتكون منها، فلم تتغير. وكقول الشاعر:

تحاول مني شيمة غير شيمتي ... وتطلب مني مذهباً غير مذهبي
"فالشيمة، أو المذهب، وصف طارئ على الذات، وأمر عرضي لاحق بها، وليس جزءاً
أساسياً في تكوينها المادي الأصيل.

2- أو نعناً لشبه النكرة: وهو المعرفة المراد منها الجنس²، نحو قوله تعالى: {اهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} ، {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} ، فكلمة
"غير" مجرورة، وهي لذلك نعت لكلمة: "الذين" المراد بها جنس لأقوام معينين³،
وليست للاستثناء؛ إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها.

-
- 1 ليست هنا أداة استثناء لما هو مقرر من وجوب أن يكون المستثنى منه في الأغلب
أعم من المستثنى، بحيث يشملها.
 - 2 كاسم الموصول؛ فإنه مبهم باعتبار عينه، من غير اعتبار صلته معه؛ فإنها تزيل إبهامه،
وتجعله مغنياً، كما سيجيء في "ج" من ص 350.
 - 3 كيف تقع "غير" نعناً لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة؟
والجواب: أن منعوتها وحده من غير الصلة بمنزلة النكرة؛ فهي مطابقة له في التنكير، أو:
أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان بسبب وقوعها بين ضدين، فهي قريبة من المعرفة؛ فتقع
نعناً للمعرفة بالإيضاح الوارد عنها في ج 3 باب الإضافة. والرأي الحق هو أن العرب
استعملت في كلامها "غير" نعناً للنكرة أحياناً، وللمعرفة التي تشبهها حيناً؛ كما في الآية
المعروضة، وتفصيل هذا كله على وجه =

(346/2)

وإذا وقعت نعناً كما في الحالتين السالفتين، فإنها تكون مؤولة بالمشتق؛ بمعنى: مغاير¹.
3- يلي هاتين في الكثرة أن تقع موقعاً إعرابياً آخر مما تصلح له الأسماء الجامدة؛
كالمتبداً في قول الشاعر:

وغير تقي بأمر الناس بالتقى ... طبيب يداوي والطبيب مريض

وكالخير ومنه خبر النواسخ في قول الشاعر:

وهل ينفع الفتيان حسن وجوههم ... إذا كانت الأعمال غير حسان

وكالفاعل ونائبه، والمفعول به ... و ... ، وكل هذا قياسي فصيح.

أما "سوى" فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء؛ كالأمثلة السالفة؛ ولغير الاستثناء في نحو:

سواك متسرع رأيت سواك متسرّعاً القوة بسوى الحق مهزومة ... لا ينفع سوى الصبر
عند معالجة المشكلات، وكقول الشاعر:

وإذا تباع كريمة أو تشتري ... فسواك بائعها، وأنت المشتري
وقول الآخر:

أترك ليلي ليس بيبي وبينها ... سوى ليلة؟ إني إذا لصور
وقد تكون نعمًا لنكرة، أو لشبه نكرة كما تكون "غير" ... وهكذا 2.
حكم تابع المستثنى "بغير" وأخواتها.

مما يلاحظ أن المستثنى "بغير" وأخواتها الأسماء "مجرور دائماً؛ لأنه "مضاف إليه". لكن
إذا جاء بعده تابع 3 له جاز في التابع أمران:

-
- 1 لأن النعت لا يكون في الأغلب إلا مشتقاً، أو مؤولاً به.
 - 2 سيجيء في: هـ من ص 361 أن "سوى" قد تكون أحياناً بمعنى: "ولا سيما"؛ طبقاً
للبيان الشامل الذي سبق تفصيله في ج 1 م 28 ص 366 باب: "الموصول".
 - 3 سبق أن التوابع أربعة: النعت - العطف - التوكيد - البدل، "وفي الجزء الثالث باب
خاص بكل واحد".

(347/2)

أحدهما: الجر مراعاة للفظ المستثنى المجرور؛ نحو: قدمت المنح للفائزين غير محمود
وحسن.

ثانيهما: ضبطه بمثل ضبط المستثنى "بالا"، لو حذفت "غير" وحل محلها: "إلا". وذلك
بأن نتخيل حذف كلمة: "غير" ووقوع "إلا" موقعها، وضبط المستثنى بغير على حسب
ما تقتضيه الحالة الجديدة بسبب مجيء "إلا"، في مكان "غير"، ثم نضبط تابعه بمثل
حركته الجديدة، في المثال السابق: "قدمت المنح للفائزين غير محمود" يصير: قدمت
المنح للفائزين إلا محموداً، فصار المستثنى منصوباً مع "إلا" بعد أن كان مجروراً مع
الأداة: "غير"، فيصح في تابعه أن يكون منصوباً مع كلمة "غير" أيضاً، على تخيل "إلا"
المقدرة والملحوظة، وأن المستثنى بما على فرض وجودها في الكلام منصوب؛ فنقول:
قدمت المنح للفائزين غير محمود، وحسن أو: غير محمود وحسنًا؛ بافتراض أن كلمة:
"محمود" مجرورة في ظاهرها؛ لأنها مستثنى للأداة "غير"، ومنصوبة في التقدير والتوهم؛

لأنها مستثنى للأداة: "إلا" المقدرة، ولهذا يصح النصب والجر في كلمة: "ضرب" من قول الشاعر:

ليس بيني وبين قيس عتاب ... غير طعن الكلى، وضرب الرقاب
ومثل: ما جاء الفائزون غير محمود وحسن، أو: حسنًا، أو: حسن؛ لأننا لو وضعنا
الأداة: "إلا" مكان الأداة "غير" لجاز في المستثنى، الذي كان مجروراً بعد "غير" أمران
بعد مجيء "إلا" هما النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية، هكذا: ما جاء
الفائزون إلا محموداً أو محمود، فيجوز في تابعه الأمران: النصب والرفع؛ وهذا يجري
أيضاً في تابع المستثنى بكلمة: "غير" التي تحيء في مكان: "إلا" فيجوز فيه الأمران زيادة
على جره، ومعنى هذا أن كلمة "حسن"، وهي المعطوفة في المثال السالف، يجوز فيها
الجر، والنصب، والرفع.

والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخييل السالف: "الإعراب على التوهم" 1 أو:
"على المحل"، وهو مقصور في باب الاستثناء على المستثنى "بغير"، وأخواتها الأسماء، ولا
يجوز في غيرها، ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه، وعن التوهم عامة؛ حرصاً على
أهم خصائص اللغة، وتمسكاً بسلامة البيان.

1 انظر البيان في رقم 3 من هامش ص 431، وله إشارة في رقم من ص 534.

(348/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- من أخوات "غير" الاستثنائية كلمة بمعناها، هي: "بيد" 1 "وقد يقال فيها: "ميد"،
ولكنها تختلف عن "غير" في أمور:

منها: ملازمة "بيد" للنصب دائماً، على اعتبارها حالاً مؤولة، بمعنى: "مغاير"، أو على
اعتبارها منصوبة على الاستثناء؛ فلا يكون صفة، ولا تكون مرفوعة، ولا مجرورة، ولا
تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق.

ومنها: أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع.

ومنها: أنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من: "أن ومعمولها"، ولا يجوز قطعها عن

الإضافة.

ومن الأمثلة: فلان غني، بيد أنه جشع، وأخوه فقير بيد أنه عزيز النفس.

ب- تختلف الأدواتان "غير" و"إلا" في أمور²؛ أهمها:

1- أن كلمة "غير" لا يقع بعدها الجمل؛ لأنها اسم لا يضاف إلا للمفرد.

أما "إلا" فيقع بعدها المفرد والجمل بنوعيهما الاسمية والفعلية، وقد سبق³ القول بأنه لا

داعي للأخذ بما اشترطه بعض النحاة لوقوع الجمل بعدها، وهو: ألا يكون الاستثناء

متصلاً، وأن يكون الكلام مفرغاً وأن يكون الفعل في الجمل الفعلية إما مضارعاً، نحو:

ما النبيل إلا يعمل الخير، وإما ماضياً مقترناً لحرف "قد" نحو: ما النبيل إلا قد قام

بالواجب، وإما ماضياً مسبوقاً بماض آخر قبل "إلا"، نحو: ما أرسلت رسالة إلا تمنيت

أن ترضي صاحبها، وقول الشاعر:

1 هي التي سبقت لها الإشارة في رقم 1 من هامش ص 343.

2 سبق في ص 345 بيان الفوارق بين "غير" وأخواتها الأخرى.

3 في رقم 3 من هامش ص 332 البيان والإيضاح.

(349/2)

.....

بطور سيناء، كرم، ما مررت به ... إلا تعجبت ممن يشرب الماء

فالظاهر أن ما سبق ليس بالشروط المحتملة، وإنما هو البادي في الصور الكثيرة 1.

2- يجوز أن يقال: عندي درهم غير جيد، على النعت، ولا يجوز: عندي درهم إلا

جيد؛ لأن الكثير في وقوع "إلا" نعتاً أن يكون ذلك في أسلوب يصح فيه الاستثناء،

وهنا لا يصح الاستثناء؛ لمخالفته الكثيرة 2 ...

3- يجوز أن يقال: قام غير واحد، ولا يجوز: قام إلا واحد؛ لأن حذف المستثنى منه لا

يكون في الكلام الموجب.

4- يجوز أن يقال: أقبل الإخوان غير واحد وزميلة، أو زميلة، يجر "زميلة" مراعاة للفظ

المعطوف عليه، أو نصبها حملاً على المعنى المتخيل كما شرحناه، وأبدينا فيه رأينا من

قبل 3 ولا يجوز مع "إلا" تخيل سقوطها، وإحلال "غير" محلها ...

5- يجوز أن يقال: ما جئتك إلا ابتغاء علمك، ولا يجوز مع الأداة: "غير" إلا الجر، أي: ما جئتك لغير ابتغاء معروفك؛ لأن المفعول لأجله يجب أن يكون مصدرًا، و"غير" ليست مصدرًا.

ج- قد يقتضى المعنى أن تخرج "إلا" عن الحرفية، وعن أن تكون أداة استثناء، لتكون اسمًا بمعنى: "غير" وتعرب صفة بشرطين 4.

أولهما: أن يكون الموصوف نكرة أو ما يشبهها من معرفة يراد بها الجنس كما سبق 5 مثل المعرف بـأل الجنسية ...

-
- 1 في رقم 3 من هامش ص 332 البيان والإيضاح.
 - 2 يوضح هذا ما سبق في رقم 2 من هامش ص 343، وما سيجيء في "ج".
 - 3 ص 347 و 348 عند الكلام على تابع المستثنى بـ"غير".
 - 4 زاد بعض النحاة شرطًا ثالثًا؛ هو: أن تكون في الأسلوب الذي تقع فيه نعتًا صالحة، لأن تكون للاستثناء، والتحقيق أن هذا الشرط مردود بدليل أن سبويه يمثل لها بقوله: "لو كان معنا رجل إلا زيد هلكنا" بل إن المبرد يصرح في أحد رأيه بأنه سبويه يشترط ألا تكون صالحة للاستثناء، ويذكر مثاله السالف. فالصحيح أن هذا الشرط مرفوض كما تقدم.
 - 5 انظر رقم 1 و 2 من ص 346.

(350/2)

وثانيهما: أن يكون جمعًا أو شبه جمع، والمراد يشبه الجمع: ما كان مفردًا في اللفظ، دألاً على متعدد في المعنى؛ مثل: كلمة: "غير" ... في نحو: جاء غير الغريب، فغير الغريب وأشباهه متعدد حتمًا 1.

فمثال إلا الواقعة صفة لجمع حقيقي هو نكرة حقيقية: "سينهزم الأعداء، فقد خرج لملاقاتهم جيش كبير، إلا القواد والرماة"، فلا يصح أن تكون "إلا" هنا حرف استثناء؛ خشية أن يفسد المعنى؛ إذ الاستثناء كما شرحنا أول الباب يقتضي أن يكون المعنى هنا: خرج لملاقاتهم جيش كبير طرحنا، ونقصنا منه القواعد والرماة، ولا يعقل أن يخرج جيش

كبير دون قواده ورماته.

ومثل: "تتسع قاعة المحاضرة لمجموع كثيرة إلا المحاضر"، فهي هنا كما في المثال السابق بمعنى: غير، ولا يصح أن تكون بمعنى "إلا" الاستثنائية؛ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى: تتسع قاعة المحاضرة لمجموع كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر، إذا لا يعقل أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين، ولا تتسع للمحاضرة، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم، ومثل هذا قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ 2 إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}، فلو كانت "إلا" حرف استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة، ليس من ضمنها الله لفسدتا، أي: لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله، لفسدتا"، وهذا معنى باطل؛ إذ يوحي بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يطرح، وهذا واضح البطلان، بخلاف ما لو كانت "إلا" اسمًا بمعنى: "غير"، نعتًا للنكرة قبلها، فإن المعنى يصح ويستقيم.

ومثال: "إلا" الاسمية الواقعة نعتًا لشبه الجمع الذي هو نكرة حقيقية أن تقول للخائن: غيرك إلا الخائن يستحق الصفح، فكلمة "إلا" اسم بمعنى: "غير" ولا تصلح أن تكون استثناء؛ لئلا يكون المعنى: غيرك من الخائنين يستحق

1 ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع: "أن يكون الموصوف جمعًا حقيقيًا ونكرة حقيقية"، "وأن يكون شبيهًا بالجمع ونكرة حقيقية"، "وأن يكون جمعًا حقيقيًا وشبيهًا بالنكرة الحقيقية"، والصور الثلاثة السالفة أمثلة معروضة، "أما الرابعة: فإن يكون شبيهًا بالجمع، شبيهًا بالنكرة، كالمفرد المعروف بأل الجنسية".

2 في السماء والأرض.

(351/2)

الصفح إلا الخائن، وفي هذا تناقض ظاهر، أو غيرك من الأئمة مطروحًا وخارجًا منهم الخائن يستحقون الصفح، والخائن ليس من الأئمة، ولا علاقة له بهم حتى يستثنى منهم 1، فإذا جعلنا: "إلا" بمعنى: "غير" صح المعنى واستقام وتعرب صفة لكلمة "غير" الأولى، ولا يصح أن تكون حرف استثناء لفساد المعنى وتناقضه ...

ومثالها نعتًا للجمع الحقيقي الشبيه بالنكرة: يخشى عقاب الله العصاة إلا الصالحون، فالعصاة شبه نكرة لوجود "أل" 2 الجنسية، و"إلا" بمعنى "غير" صفة، ولو كان حرفًا

لفسد المعنى؛ إذ يكون: يخشى عقاب الله العصاة، والصالحون لا يخشونه.
أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة، فكالمفرد المعروف "بأل الجنسية" نحو: الرجل إلا المريض
يحتمل الأثقال.

وإذا كانت "إلا" الاسمية نعتًا، فكيف نعرّبها؟ أتكون هي وحدها النعت: مباشرة؛
مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، بحركات مقدرة على آخره، على حسب المنعوت،
وبعدها ما أضيفت إليه مجرورًا؟ أم تكون هي النعت أيضًا مرفوعة، أو منصوبة، أو
مجرورة، على حسب المنعوت، ولكن صورتها كصورة الحرف، فالحرركات لا تقدر عليها،
وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذي بعدها مباشرة؛ فتكون "إلا" نعتًا مضافًا، واللفظ
بعدها هو المضاف إليه، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه
من "إلا"؟.

رأيان، كلاهما معيب، معترض عليه، ولكن أولهما: أقرب إلى القبول، ومن الخير ألا نلجأ
في أساليبنا إلى استعمال "إلا" الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلًا.

1 ولا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعًا؛ لعدم وجود نوع من العلاقة أو الارتباط بين
المستثنى والمستثنى منه، "طبقًا لما يقتضيه الاستثناء المنقطع، كما سبق في ص 318،
334".

2 سبقت أحكامها مفصلة ولا سيما من ناحية أثرها في التعريف والتكثير في ج 1 ص
308 م 3.

(352/2)

المسألة 83:

أحكام المستثنى الذي أدواته أفعال خالصة 1، والذي أدواته تصلح أن تكون أفعالًا
وحرورًا 1 ...

أ- فأما الأدوات التي هي أفعال خالصة، فتتخصر في فعلين ناسخين 2 جامدين؛ هما:
"ليس" و"لا يكون"، بشرط وجود "لا" النافية قبل هذا الفعل المضارع، الذي للغائب،
دون غيرها من أدوات النفي، ولا يصلح من أفعال "الكون" أداة للاستثناء إلا هذا
المضارع الجامد، الدال على الغائب المنفي بالأداة: "لا"؛ مثل: زرعت الحقول ليس
حقلاً، أو: زرعت الحقول لا يكون 3 حقلاً، ومثل: ما تركت الكتب ليس كتابًا، أو لا

يكون كتابًا ...

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب باعتباره خيرًا لهما؛ لأنهما فعلا ناسخان جامدان،
من أخوات: "كان" 4 كما سبق أما الاسم فضمير مستتر وجوبًا

1 و 1 المراد بالأفعال الخالصة هنا: الكلمات التي لا تستعمل إلا فعلًا، وإذا كانت
أداة الاستثناء فعلًا خالصًا، أو غير خالص وجب أن يكون جامدًا، وأن يكون الكلام
تامًا متصلًا؛ موجبًا أو غير موجب؛ فلا تصلح الفعلية للاستثناء المنقطع، ولا المفرغ كما
سيجيء هنا وقد نص "الصبان، والخضري" على هذا عند الكلام على الاستثناء
بالأدوات الفعلية، وكذلك صاحب "المفصل" ص 77 ج 2، وسبقت الإشارة له في رقم
1 من هامش ص 317.

2 أحكامها الخاصة بالنسخ مدونة في باب "النواسخ" ج 1 م 42.
3 الفعل هنا مضارع زمنه للحال، أو للاستقبال؛ فيبدو غريبًا متناقضًا مع الفعل الماضي
قبله في هذا المثال أو ما يشبهه، وقد قالوا: إن المراد: لا تعد ولا تحسب حقًا؛ فلا
منافاة بين زمن المضارع والماضي على هذا التفسير، ومثل هذا يقال في الفعل: "ليس"
إذا سبقته الماضي الصريح، مع أن "ليس" لنفي المعنى في الزمن الحالي، أو يقال: إنه
لنفي المعنى في الزمن الحالي عند عدم قرينة تعينه للماضي الخالص كالتي هنا أو تعينه
للمستقبل؛ على الوجه المبين في مكانه المناسب ج 1 ص 441 م 42 باب "كان"
وأخواتها.

4 إذا كان المستثنى ضميرًا منصوبًا وجب فصله؛ نحو: الرجل قام القوم ليس إياه، أو لا
يكون إياه، لما تقدم في ج 1 م 20 ص 247 باب: الضمير من أن "ليس ولا يكون"
فعلين للاستثناء، ناسخين أيضًا؛ فلا يجوز: "ليسه ولا يكونه" كما لا يجوز: "إلاه"، فكما
لا يقع الضمير المتصل بعد "إلا" لا يقع بعد ما هو بمعناها، لكن انظر رقم 5 من هامش
ص 358.

(353/2)

تقديره: هو؛ يعود على "بعض" مفهوم من "كل" يرشد إليه السياق، ويدل عليه المقام
ضمنًا¹؛ فمعنى "زرعت الحقول ليس حقلاً": ليس هو من المزروع؛ أي: ليس بعض
الحقول المزروعة حقلاً، فالمزروع "كل" استثنى² بعضه.

وإذا كانت أداة الاستثناء فعلاً خالصاً وجب أن يكون الاستثناء تاماً متصلًا، موجباً أو غير موجب؛ فلا بد في هذا النوع من الاستثناء أن يجمع أمرين؛ وهما: "التمام والاتصال" كما في الأمثلة المذكورة ... وتعرب الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره في محل نصب حالاً 3، أو تعتبر جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط؛ أما من الناحية المعنوية فيبينهما ارتباط 4. ب- وأما الأدوات التي تكون أفعالاً تارة، وحروفاً تارة أخرى فهي ثلاثة: عدا - خلا - حاشاً وفي الأخيرة لغات 5 أشهرها: حاشا - حشا - حاش ... " ومعنى كل أداة من هذه الأدوات الفعلية: "جاوز"، ويتعين عند استعمالها أفعالاً أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلًا، موجباً أو غير موجب؛ كالشأن في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالاً؛ فإنها لا تصلح للمفرغ، ولا المنقطع.

1- فإن تقدمت على كل منها "ما" المصدرية وجب اعتبارها أفعالاً ماضية خالصة، ولا تكون هنا إلا ماضية جامدة؛ "فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء"، مثل: أحب الأدباء ما عدا الخداع وأقرأ الصحف ما خلا

-
- 1 الكلام على مرجع الضمير في ج 1 ص 181 م 19.
 - 2 إذا لم يكن في الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه في الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير، أمكن تصيده من فحوى العبارة؛ ففي مثل: القوم إخوانك ليس علياً يكون التقدير: ليس هو علياً؛ أي: ليس المنتسب إليك بالإخوة علياً.
 - 3 ولا تجيء "قد" المشروطة عند كثير من النحاة في الجملة الماضوية المثبتة الواقعة حالاً؛ لأن هذا الشرط في غير الجمل الماضوية التي أفعالها جامدة، ومنها الأفعال الواقعة في الاستثناء، مثل: ليس خلا - عدا - حاشا - كما سيجيء في آخر رقم 2 من هامش ص 399 لهذا لا يصح مجيء "قد" هنا.
 - 4 يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق، والبيان يجيء في الزيادة والتفصيل ص 358.
 - 5 ولهذا أنواع تجيء في ص 360.

التافهة، وأشهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية، غير أن تقدم "ما" المصدرية على "حاشا" قليل؛ حتى قيل: إنه ممنوع، ويحسن الأخذ بهذا الرأي.

وحكم المستثنى في الصور السالفة التي تتقدم فيها "ما" المصدرية وجوب النصب، باعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور في الجملة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: "هو" يعود على "بعض"، مفهوم من "كل" يدل عليه المقام كما سبق أما المصدر المؤول من "ما" المصدرية، والجملة الفعلية التي بعدها¹؛ فهو في محل نصب حال² مؤولة بالمشتق، أو ظرف زمان، والتقدير على الأول: أحب الأدباء مجاوزين الخداع ... مجاوزة التافهة ... مجاوزة السوقية.

والتقدير على الثاني: وقت مجاوزتهم الخداع ... وقت مجاوزتها التافهة ... وقت مجاوزتها السوقية³ ... وكلا التقديرين حسن، ولا يكاد يختلف في الدلالة على الآخر.

2- أما إذا لم تتقدم "ما" المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة، فيجوز اعتبارها أفعالاً ماضية جامدة تنصب المستثنى، مفعولاً لها، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقدير: "هو" كما سلف والجملة في محل نصب حال، أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

ويجوز اعتبار الكلمات الثلاث حروف جر أصلية، والمستثنى مجرور بها، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبه، أو أنهما ليسا في حاجة إلى تعلق. على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد⁴،

1 فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه في صياغة المصدر المنبسط؛ وإنما يدخل الفعل الذي بمعناه؛ وهو جاوز، هذا، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال؛ لأنها مستثناة من القاعدة السالفة، أو؛ لأنها متصرفة في أصلها وقد أشرنا لهذا في ج 1 م 29.

2 الحال هنا جائزة، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدراً مؤولاً، لاشتماله على ضمير يجعلها معرفة، ولكنها هنا معرفة مؤولة بالنكرة، أي: مجاوزين مثلاً "كما سيجيء في: "ه" من ص 371 ورقم 5 من هامشها".

3 طريقة صوغ للمصدر المؤول من "ما" وصلتها وكل ما يتصل بها مدونة في ج 1 ص 296 م 29 آخر باب الموصول.

4 كما سيجيء في ص 452 ولا داعي للأخذ بهذا الرأي؛ لأنه معقد، وحجة صحابة واهية.

"وحروف الجر الشبيهة بالزائد لا يحتاج إلى تعليق"، ففي الأمثلة السابقة يجوز: أحب الأدباء عدا الخداع، أو: الخداع، وأقرأ الصحف خلا التافهة، أو التافهة، وأشهد تثنيل المسرحيات حاشاً السوقية أو السوقية، فكلمات: "الخداع، التافهة، السوقية" يجوز في كل منها النصب، فيكون مستثنى مفعولاً به، والعامل فعلاً ماضياً جامداً، ويجوز فيها الجر والعامل حرف جر 1 ...

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها "ما" قبل الكلمات الثلاث: "خلا - عدا - حاشاً"، ووقع فيها المستثنى مجروراً؛ وهي أمثلة شاذة لا يصح

1 "ملاحظة": قالوا: إنما يجوز الأمران النصب والجر بعد تلك الأفعال الثلاثة في غير الحالة التي يكون المستثنى بها ياء المتكلم، فإن كان المستثنى بها ضميراً للمتكلم "الياء"، ولم توجد "ما" المصدرية تعين اعتبار الأداة حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقاية؛ نحو: أطل الخطباء، حاشاي، أو: عداي، أو خلالي، والمستثنى مبني على الفتح في محل جر، ولا يصح هذا اعتبار الأداة، فعلاً ينصب المستثنى "الياء" إذ لو كانت الأداة فعلاً لوجب على المشهور الإتيان بنون الوقاية قبل ضمير المتكلم "الياء" تطبيقاً لما سبق في باب الضمير، ج 1 ص 192 م 21، بخلاف ما لو قلنا: حاشاني، أو عداي، أو خلالي؛ حيث يجب اعتبار الأداة فعلاً محضاً، والياء مفعول به، بسبب وجود نون الرقابة التي تلزم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم؛ طبقاً للرأي الغالب. هذا كلامهم، وهو مدفوع بان نون الوقاية إنما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيه، وتحفظه من الكسر الذي يجيء في آخره لمناسبة الياء التي تلحق بآخره، ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعي لجيء نون الوقاية مجيئاً حتمياً، وصار الاستغناء عنها جائزاً؛ فيصح أن يقال: حاشاي، أو عداي، أو خلالي ... وفي هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلاً أو حرفاً، لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر.

نعم، لو قلنا: حاشاني، أو عداي، أو خلالي ... لكان وجود نون الوقاية وجودها هنا جائز لا واجب، كما أسلفنا مرجحاً قوياً لاعتبار الأداة فعلاً، لكثرة هذه النون في الأفعال ... وقتلتها في الحروف؛ مثل: مني وعني ...

وفيما سبق من أدوات الاستثناء التي تكون أفعالاً فقط، أو: التي تصلح لأن تكون أفعالاً، وحروفاً يقول ابن مالك، وقد خلطها:

واستثن ناصباً "بليس وخلا" ... "وبعدا"، "وسيكون" بعد: "لا"

أي: استثن بالأدوات التي ذكرها، "وهي: ليس - خلا - عدا - يكون؛ بشرط وقوع
"يكون" بعد "لا" النافية، ناصبًا المستثنى بها، وفي هذه الحالة التي تنصب فيها المستثنى
يتعين أن تكون أفعالًا خالصة، ثم أردف قائلاً:

واجرر بسابقي "يكون" إن ترد ... وبعد: "ما" انصب، وانجرار قد يرد

=

(356/2)

القياس عليها، وقد أولها النحاة ليصححوها؛ فقالوا: إن "ما" التي وقعت قبلها ليست
مصدرية، ولكنها زائدة.

ولا خير في هذا التأويل؛ لأن العربي الذي نطبق بتلك الأمثلة لا يعرف "ما" المصدرية،
ولا الزائدة، ولا شيئاً من هذه المصطلحات النحوية التي ظهرت أيام تدوين العلوم،
وجمعها، وتأليفها ولا شأن له بها، هذا إلى أن التأويل السابق كشأن كثير من نظائره قد
يخضع لغة قبيلة، ولهجتها لأخرى تخالفها من غير علم أصحابها، وهذا غير سائغ؛ كما
أشرنا مراراً.

= يقول: جر المستثنى بالأداتين السابقتين على "يكون"، إن شئت؛ وهما: "خلا وعدا"،
وإن شئت فانصبه بعدها ويكون النصب واجباً حين تسبقهما "ما"، ولم يذكر نوع "ما"
قبلهما على اعتبارها زائدة، وأوضح بعد ذلك أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران
حرفي جر، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين:
وحيث جرّاهما حرفان ... كما هما إن نصبا فعلا

ويلاحظ أنه أدخل "الفاء" على جملة: "هما حرفان" تنزيلاً للظرف: "حيث" منزلة
الشرط على الوجه الذي شرحناه في موضعه المناسب ص 274 و"و" 287 وهما شهما،
أو على اعتبار: "حيث" شرطية بغير اتصالها "بما" الزائدة، تبعاً لرأي الكوفيين.
أما الظرف: "حيث" فمتعلق بعامل معنوي، هو: الإسناد أي: بالنسبة الواقعة بين ركني
جملة تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعلق بما في الجملة من فعل أو غيره مما يصح
التعلق به، فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة "الإسناد"، وذلك كالنسبة المأخوذة
من قول ابن مالك: "فهما حرفان" فالظرف "حيث" متعلق بالنسبة، أي تثبت حرفيتهما
حيث جرا ... وسيجيء إشارة لهذا في باب حروف الجر عند الكلام على التعلق في رقم

2 من هامش ص 441 كما سيجيء في ج 4 م 157 ص 351 إشارة لإجراء الظرف
مجرى الشرط ثم بين أن الأداة: "حاشا" شبيهة بالأداة: "خلا" في كل أحكامها، لكن لا
تجيء: "ما" قيل: "حاشًا"، وأن فيها لغات أشهرها "حاش"، "حشا" حيث يقول:
وكخلا: حاشا، ولا تصحب "ما" ... وقيل: "حاش"، و"حشا"؛ فاحفظهما

(357/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- هل تقع الجملة المكونة من فعل الاستثناء وفاعله نعتًا؟

ننقل هنا رأيين مفيدتين، وإن كان بينهما نوع تعارض ...

أولهما: ما جاء في الهمع 1 ونصه 2:

"من أدوات الاستثناء: "ليس"، "ولا يكون" وهذه هو الناقصة، وليست أخرى ارتجلت
للاستثناء وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير مستتر. لازم الاستار كما
تقدم هنا 3، وكذلك في مبحث الضمير 4 نحو: قام القوم ليس محمدًا؛ وخرج الناس لا
يكون عليًا، ولفظ: "لا" قيد في كلمة: "يكون" فلو نفيت بما، أو: لم، أو: لما، أو:

لن ... لم تقع في الاستثناء، ومن شواهد "ليس" قول الشاعر:

عددت قومي كعديد الطيس ... إذا ذهب القوم الكرام ليس 5

وقوله عليه السلام: "يطيع المؤمن على كل خلق، وليس الخيانة والكذب".

"وقد يوصف بـ"ليس، ولا يكون"، حيث يصح الاستثناء، بأن يكون أي: المستثنى منه
نكرة منفية 6، قال ابن مالك: أو معرفًا بلام الجنس، نحو: ما جاءني أحد ليس محمدًا،
وما جاءني رجل لا يكون بشرًا، وجاءني القوم ليسوا إخوتك، قال أبو حيان: ولا أعلم
في ذلك خلافًا، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكرة، دون المعرف بلام الجنس.

"ولا يجوز في النكرة المؤنثة: نحو: أتتني امرأة لا تكون فلانة، إذ لا يصح الاستثناء منها،
ولا في المعرفة؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوتك، بل يكونان في موضع نصب على الحال".

1 ج 1 ص 233.

2 مع بعض تيسير في بضع كلمات.

3 في ص 353.

4 ج 1 م 18 ص 207.

5 قد وقع المستثنى هنا ضميراً متصلاً يخالف الأكثر الذي سبق حكمه في رقم 4 من هامش 353.

6 ولا بد أن تكون أعم من المستثنى؛ ليتمكن استثناءه منها كما هو معلوم.

(358/2)

"وإذا وصف بهما رفعاً ضمير الموصوف المطابق له؛ فيبرز 1؛ نحو: ما جاءني امرأة ليست أو لا تكون فلانة، وما جاءني رجال ليسوا زيداً، أو نساء لسن الهندات. قال السيرافي: أجازوا الوصف "بليس، ولا يكون"؛ لأنهما نص في نفي المعنى عن الثاني، وهذا معنى الاستثناء، وليس ذلك في "عدا وخلا"، إلا بالتضمن، فلم يوصف بهما؛ لأنهما ليسا موضعى جحد؛ فلا يقال: ما أتتني امرأة عدت هنداً، أو: خلت دعداً. 1. هـ، همع بتيسير بعض الألفاظ.

ثانيهما: ما جاء في المفصل 2 ونصه:

"قد يكون: ليس، ولا يكون" وصفين لما قبلهما من النكرات، تقول: أتتني امرأة لا تكون هنداً، فموضع "لا تكون" رفع؛ بأنه وصف لامرأة، وكذلك تقول في النصب والجر: رأيت امرأة ليست هنداً، ولا تكون هنداً، ومررت بامرأة ليست هنداً، ولا تكون هنداً.

"ولا يوصف" "بخلا وعدا" كما وصف بـ"ليس، ولا يكون"، فلا تقول: أتتني امرأة خلت هنداً، وعدت جملاً، وذلك أن "ليس ولا يكون" لفظهما جحد، فخالف ما بعدهما ما قبلهما؛ فجريا في ذلك مجرى "غير"، فوصف بهما كما يوصف "بغير"، وأما "خلا وعدا" فليس كذلك، وإنما يستثنى بهما على التأويل، لا؛ لأنهما جحد، ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الأول، فاستثنى بهما لهذا المعنى، ولم يوصف بهما؛ لأن لفظهما ليس جحداً؛ فليس جارياً مجرى "غير". 1. هـ.

ويلاحظ: أن صاحب "المفصل" لم يقيد وقوعهما نعتاً بالموضع الذي يصلحان فيه للاستثناء، كما قيده صاحب الهمع، وأن الأمثلة التي ذكرها صاحب المفصل صالحة

للنعت هي التي نصب صاحب المجمع على عدم صلاحها نعتاً. فكيف ذلك؟.
لا مفر من إعراب الجملة الفعلية في هذه الأمثلة نعتاً خالصاً لا يصلح للاستثناء؛ لأن
النكرة التي قبل الفعلين ليست عامة؛ فلا تصلح "مستثنى منه" يتسع لإخراج المستثنى،
فالجملة نعت محض - كالشأن في كل الجمل الواقعة بعد

1 إلا عند ابن مالك كما سبق.

2 ج 2 ص 78.

(359/2)

.....

النكرات المحضة، وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان.
ب- ليست: "حاشاً" مقصورة على الاستثناء؛ وإنما هي ثلاثة أنواع:
أولها: الاستثنائية؛ وهي فعل ماض جامد، وقد سبق ما يختص بها¹.
وثانيها: أن تكون فعلاً ماضياً متعدياً متصرفاً؛ بمعنى "استثنى"، مثل: "حاشيت مال
غيري أن تمتد له يدي حين نتخير موضوعات الكلام نحاشي الموضوعات الضارة إذا
دعوت لحفل فحاش من لا يحسن أدب الاجتماع"².
ثالثها: أن تكون للتنزيه وحده³ أي: للدلالة على تنزيه ما بعدها من العيب⁴ وهي
اسم مرادف لكلمة: "تنزيه" التي هي مصدر: نزه، وتنصب "حاشاً" هنا على اعتبارها
مصدرًا قائمًا مقام فعل من معناه، محذوف وجوبًا، ويغني هذا المصدر عن النطق بفعله
المحذوف⁵؛ نحو: حاشاً لله، أي: تنزيهًا لله أن يقترب منه السوء، فكلمة: "حاشاً" -
بالتنوين - مفعول مطلق، منصوب بالفعل المحذوف وجوبًا، الذي من معناه، وبتقديره:
"أنزه"، والجار والمجرور متعلقان بها، ويصح أن يقال فيها: حاش لله، بغير تنوين؛ فتكون
"حاش" مفعولًا مطلقًا، ولكنه مضاف، واللام بعده زائدة⁶، وكلمة "الله" مضاف

1 في ص 354.

2 إذا كانت فعلاً ماضياً متصرفاً كهذا النوع، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء، هكذا:
"حاشى"، بخلافها في النوعين الآخرين؛ فتكتب ألفًا.

- 3 أي: التنزيه الخالص الذي لا يشوبه معنى آخر؛ كاستثناء أو غيره، ذلك أن "حاشا" الاستثنائية والمتصرفة لا تخلوان من تنزيه؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر.
- 4 وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب، فيبتدون بتنزيه الله تعالى: ثم ينزهون من أرادوا، يريدون أن الله منزّه عن ألا يظهر ذلك الشخص من العيب.
- 5 سبق في باب المفعول المطلق تفصيل لكلام على المصدر القائم بدلاً من التلفظ بفعله ص 219، وفي ص 234 إشارة إليها.
- 6 كزيادتها في قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} ، ولهذا قال بعض النحاة: إن "حاش" اسم فعل بمعنى: برئ، أو تنزه، فتكون اسم فعل ماض مبني على الفتح واللام بعدها زائدة و"الله" مجرور باللام الزائدة في محل رفع، فاعل اسم الفعل.

(360/2)

إليه مجرور، كما يصح أن يقال فيها: حاش الله، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ج- هل يحذف المستثنى؟ وهل تحذف أداة الاستثناء؟.

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف، وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثة: فهم المعنى، وأن تكون الأداة هي: "إلا" أو: "غير" وأن تسبقهما كلمة: "ليس" 1، نحو: قبضت عشرة ليس إلا، أو: ليس غير، أي ليس المقبوض إلا العشرة، وليس المقبوض غير العشرة ... ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد: "لا يكون"، بشرط فهم المعنى أيضاً، نحو: قبضت عشرة، لا يكون ... أي لا يكون غيرها ... لا يكون المقبوض غيرها.

د- من أدوات الاستثناء "لما" بمعنى "إلا"، وقد وردت في أمثلة مسموعة إما في كلام منفي؛ مثل قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} 2، وإما في كلام مثبت ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية؛ أشهرها: نشدتك الله لما فعلت كذا، وعمرك الله لما فعلت كذا.

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية، أو على الماضي لفظاً لا معنى

كالمثالين السالفين 3 إذا المعنى فيهما "إلا أن تفعل كذا"، ويستحسن كثير من النحاة
الاقتصار على المسموع ...

هـ- يذكر بعض النحاة في آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على

1 أجاز بعضهم أن يكون النافي هو: "لا" إذا كانت أداة الاستثناء هي: "غير"؛ كما
سيجيء في الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على: "غير".

2 "إن" حرف نفي، مثلها في قوله تعالى: { ... وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ } ، أو غير هذا من أنواع الإعراب المختلفة في الآية ونظائرها
مما سبق تفصيله في ج 1 م 55 ص 676 في موضع تخفيف "النون" من "إن"، وأخواتها
المختومة بالنون المشددة.

3 نص على هذا "الأشعري" في الجزء الرابع باب الجواز؛ عند الكلام على "لما" الجازمة،
انظر ما يتصل بالمسألة ويوضحها في: "أ" من الزيادة، ص 327.

(361/2)

.....

"لا سيما" من ناحية تركيبها، ومعناها، وعلاقتها بالاستثناء، وضبط الاسم الذي بعدها،
وإعرابها ... ويذكرها فريق آخر من باب الموصول، بحجة أن "ما" المتصلة بما تكون
موصولة ... وقد أثرنا ذكرها في باب الموصول 1؛ لأنه أسبق، وصلتها به أقوى.
ونريد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة، منها: لا مثل ما ... لا سوى ما
2 ... فهذان يشاركان: "لا سيما" في معناها وفي أحكامها الإعرابية التي فصلناها فيما
سبق 3.

ومنها: "لا تر ما ..."، و"لو تر ما" 2 ... ، وهما بمعناها كما قلنا في الوضع المشار إليه،
ولكنهما يخالفانها في الإعراب؛ فهذان فعالان لا بد من رفع الاسم بعدهما؛ ولا يمكن
اعتبار "ما" زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة؛ لأن الأفعال لا تضاف، والأحسن أن
تكون "ما" موصولة وهي مفعول للفعل: "تر" وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت،
والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة.
وإنما كان الفعل مجزوماً بعد "لا"؛ لأنها للنهي، والتقدير في "قام القوم لا تر ما علي": لا

تبصر "أيها المخاطب الشخص" الذي هو علي، فإنه في القيام أولى منهم، أو تكون "لا" للنفي، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعًا، وشذوذًا.
وكذلك بعد "لو" سماعًا، والتقدير: لو تبصر الذي هو علي لرأيتَه أولى بالقيام.
والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا، على: "ولا سيما" لشيوعها، ووضوحها قديمًا حديثًا.

1 ج 1 ص 366 م 29.

2 و 2 أشرنا لهذه في ص 62، وفي رقم 2 من هامش ص 347، أما البيان الكامل،
ففي ج 1 م 28 ص 366.
3 ج 1 ص 366 م 28.

(362/2)

المسألة 84: الحال

مدخل

...

المسألة 84: الحال 1

ظهر البدر كاملاً ...

-

... نجا الغريق شاحبًا

أبصرت النجوم متوهجة ...

-

... أرسل التاجر البضاعة ملفوفة

فحص الطبيب مريضه جالساً ...

-

... صافح المضيف ضيفه واقفين

البرد قارساً صار ...

-

... الشمس شديدة مؤذية

النزول من القطار متحرّكاً خطر ...

-

... ركوب السيارة ماشية وخيم العاقبة

تعريفه:

وصف 2، منصوب 3، فضلة 4، يبين هيئة ما قبله؛ من فاعل، أو مفعول به،

1 أبيات ابن مالك كما وردت في هذا الباب من "ألفيته" لا تسائر تسلسل المسائل، ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارتضيها، لهذه وضعنا كل بيت عقب القاعدة التي يناسبها، ويتصل بما اتصلاً منطقياً، وفي الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقماً يميزه، ويدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها ابن مالك.

وكلمة: الحال بغير تاء التأنيث في آخرها صالحة، لأن تكون مذكرة أو مؤنثة، نحو: الحال طيب، أو: طيبة، إن هذا الحال حسن، وهذه الحال حسنة، أما إذ ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط، نحو: الحالة طيبة، إن هذه الحال حسنة. والكثير في اللفظ التذكير؛ بخلو آخره من التاء، والكثير في المعنى التأنيث.

2 اسم مشتق، وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه، ولكل منها باب خاص في الجزء الثالث.

3 في بعض المراجع المطولة كهامش التصريح معركة جدلية بسبب أن "النصب" ليس جزءاً من التعريف؛ وإنما هو حكم، والدفاع عن هذا، أو مقاومته، ولا يعنينا مثل هذا الجدل الذي لا خير فيه.

والنصب قد يكون ظاهراً، كما في الأمثلة المعروضة، أو: مقدراً مثل: تغدو الطيور شتى، أو: محلياً، كقولهم: جاءت الخيل بداد، فكلمة: "بداد" علم جنس، وهي حال، مبنية على الكسر في محل نصب.

4 الفضلة: ما يمكن أن يستغنى عنه في الأغلب المعنى الأساسي للجملة، وهي خلاف العمدة.

(363/2)

أو منهما معاً 1، أو من غيرهما 2 وقت وقوع الفعل 3 كالكلمات التي تحتها خط في الأمثلة المعروضة.

وتعرف دلالته على الهيئة بوضع سؤال كهذا: كيف كان شكل البدر حين ظهر؟ أو: كيف كانت صورته؟ فيكون الجواب: هو لفظ الحال السابقة؛ أي: كاملاً، أو: مستديراً ... و ... وكذا الباقي.

وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفاً، وإنما هذا هو الغالب 4، ولا أن تكون فضلة؛ فهذا غالب أيضاً؛ فقد تكون بمنزلة العمدة

1 مثل الكلمتين: "جالسين" و"واقفين" في الأمثلة السابقة.

2 أي: بين هيئة صاحبه، كالفاعل، والمبتدأ، أو الخبر، أو اسم النواسخ، وسيجيء الكلام على صاحب الحال في ص 402 ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلاً، أو مفعولاً به، أو نحوهما؛ ذلك؛ لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصل، وإنما يرفضونه؛ لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إن العامل في المبتدأ معنوي؛ هو: "الابتداء"، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها، مع أن العامل عندهم في الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً طبقاً للبيان الآتي في رقم 3 من هامش ص 380، والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلف لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته بدليل صحة قولهم: أعجبنى عطاء الحسن مبتسماً، وسرني صوت القارئ خاشعاً، ولهذا يخالفهم بحق "سيبويه" وفريق معه، للسبب المدون في رقم 3 ص 405.

وإن ما يرفضونه ظاهراً صريحاً، يقبلونه على نية التأويل؛ فكأن مجرد النية يبيح الأمر المخطور المخالف لها، بالرغم من أن اللفظ الذي يؤولونه لن يتغير في ظاهره، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل، وهذا موضع من مواضع الشكوى، ولعله السبب الذي حمل بعض النحاة المحققين؛ كإرضي على رفض اعتراضهم، ونبذ رأيهم المخالف رأي سيبويه كما جاء في الخضرى ج 1 والصبان وغيرهما في باب الحال عند بيت ابن مالك: "وعامل ضمن معنى الفعل، لا ..."، وعلى أن يقول: "إن رأي سيبويه هو الحق، ولا ضرورة تدعو للرأي المخالف".

وإذا كان المخطور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً في محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربي الصحيح، وفي القياس عليه، ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل، فالمهم هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد، ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل، فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة.

3 هذا هو الغالب، وقد يكون زمن الحال مقدراً "أي: مستقبلاً، وسيجيء البيان في ص 390".

4 كما سيجيء في ص 368، عند تفصيل الكلام على اشتقاقها وجمودها.

(364/2)

أحياناً في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فسادها؛ فالأولى كالحال التي تسد مسد الخير¹، في مثل: امتداحي الغلام مؤدباً؛ فإن المعنى الأساسي هنا لم يتم إلا بذكر الحال، وكالحال في قوله تعالى: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالً} وقوله تعالى: {وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ}، وقول الشاعر:

ولست ممن إذا يسعى لمكرمة ... يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب
فالمعنى الأساسي لا يتم لو حذفت الحال: "كسالى" أو: "جبارين" أو: "أنفاسه تضطرب؟

والثانية: "وهي الحال التي يفسد معنى الجملة بحذفها"؛ مثل: ليس الميت من فارق الحياة، إنما الميت من يحيا خاملاً لا نفع له؛ فلو حذفنا الحال: "خاملاً" وقلنا: الميت من يحيا لوقع التناقض الذي يفسد المعنى، ومثل كلمة: "لاعبين" في قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ}، فلو حذفت الحال "لاعبين" لفسد المعنى أشد الفساد² ...

هذا، وما يبين الحال هيئته من فاعل، أو مفعول به، أو منهما معاً؛ أو من غيرهما، يسمى: "صاحب الحال³".

والتعريف السابق مقصور على الحال "المؤسسة" دون "المؤكدّة"؛ لأن المؤسسة هي التي تبين هيئة صاحبها، أما المؤكدّة فلا تبين هيئة، ومثال الأولى: ارتقى السارق صارخاً، ومثال الثانية: ولى الحزين منصرفاً، وسيجيء بياهما وتفصيل الكلام عليهما قريباً⁴. أقسام 5 الحال، والكلام على كل قسم:

تتعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التي يبنى عليها التقسيم، وفيما يلي

1 سبق شرحه في ج 1 ص 385 م 39 باب: المبتدأ والخبر.

2 انظر رقم 3 من ص 408.

3 يجيء الكلام عليه مفصلاً في ص 402 م 85.

5 يسميها بعض النحاة أقسامًا، ويسميها آخرون أوصافًا، ويسميها فريق ثالث: نواحي الحال ... و ... ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحدًا؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبار المتصلة بها.

(365/2)

أشهر هذه الاعتبارات، وما تؤدي إليه.

الأول: انقسام الحال باعتبار ثبات معناها وملازمته 1 شيئًا 2 آخر، أو عدم ذلك إلى "منقلة"، وهي الأكثر، "وثابتة"، وهي الأقل.

فالمنتقلة: هي التي تبين هيئة شيء 2 مدة مؤقتة، ثم تفارقه بعدها، فليست دائمة الملازمة له: مثل: أقبل الراح ضاحكًا، أسرع البرق مشتعلًا، شاهدت كنانة النمل مهاجرة ... و ... ، فكل حال من الثلاثة: "ضاحكًا، مشتعلًا، مهاجرة" يدل على معنى ينقطع، "فالضحك" لا يلزم صاحبه إلا مدة محددة يزول بعدها، وكذلك: "الاشتعال"، أو "المهاجرة".

والثابتة: هي التي تبين هيئة شيء تلازمه غالبًا ولا تكاد تفارقه، وتحقق الملازمة في إحدى صور ثلاث.

أ- أن يكون معناها التأكيد، وهذا يشمل:

1- أن يكون معناها مؤكدًا مضمون جملة قبلها، بشرط أن يكون هذا المضمون أمرًا ثابتًا ملازمًا في الغالب، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة؛ ويترتب على هذا أن تكون الحال ثابتة ملازمة صاحبها تبعًا لذلك؛ نحو: خليل أبوك رحيماً، "فرحيماً" حال من "أب" الذي هو صاحبها الملازمة له، ومعنى هذا الحال وهو: "الرحمة" يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها، وهو: "أبوة خليل"؛ لأن هذه الأبوة لا تتجرد من الرحمة، كما أن المعنى الضمني للجملة هو معنى الحال، إذ مضمون: "خليل أبوك" أنه رحيماً، بداعي الأبوة التي تقتضي الرحمة والشفقة كما سلف، فلهذا كان معنى الحال مؤكداً مضمون الجملة التي قبلها، والحال فيها ملازمة صاحبها.

ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية، وأن يكون طرفاها "وهما: المبتدأ والخبر" معرفتين، جامدتين 3، ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن

- 1 وسبب هذه الملازمة وجود علاقة مبعثها العقل، أو الطبع، أو العادة، ولو لم تكن الملازمة دائمة في بعض الأحيان، كما جاء في حاشية ياسين في هذا الموضع.
- 2 وهو: صاحبها.
- 3 اشترط بعض النحاة أن يكون هذا الجمود محضاً، بحيث لا يتأول الجامد بالمشتق؛ احترازاً من =

(366/2)

- عاملها، وأن يحذف عاملها وصاحبها 1 وجوباً؛ طبقاً للتفصيل الذي سيأتي ...
- 2- وكذلك يشمل أن تكون مؤكدة لعاملها؛ إما في اللفظ والمعنى معاً، نحو، قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} ، وإما في المعنى فقط، نحو، قوله تعالى: {وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا} ، فكلمة: "حيا" حال من نائب فاعل المضارع: أبعث، أي: من الضمير المستتر "أنا"، ومعناها: الحياة، وهو معنى الفعل: أبعث؛ لأن البعث هو الحياة بعد الموت، فمعناها مؤكدة لمعنى عاملها، والرسالة صفة ملازمة للرسول، وكذا حياة المبعوث؛ فكلاهما وصف حل بصاحبه لا يفارقه.
- 3- ويشمل أيضاً أن تكون مؤكدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها؛ نحو: اختلف كل الشعوب جميعاً، فكلمة "جميعاً" حال مؤكدة معنى صاحبها، وهو: "كل"؛ لأن معنى الجمعية هو معنى الكلية، لا يفترقان.
- وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمناسبة أخرى 2.
- ب- أن يكون عاملها دالاً على تجدد صاحبها؛ بأن يكون صاحبها فرداً من نوع يستمر فيه خلق الأفراد وإيجادها على مر الأيام، أي: أن لذلك الفرد أشباهاً ونظراء توجد وتخلق بعد أن لم تكن، ويتكرر هذا الخلق والإيجاد طول الحياة؛ نحو: "خلق الله جلد النمر منقطاً، وجلد الحمار الوحشي مخططاً"، فكلمة "منقطاً" حال، وكذا كلمة "مخططاً"، وعاملهما: "خلق" وهو يدل على تجدد هذا المخلوق، أي: إيجاد أمثاله، واستمرار الإيجاد في الأزمنة المقبلة.

= مثل: "علي الأسد مقدماً"؛ لأن "الأسد" مؤول بالشجاع؛ فيكون الجامد المؤول بالمشتق هو العامل في الحال، وتصير الحال مؤكدة لعاملها، لا لمضمون الجملة، أما الجامد الذي لا يتأول عندهم فمثل: "علي أخوك رحيماً"، بزعم أن الأخوة لا تستلزم

الرحمة، بخلاف الأبوة، هذا رأيهم وتحقيقه عسير؛ إذ لا يكاد يوجد جامد لا يمكن تأويله، كما يقول كثير من النحاة، انظر رقم 2 من هامش ص 373 حتى المثال الذي عرضوه؛ ونظائره ولعل هذا كان السبب في أن شرطهم، ورأيهم لم يذكره بل لم يوافق عليه فريق آخر من النحاة، كصاحب التوضيح، كما يدل عليه مثاله وهو: "زيد أبوك عطوفاً" وكما يصرح شارحه بأنه مخالف للرأي السالف، "راجع التوضيح وشرحه عند تقسيمه الحال إلى مؤسسة ومؤكدة" وقد ذكر الأشموني وغيره مثال التوضيح أيضاً في أول باب الحال، ثم في الحال المؤكدة.

1 وهذا على اعتبار أنها حال من الضمير المحذوف مع العامل كما سيجيء في ص 383 و 391.

2 في ص 383 و 391.

(367/2)

جـ- أحوال مرجعها السماع، وتدل على الدوام بقرائن خارجية؛ مثل: "قائماً" في قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} ، فكلمة "قائماً" حال، وعاملها الفعل: "شهد"، وصاحبها: "الله". ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجي عن الجملة؛ هو: صفات الخالق. ومثل: "مفصلاً" في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} 1.

الثاني: انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود إلى: "مشتقة" وهي الغالبة؛ كالأمثلة السالفة وإلى "جامدة" وهي القليلة، ولكنها مع قلتها قياسية في عدة مواضع 2؛ سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق، أم غير مؤولة 3.

وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة:

أ- أن تقع الحال "مشبهًا به" في جملة تفيد التشبيه إفادة تبعية غير

1 مبيّنًا فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر، ولا يختلط به.

وفيما سبق من تعريف الحال، وبيان المنتقل منها والثابت، والجامد والمشتق، وأن المنتقل غالب ولكنه ليس مستحقًا، أي: ليس واجبًا يقول ابن مالك:

الحال: وصف، فضلة، منتصب ... مفهوم في حال: "كفردًا أذهب"

أراد: مفهوم في حال كذا ... فكلمة: "حال" هنا لا تنون؛ لأنها مضاف، والمضاف إليه

محذوف على نية الثبوت، أي: في حال كذا كما سبق ذلك أن قولك: جاء محمودًا ركبًا، يفيد المعنى الذي في: جاء محمود في حال الركوب، وهو بيان هيئة صاحبه، وهذا معنى قولهم: الحال على معنى: "في"، ثم قال بعد ذلك: وكونه منتقلًا، مشتقًا ... يغلب، لكن ليس مستحقًا أي: هذا الكون الذي سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق ليس مستحقًا. فهو كثير لا واجب.

2 لأنها ليست قلة ذاتية مرادها قلة استعمال العرب لها، وإنما مرادها أنها قلة بالنسبة للمشتقة، فهي كثيرة في ذاتها بغير نظر لقسميتها. انظر معنى "القلة" في الأشموني ج 2 "باب الإضافة" عند بيت ابن مالك، "وربما أكسب ثان أولًا ..."، وستجىء إشارة لها في ص 456، ويجيء الإيضاح في ج 3 رقم 1 من هامش ص 74 م 94، وهذا، وفي الجزء الرابع باب جمع التكسير، م 172 ص 185 معنى المطرد وغير المطرد، والكثير، والغالب، والقياسي، وغير القياسي، وتحديد القلة والكثرة.

3 الأهمية الأولى إنما هي لصحة وقوع الحال جامدة في هذه المواضع، أما التأويل وعدمه فلا أهمية له.

(368/2)

مقصودة لذاتها، نحو: ترخم المغني بلبلا سارت الطائرة برقًا هجم القط أسدا. فالكلمات الثلاث: "لبلا، برقًا، أسدا" أحوال منصوبة مُتَوَلِّة بالمشتق، "أي: سارا، سريعة، جريئًا"، وكل حال من الثلاث يعد بمنزلة المشبه به، "أي: كاللبل، كالبرق، كالأسد"، ولا يعتبر مشبهًا به مقصودًا حقيقة؛ لأن التشبيه المقصود الأول هنا، إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق.

ب- أن تكون الحال دالة على مفاعلة: "بأن يكون لفظها أو معناها جاريًا على صيغة "المفاعلة"، وهي صيغة تقتضي في الأغلب المشاركة من جانبيين أو فريقين في أمر"، نحو، سلمت البائع نقوده مقابضة، أو: سلمت البائع النقود يدا بيد، فكلمة: "مقابضة"، حال جامدة، ولفظها على صيغة: "المفاعلة" مباشرة ومعناها: "مقابضين"، وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم في عملية القبض. ولهذا كانت الحال هنا مبنية هيئة الفاعل والمفعول به معًا، أي: أن صاحب الحال هو الأمران.

ومثلها: يدا بيد¹، إذ معنى الكلمتين لا لفظهما جاريا على صيغة: "المفاعلة" غير المباشرة؛ لأن معناهما: "مقابضة" وتأويلها: "مقابضين" أيضا، والأسهل عند الإعراب أن نقول: "يدا" حال من الفاعل والمفعول به معا، و: "بيد" جار ومجرور متعلقان بمحذوف، صفة للحال، والتقدير: ملتصقة بيد مثلا فمن مجموع هذه الصفة والموصوف ينشأ معنى الحال، وهو: "المفاعلة" المقتضية للمشاركة، فهذه المشاركة لا تتحقق إلا باجتماع الصفة والموصوف في المعنى. أما في الإعراب فكلمة: "يدا" وحدها هي الحال، وهي أيضا الموصوف، و"بيد" ... صفة ...

ومثل هذا يقال في: "كلمت المنكر عينه إلى عيني¹ أي: مواجهة أو مقابلة، بمعنى مواجهين ... فكلمة "عين" حال² من الفاعل والمفعول به

1 و1 من الحال الجامدة المسموعة بنصها بعض أمثلة، منها قولهم ... يدا بيد وقولهم: كلمته فاه إلى في، فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلاً: كلمت المنكر عينه إلى عيني؟

قالوا: لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين، وحجة المانعين جدلية لا تثبت على الفحص، والأنسب الرأي الكوفي.

2 يصح فيها وفي أمثالها الرفع؛ فتكون مبتدأ، والجار مع مجروره خبرها، والجملة في محل نصب، حال، ولا يحسن في كلمة: "عين" أن تكون بدلاً؛ لأن البدل في القول الشائع يكون على نية تكرار العامل، لا يستقيم المعنى هنا على تكراره، إذ لا يقال: كلمت عينه.

(369/2)

معاً، وهي مضاف، "والهاء" مضاف إليه، و"إلى عيني" جار ومجرور، ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة؛ والتقدير: عينه المتجهة إلى عيني ... ومجموع الصفة والموصوف هو الذي يوجد صيغة: "المفاعلة" برغم أن الإعراب يقتضي التوزيع على الطريقة السالفة؛ فتكون: "عين" الأولى وحدها هي الحال والموصوف معاً، وما بعدها صفة ...

ومثل هذا أيضاً: كلمت الصديق فاه إلى في "أي: فمه إلى فمي"، بمعنى مشافهة؛ المؤولة بكلمة: مشافهين.

ومثل: ساكنته غرفته إلى غرفتي؛ بمعنى: ملاصقة، التي تؤول بكلمة: ملاصقين، وجالسته جنبه إلى جنبي، كذلك ... ، وكل هذا قياس في الرأي الأحسن.

ج- أن تكون دالة على سعر؛ نحو: بع القمح كيله بثلاثين، أي: مسعرًا فكلمة "كيله" حال منصوبة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف، هو صفتها، والتقدير: كائنة مثلًا ومن مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق المؤول.

د- أن تكون الحال دالة على ترتيب: نحو: ادخلوا الغرفة واحدًا واحدًا 1أو: اثنين اثنين، أو: ثلاثًا ثلاثًا ... والمعنى: ادخلوها: مترتين.

وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولًا مجملًا، مشتملاً ضمناً على جزأيه المكررين، ثم يأتي بعده تفصيله مشتملاً صراحة على بيان الجزأين المكررين. ومن أمثلته: يمشي الجنود ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة ... ، ينقضي

1 يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتملة على التكرار العددي المفيد للترتيب، وقد منعها بعض النحاة، تبعًا للحريري في كتابه: "درة الغواص" حيث صرح بأنه لا يجوز: جاءوا واحدًا واحدًا، ولا اثنين اثنين؛ لأن العرب في رأيه عدلوا عن ذلك إلى: "أحاد، ومثنى وأخواتهما"، وهجروا المعدول عنه.

وقد تعقبه الشهاب الخفاجي، وعلق على ذلك الرأي، مثبتًا بالأدلة والشواهد ابتعاده عن الصواب، وأن رأي الحريري هو الخطأ الذي لا سند يؤيده، وأن ذلك التكرير كثير في كلام العرب، فهو قياسي، وكذلك صرح بعض شراح "الكافية" بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مطردة.

مما سبق يتبين أنه لا داعي لمنع تلك الأساليب، ولا للجدل حول قياستها. "كما ستجيء الإشارة في ج 4 ص 172 م 146".

(370/2)

الأسبوع يومًا يومًا، وينقضي الشهر أسبوعًا أسبوعًا، وتنقضي السنة السنة شهرًا شهرًا، وهكذا 3، ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة؛ الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحد فقط، لكن الأمر عند الإعراب يختلف؛ إذ يجب إعراب الكلمة الأولى وحدها هي الحال من الفاعل كما في الأمثلة السالفة أو من المفعول به، أو من غيره على حسب الجمل الأخرى التي تكون فيها.

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للأولى، كما يجوز وهذا أحسن أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف "الفاء" أو: "ثم" دون غيرهما من حروف العطف 1، فالأصل: ادخلوا الغرفة واحداً فواحداً، أو: ثم واحداً يمشي الجنود ثلاثة فثلاثة، أو: ثم ثلاثة ... 2، ويصح أن يقال: ادخلوا الأول فالأول 3 ... و ... و ... فيكون حرف العطف ظاهراً، وما بعده معطوف على الحال التي قبله، ولكن الحال هنا مع صحتها فقدت الاشتقاق والتذكير معاً.

هـ- أن تكون مصدراً صريحاً 4 متضمناً معنى الوصف "أي: معنى المشتق"؛

-
- 1 فالجموع الجمل هو: "واو الجماعة، الجنود، الأسبوع، الشهر، السنة ... " ولهذه الأساليب صلة بما يشبهها من نحو: ثناء ومثنى، وثلاث ومثلث و ... و ... ، مما سيجيء بيانه في ج 4 ص 171 م 146 عند الكلام على منع الصرف للوصفية والعدل.
 - 2 لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب، دون باقي حروف العطف.
 - 3 وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب؛ فقد جاء في كتاب الإقليد: "إن العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب جميع جنسه"؛ مثل: ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة باباً باباً، راجع ص 80 من حاشية الألوسي على شرح القطر.
 - 4 "الأول" السابقة "حال" منصوبة، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب، وزيدت، سماعاً، فيهما "أل" شذوذاً، كما تزداد في النظم للضرورة. والأصل: ادخلوا أول فأول؛ أي: ادخلوا مترتين.
- وقد سبق هذا عند الكلام على "أل" الزائدة ج 1 م 31 ص 98 "ب" انظر ما يتصل بها في ص 376.

- 5 أما المصدر المؤول فلا يكون حالاً؛ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفة، فتخالف الأغلب فيها: وهو؛ التنكير، وبالرغم من هذا يصح وقوع الحال مصدراً مؤولاً بشرط أن تكون أداة السبك هي: "ما" المصدرية، وبعدها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة "خلا" أو: "عدا" أو: "حاشا"؛ لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكرة، "انظر رقم 2 من هامش ص 355، وفي ج 1 ص 21 م 29 إشارة لبعض ما تقدم".

بحيث تقوم قرينة تدل على هذا؛ نحو: اذهب جرياً لإحضار البريد، أي: جاريًا تكلم الخطيب ارتجالاً، أي: مرتجلاً 1 حضراالوالد بغتة، أي مفاجئاً لا تتق بالكذوب، واعلم يقينا ... أن شر الرجال فينا الكذوب أي: متيقناً.

وقد ورد بكثرة في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكر حالاً؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأي بعض المحققين 2، وهو رأي فوق صحته فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق، ومنعها فريق، ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع 3؛

1 أي: من غير إعداد سابق للخطبة.

2 انظر البيان وقرار مؤتمر الجمع اللغوي، في هذا الشأن، رقم 2 التالي:.

3 غريب كما يقول بعض النحاة أن يكثر ورود الحال مصدراً منكراً، في فصيح الكلام المأثور، بل في أفصحه؛ وهو: القرآن، ثم نسمع ونقرأ من يقول: إنه بالرغم من تلك الكثيرة مقصور على السماع، راجع آخر صفحة من الحاشية على شرح "التصريح" باب "الإدغام".

فما جاء في القرآن قوله تعالى: {ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا} ، وقوله: {يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً} ، وقوله: {إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا} ، وقوله: {يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا} وقوله: {إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا} ، فالكلمات: سعيًا، سرًا، جهارًا، خوفًا، ظلمًا، هي مصادر لا شك فيها، وهي أيضًا بعض ما جاء في الكتاب العزيز من الأحوال، وما أكثر ما جاء في غيره مما يستشهد به، وتأويلها بالمفعول المطلق الذي حذف عامله ضعيف؛ لأن حذف عامل المؤكد في مثل هذا معيب كما سبق في ص 211 وكذا كل تأويل آخر يشبهه، فما الذي يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس في المصدر المنكر الصريح إذا كان نوعاً لعامله؛ نحو جاء السائق سرعة، أي: سريعاً؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر الصريح النكرة؟ هي: أ- المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء؛ نحو: أنت الرجل شجاعة، وأخوك الرجل علمًا، وأمثال هذا المصدر الذي قبله خبر مقرون "بأل" الدالة على الوصول إلى نهاية الشيء؛ حسنًا أو قبحًا.

ب- والمصدر الذي قبله مبتدأ وخبر، والمبتدأ شبه بالخبر، أنت عمر عدلاً، وهي

الخنساء شعراً.

ج- والمصدر الواقع بعد: "أما" في نحو: أما بلاغة فيبلغ، من كل صدر وقع بعد "أما" في مقام قصد في الرد على من وصف شخصاً بوصفين، أو سلبه أحدهما، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما.

والحق أنه لا داعي لشيء من التقييد والحصص في هذا كله، فالقياس مباح على كل ما سلف، وبالقياس أخذ مؤتمر الجمع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة 1971، وسجله بين قراراته النهائية التي أصدرها بعد تمحيص وطول بحث.

(372/2)

إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيح القياس 1.

وأشهر مواضع الحال الجامدة التي لا تتأول بالمشتق سبعة:

أ- أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق 2 أو بشبه 3 المشتق؛ نحو: "ارتفع السعر قدراً كبيراً، وقفت القلعة سداً حائلاً، تخيل العدو القلعة جبلاً في طريقه، عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة.

والنحاة يسمون هذا الحال الموصوفة: "بالحال الموطئة"، "أي: الممهدة" لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن، وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال، فإن الحال غير مقصودة؛ وإنما هي مجرد وسيلة وطريق إلى النعت الذي بعدها، ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين:

أحدهما: "الموطئة"، وتسمى أيضاً: "غير المقصودة"، وهي التي شرحناها. وثانيهما: "المقصودة مباشرة"؛ وهي المخالفة للسالفة.

1 يقول ابن مالك:

ومصدر منكر حالاً يقع ... بكثرة؛ كبغته زيد طلع-6

وسيعاد هذا البيت لمناسبة أخرى في ص 376.

2 يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشتق أيضاً، وأنه لا وجود لحال جامدة لا تؤول بالمشتق كما سبق في رقم 3 من هامش ص 366، والخلاف شكلي لا أثر له.

3 شبه المشتق "أو: شبه الوصف" هو الظرف والجار مع مجروره، وإنما كان شبه الجملة شبيهاً بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق، تقديره: كائن، أو: موجود، أو:

حاصل ... ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة "كما سيجيء
البيان في رقم 1 من هامش ص 282، وفي هامش ص 448 م 89".
ويلحق بشبه المشتق هنا ما يسمونه "المؤول بالمشتق" يريدون به: الاسم المختوم بياء
النسب كعربي، ومصري و ... إذ يؤولونه بالمنصوب إلى العرب، وإلى مصر ... ، ومن
أمثلته هنا قوله تعالى عن القرآن الكريم: {كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ
يَعْلَمُونَ} ... ، فكلمه: "قرآنًا" حال، و"عربيًا" صفة لها.

(373/2)

-
- ب- أن تكون دالة على شيء له سعر؛ نحو: اشتريت الأرض قيراطًا بألف قرش، وبعثتها
قصبه بدينار رضيت بالعسل رطلًا بعشرة قروش، وبعته أقة بثلاثين
... فالكلمات؛ "قيراطًا، قصبه، رطلًا، أقة" حال جامدة، وهي من الأشياء التي تسعر؛
كالمكيلات، والموزونات، والمساحات ...
- ج- أن تكون دالة على عدد؛ نحو: اكتمل العمل عشرين يومًا، وتم عدد العاملين فيه
ثلاثين عاملاً، فكلمة: "عشرين" و"ثلاثين"، ... حال.
- د- أن تكون إحدى حالين ينصبهما "أفعل التفضيل"، متحدتين في مدلولهما، وتدل
على أن صاحبها في طور من أطواره مفضل 1 على نفسه أو على غيره، في الحال
الأخرى، نحو: هذا الخادم شابًا أنشط منه كهولة، فللخادم أطوار مختلفة؛ منها طور
الشباب، وطور الكهولة، وهو في طور الشباب مفضل على نفسه في طور الكهولة،
وناحية التفضيل هي: النشاط.
- ومثل: الشتاء بردًا أشد منه دفئًا، فللشتاء أطوار، منها طور البرودة، وطور الدفء،
وهو في ناحية البرد أشد منه في ناحية الدفء، ومثل: الحقل قصبًا أنفع منه قمحًا.
ومن الأمثلة للمفضل على غيره: الولد غلامًا أقوى من الفتاة غلامه 2 المنزل سكنًا
أحسن من الفندق إقامة ...
- وكلتا الحالين في جميع ما تقدم منصوبة بأفعل التفضيل، والأكثر أن تتقدم إحداها عليه،
وهي المفضلة، وتتأخر الثانية 3.
- هـ- أن تكون نوعًا من أنواع صاحبها المتعددة؛ نحو: هذه أموالك 4 بيوتًا؛ فكلمة:
"بيوتًا" حال، وصاحبها وهو: أموال له أنواع متعددة
-

- 1 ليس المراد بالترفضيل: الحسن، أو عدم العيب، أو قلته ... وإنما المراد: الزيادة في الشيء مطلقاً؛ حسناً: وقبحاً، كما سيجيء في باب التفضيل، ج3.
- 2 مؤنث غلام.
- 3 كما يجيء في رقم 2 من هامش 381، وفي "د" من ص 384، ثم انظر الملاحظة التي في ص 385؛ حيث يجوز تأخرهما.
- 4 المال: كل شيء يمكن امتلاكه، من عقار، ونقود، وغيرهما.

(374/2)

"منها: البيوت، والزروع والمتاجر، والثياب ..."، ونحو: هذه ثروتك كتباً، وهذه كتبك هندسية ...

و- أن يكون صاحبها نوعاً معيناً وهي فرع منه؛ نحو، رغبت في الذهب خاتماً، انتفعت بالفضة سواراً، تمتعت بالحرير قميصاً ... و ... فكل من الذهب؛ والفضة، والحرير، نوع، والحال فرع منه1.

ز- أن كون هي النوع وصاحبها هو الفرع المعين؛ نحو: رغبت في الخاتم ذهباً انتفعت بالسوار فضة، تمتعت بالقميص حريراً2 ...

الثالث: انقسامها من ناحية التنكير والتعريف:

لا تكون الحال إلا نكرة3، كالأمثلة السالفة، وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها، ولا يجوز الزيادة فيها، ومنها كلمة "وحد" في قولهم: جاء الضيف وحده سايرت الزميل وحده، فكلمة: "وحد" حال، معرفة؛ بسبب إضافتها للضمير؛ وهي جامدة مؤولة بمشتق من معناها، أي: منفرداً، أو متوحداً4.

1 ضابط هذا القسم: أن يكون الفرع جزءاً من أصله، وحين يتفرع منه يكتسب اسماً جديداً، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه.

2 وفي الحال الجامدة يقول ابن مالك:

ويكثر الجمود في سعر، وفي ... مبدي تأول بلا تكلف-3

أي: في الأشياء التي تسعر، وفي كل ما يظهر قبول التأويل السهل:

كبعه مدّاً بكذا، يدّاً بيد ... وكر زيداً أسداً، أي: كأسد-4

المد: مكيال يختلف باختلاف الجهات: فهو في بضعها مقدار وطل وثلث، وفي بعض

آخر مقدار رطلين ... و ... وقد يكون ملء الكفين المعتدلتين مع امتدادهما.
3 أو ما هو بمنزلة النكرة، كالجملية الواقعة حالاً؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة، راجع رقم 4 من هامش ص 394.
4 كلمة: "وحد" ملازمة للإضافة دائماً، ويدر الجدل حول إعرابها وإضافتها؛ أهي ملازمة للنصب دائماً، أم تتركه إلى غيره؟ أهي مضافة للضمير وجوباً، أم يجوز إضافتها إلى غيره؟ بيان هذا كله مسجل في "باب الإضافة" ج 3 م 94 ص 66.

(375/2)

ومنها: "رجع المسافر عوده على بدئه"، فكلمة: "عود" حال، وهي معرفة، لإضافتها للضمير، ومؤولة بالمشتق، على إرادة: رجع عائداً، أو راجعاً على بدئه، والمعنى: رجع عائداً فوراً، أي: في الحال: أو: رجع على الطريق نفسه.
ومنها: "ادخلوا الأول فالأول 1"، أي: مترتبين، ومنها: جاء الوافدون الجماء الغفير 2، أي: جميعاً.
ومنها: قولهم في رجل أرسل إبله أو حمره الوحشية إلى الماء، مزاحمة غيرها ومعاركة: أرسلها العراك، أي: معاركة، مقاتلة 3.

1 انظر ما يوضح هذا في رقم 4 من هامش ص 371.
2 "الجماء": مؤنث الأجم، بمعنى: الكثير، و"الغفير": الكثير الذي يغفر وجه الأرض، أي: يغطيه بكثرتة.
والغفير، في المثال صفة للجماء، مع أن كلمة: "الغفير" هنا مذكورة، والجماء مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفها الحقيقي، وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات؛ منها: أن "فعيلاً" هذا وإن كان بمعنى فاعل، قد حمل على "فعليل" بمعنى "مفعول" حيث تحذف التاء منه غالباً عند ذكر الموصوف، وهذا وأشباهه مردود. والسبب الذي لا يرد هو: أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل..
3 يقول بعض النحاة: إن الأحوال المذكورة ليست معارف؛ لأن "وحد" و"عود" ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف؛ ولأن "أل" زائدة في الأحوال الباقية المبدوءة بها وهذا رأي فيه تكلف وضعف.
يقول ابن مالك:

والحال إن عرف لفظاً فاعتقد ... تنكيره معنى، كوحده اجتهد-5
ومصدر منكر حالاً يقع ... بكثرة؛ كبغته زيد طلع-6
وقد سبق هذا البيت في رقم 1 من هامش ص 373 لمناسبة أخرى.

(376/2)

.....

زيادة وتفصيل:

من الألفاظ التي وقعت حالاً مع أنها معرفة بالإضافة، قولهم: تفرق المهزومون أيادي سبأ، على تأويل: متبدين، لا بقاء لهم، أو على تأويل "مثل أيادي سبأ"1، وحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فأعرب حالاً مثله2.
ومنها: طلبت الأمر جهدي، أو طاقتي، على تأويل، جاهداً، ومطيقاً3.
ومنها: العدد من ثلاثة إلى عشرة، مضافاً إلى ضمير المعدود؛ نحو: مررت بالإخوان ثلاثتهم ... أو خمستهم ... أو سبعتهم ... على تأويل مثلاً إياهم، أو مخمساً، أو مسبباً ...

ويجوز اتباعه لما قبله؛ فلا يعرب حالاً، وإنما يعرب توكيداً معنوياً: بمعنى جميعهم، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد.
والصحيح أن هذا ليس مقصوداً على العدد المفرد؛ بل يسري على المركب؛ نحو: جاء القوم خمسة عشرهم؛ بالبناء على الفتح 4 في محل نصب، أو محل غيره على حسب حاجة الجملة.

1 يلاحظ أن كلمة: "مثل" هي من الألفاظ المبهمة في أغلب استعمالاتها كما سبق في ص 302، ولهذا لا تكتسب التعريف إذا أضيفت لمعرفة.

2 سيجيء هذا في ج 3 م 96 ص 136.

3 ستجيء الإشارة لهذه الألفاظ في باب الإضافة ج 3 ص 24 م 93.

4 بالرغم من أن العدد المركب مبني هنا فهو مضاف للضمير، وستجيء إشارة لهذا في باب "التوكيد" ج 3 م 116 ص 413، وكذلك في ج 4 باب: "العدد" عند الكلام على تمييز العدد م 164 ص 379.

الرابع: انقسامها من ناحية أنها هي نفس صاحبها في المعنى أو ليست كذلك.
الغالب أنها هي نفسه؛ كالحال المشتقة في نحو: صاح المتألم صارخًا، شاهدت الطيور مبكرة ... فالصارخ في الجملة، هو المتألم، والمتألم هو الصارخ؛ والمبكرة هي الطيور، والطيور هي المبكرة.

وغير الغالب أن تكون مخالفة له، كالحال الواقعة مصدرًا صريحًا في نحو: خرج الولد جريًا، وجاء القادم بغتة، وأشباههما؛ فإن الجري ليس هو الولد، والولد ليس هو الجري، والبغته ليست هي القادم، والقادم ليس هو البغته، وقد سبق 1 الكلام على صحة وقوع المصدر حالًا، وهذه المخالفة لصاحبها لا تؤثر في المعنى مع القرينة.
الخامس: انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها، أو تقديمها عليه، وبحسب تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه إلى ثلاثة أقسام في كل 2 هي: وجوب تأخيرها، ووجوب تقديمها، وجواز الأمرين.

ترتيبها مع صاحبها:

أ- يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة 3، نحو قوله تعالى: {وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ} ، فلا يصح تقديم الحال وحدها؛ لأن تقديمها يفسد سلامة التركيب، ويزيل الحصر والغرض البلاغي منه.. ولو تقدمت معها "إلا" فالأحسن المنع أيضًا، مع مجازاة لنهج الصحيح الشائع.
وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مجرورًا بالإضافة "أي: أنه مضاف إليه" 4، نحو: أعجبني شكل النجوم واضحة؛ فلا يجوز تقديم الحال: "واضحة" على صاحبها المضاف: "النجوم" لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف

1 في: "ه" من ص 371.

2 أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال المؤسدة، أما المؤكدة فالرأي الأنسب عدم تقديمها.

3 سبقت الإشارة إلى الحصر ومعناه، وطريقته في الجزء الأول ص 364 م 37.

4 بشرط أن يصلح لحيء الحال منه، وسيجيء بيان ذلك في ص 404.

إليه، والفضل بما لا يصح، كما لا يصح في الرأي الأنسب تقديمها على المضاف، "ولا فرق في الحالين بين الإضافة المحضة وغيرها".

أما إذا كان صاحبها مجرورًا بحرف جر أصلي؛ نحو: جلست في الحديقة، ناضرة، فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها؛ لورود أمثلة كثيرة منها في القرآن وغيره تؤيده 1، ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير 2 والتقديم، فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد جاز التقديم؛ نحو: ما جاء متأخرًا من

1 ومنها قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} أي: ما أرسلناك إلا للناس كافة وقول الشاعر:

تسليت طر عنكمو بعد بينكم ... بذكراكمو حتى كأنكمو عندي
البين: الفراق: طرا: جميعًا، أي: تسليت عنكم طرا.

وبمناسبة الكلام على: "كافة" يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظًا لا تستعمل إلا منصوبة على "الحال"، ومنها: "كافة" و"قاطبة" غير أن "الصبان" سجل في باب: "الحال" ج 3 عند الكلام على الآية السابقة استعمال "كافة" مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب ونصه:

"قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة المسلمين لكل عام مثنى مثنى ثقلاً ذهباً إبريرًا".

وعرض الصبان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمة، وباستعمالها. وعلى هامش القاموس المحيط ج 3 مادة: "كف" نص منقول عن شرح القاموس يميز استعمال هذه الكلمة مرونة بآل، أو مضافة، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له، ونص كلامه: "ما رفضوه رده الشهاب في شرح الدرّة، وصحح أنه يقال، وإن كان قليلاً". ا. هـ.

أما: "قاطبة" فقد استعملها "الجاحظ" غير حال في أول رسالته التي موضوعها: "تفضيل النطق على الصمت" حيث يقول: "وإن حجته قد لزمّت جميع الأنام، ودحضت حجة قاطبة أهل الأديان".

وتردد الأديان في محاكاته، ولكن هذا التردد يزول بما جاء في كتاب: "الأماي، للقيالي" ج 1 ص 170 طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة، فقد قال مؤلفه عند الكلام على مادة:

"قطب" ومعناها ما نصه: "قال يعقوب بن السكيت: يقال: قطب، يقطب، قطوبًا، وهو قاطب ... إذا جمع ما بين عينيه، واسم ذلك الموضع: "المقطب"، ومنه قيل: الناس قاطبة، أي: الناس جمع". ا. هـ، فقد استعملها خبرًا، ومن كل ما سبق يتبين أن

الكلمتين ليستا ملازمتين للحال.

2 ولا شك أن محاكاة القرآن في هذه الصيغة، وفي جميع الصيغ الواردة به جائزة بليغة، ما دامت المحاكاة تامة فليس لأحد أن يرفضها، ومن شاء تأويلها كما أول الآية فليفعل ... وفي هذه الصورة يقول ابن مالك:

وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبوا، ولا أمنعه فقد ورد-9

أي: أن النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحبها فقد جر بحرف جر "أي: أصل"، ثم أوضح رأيه الخاص قائلًا: إنه لا يوافقهم، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها الجرور بالحرف؛ الأصلي؛ لأن هذا ورد في الكلام الفصيح، وإذا كان واردًا فيه بقدر كاف فكيف يمنع؟ لكنه لا يذكر التفصيل.

(379/2)

أحد، وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه، أو مما لا يقل حذفه؛ فالذي يمتنع كالباء الداخلة على صيغة: "أفعل" الخاصة بأسلوب التعجب؛ نحو: أحمل بالنجوم¹ طالعة، والذي يقل كالباء في فاعل: "كفى" بمعنى: "يكفي"، مثل: كفى بالزمان مرشدًا، فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه، أو يقل لم يجوز تقديم الحال عليه.

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها، منها: أن يكون صاحبها منصوبًا بالحرف الناسخ: "كأن" أو: "ليت"، أو: "لعل" أو بفعل تعجب، أو بصلة الحرف المصدر في نحو: أعجبنى أن ساعدت الفقيرة عاجزة أو أن يكون ضميرًا متصلًا بصلة "أل" نحو: الود أنت المستحقة صافيًا².

ب- ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصورًا؛ نحو: ما فاز خطيبًا إلا البليغ، ولا انتصر مدافعًا إلا الصادق.

أو كان صاحبها مضافًا إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلامة بالحال، نحو: جاء زائرًا هنديًا أخوها، جاء منقادًا للوالد ولده.

ج- ويجوز التقديم والتأخير في غير حالي الوجوب السالفتين، نحو دخل الصديق مبتسمًا، أو: دخل، مبتسمًا، الصديق.

ترتيبها مع عاملها³:

أ- يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلًا جامدًا كفعل التعجب؛ نحو:

-
- 1 تفصيل الكلام على هذه "الباء" في باب التعجب، ج 3 م 108، ص 279.
- 2 على اعتبار أن صاحب الحال: "هاء" الضمير، لا المبتدأ.
- 3 "ملاحظة هامة" تختص بالعامل في الحال، وفي صاحبها:
- الحال منصوبة، وعامل النصب إما لفظي؛ كالمصدر، وكالفعل المشتق، وكالوصف الذي يعمل عمله، وكاسم الفعل... وإما معنوي كأسماء الإشارة، وألفاظ الاستفهام، وبعض الحروف والأدوات التي سيجيء ذكرها هنا، ومنها شبه الجملة، والعامل في الحال هو في أكثر الصور العامل في صاحبها فعاملها واحد، ولو اختلف نوع عمله في كل منهما، وهناك صور أخرى يختلف فيه العاملان عامل الحال، وعامل صاحبها كالحال التي صاحبها المبتدأ، حيث يكون المبتدأ هو العامل في الحال، ويكون الابتداء هو العامل في المبتدأ وكالحال التي صاحبها اسم لناسخ... وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل في الحال، وفي صاحبها واحدًا في كل الصور، إلا سيبويه وفريق معه، فإنه يرفض هذا الشرط كما سبق البيان المفيد في رقم 2 من هامش ص 364 ورأيه هو الحق؛ لما سلف هناك مفصلاً، ولما يجيء في رقم 3 من هامش ص 405 حيث بيان السبب عند سيبويه.

(380/2)

ما أحسن الصديق وفيًا، أو كان مشتقًا يشبه الجامد، كأفعل التفضيل¹؛ نحو: أنت أفصح الناس متكلمًا².

أو كان عاملها مصدرًا صريحًا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل، نحو: من الخير إنجازك العمل سريعًا، فكلمة: "سريعًا" حال من الكاف، والعامل هو المصدر الصريح³:

"إنجاز" ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل فتكون الجملة: من الخير أن تنجز العمل سريعًا، ومثله أن تقول: يعجبني إنجاز الصانع عمله سريعًا؛ فكلمة: "سريعًا" حال من "الصانع"، والعامل هو: "إنجاز" أيضًا.

فإن كان المصدر الصريح غير مقدر بهما جاز تقديم الحال وتأخيرها؛ نحو: معتمدًا لك صفحًا عن المسيء... أو: صفحًا عن المسيء معتمدًا لك.

أو كان العالم اسم فعل؛ نحو: نزال مسرعًا؛ أي: انزل مسرعًا؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه.

-
- 1 كان شبيهًا بالجامد؛ لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث، ولا علامة التثنية، أو الجمع؛ فخالف بهذا المشتقات الأصلية؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، واقترب من الجامد الذي لا تتغير صورته.
- 2 يستثنى من أفعال التفضيل صورتان؛ إحداهما: أن يكون عاملاً في حالين لاسمين، متحدين في مسماهما، وإحداهما مفضلة على الأخرى، فالأحسن تقديم المفضلة عليه، وتأخير الأخرى عنه، نحو: هذا الأديب نائراً أبرع منه شاعراً. فكلمة: "أبرع" أفعال تفضيل، نصبت حالين؛ هما: "نائراً" و"شاعراً" والاسمان لمسمى والصورة وإحداهما مفضلة، وهي: "نائراً" فتقدمت على العامل؛ وتأخرت الثانية.
- والصورة الثانية كالسابقة؛ إلا أن الحالين لشئين مختلفين في مسماهما، نحو؛ المتعلم منفرداً أنفع من الجاهل مستعينا بغيره.
- "راجع د من ص 374 ود من ص 384، وانظر الملاحظة التي بعدها حيث يجوز تأخير الحالين معاً.
- 3 إذا كان العامل مصدرًا نائبًا عن فعله المحذوف وجوبًا جاز تقديم الحال، نحو: إكرامًا هنديًا متعلمة، فيصح: متعلمة إكرامًا هنديًا "كما في ج من ص 384"، وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبًا في ص 220 م 76.

(381/2)

أو كان العامل معنويًا؛ "وهو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كالألفاظ الإشارة، والاستفهام، وأحرف التمني والتشبيه، وكشبه الجملة الظرف، أو الجار مع مجروره الواقع خبرًا، أو نعتًا كذلك" 1، نحو: هذا كتابك جميلًا، فكلمة: "جميلًا" حال من الخبر: "كتاب" والعامل هو اسم الإشارة، ومعناه: أشير؛ فهو يتضمن معنى الفعل، دون أن يشتمل على حروفه.

ومثل: ليت الصانع، متعلمًا، حريص على الإتقان، فكلمة: "متعلمًا" حال من الصانع، والعامل "هو: ليت"، وحرف معناه: "أتمنى"، فيتضمن معي الفعل دون حروفه ...

ومثل: كأن الباخرة، واسعة، فندق كبير، ومثل: الزروع أمامك ناضرة، أو: الزروع في حديقتك، ناضرة ...

والاستفهام المقصود به التعظيم؛ نحو: يا جارتا، ما أنت، جارة؟

وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق، كأدوات التنبيه، والترجي، والنداء ...

لكن بعض النحاة يستثني من العامل الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه، شبه الجملة بنوعيه "الظرف والجار مع مجروره"، فيجيز أن يتقدم عليها الحال أو يتأخر، نحو: "الحارس عند الباب واقفاً، و: الحارس، واقفاً، عند الباب"، نحو: القط في الحديقة قابلاً، أو: القط، قابلاً، في الحديقة، وإنما يجيز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه، وعن الحال معاً، ولا يصح تقدم الحال عليهما معاً، فلا يقال: "واقفاً، الحارس عند الباب، ولا قابلاً القط في الحديقة"، فإن تقدمت الحال والخبر معاً، وكانت الحال هي الأسبق جاز؛ نحو: واقفاً عند الباب الحارس، وهذا رأي مقبول².

1 لأن شبه الجملة قد يكون متعلقاً بفعل محذوف، أو بوصف محذوف، وينتقل إلى شبه الجملة الضمير الذي يكون في المتعلق بعد حذفه، وبهذا يصير شبه الجملة متضمناً معنى الفعل، لاشتماله على المتعلق المحذوف، فوق اشتماله على ضميره "على الوجه المفصل في ج 1 ص 346 م 35، ورقم 3 من هامش ص 373 في هذا الباب وهامش من وص 448 م 89".

2 برغم قلته بالنسبة إلى الأول "فالقلة نسبية لا تمنع القياس"، وحجة أصحابه ورود أمثلة فصيحة تكفي للحكم بقياسيته؛ منها قراءة من قرأ قوله تعالى: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} ، بنصب، "مطويات" وقول الشاعر:

رهط ابن كوز محقي أذراعهم ... فيهم، ورهط ربيعة من حذار

فكلمة: "محقي" حال، تقدمت على عاملها شبه الجملة: "فيهم" ... والمخالفون لهذا الرأي يؤلونه بغير داع مقبول.

(382/2)

ويصح عند أكثر النحاة تقديم الحال على عاملها "شبه الجملة" إن كانت هي شبه جملة أيضاً؛ نحو: الخير عندك أملك، أو الخير في الدار أملك ... على اعتبار الظرف "عند"، والجار مع مجروره "في الدار" حالين من الضمير المستكن في شبه الجملة بعدهما¹.

أو كانت الحال مؤكدة معنى الجملة 2؛ نحو: على جدك شفيقًا، وتقدير العامل: علي جدك أعرفه، "أو: أعلمه، أو: أحقه ... " شفيقًا، فعامل الحال وصاحبها "باعتباره الضمير" محذوفان وجوبًا قبل الحال.

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه، كالماضي المبذوء بلام الابتداء 3، أو بلام جواب القسم 4؛ فإن المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحو: إني لقد تحملت، صابرًا، هفوة القريب، أو: والله لقد تحملت، صابرًا، هفوة القريب. وكالعامل الواقع في صلة حرف مصدر مطلقًا نحو: لك أن تنتقل راكبًا: أو الواقع صلة "أل" 5، نحو: أنت السائق بارعًا؛ لأن معمولهما لا يتقدم عليهما في الرأي الراجح. أو كانت الحال جملة مقترنة بالواو؛ نحو: اقر الكتاب والنفس صافية 6.

- 1 ومما يصلح مثلاً لهذا شبه الجملة "من الله" في قوله تعالى: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ}، "راجع الصبان، وكذا حاشية الأمير على "المغني" أو المقدمة.
- 2 سبق الكلام عليها في ص 366، وسيجيء بمناسبة أخرى في ص 391 و 396.
- 3 سبق الكلام عليها في ج 1 ص 497 م 53.
- 4 الكلام عليها سيأتي 419 في حروف القسم، باب: حروف الجر.
- 5 بخلاف صلة غيرها، فيجوز: من الذي راكبًا جاء، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول.
- 6 يحسن الاختصار على هذا الرأي، دون الرأي الذي يجيز التقديم والتأخير بتأول.

(383/2)

- ب- يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة، نحو: كيف أنقذت الغريق؟ فكلمة: "كيف" اسم على الأرجح مبني على التفتح في محل نصب، حال 1.
- ج- يجوز الأمران في غير الحالتين السالفتين، مثل: واقفًا أنشد الشاعر القصيدة. وأشبه هذا مما يكون فيه عامل الحال فعلاً متصرفاً، أو مشتقاً يشبه الفعل المتصرف، أو مصدرًا نائباً عن فعله المحذوف وجوباً "كما سبقت الإشارة إليه" 2، والمراد بالذي يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه، ويقبل عاملات التأنيث، والتثنية، والجمع 3، فمثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المتصرف غير ما سبق راغباً أقبلك على زيارتك، ومثال المتقدمة على اسم فاعل: مسرعة الطائرة مسافرة، ومثال المتقدمة على صفة مشبهة:

الإنسان، قانعًا، غني، ومثال اسم المفعول: الحاكم، ظالمًا، محطم ... ومثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبًا: متعلمة إكرامًا هنديًا⁴.

د- إذا كان العامل هو أفعال التفضيل الذي يقتضي حالين⁵ إحداها تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه، أو غيره في الحال الأخرى، فالأحسن أن تتقدم إحداها على أفعال التفضيل، وتتأخر الثانية كما سبق 6 نحو: الحقل قطعًا أنفع منه قمحًا الفدان عنبًا أحسن منه قطعًا المتعلم تاجرًا أقدر منه زارعًا، المصباح الكهربائي منفردًا أقوى من عشرات الشموع

1 تقدم في ج 1 ص 462 م 39 إعراب "كيف" في صورتها المختلفة. وأشرنا لهذا في رقم 1 من هامش ص 61، وفي 1 من هامش ص 67 و 3 من هامش ص 133.

2 في رقم 3 من هامش ص 381.

3 خرج اسم الفعل؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق، ولا يقبل تلك العلامات؛ كاسم الفعل: "نزال" بمعنى: انزل، وخرج أفعال التفضيل كذلك؛ لأنه مشتق، ولكن لا يقبل تلك العلامات في حالات كثيرة كما سبق في رقم 1 من هامش ص 381.

4 كما سبقت الإشارة في رقم 3 من هامش ص 381.

5 ولا مانع أن تكون الحالان أو إحداها جامدة، غير مؤولة بالمشتق؛ طبقًا لما سبق في: "د" من ص 374 عند سرد مواضع الحال الحامدة غير المؤولة بالمشتق.

6 في "د" من ص 374، وكما في رقم 2 من هامش ص 381.

(384/2)

مجتمعة¹، ومثل قول علي -رضي الله عنه- لأنصاره، وهم يعرضون عليه الخلافة أول الأمر: "أنا لكم وزيرًا، خير لكم من أميرًا ...".

ملاحظة:

أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم في بعض الأساليب، من تأخر الحالين معًا عن أفعال التفضيل، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه؛ نحو: المتعلم أقدر تاجرًا منه زارعًا المصباح الكهربائي أقوى منفردًا من عشرات الشموع مجتمعة

هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فجة.

السادس: انقسامها بحسب التعدد الجائز والواجب وعدمه، إلى واحدة وإلى أكثر:
قد يكون الحال واحدة لواحد؛ نحو: يقف الشرطين متيقظاً، وهذه تطابق:

1 وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها، وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومنج
بين مواضعهما، فيقول:

والحال إن ينصب بفعل صرفاً ... أو صفة أشبهت المصرفاً-12

فجائز تقديمه كمسرعا ... ذ راحل، ومخلصاً زيد دعا-13

يريد: أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبه يجوز تقديمها وتأخيرها عن
عاملها؛ وذكر مثالين: أحدهما حال تقدمت على عاملها الفعل المصرف، "وهو مخلصاً
زيد دعا"، والآخر حال تقدمت على عاملها الوصف الذي يشبه الفعل المتصرف،
وهو: مسرعاً ذا راحل، ثم انتقل إلى الكلام على الحال التي لا يجوز تقديمها على عاملها
المعنوي فقال:

وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخرًا لن يعمل-14

كتلك، ليت، وكأن، ونذر ... نحو: سعيد مستقر في هجر-15

أي: أن العامل المعنوي "وهو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه"، ولا يعمل النصب
إذا كان متأخرًا عن الحال، وبين أمثلة من العامل المعنوي، هي: تلك؛ ليت، كأن ...
وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده، وضرب له مثلاً
هو: سعيد مستقرًا في هجر، "بلد باليمن"، ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين
المنصوبين بأفعل التفضيل:

ونحو: زيد مفردًا أنفع من ... عمرو معانًا، مستجاز، لن يهن-16

مستجاز: أجازه النحاة، لن يهن: لن يضعف مثل هذا الأسلوب في نظر العارفين. النحو
الوافي - ثان.

(385/2)

صاحبها الحقيقي في الأفراد وفروعه، وفي التأنيث والتذكير 1 نحو: هبط الطيار هادئًا،
هبط الطياران هادئين، هبط الطيارون هادئين، هبطت الطائرة هادئة ... و ...
وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له، من غير أن توجد قرينة تعين واحدًا

مما يصلح؛ نحو: قابلت الأخ راكبًا، والأنسب من هذا النوع أن تكون للأقرب، ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب، لإبهامه، وخفاء الصاحب الحقيقي، ورأيه شديد. والمتعددة 2 قد تكون متعددة لواحد، فتطابقه في الأمور السالفة، نحو: هبط الطيار هادئًا، مبتسمًا، لابسًا ثياب الطيران، ونزل مساعده نشيطًا مبتهجًا حاملاً بعض معداته، وخرجت المضيفة مسرعة قاصدة حجرتها ... ، ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة ما دامت أحوالًا، فإن وجد حرف العطف صح، وكأن ما بعده معطوفًا، ولا يصح أن يعرف حالًا 3. وقد تكون متعددة لأكثر من واحد؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحدًا وجب تثنيتهما، أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل، أهي متحدة في عملها وألفاظها، ومعانيها، أم غير متحدة في شيء من ذلك؟ نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل، والأصل: عرفت النحل دائبًا ... والنمل دائبًا ... والحالان متفقان لفظًا ومعنى 4، وهما يبينان هيئة شيئين؛ فوجب تثنيتهما تبعًا لذلك، فرارًا من التكرار، ونحو: أبصرت في الباخرة الربان،

-
- 1 كل هذا يشترط أن تكون الحال حقيقية، "وهي: الدالة لى هيئة صاحبها مباشرة؛ لا هيئة شيء آخر يتصل به.
 - فالدالة على هيئة صاحبها الحقيقي نحو: يقف الشرطي متيقظًا، والدالة على هيئة شيء آخر يتصل به بسبب.
 - وتسمى: "الحال السببية"، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها، وسيجيء حكمها في ص 400 نحو: يقف الشرطي مفتحة عيناه طول الليل.
 - 2 وتسمى: المترادفة، وقد تسمى: المتداخلة، طبقًا للبيان الموضح في "أ" من ص 389.
 - 3 كما في رقم 4 من ص 429.
 - 4 ولا يضر الاختلاف تذكيرًا، وتأنيثًا؛ نحو قوله تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ} : سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائبًا.

(386/2)

والبحار والمهندس من همكين في إدارتها، والأصل: أبصرت الربان منهمكًا، والبحار منهمكًا، والمهندس منهمكًا، فالحال هنا متعددة، وهي متفقة الألفاظ والمعاني، وأصحابها

ثلاثة؛ فجمعت وجوباً تبعاً لذلك، استغناء عن التكرار. ونحو: بنيت البيت وأصلحت السور جميلين، ووقفت سعاد وشاهدت أمها متكلمتين¹.

هذا، والتكرار الممنوع في التثنية والجمع هو تعدد الأحوال متوالية، كل واحدة وراء الأخرى مباشرة²، أما وقوع كل واحدة بعد صاحبها مباشرة، فليس بممنوع، وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ والمعاني وجب التفريق بغير عطف؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشرة، وهو الأحسن؛ منعاً للغموض، ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منا للاسم الأخير⁴ والحال الثانية للاسم الذي قبله²، والحال الثالثة للاسم الذي قبل هذا³... وهكذا ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيباً عكسياً، فأول الأحوال لآخر الأصحاب، وثاني الأحوال للصاحب الذي قبل الأخير... ومراعاة هذا واجبة. إلا إن قامت قرينة تدل على غيره، فمثال مراعاة الترتيب السابق: كنت أسوق السيارة فأبصرت زميلي في سيارته قاصداً الريف، مقبلاً من الريف، فكلمة: "قاصداً" حال من "زميل" بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين، وكلمة: "مقبلاً" حال من التاء في: "أبصرت"، بإعطاء ثاني الحالين للاسم الذي قبل السابق... ومثال مخالفة هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة: لقي الترجمان جماعة السباح باحثاً عنهم، سائله عنه، فكلمة: "باحثاً" حال من: "الترجمان"، وكلمة: "سائلة" حال من "جماعة" ولو روعي الترتيب هنا لاختلت المطابقة الواجبة بين الحال وصاحبها في التذكير والتأنيث، فالذي ربط بين الحال وصاحبها، وعين لكل حال صاحبها هو قرينة التذكير فيهما معاً، أو التأنيث فيهما معاً، ومثل: حدث المحاضر طلابه وفاقاً جالسين؛ فكلمة: "واقفاً" حال من: "المحاضر"

1 من الكلام النظري المحض ما يقوله النحاة: "إن العامل في الحال عند تعدد العامل هو مجموع العوامل، لا كل واحد مستقلاً، لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد! وانظر "أ" "من" 389، ولا فائدة من تناسي الأمر الواقع من غير داع؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك في العمل برغم ما سبق.

2 و 2 فلا يصح: أبصرت المسافرة في الباخرة الريان، والبحار، والمهندس منهما، منهما، منهما.

3 و 3 وهو صاحبها.

و"جالسين" حال من: "الطلاب"، ولم يراع الترتيب؛ لأن اللبس مأمون؛ سبب وجود المطابقة التي تقضي بأن يكون صاحب المال المفردة مفردًا، وصاحب الحال المجموعة جمعًا 1.

والجدير في هذه المسألة وفي غيرها الاعتماد على القرينة؛ فلها الاعتبار الأول دائماً. وإذا وقعت الحال بعد: "إما" التي للتفصيل، أو بعد: "لا" النافية وجب تعدد الحال، نحو قوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} ، ونحو: يقفز الطيار؛ لا خائفًا، ولا مترددًا، أما في غير هذين الموضعين، فالتعدد جائز على حسب الدواعي المعنوية.

1 اقتصر ابن مالك الكلام في الحال المتعددة على البيت الآتي:
والحال قد يجيء ذا تعدد ... لمفرد فاعلم وغير مفرد-17

(388/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- إذا تعددت الحال لواحد سميت: "مترادفة"؛ أي: متوالية، "تتلو الواحدة الأخرى"، ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى؛ وعندئذ تسمى الثانية: "متداخلة"، وهذا يجري فيكل حال متعددة، فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التي قبلها مباشرة.

ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب إلا حالاً واحدة، وله حجة جدلية مردودة؛ لأنها من نوع الجدليات التي تسيء إلى النحو من غير أن تفيده 1.

ب- عرفنا أن يجوز أن تتعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها؛ نحو: مشيت بين الرياحين هانئًا، مستنشقًا أريجها، متمليًا جمالها ... ،

ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال، فلا يقال: حضر القطار سريعًا بطيئًا، ولا وقف الحارس متيقظًا غافلًا، نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحالين معًا، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر؛ نحو: أكلت الطعام ساخنًا باردًا، أي: معتدلًا في حرارته، ونحو: ركبت السيارة مسرعة بطيئة؛ أي: متوسطة في سرعتها، ومثل: لا تأكل

الفاكهة ناضجة فجأة، أي: متوسطة النضج، ونحو: اترك الطعام ممتلئاً جائعاً، أي: متوسطاً في الشبع، ونحو: تخير ثيابك واسعة ضيقة، أي: معتدلة السعة، وهكذا. بالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معاً، فإن الإعراب يقتضي أن يكون كل لفظ منهما حالاً.

1 انظر رقم 1 من هامش ص 387.

(389/2)

السابع: انقسامها بحسب الزمان إلى: مقارنة، ومقدرة 1 "مستقبلية" ... للمقارنة هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها، وحصول مضمونها؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر، نحو: "أقبل البريء فرحاً، هذا يسوق السيارة الآن محتراً" فزمن الفرح، والاحتراس، وهو زمن وقوع معنى الفعلين: أقبل، يسوق ... 2.

والمقدرة، أو المستقبلية 3: هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها، أي: بعد تحقق معناها بزمن يطول أو يقصر؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها؛ نحو: سيسافر بعض الطلاب غداً إلى البلاد الغربية؛ موزعين فيها، متدربين في مصانعها، ثم يعودون عاملين في مصانعنا؛ فزمن التوزع والتدرب متأخر عن السفر، الذي هو زمن حصول العامل، ومستقبل بالنسبة له، وكذلك العمل متأخر عن العودة. وكقوله تعالى في الإنسان: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً} ، فكلمة "شاكراً" حال، وزمن وقوعه متأخر حتماً عن زمن عامله "وهو الفعل: هدى"، وكلمة: "كفوراً" معطوف عليه، وهو حال مثله، وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنة: {ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ} ، وقوله تعالى: {فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ} ، فكل من الأمن والخلود متأخر في زمنه عن زمن الدخول لا محالة ... 4

1 سيجيء في رقم 4 من هذا الهامش نوع ثالث يذكره، بعض النحاة، ويعارض فيه آخرون.

2 ومن أمثلة الحال "المقارنة"، والتي هي جملة، قول الشاعر يصف من نال الولاية ثم تركته:

تولاها وليس له عدو ... وغادرها وليس له صديق
فالزمن الذي خلا من الأعداء هو نفسه زمن التولي، والزمن الذي خلا من الأصدقاء
هو نفسه زمن المغادرة.

3 وهي التي أشرنا إليها في رقم 3 من ص 364.

4 أما النوع الثالث الذي يسميه بعض النحاة: "الحال الحكية"، فحال وقع معناها
وتحقق قبل النطق بها؛ نحو: نزل المطر أمس فياضاً، واندفع في طريقه جارفاً، وقد عارض
بحق كثرة النحاة في هذا القسم وفي أمثلته بحجة قوية؛ هي أن العبرة إنما تكون بمقارنة
الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها ووجودها لزمن العامل وتحقق معناها؛ كالتي هنا،
وليس لزمن المتكلم، هذا إلى أن الأمثلة المعروضة "وأشباهها"، وقد جاءت فيها
"الأحوال" مشتقات نوعها اسم فاعل، واسم الفاعل حقيقة في الزمن الحالي، عند عدم
القرينة التي توجهه

لزمن غير الحال، فالتعبير به عن الماضي، يعتبر مجازاً ويسمى: "حكاية حال ماضية".
وهذه الحجة صحيحة، وبرغم صحتها لا أهمية للخلاف؛ لأن الغرض المطلوب هو
الحكم على مثل تلك "الأحوال" بالصحة والبعد عن الخطأ، وقد ثبت أن ذلك
الاستعمال صحيح والأسلوب سليم، فلا أهمية بعد ذلك لأن يمكن الاستعمال
الصحيح حقيقةً أو مجازياً، وإن كانت قلة الأقسام من غير ضرر أمراً محموداً.

(390/2)

والحال المقارنة أكثر استعمالاً ووروداً في الكلام، ولا تحتاج إلى قرينة كالتي يحتاج إليها
غيرها.

الثامن: انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد على مؤسسة ومؤكده، فالمؤسسة، وتسمى
المبينة¹: هي التي تفيد معنى جديداً لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها، نحو: وقف الأسد
في قفصه غاضباً، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً، فكلمة، "غاضباً" حال مؤسسة: لأنها
أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم عند حذفها. وكذلك كلمة: "مقبلاً" وأشباههما من
الأحوال التي لا يستفاد معناها من سياق الكلام بدون ذكرها.

والمؤكدة: هي التي لا تفيد معنى جديداً، وإنما تقوي معنى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال
2، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقي من الجملة، نحو: لا تظلم الناس باغياً، ولا
تنكبر عليهم مستعلياً، "فالبغي" هو الظلم، و"الاستعلاء" هو الكبر، ولو حذف كل من

الحالين في المثال "وهما يؤكدان عاملهما" ما نقص المعنى، ولا تغير، ولفهم معناها من بقية الكلام، ومثلها باقي الأحوال التي يستفاد معناها بغير وجودها.

وقد سبق في مناسبة أخرى 3 الإشارة إلى المؤكدة، وأنها قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة؛ نحو: خليل أبوك عطوفاً، أو مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى؛ نحو: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}، أو معنى فقط: نحو: {.... وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا....}؛ لأن البعث يقتضي الحياة، أو مؤكدة لصاحبها؛ نحو قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا}، فكلمة: "جميعاً" حال من الفاعل "من"، وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم، والحال هنا تفيد العموم، وهي مؤكدة له.

- 1 لأنها تبين هيئة صاحبها أما المؤكدة، فلا تبين هيئة كما في ص 366 و 367.
- 2 سواء أكان المعنى الذي تؤكد هو معنى عاملها أم معنى صاحبها، أم معنى الجملة التي قبلها كما سبق في ص 367 وما بعدها، وله إشارة في ص 396.
- 3 ص 367 وما بعدها.

(391/2)

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التي تؤكد الحال مضمونها لا بد أن تكون جملة اسمية، طرفها معرفتان، جامدتان 1؛ ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً، وعن عاملها أيضاً، وأن العامل في هذه الحال محذوف وجوباً، وكذلك صاحبها. ففي المثال السابق: "خليل أبوك عطوفاً"، يكون التقدير: أحقه، أو: أعرفه، أعلمه، أو نحو ذلك، وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمة غير ضمير المتكلم، فإن كان ضميراً للمتكلم وجب اختيار الفعل أو العامل المقدر مناسباً له، أي: أحقني أعرفني أعلم أي ... ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضاً.

أما الغرض 2 من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين، نحو: أنت الرجل معلوماً، أو الفخر، نحو: أنا فلان بطلاً، أو التعظيم؛ نحو: أنت العالم مهيباً، أو: التحقير؛ نحو: هو الجاني مقهوراً؛ أو: التصاغر، نحو: رب أنا عبدك فقيراً إليك؛ أو التهديد والوعيد، نحو: فلان قاهر للأبطال قادراً على الفتك بك 3 ...

التاسع: انقسامها بحسب الأفراد وعدمه إلى: مفردة، وجملة، وشبه جملة، ثم الكلام على ما تحتاج إليه الجملة الحالية من رابط.

1 إذا كان في الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملاً في الحال: فلا يعتبر العامل مضمراً، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، وقد قلنا في رقم 3 من هامش 366: إن بعض النحاة اشترط الجمود المحض؛ ليخرج: هو الأسد مقداماً؛ فإنها مؤكدة لعاملها؛ وهو: "الأسد"، لتأوله بالشجاع وليست مؤكدة لمضمون الجملة؛ لأن هذه الحال ليست جامدة محضة، كما يشترط، وقد آثرنا هناك إهمال رأيه، والأخذ بالرأي الذي يكتفي بمجرد الجمود للأسباب التي أوضحناها.

2 يتبين هذا الغرض بالقرائن المتضمنة للكلام.

3 فيما سبق يقول ابن مالك:

وعامل الحال بما قد أكدا ... في نحو: لا تعث في الأرض مفسداً-18

"بما": أي: الحال، ثم قال في الحال المؤكدة لمضمون الجملة:

وإن تؤكد جملة فمضمّر ... عاملها ولفظها يؤخر-19

أي: أن العامل مضمّر "أي: محذوف" إذا كانت الحال مؤكدة للجملة، وأن لفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف، وهو صاحبها.

(392/2)

أ- فالمفردة: ما ليست جملة ولا شبهها، نحو: أشرب الماء صافياً 1 سر في الطريق حذراً 2، ... ومثل كلمة: "جاهداً" في قول الشاعر:

ومن يتتبع جاهداً كل عثرة ... يجدها، ولا يسلم له الدهر صاحب

ب- وشبه الجملة هو: "الظرف، والجار مع مجروره"، نحو: كنت في الطائرة فأبصرت البيوت الكبيرة فوق الأرض صغيرة، والسفن الضخمة بين الأمواج محتجة إن دار الآثار في القاهرة مليئة بالنفائس تشكلت الثلوج على الغصون أشكلاً بدیعة ...

ولا بد في شبه الجملة أن يكون تاماً؛ أي: مفيداً، وإفادته قد تكون بالإضافة، أو بالنعت، أو بالعدد، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له، ويجعله مقيداً على الوجه الذي تكرر شرحه من قبل 3 فلا يصح: هذا إبراهيم عنك، ولا هذا إبراهيم اليوم ...

1 ومن الحال المفردة بعض ألفاظ مركبة تركيب مزج سماعاً، "فلا يجوز القياس عليها"، وهي ألفاظ وردت عن العرب مركبة مزجاً، ومبنية: على الأصح على فتح الجزأين في

محل نصب، باعتبارها حالاً، ومها: هرب الأعداء شجر بعر، أي: متفرقين، وكذلك شذر مذر، بمعنى: متفرقين أيضاً، ومثل: تركت الصحراء حيث بيت، أي: مبحوثاً عن أهلها، مطلوباً إخراجهم منها ومثل: فلان جاري بيت بيت، أي: مقارباً، أو ملاصقاً ومثل: لاقيتهم كفية كفية، أي: مواجهها.... وهكذا ...

ويلاحظ أن الجزء الثاني، في كثير من تلك المركبات ونظائرها مثل: بعر، مذر، بيت، إلخ، هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي، أي: صوت ليس له معنى مستقل، ولا كيان ذاتي مستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة معنى. ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء ... كما سيحيى بالتفصيل في باب النعت ج 3 م 114 ص 452، وإنما يجيء عرضاً بعد الأول، ولهذا يذكر في إعرابه في الصور التي ليست حالاً مركبة أنه "تبع للأول"؛ فهو مفرد وجمعه: "الأتباع" "بفتح الهمزة"، وليس من التوابع الأربعة المشهورة "النعت، التوكيد، العطف، البدل"، ولا يعرب أعرابها ما لم يؤد معنى جديداً، وإنما يكتفى في إعرابه بأن يقال في غير تلك الصور الحالية المركبة إنه: "تبع للأول"، أو إنه من: "الأتباع"؛ فمثله مثل الثاني من قولهم: "محمد حسن بسن" و"اللس شيطان نيطان" أو عفريت نعريت ... ولا شيء في هذه الثواني، وأشباهها داخل "في التوابع الأربعة المذكورة؛ لأنه لا يأتي بمعنى من معانيها، هذا، وتفصيل الكلام على المركب المزجي في ج 1 م 23 باب أقسام العلم.

2 قد يجب اقتران الحال المفردة "بالفاء" أو: "ثم" العاطفتين في صورة واحدة هي الصورة الثالثة التي تحيء في ص 410، والكوفيون يميزون: "واو العطف" أيضاً كما سيحيى. 3 في باب الموصول "ج 1 ص 347 م 27"، والمبتدأ والخبر "ج 1 ص 431 م 35، وج 2 م 68 ص 155 و 177"، وفي المواضع السالفة بيان عن شبه الجملة من ناحية تعلقه.

(393/2)

وإذا كانت الحال جملة وستأتي أو شبه جملة، فلا بد أن يكون صاحبها معرفة 1 محضة؛ "أي: معرفة لفظاً ومعنى"؛ مثل: وقف جاري يكلمني، فإن لم يكن معرفة خالصة؛ بأن كان معرفة في اللفظ دون المعنى؛ كالمبدوء "بأل الجنسية"، أو كان نكرة مختصة، بسبب نعت أو غيره 2، جاز في الجملة وشبهها أن تكون حالاً، وأن تكون نعتاً؛ نحو: أعرف الطائرات تفوق غيرها في السرعة. وقد عرفنا طائرات سريعة تطوف بالكرة الأرضية في

دقائق 3 ... ونحو: في الجو تهدر الطائرات كقصاف الرعود ... وهذه طائرة كبيرة أمامنا
تهدر كالرعد.

ج- والجملة 4 قد تكون اسمية أو فعلية؛ نحو: لازمت البيت والمطر هاطل 5 لازمت
البيت، وقد هطل المطر 6 ... وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر:

1 يصح أن يكون صاحب الحال نكرة في بضعة مواضع تجيء في ص 402. عند
الكلام عليه.

2 كما سيجيء البيان في رقم 1 من هامش ص 403، وقد سبق بيان النكرة المحضة
وغير المحضة بإسهاب، وكذا المعرفة بنوعيتها في الجزء الأول، باب النكرة والمعرفة، ص
194 م 17 ويجيء في الجزء الثالث باب النعت م 114 ص 460 إشارة له أيضاً.
3 ومثل قول الشاعر:

لنا في الدهر آمال طوال ... نرجيها، وأعمال قصار

4 إذا وقعت الجملة حالاً، فإنها تسمى جملة باعتبار أصلها السابق قبل الحالية حين
كانت تؤدي فيه معنى مفيداً مستقلاً، أما بعد وقوعها حالاً، فإنها تؤدي معنى غير
مستقل، وهي لذلك لا تسمى جملة ولا كلاماً، شأنها في هذا كشأن الجملة الواقعة خبراً
ونعتاً وغيرها؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سبق في ج 1 هامش ص 15 م 1، وفي رقم 3
من هامش ص 377 م 27.

وإذا وقعت الجملة حالاً أو نعتاً أو موقعاً إعرابياً آخر، فهي نكرة، وقيل: في حكم
النكرة، كما سبق في رقم 3 من هامش ص 375 وقد تردد هذا في كثير من المراجع
النحوية، ومنها حاشية ياسين على شرح التوضيح أول باب النكرة والمعرفة حيث قال:
"وأما الجمل والأفعال فليست نكرات، وإن حكم لها بحكم النكرات، وما يوجد في
عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز.

وهذا الخلاف لا أهمية له؛ إذ الأهمية في أنها تقع في كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة،
كوقوعها خبر "لا" النافية للجنس، ونعتاً للنكرة المحضة.

5 ومن أمثلة الاسمية أيضاً قول الشاعر:

عش عزيزاً، أو مت وأنت كريم ... بين طعن القنا، وخفق البنود

وقولهم: من صحب الأشرار وهو يعلم حالهم كان شقاؤه من نفسه.

6 ومن أمثلة الفعلية أيضاً ما تضمنه الشطر الثاني من قول شاعرهم:

العلم يدرك أقواماً فيقذهم ... كالغيث يدرك عيداً فيحييها

كأن سواد الليل والفجر ضاحك ... يلوح ويخفى، أسود يتبسم
ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية، غير تعجبية "وعلى القول بأن الجملة
التعجبية خبرية، فلا تصح الإنشائية بنوعها 1 الطلبي، وغير الطلبي، وأن تكون مجردة
من علامة تدل على الاستقبال 2 كالسين وسوف، ولن، وأداة الشرط.... وأن
تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين؛ فيحقق
الغرض من مجيء الحال جملة، ولولا الرابط 3 2 لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة
بينهما، والكلام مفككاً 4.

والرابط قد يكون واواً مجردة تسمى: واو 5 الحال، نحو: احترست من الشمس والحرارة
شديدة، وقد يكون الضمير 6 وحده؛ نحو: تركت البحر أمواجه

1 سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية ملخصاً في رقم 4 من هامش ص 220، وفي
ج 1 ص 268 م 72.

2 في هذا الشرط وفي تعليقه خلاف، وجدل كلامي ... أما مثل: لأمدحن المخلص؛ إن
حضر وإن غاب حيث وقعت الجملة الشرطية حالاً مع أنها إنشائية، ومشتملة على
علامة استقبال؛ وهي حرف الشرط: "إن" فالمسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى: إذ
التقدير: لأمدحته على كل حال.

ونشير إلى ما جاء في "المغني"، و"الهمع" خاصاً بأن: "لا" النافية تخلص المضارع
للاستقبال إذا سبقته، خلافاً لابن مالك ومن معه محتجاً بإجماع النحاة على صحة "جاء
محمد لا يتكلم" مع الإجماع أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال.
وتقول: الرأي الأنسب هو أن "لا" تخلصه للاستقبال عند عدم قرينة تمنع، وقد سجلنا
كلام المغني والهمع في ج 1 م 4 ص 56.

3 وقد يكون الرابط محذوفاً، كما سيجيء في ص 441.

4 يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها، ولا بيان لشروطها
الكاملة:

وموضع الحال تجيء جملة ... كجاء زيد، وهو نار رحله-20

أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة؛ بمعنى أنها تكون حالاً مثلها مع اختلافهما نوعاً
وعرض لها مثلاً جملة اسمية في قوله: "وهو ناو رحلة".

5 وهي في الوقت نفسه للاستئناف؛ لوجوب دخولها على جملة، كما أنها تفيد الاقتران والمعية، ولكنها لا تسمى اصطلاحاً واو معية انظر رقم 1 من هامش ص 306، ومن الأمثلة لذلك أيضاً البيت التالي الذي وصفوه بأنه أبلغ بيت في الوفاء وكتمان السر، وهو:

لأخرجن من الدنيا وسركمو ... بين الجوانح لم يعلم به أحد

6 إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم، والحال جملة فعلية ربطها الضمير جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب؛ نحو: أنا الصادق أحب الحق، أو يحب الحق، وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب جاز في الضمير الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب؛ نحو: أنت الصادق تحب الحق، أو يحب الحق، ومراعاة التكلم والخطاب أحسن في الصورتين؟

"كما سبق في ج 1 م 35 ص 245 هامشها.

(395/2)

عنيقة، وقد يكون الواو والضمير معاً، نحو: لا أكل الطعام وأنا شبعان، ولا أشرب الماء وهو غير نقي، وكقول الشاعر:

إن الكريم ليخفي عنك عسرته ... حتى تراه غنياً وهو مجهود

..... 1.....

وقد يستغنى عن الرابط أحياناً كما سيجيء 2.

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو، وموضع آخرى تمتنع؛ فتجب الواو في الجملة الحالية الحالية من الضمير لفظاً وتقديراً 3؛ نحو: تبقظت وما طلعت الشمس، وفي الجملة المضارعية المثبتة، المسبوقة بالحرف: "قد؛ نحو قوله تعالى: {لَمْ تُؤْذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ} .

والمواضع التي تمتنع فيها الواو هي:

1- أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها، نحو:

سيجيء المتسابقون مشاة، أو هم راكبون 4 السيارات؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال؛ لوجود حرف العطف: "أو" وواو الحال لا تلاقي حرف عطف.

2- أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها 5؛ كالقول عن القرآن هو الحق لا شك فيه، وقوله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} ، وليس من اللازم أن تكون جملة

الحال المؤكدة اسمية، فقد تكون فعلية أيضاً؛ نحو: هو الحق لا يشك فيه أحد ...

1 وقول الآخر:

يخفي العداوة وهي خفية ... نظر العدو بما أسر يوح

2 في ص 411.

3 ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه لفظاً لا تقديرًا إذا عرف من السياق كما سيجيء في "د" ص 411 نحو: ارتفع سعر القمح؛ كعيلة بخمسين قرشًا. أي: كيلة منه.

4 الأحسن في إعراب مثل هذا المثال: أن تكون: "أو" حرف عطف، والجملة بعدها في محل نصب حال، وهذه الحال المنصوبة معطوفة على "مشاة".

5 سبق تفصيل الكلام عليها في ص 366 و 383 و 391 و 396.

(396/2)

أما المؤكدة لعاملها فقد تقتزن بالواو؛ نحو: قوله تعالى: {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ} .

3- الجملة الفعلية الماضية بعد "إلا" التي تفيد الإيجاب "أي: المسبوقه بكلام غير موجب فيكون المعنى بعدها موجبًا؛ نحو: ما تكلم العظيم إلا قال حقًا. ويرى بعض النحاة: أنه يجوز في هذا الموضع الربط بالواو، محتجًا بأمثلة فصيحة متعددة¹، وحجته مقبولة، ولكن من يريد الاختصار على الأعم الأفصح لا يساير هذا الرأي، ويميز بعض آخر صحة الربط بالواو بشرط أن تقع بعدها "قد" مباشرة²، وهذا رأي حسن وفيه تيسير.

4- الجملة الماضية المعطوفة على حال، بالحرف العاطف: "أو"؛ نحو: أخلص للصديق؛ حضر³ أو غاب.

1 منها قول الشاعر:

نعم امرأ هرم؛ لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرًا
وهنا قال الخضري ما نصه: "وشذ قول الشاعر: نعم امرأ هرم ... إلخ ... وقيل: غير شاذ". ا. هـ، كلام الخضري.

وجاء في الأشموني ما نصه: "وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكًا بقوله:

نعم امرأ هرم ... إلخ. وحكم الأول "أي: الفريق صاحب الرأي الأول بشذوذه. ١. ه. وجاء في التصريح ما نصه عند الكلام على الصور التي تمتنع فيها "واو الحال": الثالثة؛ الماضي التالي "إلا" الإيجابية؛ نحو: "ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون"، فجملة: "كانوا به يستهزئون" حال من الهاء والميم في: "يأتيهم" ولا تقترن بالواو عند ابن مالك. وصرح شارح "اللب" بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تاليًا "إلا كقول الشاعر: نعم امرأ هرم ...". ١. ه.

وجاء في الحاشية ما نصه، "قوله: بجواز الواو وتركها ... جوازها هو القياس على جوازها مع الأمية الواقعة بعد "إلا"؛ نحو: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم". ١. ه. ملاحظة: الجملة الواقعة بعد "إلا" في هذه الآية الكريمة "نعت"، والواو التي في صدرها هي واو زائدة تلتصق بأول الجملة النعتية لتقوى دلالتها على النعت، وتزيد التصاقها بالمنعوت، ويسمونها لذلك "واو اللصوق" طبقًا للبيان الخاص بها المعروض في مكانه الأنسب "باب النعت ج 3 م 114 ص 462.

2 قال "الصبان" قرب آخر الباب ما نصه: "في الرضي أهما قد يجتمعان بعد "إلا" نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمني". ١. ه.

3 الجملة من الفعل: "حضر"، وفاعله في محل نصب حال من الصديق، وبعدها: "أو" فلا يجوز أن يكون الرابط في الجملة السابقة الواو؛ لأن الكلام العربي خال من الواو في مثل هذا الأسلوب، أما التعليقات الأخرى للمنع فمردودة.

(397/2)

5- الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي: "لا"؛ نحو: ما أنتم؟ لا تعملون1. وقول الشاعر:

فلا مرحبًا بالدار لا تسكنونها ... ولو أنها الفردوس أو جنة الخلد
ومن القليل الذي لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة في الجملة الفعلية مضارعية، أو ماضوية إذا كانت مسبوقة بالحرف النافي "لا".

6- الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي: "ما"2؛ نحو: عرفتكم ما تحب العبث، وعهدتكم ما تسعى للإيذاء.

7- الجملة المضارعية المثبتة المجردة من "قد"؛ نحو: شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة، يتفرغ لها، وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع، وكان الرابط فيها الواو،

منها قولهم: قمت وأصك عين العدو، ومنها:
فلما خشيت أظافيرهم ... نجوت، وأرهنهم مالكا
ومنها:

"علقتها"3 عرضًا وأقتل قومها" ... وأمثلة أخرى.

وقد تأول النحاة هذه الأمثلة ليدخلوها في نطاق القاعدة، ويخرجوها في مجال الشذوذ،
ولا داعي لهذا التأول4 الذي لم يعرفه، ولم يقصد إليه الناطقون بتلك

1 مثل هذا التركيب يتضح معناه، ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن "لا" النافية تقدر فيه بكلمة: "غير" المنصوبة على الحال، المضافة، وأن المضارع بعدها يقدر اسم فاعل، هو: "المضاف إليه"، أي: ما أنتم غير عاملين؟ أي: ما أنتم وما أمركم في الحالة التي لا تعملون فيها؟

وهو مثل الآية الكريمة: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} التقدير: ما لنا غير مؤمنين؟ ما أمرنا، وما شأننا في الحالة التي تكون فيها غير مؤمنين؟

2 "إن": النافية، مثل: "ما" فيقال في حرف النفي: "ما" وفي المضارع بعده ما قيل في سابقه مما هو مدون قبل هذا مباشرة في رقم1.

3 أحببتها.

4 قالوا من التأويل: إن الواو واو الحال حقيقة، ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشرة،=

(398/2)

الأمثلة، والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القلة والندرة التي لا تحاكي، ولا يقاس عليها.

في غير هذه المواضع التي تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما معًا، وقد سبقت الأمثلة لكل هذا1.

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف، وربطها الواو وحدها وجب مجيء "قد" بعد الواو مباشرة2؛ نحو: انصرفت وقد انتهى ميعاد العمل،

= وإنما دخلت على مبتدأ محذوف؛ خبره الجملة المضارعية المذكورة بعده، والجملة من

المبتدأ وخبره في محل نصب حال، فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية، والواو داخلية على جملة اسمية عندهم.

فما الداعي لهذا؟ إن كان دخول الواو على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من "قد" غير مقبول، وغير صحيح وجب التصريح بهذا، والحكم على ما يخالفه بأنه سماعي؛ يحفظ ولا يقاس عليه، وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل، وإن كان التأويل يبيح الممنوع وجب السماع بالواو لكل من شاء، ومن أراد بعد ذلك أن يحمل نفسه مشقة التأويل، فهو حر فيما يرتضيه لها. ولا شك أن التأويل على هذه الصورة لا خير فيه، وأن الخير في منع الواو في مثل هذا الموضع.

1 اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التي تمتنع فيها الواو، سجلها بقوله:

وذا ت بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميراً، ومن الواو خلت-21

يريد: أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً تحوي الضمير الرابط، وتخلو من الواو المستعملة في الربط؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا، ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية المسبوق بالواو ينوى ويقدر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف، خبره الجملة المضارعية؛ فتكون مسندة له، يقول:

وذا ت واو بعدها انوا مبتدا ... له المضارع اجعلن مسندا-22

وما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز فيها الربط بالواو فقط، أو بالضمير فقط، أو بهما معاً؛ فيقول:

وجملة الحال سوى ما قدما ... بواو، أو بمضمر، أو بهما-23

2 لتقرب زمنها من الحال، وهذا هو الرأي المختار، ويرى فريق آخر من النحاة لزوم: "قد" مع الماضي لكن يقول "أبو حيان" ما نصه:

"الصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون "قد"، ولا يحتاج لتقديرها؛ للكثرة. ورد ذلك، وتأويل الكثير، ضعيف جداً؛ لأننا إنما تبني المقاييس العربية على وجود الكثرة. ١. هـ، راجع "الهمع" ج 1 ص 247 آخر باب الحال.

وهذا الرأي حسن، وفي الأخذ به تيسير تؤيده النصوص الكثيرة المسموعة كما يقول أبو حيان، ومن وافقه ومن تلك النصوص قوله تعالى: {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِيَّانَا} ، وقوله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} ، وآخر الشطر الثاني من قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

هذا، ولا تدخل "قد" على الجملة الماضية التي فعلها جامد؛ كأفعال الاستثناء "ليس،

خلا، عدا، حاشاً" كما سبق في رقم 3 من هامش ص 354.

كان الرابط هو الضمير وحده، أو الواو أو الضمير معاً فالأحسن مجيء "قد".
 وتمتنع "قد" مع الماضي الممتنع ربطه بالواو، وقد سبق بيانه كالماضي التالي "إلا"
 الاستثنائية التي تفيد الإيجاب عند من يمنع ربطه بالواو¹، أو الذي بعده: "أو".
 العاشر: انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين؛ حقيقية
 وسببية².

فالحقيقية: هي التي تبين هيئة صاحبها مباشرة؛ كالأمثلة التي مرت في أكثر الموضوعات
 السالفة، ومثل: فرع العصفور من المطر مبتلاً، فكلمة "مبتلاً" حال. تبين هيئة صاحبها
 نفسه؛ وهو: "العصفور" وقت فزعه، ولا تبين هيئة شيء آخر غير العصفور نفسه،
 كعشه، أو شجرته، أو صاحبه، أو طيور أخرى ومثل: وقف المصلي خاشعاً، فكلمة:
 "خاشعاً" حال تبين هيئة صاحبها مباشرة؛ وهو: المصلي، ولا شأن لها بغيره ...
 ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية³ صاحبها في التذكير، والتأنيث والإفراد، والتثنية
 والجمع.

والسببية: هي التي تبين هيئة شيء له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقي، أي علاقة، دون
 أن تبين هيئة صاحبها الحقيقي مباشرة؛ مثل: فرع العصفور من

1 انظر ما يختص بهذا في رقم 23 من هامش ص 397.

2 وهذا الموضوع هو الذي سبقت له الإشارة العابرة في رقم 1 من هامش ص 386،
 وتفصيل الكلام على صاحب الحال يجيء في ص 402.

3 ما لم يمنع من وجوب المطابقة مانع لغوي، مما سيجيء في موضعه ص 406؛
 "ولمطابقة الحال لصاحبها موضوع مستقل؛ في ص 406".

المطر مبتلاً عشه، ومثل: وقف المصلي خاشعاً قلبه، فكلمة: "مبتلاً" حال، كما كانت،
 وصاحبها هو: "العصفور" كما كان، أيضاً، ولكن الحال هنا لا تبين هيئة صاحبها
 الحقيقي: "العصفور"، وإنما تبين هيئة: "العش"، وللعش صلة وعلاقة بصاحبها؛ فهو
 مسكن العصفور ومأواه.

كذلك المثال الثاني، فكلمة: "خاشعًا" حال، وصاحبها الحقيقي هو: المصلي. ولكنها لا تبين هيئته، وإنما تبين شيئًا له صلة وعلاقة به؛ هو قلبه؛ فإن قلبه جزء منه. ومن أمثلة السببية: كتبت الصفحة مستقيمة خطوطها، سمعت المغنية عذبًا صوتها، وسمعت القارئ واضحة نبراته. ولا بد في الحال السببية أن ترفع اسمًا ظاهرًا مضافًا لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثلة السالفة، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها، في التذكير والتأنيث، والإفراد، دون التثنية والجمع، إذا الأحسن أن تلتزم معها الإفراد؛ نحو: سكنت البيت جيدًا هواؤه، واسعة غرفه، جميلًا مدخله، نظيفة مسالكه ... 1

1 وكما في "ب" من ص 407.

(401/2)

المسألة 85:

صاحب الحال:

عرفنا 1 أن الحال قد تبين هيئة الفاعل في مثل: ينفع الصانع متقنًا، أو هيئة المفعول به في مثل: يحترم الناس العامل مخلصًا 2 ... أو هيئة الفاعل والمفعول به معًا في نحو: استقبل الأخ أخاه مسرورين، أو هيئة المبتدأ 3 في نحو: "الصحف، ماجنة، ضارة" ... أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته؛ كالمضاف والمضاف إليه 4 ... وهذا الذي تبين الحال هيئته يسمى: صاحب الحال؛ كالذي في الأمثلة السالفة: "الصانع، العامل، الأخ، أخاه، الصحف ...

والأكثر في صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بمسوغ من المسوغات الآتية:

1- أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها؛ نحو:

"يمشي، حزينًا، مدين"، "يدعو، متألمًا، مظلوم" 5.

1 في ص 363 م 84.

2 وفي مثل قول الشاعر حيث المفعول به ضميرًا لجماعة الذكور، والحال جملة اسمية:

وتفقدتهم عيني، وهم في سوادها ... ويشنقاهم قلبي وهم بين أضلعي

3 مجيء الحال من المبتدأ صحيح، "طبقاً للبيان المدون في رقم 2 من هامش ص 364 ورقم 3 من هامش ص 380".

4 لمجيء الحال من المضاف إليه شروط ذكرناها في ص 404.

5 من الجائز أن يكون أصل الجملتين السالفتين هو: يمشي مدين حزين، يدعو مظلوم متألم ... ومن المقرر أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً؛ كالمثالين المذكورين، ما لم يمنع مانع من إعرابه حالاً؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون أحياناً كالمنعوت المعرفة، من جهة أن النعت المتقدم عليه يعرب على حسب العوامل، والمنعوت المتأخر يعرب بدلاً منه أو عطف بيان، نحو: مررت بقائم رجل، واستمعت إلى خطيب غلام وأصلهما قبل التقديم: مررت برجل قائم، استمعت إلى غلام خطيب، ومما تقدم نعلم أن نصب نعت النكرة المتقدم عليه باعتباره حالاً هو أمر غالب، لا واجب على الأصح؛ لتخرج الصور السالفة، ويخرج النعت في مثل: جاءني رجل أحمر، ونحوه مما ليس منتقلاً؛ لأنه من الصفات الثابتة "راجع ج 3 من حاشية الصبان آخر باب النعت". ولهذا إشارة في ج 3 م 115 باب النعت عند الكلام على تقدم النعت على المنعوت، ص 481.

(402/2)

2- أن تكون النكرة متخصصة¹؛ إما بنعت بعدها؛ نحو: أشفقت على طفلة صغيرة تائهة، وإما بإضافة؛ نحو: حافظ على أثاث الغرفة منسقاً، وإما بعمل؛ نحو: أفرح بناظم شعراً مبتدئاً، وإما بعطف معرفة عليها، نحو: ذهب فريق ومحمود مسرعين.

3- أن تكون النكرة مسبوقه بنفي، أو شبهة "وهو هنا: النهي والاستفهام"؛ نحو: ما خاب عامل مخلصاً، لا تشرب في كوب مكسوراً، هل ترضى عن أم قاسياً قلبها؟.

4- أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو؛ نحو: استقبلت صديقاً وهو راجع من سفر ...

2

5- أن تكون الحال جامدة، نحو: هذا خاتم ذهباً³.

وقد وردت أمثلة مسموعة من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير

مسوغ؛ منها: صلى رجال قياماً، ومنها: فلان يستعين بمائة أبطالاً ...

وللنحاة في هذا المسموع كلام وجدل، والذي يعيننا أن فريقاً منهم يبيح مجيء صاحب

الحال نكرة بغير مسوغ⁴ وفريقاً آخر⁵ يمنعه، ويقصره على السماع، ويؤول الأمثلة

القديمة، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصح القياس عليه، وفي الأخذ بالرأي الأول

توسعه ومحاكاة نافعة، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة، ذلك

1 ولهذا يصح أن تكون الجملة وشبهها بعد النكرة المتخصصة حالاً إذا لاحظنا تخصصها، كما سبق في ص 394 عند الكلام على الحكم التاسع، ويصح أن تكون نعتاً إذا لم نلاحظه، وقد أوضحنا هذا في مواضع متعددة؛ منها: باب النكرة والمعرفة في الجزء الأول، م 17 ص 194.

2 وقول الشاعر:

ولا خير في عيش امرئ وهو حامل ... وذكر الفتى بالخير عمر مجدد

3 في هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة، وفرعاً من الحال يرتضي النحاة إعراب الأصل تمييزاً.

4 من هؤلاء سيبويه، وحجته: أن الحال جاءت لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ، وهذه الحجة يؤديها ويقويها السماع الذي يكفي للقياس عليه.

5 كالحليل ويونس.

(403/2)

أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ قليل في فصيح الكلام المأثور، نعم هذه القلة ليست مطلقة؛ وإنما هي نسبية "أي: بالنسبة لصاحب الحال المعرفة أو النكرة المختصة"1 لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً في المأثور الفصيح، وإن كان غيره مقبولاً2.

صاحب الحال الحال إذا كان مضافاً إليه:

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه، نحو: تمتعت بجمال الحديقة واسعة، ونعمت برائحة الزهر متفتحة ناضراً، وأكلت نادر الفاكهة ناضجة، ويشترط أكثر النحاة3 في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف:

أ- إما جزءاً حقيقياً من المضاف إليه؛ نحو: أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً، وراقتني أظفاره باسطاً أنامله، "فالأسنان" مضاف وهي جزء حقيقي من المضاف إليه؛ أي: من صاحب الحال؛ "وهو: الرجل" و"الأظفار" مضاف، وهي جزء حقيقي من المضاف إليه صاحب الحال؛ "وهو: الضمير العائد: على الرجل، ويعتبر في حكم الرجل"، ومن هذا قوله تعالى: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا}؛ فكلمة: "إخواناً" حال من الضمير:

"هم" المضاف إليه، والمضاف بعض حقيقي منه.
ومن الأمثلة قوله تعالى: {أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا} ، فكلمة: "ميتًا" حال
من المضاف إليه "وهو: أخ"، والمضاف "وهو: لحم" بعض منه.

-
- 1 فهي قلة نسبية "كالتى شرحناها في رقم 2 من هامش ص 368 و 456 والبيان في
ج3 رقم1 من هامش ص 74 م 94.
2 وفي صاحب الحال النكرة يقول ابن مالك:
ولم ينكر -غالبًا- ذو الحال إن ... لم يتأخر، أو يخصص، أو يبين: -7
من بعد نفي، أو مضاهية: كلا ... يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً-8
يريد: أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة، إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال،
أو: خصص أو: بأن "أي: ظهر" بعد نفي، أو ما يضاهي النفي "يشابهه، وهو هنا:
النهي والاستفهام"، وساق مثلاً هو: لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً، والمسوغ فيه
النهي.
3 ويخالفهم سيبويه بحق، وإن كان رأيه -مع صحته- ليس الأفصح فيما اشترطوه كما،
سيجيء البيان في رقم3 من هامش الصفحة التالية: "405".

(404/2)

-
- ب- وإما بمنزلة الجزء الحقيقي "حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛
فلا يتغير المعنى العام" كما في الأمثلة الأولى: "تمتعت بجمال الحديقة واسعة، ونعمت
برائحة الزهر، متفتحاً ناضراً ... و ..."، فيصح أن يقال: تمتعت بالحديقة واسعة،
ونعمت بالزهر متفتحاً ... و ... ومن هذا قوله تعالى: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} ؛ حيث يصح: أن اتبع إبراهيم حنيفاً ...
ج- وإما عاملاً في المضاف إليه، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه؛ نحو: عند الله
تقدير العاملين مسرورين، ونحو: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} 1، أو أن يكون وصفاً عاملاً
فيه2، نحو: هذا رافع الراية عالية في الغد3 ... 4

-
- 1 "مرجع"، مصدر ميمي، أي: رجوعكم.
2 كاسمي الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالهما، ومنها: أن يكونا بمعنى الحال أو

الاستقبال ... و ...

3 جاء في "الحضري" في هذا الموضوع خاصاً بالأمر الثلاثة ما نصه:
"وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة أ، ب، ج لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور: كالنعت والمنعوت، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه هو معمول للمضاف، وهو أي: المضاف لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل: بأن كان مصدرًا، أو صفة "أي: وصفًا مشتقًا"، وحينئذ فالقاعدة موفاة، فإن كان المضاف جزءًا أو كالجزم من المضاف إليه، صار هو كأنه صاحب الحال؛ لشدة اتصال الجزء ب كله؛ فيصح توجه عامله للحال، بخلاف غير ذلك. وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل؛ لأنه أشبه بالخبر من النعت، وعامل الخبر غير عامل صاحبه، وهو: المبتدأ على الصحيح. ومقتضى ذلك صحة مجيء من المضاف إليه مطلقًا، ليحرر، ثم رأيت في الصبان التصريح به". ا. هـ.

انظر البيان المفيد المتصل بهذا في رقم 2 من هامش ص 364.

4 وفي مجيء الحال من المضاف إليه بقول ابن مالك:
ولا تجز حاليًا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله-10
أي: إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل.

أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه؛ فلا تحيفا-11
يريد: أن الحال يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا مما أضيف إليه، "أي: إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه"، أو مثل الجزء كما شرحناه، أما قوله: "فلا تحيفا"، فأصله: تحيفن، بنون التوكيد الخفيفة التي تنقلب ألفًا عند الوقف، والجملة معناها: لا تظلم نفسك، أو اللغة بمخالفة هذا، وهو حشو لم يذكر إلا لتكملة البيت.

(405/2)

مطابقة الحال بنوعها 1 لصاحبها:

أ- الأصل أن تطابق الحال "الحقيقية" صاحبها وجوبًا في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وفروعه، كالأمثلة السالفة 2، لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلي:

1- إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعًا مفردة مذكر لغير العاقل 3، جاز في الحال أن

تكون مفردة مؤنثة، وجمع مؤنث سالماً، وجمع تكسير⁴؛ نحو: سرتني الكتب نافعة، أو: نافعات، أو: نوافع.

2- إذا كان لفظ الحال الحقيقية من الألفاظ التي يغلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث ككلمة: صبور، بقي على صورته؛ نحو: عرفت المؤمن صبوراً عند الشدائد، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك⁵.

3- إذا كان لفظ الحال الحقيقية أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة، أو المضاف إلى نكرة، لزم الأفراد والتذكير على الأرجح، كما سيجيء في بابه⁶ نحو: عرفت العصامي أنشط وأنفع، أو: أنشط عامل، وأنفع رجل.

1 انظر ص 400 حيث الكلام: على الحال "الحقيقية"، وعلى قسمتها: "السببية".

2 ومن أمثلة المطابقة في الجمع مع التذكير كلمة: "سالمين" في قول الشاعر يدعو لمن يحاطبهم:

بقيتم، وعشتم سالمين من الأذى ... ومنية قلبي أن تعيشوا وتسلموا

3 يدخل في هذا الجمع نوعان، أحدهما: جمع التكسير الذي مفردة مذكر غير عاقل، والآخر: ما ألحق بجمع المذكر السالم، وكان مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً: مثل: "وابلون"، جمع: وابل؛ للمطر الغزير، و"عليون"، جمع: علي؛ للمكان المرتفع، ولا يدخل جمع المذكر السالم الأصيل؛ لأن مفردة -في الأغلب- مذكر عاقل.

4 يصح في جمع التكسير هذا أن يكون للمؤنث، وأن يكون للمذكر، بملاحظة مفرد، المذكر غير العاقل مثل قرأت الكتب نوافع، سرتني الكتب أحاسن "جمع: أحسن"، "راجع رقم 1 من هامش ص 362 م 114 ج 3 ثم حاشية ياسين ج 2 أول باب النعت حيث النص الشامل.

5 لهذه الصورة فروع تتضح من نظائرها في النعت ج 3 ص 337.

6 ج 3 م 112 ص 327 و 338.

(406/2)

4- إذا كانت الحال الحقيقية مصدراً فإنه يلزم صورة واحدة؛ نحو: حضر القطار سرعة، وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه كالنعت؛ نحو: عرفت الوالي عدلاً، والواليين عدلين، والولاة عدولاً.

5- إذا كانت الحال كلمة: "أي" 1 فإنها -في الغالب- تقع حالاً من معرفة مع إضافتها إلى نكرة؛ نحو: استعمت إلى علي أي خطيب.

ب- أما الحال "السببية"، فتطابق الاسم المرفوع بها -وجوباً- في التذكير والتأنيث والإفراد، دون التثنية والجمع، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد كما سبق 2 نحو: سكنت البيت جيداً هواؤه، واسعة غرفه، جميلاً مداخله، نظيفة مسالكه.

1 الكلام على: "أي" وأنواعها، وأحكامها المختلفة، مفرق في أجزاء الكتاب المختلفة على حسب الأبواب التي تستعمل فيها؛ كصفحة 216 السابقة، والصفحة 262 م 26 ج1 باب الموصول، وكباي الإضافة والنعت في ج3. 2 انظر ص401.

(407/2)

المسألة 86:

حكم الحال، وعاملها، وصاحبها، ورابطها، من ناحية الذكر والحذف. أ- الأصل في الحال أن تكون مذكورة؛ لتؤدي مهمتهما المعنوية؛ وهي بيان هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو غيرهما، مما سبق تفصيله 1 لهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع، ويجوز حذفها في أخرى.

فمن المواضع التي يجب أن تذكر فيها ما يأتي:

- 1- أن تكون محصورة؛ نحو: ما أحب العالم إلا نافعاً بعلمه.
- 2- أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً؛ نحو: هنيئاً لك 2، بمعنى: ثبت لك الخير هنيئاً، أو: هناك الأمر هنيئاً 3، أو نحو هذا التقدير الدال على الدعاء بالهناء.
- 3- أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد، أو يفسد يحذفها ... كما أشرنا أول الباب 4؛ فالأول نحو قوله تعالى: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالً} ، والثاني نحو قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} .

ومن هذا الموضع أن تكون سادة مسد الخبر 5 في مثل: سهري على المزرعة نافعة.

4- أن تكون جواباً، مثل: كيف حضرت؟ فيجواب: راكباً.

ويجوز حذف الحال إذا دل عليها دليل، وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقاً من مادة "القول"، ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو: "المقول" 6؛

1 في ص 363.

2 ونحو قولهم: "هنيئًا لأرباب البيان بينهم ...".

3 ستجيء إشارة لهذا في ص 411، والحال في هذا المثال مؤكدة لعاملها كظائرها التي سبقت: في ص 367 و ... و ... ومنها: ولا تعث في الأرض مفسدًا: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} ، {وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا} .

4 ص 364.

5 في ج 1 ص 385 م 39 تفصيل الكلام على الحال التي تسد مسد الخبر.

6 الشيء الذي قيل.

(408/2)

نحو جلست في حجرتي، فإذا صديقي الغائب يدخل: "السلام عليكم"، أي: يدخل قائلًا: السلام عليكم، فكلمة: "قائلًا" هي الحال المحذوفة، وهي مشتقة من مادة: "القول"، وقد دل عليها الكلام الذي قيل؛ وهو: "السلام عليكم".

ومثل: هل دار بينك وبين المسافر كلام؟ نعم، لما قابلني في الصباح حياني: "صباح الخير"، وحدثني عن رحلته المنتظرة: ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحني ومد يده: "الوداع"، أي: قائلًا صباح الخير؛ قائلًا: الوداع.

ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْهِمْ} ، أي: قائلين: سلام عليكم، وقال تعالى: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا} ، أي: قائلين ربنا تقبل منا.

ب- والأصل في عامل الحال -وغيرها- أن يكون مذكورًا؛ ليحقق غرضًا معينًا، وهو: إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى وجود، وقد يحذف جوازًا أو وجوبًا؛ لدواع تقتضي الحذف، أي: أن عامل الحال قد يذكر وجوبًا، وقد يحذف وجوبًا، وقد يجوز ذكره وحذفه.

فيجب ذكره إن كان عاملاً معنويًا "وقد سبق شرحه" 1 كأسماء الإشارة؛ وحروف التنبيه، والتمني؛ وكشبه الجملة ... و ... و ...

ويجوز حذفه إذا كان عاملاً غير معنوي، ودال عليه دليل مقالتي 2، أو حالي فمثال المقالتي أن يقال: أتستطيع الصعود إلى قمة الجبل؟ فيجيب المسؤول: مسرعًا، أي: أصعد

مسرّعًا -أعتني بخط رسائلك؟ فيجواب: واضحًا جميلًا أي: أعتني به واضحًا جميلًا.
ومثال الحالي: أن ترى مسافرًا فتقول له: "سالمًا"، أي: سافر سالمًا،

1 ص 382.

2 سبق في رقم 1 من هامش ص 56 م 63، وفي ج 1 ص 362 م 47 أن الدليل
المقالي هو: ما يكون قائمًا على كلام مذكور صريح، وأن الدليل الحالي، هو: ما يكون
أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام أو ألفاظ ...

(409/2)

وأن ترى من يشرب الدواء، فتقول: "شافيًا"، أي: تشرب الدواء شافيًا، وأن تقول لمن
يبني بيتًا: "معمورًا"، أي: تبنى البيت معمورًا، أو تسكن البيت معمورًا.
ويجب حذفه في مواضع، أهمها:

1- أن تكون الحال سادة مسد الخبر 1، نحو: إنشادي القصيدة محفوظة، فكلمة:
"محفظة" حال سدت مسد خبر المبتدأ المحذوف وجوبًا؛ والأصل: إنشادي القصيدة إذ
كانت، أو: إذا كانت محفوظة.

2- أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة 2 قبلها نحو: الجد أب راحمًا.

3- أن تكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية، أو نقص تدريجي نحو:
تصدق على المحتاج بدرهم؛ فصاعدًا لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة؛
فنازلًا ... فكلمة: "صاعدًا" حال، وعاملها وصاحبها محذوفان. والتقدير: فاذهب
بالعدد صاعدًا.

والجملة المحذوفة هنا إنشائية، معطوفة بالفاء على نظيرتها الفعلية الإنشائية 3، وكلمة:
"نازلًا" حال، وعاملها وصاحبها محذوفان: والجملة منهما إنشائية معطوفة بالفاء على
نظيرتها، ولا بد من من اقتران هذه الحال المفردة "بالفاء" العاطفة، أو "ثم" العاطفة 4.
ومن الأمثلة التي تحوي الحاليين: "صاعدًا ونازلًا": تدرب على الحفظ خمسة أسطر،
فسته، فسبعة، فصاعدًا، لا تتناول في اليوم أكثر من ثلاث وجبات؛ فنازلًا ...
4- أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ؛ نحو: أنائمًا وقد أشرفت
الشمس؟ أعاطلاً والعمل يطلبك؟ أسفيها وهو كريم النشأة؟ أي:

1 سبق إيضاها وتفصيل الكلام عليها في ج 1 ص 385 م 39 آخر باب المبتدأ والخبر.

2 ورد ذكرها في مواضع، منها: "ص 366 و 391 و 396".

3 ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين، إنما الأحسن في رأي جمهور النحاة اتحادهما خبراً أو إنشاء.

4 كما أشرنا في رقم 2 من هامش ص 393، والكوفيون يميزون واو العطف أيضاً، "كما جاء في مجالس ثعلب، ج 4 ص 215 من القسم الأول".

(410/2)

أُتوجد نائماً؟ أُتوجد عاطلاً؟ أُيوجد سفيهاً؟ ...

5- عوامل حذفت سماعاً، من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء؛ هنيئاً لك ما أدركت، أي: ثبت هنيئاً¹.

والحذف في المواضع الأربعة الأولى قياسي².

ج والأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً في الكلام: لتحقيق الفائدة من ذكره، وقد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا} ، أي: بعثه الله. ويجب حذفه في الصورة التي يحذف فيها عامله وجوباً حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها، على الوجه الذي سبق³ شرحه، وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية، أو نقص تدريجي وهي الصورة الثالثة من الصور التي في الصفحة المتقدمة.

د- والأصل في الرابط أن يكون مذكوراً؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التي قبلها المشتملة على صاحب الحال، فيمنع التفكك، لكن يجوز حذف الرابط لفظاً، لا تقديرًا⁴، إذا كان ضميراً مفهوماً من السياق، نحو: ارتفع سعر القمح، كيله بخمسين قرشاً، أي: كيله منه ...

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها

1 سائغاً مقبولاً، والفعل هني، "وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم 2 ص 408".

2 وفي حذف العامل يقول ابن مالك:

والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف، ذكره حظ-24

يريد: أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب "أي: يحذف عاملها"، وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره، أي: ممنوع "حظ: منع"؛ لأنه واجب الحذف.
3 ص 366 و 383 و 391 و 396.
4 كما سبق في 366 و 388 و 391 و 396.

(411/2)

"بالفاء"، أو: "الواو"، أو: "ثم" جملة تصلح أن تكون حالاً مع اشتغالها على الرابط؛ نحو: عرفت الوالي العادل تشكو الرعية، فيزيل أسباب الشكوى¹ أقبل الفائز، يصفق الناس، ويشرق وجهه تداوى المريض يشير الأطباء، ثم يستجيب للمشورة.
"ملاحظة":

يتفق الحال والتمييز² في أمور: ويختلفان في أخرى.
وسيجيء البيان في: "هـ" ص 429.

1 راجع الصبان، ج1 باب المبتدأ، عند الكلام على الخبر الجملة، ورابطه. وكذا التصريح ج1 باب العطف عند الكلام على الفاء العاطفة، وقد اقتصر في الرابط عليها؛ لأنها الأصل، وخالفه الصبان وغيره ...
2 سيجيء باب: "التمييز" بعد هذا مباشرة.

(412/2)

المسألة 87: التمييز

(413/2)

هـ- نسبة، أو: جملة¹ ... ازداد المتعلم ... - ازداد المتعلم أدباً.
أعجبني الخطيب ... - أعجبني الخطيب كلاماً.
فاضت البئر ... - فاضت البئر نفطاً².

أ- في جملة مثل: "عندي إردب" من أمثلة "أ" نجد كلمة غامضة مبهمة هي: "إردب"؛ لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره، فقد يكون هذا الإردب: قمحًا، أو: شعيرًا، أو: فولًا، أو: غيرها، ولا ندري النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة، إذ لا دليل عليه وحده لهذا كانت كلمة: "إردب" مبهمة، أي: غامضة المدلول؛ لعدم تحديد المراد منها وتعيينه. لكن إذا قلنا: عندي إردب شعيرًا زال الغموض والإبهام، وتعين المراد بسبب اللفظ الذي جاء؛ وهو: "شعيرًا".

كذلك الشأن في كلمة: "كيله"، فإنها غامضة المدلول، مبهمة، لا تعيين فيها؛ لاحتمال أن تكون الكيلة: قمحًا، أو: ذرة، أو: فولًا، أو: عدسًا ... ، فإذا قلنا: كيلة قمحًا، تعين المراد، وزال الاحتمال، ومثل هذا يقال في كلمة: "قدح" في المثال الأخير من قسم "أ"، وفي غيرها من كل كلمة عربية تدل على العرف الشائع على شيء يقع به الكيل؛ مثل: وبة، ربع، ملوة 3 ...

ب- وفي جملة مثل: اشترت أوقية "من أمثلة القسم: "ب"، نصادف هذا الإبهام والغموض في كلمة: "أوقية"؛ لاحتمالها عدة أنواع، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره، فقد تكون الأوقية ذهبًا، أو: فضة، أو عنصرًا آخر من العناصر التي توزن ...

لكن إذا قلنا: أوقية ذهبًا اختفى الإبهام، وحل محله التعيين الموضح

1 لهذا النوع أمثلة أخرى في "ب" من ص 422.

2 هو المسمى: "زيت البترول".

3 من المكاييل الشائعة في مصر: الإردب؛ وهو يساوي اثني عشرة كيلة، ومقدار الكيلة، ربعان، والربع: أربعة أقداح، والووية كيلتان، والكيلة أيضًا أربع ملوات.

(414/2)

للمطلوب، ومثل هذا يقال في كلمة: رطل، وأقة، في المثال الثاني والثالث من أمثلة: قسم ب وفي نظائرها من الكلمات العربية التي يجري في العرف اعتبارها من الموازين، ومنها: قنطار، ودرهم، وحنة ...

ج- وفي جملة مثل: جنيت محصول فدان "من أمثلة: "ج" نجد الكلمة الغامضة المبهمة

هي كلمة: "فدان" فإنها تحتمل أن يكون مدلولها فدان قصب، أو فدان عنب، أو قمح، أو غيره، فإذا قلنا: ... "فدان قطن"، انقطع الاحتمال، وزال الغموض والإبهام، وتحدد القصد.

ومثل هذا يقال في كلمة: "قيراط"، وقصبة "من أمثلة القسم: "ج"، وغيرها من الألفاظ العربية التي تستعمل في المساحات 1، ومنها: السهم 2، والذراع، والباع والشبر، والفتر ... "

د- ومثل هذا يقال في كل عدد من جمل القسم: "د" أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد؛ نحو: عندي خمسة، فإن كلمة: "خمسة" وهي عدد حسابي غامضة، مبهمة؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها؛ مثل: أقلام، أو غيرها مما ورد في هذا القسم وفي نظائره.

هـ- ننتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق؛ ففي مثل: "ازداد المتعلم"، لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتي سلفت، وإنما ينصب على الجملة كلها؛ أي: على المعنى جزأيها الأساسيين معًا، فقد نسبنا الزدياد للمتعليم، فأى ازدياد هذا الذي نسبناه له، أهو في علمه؟ أم في أدبه، أم في ماله؟ أم في جسمه، أم في حسن معاملته ... ؟

فالأمر المنسوب للمتعليم غامض مبهم، وهذا الأمر الغامض ليس منصبًا على كلمة واحدة كما قلنا؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة؛ لأن الجملة هي التي تحوي في طرفيها نسبة شيء 3 لشيء آخر، فإذا قلنا: ازداد المتعلم أدبًا ارتفع

-
- 1 هي الأشياء التي يجري تقديرها بالقياس، ويدخلها العرف الشائع في المقاييس.
 - 2 في مصر يقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطًا، والقيراط أربعة وعشرون سهمًا.
 - 3 في هامش الصفحة الأولى من صفحات الجزء الثالث، بيان مستفيض عن معنى: "النسبة" وأنواعها، وما يتصل بها.

(415/2)

الغموض عن النسبة؛ بسبب الكلمة التي جاءت لإزالته، واتضح المراد من الجملة بعد مجيء هذه الكلمة.

ومثل هذا يقال في المثالين الأخيرين من أمثلة القسم: "هـ" وفي غيرها من كل جملة يقع

فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفيها.

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي:

أ- أن في اللغة ألفاظاً مبهمة، غامضة، تحتاج إلى تبين وتوضيح.

ب- وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة، كالكلمات المستعملة في العدد، أو في المقادير الثلاثة الشائعة، وهي: الكيل، والوزن¹، والمساحة وقد يكون جملاً كاملة تقع النسبة في كل واحدة منها موقع الغموض، والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح².
ج- وإذا تأملنا الكلمات التي أزلت الغموض والإبهام في الأمثلة السالفة وأشباهها وجدنا كل كلمة منها: نكرة³، منصوبة في الأكثر⁴، فضلة، تبين جنس ما قبلها أو نوعه، أو: توضح النسبة فيه، فهي كما يقولون بمعنى: "من" 5 البيانية غالباً، والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف

1 وكذلك بعض الضمائر "كما سيجيء في "ج" من الزيادة ص 427"، ثم انظر المراد من "المقادير" في رقم 4 من هامش الصفحة الآتية.

2 وقد يكون تمييز النسبة لجرد التوكيد؛ كقول أبي طالب عم النبي عليه السلام:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينا

"راجع الصبان والخضري في باب: "نعم، وبئس" عند الكلام على اجتماع فاعلهما، وتمييزهما"، وهذا يختلف عما في رقم 4 من هامش ص 430.

3 النكرة هنا: لا بد أن تكون اسماً صريحاً؛ لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤوَّلاً.

4 إذا كانت الكلمة التي تزيل الإبهام مجرورة بالإضافة أو بالحرف كما في بعض الأمثلة

المعروضة هنا، فإنها لا تسمى في "الاصطلاح": تمييزاً إلا مع التقييد بأنه مجرور؛ لأن كلمة: "تمييز" عند إطلاقها بغير تقييد لا تتصرف إلا للنوع المنصوب، أما غيره مما يفيد فائدته في هذا الباب فلا يسمى تمييزاً "اصطلاحاً"، وقد يسمى تمييزاً ولكن مع تقييده بأنه مجرور: لكيلا يتصرف الذهن إلى النوع المنصوب، والأحسن مراعاة الاصطلاح.
"كما في رقم 2 من هامش ص 420".

5 أي: "من" التي تبين جنس ما قبلها، أو نوعه، والجورور بها هو عين الشيء الذي تبينه وستجيء معانيها في ص 458 وليس المراد في الكلمة التي تعرب تمييزاً أنه يمكن دائماً تقدير "من" قبلها، فإن هذا لا يمكن في بعض الأساليب، "وانظر رقم 2 من ص 459".

تسمى: "التمييز" 1، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه: "المميز"، أي: أن التمييز:
"نكرة، منصوبة في الأغلب فضلة، بمعنى "من" التي للبيان" 2.

أقسام التمييز:

ينقسم التمييز بحسب المميز إلى قسمين:

أولهما: تمييز المفرد، أو: الذات 3 وهو الذي يكون مميزه لفظاً دالاً على العدد، أو على
شيء من المقادير 4 الثلاثة: "الكيل، الوزن، المساحة"، أي:

1 ويسمى أحياناً: التبيين، أو: التفسير، أو: المفسر، أو: المميز، أو: المبين.

2 غالباً كما سبق، ويقول ابن مالك في تعريف التمييز، وبيان عامله، والتمثيل لبعض
أقسامه ما يأتي:

اسم بمعنى: "من" مبين، نكرة ... ينصب تمييزاً بما قد فسر

كشبر أرضاً، وقفيز برّاً، ... ومنوين عسلاً وتمراً

يريد بالمبين: أن التمييز يبين إبهام ما قبله، أي: يوضحه ويزيل غموضه، ثم يقول: إن
التمييز منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه، ومعنى
هذا عنده أن تمييز النسبة منصوب في رأيه بالجملة التي يوضح النسبة فيها، وسيجيء
الرأي في كل ذلك. "رقم 2 من ص 422 و 3 من ص 424".

"البر": القمح، "القفيز" إذا كان مكيلاً فإنه يختلف باختلاف الأقطار؛ فهو في بعضها
نحو: 2 / 3 18 قدحاً، وفي بعض آخر نحو: ثمان وأربعين قدحاً "منوين" تشنية: "منّاً"
وهو بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطلين.

3 سمي تمييز مفرد: لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة، أو ما هو بمنزلتها، ويسمى أيضاً:
تمييز "ذات"؛ لأن الغالب في تلك الكلمة التي يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً
محسماً، فمعنى ذات: أنها جسم، وليس في هذا النوع من التمييز تحويل كما سيجيء في
الصفحة التالية عند الكلام على تمييز الجملة.

هذا، والكثير في تمييز المفرد أن يكون جامداً، وقد يكون مشتقاً على الصورة الموضحة
في: "ج" من ص 427، ولها إشارة في رقم 6 من ص 430.

4 المقادير هنا: جمع مقدار، وهو: ما يقدر به غيره، ويشمل كل شيء يستعمل في تقدير
الكيل، أو الوزن، أو المساحة، من غير تقييد بلفظ خاص، أو بزمان معين. وبهذا يدخل
كل لفظ عربي عرف العمل به في تقدي واحد من الثلاثة المذكورة، ولا يدخل العدد في

التقدير -على المشهور- لأن العدد في المعنى هو المعدود؛ كما في مثل: هنا خمسة رجال؛ فالخمس التي هنا هي الرجال، والرجال هي الخمسة، بخلاف المقادير.

(417/2)

"أنه الذي يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل، أو: الوزن، أو: المساحة، أو: العدد" 1،
فتميز المفرد أو الذات أربعة أنواع غالباً 2.

ثانيهما: تميز الجملة، وهو الذي يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها،
وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذلك يسمى أيضاً: "تمييز النسبة"، وقد
سبق الأمثلة للنوعين.

تقسيم تميز الجملة "أي: النسبة" بحسب أصله:

ينقسم تميز الجملة "دون تميز المفرد" إلى ما أصله فاعل في الصناعة 3 وإلى

1 العدد المقصود في هذا الباب هو العدد الصريح؛ أي: العدد الحسابي: مثل 3، 4، 5،
6 ... و ... أما العدد المبهم "أي: الكنائي" مثل: "كم"، ... فله، في الجزء الرابع باب
خاص بأحكامه المختلفة، هو: باب: كنايات العدد.

2 قلنا: غالباً؛ لأن هناك نوعاً خامساً كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 416 هو تميز
الضمير "المبهم"، وسيجيء تفصيل الكلام عليه في "ج" من الزيادة، ص 427.

3 أي: فاعل لفعل، أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل يقتضي الأصول النحوية
وصناعتها، والتقييد بأن الفاعل المعنوي أصله فاعل في الصناعة تقييد ضروري؛ لإبعاد
ما هو فاعل في المعنى دون الصناعة؛ نحو: لله درك فارساً، وأبرحت جارا "أي: أعجبت؛
يقال: أبرح الرجل، إذا جاء بالبحر بسكون الراء أي: بالعجب"، فإن معناهما: عظمت
فارساً، وعظمت جارا، ولكنهما غير محولين أصلاً عن الفاعل الصناعي، ولهذا يجوز
جرهما بالحرَف: "من" نحو: لله درك من فارس. ونحو: أبرحت من جار، في حين التمييز
للمحول عن الفاعل الصناعي يجب نصبه، ولا يجوز جره بمن.

انظر "ج" من ص 427 وكذلك: ما أحسن المهذب رجلاً، فإنه مفعول في المعنى، لكنه
غير محول؛ لأنه عين ما قبله، ولهذا يصح جزء أيضاً بمن.

انظر ما يتصل بفعل التعجب في رقم 4 من هامش ص 423، وكذلك البيان المفيد
الخاص بمثل: "لله دره فارساً" ... في "ج" من ص 427.

أما نحو: نعم رجالاً الزراع، فقد رأى بعض النحاة في التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعي؛ فيجب نصبه، ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن، والرأي الأول أقوى.

وكما يكون الفاعل محولاً عن الفاعل الصناعي في الأصل، يكون محولاً أحياناً عما أصله نائب فاعل؛ ككلمة: "شكلاً" في قول الشاعر:

يصنع الصانعون ورداً، ولكن ... وردة الروض لا تضارع شكلاً
ولأصل: لا يضارع شكلها.

(418/2)

ما أصله مفعول به كذلك، ويرى أكثر النحاة أن تمييز الجملة لا يخرج في الغالب عن واحد من هذين، "ولو تأويلًا"1؛ مثل: زادت البلاد سكاناً، اختلف الناس طباعاً، قوي الرجل احتمالاً، ومثل: أعددت الطعام ألواناً، وفيت العمال أجوراً، نسقت الحديقة أزهاراً ...

فالأصل: "زاد سكان البلاد، اختلفت طباع الناس، قوي احتمال الرجل". فتغير الأسلوب؛ بتحويل الفاعل تمييزاً، وقد كان الفاعل مضافاً؛ فأتينا بالمضاف إليه، وجعلناه فاعلاً، بعد أن صار الفاعل فاعلاً، بعد أن صار الفاعل تمييزاً بالصورة السالفة2 ... والأصل في الأمثلة الباقية: "أعددت ألوان الطعام، وفيت أجور العمال، نسقت أزهار الحديقة"؛ فتغير الأسلوب؛ بتحويل المفعول به تمييزاً، وقد كان هذا المفعول مضافاً، فأتينا بالمضاف إليه، وجعلناه مفعولاً به، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزاً.

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقاً.

1 راجع "أ" و: "ب" من الزيادة والتفصيل "ص426" حيث الكلام على التأويل ونوع من التفضيل.

2 ومن هذا النوع كلمة "مقتاً" وهي تمييز في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ}، كبر، عظم، المقت: أشد الكراهة: والبغض، والأصل: كبر مقت قولكم ما لا تفعلون ... أي: المقت المترتب على قولكم ...

(419/2)

المسألة 88: أحكام التمييز

أ- يختص تمييز المفرد "أو: الذات" بالأحكام التالية:

أ- إن كان تمييزاً للكيل، أو: الوزن، أو: المساحة، جاز فيه ثلاثة أشياء، إما نصبه على أنه التمييز مباشرة وهذا هو الأحسن¹، وإما جره² على أنه مضاف إليه، والتمييز هو المضاف، وإما جره بالحرف "من"، ومن الأمثلة غير ما سبق: "اشتريت كيلة أرزاً، اشتريت كيلة أرز، اشتريت كيلة من أرز"، "اشتريت درهماً ذهباً، اشتريت درهم ذهب، اشتريت درهماً من ذهب"، "بعت محصول فدان قصباً، بعت محصول فدان قصب، بعت محصول فدان من قصب".

وإما يجب جر التمييز على اعتباره مضافاً إليه بشرط ألا يكون المقدار، وهو المميز قد أضيف لغيره؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز، أو: جره "بمن"، نحو: ما في الإناء قدر راحة دقيقاً³، أو: من دقيق.

1 لأنه يدل على المقصود نصاً من غير احتمال شيء آخر معه؛ ففي مثل: "اشتريت رطلاً عسلاً"؛ ... يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الإناء المسمى بالرطل مملوء بالعسل، أو أن عنده ما يملأ الإناء المذكور من هذا الصنف المذكور، ولا يريد في هذا المثال الوعاء نفسه، أما الجر فيؤدي إلى احتمال أن يكون المراد ذلك، وأن يكون المراد بيان أن عنده الوعاء الصالح في هذا المثال أو الصنجة الموزون بها، أو المكيال الذي يكال به، أو المقياس الذي يسمح به "أي: يقاس به". راجع الأشموني والصبان.

2 ومع جره يسمى: "تمييزاً" مجروراً أيضاً؛ فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة "انظر رقم 4 من هامش ص 416"، والإضافة هنا على معنى "من" البيانية التي سبق الكلام عليها "في رقم 5 من هامش ص 416"، وهذا هو الشأن في إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة، نحو: بعت فدان قصب، وفي إضافة الأعداد إلى معدوداتها؛ نحو: خمسة أقلام، وفي إضافة العدد إلى عدد آخر، نحو عندي من الكتب أربعمئة، "وسيجيء البيان في ج 3 م 93 ص 18 حيث الأوجه الإعرابية المختلفة فيما سبق".

3 في هذا يقول ابن مالك:

وبعد ذي وشبهها اجرره إذا ... أضفتها؛ كمد حنطة، غذا

=

وإن كان تمييز المفرد خاصاً بالعدد الصريح، والعدد ثلاثة، أو عشرة، أو ما بينهما ... ،
 وجب جر التمييز، بإعرابه مضافاً إليه، والمضاف هو العدد "أي: المميز"، والغالب في
 هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقلة.
 فإن كان العدد لفظاً دالاً على المائة أو المئات، أو الألف أو الألوف وجب أن يكون
 التمييز مفرداً مجروراً؛ لأنه يعرب مضافاً إليه، والمضاف هو العدد 1.
 وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة، وأن يكون مفرداً، وفيما يلي
 أمثلة لكل ما سبق:
 "قرأت في العطلة ثلاثة كتب، كل كتاب مائة صفحة، وعدد السطور ألف سطر".

= يريد: "بذي" ... الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق؛ وهي
 ثلاثة: المساحة، الكيل، الوزن"، فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة، أما "شبهها" فهو:
 كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة. و"المد": يقدر في بعض
 الأقاليم بنحو 7/ 12 من القدح، وفي بعض آخر بنحو: رطل وثلاث رطل، "حنطة":
 قمح، غدا: غداء.

ثم قال: إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميز مباشرة، أما إذا أضيف المميز
 لغير التمييز، فيجب نصب التمييز:
 والنصب بعد ما أضيف وجبا ... إن كان مثل: "ملء الأرض ذهباً"
 وسيدكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف "من" بشرط ألا يكون التمييز لعدد ولا
 للنسبة، فيقول البيت التالي:

واجرر "بمن" إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المغني؛ كطب نفساً تفد
 "ذي العدد" أي: صاحب العدد، يريد التمييز الذي للعد الصريح، فإنه لا يجوز جره
 بالحرف "من" أما العدد غير الصريح؛ مثل: "كم"، فيجوز جر تمييزه بالتفصيل الوارد في
 بابه، ج 4 نحو: كم من كتاب عندك، كما أن التمييز الذي كان أصله فاعلاً؛ لأن
 أساس الكلام: لتطب نفسك؛ ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، ومثله: طاب الورع
 نفساً؛ أصله: طابت نفس الورع؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف، "وقد وفينا
 الكلام على أصل التمييز، وستجيء الإشارة لبيت السالف لمناسبة أخرى في ص
 424".

1 والإضافة على معنى: "من" طبقاً للبيان الذي سلف في رقم 2 من هامش ص 420،
ورقم 5 من هامش ص 416.

(421/2)

"قضينا في الرحلة خمسة أيام، قطعنا فيها مائة ميل مشياً، وأنفق كل منا ألف قرش"،
"الأسبوع سبعة أيام بلياليها، كل منها أربع وعشرون ساعة، والساعة ستون دقيقة"،
"السنة اثنا عشر شهراً، والشهر ثلاثون يوماً—غالباً—السنة ثلاثمائة يوم وأربعة وستون
يوماً، في الغالب"1.

2- وعامل النصب أو الجر بالإضافة في "التمييز المفرد"، وهو اللفظ المبهم، أي:
المميز، أما عند الجر بالحرف: "من"، فإن هذا الحرف يكون هو العامل.
3- ولا بد من تقدم العامل على التمييز في جميع الأنواع الخاصة بتمييز الذات
"المفرد"1.

4- وإذا تعدد تمييز المفرد، فالأحسن العطف بين المتعدد2، وإذا كان التمييز مخلوطاً
من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف، نحو: عندي رطل سمناً عسلاً، أو: سمناً
وعسلاً.

ب- يختص تمييز "الجملة" أي: تمييز "النسبة" بالأحكام الآتية:

1- يجب نصبه إن كان محولاً عن الفاعل أو المفعول الصناعتين3؛ نحو: "ارتفع المخلص
درجة، وعلا الأمين منزلة"، ومثل: "رتبت الحجرة أثاثاً، نظمت الكتب صفوفاً"،
والأصل: ارتفعت درجة المخلص، علت منزلة الأمين، رتبت أثاث الحجرة، نظمت
صفوف الكتب.

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعاً بعد أفعل التفضيل، نحو: المتعلم أكثر
إجادة، وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سبباً4؛ أي: فاعلاً

1 و1 لتمييز العدد أحكام كثيرة، متشعبة، وتفصيلات متعددة، ولا سيما تقدمه،
مكاتها: "باب العدد" في الجزء الرابع، م 94 ص 394، وقد اقتصرنا هنا على ما
يناسب موضوعنا.

2 والذي بعد العاطف لا يسمى تمييزاً، وإنما يعرب معطوفاً، برغم أنه يؤدي معنى
التمييز، كما سيحييء في رقم 5 من هامش ص 424.

3 انظر رقم 3 من هامش ص 418، و"ب" من ص 426.

4 معناه الأصيل في رقم 2 من هامش ص 426.

(422/2)

في المعنى، كالمثال المذكور، وإلا وجب جره بالإضافة، وعلامة التمييز الذي هو فاعل في المعنى ألا يكون من جنس المفضل الذي قبله، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعل أفعال التفضيل فعلاً¹؛ ففي المثال السابق نقول: المتعلم كثرت إجادته، وفي مثل: أنت أحسن خلقاً، نقول: أنت حسن خلقك ... وهكذا، ومثال التمييز الذي ليس بفاعل في المعنى: "على أفضل جندي، ومية أفضل شاعرة"، وضابط هذا النوع أن يكون أفعال التفضيل بعضاً من جنس التمييز؛ فيصح أن يوضع مكان أفعال التفضيل كلمة: "بعض" مضافة، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل في مكانه؛ فلا يفسد المعنى، ففي المثال السابق نقول: علي بعض الجنود، ومية بعض الشاعرات، وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة كما قلنا، لوجوب إضافة أفعال التفضيل إلى ما هو بعضه² "متابعة للرأي الأشهر".

وإنما يجب الجر بالإضافة هنا بشرط أن يكون أفعال التفضيل غير مضاف لشيء آخر غير التمييز، فإن كان مضافاً وجب نصب التمييز؛ نحو: علي أفضل الناس إخوة، ومية أفضل النساء أشعاراً.

ومما تقدم نعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب نصبه في حالتين وجره في واحدة. ومن تمييز الجملة الذي يجب نصبه، ولا تصح إضافته³؛ ما يقع بعد التعجب القياسي، أو السماعي⁴؛ فالأول، نحو: ما أحسن الغني مشاركة في الخير

1 لهذا إيضاح يجيء في "ب" من الزيادة والتفصيل ص 426، وبيان مفيد آخر في باب: "أفعال التفضيل" ج 3 م 112 ص 338.

2 كما سيجيء في بابه بالجزء الثالث م 112 ص 338، وفي هذه الصورة يقول ابن مالك:

والفاعل المعنى انصب بأفعلاً ... مفصلاً: كأنت أعلى منزلاً

3 فيمتنع جزء بالإضافة حتماً، دون جره بمن في بعض الصور كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 424.

4 القياسي يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له، وهما: ما أفعله، وأفعل به.
"وسيجيء الكلام المفصل عليهما في مكانه من الجزء الثالث، باب: "التعجب". أما
التعجب بغيرهما فمقصود على السماع، ويقال له: التعجب العرضي، وفي هذه الصورة
يقول ابن مالك:

وبعد كل ما اقتضى تعجبا ... ميز، كأكرم بأبي بكر أبا
وذكر بعد هذا البيت بيتا سبق أن نقلناه، وشرحناه بمناسبة أخرى في هامش ص421،
هو:

واجبرر "بمن" إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المغني: كطب نفسا تفد

(423/2)

أحسن بالغني مشاركة في الخير، والثاني نحو: لله در العالم مخترعا¹ حسبك به رجلا كفى
به نافعاً، يا جارتا ما أنت جارة² حسبك بالصادق رجلاً، وقول الشاعر:
وحسبك داء أن تبيت ببطنة³ ... وحوالك أكباد تحن إلى القدر⁴
2- لا يجوز تعدده بغير عطف؛ نحو: نما الغلام جسماً وعقلاً⁵ ...
3- عامل النصب في هذا التمييز هو ما في الجملة من فعل، أو: شبهه⁶.
4- لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان العامل جامداً، كأفعل في التعجب؛
وكنعم وبئس⁷، وأخواتهما من أفعال المدح والذم، نحو: "ما أنفع

1 يجوز فيه وفيما بعده جره بمن بملاحظة ما سبق في رقم 3 من هامش ص418، وما
سيجيء في "ج" من الزيادة ص427 والدر: اللبن، أي: أن اللبن الذي ارتضعه هذا
الرجل ونشأ عليه، لبن غير معتاد ولا مألوف، إنما هو لبن موضع العجب، إذ أنشأ هذا
الرجل الذي لا مثيل له؛ فهو لبن خاص من عند منشيء العجائب، ومبدعها الأول؛
وهو: الله، "راجع رقم 2 من هامش ش 22 وج من ص 427 من هذا الجزء، ثم الجزر
الأول ص 504 م 38. من الطبعة الرابعة".

2 "يا جارتا": أصلها: يا جارتى، منادى منصوب؛ لأنه مضاف لباء المتكلم، المنقلبة
ألفاً، وهذا الأسلوب تتعدد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعاني، فقد تكون "ما" حرف
نفي خرج من معناه للتعجب، والجملة بعدها اسمية؛ "مبتدأ وخبر" خالية من التمييز،
ويكون المعنى: لست جارة، وإنما أنت شيء أكثر منها: فأنت أم، أو أخت، أو إحدى

القريبات الحميمات، أي: بمنزلة واحدة من هؤلاء؛ إعلاناً للتعجب من عملها الذي لا يصدر من جارة، وإنما يصدر من واحدة ممن سبقن.
وقد تكون "ما" استفهامية، خبر مقدماً، و"الضمير" مبتدأ مؤخر، و"جارة": تمييز، والجملة تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستعظام؛ فقد خرج عن معناه الحقيقي إلى التعجب، ويصح في هذه الصورة أيضاً أن تكون: "جارة" حال مؤولة، بمعنى: ملاصقة ...

ويصح أن تكون "ما" نافية، والجملة بعدها منفية، أي: أنت لست أهلاً أن تكوني جارة ... و ...

3 شدة امتلاء المعدة بالطعام.

4 القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ.

5 وما بعد العاطف يعرب معطوفاً، ولا يسمى في الاصطلاح تمييزاً؛ ع أنه يؤدي معنى التمييز، كما سبق في رقم 2 من هامش ص 422.

6 وهذا عند غير ابن مالك، وقد سجلنا رأيه في رقم 2 من هامش ص 417.

7 انظر رقم 1 من هامش ص 301 م 110 ج 3 باب "نعم وبئس"، ففيه أحكام خاصة بتمييزها، ومنها: أنه لا يصح تأخيره عن المخصوص بالمدح أو الذم.

(424/2)

الطبيب إنساناً، ونعم الأمين رفيقاً، وبئس القاسي رجلاً"، أو كان فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد؛ نحو: كفى بالطبيب إنساناً، فإن الفعل: "كفى" متصرف ولكنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولنا: كفى بالطبيب إنساناً: ما أكفاه إنساناً: أما في غير هاتين الصورتين الممنوعتين، فالأحسن عد تقديم التمييز¹ على عامله. وأما توسط هذا التمييز بين عامله ومعموله، فجائز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفاً يشبهه؛ نحو: صفا نفساً الورع، وقول المتنبي: فهن أسلن دما مقلتي ... وعذبن قلبي بطول الصدود

1 في حكم تقديم التمييز على عامله، وعدم تقديمه يقول ابن مالك:

وعامل التمييز قدم مطلقاً ... والفعل ذو التصريف نزرًا سبقاً

يريد: أن عامل التمييز يجب تقديمه؛ سواء أكان التمييز مفرد أم تمييز نسبة، ثم بين أن

التمييز إن كان عامله فعلاً متصرفاً، وهذا لا يكون إلا في تمييز الجملة، فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه في حالات نادرة، والأحسن عدم القياس هنا.

(425/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- تمييز النسبة قد يكون غير محمول إلا بتأويل لا داعي له، نحو: امتلأ الإناء ماء؛ إذ لا يقال: امتلأ الماء.

ب- عرفنا¹ أن التمييز الواجب النصب بعد "أفعل التفضيل" هو السببي²، وأنه نوع من تمييز الجملة؛ إذ أصله: "فاعل" وأصل "أفعل" هو: الفعل، ومن الممكن إرجاعهما إلى أصلهما؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور، وتجرع لأصلها الذي تركته، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر ...

لكن كيف يتحقق هذا؟ ففي مثل: أنت أكثر مالاً، وأعلى منزلاً، ونظائرها لا يمكن تحويل أفعل إلى فعل يؤدي المعنى الأصلي الأساسي لصيغة التفضيل، "وهو الكثرة، والعلو مثلاً"، مزيداً عليه الدلالة على التفضيل.

يرى بعض النحاة في هذا النوع التفضيلي أنه محمول عن مبتدأ مضاف، والأصل، مالك أكثر؛ ومنزلك أعلى ... فصار المبتدأ تمييزاً، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعاً منفصلاً، وفي هذه الحالة وأمثالها يجيء التمييز محولاً عن المبتدأ. ويرى آخرون؛ أن المراد معروف من السياق، وهو: أنه كثر كثرة زائدة، وملاً علواً زائداً، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل، أو: أن فوات معنى التفضيل غير ضار؛ إذ لا يجب بقاءه في الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل في هذا الباب، قياساً على عدم بقاءه في بعض أبواب أخرى.

وكلا الرأيين حسن، ولعل الرأي الثاني -بوجهته- أحسن؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر، وتقليلاً للأقسام بحصرها في الفاعل والمفعول به.

1 في آخر ص 422.

2 هو المتصرف في المعنى بالشيء الجاري في اللفظ على غير هذا المتصرف به؛ فإن المنزل

في مثل: أنت أعلى منزلاً هو المتصف في المعنى بالعلو، مع أن العلو جار في اللفظ على المخاطب.

(426/2)

جـ- من الأساليب المسموعة في التمييز: لله در خالد فارساً¹، فكلمة: "فارساً"، وأشباهاها مما يحل محلها في هذا التركيب، ويكون مشتقاً² يصح إعرابها حالاً؛ لاشتقاقها؛ ولأن المعنى يتحمل الحالية، ويصح إعرابها تمييزاً للنسبة؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح، وبه أكمل.

وإنما يكون التمييز في مثل: "لله در خالد فارساً" من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه "وهو المميز" اسماً ظاهراً مذكوراً في الكلام كهذا المثال، أو كان ضميراً مرجعة معلوم؛ نحو: سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد؛ لله دره بطلاً أو: يا له رجلاً، أو: حسبك به فارساً... فالضمير هنا وهو الهاء معروف المرجع: فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد³؛ لأن الضمير مبهم، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً يبين ذات صاحبه؛ ويوضح حقيقته أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه "أي: إلى

صاحب الضمير"، أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا⁴، ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياستين في التعجب"، وهما "ما أفعله، وأفعل به". أما تمييز الضمير المستتر في: "نعم" و"بئس" في مثل: الفارس نعم رجلاً، الجبال بئس جندياً، فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد؛ برغم أن مرجعه مذكور دائماً. وهو: التمييز، ومثله: ربه رجلاً. أما تمييز "كم" في مثل: كم رجلاً شاركهم؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد؛ لأن "كم" كناية عنه.

1 سبق شرحها مع غيرها وبيان حكمها في رقم 3 من هامش ص 418، ولها شرح مع غيرها في رقم 4 من هامش ص 426، وكذا في رقم 2 من هامش ص 22 وكذا في ص 504 ج 1 م 38 من الطبعة الرابعة.

2 ومثلها كلمة: "منظر" في قول الشاعر:

حسن الأزاهر سحر، جل مبدعه ... فاسعد بها منظرًا، وانعم بها طيبًا

3 كأن ينظر شخص قائدين، أحدهما راكب، والآخر راجل، ثم يقول عن غير إعلان،

ولا تصريح باسم أحدهما: لله دره فارسًا، أو: يقرأ نصين؛ أحدها نثر، والآخر شعر، وهما لأديب واحد ثم يقتصر على أن يقول: الله دره شاعرًا.

4 هذا النوع هو الذي أشرنا إليه في رقم 2 من هامش ص 418.

(427/2)

.....

د- تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق 1 في مواضع، ويجب ترك المطابقة في أخرى، وقد ترجح المطابقة أو عدمها في الثالثة، وفيما يلي البيان:
فتجب المطابقة في الحالات التالية:

1- إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد، أي أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر؛ نحو: كلام علي رجلاً، "فالرجل هو: علي، وعلي هو: الرجل"، وكرم العليان رجلين، وكرم العليون رجلاً، وكرمت عبلة فتاة، وكرمت العبلتان فتاتين، وكرمت العبلات فتيات ... و ...

2- إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق 1، ولكن هذا الاسم السابق جمع، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التي يدل عليها الاسم السابق، وتنطبق عليها تلك الأنواع، وتنصب عليها، نحو: خسر الأشقياء أعمالاً، فقد جمع التمييز "أعمالاً" بقصد معين: هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع، وأن كل نوع منها يصيب شقياً، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع: "الأشقياء".

3- إن كان التمييز غير الاسم السابق، ولكن الاسم السابق جمع، والتمييز جمع متعدد، غير مصدر، فيجمع لإزالة ليس محتمل؛ نحو: كرم الأولاد آباء، فقد جمع التمييز: "آباء" ليدل جمعه على أن لكل ولد أباً، وليسوا إخوة، ولو لم نجمله، وقلنا: كرم الأولاد أباً، لقوى احتمال أنهم إخوة من أب واحد.
ويجب ترك المطابقة فيما يأتي:

1- إن كان معنى التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة، ومعنى الاسم السابق متعددًا؛

نحو: كرم الأولاد أبا "إذا كانوا إخوة لأب".

2- أو كان التمييز غير الاسم السابق، ولكن الاسم السابق مفرد، والتمييز جمع متعدد غير مصدر، وقصد بجمعه إزالة لبس محتمل؛ نحو: نظف المتعلم أثوابًا، وكرم الشريف آباء، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الوهم

1 و1 أي: المميز.

(428/2)

أن المقصود ثوب واحد، وأب واحد، وإزالة هذا الاحتمال، والوهم جمع التمييز.

3- أو كان التمييز مصدرًا لا يقصد أن تختلف أنواعه، نحو: أحسن الجنود عملًا.

وتترجح المطابقة في مثل؛ حسنت الفتاة عينًا؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدومًا؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن السن مقصور على عين واحدة. ويترجح تركها في:

حسن الفتیان، أو الفتية وجهًا، للسبب السالف.

هـ- يتفق الحال والتمييز في أمور، ويفترقان في أخرى، وأهم ما يتفقان فيه خمسة أمور:

كلاهما: اسم، نكرة، منصوب، فضلة، رافع للإبهام.

وأهم ما يختلفان فيه سبعة:

1- التمييز لا يكون إلا مفردًا¹، أما الحال فقد تكون جملة، أو شبه جملة.

2- التمييز لا يكون إلا فضله، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسي كما سبق في بابها².

3- التمييز مبین للذوات أو للنسبة، والحال لا تكون إلا مبينة للهيئات.

4- تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف؛ نحو: ارتفع النبيل خلقًا، وعلماً، وجاهًا.

والأحسن في التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف، إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحداً كالاختلاط في مثل عندي رطل عسلًا سمناً؛ فيجوز التعدد مع العطف، وبدونه³ أما الحال فتعدد بعطف وبغير

1 ليس جملة، ولا شبهها.

2 في ص 364، وفي رقم 3 من ص 408.

3 انظر رقم 4 من ص 422.

- عطف؛ نحو أقبل المنتصر، فرحاً، مسرعاً، مصافحاً رفاقه، أو فرحاً ومسرّعاً، ومصافحاً.... وعند وجود العاطف لا تسمى في الاصطلاح "حالاً"، وإنما تعرف معطوفاً، برغم أنها تؤدي معنى الحال
- 1، وكذلك التمييز بعد العاطف لا يسمى في الاصطلاح تمييزاً، وإنما يعرب معطوفاً.
- 5- لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله، والأحسن عند تقديم تمييز الجملة على عامله، إذا كان فعلاً مشتقاً، أو وصفاً يشبهه، أما الحال فيجوز.
- 6- التمييز في الغالب يكون جامداً2، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة3.
- 7- التمييز لا يكون مؤكداً لعامله في الصحيح4، والحال قد تكون مؤكدة.

- 1 راجع ما يختص بهذا في ص386 من باب الحال، حيث التفصيل.
- 2 من أمثلة مجيئه مشتقاً قولهم: لله دره فارساً انظر البيان الذي في: "ج" ص 427.
- 3 تقدم في ص368 مواضع اشتقاقها وجمودها.
- 4 يلاحظ الفرق الكبير بين هذا الحكم، والذي سبق في رقم2 من هامش ص 416.

المسألة 89: حروف الجر

مدخل

...

المسألة 89: حروف الجر 1

- يتناول الكلام عليها الأمور الآتية: "وأكثرها دقيق هام".
- "عددها، وبيانها"، "عملها"، "تقسيمها من ناحية هذا العمل، والأصالة فيه، أو عدمها؛ وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل، وآثار التعلق ...".
- "معاني كل حرف، ووجوه استعماله"، "حذف حرف الجر وحده مع إبقاء عمله، وحذفه مع مجروره"، "نيابة حرف جر عن آخر".
- أ- فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون2؛ هي:
- من - إلى - حتى - خلا - عدا - حاشا - في - عن - على - مذ - منذ - رب -

اللام - كي - الواو - التاء - الكاف - الباء - لعل - متى .
ب- وأما عملها فهو جر آخر الاسم 3 الذي يليها في الاختيار

-
- 1 يسميها بعض القدماء "حروف" الإضافة، لما يأتي في رقم 2 من هامش ص 437، وقد يطلقون عليها أحياناً: "الظروف"؛ لأن "الظروف" يشمل "شبه الجملة" بنوعيه المعروفين؛ وهما: الظرف والجار مع مجروره، "انظر رقم 1 من هامش ص 243 حيث بيان المراجع"، وقد يطلق على كل واحد منهما: "شبه الوصف، أو شبه المشتق"؛ لسبب المبين في رقم 3 من هامش ص 373، ولما في هامش ص 449.
- 2 لم ندخل في عدادها الحرف: "لولا" الداخلة على ضمير غير مرفوع "عند من يقول بأنه حرف جر شبيه بالزائد، كما سيجيء في ص 452، فما بعده مجرور لفظاً مرفوع محلاً، على أنه مبتدأ"؛ لأن من هذا تعقيداً.
- 3 ليست حروف الجر وحدها هي السبب، أو العامل في جر الاسم؛ فأسباب جزء أو عوامله الأصلية ثلاثة.
- "أولها": حروف الجر؛ فكل حرف منها لا بد له من اسم بعد يحجره على الوجه المبين في هذا الباب.
- "ثانيها": أن يكون الاسم مضافاً إليه، "ثالثها": أن يكون الاسم تابعاً لمتبوع مجرور: فالنعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، مجرورة حتماً إذا كان المتبوع مجروراً.
- بقي سببان آخران للجر؛ "أحدهما": الجر على "التوهم"، ومن صواب الرأي إهماله، وعدم الاعتداد به "كما قلنا في ص 347 و 535، وفي ج 1 ص 522 م 49 بعد أن أوضحناه، وتناولنا بالبيان في الموضوعين، وفي ج 3 م 93 ص 8.
- والآخر الجر على: "المجاورة" والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً، أما الداعي لاتخاذ =

(431/2)

مباشرة 1، جرّاً محتوماً 2؛ ظاهراً، أو مقدراً، أو محلياً 3، فالظاهر كالذي

= سبباً للجر عند القائلين به فوروده في أمثلة قليلة وبعضها خطأ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره، إلا مجاورته

لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: هذا "جحر ضب خرب"؛ بجر كلمة: "خرب" مع أنها صفة لكلمة: "جحر" ولا تصلح صفة لكلمة: "ضب"؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب.

ومنها قول الشاعر القديم: "يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ...؛ بجر كلمة: "كل" مع أنها توكيد لكلمة: "ذوي" المنصوبة؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة: "الزوجات" لقال: كلهن، وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جحر ضب خرب الجحر منه، أو خرب جحره، ثم حذف ما حذف؛ وبقي ما بقي، واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحته وعدم صحته، على الوجه المبين في المطولات، "ومنها الهمع ج 2 ص 55". وقالوا في المثال الثاني: إنه خطأ أو ضرورة.

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً، وعلى هذا لا يصح القياس عليه، وإنما يقتصر على الوارد فيه، المسموع عن العرب، كما جاء في خزانة الأدب للبغدادى ج 2 ص 324 بل جاء في كتاب: "مجمع البيان، لعلوم القرآن" ج 3 ص 335 ما نصه: "إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلام العرب". ١. هـ، وكما في "المحتسب" لابن جني ج 2 ص 297 ونصه: "إن الخفض بالجوار أي المجاورة في غاية الشذوذ". ١. هـ.

"وقد أعدنا ما سبق لأهميته في أول الجزء الثالث ص 8".

1 مباشرة: أي: بغير أن يفصل بينهما فاصل في الاختيار، لكن يجوز الفصل أحياناً بكلمة "كان" الزائدة التي سبق الكلام عليها في باب: "كان" ج 1 م 44، كما يجوز الفصل بين الجار ومجروره بلا النافية، مثل: حضرت بلا تأخر، وسررت من لا إهمال، والكوفيون يعتبرون "لا" في هذه الحالة اسماً بمعنى: "غير" مجروراً بحرف الجر الذي قبله وأن "لا"، مضاف، والكلمة التي تليه هي المضاف إليه، أما غير الكوفيين، فيعتبره حرفاً باقياً على حرفيته لا يتأثر بالعوامل، وإنما هو زائد معترض بين الجار والمجرور، وأنه مع زيادته يؤدي معنى النفي، وتظهر آثار الجار على ما بعده؛ فيكون الاسم بعده مجروراً بحرف الجر الزائد. "راجع، ج 1 مبحث "لا".

أما في حالة الضرورة الشعرية فقد يجوز مع القبح الفصل بينهما بالظرف، أو بالجار مع مجروره، أو بالمفعول، كقول الشاعر:

إن عمراً لا خير في اليوم عمرو ... إن عمراً مكثراً الأحزان
وقول الآخر:

وإني لأطوي الكشح من دون ما انطوى ... وأقطع بالخرق الهبوع المراجم
والأصل: وأقطع بالهبوع المراجم الخرق، "الهبوع: الجمل الذي يمشي مشية حمار الوحش،

والمراجع: الذي يرمج الأرض بأخفافه ويروى: المزاحم بالزاي. والخرق: المكان الواسع الذي تصفر فيه الريح".

2 لا يجوز إلغاء عمله الجر.

3 الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنية؛ كالضمائر، وكأثر أسماء
=

(432/2)

في الأسماء المجرورة في قول الشاعر:

إني نظرت إلى الشعوب فلم أجد ... كالجهل داء للشعوب، مبيدا

والمقدر كالذي في كلمة: "فتى" في قولهم: ما من فتى يستجيب لدواعي الغضب إلا
كانت استجابته بلاء وخسرانا.

والحلى كالذي في قولهم: لا أتألم ممن يسعى بالوقية بين الناس قدر تألمي من الذين
يعرفونه، وهم إلى ذلك يستجيبون لما يقول ...

هذا، ومن آثار حرف الجر أنه إذا دخل على "ما" الاستفهامية أوجب حذف ألفها في
غير الوقف¹؟ نحو قوله تعالى: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ}؟ ونحو: لم التواني؟ وفيم الرضا
بأهلوان؟ ...

أما في الوقف فيجب حذف الألف، والإتيان بهاء السكت، وهي من الحروف الساكنة
التي تزداد في آخر الكلمة، نحو: عمه؟ لمه؟ فيمه؟ ...

ج- وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذي تجرّه إلى قسمين، قسم لا يجز إلا
الأسماء الظاهرة، وهو: عشرة.

مذ - منذ - حتى - الكاف - الواو - رب2 - التاء - كي - لعل - متى.

= الإشارة والموصول ... فيكون لفظ الكلمة مبيناً؛ لكنه في محل رفع، أو نصب، أو
جر، على حسب ما يقتضيه العامل، ويختص كذلك بالجمل المحكية، وغيرها من الجمل
الأخرى التي لها موقع إعرابي؛ كجملة النعت أو الحال ... ، كما يكون في المصادر
المنسبكية، وهي في آخر الكلمة المجرورة بحرف جر زائد، أو شبيه بالزائد، كما سيأتي في
هذا الباب.

وما سبق مبني على الرأي القائل: إنه الإعراب المحلى نوع يختلف عن الإعراب

التقديري، "وقد عرض لهما الصبان في الجزء الثاني من حاشيته، أول باب الفاعل، عند الكلام على حكمه: "الرفع"، وأوضحنا هذا مفصلاً في المكان المناسب من الجزء الأول؛ باب: "المعرب والمبني" ... ص 80 م 6 و 282 م 23.

1 ويقول ابن جني في كتابه: "المختص" ج 2 ص 347 في قراءة من قرأ قوله تعالى: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} بإثبات الألف في غير الوقف أو الضرورة ما نصه: "هذا أضعف اللغتين؛ أعني إثبات الألف في "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر"، وروينا عن قطرب لحسان:

على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماد

ا. هـ.

2 ومن القليل الذي لا يقاس عليه جزء الضمير، وسيجيء البيان في ص 523.

(433/2)

وقسم يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ وهو: العشرة الأخرى 1، وسيأتي الكلام على معنى كل حرف من القسمين، وعمله.

وتنقسم من ناحية الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام، حروف أصلية وما قد يشبهها 2، ويلحق بها أحياناً وحروف زائدة 3، وحروف شبيهة بالزائدة.

القسم الأول: الحرف الأصلي وشبهه 2، وهو الذي يؤدي معنى فرعياً جديداً في الجملة، ويوصل بين العامل والاسم المجرور 4؛ فله مهمتان يؤديهما معاً، وفيما يلي إيضاحهما: أ— فأما من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى في مثل: "حضر المسافر"؛ فإن هذه الجملة مفيدة، ولكنها بالرغم من إفادتها

1 في بيان حروف الجر، والمختص منها بالظاهر دون غيره، يقل ابن مالك:

هاك حروف الجر، وهي: من، إلى ... حتى، خلا، حاشاً، عدا، في، عن، على

مذ منذ، رب، اللام، كي، واو، وتا ... والكاف، والياء، ولعل، ومتى

بالظاهر اخصص منذ، مذ، وحتى ... والكاف، والواو، ورب، والتا

وقد اقتصر على سبعة أحرف تجر الظاهر، وترك ثلاثة؛ هي: كي، لعل، متى. ويقول أيضاً:

واخصص بمذ، ومنذ وقتاً، وبرب ... منكراً والتاء لله، ورب

وما رووا من نحو: ربه فتى ... نزر، كذا كهها، ونحوه أتى
أي: أن الكاف قد تجر المضمر شذوذاً.

2و بيان "الشبيه" موضح في رقم 2 من هامش الصفحة التالية.

3 في الجزء الأول "م 5 ص 66 و 70" بيان مفيد عن المراد من اللفظ الزائد، سواء
أكان حرفاً أم غير حرف، وأنه لا يصح اعتبار اللفظ "سواء أكان حرفاً أم غير حرف"
زائداً إن أمكن اعتباره أصلياً؛ لأن اعتبار الأصالة، مقدم على اعتبار الزيادة.
4 وهذا التوصيل هو ما يسمى: "التعلق" إلا الحرف: "على" إذا كان معناه الإضراب؛
فإنه يصح ألا يتعلق بعامل؛ كما سيحيى في ص 512.

(434/2)

تبعث في النفس عدة أسئلة، يكون منها: أحضر المسافر من القرية أم من المدينة؟
أحضر من بلد أجنبي، أم غير أجنبي؟ أحضر في سيارة، أم في طائرة، أم في باخرة، أم في
قطار؟ أحضر إلى بيته، أم إلى مقر
عمله؟ ... و ... و ... ففي هذه الجملة المفيدة نقص معنوي فرعي فإذا قلنا: "حضر
المسافر من القرية"، وأتينا بحرف الجر الأصلي "من"، وبعده مجرورة فإن بعض النقص
يزول، ويحل محله معنى فرعي جديد، بسبب وجود "من"، فإنها بينت أن ابتداء الجيء
هو: "القرية"، ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود "من"؛ فهي لبيان: "الابتداء" وقد ظهر
هذا المعنى الفرعي الجديد على المجرور بها 1.

وإذا قلنا: "حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله"، فإن نقصاً آخر معنوياً يزول، ويحل
محله معنى فرعي جديد، هو: "الانتهاء"؛ بسبب وجود "إلى"، فقد دلت على أن نهاية
السفر هي مقر العمل، ولولا وجود: "إلى" ما فهم هذا المعنى الفرعي الجديد، فهي لبيان
الانتهاء، وقد ظهر على المجرور بها.

ولو قلنا: "حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله في سيارة" لزال نقص معنوي آخر،
وحل محله معنى فرعي جديد؛ هو: "الظرفية" بسبب وجود حرف الجر الأصلي "في"
الذي يدل على أن المسافر كان خلال حضوره في سيارة تحويه كما يحوي الظرف
المظروف، أي: كما يحوي الوعاء الشيء الذي يوضع فيه، وهكذا بقية حروف الجر
الأصلية كلها وكذا الشبيهة بالأصلية 2، فإن كل حروف من النوعين لا بد أن يحمل معه
للجملة المفيدة معنى فرعياً جديداً من المعاني 3

1 طبقاً للبيان الخاص بمعنى الحرف، والغرض منه، "وقد تقدم في ج1 م5 ص62".
2 حرف الجر الشبيه بالأصلي هو: "لا الجر الزائدة" غير محضة: لأنها تحيى لتقوية عاملها الضعيف، ومن الممكن الاستغناء عنها: فإذا لوحظ أنها تفيد عاملها "التقوية" كان هذا معنى جديداً جلبته معها، وأفادته عاملها؛ فيجب تعلقها مع مجرورها به، وإن لوحظ أنه يجوز حذفها فلا تتأثر الجملة بحذفها كانت زائدة زيادة غير محضة؛ لأن الحرف الزائد زيادة محضة لا يفيد شيئاً إلا تأكيد معنى الجملة كلها، لا بعضها وسيجيء البيان عند الكلام على لام الجر الزائدة المحضة التي للتقوية ص475 وفيها المناقشة المفيدة التي قد تنتهي بالقارئ إلى رفض هذه التسمية المقصورة على نوع معين من أنواع اللام.
3 لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبيهة بالأصلية، عدة معان، ولكل معنى مقام يناسبه، وسياق يقتضيه، "وسيجيء في ص455 تفصيل هذا" لكن أكون للحرف الواحد معنى واحداً أم يكون له معان متعددة؟ وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض؟ الإجابة عن هذا في ص455.

(435/2)

التي يختص بتأديتها، ولا يتكشف هذا المعنى الجديد إلا بعد وضع الحرف مع مجروره في الجملة المفيدة، وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به كما سبق1.
أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعها في جملة، فلا يفيد شيئاً.
هذا من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه.
ب- وأما من ناحية وصله بين عامله والاسم المجرور وهو ما يسمى: "التعلق بالعامل"2، فالنحاة يقولون: إن الداعي القوي لاستخدام حرف الجر الأصلي مع مجروره، هو الاستفادة بما يجلبه للجملة من معنى فرعي جديد، وهذا المعنى الفرعي الجديد ليس مستقلاً بنفسه، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أو شبهه في تلك الجملة، ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق، ففي مثل: حضر المسافر من القرية نجد الجار مع مجروره قد أكمل بعض النقص البادئ في معنى الفعل: "حضر"؛ فلولاها لتواردت علينا الأسئلة السالفة، لكن بمجيئها انحسم الأمر. فلهذا يقال: الجار والمجرور متعلق بالفعل: "حضر"، أي: مستمسك ومرتبطة به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء ب كله، أو الفرع بأصله؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلي3،

أو ما ألحق به.

1 وقد أسهبنا القول في إيضاح معنى الحرف مطلقاً، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط؛ وإنما يعرف بعد وضعه في جملة، وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده ... و ... كل هذا في ج 1 ص 62 م 5.

2 وهذا التعلق مقصور على حرف الجر الأصلي وشبهه، دون الزائد وشبهه كما أسلفنا، وكما يجيء في ص 453.

3 إلا الحرف "على" الذي للإضراب في مثل قول الشاعر:

فتى تم فيه ما يسر صديقه ... على أن فيه ما يسوء الأعاديا

كما سيجيء في ص 512 و 1 من هامش ص 451 أما التفصيل والأمثلة ففي رقم 8 ص 510.

وهناك "اللام" الجارة الأصلية والزائدة ففي النوعين من ناحية تعلق كل منهما، وعدم تعلقه تفصيلات تترتب عليها أحكام اكتفينا بالإشارة إليها في رقم 1 من هامش ص 472، ورقم 4 من هامش ص 439 اعتماداً على بسطها في بابها الأنسب، وهو باب: "الاستغاثة"، "ج 4 م 133 ص 78".

(436/2)

والنحاة يسمون هذا الفعل 1 "عاملاً".

ويقولون أيضاً: إن حرف الجر الأصلي وما ألحق به بمثابة قنطرة توصل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور، أو بمثابة رابطة تربط بينهما؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي أو ما ألحق به؛ فهو وسيط، أو وسيلة للاتصال بينهما 2، ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلي وملحقه مؤدياً معنى فرعياً، وهو في الوقت نفسه أداة من أدوات تعدية الفعل اللازم لمفعول به معنى "أي: حكماً"، وهذه الأداة تتغير وتتنوع طبقاً للمعنى الذي يراد منها أن تؤديه.

مثال آخر: "قعد الرجل" ... فهذه جملة مفيدة؛ لكن أقعد في البيت، أم في السفينة، أم في الحقل ... ؟ فمعنى الفعل: "قعد" في الجملة السالفة محتاج إلى تكملة فرعية تدعو للإتيان بالجار الأصلي مع مجروره؛ فإذا قلنا: قعد الرجل في السفينة ... انكشف المعنى الكامل للفعل: "قعد" بسبب اتصاله بالسفينة، وكان هذا الاتصال بمساعدة حرف الجر

الأصلي، إذ ليس من الممكن أن نقول: قعد الرجل السفينة؛ بإيقاع المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف الجر؛ لأن الاستعمال العربي الصحيح يأبي ذلك؛ برغم شدة احتياج العامل وهو هنا الفعل: "قعد" إلى كلمة: "السفينة" ليقع عليها أثره المعنوي، لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه؛ فجاء حرف الجر الأصلي وسيطاً للجمع بينهما، ومعيناً على تذليل تلك الصعوبة، ووصل بين معنى الفعل

1 وكذا ما يشبهه من العوامل الأخرى الآتية في ص 439.

2 ولهذا يسميها بعض النحاة: "حروف الإضافة"، كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 431؛ لأنها إذا كانت أصلية "كما جاء في بعض المطولات، ومنها "المفصل" ج2 ص 117 تصيف أي تحمل وتنقل إلى الأسماء المجرورة بها معاني الأفعال وشبهها، من كل ما يقع عليه التعلق يشبه الجملة. ولو لم يوجد الحرف الأصلي ما تحققت الفائدة الفرعية التكميلية، ولا صح الأسلوب بعد حذف الجار وحده، وإبقاء مجروره السابق وهذا في غير المواضع القليلة التي يصح فيها حذفه، ويظل ملحوظاً بالرغم من حذفه، ومعتبراً كالمذكور بخلاف غير الأصلي، فإنه حذفه وحده لا يفسد الأسلوب، وفائدته إما جديدة مستقلة، لا يقصد منها أن تتمم نقصاً في غيرها؛ وهذا هو: "الشبيه بالزائد"، وإما مؤكدة لمعناه؛ وهذا هو "الزائد"، كما سيجيء في ص 450 و 452.

لهذا كان ما يسمونه "التعلق بالعامل" مقصوراً على حرف الجر الأصلي مع مجروره، وكذلك ما ألحق به

(437/2)

والاسم المجرور بعده، فهو بحق أداة اتصال بينهما؛ ولذا يعد وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به تقديرًا، زيادة على ما يجلبه معه من معنى فرعي.

وكما سبق لا بد أن يتنوع هذا الحرف، ويتغير على حسب الغرض المعنوي المقصود. 1. مثال ثالث: نام الوليد، فمعنى الفعل: "نام" معروف، ولكنه معنى يشوبه بعض النقص الفرعي؛ إذ لا يدل مثلاً على المكان الذي وقع فيه النوم، فالعامل؛ " وهو هنا الفعل: نام" بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذي وقع فيه أثره، فهل نقول: نام الوليد السرير؟ لا نستطيع ذلك؛ لأن الأساليب العربية السليمة تأباه، فالفعل عاجز عن إيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة، فنلجأ إلى الوسيط المساعد؛ وهو حرف الجر

الأصلي، وشبهه ليوصل بين الاثنين، ويعدي الفعل اللازم إلى مفعول به معنى، "حكمًا"؛ فنقول: نام الوليد في السرير، ومثل هذا يقال في الفعلين: "دها"، و"ذم" من قول الشاعر:

ومن دعا الناس إلى ذمه2 ... ذموه بالحق وبالباطل ...
وهكذا ...

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصلي3 مع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة ومزدوجة، كانت السبب القوي في مجيئهما؛ وهي: إتمام معنى عاملها، واستكمال بعض ناقصه4 بما يجلبانه معهما من معنى فرعي جديد؛ وأحدهما وهو حرف الجر الأصلي3 يقوم بمنزلة الوسيط الذي يصل بين العامل والاسم المجرور،

-
- 1 فيجب اختيار حرف الجر الذي يؤدي المعنى المراد، ولا يصح اختيار حرف لا يؤديه "راجع البيان الهام في ص161، وفي رقم4 من هامشها، ثم ما يتصل بهذا في ص537"، ومن ثم تنوعت حروف الجر بتنوع المعاني في قول الشاعر:
انتخب للقريض لفظاً رقيقاً ... كنسيم الرياض في الأسحار
فإذا اللفظ رق شف عن المعنى ... فأبداه مثل ضوء النهار
مثل ما شفت الزجاجة جسمًا ... فاخفتي لونها بلون العقار
 - 2 بأن يفعل ما يستدعي أن يذموه بسببه.
 - 3 و 3 وكذا ما ألحق به.
 - 4 لتجلية هذه المسألة أيضًا والسبب في وجوب التعلق، ولو بالمحذوف تراجع ص245، وما بعدها ففيها ما يتصل بوضعنا ويفيد.

(438/2)

فيحمل معنى الأول إلى الثاني، ويجعل عامله اللازم متعديًا حكمًا وتقديرًا، ويعبر النحاة عن كل هذا تعبيرًا اصطلاحيًا؛ هو: "أن الجار الأصلي وشبهه مع مجروره متعلقان بالعامل، حتمًا1"، فالمراد من تعلقهما حتمًا به هو: وجوب اتصافهما وارتباطهما به؛ لتكملة معناه الفرعي على الوجه الذي سلف.

كما نفهم أيضًا ما يقولونه من: أن الاسم المجرور بالحرف الأصلي وشبهه وهو بمنزلة "المفعول به" لذلك العامل؛ لوقوع معنى العامل عليه؛ كما يقع على "المفعول به"

الحقيقي؛ فكلا الاسمين يقع عليه معنى عامله، وكلاهما يتم معنى العامل، "المتعلق به"، إلا أن المفعول به الحقيقي منصوب، ويصل إليه معنى ذلك العامل مباشرة أي: بغير وسيط أما الاسم الآخر، فمجزور بحرف الجر الأصلي، ولا يصل إليه معنى عامله "وهو المتعلق به" إلا بوسيط، ولا يصح تسميته مفعولاً به حقيقياً، بالرغم من أنه بمنزلة 2، كما لا يصح إعرابه فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ، ولا بدلاً 3 ولا غير ذلك ... ، وإنما يقتصر في إعرابه على أنه "اسم مجزور بالحرف"، وكفى 4 ...
أنواع العامل "أي: المتعلق به"، ومواضع ذكره وحذفه:
ليس من اللازم أن يكون العامل "أي: المتعلق به" فعلاً؛ فقد يكون فعلاً مطلقاً 5، وقد يكون شيئاً آخر يشبهه؛ كاسم الفعل في مثل: نزال في

1 إلا الحرف الأصلي: "على" إذا كان معناه الإضراب، فإنه يصح ألا يتعلق، وكذلك اللام الجارة الأصلية في بعض الآراء كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص 436 و 2 من هامش ص 444، ويجيء البيان والتفصيل والأمثلة في رقم 8 من ص 510.
2 إذا كان بمنزلة المفعول به حكماً ومعنى، فهل يجوز في توابعه النصب؟
الإجابة الصحيحة: لا، "راجع" ب" من ص 125 ثم رقم 3 من هامش ص 151 ثم ص 161".

3 يستثنى من هذا الحكم صورة خاصة يصح فيها عند فريق من النحاة إعراب الاسم المجزور بالحرف "بدلاً"؛ طبقاً للبيان التفصيلي في باب "البدل" ج 3 ص 538 م 123.
4 "ملاحظة": ما المراد الدقيق مما نقرؤه في بعض المراجع اللغوية، وغيرها، أن فعلاً معيناً لازماً، يردفونه تصريحاً أو تمثيلاً؛ بأنه يتعدى بحرف جر معين؟ الجواب في رقم 4 من هامش ص 161.

5 أي: بغير تقيد بنوع الفعل، فيشمل الفعل الجامد، والمتصرف، والتام، والناقص، وغير ذلك ... إلا الفعل: "ليس"، ففي التعلق به خلاف.

(439/2)

الباخرة، بمعنى: انزل في الباخرة، وحيهل على داعي المروءة، بمعنى: أقبل على داعي المروءة، وكالمصدر الصريح 1 في قولهم: السكوت عن السفية جواب، والإعراض عنه عقاب ... ومثل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعامة من أقوى الدعائم لإصلاح

المتجمع، وكالمشتق الذي يعمل عمل الفعل؛ نحو: أنا محب لعملي، فرح به، مرتاح لرفاقي فيه، وقول الشاعر:

يموت المداوي للنفوس ولا يرى ... لما فيه من داء النفوس مداوياً
وكذلك 2 المشتق الذي لا يعمل³؛ كاسم الزمان، واسم المكان ... و ... نحو: انقضى مسعاك لتأييد الحق، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه.

وقد يكون العامل لفظاً غير مشتق، ولكنه في حكم المؤول به "أي: يؤدي معنى المشتق"؛ مثل: "أنت عمر من قضائك"، فالجار مع مجروره متعلقان بكلمة: "عمر" الجامدة؛ لأنها مؤولة بالمشتق؛ فهي هنا بمعنى: عادل، ومثل قولهم: "قراءة كلام السفهاء علقم على ألسنتنا"، فالجار والمجرور متعلقان "بعلقم" الجامدة؛ لأنها هنا بمعنى: صعب، أو شاق، أو مؤلم، أو: مر ...

والمشهور: أن حرف الجر الأصلي مع مجروره لا يتعلقان بحرف المعاني، ولكن

1 وهو يشمل المصدر الدال على المرة، أو الهيئة، كما يشمل المصدر الميمي، والصناعي.

2 ومن أمثلة الفعل والمشتق الذي يشبهه قول الشاعر:
انظر إلى ورق الغصون فإنها ... مشحونة بأدلة التوحيد
وقول الآخر:

ترفق أيها المولى عليهم ... فإن الرفق بالجاني عتاب

3 هذا هو الراجح؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من رائحة الفعل.
راجع حاشيتي: الخضري والصبان، أول باب: "إعمال اسم الفاعل" عند قول ابن مالك:

..... إن كان عن مضيه بمعزل

حيث علق الجار والمجرور: "عن مضيه" بكلمة: "معزل" التي اسم مكان، "وستجيء الإشارة هذا في ج 3 ص 243 م 2-1 باب: اسم الفاعل، وفي ص 321 م 107".

(440/2)

هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين¹.

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل²؛ لأنه:

أ- إما محذوف جوازاً لوضوحه؛ بسبب اشتهاؤه في الاستعمال قبل الحذف وأمن اللبس بعد الحذف، أو بسبب وجود دليل يدل عليه؛ فمثال الأول: "بأي" في قول المتنبي: بأي من وددته فافترقنا ... وقضى الله بعد ذاك اجتماعا وقول الآخر:

بنفسي تلك الأرض؛ ما أطيب الربا!! ... وما أحسن المصطاف 3 والمتربعا 4!!
يريد: أفدي بأي، أفدي بنفسي، ومثال الثاني: أزورك في مساء الخميس أما أخوك ففي مساء الجمعة، أي: فأزوره في مساء الجمعة.

ب- وإما محذوف وجوباً إذا كان هذا العامل 2 دالاً على مجرد الكون العام، أي: الوجود المطلق؛ وذلك في مسائل؛ أشهرها سبعة:

1- أن يقع صفة، نحو؛ هذه رسالة في يد صديق عزيز.

2- أو: حالاً؛ نحو: نظرات الرسالة في يد صديق عزيز.

3- أو: صلة، نحو: استمتعت بالأزهار التي في الحديقة.

4- أو: خبراً لمبتدأ أو لناسخ، كقول الشاعر:

جسمي معي، غير أن الروح عندكمو ... فالجسم في غربة، والروح في وطن
فليعجب الناس مني؛ أن لي بدنًا ... لا روح فيه، ولـى روح بلا بدن

1 راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل في باب: "الظرف" رقم 4 من هامش ص 245 م 78.

"2و2" وهو: المتعلق به، وقد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد "أي: بالنسبة الواقعة بين ركني الجملة، وهذا إذا لم نتوصل إلى فعل أو شبهه مما يصح التعلق به، كقول ابن مالك في باب الاستثناء خاصاً بالأداتين "خلا وعدا": "وحيث جرا فهما حرفان ..."، فالظرف "حيث" متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله: "فهما حرفان" أي: تثبت حرفيتهما حيث جرا، "وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا في هامش ص 357، وتسمية بالعامل المعنوي ص 245".

3 المكان المختار لقضاء فصل الصيف فيه.

4 المكان المختار لقضاء فصل الربيع فيه.

5- أو: أن يلتزم العرب حذفه في أسلوب معين؛ كقولهم لمن تزوج: "بالرفاء 1 والبنين"، أي: تزوجت ... فلا يجوز في مثل هذا الأسلوب ذكر العامل؛ لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير.

6- أو يكون حرف الجر هو "الواو" أو "الناء" المستعملتين في القسم، نحو: والله لا أبتدئ بالأذى، وقول الشاعر:

فوالله لا يبدي لساني حاجة ... إلى أحد حتى أغيب في القبر
تالله لأصنعن المعروف، التقدير: أقسم والله، أقسم بالله.

7- أو: أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك 2؛ بشرط اعتمادها على استفهام، أو نفي؛ نحو: أفي الله شك؟: ما في الله شك.
وإذا كان العامل محذوفًا جاز تقديره فعلاً، "مثل: استقر - حصل - وجد - كان بمعنى: وجد ... و ... " وجاز تقديره وصفًا يشبهه؛ "مثل: مستقر - حاصل - كائن ..."، إلا في القسم والصلة لغير "أل" الموصولة؛ فيجب تقديره فيهما فعلاً؛ لأن جملي القسم والصلة لغير "أل"، لا تكونان هنا إلا جملتين فعليتين 3، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجملة بفعل محذوف، لا بغيره.

وقد سبق أن أوضحنا جواز القول تيسيراً بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، هما الصفة، أو الصلة، أو الخبر، أو الحال، من غير نظر للعامل، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء 4.

ولما كانت العلاقة بين العامل "المتعلق به"، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوي الوثيق وجب أن ننتبه عند التعليق؛ فنميز العامل الذي يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه، من غيره الذي لا يحتاج؛ فنخص الأول بتعلقهما به، ونعطيه ما يناسبه، دون سواه من العوامل التي لا يصح التعلق بها؛ إما

1 الرفاء "بكسر الراء المشددة" هو: التوافق، والالتئام، وعدم الشقاق.

2 وهو رأي يحسن اليوم إغفاله قدر الاستطاعة، لما يوقع فيه من بلبلة.

3 كما في هامش ص 447 وما بعدها.

4 سبق هذا في ص 248، وفي ج 1 ص 272، 346، وسيجيء في رقم 3 من هامش ص 445 و 447 كلام هام في هذا.

بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون احتياج إلى الجار مع مجروره، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به.

بيان ذلك: أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها، فيتوهم من لا فطنة له أن التعلق بكل واحد منها جائز؛ فيسارع إلى التعليق غير مثبت من حاجة العامل لهذا التعليق، في استكمال المعنى أو عدم حاجته، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده؛ كما يتضح من الأمثلة التالية:

"جلست أقرأ في كتاب تاريخي" ... فلو تعلق الجار والمجرور: "في كتاب" بالفعل:
"جلس" لكان المعنى: جلست في كتاب ... ، وهذا واضح الفساد، لكن يستقيم لمعنى لو تعلقا بالفعل: "أقرأ"، فيكون: أقرأ في كتاب تاريخي ...
"قاس الطبيب حرارة المريض، وكتبها، بمقياس الحرارة"، فلو تعلق الجار والمجرور بالفعل:
"كتب" لكان المعنى: كتب الطبيب حرارة المريض بمقياس الحرارة. وهذا غير صحيح؛
لأنه لا يحصل، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل: "قاس"؛ إذ كان الأصل: قاس الطبيب بمقياس الحرارة حرارة المريض، وهذا معنى سليم.
ويقول الرصافي:

جهلت كجهل الناس حكمة خالق ... كل الخلق طرًا بالنعاسة حاكم
وغاية جهدي أنني قد علمته ... حكيماً، تعالى عن ركوب المظالم
فلو تعلق الجار والمجرور: "على الخلق" بالفعل: "جهل" لأدى هذا التعلق إلى فساد شنيع في المعنى؛ إذ يكون التركيب: جهلت على الخلق جميعاً أي: تكبرت عليهم، وأسأت إليهم، وهذا غير المراد، وكذلك لو تعلقا بالمصدر: "جهل" أو: "حكمة" ... ، أما لو تعلقا بالوصف المشتق: "حاكم" فإن المعنى يستقيم، ويتحقق به المراد، إذ يكون التركيب ... حاكم على الخلق طرًا بالنعاسة ... ، ومثل هذا يقال في الجار والمجرور: "بالنعاسة".

ويقول الشاعر:

عدائك منك في وجل وخوف ... يريدون المعاول والحصونا ...
فلو تعلق الجار ومجروره "منك" بكلمة: "عادة" 1 لفسد المعنى، بخلاف

1 جمع: عاد، بمعنى ظالم، "فهو عامل مشتق".

تعلقهما بكلمة: "وجل" فإن المعنى معه يكون: غداً في وجل منك ... وهو معنى مستقيم.

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن متعلقهما قد يكون متأخراً عنهما، أو متقدماً عليهما؛ فليس من اللازم أن يتقدم عليها العامل الذي يتعلقان به، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهمو ... لم يبن ملك على جهل وإقلال
وفي قول الآخر:

لئن لم أقم فيكم خطيباً فإنني ... بسيفي إذا جد الوغى لخطيب ...
فالمراد: يبني الناس ملكهم بالعلم والمال ... لم يبن الناس ملكهم على جهل وإقلال لئن لم أقم فيكم خطيباً، فإنني لخطيب بسيفي¹ ...

فالواجب يقتضي في كل الأحوال أن نبحت لحرف الجر الأصلي² مع مجروره عن "العامل" المناسب لهما، ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها، وتعددت معها الأفعال وأشباهها³، وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب؛ ولا نتأثر في اختياره بقربه من الجار والمجرور، أو بعده عنهما، أو تقدمه عليهما أو تأخره، أو ذكره، أو حذفه⁴، وإنما نتأثر بشيء واحد؛ هو

1 وكذلك في قول الشاعر:

الغني في يد اللئيم قبيح ... مثل قبح الكريم في الإملاق
وقول الآخر:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه ... فكل قرين بالمقارن يقتدي
2 وشبهه، إلا الحرف الأصلي اللام، وكذا: "على" الذي للإضراب، فكلاهما يصح ألا يتعلق، "كما سبق في رقم 3 من هامش 436 ورقم 1 من هامش 339 طبقاً للبيان الآتي في رقم 8 من ص 510".

3 الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد كالذي في مثل: مررت بالوالد بالأخ؛ حتى لقد منع بعض النحاة هذا التعليق: منعاً باتاً.

أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد؛ نحو: كتبت بالقلم بالصحيفة، والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشري في قوله تعالى: {كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ}، فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين: "من" الأولى والثانية واحداً؛ ذلك؛ لأن الحرف الثاني إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول، والأول إنما تعلق به في حال الإطلاق.

"راجع شرح التصريح وحاشية ياسين ج 2 باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها".

4 وقد اجتمع الذكر والحذف في قولهم: "من أشار على أخيه بشيء يعلم أن الرشد في غيره، فقد خانته" أي: موجودة في غيره.

(444/2)

ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوي يحتم اتصافهما به بطريقة تعلقهما به مع ملاحظة الرأي المشهور؛ وهو: أن شبه الجملة بنوعيه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون 1.

وفي هذه الحالة التي يتم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان "شبه الجملة 2 التام"، فإن لم يكمل بهما المعنى "وقد يكون ذلك لعدم اختيار "المتعلق به" المناسب سميًا: "شبه الجملة الناقص"، نحو: محمد عنك، الشمس حتى اليوم، النهر بك ... و ... فهذه تراكيب فاسدة، بخلاف: محمد في البيت، الشمس على خط الاستواء، النهر لنا 3.

1 انظر البيان في 3 من هامش ص 101.

2 شبه الجملة قسمان: الظرف، والجار مع مجروره، وفي باب الصلة خاصة يعتبر الوصف الواقع صلة "أل" بمنزلة شبه الجملة، "وقد تقدم إيضاح هذا في الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة، وسيجيء في الهامش بعد هذا مباشرة بيان العلامة التي تميز شبه الجملة التام المفيد مما ليس تامًا ولا مفيدًا".

3 من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثرًا "هنا في ص 245 وما بعدها، وج 1 في بابي "الموصول"، و"المبتدأ والخبر" خاصًا يشبه الجملة؛ من ناحية التعلق، ووجوب حذف العامل أو جوازه، وشبه الجملة اللغو والمستقر ... و ... وما يصحب كل هذا من أحكام هامة، وإنما نعيده بمناسبة للكلام على حروف الجر؛ لأن الجار مع مجروره أحد الشرطين اللذين يسميان: "شبه الجملة"، والشرط الآخر هو: "الظرف"، ويطلقه بعض القدماء على الشرطين ويزاد عليهما صلة "أل" خاصة "كما سبق في رقم 2"، فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو: "باب الظرف"، و"باب حروف الجر"، وإلى هذين البابين قبل غيرهما يتجه نظر الباحث في "شبه الجملة": حيث يجب أن

يتجمع ويتركز في كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة، وأحكامه، دون الاعتماد على المتفرق في الأبواب الأخرى، لمناسبات طارئة.

الأصل المتفق عليه بين النحاة أن العامل في الظرف، وفي الجار مع مجروره يقع بنفسه في مواقع إعرابية مختلفة؛ منها: الصلة، والصفة، والخبر، والحال ... و ... ، فهل يقع شبه الجملة نفسه في تلك المواقع الإعرابية بدلاً من عامله، وبجل محله؟

لا مانع من هذا في رأي حسن لفريق من قدامى النحاة، بشرط أن يكون العامل في شبه الجملة بنوعيه محذوفاً، وبشرط أن يكون كل منهما مفيداً بعد حذف العامل الذي يتعلقان به مع ملاحظة أن الذي يتعلق من أنواع الجار مع مجروره هو حرف الجر الأصلي مع مجروره وشبه الأصلي، دون حرف الجر الزائد وشبهه مع مجرورهما، وأوضح علامة تدل على وجود الفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هو أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما، ويتحقق هذا في صورتين:

الأولى: أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام، أي: الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر، وهذا يسمى: "الاستقرار العام" أو: "الكون العام" ومعناهما: مجرد الوجود؛

(445/2)

ملاحظة:

المشهور أن شبه الجملة التام بنوعيه "الظرف، والجار مع مجروره" إذا وقع

= ففي نحو: "تكلم الذي عندك" أي: الموجود عندك لا يفيد الظرف: "عند" شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود؛ كالأكل، أو الشرب، أو القراءة، أو سواها ... وهذا هو "الوجود العام"، أو: "الاستقرار العام" أو: "الكون العام" كما قلنا، ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة، أو غيرها، وكذلك نحو: "سكت الذي في الحجرة" أي: الموجود في الحجرة وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شيء آخر؛ كالنوم، أو الضحك، أو المشي، وكذلك غيرهما من الأمثلة.

ولأن هذا الكون العام واضح "ومفهوم" بدهاة طبقاً للبيان الهام الذي سبق في ص 246 وجب حذفه في مسائل؛ منها ما ذكرناه، وهو: أن يقع صلة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً ... ؛ إذ لا داعي للإضافة بذكره من غير حاجة إليه.

الثانية: أن يكون متعلقهما أمرًا خاصًا محذوفًا جوازًا لوجود ما يدل عليه. ويظهر المتعلق الخاص في المثالين السابقين بأن نقول: تكلم الذي وقف عندك، وسكت الذي نام في الحجرة، فكلمة: "وقف" أو: "نام" تؤدي معنى خاصًا هو: الوقوف، أو: النوم، ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته في الجملة، والتصريح بها، فليس هو مجرد حضور الشخص، ووجود المطلقين؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم، ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه؛ مثل: قعد صالح في البيت ومحمود في الحديقة؛ فقول: بل صالح الذي في الحديقة، تريد: بل صالح الذي قعد في الحديقة؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والحال مع مجروره غير تأمين؛ فلا يصلحان للصلة، ولا لغيرها مما سبق؛ مثل: هذا الذي أمامك، أو: منك، تريد هذا الذي غضب أمامك، أو: غضب منك، ومثل: غاب الذي اليوم ... أو: الذي بك، تريد: غاب الذي حضر اليوم، والذي استعان بك. فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصًا مقيدًا، فلا يصح حذفه إلا بقرينة.

وظرف المكان هو الذي يكون متعلقه في الصلة كونًا عامًا واجب الحذف، أو كونًا خاصًا واجب الذكر إلا عند وجود قرينة؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره. أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصًا؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة، وبشرط أن يكون الزمن قريبًا من زمن الكلام، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، أو: أمس، أو آنفًا، فإن كان زمن الظرف بعيدًا من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً، لم يحذف العامل؛ فلا تقول يوم الأربعاء: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس أو يوم الجمعة.

ولم أطله على تحديد النحاة للزمن القريب أو البعيد؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب هو ما يتجاوز يومين، وأن البعيد ما زاد عليهما، وربما كان عدم التحديد مقصودًا منه ترك الأمر للمتكلم والسامع.

وشبه الجملة بنوعيه يسمى: "مستقرًا" بفتح القاف، والمراد: مستقر فيه" حين يقع متعلقه "كونًا عامًا" يفهم بدون ذكره، ويسمى: "لغوًا" حين يقع متعلقه "كونًا" مذكورًا أو محذوفًا لقرينة تدل عليه، وإنما سمي "مستقرًا" لأمرين سبقت الإشارة إليهما في ص 246 و 250؛ لاستقرار معنى عامله فيه؛ أي: فهمه منه؛ ولأن حين يصير خبرًا مثلاً ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف، ويستقر فيه، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوبًا، وسمي "اللغو" لغوًا؛ لأن وجوده ضئيل =

بعد نكرة محضة وجب إعراب متعلقه "عامله" نعتاً، وإذا وقع بعد معرفة محضة.

= الأثر مع وجود عامله: إذ لا يستقر فيه معنى عامله، ولا يتحمل ضميره. وفي هذه الحالة يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر، أو الصفة، أو الصلة، أو الحال ... أو ... ، ويجب ذكره، ولا يجوز حذفه إلا لقريضة، ولو حذف لوجودها لكان مع حذفه أيضاً هو الخبر أو الصفة، أو الصلة، أو الحال ... فلا يصح في رأي الكثرة في حالي ذكر الكون الخاص، أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً، أو نعتاً، أو واحداً مما سبق، وهذا نوع من التشدد لا داعي له، إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر، أو الصفة، أو الصلة، أو الحال، أو غيرها، وذلك عندما يحذف جوازاً عامله المعروف؛ لأن هذا الإعراب جائز في شبه الجملة الذي حذف عامله العام وجوباً كما سيجيء، فلم لا يجوز هنا؟

ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على: "الوجود المطلق"، ثم يمتاز اللغو بدلالته فوق هذا على معنى خاص؛ كالمشي، أو الحركة ... وغيرهما مما يزداد عليه فيجعله خاصاً مقيداً، بعد أن كان عاماً مطلقاً. ويتضح أيضاً أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجملة؛ إذ لا فائدة من ذكره؛ ولا خفاء، ولا لبس بحذفه، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة، وأن الكون الخاص يجب ذكره حتماً؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه، فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعيّنه صح حذفه مثل: الفارس فوق الحصان، أي: راكب فوق الحصان، ومن لي بفلان؟ أي: من يتكفل لي بفلان؟ والبحري من الشعراء؛ أي: معدود منهم، ومثل قوله تعالى في القصص: {الْحُرُّ بِالْحُرِّ} ، على تقدير: الحر مقتول بالحر؛ لأن تقدير الكون العام في الأمثلة السابقة لا يؤدي المعنى المراد، والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو الذي يعرب عندهم كما سبق خبراً، أو صفة، أو صلة، أو حالاً ... لا شبه الجملة. وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج شبه الجملة في رأيهم عن اعتباره: "لغواً" ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه: "كون خاص"، فالمعول عليهم عندهم في الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون، وأنه ليس بعام؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذفه لقريضة، وفي الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون، وأنه ليس بخاص.

وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقة، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات ذلك الأقسام والفروع، وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً؛ وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم، ولا ضرر من إهماله، بل الخير في إهماله، ولا الاقتصار عند حذف العامل على إعراب الظرف، والجار مع مجروره هو: الخبر، أو الصفة، أو الصلة،

أو الحال ... وهو رأي لبعض السابقين، ولا داعي التشدد في البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجة إليه، ولا للتمسك بأنه هو الخبر، أو الصفة ... أو ... ، ولا خير في ركوب الشطط لإظهار آثاره. لأن المعنى جل كامل بدونه، إن ذلك التشدد هو صورة من الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة، ولم الإعانة وفي استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد؟

وقد دعا لهذا بعض القدماء كما أشرنا، وكما ورد في كثر من المراجع الكبيرة، كالمفصل وغيره، يقول صاحب المفصل "ج1 ص 90" عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه: "اعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو: "استقر" أو: "مستقر"، وأقيمت الظرف مقامه.

=

(447/2)

وجب إعرابه حالا، أما إذا وقع بعد نكرة غير محضة، أو معرفة محضة فيجوز

= على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه "يريد أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه"، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعاً به؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار؛ ثم حذف الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره؛ للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإن ذكرته أولاً وقلت: زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع.

واعلم أنك إذا قلت: "زيد عندك" فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف؛ سواء أكان فعلاً: أم اسماً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وإذا قلت: زيد في الدار، أو: من الكرام، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب، "عندك" إذا قلت: زيد عندك، ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ... ١. هـ.

وهو يشير بقوله: "الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار ... " إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور بحرف جر أصلي، وشبهه هو "مفعول به" في المعنى، وحرف الجر أداة لتوصيل أثر الفعل إليه "كما شرحنا أول الباب، ص 439، وفيما

سبقه من ص 151 و 159 و

وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف، أو الجار مع مجروره هو الصلة، أو الصفة، أو الخبر، أو الحال ... أمراً سائغاً مقبولاً، ورأيًا لبعض القدامى يحمل طابع التيسير والاختصار.

فإن وقع أحدهما في تلك المواضع فقد يتعلق بشيء مذكور يصلح للتعلق، كالفعل ونحوه ... وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق، أو غيره مما يصح التعلق به، ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلاً إلا حين يقع صلة، لغير "أل"؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة "والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة، ولا يكون صلة لغير "أل"، كما عرفنا في باب الموصول، وكذلك يتحتم أن يكون فعلاً في حالة القسم الذي حذفه عامله؛ لأن جملة القسم أيضاً لا بد أن تكون فعلية كما سبق في ص 442.

ومما تجدر ملاحظته أن شبه الجملة بنوعيه "الظرف، والجار الأصلي مع مجروره" إذا تعلق بفعل مؤكد بالنون لم يجز أن يتقدم على هذا الفعل في الرأي المشهور دون الرأي الآخر طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 3 هامش ص 101، وأشرنا إليه في أول ص 445.

وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل اليسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره "شبه جملة" إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة، ومراعاة أصلها السابق، أو: لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة، بل هو مركب؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذي بسطناه.

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناها من قبل بما ملخصه: أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر، ولا الصفة، ولا الصلة، ولا الحال، و ...

=

(448/2)

إعرابه في كل صورة من الصورتين، حالاً، أو نعتاً، لكن يقول بعض المحققين: إن متعلق شبه الجملة يصلح أن يكون حالاً أو نعتاً في جميع الصور؛ سواء أكانت النكرة والمعرفة محضتين أم غير محضتين، ما عدا صورة واحدة يتعين أن يكون شبه الجملة فيها نعتاً، هي: أن تكون النكرة محضة، ورأيه حسن، وقد سبق إيضاحه التام وتفصيله¹. وحروف الجر السابقة كلها أصلية خالصة، إلا أربعة؛ هي: "من"، و"الباء" و"اللام" و"الكاف"، فهذه الأربعة تستعمل أصلية حيناً، وزائدة حيناً آخر، وإلا "لعل" و"رب"؛

فإنهما حرف جر شبيهان بالزائد، وكذا: "لولا" في رأي أشرنا إليه من قبل²، ومن الناحية من يجعل: خلا، وعدا،

= و ... في رأي جمهورهم، وإنما الخبر وغيره في الحقيقة لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلي مع مجروره؛ إذ لا مهمة لشبه الجملة إلا إتمام المعنى في غيره، لهذا لا بد لنوعيه أن يتعلقا بفعل أو بما يشبهه؛ ليتم بهما المعنى للأسباب الموضحة في أول هذا الباب وفي باب الظرف، والمحذوف قد يكون فعلاً فقط أما فاله الضمير فقد تكره واستقر في شبه الجملة، وقد يكون في غير الصلة والقسم شيئاً آخر، فإن لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يقع عاملاً يتعلق به الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره كما في مثل: الغزال في الحديقة، فأين العامل؟ فلما كان التعلق واجباً وكان شبه الجملة غير صالح لأن يكون هو المبتدأ في المعنى كالشأن في الخبر، وكان العامل غير موجود؛ وجب تقديره محذوفاً؛ إما فعلاً مع فاعله "أي: جملة فعلية، مثل: استقر، أو: ثبت، أو: حصل، أو كان، بمعنى: وجد، "وهي التامة" ... وإما اسماً مشتقاً، مثل: "مستقر"، أو: "كائن" المشتقة من "كان" التامة، وإما اسماً آخر يصلح عاملاً، وإما بالنسبة "أي: الإسناد طبقاً لما هو مشروح في رقم 2 من هامش ص 441"، فليس الخبر أو غيره ... عندهم هو الظرف نفسه، أو الجار مع مجروره مباشرة؛ إنما الخبر هو المحذوف، ويتعلق به كل واحد من هذين، ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلق بالفعل المحذوف، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما، والقائم مقامهما، والفعل مع فاعله جملة، فما ناب عنها قام مقامها شبه بها، لذلك أسموه: "شبه الجملة".

وأصحاب هذا الرأي يقولون: إن الضمير الذي كان فاعلاً للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة، أي: بعد أن تمت المشابهة، وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة، وصحة تعلقه بالمشتق سموه: "شبه الوصف" أيضاً كما سبق في رقم 3 من هامش ص 373، وفي رقم 1 من هامش ص 382.

وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف، وطريقته وما يتصل بهذا في بابه من هذا الجزء ص 245 وما بعدها وكذا في ج 1 م 35 ص 431 كما أوضحنا هنا في هذا الباب أمرهما مع الجار والمجرور.

1 في ج 1 ص 192 و 194 حيث البيان الكامل.

2 رقم 2 من هامش ص 431 م 89 وتفصيل هذا في الجزء الأول عند الكلام على:

"الحرف" ص 43 وما بعدها م 5.

وحاشا، من حروف الجر الشبيهة بالزائدة، لكن لا داعي للعدول عن اعتبارها حروفاً أصلية؛ كما سبق 1 في باب الاستثناء وسيجيء تفصيل الكلام عن معاني حروف الجر، وعملها بالموضع الخاص بهذا من الباب 2.

القسم الثاني: حرف الجر الزائد 3 زيادة محضة 4، وهو الذي لا يجلب معنى جديداً، وإنما يؤكد ويقوي المعنى العام في الجملة كلها، فشأنه شأن كل الحروف الزائدة؛ يفيد الواحد منها تأكيد المعنى العام للجملة كالذي يفيد تكرار تلك الجملة كلها، سواء أكان المعنى العام إيجاباً أم سلباً، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به، ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه، نحو: كفى بالله شهيداً، بمعنى: يكفي الله شهيداً؛ فقد جاءت "الباء" الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيده؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتأكيد إثباته وإيجابه، ومثل: ليس من خالق إلا الله أي: ليس خالق إلا الله، فأتينا بالحرف الزائد: "من": لتأكيد ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفي، وتقوية ما تتضمنه من السلب، ولو حذف الحرف الزائد في المثالين ما تأثر المعنى بحذفه 5.

ولا فرق في إفادة التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد في أول الجملة، أو في وسطها، أو في آخرها؛ نحو: بحسبك الأدب، كفى بالله شهيداً، الأدب بحسبك ... وقد تكون زيادة الحرف واجبة لا غنى عنها كزيادة "باء الجر" بعد صيغة "أفعل" للتعجب القياسي؛ نحو: أكرم بالعرب 6.

1 في رقم 4 من هامش ص 355.

2 ص 455 وما بعدها.

3 أشرنا في رقم 3 من هامش ص 434 إلى الموضع الذي يشتمل على بيان المراد من "اللفظ الزائد" سواء أكان اللفظ حرفاً أم غير حرف، وأن ذلك الموضع هو: ج 1 م 5 ص 66 و 70.

4 هناك "اللام الجارة" قد تكون زيادتها لتقوية عاملها، فتكون زيادتها شبيهة بالخفضة "كما سبق في رقم 2 من هامش ص 435، ويجيء البيان في ص 475".

5 ومن أمثلة زيادتها لتقوية المعنى المنفي قول الشاعر:

ولست براض عن حياة ذليلة ... ولا بد للأحرار من موطن حر

6 بشرط دخولها على اسم صريح، لا مؤول من أن وأن وصلتهما كما سيجيء عند

الكلام على "الباء" في حروف الجر رقم 14 من ص 494، وانظر رقم 1 هامش ص 163، ثم رقم 4 من هامش ص 532 للأهمية.

(450/2)

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل؛ لأن التعلق والزيادة متعارضان؛ إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز، ناقص المعنى، واسم يكمل هذا النقص، ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جر أصلي وشبهه أما الزائد، فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال، والإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم، وتقويته كله، لا للربط. طريقة إعراب المجرور بالحرف الزائد:

لا بد من أمرين معاً في الاسم المجرور بالحرف الزائد؛ أن يكون مجروراً في اللفظ، وأن يكون مع ذلك في محل رفع، أو نصب، أو جر؛ على حسب مقتضيات العوامل، فله إعراب لفظي، معه آخر محلي، ففي مثل، "كفى بالله شهيداً" تعرب "الباء" حرف جر زائداً "الله" مجرور بها، في محل رفع؛ لأنه فاعل، إذ الأصل: كفى الله ... وفي مثل: "بحسبك الأدب"، "الباء": حرف جر زائد، "حسب" مجرور بها، في محل رفع؛ لأنها تصلح مبتدأ؛ إذ الأصل: حسبك الأدب ... وهكذا، فحرف الجر الأصلي والزائد يشتركان في أمر واحد، هو: أن كل منهما لا بد أن يجر الاسم بعده، ويختلفان في ثلاثة أمور:

1- في أن الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى فرعي جديد لم يكن في الجملة قبل مجيئه، أما الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد، وإنما يؤكد ويقوي المعنى العام الذي تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه.

2- والحرف الأصلي مع مجروره لا بد أن يتعلقا 1 بعامل محتاج إليهما في تكملة معناه وإيصال أثره إلى الاسم المجرور، أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان.

3- والحرف الأصلي يجر الاسم بعده لفظاً دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب 2، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله، ولا محل لها، أما الزائد فلا بد

1 إلا الحرف: "علي" الذي للإضراب، وكذا اللام الأصلية في بعض الآراء "انظر البيان

في ص 436 ورقم 3 من هامشها".

2 أي: أنه ليس له إعراب محلي.

(451/2)

أن يجر الاسم لفظاً، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب، وإذا جاء تابع لهذا الاسم الجرور جاز فيه أمران؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع، وإما حركة أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه؛ ففي مثل: "كفى بالله القادر شهيداً" يصح في كلمة: "القادر" الجر تبعاً للفظ "الله" الجرور لفظاً، ويجوز الرفع تبعاً لمحله باعتباره فاعلاً، ومثل هذا يجري في سائر التوابع؛ حيث يجمع في التابع الإعراب اللفظي مع الإعراب المحلي. وأشهر حروف الجر الزائدة هو الأربعة السالفة "من - الباء - اللام - الكاف ..."، وسيأتي معنى كل وعمله في المكان الخاص بذلك¹.

القسم الثالث: حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو الذي يجر الاسم بعده لفظاً فقط، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب² فهو كالزائد في هذا، ويفيد الجملة معنى جديداً مستقلاً، لا معنى فرعياً مكماً لمعنى موجود، ولهذا لا يصح حذفه؛ إذ لو حذفناه لفقدت الجملة المعنى الجديد المستقبل الذي جلبه معه، ولكنه لا يحتاج مع مجروره لشيء يتعلق به؛ لأن هذا الحرف الشبيه بالزائد لا يستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى، واسم آخر يتمم معناه.

ومن أمثلته: رب، لعل، وكذا "لولا"، عند فريق من النحاة، نحو: رب غريب شهيم كان أنفع من قريب، رب صديق أمين كان أوفى من شقيق، فقد جر الحرف: رب، الاسم بعده في اللفظ، وأفاد الجملة معنى جديداً مستقلاً هو: التقليل، ولم يكن هذا المعنى موجوداً.

وسيجيء فصليل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله، وكل ما يتصل به في موضعه الخاص³.

1 ص 455 وما بعدها.

2 سبقت الإشارة "في هامش ص 355 و 452" إلى أن الأفضل إهمال الرأي الذي يدخل: "خلا وعدا وحاشا" في حروف الجر الشبيهة بالزائدة، لما فيه من تضيق وتعقيد لا داعي لهما، فاعتبارها حروف جر أصلية أيسر وأوضح.

3 انظر الكلام على: "رب" ص 522 وما بعدها، وفي ص 524 رأي آخر يجعل الحرف "رب" من حروف الجر التي تتعلق بعامل.

(452/2)

طريقة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد:

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظاً فقط، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب؛ فهو في هذا شبيه بالحرف الزائد كما أسلفنا ففي المثالين السابقين: تعرب "رب" حرف جر شبيه بالزائد، وكلمة: "غريب" أو: "صديق" مجرورة بها في محل رفع؛ لأنها مبتدأ، وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجر مراعاة للفظ المتبوع، وجاز ضبطه بحركة تناسب محله، ففي المثالين السابقين نقول: رب غريب شهم كان أنفع من قريب، رب صديق مهذب كان أوفى من شيق؛ بجر كلمتي: "شهم" و"مهذب" مراعاة للفظ المنعوت، أو رفعهما مراعاة لمحله.

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلي في أمرين؛ هما: جر الاسم بعده، وإفادة الجملة معنى جديداً مستقلاً؛ فلم يجرى ليتم معنى عامله.

ويخالفه في أمرين؛ هما: عدم تعلقه هو ومجروره بعامل، وأن مجروره محلاً من الإعراب فوق إعرابه اللفظي بالجر.

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد في أمور ثلاثة: هي، جر الاسم لفظاً واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلي فوق إعرابه اللفظي بالجر، وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلق.

ويخالفه في أمر واحد؛ هو: إتيانه بمعنى جديد مستقل كما أسلفنا أما الزائد، فلا جديد في المعنى معه، وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجملة كلها.

(453/2)

تلك هي الأنواع الثلاثة من حروف الجر، وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين هذه الأنواع الثلاثة فيما يأتي:

1 أما الذي زيادته غير محضنة، فإيضاحه في رقم 2 من هامش ص 435، وكذلك في رقم 10 من ص 475 حيث الكلام على "لام الجر" الزائدة للتوكيد، أي: للتقوية.

(454/2)

المسألة 90:

د- معاني 1 حروف الجر، ووجوه استعمالها.
المشهور من حروف الجر عشرون، سردنا ألفاظها 2، وأنواعها الثلاثة.
ونشير إلى أمرين:
أولهما: أن كل حرف من هذه العشرين، قد يتعدد معناه، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني، أي: أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر، وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة، ما يشاء مما يناسب السياق، غير أن الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد قد تتفاوت في هذه المهمة، فبعضها أقوى على إظهاره من غيرها، لكثرة استعمالها فيه، وشهرتها به، وهذه الكثرة والشهرة، تختلف باختلاف العصور والطبقات، ومن ثم كان من المستحسن بلاغة اختيار الحرف الأوضح، والأشهر وقت الاستعمال، دون الحرف الغريب، أو غير المألوف، برغم صحة استعمال كل منهما استعمالاً قياسياً في المعنى الواحد، أما إذا اختلفت الحروف في أداء المعاني فجب الاقتصار على ما يؤدي المعنى المراد، واختياره وحده؛ ولهذا يجب تنويع حروف وتغييرها على حسب المعاني المقصودة.
ثانيهما: أن بضع حروف الجر يكثر استعماله في الجر حتى يكاد يقتصر عليه؛ مثل: من، إلى، عن، على، رب، في، وبعضاً آخر يقل استعماله فيه، وهذا ستة أحرف 3 هي: خلا - عدا - حاشا - كي - لعل - متى.

غير أن الذي يكثر استعماله في الجر والذي لا يكثر سيان، من ناحية أن

1 سبقت إشارة إلى معنى الحرف، "في رقم 3 من هامش ص 435 ورقم 1 من هامش 436"، وسألنا هناك: أيكون حرف الجر معنى واحد يقتصر عليه، أم له أكثر؟ وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض؟ وقلنا: إن الإجابة عن هذا في ص 455.
2 في ص 431 م 89.

3 ولا يصح قصر عامل على حرف منها، ولا حبس حرف منها على عامل انظر البيان الخاص في رقم 4 من هامش ص 161.

(455/2)

استخدامها قياسي في الموطن المناسب للمعنى، لا يمنع منه مانع؛ حتى القلة المشار إليها، فإنها ليست من النوع الذي يمنع القياس والمحاكاة، إذ هي قلة نسبية لا ذاتية¹ "أي: أنها تعتبر قليلة إذا قيست بالنوع الآخر الكثير، وليست قليلة في ذاتها، بل كثيرة بغير تلك الموازنة".

فأما الثلاثة الأولى من القسم القليل القياسي، فقد سبق إيفاءها حقها من الإبانة والتفصيل في باب الاستثناء².

وأما "كي" فحرف جر أصلي للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثة أشياء:

الأول: "ما" الاستفهامية التي يسأل بها عن سبب الشيء وعلته؛ كأن يقول شخص: قد لازمت البيت أسبوعاً، فيسأله آخر: كي³؟ بمعنى: لمه؟ أي: لماذا؟، ومثل: أقصد الريف كل أسبوع، فيقال: كي⁴؟ أي: لمه؟.

و"كي" هذه تسمى: "كي التعليلية"؛ لأنها تدخل على استفهام يسأل به عن العلة والسبب كما سبق، فهي بمنزلة اللام الجارة التي تسمى: "لام التعليل" في معناها وعملها.

الثاني: "ما" المصدرية مع صلتها⁴؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معاً؛ مثل: أحسن معاملة الناس كي ما تسلم من أذاهم، أي: لسلامتك من أذاهم. وتسمى: "كي المصدرية": لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدر مع صلتها؛ فهي مثل "لام التعليل" معنى وعملاً.

الثالث: "أن المصدرية" مع صلتها⁴؛ فتجر المصدر المنسبك منهما

1 انظر الأشموني ج 3 أول باب الإضافة عند بيت ابن مالك: "وأما أكسب ثان أولاً ..."، وقد أشرنا إلى هذا المعنى في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب، ومنها رقم 2 من هامش ص 386، ومنها مع الإيضاح ج 3 رقم 1 من هامش ص 64 م 93 ورقم 4 من هامش ص 87 م 94.

2 ص 357 م 83 وأن الأفضل اعتبارها حرف جر أصلية، لا شبيهة بالزائدة "كما

أشرنا قريباً في رقم 2 من هامش ص 452".

- 3 أصل الكلام: كيما؟ أي: لما؟ ... ومن المعروف أن "ما" الاستفهامية إذا جرت تحذف ألفها، ويحل محل الألف "هاء السكت" الساكنة، بشرط أن تكون هذه الزيادة في حالة الوقف على "ما" دون حالة اتصالها بما بعدها من الكلام.
- 4 و سبق تفصيل الكلام على "ما" المصدرية بنوعيتها، ومعناها، وطريقة استعمالها، وصوغ المصدر منها، وكذا أن، في ج1 باب الموصول ص 269 م 27.

(456/2)

معاً؛ والغالب في هذه الصورة إضمار "إن" بعد "كي" مثل: أحسن السكوت كي تحسن الفهم، والأصل: كي أن تحسن الفهم، فالمصدر المنسبك من "أن" المضمر، وصلتها في محل جر بالحرف: "كي" 1، وهي أيضاً مثل "لام التعليل"، معنى وعملاً.

أي: أنها في المواضع الثلاثة السابقة تؤدي معنى واحداً وعملاً واحداً 2 ...

ومما تقدم نعلم أن: "كي" الجارة لا تجر اسماً معرباً، ولا اسماً صريحاً.

وأما لعل 3، فحرف جر شبيه بالزائد، ومعناه الكثير هو: الترجي والتوقع 4؛

- 1 هناك مذهب؛ يجعل "كي" هي الناصبة المصدرية، وقبلها لام التعليل مقدرة في هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه "أن" الناصبة، "كما سيجيء في رقم 2 هنا" ولا مانع من الأخذ به، وهو ملخص لما في ج 4 باب إعراب الفعل: "قسم النواصب".
- 2 يكثر في الأساليب الفصيحة إما وقوع لام الجر قبل: "كي" مباشرة؛ مثل: تنقلت في البلاد؛ لكي أستفيد خبرة، وإما وقوع "أن" المصدرية بعدها، دون أن تسبقها لام الجر، مثل: أتجنب السهر الطويل؛ كي أن أحتفظ بقوتي ونشاطي، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها "أن" المصدرية "وهذه الصورة قليلة بالنسبة للسابقتين" مثل: أواظب على نوع من الرياضة البدنية؛ لكي أن أفيد جسمي، فإن وجدت "لام" الجر وحدها قبل: "كي" وجب اعتبار "كي" حرفاً مصدريةً ناصباً بنفسه: فيكون مثل "أن" المصدرية؛ معنى وعملاً؛ لأن حرف الجر لا يدخل في الغالب على مثله إلا لتوكيد لفظي، وإن وقعت بعدها: "أن" المصدرية ولم تسبقها "لام" الجر وجب اعتبارها حرف جر كـ "لام" التعليل معنى وعملاً، وهذا قليل قياسي كما سبق، فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة

"بأن" بعدها، والمصدر المنسبك مجرور باللام التي قبلها.
فإن لم توجد "لام" الجر قبلها، ولا "أن" بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير "اللام" قبلها، أو حرف جر بتقدير: "أن" بعدها، راجع أحكامها في ج4 باب النواصب.
3 تكثر فيها لغات أربع: إثبات اللام الأولى مفتوحة، مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة، وحذف الأولى مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة؛ فهذه اللغات الأربع، هي التي تستعمل بكثرة في الجر دون غيرها من باقي اللهجات، واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب، وهو مع جوازه وقياسيته غير خفيف على الأسماع، ولا سائغ اليوم، لغرابته.
4 سبق في الجزء الأول، باب: "إن" أن الترجي أو التوقيع، هو: انتظار حصول شيء مرغوب فيه، ميسور التحقق، ولا يكون إلا في الأمر الممكن. "ولعل" قد تكون أحياناً للتعليل، أو: الظن ...

(457/2)

نحو: لعل الغائب قادم غداً، فكلمة: "لعل" حرف جر شبيه بالزائد "الغائب" مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ، "قادم" خبره، غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية.
وأما "متى" فحرف جر أصلي¹ ومعناه: الابتداء غالباً نحو: قرأت الكتاب متى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين، أي: من ابتداء الصفحة الأولى ... فهي في تأدية هذا المعنى مثل "من الابتداءية".

إلى هذا انتهى الكلام على الحروف التي تستعمل قليلاً في الجر، مع قياس استعمالها. وننتقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه، فنوضح المعاني القياسية لكل واحد، وما قد يتصل بعمله.

ويلاحظ ما سبق²، وهو أن حرف الجر الأصلي حين يؤدي معنى فرعياً من المعاني التي ستذكر لا بد أن يقوم في الوقت نفسه بتعددية عامله اللازم إلى مفعول به معنى³، وهذا المفعول المعنوي هو الاسم المجرور بالحرف الأصلي.

من: حرف يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصلياً وزائداً ... ويتردد بين أحد عشر معنى:

1- التبويض، أي: الدلالة على البعوضة، وعلامتها: أن يكون ما قبلها

1 يستعمله قليل من العرب دون كثيرهم، ومن هذا القليل قبيلة: "هذيل"، ومن

كلامهم: "أخرجها متى كمه: أي: من كمه، وقول شاعرهم أي ذؤيب الهذلي في وصف السحب المتراكمة فوق لجج البحر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لمن نثيج

يريد: من لجج ... النثيج: الصوت العالي وجاء في الهمع ج2 ص34 ما نصه: "إنها تأتي بمعنى: "وسط" حكى: "وضعها متى كمه" أي: وسطه، وإذا كانت بمعنى "وسط" هي اسم أو "من" فحرف، جزم به ابن هشام وغيره". 1. هـ.

ويرى بعض النحاة كالقراء أنها عند "هذيل" مقصورة على الاسمية الخالصة، بمعنى:

"وسط"، فإذا اقتصرنا على هذا الرأي فهي معربة، وإن جربنا على الرأي الذي يجعلها صالحة للاسمية والحرفية فهي مبنية، ومع جواز استعماله اسماً أو حرفاً وقياسيته فيهما، لا ترتاح له الأذن اليوم، لغرابته.

2 في ص 438.

3 انظر رقم 3 من هامش ص 473.

(458/2)

في الغالب جزءاً من المجرور بها، مع صحة حذفها ووضع كلمة: "بعض" مكانها؛ نحو: خذ من الدراهم، وكقولهم: ادخر من غناك لفقرك، ومن قوتك لضعفك؛ فالمأخوذ بعض الدراهم، والمُدخر بعض الغني والقوة، ويصح وضع كلمة: "بعض" مكان كلمة: "من"، ومثل هذا قول الشاعر:

وإنك ممن زين الله وجهه ... وليس لوجه زانه الله شائن

فالمخاطب جزء من الاسم المجرور بها؛ وهو: "من" الموصولة التي بمعنى "الذين"، وقد يكون ذلك الجزء متأخراً عنها وعن الاسم المجرور بها، وفي اللفظ دون الرتبة؛ كقولهم: "إن من آفة المنطق الكذب، ومن لؤم الخلاق الملق"، فالكذب والملق متأخران في الترتيب اللفظي وحده، ولكنهما متقدمان في درجتهما؛ لأن كلاً منهما هو: "اسم إن"، والأصل في "اسم إن" تقدمه في الرتبة على خبرها 1 ...

2- بيان الجنس2، وعلامتها: أن يصح الإخبار بما بعدها عما3 قبلها؛ كقولهم: اجتنب المستهترين من الزملاء، فالزملاء فئة من جنس عام هو: المستهترون؛ فهي نوع يدخل تحت جنس "المستهترين" الشامل للزملاء وغير الزملاء. وكقولهم: تخير الأصدقاء من الأوفياء ... أي: الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم لفظ: "الأوفياء"،

وهذا الجنس عام، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم.
3- ابتداء الغاية 4 في الأمكنة كثيرًا، وفي الأزمنة أحيانًا وهي في الحالتين

-
- 1 ومثل هذا المتأخر في اللفظ ما ورد في الأثر: "إنما يرحم الله من عباده الرحماء"، والأصل: إنما يرحم الله الرحماء من عباده.
 - 2 أي: بيان أن ما قبلها في الغالب جنس عام يشمل ما بعدها، فما قبلها أكثر وأكبر؛ كالمثال الأول الآتي، وقد يكون العكس، نحو: هذا السوار من ذهب، وهذا الباب من خشب، "وانظر رقم 5 من هامش ص 416".
 - 3 له علامة أخرى: أن يصح حذف، "من" ووضع اسم مفعول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها، هذا إن كان ما قبلها معرفة، فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير وحده؛ نحو: أساور من ذهب، أي: هي ذهب.
 - 4 معنى الغاية هنا رقم ما سيجيء في 2 من هامش ص 468: المسافة المكانية حينًا، والمقدار الزمني حينًا آخر، على حسب الياق، بيان هذا: أن الفعل وشبيهه المتعدي بمن الجارة له معنى يستمر قليلا أو طويلا، وابتداء هذا المعنى هو الاسم المجرور بمن، وهذا الاسم هو الدال على زمان أو مكان كما في الأمثلة التالية. وليس المراد معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء، فالتسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء. ومعناها هنا قد يختلف عنه في الظروف على حسب ما هو مبين في رقم 2 من هامش ص 292م 79.

(459/2)

قياسية، وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالاً 1؛ فمثال الأولى قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ} ؛ فابتداء مكان الإسراء هو المسجد الحرام، ونحو: جاءني رسالة من فلان، فابتداء مكان المجيء هو فلان ...

- ومثال الثانية قولهم: فلان ميمون الطالع من يوم ولادته، راجح العقل من أول نشأته ... فابتداء زمان اليمين هو يوم ولادته، وابتداء زمان رجاحة العقل هو أول نشأته.
- 4- التوكيد، "ولا تكون معه إلا زائدة"، وزيادتها إما للنص على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهوماً من الكلام

قبل دخولها، فالأول مثل: "ما غاب من رجل"، وأصل الجملة: ما غاب رجل، وهي جملة قد يفهم منها أن نفي المعنى منصب على رجل واحد دون ما زاد عليه، أي: أن رجلاً واحداً هو الذي لم يغيب، وأن من الجائز غياب رجلين أو رجال. والسبب في اختلاف الفهم أن كلمة: "رجل" النكرة، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي، "وهي النكرات القاطعة في الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفي، ويتحتم أن ينصب النفي الذي قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها؛ وأن يتمتع معه الخلاف في الفهم؛ مثل: كلمة: أحد، وديار، وغريب، وإنما كلمة "رجل" من النكرات التي قد تقع بعد النفي، أو لا تقع، وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التي تشمل كل فرد من الرجال إلا بقرينة، وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفي كما

1 ما معنى الحرف: "من" الداخل على المفضل عليه بعد أفعل التفضيل؟ أمعناه: الابتداء أم المجاوزة؟ الجواب في رقم 1 من هامش ص 464.

(460/2)

أوضحنا، فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال، وجعل المعنى نصاً في العموم والشمول على سبيل اليقين أتينا بالحرف الزائد: "من" ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة، وقلنا: "ما غاب من رجل"؛ وعندئذ لا يصح أن يختلف الفهم، ولا أن يتنوع؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد واحد، وما زاد عليه من أفراد الرجال، ومن ثم لا يصح أن يقال: "ما غاب من رجل، وإنما غاب رجلان أو أكثر"، منعاً للتناقض والتخالف، في حين يصح هذا قبل مجيء "من" الزائدة؛ لأن الأسلوب قبل مجيئها قد يحتمل أمرين؛ نفي الواحد دون ما زاد عليه؛ ونفيه مع ما زاد عليه معاً كما أسلفنا، وهذا معنى قولهم: "من الزائدة" تفيد النص على عموم الحكم، وشموله كل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضي وجود النفي الدائم الشامل قبلها اقتضاءً محتوماً.

وعلى ضوء ما سبق تتبين فائدة "من" في قول الشاعر:
ما من غريب وإن أبدى تجلده ... إلا تذكر عند الغربة الوطن
وأما الثاني وهو: "تأكيد معنى العموم" ... فمثل: "ما غاب من ديار"؛ من كل كلام

مشتمل على نكرة لا تستعمل غالباً إلا بعد النفي، أو شبهه "مثل: أحد - عريب - ديار ... و ..."، فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول، أي: أن كل نكرة من هذه النكرات، ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس ينتفي عنه المعنى، وإنما يراد أن ينتفي المعنى عن الواحد وما زاد عليه، ففي المثال السابق قطع ويقين بأمر واحد؛ هو: عدم غياب فرد أو أكثر من الأفراد؛ فكل الأفراد حاضرون لم يغب أحد، ولا مجال لاحتمال معنى آخر، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد "من"، وقلنا: ما غاب من ديار لم يفد الحرف الزائد عنى جديداً، ولم يحدث دلالة طارئة لم تكن قبل مجيئه، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيداً، وهو النص على شمول المعنى المنفي وتعميمه؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فرداً فرداً.

والفصيح الذي لا يحسن مخالفته عند استعمال "من" الزائدة أن يتحقق شرطان¹:

1 هذا رأي البصريين ومن سايهم من كثرة النحاة التي اقتضت في الحكم على أغلب الوارد، وخالفهم الكوفيون ومن سايهم فلم يشترطوا الشرطين.

(461/2)

وقوعها بعد نفي¹ أو شبهة "وهو هنا: النهي² وبضع أدوات الاستفهام"، وأن يكون الاسم المجرور بما نكرة، وهذا الاسم يكون مجروراً في اللفظ لكنه مرفوع الخلل إما؛ لأنه مبتدأ، أو أصله مبتدأ؛ في مثل قولهم: هل من صديق للواشي؟ وما من صاحب للنمام³، وإما؛ لأنه فاعل؛ في مثل قولهم: ما سعى من أحد من الشر إلا ارتد إليه سعيه وقد يكون مجروراً في اللفظ منصوب الخلل "إما؛ لأنه مفعول به، كقولهم: تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص أو قصور؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله؟ وإما؛ لأنه مفعول مطلق، نحو قوله تعالى: {مَا فَطَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}، أي: من تفريط.

ومن النادر الذي لا يقاس عليه، زيادتها في غير هذه المواضع الأربعة التي يكون الاسم فيها مجروراً لفظاً كما سبق، لكنه في محل رفع مبتدأ، "الآن أو بحسب أصله" أو: فاعل، أول في محل نصب؛ لأنه مفعول به، أو مفعول مطلق ... و ...

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز في التابع أمران⁴؛ الجر مراعاة للفظ

1 فلا تزداد في الإثبات إلا في تمييز "كم" الخبرية إذا كان مفصلاً منها بفعل متعد لم يستوف مفعوله، فتجيء "من" وجوباً؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي، وهي في هذه الصورة الواجبة زائدة، "كما يقول الصبان في هذا الموضع، أخذاً برأي فريق من النحاة، وكما سيجيء في ج 4 م 164 ص 528، باب: كنايات العدد ... كم وأخواتها"، ونحو قوله تعالى: {وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ} ... ونحو قوله تعالى: {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ} ، وقد وردت زيادتها في قول زهير:

ومنها تكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم
فقد أجاز النحاة أن تكون: "من" زائدة بعد: "مهما"، "وسيجيء هذا في ج 4 ص 326 م 155 باب الجوازم وص 381 ل م 161 باب "أما".
ومما تصلح فيه للزيادة مع وقوعها في الإثبات قوله: \$ "رحم الله امرأً أصلح من لسانه".
2 مثال النه: لا تظلم من أحد، ومثال الاستفهام "ولا يكون هنا إلا بالهمزة" أو: هل
هل جاءك ... ، أو: أجاءك ... من بشير؟
3 ومثل قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ} .
4 في هذا الحكم تفصيل هام سبق بيانه في رقم 1 من هامش 69، واستيفاء الحكم يقتضي الرجوع إليه.

(462/2)

المتبوع، والرفع أو النصب مراعاة لحله، نحو: ما للواشي من صديق مخلص، بجر كلمة: "مخلص"، أو برفعها، باعتبارها نعتاً لكلمة: "صديق"، وكذا بقية التوابع، وباقي الأمثلة المختلفة، وأشباهها.

5- أن تكون بمعنى كلمة: "بدل" بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها. كقوله تعالى: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} ، أي: بدل الآخرة.

6- أن تكون دالة على الظرفية¹، "أي: على أن شيئاً يحويه آخر، كما يحوي الإناء ما في داخله، أو: كما يحوي الظرف وهو الغلاف المظروف، وهو الشيء الذي يوضع فيه"، نحو: ماذا أصلحت من حقلك، وغرست من جوانبه؟
أي: في حقلك ... في جوانبه.

7- إفادة التعليل، فتدخل على اسم سبباً وعلة في إيجاد شيء آخر، نحو: لا تقوى

العين على مواجهة قرص الشمس، من شدة ضوئها، ونحو: من كدك ودأبك أدركت غايتك، أي: بسبب شدة ضوئها ... وبسبب كدك 2 ...

8- إفادة المجاوزة 3، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسي أو المعنوي

1 فتكون: "من" بمعنى: "في" التي للظرفية، ويدخل في هذا النوع "من" الداخلة على: "قبل وبعد ... والغالب في الداخلة على الظروف غير المتصرفة أن تكون للسببية، أي: بمعنى: "في" الدالة على السببية، أما مجيئها لابتداء الغاية فقليل؛ نحو: جئت من عندك، هب لي من لدنك وليا" راجع حاشية الألوسي على القطر ص 34، وقد شرحنا معنى الغاية في رقم 292، وفي رقم 4 من هامش 459.

2 ومثل قول الشاعر:

يموت الفتى من عثرة بلسانه ... وليس بموت المرء من عثرة الرجل
أعني: بسبب عثرة ...

3 المجاوزة كما قالوا ابتعاد شيء مذكور، أو غير مذكور، عما بعد حرف الجر؛ بسبب شيء قبله؛ فالأول، نحو: رميت السهم عن القوس، أي: جاوز السهم القوس بسبب الرمي، والثاني نحو: رضي الله عنك: جاوزتك المؤاخدة؛ بسبب الرضا، ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين المثالين، وقد تكون مجازية؛ نحو أخذت العلم عن العالم، كأنه لما علمت ما يعلمه قد جاوزه العلم بسبب الأخذ. "الصبان في باب حروف الجر، عند الكلام على الحرف: "عن" وهو الحرف الذي يكثر استعماله في المجاوزة، وأما غيره فلا يبلغ درجته"، وقد يراد بالمجاوزة الابتعاد عن الشيء بسبب العجز عن الوصول إليه كقول أحد الشعراء.

هديتي تقصر عن همتي ... وهمتي تقصر عن حالي
وخالص الود ومحض الثنا ... أحسن ما يهديه أمثالي
"راجع معجم الشعراء، للمرزباني حرف الميم ص 372".

(463/2)

بينه وبين ما قبله ... نحو قوله تعالى: {قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا} ، أي: عن هذا، بمعنى بعيدين عنه، وقوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ} أي: عن ذكر الله.

ومثل: كلام الحمقى بم عزل من الصواب، أي: عن الصواب 1 ...

- 9- إفادة الاستعانة² فتدخل على الاسم للدلالة على أنه الأداة التي استخدمت في تنفيذ أمر من الأمور؛ نحو: ينظر العدو إلى عدوه من عين ترمي بالشرر، أي: بعين ...
- 10- إفادة الاستعلاء، فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئاً حسيّاً أو معنوياً وقع فوقه؛ نحو: قوله تعالى: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} . أي: على القوم³ ...

1 سبق سؤال "في رقم 1 من هامش ص 460" عن معنى الحرف: "من" الداخل على المفصل عليه بعد أفعال التفضيل، أهو للابتداء أم للمجازة؟ والجواب: أنه صالح لكل منهما كما سيجيء في ج 3 باب: أفعال التفضيل م 112 ص 388 عند الكلام على أقسامه، فإذا كان للابتداء فهو لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح نحو: النشيط أفضل من الخامل، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم، نحو: المناقق أضر من العدو، وإذا كان للمجازة فمعناه أن المفضل جاوز المفضول في الأمر الحمود أو المذموم.

2 فتشبه "الباء" في هذا.

3 وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعاني السابقة: حيث يقول:

بعض، وبين، وابتدئ في الأمكنة ... بمن، وقد تأتي لبدء الأزمنة ...

وزيد في نفي وشبهه؛ فجر ... نكرة كما لباغ من مفر

فقد ضمن البيتين: البعضية، وبيان الجنس، وابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، والزيادة

بعد نفي أو شبهه مع جر النكرة، وهذه المعاني أربعة، أما الخامس وهو البدلية، فإنه

سيذكره "في هامش ص 487" بقوله:

"ومن" و"باء" يفهمان بدلاً

(464/2)

-
- 11- إفادة معنى القسم، ذلك أن بعض العرب يستعملها "مضمومة الميم أو مكسورتها" حرف قسم، ولا يكاد يجر إلا كلمة: "الله" نحو؛ من الله لأقاومن الباطل¹، ويجب معه حذف الجملة القسمية، "فعلها وفاعلها".
- "وسيحيء² الكلام على بقية أدوات القسم بنوعيه وأحكامه".
- هذا، وقد تتصل "ما" الزائدة بالحرف: "من"، فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء هذا الحرف الزائد³؛ نحو: مما أعمال المسيء

يلاقي جزاءه، أي: من أعمال المسيء؛ ويسببها 4 ...

- 1 ويجوز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله من الجر، كالشأن في جميع حروف القسم حين تجر لفظ الجلالة انظر رقم 4 من ص 532.
 - 2 في رقم 1 من هامش ص 477 و 497 وما بعدها:
 - 3 انظر "أ" من الزيادة الآتية وقواعد رسم الحروف تقتضي وصلهما كتابة.
 - 4 وسيشير ابن مالك إلى زيادة "ما" بعد "من" و"عن" و"الباء" ببيت سيجيء آخر الباب نصه: في هامش ص 494 و 515 و 529.
- وبعد "من"، و"عن" و"باء" زيد "ما" ... فلم يعق عن عمل قد علما
أي: لم يمنع.

(465/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- من الأساليب الواردة المأثورة: "مما" كالتى في حديث لابن عباس نصه:
"كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي، وكان مما يحرك لسانه
وشفتيه".

وكقول الشاعر:

وإنما لما يضرب الكبش ضربة ... على رأسه تلقي اللسان من الفم

و ... و ...

وقد قيل: إن معنى "مما" هنا هو: "ربما" طبقاً لما بينه سيبويه في كتابه "ج 1 ص 476"،
وملخصه: أن "من" الجارة المكفوفة بالحرف "ما" 1 قد تكون بمعنى "ربما"، واستشهد
بالبیت السالف.

وقال ابن هشام في "المغني" عند الكلام على: "من" وعلى معناها العاشر: إنها تكون
بمعنى "ربما"، وذلك إذا اتصلت بما؛ كالبيت السالف، ثم أردف هذا بقوله: "والظاهر:
أن "من" في البيت ابتدائية و"ما" مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب 2 ...
".

ب- إذا كان الاسم المجرور بالحرف: "من" مبدوءاً بالأداة: "أل" التي ليست معدودة في حروفه الأصلية، فالأشهر فتح النون، مثل: قد نعرف

1 الفرق كبير في المعنى والعمل، أو عدمه بين "ما" هذه والتي في الصفحة السابقة.
2 تفصيل هذا البحث مدون في المجلد التاسع من مجلة الجمع اللغوي القاهري ص 116، وهو بحث مفيد قد اكتفينا بتقديم ملخص في الجزء الأول م 42 ص 551 عند الكلام على: "كان" ومن تمام الاستفادة الرجوع إلى ذلك البحث المفيد، أو إلى ملخصه، وما فيهما من أمثلة وأساليب تتصل بما نحن فيه، وكذلك ما نقلناه عن "القاموس" من آخر جزئه الرابع باب: الألف اللينة، عند الكلام على أنواع "ما"، واستعمالاتها حيث يقول ما نصه: "إذا أرادوا والمبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة، قالوا: إن زيداً مما أن يكتب. أي: أنه مخلوق من أمر؛ ذلك الأمر هو الكتابة". ا. هـ.
ولهذا البحث إشارة موجزة في ص 1 بمناسبة الكلام على الحرف: "رب".

(466/2)

من الإذاعة ما لا نعرفه من الصحف، وغيره 1.
والأحسن ألا تحذف النون إن وقع حرف مشدد بعد "أل" السالفة؛ نحو: لا تعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم.
وإن وقع بعد: "من" حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر غالباً نحو: عجبت من استهانة الإنسان بحقوق أخيه ومن استبداده به.

1 بعض القبائل يحذف النون في هذه الصورة، وبها جاء قول النابغة الجعدي:
ولقد شهدت عكاظ قبل محلها ... فيها وكنت أعد ملفتيان
أي: من الفتیان، وقول عبد الرحمن بن حسان في مدح آل سعيد بن العاص:
أعفاء تحسبهم ملحياً ... ومرض تطاول أسقامها
أي: من الحياء، وكذلك المنتبي حيث يقول:

نحن ركب ملجن في زي ناس ... فوق طير لها شخوص الجمال
أي: من الجن، وقول أبي القاسم بن هاني:
إذا لم تنل بالعلم مألًا ولا علًا ... ولا جانيًا ملأجر فالعلم كالجهل
يريد: من الأجر.

(467/2)

إلى: حرف جر أصلي¹ يجر الظاهر والمضمر، وينتقل بين معان أشهرها ستة:
1- انتهاء الغاية² مطلقًا؛ "أي: سواء أكانت الغاية في زمان أم مكان؛ وسواء أكانت"
هي الآخر الحقيقي لما قبل "إلى" أم ليست الآخر الحقيقي، ولكنها متصلة به اتصالاً
قريباً أو بعيداً"، وهذا المعنى أكثر استعمالاً الحرف إلى؛ فمثال انتهاء الغاية الحقيقية
الزمانية: نمت الليلة إلى طلوع النهار، ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخر اتصالاً
قريباً: نمت الليلة إلى سحرها³، ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخر نمت
الليلة إلى نصفها أو ثلثها و ... و ...
ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية: عربت الطريق إلى الجانب الآخر محترساً، ومثال
انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر: قرأت الكتاب إلى خاتمته، ومثال انتهاء الغاية
المكانية البعيدة من الآخر، قرأت الكتاب إلى ثلثه.
والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل في الحكم الذي قبل "إلى" ما لم توجد قرينة تدل
على دخوله، فإذا قلت: قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة، فالمقصود غالباً في مثل
هذا الاستعمال أن الصفحة العاشرة لم تقرأ، فهي خارجة من الحكم الذي ثبت لما قبل
"إلى"، وكذلك لو قلت: صمت الأسبوع الماضي إلى يوم الخميس؛ فإن يوم الخميس لا
يدخل غالباً في أيام الصيام، فإذا وجدت قرينة تدل على دخولها كانت داخلية؛ مثل:
صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير، ومثل: أكملت قراءة الكتاب كله من
أوله إلى الصفحة الأخيرة ... لأن صيام الشهر المفروض يقتضي صوم اليوم الأخير منه،
وإكمال الكتاب كله

1 سيجيء في الزيادة ص471 أن بعض النحاة يجيز زيادته، وأن رأيه مردود.
2 سبق في رقم4 من هامش ص459 أن الغاية في هذا الباب، هي: المسافة المكانية
حيناً، والمقدار الزمني حيناً آخر على حسب السياق، وأنها تختلف عن الغاية في

الظروف، "وقد سبق بيانها في رقم 2 من هامش ص 292"، والمراد بانتهاء الغاية هنا أن المعنى قبل: "إلى" ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها، واتصاله به. ويبين حروف الجر ثلاثة تشترك في انتهاء الغاية؛ "هي: إلى اللام في ص 472 حتى، في من ص 482"، وسيجيء البيان الخاص بكل حرف. 3 السحر: الثلث الأخير من الليل.

(468/2)

يقتضي قراءة الصفحة الأخيرة منه 1 ...

2- المصاحبة 2، كقولهم: من قعد عن طلب الزرق أساء أهله إلى نفسه، وعذبهم إلى عذابه، أي: مع نفسه ... ومع عذابه ... وكقوله تعالى: {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} ، أي: مع الله.

3- التبيين، "فتبين أن الاسم المجرور بما فاعل في المعنى لا في الصناعة النحوية، وما قبلها مفعول به في المعنى لا في الصناعة كذلك، وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل، أو: فعل التعجب، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو: البغض، وما بمعناهما، كالود والكراهة ..."، كقولهم: "احتمال المشقة أحب إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلثيم الطبع، فما أبغض الاستعانة به إلى نفوس الأحرار!!"، فالكلمة: "نفس"، هي الفاعل المعنوي لا النحوي لاسم التفضيل "أحب"؛ لأنها في الواقع هي فاعلة الحب، أو: هي التي قام بها الحب، وكذلك كلمة "نفوس"، فإنها الفاعل المعنوي "لا النحوي" لفعل التعجب: "أبغض"؛ إذ هي فاعلة البغض حقيقة، أو: هي التي قام بها البغض، والذي قطع في الحكم بفاعليتها المعنوية، ومنع كل احتمال آخر هو وقوعهما بعد حرف الجر: "إلى" الذي من وظيفته القطع في مثل هذا الأسلوب الذي يحتاج إلى تيقظ، لدقته 3؛ ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف "اللام"

1 انظر الفرق بين "إلى" و"حتى" في هذا وفي غيره "رقم 4 من هامش ص 482".

2 انضمام شيء لآخر انضمامًا يقتضي تلازمها في أمر يقع عليهما معًا، أو يقع منهما معًا على غيرهما، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال، وعلامة المصاحبة: أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة: "مع" مكانه؛ فلا يتغير المعنى، وقد يعبر عن "المصاحبة" بكلمة: "المعية" كما ورد في الحضري ج 1

باب: المفعول معه، حيث قال: "المعية"، ومثل لما بقوله: "بعت العبد بثيابه". ا. هـ أي، مع ثيابه.

3 ضابط ذلك: أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلاً من مادتهما ومعناهما، يكون فاعله النحوي هو الاسم المجرور بالحرف "إلى"، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل، أو اللاحق لفعل التعجب، فإن صح المعنى واستقام كان مجيء "إلى" ملائماً، وإلا وجب العدول عنها، ففي المثال المذكور نقول: تحب النفي الكريمة احتمال المشقة ... تبغض نفوس الأحرار الاستعانة ... وما سبق من معنى "التبيين" في "إلى" يختلف عن معناها في "اللام الجارة"، وسيجيء في رقم 15 من ص 478 وكلاهما يوضح المراد من الآخر.

(469/2)

مكان "إلى"، "وسياقي الكلام عليه في اللام" 1.

4- الاختصاص "أي: قصر شيء على آخر، وتخصيصه به"، كقولهم: الأب راعي الأسرة؛ وأمرها إليه، والحاكم راعي المحكومين، وأمرهم إليه ... فليتنق الله كل راع في رعيته.

5- الظرفية 2: كقولهم: سيجمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هوله الولدان ... أي: في يوم.

6- البعضية، "وهذا قليل في المسموع" 3، نحو: شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء، أي: من الماء.

1 ص 478.

2 سبق شرحها في رقم 6 من ص 465، وهي من المعاني الدقيقة التي يؤديها الحرف "إلى"، ومما يحتمل هذا المعنى قول النابغة الذبياني.

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلبي به القار، أجرب وقول طرفة:

وإن يلتق الحى الجميع تلاقني ... إلى ذروة البيت الكريم المصمد يريد: في الناس ... في ذروة ...

3 فلا يحسن القياس عليه.

.....

زيادة وتفصيل:

أ- جعل بعض النحاة من معاني: "إلى" أن تكون بمعنى: "عند1" مستنداً بمثل قول القائل:

أم لا سبيل إلى الشباب، وذكره ... أشهى إلي من الرقيق السلسل
وأن تكون زائدة؛ مستنداً بقراءة من قرأ قوله تعالى: { فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي
إِلَيْهِمْ } ، بفتح الواو، أي: تهوهم ...
وقد دفع ذلك الرأي بأن الشاهد الأول وقعد فيه "إلى" للتبيين؛ لأن ما بعدها وهو باء
المتكلم فاعل معنوي على الوجه المشروح الحالة الثالثة السالفة، وأن الشاهد الثاني:
"الآية" وقع فيه الفعل، "تهوى" مضمناً، معنى: "تميل" فلا تكون "إلى" زائدة، وهذا رأي
حسن يقتضينا أن نأخذ به؛ فراراً من الحكم بالزيادة من غير ضرورة.
ب- يجب قلب ألفها2 ياء إذا كان المجرور بها ضميراً، نحو: نقصد الوفود إلينا من بلاد
بعيدة، فتقدم إليهم ضروب المجاملة الكريمة.
فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان؛ نحو: إلي يتجه الخائف.

1 سبق الكلام على "عند" في باب الظرف مع نظائرها من الظرف ص291 من هذا
الجزء.

2 وهي المكتوبة ياء؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف.

اللام: حرف يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصلياً وزائداً1 ... ، ويؤدي عدة معان قد
تجاوز العشرين.

1- انتهاء الغاية2 "أي: الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهي، وينقطع بوصوله إلى
الاسم المجرور بها، الداخلة في ذلك المعنى"، نحو: صمت شهر رمضان لآخره، وقرأت
الكتاب لحاتمته ...

واستعمالها في هذا المعنى قليل بالنسبة لباقي معانيها، ولكنه مثل كل معانيها المختلفة قياسي "كما سبق" 3.

2- الملك؛ وتقع بين ذاتين، الثانية منهما هي التي تملك حقيقة، نحو: المنزل لمحمد، وهذا المعنى أكثر استعمالاً.

3- شبه الملك؛ وتقع: إما بين ذاتين، والثانية منهما لا تملك ملكاً حقيقياً؛ وإنما تختص بالأولى، وتقتصر الأولى عليها، دون تملك حقيقي من إحداهما للأخرى؛ نحو: "السرج للحصان - المفتاح للباب - الباب للبيت"، وإما قبلهما نحو: للصديق ولد نبيه، حيث تقدمت "اللام" على الذاتين ... ، وإما بين معنى وذات؛ نحو الحمد للأمهات، والشكر للوالدين ...

وتسمى هذه اللام بصورها الثلاثة: لام الاستحقاق، أو: لام الاختصاص.

4- الدلالة على شبه التملك؛ نحو: جعلت للمحتاج عطاء ثابتاً، فالعطاء الذي يأخذه المحتاج يصير ملكاً له، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء.

5- الدلالة على شبه التملك؛ نحو: جعلت لك أعواناً من أبنائك البررة، فالأعوان هنا بمنزلة الشيء المملوك، ولكنه ليس ملكاً حقيقياً تقع عليه التصرفات

1 من أي النوعين لام الاستغاثة الداخلة على المستغاث؟ وهل تحتاج مع مجرورها إلى تعليق؟

الإجابة تحتاج إلى تفصيل، وسرد بعض أحكام مختلفة، وقد عرضنا لكل هذا في الباب المناسب، وهو: باب: "الاستغاثة" ج 4 م 133 ص 87.

2 فهذا الحرف مثل: "إلى" في هذا المعنى الذي سبق إيضاحه في رقم 4 من هامش 459، وفي رقم 2 من هامش ص 468، ومثل "حتى" فيه، وسيجيء الكلام عليها، في ص 482 والثلاثة مشتركة في هذا المعنى دون بقية حروف الجر، كما قلنا.

3 في ص 455.

(472/2)

المختلفة، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض 1.

6- الدلالة على النسب؛ نحو: لفلان أب يقول الحق، ويفعل الخير، أي: ينتسب فلان لأب 1 ...

7- التعدية 2 المجردة؛ نحو: ما أحب العقلاء للصمت المحمود، وما أبغضهم للثرثرة.
8- التعليل؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها، نحو: الاكتساب ضروري، لدفع
الفاقة وذل الحاجة 3.

9- التوكيد المحض، وتكون في هذه الحالة زائدة زيادة محضة لتأكيد معنى الجملة كلها،
لا معنى العامل وحده كما شرحنا 4، ويجري عليها ما يجري على حرف الجر الزائد 4،
وأكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله؛ نحو قول الشاعر:
وملكت ما بين العراق ويشرب 5 ... ملكاً أجار 6 لمسلم ومعاهد
أي: أجار مسلماً ومعه 7، وقول الشاعر في الغزل:

1، 1 الحق أن المعاني الثلاثة "التمليك - شبه - النسب" متقاربة، ويمكن الاستغناء
عنها بعد إلحاقها بحروف أخرى، ولكنها مع اللام أوضح؛ فنسبت إليها، ولقد قيل: إن
كل معنى من المعاني الثلاثة يستفاد من الجملة كلها، لا من اللام وحدها وهذا صحيح،
وقد أجابوا بأن فهم هذا المعنى من التركيب متوقف على "اللام" فنسب إليها.
2 إذا كانت مجرد التعدية فما بعدها في حكم المفعول به معنى، وإن كان مجروراً كما سبق
في أول هذا الباب، ص 437 و 439، وفي باب: "التعدي واللزوم"، ص 151.
وكونها هنا للتعدية المجردة لا ينافي أنها في بقية مواضعها للتعدية أيضاً مع إفادتها شيئاً
آخر في الوقت نفسه، كما جاء في حاشية الصبان.
3 ما بعدها هو السبب هنا؛ لأن السبب لا بد أن يظهر في الوجود قبل المسبب،
والرغبة في دفع الفاقة سابقة على وجود الاكتساب.
4 و 4 في ص 450، ومنه يعلم: أن حرف الجر لزائد زيدة محضة لا يفيد إلا توكيد المعنى
العام في الجملة كلها، وأنه لا يتعلق بعامل، وأنه يمكن الاستغناء عنه، دون أن يتأثر
الكلام بحذفه ... و... و ...

5 اسم للمدينة المنورة.

6 أجاره: نصره وحماه.

7 يستدل النحاة بالبيت السالف على زيادة "اللام" كما قلنا لكن البيت للشاعر "ابن
ميادة" من أبيات يمدح بها أمير المدينة، وبعده:

ماليهما ودميهما من بعدما ... غشي الضعيف شعاع سيف المارد

وهذا يجعل الحكم بزيادة اللام غير مقطوع به، إذ يصح أن يكون "المفعول به"

هو "ماليهما" ... إلا أن أعربنا هذه الكلمة "بدلاً" من "مسلم" ... فلاستشهاد

بالبيت السالف استشهاد بما يقبل الاحتمال من غير داع، ولا يصلح للقطع.

أريد لأنسى ذكرها فكأنما ... تمثل لي ليلى بكل سبيل ... 1
فالفعل: "أريد" متعد يحتاج للمفعول به، ومفعوله الذي يكمل المعنى هو المصدر المؤول
بعد "لام التعليل" الجارة، والأصل: أريد أن أنسى، واللام زائدة بينهما. أو بين
المتضايين؛ كقولهم: لا أبا لفلان، على الرأي الذي يعتبرها زائدة 2.
وقد أجازوا زيادتها 3 للضرورة الشعرية بين المنادى المضاف والمضاف إليه، كقول
الشاعر 4 في فتاة:

لو تموت لراعتني، وقلت: ألا ... يا بؤس للموت، ليت الموت أبقاها
وقول الآخر 5:

يا بؤس للجهل ضرراً لأقوام ...

ومن المستحسن اليوم الاقتصار في الزائدة على المسموع 6؛ مبالغة في الاحتياط.

1 سيذكر البيت لمناسبة أخرى في هامش ص 476.

2 وهو أحد الأوجه التي أوضحناها، وشرحنا معها الأسلوب، والمراد منه، في ج 1
باب: "السماء الستة" م 8 ص 99.

3 كما سيجيء في ج 3 باب: "الإضافة" وفي ج 4 باب: "النداء".

4 هو أبو جنادة العذري من الشعراء الذين أدركوا الدولة الأموية.

5 هو النابغة الذبياني، وصدر البيت:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد ...

إلخ: خالي فلان قبيلته: تركها، والمراد: اتركوا بني أسد ...

6 ومن المسموع زيادتها بعد الفعل: "أعطى"، وهو من الأفعال التي تنصب مفعولين في
الأصل، قالت ليلى الأخيلية تمدح الحجاج:

أحجاج لا تعط العصاة مناهم ... ولا الله يعطي للعصاة مناهم

وقال آخر من أصحاب المبرد:

ولكنني أعطي صفاء مودتي ... لمن لا يرى يوماً علي له فضلاً

وانظر ما يتصل بهذا في آخر رقم 4 من هامش ص 20 حيث المنقول عن: "المغني"

و"الصبان" ...

10- التقوية، وهي التي تجيء لتقوية عامل ضعيف؛ إما بسبب تأخره عن معموله، نحو، قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} 1، وقوله تعالى: {لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره، كالفروع المشتقة؛ مثل قوله تعالى: {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} ، وقوله: {مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ} ، وقول علي رضي الله عنهم: "لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له، والناهين عن المنكر العاملين به"، فأصل الكلام في الآيتين الأوليين: إن كنتم تعبرون الرؤيا يرهبون ربهم ... فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضعف الفعل بسبب تأخره عن معموله "مفعوله"؛ فجاءت اللام لتقويته²، وأصل الكلام في الآيتين الأخيرتين وفي كلام علي: فعال

1 الرؤيا هنا: الحلم المنامي، وتعبيره: تفسيره.

2 تخصيص اللام بمعنى "التقوية" على الوجه الذي يقوله كثير من النحاة، تخصيص لا مسوغ له، فليست "لام التقوية" نوعاً مستقلاً يخالف "اللام الزائدة" في قليل أو كثير كما سيبين مما يلي هنا، وفي هامش الصفحة الآتية مباشرة. وقد سبق أن أشرنا باختصار في رقم 2 من هامش ص 435 إلى أن اللام التي تفيد التقوية زائدة زيادة غير محضة، "أي: أنها زائدة شبيهة بالأصلية"؛ لأنها تفيد عاملها لا الجملة معنى جديداً: هو: "التقوية" ومن أجل هذا المعنى تتعلق بعاملها فأشبهت حرف الجر الأصلي في جلب معنى جديد يكمل العامل، وفي التعلق بهذا العامل، ولكنها من ناحية أخرى يمكن حذفها لا يتأثر المعنى بحذفها، لكل ما سبق لم تكن زيادتها محضة "راجع الصبان والتصريح عند كلامهما على "لام الجر" ثم "المغني".

ومما تجب ملاحظته أن لام التقوية لا تدخل على مفعولي عامل ينصب مفعولين مذكورين بشرط أن يتقدما عليه معاً، أو يتأخرا عنه معاً، فمتى وجد المفعولان كذلك، فلن يصح دخولها عليهما معاً، ولا على أحدهما، وإذا حذف أحدهما أو تقدم، صح دخولها على الذي لم يحذف، وكذا على المتقدم منهما، كما في الصبان، ومقدمة الجزء الأول من "المغني" التي جاء فيها على لسان ابن هشام ما نصه:

"وها أنا بائح بما أسررت، مفيد لما قررت وحررت"، فقال العلامة الأمير تعقيباً عليه ما نصه:

"اللام في قوله: "لا" مقوية؛ إذ مادة الإفادة تتعدى بنفسها، لا يقال: إنها تتعدي

لمفعولين؛ تقول: أفدت محتاجًا مألًا؛ وما يتعدى لمفعولين لا يقوى باللام؛ لأننا نقول محل ذلك إذا كان المفعولان مذكورين، مقدمين، أو مؤخرين عن العامل، كما يفيد كلام ابن مالك في تعليل منع ذلك؛ لأن اللام إما أن تزداد فيهما؛ فيلزم تعدي عامل واحد بحرفي جر متحدين، وهذا ممنوع في الأغلب وإما أن تزداد في أحدهما؛ فيلزم الترجيح بلا مرجح، فإن كان أحدهما محذوفًا كما هنا ... "فإنه حذف من يفاد وهو الشخص المستفيد، لعدم تعلق غرض به وذكر ما يفاد، وهو الشيء المفيد ..."، فإن "اللام" تدخل على المذكور؛ لأن المحذوف حينئذ قطع النظر عنه، سواء نزلت العامل بالنظر للمحذوف منزلة اللازم أو لا. وكذلك إذا تقدم أحدهما دخلت عليه اللام؛ لأن العامل عن المقدم أضعف، أو نائب أحدهما عن الفاعل، نحو: محمود مفاد مألًا، دخلت على المنصوب؛ لأن طلبه المرفوع أقوى". ١. هـ.

هذا، ومما يصلح عندهم أن تكون اللام فيه للتقوية قولهم في الدعاء: "سقيًا للمحسن ورعيًا له"، وفي هذا الأسلوب وأمثاله، تفصيلات معنوية، وأحكام إعرابية مختلفة، أوضحناها كاملة في ج 1 م 39 ص 468.

(475/2)

ما يريد مصدقًا ما معهم، التاركينه ... فكلمة: "فعال" صيغة مبالغة متعدية، تعمل عمل فعلها، ولكنها أضعف منه، فجاءت اللام لتقويتها. وكذلك كلمة: "مصدقًا"، وكلمة "التاركين" وكلاهما اسم فاعل 1 ...

1 هذا كلام كثير من النحاة، ويزيدون أن حرف الجر أصلي هنا؛ فهو مع مجروره متعلقان بالعامل الضعيف ...

وكلامهم مردود بما سردناه في رقم 2 من هامش ص 184، وبما نسرده هنا: فما معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام، وتعدية الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها، ما دام العامل معدودًا في اللغة من العوامل المتعدية بنفسها؛ فتقول: {إن كنتم الرؤيا تعبرون - ربه يرهبون - مصدقًا لما معهم - فعال ما يريد} ... فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الوساطة؛ سواء أكان هذا العامل متقدمًا أم متأخرًا؟ وكيف تكون اللام للتقوية مع أن الاسم قبل مجيئها كان مفعولًا به منصوبًا، فلما جاءت جرت به؛ فصار مفعولًا به في المعنى

دون اللفظ، ولا شك أن العامل الذي يؤثر في مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذي يؤثر فيه معنى فقط ... ، وكان الأولى بالنحاة أن يقولوا: إن هذه اللام تزداد جوازاً في المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل، كما تزداد في المفعول به إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً، وأن الازر والمجرور لا يتعلقان؛ لأن حرف الجر زائد، وأن المجرور لفظاً منصوب محلاً.

على أن الرأي الأقرب للسداد هو ما سجله "المبرد" في كتابه: "الكامل" ج 3 ص 36 الطبعة القديمة بمطبعة الفتوح"، ونصه عند شرح لقول أبي النجم الشاعر: "سي الحماة وابتهى عليها" أن الأصل هو: "وابتهىها"، فوضع "ابتهى" في موضع: "اكذبي" فمن ثم وصلها بعلي، والذي يستعمل في صلة الفعل "اللام"؛ لأنها لام الإضافة؛ تقول: لزيد ضربت، ولعمرو أكرمت، والمعنى: عمرا أكرمت، وزيداً ضربت، فإنما تقديره: إكرامي لعمرو، وضربي لزيد: فأجرى للفعل مجرى المصدر، وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول؛ لأن الفعل إنما يجيء وقد عملت اللام: كما قال الله عز وجل: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} ، وإن آخر المفعول فعربي حسن، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة، قال الله عز وجل: {وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ} ، والنحويون يقولون في قوله تعالى: {قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ بَعْضٌ} إنما هو: ردفكم، وقال كثير عزة: أريد لأنسى ذكرها، فكأنما ... تمثل لي ليلي بكل سبيل
أ. هـ، كلام المبرد في الكامل، وسيدكر البيت: "سي الحماة ... " لمناسبة أخرى في هامش ص 540.

وشيء آخر: جاء في مجلة المجمع اللغوي بدمشق "ج 4 ص 182" بقلم الأب أنستاس الكرمل، العضو السابق بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والعراق، وغيرهما، ما نصه: "زعموا أنه لا يقال: يمكن لأحدكم ... "، وعندي أنه يجوز. والنحاة تسمي هذه اللام: "اللام المعتزلة بين الفعل المتعدي ومفعوله، وهي كثيرة الورد في كلامهم، وإن أنكرها المرحوم "إبراهيم البازجي". أ. هـ.

(476/2)

11- الدلالة على القسم 1 والتعجب معاً، بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلالة؛ كقولهم: "لله! لا ينجو من الزمان حذر"، يقال هذا في عرض الحديث عن رجل حريص يتوقى أسباب الضرر جهد استطاعته، ولكنه بالرغم

من ذلك يصاب.

وقولهم: "لله! ! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقها على الفئة الكبيرة المختلفة". وهذا يقال في معرض الكلام عن قلة متوحدة؛ مؤتلفة، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبة، على كثرة تفوقها عدة وعديداً، فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين في "اللام".

وبغير القرينة لا يتضح هذا المدلول.

ومن الجائز أن تحذف هذه اللام، ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة.

12- الدلالة على التعجب بغير قسم، بشرط القرينة أيضاً؛ ويكون بعد النداء كثيراً؛ نحو: يا للأصل 2 وما به من روعة يا للكشف العلمي وما انتهى إليه. ويكون بعد غيره، نحو: لله در فلان شجاعاً في الحق، لله أنت معواناً في الخير 3 ...

1 حروف القسم المشهورة هي: "الباء - التاء - الواو - اللام" إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم، أما غيرها فمعناه مقصور على القسم وحده، وسيأتي تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة، وأوجه الشبه والمخالفة بينه وبين إخوته، وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه في ص 465 هو: "من"، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف "بكسر ميمه أو ضمها" أداة قسم، قد حذف فعل القسم وفاعله وجوباً، فيقول: من الله لأنصرن النزيه، أي: والله، ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله. وأندر من هذا الحرف استعمال القدماء الحرف "ها" للقسم بعد "إي" التي بمعنى: "نعم" وبدونها ... جاء في الأمالي "ج 1 ص 172" أن أعرابياً قال لآخر: أنشدنا رحمك الله، وتصدق على هذا الغريب بأبيات ... فقال: إي: ها الله إذا ...

"انظر البيان الخاص بها في ص 506 رقم 3 من هامشها".

2 الوقت بعد العصر إلى المغرب، ويجوز في اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً به التعجب. "انظر ج 4 ص 66 م 134".

3 ويصح أن يكون من هذا ما يرد في بعض النصوص القديمة، من مثل قول الشاعر:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني، ولا أنت ديابي فتخزوني

والأصل: الله ابن عمك، بحذف لام الجر قبل لفظ الجلالة.

13- الدلالة على العافية المنتظرة، "أي: على النتيجة المرتقبة، أو: الصيرورة". نحو: "سأتعلم للحياة السعيدة، وأتنقل في جنبات المعمورة لتحصل أنفع التجارب"، ونحو: "ربيت النمر لهجوم علي"، يقول هذا من صادف ثمراً صغيراً فأشفق عليه وتعهدده، وخدع فيه، ثم غدر به النمر، فكأنه يقول ساخطاً متهمكاً: ربيته، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم علي، ونحو: "أربي هذا الولد الضال ليسرقني، ويفر كأخيه"، يقول هذا من يؤدي إليه شريداً، ويحسن إليه، وهو يتوقع أن يغافله، ويسرقه، ويهرب، كما فعل أخوه من قبل: وتسمى اللام في الأمثلة السابقة وأشباهها: لام "الصيرورة" أو: "العاقبة"؛ لأنها تبين ما صار إليه الأمر، وتوضح عاقبته 1 ...

14- الدلالة على التبليغ؛ وهي الدالة على إيصال المعنى إلى الاسم المجرور بها؛ نحو: قابلت صديقك، ونقلت له ما تريد أن أنقله 2 ... "وقد يسميها لذلك بعض النحاة "لام التعدي" يريد: إيصال المعنى وتبليغه".

15- الدلالة على التبيين؛ أي: إظهار أن الاسم المجرور بها هو في حكم المفعول به معنى، وما قبلها هو الفاعل في المعنى كذلك، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب، مشتقين من لفظ يدل على الحب، أو البغض، وما بمعناهما؛ كالود، والكره، ونظائرها ... ، نحو: "السكون في المستشفى أحب للمرضى، وإطالة زمن الزيارة أبغض لنفوسهم"، فالجرور باللام في المثالين وأشباههما في حكم المفعول به من جهة المعنى "لوقوع أثر الكلام السابق عليه" لا من جهة الإعراب، فكلمة "السكون" هي الفاعل المعنوي لا النحوي الذي أوجد الحب، وكان سبباً فيه، وكلمة: "المرضى" هي المفعول به المعنوي لا النحوي الذي وقع عليه الحب، وأنصب عليه أثره، ومثل هذا يقال في

1 ومنها قوله تعالى في موسى: {فَالْتَفَتَهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ هُمُ عَدُوًّا وَحَزَنًا} .

2 ومثلها التي في صدر البيت الآتي لشوقي:

"قل للمشير إلى أبيه وجده ... أعلمت للقمرين من أسلاف؟"

والتي في صدر البيت الآخر:

"وليس عتاب المرء للمرء نافعاً ... إذا لم يكن للمرء لب يعاتبه"

كلمتي: "إطالة، ونفوس"، فالأولى هي الفاعل المعنوي لا النحوي، والأخرى هي المفعول به المعنوي كذلك.

ومثل: البدوي الصميم أحب للصحراء، وأبغض للخضر، وما أكرهه للاستقرار، ودوام الإقامة في مكان واحد¹.

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين: "إلى" التي تفيد التبيين، و"اللام" التي تفيده أيضاً²، ويتركز في أن ما بعد "إلى" التبيينية "فاعل" في المعنى لا في اللفظ؛ وما قبلها مفعول به في المعنى كذلك، أما "اللام التبيينية" فبعكسها؛ فما بعدها مفعول به معنوي لا لفظي؛ وما قبلها فاعل معنوي كذلك، فإذا قلت: الوالد أحب إلى ابنه، كان الابن هو المحب، والوالد هو المحبوب، أي: أن الابن هو فاعل الحب معنى، والوالد هو الذي وقع عليه الحب؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى، أما إذا قلت: الوالد أحب لابنه، فإن المعنى ينعكس؛ فيصير الابن هو المحبوب؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى، والأب هو المحب، فهو بمنزلة الفاعل معنى، وقد سبق² القول بأن مثل هذا الأسلوب دقيق يتطلب يقظة في استعماله، وفهمه³.

16- أن تكون بمعنى: بعد⁴، كقولهم: "كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة، ويصلي الصبح بالناس إماماً، ثم ينظر قضايهم، ولا يغادر المسجد إلا للعصر، وقد فرغ من صلاته، ونظر شؤون رعيته"، أي: بعد أذان الفجر مباشرة، وبعد العصر، ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء وسائلهم؛ فيقولون: "كتبت هذه الرسالة لخمس خلون من "شوال" يريدون: بعد خمس ليال مررن

1 فالمراد: يحب البدوي الصحراء، يبغض البدوي الحضر يكره البدوي الاستقرار.
2 و 2 راجع ما سبق في ص 469، حيث الإيضاح والضابط الذي يبين الفاعل والمفعول به المعنويين.

3 من أمثلة اللام التبيينية: سقياً لك رعيّاً لك تبّاً للخائن ... وفي هذه الأمثلة وأشباهاها تفصيلات لغوية دقيقة، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حيناً، وجملتين حيناً آخر، وقد وفيناها حقها من الإبانة، والإيضاح، وعرض أبقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح في الجزء الأول ص 380، م 39 في قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المبتدأ، ولا مناص للباحث المستقصي من الرجوع إليها.
4 بعد، من الظروف التي سبق الكلام عليها في باب: الظرف بهذا الجزء ص 283.

من شوال، ومثل قول الشاعر¹:

توهمت آيات لها فعرفتھا ... لستة أعوام، وذا العام سابع

أي: بعد ستة أعوام ... ، وقول الآخر:

فلما تفرقنا كأني ومالكا ... لطول 2 اجتماع لم نبت ليلة معاً

17- أن تكون بمعنى: "قبل"، كقولهم في التاريخ: كتبت رسالتي لليلة بقيت من

رمضان، أي: قبل ليلة.

18- أن تفيد الظرفية³ نحو: قوله تعالى: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} .

وقوله: تعالى في أمر الساعة: {لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ} 4، وقولهم في التاريخ: كتبت

هذه الرسالة لغرة شهر رجب، وقولهم: مضى فلان لسبيله ... ، "أي: في يوم القيامة في

وقتها في غرة شهر رجب في سبيله".

19- أن تكون بمعنى: "من البيانية"⁵ كقول الشاعر يخاطب عدوه:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ... ونحن لكم يوم القيامة أفضل

أي: نحن أفضل منكم يوم القيامة.

20- أن تكون للمجازاة⁶. "مثل: عن" كقول الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبعضاً إنه لذميم

أي: عن وجهها ... ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية "أي مثل: "في". وأنها لا

تكون بمعنى: "عن" ولا بمعنى: "على"، المفيدة للاستعلاء⁷.

1 النابغة الذبياني.

2 جعلها بعضهم هنا بمعنى: مع كما أشرنا في ج 3 باب الإضافة م 95 ص 109 والأول

أنسب.

3 الظرفية احتواء الشيء في داخله شيء آخر، كما يحتوي الظرف المطروف، ...

و... و ... فتكون بمعنى: "في"، "انظر ما يتصل في رقم 6 ص 463 وهامشه".

4 وقيل: إن اللام في الآية الكريمة بمعنى: "عند"، أي عند وقتها "كما جاء في

"المحتسب" لابن جني، ج 2 ص 323.

5 سبق الكلام عليها "في ص 458".

6 سبق في رقم 3 من هامش 463 تعريفها وبيان أقسامها.

7 جعلها بعضهم للاستعلاء الحسي في مثل قوله تعالى: {وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ...} وقول

الشاعر: "فخر صريعا لليدين وللنم" ... وللأستعلاء المعنوي "وهو المجازي" في مثل

قوله تعالى: {إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} أي: إن أسأتم فعليها، والأمر متوقف على موضوع معناها في السياق.

(480/2)

والرأي السديد أنها إن دلت في السياق على المجاورة، أو: الاستعلاء دلالة واضحة كالتى في الأمثلة الواردة جاز أن تكون من حروفهما، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة.

21- أن تكون لتوكيد النفي، وهي الداخلة في ظاهر الأمر دون حقيقته على المضارع المسبوق بكون منفي؛ وتسمى: "لام الجحود"1؛ لسبقها بالنفي دائماً. نحو: ما كان الحق لينهزم، ولم يكن الباطل لينتصر.

22- أن تكون بمعنى: "مع" كقوله تعالى في اليتامى: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} ، أي: مع أموالكم.

23- أن تكون بمعنى "عند" المفيدة للتوقيت؛ كقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ} ، أي: عند أول الحشر 2 ... حركة لام الجر:

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث3 في نحو: يا للقادر للضعيف؛ وتتحرك بالفتحة إن دخلت على ضمير، إلا على ياء المتكلم؛ فتكسر في نحو: رب اغفر لي، و ...

1 تفصيل الكلام عليها في باب: "النواصب" من الجزء الرابع.

2 جاء في تفسير: "صفوة البيان، لمعاني القرآن" ما نصه: "المعنى: عند أول الحشر واللام للتوقيت: كالتى في قوله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ} . ا. هـ. أي: لتحولها وميلها عن وسط السماء إلى ما يليه.

ويقول المفسرون في قوله تعالى: {إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ} ... إن لام الجر هنا للتوقيت، أي: لوقت وقوعها، كالتوقيت الذي في قولهم: كتبت الرسالة لسبع خلون من رمضان مثلاً ...

3 وغير المنادى المقصود به التعجب؛ كالذي سبق في رقم 12 من ص 477 فإن اللام فيه صالحة للفتح والكسر.

حتى 1: حرف جر أصلي، وهو نوعان:

أ- نوع لا يجر إلا الاسم الظاهر الصريح²، ومعنى: "حتى" في هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية³؛ ولهذا تسمى فيه: "حتى الغائية"، نحو: تمتعت بأيام الراحة حتى آخرها، والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجاً وتمهلاً، أي: دفعات لا دفعة واحدة، والغالب كذلك أن يجر الآخر من الأشياء، أما ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة، نحو: "شربت الكوب كله حتى الصبابة، وأتممت الصفحة حتى السطر الأخير". ونحو: "سهرت الليلة حتى السحر، وتنقلت في الحديقة حتى الباب الخارجي". والغالب أيضاً أن تدخل نهاية الغاية في الحكم⁴ الذي قبل "حتى"، إلا إذا قامت قرينة تدل على عدم الدخول؛ نحو: قرأت الكتاب كله حتى الفصل الأخير؛ فنهاية الغاية داخلية بقرينة تدل على الشمول والعموم؛ هي كلمة: "كل"، بخلاف: كدت أفرغ من الكتاب؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير؛ لأن كلمة: "كدت" التي معناها: "قاربت" تدل على أن بعضه الأخير لم يقرأ... وعلى هذا لا يستحسن الإتيان "بحتى" في مثل: قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه، وإنما يجيء مكانها "إلى".

ب- نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من "أن" المضمر وجوباً، وما دخلت عليه من الجملة المضارعية، وأشهر معاني هذا النوع ثلاثة: الدلالة على انتهاء

1 سيجيء في ج 4 ص 149 و 314 تلخيص مفيد لجميع أنواع "حتى"، وتفصيل هام عن نوعها الجار.

2 المراد بالظاهر ما ليس ضميراً، وبالصريح ما ليس مصدرًا مؤولاً من "أن المصدرية"، والجملة المضارعية بعدها.

3 أي: على أن المعنى قبله ينتهي، وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به كما سبق وعلامته، صحة وقوع: "إلى" الدالة على انتهاء الغاية مكانه.

"وحتى" أحد حروف ثلاثة تدل على انتهاء الغاية، وقد سبق الحرفان الآخران: "إلى" في ص 468 و"اللام" في ص 472، وإذا كانت "حتى" لانتهاء الغاية اقتضت أن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً، لا دفع واحدة، ولا سريعاً: فلا بد في انقضائه في التدرج والتمهل كما سيجيء.

4 وهذا أحد الأوجه التي تخالف فيها: "إلى"، ومنها أيضاً؛ أنه يجوز أن نقول: كتبت إلى

الأخ رسالة، ولا يصح: كتبت حتى الأخ رسالة؛ لأن "حتى" الغائية تتطلب كما سبق أن
=

(482/2)

الغاية، كالنوع السابق، أو الدلالة على التعليل¹، أو الدلالة على الاستثناء² إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين.

وهذا النوع كما قلنا: لا يجر إلا المصدر المنسبك من "أن" الناصبة للمضارع، المقدرة وجوبًا، ومن صلتها الفعلية المضارعية³؛ نحو: أتقن عملك حتى تشتهر اجتب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروتك التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه ... ، ولا يصح أن تكون في هذه الأمثلة لانتهااء الغاية؛ لأن انتهاء الغاية يقتضي انقطاع ما قبل: "حتى" وانتهاءه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله، ولا يتحقق هذا في الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشتهر؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان ... ولا أن

= ينقضي المعنى قبلها شيئًا فشيئًا، وعلى عدة دفعات حتى يصل إلى نهاية الغاية؛ بخلاف "إلى"، والكتابة لا تحتاج إلى هذا، فناسبها "إلى" كما يجوز أن تقول: انتقلت من البادية إلى الحاضرة، ولا يحسن أن تقول: "حتى" الحاضرة؛ لأن الأساليب الصحيحة المأثورة التزمت أو كادت مجيء: "إلى" الدالة على النهاية بعد: "من" الدالة على البدلية. ومنها: أن "حتى" قد تجر المصدر المنسبك من: "أن المضمره وجوبًا، والفعل المضارع وفاعله،" نحو: أسرع حتى أدرك القطار، أي: أن أدرك، ولا يصح أسرع إلى أدرك القطار؛ إذ لا تدخل "إلى" على الفعل مطلقًا إلا مع "أن" الظاهرة.

فملخص الفروق خمسة:

أن: "إلى" تجر الظاهر والمضمر، أما: "حتى" فلا تجر إلا الظاهر في أصح الآراء، ويجب الاقتصار عليه.

وأن: "نهاية الغاية" لا تدخل مع "إلى" إلا بقرينة، والأمر بالعكس مع "حتى"، فالغاية النهائية معها داخلة، ولا تخرج إلا بقرينة.

وأن "إلى" تقتضي انقضاء ما قبلها غالبًا بغير تمهل أو انقطاع، بخلاف "حتى". ولهذا آثار في التعبير.

وأن "إلى" لا تدخل على المضارع بدون "أن" الظاهرة التي تنصبه، بخلاف "حتى"، فإنها تدخل عليه إذا كان منصوباً بأن المقدرة بعدها فتجر المصدر المنسبك.
وأن: "إلى" تجيء للدلالة على النهاية حين توجد: "من" الدالة على البداية ولا يصح مجيء: "حتى".

1 الدلالة على أن ما قبلها علة وسبب فيما بعدها، فهي مخالفة للام التعليل وأمثالها مما يكون ما بعده هو لعل. "انظر رقم 8 من ص 475".

2 يجيء بيان هذه الدلالة على الاستثناء ص 485.

3 للأداة: "حتى" الجارة للمصدر المنسبك من "أن" الناصبة للمضارع وصلتها، عدم أحكام أخرى مكانها المناسب الذي ستذكر فيه تفصيلاً هو الجزء الرابع، باب: "إعراب الفعل" حيث الكلام على: "النواصب" ...

(483/2)

يجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروته، فإذا سلمت لا يجتنبه ... ، ولا أن يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه، فإذا ازداد تركها، ليس المقصود شيئاً من هذا لفساده؛ فهي في تلك الأمثلة للتعليل.
ومثال الدلالة على انتهاء الغاية: أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهي صفحاته يمتد الليل حتى يطلع الفجر ...
أما دلالتها على الاستثناء فقليلة 1.

1 تفصيل الكلام عليها في الصفحة التالية مباشرة كما أشرنا في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة.

(484/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- قلنا فيما سبق 1: إن "حتى" الجارة نوعان؛ نوع: يجر الاسم الصريح، ومعنى هذا

النوع الدلالة على الغائية، أي: على نهاية الغاية، فيجر الآخر أو ما يتصل بالآخر، ونوع يجر المصدر المنسبك من "أن" المضمرة وجوبًا، وما دخلت عليه من الجملة المضارعية، ومعنى هذا النوع، إما نهاية الغاية² وإما التعليل، وإما الاستثناء.

فمن معاني "حتى": الدلالة على الاستثناء وهذا أقل استعمالًا، ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين، ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من "أن" الناصبة المستترة وجوبًا ومن صلتها الفعلية المضارعية، وتكون "حتى" 3 في هذه الحالة بمعنى "إلا" الاستثنائية، والغالب أنه يكون الاستثناء منقطعًا، فتكون "إلا" فيه بمعنى "لكن" أي: يصح أن يحل محلها: "لكن"

1 في ص 482.

2 يفهم من هذا أن "حتى" لا بد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسمًا صريحًا، ولا عكس؛ فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسمًا صريحًا. لا يلزم هذا؛ لجواز أن يكون مصدرًا مؤولًا من أن المصدرية، وصلتها الجملة المضارعية.

3 قد تكون: "حتى" مع "أن" المستترة بمعنى: "إلا أن"؛ فيكون الاستثناء منقطعًا، مع ملاحظة أن أداة الاستثناء، هنا مقصورة على: "إلا" وحدها، أما الحرف: "أن" الذي يليها فلا شأن له بالاستثناء، وإنما جيء به لجرد التفسير والإيضاح.

وقد يكون الاستثناء أحيانًا متصلًا كما في بعض الأمثلة التي عرضت، وكما في نحو: لا أجيب الصديق حتى يدعوني لمزاملته؛ أي: لا أجيبه وقتًا إلا وقت دعوتي، بقاء النفي الذي قبل "حتى" على حاله بعد تأويلها كما هو الأغلب، فالاستثناء متصل مفرع للظرف، ولا تصلح "حتى" غائية؛ لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجيًا على دفعات؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتناول إلى زمن الدعوة، بل إنها لا تكون قبل الدعوة، ولا تصلح أن تكون "تعليلية"؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة، فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء، وهو صالح هنا أن يكون متصلًا؛ فلا يعدل إلى الانقطاع، ومثله قوله تعالى: {وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ} ... ، أي: ما يعلمان من أحد وقتًا "أي: في وقت" إلا وقت أن يقولوا ... وهذه المسألة بيان أشمل، يستوعب جوانبها الهامة المختلفة، وهو في ج 4 م 149 باب: "النواصب" ص 314 وما بعدها: حيث الكلام المفصل عن "حتى" وأنواعها، وكثير من الأمثلة الأخرى.

التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً؛ "فيكون الاستثناء منقطعاً"؛ نحو: لا يذهب دم القاتل هدرًا حتى تثار 1 له الحكومة، أي: إلا أن تثار له الحكومة بمعنى: لكن تثار له الحكومة، فلا يذهب هدرًا، والغالب في هذا المثال -وأشباهه- أن يبقى النفي الذي قبل "حتى" على حاله بعد تأويلها بالحرف "إلا".

ولا يصح في المثال السالف أن تكون: "حتى" للغاية؛ لأن "حتى" الغائية -كما عرفنا- إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذي قبلها، وانقطع.

يترتب على هذا أن الحكومة حين تثار للقاتل، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرًا؛ وانقطاعه وتوقفه يؤدي -حتمًا- إلى وقوع ضده وحصوله؛ أي: إلى أن دمه يذهب هدرًا، وهذا فاسد.

وشيء آخر يمنع أن تكون "حتى" غائية في المثال؛ هو: أن ما قبلها لا ينقضي شيئًا فشيئًا.

وكذلك لا تصح أن تكون: "حتى" "تعليلية"؛ لأن ما قبلها -هنا- ليس علة وسببًا فيما بعدها؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرًا بالفعل ليس هو السبب في انتقام الحكومة له؛ لأن هذا يناقض المراد، وإنما الانتقام له فعلًا وواقعا هو السبب في عدم ذهاب دمه هدرًا، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبب، ويوجد قبله؛ ليحيى بعده ما ينشأ عنه، ويترتب عليه، وهو: المسبب، فأخذ الثأر لا بد أن يتحقق بطريقة عملية توجد أولاً، ليوحد بعدها عدم ذهاب الدم هدرًا، لا العكس.

وإذا كانت "حتى" في المثال السابق وأشباهه لا تصلح أن تكون غائية، ولا تعليلية فلا مفر بعدهما من أن تكون بمعنى: "إلا" الاستثنائية، في استثناء منقطع؛ أي: أنها بمعنى: "لكن" التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً -كما أسلفنا- ومن الأمثلة:

1- كل مولود يولد جاهلاً بالشر حتى يتعلمه من أسرته وبيئته، بمعنى

1 تثار؛ أي: تأخذ بثأره، وتقتص له من الجاني.

إلا أن يتعلمه، أي: لكن يتعلمه، فلا تصلح أن تكون "غائية"؛ لأن ما قبلها هنا لا يقع متدرجاً متطاولاً بحيث يمتد إلى ما بعدها، بل يقع دفعة واحدة، ولا تصلح أن تكون "تعليلية"؛ لأن ولادة الجاهل بالشر ليست هي العلة المؤثرة في أمر التعليم، ولا السبب المباشر فيه؛ إذ العلة لا يتخلف أثرها؛ فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول، ويوجد بوجودها: لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول، فلم يبق إلا أن تكون "حتى"، بمعنى: "إلا" في استثناء منقطع، أي: بمعنى: "لكن" المشار إليها.

2- ناديتك حتى تحصد القمح بعد ساعات؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد، وليس سبباً مباشراً في الحصد.

3- افتح نوافذ الحجرة حتى يشتد البرد ليلاً ... ويقال فيه ما سبق 1 ...

ب- من الأمثال: "ما سلم القادم العزيز حتى 2 ودع"، وهو مثل

1 وفي معاني الحروف الثلاثة: "حتى - اللام - إلى" يقول ابن مالك:

للاتنها: "حتى"، و"لام"، و"إلى" ... و"من"، و"باء" يفهمان بدلا

واللام للملك وشبهه، وفي ... تعديّة أيضاً، وتعليل، قفي

"وزيد....."

"قفي، أي: نسب وعرف".

سرد ابن مالك في هذين البيتين وكلمة من أول الثالث عدة معانٍ لعدد من الحروف؛

فبين أن: "حتى" و"اللام" و"إلى" تشترك في تأدية معنى واحد؛ هو: الانتهاء، وأن "من"

و"الباء" يشتركان في معنى واحد، هو: البدلية، وأن اللام بعد ذلك تفيد معنى الملك

وشبهه، والتعديّة، والتعليل، وقد تقع زائدة، واكتفى بهذه المعاني القليلة التي يردّها لعدد

من حروف الجر سرّداً مختلطاً مبتوراً، ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعرية وقيودها التي لا

تتسع لما يتسع له النثر، وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين.

2 ويلاحظ أن "حتى" في هذا المثال حرف ابتداء: لوقوع الماضي بعدها؛ فليست حرف

جر؛ إذ الجارة لا بد من دخولها كما عرفنا على اسم صريح، أو على مصدر منسبك من

"أن" وصلتها الجملة المضارعية.

يقال فيمن قصرت مدة زيارته"، أي: ما سلم في زمن؛ لكن ودع فيه، أو: ما سلم في زمن إلا زمنًا ودع فيه¹.

ومن المستحسن التخفيف من استعمال "حتى" التي بمعنى "إلا" قدر الاستطاعة؛ لأن فهم المراد منها، والتمييز بينهما وبين نوعيها الآخرين لا يخلو من صعوبة؛ ولأن كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى "إلا"، ويتأول الوارد منها.

ج- وضح مما تقدم أن "حتى" الجارة بنوعيها لا تدخل على جملة؛ لأن التي تدخل على الجملة "الاسمية أو الفعلية" نوع آخر، يسمى: "حتى الابتدائية"² وسيجيء تفصيل الكلام عليها في موضعها المناسب³ ...

- 1 ففيه نوع شبه بما مر في رقم 3 من هامش ص 485 برغم الاختلاف في نوع: "حتى".
- 2 وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية "أي: نهاية" لشيء قبلها "كما جاء في الخصري ج2 باب "العطف" عند الكلام على "حتى".
- 3 باب النواصب، ج 4 ص 252 م 149.

(488/2)

الواو، والتاء: حرفان أصليان للجر، ومعناهما القسم¹ غير الاستعطائي² ولا يصح أن يذكر معهما جملة القسم، وهما لا يجزان إلا الاسم الظاهر، والتاء تفيد مع القسم التعجب³، ولا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة: "الله - رب - الرحمن"، ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة.

فمن أمثلة واو القسم قول الشاعر:

فلا وأبيك ما في العيش خير ... ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

ومن أمثلة تاء القسم قوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} 3.

ويجري على الحرفين السابقين ما يجري على كل حروف القسم من جواز الحذف⁴ مع بقاء المقسم به مجروراً بشرط أن يكون هو لفظ الجلالة "أي: الله".

- 1 أشرنا في رقم 1 من هامش ص 477 إلى أن أحرف القسم المشهورة أربعة: "اللام"،

وقد سبق الكلام عليها هناك، وكذلك "الواو والتاء والباء"، وسيجيء الكلام على الثلاثة هنا، والصحيح أن "الواو" و"التاء" أصيلان في القسم، وليسا نائين فيه عن "الباء"، وليست الباء بعدهما مقدرة تجر الاسم؛ لأن هذا تعقيد لا داعي له، وقد أشرنا أيضًا في تلك الصفحة إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف "من" "بكسر الميم أو ضمها" حرف قسم، ولا يكاد يجر به إلا كلمة: "الله"، نحو: من الله لأصاحبك، وأندر من هذا استعمال كلمة: "ها" حرف قسم بعد كلمة: "إي"، بمعنى: نعم أو بدونها، ولا داعي اليوم لاستعمال هذه اللغات النادرة، بالرغم من جواز استعمالها.

2 إيضاحه في ص 497 و 498.

3 و3 جاء في "المغني" ج 1 حرف التاء المفردة ما نصه: "التاء حرف جر، معناه: القسم" ويختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، وربما قالوا: تربي وترب الكعبة، وتالرحمن، قال الزمخشري في قوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} ... الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها يريد أنها تحل محلها والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب؛ كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه، مع عتو نمروذ وقهره". ا. هـ. وجاء في حاشية الأمير التي على هامشه ما نصه: "قوله: ويختص بالتعجب" أي: أن المقسم عليه بما لا بد أن يكون غريبًا". ا. هـ، كلام المغني.

وجاء في القاموس المحيط "آخر الجزء الرابع، باب الألف اللينة" ما نصه تحت عنوان "التاء": "... حرف جر للقسم، ويختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، وربما قالوا: تربي، وترب الكعبة، وتالرحمن". ا. هـ.

4 لحذف حروف الجر، ومنها حروف القسم، موضوع مستدل يجيء في ص 532.

(489/2)

ملاحظة:

حرف "الواو" أنواع متعددة، لكل نوع استعمال خاص يؤدي إلى معنى معين. ومن أنواعه "واو: رب" حيث ينوب عن "رب" جواراً بعد حذفها في مواضع محددة يأتي بيانها¹، ولا يتحتم أن تكون هذه الواو نائبة عن "رب المحذوفة كما سنعرف. الباء: حرف يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصلياً وزائداً²، ويؤدي عدة معان، أشهرها خمسة عشر:

1- الإلصاق حقيقة أو مجازاً؛ نحو: أمسكت باللص، ومررت بالشرطي، فمعنى

أمسكت به، قبضت على شيء من جسمه، أو مما يتصل به اتصالاً مباشراً؛ كالشوب ونحوه، وهو عند كثير من النحاة أبلغ من: أمسكت اللص؛ لأن معناه مع "الباء"، المنع من الانصراف منعاً تاماً.

ومن الإلصاق الحقيقي قول الشاعر:

سقى الله أرضاً لو ظفرت بتربها ... كحلت بها من شدة الشوق أجفاني

ومعنى مررت بالشرطي: ألصقت مروري بمكان يتصل به ...

2- السببية أو التعليل "بأن يكون ما بعدها سبباً وعلة فيما قبلها"، نحو: كل امرئ

يكافأ بعمله، ويعاقب بتقصيره، أي: بسبب عمله، وبسبب تقصيره 3 ... وقول

الشاعر:

إنما ينكر الديانات قوم ... هم بما 4 ينكرونه أشقياء

وقول الآخر:

جزى الله الشدائد كل خير ... عرفت بها عدوي من صديقي

والمراد: هم أشقياء بسبب ما ينكرونه وعرفت بسببها 5.

3- الاستعانة، "بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها" 5

1 في ص 528.

2 وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر في جميع أحواله.

3 وقوله تعالى في بعض الأمم البائدة: {فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ} ... أي: أهلكم

بسبب ذنوبهم.

4 الجار والمجرور متقدم لفظاً فقط، ولكنه متأخر في إعرابه.

5، 5 الفرق بين باء الاستعانة وباء السبب، أن "باب السببية" داخلة على السبب

الذي أدى إلى حصول المعنى الذي قبلها، وتحقيقه سلباً، وإيجاباً؛ نحو: مات الرجل

بالمرض، أي: بسبب المرض، وأن "باء الاستعانة" داخلة على أداة الفعل، وآلته التي هي

الواسطة بين الفاعل ومفعوله؛ نحو: فتحت الباب بالمفتاح، قطعت اللحم بالسكين،

كتبت رسالة بالقلم.

نحو: سافرت بالطيارة رصدت الكوكب بالمنظار، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيها استعمالاً.

- 4- الطرفية؛ نحو قوله تعالى: {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ} ، أي: في بدر.
- 5- التعدية، أو: النقل: "وهي التي يستعان بها غالباً في تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به، كما تعديه همزة النقل"، نحو: ذهبت بالمريض إلى الطبيب، بمعنى: أذهبته، وقعدت بفلان همته عن الطموح، بمعنى: أقعدته ...
- 6- أن تكون بمعنى كلمة: "بدل" 1، "بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محل "الباء" من غير أن يتغير المعنى"، مثل: ما يرضيني بعلمي عمل آخر أرتضي بالملاكمة رياضة أخرى، أي: ما يرضيني بدل عملي عمل آخر، أرتضي بدل الملاكمة 2 رياضة أخرى.

1 هل هناك فرق بين: "البدل، والعوض"؟ الجواب في هامش الصفحة الآتية.

2 إذا كانت الباء بمعنى: "بدل"، فالأكثر دخولها على المتروك؛ "أي: على الشيء الذي لم يؤخذ للاستغناء عنه بأخذ غيره، بدلاً منه" كالأمثلة المعروضة، وكقوله تعالى في الكفار: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ} ، ويصح دخول "الباء" على المأخوذ لا المتروك، فقد جاء في المصباح مادة: "بدل" ما نصه: "أبدلته بكذا إبدالاً، نحيث الأول، وجعلت الثاني مكانه". 1. هـ.

وفي مختار الصحاح، مادة: "بدل" ما نصه: "الأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر". 1. هـ.

وجاء في تاج العروس مادة: "بدل" ما نصه:

"قال ثعلب، يقال: أبدلت الخاتم بالحلقة، إذا نحيث هذا وجعلت هذه مكانه، وبدلت الخاتم بالحلقة إذا أذبت، وسويته حلقة، وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً، قال: وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى الجوهرة بعينها، والإبدال: تنحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى، وقال أبو عمرو: فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه، وزاد فيه فقال: وقد جعلت العرب أبدلت مكان بدلت ...". 1. هـ.

وجاء في تفسير الألوسي لقوله تعالى: {وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ بِالطَّبِيبِ} مثل ما سبق من كلام ثعلب، =

ومنه قول الشاعر:

إن الذين اشتروا دنيا بآخرة ... وشقوة بنعيم، ساء ما فعلوا

7- العوض 1 "أو: المقابلة"؛ نحو: اشتريت الكتاب بعشرة دراهم، واشترته أخي بأحد عشر ...

8- المصاحبة 2؛ نحو قوله تعالى: {أَهْبِطُ بِسَلَامٍ} ، ونحو: سافر برعاية الله، وارجع بعنايته، أي: ع سلام مع رعاية الله مع عنايته.

9- التبويض، أو: البعضية، "بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضاً من شيء قبلها"، نحو قوله تعالى: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ} ، أي: منها، وقولهم: حفلت المائدة؛ فتناولت بها شهية الطعام، ولذيذ الفواكه، أي: تناولت منها 3 ...

= وزاد شاهداً آخر لدخول الباء على المأخوذ، هو قول الطفيل لما أسلم:
"وبدل طالعي نحسي بسعد"
ا. هـ.

ولا فرق في هذا بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل: "بدل" وفروعه، وما تصرف منه، أم غيره بقرينة كـبعض الأمثلة التي عرضناها، ومن الأمثلة الأخرى قول عروة بن الورد:

فلو أني شهدت أبا سعاد ... غداة غدا بمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسي ومالي ... ولا آلوك إلا ما أطيق

"يفوق: يجود بها وبلغها ساعة الاحتضار" يريد: فديت بنفسي ومالي نفسه. أي: قدمتهما فداء له، وبدلاً منه.

1 المراد بالعوض: دفع شيء من جانب، في نظير أخذ شيء يقابله من جانب آخر، والفرق بين العوض والبدل، أن العوض هو دفع شيء في مقابله آخر، أما البديل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شيئان لتختار أحدهما؛ فتقول: آخذ هذا بدل الآخر من غير أن يكون هناك تعويض، وهذا هو الشائع، وقيل: البديل أعم مطلقاً؛ فهو الدال على اختيار شيء وتفضيله على آخر؛ سواء أكان هناك مقابلة وعوض أم لا، والحكم في هذا للقرينة؛ فهي التي تعين المراد وتوجه الذهن إليه.

2 سبق توضيحها في رقم 2 من هامش 469؛ عند الكلام على: "إلى" وقد يعبر عنها أحياناً، "بالمعية".

3 ومثل قول المتنبي يمدح:

فإن نلت ما أملت منك فرما ... شربت بماء يعجز الطير ورده

(492/2)

11- المجاوزة1؛ نحو قوله تعالى: {فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا} ، أي: عنه، وقوله تعالى في وصف

المؤمنين يوم القيامة: {يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ} ، أي: عن إيمانهم، وقوله

تعالى: {وَبِیَوْمٍ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ} ، أي: عن الغمام ...

12- الاستعلاء فتزادف: على؛ كقولهم: من الناس من تأمنه بدينار فيخون الأمانة،

ومنهم من تأمنه بقنطار من الذهب، فيصونه ويؤديه كاملاً، أي: على دينار، وعلى

قنطار.

13- أن تكون بمعنى: "إلى"، نحو قوله تعالى: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ}

، بمعنى أحسن إلي.

14- التوكيد2؛ "وهي الزائدة" جوازاً في مواضع معينة.

منها: الفاعل؛ نحو قوله تعالى: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} ، والمفعول به نحو قوله تعالى: {وَلَا

تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} ، والمبتدأ نحو: بحسبك البراعة الفنية، وخبر الناسخ؛ مثل:

ليس المال بمغن عن التعلم3 ... والتقدير: كفى الله، ولا تلقوا أيديكم، حسبك البراعة،

ليس المال مغنياً ...

كما يجوز زيادتها في المبتدأ الواقع بعد "إذا الفجائية"؛ نحو: نزلت البحر فإذا بالماء

بارد4، وكذلك يجوز زيادتها في لفظين من ألفاظ التوكيد المعنوي، هما: "نفس، وعين"؛

مثل: خرج الوالي نفسه، أو بنفسه يتفقد أحوال الناس كلمت الوالي نفسه، أو بنفسه

وهو يراقب عماله، سلمت على الوالي

1 سبق إيضاح معناها وأقسامها في رقم3 من هامش ص463.

2 سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد، في أول هذا الباب ص450، وكذلك

في الجزء الأول "م5 ص65"، أما مواضع زيادة الباء، فتوضحها الأمثلة الآتية هنا،

وفي ص495 حيث بيان الحكم على زيادتها من ناحية القياس والسماع.

3 ومثل قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ} ، وفي قول الشاعر:

ليس التدين بالكلام، وإنما ... صدق الفعال أمانة المتدين

ومثل آخر البيت الآتي:

أفسدت بالهن ما أسديت من حسن ... ليس الكريم إذا أعطى بمنان
4 سبقت الإشارة لهذا في ص 281.

(493/2)

11- المجاوزة 1؛ نحو قوله تعالى: {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} ، أي: عنه، وقوله تعالى في وصف المؤمنين يوم القيامة: {يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ} ، أي: عن إيمانهم، وقوله تعالى: {وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ} ، أي: عن الغمام ...
12- الاستعلاء فتراذف: على؛ كقولهم: من الناس من تأمنه بدينار فيخون الأمانة، ومنهم من تأمنه بقنطار من الذهب، فيصونه ويؤديه كاملاً، أي: على دينار، وعلى قنطار.

13- أن تكون بمعنى: "إلى"، نحو قوله تعالى: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ} ، بمعنى أحسن إلي.

14- التوكيد 2؛ "وهي الزائدة" جوازاً في مواضع معينة.

منها: الفاعل؛ نحو قوله تعالى: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} ، والمفعول به نحو قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} ، والمبتدأ نحو: بحسبك البراعة الفنية، وخبر الناسخ؛ مثل: ليس المال بمغن عن التعلم 3 ... والتقدير: كفى الله، ولا تلقوا أيديكم، حسبك البراعة، ليس المال مغنياً ...

كما يجوز زيادتها في المبتدأ الواقع بعد "إذا الفجائية"؛ نحو: نزلت البحر فإذا بالماء بارد 4، وكذلك يجوز زيادتها في لفظين من ألفاظ التوكيد المعنوي، هما: "نفس، وعين"؛ مثل: خرج الوالي نفسه، أو بنفسه يتفقد أحوال الناس كلمت الوالي نفسه، أو بنفسه وهو يراقب عماله، سلمت على الوالي

1 سبق إيضاح معناها وأقسامها في رقم 3 من هامش ص 463.

2 سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد، في أول هذا الباب ص 450، وكذلك في الجزء الأول "م 5 ص 65"، أما مواضع زيادة الباء، فتوضحها الأمثلة الآتية هنا، وفي ص 495 حيث بيان الحكم على زيادتها من ناحية القياس والسماع.

3 ومثل قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ} ، وفي قول الشاعر:

ليس التدين بالكلام، وإنما ... صدق الفعال أمانة المتدين
ومثل آخر البيت الآتي:
أفسدت بالهن ما أسديت من حسن ... ليس الكريم إذا أعطى بمنان
4 سبقت الإشارة لهذا في ص 281.

(494/2)

.....

زيادة وتفصيل:

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائدة كي تدل على أنها تزداد في الفاعل، والمفعول به،
والمبتدأ، وخبره، وخبر الناسخ، وقد تزداد في غير ذلك قليلاً.
بقي أن نسأل: أزيادتها قياسية أم سماعية¹؟ الأحسن الأخذ بالرأي القائل: إن الزائدة في
الفاعل تكون واجبة في فاعل فعل التعجب الذي صيغته القياسية: "أفعل"، مثل: أصلح
بنفسك، وأحسن بعملك؛ بمعنى: ما أصلح نفسك! وما أحسن عملك! !
وتكون جائزة، في فاعل: "كفى"، مثل: كفى بالله شهيداً.
أما الزائدة في المفعول به فغير مقيسة، ولو كان مفعولاً به للفعل: "كفى" نحو: كفى
بالمرء عيباً أن يكون نماماً.

وقول الشاعر:

كفى بالمرء عيباً أن تراه ... له وجه وليس له لسان
ويستثنى من هذا زيادتها في مفعول الأفعال الآتية: "عرف علم بمعنى: عرف - جهد -
سمع - أحسن"، فإن هذه الزيادة جائزة.

والزائدة في المبتدأ والخبر غير قياسية؛ إلا في مثل الأنواع المسموعة² كثيراً منها

1 راجع بما يأتي: المغني، حرف الباء، وحاشية الصبان ج2 باب: "حروف الجر" عند
الكلام على: "الباء الجارة".

2 ما المراد هنا من المسموع؟ أهو عام بعد كلمة: "كيف" يشمل إدخال الباء على
المبتدأ الاسم الظاهر، وعلى الضمير مطلقاً؛ "المتكلم أو المخاطب، أو لغائب، من غير
تقييد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه"، وكذلك إدخالها على المبتدأ الذي يلي "إذا"

الفجائية بغير تقييد؟ أم أن المراد هو التقاصر على نص الضمير المسموع لفظاً ونوعاً بعد "كيف"، وعلى الاسم الظاهر، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً بعد "إذا" الفجائية؟

الأحسن الأخذ بالرأي الأول الذي يفيد العموم في هذين الموضعين؛ فيبيح زيادة الباء في صدر المبتدأ التالي: "كيف" و"إذا" الفجائية مطلقاً من غير تقييد باسم ظاهر، ولا ضمير، ولا نوع من أحدهما، وهذا الرأي هو الأقوى الذي تؤيده الشواهد الكثيرة الفصيحة، أما زيادتها قبل "حسب"، فمقصود على لفظها ذاته.

(495/2)

— كالتى بعد: "كيف" و"إذا" وقبل كلمة: "حسب" كقول الشاعر:

وقفنا، فقلنا إيه عن أم سالم ... وكيف بتكليم الديار البلاقع؟

ونحو: كيف 1 بك إذا اشتد الأمر أصغيت فإذا بالطيور 2 مغردة بحسبك علم نافع.

أما زيادتها في خبر: "ليس"، وخبر: "ما" النافية، وخبر: "كان" المنفية، فقياسية في

الثلاثة بالشروط الهامة، والتفصيلات المعروضة في مكانها الأنسب 3.

وزيادتها جائزة 4 في كلمتي: النفس، والعين، عند استعمال لفظهما في 5 التوكيد؛ مثل:

اخترقت الطائرة السحاب نفسه أو بنفسه، واجتازت الغلاف الهوائي عينه أو بعينه،

قطعت السيارات نفسها أو بنفسها، الصحراء، وقول علي رضي الله عنه: "من نظر في

عيوب الناس فأنكرها، ثم رضيها لنفسه؛ فذاك الأحق بعينه".

1 وكذلك قول النابغة كما نقله الأساس، ج 1 ص 137 مادة: "جنح" ونصه:

يقولون حصن ثم تأبى نفوسهم ... فكيف بحصن والجبال جنوح

وأصل الجملة في: "يف بك"، كما سبقت الإشارة لهذا ج 1 هامش رقم 2 من ص 305

م 33 هو: كيف أنت؟ فلما زيدت الباء الجارة وجب تغيير الضمير: "أنت"؛ لأنه

ضمير للمخاطب مقصور على الرفع؛ فأتينا بضمير يؤدي معناه، ويصلح لدخول حرف

الجر وهو "كاف الخطاب"، فالكاف مجرورة لفظاً في محل رفع مبتدأ، ومثلها: "الباء" في

نحو: خرجت فإذا بالشمس طالعة، وكذلك في بيت النابغة زائدة في المبتدأ الجرور لفظاً

المرفوع محلاً، كمنا سيأتي في رقم 2.

2 مثال للمبتدأ الواقع بعد "إذا" الفجائية وقد دخلته الباء الزائدة، ومثله ما سبق في رقم 1.

3 ج 1 م 47 ص 589 موضوع: "نفي الأخبار في باب": "كان" مع زيادة باء الجر

4 كما سبق في ص 493.

5 إيضاح هذا في باب التوكيد ج 3 ص 49 م 116.

(496/2)

15- الدلالة على القسم؛ وهذا من أكثر استعمالاتها، وهي الأصيلة فيه دون حروفه السابقة "اللام، الواو، التاء، من ..."، وتشاركها في جواز حذفها مع بقاء الاسم المجزأ بما على حاله؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة "الله"، ولكنها تخالف تلك الحروف في ثلاثة أمور تنفرد بها، ولا يوجد واحد منها في حرف آخر من حروف القسم، غير الباء؛ هي:

أ- جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفهما؛ نحو: أقسم بالله لأعاونن الضعيف، أو بالله لأعاونن الضعيف، أما مع غير الباء فيجب حذفه فعل القسم وفاعله.

ب- وجواز أن يكون المقسم بالباء اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً؛ نحو: برب الكون لأعملن على نشر السلام، بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة، أما غير الباء فلا يمر إلا الظاهر.

ج- وجواز أن يكون القسم بالباء "استعطافياً" 1 "وهو الذي يكون جوابه إنشائياً"؛ نحو: بالله، هل ترحم الطائر الضعيف، والحيوان الأعجم؟ بربك، أوافق أنت على تأييد الضعفاء؟ وقول الشاعر 2:

بعيشك هل أبصرت أحسن منظراً ... على ما رأيت عيناك من هرمي مصر؟
أما القسم بغير الباء فمقصود في الرأي الغالب على القسم غير الاستعطافي.

1 سيجيء في: "الزيادة والتفصيل" أن القسم نوعان: "استعطافي"، و"غير استعطافي"، أو خبري، وإيضاح كل، وما يطلبه ... مع بسط الكلام على جواب القسم، ولهذا البحث

مناسبة أخرى هامة في ج 4 م 158 ص 472، ومن المقيد الإطلاع عليه، توفية للموضوع.

2 سيعاد هذا البيت في ص 510 لمناسبة أخرى.

(497/2)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- كل حرف من أحرف القسم الأربعة¹ هو ومجروره يتعلقان معًا بالعامل: "أحلف"، أو: "أقسم"، أو: نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية: التي هي: "جملة القسم" ولا بد أن تكون فعلية؛ سواء أذكر الفعل أم حذف، لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل "صريحًا" في دلالة على القسم كالأفعال السابقة؛ فهناك ألفاظ أخرى يسمونها: "ألفاظ القسم غير الصريح"، وهو الذي لا يعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف؛ بل لا بد معه من قرينة؛ ومن أمثلته الأفعال: شهد - علم 2- آلى ... ؛ نحو: أشهد لقد رأيت الغلبة للحق آخر الأمر، علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسيلة إليه، والقرينة هنا: "اللام، وقد" الداخلان على الجواب، غير أن الجملة القسمية التي من هذا النوع خبرية لفظًا. ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها، تسمى: "جواب القسم" 3، بيان ذلك: أن الغرض من "جملة القسم" إما تأكيد المراد من جملة تجيء بعدها، وإزالة الشك في معناها؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية⁴، وغير تعجبية⁵، نحو: أقسم بالله "لا أنقاد لرأي يجافي العدالة"، فهذه الجملة الثانية هي "جواب القسم"، ولا محل لها من الإعراب في الأغلب⁶، ويسمى القسم في هذه الحالة:

1 سبق في ص 477 وفي رقم 1 من هامش ص 489 الإشارة إلى حرف خامس هو: "من"، ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لغرابته، وأغرب منه وأندر استعمال: "ها" حرف قسم، بعد كلمة: "إي" في الغالب التي معناها: نعم. "طبقًا لما سبق في ص 477 ...".

2 انظر ما يتصل بهذا الفعل في رقم 7 و 8 من هامش ص 5.

- 3 هل يكون جواب القسم غير جملة؟ الإجابة في "ح" من ص 505.
- 4 فلا تصلح الجملة الشرطية، ولا أنواع الإنشائية، ومنها القسمية كما سيجيء في: "و" من ص 503.
- 5 يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية، ولكنهم يوافقون غيرهم في أنها لا تصلح جواباً للقسم.
- 6 الأغلب أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها، وقد يكون لها محل، كما سبق بيانه في رقم 1 من هامش ص 31، وكما يأتي في رقم 2 من ص 504.

(498/2)

.....

"قسمًا خبريًا" أو: "غير استعطافي" وإما تحريك النفس، وإثارة شعورهم بجملة إنشائية تجيء بعد جملة القسم، والفصيح أن تكون الأداة هي الباء؛ نحو: بربك، هي رحمت الثكلي؟ بحياتك، أعطفت على البائس؟ وقول الشاعر:

بعينيك يا سلمى ارحمي ذا صباية ... أبي غير ما يرضيك في السر والجهر

فالجملة الثانية هي جواب القسم، ولا محل لها من الإعراب هنا، ويسمى القسم في هذه الحالة: "استعطافيًا"، أو "غير إنشائي"، ولا بد أن يكون جوابه جملة إنشائية، "كما أوضحنا" 1، وهي لا تحتاج لزيادة شيء عليها، بخلاف: القسم "غير الاستعطافي"، فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة على جملته، بالتفصيل الآتي 2:

1- إن كان الجواب جملة فعلية ... فعلها ماضٍ، متصرف، مثبت، فالكثير الفصيح اقترانها "باللام" و"قد"، معًا، نحو: "والله لقد أفاد الاعتدال في ممارسة الأمور"، ويجوز - بقلة - الاقتصار على أحدهما، أو التجرد منهما، مع ما في الأمرين من ترك الكثير الفصيح، وتسمى هذه اللام المفتوحة: "لا جواب القسم، أو: الداخلة على جوابه".

وإن كان الماضي غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط؛ نحو: "والله لنعم المرء يتعد عن الشبهات" إلا الفعل "ليس" فلا يقترن بشيء؛ مثل: "والله ليست قيمة المرء بالأقوال، ولكن بالأفعال".

وإن كان الماضي غير مثبت لم يزد عليه شيء إلا حرف من حروف النفي الثلاثة التي يكثر دخولها على الجواب المنفي؛ وهي: ما - لا - إن -؛ نحو: "والله ما مدحت

أثيماً"، "بالله لا رفضت عتاب الصديق، ولا غضبت منه". "تالله إن امتنعت عن مزاملتك فيما رفع الشأن، أي: بالله ما امتنعت"، وغير هذا شاذ.

2- إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة، فالأغلب الأقوى اقتران مضارعها

1 مما سبق نفهم قول النحاة: القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية بعدها، وهذا هو القسم غير الاستعطافي، فإن كانت الثانية إنشائية أيضاً فالقسم استعطافي.

2 سيذكر هذا البيان في ج 4 م 158 ص 362 عند اجتماع الشرط والقسم، ومن المفيد الرجوع إليه أيضاً.

(499/2)

باللام ونون التوكيد معاً1؛ نحو؛ والله لأحبس يدي ولساني عن الأذى، ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما.

فإن كانت الجملة مضارعية منفية ... لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفي الثلاثة2 التي يكثر دخولها على الجواب المنفي3، "وقد سبقت لها الإشارة" مثل: والله ما أحبس يدي ولساني من محاربه المنكر، والله إن أحبس يدي ولساني ... والله لا أحبس يدي ولساني، ومن هذا قول الشاعر:

رقي4، بعمركم لا تهجرينا ... ومنينا المنى، ثم امطينا

3- إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة، فالأحسن اقترانه بحرفين معاً، هما: "إن" ولام الابتداء في خبرها5، نحو: والله إن الغدر لأقبح الطباع.

1 راجع ماله صلة بهذا في ص 31، 32 وهامشهما.

2 ويزاد عليهما هنا: "لن" في رأي مقبول من آراء تعارضه، وله إشارة في رقم 2 من هامش ص 501، ومن أمثلته قول أبي طالب يعلن حمايته للرسول من أعدائه المشركين القرشيين:

والله لن يصلوا إليك بجمهم ... حتى أوسد في التراب دفيناً

3 قد يكون وجود حرف النفي قبل هذه الجملة المضارعية مقدراً غير ظاهر اللفظ: "بأن

يكون ملحوظ غير ملفوظ"، ومن أمثلته قوله تعالى: {قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسَ} ...
وقول ليلي الأخيلية في رثاء توبة:

فأقسمت أبكي بعد توبة هالكا ... وأحفل من دارت عليه الدوائر
أي: لا أبكي ولا أحفل، ومثل قول الآخر:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
أي: لا أبرح، جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي ص 50، ما معناه: أن العرب تحذف
النفى من جواب القسم في مثل الصور السالفة لأمن اللبس فيها، حيث لا يلتبس
الجواب المنفي بالمثبت لوضوح المعنى؛ ولأن الجواب لو كان مثبتاً لوجب تأكيده باللام
والنون معاً، أو بأحدهما، طبقاً للقاعدة السالفة، فعدم اقترانه دليل على أنه منفي بأداة
مقدرة.

4 منادى، والأصل: يا رقي، يريد: يا رقية.

5 اللام الداخلة على جواب القسم لا تدخل على "إن" المشددة ولا على شيء من
أخواتها، إلا: "كأن"، نحو: والله لكأن صدقة البخيل اقتطاع من جسده، أما اللام
الداخلة على خبر "إن"، فهي لام ابتداء سواء أكانت "إن" مسبقة بقسم هي في صدر
جوابه، أم غير مسبقة به.

"وقد تقدم في الجزء الأول في ش 597 م 53 تفصيل الكلام على لام الابتداء،
وفائدتها، وموضعها ...".

(500/2)

.....

ويجوز الاختصار على أحدهما؛ نحو: والله إن عنوان المرء عمله، أو: والله لعنوان المرء
عمله، ولا يستحق التجرد من أحدهما؛ إلا إذا طال القسم بأن ذكر معه تابع له، أو:
شيء آخر يتصل به؛ نحو: بالله الذي لا إله سواه، الرجوع إلى الحق خير من التماذي في
الباطل، وقول الشاعر:

ورب السموات العلا وبروجها ... والأرض وما فيها المقدر كائن
ولا يصح اقتران الجملة الاسمية الجوابية بالحرف: "إن" إذا كانت هذه الجملة مصدرة
بحرف ناسخ من أخوات "إن": كقولهم في وجه جميل: والله لكأن جماله يقتاد العيون

قسراً إليه؛ فما تستطيع عنه تحوُّلاً.

فإن كان الجواب جملة اسمية منفية لم يزد عليه إلا أداة النفي في أوله، وهي إحدى الحروف الثلاثة السالفة "ما - لا - إن"، نحو: والله ما هذه الدنيا بدار قرار¹ بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيلة ... والله إن هذه الدنيا بدار قرار ... مما سبق يتبين أن الجواب المنفي، في جميع أحواله لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث²، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضوية، أم مضارعية، أم جملة اسمية.

"ملاحظة":

قد يكون الكلام مشتملاً على جملة قسمية، ظاهراً مثبت، ولكن معناها منفي، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً، مستقبلية معنى، مصدرة "بإلا" أو: "لما" التي بمعناها، نحو: سألتك بالله إلا نصرت المظلوم، بالله ربك لما قلت الحق ... وأمثال هذا مما يعد نوعاً خاصاً من "الاستثناء المفرغ" ...، "وقد سبق بيان هذا النوع، وتفصيل الكلام - بإسهاب - على معناه، وحكمه، وطريقة إعرابه"³.

1 وقول الشاعر:

فلا والله ما في العيش خير ... ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

2 ويزاد عليها: "لن" في الجملة المضارعية في رأي أشرنا إليه في رقم 2 من هامش ص 500.

3 له إشارة في أول هامش ص 324 وبيان في: "أ" من الزيادة والتفصيل، ص 326.

(501/2)

.....

ب- قد يقع القسم بين أداتي نفي، بقصد تأكيد النفي في المحلوف عليه؛ كقول الشاعر:

أخلاي، لا تنسوا موثيق بيننا ... فإني لا -والله- ما زلت ذاكرا

ج- قد تتكرر أداة القسم -ومعها مجرورها- مبالغة في التأكيد، غير أن المستحسن ألا يتكرر حرف من حروف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه، نحو: بالله لأطيعن الوالدين، بالله لأطيعنهما، والله لأطيعنهما¹.

د- تحذف جملة القسم وجوباً إن كان حرف القسم "الواو"، أو: "التاء"، أو: "اللام"2، وجوازاً إن كان حرف القسم الباء كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعة3، ومن أوضح الدلائل المرشدة إلى جملة قسمية محذوفة، "ومعها أداة القسم" وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها؛ وهي: "لقد - لئن4- المضارع المبدوء باللام المفتوحة المختوم بنون التوكيد"، فإن وجد أحد هذه الألفاظ الثلاثة بغير أن يسبقه جملة قسم فهي، مع القسم وأداته، مقدرة قبله، ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ} ، أي: أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده5، ومثله قوله تعالى: {لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ} ، وقوله تعالى: {لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا} ، وهذه اللام المفتوحة في المواضع السالفة هي الداخلة على الجواب بعد حذف جملة القسم، وأداته ولا يصح فيها، وفي أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة، ليس منها هذه.

هـ- يجوز أن تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المجرور بماء على حاله، بشرط أن يكون الاسم لفظ الجلالة: "الله" طبقاً للرأي الأرجح6؛ مثل الله

-
- 1 يصح ذكر الجملة الواقعة بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظي، على اعتبارها توكيداً أيضاً للجملة الجوابية الأولى، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيداً لفظياً؛ فهي مختلفة عن الجمل الجوابية الأخرى التي يجب حذفها ... وستأتي.
 - 2 وكذا: "من" عند من يعتبرونها أداة قسم، كما في ص 465.
 - 3 في ص 465 و 477 و 489.
 - 4 انظر "و" الآتية.
 - 5 ومن هذا قول الشاعر:
إذا غرورقت عيناى قال صحابتي ... لقد أولعت عيناه بالهملان
 - 6 وهو رأي سيبويه ومن وافقه، "سيأتي في رقم 3 من ص 533 وهامشه".

(502/2)

لأساعدن الضعيف، أي: والله، ويجوز حذف أداة القسم والمقسم به معا لوضوحهما

بكثرة الاستعمال؛ نحو أقسم إن الحرية لغالية، أشهد إن الوطن لعزيز، أي: أقسم بالله،
أشهد بالله، ومنه قول الشاعر:

فأقسم ما تركي عتابك عن قلى ... ولكن لعلمي أنه غير نافع

و ما نوع "اللام" في مثل: والله لئن أخلصت لي لأخلصن لك؟ وهي "اللام" التي قبلها
قسم، وبعدها أداة شرط؛ كالمثال السابق وأشباهه، والتي سبقت في: "د".؟.

يسمى بعضها بعض النحاة "لام الشرط"، ويسمى آخرون: "اللام الموطئة" للقسم؛ أي:

الممهدة له؛ لأنها التي تهيئ الذهن لمعرفة، وتدل على أن الجملة المتأخرة المصدرة بلام

أخرى، هي جواب للقسم وليست جواباً للشرط، فاللام الأولى "الموطئة" هي التي

أعلمت بذلك، وبينت أن اللام الثانية هي "اللام" الداخلة على جواب القسم، وأن

الجملة بعد هذه اللام الثانية هي جملة جواب القسم. ولا يصح أن تكون "اللام"

الأولى، وما دخلت عليه جواباً للقسم؛ لأن القسم كما أسلفنا¹ لا يكون جوابه جملة

شرطية، ولا جملة قسمية، ويجب التنبيه إلى الفرق بين "لام القسم"، "ولام الابتداء"، وقد

أوضحناه في مكانه المناسب من الجزء الأول عند الكلام على: "لام الابتداء"².

وحين يجتمع أداتا قسم وشرط فالجواب يكون في الأغلب للمتقدم منهما³، أما المتأخر

فيحذف جوابه؛ لوجود الجواب السابق الذي يدل عليه، وبسبب أن الجواب في

الأغلب للمتقدم لم تحذف النونان في المضارع من قوله تعالى: {لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ

مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ} ، وهو السبب أيضاً في عدم مجيء الفاء قبل "إن" في

قول الشاعر:

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنني ... إلى الجهل⁴ في بعض الأحيان أحوج

1 في رقم 4 من هامش ص 498.

2 ص 598 وهامشها م 53.

3 هذا هو الأغلب، والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون في البحث الخاص بها؛ وهو:

بحث اجتماع الشرط والقسم ج 4 باب الجوازم ص 362 م 158.

4 الغضب والانتقام، وسيعاد البيت في الجزء الرابع في الموضوع السالف من الجوازم.

ز- تحذف جملة القسم وجوباً في إحدى حالات ثلاث:

- 1- أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تغني عن جوابه لدلالته عليه نحو: "تسعد الأمة وتشقى بأبنائها، والله"، ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لا يصح تقديمها على القسم.
- 2- أو أن يحيط بالقسم جملة تعني عن الجواب كذلك؛ نحو: "سعادة الأمة والله رهن بعمل أبنائها"، فجواب القسم في هذه الحالة كالتى قبلها جملة محذوفة لا يصح ذكرها؛ لوجود ما يغني عنها؛ فلا داعي للتكرار فيهما بقولنا: "تسعد الأمة وتشقى بأبنائها، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها"، وقولنا: "سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها، والله سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها".

- أما في مثل: "الغضب والله إنه وخيم"، أو: "الغضب والله إنه لوخيم"، حيث يكون المتأخر عن القسم جملة فيصح في هذه الجملة المتأخرة أن تكون جواباً للقسم، وجملة القسم جوابه في محل رفع خبر السابق¹، وهذا من المواضع التي يكون فيها جملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب²، كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم في محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغني عنه ويدل عليه.
- 3- أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط والحكم في هذه الحالة هو الأغلب كما سبق في: "و".

وتحذف جملة الجواب جوازاً في غير الحالات السالفة، لدليل أيضاً؛ نحو قوله تعالى: {ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ} ، فجواب القسم محذوف تقديره: "إنك لمنذر"، أو: نحو: هذا، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: {بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ} ، ومثله قوله تعالى: {ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ} .

- 1 يراجع الجزء الثاني من "المغني" في موضوع حذف جواب القسم، وفي موضوع الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والملخص: أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لهما أحياناً معاً موضع عن الإعراب؛ لأنهما متماسكتان بمنزلة جملة واحدة، ولا محل لإحدهما بدون الأخرى في الرأي المشهور، وقد سبق لمناسبة أخرى بيان هام يختص بهذا الحكم "في رقم 1 من هامش ص 31".

- 2 سبقت الإشارة لهذا في رقم 1 هامش ص 31 كما قلنا وفي رقم 6 من هامش ص

فجملة الجواب محذوفة، تقديرها كالسابقة: "إنك لمنذر"؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك: {وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ} ، أو: نحو هذا مما يكون فيه دلالة على المحذوف. ومن الأمثلة أن يقال: أقسم على أنك أديت الشهادة الصادقة؟ فتقول: أقسم والله. ومن مواضع الحذف الجائز لدليل أن يكون القسم مسبقاً بحرف جواب عن سؤال سابق؛ كقوله تعالى: {أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا} ، فالأصل: بلى وربنا؛ إن هذا هو الحق، ومثله أن يسأل سائل: أتعاهد على تأييد الملهوف؟ فنقول: إي، والله، أو: نعم، والله، أو: أجل، والله ... أو غير هذا من أحرف الجواب التي تسبق القسم مباشرة.

ج- جواب القسم لا يكون إلا جملة؛ فلا يكون مفرداً، ولا شبه جملة، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها لجار والجرور ساداً مسد جواب القسم، ومغنياً عنه وليس جواباً أصيلاً وهي التي سبقت 1 عند الكلام على جواز فتح همزة "إن" وكسرها؛ حيث قالوا: يجوز فتح همزة "إن" وكسرها إذا وقعت في صدر جواب القسم، وفعل القسم مذكور قبلها، وليس في خبرها اللام؛ نحو: أقسم بالله أن الإحسان نافع، فقد جوزوا عند فتح الهمزة أن يكون التقدير: أقسم بالله نفع الإحسان، أي: أقسم بالله على نفع الإحسان؛ فيصح في المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف مع بقاء جره 2، والجار مع مجروره يسد مسد الجواب مباشرة.

أو: أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض 3؛ فهو مفعول به تأويلاً. وهذا المفعول به ساد مسد الجواب 4.

وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالي.

ط- من الألفاظ التي قد تستعمل أحياناً في القسم: "جير"، كقول الشاعر:

1 في ج 1 م 52 ص 592 من الطبعة الثالثة.

2 فمن المواضع التي يحذف فيها الجار، ويبقى الجر أن يكون الجار داخلاً على أن ومعموليهما "انظر ص 532 م 91 هـ".

3 سبق إيضاح معنى "النصب" على نزع الخافض في ج 1 م 52 ص 592.

4 راجع الأشموني والصبان في الموضع السالف من باب "إن وأخواتها" عند بيت ابن مالك: "بعد إذا فجاءة أو قسم ...".

.....

قالوا: قهرت، فقلت: جبر؛ ليعلمن ... عما قليل أينما المقهور
والأحسن في إعرابها: أن تكون حرف قسم مبنياً على الكسر لا محل له من الإعراب¹.
ومنها: "لا جرم" في مثل: لا جرم إن الله يمهّل الظالم، حتى إذا أخذه لم يتركه بعد ذلك،
وقد سبق أن قلنا²: إذا كسرت همزة "إن" فالسبب إجراء: "لا جرم" مجرى اليمين عند
بعض العرب؛ بدليل وجود اللام بعدها في مثل: لا جرم لأننا مكرمك، فالحرف "لا"،
ناف للجنس "جرم" اسمه مع تضمنه القسم، والجملة بعده من "إن ومعموليه" جواب
القسم، أغنت عن خير "لا".
أما مع فتح همزة "أن" فكلمة: "جرم" فعل ماض، بمعنى: "وجب" و"لا" زائدة، والمصدر
المؤول فاعل.
ومنها: "ها" التي للتنبيه في مثل: ها الله ما فعلت كذا ... أي: والله ما فعلت كذا ...
وقد سبقت الإشارة إليها³ ...

1 وتصلح في بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط.
2 ج 1 ص 595، م 51 مواضع فتح همزة "إن" وكسرها.
3 في رقم 1 من هامش ص 477، وقد ورد في الأحاديث النبوية، وفي نصوص فصيحة
أخرى استعمال هذا الحرف في القسم؛ قال الجوهري: "ها" للتنبيه، وقد يقسم بها؛
يقال: لا ها الله ما فعلت كذا، قال ابن مالك: في هذا شاهد على جواز الاستغناء عن
واو القسم بحرف التنبيه، ولا يكون ذلك إلا مع كلمة: "الله"، أي لم يسمع لا ها
الرحمن، كما سمع والرحمن، ثم قال: وفي النطق بها أربعة أوجه "كما جاء في ص 263
من كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، في الحديث ج 7 باب السلب، تأليف
الشوكاني".

أولها: ها الله، باللام بعد الهاء في النطق مع غير إظهار شيء من الألفين.
ثانيها: ظهور الألفين نطقاً وكتابة مع قطع الهمزة، فيقال: ها الله.
ثالثها: إظهار ألف واحدة من غير همزة، فيقال: ها الله.
رابعها: حذف ألف "ها" وإظهار همزة القطع في أول كلمة: "الله" فيقال: هاالله،

والمشهور من هذه الآراء هو الأول والثاني. ا. هـ، وقد تسبقها كلمة: "إي" التي بمعنى: نعم.

(506/2)

- في: حرف يجر الظاهر والمضمر، والغالب فيه أن يكون أصلياً، وأشهر معانيه تسعة:
- 1- الظرفية حقيقة أو مجازاً؛ نحو: "المعادن متراكمة في جوف الأرض، والنفط حبيس في طبقاتها"، ونحو: "السعادة في راحة النفس، والغنى في التعفف عما لا يملكه المرء2"، وهذا المعنى أكثر استعمالاً.
 - 2- السببية؛ نحو: كان الحامي الشاب مغموراً؛ فاشتهر في قضية خطيرة تجرد لها، وذاع اسمه فيها، أي: اشتهر بسبب قضيته ... وذاع اسمه بسببها3 ...
 - 3- المصاحبة؛ كقول أحد المؤرخين: "كان الخليفة العباسي يتخير يوماً للراحة، ولقاء بطانته، ويدعو فيه الشاعر الذي يؤنسهم، فيستجيب فرحاً، ويسرع في الداخلين، فيستقبله الخليفة، قائلاً إلي في بطانتي؛ فلن يتم سرورنا إلا بك" ... أي: يدعو معهم، يسرع مع الداخلين، مع بطانتي ...
 - ومن هذا قوله تعالى: {قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ} ، أي: مع أمم.
 - 4- الاستعلاء؛ نحو: "غرد الطائر في الغصن، أي: على الغصن"، "يصيح الغراب في المئذنة، أي: عليها"، وقولهم: "بطل كأن ثيابه في سرحة4 أي: على سرحة؛ لأنه ضخم طويل".
 - 5- المقايسة، أو: الموازنة5؛ نحو: قوله تعالى: {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي

1 سبق إيضاح معنى "الظرفية" في رقمي 1 و 3 من هامشي ص 463 و 480.

2 وكقول الشاعر:

ولا خير في فرع إذا طاب أصله ... ولم يك ذا طيب يدل على الأصل

3 ومما تصلح فيه للسببية، ولأن تكون بمعنى "إلى" الغائية قوله عليه السلام: "من مشى في حاجة أخيه ساعة من ليل أو نهار، قضاها أو لم يقضها، كان خيراً له من اعتكاف شهرين"، أي: بسبب حاجة أخيه ... ، أو إلى حاجة أخيه.

4 شجرة عظيمة.

5 معناهما: ملاحظة شيء بالقياس إلى شيء آخر، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر

من، كالحسن، أو القبح، والزيادة، أو النقص ... و ...
ويغلب هنا أن تكون الموازنة بين شيء سابق على الحرف: "في" وشيء لاحق بعده،
وهذا اللاحق أفضل أو أكثر من السابق، ولا مانع من العكس أحياناً.

(507/2)

-
- الْآخِرَةَ إِلَّا قَلِيلًا} أي: بالنسبة للآخرة، وموازنته بمتاعها.
- 6- أن تكون بمعنى: "إلى" الغائية؛ نحو: دعوت الأحق للسداد؛ فرد يده، في أذنيه،
أي: إلى أذنيه، كي لا يسمع النصيح، ومنه قوله تعالى: {فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ} ،
كناية عن عدم الرد، وعن ترك الكلام، وقوله تعالى: {وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ
نَذِيرًا} .
- 7- أن تكون بمعنى "من" التبعية غالباً؛ نحو: أخذت في الأكل قدر ما أشار الطبيب،
أي: من الأكل، "بعض الأكل".
- 8- أن تكون بمعنى "الباء" التي للإلصاق¹؛ نحو: وقف الحارس في الباب، أي: ملاصقاً
له.
- ومثل قولهم: من لم يكن بصيراً في ضرب المقاتل لم يكن آمناً على حياته، أي: بضرب
المقاتل.
- 9- التوكيد "بسبب زيادتها"، والرأي الراجح أن زيادتها غير قياسية، فيقتصر فيها على
المسموع؛ مثل قول الشاعر:
- أنا أبو سعد إذا الليل دجا ... يخال في سواده يرندجا²
أي: يظن سواده يرندجا³.

1 حقيقة أو مجازاً، "ويوضح معنى الإلصاق ما سبق في "الباء"، رقم 1 ص 490".

2 اليرندج: الجلد الأسود، أو الطلاء الأسود.

3 فيما سبق من معاني "الباء" و"في" يقول ابن مالك متقصرًا على بعض المعاني:
... والظرفية استبن "ببا" ... و"في"، وقد بينان السببا

أول البيت كلمة لم نذكرها، هي: "وزيد"؛ لأنها مختصة بمعنى حرف سبق؛ هو اللام التي
في معانيها التوكيد؛ فتكون معه زائدة، ومعنى استبن: "ببا" الظرفية، أي: صير الظرفية
واضحة بها؛ لأنها معنى من معانيها، ومعاني "في"، فكلا الحرفين يدل على الظرفية، أي:

صبر الظرفية واضحة بها؛ لأنها معنى من معانيها، ومعاني "في" فكلا الحرفين يدل على الظرفية، كما يدل على السببية. ثم بين معاني الباء، فقال:

"بالبا" استعن، عد، عوض، ألصق ... ومثل مع، ومن، وعن، بها انطق

أي: أنها تكون للاستعانة؛ وللتعديّة، وللعوض، وللصاق، وبمعنى "مع" "أي:

للمصاحبة"، وبمعنى: "من" "أي: التبعض" وبمعنى: "عن" "أي: للمجاوزة"، وقد شرحنا هذا كله فيما سبق.

(508/2)

على: حرف جر أصلي يجر الظاهر والمضمر، وأشهر معانيه ثمانية¹:

1- الاستعلاء؛ وهو أكثر معانيه استعمالاً، ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذي قبل "على" وقوعاً حقيقياً مباشراً² أو مجازياً، فالحقيقي نحو: يعود السائحون إما على القطر، وإما على السيارات، أو على الطائرات، أو على البواخر، والمجازي، نحو قوله تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} ، وقولهم: إن الدموع على الأحزان أعوان.

وليس من الاستعلاء المجازي قولهم: توكلت على الله، واعتمدت عليه؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء حقيقة أو مجازاً، وإنما هي بمعنى الاستناد له، والإضافة إليه "أي: النسبة إليه"؛ تريد: أسندت توكلي واعتمادي إلى الله، وأضفتها "أي: نسبتها" إليه.

2- الظرفية؛ نحو قوله تعالى: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا} 3، أي: في حين غفلة، وقول الشاعر:

يا حبذا النيل على ضوء القمر ... وحبذا المساء فيه والسحر

أي: في ضوء القمر ...

1 زاد بعضهم معنى تاسعاً، هو: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، وساق مثلاً لها قول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوماً على من يتكل

"يعتمل: يعمل بالأجرة" جاء في "القاموس المحيط" مادة: "على" ما نصه "أي: من يتكل عليه، فحذف "عليه" وزاد "على" قبل الموصول؛ عوضاً". ا. هـ.

وفي هذا زيادة لا داعي لها وتكلف بغرض؛ إذ يستقيم المعنى بدونهما، على الوجه التالي

الذي سجله الصبان هنا، ونسبه المغني لابن جني ونصه " قيل: إن مفعول يجد" محذوف، أي: إن لم يجد شيئاً، ثم استأنف مستفهماً استفهماً إنكارياً، فقال: على من يتكل؟ ".
١. ه كلام الصبان، فالكلام على زيادتها عوضاً، مردود وكذلك القول بزيادتها وهي غير عوض.

2 وقد يكون الوقوع غير مباشر بأن يقع فوق شيء قريب منه كقوله تعالى: {أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى} ، أي فوق مكان قريب من النار.

3 إذا جرت "على" الظرف كانت بمعنى: "في" وقد نص "الخضري" على هذا في باب الإضافة عند بيت ابن مالك:
وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا

(509/2)

"حبذا: جملة فعلية للمدح العام وقبلها الحرف: "يا"1 ...

3- المجاوزة2؛ نحو: إذا رضي علي الأبرار غضب الأشرار، أي: رضي عني.

4- التعليل؛ نحو: اشكر المحسن على إحسانه، وكافئه على صنيعه، أي: لإحسانه، ولصنيعه3 ...

5- المصاحبة؛ نحو: البر الحق أن تبذل المال على حبك له، وحاجتك إليه، أي: مع حبك له4 ... ومثل قوله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ} ، أي: مع ظلمهم5 ... ، وقول الشاعر6:

بعيشك، هل أبصرت أحسن منظرا ... على ما رأت عيناك من هرمي مصر
أي: مع ما رأت ...

6- أن تكون بمعنى من، نحو قوله تعالى: {وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ، الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ} ، أي: من الناس، ونحو قوله عليه السلام:
"بني الإسلام على خمس"
... أي: من خمس مواد.

7- أن تكون بمعنى "الباء"؛ نحو: سمعت من الوالد نصحاً، وحقيق عليه أن يقول ما ينفع، أي: حقيق به، بمعنى جديد به.

8- الإضراب، والمراد به هنا: إبعاد المعاني الفرعية التي تخطر على البال من

- 1 تفصيل الكلام على حبذا في الباب الأنسب، وهو باب: "ألفاظ المدح والذم" ج 3 م 366 91، أما الكلام على الحرف: "يا" ففي باب "النداء" ج 4 م 127 ص 5.
- 2 سبق في رقم 3 من هامش ص 463 تعريفها، وبيان أقسامها.
- 3 وما يصلح للتعليل "أي: بيان العلة والسبب" قول شوقي في الشرق العربي: إنما الشرق منزل لم يفرق ... أهله إن تفرقت أصقاعه وطن واحد على الشمس والفرج ... صحى، وفي الدمع والجراح اجتماعه
- 4 ومن أمثال العرب: "لا قرار على زار من الأسد" أي: مع زار يريدون: لا أمان ولا استقرار في مكان يسمع فيه زئير الأسد.
- 5 وما تصلح فيه المصاحبة قول الشاعر: إذا أبقت الدنيا على المرء دينه ... فما فاته منها فليس بضائر
- 6 سبق البيت التالي لمناسبة أخرى في ص 497.

(510/2)

كلام سابق، وإبطال ما يرد على النفس منها؛ "فهو كالاستدراك المستفاد من كلمة: "لكن"، ومن أمثله قولهم: "هفا الصديق فاحتملت هفوته؛ على أن احتمالها مر أليم، وجفا، فقبلت جفوته، على أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسددة؛ كل نفس لها كارهة ... ، فقد بين المتكلم أنه احتمل الهفوة، وقد يوحي هذا في النفس أن احتمالها سهل، وأنه راض به الاحتمال، فأزال هذا الاحتمال بما ذكره من أن احتمالها مر أليم، كذلك بين أنه قبل جفوة صديقه. وهذا قد يشعر بأن قبولها كان عن رضا وارتياح؛ فأزال هذا الوهم، نافيًا له؛ مبيّنًا أن الرضا به بغيض إلى النفس بغض الطعنة القاتلة ... وكانت وسيلته للإبانة هي كلمة: "على" التي بمنزلة: "لكن".

ومن ذلك قولهم: "الإسراف كالشح؛ كلاهما داء وبيل، يخشى عواقبه اللبيب، على أن داء الشح أخف ضررًا، وأهون خطرًا من داء الإسراف ..."، فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبة، وهذا يوحي إلى النفس أنهما في الشر سواء، ومنزلتهما من الضرر واحدة، فأزال هذا المعنى الفرعي المتوهم بكلمة: "على"، وما بعدها؛ فهي بمنزلة: "لكن"، التي تجيء أول الجملة لإبطال المعاني الفرعية الناشئة مما قبلها.

ومن الأمثلة أيضًا ما قاله الشاعر في أمر قربه أو بعده عن ديار أخلائه، وأنه يفيد أو لا يفيد:

بكل تداوينا؛ فلم يشق ما بنا ... على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع ... إذا كان من تهواه ليس بذي ود
فقد بين أولاً أن تداوي بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما، وعدم الإفادة بعد
التجربة يوقع في الوهم أنهما سيان من كل الوجوه، لكنه أبطل هذا التوهم بتصريحه بعد
ذلك حيث يقول: "على أن قرب الدار خير من البعد"، فهذه الجملة تبطل ما سبق،
وتوحي بمعنى جديد؛ هو: أن القرب مطلقاً خير من البعد، ثم عاد فأبطل هذا المعنى
الذي أوحى به الوهم بجملة جديدة؛ هي: قرب الدار ليس بنافع ... وكانت أداة
الإضراب والإبطال هي كلمة: "على".

(511/2)

والأحسن في كلمة: "على" الجارة الأصلية إذا كانت للإضراب¹ والإبطال عدم تعلقها
هي ومجرورها بشيء؛ "لأنها في هذا الاستعمال بمنزلة: "لكن" التي تفيد الاستدراك" مع
اعتبارها كحرف ابتداء لوقوعها في أول الجملة، وعلى هذا تكون "على" التي للإضراب
والإبطال حرف جر واستدراك معاً² ...
وقد تستعمل: "على" اسماً بمعنى: "فوق" ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف "من"،
فإنه لا يدخل إلا على الأسماء، نحو: تمر من على بلدنا الطائرات، أي: من فوق بلدنا³،
فقد خرجت من حرفيتها، وصارت اسماً بمعنى "فوق"، كما نرى، وهذا قياسي كباقي
استعمالاتها.

وإذا كان المجرور بها ضميراً وجب قلب ألفها ياء⁴؛ نحو: تقبل علينا وفود السائحين
شتاء، وقول الشاعر:

إذا طلعت شمس النهار فإنها ... أمارة تسليمي عليك، فسلمى
فإن كان الضمير ياء المتكلم، وجب إدغام الياءين؛ نحو: علي أن أسعى للخير
جاهداً⁵ ...

-
- 1 انظر ما يتصل بمعنى التعلق وبالإضراب في ص 437 و 439 وهامشها.
 - 2 ولا داعي للأخذ بالرأي الذي يقول: إنهما متعلقان بمحذوف هو خير لمبتدأ محذوف
والنقدير: "التحقيق كائن على أن كذا وكذا ... ؛ لأن هذا الرأي مع صحته يحوي
التعقيد، والتكلف، وكثرة المحذوف من غير داع، وقد كررنا وأوضحنا الأسباب أنه لا

يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير، والتعسير بغير ضرورة قاسية، لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحية، والرأيان في حاشية الأمير على الشذور ص15 عند الكلام على "ذي" إحدى الأسماء الستة، وكذلك في "المغني" ج1 عند الكلام على الحرف: "على، ونص كلام المغني: "وتعلق "على" هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق "حاشا" بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإراج، أو: هي خبر لمبتدأ محذوف: أي: "والتحقيق على كذا"، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها". ١. هـ، كلام المغني.

3 وقد أشار إلى هذا ابن مالك في بيت سيجيء في هامش ص517 عند كلامه على "الكاف" التي قد تقع اسمًا.

4 وهي المكتوبة ياء، تبعًا لقواعد رسم الحروف.

5 "ملاحظة": جاء في "الكامل" للمبرد ج1 ص270 أنه بعض العرب يحذف من آخرها اللام والياء إذا كان الجرور بها مبدوءًا "بأل"، ويحذف معها همزة "أل" كقول قطري بن الفجاءة:

غداة طفت علماء بكر بن وائل ... وعجنا صدور الخيل نحو تميم
يريد طفت على الماء القتلى من بكر ... وجاء على هامش الموضع السالف أن أولئك العرب تفعل ذلك كثيرًا في النثر والشعر. ١. هـ، لكن الأنسب اليوم عدم مجازاتهم، لما فيه من لبس.

(512/2)

عن1: حرف جر أصلي؛ يجر الظاهر والمضمر، وأشهر معانيه تسعة:

1- المجاوزة2، وهي أظهر معانيه، وأكثرها استعمالًا؛ نحو: جلوت عن بلد المظالم، ورغبت عن الإقامة فيه، أي: ابتعدت وتركت.

2- أن تكون بمعنى: "بعد"3، كقولهم: دع المتكبر؛ فعن قليل يؤديه زمانه، والمغرور؛ فعن قريب تكشفه أيامه، أي: بعد قليل، وبعد قريب ...

3- الاستعلاء "فتكون بمعنى: "على"، نحو: من يبخل بخدمة وطنه فإنما يسيء لنفسه بما يبخل عنها، ويمنع من إفادتها ... أي: بما يبخل عليها4 وكقولهم: العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها، وفصلت عنه ... أي: على المحتاج لها وفصلت عنه ... أي: على

المحتاج لها، وفضلت عليه، وقول الشاعر:

إذا رضيت عني كرام عشيري ... فما زال غضباناً علي لئامها

4- التعليل، "أن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها"، نحو: لم أحضر إليك إلا عن

طلب منك، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرني، أي: بسبب طلب، وبسبب ميعاد.

5- الظرفية؛ كقولهم: الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثقال وانيًا، ولا عن

1 الغالب أن تتحرك النون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقاً: "أل، أو غيرها"، نحو:

انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلياء.

2 سبق معناها في رقم 3 من هامش ص 463 عند الكلام على: "من" تعريفها، وبيان

أقسامها، مع التمثيل والإيضاح.

3 "بعد" ظرف سبق الكلام عليه تفصيلاً في باب الطرف، ص 283.

4 ومن هذا قوله تعالى: {وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ} .

(513/2)

بذل التضحيات متردداً، أي: في حمل ... وفي بذل.

6- الاستعانة¹؛ نحو: رميت عن القوس؛ أي: بالقوس، إذا كانت القوس أداة

الرمي² ...

7- أن تكون بمعنى: بدل، نحو قوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ

شَيْئًا} .

ومثل: أديت العمل عن صديقي المريض، أي: بدل نفس، وبدل صديقي، وقول الشاعر

يمدح محسنًا:

وتكفل الأيتام عن آبائهم ... حتى وددنا أننا أيتام

8- أن تكون بمعنى: "من" نحو قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} ، أي:

من عباده³، "وهذا أوضح من اعتبارها للمجاورة؛ على معنى: الصادرة عن عباده، ولا

تقدير فيه" ...

9- أن تكون بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} ، أي: بالهوى.

وقد ذكر لها بعض معان أخرى، تركناها متابعة للمتعرضين بحق عليها⁴.

- 1 سبق في ص 490 شرح معناها وما يتصل بها.
- 2 ومثل: ضربت الخائن عن السيف، أي: بالسيف إذا كان السيف أداة الضرب.
- 3 وكقوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا} .
- 4 منها أن تكون زائدة سماعًا، ويجب الاختصار في زيادتها على المسموع وحده؛ نحو: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ} ... وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأن الأنفال، وطلب الاستخبار عنها، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شيء منها. ومن زيادتها المسموعة ما نص عليه ابن هشام في المعنى ج1 عند الكلام عليها قائلاً: "إنها تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة؛ كقول الشاعر:
- أَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَمَامُهَا ... فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ
- قال ابن جني: أراد؛ فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت "عن" من: أول الموصول، وزيدت بعده " ... ا. هـ، والبيت مذكور أيضًا في ذيل الأملاني ص 107.
- وفيما سبق من معاني "على"، و"عن" يقول ابن مالك باختصار:
- "على" للاستعلاء، ومعني: "في" و"عن" ... بعن تجاوزًا، عنى من قد فطن
- وقد تحيى موضع "بعد" و"على" ... كما "على" موضع "عن" قد جعلنا
- يريد: أن "على" تكون للاستعلاء وتكون للطرفية؛ مثل: "في" وللمجاورة مثل: "عن"
- التي تؤدي هذا المعنى إذا قصده من فطن؛ لأنها تؤديه، ثم بين أن: "عن" قد تكون بمعنى:
- "بعد"، وبمعنى: "على" المفيدة للاستعلاء، كما أن: "على" تكون بمعنى: "عن" المفيدة للمجاورة.

(514/2)

وتستعمل "عن" اسمًا بمعنى: "جانب"، ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف: "من"، نحو: يجلس القاضي: ومن عن يمينه مساعده، ومن عن يساره كاتبه، أي: من جانب يمينه، ومن جانب يساره 1 ... ، وهذا الاستعمال قياسي كباقي استعمالاتها السابقة.

اتصال "ما" الزائدة بالحرف: عن.

إذا كانت "عن" جارة جاز وقوع "ما" الزائدة بعدها، فلا تغير شيئًا من عملها أو معناها؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجيء الحرف الزائد، نحو: عما قريب يتحقق المأمول 2.

الكاف: حرف يجر الظاهر، ويقع أصليًا وزائدًا، وأظهر معانيه أربعة:

- 1- التشبيه: وهو بنوعيه الحسي والمعنوي أكثر معانيه تداولًا، والأغلب دخول "الكاف" على المشبه به؛ نحو: الأرض كرة كالكوكب الأخرى، تستمد ضوءها من الشمس كبقية المجموعة الشمسية، ونحو: الذكاء كالكهرباء، كلاهما لا يدرك إلا بآثاره، ويقولون في المدح: فلان كهربي الذكاء، يريدون: أنه في سرعة فهمه واستنباطه كالكهرباء؛ في سرعة تأثيرها وتأثيرها 3 ...

1 وسيشير إلى هذا ابن مالك في بيت يجيء رقم 4 من هامش ص 517 عند الكلام على: "الكاف".

2 ومثل قول الشاعر في الحث على الإجابة، والإتقان عند ممارسة الأمور والأعمال؛ حرصًا على الذكرى الطيبة بعد الممات:

إذا كنت في أمر فكن فيه محسنًا ... فعما قليل أنت ماض وتاركه

وتقضي قواعد الكتابة باتصال الحرفين خطأ، وسيشير ابن مالك آخر الباب ص 529 إلى مسألة زيادة الحرف: "ما"؛ بعد: "من" و"عن" و"الباء"، وأن هذه الزيادة لا تعوق تلك الحروف عن عملها؛ فيقول:

وبعد "من" و"عن"، و"باء"، زيد "ما" ... فلم يعق عن عمل قد علما

3 ومن الأمثلة قول الشاعر:

ابنوا كما بنت الأجيال قبلكمو ... لا تتركوا بعدكم فخرًا لإنسان
أي: كبنية الأجيال.

(515/2)

2- التعليل والسببية؛ كقوله تعالى: {وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ} ، أي: بسبب هدايته لكم، وقوله تعالى عن الوالدين: {وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا} ، أي: بسبب تربيتهما إياي في صغري.

3- التوكيد ويختص بالزائدة؛ نحو قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ، أي: ليس شيء مثله ... وهذا في رأي من يرون زيادة الكاف هنا 2.

4- الاستعلاء؛ كقولهم: كمن كما أنت، أي: على الحال التي أنت عليها. واستعمالها في هذا المعنى، والذي قبله قليل، ولكنه قياسي.

ومن الاستعمالات القياسية أن تخرج "الكاف" عن الحرفية، لداع يوجب ذلك، فتصير اسماً مبنياً بمعنى: "مثل"، يجري عليه ما يجري عليه ما يجري على نظائره من الأسماء المبنية³؛ كقولهم: لن ينفع في منع الإجرام كالعقوبات الرادعة، وقولهم:

ابنوا كما بنت الأجيال قبلكمو ... لا تتركوا بعدكم فخراً لإنسان
أي: كبنية الأجيال.

1 سبق في أول هذا الباب ص 450 إيضاح للتوكيد الذي ينشأ من الحرف الزائد، كما سبق في الجزء الأول ص 70 م 5.
2 وحجتهم أنها لو لم تكن زائدة لترتب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل المولى تعالى؛ وهذا محال، والأسهل الموافقة على زيادتها في هذا الموضع ونظائره، ومنها قوله تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا} ... ، لتجنب التأويلات الأخرى، والآراء التي يشوبها التعقيد.

أما من يمنعون زيادتها فحجتهم: أن "مثل" بمعنى: ذات، وأن القرآن ليس فيه زائد، لكن فاقم أن الزائد هنا وفي فصيح الكلام العربي يؤدي توكيد معنى الجملة "طبقاً لما فصلناه عند الكلام على الحرف في ج 1 م 5 ص 70"، فلا عيب في زيادته مع أدائه هذا الغرض، إنما المعيب المنزه عنه القرآن، هو الزائد الذي له فائدة معه، يكون وجود كعدمه، ومن أمثلة زيادتها ما نقلوه عن أعراي سئل: كيف تصنعون الأقط؟ فأجاب: كهين، يريد؛ هو هين، فالكاف زائدة كما قالوا على أي لا أرى مانعاً أن تكون اسماً مبنياً بمعنى: "مثل"؛ فكأنه يقول: "مثل هين" أي: مثل شيء هين ...
3 فيكون اسماً مبنياً في محل رفع، أو: نصب، أو: جر، على حسب موقعه من الجملة التي لا تستغني في تركيبها عنه اسماً، لا حرفاً.

(516/2)

ما عاتب الحر الكريم كنفسه¹ ... وقولهم:
وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو ... ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا؟
أي: مثل العقوبات مثل نفسه مثل العفو؛ فالكاف في الأمثلة السالفة اسم، حاجة الجملة إلى فاعل، فالكاف فاعل¹، مبني على الفتح في محل رفع.
وقد تكون أحياناً خبراً لمبتدأ²؛ كقولهم: من حذر كمن بشرك ...

وقد تكون مفعولاً به في نحو قول الشاعر:
ولم أر كالمعروف؛ أما مذاقه ... فحلوا، وأما وجهه فجميل 3
4 ...

وقد تكون في محل جر في نحو: يتسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون، وهكذا ...
فهو بمعنى: "مثل" في كل ذلك، وفي كل موضع آخر يستوجب المعنى والإعراب أن
تكون فيه اسماً مبنياً 5.

1 في قول الشاعر:

ما عاتب الحر الكريم كنفسه ... والمرء يصلحه القرين الصالح
2 أو لما أصله المبتدأ، كوقوعها خبراً للناسخ "ليس" في قول الشاعر:
ليس من قال بالصواب كمن قال ... بجهل؛ والجهل داء عياء
3 وبعد هذا البيت:

ولا خير في حسن الجسوم وطلوها إذا لم يزن حسن الجسوم عقول ...
4 وفي الكلام على معاني "الكاف"، وعلى أنها تستعمل اسماً بمعنى: "مثل"، وكذلك:
"عن" و"على" بدليل دخول "من" عليهما، وهي لا تدخل إلا على الأسماء يقول ابن
مالك أولاً:

"شبه" بكاف، وبها "التعليل" قد ... يعني، وزائداً لتوكيد ورد
يريد: أن كلمة: "الكاف" تستعمل في التشبيه، وأن "التعليل" بها قد يعني "أي: يقصد"
وورد هذا الحرف زائداً للتوكيد، ثم قال:

واستعمل اسماً، وكذا: "عن" و"على" ... من أجل ذا عليهما "من" دخلا
يريد: أن حرف "الكاف" استعمل اسماً، وكذلك "عن" و"على"، من أجل استعمالها
اسمين دخل عليهما الحرف الجار: "من" وهو لا يدخل إلا على الأسماء كما سبق، في ص
515.

5 انظر هامش رقم 3 في الصفحة السابقة.

(517/2)

وإذا كانت "الكاف" أداة جر، فقد تتصل بها "ما" الزائدة، فتكفها عن العمل غالباً
وتزيل اختصاصها "وهو: الدخول على الاسم لجره"، فتدخل على الجمل الاسمية

والفعلية، نحو: "الصحة خير النعم؛ كما المرض شر المصائب"، ونحو: "الفقر يخفي مزايا المرء، كما يزيل ثقة الناس بصاحبه 1 ..."، وهذه هي "ما" الزائدة الكافة عن العمل، ومن القليل؛ الذي لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول، فتدخل على الاسم، فتجره بالرغم من اقتراحها بكلمة "ما" الزائدة؛ نحو: قول القائل:

وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناس مظلوم عليه وظالم

أي: كالناس، وهذه هي "ما" الزائدة فقط، وليست بكافة.

مذ ومنذ 2: يكثر استعمالها اسمين ظرفين، أو اسمين غير ظرفين، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجبر.

أ- فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع؛ نحو: ما سافرت مذ الشهر الماضي، أو منذ ... فمذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده 3.

-
- 1 وسيشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب ص 529 حيث يعيد البيت التالي في زيادتها بعد "الكاف" و"رب"، وأنها تكفههما عن العمل أو لا تكفههما:
- وزيد بعد "رب" والكاف فكف ... وقد يليهما وجر لم يكف
- أي: لم يمنع، يريد بقوله: "وزيد" الحرف: "ما" وأن هذا الحرف كفهما عن العمل، وقد يليهما فلا يكفهما.
- 2 سبق كلام عليهما في باب الظرف، ص 299 ولأهميتهما وتشعب أحكامها سيجيء لهما بحث شامل مستقبل، آخر هذا الجزء ص 544 وكذلك سبق الكلام عليهما في ج 1 لمناسبات مختلفة في ص 357 م 36 و 366 م 37 و 370 م 38.
- 3 هذا هو الأحسن، ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً "أي: لتعلقه بالخبر المحذوف، كما في رقم 3 من هامش ص 300 بمعنى: "بين، وبين" مضافين المعنى فمعنى ما سافرت مذ أو منذ الشهر الماضي: الشهر الماضي بيني وبين عدم السفر، راجع الصبان، و"الشهر" هو المبتدأ المؤخر.
- ولا بد من تقدم "مذ ومنذ" عند إعرابهما مبتدأ أو خبراً، وشروط أخرى هي المشار لها في رقم 3 من هامش الصفحة الآتية.

ويصلحان للطرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية، أو فعلية ماضوية، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعية المستقبلية¹؛ فمثال الجملة الاسمية: ما سافرت مد الجو مضطرب، أو منذ... فكلاهما ظرف زمان للفعل "سافر"، مبني على السكون والضم، في محل نصب، وهو مضاف، والجملة الاسمية بعدهما في محل جر مضاف إليه، ومثال الجملة الفعلية الماضوية: أسرع إليك مذ أو منذ دعوتي، وكلاهما ظرف زمان للفعل: "أسرع" مبني على السكون والضم في محل نصب. والظرف مضاف والجملة الماضوية بعده مضاف إليه في محل جر، ومن هذا قول الشاعر:

بدا الصبح فيها² منذ فارقت مظلمًا ... فإن أبت صار الليل أبيض ناصعًا
"فمنذ" ظرف زمان للفعل: "بدا".

ب- ويكونان حرفين أصليين للجر، وهذا يوجب شروطًا؛ أهمها³: أن يكون المجرور اسمًا ظاهرًا، لا ضميرًا، وأن يكون وقتًا⁴، وأن يكون هذا الوقت متصرفًا، معيّنًا لا مبهمًا، ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلًا، نحو: ما رأيته مذ يوم السبت الأخير، أو مذ ساعتنا، فلا يصح: مذه، ولا مذ البيت، ولا: مذ سحر، "تريد: سحر يوم معين" ولا مذ زمن، ولا مذ غد، وكذلك "منذ" في كل ما سبق.

1 فلا يصح: "مذ، أو منذ" يفهم؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيًا، فلا يجتمع مع المستقبل كما سيجيء في البحث الآتي "ص 545" منقولًا عن الصبان.

2 في الدار، أو البلدة.

3 والراجع أن هذه الشروط تجري على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضًا إذا لم يكونا حرفي جر.

4 ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت، بشرط أن يكون ظرف زمان؛ نحو: منذ كم يومًا سافرت؟ أو منذ متى سافرت؟ أو منذ أي وقت سافرت؟ ومثلها: مذ.

ويقول النحاة كما جاء في الهمع: "ويجوز وقوع المصدر بعدهما، نحو: ما رأيته مذ قدوم علي، بالرفع والجر، وهو على تقدير حذف زمان؛ أي: مذ زمن قدوم علي، ويجوز وقوع "أن وصلتها"، بعدهما؛ نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقتني، فيحكم على موضعهما بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضًا". ا. هـ.

ويشترط في عاملهما أن يكون ماضيًا، إما منفياً يصح أن يتكرر معناه؛ نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، وإما مثبتًا، معناه ممتد متطاول¹؛ نحو: سرت مذ، أو منذ يوم الخميس.

فإن كان الاسم المجرور بهما معرفة ومدلول زمنه ماضيًا، كان معناهما الابتداء مثل: "من" الابتدائية، نحو: ما رأيته مذ، أو: منذ يوم الجمعة الماضي، أي: من يوم الجمعة؛ فابتداء عدم الرؤية هو يوم الجمعة، وإن كان معرفة ومدلول زمنه حاضرًا كان معناهما لا إعرابهما الظرفية، مثل "في" نحو: ما رأيته مذ ساعتنا، أو منذ يومنا، أي: في ساعتنا وفي يومنا. أما إن كان المجرور بهما نكرة معدودة² فمعناها الابتداء والانتهاؤ معًا؛ فهما مثل "من" و"إلى" مجتمعين؛ نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومين، أي: ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها.

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد "مذ"، و"منذ" مع جواز جره على اعتبارهما حرفي جر، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين قد يرجع فيه أحد الضبطين على الآخر، وقد يقوي حتى يقترب من الوجوب كما يتبين مما يأتي. إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجع أن يكونا حرفي جر، والاسم بعدهما مجرورًا بهما، نحو: ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا، وعلى هذا تجري أكثر القبائل العربية، وتكاد تلتزمه وتوجهه.

وإذا كان الزمن بعدهما للماضي، فالأرجح اعتبار "منذ" حرف جر، والاسم بعدهما مجرور، نحو: ما زرت الصديق منذ يومين، والعكس في "مذ"، نحو: ما زرت الصديق مذ يومان³.

1 في ص 549 بيان "المتطاول" وما يتصل بهذا.

2 لتكون معينة؛ لأن المبهمة أي: غير المعدودة، مثل: برهة، وحين ... لا تصلح بعدهما، كما سبق، ولا فرق في المعدود بين أن يكون معدودًا لفظًا ومعنى؛ نحو: يومين، أو معنى فقط: نحو: شهر.

3 وفي الكلام على مذ ومنذ واسميتهما، وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك: و"مذ" و"منذ" اسمان حيث رفعاً ... أو أوليا الفعل، كجنت مذ دعا يريد: أهما يكونان اسمين حين يرفعان اسمًا بعدهما؛ باعتبارهما مبتدئين، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ، =

زيادة وتفصيل:

في مثل: "ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه" بفتح همزة أن، "أي: من زمن أن الله خلقه" يجوز اعتبارهما اسمين، مبتدأين، والمصدر المؤول خبرهما، كما يجوز اعتبارهما حرفي جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما، أما عند كسر همزة "إن" فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هي الخبر 1.

= أو حين يليها ويحيى بعدهما الفعل وفاعله؛ مثل: جئت مذ دعا، واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسمية لفهم القارئ، أو؛ لأنها ستعرب خبراً والخبر مرفوع عندهم بالمبتدأ، فتدخل في ضمن الحالة الأولى، ثم قال في معناهما: وإن يجرأ في مضي "فكمن" ... هما، وفي الحضور معنى: "في"، استبن أي: اطلب، بيان معنى "في" وهو: الظرفية.

1 لهذا إشارة في رقم 4 من هامش ص 519، وبيان في رقم 3 من هامش ص 546.

(521/2)

"رب": ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه. واضطراب المذاهب النحوية، واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة: "التي منها ناحية معناه، وناحية حرفيته، وناحية زيادته أو شبهها، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه، ونوع الفعل الذي يقع بعده، والجملة التي يوصف بها مجروره ... و ..."، وكان من أثر هذا الاضطراب قديما وحديثا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق، وبالصححة عند آخر، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث، وكل هذا يقتضينا أن نستخلص أفضل الآراء، بأناة، وحسن تقدير.

وخير ما نستصفيه من معناه، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتي:

أ- أن معناه قد يكون التكثير وقد يكون التقليل، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التي توجه الذهن إليه، ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف "رب"، وما دخل عليه أن يحيى بعد حالة خالية من اليقين 1 تقتضي النص على الكثرة أو القلة، "كأن يقول

قائل 2: أظنك لم تمارس الصناعة، فتجيب: رب صناعة نافعة مارستها، فقد جاءت الأداة "رب"، وجعلتها لإزالة أمر مظنون قبل مجيئها". فمثال دلالتها على الكثرة: رب محسود على جاهه احتمال البلاء بسببه، ورب مغمور في قومه سعد بغفلة العيون عنه ... وقولهم: رب أمل في صفاء الزمان قد خاب، ورب أمنية في مسالمة الليالي قد بددتها المفاجئات.

ومثال القلة قولهم: رب منية في أمنية تحققت ... ورب غصة في انتهاز فرصة تهيأت، وقولهم: رب غاية مأمولة دنت بغير سعي، ورب حظ سعيد أقبل بغير انتظار ... والقرينة على القلة والكثرة في الأمثلة السالفة هي: التجارب الشائعة التي يعرفها السامع، ويسلم بها.

ب- وأن أحكامه النحوية أهمها:

1- أنه حرف جر شبيه 3 بالزائد، وله الصدارة في جملته؛ فلا يجوز

1 كحالة الظن، أو الشك ...

2 أو من هو في حكم القائل؛ بأن تدل هيئته على أنه في حالة ظن أو شك، فليس من اللازم أن ينطق فعلاً، وإنما يكفي أن يقدر فيه ذلك، "شرح المفصل ج 8 ص 27".
3 سبق الكلام في ص 452 على حرف الجر التشبيه بالزائد، وأوجه الاتفاق والمخالفة بينه وبين الأصلي والزائد.

(522/2)

أن يتقدم عليه شيء منها 1، لكن يجوز أن يسبقه الواو، أو أحد الحرفين. "ألا" الذي للاستفتاح 2 و"يا"، نحو: ألا رب مظهر جميل حجب وراءه مخبراً مرذولاً. يا رب عظيم متواضع زاده تواضعه عظمة وإكباراً، وقول الشاعر:

فيا رب وجه كصافي النмир ... تشابه حامله والنمر

2- وأنه لا يجر غالباً إلا الاسم الظاهر النكرة 3، وقد وردت أمثلة قليلة لا يحسن القياس عليها كان مجروره فيها ضميراً للغائب، يفسره اسم منصوب، متأخر عنه وجوباً، يعرب تمييزاً، نحو: ربه شاباً نبيلاً صادفته، وفي تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفرداً غائباً في جمع أحواله، يعود على التمييز الواجب التأخير، ويجب مطابقة هذا التمييز لمدلول هذا المضمير المسمى: "الضمير المجهول 4"، لعدم عودته على متقدم، نحو: ربه

شابين نبيلين صادفتهما، ربه شبابًا نبلاء صادفتهم، ربه فتاة نبيلة صادفتها ... و ... وهكذا.

3- وأن النكرة التي يجرها تحتاج في أشهر الآراء لنعت مفرد، أو جملة، أو شبه جملة، غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية، ماضوية لفظاً ومعنى، أو: معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف "لم"

-
- 1 ومن المسموع الذي لا يقاس عليه ندرته قول الشاعر:
وقبلك رب خصم قد تمالوا ... علي فما هلعت ولا ذعرت
تمالوا: أي: تمالوا، بمعنى: اجتمعوا واتفقوا، الخصم: المخاصم، وقد يكون لل اثنين، وللجمع، وللمؤنث. . .
 - 2 ويجوز مثله مع قلته، الحرف: "لكن"، بسكون النون الذي يفيد الاستفتاح والاستدراك معاً، كقول أحد الشعراء من أهل القرن الثالث الهجري كما سجله صاحب كتاب:
"الهفوات النادرة" لغرس النعمة الصابي ص 272:
نعمة الله لا تعاب، ولكن ... ربما استقبحت على أقوام
وسيدكر البيت لمناسبة أخرى في ص 526.
 - 3 سيجيء إعراب هذا الاسم تفصيلاً في ص 532.
 - 4 وله أسماء متعددة، منها: ضمير الشأن، وضمير القصة ... "، وقد سبق شرحه وتفصيل الكلام عليه في باب "الضمير" ج 1 م 19 ص 226".

(523/2)

"نحو: رب صديق وفي عرفته، رب صديق لازمك عرفته، رب صديق عندك عرفته، رب صديق في الشدة عرفته، رب صديق لم يتغير عرفته"، ومثال النعت بجملة اسمية، رب ملوم لا ذنب له، وقول الشاعر:

ذل من يغبط الذليل بعيش ... رب عيش أخف منه الحمام¹

4- وأن "رب" مع مجرورها لا بد أن يكون لها في الأغلب الأحوال اتصال معنوي يفعل ماض يقع بعدها، أو: بما يعمل عمله ويدل دلالته الزمنية، "وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضية التي قد تقع أحياناً صفة لمجرورها"، ويكون الفعل أو ما يعمل عمله بمنزلة العامل الذي تتعلق به "رب" ومجرورها² بالرغم ما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد،

وشبه الزائد لا يعلق مع مجروره بعامل كما سبق نحو: رب كلمة طيبة جلبت خيراً،
ودفعت شراً، وقول الشاعر:

فيا رب وجه كصافي النмир ... تشابه حامله والنمر ...

والأغلب في هذا الفعل وما في معناه أن يكون محذوفاً مع فاعله؛ لأنهما معلومان تدل
عليهما قرينة لفظية أو معنوية، "لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف "رب"،
وما دخل عليه أن يكون بعد حالة ظن، أو شك تستدعي النص على القلة أو الكثرة،
فيكون جواباً عن قول لقائل، أو: من هو في حكمه"؛ فاللفظية نحو: ما أطيب العمل،
وما أبغض البطالة: فرب عمل نافع، ورب بطالة

1 الموت.

2 راجع شرح المفصل "ج 8 ص 27 و 29 ثم الصبان في أول باب الإضافة عند
الكلام على الإضافة اللفظية، ومناقشته مثال ابن مالك: "رب راجينا عظيم الأمل ...
".

ونص ما نقله الصبان: "إن الأكثرين يقولون بوجود مضي ما تتعلق به "رب"، بناء على
أنها تتعلق، لا أنهم يقولون بوجود مضي مجرورها؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً أي:
في الزمن الحالي وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً. وقد قال في التسهيل: "ولا يلزم
وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه، ولا مضي ما تتعلق به". ا. هـ.
هذا، ولا يحسن الأخذ بالآراء الضعيفة إلا في فهم ما ورد بها، أما المحاكاة والقياس،
فيجريان على الأعم الأشهر الذي لخصناه.

3 ومثل هذا قول الآخر:

رب ليل كأنه الدهر طلاً ... قد تناهى فليس فيه مزيد

(524/2)

ضارة، فالتقدير: فرب عمل نافع أحببته، ورب بطالة ضارة كرهتها، والمعنوية كأن تمر
على قوم منهمكين في العمل، مشغولين به، فتبتسم ابتسامة الرضا والانشراح، ثم
تنصرف عنهم قائلاً: رب علم نافع، ورب بطالة ضارة، فالتقدير رب عمل نافع أحببته،
أو احترمت صاحبه، أو أكبرته ... أو ... ، ورب بطالة ضارة كرهتها، أو أنكرت
أمرها ... أو ... ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله.

ويقول النحاة: إن "رب" توصل معنى هذا الفعل وما في حكمه إلى الاسم المجرور بها، ففي مثل: "رب رجل عالم أدركت" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل¹، وكذلك في الأمثلة السابقة، ومن ثم كان الأحسن عندهم في مثل: "رب عالم لقيته"، وقول الشاعر: رب حلم² أضاعه عدم المال ... وجهل غطى عليه النعيم أن تكون الجملة الفعلية الماضوية المذكورة هي الصفة للنكرة المجرورة بالحرف: "رب"، وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة، تتصل بها "رب" ومجرورها اتصالاً معنوياً، ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضوية المذكورة هي المرتبطة ارتباطاً معنوياً بهما؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة "برب"، وهذه النكرة قد تستغني عن كل شيء أساسي أو غير أساسي بعدها إلا عن الصفة، ومثل هذا الفعل الداخل في جملة الصفة لا يصلح أن يكون هو الذي بمنزلة العامل في: "رب" ومجرورها؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف؛ منعاً للفساد المعنوي.

5- وأنه يجوز أن يتصل بآخرها "ما" الزائدة، والشائع في هذه الحالة

1 هذا المثال بنصه وبالكلام الخاص به، منقول من الجزء الثامن ص 27 من كتاب: "المفصل" عند البحث الخاص بالحرف: "رب" وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد معدياً للعامل، مع أن كثرة النحاة تجعل التعدية مقصورة على حرف الجر الأصلي، دون الزائد وشبهه كما سبق في ص 451 و 452، ويجيء في رقم 1 من هامش ص 530 إلا أن كان المقصود الاتصال المعنوي المجرد كما قلنا وليس في كلامه دليل عليه.

2 عقل، وفي بعض الروايات: رب علم.

(525/2)

أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة، ومن الجر، فتجعلها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية والاسمية¹، ولذا تسمى: "ما" الزائدة الكافة؛ "لأنها كفتها - أي: منعته من عملها؛ وهو: الجر؛ ومن اختصاصها؛ وهو: الدخول على الاسم وحده؛ لجره"؛ نحو: ربما رأيت في الطريق مستجدياً، وهو في الأغنياء. ونحو: ربما كان السائل أغنى من المسؤول، أو ربما السائل أغنى من المسؤول. ولكن دخولها على الماضي² هو الكثير، أما دخولها على المضارع الصريح³ وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه، إلا إن

كان معنى المضارع محقق الوقوع قطعاً كما سيجيء، ومن العرب من يقيها على حالها من الدخول من الأسماء المفردة، وجرها مع وجود "ما" الزائدة؛ فيقول: رب ما سائل في الطريق أزعجني، ولا تسمى "ما" في هذه الحالة "كافة"؛ وإنما تسمى: "زائدة" فقط. والأفضل الاقتصار على الرأي الأول الشائع⁴.

6- والشائع أيضاً أن "رب" بحاليها العاملة والمكفوفة عن العمل، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضي، سواء أكان مشتملاً على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضي، كالمضارع المقرون بالحرف: "لم"، أو: الوصف الدال على الماضي ... أو ... نحو: رب معروف قدمته سعدت بفعله رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه رب بئر متفجرة أمس نفعت بما في داخلها. وقد أشرنا إلى أنها تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك في حصوله؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضي الذي رفع معناه⁵.

1 أما معناه فيبقى على الوجه الذي سيجيء مشروحاً في الزيادة والتفصيل "ب، ص 531".

2 ولو كان مبنياً للمجهول؛ كقول الشاعر: وقد سبق لمناسبة أخرى في هامش ص 523:

نعمة الله لا تعاب، ولكن ... ربما استقبحت على أقوام

3 وهو الذي يكون لفظه مضارعاً، وزمنه مستقبلاً خالصاً.

4 وإذا كانت "ما" كافة، و"رب" غير عاملة، فالواجب وصلهما كتابة، أما إذا كانت "رب" عاملة فالواجب فصلهما.

5 وقد تدخل على مضارع في لفظه، ولكنه ماض في زمنه، بقرينة تدل على المضي الزمني، كقول الشاعر لهارب من حاكم توعده بالقتل، فجاءه الخبر بموت ذلك الحاكم: ربما تجزع النفوس من الأمر ... له فرجة كحل العقال

=

(526/2)

صار أمراً مقطوعاً به، كقوله تعالى، في وصف الكفار يوم القيامة، ووصفه صدق لا شك فيه: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} 1، أما في غير ذلك فشاذ لا يقاس

عليه 2.

وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضي؛ لأن معناه التكاثر والتقليل، لا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شيء قد عرف 3 ...

7- أنه يجوز في ضبطها لغات تقارب العشرين، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء في الحالتين، أو مع تخفيفها بالفتح بغير تشديد، كما يجوز أن تلحقها تاء التأنيث المتسعة في المشهور لتدل على تأنيث مجرورها؛ نحو: ربت

= فهو يريد: ربما جزعت. . . ولا يصلح زمن المضارع هنا إلا المضى؛ لأن الجزع لن يقع في المستقبل بعد موت الحاكم الظالم، زوال سبب الخوف، ومثل هذا قول الشاعر: وحديث أذه هو مما ... يشتهي السامعون يوزن وزنا منطق صائب؛ وتلحن أحياناً ... وخير الكلام ما كان حنّاً أي: رب حديث أذه، فقد دخلت "رب" المحذوفة، والتي تدل عليها الواو، على أمر حصل محقق عند المتكلم، ولا شك في وقوعه زمنه وانتهائه قبل الكلام؛ فالمضارع ماضي الزمن.

"تلحن: تشير إلى ما تريد بغير كلام".

1 "ربما" بتخفيف الباء، مثل: "ربا" بتشديدها، كما سيحيء.

2 ومن أمثلة الشاذ ما جاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} ، وهو قول بعض السلف: لا تكرهوا الملمات الواقعة: فلرب أمر تكرهه فيه نجاتك، ولرب أمر تحبه فيه عطبك، قال الشاعر: رب أمر تتقيه ... جر أمراً ترتضيه

خفي المحبوب منه ... وبدا المكروه فيه

والدليل على أن المضارع بعد "رب" في المثال المنتور مستقبل الزمن وجود "لا" الناهية ي المضارع الذي قبله؛ وهي تجعل زمنه مستقبلاً خالصاً.

وهناك قرينة أخرى عقلية في المثال المنتور، وفي البيتين تدل على استقبال المضارع؛ هي الحث والحض والترغيب، وهذه الأمور لا تكون إلا في شيء لم يقع.

3 من كل ما تقدم يتبين نوع المضارع الذي يقصده النحاة بقولهم: إن المضارع يكون ماضي الزمن إذا وقع بعد "رب"، كما جاء في الهمع ج1 ص8.

عبارة موجزة أغنت عن كلام كثير، وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء.

حذف رب:

يجوز حذف "رب" لفظاً، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت، وهذا الحذف قياسي بعد "الواو"، و"الفاء"، و"بل"، ولكنه بعد الأول أكثر، وبعد الثاني كثير، وبعد الثالث قليل بالنسبة للحرفين الآخرين، نحو:

وجانب 1 من الثرى يدعي الوطن ... ملء العيون، والقلوب، والفتن 2

ونحو: أن تسمع من يقول: "ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم"، فتقول: "فحزين قضى الليل هما طلع النهار عليه بما بدد أحزانه، ومبتهج نام ليلة قريراً، ثم أفاق على هم وبلاء"، ونحو: "بل حزين قد تأسى 3 بحزين"

1 "ملاحظة": هذا البيت أو قصيدة لشوقي، موضوعها: الوطن، والشائع في مثل هذه الصورة إعراب "الواو نائية" عن "رب"، أو: يقال: "واو رب"، ويفر المعربون من اعتبارها: "عاطفة". . . أو شيئاً آخر، لكن جاء في كتاب: "تفسير أرجوزة أبي نواس" في تفريط الفضل بن الربيع، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني اللغوي المشهور، وإخراج الأستاذ بهجة الأثري، ص 9 عند بيت أبي نواس: وبلدة فيها زور ... صعراء تخطى في صعر

ما نصه الحرفي، قوله: "وبلدة" قيل في هذا الواو قولان، أحدهما: أنها للعطف، والآخر: أنها عوض من "رب"، فكأنهم إنما هربوا أن يجعلوها عاطفة؛ لأنها في أول القصيدة وأول الكلام لا يعطف، ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص؛ فكأنه كان في حديث ثم قال: وبلدة؛ "فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال، ونظير هذا قوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} ، وإن لم يجر للقرآن ذكر، وكذلك قوله تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} يعني: الشمس، فأضمهرها وإن لم يجر لها ذكر، وهذا في كلام العرب واسع فاش". 1. هـ، كلام ابن جني.

ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في "المغني ج2" عند كلامه على "الواو المفردة" الجارة، وقد أشرنا لكل ما سبق في ج3 باب: العطف "م120" عند الكلام على حذف المعطوف عليه بقي السؤال: هل هناك مانع أن تكون الواو في مثل ما سبق للاستئناف؟ لا أرى مانعاً.

2 ومن هذا قول الشاعر:

ومستعبد إخوانه بثرائه ... لبست له كبيراً أبر على الكبر

"أبر = زاد وتغلب".

3 تسلي.

(528/2)

أي: رب جانب. . . رب حزين قضى الليل. . . رب مبتهج. . . رب حزين قد
تأسي. . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى: "العوض" عن: "رب" 1؛ أو: "النائب عنها"؛ لأنه
يدل عليها، وهو مبني لا محل له من الإعراب؛ والاسم المجرور بعده، مجرور برب
المحذوفة 2، وليس مجرورًا في الصحيح العوض عنها أو النائب 3.

1 فعند الإعراب يقال: "الواو: واو رب"، "الفاء: فاء رب"، "بل: بل رب"، أو يقال في
كل واحد إنه: نائب عن: رب.

2 ويقول ابن مالك في زيادة كلمة: "ما" بعد: "من"، و"عن"، و"الباء"، وأن هذه الزيادة
لا تعوق الأحرف السالفة عن العمل، كما شرحنا عند الكلام على كل:

وبعد "من"، و"عن"، و"باء" زيد: "ما" ... فلم يعق عن عمل قد علما

وقد تقدم هذا البيت في ص 515 عند الكلام على "من" و"عن" و"الباء" للمناسبة
الخاصة بكل، ويقو في زيادتهما بعد "رب" و"الكاف"، وأما قد تكفهما أو لا تكفهما:

وزيد بعد "رب" و"الكاف" فكف ... وقد يليهما، وجر لم يكف

وقد سبق البيت في هامش ص 518، ثم يقول في حذف: "رب" بعد الحروف الثلاثة:

وحذفت "رب"، فجرت بعد: "بل" ... و"الفا" وبعد: "الواو" شاع ذا العمل

3 يرى سيبويه أن الجر هو بكلمة: "رب" المحذوفة، أما الواو، والفاء، وبل، فحروف

عطف مهملة هنا لا تعمل شيئًا، مع أن نائبة عن: "رب" ودالة عليها، وكثير من النحاة

يقول: إن العمل هو للحرف النائب وليس للمحذوف "راجع المفضل ج 2 ص 117

باب الإضافة"، وهذا الخلاف شكلي محض لا أثر له.

(529/2)

زيادة وتفصيل:

أ- إذا كان الحرف: "رب" شبيهًا بالزائد¹ فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان، ناحية الجر لفظًا، وناحية الإعراب محلاً، فيكون مجرورًا في محل رفع، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها، ففي مثل: رب زائر كريم أقبل، تعرب كلمة: "زائر" مجرورة برب لفظًا، في محل رفع: لأنها مبتدأ، وفي مثل: رب زميل وديع صاحبت، تعرب كلمة: "زميل" مجرورة لفظًا في محل نصب؛ لأنها مفعول به للفعل: "صاحبت"، وفي مثل: رب مساعدة خفية ساعدت، تعرب كلمة: "مساعدة" مجرورة لفظًا في محل نصب؛ لأنها مفعول مطلق، وفي مثل: رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاقي، تعرب كلمة: "ليلة" مجرورة لفظًا في محل نصب؛ لأنها ظرف زمان. . . . وهكذا. . .

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابي للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود "رب"، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدها. . .
ويترتب على ما سبق من جر النكرة لفظًا بها واعتبارها في محل رفع أو نصب أن التابع لهذه النكرة "من نعت، أو: عطف، أو: توكيد، أو: بدل" يجوز فيه الأمران، مراعاة لفظ النكرة، أو مراعاة المحل، ففي مثل: رب زائر كريم أقبل، يجوز في كلمة: "كريم الجر والرفع، وفي مثل: رب زميل وديع صاحبت،

¹ هذا رأي أكثرية النحاة من أهل التحقيق، وخالف فيه غيرهم، كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 525، ومن هذه الأكثرية المحققة "الخضري" أحد نحاة القرن الثاني عشر الهجري، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقيل، وآخر أصحاب الحواشي على شرح: "ألفية ابن مالك" وغيرها حتى عصرنا هذا، وقد اطلع بلا شك على الآراء المخالفة، ولم يعتد بها حين رأى شرح ابن عقيل في أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف: "لعل"، حرف جر زائد: فاستدرك الخضري مصححًا ومصرحًا بما نصه:
"صوابه: شبيه بالزائد، ومثلها "لولا" و"رب"؛ لأن الزائد لا يفيد شيئًا غير التوكيد؛ وهذه الحروف تفيد الترجي، والامتناع، والتقليل، وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشيء. . . هـ"، وهذا نص واضح المرمى، وله صلة أيضًا بما سيجيء في هذه الزيادة والتفصيل. . .

.....

يجوز في كلمة: "وديع" الجر والنصب. . . وهكذا.

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر كالعطف، فقلنا: رب زائر كريم وسائح هنا، فيجوز في كلمة: "سائح" المعطوفة، الأمران الجائزان في المعطوف عليه. . . ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفة، نحو: رب زائر كريم وأخيه أقبلا، مع أن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فهو بمنزلة الاسم الذي دخلت عليه "رب"، فحقه أن يكون نكرة كمجرورها، إلا أن الأساليب العربية الفصحى تدل على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، وهذا معنى قول النحاة: قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل¹.

ب- إذا دخل الحرف: "رب" على الجمل بنوعيهما²، وهو مكفوف بسبب اتصاله، "بما" الكافة، فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكثير أو التقليل على حسب القرائن، "كما أشرنا من قبل"³، ولكن التكثير أو التقليل في هذه الحالة يكون منصباً على النسبة التي في الجملة، وهي النسبة الدائرة بين طرفيها؛ ففي مثل: ربما أتى الغائب، أو ربما الغائب آت. . .، يكون التقليل والتكثير واقعاً على نسبة الإتيان للغائب، وقيل: إن معنى "رب" المكفوفة، هو: التحقيق.

ج- قد تحل: "مما". . .، محل: "ربما" فتؤدي معناها؛ طبقاً للبيان الموجز الذي سبق في ص 466، وللتفصيل الشامل الذي تقدم في ج 1 م 42، ص 549 عند الكلام على النواسخ، و"كان" الناسخة.

- 1 تكررت الإشارة لهذا المعنى في أبواب مختلفة، ولا سيما باب الاستثناء، عند الكلام على حكم المستثنى الذي أدانته: "إلا" إذا كان تاماً غير موجب ص 336، وله إشارة في رقم 1 من هامش 69.
- 2 انظر حكم دخولها على الجملة الاسمية والمضارعية في رقم 5 من ص 525.
- 3 في رقم 1 من هامش ص 526.

المسألة 91:

هـ- حذف حرف الجر وحده، مع إبقاء عمله¹، وحذفه مع مجروره.
يجوز أن يحذف حرف الجر، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف، ويطرده هذا في مواضع قياسية، أشهرها أربعة عشر نذكرها كاملة هنا، وقد مر بعضها في مواضع متفرقة².
1- أن يكون حرف الجر هو: "رب" بشرط أن تكون مسبوقه "بالواو"، أو: "بالفاء"، أو "بل"، كما سبق قريباً عند الكلام عليها³ نحو:
وعامل بالحرام، يأمر بالبر، ... كهذا يخوض في الظلم
2- أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدرًا مؤوّلًا من "أن" من معموليها، أو من "أن" والفعل والفاعل؛ نحو: فرحت أن الصانع بارع، أو: أفرح أن يبرع الصانع، والأصل: فرحت بأن الصانع بارع، أو: أفرح بأن يبرع الصانع. والتقدير فيهما: فرحت ببراعة الصانع، أو: أفرح. . .
ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذي شرحناه في مكانه من باب: "تعدية الفعل ولزومه"⁴.

1 أما حذفه ونصب ما بعده على ما يسمى: "النصب على نزع الخافض"، وهو نوع مما يسمى "الحذف الإيصال"، فمقصود على السامع في غير الضرورة الشعرية؛ طبقاً للبيان الذي سلف في رقم 5 من ص 159، ورقم 8 من ص وهامشها.
2 بعضها في ص 161 وفي هامش تلك الصفحة تفصيلات هامة، أما الداعي إلى ملاحظة حرف الجر المحذوف، واعتباره كالموجود فهو المحافظة على سلام المعنى، أو على صحة التركيب.

3 ص 528.

4 ص 163، وقلنا هناك: إن الباء الجارة التي بعد صيغة "أفعل" في التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدرًا مؤوّلًا من "أن" والجملة الفعلية بعدها".
لكن النحاة لا يجيزون حذفها بعد تلك الصيغة إن كان المصدر مؤوّلًا من "أن" ومعموليها، ولا داعي لهذه التفرقة في مسألة التعجب؛ لأن حذف الجار مطرد قبل أن وأن.

وإذا حذفت الباء في التعجب أتقدر أم لا تقدر؟ رأيان كما أشرنا في ج 3 باب التعجب م 109 ص 272.

3- أن يكون حرف الجر حرفاً من حروف القسم، والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة "الله"، نحو: الله لأكثر من العمل النافع، أي: بالله 1 ...

4- أن يكون حرف الجر داخلاً على تمييز "كم" الاستفهامية، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها؛ نحو: بكم درهم اشتريت كتابك؟ أي: بكم من درهم؟ 2 ...

5- أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين في جواب سؤال، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف؛ كأن يقال: في أي بلد قضيت الأمس؟ فيجواب: القاهرة، أي: في القاهرة.

6- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف، بغير فاصل بين الحرفين، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف؛ كقولهم: "ألا تفكر في تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة، والسموات؛ لترى ما يحير العقول، وخواص المادة؛ لترى الإبداع والإعجاز. . .". أي: في السماوات وفي خواص المادة؛ . . . وقد حذف الحرف: "في"؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما، والمعطوف عليه وهو: "تركيب" مشتمل على حرف جر قبله؛ مماثل للمحذوف 3.

1 طبقاً للرأي الأرجح، وهو رأي سيبويه، ومن معه، "كما سبقت الإشارة لهذا في رقم 15 من ص 197"، وفي: "هـ" من ص 502.

2 هذا هو الراجح، وهناك رأي آخر يقول: إن "كم" الاستفهامية مضافة إلى تمييزها، أما تمييز "كم" الخبرية، فالمشهور أن المضاف إليه وهي المضاف، وقيل: إنه مجرور بـ"من" محذوفة كما سيأتي في ج 4 باب: "كم".

3 وليس من هذا النوع بيت ابن مالك في باب: "المعرب والمبني" وهو:

فارفع بضم، وانصبين فتحاً، وجر ... كسرًا: كذكر الله عبده يسر

فأصل الكلام: ارفع بضم، وانصبين بفتح، وجر بكسر؛ فحذف حرف الجر وهو الباء

ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى: "نزع الخافض، وقد أوضحناه، لوجود فاصل

ممنوع، "وقد سبق الكلام عليه في هذا الجزء، في باب: تعدية الفعل ولزومه، ص 159

وهامش ص 171، كما سبق الكلام على البيت السابق، وفي ج 1 ص 68 م 7،

وليس من الجائز في البيت أن يبقى الاسمان فتح، وكسر مجرورين بعد حذف حرف الجر

كما كانا قبل حذفه.

7- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود "لا" فاصلة بين حرف العطف وحرف الجر المحذوف؛ نحو: ما للفقى سلاح إلا علمه النافع، ولا لفتاة إلا فنّها العملي الملائم، أي: ولا للفتاة.

8- أن يكون حرف الجر السابق ولكن الحرف الفاصل هو: "لو"؛ كقولهم: من تعود الاعتماد على غيره، ولو أهله، فقد استحق الحبيبة والإخفاق، أي: ولو على أهله1. . .

9- أن يكون حرف الجر واقعاً هو ومجروره في سؤال بالهمزة، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف؛ كأن يقال: أعجبت بمحمود، فيسأل القائل: أمحمود النجار؟ أي: أمحمود النجار؟.

10- أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد "هلا" التي للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض وارداً بعد كلام مشتمل على مثل لحرف الجر المحذوف؛ كأن يقال: سأصدق بدهم، فيقال: هلا دينار، أي: بدينار، والمراد: هلا تتصدق بدينار.

11- أن يكون حرف الجر هو: "لام التعليل" الداخلة على: "كي" المصدرية؛ نحو: يجيد الصانع صناعته كي يقبل الناس عليه، أي: لكي يقبل الناس عليه، بمعنى: لإقبالهم عليه.

12- أن يكون حرف الجر داخلاً على المعطوف على خبر "ليس"، أو خبر "ما" الحجازية، بشرط أن يكون كل منهما صالحاً لدخول حرف الجر عليه2؛ نحو: لست مرجعاً فرصة ضاعت، ولا قادر على ردها، فكلمة "قادر" مجرورة؛ لأنها معطوفة على خبر ليس: "مرجعاً"، وهذا الخبر يجوز جره بالباء، فيقال: لست بمرجع، فكأنها موجودة توهماً وتخياً، وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر؛ وهذا هو العطف الذي يسميه النحاة؛ "العطف على

1 والذي يوجب تقدير حرف الجر هنا اختصاص "لو" بالدخول على الجمل، لا على المفردات، والأصل: ولو كان الاعتماد على أهله.

2 بأن يكون خبرها اسماً، وأن يكون النفي المنصب عليه باقياً، لم ينتقض بإلا ... على الوجه الذي سبق في بابهما، ج 1 ص 452 المسألة: 49 وما بعدها.

التوهم"، وقد سبق¹ إبداء الرأي فيه تفصيلاً، وأنه لا يصح الالتجاء إليه، ولا القياس على ما ورد منه.

13- أن يكون حرف الجر مسبوقاً "بإن" الشرطية، وقبلهما كلام يشتمل على مثال للحرف المحذوف، نحو: سلم على من تختاره، إن محمد، وإن علي؛ وإن حامد، التقدير: إن شئت فسلم على محمد، وإن شئت فسلم على علي، وإن شئت فسلم على حامد، وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير، والمراد قد يخفى، فمن المستحسن عند محاكاته قدر الاستطاعة.

14- أن يكون حرف الجر مسبوقاً بفاء الجزاء الواقعة في جواب شرط، قبله نظير لحرف الجر المحذوف؛ نحو: اعتزمت على رحلة طويلة؛ إن لم تكن طويلة فقصيرة، أي: فعلى رحلة قصيرة، ويقال في هذا الموضع ما قيل في سابقه من ترك القياس عليه قدر الاستطاعة، بالرغم من صحة القياس.

هذا، وجميع التأويلات والتقديرات السابقة جائزة وليست محتومة؛ بل إن الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى؛ قد تكون أيسر، والمعنى عليها أوضح. واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسامع، وخبرتهما بدرجات الكلام قوة، وضعفاً، وحسناً، وقبحاً، مع التزام الصحة التزاماً دقيقاً، والبعد عن الخطأ في كل حالة، ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام؛ لأن اللغة ليست تعممية وإلغازاً، وإلا فقدت خاصتها، وعجزت عن أداء مهمتها، وهذا أساس يتحتم مراعاته عند استخدامها، وفي كل شأن من شؤونها.

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مطرداً مع إبقاء عمله، وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفاً ما سبق، ولا شأن لنا بها؛ فهي مقصورة على السماع؛ لا يجوز محاكاتها، لعدم اطرادها².

1 في ص 348 عند الكلام على "غير" الاستثنائية، وفي رقم 3 من هامش ص 336 ج 1 ص 454 م 49.

2 وفيما سبق من حذف الجار، وإبقاء عمله ومشابته "رب" في هذا، وفي أن حذفه قد يكون مطرداً أو غير مطرد، يقول ابن مالك:

وقد يجر بسوى: "رب" لدى ... حذف، وبعضه يرى مطرداً

أي: أن حروفاً غير "رب" قد تجر الاسم بعدها مع حذفها، وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً.

أما حذف الجار والمجرور معاً 1 فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما، بشرط وجود قرينة تعينهما، وتعين مكانهما، وتمنع اللبس، ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} ، أي: لا تجزي فيه 2. . .

1 أما حذف الجار وحده وإبقاء مجروره وما يترتب على ذلك من أحكام، فقد سبق تفصيل الكلام عليه في ص 159.

2 وفي المصباح المنير، مادة: "حجر" ما نصه:
"حجر عليه حجرًا من باب: قتل منعه التصرف؛ فهو محجور عليه: والفقهاء "يحذفون الصلة" أي: الجار مع مجروره "تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، ويقولون: "محجور"، وهو سائغ. 1. هـ.

ويقول في مادة: "ندب" ما نصه:
"ندبته إلى الأمر ندبًا من باب: قتل دعوته، والفاعل: نادب، والمفعول: مندوب، و"الأمر" مندوب إليه، والاسم: الندبة، مثل غرفة، ومنه: "المندوب" في الشرع، والأصل: المندوب إليه، لكن حذفت الصلة منه "يريد الجار مع مجروره" لفهم المعنى. 1. هـ، ومثل ما سبق قول النحاة: "الجملة المعترضة"، حين يفتحون الرء يريدون كما نصوا على هذا: "المعترض بها".

المسألة 92:

و نيابة حرف جر عن آخر. 1. .

يتردد بين النحاة: "أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض 1. . ."، فيتوهم من لا دراية له أن المراد هو: "جواز وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط، ولا توقف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين، ولا تشابه مقيد في الدلالة". وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ 2؛ إذ يؤدي إلى إفساد المعاني، والقضاء على الغرض من اللغة.

أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فتتلخص في مذهبي:
الأول: 3 أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقية لا المجاز؛

فالخرف: "في" يؤدي معنى واحدًا حقيقياً هو "الظرفية"، والخرف: "على" يؤدي معنى واحدًا حقيقياً هو: "الاستعلاء"، والخرف: "من" يؤدي: "الابتداء"، والخرف: "إلى" يؤدي: "الانتهاء". وهكذا3. . . فإن أدى الخرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصلي الخاص به

1 و 1 وقد يعبرون عنها أحياناً بقولهم: "بدل حرف جر من آخر"، كما في عبارة "المبرد" التي في رقم 1 من هامش ص 540، والمراد من العبارتين وأشباههما هو: وضع حرف جر مكان آخر: أي: استبدال واحد بغيره من تلك الحروف.

2 جاء في "المغني" ج2 الباب: السادس، في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، ما نصه في الأمر الثالث عشر:

"قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به. وتصحيحه يكون بإدخال: "قد" على قولهم: "ينوب"؛ وحينئذ يتعذر استدلالهم به؛ إذ كان موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: "لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة"، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف: لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف". ا. هـ، وسيجيء الرأي البصري كاملاً مع غيره هنا.

3 و 3 وهو مذهب البصريين، وفيه يقول الهمع ج2 الكتاب الثالث؛ باب حروف الجر، عند الكلام على الحرف "من" ما نصه: "تنبيه، علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس؛ كما أن أحرف الجزم كذلك.". ا. هـ، وأما الثاني فمذهب الكوفيين، والكلام عليه في ص 540 و 542.

(537/2)

وجب القول: بأنه يؤدي المعنى الآخر الجديد إما تأدية "مجازية" "أي: من طريق المجاز1، لا الحقيقية"، وإما تأدية، "تضمينية"2 "أي: يتضمن الفعل، أو: العامل الذي يتعلق به حرف الجر الأصلي3 ومجروره، معنى فعل أو عامل آخر يتعدى بهذا الحرف"، فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به، ولا يؤدي غيره إلا من طريق

"المجاز" في هذا الحرف، أو من طريق "التضمنين" في العامل الذي يتعلق به الجار الأصلي 3 مع مجروره.

فمن الأمثلة للمجاز: الحرف الأصلي "في"؛ فمعناه الحقيقي: "الظرفية" "أي: الدلالة على أن شيئاً يحوي بين جوانبه شيئاً آخر. كما سبق 4، فإذا قلنا: "الماء في الكوب"، فهمنا أن الكوب يحوي بين جوانبه الماء؛ فيكون الحرف "في" مستعلاً في تأدية معناه الحقيقي الأصيل، ولكن إذا قلنا: "غرد الطائر في الغصن. . ."، لم نفهم أن الغصن يحوي في داخله وبين جوانبه الطائر المغرد؛ لاستحالة هذا، وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه، لا بين ثناياه. فالحرف: "في" قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقي الأصيل، فالمعنى الجديد؛ وهو: "الفوقية"، أو "الاستعلاء" إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته، هو: "على" فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا: غرد الطائر على الغصن، فالحرف: "في" قد أدى معنى ليس من اختصاصه، بل هو من اختصاص غيره، وهذه التأدية ليست على سبيل الحقيقية، وإنما هي على سبيل المجاز، واجتمع للحرف: "في" الشرطان اللذان لا بد من تحققهما لصحة استعمال المجاز 5، فالظرفية بما تقتضيه من تمكن وثبات شبيهة بالاستعلاء الذي يقتضي التمكن والثبات أيضاً؛ فاستعملنا "الظرفية" مكان الحرف لدال على "الاستعلاء"؛

1 وفي هذه الحالة يجب أن يتحقق للمجاز ركناه الأساسيان؛ وهما؛ العلاقة، والقرينة، انظر معناهما في رقم 5 من هذا الهامش. . .

2 سبق شرح "التضمنين" في هذا الجزء ص 168 من باب: تعدية الفعل ولزومه"، ولأهميته سجلنا له بحثاً خاصاً مستقلاً آخر هذا الجزء ص 564، وبعدها رأبي الخاص في: "التضمنين".

3 و 3 وملحقه.

4 الكلام عليه في ص 507.

5 هما: "العلاقة أي: الصلة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه"، "والقرينة التي تصرف الذهن عن المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي الجديد".

تبعًا لذلك، وكل هذا على سبيل "الاستعارة"؛ وهي نوع من المجاز، والقرينة الدالة على أنه مجاز "أي: على أن الحرف: "في" مستعمل في غير معناه الأصلي" وجود الفعل: "غرد"؛ إذ لا يقع التغريد في داخل الغصن؛ وإنما يكون فوقه، فهذه القرينة هي المانعة من إرادة المعنى الأصلي.

ومن الأمثلة: للمجاز أيضًا: "على": فهو حرف جر يقتصر عند أصحاب هذا الرأي على معنى حقيقي واحد؛ هو: "الاستعلاء"، فإذا قلنا: "الكتاب على المكتب"، فهنا هذا المعنى الحقيقي الدال على أن شيئًا معينًا فوق آخر، فالحرف مستعمل في معناه الأصلي، لكن إذا قلنا: "اشكر المحسن على إحسانه"، لم تفهم الاستعلاء الحقيقي، ولم يرد على خاطرن أن الشكر قد حل واستقر فوق الإحسان؛ لاستحالة هذا، وإنما الذي يخطر ببالنا هو أن المراد: "اشكر المحسن لإحسانه"؛ فالحرف: "على" قد جاء في مكان: "اللام" التي معناها: "السببية"، أو "التعليل"، فأفاد ما تفيد اللام، ولكن إفادته على سبيل "الاستعارة" وهي نوع من المجاز؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوي بين السبب والمسبب، أو بين العلة والمعلول؛ والاستعلاء يشبهها في أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشئين؛ فهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازًا، مكان السببية والتعليل، وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية، والقرينة الدالة على أن الحرف: "على" مستعمل في غير حقيقته وجود الفعل: "شكر" إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان، ولا يوضع فوقه وضعًا حقيقيًا، لاستحالة هذا، كما سبق.

ومثل ما سبق يقال في بقية حروف الجر يؤدي الواحد منها معنيين أو أكثر. أما أمثلة التضمين¹ في العامل فمنها قول بعض الأدباء: "نأيت من صحبة فلان بعد أن سقاني بمر فعالة"، والأصل: "نأيت عن صحبة فلان، بعد أن

1 بعض الأمثلة السابقة صالح للتضمين في الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقي، وكذا نظائرها.

صحبة فلان، كما ضمن الفعل: "سقى" الذي لا يتعدى هنا "بالباء" معنى فعل آخر يتعدى بها؛ هو: "آذى"، أو "تناول" فالمراد: "آذاني" أو: "تناولني" بمرفعه، وكذلك: "شربت بماء عذب"؛ فإن الفعل "شرب" قد ضمن معنى الفعل: "روي" فالأصل: رويت، وهكذا بقية حروف الجر.

والمذهب الثاني¹: أن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد، تعسف وتحكم لا مسوغ له، فما الحرف إلا كلمة، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معانٍ حقيقية²، لا مجازية، ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً، فما الداعي لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره من الكلمات الأخرى، ولإبعاده عما يجري على نظائره من باقي الأقسام؟ إنه نظيرها؛ فإذا اشتهر معناه اللغوي الحقيقي، وشاعت دلالته، بحيث يفهمها السامع بغير غموض، كان المعنى حقيقياً لا مجازياً، وكانت هذه الدلالة أصيلة لا علاقة لها بالمجاز، ولا بالتضمنين ولا بغيرهما، فالأساس الذي يعتمد عليه هذا المذهب في الحكم على معنى الحرف بالحقيقية هو شهرة المعنى اللغوي الأصلي المراد وشيوعه،

1 وهو مذهب الكوفيين، كما يصرح كثير من النحاة والحق أنه ليس مقصوراً عليهم؛ بل يشاركهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم؛ كالبرد وهو بصري، فقد جاء في كتابه الكامل "ج 3 ص 46 طبعة مطبعة الفتوح، عند شرحه لبيت أبي النجم الذي صدره: "سي الحماة، وابتغى عليها". . . "وقد سبق البيت لمناسبة أخرى في هامش ص 476"، ما نصه:

"حروف الخفض، يريد: حروف الجر، يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى، في بعض المواضع؛ قال الله عز وجل: {وَلَا صَلْبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ} أي: على، وقال تعالى: {لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّنْ أَمْرِ اللَّهِ} أي: بأمر الله. . . ، وقال العامري: "إذا رضيت علي بنو قشير. . ." أي: عني، وهذا كثير جداً". ا. هـ. ففي تلك الأمثلة ونظائرها أبدل حرف جر من آخر بمعناه، أي حل في مكانه.

2 والمراد هنا ما يشمل: "الحقيقة، اللغوية الأصلية، والحقيقة العرفية".

بحيث يتبادر ويتضح سريعاً عند السامع؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة، وإن من يسمع قول القائل: "كانت في الصحراء، ونفذ ما معي من الماء، وكدت أموت من الظمأ، حتى صادفت بئراً شربت من مائها العذب ما حفظ حياتي التي تعرضت للخطر من يومين. . ."، سيدرك سريعاً معنى الحرف: "من" وقد تكرر في هذا الكلام بمعان لغوية مختلفة: أولها: بيان الجنس، وثانيها: السببية، وثالثها: البعضية، ورابعها: الابتداء.

كذلك من يسمع قول القائل: "إني بصير في الغناء: يستهويني، وبملك مشاعري إذا كان لحنه شجياً، وعبارته رصينة؛ كالأبيات التي مطلعها:
رب ورقاء هتوف في الضحا ... ذات شجو صدحت في فنن

.....

فإن المعاني اللغوية المقصودة من الحرف: "في" ستبتدر إلى ذهنه، فالأول: للإلصاق، والثاني: للظرفية، والثالث: للاستعلاء، وكل واحد من المعاني السالفة يقفز إلى الذهن سريعاً بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته، وهذا علامة الحقيقة¹، كما سبق.
فإذا كان المعنى المراد هو من الشيوع، والوضوح وسرعة الورود على خاطر الصورة التي ذكرناها، فقيم الجاز أو التضمن أو غيرهما؟ إن الجاز أو التضمن أو نحوهما يقبلان، بل يتحتمان حين لا يبتدر المغني المراد إلى الذهن، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه؛ بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جلياً، وبسبب عدم اشتهاره شهرة تكفي لكشف دلالته في يسر وجلاء، أما إذا شاع واشتهر وتكشف للذهن سريعاً، فإن هذا يكون علامة الحقيقة¹ كما قلنا فلا داعي للعدول عنها، ولا عن قبولها براحة واطمئنان². وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين³.

1 و 1 سواء أكانت حقيقة لغوية أصلية أم عرفية، كما سبق، في رقم 2 من هامش الصفحة المتقدمة.

2 انظر الزيادة والتفصيل في الصفحة التالية.

3 كصاحبي: المغني، والتصريح، وكالصبان، والخضري في باب: "حروف الجر" عند الكلام على الحرف: "من" وشرح بيت ابن مالك الي أوله:
"بعض، وبين، وابتدى في الأمكنة. . ."

فقد وصفوا المذهب الثاني وهو المذهب "الكوفي" بأنه أقل تكلفاً وتعسفاً. ويشاركهم فيه صاحب "الهمع طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 3 من هامش ص 537، وكما في ص 540".

وفي الأخذ به تيسير، ووضوح، وابتعاد عما يكون في المجاز، ومنه الاستعارة أحياناً من تعقيد والتواء.

(541/2)

زيادة وتفصيل:

لا شك أن المذهب الثاني¹ نفيس كما سبق؛ فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي² كما قلنا، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي³.

1 وهو الذي اشتهر بنسبته للكوفيين مع أن لهم فيه شركاء آخرين كما أسلفنا في رقم 1 من هامش ص 540.

2 سواء أكانت الحقيقة لغوية أم عرفية كما سبق في رقم 2 من هامش ص 540.

3 الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معاني المشترك اللفظي بأنه "مجازي"، أو أن في عامله "تضميناً"؛ لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ أولاً، واستعمل فيه، ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق "المجاز أو التضمين"، أي: أنه لا بد من معرفة أقدم المعنيين في الاستعمال؛ ليكون هذا الأقدم هو الأصلي، ويكون المتأخر عنه وهو الحادث مجازاً أو تضميناً، وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم في أكثر المعاني التي يؤديها كل حرف من حروف الجر، وهي معان مرددة في أفصح الكلام العربي قرآناً وغير قرآن، ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معيناً منها أسبق في الاستعمال في معنى آخر، وإذا لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحداً من تلك المعاني هو وحده الحقيقي، وأن ما عداه هو "المجازي أو التضميني"، بل إن هذا يلاحظ في كل معنى مجازي آخر يجري في غير الحرف، ولا يقال: إن المعنى الحسي أسبق في الغالب وجوداً من العقل المحض؛ لا يقال هذا؛ لأنه لا يصدق على حالات متعددة، وفوق هذا أيضاً يكاد يكون الحك بالأسبقية مستحيلاً إذا كان المدلولان عقليين معاً "أي: غير حسيين".

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح أقدمية الكلمات في استعمالها، وتاريخ ميلادها؛ ليتمكن القطع بعد هذا بالمعاني الحقيقية والمجازية وتجرد لهذه المهمة، ولكن منيته عاجلته في أول مراحل العمل.

(542/2)

.....

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب هذا المذهب الثاني؛ هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمن ما، وشاع بين الناطقين به، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى: "الحقيقة العرفية"، ولها بحث مستفيض في مكانها من أبواب علم البلاغة، ومن أشهر أحكامها: أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين أساسيين: علاقة بين "المشبه والمشبه به"، و"قرينة"، تمنع من إرادة المعنى الأصلي، فإذا اشتهر المجاز في عصر أي عصر¹، وشاع استعماله مع وضوح المراد منه، تناسى الناس أصله، واختفى ركنه، واستغنى عنهما وعن اسمه، ودخل في عداد نوع جديد يخالفه، يسمى: "الحقيقة العرفية" فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحدًا أصليًا، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلًا في الحقيقة العرفية، وهي ليست بمجاز في صورتها الحالية الواقعة، لا في الصورة السابقة، المتروكة نهائيًا، المنسية كأن لم تكن.

1 ولو كان من غير عصور الاحتجاج.

(543/2)

بحث مستقل في "مذ" و"منذ" من الوجهتين اللفظية، والمعنوية 1:
قال الباحث:

طالما أنعمت النظر في هاتين الكلمتين، ورجعت إلى ما دونه فيهما النحاة واللغويون، فكنت أجد أحيانًا عننًا ومشقة في استخلاص حكم، أو تلخيص خلاف، أو دفع إشكال، ذلك بأن هذه المادة مبعثرة في الكتب قديمها وحديثها؛ فما في هذا ليس في

ذاك، مع كثرة الآراء واشتداد الخلاف، وتباين التفسيرات والشروح.
فما زلت في مراجعة وبحث، حتى اجتمع لي من ذلك فصل صالح، حاولت أن أذلل فيه
ما استصعب، وأن أشرح ما خفي، بالموازنة والترجيح.
ولا أدعي أنني أحطت بالموضوع جميعه؛ فهذا ما لا سبيل إليه في وجيز كهذا. ولكنني
أرجو أن أكون قد عبت الطريق، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين، فأقول:
أ- يقع مذ ومنذ 2 اسمين:

1 هذا بحث واف، سبق في ص 299 و 520 أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء؛
لعظيم أثره لدى المتخصصين، وليكون لكبار الطلاب تدريباً على البحث، والتحقيق،
والتمحيص، وقد جمع أكثر المفرق من مسائل "مذ ومنذ" وأحكامهما، وتميز بآراء صائبة
استقل بها صاحبه، وإن كان بعضها مختلطاً، أو مفتقراً لمزيد تحقيق، أو قوة استدلال
تحمل على الإقناع، وقد نقلناه كاملاً بشروحه وهوامشه، وربما أبدينا تعليقاً على بعضها
عن الجزء الثالث من مجلة الجمع اللغوي القاهري، "ص 354 وما بعدها" حيث سجلته
لعضو جليل من أعضاء الجمع السابقين، هو: الأستاذ أحمد العوامري، رحمة الله عليه.
2 قال في الجمع: وكسر ميمها لغة. 1. هـ، وفي الخصري؛ والراجع أن أصل "مذ":
"منذ"، حذفت النون تخفيفاً؛ بدليل ضمها لملاقاة ساكن، كمذ اليوم. ولولا هذا
لكسرت في أصل التخلص، وبعضهم بضمها بلا ساكن أصيلاً. 1. هـ.

(544/2)

1- إن كان ما بعدها اسماً مرفوعاً، معرفة، أو نكرة معدودة لفظاً، أو معنى كما سيأتي.
2- أو كان ما بعدها فعلاً ماضياً 1.
3- أو كان ما بعدها جملة اسمية.
فالحالة الأولى "وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معدودة"، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومان، أو
عشرة أيام، أو خمسة عشر يوماً، أو عشرون يوماً، أو مائة يوم، أو ألف يوم، أو ألفا
يوم، أو سنة، أو شهر أو يوم 2.
ومثال المعرفة ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة.
فمذ أو منذ اسم مبتدأ 3، والخبر واجب التأخير معهما، وجوز بعضهم أن يكونا خبرين
لما بعدهما.

1 فلا يجوز: مذ يقوم؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيًا، فلا يجتمع مع المستقبل. ١. هـ، صبان.

2 على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها، كما سنفصله.

3 قال الخضرى عند قول ابن عقيل: "فمذ اسم مبتدأ إلخ" ما يأتي: وسوغه كونها معرفة في المعنى؛ لأنها إن كان الزمان ماضيًا، كما في المثال الأول "وهو قول ابن عقيل: ما رأيته مذ يوم الجمعة"، فمعناها: أول مدة عدم الرؤية كذا، وإن كان حاضرًا، كما في المثال الثاني "وهو قول ابن عقيل: ما رأيته مذ شهرنا"، وهو ما خالف فيه أكثر العرب، كما سيمر بك"، أو كان معدودًا كما رأيته: "مذ يومان"، فمعناه نفى المدة، أي: مدة عام الرؤية شهرنا، أو يومان. ١. هـ.

وفي تأويل خبريهما كلام كثير وتكلف لا يعيننا وفي الصحاح: ويصلح أن يكونا اسمين، فترفع ما بعدهما على التاريخ، أو على التوقيت، فتقول في التاريخ: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وتقول في التوقيت: ما رأيته مذ سنة، أي: أمد ذلك سنة، ولا تقع ها هنا إلا نكرة؛ لأنك لا تقول: مذ سنة كذا. ١. هـ. وقوله: "ولا تقع ههنا إلا نكرة"، يريد بقوله: "ههنا" حالة إرادة التوقيت؛ لأنك لو قلت مثلاً: "مذ أو منذ عشرين للهجرة"، فمعناه ما قرر الجوهري: أمد ذلك سنة عشرين للهجرة، وهو لغو.

أقول: ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال في باب "التاريخ"، فيكون معنى "ما حصل كذا مذ أو منذ عشرين للهجرة، مثلاً": أول انقطاع الحصول سنة عشرين للهجرة.

ولم يفرق "القاموس" بين التاريخ والتوقيت، فقال: أرخ الكتاب، وأرخه، وآرخه: وقته. ١. هـ، وفي شرحه للزبيدي: وقال الصولي: تاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه، ومنه قيل: فلان تاريخ قومه، أي: إليه ينتهي شرفهم، ورياستهم. ١. هـ. وقال في المصباح: "الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما، وكل شيء قدرت له حينًا فقد وقته توقيتًا. ١. هـ.

فعلى تعريف الصولي للتاريخ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام في التفرقة بينهما.

والحالة الثانية، نحو: ركب أخي مذ أو منذ حضرت السيارة، فمذ أو منذ اسم منصوب
الحل على الظرفية، والعامل فيه "ركب"، وهو مضاف إلى الجملة بعده، وهذا هو
المشهور، وقيل: هما مبتدآن¹.

والحالة الثالثة نحو:

فما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع ... وليدًا وكهلاً حيث شئت، وأمردا
فمذ هنا ظرف لمضمون ما قبله، ومضاف إلى الجملة بعده، على المشهور.
ب- وتقعان حرفين².

1- بمعنى: "من" الابتدائية، إن كان المجرور ماضيًا معرفة؛ نحو: ما قابلت صديقي مذ أو
منذ يوم الأربعاء، أي: من يوم الأربعاء³.

2- بمعنى: "في"، إن كان المجرور حاضرًا معرفة، نحو ما قرأت مذ أو منذ اليوم، أو
عامنا، أو شهرنا، أو أسبوعنا أو منذ هذا الأسبوع أو هذا الشهر، أو هذه السنة، مثلاً
ولا يجوز في الحاضر بعدها إلا الجر عند أكثر العرب.

1 وكذا قيل في الحالة الثالثة الآتية أيضاً: قال الخصري: والجملة بعدهما خبر، بتقدير
زمن مضاف إليها "أي: إلى الجملة"، والتقدير في: "جئت مذ دعا" وقت الجيء هو زمن
دعائه، وفي البيت المار، "فما زلت أبغي الخير إلخ": أول وقت طلبي الخير هو وقت
كوني يافعاً: فجملة مذ إلخ مستأنفة كما مر. ١. هـ.

2 قال في الهمع: ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر. . . وأجاز
المبرد أن يجرا مضمرة الزمان؛ نحو: يوم الخميس ما رأيته منذه، أو مذه. ورد بأن العرب لم
تقله. ١. هـ.

وكونهما حرفين في هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور، وقيل: هما ظرفان في
موضع نصيب بالفعل قبلهما ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا.

3 قال في الهمع: ويجوز وقوع المصدر بعدهما، نحو: ما رأيته مذ قوم زيد، بالرفع والجر،
وهو على تقدير حذف زمان، أي: مذ زمن قدوم زيد، ويجوز وقوع "أن" وصلتها
بعدهما، نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقي، فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ
المصدر، من رفع أو جر، وهو على تقدير زمان أيضاً. ١. هـ، قال الشاطبي: أما إن
كسرت "أي: إن" فالاسمية متعينة. ١. هـ.

"وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم 4 من هامش ص 519 وفي ص 521".

3- بمعنى: "من وإلى" معًا، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه، ويشترط حينئذ.

أولاً: أن يكون الزمان نكرة، معدوداً لفظاً؛ كمذ يومين.

ثانياً: أو أن يكون معدوداً معنى: كمذ شهر.

لأنهما لا يجران المبهم، أي: ما عملت كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها، وعمّا عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه.

والمراد بالمبهم هنا: الوقت النكرة غير المعدودة لفظاً أو معنى، نحو: "برهة" ولا ينافيه قول زهير بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين مذ جحج ومذ دهر¹

لأن الدهر متعدد في المعنى².

ويأتون بهذا البيت أيضاً شاهداً على قلة الجر بعد "مذ" في الماضي، أما "منذ" فما بعده يترجح جره في الماضي³.

-
- 1 المراد بالحجر: حجر ثمود، وقوله: أقوين، أي: خلون.
 - 2 نقلنا هذا التعليل عن الصبان؛ وهو أيضاً في غيره من كتب المتقدمين.
 - 3 ما قاله الباحث هنا في تعريف: "الطرف المبهم" لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة في تعريفهم الدقيق، الذي عرضناه في رقم 2 من هامش ص 252، وبه تزول بعض الشبهات التي اعترضت الباحث.

(547/2)

تنبيهات وإيضاحات:

أ- قد رأيت في الأحوال الثلاث التي يقع فيها مذ ومنذ حرفين.

1- أن المجرور وقت¹.

2- وأن هذا الوقت متصرف².

-
- 1 ما يسأل به عن الوقت كالوقت، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً، فتقول: مذ كم؟ ومنذ متى؟ ومنذ أي وقت؟ ولا تقول: منذ ما؛ لأن "ما" لا تكون ظرفاً. ا. هـ، صبان.

أي: فتقول مثلاً: "١" منذ كم يوماً ركبت البحر؟ كما يجوز أن تقول: منذ كم ركبت البحر، بحذف التمييز للعلم به، وفي حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مضمرة، وقال في الهمع عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بعدهما ما يلي: "والجمهور على أنهما حينئذ حرف جر، لإيصالهما الفعل إلى "كم" كما يوصل حرف الجر، تقول: منذ كم سرت، كما تقول: بكم اشتريت". ١. هـ.

وتقول: "٢" منذ متى نمت؟ "٣" منذ أي وقت طار أخوك؟
وتقول في الإجابة عن "١": ركبت منذ أو منذ ليلتين وعن "٢": نمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضي وعن "٣": طار أخي منذ أو مذ طلوع الفجر، مثلاً.
ومعنى الإجابة الأولى: ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما ومعنى الإجابة الثانية: نمت من مساء اليوم الماضي، بوضع "من" الابتدائية في مكان مذ أو منذ ومعنى الإجابة الثالثة: طار أخي منذ زمن طلوع الفجر، على تقدير "زمن" مضاف إلى المصدر، فمنذ أو مذ، بمعنى "من" الابتدائية هنا أيضاً، ويجوز في هذا المثال رفع "طلوع"، ويكون المعنى حينئذ: أول طيرانه وقت طلوع الفجر.

وقد جازت هذه الإجابات الثلاث في الإثبات؛ لأن العامل متطاول فيها جميعاً، وسيمر بك معنى "التطول" والتمثيل له.

٢ فلا تقول: ما رأيته منذ سحر، تريد سحر يوم بعينه، وقال ابن عقيل: . . . نحو:
سحر إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف، كقوله تعالى: {إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} . ١. هـ، فقال الخضري: "قوله نحو سحر": مثال لما لزم الظرفية قط فلا يخرج عنها أصلاً، إذا كان معيناً. واعتراضه "يقصد العلامة الصبان" بأنه متصرف، بدليل: "نجيناهم بسحر" فيه نظر ظاهر؛ لأن هذا غير معين، كما هو صريح الشرح، والكلام في المعين. ١. هـ.

وفي اللسان: . . . ولقيته سحراً، بلا تنوين ولقيته بالسحر الأعلى "أي: في أعلى السحرين، وهما سحر مع الصبح وسحر قبله. ١. هـ، من الأساس". . . ولقيته سحر يا هذا، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه؛ لأنه معدول عن الألف واللام، وهو معرفة، وقد غلب عليه التعريف بغير إضافة ولا ألف ولا م. . .

وإذا نكر "سحر" صرفته كما قال تعالى: {إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} أجراه، "أي: صرفه"؛ لأنه نكرة، كقولك: نجيناهم بليل، قال: فإذا ألفت العرب منه الباء لم يجره، فقالوا: فعلت هذا سحر يا فتى. . . وقال الزجاج، وهو قول سيبويه: سحر: إذا كان نكرة؛ يراد سحر من الأسحار، وانصرف، تقول: . . . أتيت زيداً سحراً من الأسحار، فإذا أردت سحر يومك قلت: أتيت سحر يا هذا. . . وتقول: سر على

فرسك سحر يا فتى. ا. هـ.

بقي "سحر" المنصرف"، فهل يجوز أن تقول: ما رأيته مذ أو منذ سحر؟ والجواب: لا؛ لأنهما لا يجران المبهم، كما مر بك.

(548/2)

3- وأنه معين لا مبهم، وقد فسرنا معنى الإبهام آنفاً.

4- وأنه ماضي أو حاضر، لا مستقبل، لما تقدم.

ب- وقد رأيت في عاملها في هذه الأحوال الثلاث:

1- أنه فعل ماضٍ.

2 وأنه منفي يصح تكرره.

وقد يأتي مثبتاً بشرط أن يكون متطاولاً، نحو: سرت منذ يوم الخميس، والمراد بالتطاول: أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير، فإن من شأنه التطاول، وكالنوم، والمشي، والكلام؛ وهكذا. . . وتوفية للمقام، نذكر عبارة الخصري في هذا الموضوع، قال:

"شرط عاملهما كونه ماضياً، إما منفيًا يصح تكرره، كما رأيته منذ يوم الجمعة، أو مثبتاً متطاولاً، كسرت منذ يوم الخميس، بخلاف: قتلته، أو ما قتلته منذ كذا، فإذا قلت: ما قتلته منذ كذا، بلا هاء، صح؛ لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر، بخلاف غيره، ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب، فتدبر". ا. هـ.

فقوله: "بخلاف: قتلته. . . إلخ"، كأن تقول مثلاً: قتلته، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى "من" الابتدائية وكأن تقول: مثلاً: قتلته، أو ما قتله مذ أو منذ سنتين، مثلاً، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً، فكل هذا غير جائز.

أقول: فهبنا قلنا مثلاً: قتلته مذ أو منذ يومنا، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى "في"، فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا، لبقاء السبب، وهو: عدم تطاول العامل في حالات الإثبات، ولكني أرى أنه سائغ، إذ ما الذي يمنعنا أن نقول مثلاً: قتلته اليوم، أو في هذا اليوم الحاضر؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضاً: ما قتلته مذ أو منذ يومنا، وما قتلته

(549/2)

مذ أو منذ يومنا، فكلامهم في "التطاول" و"صحة التكرار" مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح¹.

هذا، ولم أجد فيما لدي من المراجع مثلاً للحدث غير المتطاول إلا "القتل".
وإني مورد أمثلة له فيما يلي للإيضاح، لا للحصر فأقول:
أولاً: أو مضى، أو ومضى وفسر الزمخشري الإيماض بأنه لمع خفي، قال: وشمّت ومضّة
برق كنبضة عرق. ا. هـ.

فالإيماض غير متطاول كالقتل؛ لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر، أو نبضة العرق،
فلا يصح أن نقول مثلاً: ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس، أي: من يوم الخميس،
كما لا يجوز أن نقول مثلاً: أو مضى البرق مذ أو منذ ليلتين: من ابتدائهما إلى
انتهائهما².

ولكن يصح أن نقول مثلاً: أو مضى البرق مذ أو منذ ليلتنا، أي: في ليلتنا كما صح أن
تقول مثلاً: قتلته مذ أو منذ يومنا، كما قررته آنفاً، كما يصح أن تقول مثلاً: ما أومض
البرق مذ أو منذ يوم الجمعة، أي: من يوم الجمعة، وما أومض البرق منذ أو مذ ليلتنا،
أي: ليلتنا، وما أومض البرق مذ أو منذ ليلتين؛ لأن الحدث هنا يصح تكرره.
ثانياً: شرق، أي: بدا وظهر، فيقال: شرقت الشمس، إذا بدت من المشرق. وكذا
القمر، أو النجم، فالشروق غير متطاول؛ لأنه مجرد الظهور، وهو ملامسة الأفق، وهو
لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر، فلا يقال مثلاً في الإثبات: شرقت الشمس
مذ أو منذ ساعتين، أي: من ابتدائهما إلى انتهائهما. كما أوضحنا مثل هذا من قبل،
كما لا يصح أن يقال في النفي مثلاً:

1 ردّاً على الباحث أقول: إن التطاول متحقق في المثال الأخير المنفي؛ فكلامهم
واضح، وهو الصحيح وتأييده النصوص المسموعة الدالة على أنهما بمعنى: "في". بشرط
التكرار، أو التطاول، لا مجرد "في".

2 قد فسر ابن الأعرابي الوميض بأن يومض إيماضة ضعيفة، ثم يختفي، ثم يومض. . .
فهذا التكرار المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتطاول فيما يظهر لي، فيصح أن تقول
مثلاً: أومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس، أي استمر هذا منه، على هذا التفسير.

ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين¹؛ لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره في أثناء دقيقتين بالنسبة لأفق واحد، وكذا يقال في سائر الكواكب؛ لأنهما كليهما بحسبان، فهب نجمًا بعينه يتم دورته في ثلاث سنين مثلاً، فإنه لا يجوز أن يقال: ما شرق هذا النجم منذ أو منذ ثلاث سنين؛ لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه في هذه المدة، ويجوز أن يقال: ما شرق نجم مذ أو منذ ساعتنا، وذلك؛ لأنه شروق متعلق بغير معين، فيجوز تكرره. ولا تقول: شرق هذا النجم، أو نجم مذ أو منذ السبت، ولكنك تقول في الإثبات، على ما استظهرت آنفاً: شرق هذا النجم، أو نجم، مذ أو منذ ساعتنا أو ليلتنا، مثلاً. ثالثاً: سنح قال في الأساس: من المجاز: سنح له رأي، أي عرض له. ا. هـ، وفي المصباح: وسنح لي رأي في كذا: ظهر، وسنح الخاطر به: جاد. ا. هـ. فأنت ترى أن عروض الرأي حدث غير متطول؛ لأنه طرؤ فاجئ، فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السنوح، وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً؛ لا يمكن أن يوصف بالتطول، فلا نقول مثلاً: سنحت لي فكرة كذا مذ أو منذ يوم الخميس، أي: من يوم الخميس، ولا: سنحت لي فكرة كذا منذ ساعتين. ولكنك تقول، على ما استظهرت آنفاً: سنحت لي فكرة كذا منذ يومنا، أو مذ هذه الساعة، أو الدقيقة، مثلاً. وتقول أيضاً، مثلاً: ما سنحت لي فهذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين؛ لأن سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره في أثناء ساعتين، ولكن لا يمكن أن تقول: ما سنحت لي فكرة مذ أو منذ ساعتين، مثلاً: أم ومذ أو منذ يومنا، لاستحالة مثل هذا عادة، في حال الإنسان الطبيعية. فقد رأيت في الأفعال الثلاثة المتقدمة، وما فرعنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء²، فقد يجوز في استعمال أحدها مع مذ أو منذ لا يجوز في الآخر. فالمسألة إذاً راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ، في الإثبات

1 هذا وما حمل عليه مما ينفرد به الباحث مفتقر لتأييد.

2 في كلام الباحث ما يحتاج إلى التمهيص.

د- لا تدخل "من" على مذ أو منذ، ولا يصح العكس أيضًا.

وقد وقعت "إلى" بعدهما، حيث لا مانع من وقوعها¹، فقد جاء في اللسان: "قال سيبويه: أما "مذ" فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت "من" فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما، وذلك قولك: ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ عدوة إلى الساعة، وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أول غائتك، وأجريت في بابها كما جرت "من" حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا، وتقول: ما رأيته مذ يومين، فجعلته 2 غاية، كما قلت أخذته من ذلك المكان، فجعلته 2 غاية: ولم ترد منتهى، هذا كله كلام سيبويه". ا. هـ، عبارة اللسان.

فقد وضع سيبويه "إلى" بعد "مذ"، ولم أر ذلك في أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدي من المراجع، أما في كلام البلغاء فكثير، ففي كتاب "الأوراق" للصولي، في أخبار الرازي بالله: وكان "الرازي" يقول: أنا مذ 3 حبسني القاهر عليل إلى وقتي هذا. ا. هـ، وفي البخلاء للجاحظ: أعلم أي منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها. . . ا. هـ، إلى غير ذلك. وقول سيبويه: "ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم" مذ فيه بمعنى "من"، وقوله: "ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه"، مذ فيه بمعنى "من" الابتدائية أيضًا؛ لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال، كما يجوز أن تقول، فيما أرى:

1 احترازًا من نحو: ما عملت كذا مذ أو منذ لحظتنا، فإنه لا يجوز أن تقع "إلى" هنا بعدها، كما هو ظاهر.

2 انظر المراد من الغاية في ص 553، وأنه ابتداء الغاية. . .

3 يلاحظ أن "مذ" في هذا المثال الذي أورده الباحث، ليست حرف جر، أي: ليست مما نحن فيه، ولم يوضح الباحث المراد الدقيق من "الغاية"، وقد سبق أن عرضنا لمعناها وأنه يختلف كما في رقم 1 من هامش ص 460، وفي رقم 2 من هامش ص 468. . . و. . .

(552/2)

ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة¹.

وقوله: "وتقول: ما رأيته مذ يومين. . . إلخ"، يريد قوله: "فجعلته غاية"، أي جعلت معنى: "مذ يومين" ابتداء الغاية لانقطاع الرؤية، وقوله: "ولم ترد منتهى"، يريد أنك أردت

ابتداء الغاية وحدها، ولم تتعرض للمنتهي، ولكننا رأينا فيما سقناه آنفًا لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهاها.

وقوله: "ومذ غدوة إلى الساعة"، "مذ" فيه بمعنى "من"، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة، فيتعين أن تكون "غدوة" هنا من يوم بعينه، ولإيضاح المقام تورد ما جاء في اللسان قال:

الغدوة: بالضم البكرة، ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، وغدوة من يوم بعينه غير مجراه²، علم للوقت. . . وفي التهذيب: وغدوة معرفة لا تصرف. قال النحويون: إنها لا تنون، ولا يدخل فيها الألف واللام. . . ويقال: أتيت غدوة، غير مصروفة؛ لأنها معرفة؛ مثل: سحر، إلا أنها من الظروف الممكنة. تقول: سير على فرسك غدوة وغدوة وغدوة وغدوة، فما نون من هذه فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، والجمع غداً³. ١. هـ. ونحوه في الصحاح.

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجد يقول: "... لأنها "أي: غدوة" معرفة، مثل سحر، إلا أنها من الظروف الممكنة"⁴ ...

1 سبق أن "مذ ومنذ" يقعان حرفين بمعنى "في" إن كان المجرور "معرفة" حاضراً، وقد مثل النحاة بنحو: ما رأيته مذ أو منذ يومنا، أو اليوم، فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن "منذ" فيه بمعنى: "في"؛ لأن "أل" فيه تفيد الحضور. ولكن سيبويه لما أتى "يألى" بعد "مذ" صار المعنى عليه: انقطع لقائي له من ابتداء هذا اليوم، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت المتكلم، فالمضي في المثال واقع أما إذا قلتك ما لقيته مذ اليوم، أو يومنا، أو هذا اليوم، مثلاً، ولم تزد، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتاً حاضراً، فتكون "مذ" بمعنى "في"، هذا ما ظهر لي. ١. هـ، تعليق الباحث.

2 يعني أنها ممنوعة من الصرف، وهو تعبير قديم للنحويين، ولهذا الكلام صلة وثيقة بما قيل عنها في ص 260.

3 قال في اللسان، والغداة كالغدوة، وجمعها غدوات. . . ويقال: آتيتك غداة غد، والجمع الغدوات، مثل قطاة وقطوات. ١. هـ.

4 راجع ما يتصل بالكلام على: "سحر" في ص 262.

فيلخص مما مر من الكلام على "غدوة وسحر" أنهما يجتمعان في الامتناع من الصرف، إذ أريدا من يوم بعينه، فأما "سحر"؛ فلأنه معدول عن الألف واللام. وأما غدوة فللعلمية والتأنيث، كما يجتمعان في أنهما كليهما من الظروف المتصرفة إذا لم يرادا من يوم بعينه.

ويفترقان في أن "سحر غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه، فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلاً، كأن تقول: سحر جميل، أو هذا سحر ولكنك تقول مثلاً: بين أسحر الأسبوع الماضي سحر جميل، بخلاف: غدوة، فإنها متصرفة، ولو أريدت من يوم بعينه، فتقول مثلاً: غدوة جميلة، كما تقول: كان بين غدا هذا الأسبوع غدوة جميلة. وقال الأشموني: "الظرف المتصرف منه منصرف نحو: . . ومنه غير منصرف، وهو غدوة وبكرة، علمين لهذين الوقتين"، فقال الصبان: "قوله علمين لهذين الوقتين"، أي: علمين جنسيين، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين، أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولاً. ا. هـ.

وإنما أطلنا القول في "غدوة" و"سحر"، وأكثرنا من الأمثلة فيهما، لما يغشاها من الإجمال والإبهام في كلام اللغويين والنحويين، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر في "سحر"، وإليك البيان. فقد قال الأشموني: والظرف غير المتصرف، منه منصرف وغير منصرف. فالمنصرف نحو: سحر، وليل، و. . . غير مقصود، بما كلها التعيين. ا. هـ. فقال الصبان: فيه أن سحرًا. . . متصرفة، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى: {تَجَيَّنَاهُمْ بِسَحَرٍ} ، فكيف جعلها من غير المتصرف. ا. هـ. وقد مر بك رد العلامة الخضري عليه، "فراجعه في رقم 2 من هامش ص 548". هـ- قد تقدم 1 أنهم جوزوا أن يقال مثلاً: ما قابلته مذ أو منذ دهر، أو شهر، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً؛ لأن الدهر والشهر في حكم المعدود.

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً: ما قابلته مذ أو منذ زمن؛ لأن الدهر من معانيه الزمن، فقد جاء في المصباح: الدهر يطلق على الأبد، وقيل: هو الزمان قل أو

كثر، وقال الأزهري: والدهر عند العرب يطلق على الزمان، وعلى الفصل من فصول السنة، وأقل من ذلك. ١. هـ.

ولكن بعض العلماء يعدون "الزمن" أو "الزمان" من المبهم، فقد جاء في حاشية العلامة الخصري على ابن عقيل ما يأتي؛ وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعيناً لا مبهماً، كمنذ زمن. ١. هـ، ولكن جاء في الأشموني أن "بعضهم يقول: منذ 1 زمن طويل"، فلعله يعتبر الوصف نوعاً من التعيين.

وكما يقال: منذ أو منذ دهر، يقال أيضاً: منذ أو منذ أدهر، أو دهور²، ومنذ أو منذ أزمن، أو أزمان، أو أزمنة قال: "وربع عفت آياته منذ أزمان"³. وكذا يقال: منذ أو منذ حقب، أو حقوب، أو حقب، أو حقب⁴ أو حقاب، أو أحقاب إلى غير ذلك من كل متعدد لفظاً، أو ما هو في حكم المتعدد.

وليت شعري هل قال العرب مثلاً: منذ أو منذ دهرين، أو زمنين، أو حقبين كما جمعوا، فقالوا: أحقاب وأزمان، مثلاً؟ الظاهر أنهم لم يقولون ذلك، اكتفاء بالجمع عند المبالغة، على أن تثنيته لا مانع منها صناعة.

و يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف في مجرور "منذ" و "منذ"، إذا كانا بمعنى "من"، فيقول في التوضيح: "ومعنى منذ ومنذ ابتداء الغاية، إن كان الزمان ماضيًا، كقوله: "أقوين منذ حجج ومنذ دهر"، وقوله:

"وربع عفت آياته منذ أزمان"، فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، فقال بعد "أقوين إلخ": من حجج، وقال بعد: "وربع إلخ": أي: من أزمان".

1 بضم "منذ" في بعض اللغات، وإن لم يقع ساكن بعدها.

2 قال في اللسان: وجمع الدهر أدهر، ودهور.

3 قال الصبان: وقوله: "منذ أزمان"، قال قاسم: لعل هذا من العدد فيكون بمعنى "من" و"إلى" معاً. ١. هـ.

4 قال في اللسان: والحقب الدهر، والأحقاب الدهور، وقوله تعالى: {أَوَّامٌ مِّمَّيْ حُقُبًا} : معناه سنة، وقيل: معناه سنين. ١. هـ.

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفاً أن مذ ومنذ، إذا كان بمعنى "من"، كان مجرورهما معرفة، فقد قال ابن عقيل: "وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفاً جر بمعنى "من"، إن كان المجرور ماضياً"، فقال العلامة الخضري: "قوله بمعنى من"، أي: البيانية¹ هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله، فإن كان نكرة فهما بمعنى "من" و "إلى" معاً، ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً، كمذ يومين، أو معنى، كمذ شهر، لما مر من أنهما لا يجران المبهم. ا. هـ، ونحو ذلك في الأشموني، قال: . . . ثم إن كان ذلك "في مضي فكمن هما" في المعنى، نحو: ما رأيت مذ يوم الجمعة. ا. هـ.

ويتضح من ذلك أن في الموضوع مذهبين: أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كان بمعنى "من"، مع مضي الزمن، والثاني لا يشترط غير مضي الزمن².
ز قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي في حاشيته على شرح التوضيح، عند قول المتن: "أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع، نحو: ما رأيت مذ يومان"، ما يأتي:

"قوله: مذ يومان"، قال الزرقاني: قال الرضي: قال الأخفش: لا تقول: ما رأيت مذ يومان وقد رأيت أمس ويجوز أن يقال: ما رأيت مذ يومان، وقد رأيت أول من أمس أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه؛ لأنه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان. . . قال: ويجوز أن يقال في يوم الاثنين مثلاً: ما رأيت منذ يومان: وقد رأيت يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيت منذ يومان، وأنت لم تره منذ عشرة أيام، قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بينا، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه، لا يجوز ذلك³.

-
- 1 قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك: "وإن يجرا في مضي فكمن" ما يأتي: "قوله: فكمن"، أي: الابتدائية. ا. هـ، وهو أولى وأظهر من تسمية الخضري إياها بالبيانية.
 - 2 اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند مضي الزمن، فسكت عن "إلى"، فلا منافاة على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاة.
 - 3 يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به، ابتداء من قوله: "ويجوز أن تقول في يوم الاثنين مثلاً. . . إلى قوله: "ما مضي"، وذلك؛ لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع، ينافي معنى الابتداء الذي يفيد مذ ومنذ، وكذا يقال في المثال الثاني.

وقال: "إنهم يقولون: منذ اليوم ولا يقولون: منذ الشهر؛ ولا: منذ السنة. ويقولون: منذ العام، قال: وهو على غير القياس قال: ولا يقال: منذ يوم، استغناء بقولهم: منذ أمس، ولا يقولون: منذ الساعة، لقصرها فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فيها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقصر ليس بمانع؛ لأنه جوز: "منذ أقل من ساعة". ١. هـ. المراد من كلام الشيخ ياسين.

أقول: قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلاً: ما رأيته مذ أو منذ يوم، لا لتلك العلة التي نقلها ياسين عن الأخفش، بل؛ لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المحدودة، أو التي في حكم المحدودة، إذا كانا بمعنى من وإلى معاً.

وقوله: "ولا يقولون: منذ الساعة، لقصرها"، هذا هو أحد معانيها، وهو الوقت القليل، فقد جاء في اللسان: والساعة الوقت الحاضر. . . والساعة في الأصل تطلق بمعنيين: أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً، هي مجموع اليوم والليلة، والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل. يقال: جلست عندك ساعة من النهار، أي وقتاً قليلاً منه. ١. هـ.

فإذا قلت مثلاً، على القول بالجواز: طال العصفور مذ أو منذ الساعة، فمعنى مذ أو منذ هنا: "في"، أي: طار في هذا الوقت الحاضر، وهذا واضح، كما قال ياسين، والقصر ليس بمانع.

وأما ما قاله ياسين من أنه جوز أن يقال: منذ أقل ساعة، فمعناه: منذ وقت أقل من ساعة، فنذ فيه بمعنى "من" "على رأي ابن هشام ومن تابعه، كما قررنا في "و"، فتقول مثلاً: حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة، أي: من زمن وجيز.

بقي المعنى الثاني للساعة، وهي أنها جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اليوم والليلة، فهذه الساعة محدودة؛ لأنها مقسمة أيضاً أقساماً متساوية؛ هي الدقائق الفلكية، والقصر الذي هو علة المنع فيما قال الأخفش، منتف فيهما

(557/2)

فتقول مثلاً: ما كتبت مذ أو منذ الساعة، أي: في هذا الوقت المقدر بستين دقيقة، كما تقول مثلاً: كتبت مذ أو منذ الساعة، وفي الإثبات؛ لأن الفعل متناول هذا ما نستظهره.

ح- وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا في الفقرة السابقة، ذلك أن ما قلنا آنفاً: إن "يوماً" من المبهم؛ فلا يجوز: مذ أو منذ يوم، فهذا ما مثل به النحاة، ففي الصبان عند قول الأشموني: "فإن كان الجرور بما نكرة. . . إلخ ما يأتي: "قوله نكرة"، أي معدودة، إذ لا يجوز: منذ يوم". ١. هـ، والظاهر أن النحاة لم يدخلوا "اليوم" في باب ما هو في حكم المعدود، وألحقوه بالمبهم، لاختلاف اللغويين في معناه، فمنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها، ومنها أنه مطلق الزمان، إلى غير ذلك.

وأما المعنى الآخر الذي نقلناه عن اللسان فيما تقدم، فقد حدث في الحضارة الإسلامية، وهو في حكم المعدود، ذلك أن تقول مثلاً: ما كلمته مذ أو منذ يوم، كما لك أن تقول: مذ أو منذ ليلة، لهذا الاعتبار، كما قالوا: مذ أو منذ شهر، أو سنة. وكذلك يقال في الساعة والدقيقة الفلكيتين، فنقول مثلاً: قرأ القارئ مذ أو منذ ساعة، ما قرأ مذ أو منذ ساعة، وكلمي صديقي مذ أو منذ دقيقة، قياساً سائغاً لا غبار عليه. وقد خطر لي وأنا أكتب هذان لفظ: هنيهة أو هنية، ففي المصباح: الهن خفيف النون كناية عن كل اسم جنس، والأنثى: هنة؛ ولامها محذوفة، ففي لغة هي هاء؛ فيصغر على: هنيهة، ومنه يقال: سكت هنيهة أي: ساعة لطيفة، وفي لغة هي: واو، فيصغر في المؤنث على: هنية، وجمعها "أي: هنة" هنوات، وربما جمعت على هنات، على لفظها، مثل: عدات وفي المذكر: هني. ١. هـ.

وإنما تعرضت لهذه الكلمة، لكثرة دوراتها على الألسن والأقلام في مختلف شؤون الحياة، فهي ليست من المعدود لفظاً أو حكماً، ولا يمكن ضبطها بقياس.

(558/2)

ومثل هنيهة أو هنية: "لحظة"، للزمان اليسير، ففي الأساس: وفعل ذلك في لحظة. ١. هـ، وفي شرح القاموس: ومما يستدرك عليه: اللحظة المرة من اللحظ ويقولون: جلست عنده لحظة، أي: كلحظة العين¹، ويصغرونه لحيزة، والجمع لحظات. ١. هـ.

وهذه الكلمة أيضاً شائعة جداً، وحكمها حكم الهنيهة أو الهنية، لما قررنا من انبهامها، وأنها ليست من المعدود ولا ما هو في حكمه، وهل ثنوا هنيهة أو هنية "لوقت اليسير"، ولحظة، فقالوا مثلاً: جلس هنيهتين أو هنيتين؟ لعلهم لم يفعلوا؛ لأنه لا معنى لقولك مثلاً: جلست وقتين لطيفين².

ولو أنهم فعلوا لجاز؛ نحو قولك: جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين، كما تقرر آنفاً.

وهل جمعوا هنيهة أو هنية "لوقت اليسير"، فقالوا مثلاً: جلس هنيهات، أو هنيات؟
الغالب أنهم لم يفعلوا، على ما وصل إليه اطلاعي، ولو أنهم فعلوا لجاز أن تقول مثلاً:
جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هنيهات.
أما اللحظة فلعلهم لم يشنوها، والغالب أنهم جمعوها.
على أن تشية كل أولئك وجمعه جائر صناعة فلا كلام في هذا³.
ط- وقد كنت أرجع في أثناء كتابة هذه العجالة إلى شرح الإمام موفق الدين أبي البقاء
يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة 643 هـ، لمفصل الزمخشري، ورجعت أيضاً
إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبي سعيد الحسن

-
- 1 أي: فهو من باب نيابة المصدر عن الزمن، جلست عنده مقدار لحظة عين.
 - 2 إلا إذا قلت مثلاً: جلست هنيهتين، عند محمد هنيهة، وعند علي هنيهة وكذا يقال
في الجمع، وفي لحظة إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال.
 - 3 هناك أسماء أخرى كثيرة مبهمة تدل على الزمان بذاتها، أو بالنيابة عن المصدر:
فحكمها ما قررنا.
ومن ذلك وهو شائع وقت، وبرهة، وعهد، فيغلط الناس ويقولون: مذ أو منذ برهة، أو
عهد أو وقت، اللهم إلا إذا قالوا: مذ أو منذ عهد طويل، أو برهة طويلاً مثلاً، فقد
يجوز أن يلحق ذلك بما هو في حكم المعداد، "راجع تعليقنا على كلام الأشموني في
ص555 آخر "ه"، وليس لي في ذلك جزم، فليحذر.

(559/2)

ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة 368 هـ، فوجدت فيهما تعليقات طريقة
تتصل بموضوع هذا البحث، آثرت أن أتخف القارئ بنتف منهما، ليرى كيف كان يكتب
هذا الإمامان، ولتكمّل بها الفائدة.

قال الإمام ابن يعيش:

- 1- وأما الفرق بينهما "أي: "مذ ومنذ" الحرفيتين والاسميتين" من جهة المعنى، فإن "مذ"
إذا كانت حرفاً دلت على أن المعنى الكائن فيما دخلت عليه، لا فيها نفسها، نحو
قولك: زيد عندنا مذ شهر؛ على اعتقاد أنها حرف، وخفض ما بعدها، فالشهر هو
الذي حصل فيه الاستقرار في ذلك المكان، بدلالة مذ على ذلك.

وأما إذا كانت اسمًا ورفعت ما بعدها، دلت على المعنى الكائن في نفسها، نحو قولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالرؤية متضمنة "مذ" وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية، وهو يوم الجمعة، كأنك قلت: الوقت الذي حصلت 1 فيه الرؤية يوم الجمعة. ا. هـ. وقال:

2- والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر والمبتدأ منذ ومنذ، فإذا قلت: ما رأيته منذ يومان، كأنك قلت: ما رأيته مذ ذلك يومان. فهما جملتان، على ما تقدم، وإنما قلنا: إن "مذ" في موضع مرفوع بالابتداء؛ لأنه مقدر بالأمد، والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعًا بالابتداء، فكذلك ما كان في معناه". ا. هـ. وقال:

3- وله "أي: مذ أو منذ" في الرفع معنيان: تعريف ابتداء المدة، من غير تعرض إلى الانتهاء، والآخر تعريف المدة كلها.

1 هذا نقل الباحث، فهل حصلت الرؤية؟

(560/2)

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة، نحو قولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة. . . ، ونحوه، وكان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذي انقطعت فيه الرؤية وتعريفه. والانتهاى مسكوت عنه، كأنك قلت: وإلى الآن، ويكون في تقدير جواب "متى". وإذا وقع بعده نكرة، نحو: ما رأيته منذ يومان، ونحو ذلك، كان المراد منه انتظام المدة كلها، من أولها إلى آخرها، وانقطاع الرؤية فيها كلها. فإن خففت ما بعدهما، معرفة كان أو نكرة، كان المراد الزمان الحاضر، ولم تكن الرؤية قد وقعت في شيء منه. ا. هـ.

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة في قوله: "فإن خففت ما بعدها. . . إلخ" نحو يومنا أو اليوم، في قولك مثلاً: ما رأيته مذ أو منذ يومنا، أو اليوم. ولم يرد نحو قولك: ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء 1، أي: من يوم الأربعاء، كما تقدم، وذلك؛ لأن أبا البقاء يرفع "يوم" فيه وجوباً، بدليل قوله آنفاً في فقرة 3: "فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة، نحو قولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة. . . إلخ". أما الدلالة على الزمن الحاضر في حال جر مذ ومنذ للنكرة، فقد سلف لك أنك إذا

قلت مثلاً: ما كلمته مذ أو منذ شهرين "مما هو معدود"، أو شهر "مما هو في حكم المعدود"، كان المعنى أن الحدث انتفى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها، فأنت إذا تقول مثلاً: ما كلمته مذ أو منذ شهر، تتكلم في نهاية الشهر، أي: ما وقع الكلام في هذا الشهر الحاضر، من أوله إلى آخره.

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبي البقاء، كما قدرت أن أوجهها.

وقال الإمام السيرافي:

1- اعلم أن منذ ومذ جميعاً في معنى واحد، وهما يكونان اسمين وحرفين، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفاً، وعلى مذ أن تكون اسماً. ا. هـ.

1 قد سبق أن نحو هذا المثل يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر.

(561/2)

2- . . . تقول: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وما رأيته منذ اليوم، وإذا قلت: ما رأيته منذ يوم الجمعة: كان معناه: انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة، فكان يوم الجمعة لإبداء غاية انقطاع الرؤية، فمحل ذلك من الزمان كمحل "من" في المكان، إذا قلت: ما سرت من بغداد، أي: ما ابتدأت السير من هذا المكان. فكذاك: ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان. ا. هـ.

3- . . . وتقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، وما رأيته مذ السبت. . . فإن قال قائل: فما حكم "مذ" في هذا الوجه، وتقديرها؟ قيل له: حكمها أن تكون اسماً، وتقديرها أن تكون مبتدأة، ويكون ما بعدها خبرها، كأنك قلت: ما رأيته، مدة ذلك يوم السبت، فيكون على كلامين. . . وذلك أنك إذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فإنما معناه: انقطاع رؤيتي له ابتداءً يوم الجمعة، وانتهاءً الساعة، فتضمنت "من" معنى الابتداء والانتهاء. وإذا قلت ما رأيته مذ اليوم، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها، وهو "في" معنى، وانخفض ما بعدها. ا. هـ.

4- . . . وذلك أنك إذا قلت: لم أره مذ يومان، أو مذ شهران، أو نحو ذلك: مما يكون جواباً لكم، فتقديره: لم أره وقتاً ما، ثم فسرت ذلك فقلت: أمد ذلك شهران، أو مدة ذلك شهران، فقولك مذ شهران جملة ثانية هي تفسير للوقت الملبهم في الجملة الأولى، فهذا أحد تقديرَي مذ إذا رفعت ما بعدها.

والتقدير الآخر أن تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره: فقدت رؤيته وقتاً ما،
أوله يوم الجمعة فمذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف: إما على تقدير: أمد ذلك،
أو أول ذلك. ١. هـ.

(562/2)

5- تكميل:

وفي المخصص: قال سيبويه: سألت الخليل رحمه الله عن قولهم؛ مذ عام أول1، ومذ عام
أول، فقال: أول: ههنا صفة، وهو أول من عامك، ولكن ألزموه ههنا الحذف
استخفاً، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة "أفضل منك" قال: وسألته رحمه الله عن قول
العرب، وهو قليل: مذ عام أول، فقال: جعلوه ظرفاً في هذا الموضع، وكأنه قال: مذ
عام قبل عامك. ١. هـ.
قال الباحث:

إلى هنا وقف القلم، وفي النفس شوق إلى المزيد، وتطلع إلى الاستيفاء، ولعلي أكون قد
وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل، والله تعالى المستعان.

1 انظر ما يتصل بكلمة: "أول" في ص 286، وكذا في ج 3 م 95 ص 130 حيث
الإيضاح المفيد.

(563/2)

بحث التضمنين 1:

أقوال العلماء في التضمنين:

قال أبو البقاء في كتابه "الكليات": التضمنين: هو إشراب معنى فعل ففعل، ليعامل
معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة.
ثم قال: قال بعضهم: التضمنين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود
أصالة، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو
يقدر له لفظ آخر، فلا يكون التضمنين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من
قبيل الحقيقة التي "فيها" قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة.

وقال بعضهم: التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه، وهو نوع من المجاز، ولا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجري في الاسم أيضاً، قال التفتازاني في تفسير قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ} : لا يجوز تعلقه بلفظه: الله، لكونه اسماً لا صفة، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي

1 هذا هو البحث الثاني الذي سبق أن وعدنا في رقم 1 من هامش ص 170 بتسجيله هنا، لعظيم أثره عند المتخصصين، وليكون صورة مرشدة من مسالك البحث العقلي الدقيق أمام كبار الطلاب، بالرغم من تشعبه الخيالي بغير سداد، وكثرة الخلاف الجامح فيه والوهم، كثرة معيبة تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدلية القديمة المقيمة، وقد نقلناه كاملاً من محاضر جلسات الجمع اللغوي القاهري في دور انعقاده الأول "ص 209، وما بعدها" حيث سجلته تلك المحاضر، بقلم عضو جليل من أعضاء الجمع، هو الأستاذ حسين والي، رحمة الله عليه، وقد ألقاه على الأعضاء قبل تسجيله، ونقلناه معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء عرضه على الجمع اللغوي؛ لأهمية ذلك كله، وأردفناه ببحث لعضو مجتمعي آخر، ألقاه في الجلسة نفسها ثم ختمنا برأي لنا خاص موجز، في هامش الصفحة الأخيرة: ص 594 يتضمن التعليق على البحثين.

ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه "في رقم 1 من هامش ص 170 باختصار في باب: "تعدي الفعل، ولزومه"، وهو أن "الصبان" عرض للتضمين ج2 كما عرض له "ياسين" في الجزء الثاني من حاشيته على التصريح، باب: "حروف الجر" عرضاً محموداً، في نحو: أربع صفحات.

(564/2)

ضمنه اسم الله، كما في قولك، هو حاتم من طيء، على تضمين معنى: الجواد. وجريانه في الحرف ظاهر في قوله تعالى: {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ} ، فإن "ما" تتضمن معنى "إن" الشرطية، ولذلك جزم الفعل. وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمين، إلا أن القصد إلى أحدهما وهو المذكور بذكر متعلقه يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه، وهذه التبعية في الإرادة من الكلام، فلا ينافي كونه مقصوداً لذاته في المقام، وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن

كلا من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته، مقصود في المقام أصالة، ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاق في صحة التضمنين.

والتضمنين سماعي لا قياسي¹ وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى، وكذا الحذف والإيصال، لكنهما لشيوعهما صار كالقياس، حتى كثير للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه، ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه.

وجاز تضمنين اللازم المتعدي مثل: سفة نفسه"، فإنه متضمن لأهلك: وفائدة التضمنين هي أن تؤدي كلمة مؤدي كلمتين، فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً، كما قيل في قوله تعالى: {لِتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ} كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، وتارة بالعكس، كما في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ} ، أي: يعترفون به مؤمنين. ومن تضمنين لفظ معنى آخر قوله تعالى: {وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} ، أي: لا تفتهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم، {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} ، أي:

1 هذا رأي من عدة آراء متعارضة يجيء تفصيلها، واستخلاص حكم نهائي بعدها.

(565/2)

لا تضموها آكلين، {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} ، أي: من ينضاف في نصرتي إلى الله، {هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى} ، أي: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكي: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ} ، أي: فلن تحرموه، فعدي إلى اثنين، {وَلَا تَعَزُّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} ، أي: لا تنووه، فعدي بنفسه لا بعلي، {لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى} ، أي: لا يصغون، فعدي بإلي، وأصله يتعدى بنفسه، ونحو: "سمع الله لمن حمده"، أي: استجاب، فعدي باللام، {وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ} ، أي: يميز.

ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به.

ومن تضمنين لفظ لفظاً آخر قوله تعالى: {هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ} إذ الأصل: أمن؟ حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما في "هل"، فإن الأصل أهل¹؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقدّر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك؛

كأنك تقول: أعلى من تنزل الشياطين؟ كقولك: أعلى زيد مررت، وهذا تضمين لفظ لفظاً آخر¹.

لقد ذكر أو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من باب الحقيقة، إذا قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة.

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبة، وإنما يعرف المناسبة أهل العربية الذين لهم دراية بالعربية وأسرارها.

وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره، لتضمنه معناه، وهو نوع من المجاز.

وقال: التضمين سماعي لا قياسي، وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله، فإنه يكون أولى.

وذكر أمثلة لتضمين لفظ معنى لفظ آخر، ثم قال: "ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به".

1 و هنا غموض في العبارة التي سجلها البحث.

(566/2)

ويؤخذ من هذا التضمين قياسي.

وقال ابن هشام في المغني: قد يشربون لفظاً لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك: "تضميناً"، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدي كلمتين، قال الرمخشري ألا ترى كيف رجع معنى: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك، مجاوزتين إلى غيرهم، {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ} ، أي: ولا تضموها آكلين لها؟

قال الدسوقي: قوله يشربون لفظاً معنى لفظ، هذا ظاهر في تغاير المعنيين، فلا يشمل نحو: "وقد أحسن بي"، أي: لطف، فإن اللطف والإحسان واحد.

فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة، أعني باتحاد أو تناسب، قوله: "أن تؤدي كلمة مؤدي كلمتين": ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها، ألا ترى أن ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ} ضمن معنى: يمتنعون من نسائهم بالحلف، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف،

فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبب؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذاك المعنيان جميعاً، وذلك جمع بين الحقيقة، والمجاز بلا شك، وهو، أي: الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين: إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة، أما على طريقة البيانين من اشتراط كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فقليل: إن التضمن حقيقة ملوحة لغيرها.

وقدر "السعد" العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فقولنا: أحمد إليك فلاناً، معناه: أحمده منهياً إليك حمده. ويقلب كفيه على كذا: أي نادماً على كذا، فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور.

(567/2)

وزعم بعضهم أن التضمن بالمعنى الذي ذكره "السعد"، وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور يسمى تضميناً بيانياً، وأنه مقابل للنحوي 1.

وقيل: إن التضمن من باب المجاز، ويعتبر المعنى الحقيقي قيداً، وهذا هو الذي اعتبره الزمخشري، فعلى مذهب السعد يقال: ولا تأكلوا أموالهم ضامياً إلى أموالكم، وعلى مذهب الزمخشري نقول: ولا تضموها إليها آكلين.

وقيل: التضمن من الكناية، أي لفظ أريد به لازم معناه.

فالأقوال خمسة، وانظر ما بيان صفحة الأخير منها، تأمل. ١. هـ، تقرير الدردير.

وقال الأمير: قوله: "وفائدته إلخ" ظاهر في الجمع بين الحقيقية والمجاز، وقيل: مجاز فقط، وقيل: حقيقة ملوحة بغيرها.

وقدر "السعد" العامل، فزعم بعضهم أن تضمنين بياني مقابل للنحوي.

قول ابن هشام "قد يشربون لفظاً معنى لفظ" لا يخفى أن "قد" في عرف المصنفين للتقليل كما سيأتي، وعلى ذلك يكون التضمن قليلاً، ولكنه سيذكر في آخر الموضوع عن ابن جني أنه كثير، حتى قال الدسوقي: هذا ربما يؤيد القول بأن التضمن قياسي.

وقد أشار الدسوقي إلى أن ابن هشام: "وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين" ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها، والجمع بين الحقيقة والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين: إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة، أما على قول البيانين يشترط أن

تكون القرينة مانعة، فقول: التضمين حقيقة ملوحة لغيرها، وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي إلخ ما تقدم.

وقيل: التضمين من باب المجاز، وقيل: من باب الكناية، وسيأتي شرح المذاهب في ذلك.

1 في ص 582 وما بعدها بيان النوعين.

(568/2)

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعي كما هو المختار 1.

ثم قال: واعلم أن كلام المصنف في المغني في تقريره التضمين في مواضع يقتضي أن أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر؛ لأنه قال في {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ} ، أي: فلن تحرموه، وفي: {وَلَا تَعْرُضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} أي: لا تنووا. وحينئذ فمعنى قوله: "إنه إشراب لفظ معنى آخر". . . ، أن اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط، فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر.

وقول ابن جني في الخصائص: "إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين 2 موقع الآخر، إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد، مع ما هو بمعناه" صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط.

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل؛ لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة، كما سيتضح ذلك، وهذا أحد أقوال فيه.

وقيل: إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز، لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى الحذف بالقرينة.

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وهو ظاهر قول المغني "إن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"، فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته، فليتنبه لذلك.

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام، فقال في كتاب "مجاز القرآن":

"الفصل الثاني والأربعون في مجاز التضمين، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى اسمين، فتعديده تعديته في بضع المواضع، كقوله: "حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق"، فيضمن: "حقيق" معنى: "حريص"، ليفيد أنه محقوق

1 ورد هذا النص في أول الجزء الثاني، باب "حروف الجر" في الفصل الذي عنوانه: ذكر معاني الحروف الجارة.

2 المراد: اللفظين مطلقاً، وليس المراد الحرف المقابل للاسم والفعل.

(569/2)

بقول الحق، وحريص عليه، ويضمن فعل معنى فعل، فتعديه أيضاً تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر: "قد قتل الله زياداً عني"، ضمن: قتل، معنى: صرف، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل، دون ما عداه من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً. ١. هـ، المقصود منه.

وفيه تصريح بأن التضمن يجري في الأسماء بل صدر به.

وقول المغني "إشراب لفظ" يشملها.

فاقتصار "السعد" و"السيد" على بيانه في الأفعال، جار مجرى التمثيل لا التقييد، ودعوى أصالته في الأفعال مجردة عن الدليل.

وقيل: إن المذكور مستعمل في حقيقته، لم يشرب معنى غيره، وعليه جرى صاحب الكشف، وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمنين بما مر، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له، وقال السعد في تقرير كلام الكشف، وبيان أنه لا يرى أن من التضمنين مجازاً، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز، وإنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه:

حقيقة التضمنين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، ثم قال: إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، نحو: أحمد إليك فلاناً، معناه أحمدك منهياً إليك حمده.

وقد يعكس، كما يقال في: {يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}، يعترفون به مؤمنين.

وفي قوله: "مع فعل آخر" حذف مضاف أي مع حذف فعل.

فإن قلت: المناسبة إنما هي بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين، قلت: لا بد من المناسبة بينهما، لا يقال: ضربت إليك زياداً، أي: منهياً إليك ضربه؛ ولا تكفي القرينة.

واعترض عليه بأن في كلامه تناقضاً؛ لأن قوله: "مع فعل آخر يناسبه" غير ملائم لقوله:

"مع حذف حال"، فإن الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال، لا فعل، بخلاف الأول.

(570/2)

وأجيب بأن في كلامه تعليلًا وإطلاقًا للفعل عليه وعلى الاسم، أو أراد بالفعل معناه اللغوي، وكذا في قوله: "أن يقصد بالفعل"، ولا يخفي سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام.

وذلك أن الداعي للسعد على ما قاله، الفرار من الجميع بين الحقيقية والمجاز. والأصل تضمين الفعل لمثله، فالملاحظة في تضمين المذكور مثله، وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل، كان من الحذف المجرد، ولم يكن المحذوف في تضمن المذكور، وأيضًا في تقديره تكثير للحذف.

وبهذا يظهر أنه من قال: لا تنحصر طرق التضمن فيما قال، وأن منها العطف، نحو: {الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} ، أي: الرفث والإفضاء إلى نساءكم، فقد غفل عن الباعث على هذا القول، على أنه لم يدع أحد الحضر، وقال السيد: ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف بدل عليه ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلًا في الكلام والمحذوف قيدًا فيه، على أنه حال، كما في قوله: {وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ} ، كأنه قال: "لتكبروا الله حامدين على ما هداكم" وتارة يعكس، فيجعل المحذوف أصلًا والمذكور مفعولًا، كقوله: أحمد إليك فلانًا "كأنك قلت أنني إليك حمده، أو حالًا كما يدل عليه قوله، "يعني الكشاف"، عند الكلام على قوله تعالى: {يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ} ، أي: يعترفون به، فإنه لا بد من تقدير الحال، أي: يعترفون به مؤمنين، إذ لو لم يقدر لكان مجازًا عن الاعتراف لا تضمينًا، وقوله: على "أنه حال"، وقوله: "والمذكور مفعولًا" بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر.

والظاهر أن السيد يوافقه على ذلك؛ لأنه لم يشر للرد عليه، كما هو دأبه عند مخالفته. فاندفع قول بعضهم: إن في جعله المذكور مفعولًا للمحذوف نظرًا ظاهرًا؛ لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولًا لغير القول والفعل المعلق. فالصواب كون جملة: "أحمد" حالًا من فاعل: أنهى، والمعنى أنهى حمده إليك حال كوني حامدًا له، ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة: "أحمد"

حال في التركيب ففسد أوفى المعنى، فالذي وقع فيه حالًا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه، كما يشهد به قوله حال كوني حامدًا، وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه، وإنما أراد بيان وجه آخر، ليفيد أن ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد.

ومن العجيب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال: إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى منها: أن يكون مفعولًا، كما في قولهم: أحمد إليك الله، أي: أنهى حمده إليك.

ومن العجب أيضًا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم، إن هذا من السبك بلا سائب كباب التسوية؛ وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك. هذا، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد، على أن في "أحمد إليك زيدًا" تضمينًا. ووقع للمولى أبي السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمدته ومدحته، فإن تعلق الثاني تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها، والأول مبني على معنى الإنهاء كما في قولك كلمته، فإنه معرب عما تفيدته لام التبليغ في قولك: قلت له.

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم، ولا يثبت بشهادة من معقول أو منقول. فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشري له في رسالة التضمين، وقوله: وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد، فتعلق إلى به بالنظر لذلك، فلا حاجة إلى إدعاء التضمين فيه، فليتأمل ذلك. ١. هـ.

فإن أراد بكونه حسنًا حسن تراكيبه، فلا شك في ذلك، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه، لم يأت فيه ببيان المرام.

بقي هنا أمران؛ الأول: ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في التحقيق يدان، وإنما الكلام في أنهما: هو يستويان دائمًا أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان؟.

والذي يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام، بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام، فيترجح أخذها من المحذوف في: {وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ} ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر، فقد قال صاحب الكشف: المعنى لتكبروا الله حامدين، ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين، قال بعضهم: لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم، وكما في حديث: "أن تؤمن بالقضاء. . ."، فالمعنى: أن تؤمن معترضاً بالقضاء؛ لا أن تعترف بالقضاء مؤمناً؛ لأن "أن" والفعل يسبك بمصدر معروف، وهو لا يقع حالاً كما قال الرضي في الكلام على أن "إن" تكسر وجوباً إذا وقعت حالاً، وإن كان لا يخلو عن نظر؛ لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما، وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم، نحو: علم الله لأفعلن، فالمعنى: أقسم بالله عالماً لأفعلن لا عكسه؛ لأن "أقسم" جملة إنشائية لا تقع حالاً إلا بتأويل، واسم الفاعل الواقع حالاً قائم مقامها فيعطى حكمها، ونحو: "فأما الله مائة عام"؛ لأن التقدير: ألبته الله مائة عام مماتاً، لا أماته الله مائة عام مليئاً؛ لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة بل مقدرة، والأصل كونها مقارنة.

وأما ما توهمه بعضهم من أنه صلة المتروك تدل على أن المقصود أصالة، فمردود بأنها إنما تدل على كونه مراداً في الجملة؛ إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً، بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير: {إِذِ انْتَبَذْتُ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا} ، فإنه فسر "انتبذت" باعتزلت، وذكر أنه متضمن معنى: أتت، و"مكاناً" ظرف أو مفعول، ولا شك أن قوله: "من أهلها"، حينئذ متعلق ب"انتبذت" الذي بمعنى: اعتزلت، لا بأتت.

ومما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن؛ لارتباطه بالمحذوف

(573/2)

الذي في ضمن المذكور، فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدي، فإن التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة.

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس، كتضمن العلم معنى القسم كما مر، فإن القرينة إنما هو الجواب.

الثاني: هل الخلاف في كون التضمن سماعياً أو قياسياً، مبني على الخلاف في أنه حقيقة

أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب؟ وهل ذلك في المجاز مبني على كون المجاز سماعيًا أو لا؟

والذي يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا تتوقف على سماع، واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفي، وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيًا قياسيًا هذا المجاز الخاص، خلافًا لبعضهم.

قال في التلويح: المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب، فلا يتشترط اعتبارها بشخصها، حتى يلزم في آحاد المجاز أن ينقل بأعيانها عن أهل اللغة، وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التي لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة، وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترتفع طبقة الكلام، فلو لم يصح لما كان كذلك، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق، وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز: "نخلة" لطويل، غير إنسان، للمشابهة، و"شبكة" للصيد، للمجاورة، و"أب"، لابن، للسببية، واللازم باطل اتفاقاً.

وأجيب بمنع الملازمة، فإن العلاقة مقتضية للصحة، والتخلف عن المقتضي ليس بقادح، لجواز أن يكون مانع مخصوص، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى.

وذهب المصنف رحمه الله إلى أنه لم يجز نحو "نخلة" لطويل غير إنسان، لانتهاء شرط الاستعارة، وهو المشابهة في أخص الأوصاف، أي: فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به، كالشجاعة للأسد.

فإن قيل: الطول للنخلة كذلك، قلنا: لعل الجامع ليس مجرد الطول، بل مع فروع وأغصان في أعاليها، وطراوة وتمايل فيها.

(574/2)

ولا شك أن على القول بأن التضمين مجاز، فهو لغوي علاقته تدور على المناسبة، وهي مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات أمر مشترك بين أفراد، لكن الذكي يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به، مما هو من العلاقات المعتبرة، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر، والتخلف في بعض الأفراد إن فرض لا يضر، كما علمت.

هكذا ينبغي أن يحقق المقام، وقل من حققه مع إطلانه الكلام.

فتمم الكلام على بقية الأقوال، تقدم ثلاثة.

والرابع: وهو الذي ارتضاه السيد، أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي، فيكون هو

المقصود أصالة، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر، فلا يكون من الكناية ولا الإضمار، بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة، وحينئذ يكون واضحًا بلا تكلف. وهذه مبني على أن اللفظ يدل على المعنى، ولا يكون حقيقة، ولا مجازًا، ولا كناية، والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالًا عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة، كما يفيد قولك: "آذيتني فستعرف" التهديد، "وإن زيدًا قائم" إنكار المخاطب.

و"السعد" وغيره جعلوا ذلك كناية.

والمراد من التبعية في قوله: "لكن قصد بتبعيته" التبعية في اللفظ، كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام في قوله:

"أسد علي وفي الحروب نعامة" لا ينافي تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له، ومفهوم منه؛ من الجراءة والصولة.

والفرق بين هذا الوجه والتضمين، أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعًا مقصودًا في المقام أصالة، وبه يفارق التضمين الكناية، وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعًا مقصودًا في المقام أصلاً، كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة، وذلك يغني عن القصد إلى وصف الجراءة، والصولة مرة أخرى.

(575/2)

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين: إن قيد: "يتبعه في الإرادة" يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة في القصد، والأمر في التضمين ليس كذلك، بل قد تكون العناية إليه أوفر، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة. وأما الاعتراض على ما قاله "السيد" بأنه: كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه، فلا يرد؛ لأن اللفظ دال عليه، لكنه لم يستعمل فيه.

والخامس: أن المعنيين مرادان على طريق الكناية، فيراد المعنى الأصلي توصلًا إلى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى. قال السيد: وفيه ضعف؛ لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيه. ا. هـ.

ولا يخفى أن "قد" علم القلة في عرف المصنفين، وجعلها المناطقة سور الجزئية. فمن

الغريب قول بعضهم: إن أراد أنه لا يقصد أصلاً فممنوع؛ لتصريحهم بخلافه، وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب؛ لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي إرادته في بعض الآخر.

وحاصل ما أشار إليه السيد: أن الكناية في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي، ولو كان التضمن منها لاستعمل استعمالها في وقت ما.

ويجاب كما قال العصام: بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها، ولذلك سمي باسم خاص. ا. هـ.

فإن قيل: إذا شرط في التضمن وجوب إرادة المعنيين، نافي الكناية؛ لأن المشروط فيها جواز إرادته.

أجيب: بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، لإخراج المجاز، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص؛ لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز، حتى لو وجب إرادته خرج أيضاً، وأورد بعضهم على قول السيد: إن التضمن يجب فيه القصد إلى المعنيين، أنه ممنوع، وادعى أنه وارد على طريق الكناية، قال: ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته في الأمان، وبعد

(576/2)

تضمنينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي، وأرأيتك بمعنى أخبرني. "ا. هـ"، وهو باطل، لما أنه مفوت فائدة التضمن من أداء كلمة مؤدى كلمتين، وجعل: "أرأيتك" بمعنى: أخبرني من التضمن: غير ظاهر.

والسادس: أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا. وذكر بعضهم في التضمن قولاً آخر لو صح كان "سابعاً"، وهو: أن دلالة غير حقيقية؛ ولا تجوز في اللفظ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المفعول، وفي النسبة غير التامة، ونقل ذلك عن ابن جني، وقال: ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه، فعدوه بما يتعدى به، كما عدوا: "أسر" بالباء، حملاً: على "جهر" و"فضل" بعن حملاً على "نقص"، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صلته، وإنما هو تصرف في النسبة الناقصة. ا. هـ.

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص، وقد تقدم كلامه فيها. ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص، واستدل به المذهب في التضمن جعله مغايراً لهذا، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمن، ولا قريب منه ليقرب به،

ولهذا قابله بعضهم به، فإنه قال في المعنى في بحث "على" وقد تكلم على قوله: "إذا رضيت على بنو قشير" يحتمل أن يكون "رضي" ضمن معنى: "عطف"، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو سخط. ١. هـ. سأل الله تعالى الرضا بغير سخط، بفضله وكرمه. وبقي قول آخر: إن ثبت كان "ثامناً"، واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال: وبالجمل لا بد في التضمنين من إرادة معنيين من لفظ على وجه يكون كل منهما بعض المراد، وبه يفارق الكناية، فإن أحد المعنيين تمام المراد، والآخر وسيلة إليه، لا يكون مقصوداً أصالة، وبما قررناه اندفع ما قيل، والفعل المذكور إن كان في معناه الحقيقي، فلا دلالة له على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر، فلا دلالة على المعنى الحقيقي، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب؛ لأن كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه. ١. هـ، المقصود منه.

ولا يخفى أنه لم يظهر الدفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمنين، لما

(577/2)

اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه، ثم قال: إن التضمنين على المعنى الذي قررناه، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل؛ لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي، وهو فيه متعذر، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان، كالكناية أو المجاز المرسل، وأنه فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقية والمجاز، وفي قوله: "إن المعنى الحقيقي في التضمنين غير متعذر"، نظر؛ لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر، ولا بد من المصير إلى المجاز، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن القرينة في المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط، فاحفظه، فإنه مما يقع فيه الغلط. ثم إنه علم من كلامه أن في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الأقوال، وهو القول الثاني المتقدم، كما عرفت تحقيقه مما مر، فدعوى أن شبهة الجمع في التضمنين مطلقاً واهية، دعوى باطلة، ولم يرد بذلك على السيد، كما لا يخفى على من راجع كلامه، وإن كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع، فمن قال: إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى.

في كلام ياسين ثمانية أقوال في التضمنين:

الأول: أنه مجاز مرسل؛ لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة.

الثاني: أن فيه جمعًا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بالقرينة.

الثالث: أن الفعل المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره، "كما جرى عليه صاحب الكشاف"، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب، بمعونة القرينة اللفظية، كما ذكر السعد.

وقال السيد: "ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي، فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته"، وفيما مثل به جعل المحذوف أصلاً، والمذكور مفعلاً و"كأحمد إليك فلاناً"، أي: أنهى إليك حمده، بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال، وقد أراد السيد بيان وجه آخر، ليفيد أن ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد.

(578/2)

الرابع: أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي، فيكون هو المقصود أصالة، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر، فلا يكون من الكناية ولا الإضمار.

الخامس: أن المعنيين مرادان على طريق الكناية، فيراد المعنى الأصلي، توصلاً إلى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.

السادس: أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.

السابع: أن دلالة غير حقيقية، ولا تجوز في اللفظ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول، وفي النسبة غير التامة، ونقل ذلك عن ابن جني، وقال: ألا ترى أنهم حملوا النقيض، على نقيضه، فعدوه بما يتعدى به، كما عدوا: "أسر" بالباء حملاً على: "جهر"، "وفضل" بعن حملاً على: "نقص".

وقد علق هذا القول على الصحة.

الثامن: أنه لا بد في التضمنين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد، وبذلك يفارق الكناية، فإن أحد المعنيين تمام المراد، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة، "وهذا اختيار ابن كمال باشا"، وقد علق هذا القول على الثبوت.

وقال السيوطي في الأشياء، والنظائر: قال الزمخشري في شأنهم: يضمنون الفعل معنى فعل آخر؛ فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله، مع إرادة معنى المتضمن. قال:

والغرض في التضمن إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى. ألا ترى كيف رجع معنى: {وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} ، إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم: {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ} ، أي: ولا تضموها إليها آكلين. ا. هـ.

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف: فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملًا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة

(579/2)

القرينة اللفظية؛ فمعنى يقلب كفيه على كذا: نادمًا على كذا، ولا بد من اعتبار الحال، وإلا كان مجازًا لا تضمينًا، وكذا قوله: "يؤمنون بالغيب" تقديره: معترفين بالغيب. ا. هـ.

وقال ابن يعيش: الظرف منتصب على تقدير "في"، وليس متضمنًا معناها حتى يجب بناؤه لذلك، كما وجب بناء نحو: "من وكم" في الاستفهام، وإنما "في" محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به، ألا ترى أنه يجوز ظهور "في" معه، نحو: قمت اليوم وقمت في اليوم، ولا يجوز ظهور الهمزة من "من وكم" في الاستفهام، فلا يقال: أمن؟ ولا أكم؟ وذلك من قبل أن "من وكم" لما تضمننا معنى الهمزة صراحة كالمشتملين عليها، فظهر الهمزة حينئذ كالتكرار، وليس كذلك الظرف، فإن الظرفية فيه مفهومة من تقدير "في"، ولذلك يصح ظهورها.

ثم ذكر أن ابن جني قال في التضمن: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن".

وقال ابن هشام في تذكرته: زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردي أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى: "صير" ويكون من باب: "ظن"، فأجاز: حفرت وسط الدار بئرًا؛ أي: صيرت، قال: وليس "بئرًا" تمييزًا، إذ لا يصلح لمن، وكذا أجاز: بنيت الدار مسجدًا، وقطعت الثوب قميصًا. وقطعت الجلد نعلًا، وصبغت الثوب أبيض إلخ. . .

قال: والحق أن التضمن لا ينقاس، وقال ابن هشام في المعنى: قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك: تضمينًا، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، ثم

ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ} ضمن معنى تحرموه، فعدي إلى اثنين لا إلى واحد، ومنها: {وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} ضمن معنى: تنووه، فعدي بنفسه لا بعلى، وقوله: {لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى} ضمن معنى "يصغون"، فعدي بإلى، وأصله أن

(580/2)

يتعدى بنفسه، ومثل: سمع الله لمن حمده، ضمن معنى: استجاب، فعدي باللام، ومثل: "والله يعلم المفسد من المصلح"، ضمن معنى: يميز، فجيء بمن. وذكر ابن هشام في موضع آخر: من المغني: أن التضمن لا ينقاس، وكذا ذكر أبو حيان، ثم قال السيوطي:

"قاعدة": المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء، ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط، نحو الذي يأتيني فله درهم. وكل رجل يأتيني فله درهم، وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين، ولم يجزوا: الذي يأتيني أحسن إليه، أو: كل من يأتيني أحسن إليه، بالجزم، إلا في الضرورة، وأجار الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط، ووافقهم ابن مالك، قال أبو حيان: ولم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشعر. ا. هـ.

قال ابن هشام في المغني: وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسب لو جمع ما جاء منه، لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً. ا. هـ.

قال الدسوقي: قوله: وهو أي التضمن كثير، وقوله: قال أبو الفتح: دليل لقوله وهو كثير، "قوله: قال أبو الفتح إلخ"، هذا ربما يؤيد القول بأن التضمن قياسي، وقيل: البياني فقط، وظاهر أنه ليس كل حذف مقيساً، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد. ا. هـ.

وقال ابن هشام في أوائل الباب الخامس من المغني: وفائدة التضمن أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدل ذلك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام. قال الأمير: قوله: "على معنى كلمتين" ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز، وسبق الخلاف في ذلك، قال ابن جني: لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات، فظاهره القول بأنه قياسي، قوله: أسماء الشروط مثلاً "من" معناها العاقل، وتدل مع ذلك على معنى إن، والهمزة. ا. هـ.

وقال ابن هشام في معاني الباء من المغني: "الثالث عشر" الغاية، نحو: "وقد أحسن بي"، أي: إلي، وقيل: ضمن أحسن معنى: لطف. ا. هـ.
قال الأمير: ظاهره كقولهم: التضمنين إشراب الكلمة معنى آخر، وأنه مجاز،

(581/2)

أو حقيقة ملوحة، أو جمع بينهما؛ يقتضي مغايرة المعنيين، ولا يظهر في الإنسان واللفظ، فالأولى أن التضمنين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه، ويأتي الكلام فيه، وهل هو قياسي أو البياني¹؛ لأنه مجرد حذف لدليل إن قلنا بمغايرته للنحوي. ا. هـ.

وقال الملوي على السلم: "وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف الثمام". فقال: الصبان: "الثمام" بضم المثلثة: نبت ضعيف يشد به فرج السقوف، والجار والجرور متعلق بفعل محذوف: أي: ووضعتها، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفته لعدم اللبس، أو: "بذلت"، على تضمينه معنى "وضعت" تضميناً نحوياً، وقد نقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أن ينقاس، فهو في باب الجمع بين الحقيقة والمجاز. أو بحار محذوفة من فاعل ذلت، أي: واضعاً لها، أو من مفعوله: أي: موضوعة، فعلى هذين التضمنين بياني، وهو مقيس. ا. هـ.

وقال الصبان على الأشموني: إن التضمنين النحوي إشراب كلمة معنى أخرى، بحيث تؤدي المعنيين، والتضمنين البياني تقدير حال تناسب الحرف، وتمنع كون التضمنين النحوي ظاهراً عن البياني، للخلاف في كون النحوي قياسياً: وإن كان الأكثرون على أنه قياسي، كما في ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه. ا. هـ، أي: فلا خلاف في كونه قياسياً، كما أشار إليه قبل بقوله: "وهو مقيس".

وقال صاحب التصريح في آخر الكلام في المفعول معه: "واختلف في التضمنين: أهو قياسي أم سماعي، والأكثر على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثاني مجتمعان في معنى عام، قاله المرادي في تلخيصه. ا. هـ"، وكلامه في النحوي، وقال ياسين على القطر في أن "التضمنين إشراب لفظ معنى لفظ آخر" هو أحد أقوال خمسة في التضمنين، والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر، بمعونة القرينة اللفظة، فمعنى "يقلب كفية على كذا": أي: نادماً على كذا، وقد

(582/2)

يعكس كما في: {يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ} ، أي: يعترفون به مؤمنين، وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء في التضمنين، وذكرنا القول بأنه سماعي، والقول بأنه قياسي، ورأيناه قوة في القول بأنه قياسي، ونقلنا فيما تقدم أن التضمنين ركن من أركان البيان، فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسي، قلنا: إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد، وإنك لتجد كثيراً في عبارات المؤلفين فيها التضمنين، فمن ذلك عبارة الملوي السابقة، ومن ذلك قول ابن مالك "وأستعين الله في ألفية"، فقد جوز الأشموني أنه ضمن أستعين معنى: أستخير، ونحوه مما يتعدى بفي. ذكرنا القول بأن التضمنين سماعي، ومعناه أن يحفظ ولا يقاس عليه، وذكرنا قول القائلين: إن التضمنين النحوي قياسي عند الأكثرين، وأن التضمنين البياني قياسي بإجماع النحويين، وقد ذكر ابن جني في الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمنين عن العرب لبلغ مئتين أوراقاً.

والتضمنين مبحث ذو شأن في اللغة العربية، وللعلماء في تخرجه طرق مختلفة فقال بعضهم: إنه حقيقة، قال بعضهم: إنه مجاز، وقال آخرون: إنه كناية، وقال بعضهم: إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين؛ لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلي ...

فإذا قررنا التضمنين قياسي، فقد جربنا على قول له قوة، وإذا قلنا: إنه سماعي، فقد يعترض علينا من يقول: إن علماء اللغة من يرى أنه قياسي، فلماذا تضيقون على الناس، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم؟

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسمع، ولكننا نرجع قياسيته، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها، ولا يصح أن نخطره عليهم؛ لأنه داخل في الحقيقة، أو المجاز، أو: الكناية، والبلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج،

(583/2)

فكيف نسد باب التضمن في اللغة، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها؟
وأقول بعد هذا: لا بد من قيود تضبط بها استعمال التضمن، وقد رأى بعض الزملاء
أن يقصر التضمن على الشعر، وفي هذا قصر للحقيقة، أو للمجاز، أو للكناية؛ وهي
الأصول التي يخرج عليها التضمن على فن من الكلام دون آخر، وهذه الأمور الثلاثة
تقع في الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط.

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوغاً، والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه
في الكتابة والخطابة، فإن أجزنا التضمن في الشعر وحده، وقعنا في الأمر الذي نفر منه،
ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية، ونرجع منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا.
انتهى البحث.

حضرة رئيس الجلسة: يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه في
التضمن 1.

حضر العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين: للتضمن غرض هو الإيجاز. وللتضمن
قربة، هي تعدي الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدي
بالحرف، وللتضمن شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين، وكثرة وروده في الكلام المنشور
والمطلوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية، متى حافظ
على شرطه؛ وهو؛ مراعاة المناسبة.

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز كان التضمن باطلاً. فإذا
وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم، بل استعمل فعل: "أذاع" مثلاً متعدياً
بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمن، بل كان
كلامه غير صحيح عربية.

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدي بحرف وهو يتعدى بنفسه، أو عدي بحرف وهو
يتعدى بغيره، يأتي على وجهين:

1 وهو البحث الثاني في الموضوع نفسه قد استمع له الأعضاء في الجلسة ذاتها بعد
الأول، كما أشرنا في هامش ص 564.

الوجه الأول: ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمنين، ومثل هذا نصفه بالخطأ، والخروج عن العربية، ولو صدر من العارف بفنون البيان.

الوجه الثاني: أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ، وبه يستقيم النظم، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية، ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمنين الصحيح، كما قال سعد الدين التفتازاني: "فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم"، والتشهير لا يتعدى إلى، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى: "الميل" الذي هو سبب التشهير عن ساق الجد. فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيهه بعامي¹، أي: ممن يدل ذلك حالة على أنه لم يبين كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ، فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً أرجو الله قضاء حاجتي، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى؛ لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تخرجه على باب التضمنين، كأن تجعل "أرجو" مشرباً معنى "أسأل" بناء على أن بين الرجاء، والسؤال علاقة السببية والمسببة، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل "أرجو" متعدياً إلى المفعولين.

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها، وهم يعدونها بالحروف، مصيب في تخطئته، إذا لم يقصدوا لإشراق هذه الأفعال معاني أخرى تناسبها، حتى يخرج كلامهم على باب التضمنين.

وليس معنى هذا أن التضمنين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ، لا نبادر إلى تخطئته، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمنين الصحيح، أما غيره كالتلاميذ، ومن يتعاطى الكتابة من غير

1 تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره، والنفس لا ترتاح إليه: لجواز أن يكون العامي بل غير اللغوي، مطلقاً مقلداً اللغوي، بقصد، أو بغير قصد في هذا الاستعمال، كالأشأن في كثير من أمور اللغة، وإنما الذي ترتاح له النفس ويجب أن يتجه إليه الحكم، ويقتصر عليه دائماً هو أن هذا التعبير أو ذاك صحيح لغوياً أو غير صحيح.

أن يستوفي وسائلها، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمنين، كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدي بنفسه متعديًا بحرف، فأجاب بأنه قصد التضمنين وبين الوجه، فوجدته قد أصاب الرمية؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل.

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمنين، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مراد له، فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها، ولا يتخذ من التضمنين وجهًا لترك العبارة بحالها، والكاتب لا يعرف هذا الوجه، أو لم يلاحظه عند الاستعمال¹. فملتضمنين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدي الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، قد يستوي في العمل بها خاصة الناس وعامتهم.

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد علي الإسكندري: رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التي دارت أمس، فوجدت أن القائلين بسماعية التضمنين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال إذا أباحوه للناس، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمنين كثير يجمع في مئين أوراقًا. وقد شرط القائلون بقياسية التضمنين شرطين وهما:

1- وجود المناسبة.

2- وجود القرينة.

ثم تأملت في وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعاني، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم "بمقتضى الحال"، وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديمًا للتضمنين غير كافيين، فرأيت أن نضيف إليهما قيدًا ثالثًا، هو "موافقة العبارة التي فيها التضمنين للذوق العربي"، وذلك ما تنشده علوم البلاغة.

1 هذا الرأي يحتاج إلى قوة تأييد وإقناع، فهو على حالة غير مقبول، انظر هامش الصفحة السالفة.

ثم قلت: هل للذوق حد؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغي، وهو الذي وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه.

وبعد ذلك رأيت أن أخص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتي¹ التي قدمتها في القرار الآتي:

"التضمنين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير، مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم، ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة.

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملائمة التضمنين للذوق البلاغي العربي".

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي: التضمنين سواء أخرج على الحقيقة أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقة والمجاز، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون بأسرار اللغة، وإذا لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول: إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربي والبلاغة.

وأرى أن نأخذ الرأي أولاً على أن التضمنين قياسي، ثم نأخذ الرأي على الشروط التي نشترطها لإباحته.

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمي: أريد أن أعرف ما فائدة "التضمنين" الذي نبحت فيه هذا البحث الطويل، إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز، أي: أن تؤدي الكلمة معنى كلمتين، وفي اللائحة التي وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس، والذي يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدي الواحدة منها معنى كلمتين، ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتي كلمة، فلا أجد الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة، وطفل وبالغ، وبلغ له

1 طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندري في التضمنين ملحقة بمحضر هذه الجلسة.

ذوق العرب البلاغي، وآخر ليس له هذا الذوق؛ لأنه لم يدرس العربية العلوم التي تفيد الذوق على رأي الأستاذ الإسكندري، قالوا: إن القانون الرياضي، والقانون الطبيعي أولى القوانين بالاحترام؛ لأنه لا يتخلف، والعلوم المختلفة الآن نتيجة اتجاه الرياضيات والطبيعات، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات في الدقة، والضبط وعدم الاستثناء.

وأريد أن نرقى باللغة العربية إلى مضاف العلوم ذات القوانين الثابتة التي يقل فيها الشذوذ والاستثناء.

الغرض من علمنا المحافظة على اللغة وتيسيرها، فهل نتحكم في "تطور" اللغة وذوقها من أجل مئتي كلمة لطبقة خاصة، هذا عمل على ما أرى ليس من خدمة اللغة التي نسعى لخدمتها، نحن الآن نقرر الواقع الذي تقرر منذ أزمان طويلة، فنقول: إن التضمين قياسي أو سماعي، وكنت أظن أن الجمع يدرس الواقع، ويسموا فوقه، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقي الحاضر.

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء في علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة، والذي يخيّل إلي أن التقدم لا ينبغي أن يقيد بمثل أعلى واحد، فإذا كان تقدم اللغة ينتهي عند معرفة ما قررته علوم البلاغة، فليس هذا عندي تقدماً، واللغة تتطور مع العصور، وكل هذا يبيح لي ألا ألتزم أمراً إلا بمقدار، وأرى أن هذا القرار لا يوصلني إلى غايتي.

كل اللغات "تتطور"، فلماذا نريد أن نقف بلغتنا؟ ولو أن كاتب فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلاً، تشبهاً بكاتب قديم، لقليل: إنه متحذلق، ونحن كأولئك، فلماذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين؟ والذي أراه أن نقر الماضي على أنه تاريخ، وتقدم نحو خطوة أخرى، فتقرر أشياء جديدة لا تنافي تاريخ اللغة، وهي مع ذلك تفي بحاجات العصر الحاضر. وأنا لا أزال على رأيي، فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطرني إليه الشعر أو السجع؛ وفي غير ذلك تجري الأفعال في معانيها الأصلية.

(588/2)

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر: أرى أن كل واحد منها ينظر إلى المسألة من "زاوية" غير التي ينظر منها الآخر، على حد تعبير الرياضيين، وأرجو أن تسمحوا لي أن

أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسي.

فعندما كنت أدرس الحروف واستعمالها، عرفت أن "متى" تكون بمعنى "من" كما في قول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لمن نبيج
فأردت أن أبين لأستاذي أنني حفظت هذا الشاهد، وأريد القياس عليه في كتابتي،
فكتبت له هذه العبارة: "إن صديقي ينتظري فخرجت متى منزلي إلى السوق"، فأنكر
علي قولي، فقلت: إنه على حد قول القائل: أخرجها متى كمه، أي: من كمه، فحار
أستاذي، ولم يدر أيمعني من استعمال الحرف أم يوافقني عليه؟
والذي أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبني: هل يوافق على أن نستعمل
مثل هذه العبارات في العصر الحاضر؟

أنا أجل علماء اللغة، وأحترم ما قالوه، ولا أنازع في قياسية التضمين أو سماعيته، وإنما
أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة، فنتخير اللغة السهلة الصريحة، ونضع أساساً،
ونحكم حكماً يلائم هذا العصر، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابة والتأليف، ليكون
المجمع ثقة ومرجعاً للناس.

حضرة العضو المحترم الأب أنستاس الكرملي: أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمي،
والدكتور نمر، وفي ذكر الشواهد وغيرها تطويل، وقد اختصرت قرار المجتمع ووضعت في
الصيغة الآتية:

"يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده في كثير من الآيات القرآنية، وفي الشعر القديم
والمخضرم والإسلامي، بشرط ألا يقع في التضمين لبس في التعبير، ولا إخلال بالمعنى".
حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري: كلام الأب المحترم يفيد قياسية
التضمين، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه، ونحن ما اخترنا البحث في التضمين إلا
لنسهل على الناس الكتابة والكلام؛ لأنه إذا اتسع مجال القول،

(589/2)

كان في ذلك رخصة وتيسير، وما قصدنا إلى هذا البحث إلا؛ لأن بعض المتحذلقين من
النقاد يأخذون على بعض الشعراء، والكتاب مآخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا
تتعدى بها، ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية، فإذا قلنا
بترجيح قياسية التضمين، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت

عنهم، ونيسر في الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة، فنزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره، وإني أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة ونصوص العلماء، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجع رأياً على رأي، إذا رأى أن في هذا الترجيح فائدة، والمجمع بقرار الجديد، متى كان موافقاً للذوق البلاغي والقواعد الصحيحة، ولا ينبغي أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة، وقياس لغتنا على اللغات الأوروبية قياس مع الفارق، وفائدة التضمين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال في اللغة العربية، ولكننا لا نبيح التضمين على إطلاقه؛ لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد في اللغة، ولهذا نشترط له شروطاً خاصة. حضر العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش: إذا قلنا: إن التضمين قياسي، فقد وافقنا القدماء، وإذا قلنا: إنه سماعي فقد وافقناهم في ذلك أيضاً، أما إذا قلنا: إنه قياسي بشرط أنه يسيغه الذوق؛ فهذا تلفيق بين المذهبين، ونحن كمجمع، ينبغي ألا نرجع المسألة إلى الذوق؛ لأن ذلك رد إلى مجهول، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة نقدمها للجمهور ليحتذوها.

حضرة العضو المحترم الأستاذ نلينو: استفدت كثيراً من المناقشة في هذا الباب. وعلى الرغم من أنني أستحسن قرار الإسكندري بقيوده التي وضعها، فإني أرى أن فتح باب التضمين في عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ؛ لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة. حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف: "قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمين ليحتذوها الناس".

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي: قال بعض حضرات الأعضاء:

(590/2)

ما أتت به اللجنة من الكلام في التضمين معروف، والمجمع ألف لجنته للبحث في التضمين، وكتابة تقرير فيه، فبحثت اللجنة، وكتبت التقرير، وذكرت آراء العلماء؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب الرأي فيه: فلا لوم علينا في نقل كلام القدماء. أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهمي من أن فائدة التضمين الإيجاز، وهو فائدة يسيرة، فلا نقره عليه؛ لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء: وأصل من أصول الأساليب اللغوية.

وأما القول بأن التضمنين بفتح باب الخطأ والفساد في اللغة، فهذا صحيح، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ، فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما، كذلك يجر إهمال قواعد التضمنين، وضوابطه إلى الخطأ في الأسلوب، فإذا ثابروا على تعليم قواعد اللغة في المدارس مثلاً، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت، وفتح باب التضمنين يسهل اللغة على الناس، أما القول بسماعيته فهو التضيق والحجر. وإذا قلنا بهذا فرمما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمنين مفتوحاً بالقياس، فسده مجمع اللغة العربية، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا، فإذا قرأ الناس ما جاء في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية من التضمنين، توهّموا أو ظنوا أن فيها شيئاً حمل المجمع على حظر التضمنين على الناس.

وأما قول حضرة الدكتور منصور: إن فائدة التضمنين محصورة في مائتي كلمة، فهذه مبالغة؛ لأننا على أي وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسي: من حقيقة أو مجاز، أو كناية، وهذه أمور مقيسة لا تحصر.

والقول بقصره على الشعر والسجع مع أن شأنهما الشيوع يوقعنا فيما نريد الفرار منه. واللجنة قد أدت عملها، وهو البحث في مسألة التضمنين، وبقي الكلام في اتقاء الخطأ الذي يقع فيه العامة، فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمنين على العارفين باللغة ودقائقها، فإني أوافق عليه، وإذا رأى المجمع أن يرجئ بت الكلام في التضمنين، فله ما يرى.

(591/2)

حضرة رئيس الجلسة: لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً.

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر: أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمي والأب الكرمل، وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين في حياة اللسان وتقدمه وترقيه، حسن عندهم ما يرد في الأشعار المشهورة، وفي كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين، والسماع عندهم أولى من القياس.

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد علي الإسكندري: أرى أن أضيف في آخر القرار الذي اقترحته العبارة الآتية: "وبوصي المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة في كتابة المبتدئين، ولا في الكتابة العلمية".

حضرة العضو المحترم محمد كرد علي "بك": لا أرى، وقد ضبطت اللغة وقررت قواعدها

وأصول بلاغتها، أن نقر شيئاً جديداً في التضمين؛ لأنني أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أموراً وتعابير تزيدنا اضطراباً، ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برمتها، وعللوا في هذه المسألة مسألة التضمين التي نحن بصدددها، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ، وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التي قتلها زملائي بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذي نتوخاه إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة، فأرى إجراء تعديل خفيف في صورة القرار الذي اقترحه الأستاذ الإسكندري، أو نسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى، ونصرف جهداً إلى العمليات لنخرج أولاً للأمة ألفاظاً، وتعابير تشتد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون، وبذلك تكون قد قمنا بالجزء العلمي من واجب الجمع.

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي: قال بعض حضرات الأعضاء: إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغي، فبماذا تحدون الذوق البلاغي؟
حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد علي الإسكندري: وضعت كلمة الذوق البلاغي العربي، اتقاء لحذلقه بعض الناس، مثل كتاب: "البرازيل" وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء، وقال: إن هذا ذوقي الخاص، قلنا له: إنك تخالف الذوق العربي الذي لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة في البلاد العربية، والذي يجري عن قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها.

(592/2)

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي: أنكتفي بعبارة الذوق البلاغي، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف، أم نأتي بأمثلة ضوابط؟
حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش: نريد ألا يزد الأمر إلى الذوق، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة.

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد علي الإسكندري: المتقدمون لم يدونوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء، ولا نريد أن نبحث في أصول القواعد من جديد، فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة.

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش: اجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع، وتراكيب فاسدة لتجتنب، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئاً، وابن جني وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة.

حضرة العضو المحترم الأستاذ علي الجارم: هل ترى أن يقال: الذوق العربي.
حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش: الذوق العربي يختلف.
حضرة رئيس الجلسة: أتريد أن تحذف كلمة "الذوق"؟
حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش: لا، ولكنني أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق؟.
حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر: التضمين صحيح، وموضوعه عربي، ولكن الجمع يجب أن يقدم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة.
حضرت العضو المحترم الدكتور منصور فهمي: نقول: "ويوصي الجمع ألا يستعمل التضمين في الكتابة العامة".
حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد علي الإسكندري: أوافق على هذا، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية.
حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامري "بك" أقترح أن يقال: "ويوصي الجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي".
فوافق أكثر الأعضاء على هذا.
وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائي، وهو:

(593/2)

القرار:
"التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزم".
ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:
الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.
الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.
الثالث: ملائمة التضمين للذوق العربي.
ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي".
فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص¹.

1 الذي ألاحظه في هذا القرار أن شروط "التضمين" المذكورة هي الشروط البلاغية

المعروفة في المجاز، حتى الشرط الثالث، فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح، وإلى المجاز تراتح النفس أكثر من غيره، وهو رأي كثير من أئمة القدماء، فلم العناء، والكد، والجدل العنيف بين المذاهب المتعددة التي تضمنها البحثان المجمعيان؟ وشيء آخر أهم من اعتباره مجازًا، هو أن تلك المذاهب على تشعبها وعنفها لم تستطع أن تثبت في جلاء ويقين، أن اللفظ الوارد قديمًا الذي جرى فيه "التضمن" ليس حقيقة لغوية أصيلة، وأنه تضمن حقًا معنى لفظ آخر، فأدى "التضمن" إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما، نعم لم تستطع نفي الحقيقة الأصيلة عنه، وإثبات ما يسمونه: "التضمن"؛ لأن تلك التعدية أو ذاك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلًا مقنعًا على وقوع "التضمن": لأنها عدوى وهمية، إذ قد يكون اللفظ الذي دخله التضمن في وهمهم هو في أصله لازم أو متعد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه.

لقد ورد إلينا اللفظ لازمًا أو متعديًا في كلام قديم كثير يحتج به، فما الدليل القوي على أن تعديته، أو لزومه ليست أصيلة من أول أمرها، وليست مجازًا، وإنما جاءت من الطريق الذي يسمونه: "التضمن"؟ ليس في كلامهم مقنع فيما أرى بل أن اللفظ اللازم أو المتعدي إذا ورد مسموعًا بإحدى هاتين الحالتين في كلام قليل، ولكنه صحيح فصيح كان وروده هذا أصيلًا في الحقيقة اللغوية، ولا يخرج عن أنه معنى حقيقي كثرة وروده في كلام آخر مسموع يشيع فيه معنى مغاير؛ لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقي ليس راجعًا إلى قلة استعماله في صورة، وكثرة استعماله في صورة أخرى، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجودًا عند العرب وأقدم ميلادًا، فالأسبق وحده هو الحقيقي، وأنهم يريدون منه معنى محدودًا دون غيره، ولا اعتبار لغير "الأسبقية" هنا. =

(594/2)

= ثم ما هذا الذوق العربي الذي يريده المجمع؟ وكيف يحدد؟ ولم يقتصر "التضمن" على الفعل دون ما يشبهه، كما جاء في الشرط الأول الذي أقره المجمع وارتضاه؟ اللهم إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه، كما يفهم من سياق البحث.

وبعد: فما زالت أدلة "التضمنين" واهية، منهارة إن صح تسميتها أدلة!! ! ولم أجد في الآراء السالفة كلها، ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف، والرأي الأقوى في جانب الذين يمنعونهم ممن عرضنا أسماءهم فيما سبق، أو لم نعرض: ومن هؤلاء الشهاب الخفاجي في "طراز المجالس" ص 219 حيث يصرح بأنه سماعي، وكالدمامي في كتابه: "نزول الغيث" ص 56 حيث يقرر أن تضمنين فعل معنى آخر يأباه كثير من النحاة، وكأبي حيان فيما نقله السيوطي في "الهمع" ج 1 ص 149 مصرحاً بقوله: "التضمنين لا ينقاس" وغير هؤلاء كثير، بل إن الذين يقصرونه على السماع لم يستطيعوا إثبات أنه ليس بحقيقة، وليس بمجاز، ولا بشيء مركب منهما، وإنما هو نوع جديد اسمه: "التضمنين" لم يستطيعوا ذلك؛ لأن العرب الفصحاء نطقوا بالفعل أو بما يشبهه متعدياً بنفسه مباشرة، أو غير متعد إلا بمعونة حرف جر معين؛ فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول: إن هذا الفعل لم يتعد إلى معموله إلا من طريق التضمنين، بحجة أن هذا الفعل لا يعرف فيه التعدي إلا بهذه الوسيلة؟! كيف يقول هذا محتجاً به مع أن الناطق بالفعل المتعدي وشبهه هو القرآن الكريم، أو العبي الفصيح الذي يحتج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج؟

ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد من طريق "التضمنين" وحده، ونحن نراه متعدياً بواسطة حرف الجر، أو بغير واسطة، ولا دليل معنا على أسبقية أحد الفعلين في الوجود والتعدي وعدمه؟

والحق إن إثبات التضمنين أمر لا تطمئن له نفس المتحري المتحرر، ولا سيما إذا عرفنا أن كل فعل، أو شبهه لا يكاد يؤدي معناه مع "التعدية" دون أن يكون هناك فعل آخر، أو شبهة له معنى يؤديه مع "اللزوم"، وبين هذين المعنيين ما يسمونه؛ "المناسبة، أو الإشراب"، والعكس صحيح كذلك إذ لا يكاد فعل أو: شبهه يؤدي معناه مع "اللزوم" دون أن يكون هناك فعل آخر أو شبهه له معنى يؤديه مع "التعدية"، وبين المعنيين "المناسبة أو الإشراب"، والنتيجة الحتمية لكل ذلك أنه لا يوجد فعل أو شبهه مقصور على "التعدية"، ولا آخر مقصور على "اللزوم"، وهذه غاية الفوضى والإساءة اللغوية التي تحمل في ثناياها فساد المعاني.

وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا أرى الأمر في التضمنين يخرج عن إحدى حالتين، وفي غيرهما الفساد اللغوي، والاضطراب الهدام:

الأولى: أن الألفاظ التي وصفت بالتضمنين إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد، والاحتجاج اللغوي فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي، ما دمنا لم نعرف يقيناً لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد.

الثانية: أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد، والاحتجاج غير محتاجة إلى "التضمين" لاستغنائها عنه بالجواز والكناية، وغيرهما من أنواع البيان المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة.

(595/2)

بحث نفيس لابن جني 1، عنوانه: "باب في اللغة المأخوذة قياسًا":
هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفًا، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة فضلاً عن صدور الأشباح، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك، لكنني أنبهك على كثير من ذلك، لتكثر التعجب ممن تعجب منه، أو يستبعد الأخذ به. وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع: إن ما كان من الكلام على فعل فتكسيه على: أفعل؛ ككلب وأكلب، وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ. . . ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيه في القلة على أفعال: نحو جبل وأجبال، وعنق وأعناق، وإبل وآبال، وعجز وأعجاز، ورعب وأرباع، وضلع وأضلاع، وكبد وأكباد، وقفل وأقفال، وحمل وأحمال. . . ؛ فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيه على ما كسر عليه نظيره؟ لا بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه، وذلك كأنه يحتاج إلى تكسير: "الرجز" الذي هو العذاب، فكنت قائلاً لا محالة "أرجاز"؛ قياساً على: "أحمال"، وإن لم تسمع "أرجازاً" في هذا المعنى، وكذلك لو احتجت إلى تكسير عجر، من قولهم: "وظيف عجر" 2 لقلت: "أعجار"؛ قياساً على يقظ 3 وأيقاظ، وإن لم تسمع "أعجازاً"، وكذلك لو احتجت إلى تكسير: "شيع"، بأن توقعه على

1 من كناية: "الخصائص"، ج 1 ص 439.

2 الوظيف: الجزء الدقيق من ساق الإبل والخيول، وغيرها، والعجر هنا: الصلب.

3 جاء في القاموس: اليقظة محركة نقيض النوم، وقد يقظ مثل: كرم، وفرح يقاظة،

ويقظاً محركة، وقد استيقظ. . . ورجل يقظ على وزن: ندس، وكنف والندس: بفتح

النون، مع سكون الدال، أو ضمها، أو كسرهما الرجل السريع الاستماع للصوت الخفي.

النوع، لقلت "أشياء"، وإن لم تسمع ذلك، لكنك سمعت: "نطع وأنطاع" و "ضلع وأضلاع"، وكذلك لو احتجت إلى تكسير: "دمثر" 1 لقلت: "دمثر"؛ قياساً على: "سبطر وسباطر".

وكذلك قولهم: إن كان الماضي على "فعل"، فالمضارع منه على يفعل: فلو أنك على هذا سمعت ماضيًا على فعل، لقلت في مضارعه يفعل، وإن لم تسمع ذلك، كأن يسمع سامع ضؤل، ولا يسمع مضارعه؛ فإنه يقول فيه يضؤل، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجًا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد، ولا غرض ينتحيه الاعتماد، لكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمصادر، وأسماء الأزمنة، والأمكنة، والأحادي والثنائي، والجموع والتكابير، والتصاغير²، ولما أقنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون المضارع كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا؛ ولا قالوا: إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد كذا فتكسيه كذا دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك، فيوردوه لفظًا منصوبًا معينًا، لا مقيسًا ولا مستنبطًا كغيره من اللغة؛ التي لا تؤخذ قياسًا ولا تنبيهًا؛ نحو: دار، وباب، وبستان، وحجر، وضبع، وثعلب، وخز، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين: أحدهما: ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوضعية فيه، ولا تنبيه عليه؛ نحو: حجر، ودار، وما تقدم. ومنه: ما وجدوه يتدارك بالقياس، وتخف الكلفة في عمله على الناس، فقتنوه وفصلوه، إذا قدروا على تدراكه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن³ البعيد، وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات، فقالوا: المقصور من حالة كذا، ومن صفته كذا؛ والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا، وقالوا:

1 الجمل الكثير اللحم.

2 أي: كان واجبًا عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لا تغني، كما قد يتوهم بعض الغافلين.

3 الصلب الصعب من الأرض؛ كالحجارة والصخور.

ومن المؤنث الذي فيه علامات التأنيث كذا، وأوصافه كذا، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا:
ومن المؤنث الذي روى رواية كذا وكذا، فهذا في الوضوح على ما لا خفاء به.
فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسموه بمواسمه، وغنوا بذلك عن الإطالة
والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من
إيراده، ونص ألفاظه ألزموا وألزموا كلفته؛ إذ لم يجدوا منها بدءاً، ولا عنها مصرفاً.
ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تتسدر كالأدلة وقياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا
به، ونبهنا عليه، كما قبلنا، ممن نحن له متبعون، وعلى مثله وأضاعه حاذون، فأما هجنة
الطبع، وكدورة الفكر، وجمود النفس وخيس¹ الخاطر، وضيق المضطرب، فنحمد الله
على أن حماته، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا، ويستعملنا به فيما يدين منه،
ويوجب الزلفة لديه، بمنه".¹ ا. هـ.

هذا البحث النفيس لابن جني يذكرنا بماله من آراء جلييلة أخرى، تتصل منها بموضوعنا
قوله²:

"حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي، أظنه قال: يقال: درهمت الخبازي، أي: صارت
كالدرهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمي.
وحكى أبو زيد: رجل مدرهم، ولم يقولوا منه: "درهم" إلا أنه إذا جاء اسم المفعول،
فالفاعل نفسه حاصل في الكف³، ولهذا أشباه. . .".¹ ا. هـ.

1 الخيس: الخطأ، أو الضلال.

2 في كتابة: "الخصائص" ج 1 ص 362 باب: "أن ما قيس على كلام العرب، فهو من
كلام العرب".

3 يريد: أنه ميسور، كأنه في يد من يريده، لا يتعب في البحث عنه، ولا في معرفة أنه
مسموع، أو غير مسموع، بل يستعمله من غير تردد ولا رجوع إلى مراجع لغوية.

ثم قال بعد ذلك¹:

"ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع؛ فإذا حذا إنسان على مثلهم، وأم مذهبهم،

لم يجب أن يورد في ذلك سماعاً، ولا أن يرويه رواية. . .".
وكذلك قوله2: "إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو علي بالشام: إذا صحت الصفة فالفعل في الكف. وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة؛ ألا ترى أن في الصفة نحو: مررت بإبل مائة، وبرجل أبي عشرة أهله. . .". ا. هـ.
صحة الاشتقاق من الجامد.

جاء في ص 69 من الكتاب المجعي الصادر في سنة 1969 مشتملاً على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين، ما نصه تحت عنوان: "الاشتقاق من أسماء الأعيان، دون تقييد بالضرورة" بناء على رأي لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية، وهو:

"قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد".

واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربي على المائتين ترى التوسع في هذه الإجازة؛ يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائز من غير تقييد بالضرورة". ا. هـ.

وقد وافق المجمع ومؤتمره العام على رأي اللجنة، وصدر قرار موافقتهما في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة 1968.
أما قواعد الاشتقاق المشار إليها، في القرار السالف، فقد ورد ببيانها في الكتاب المجعي الذي تقدم ذكره، ففي ص 64 النص الآتي تحت عنوان:

1 في ص 367 من الفصل نفسه.

2 ج 1 ص 127 باب: "تعارض السماع والقياس" ...

(599/2)

1- إذا أريد اشتقاق فعل لازم من الاسم العربي الجامد، الثلاثي مجردة ومزيدة، فالباب فيه: "نصر" ويعدى إذا أريد تعديته بإحدى وسائل التعدية؛ كالهزمة، والتضعيف، "مثل: قطنت الأرض تقطن، كثر قطنهما، وقطنتها: زرعناها قطعاً".

- 2- أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه: "ضرب": "مثل قطنت الأرض، أفطنها، زرعتهما قطنًا".
- 3- وفي كلتا الحالتين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة؛ لتحديد صيغة الفعل.
- 4- ويشترك الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن: "فعلل" متعديًا، وعلى وزن "تفعلل" لازمًا.
- 5- وإذا كان الاسم رباعي الأصول أو رباعيًا مزيدًا فيه؛ مثل: درهم وكبريت اشتق منه على وزن: "فعلل" بعد حذف الزائد من المزيد؛ فيقال: درهم الزهر وكبرت، أي صار كالدرهم والكبريت.
- 6- وإذا كان الاسم خماسيًا مثل: "سفرجل" اشتق منه على وزن "فعلل" بعد حذف خامسه، فيقال: "سفرج النبت" بمعنى: صار كالسفرجل.
- 7- تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي.
- ثانيًا- في الاسم الجامد المعرب:
- 8- يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن: "فعل" بالتشديد متعديًا، ولازمه: "تفعلل".
- 9- ويشترك الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن: "فعلل" ولازمه: "تفعلل. . .".

(600/2)

الفهرس:

1- بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء:

رقم الصفحة عنوان الباب

3 ظن وأخواتها

58 أعلم وأرى، ونظائرها.

63 الفاعل

97 نائب الفاعل.

124 اشتغال العامل عن المعمول.

150 تعديّة الفعل ولزومه.

- المفعول به، وأحكامه.
- 186 التنازع في العمل.
- 204 المفعول المطلق.
- 238 المفعول له "لأجله".
- 242 ظرف الزمان والمكان.
- 304 المفعول معه.
- 313 الاستثناء.
- 363 الحال.
- 413 التمييز.
- 431 حروف الجر.
- 544 بحث في: "مذ ومنذ".
- 564 بحث في: "التضمنين".
- 596 بحث في: "اللغة المأخوذة قياساً".
- ب- تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في **الفهرس** بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في: "الزيادة والتفصيل"، والهوامش.
- باب: ظن وأخواتها:
- 3 المسألة 60:
- ظن وأخواتها
- 4 معنى الماضي المتصرف، وغير المتصرف "أي: الجامد" إشارة إلى المشتقات بقسميها أفعال القلوب، وأفعال التحويل، ومعنى كل.
- 5 معنى اليقين والظن، والشك، والوهم، الكلام على: رأيك، بمعنى: أخبرني.
- 7 ضبط همزة "إخال" معاني: زعم.
- 9 موجز للأفعال السابقة.
- 11 المراد من أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.
- ما تدخل عليه الأفعال القلبية.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش

رقم الصفحة: الموضوع:

12 تقسيم آخر، والسبب

13 الفرق بين علم وعرف.

الاكتفاء بمفعول واحد في هذا الباب.

16 إشارة إلى: "أرايتك"، بمعنى: أخبرني تفصيل الكلام على المضارع: "أرى" المبني

للمجهول، والفعل: "أريت" المبني له، كذلك.

19 الفرق بين صيغتي فعل الأمر: "تعلم".

20 الفعل: "وهب" من ناحية "التعدي واللزوم".

21 شروط إعمال هذه النواسخ.

حكم تقديم خبر النواسخ عامة.

حكم خبرها الإنشائي.

22 معنى: لله دره بطلا.

23 التقديم والتأخير في هذا الباب.

24 ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة.

أ- تنوع المفعول الثاني.

26 المسألة 61:

ب- الأحكام الخاصة

بالأفعال القلبية المتصرفة.

إذا كان فاعل اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب.

27 الحكم الأول: التعليق.

تعريفه، سببه، وجوبه إلا في صورة واحدة جائزة.

"ستجى في رقم 4 من هامش ص 30".

29 شروط العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناسخ، عطف المفرد على

محل الجملة.

30 سبب التعليق.

مسألة يجوز فيها التعليق، ولا يجب.

31 قد يكون جملة القسم مع جوابه محل من الإعراب.

وكذلك جملة الجواب وحدها ... هل يسد جملتان معا مسد المفعولين؟

32 حكم "لا" النافية من ناحية الصدارة.

- 34 أمثلة تزيد التعليق وضوحاً.
- 36 زيادات خاصة بأحكام التعليق.
- 38 الحكم الثاني: الإلغاء، سببه، وأحكامه.
- 39 الفرق بين الإلغاء والتعليق.
- الإلغاء جائز إلا في بعض حالات.
- 40 هل يلغى العامل المتقدم؟
- 42 زيادات خاصة بالإلغاء.
- 43 الحكم الثالث: الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول.
- 44 الحكم الرابع: جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين.
- 45 زيادة تختص بالحكم الرابع.
- 46 المسألة 62:
- القول: معناه، متى ينصب مفعولاً واحداً، ومتى ينصب مفعولين حكاية الكلمة والجملة.

(602/2)

-
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض الموضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش
- 48 إشارة إلى وقوع الجملة المحكية
- فاعلاً، ونائب فاعل.
- الجملة المحكية تسمى: "مقول القول".
- 50 شروط إعمال القول بمعنى الظن.
- 53 عودة إلى اللفظ المحكي، إشارة إلى فائدة الحكاية، وموضعها من الجزء الأول.
- 58 المسألة 64:
- أثر التعديّة بهمزة النقل.
- 61 إشارة إلى الموضع الذي يحوي إعراب: "كيف".
- 63 المسألة 65:
- التفريق بين الفاعل الذي فعل الفعل، والفاعل الذي قام به الفعل.
- 65 الفاعل المصدر المؤول، والأداة الصالحة للسبك في باب الفاعل، ومنها: همزة التسوية.
- 66 هل تقع الجملة فاعلاً؟

67 إشارة أخرى إلى الموضع الذي يحوي إعراب: "كيف".

68 المسألة 66:

أحكام الفاعل التسعة، أولها: الرفع.

53 هل تصح الحكاية بالمعنى؟

54 هل يلحق بالقول ما يؤدي معناه؟

55 إشارة إلى حذف القول جوازا.

56 المسألة 63:

حذف المفعولين معا، أو: أحدهما، وحذف الناسخ.

معنى القرينة، أو: الدليل.

أعلم وأرى، ونظائرها مما ينصب ثلاثة مفاعيل.

61 أفعال أخرى تنصب بنفسها ثلاثة مفاعيل

62 إشارة إلى: "ترما" ونظائرها التي بمعنى: "لا سيما".

الفاعل وتعريفه، وأحكامه

حكم المعطوف على الفاعل الجرور بحرف زائد، ومناقشة رأي النحاة.

69 ثانيها: وجوده، وقد يحذف في مواضع.

70 حذف الفاعل.

72 أفعال لا تحتاج لفاعل، "ومنها أفعال مختومة "بما" الكافة"، رأي آخر.

"قلما" تكون حرف نفي، أحيانا.

73 ثالثها: تأخيرها.

رابعها: نجرده من علامة تنبية، أو جمع.

74 القلة النسبية لا تمنع القياس

لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ...

(603/2)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش

75 خامسها: إضمار عامله في مواضع.

76 سادسها: تأنيث عامله في مواضع.

78 أنواع المؤنث.

- 80 مواضع أخرى لتأنيث العامل وعدمه، منها اسم الجنس والتكسير
- 85 تأنيث الكلمة إذا قصد لفظها، وتذكيرها باعتبار آخر.
- 86 سابعا: أحوال تأخره وتقدمه على المفعول به، "وتنطبق على أحوال المفعول به أيضا".
- 88 معنى التقدم في اللفظ والرتبة، وإشارة إلى المحصور: "بإلا" أو "إنما".
- النائب عن الفاعل:
- المسألة 67:
- 97 أ- الدواعي لحذف الفاعل العوامل التي تحتاج وجوبا لنائب فاعل.
- 98 التغيير الذي يطرأ وجوبا بسبب حذف الفاعل.
- 100 المطاوعة، معناها وبعض ضوابطها الهامة.
- 99 مطاوع "فعل" الثلاثي المتعدي.
- 101 هفوة نحوية في كلام ابن مالك.
- 102 الفرق بين المعتل، والمعل، وحرف العلة، واللين، والمحد.
- معنى الإشمام.
- 107 ما لا يصح بناؤه للمجهول.
- 108 الرأي في أفعال يقال إنها مبنية للمجهول لزوما، هل يصح بناؤها للمعلوم؟
- 110 هل يكو المصدر المؤول عاملا لنائب الفاعل؟
- 89 الترتيب بين الفاعل والمفعول به، وعاملهما.
- 90 الفاء بعد "إما" الشرطية الظاهرة والمقدرة.
- 93 مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله.
- 94 ثامنها: عدم تعدد الفاعل.
- تاسعها: إغناؤه عن الخبر أحيانا.
- 95 الاشتباه بين الفاعل والمفعول، وطريقة التمييز بينهما.
- المسألة 68
- ب- الأشياء التي تنوب عن الفاعل، وشروطها.
- إنابة المفعول به.
- 113 إنابة المصدر واسمه
- متى تقع الجملة نائب فاعل؟
- 115 إشارة أخرى إلى الموضع الذي يحوي إعراب: "كيف".
- 116 الكلام على: "معاذ الله".

117 إنابة الظرف.

118 قط - عوض - فقط.

119 إنابة الجار مع مجروره.

النائب هو المجرور وحده، إعرابه، وإعراب تابعه.

الأشياء التي لا يجوز أن تنوب عنه.

(604/2)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش.

اشتغال العامل عن المعمول، معناه، وطريقته

122 المسألة 69:

معناه.

معنى السبي.

126 الضمير العائد على الظرف يجر بالحرف: "في".

نوع العامل، وشروطه.

129 حكم الاسم السابق في الاشتغال.

130 حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها.

138 شروط وتفصيلات أخرى.

المسألة 70:

150 أنواع الفعل من حيث التعدية وال لزوم.

151 حكم توابع المفعول به الحكمي.

152 لهما ضابطان.

153 قيمة الضابطين

مناقشتهما، وإبداء الشك في قيمتهما.

"في ص 86 حكم ترتيب المفعول به الواحد، أي: تقديمه وتأخره في جملته."

أنواع الفعل التام.

المراد من كلمة: "مفعول" عند إطلاقها.

153 هل يجوز العطف بالنصب على المفعول به المعنوي؟

- 154 أشهر علامات الفعل اللازم.
- 155 معنى الإلحاق، وحكمه، عصور الاستشهاد بالكلام القديم.
- 138 قد يصح الجمع بين المفسر والمفسر، لا العوض والمعوض عنه.
- 139 الجملة المفسرة، وحكمها، وحكم غير الجملة، قد يكون لها محل.
- 141 الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل، أو نائبه ... ولا يكون مبتدأ.
- 144 تأييد النحاة في إعراب: "وإن أحد من المشركين استجارك" وأمثالهما.
- 148 تقسيم بطريقة أخرى.
- أبيات "الألفية" في هذا الباب مفككة.
- 157 أنواع اللازم.
- المسألة 71:
- 158 طريقة تعدية الفعل اللازم، وما في حكمه.
- معنى: "ما في حكمه".
- 161 التعدية بحرف الجر الأصلي نزع الخافض والنصب به "وهو المسمى: الحذف والإيصال".
- 161 تنويع حروف الجر وتغييرها بتنوع المعاني ولو لم يتغير العامل.
- المراد من أن فعلاً لازماً يتعدى بحرف جر معين.

(605/2)

-
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش
- 162 حذف الجار، وأنواع الحذف وآثاره.
- النصب على نزع الخافض أي: الحذف والإيصال.
- 165 بقية وسائل التعدية: "همزة النقل، التضعيف".
- 166 تحويل صيغة الفعل الثلاثي إلى: "فاعل واستفعل".
- 167 تحويل صيغة الفعل الثلاثي إلى "فعل للمبالغة" ...
- 168 التضمين ونوعه ومزيتة ...
- بعض أحكام المطاوعة.
- 171 إسقاط الجار والنصب على نزع الخافض "أي: الحذف والإيصال".
- 173 تعريف المغالبة وتفصيل الكلام عليها.

176 المسألة 72:

تعدد المفعول به، وترتيبه، وحذفه.

مواضع جواز الترتيب.

التنازع في العمل:

المسألة 73:

186 أمثلة وتعريف.

192 أحكام التنازع.

177 التزام الترتيب.

موضع مخالفة الترتيب وجوبا.

179 حذف المفعول به.

الفضلة والعمدة.

حذف المفعول به جوازا.

181 عدم حذفه.

182 معنى المثل، ما يشبهه.

183 حذف عامل المفعول به جوازا ووجوبا.

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به، جعل المعدي لازما، أو في حكم اللازم.

183 - 1- التضمنين لمعنى الفعل اللازم حكما.

2- تحويل الفعل الثلاثي إلى "فعل" للمدح والذم، وشروط ذلك، الفرق بينه وبين: نعم

184

3- المطاوعة.

4- ضعف الفعل الثلاثي، الرأي فيه.

185 5- ضرورة الشعر.

التنازع في العمل.

إعمال الأول.

196 إعمال الأخير.

201 رأي في باب "التنازع"، إصلاح عيوبه.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش

المفعول المطلق، ومعناه

رقم الصفحة الموضوع:

204 المسألة 74:

سبب التسمية.

205 بعض الأفعال لا يدل على زمن.

206 ناصب المصدر.

207 تقسيم المصدر بحسب فائدته اللغوية المصدر المبهم، والمختص، ومنه النوعي،

والعددي

تعريف كل.

تعريف المصدر المبهم.

208 متى تستعمل المصدر المبهم؟

توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي.

210 العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق.

211 حكم المصدر المؤكد لعامله، وغير المؤكد.

213 المسألة 75:

حذف المصدر الصريح، وبيان ما ينوب عنه.

214 معنى اسم المصدر.

المفعول له، أو: لأجله.

236 المسألة 77:

أمثلة له.

237 تعريفه وتقسيمه، أحكامه.

رقم الصفحة الموضوع:

219 المسألة 76:

حذف عامل المصدر، وإقامة المصدر المؤكد نائباً عنه.

الدليل المقالي والحالي.

220 حذف العامل وجوبا.

معنى الخبر والإنشاء، وجملة كل، الجملة الإنشائية: طلبية، وغير طلبية، بيان كل واحدة.

222 الكلام على: "سقيا" و"رعيا".

224 الأساليب الخبرية.

- 226 الكلام على: ألبتة "معناها، وهمزتها".
- 229 متى يعمل المصدر الصريح؟ في موضعين.
- 230 اللفظ المهلم، صحة استعماله وتجديده، تكملة المادة اللغوية الناقصة.
- الكلام على معنى إعراب كلمة: "ويح-ويل-ويب-ويس-بله ... "
- 231 أنواع مختلفة من المصادر السماعية.
- 2342 ما يجوز فيها وفي قولهم: ويل للشجي من الخلي.
- 234 معنى التثنية فيها.
- متى يكون نكرة ومتى يكون معرفة؟
- 240 التذكير والتأنيث في اللفظ باعتبارين مختلفين.

(607/2)

-
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش
- ظرف الزمان والمكان
- 242 المسألة 78:
- شبه الجملة، وهو شبه الوصف، المراد من تضمن الظرف معنى: "في".
- ظهور "في" وعدم ظهورها.
- بعض الظروف لا يتضمنها.
- 243 قد يطلق الظرف ويراد منه الجار مع مجروره.
- 244 أحكامه.
- إشارة إلى حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات.
- 245 حروف المعاني، هل يتعلق بها شبه الجملة؟
- 246 حذف عامل الظرف جوازا ووجوبا، الظرف اللغو والمستقر.
- 249 سبب تعلق الظروف بالعامل المحذوف وجوبا.
- 252 الظرف الزماني المبهم والمختص، "أو أسماء الزمان المبهمة والمختصة".
- الضمير العائد على الظرف يجر "بفي" وقد يحذف.
- حكم إضافة كلمة: "شهر" إلى أسماء بعض الشهور.
- 255 أنواع ظرف المكان.
- 255 متى يتعدد الظرف؟

257 ما يلحق بالجهات، الرأي في مثل: "داخل-خارج-ظاهر المدينة ... "

الظرف المؤسس والمؤكد.

259 المسألة 79:

الظرف المتصرف وغير المتصرف.

أقسام كل.

"ا" المتصرف.

260 ... حكمة.

261 ... "ب" الظرف غير المتصرف شبه الظرفية كلمة عن الظروف الآتية:

"أين-ثم-هنا-متى ... "

إعراب: قط-عوض-فقط-مكان-بدل-حول "وفي هذه لغات" سحر-عند لدن-قبل-بعد ...

262 ... حكم الظرف غير المتصرف، ظرف الزمان "متى" أيضا. ومذ، ومنذ.

263 ما ينوب عن الظرف.

266 أقسام الظرف من حيث التصرف، وعدمه، ودرجته أقسام الظرف من حيث التصرف.

267 الفرق بين وسط بسكون السين، ووسط، بتحريكها.

وجوب تعلق شبه الجملة، ومعنى هذا، هل يصح تقدمهما على عاملهما؟ قد يتلعقان بعامل

معنوي هو: "الإسناد".

269 أقسام الزمان، واستغراقه المعنى.

270 حكم الظروف المركبة.

271 "بين" المركبة: "بين بين".

272 إشارة إلى الظرف: "ذات" في مثل:

ذات اليمين وذات الشمال.

أنواع أخرى من الظروف غير المتصرفة، حوال وفيها لغات.

275 "شطر-زنة الجبل-صقب".

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش.

273 ظروف منصوبة على نزع الخافض.

"حقا-غير شك-جهد رأيي-ظنا مني-و... " حذف العامل وجوبا.

274 تنزيل بعض الظروف منزلة أدوات الشرط في غر الجزم، اقتران جوابه بالفاء، هل يعطف الزمان

على المكان، والعكس؟ موجز للظروف المختلفة مع جدارتها برسالة مستقلة بها.

275 إذا.

278 إذا.

279 الفرق المعنوي بين: "إذا ون"

281 الآن.

282 أمس أول-بين-بدل.

283 بعد: حكمها، وبعض استعمالاتها الأدبية، أول-قبل-أمام-قدام-وراء-خلف-

أسفل-يمين-شمال-

فوق-تحت-عل-دون.

304 المسألة 80:

305 تعريفه.

306 بعض صور ممنوعة.

308 أحكامه.

287 الكلام على: "بيننا وبينما"، إشارة إلى إلحاق الظرف بالشرط.

290 حيث.

291 حول-ريث-عند.

292 معنى ظروف الغايات، وإيضاح المراد من: "الغاية"

293 عوض-قط.

294 كلما-لدى.

295 لدى.

296 لما، وهل تدخل على مضارع؟

299 مذ-منذ-متى-مع.

بناء أسماء الزمان "المبهمة".

300 مع-ملحقاتها.

301 الإضافة الواجبة إلى الجمل تحتم البناء.

شروط إضافة اسم الزمان للجملة.

المفعول معه.

310 حالات الاسم الذي بعد الواو.

314 اختلاف معنى الجملة باختلاف ضبط الاسم بعد الواو.

ترتيب المفعولات المجتمعة، المختلفة الأنواع.

(609/2)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش

الاستثناء

315 المسألة 81:

إيضاح مصطلحاته ومعناه.

316 المستثنى منه، المستثنى، الأداة.

318 الاستثناء الموجب وغيره، التام.

النفى الصريح وغير الصريح.

الاستفهام الإنكاري، والتوبيخي.

317 المفرغ.

318 المتصل، المنقطع.

319 حكم المستثنى بإلا.

320 بدل لا يحتاج لرباط.

323 معمولات لا يصح فيها التفريغ.

325 إعراب قولهم: "كما لو كان الأمر كذا ...".

326 نوع آخر من التفريغ.

327 "لما" الاستثنائية.

شروط تقديم المستثنى بإلا وما يتصل به.

330 أشياء يصح فيها التقديم وعدمه.

328 ناصب المستثنى.

329 أمثلة مخالفة للقاعدة.

331 هل يكون المستثنى أو المستثنى منه نكرة؟

332 وقوع المستثنى جملة، أنواع من المنقطع.

334 بعض صور إعرابية دقيقة.

334 يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

337 بعض عيوب نظرية العامل.

338 الاستثناء "إلا" المكررة.

341 ملخص أحكام "إلا" المكررة.

343 المسألة 82:

أحكام المستثنى الذي أدواته أسماء: "غير-سوى".

345 فوارق بين "غير" وأخواتها.

346 هل تتعرف "غير"؟ وهل تدخل عليها "أل"؟

347 حكم تابع المستثنى بغير وأخواتها.

348 نوع من الإعراب على التوهم.

349 بيد الاستثنائية.

الفوارق بين "غير" و"إلا"

350 وقوع "إلا" اسما لا يفيد استثناء.

353 المسألة 83:

أحكام المستثنى الذي أدواته أفعال خالصة، والذي أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروفا.

355 الحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا أفعال الاستثناء.

357 تعلق شبه الجملة بالنسبة.

358 متى تصلح تلك الأفعال مع فاعلها لأن تكون جملة تعرب نعتا؟

362 أنواع: "حاشا" وكيف تكتب؟

363 حذف المستثنى وأداته.

"لما" الاستثنائية.

"لا سيما" ونظائرها "لا ترما ولو ترما...."

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش
الحال:

363 المسألة 84:

تعريفه

تذكير لفظه وتأنيثه:

364 عامل الحال وصاحبها، هل يختلف العامل فيهما؟

365 صاحب الحال

مجيء الحال من المبتدأ أو من اسم الناسخ وصحة ذلك.

366 أقسام الحال والكلام على كل قسم، المنتقلة والثابتة.

368 المشتقة والجامدة بنوعيهما.

الجامدة المؤولة بالمشتق.

معنى القلة الذاتية والنسبية، إشارة إلى الموضع المشتغل على بيان: الاطراد والقياس،
والغالب و ...

371 العرب تكرر اللفظ بقصد الترتيب، أو: الاستيعاب، قياسية التكرار المفيد
للترتيب.

372 وقوع المصدر حالا.

373 الحال الجامدة غير المؤولة.

الحال الموطئة، والمقصودة، معنى شبه المشتق.

375 تقسيمها إلى نكرة ومعرفة.

الجملة نكرة أو في حكم النكرة.

376 إشارة عابرة إلى كلمة: "وحد"، إعرابها وإضافتها.

378 تقسيمها إلى حال هي نفس صاحبها، وإلى غيره.

378 تقديمها وتأخيرها.

ترتيبها مع صاحبها

379 الكلام على "كافة" و"قاطبة" وعدم التزامهما النصب.

380 ترتيبها مع عاملها، وجوب تأخيرها.

عودة إلى العامل في الحال وصاحبها وميجئها من المبتدأ، وهل يختلف العامل في الحال
وصاحبها؟

384 وجوب تقديمها.

جواز الأمرين.

- "كيف" بيان الموضوع الذي يشتمل على استعمالاتها وإعرابها.
- 385 تقسيمها إلى متعددة، وغير متعددة.
- 386 إشارة إلى الحال الحقيقية والسببية.
- 389 الحال المترادفة - المتوالية - والمتداخلة.
- 390 تقسيمها إلى مقارنة، ومقدرة "أي: مستقبل، ومحكية" ...
- 391 تقسيمها إلى مؤسسة، "مبنية" ومؤكدة.
- 392 تقسيمها إلى مفردة وغيرها.
- 393 ومن المفردة ألفاظ مركبة مبنية، مثل: شجر بعر -الكلام على الرابط.
- 395 الحال شبه الجملة.

(611/2)

-
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش
- 393 نوع من الحال المفردة يجب اقترانه بالفاء، أو: ثم، العاطفتين.
- 394 الحال الجملة،
- 395 الجملة نكرة أو في حكم النكرة، وأثر ذلك.
- شروط الجملة.
- نوع الرابط.
- "لا" النافية، وهل تخلص المضارع للمستقبل؟
- 397 واو اللصوق التي تسبق الجملة النعتية.
- 400 تقسيمها إلى حقيقية وسببية.
- 402 المسألة: 85:
- صاحب الحال أيضا، حكم نعت النكرة إذا تقدم عليها.
- 404 صاحب الحال المضاف إليه.
- المسألة 87:
- 413 أمثلة.
- 416 المراد اصطلاحا من كلمة: "تمييز" معنى: "من" البيانية.
- 417 أقسام التمييز.
- الغالب على تمييز المفرد الجمود.

- 418 تقسيم تمييز الجملة.
- الفرق في التمييز بين الفاعل النحوي والمعنوي، وكذا المفعول.
- 406 مطابقة الحال لصاحبها ...
- 407 الإشارة إلى "أي".
- عودة إلى صحة مجيء الحال من المبتدأ و ... و
- 408 المسألة 86:
- حكم الحال، وعاملها، وصاحبها، ورابطها، من ناحية الذكر، والحذف.
- 409 حذف عامل الحال، الدليل المقالي والحالي.
- 410 إشارة أخرى لحال مفردة تقتزن بالفاء، أو ثم، وجوبا.
- 411 حذف صاحب الحال.
- حذف الرابط.
- 412 التوافق والتخالف بين الحال والتمييز.
- التمييز.
- 420 المسألة 88:
- 420 أحكام تمييز المفرد.
- 422 أحكام تمييز النسبة.
- 424 تقديم التمييز.
- إعراب: "يا جاري ما أنت جارة".
- 427 ألفاظ تصلح حالا وتمييزا.
- تمييز الضمير.
- 428 مطابقة التمييز، وتركها.
- 429 اتفاق الحال والتمييز واختلافهما.

(612/2)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل" والهامش حروف الجر.

431 المسألة 89:

حروف الجر تسمى: "حروف الإضافة، أو: حروف الصفات، "وقد تسمى: ظروفًا"،

بيانها،

أسباب جر الاسم، رأى في الجر بالتوهم، والمجاورة.

432 الفصل بين الجار ومجروره، الفصل بـ"كان" الزائدة، أو: "لا" النافية.

433 انقسامها إلى ما يجر الظاهر وحده، أو الظاهر والضمير، حروف كل.

من آثار حرف الجر حذف ألف "ما" الاستفهامية المجرورة، الإعراب المحلي.

434 انقسامها بحسب الأصالة والزيادة، وشبهها، وتعريف كل.

434 إشارة إلى الموضع الذي يشتمل على الكلام على اللفظ الزائد حرفاً، وغير

حرف.

عمل حرف الجر، وفائدته، العامل، وأنواعه.

حذف العامل جوازا ووجوبا.

436 تعلق الجار الأصلي مع مجروره بالعامل، وسببه.

استغناء الحرف "على" أحيانا عن التعلق.

436 لا بد من تغيير حروف الجر، وتنويعها على حسب المعاني "السياق".

439 نوع العامل "أي: المتعلق به" هل يتعلقان بأحرف المعاني؟

441 تعلق شب الجملة بالإسناد، "أي: بالنسبة، وتسمى: العامل المعنوي".

444 عدم تعلق حرفين للجر مع مجرورهما بعامل واحد إذا كان معناه واحداً.

445 ما المراد من شبه الجملة؟

446 تفصيل الكلم على شبه الجملة التام، وغير التام، وعلى التعلق بالعامل ...

تلخيص ما تفرق من أحكم شبه الجملة، وأنه هو الخبر، و.....و..... الفرق

بين

نوعي الظرف من جهة المتعلق الواجب حذفه.

حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات.

شبه الجملة المستقر واللغو.

449 سبب التسمية بشبه الجملة.

شبه الوصف.

بيان الحروف الأصلية وغيرها

النحو الوافي - ثان

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة" والتفصيل والهامش.

450 حرف الجر الزائد.

فائدة حرف الجر الزائد.

إشارة أخرى إلى الموضع الذي يحوي الكلام على اللفظ الزائد مطلقا.

451 إعراب المجرور بحرف الجر الزائد.

452 حرف الجر الشبيه بالزائد.

453 طريقة إعراب حرف الجر الشبيه بالزائد.

454 أوجه المشابهة والمخالفة بين أنواع حروف الجر.

455 المسألة 90:

معاني حروف الجر، وعملها، تفاوتها في الشيع.

456 معنى القلة الذاتية والنسبية أيضا.

كي: واستعمالاتها.

457 لعل.

458 متى.

حروف الجر الشائعة:

من: حكمها، معانيها.

461 زيادتها في الإثبات.

466 أسلوب مسموع "مما ..."

ضبط نون "من" بعض أساليب مسموعة.

468 إلى: حكمها ومعانيها.

472 اللام، أصلتها وزيادتها، من أيهما لام الاستغاثة معاني اللام.

475 لام التقوية، حكمها، بعض مواضعها.

476 مناقشة كلام النحاة في التقوية.

لام الإضافة، أو اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله.

477 إشارة إلى كل حروف القسم.

478 لام التبيين، والمراد منه.

479 إشارة إلي: سقيا لك، ورعيا لك، وتبا للخائن.

481 حركة لام الجر.

482 حتى:

- الفروق بين "حتى" و"إلى"
- 484 و 485 قد تكون "حتى" للاستثناء، وأمثلة لذلك.
- 489 الواو، والتاء.
- 490 الإشارة إلى واو: "رب" ... أحرف القسم، حكمها، ومعانيها.
- الباء.
- الفرق بين باء السبب وباء الاستعانة.
- 494 اتصال "ما" الزائدة بالباء.
- 495 مواضع زيادتها، وهل تقاس؟
- 498 جملة القسم، وجملة جوابه، القسم الاستعطائي وغيره.
- 499 وشروط الجواب، ومحل جملة القسم.
- 502 وقوع القسم بين أداتي نفي.

(614/2)

-
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل"
- والهامش،
- 502 تكرار أداة القسم.
- حذف جملة القسم.
- حذف أداة القسم وحدها، أو مع المقسم به.
- 503 اللام الداخلة على أداة الشرط.
- إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم غالبا.
- 504 حذف جواب القسم.
- قد يكون لجملة القسم محل من الإعراب.
- 505 نوع جواب القسم: "جملة أو شبهها".
- ألفاظ أخرى للقسم، ومنها: لا جرم، وجير.
- 507 في: معناها، وحكمها.
- 509 على: معناها، وحكمها.
- 512 استغناؤها عن التعليق أحيانا.
- 513 عن: معناها وحكمها.

- 515 اتصال "ما" الزائدة بها.
الكاف: معناها، وحكمها.
518 اتصال "ما" الزائدة بها.
مذ ومنذ.
522 رب: معناها، وحكمها.
523 الضمير المجهول.
525 اتصالها "بما" الزائدة.
527 ضبطها، واصتاتها بناء التانيث.
528 حذف: "رب"، بعد الواو والفاء، وبل.
لا يتحتم أن تعرب هذه الواو نائبة عنها.
530 كيفية إعراب الاسم المجرور بها، وتوابعه.
531 دخول "رب" على الجمل وأثر ذلك عليه، قد تحل "مما" محل "ربما".
532 المسألة 91:
حذف حرف الجر وإبقاء عمله.
إشارة إلى: "نزع الخافض"
536 حذف الجار والمجرور معا.
537 المسألة 92:
نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.
544 بحث في: مذ ومنذ.
546 بحث في: التضمين.
594 رأي في البحث السالف.
596 باب في: اللغة المأخوذة قياسا لابن جني.
599 إشارة موجزة إلى تكملة مادة لغوية ناقصة وإلى اطراد القياس، وإلى الاشتقاق من الجامد.

(615/2)

المجلد الثالث

الإضافة

المسألة 93: الإضافة 1

تقسيمها:

تنقسم قسمين؛ محضة، "وتسمى: معنوية أو حقيقية"، وغير محضة،

1 فيما يلي إيضاح لمدلولها النحوي الدقيق، ولبعض المصطلحات التي تتصل بها:

أ- في جملة مثل: "الوالد، منصف"، أو: "أنصف الوالد" يكون المراد هو: الحكم على الوالد بالإنصاف أي: إسناد الإنصاف إليه، وإن شئت فقل: نسبة الإنصاف إليه. وفي جملة أخرى مثل: "الصفح حسن" أو: "يحسن الصفح" يكون المراد أيضا هو: الحكم على الصفح بالحسن، أي: إسناد الحسن إليه، أو: نسبته له. وكذلك لو قلنا: "الحقوق غير مستريح" أو: "الحقود لا يستريح"، فإن المراد هو الحكم بعدم الراحة على الحقود، أي: إسناد عدم الراحة إليه، أو: نسبة عدم الراحة له، ونفيها عنه، وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية، مثبتة أو منفية؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو: "الحكم"، أي: "الإسناد"، أي: "النسبة". وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو: "المعنى المفهوم من الجملة؛ إثباتاً أو نفيًا". ويعبر عنه النحاة بأنه: "الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضي أن يقع على أحدهما معنى الآخر، أو ينفي عنه". ويجري على ألسنتهم كثيراً ذكر: "النسبة الأساسية" أو: "النسبة الكلية"؛ يريدون بها ذلك المعنى، أو: الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها - كالجملة غير الشرطية - ولا أن تسمى جملة إلا به. وقد يختصرون فيقولون: "النسبة". دون وصفها بصفة "الأساسية" أو بـ "الكلية"؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق؛ أي: عند حذف الوصف والتحديد.

ب- على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصل من الجملة الحقيقية المستقلة هو: "النسبة الأساسية" أو: "الكلية".

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل: "أقبل ضيف" أن تتعدد الاحتمالات الذهنية في أمر هذا الضيف: ما اسمه؟ ما بلده؟ ما صلته بنا؟ ما غرضه؟ ما شأنه؟ ... و ... و ... كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها، ولا تدل عليه النسبة الأصلية فيها، ومن ثم كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية؛ كأن نقول: أقبل ضيف عظيم، فننسب العظمة للضيف. فهذه نسبة أَيْضًا، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية، ليست أصيلة كالسابقة، إذ لا يتوقف - في الغالب - =

= على هذه النسبة الجزئية أو: الفرعية، المعنى الأساسي للجملة، ولا يختل بحذفها؛ فمن الممكن -غالبًا- الاستغناء عنها عن الزيادة اللفظية التي جلبتها.

وكذلك لو قلنا: أقبل الضيف مبتسمًا، أو فرحت بالضيف يومًا ... أو غير هذا من الزيادات اللفظية الفرعية التي منها: الحال، والتمييز، والمفعولات، والتوابع، وغيرها من سائر "المكملات" التي تزداد على طرفي الجملة الأصلية؛ فتكسيبها معنى جزئيًا جديدًا، قد يمكن الاستغناء عنه.

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية، أو الفرعية: "القيد"، أو: "النسبة التقييدية" يريدون بها: "النسبة التي جاءت لإفادة التقييد"، أي: لإفادة نوع من الحصر، والتحديد، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عامًا مطلقًا يحتمل أنواعًا وأفرادًا كثيرة؛ فجاءت التكملة "أي: القيد" فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين، وجعلت المراد محددًا محصورًا في مجال أضيق من الأول، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل.

ج- من أمثلة التكميلات كلمة: "الغرفة" في نحو: "أضاء مصباح الغرفة" فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة: "مصباح"؛ إذ لا ندري: أهو مصباح للغرفة، أم للطريق، أم للمصنع، أم للنادي ... ؟ فلما جاء القيد -وهو كلمة: "الغرفة"- أزال تلك الاحتمالات، وقصر الفهم على واحد منها، فأفاد التقييد، بأن جعل العام المطلق محدودًا محصورًا. ومثل هذا: قرأت أدب العرب - تمتعت بأدب العرب ... و ... فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية.

ومما يلاحظ أن التكملة "أي: القيد" مجرورة في أمثلة هذا القسم: "ج" لا تفارق الجر مطلقًا. أما في غيرها فقد تكون التكملة مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة ... على حسب حاجة الجملة. وتسمى التكملة الجزئية التي تلازم الجر دائمًا: "المضاف إليه" ويسمى اللفظ الذي قبلها، والذي جاءت لتقييده، وتحديد مدلوله: "المضاف" ويطلق عليهما معًا: "المتضايقان" و"الإضافة" هي الصلة المعنوية الجزئية التي بين المتضايقين، "وهما: المضاف، والمضاف إليه": ويقول النحاة في تعريفها:

"إنها نسبة تقييدية بين اسمين، تقتضي أن يكون ثانيهما مجرورًا دائمًا". نعم، قد يكون

المضاف إليه جملة - كما سيجيء البيان في ص 28، وله إشارة في ص 78 و 83 و 84، ولكن الجملة في هذه الحالة بمنزلة المفرد، أي: الاسم الواحد؛ فمحلها الجر، أما المضاف فلا بد أن يكون في جميع حالاته اسماً يعرب على حسب الحاجة، ولا يصح أن يكون فعلاً، أو حرفاً، أو جملة "انظر ص 7 ج".
مما تقدم نعلم؛ أن التكملة تسمى: "القيد"، أو: التنبية "التقييدية" وليست مقصورة على الإضافة، بل تشمل جميع المكملات. وأن التكملة في الإضافة تسمى: "المضاف إليه" ولا بد أن يسبقه: "المضاف"، وكلاهما لا بد أن يكون اسماً واحداً، وقد يكون المضاف إليه "جملة بمنزلة =

(2/3)

"وتسمى: لفظية، أو مجازية 1 - ولها ملحقات 2-".
فالأولى: ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قوياً؛ وليست على نية الانفصال 3؛ لأصالتها، ولأن المضاف - في الغالب - خال من ضمير مستتر يفصل بينهما.
والأكثر أن يكون المضاف في الإضافة المحضة واحداً مما يأتي:
1- اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها 4، كالمصادر 5، وأسماء

= الاسم الواحد أي: المفرد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائماً، أما المضاف فلا يلزم حالة إعرابية واحدة؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التي يكون فيها.

والأغلب في المضاف أن يكون معرباً. وقد يكون اسماً مبنياً، مثل: "حيث"، و"إذا" الشرطية، و"كم" الخبرية، "كما سنعرف في هذا الباب"، ومثل بعض أنواع مبنية على فتح الجزأين من المركب المزجي العددي في نحو: هذه خمسة عشر محمد؛ طبقاً لما هو مذكور في باب العدد - ج 4 م 164 ص 400.

"ملاحظة": يتردد في النحو اسم: "الشبيه بالمضاف" وهو يختلف اختلافاً واسعاً عن "المضاف". وتفصيل الكلام على هذا الشبيه، وعلى أحكامه، مدون في ج 1 م 56 باب: "لا" النافية للجنس، عند الكلام على حكم اسمها، ص 691.

1 يريدون "بالحضة": التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط، وليست على نية الانفصال؛ لأصالتها، ولأنها لا يفصل بين طرفيها "وهما: المضاف والمضاف إليه" ضمير مستتر

كالضمير الذي يفصل في الإضافة غير المحضة؛ فيجعلها كأنها غير موجودة؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ، وإن كان مستترًا - كما سيجيء - في ص 34 عند الكلام عليها.....

ويريدون "بالمعنوية": أنها تحقق الغرض المعنوي الذي يراد منها تحقيقه، وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف، أو التخصيص - كما سيأتي في ص 23- ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر سنعرفه بعد في ص 16. ويريدون بالحقيقية: أنها تؤدي الغرض المعنوي السابق حقيقة، لا مجازًا - والمجاز الممنوع هنا هو الآتي في ص 33 وليس هو المعروف في البلاغة - ولا حكمًا أو تقديرًا. "وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقية"..... وستجيء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى في "ص 23، 33".

2 ستجيء الملحقات في ص 40-د.

3 يتضح المراد من "نية الانفصال"، ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجيء في ص 34.

4 أي: غير المؤولة بالمشتق.

5 وسيجيء في باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتًا، أن هناك مصادر مسموعة أضيفت إلى معرفة، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالمشتق؛ فإضافتها غير محضة. "انظر ص 464".

(3/3)

المصادر 1، وكثير من الظروف، والجوامد الأخرى، نحو: لا يتم حسن الكلام إلا بحسن العمل - لو استعان الناس كعون النمل ما وجد بينهم شقي، ولا محروم - عند الشدائد تعرف الإخوان. لسان العاقل وراء قلبه، وقلب الأحق وراء لسانه - ومن الأمثلة للجوامد المضافة، الباقية على جمودها، الكلمات: أرض، بعض، جسم، فؤاد، في قول الشاعر:

أيها الراكب الميمم 2 أرضي ... اقر 3 من بعضي السلام لبعضني

إن جسمي - كما علمت - بأرض ... وفؤادي ومالكيه بأرض

ب- المشتقات الشبيهة بالجوامد؛ "وهي المشتقات التي لا تعمل مطلقًا 4، ولا تدل على زمن معين" كصيغ أسماء الزمان، والمكان، والآلة، مثل الكلمات: مسكن، مزرعة،

محراث، منجل، مذارة، مَغْرَب ... في نحو: "الفلاح كالنحلة الدءوب النافعة؛ يغادر مسكنه قبل الشروق، قاصداً مزرعته؛ يعمل فيها ويكد؛ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه، أو منحنيًا على فأسه، أو حاصداً بمنجله، أو مذريراً بمذراته، أو متعهداً زروعه. و ... ويظل على هذا الحال حتى المغرب؛ فيرجع من حيث أتى، دون أن يعرج على ملعب، أو ملهى، أو مقهى يسهر فيه، ثم يقضي الليل هادئاً نائماً حتى يوافيه الصباح الجديد". ويدخل في هذا النوع: المشتقات التي صارت أعلاماً؛ وفقدت خواص الاشتقاق، ويسبب استعمالها الجديد في التسمية⁵؛ مثل الأعلام: محمود، حامد، حسن ...

1 سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه في ج 2 ص 174 م 75. وسيجيء الكلام عليه وعلى المصدر في باب خاص بهما. "ص 181 و 207".

2 القاصد.

3 المراد: اقرأ، سهلت الهمزة؛ -بأن صارت ألفاً، أي: اقرأ ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف كالشأن في كل فعل أمر معتل الآخر؛ فإنه يبنى على حذف حرف العلة.

4 سيجيء لها إشارة أخرى في ص 30 من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات "اسم الفاعل و ... و ...".

5 كما سيجيء في هامش ص 182.

(4/3)

ج- المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها¹؛ نحو: قائد الطيارة مأمون القيادة؛ فإن كلمة: "قائد" اسم فاعل مضاف، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة؛ أهو الماضي، أم الحال، أم الاستقبال؟ وكذلك كلمة "مأمون" التي هي اسم مفعول.. "وتسمى هذه المشتقات الخالية من الدلالة الزمنية: بـ"المشتقات المطلقة الزمن"².

د- المشتقات الدالة على زمن ماضٍ³ فقط؛ نحو: عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس أمناً واطمئناناً.

هـ- أفعال التفضيل -على الرأي المشهور⁴- وهو من المشتقات التي لها بعض⁵ عمل -مثل: أعجبت بشوقي، أشهر الشعراء في عصره، وقولهم: أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم

أخلاقاً.

و إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدالة على المضى أو على الدوام؛ مثل:
أزال ساطعُ الصباح البهيج حالكَ الليل البهيم، وكقوله تعالى عن نفسه: {مَا لِكَ يَوْمَ
الدِّينِ} .

1 كما سيجيء في "ب" من ص 40.

2 سيجيء الكلام عليها في أبوابها الخاصة، من هذا الجزء، ولها إشارة في ص 30.

3 لا يكفي دلالتها على الزمن الماضي وحده، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل؛ لفقد
بعض شروطه. "وستجيء في ص 238".

4 راجع الصبان والتصريح -وغيرهما- في هذا الموضوع، ثم حاشية ياسين على التصريح
ج 2 باب: "أفعل التفضيل"، وعند الكلام على إضافته للنكرة. ويرى شارح المفصل
"ج 3 ص 4" ومن معه أن إضافته غير محضة، وبطيل الإيضاح لهذا، ويؤكد.

5 كعمله الجر في المضاف إليه، والنصب في تمييزه، ولأنه يرفع الفاعل، ولا ينصب
المفعول به؛ ففي مثل: "مررت برجل أفضل القوم" ما سمع فيه أفعل التفضيل مضافاً إلى
المعرفة مع أن المفضل نكرة يعرب أفعل التفضيل بدلاً من المفضل، لا صفة له، بناء
على الرأي الأشهر السالف؛ لكيلا تقع المعرفة نعتاً للنكرة. نعم إن البدل المشتق قليل؛
كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافة غير المحضة، ولكنه جازع مع قلته ومخالفته
للأكثر، "كما في ص 38" ويعرب نعتاً بناء على الرأي الآخر؛ لأنه لم يكتسب التعريف
من المضاف إليه ... وإذا أضيف: "أفعل" المراد به التفضيل، وجب أن يكون بعضاً من
المضاف إليه، وفرداً من جنسه، نحو: محمد أفضل الناس، أو: أفضل القوم، فلا يصح:
الحصان أفضل الطيور، ولا الطائر أفضل الخيول، كما سيجيء تفصيل هذا في ص 402
من بابه.

(5/3)

والثانية: ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفاً 1، عاملاً، دالاً على الحال، أو
الاستقبال، أو الدوام. "ويسمى هذا الوصف: ب"المشبه للفعل المضارع في العمل
والدلالة الزمنية"، وينحصر في اسم الفاعل، واسم المفعول، بشرط أن يكونا عاملين،
دالين على الحال، أو الاستقبال. وفي الصفة المشبهة في الرأي الراجح بين آراء أخرى

قوية 2 ولا تكون إلا للدوام غالبًا؛ نحو: "استجب لطالب الحق اليوم"، قبل أن ينتزعه
بعامل القوة غدًا" – "إذا شاهدت غلامًا مشرد النظرات، موزع الفكر، مسلوب الهدوء،
فاعلم أنه بئس يستحق العطف، أو جان يستحق الزراية" – "عظيم القوم من يهوى
عظيمات الأمور".

ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيحيي الكلام عنها في موضعه
المناسب 3 عند تناول ما سبق من بالإيضاح.
ولا بد في جميع حالات الإضافة المحضة وغير المحضة من أن يكون المضاف اسمًا 4 وكذا
المضاف إليه. وقد يقع المضاف إليه – أحيانًا – جملة؛ فيكون في حكم المفرد – كما
سنعرف – 5.

الأحكام المترتبة على الإضافة 6:
يترتب على الإضافة بنوعيتها أحكام؛ فبعضها واجب، وبعضها جائز. وأشهر الأحكام
الواجبة أحد عشر 7:

1 ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف؛ كبعض الصور المتعددة الآتية في:
"د" ص 40 وما بعدها، ومنها الصورة التي تستعمل في مدح شخص، أو: ذمه، أو:
الدعاء عليه، وهي "في ص 46": "لا أبا لفلان" – على اعتبار زيادة اللام بين
المتضايقين – وتفصيل الكلام عليها في ج 1 م 8 في الأسماء الستة.

2 انظر ص 37، 29، 307.

3 في "د" من ص 40. بما يسمى بالأنواع الشبيهة بالإضافة غير المحضة.

4 كما أشرنا في هامش ص 2 ويحيى في ص 7.

5 في ص 28، 84.

1 للأحكام التفصيلية الآتية ملخص مناسب في ص 70.

2 هذه الأحكام حتمية "أي: واجبة المراعاة والتطبيق" أما الأحكام الأخرى الجائزة
فأشهر أربعة، ستذكر بعدها مباشرة في الزيادة والتفصيل ص 62.

(6/3)

الأول: أن يكون "المضاف إليه" مجرورًا دائمًا 1، ولا فرق بين أن يكون مجرورًا في اللفظ؛
"نحو قول الشاعر:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم ... وتأتي على قدر الكرام المكارم
ونحو: من وثق بأعوان السوء لقي منهم شر المصائب ... " ومجروح الحل 2؛ نحو: من
التمس تقويم ما لا يستقيم كان عابثًا، وإخفاقه محققًا. ونحو: نعم العربي؛ يسرع للنجدة
حين يدعوه الداعي.. .. فكلمة: "ما" مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر.
والضمير "الهاء" -في إخفاقه- مضاف إليه مبني على الضم في محل جر. والجملة
المضارعية: "يدعو" مضاف إليه في محل جر.
وإذا كان المضاف إليه هو: "ياء المتكلم" 3 فإنه يستوجب أحكامًا أخرى غير الكسر،
ستجيء في باب خاص به 4.
أما المضاف فلا بد أن يكون اسمًا - كما سبق - ويعرب على حسب حالة الجملة؛
فيكون مبتدأ، أو خبرًا، أو فاعلاً، أو غير ذلك ... والكثير أن يكون معربًا، ومنه ما
يكون مبنياً، ولا يمنع البناء من أن يكون مضافاً؛ مثل: حين، حيث، إذ، إذا، لدن ...
و ... 5 وغيرها مما سيمر بعضه في هذا الباب ...
والمضاف هو عامل الجر في المضاف إليه 6- تبعًا للرأي المشهور.

1 ومعناه يخالف معنى المضاف؛ لأن الإضافة -ولا سيما المحضة- تقتضي مغايرة
المتضامين في مدلولهما؛ "كما سيجيء، في رقم 6 من هامش ص 40" إلا بعض الحالات
هناك، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسمًا، ولو تأويلًا؛ كما في هامش ص 2 وفي ص 6.
2 يكون مجرورًا في اللفظ إذا كان معربًا، ويكون مجرور الحل إذا كان مبنياً؛ كالضمائر،
والموصولات، و ... أو كان جملة، فالمبني والجملة كلاهما في محل جر.
3 الإضافة لياء المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفًا تسمى "الإضافة المقدرة".
أما الإضافة للياء المذكورة فنوع من "الإضافة الظاهرة". - كما سيجيء في "ب" من
ص 173. وهذا تقسيم آخر للإضافة.

4 ص 169.

5 لما تقدم في إشارة في آخر "ج" من هامش ص 2.

6 قلنا في الجزء الثاني "باب حروف الجر، هامش ص 338 م 89" إن جر الاسم
بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة، كل واحد منها يوجب جره، أولها: جره
بجر الجر، =

الثاني: وجوب حذف نون المثني، ونون جمع المذكر السالم، وملحقتهما -إن وقع أحدهما مضافاً محتوياً بتلك النون. فمثال حذفها من آخر المثني المضاف قول الشاعر:
العين تعرف من عيني محدثها ... إن كان من حزبها أو من أعاديها
ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثنى 1 قول الشاعر:
بدت الحقيقة غير خافٍ أمرها ... واثناء عليّ يشهدان بما بدا
ومثال حذفها من جمع المذكر: الجنود حارسو الوطن، باذلو أرواحهم

= وثانيها: جره بالإضافة، وثالثها: جزء بالتبعية لمتبوع مجرور، كأن يكون التابع نعتاً، أو: معطوفاً، أو: توكيداً، أو بدلاً، والمتبوع في كل تلك الحالات مجرور، فيجب جر التابع محاكاة له.

وهناك سببان آخران للجر؛ أحدهما الجر على: "التوهم"؛ ومن صواب الرأي إهماله، وعدم الاعتداد به "كما قلنا في ج 1 ص 609 م 49 حيث توضيحه، وتفصيل الكلام عليه".

والآخر الجر على: "المجاورة"؛ والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً. "كما أشرنا في الموضع السابق وفي ج 2 م 82 ص 323 و ص 401 م 89". أما الداعي لاتخاذه سبباً للجر فورود أمثلة قليلة جداً، وبعضها مشكوك فيه-، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: "هذا حجر ضب خرب"، بجر كلمة: "خرب"، مع أنها صفة "الحجر" ولا تصلح صفة "الضب"؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب، ومنها:

"يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ... " بجر كلمة: "كل"، مع أنها توكيد لكلمة: "ذوي" المنصوبة؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة: "الزوجات" لقال كلهن. وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا حجر ضب خرب الحجر منه، أو خرب حجره، ثم حذف ما حذف، وبقي ما بقي، واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته، على الوجه المبين في المطولات "ومنها هم الهوامع ج 2 ص 55" وقالوا في المثال الثاني إنه خطأ أو ضرورة.

واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً. وجاء في "المختسب" لابن جني -ج 2 ص 297- ما نصه: "إن خفض الجوار -أي: بالمجاورة- في غاية الشذوذ" 1. هـ بل جاء في كتاب "مجمع البيان" لعلوم القرآن -ج 3 ص 335 ما نصه: "إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلامهم...". 1. هـ، أي: في كلام العرب؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه، ولا يستعمل إلا في

المسموع "كما جاء في خزانة الأدب، للبغدادى، ج 2 ص 324".
1 من الملحق بالملثنى: "اثنان" و "اثنان" وقد سبق تفصيل الكلام على الملثنى وملحقاته
في ج 1 ص 76 م 9.
2 أي: عيناه، أو: صاحباه.

(8/3)

في حمايته. ومثال حذفها من الملحق 1 به قولهم: أحب الناس للمرء أهله؛ فلا يقض
سني حياته في معاداتهم، أو مقاطعتهم. وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف:
لقد اشتدت وقْدته، وتأجج سعيره، وأحرقنا ثلاثوه، وكان الأصل 2 قبل الإضافة:
عينين، اثنان، حارسون، باذلون، أهلون، سنين، ثلاثون.
فإن كانت النون الأخيرة ليست للثنائية ولا لجمع المذكر السالم، ولا للملحقها لم يجر
حذفها من المضاف؛ كالنون التي في آخر المفرد، مثل: سلطان، حنان، وكالتي في آخر
جمع التذكير، مثل: بساتين، رياحين؛ تقول: سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون،
حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد، كان العرب القدامى مفتونين ببساتين
الشام ورياحينها، يكثر قول في وصفها، والتغني بمباهجها.

1 ومن الملحق بجمع المذكر السالم: أرضون، سنون، عالمون، أهلون، ... و ... "وقد
سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته في ج 1 ص 81 م 11".
2 يجب أن يحذف مع نون الملثنى وجمع المذكر حرف اللام الذي يقع فاصلاً بينها وبين
ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه، في مثل: هذان أستاذاي، وهؤلاء أستاذي.
ومثل قول الشاعر:

خليلي إن المال ليس بنافع ... إذا لم ينل منه آخر وصديق
وقولهم: إن مكرسي أهل تفضل لا أنساه.
والأصل: استأذن لي، أستاذون لي، خليلين لي، مكرمين لي، ثم حذفت اللام مع النون.
وقيل أنها حذفت للتخفيف. وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع
النون، فلا قيمة للخلاف.. و ... كما سيأتي في باب: "المضاف للياء". "رقم 1 من
هامش ص 178".

(9/3)

زيادة وتفصيل:

1- هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم، مع عدم إضافة كل منهما. وتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفاً عاملاً بعده معموله. والغالب 1 في هذا الوصف أن يكون صلة "أل"؛ نحو: اشتهر المتقنان العمل، اشتهر المتقنون العمل ... فعند إثبات النون في الوصف - كما في المثال - يتحتم إعراب كلمة: "العمل" مفعولاً به للوصف. وعند حذفها، مثل اشتهر المتقنا العمل، اشتهر المتقنو العمل يجوز في كلمة: "العمل" أمران: أحدهما: الجر على اعتبارها مضافاً إليه، والوصف قبلها هو المضاف، حذفت من آخره نون التثنية، أو الجمع؛ بسبب إضافته. والثاني: النصب على اعتبارها مفعولاً به للوصف، حذفت النون من آخره للتخفيف، لا للإضافة؛ إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافاً، وإنما حذفت من آخره "النون" - بالرغم من عدم إضافته-؛ متابعة لبعض القبائل التي تحيز حذفها من آخر المثني، وجمع المذكر السالم، بشرط أن يكون كل منهما وصفاً عاملاً يغلب 1 أن يكون صلة "أل" وبعده مفعوله غير مجرور؛ كما شرحنا.

"1، 1" لأنها قد تحذف في حالات أخرى "سبق بيانها في ج 1 م 56 ص 691 باب: لا النافية للجنس".

وإنما قلنا: الغالب في الوصف أن يكون صلة "أل" اعتماداً على ما قاله الصبان هنا وفي الجزء الأول في باب: الإعراب؛ عند الكلام على حركة نون المثني والجمع" حيث صرح فيهما بأن الوصف صلة. ومعلوم أن الوصف لا يكون صلة إلا لأل، أما غير الغالب فعدم وقوعه صلة لها، وهذا يفهم من كلامه في باب الإعراب السالف في الموضع المشار له. كما يفهم من ج 2 آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضايقين بشبه الجملة.

لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم، وعدم محاكاتها - وإن كانت محاكاتها جائزة، لما قد تحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغة، وما يجب أن توصف به. وإنما عرضناها، كما نعرض نظائر لها في بعض الأحيان، للسبب الذي نردده كثيراً، وهو: الاستعانة بها على فهم الوارد منها. في النصوص القديمة، دون الموافقة على محاكاتها.

(11/3)

الثالث: وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته؛ كقولهم: بناء الظلم إلى خراب عاجل، وكل بنيان عدل فغير منهدم. فقد حذف التنوين من الكلمات المعربة: "بناء، كل، بنيان، غير ..."، وبسبب الإضافة. ولو زالت الإضافة لعاد التنوين.

الرابع: وجوب حذف "أل" من صدر المضاف، بشرط أن تكون زائدة¹ في أوله للتعريف، أو لغيره، وأن تكون الإضافة محضة، نحو: بلادنا تاج الفخار للشرق، وهي درة عقده. والأصل: البلاد، التاج، الدرة، العقد. فحذفت "أل" من أول كل مضاف. فإن كانت "أل" غير زائدة؛ "نحو: ألف، وألباب"2 لم تحذف. أما إن كانت الإضافة غير محضة، فيجب حذف "أل" أيضاً إلا في الحالات الأربع التالية3:

أ- أن توجد في المتضايقين معاً "أي: في المضاف والمضاف إليه، معاً"؛ نحو: الوالدان هما الرحيم القلب، العلماء هم المؤسس الحضارة.

ب- أن توجد في المضاف دون المضاف إليه، ويكون المضاف إليه مضافاً إلى اسم مبدوء بها؛ نحو: أعاون المؤسسي نهضة البلاد، وأعتقد أنهم الرائدو خير الوطن.

ج- أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً

1 أي: بشرط أن تكون غير لازمة، واللازمة -هنا- هي المعدودة من بنية اللفظ، أي:

من حروفه التي لا بد من وجودها ليؤدي المراد الأصيل منه، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقاً؛ مثل: "ألكن، ألفي، وألطف، وإلهام، وألوان، وألحان" - أعلاما ...

2 جمع: لب، بمعنى: عقل.

3 مما تجب ملاحظته: أن "الإضافة" تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود "أل" في "المضاف" إذا كان المضاف "المشتق" دالاً على الزمن الماضي فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة للإعمال، "والتي يجيء بيانها في ص 246؛ - كما سبق في ص 5 و 6- فلا يصح: جاء العابر النهر أمس. فلا بد لصحة الجمع بين "أل" و "الإضافة" في المشتق العامل "كاسم الفاعل و ... " أن يكون عاملاً زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذي يشمل الأزمنة الثلاثة؛ نحو: انظر العابر النهر الآن، انظر العابر النهر غداً، إن الله المدبر الأمور.

(12/3)

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها، نحو: اجد أنتم المدركو قيمته، والفضل أنتم الباذلو غايته.

د- أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً؛ نحو: أنتم الصانعا معروف، أنتم الصانعو معروف. ومنه قول الشاعر:

وما لكلام الناس فيما يرييني ... أصول، ولا للقائليه أصول

وفي غير هذه الحالات الأربع الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف "أل" كما قلنا. ففي كلمات مثل: العزيز، الشاهد، السارق، الأفضل ... و ... وأشباهها نقول فيها عند إضافتها: عزيز قومه مطاع فيهم، شاهد زور أكبر ضرراً من سارق مال. أفضل مواهب المرء عقله ... و ...

(13/3)

.....

زيادة وتفصيل:

1- الكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول "أل" على المضاف، بشرط أن يكون اسم عدد، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود، وفي أوله "أل" أيضاً؛ فلا بد من وجودها فيهما معاً، نحو: قرأت الثلاثة كتب في السبعة الأيام. وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب، وورود عدة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها. والبصريون

لا يجيزون هذا، مستنديين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق؛ فكما لا يصح أن يقال: اشترت الرطل الفضة، - بالإضافة- لا يصح كذلك أن يقال: الثلاثة الكتب -بالإضافة- حملاً للنظير على نظيره، وقياساً للشئ على ما هو من بابه. فَعِلَّة المنع عندهم: "التنظير".
والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى؛ لاعتمادها على السماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل؛ فلا مانع من الأخذ له لمن شاء غير أن المذهب البصري أكثر شهرة، وأوسع شيوعاً؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته؛ لتمثيل أساليب البيان اللغوي، وتتوحد، حيث يحسن التماثل والتوحد¹.
ب- في مثل: "جاء المكرمك". من كل وصف عامل مبدوء: ب"أل" ومفعوله ضمير بعده² - يعرب هذا الضمير "وهو هنا: الكاف"

1 وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأي البصري، والاقتصار عليه عند الكلام على المعروف "بأل" إذا أريد إضافته. "البيان، والصور المتعددة، ج 1 ص 320 م 32".
2 ومنه قول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلدي؟
ومثل البيت الأخير من أبيات "شوقي" التالية، يخاطب أبا البنات، الذي لم يرزق بنين:
إن البنات ذخائر من رحمة ... وكنوز حب صادق، ووفاء
الساهرات لعله، أو كبرة ... والصابرات لشدة وبلاء ...
والبكياتك حين ينقطع البكا ... والزائراتك في العراء النائي
"الكبرة: الشيخوخة، العراء النائي: الخلاء والفضاء البعيدان. والمراد بهما: المقابر".

(14/3)

مفعولاً به في محل نصب، ولا تصح الإضافة؛ لوجود "أل" في صدر المضاف؛ إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة¹ التي تباح فيها الإضافة مع وجود: "أل" في المضاف.

ويتعين في الضمير "الكاف" الجر الخلى بالإضافة إن كان الوصف مجرداً من: "أل" في

مثل: "جاء" مكرمك"، لفقد التنوين؛ إذ لم نقل: جاء مكرم إياك. أما إن كان مفعول الوصف ظاهرًا بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جلية؛ وتبين بجره، مع حذف التنوين من الوصف المضاف، وإلا فلا إضافة فينصب المفعول به بعد الوصف ... ومثل الضمير "الكاف" في وجوب النصب: الضمير "الهاء" في: "أوضعه" من قولهم المأثور: "لا عهد لي بالألم قفًا منه، ولا أوضعه". بفتح العين - كما وردت سماعًا - ف"الهاء" هنا مثل "الكاف" في المثال السابق. إلا أن "الكاف" مفعول به، و"الهاء" مشبه بالمفعول به هنا؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولًا به. وليست كلمة "أوضع" مضافة، و"الهاء" مضافة إليها؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرّها بالكسرة لا بالفتحة التي سمعت بها. على أنه لا مانع من جرّها في استعمالنا الآن على الإضافة 2.

وفي مثل: "مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره"، يجوز جر: "أحمر" بالفتحة؛ على اعتباره معطوفًا على كلمة "أبيض"، و"الهاء" بعده في محل نصب؛ على "التشبيه بالمفعول به" للصفة المشبهة: "وهي أحمر" ويجوز جر: "أحمر" بالكسرة: على اعتباره معطوفًا على أبيض أيضًا، مضافًا، و"الهاء" مضاف إليه، مبنية على الضم في محل جر 3.

1 في ص 12 وما بعدها.

2 لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يجيء في ص 422، باب: "أفعل التفضيل" خاصًا به إذا كان معطوفًا على "أفعل" آخر.

2 وقد نص على هذا صاحب المغني ونقله عنه الصبان في هذا الموضع من الباب.

(15/3)

الخامس: وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي 1، مناسب، اشتمالًا أساسه التخيل والافتراض، لا الحقيقية والواقع؛ فيلاحظ وجوده، مع أنه غير موجود إلا في التخيل، أو: في النية 2 - كما يقولون -.

والغرض من هذا التخيل: الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده؛ كالشأن في حرف الجر الأصلي 3، وأيضًا الاستعانة على كشف الصلة المعنوية بين المتضايين، وهما: المضاف والمضاف إليه، وإبانة ما بينهما من ارتباط محكم، وملازمة "أي: مناسبة" قوية لا تتكشف ولا تبين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه 4. بشرط أن يكون هذا الحرف خفيًا متخيلاً، مكانه بين المضاف والمضاف إليه، وأن يكون أحد

ثلاثة أحرف أصلية؛ هي: "من"، "في"، "اللام"5.

1 أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر "خفي ملحوظ". وقيل: إنها تشتمل على "اللام"، والأول هو الأرجح الذي يجب الاقتصار عليه.

2 هذا تعبير النحاة.

3 أوضحنا هذا في باب حروف الجر، ج 2 م 89 ص 340.

4 يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خفي، ولا على ملاحظة وجوده مع اختفائه وحجته: أنه لو كان هناك حرف خفي ملحوظ ما وقع فرق في المعنى بين: كتاب محمد، وكتاب محمد؛ فيتساوى المعنيان، مع أنهما غير متساويين في الواقع، لأن كلمة: "كتاب" الأولى معرفة، والثانية نكرة؛ وفرق كبير في المعنى بين المعرفة والنكرة.

وقد دفعوا حجته بمنع المساواة؛ قائلين: إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف - كاللام مثلاً - مجرد ملاحظة معنى "اللام". وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف، ولا من تخصيصه، على الوجه الآتي في الحكم السادس ص 23 ما دام حرف الجر مخفياً لا يظهر في الجملة بين المتضايين. أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير؛ فتخلو الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه؛ لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف إليه من تعريف أو تخصيص؛ حيث لا يوجد الآن إضافة مطلقاً.

فمجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة التامة بين "كتاب محمد" و "كتاب محمد" من كل وجه، إذ المراد من "كتاب محمد"، بمعنى: "كتاب محمد" ملاحظة معنى "اللام" فقط دون التصريح بها، ودون منع تعريف أو غيره مما يستفيده المضاف من المضاف إليه. فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور وأشباهه؛ من ناحية الملك، أو: الاختصاص، ونحوه، ليس غير.

5 ويسبب هذا الأثر المعنوي، مزيداً عليه الأثر الموضح في الحكم السادس التالي ص 23، سميت "إضافة معنوية" - كما سبق في رقم 1 من هامش صفحة 3، وكما سيجيء في صفحة رقم 24.

وإنما المحصر الاختيار في هذه الثلاثة؛ لأنها -دون غيرها- أقدر على تحقيق الغاية المعنوية؛ فالحرف: "من" يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه.. "والحرف: "في" يدل على أن المضاف إليه يحوي المضاف كما يحوي الظرف المظروف ... والحرف: "اللام" يدل على ملكية المضاف إليه للمضاف، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص ... فمثال: "من" قول أعرابية لابنها الخارج إلى القتال، وقد رأته متزيئاً: حرام على من يروم انتصاراً ... ثياب الحرير، وحلي الذهب أي: ثياب من الحرير، وحلي من الذهب. ومثال "في" قول الشاعر: ولقد ظفرت بما أردت من الغنى ... بكفاح صبح، واجتهاد مساء أي: بكفاح في صبح، واجتهاد في مساء. ومثال "اللام" قول الشاعر في وصف الصحف:

لسان البلاد، ونبض العباد ... وكهف الحقوق، وحرب الجنف¹
أي: للبلاد، للعباد، للحقوق، للجنف.

ومن الواجب التنبيه لما قلناه من أن الحرف الجار -في الأمثلة السالفة وأشباهها- لا وجود له في الحقيقة الواقعة، ولا في التقدير الذي يقوم مقامها، وإنما وجوده مقصور على التخيل، ومجرد النية. ولهذا لم يعمل الجر في المضاف إليه -في الرأي المشهور- ولم يحتاجا معاً إلى عامل يتعلقان به؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين. وبالرغم من أن هذا الحرف خيالي محض فإن التصريح به جائز في أكثر الإضافات المحضة² ...

ولكن يصلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافة محضة؛ بحيث يصح أن يحمل هذا الحرف محل ذاك، والعكس، بغير ضابط ولا اشتراط شيء، أم أن الأمر في الاختيار مقيد بشرط خاص، وخاضع لضابط معين؟. وبعبارة أخرى: أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة في كل إضافة

1 الميل عن الحق، الظلم.

2 سيجيء في قسم "أ" ص21 بعض الصور التي لا يصح فيها التصريح بحرف الجر.

محضة، أم أن لكل إضافة محضة حرفاً واحداً يناسبها، ولا يصلح لها سواه؟.

نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها، ولا يجوز اختيار غيره، وإلا فسد المعنى المراد، ولهذا قالوا: إذا صلح لواحدة أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الجارة الصالحة؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصاً به، لا يؤديه غيره، فلا يمكن أن تتفق المعاني في إضافة واحدة مع اختلاف هذه الأحرف.

وفيما يلي بيان الضابط الذي يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة: "وقد جرى الاصطلاح النحوي عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف؛ فيقال: الإضافة على معنى "من" 1، أو: الإضافة على معنى: "في"، أو الإضافة على معنى: "اللام".

1- تكون الإضافة على معنى: "من"، إن كان المضاف إليه جنساً عاماً يشمل المضاف، ويصح إطلاق اسمه على المضاف، وإن شئت فقل: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه 2، من غير فساد للمعنى، مثل: ثياب حرير، حلي ذهب ... فالحرير: مضاف إليه، وهو جنس عام، يشمل أشياء كثيرة؛ منها الثياب، وغيرها. والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة، منها الحلي وغيره، فالمضاف في الحالتين -ونظائرهما- بعض مما يشمل المضاف إليه، ولو سمي باسم المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى، فيصح: الثياب حرير، الحلي ذهب..

1 هي "من البيانية" التي سبق بيانها وبين أحكامها الأخرى في باب حروف الجر ج 2

ص 338 م 90.

2 إلا في المسألة التي في هامش الصفحة التالية.

(18/3)

.....

زيادة وتفصيل:

من الإضافة التي على معنى: "من": إضافة الأعداد إلى المعدودات؛ نحو: اشترت أربعة كتب. ويدخل في هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر؛ نحو: عندي من الكتب ثلاثمائة 1.

ومنها: إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة؛ نحو: بعت فدان قطن.
وإذا كانت الإضافة على معنى "من" جاز في المضاف إليه أوجه إعرابية أخرى، فيجوز أن يعرب بدلاً، أو عطف بيان، وتزول بوجودهما الإضافة وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل. كما يجوز أيضاً -إن كان نكرة- نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة؛ ففي مثل: هذه ساعة فضة، يصح إعراب: "فضة" مضافاً إليه مجروراً، والمضاف هو كلمة: "ساعة" خبر مرفوع، مجرد من التنوين. ويصح في كلمة: "فضة" إعرابها بدلاً، أو عطف بيان، فتكون مرفوعة، تبعاً لكلمة "ساعة" المرفوعة، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين في هذه الصورة بعد زوال الإضافة. ويصح أيضاً إعراب كلمة "فضة" حالاً أو تمييزاً؛ فيجب نصبها كما يجب تنوين كلمة: "ساعة" في هذه الصورة أيضاً، بعد زوال الإضافة.
ولكل صورة إعرابية من الصور الصحيحة السالفة معنى يختلف عن الآخر؛ لأن المعنى الذي يؤديه البدل أو عطف البيان يغير ما يؤديه الحال أو التمييز، وكذا ما يؤديه هذان.

1 عرفنا أنهم اشترطوا في الإضافة التي على معنى: "من" أن يكون المضاف إليه جنساً المضاف ... ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خبراً عن المضاف. لكن هذا لا يتحقق في إضافة العدد للعدد؛ إذ لا يصلح أن يقال: "الثلاث مائة ... " غير أنهم قالوا إن إضافة العدد للعدد هي على معنى "من" ولا يضر عدم صحة الأخبار في الظاهر؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع فيشمل المضاف. فالمقصود من المائة "وهي المفرد المضاف إليه" المئات؛ فكأنك تقول: الثلاث مئات ... وبهذا التأويل يتحقق الشرط السالف. وقد يقال: لا داعي للتأويل والتقدير ما دامت العرب قد نطقت بهذا ...

(19/3)

ب- تكون الإضافة على معنى: "في" إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعاً فيه المضاف 1: نحو: يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتي، ورحلة الصيف إلى السواحل البحرية. أى: رحلة في الشتاء، ورحلة في الصيف. ونحو: قول شوقي في وصف الظبي:

"عروس البید، الفاتن كالغید ... إذا شرع في السماء روقیه2، خلته دمية محراب، أو

شجيرة عليها تراب". يريد: عروس في البيد، دمية في محراب ...

ج- تكون الإضافة على معنى "اللام" إن كان معناها هو الذي يحقق القصد، دون معنى: "من" أو "في"؛ كالإضافة التي يراد منها بيان الملك، أو الاختصاص، في مثل: يضع العربي يده في يد أخيه، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء. أي: يد له في يد لأخيه. وقول شوقي يخاطب أبا الهول³:

أبا الهول، أنت نديم الزمان ... نجى الأوان⁴، سمير العصر⁵
أي: نديم للزمان -نجى للأوان- سمير للعصر، فالإضافة في هذه الصورة وأشباهاها على معنى: "اللام" ولا تصلح أن تكون على معنى "من" أو "في".
والغالب في اللام الملحوظة أن تكون لبيان الملك أو الاختصاص⁶. فإن صلح في مكانها ملاحظة حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظة الحرف الذي يحقق القصد؛ لأن لكل حرف -كما أشرنا⁷- معنى يؤديه؛ فالحرف الذي يؤدي المعنى الذي يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب.

1 ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما، وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف، وغلاًفاً محتويه. ويكفي أن تكون الظرفية مجازية.

2 قرنيه: -تثنية: قرن-.

3 تمثال فرعوني من أقدم آثار الفراعين، وأروعها صورة، وأكملها إتقاناً، رأسه رأس إنسان وجسمه جسم أسد.

4 الزمن الحديث.

5 بمعنى: الدهر. أو: جمع عصر.

6 انظر رقم "1" في الصفحة التالية، وقد سبق شرح هذا في الجزء الثاني، باب: "حرف الجر. ص 364 م 90.
7 في ص 18.

(20/3)

.....

زيادة وتفصيل:

1- قد تكون الإضافة على معنى: "اللام" ولكن لا يصح التصريح 1 بهذا الحرف، مثل: يوم السبت، يوم الأحد، ... و ... ومثل: علم الحساب، علم الهندسة، ... و ... وفي هذه الحالة يكتفي من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها؛ وهو: إفادة الاختصاص. وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف، وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه؛ ومن هذه الصور: ذو مال، عند علي، -مع الوالد- كل رجل.. فتصير بعد التغيير الذي لا يفسد المعنى: صاحب مال، مكان علي، مصاحب الوالد، أفراد الرجل.

2- الأصل أن تكون النسبة الإضافية قوية، أي: أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة، والربط بينهما محكمًا بحيث يظهر ويتحقق جليًا معنى الحرف: "من" أو: "في" أو: "اللام" على حسب القصد. وهذه الإضافة تسمى: "الإضافة قوية الملازمة" "أي: قوية المناسبة".

وقد تقوم دواعٍ بلاغية تقتضي أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة، لكنها واضحة مفهومة، ويعبرون عنها بأنها "الإضافة لأدنى ملازمة" 2، ومن أمثلتها: "قمر القاهرة"

ساحر، شمس حلوان 3 رائعة". فقد أضيف القمر إلى القاهرة، ونسب إليها، إضافة على معنى "اللام" فأين ما تفيده الإضافة التي على معنى "اللام" من الملك أو الاختصاص؟ ... إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة، ولا هذه النسبة؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى؛ فلا داعي لاستئثارها بالقمر. غير أن

1 أشرنا لما يأتي في رقم 2 من هامش ص 17.

2 وهي جائزة في السعة والضرورة. "أي: في النثر والشعر، وملحقاته ...".

3 إحدى ضواحي القاهرة، جنوبًا.

هناك داعياً بلاغياً اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة؛ هو: إفادة أنه يمنحها ما لا يمنح سواها، ويضفي عليها جمالاً قلَّ أن تفوز به مدينة أخرى، فكأنه خاص بها، مقصور عليها. ومثل هذا يقال في المثال الثاني وأشباهه¹.

1 كقوله تعالى: {كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا} . فقد أضيف الضحا إلى: "ها" التي هي ضمير العشية، فالتقدير: كأنهم لم يلبثوا إلا عشية، أو ضحا العشية. ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية؛ هي: أن الضحا أول النهار والعشية آخره؛ فبينهما أزمنة أخرى، لكل زمان منها اسمه الخاص. ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة، وإجراء إضافة لأدنى ملازمة بين المضاف والمضاف إليه، وكقولهم: "نجم الأحمق"؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمقى، هدأ واستراح، وخفت حدة حمقه. وكذلك ما جاء في "الكامل" للمبرد "ج1 ص243"، ومن قول الشاعر:

أهابوا به؛ فازداد بعداً، وصدّه ... عن القرب منهم ضوء برق ووابله
فقد أضاف الشاعر كلمة: "وابل" إلى ضمير "البرق"؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه؛
قائلاً "وابل البرق" مع أن "الوابل" ليس للبرق، قال المبرد: قد يضاف ما كان كذلك
على السعة كقول الشاعر:
حتى أنحت قلوصى في دياركمو ... بخير من يحتذي نعلًا وحافيه
فأضاف "الحافي" إلى "النعل" وهو يريد: حاف منها.

(22/3)

السادس: استفاد المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة؛ فيستفيد الأول من الثاني، ويبقى الثاني على حالة¹ لم يفقد شيئاً بسبب الاستفادة منه.

وإيضاح هذا: أنه - في الإضافة المحضة - إذا كان المضاف نكرة: وأضيف إلى معرفة - فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة؛ كقولهم: كلام المرء عنوان لعقله، وعقله ثمرة لتجاربه. فالكلمات: "كلام، عقل، تجارب" هي في أصلها نكرات، لا تدل كلمة منها على معين، ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة، واكتسبت منها التعيين الذي يزيل عن كل واحدة منها إبهامها وشيوعها. ومثل كلمة: "يد" المضافة للمعرفة في قول

الشاعر:

الغنى في يد اللئيم قبيح ... قدر قبح الكريم في الإملاق
فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف لم يصح -في الأغلب- إضافته إلى
المعرفة²؛ لأنه لا يستفيد منها شيئاً، ولهذا السبب لا يصح أيضاً إضافة المعرفة الباقية
على تعريفها إلى النكرة.
أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها -مع بقائها على حالها-
"تخصيصاً" يجعله من ناحية التعيين والتحديد في درجة بين المعرفة والنكرة؛ فلا يرقى في
تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الخالية من الإبهام والشيوع، ولا ينزل في الإبهام
والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الخالية من كل تعيين وتحديد. ومن أمثلته قولهم: "فلان
رجل مروءة، وكعبة أمل، وغاية فضل" ... فالكلمات: "رجل، كعبة، غاية" ... نكرات
محضة قبل إضافتها، فلما أضيفت إلى النكرة قلت أفراد كل مضاف بعد الإضافة؛

-
- 1 إذا توالى الإضافات، نحو: هذا بيت والد محمود، وقرأت أكثر قصائد ديوان شعر
المتنبي ... انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذي قبله، فالذي
قبله حتى يصل إلى المضاف الأول.
 - "راجع الصبان ج1 آخر باب أداة التعريف. وكذا المفصل ج6 ص34".
 - 2 قد يصح إضافة العلم بعد تنكيره، وإزالة علميته، لداعٍ من الدواعي التي تقتضي
إضافته. وفي ج1 ص204 م23 بيان هذا وتفصيله.

(23/3)

فكلمة: "رجل" تدل على أفراد لا حصر لها؛ منها رجل مروءة، رجل علم، رجل
حرب ... إلى غير هذا من رجال لا عدد لهم، فإذا قلنا: "رجل مروءة" انحصر الأمر في
نوع معين من أفراد الرجل، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى؛ كرجل علم، أو حرب، أو
زراعة، أو ... وكذا كلمة: "كعبة" و "غاية" وأشباهها؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد
اكتسبت نوعاً من "التخصيص" أفادها بعض التجديد الذي خفف من درجة إبهامها
وشيوعها، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل، ولم تبلغ في التعيين درجة المعرفة
الأصلية ...

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف¹ أو التخصيص على الوجه المشروح هي

الأثر المعنوي الثاني الذي ينضم إلى الأثر المعنوي الناشئ من الحكم الخامس²، فيحدث من انضمامها معاً إدراك السبب الحقيقي في تسمية هذا النوع من الإضافة المحضة: "بالإضافة المعنوية" كما أشرنا من قبل³.
وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتكثير في الأغلب؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً، ولا تخصيصاً في أكثر الاستعمالات؛ ولذا تسمى: "بالألفاظ المتوغلة⁴ في الإبهام"؛ ومنها: غير، حسب، مثل،

1 سبق شرح النكرة والمعرفة في ج 1 ص 144 م 17 ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفة في درجة التعريف وقوتها، متفاوتة من هذه الناحية، وأن المضاف إلى معرفة هو درجة المضاف إليه، إلا المضاف للضمير؛ فإنه في درجة العلم على الصحيح.
2 انظر ص 16.

3 في رقم 1 من هامش ص 3 وفي رقم 5 من هامش 16.
4 سبقت الإشارة للألفاظ المتوغلة في الإبهام "أي: المتعمقة المتغلغلة في داخله" في رقم 3 من هامش ص 190 من الجزء الأول "م 17" ثم الجزء الثاني في بابي: "الظرف والاستثناء م 79 و 82 ص 280 و 321". وقلنا في باب الظرف، ص 238 م 79 ما ملخصه: "إن اللفظ المتوغل في الإبهام هو: الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، وأنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً، إلا بأمر خارج عن الإضافة؛ كوقوع كلمة: "غير" بين ضدين معرفتين "كما نص على هذا "العكبري" في أول كتابه: "إملاء ما من به الرحمن ... - أول سورة الفاتحة - ج 1 ص 5" في مثل: رأيت العلم غير الجهل، وعرفت العالم غير الجاهل، وقوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} فوقوع كلمة "غير" بين ضدين معرفتين أزال إبهامها؛ لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك في مثل: أبصرت رجلاً غيرك. فكل رجل سواك هو غيرك؛ فلا تعيين ولا تخصيص ...

وبهذه المناسبة نعرض لكلمة "غير" من ناحية دخول "أن" عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء في المصباح المنير، في مادة "غير" ونصه: "تكون وصفاً للنكرة، تقول: جاءني رجل غيرك. وقوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} إنما وصف بها المعرفة؛ لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة

.....

= فعوملت معاملتها، ووصف بها المعرفة. ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام، لأنها لما شابت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخل ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام. ولك أن تمنع الاستدلال وتقول: الإضافة هنا ليست للتعريف، بل للتخصيص. والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة للتخصيص ولا تدخله الألف واللام ... "ا. هـ.

وجاء في الصبان -عند الكلام على ما يسميه بعض النجاة: "الإضافة شبه المحضة" وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف، كغير، ومثل، وشبه ... - ما نصه وقد نقله عن غيره: "ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف "بأل" أيضاً؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها "بأل". ونقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بأن "غير" لا تدخل عليها "أل" إلا في كلام المولدين "ا. هـ. وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى في ص 131.

وكذلك الشأن في كلمة: "مثل" إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة؛ فإن قولنا: "مثل محمد" يشمل أفراداً لا عداد لها؛ منها واحد في طوله، وآخر في عمله، وثالث في علمه، ورابع في حسنه، و.... و.... وهكذا مما لا آخر له". فالإضافة للمعرفة لا تعرفها، ولا تزيل إبهامها؛ ولهذا وقعت نعتاً للنكرة في قوله تعالى: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا؛ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} أما إن أضيفت إلى معرفة، وقارنها ما يشعر بمماثلة خاصة فإنها تتعرف، نحو: راقني هذا الخط، وسأكتب مثله. وهذا معنى قولهم: إذا أريد بكلمة "غير" و"مثل" مغايرة خاصة، ومماثلة خاصة حكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة: "غير" إذا وقعت بين متضادين. وأما قوله تعالى: {صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} حيث وقعت كلمة "غير المتوسطة بين المتضادين" المضافة للمعرفة صفة لنكرة -فتعرب هنا بدلاً، وإن كانت جامدة، ولا داعي لإعرابها صفة "راجع الكعربي، في أول الفاتحة، ثم الأشموني والصبان، أول باب الإضافة، عند الكلام على الإضافة غير المحضة".

"ملاحظة": تصدى لبحث هذه المسألة مؤتمر الجمع اللغوي المنعقد بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين "شهر فبراير سنة 1969"، وارتضى الرأي القائل: إن كلمة "غير" الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بأل فتستفيد التعريف. وفيما يلي النص الحرفي لقرار الجمع منقولاً من مجلته "الجزء الخامس والعشرين الصادر في نوفمبر

سنة 1969 ص202 بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التي تقول: "تختار اللجنة -ووفقاً لجماعة من العلماء- أن كلمة: "غير" إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما، تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة. وإذا كانت "أل" تقع في الكلام معاقبة للإضافة فإنه يجوز دخول "أل" على "غير" فتفيدها التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينة على التعيين ... "أ. هـ.

واللفظ المتوغل في الإبهام لا يصلح -في أكثر حالاته- لأن يكون نعتاً أو منعوئاً، ومنه: "قبل" و "بعد"، ما عدا بعض ألفاظ منها "غير" و "سوى" فيصلحان للنعت -كما سيجيء في باب: النعت، ص466.

بقي أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المبهمة التي لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة. فسيبويه والمبرد يقولان: إن الإضافة في هذه الحالة غير محضة، فائدتها التخفيف، وما يتصل به مما عرفناه، وما يجيء مفصلاً في ص30. وغيرهما يقول: إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص، وإن كانت لا تفيد التعيين.

(25/3)

ناهيك¹ ... فإنها نكرات "في أغلب حالاتها" وإن أضيفت لمعرفة؛ نحو: غيرك، حسبك، مثلك ...

ومنها: المعطوف على مجرور "رب"، والمعطوف على التمييز المجرور بعد "كم"، نحو: رب ضيف وأخيه هنا -كم رجل وكتبه رأيت- وسبب ذلك أن المجرور بعد "رب" و "كم" لا يكون إلا نكرة؛ فما عطف عليها فهو نكرة كذلك؛ لأنه في حكم "المعطوف عليه" من ناحية أن عامل الجر فيه هو العامل في المعطوف عليه، فكلا "المعطوف والمعطوف عليه" لا بد أن يكون نكرة، أو في حكم النكرة؛ ليصلح معمولاً للعامل المشترك.

وقيل: إن المعطوف في الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ولا داعي للتمسك بتنكيره بسبب العامل: "رب" أو "كم"؛ لما تقرر² من أن التابع قد يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتنوع. وسبق³ أن الأخذ بهذا الرأي أولى.

ومنها: كلمة: "وحد" و "جهد"، و "طاقة" في مثل قولهم: "يحترق الحاسد وحده، ويتمنى جهده أن تزول نعمة المحسود، ويجتهد طاقته أن يلحق به النقائص والعيوب". وهي -في أكثر استعمالاتها- أحوال مؤولة. والحال في أصله لا يكون إلا نكرة، وتأويل تلك الكلمات: "منفرداً"، "جاهداً"، "مطيقاً"⁴.

وإلى هنا انتهى الكلام على "الإضافة المحضة"، من ناحية ما يكسبه المضاف

= هذا، ومن الألفاظ السماعية المتوغلة في الإبهام: شبهك "بكسر فسكون أو بفتح الأول والثاني"، ضربك، تربك، نحوك، نذك؛ وكلها بمعنى: نظيرك في علم أو سن، أو نحوهما، خدتك، بمعنى: صاحبك: "شرعك، قدك، قطك" والثلاثة، بمعنى حسبك. ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع. وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المبهمة وأحكامها سبقت في ج 2 ص 203 و 78 ص 238 م 79، وسيجيء هنا بعض أحكام مناسبة تختص بالمبهم ص 66 و 80 و 87.

1 معناها في مثل: ناهيك السفر ... ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره؛ لكفايته. وقد سبق بيان معناها وإعرابها في ج 1 ص 326 م 33.

2 انظر ج 1 ص 444 م 48 وج 2 ص 262 م 81.

3 هنا وفي ج 1 م 90 ص 405.

4 سبقت لها الإشارة في ج 2 ص 297 م 84.

(26/3)

من التعريف أو التخصيص، وننتقل إلى "غير المحضة" للكلام عليها من هذه الناحية 1:

1 فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً:

نوناً تلي الإعراب، أو تنوينا ... مما تضيف، احذف، كطور سينا

أي: احذف مما تضيفه: "نوناً" تلي الإعراب "وهي نون المثني، ونون جمع المذكر السالم، وملحقاهما. وتقع بعد علامة الإعراب؛ لأنها تقع بعد ألف المثني، ويائه، وبعد واو جمع المذكر السالم، ويائه. وهذه الحروف هي علامة إعرابهما".

وكذلك احذف: "التنوين" الذي في آخر الاسم الذي تريد إضافته. ومثّل لحذف التنوين من المضاف بكلمة: "طور" عند إضافتها إلى كلمة: "سينا" و"الطور" اسم جبل في صحراء "سينا" أو: "سيناء"، وهي من الحدود المصرية في الشمال الشرقي، ثم قال:

والثاني اجرر، وأنو: "من" أو: "في" إذا ... لم يصلح إلا ذاك. و: "اللام" خذا

لما سوى ذينك. واخصص أولاً ... أو أعظمه التعريف بالذي تلا

يريد: اجرر الثاني دائماً، وهو المضاف إليه. وعند جره وإتمام الإضافة انو وتخيّل وجود

الحرف "من" أو "في" إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما. فإن لم يصلح أحدهما فخذ -بعد ذلك- اللام، وانوها في كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين. أي: أن اللام لا تنوي في الموضع الذي يصلح له الحرف "من" أو "في". وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه، ولا تحتاج معه إلى عامل يتعلقان به. وإنما الذي يجره هو المضاف.

ثم قال: اخصص الأول "وهو المضاف" أو: عرفه بالذي تلاه، "وهو المضاف إليه". يريد: أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه. وهذا كله في الإضافة المحضة؛ فيتخصص المضاف النكرة بالمضاف إليه النكرة، ويتعرف المضاف النكرة بالمضاف إليه المعرفة. أما المعرفة الباقية على تعريفها فلا تضاف لمعرفة ولا لنكرة. وقد سبق شرح هذا مفصلاً.

(27/3)

.....

يادة وتفصيل:

إذا كانت الإضافة "محضة" والمضاف إليه جملة، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه، لأنها تؤول بمصدر لفعليها، مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة الفعلية، وبمصدر خبرها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت اسمية. ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك، فالأولى: أزورك حين يوافق الوالد. وتأويلها: أزورك حين موافقة الوالد. والثانية: أزورك حين الوالد موافق، وتأويلها: أزورك حين موافقة الوالد.

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة¹. نعم إن الجمل نكرات في حكمها² ولكن لا ينظر لهذا هنا، ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة في كل الأحوال لا يقدر في هذا؛ لأنها صفة باعتبار ظاهرها، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف للمعرفة أو نكرة.

2 وستجيء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة -وشروط هذه الجملة- في ص 84 وفي رقم 2 من هامش ص 78 وقد سبقت أيضاً في آخر باب الموصل ج 1 ص 295 م 29. 2 إيضاح هذا في باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً "في ص 480" أما

الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة ففي "و" من ص 480، لهذا إشارة في ج 2 هامش ص 311م 84، وفي باب: "النكرة والمعرفة" ج 1 ص 142 م 17.

(28/3)

عودة إلى الإضافة غير المحضة:

عرفنا 1 أن الإضافة غير المحضة: هي التي يغلب أن يكون المضاف فيها "وصفاً 2 عاماً"، "وزمنه للحال، أو الاستقبال، أو الدوام". ومتى اجتمع الأمران -الوصفية العاملة، والزمنية المعينة كان المضاف مشتقاً يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما، وفي المعنى، والعمل، وكذلك في نوع الزمن غالباً، وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله، أو اسم مفعول كذلك، فكلاهما وصف عامل، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات، كما يتحقق في الصفة المشبهة 3 الأصلية أيضاً؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم، وتفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة: "الماضي، والحال، والمستقبل"، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة. فلا يمكن أن تكون للماضي وحده -والا كانت إضافتها محضة- ولا للمستقبل وحده. وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال؛ فلا بد أن تشتمل الدلالة على الثلاثة؛ الماضي والحال والاستقبال، إلا أن دلالتها على الحال أقوى تحقّقاً ووجوداً من دلالتها على غيره، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأي كثير من النحاة 4.

أما باقي المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده؛ من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة؛ فإضافته محضة، لانطباق شروطها عليه، دون شروط الأخرى. فمثال اسم الفاعل: يشكو راكب الباخرة اليوم بطئها بالنسبة للطائرة. وغداً يشكو راكب الطائرة بطئها بالنسبة "للصاروخ"؛ فكلمة: "راكب" في الجملتين مضافة. وهي في الأولى اسم فاعل للزمن الحالي، وفي الثانية اسم

2 أي: اسمًا مشتقًا.

3 في هذا الجزء -ص281- باب خاص بها؛ يبين خصائصها وأحكامها التي منها: أنها لازمة كفعالها، وأنها تدل على الحال دائمًا وتدل معه على غيره -كما سيجيء- لأنها تفيد الدوام في أكثر أحوالها، والدوام يستلزم الحال، مزيدًا عليه زمن آخر.

4 بيان الرأي الحق في هذه المسألة في ص37.

(29/3)

فاعل للزمن المستقبل. وكقولهم: من تراه جاحد النعمة الساعة تراه فاقدها غدًا. ويدخل في اسم الفاعل صيغ 1 المبالغة العاملة أيضًا؛ كقولهم: في هذا الشهر يتفرغ فلان للعبادة؛ فتراه صوام الفم نهارًا عن الطعام، حذر اللسان من اللغو، حبيس النفس عن الهوى. ومثال اسم المفعول: مجهول القدر اليوم قد يصير معروف المكانة غدًا.. ومثال الصفة المشبهة قولهم:

عزيز النفس من يأبى الدنيا

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة؛ كأن يفقد الوصفية لكونه اسمًا جامدًا، غير مؤول بالمشتق؛ كالمصدر في نحو: بذل الودَّ والنصيحة لمن لا يستحقها كبذر الحب في الصخر الأصم. أو يفقد العمل دون الوصفية بسبب أنه من المشتقات التي لا تعمل مطلقًا؛ "كأسماء الزمان، والمكان والآلة". أو يكون في أصله من المشتقات العاملة، ولكنه فقد شرطًا من شروط العمل؛ فلا يعمل؛ كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا للماضي 2 الخالص دون دلالة على الحال والاستقبال، نحو: باذل الخير أمس يسعد اليوم بما قدم، وماضي أعماله عنوان صفحته التي كان بها مسرورًا أو محزونًا.

أثر الإضافة غير المحضة:

لا تأثير لها في المعنى في أغلب الأحيان؛ لأنها ليست على نية حرف من حروف الجر الثلاثة التي يفيد كل منها الفائدة التي أوضحناها فيما سلف 3 ولأنها لا تكسب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، والتعريف والتخصيص

1 لها بحث خاص يجيء في ص257.

2 وكذلك إن لم يدل على زمن مطلقًا، فعند عدم دلالتها على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه تكون إضافتهما محضة، كما تقدم في ص5.

3 في ص 16، والذي يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستغناء عنها في كل أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه، - في الأغلب - ومن غير أن تزداد عليه كلمة، أو تنقص منه، أو يتغير ترتيب كلماته. ويتلخص هذا الاستغناء، بألا نطلق على الوصف اسم: "المضاف" ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة، من غير تسميته مضافاً، ولا نجعل المضاف إليه المجرور معمولاً للوصف؛ إما فاعلاً له مرفوعاً، وإما مفعولاً به على حسب حاجة الوصف، ويزول الجر السابق. فهذه الإضافة غير لازمة، ولا دائمة، ولا يتأثر في الأغلب - المعنى المعين بوجودها أو بالعدول عنها؛ بل إن العدول عنها هو الأصل "كما في ص 34" لأن الوصف شبيه بالفعل، يعمل عمله، من الرفع أو النصب، والفعل لا يعمل الجر، فكذا ما يشبهه؛ بخلاف المحضة فهي لازمة لأداء المعنى المراد، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب في كلماته، أو ترتيبها، أو فيهما معاً.

(30/3)

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجلبيهما للمضاف، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوي الذي "للمحضة".

والدليل على أنها لا تفيد "المضاف" تعريفاً دخول "رب" عليه مع إضافته للمعرفة¹. مثل: "رب مخرج الزكاة، مسرور بإخراجها - قد أبطل ثوابها بالمن والأذى". فلو أن المضاف؛ وهو: مخرج - اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه "رب"؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات².

وشيء آخر؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتاً للنكرة، فكيف يقع نعتاً للنكرة إذا صح أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفة، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة³؟ ومن الأمثلة لوقوعه نعتاً للنكرة: أتحير للصدقة زميلاً مخلص المودة، مأمون العثرات. باذل الجهد في الإخاء⁴.

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً هو أن الأصل قبل

1 ومن الأدلة أيضاً وقوع المضاف لمعرفةً حالاً في الإضافة غير المحضة - مع أن الحال المطردة لا تكون إلا نكرة - كقول المتنبي بلسان عجز وقي:

خلقت ألوفاً؛ لو رجعت إلى الصبا ... لفارقت شيبي موجه القلب باكياً

2 سبق تفصيل الكلام عليها في ج 2 ص 381 م 90. وبعض الأمثلة الماثورة يجيء هنا في هامش ص 35.

3 ومثلها الاسم النكرة الذي دخله التخصيص فإنه يقع نعتًا للمعرفة في الصحيح. إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذي إضافته غير محضة، وكذلك غيره من النكرات، نعتًا للمعرفة، هي أن يكون المنعوت منادى، نكرة مقصودة، ونعتها نكرة "كالوصف المضاف إضافة غير محضة ... " نحو: يا ساكت مستمع الخطيب الآن، أو المستمع الخطيب الآن. فالمشتق نعت ونكرة، مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والنداء. فاختلف النعت والمنعوت تعريفًا وتنكيرًا، وقد قالوا: إن هذا الاختلاف في المسألة السالفة مقبول؛ لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل، فهو طارئ، والتعريف الطارئ الذي كتعريفها يتسامح فيه، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة، ولا يصح هذا في غيرها من المعارف "راجع التصريح ج 2 باب النداء عند الكلام على القسم الثاني، وكذا الخصري والصبان، باب: تابع المندى. وستجيء لهذا إشارة في باب النعت هنا، ص 550، وفي ج 4 باب حكم تابع المندى م 130 رقم 8 من هامش ص 42". 4 في باب النعت، أمثلة ماثورة، عند الكلام على النعت بالمشتق ب ص 465.

(31/3)

الإضافة في مثل: "أتخير زميلًا مخلص المودة، باذل الجهد، ... " هو: مخلصًا المودة ... باذلاً الجهد ... بنصب كلمتي "المودة" و"الجهد" مفعولين للوصف، والمفعول به يخص الوصف؛ فتخصيص الوصف ثابت ومتحقق قبل أن يصير مضافًا ويصير مضافًا إليه مجرورًا.

أ- وإنما فائدتها: "التخفيف اللفظي"؛ بحذف نون المثني، وجمع المذكر السالم وملحقاتها من آخر المضاف إذا كان وصفًا عاملاً. وكذلك حذف التنوين من آخره؛ فكل من النون والتنوين يحدث ثقلًا على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما. فإذا جاءت الإضافة زال الثقل، وخف النطق. يتضح هذا الثقل في مثل: "أنتما خطيبان الحفل غداً، وساحران الألباب فيه ... ولا أشك أن سامعين الخطاب، وعارفين الفضل سيعجبون بكم أشد الإعجاب" وفي مثل: "تخيرت زميلًا، مخلصًا المودة، باذلاً الجهد ...".

ويختفي الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف

المضاف؛ فنقول: "أنتما خطيبا الحفل غداً، وساحر الألباب فيه، ولا أشك أن سامعي الخطاب، وعارفي الفضل -سيعجبون أشد الإعجاب". كما نقول: "تخبرت زميلاً مخلص المودة، باذل الجهد ...".

ب- وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذي يلزم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها. فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن نقول: الصديق سمح الطبع، عف اللسان، مخلص المودة، بإعراب كلمة: "الطبع" المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها. وكلمة: "اللسان" فاعلاً مرفوعاً للصفة المشبهة قبلها. وكذلك كلمة: "المودة" وأشباهها. ففي هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفاً؛ هو: خلو أسلوب الصفة المشبهة من ضمير يعود إلى الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها¹. ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعة، وإعرابها: "شبيهة بالمفعول به" وليست مفعولاً به؛

1 لأن أسلوب الصفة المشبهة في أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذي يعد بمنزلة الرابط بين الصفة والمشبهة وما تجري عليه. "أي بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها". كما سيجيء في بابها ص 309 و 310 - م 105.

(32/3)

لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم؛ فهي كفعلها لا تنصب المفعول به فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوباً أعرب "تمييزاً"، أو: "شبيهاً بالمفعول به"، وإن كان معرفة أعرب شبيهاً بالمفعول به؛ كالكلمات الثلاثة السالفة؛ فإنها لا تصلح تمييزاً؛ لعدم تنكيرها. فضبطها بالنصب -مع جواز- يؤدي إلى ما يسمى: "الشبيه بالمفعول به". وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح.

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات -ونظائرهما- فإن الجر بالإضافة خالٍ من ذلك القبح، وفيه ابتعاد عما يستكره¹ كقول الشاعر:

وإذا جميل الوجه لم ... يأت الجميل فما جماله؟

ولما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونوني المثني وجمع

المذكر السالم، من آخر المضاف، وعلى التحسين المترتب على إزالة القبح، وهما أمران لفظيان -سميت: "إضافة لفظية"؛ لوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعاني؛ إذ أنها -في الأغلب- لا تؤثر في المعاني؛ كما سبق "فلا تفيد المضاف تعريفاً، ولا تخصيصاً، ولا تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة ... " وقد يسمونها -لهذا-: "الإضافة المجازية"2؛ لأنها لغير الغرض الحقيقي من الإضافة، وهو الغرض المعنوي الذي أوضحناه.

أما تسميتها: "بغير الخصة" فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون في

-
- 1 هذا تعليل نحوي. وهو -على حسنة المصنوع- ليس مقنعاً. والتعليل الحق هو الاستعمال العربي المأثور، الذي يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب في تلك الأمثلة ونظائرها. أما العرب أهل اللغة الأصيلة فلا علم لهم بشيء مما نحن بصددده، "من مفعول، وشبهه، وعائد ورابط، وصفة مشبهة، ... و ... " ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً لكان التعليل الحق -لاستحسان الرفع والنصب- هو محاكاة العرب ليس غير.
- 2 كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 3 وفي ص 23، ويقولون: ليس المراد "بالمجازية" أنها بمعنى "المجاز" المعروف في البلاغة، الذي يحتاج إلى علاقة وقرينة ... وإنما المراد أنها إضافة في الظاهر والصورة، لا في الحقيقة والمعنى.

(33/3)

الأغلب 1 وصفاً عاماً -كما سبق- وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة. وهذا الضمير المستتر -برغم استتاره- يفصل بين الوصف المضاف، ومعموله المضاف إليه، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل؛ إذ الأصل الغالب في الإضافة الأصيلة ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما.

وشيء آخر؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية، بالرجوع إلى الأصل الذي كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى -في الأكثر- وذلك يجعل المضاف إليه معمولاً مرفوعاً، أو منصوباً، على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة؛ ولهذا يصفونها بأنها على: "نية الانفصال، يريدون: أنها في النية والتقدير ليست موجودة، وليست ملحوظة؛ لأن

الذي يلحظ ويعتبر موجودًا تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل؛ ففي مثل: "الصديق خالص النصح" -بالإضافة- يكون التقدير الملحوظ في النفس هو: "الصديق خالص النصح"، والمعنيان متحدان. ولكن الأسلوب الثاني الخالي من الإضافة هو الأصل الذي يُنَوَّى ويلاحظ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهًا بالفعل في بعض نواحيه التي منها العمل. والفعل يرفع دائمًا، وقد يرفع وينصب، وهو في كل حالاته لا يعمل الجر، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك، والمخالفة -لداعٍ أقوى- هي مخالفة للأصل، والداعي لها أمر طارئ له اعتباره، ولكنه لا ينسبنا الأصل الأول الممكن، ومن ثم كان هو الملحوظ مع وجود الإضافة غير المحضة، وكانت معه على نية الانفصال².
مما تقدم يتضح -مرة أخرى- السبب في تسمية النوع الأول: "بالإضافة المحضة"، أو: "المعنوية"، أو: "الحقيقية"³ وما يترتب على هذا من آثار مختلفة، منها: عدم زيادة "أل" في أول المضاف، في حين يجوز -أحيانًا-

1 انظر رقم 1 من هامش ص 6.

2 ينطبق على هذا التعليل ما سبق في رقم 1 من هامش الصفحة الماضية.

3 سبق إيضاح آخر لهذا في رقم 1 من هامش ص 3 وفي ص 24 وص 30.

(34/3)

زيادتهما في المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة؛ كما شرحنا¹.

1 في ص 12. وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركًا بعضًا آخر؛ فيقول:

وإن يشابه المضاف "يفعل" ... وصفًا -فعن تنكيره لا يعزل

كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب، قليل الحيل

يريد: أن المضاف إذا كان وصفًا مشبهًا: "يفعل" أي: مشبهًا الفعل المضارع في العمل

والدلالة على الحال والاستقبال ...، فإنه لا يعزل عن التنكير؛ أي: لا يفارق التنكير

مطلقًا؛ سواء أكان مضافًا إلى معرفة أم نكرة؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تعريفًا ولا

تخصيصًا، وضرب لهذا أمثلة تؤيد ما يقول: هي: "رب راجينا" فالمضاف -وهو كلمة

"راج" - اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير: "نا" بدليل، دخول "رب"

على هذا المضاف؛ وهي لا تدخل إلا على النكرات. ومن الأمثلة الواردة قول شاعرهم:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ... لاقى مباحدة منكم وحرمانا
وكذلك المضاف: "عظيم"؛ فإنه صفة مشبهة، أضيفت إلى المعرفة بعدها؛ فلم تكسب منها التعريف؛ بدليل أن كلمة: "عظيم" هذه تعرب نعتًا لكلمة: "راج" النكرة، ولا يمكن أن تكون المعرفة نعتًا للنكرة -إلا في مسألة سبقت في رقم 3 من هامش ص 31، وكذلك: "مروع"؛ فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده، ولم يكتسب منها التعريف؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة: "راج" النكرة. كما سبق. ومثله كلمة: "قليل" فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها، ولم تكتسب منها التعريف؛ بدليل إعرابها نعتًا لكلمة: "راج". ومثلها: "هديًا" في قوله تعالى: {هَدِيًّا بِالْعُكْبَةِ} . ثم بين أن الإضافة التي من هذا النوع تسمى: "لفظية"، وأما التي من النوع الآخر فتسمى: "محضة" و"معنوية"؛ فاللفظية: لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، بخلاف الأول حيث يقول:

وذي الإضافة اسمها: "لفظية" ... وتلك "محضة" ومعنوية
وأوضح بعد هذا أن زيادة: "أل" جائزة في أول المضاف الذي إضافته لفظية-، بشرط أن تزداد أيضًا في الثاني "أي: في المضاف إليه" أو في الذي أضيف إليه الثاني ... يقول:
ووصل "أل" هذا المضاف مغتفر ... إن وصلت بالثان؛ كالجمع الشعر
أو بالذي له أضيف الثاني ... كزيد الضارب رأس الجاني
ساق مثالين؛ أحدهما مثل: "راقني عناية الجعد الشعر بتصفيفه"، للمضاف المبدوء "بأل"
"وهو: الجعد"؛ وللمضاف إليه: المبدوء بها أيضًا "وهو: الشعر"؛ فهي داخلة عليهما معًا.

والآخر؛ وهو: "زيد الضارب رأس الجاني" المضاف المبدوء "بأل" "وهو: الضارب"،
وللمضاف إليه، الخالي منها مباشرة "وهو: رأس" ولكنه مضاف، وبعده المضاف إليه:
"الجاني" المبدوء بها ...

(35/3)

= ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءًا بـ "أل"؛

وهي الحالة التي يكون فيها المضاف وصفًا مثنى، أو جمعًا اتبع سبيل المثنى "أي: تحققت فيه الشروط الواجبة في المثنى"؛ وهو جمع المذكر السالم؛ يقول: وكونها في الوصف كافٍ إن وقع ... مثنى أو جمعاً، سبيله اتبع يريد: يكفي وقوع "أل" في صدر المضاف الذي إصافته غير محضة بدون اشتراط شيء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفًا مثنى، أو جمعًا تحققت فيه شروط التنبيه "وهو جمع المذكر السالم". وقد ترك بقية الحالات الأخرى التي تدخل فيها "أل" على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة؛ وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها في الصفحة السابقة.

(36/3)

.....

زيادة وتفصيل:

1- في هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات، لكل منها باب مستقل شامل، وسنكتفي هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه، ولا تغني عن الرجوع إلى تلك الأبواب. اسم الفاعل: اسم مشتق، يدل على أمرين معًا: "معنى مجرد، وصاحب هذا المعنى". ولا بد في اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية، وأن يماثله في ترتيبها، وترتيب حركاتها، وسكناتها؛ مثل: قاعد ويقعد، ذاهب ويذهب، منصت وأنصت، متعلم ويتعلم ... وهو يفيد حدوث معناه، ولا يفيد الدوام أو الثبوت، إلا إذا تخلص عن دلالاته الخاصة، وانتقل إلى اختصاص آخر؛ وهو: اختصاص "الصفة المشبهة". وهي: اسم مشتق؛ يدل على أمرين معًا: "معنى مجرد، ولكنه ثابت دائم. أو كالدائم، وصاحب هذا المعنى". فدلالاتها على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة، بسبب ذلك الدوام 1، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها، ولكنها -في الغالب- لا تماثله في ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت في الأصل اسم فاعل أريد به الدوام 2. فمثال الصفة المشبهة الأصلية: فَرِحَ ويفرح، حَسَنَ ويحسن، بليغٌ ويبلغ ... ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك كلمة: بِاسِمٍ، مشرق، محارب؛ في مثل: فلان باسم الثغر، مشرق الوجه، محارب الطغيان. وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ثبوت معناها ودوامه -غالبًا- فإن زمنها بمقتضى

هذه الدلالة لا بد أن يشمل -كما سبق3- الماضي، والحال، والمستقبل. فكيف تكون إضافتها "غير محضة"، مع أننا اشترطنا في "غير المحضة": أن يكون الزمن فيها الحال، أو المستقبل؟.

الحق: أن إضافتها قد تكون محضة في بعض الصور، وغير محضة في

1 كما سبق في ص 29.

2 كما سيجيء في هامش ص 238 وفي ص 342 و 308.

3 في هذه الصفحة وكذا في ص 29 حيث الإيضاح.

(37/3)

أخرى1؛ فقد قالوا: إن الاستمرار "أو: الدوام" يحتوي على الأزمنة الثلاثة دائماً. لكن قد توجد قرينة تقوي جانب الزمن الماضي على غيره -وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائماً- فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة؛ إذ تتغلب الإضافة، وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه؛ ككلمة: "مالك" في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} ... فكلمة: "مالك" وصف مشتق؛ زمنه يشمل الماضي، والحال، والمستقبل؛ لأن الله مُتَّصِفٌ بصفة التملك في جميع الأزمان. وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضي؛ فصارت الإضافة بسببها محضة2؛ وهذه القرينة هي: أن كلمة: "مالك" نعت للفظ الجلالة: "الله" وهو أعرف المعارف، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة؛ فلا بد أن تكون كلمة: "مالك"، معرفة. فمن أين جاءها التعريف؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه، وقد اكتسبه أيضاً من الإضافة إلى ما بعده. وكل هذا يقتضي أن تكون إضافة الصفة هنا محضة. ولو أعربنا كلمة: "مالك" بدلاً، أو: عطف بيان؛ لكان في هذا الإعراب -مع جوازه- عدول عن الظاهر الشائع؛ وهو: إعراب المشتق نعتاً، لا بدلاً، ولا عطف بيان؛ إذ يغلب على الأول الاشتقاق، وعلى الأخيرين الجمود -كما تقدم3- هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينة على المضى أو على الدوام محضة4، عند جمهور النحاة.

أما إذا تغلب جانب الحال أو المستقبل، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما فلا إضافة غير محضة؛ فلا يتعرف بها الوصف، ولا يتخصص، ويجوز إزالتها، وإعمال الوصف في

معموله عملاً آخر غير الجر؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى:

1 انظر ص 6 و 307.

2 لما سبق في: "د" من ص 5 من أن إضافة المشتق الماضي الزمن محضة.

3 في رقم 5 من هامش ص 5 ويجيء في ص 665.

4 وقد سبقت الإشارة لهذا في "و" ص 5.

(38/3)

{فَالِقُ الْإِصْبَاحِ، وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا} 1؛ فجعل الليل سكناً أمر لا يقتصر على زمان دون آخر؛ فقد وقع في الماضي، وهو يقع الآن، وسيقع بعد ذلك، غير أن الكلام فيه ما يقوي جانب الحال والمستقبل على الماضي، ويجعل الإضافة غير محضة؛ هو أن المحضة تقتضي -غالباً- أن يكون المضاف اسماً جامداً، أو في حكم الجامد، فلا يعمل؛ وهذا يؤدي إلى اعتبار كلمة: "جاعل" في حكم الجامد، فلا تنصب مفعولاً به، ولا مفعولين، وإلى إعراب كلمة: "سكنا" المنصوبة، مفعولاً به لعامل محذوف، تقديره "يجعل"، أو ما يماثله، وكأن الأصل: جاعل الليل يجعله سكناً. وفي كل هذا عدول عن النسق الظاهر، والإعراب الواضح الذي يدخل الوصف "جاعل" هو وفعله في سلك الألفاظ العاملة التي تنصب مفعولين. وقد أضيف الوصف إلى أحدهما، ونصب الثاني مباشرة، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح.

وشيء آخر؛ هو: أن زمن الوصف في الآية دائم مستمر؛ يشمل الماضي والحال، والمستقبل. ولكن هذا الدوام الزمني ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع، وإنما يتخلله انقطاع يزول، ثم يعود مرة أخرى؛ فحين يجعل الله الليل سكناً يكون الليل موجوداً، وحين لا يجعله سكناً يختفي. ثم يجعله مرة أخرى؛ ثم يزيله، ثم يعيده؛ وهكذا دواليك؛ ... فالاستمرار موجود حقاً؛ ولكنه على ما وصفنا من توالي الإيجاد والإزالة بغير توقف، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع²، أما الدوام المتصل على حالة واحدة، هي: جعل الليل سكناً في جميع لحظات الزمان وأوقاته - فلا وجود له. ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع، وزمن المضارع هو الحال أو

الاستقبال كان الوصف "المشتق" الذي يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية،
ومحمولاً عليه في ناحية أخرى، هي

1 شيئاً يستريح إليه المتعب بالنهار، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه. "انظر
ج"ص"40".

2 وهذا يسمى: الاستمرار المتجدد، أو الاستمرار التجديدي، وله إشارة أخرى في رقم
4 من هامش ص 247، وفي رقم 2 من هامش ص 282.

(39/3)

.....
الدلالة الزمنية أيضاً. أي: أنه شبيه به في الدلالة على التجدد والحدوث، وفي الدلالة
الزمنية المعينة. وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير
محضة 1.

ب- إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن؛ أي: لا دليل معه يبين نوعاً من أنواع الزمن
الثلاثة كانت إضافته محضة؛ نحو: "صاحب السلطان كراكب السفينة" 2 ... فلا قرينة
في المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين؛ ماضٍ، أو حال، أو مستقبل، أو ما
يشمل الثلاثة ... "وقد سبقت الإشارة لهذا" 3.

ج- أشرنا 4 إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة، وأوضحنا شرط
ذلك؛ كالمثال السابق: {مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ} أي: مالك الأمر والنهي في يوم الدين.
بخلاف: "جاعل الليل سكناً"؛ لأن الليل مفعول به، في الأصل قبل الإضافة، وليس
ظرفاً، وإلا فسد المعنى 5.

د- من الإضافة غير المحضة ما يأتي من الأنواع الملحقه بها 6؛ وهي:

1- إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتاً للمضاف؛

1 كل ما سبق تعليل خيالي -مقبول هنا- للأمر الواقع المستمد من الكلام العربي.
والعلة الأولى هي الكلام العربي نفسه، وأنه يسير على النظام الذي سبق تعليله، برغم
أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة، ولا غير المحضة.

2 يريدون بذلك: أن راكبها لو سلم من الغرق لم يسلم من الفرق. أي: من الخوف.

3 في "ج" من ص 5.

4 في "و" ص 5. وفي ص 38.

5 إذ المراد -عند أصحاب هذا الرأي- جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه، وبخصائصه الأخرى هو للسكن، لا أن السكن واقع فيه. "وسبقت إشارة للآية في آخر ص 38".

6 وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايين، مع أن الأصل في الإضافة بنوعيتها، ولا سيما الخضة - كما سبق في رقم 1 من هامش ص 7- أن يختلف فيها معنى المتضايين، ومدلولهما. ويدور الجدل في الأنواع التي سنذكرها -وهي التي أشرنا إليها عابرة في تلك الصفحة وسنفصلها هنا، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض -في ص 47 وما بعدها- للجدل وموضوعه، ونبيدي الرأي فيه، وفي كل ما تناوله.

(40/3)

.....

"وهذا ما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته". كقولهم: "صلاة الأولى" تذهب الحمول. كان الخلفاء السابقون يقصدون "مسجد الجامع"؛ ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته. إني أحرص على "ديانة القِيَمَة"؛ لأسعد. والأصل: الصلاة الأولى، أو: صلاة الساعة الأولى. المسجد الجامع أو: مسجد الوقت الجامع، الديانة القِيَمَة، أو ديانة الملة القِيَمَة 1.

2- إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتاً للمضاف. فصار بعدها هو المضاف إليه. "أي: إضافة النعت إلى منعوته" كقوله تعالى: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}. وقوله تعالى: {وَإِنَّهُ حَقُّ الْيَقِينِ} والأصل في الآيتين: اليقين الحق، فتقدمت الصفة على الموصوف، وصارت مضافاً، وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً. ومثله ما جاء في خطبة قائد بين جنوده: "إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس منكم صادق الجهاد، وعظيم البلاء، وملأتم قلبه فرعا، وضربتموه كما تضرب عوادي الوحوش، وطردتموه كما تطرد غرائب الإبل، وتركتم جنوده بين صريع وأسير ... " أي: الجهاد الصادق. البلاء العظيم، الوحوش العوادي، الإبل الغرائب ...

3- إضافة المسمى إلى الاسم 2؛ نحو: شهر 3 رجب معظم في

1 في الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت، وأقيم النعت مقامه، فصار مضافاً إليه. "انظر ما يتصل بهذا في ص 50".

2 وعكسه "وهو إضافة الاسم إلى المسمى" مثل إضافة: "لدى وعند" طبقاً لما سيجيء في ص 119.

3 جاء في التصريح - ج 2 باب التوكيد عند الشاهد: "يا ليت عدة حول كله رجب" ما نصه: "قال الدنوشري: هل "رجب" منصرف، وكذلك "صفر" أو لا؟ قال سعد الدين في حاشيته على الكشف: إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان. قال ناصر الدين اللقاني: وكأن وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر، كما قالوا في "سحر" إنه معدول عن السحر فيما أريد به "سحر" بعينه؛ ففيهما العلمية والعدل. وقد يقال: إن المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار المدة". ا. هـ، وستجيء إشارة لهذا في باب الممنوع من الصرف ج 4 ص 196 م 147.

(41/3)

الجاهلية والإسلام. شجر التفاح كثير في الشام. وهذه هي إضافة: "البيان أو: "الإضافة البيانية" التي يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني 1، وهي كثيرة في استعمالنا؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها؛ مثل: يوم الخميس. يوم الجمعة. علم الحساب. علم الهندسة ... ولها أمثلة أخرى وردت في المطولات، منها قولهم: لقيت ذات مرة، أو ذات ليلة. مررت به ذات يوم. داره ذات اليمين، أو؛ ذات الشمال. مشينا ذا صباح 2 ... ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دونه ابن يعيش شارح المفصل 3 خاصاً بهذا. قال ما نصه "مع حذف بعض الأمثلة، اكتفاء ببعض":

"اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان؛ لأن الجمع بينهما أكد "أقوى" من إفراد أحدهما بالذكر. وفي ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى؛ إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه. فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة؛ عينا كانت تلك الحقيقة، أو معنى؛ تميزا لها

باللقب مما يشاركها في النوع،

1 فرق بعض النحاة بين الإضافة التي "للبيان"، والإضافة البَيانية؛ بأن التي للبيان يكون بين جزأيها عموم وخصوص مطلق، وأن "البَيانية" يكون بين جزأيها عموم وخصوص من وجه. وهذا الخلاف شكلي؛ لا أثر له؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق. هذا وقد سبق "في ج 1 ص 19 م 2" معنى العموم والخصوص المطلق والوجهي.

2 "ذا" و "ذات" -ولهما بيان آخر خاص بإضافتهما، في ص 74- من الظروف غير المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان، دون غيره؛ فيلتزمان النصب على الظرفية الزمنية إلا على لغة ضعيفة رفضها جمهور النحاة. ومن الأمثلة التالية ما يساير هذه اللغة. كما أن "ذات" قد تضاف إلى كلمة: "اليمن" أو "الشمال" وهما من الظروف المكانية، فتصير ظرفا مكانياً متصرفاً ومنصرفاً. وقد تكون اسماً محضاً مستقلاً، معناه حقيقة الشيء وماهيته، والنسب إليها: "ذووي" باعتبارها أصلها، أو: "ذاتي" باعتبار لفظها الحالي.

"طبقاً لما سبق في ج 1 م 26 ص 358، أما البيان التفصيلي ففي باب النسب ج 4 م 178 ص 554".

3 في ج 3 ص 12.

(42/3)

والمسمى تلك الحقيقة؛ وهي ذات اللقب، أي: صاحبه 1. فمن ذلك قولهم: "لقبته ذات مرة"، والمراد: الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو: مرة. ومثله: "ذات ليلة، ومررت به ذات يوم، وداره ذات الشمال، وسرنا ذا صباح" كل هذا معناه وتقديره: داره شمالاً، وسرنا صباحاً ... ، بالطريق التي ذكرناها. إلا أن في قولنا: ذا صباح، وذات مرة -تفخيماً للأمر. "ومن ذلك قول الشاعر:

عزمت على إقامة ذي صباح ... لأمر ما يسود من يسود

المراد: على إقامة صاحب هذا الاسم، وصاحبه هو: صباح؛ فكأنه قال: على إقامة: صباح ...

ومثله قول الكميت:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت ... نوازع من قلبي ظماء وألب2
فالمراد: يا آل النبي، أي: يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي، ولو قال: "يا آل
النبي" لم يكن فيه ما في قوله: "يا ذوي آل النبي" من المدح والتعظيم. وفائدة هذا
الأسلوب ظاهرة؛ لأنه لما قال: يا ذوي آل النبي جعلهم أصحاب هذا الاسم؛ وهو آل
النبي. ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحًا معظمًا لا محالة ...
ومثله قول الأعشى:
فكذبوها بما قالت: فصحبهم ... ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا3
أي: صحبهم الجيش الذي يقال له: آل حسان.
ومثله قول الآخر:

-
- 1 بمعنى أنها الذات المختصة به، المرادة منه.
 - 2 الألب جمع: لب، والقياس: ألب بالإدغام الذي منع منه ضرورة الشعر.
 - 3 "يزجي = يسوق. الشرع: كعنب، جمع شرع؛ بكسر فسكون، وهو الثأر والوتر".

(43/3)

إذا ما كنت مثل ذوي عدي ... ودينار، فقام على ناعي
أي: مثل كل واحد من الرجلين المسميين "عديًا"، و"دينارًا" ... "وحكي عن العرب:
هذا ذو زيد، ومعناه: هذا صاحب هذا الاسم، وقد كثر ذلك عندهم. وربما لطف1 هذا
المعنى على قوم، فحملوه على زيادة. "ذي"، و"ذات". والصواب ما ذكرناه" ا. هـ.
وهذا كلام جليل في إيضاح تلك الأساليب التي أضيف فيها المسمى إلى الاسم؛ لتحقيق
غرض بلاغي هام، كالإيضاح مع التوكيد.
ومن أمثلتها الواردة أيضًا قولهم: "أذهب بذئ تسلم. أذهب بذئ تسلمان. أذهبوا بذئ
تسلمون ...". أي: أذهب بسلامتك التي تلازمك ولا تفارقك. أذهبوا بسلامتكم.
أذهبوا بسلامتكم"2.

-
- 4- إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة؛ كقول الشاعر:
علا زبدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض، ماضي الشفرتين يمانى ... 3

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم؛ فحذف الصفتين، وجعل الموصوف خلفاً
عنهما في الإضافة. ويرى بعض النحاة أن البيت ونحوه هو من إضافة الشيء إلى
ملابسه⁴ بعد تنكير العلم، وإضافته إضافة محضة من غير حاجة لتأويل بما ذكر⁵.
والرأيان صحيحان.

1 خفي ودق.

2 وسيجيء الإيضاح الأوفى لهذا، والإعراب، في المكان المناسب، ص 95.
وكذلك سبقت الإشارة لكلمة: "ذا" و "ذات" وما يتصل بهما لمناسبة في باب الظرف
"ج 2 ص 210، 215، 229 م 79"، ومناسبة أخرى في ج 1 "بابي الأسماء الستة،
والموصول" وفي باب الموصول الكلام على جمع "ذو" وإفرادها وعلى "ذو" الطائفة التي
بمعنى "الذي" وفروعه، وحكمها.

3 سبق هذا البيت في الجزء الأول "م 23 ص 265" لمناسبة أخرى هناك؛ وهي بيان
السبب في إضافة العلم أحياناً، أو في تعريفه بإحدى وسائل التعريف، مع أن الأصل في
العلم أن يكون معرفة.

4 أي: ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسة. وقد سبق بيان هذا النوع في رقم 2 من
ص 21.

5 إيضاح هذا في باب العلم ج 1 ص 207 م 22.

(44/3)

.....

5- إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة "أي: التي لا
تحدد ببدء وانتهاء معرفين؛ مثل كلمة: حين، وقت، زمن، أيام ... ونحوها مما سبق
الكلام عليه في الجزء الثاني، باب: "الظروف"، نحو: إذا اشتدت وقدة الصيف أسرع
الناس إلى سواحل البحار؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر، وحينئذ ينعمون بجو معتدل،
وهواء رطب منعش ... أي: حين إذ يقيمون ... ينعمون؛ فحذفت الجملة المضارعية
الأولى، وهي المضاف إليه، وعوض عنها التنوين. فالمؤكّد هو: "الحين" وهو زمن مبهم.
والمؤكّد هو: "إذ" الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة¹. والمراد من لفظ:

"الحين" المبهم هو المراد من لفظ: "إذ" المخصصة بالجملة التي أضيفت إليها، فالظرف الزماني الثاني مؤكد للأول؛ لاتفاق معنهما، والمراد منهما، مع مجيئه بعده2.. ويرى بعض النحاة -بحق- أن مثل هذا يعد من إضافة العام إلى الخاص، لا المؤكد إلى المؤكد، لتخصيص الظرف الثاني -كما قلنا- بالجملة التي أعربت مضافاً إليه، وهي الجملة المضارعية التي حذفت وقام مقامها التنوين عوضاً عنها ... ومن النادر أن تكون إضافة المؤكد إلى المؤكد في غير أسماء الزمان المبهمة؛ كقول الشاعر:

فقلت أنجوا عنها نجا الجلد إنه ... سيرضيكما منها سنام وغاربه3

1 مع ملاحظة أن الظرف لا يسمى ظرفاً -اصطلاحاً- إلا إذا كان منصوباً "لفظاً أو محلاً" على الظرفية. فإذا صار مضافاً إليه، أو مبتدأ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية، فإنه لا يسمى في الاصطلاح ولا يعرب ظرفاً.

2 ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتي في صفحة 56 وهو:

أنجب أيام والداه به ... إذ نجلاه؛ فنعم ما نجلا

وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضحان هناك ...

3 قاله أعرابي نزل عنده ضيفان، فذبح لهما ناقة. فقالا: إنها مهزولة. فقال لهما البيت ...

ومعنى: انجوا: اسلخا ... يقال: نجوت الجلد، بمعنى: سلخته و "السنام": الجزء المنحني المرتفع في ظهر البعير والناقة، وهو مقر الدهن، و "الغارب" أعلى الظهر بين السنام والعنق.

(45/3)

.....

يريد: اسلخا عن الناقة نجا الجلد -والنجا، بالقصر- هو: الجلد.

6- إضافة الاسم الملغى 1 إلى الاسم المعتبر 2؛ كقوله تعالى: {مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...} ، ومثل: مررت بكم فألقيت اسم السلام عليكم. والأصل: الجنة التي وعد المتقون ... - ألقيت السلام عليكم3.

- 7- إضافة الاسم المعتبر إلى الاسم الملغى كقول الشاعر:
أقام ببغداد العراق وشوقه ... لأهل دمشق الشام شوق مبح4
8- ومن الإضافة غير المحضة قولهم: "لا أبا لفلان" لوجود الفاصل بين المتضايين. وقد سبق5 -في مناسبة أخرى- الكلام على هذا الأسلوب من ناحية الإضافة، ومن ناحية إعرابه ومعناه.
9- ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه -مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه- نحو: قامت الطائرة من "أفغانستان" فوصلت إلى "بور سعيد" في بضع ساعات.

-
- 1 الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه.
2 الأصلي الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى.
3 ومن هذا قول لبيد بن ربيعة لنتبه، حين حضرته الوفاة، ينصح لهما بعدم اللطم، إن هو مات، ويترك الجزع. وحسبهما البكاء المجرد حولًا كاملاً. ثم هو يسلم عليهما ... يقول:
إلى الحول، ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبك حولًا كاملاً فقد اعتذر وكذلك: "فن الغصون" في شعر نقله القرطبي في مقدمة تفسيره "ج1 ص21" جاء فيه: ما هاج شوقك من هديل حمامة ... تدعو على فن الغصون حمائمًا
4 وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها: "بغداد": ولا أخرى اسمها: "دمشق"، غير هاتين. أما عند علم المتكلم بوجود غيرهما فالإضافة محضة، من نوع إضافة العلم إلى ما يخصه بعد أن فقد علميته؛ بسبب اشتراكه بين أفرا متعددة.
"كما سبق في باب العلم ج1 م23 رقم2 من هامش ص264".
5 في ج1 ص75 م8 عند الكلام على الأسماء الستة وفي ج1 ص528 م56 باب "لا".

(46/3)

.....
وإنما كانت الإضافة هنا لفظية؛ لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف

الواحد في الكلمة الواحدة نظائره فيها، كالحاء، أو الشين، أو الباء ... في كلمة: "خشب" مثلاً.

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج¹.
10- ومن الإضافة غير المحضة: "الكنية" على الوجه الذي سبق تفصيله وإيضاحه في الجزء الأول 2 ...

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقة "بغير المحضة". ونعود إلى ما أشرنا إليه³ من الجدل الدائر حولها. ويتركز فيما يأتي:

أمحضة أم غير محضة؟ أي نوع ثالث مستقل بنفسه، ولكن إضافته "شبيهة بالمحضة"؛ ويجب أن يسمى بهذا الاسم؟

ثم لهذا النوع -عندهم- اعتباران؛ أحدهما الاتصال؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذي يلاحظ وينوى في الإضافة غير المحضة، كما سلف بيانه. والآخر: الانفصال؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

1 كما سيجيء في ج 4 باب الممنوع من الصرف ... - م 148 ص 217.

2 في الجزء الأول "م 23 ص 277 عند الكلام على "العلم" ونقلنا بعضه في "أ" من ص 429 فقلنا ما نصه في الجزء الأول: "أما الكنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً بشرط أن يكون صدره "وهو المضاف" كلمة من الكلمات الآتية: "أب، أم"، "ابن، بنت"، "أخ، أخت"، "عم، عمة"، "خال، خالة" ... وليس منه أب لمحمد، وأم لهند، وغيرهما من كل ما لا إضافة فيه على الوجه السابق ...".

ثم قلنا في رقم "أ" من ص 429 ما نصه: "والكنية -مع تركيبها الإضافي- معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية؛ فإذا وقع بعدها تابع -كالنعت مثلاً في قولنا: جاء أبو علي الشجاع- فإن النعت "وهو هنا كلمة: "الشجاع" يعتبر في المعنى نعتاً للابن معاً، أي: للمضاف والمضاف إليه، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط، وإلا فسد المعنى، لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده ... و ... " ١. ه راجع النص كاملاً.

3 في رقم 6 من هامش ص 40.

وتكلف يخرجان الإضافة عن ظاهرها¹. فأيهما الصحيح؟. وبعد كل ما سبق أقياسية هي أم سماعية؟.

لكل رأي أدلته التي يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلاً يبعده عن ظاهره، وتخرجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه ...

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلي الذي له أسبابه التاريخية النحوية التي لا تعيننا اليوم؛ فحسبنا أن نترك فضول التأويل والتخريج، ونعول على ظاهر الأسلوب الإضافي تعويلاً لا يعارض المراد منه؛ فنجد تلك الإضافات المتعددة قد انحصرت في قسمين: أولهما: يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد، مع اختلاف لفظهما. أي: أن اللفظين مختلفان، ولكن مدلولهما متحد، كإضافة المسمى إلى الاسم "في مثل: شهر رمضان - شجر البرتقال - علم الهندسة ..."، ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأن المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه، أو بمنزلة؛ والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، أو بما هو بمنزلة نفسه؛ فلا يمكن أن تكون الإضافة في هذا القسم "محضة"؛ إذ "المحضة" لا بد أن تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إذا كان غير متوغل في الإبهام، وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة المعروفة²، و"الإفادة والتضمن"، يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى المضاف إليه.

ثانيهما: يكون فيه أحد الاسمين المتضايقين أصلياً والآخر زائداً "يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بمحذفه" نحو: مررت بكم فألقيت اسم السلام عليكم ... فكلمة: "اسم" زائدة؛ فلا فائدة منها مستجدة، وإذا كانت كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضة؟.

إن الإضافة المحضة تؤثر في الأسلوب تأثيراً معنوياً؛ لا غنى عنه - كما قلنا - فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفي الإضافة لا تكون الإضافة محضة.

1 راجع الهمع والصبان.

2 بياغها في: "أ، ب، ج" ص 18، 19، 20.

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة، أو عدم قياسيتها، فكثرة النحاة تقصرها على المسموع، ولا تبيح فيها القياس. إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثرة تكفي للقياس عليه، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية - كالإيضاح مع التوكيد-، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف -نوعاً ومقداراً- عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة 1 ...

ورأي الكوفيين سديد مفيد. وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديماً. لكن من المستحسن -وبخاصة القسم الثاني- أن نأخذ به في أضيق الحدود؛ حين تشتد إليه الحاجة، وتقوم قرينة على بيان المراد منه، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض.

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأي الكوفي، ففي شرح شواهد العيني للبيت المرقوم "448" وهو الذي سبق هنا في الإضافة الخامسة "ص45" وصدده: "فقلت: انجؤا عنها نجا الجلد إنه ... "

ما نصه:

"الشاهد في: "نجا الجلد" حيث أضاف المؤكّد إلى المؤكّد؛ لأن "النجا" -بالقصر- هو الجلد. والأحسن ما قاله الفراء: إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى: ... {حَقُّ الْيَقِينِ} 2..1. هـ.

وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك 3:

ولا يضاف اسم لما به اتحد ... معنى، وأوّل موهماً إذا ورد

ما نصه: "لا يضاف اسم لما اتحد به معني؛ كالمترادف مع مرادفه؛

1 ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون "قياس التنظير" فيقولون: إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان: كقول قائلهم:

وألقي قولها كذباً وميناً

والمين هو الكذب. والأصل في عطف النسق المغايرة. والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه؛ لهذا قال: "ياسين" في هذا الموضع من حاشيته على "النصريح": "إنهم استدلووا بالسماع والقياس، ووافقهم في التسهيل" 1. هـ.

ولما تقدم إشارة في رقم 8 من ص 660.

2 انظر رقم 4 من هامش ص 51.

3 ستجيء له إشارة أخرى في هامش ص 65.

(49/3)

والموصوف مع صفته؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى؛ فلا يقال، قمح بر، ولا رجل فاضل، ولا فاضل رجل. وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: "جاءني سعيد كرز". وتأويله: أن يراد بالأول المسمى، وبالتالي الاسم؛ أي: جاءني مسمى هذا الاسم 1. ومما أوهم

1 للاسم مع المسمى حالات مختلفة؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته، وقد يكون غير المسمى، و ... ، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلاً وافياً ابن السيد البطليموسي الأندلسي في رسالة خاصة نقلتها: "مجلة المجمع اللغوي بدمشق"، في الجزء الثاني من مجلدها السابع ولأربعين ص 333، وعنها نقلنا النص التالي: "الباب الأول: في تبين كيف يكون الاسم غير المسمى ... ، إن الاسم الذي يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد به التسمية، والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه. وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل: "ما اسمك؟ وعرفني باسمك؟" لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هي؟ وإنما يسأله يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه، المشار بها إلى ذاته. وكذلك قولهم: "محوت اسم علي من الكتاب، وأثبت اسمه في الديوان" فالاسم في هذا كله غير المسمى اضطراراً؛ لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها. والاسم والتسمية في هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد؛ كما يقال: سيف، وصمصام، وحسام. والاسم ههنا وإنما كان يفيد ما تفيد التسمية فبينهما فرق؛ وذلك أن التسمية مصدر، من قولك: سميت الشيء أسميته تسمية، فأنا: مسمٍ، وهو: مسمًى؛ كقولك: سويته، أسويه، تسوية؛ فأنا: مسوّ، وهو: مسوّي. والاسم ليس بمصدر؛ وإنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء، كمحمد، وعلي، وجوهر، وعرض. ويدلك على

الفرق بينهما أن التسمية تعمل عمل الفعل، والاسم لا يعمل عمل الفعل؛ ألا ترى أنك تقول: عجبت من تسمية زيد ابنه كلبًا؛ كما تقول: عجبت من تسوية زيد الثوب. ولا تقول: عجبت من اسم زيد ابنه كلبًا. وهذا كما تقول: "عجبت من قوت زيد عياله" - بفتح القاف - فإن ضمنت القاف لم يجر؛ لأن "القوت" - بفتح القاف - مصدر قاته، يقوته، قوتًا. و"القوت" - بضم القاف - الطعام نفسه؛ فجرى مجرى الاسم في الامتناع من العمل؛ لأنه نوع من أنواع الاسم.

ومما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا} يريد: التسميات. ومن ذلك قوله عليه السلام: "إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة". ولو كان الاسم هنا هو المسمى بعينه لكان الله تسعة وتسعين شيئًا. وهذا كفر بإجماع ... و ... و ... ومن ذلك قول الشاعر:

وسميته يحيي ليحيا، ولم يكن ... لردّ قضاء الله فيه سبيل
ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمي: "يموت". ويحيا من سمي
"يحيي" ...

وهذا النوع كثير في القرآن والحديث وكلام العرب يغني ما ذكرناه منه عن الإكثار منه".
ا. هـ. ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقًا، مثل كلمة: "حي، أو "متحرك". فمن المستحيل أن توجد الحياة بغير الجسد الذي تحل فيه، ومن المستحيل أن توجد الحركة مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه. إلى غير ذلك مما عرضه.

(50/3)

إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: "حبة الحمقاء"، و"صلاة الأولى"، و"مسجد الجامع"، وتأويله أن يقدر موصوف، أي: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع¹. ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: جرد قطيفة² وسحق عمامة³، وتأويله: أن يقدر موصوف أيضًا، وإضافة الصفة إلى جنسها؛ أي: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة" ا. هـ. كلام الأشموني.

ثم قال ما نصه:

"أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين. ووافقه ابن الطراوة، وغيره ونقله في "النهاية" عن الكوفيين، وجعلوا من ذلك ما ورد في الآيات القرآنية من نحو: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} ، {حَقُّ الْيَقِينِ} ، {حَبْلُ الْوَرِيدِ} ، {جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ} ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته" 4. ا. هـ. الأشموني.

ويقول الرضي في شرح الكافية 5 - بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثلة مما سبق - ما نصه: "الإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه" 6.

1 انظر ما سبق متصلاً بهذا في رقم 1 من ص 40.

2 بمعنى: قطيفة مجردة.

3 بمعنى: عمامة مجردة.

4 ومن الأمثلة القرآنية أيضاً قوله تعالى: {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ} قال "المصباح المنير" في مادة: "عرم" ما نصه: "العرم قيل: جمع "عرمة" مثل كلم وكلمة، وهو: السد، وقيل: السيل الذي لا يطاق دفعه. وعلى هذا فقوله تعالى: {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ} بإضافة الشيء إلى نفسه؛ لاختلاف اللفظين" 1. ا. هـ، وجاء في المصباح المنير أيضاً ما نصه في مادة: "ظهر":

"أفضل الصدقة ما كان على ظهر غنى" المراد: نفس الغنى. ولكن أضيف للإيضاح والبيان؛ كما قيل: "ظهر الغيب، وظهر القلب". والمراد: نفس الغيب، ونفس القلب. ومثله: "نسيم الصبا"، وهي نفس الصبا. قاله الأخفش، وحكاها الجوهري عن الفراء أيضاً. والعرب تضيف الشيء إلى نفسه، لاختلاف اللفظين؛ طلباً للتأكيد. قال بعضهم: ومن هذا الباب: {حَقُّ الْيَقِينِ} ، {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} ... " 1. ا. هـ.

5 ج1 ص288.

6 وزاد على هذا قوله: "ولو قلنا: إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة".

وقد أطلنا الكلام في أمر الإضافات السالفة لفصل في أمرها بحكم قاطع -وهو إباحتها- فيحسم النزاع، ويوقف الجدل الذي امتد حتى وصل إلينا عنيقاً، واستخدمه اليوم -بغير حق- بعض الباحثين في إصدار أحكام بالفساد والخطأ على بعض الإضافات الشائعة، مثل: "استرحنا من عناء التعب"، و"نعمنا برغد الرخاء".

(52/3)

السابع: عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر، أو بضمير بارز¹، أو بغيرهما؛ لأن المتضايين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل. غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة²؛ فإباحتها في الشعر، وملحقاته، أقوى. ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة³.

1- فأما مواضع الفصل في السعة فمنها:

1- أن يكونا المضاف مصدرًا والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر⁴؛ كقول الشاعر:

حملت إليه من ثنائي حديقة ... سقاها الحجا سقي الرياض السحائب
والأصل: سقي السحائب الرياض. وقول الآخر:

عَتَوْا إذ أجنبناهم إلى السلم رافةً ... فسقناهم سوق -البغاث- الأجادل⁵
يريد: سوق الأجادل البغاث، فوقع الفصل في المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب.

وإما ظرف للمصدر؛ كقولهم: تَرَكْ يوماً نفسك وهوها، سعي لها في

1 أما المستتر فقد يفصل في الإضافة غير المحضة كما عرفنا في ص 34.

2 أي: في النثر المرسل؛ حيث يجد النثر من فسحة القول، وحرية التعبير، والتصرف ما لا يجده الشاعر، ونحوه المقيد بقيود الشعر، وضوابطه؛ من وزن، وقافية، وخصائص شعرية ترهقه، وتضييق بها حريته في التعبير، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها النثر، وأباحوا أن يقع في الشعر -وملحقاته- بعض أمور معينة لا تباح في النثر المرسل؛ تخفيفاً على الشاعر، ونزولاً على حكم الضرورة. وسَمَوْا تلك الأمور المحددة: "الضرورات الشعرية، ونظائرها". ولا شك أن ما يباح في النثر مباح في النظم بالأولوية. هذا، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايين في السعة، وسيجيء في ص 58.

- 3 أي: الضرورة الشعرية وما يلحق بها، مما أوضحناه في ج 4 م 148 ص 206 باب: "ما لا ينصرف". حيث البيان الكامل للضرورة، وملحقاتها.
- 4 بشرط أن يكون المفعول غير جملة؛ فلا يجوز: سربي قول: - الدين حق الملحد، أي: قول الملحد: الدين حق.
- 5 معنى البيت: إن الأعداء عَتَوْا، "أي: أفسدوا" بعد أن رحمتهم، وأجبنهم إلى السلم رأفة بهم. فلم نجد بداً أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث.
- "الأجادل: جمع أجدل، ويسمى: الصقر؛ وهو من جوارح الطيور القوية التي تحسن اصطيد الطيور الضعيفة. والبغاث: طائر ضعيف، يصاد، ولا يصيد، ولا ينتفع صائده بشيء منه".

(53/3)

-
- رداها. فقد فصل الظرف: "يوماً" بين المصدر وفاعله، وهما: ترك نفسك ... 1.
- 2- أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال، والمضاف إليه هو مفعوله، والفصل بينهما إما: مفعوله الثاني، وإما الظرف، وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف، فمثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر:
- ما زال يوقن من يؤمك بالغي ... وسواك مانع - فضله - المحتاج
- أي: مانع الاحتاج فضله. والأصل قبل الإضافة مانع المحتاج فضله؛ فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين، ثم أضيف إلى أولهما، وبقي الثاني منصوباً، ولكنه تقدم وفصل بين المتضايفين. ومثال الظرف قول الشاعر:
- وداع إلى الهيجا وليس كفءاًها ... كجالب - يوماً - حتفه بسلاحه
- والأصل: كجالب حتفه يوماً ... ، ومثال الجار والمجرور المتعلقين به قوله عليه السلام: "هل أنتم تاركو - لي - صاحبي". والأصل: تاركو صاحبي لي.
- 3- الفصل بالقسم، أو: بإما، أو: بالجملة الشرطية؛ سواء أكان المضاف شبه فعل 2 أم غيره؛ فمثال القسم: شرُّ - والله - البلاد بلاد لا عدل فيها ولا أمن. ومثال "إما" قول الشاعر:
- هما خُطَّتَا 3 إما إيسار 4 ومنة 5 ... وإما دم، والقتل بالحرر أجدر
- أي: هما خطتا إيسار ... وقد حذف نون المثني المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمة: "إما". ومثال الشرط ما نقل من نحو: هذا غلام - إن شاء الله - أخيك".

والأصل: هذا غلام أخيك إن شاء الله.

4- الفصل بـ"ما" الزائدة حيث يكون المضاف منادى، وحرف النداء هو: "يا"؛ كقول الشاعر:

1 والأصل: ترك نفسك شأها، وحذف المفعول أو: مضاف لمفعوله وفاعله محذوف، أي: ترك نفسك.

2 المراد به هنا: نوعان -فقط- من الأسماء التي تشبه الفعل في معناه وعمله، هما: المصدر، واسم الفاعل للحال والاستقبال.

3 أصل الكلام: خطتان؛ تشنية خطة، بمعنى: حالة وطريقة.

4 أي: أسر، وهو وقوع المحارب مغلوباً في يد عدوه المنتصر.

5 امتنان بإطلاق السراح، ومنح الحرية.

(54/3)

يا شاة -ما- قُنْصٍ لمن حلت له ... حرمت عليّ وليتَّها لم تحرم

5- الفصل بالتوكيد اللفظي بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد، نحو: "يا صلاح، صلاح، الدين الأيوبي، ما أطيب سيرتك"؛ على اعتبار أن كلمة: "صلاح"، الأولى منادى، منصوب، مضاف، وكلمة: "الدين" مضاف إليه، وكلمة: "صلاح" الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى، وقد فصلت بين المتضايقين 1.

ب- وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة فمنها:

1- وقوع المضاف اسماً -مشبهاً الفعل في العمل، رافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه؛ كقول الشاعر:

نرى أسهما للموت تصمي 2 ولا تنمي 3 ... ولا نرعوي 4 عن نقض -أهواؤنا- العزم فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة: "أهواؤنا" وهي فاعل المصدر المضاف، والأصل: عن نقض العزم أهواؤنا. أي: عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

2- أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبياً من المضاف، "أي: أن يكون الفاصل معمولاً لعامل آخر غير هذا المضاف"؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر:

-
- 1 وكان من الجائز أن تنون، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين. ولهذا المثال وأشباهه طرق مختلفة في ضبطة وإعرابه. وبيانها المفصل في موضعها الأنسب من باب المنادى "ج 4 ص 40 و 41 م 130"، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائداً زيادة محضة بين المتضايين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء. عند من يجيز زيادة الأسماء.
 - 2 تصيب فتقتل الصيد، والصائد يراه.
 - 3 أُنمى الصيادُ الصيد، رماه فأصابه، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات. فمعنى: لا تنمي، لا تخطئ الإصابة القاتلة.
 - 4 لا نرعوي: لا نرجع عن الغي، ولا نرتدع.

(55/3)

-
- أنجب 1 أيام والداه به ... إذ نجلاه 2؛ فنعم ما نجلا
والأصل: أنجب والده به أيام إذ 3 نجلاه ... فقد فصل الفاعل 4 وهو "والداه" بين
المضاف: أيام، وبين المضاف إليه وهو: "إذ نجلاه"، والفصل هنا ليس معمولاً
للمضاف.
 - 3- الفصل بالمفعول الأجنبي؛ كالذي في قول الشاعر يصف فتاة:
تسقي امتياحاً 5 ندى -المسواك- ريقته ... كما تضمن ماء المزنة الرصف 6
يريد: أنها تسقي المسواك ندى ريقته. فقد توسط المفعول به الأجنبي، "وهو: المسواك"
بين المضاف والمضاف إليه، وفصل بينهما، مع أنه معمول للفعل: "تسقى" وليس
معمولاً للمضاف.
 - 4- الفصل بالظرف الأجنبي 7: كالذي في قول الشاعر يصف رسوم الدار بأنها:
كما خطَّ 8 الكتاب بكفٍ -يوماً- ... يهوديٍّ يقارب 9 أو يزبل 10

-
- 1 أنجب الرجل: ولد له ولد نجيب.
 - 2 ولده، ورزقا به.
 - 3 "أيام"، مضاف، و"إذ" مضاف إليه، من إضافة العام الخاص، أو المؤكّد للمؤكّد.
"وقد سبق الكلام عليها مع الإشارة لهذا البيت في النوع الخامس ص 45" و"إذ"
مضاف، والجملة بعدها مضاف إليه.

- 4 الفاصل في البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور، فيؤخذ من هذا البيت الذي
استشهد به النحاة على الفصل بالفاعل، جواز الفصل بالفاعل فقط، أو به ومعه الجار
والمجرور.
- 5 الامتياح: استخدام السواك لتنظيف الأسنان، ويعرب هنا: حالاً مؤولة، أي: ممتاحة.
وهذا الإعراب أحسن من غيره.
- 6 الحجارة المتراصة المتلاصق بعضها إلى بعض. والماء المتراكم فوقها، أو النافذ منها،
يكون أنقى وأصفى من غيره، المفرد: رصفة.
- 7 أي: الذي ليس معمولاً للمضاف.
- 8 كتب.
- 9 أي: يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض.
- 10 يزيل "بفتح الياء" يباعد ويفرق.

(56/3)

-
- والأصل: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي؛ فوقع الظرف الأجنبي فاصلاً بين
المضاف وهو: "كف"، والمضاف إليه، وهو: "يهودي".
- 5- الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين، كما في قول الشاعر1:
هما أخوا - في الحرب - من لا أخا له ... إذا خاف يوماً نبوة، ودعاها
تريد: هما أخوا من لا أخا له في الحرب. وقول الآخر2:
كأن أصوات - من إشغاهن3، بنا - ... أواخر الميس4 أصوات الفراريج5
يريد: كأن أصوات أواخر الميس ...
- 6- الفصل بنعت المضاف؛ مثل:
ولئن حلفت على يديك لأحلفن ... بيمين أصدق من يمينك مقسم
أي: بيمين مقسم، أصدق من يمينك.
- 7- الفصل بالنداء، كالذي في قول الشاعر:
وفاق6 - كعب7 - يجير منقذ لك من ... تعجيل تهلكة8، والخلد في سقرا9
أي: وفاق بجير يا كعب ...

1 هو لامرأة من بني قيس. كما جاء في الجزء الأول من كتاب: "الموشح" للمرزباني،

عند الكلام على الشاعر: أبو حية النميري.

2 هو: ذو الرُّمّة.

3 مبالغتهن في السير.

4 الميس: شجر تصنع منه الرجال. والمراد هنا: الرجال.

5- جمع فُرُوج، وهو فرخ الدجاج. والشاعر يشبه أصوات الرجال وقت سير الإبل

المسرعة بأصوات الفراريح. "راجع مجمع البيان، لعلوم القرآن، ج 3 ص 4".

6 موافقة.

7 يا كعب.

8 هلاك.

9 سقر: جهنم.

وأصل القصة: أن "كعباً" و"بجيراً" أخوان، أبوهما: "زهير بن أبي سلمى" الشاعر الجاهلي

المشهور. وقد أسلم "بجير" قبل أخيه، فأراد أن يسلم أخوه، فقال شعراً يحجب إليه

الإسلام، ويحذرده سوء العاقبة إن خالف، ومنه هذا البيت. ومعناه: موافقة بجير - يا

كعب- تنقذك من الهلاك، ومن الخلود في سقر.

(57/3)

تلك أشهر مواضع: "الفصل" -بنوعيه- بين المضاف والمضاف إليه كما رآها كثرة النحاة.

لكن فريقاً من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل في السعة، ويقتصرونه على الضرورات. والأخذ برأيهم أفضل؛ حرصاً على وضوح المعاني، وجرياً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب. فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايقين لا يخلو من إسدال ستارٍ ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أو يطول، وأن الأسلوب المشتتم على: "الفصل" غريب على اللسان والآذان، ولا سيما اليوم. سواء أخذنا بهذا الرأي الأفضل أم بذاك -وكلاهما جائز- فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حيث تقوم القرينة عليه، ويتضح المعنى معه، في غير إبهام ولا غموض¹.

1 وفي الفصل ومواضعه يقول ابن مالك في آخر باب: "الإضافة" أبياته التالية. المختصرة الملتوية "وقدمناها من موضعها الذي في ص؟ لتساير الترتيب المعنوي الأنسب

للمسائل المترابطة التي يتمم بعضها بعضاً، على أنا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب؛ كما رتبته الناظم.

فصل مضاف، شبه فعل ما نصب

... مفعولاً، أو: ظرفاً: أجز. ولم يعب: 34

فصل يمين. واضطراباً وجدا ... بأجنبي، أو: بنعت، أو: ندا - 35

التقدير: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل، حالة كون المنصوب مفعولاً به،

أو ظرفاً. "يريد: إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً به، أو ظرفاً" فكلمة: "فصل" مفعول

للفعل: "أجز". و"فصل" مضاف، وكلمة: "مضاف"، التي بعدها هي المضاف إليه.

"شبه" نعت لكلمة: مضاف. و"فعل" مضاف إليه مجرور. "ما" اسم موصول مبني على

السكون في محل رفع فاعل للمصدر الذي هو كلمة: "فصل". و"نصب" جملة فعلية، لا

محل لها، صلة الموصول. والمفعول ضمير محذوف، والتقدير: نصبه. و"مفعولاً"، حال من

الضمير المحذوف، و"أو" حرف عطف. "ظرفاً" معطوف على "مفعولاً".

ثم يقول: واضطراباً وجد الفصل بأجنبي. والمعنى: يجوز الفصل بين المضاف المشبه

للفعل، =

(58/3)

.....

زيادة وتفصيل:

من مواضع الفصل للضرورة: الفصل بين المتضايين بالفعل الزائد "أي: الذي يمكن

حذفه مع فاعله 1 بغير أن يفسد المعنى" ومنه قول العري يسأل عن أهله:

بأي -تراهم- الأرضين حلوا؟ ... أبالدبران، أم عسفوا الكفارا

يريد: بأي الأرضين؟ فجملة: "تراهم" 2 زائدة، فاصلة بين المتضايين. ثم يسأل: أحلوا

المكان الذي يسمى: الدبران -بفتح الباء- أم قصدوا المكان الآخر المسمى: الكفار؟

وأيضاً الفصل بالمفعول لأجله؛ كقول الشاعر:

أشم كأنه رجل عبوس ... معاود -جرأة- وقت الهوادي

والأصل: معاود وقت الهوادي؛ جرأة. أي: يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل؛

لجراته في الحرب 3.

وكذلك الفصل بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه⁴ كقول الشاعر:
يا يؤس للحرب ضرارًا لأقوام

= والمضاف إليه بشيء نصبه ذلك المضاف، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولاً به، أو ظرفاً. وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتمثيل، وبالتفصيل المناسب.

ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايقين جائز باليمين. أما في حالة الضرورة فقد وجد الفصل بالأجنبي "وهو الذي ليس معمولاً للمضاف" أو بالنعى، أو بالندا. هذا والنعى والنداء يدخلان في الفصل بالأجنبي؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغة في إيضاحهما. ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة يدل على أن ما سرده قبلها يكون في السعة.

1 إن كان له فاعل؛ لأن بعض الأفعال الزائدة لا فاعل له، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان المحذوف جملة.

2 ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا.

3 أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان العجز في بعض المراجع.

4 سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الجر ج 2 م 90 ص 367، وهناك تكملة هذا الشطر، وتفصيل الكلام على البيت، وعلى لام الجر.

(59/3)

الثامن: استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير¹، وانتقال هذا الوجوب من الثاني للأول. فإذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التي يجب تصديرها في جملتها كألفاظ الاستفهام ... و ... فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافاً إليه، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذي ليس من ألفاظ الصدارة الحتمية؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ في مثل: كتاب من معك؟ والخبر في مثل: صباح أي يوم السفر؟ والمفعول به في مثل: دعوة أيهم تجيب؟ والجار والمجرور في مثل: من بلاد الأنصار أقبلت؟ وهكذا ... وأصل الكلام: معك كتاب من؟ السفر صباح أي يوم؟ تجيب دعوة أيهم؟ أقبلت من بلاد أي الأنصار؟ ففي الأمثلة السابقة تقدم وجوباً كل من المبتدأ، والخبر، والمفعول به، والجار مع مجروره ... و ... مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه، وسلبه هذا

الحق؛ إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير: "مضافاً إليه" فحين صارت مضافاً إليه فقدت هذا التصدير الواجب، وانتقل منها إلى المضاف.

التاسع: وجوب تقديم المضاف، على المضاف إليه، وكذلك على معمولات المضاف إليه، إن وجدت. فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه، ولا شيء من معمولاته "سواء أكانت هذه المعمولات مفردة، أم جملة، أم شبه جملة"، إلا حالة واحدة يجوز فيها تقديم المعمول؛ هي: أن يكون المضاف كلمة: "غير" التي يقصد بها النفي²؛ ففي نحو: "أنا مرشد الغرباء ... " لا يصح: "أنا الغرباء مرشد ... " وفي نحو: "أنا مثل كاتب سطوراً"، لا يصح أن يقال: "أنا - سطوراً - مثل كاتب" أما في نحو: "أنا غير منكر فضلاً-" فيجوز: "أنا - فضلاً - غير منكر"؛ لأنه يجوز: "أنا فضلاً لا أنكر". ومنه قول الشاعر:

1 بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصدارة.

2 علامتها: أن يصح إحلال حرف نفي وفعل مضارع محل كلمة: "غير" والمضاف إليها، مع استقامة المعنى.

(60/3)

المسألة 98: أبنية المصادر

مدخل

...

المسألة 98: أبنية المصادر 1

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية:

أولها: "المصدر الأصلي"، وهو ما يدل على معنى مجرد، وليس مبدوءاً "بميم" زائدة، ولا محتوئاً بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ومن

1 إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية، وهو: "الصريح الأصلي"

دون المؤول، ودون النوعين الآخرين - كما سيجيء في ص 185، 188، 207.

وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به

شبه الجملة. مع ملاحظة ما سبق في باب: "المفعول المطلق" "ج 2 م 74 ص 166" من أمور هامة تختص بالمصدر من ناحية تقسيمه إلى: مؤكد لعامله، ومبين للنوع، ومبين للعدد ... ، ومن ناحية ذكر عامله أو حذفه ... إلخ.... أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه "في ج 1 م 29 ص 295 آخر باب: الموصول" حيث سردنا الحروف المصدرية، ومهمة كل منها؛ وصلته، وطريقة السبك، وما يمتاز به المصدر المؤول دون الصريح، وسائر أحكامه المختلفة.

وقد وضع ابن مالك في "ألفيته" هذا الباب بعد بابي "إعمال المصدر" و"إعمال اسم الفاعل، واسم المفعول" ولعل حجته ما رده بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوي وثيق الصلة بالأبواب التي سبقت، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجيء في المنزلة التالية لمسائل النحو وأبوابه. وهذه حجة واهية -فيما نرى- إذ الترتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً على شيء معلوم مفهوم. ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل. لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا، وقدمنا باب أبنية المصادر.

كلمة عن الجمود والاشتقاق، ومكان المصدر منها:

الاسم قسمان:

أ- جامد؛ وهو: ما لم يؤخذ من غيره. "أي: أنه وضع على صورته الحالية ابتداء. فليس له أصل يرجع إليه، وينتسب له". مثل: شجرة، قلم، أسد، حجر ... ومثل: فهم، نبوغ، ذكاء، سماحة ... والجامد قسمان: "اسم ذات"؛ وهو: ما يدل على شيء مجسم محسوس، كالأمثلة الأربعة الأولى، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية "وهي التي لها كيان مجسم محسوس يدخلها في دائرة الحس"، و"اسم معنى"؛ وهو: ما يدل على شيء عقلي محض "أي: شيء معنوي يدرك بالعقل، ولا يقع في دائرة المحسوس" كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهها مما ليس مجسماً ولا مشخصاً؛ كسائر الأجناس المعنوية.

(181/3)

أمثله: علم، فهم، تقدم، استنشاء، إبانة. ومثل: بلاء، نضال

= ب- مشتق: هو ما أخذ من غيره؛ بأن يكون له أصل ينسب له، ويتفرع منه، ويتردد ذكر المشتق أحياناً باسم: "الوصف أو الصفة"، وهذان غير الوصف أو الصفة المراد

منهما النعت الآتي في ص434، ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى، وأن يشاركه في الحروف الأصلية. وأن يدل -مع المعنى- على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه، كأن تكون الذات هي التي فعلته "كما في اسم الفاعل" أو هي التي وقع عليها؛ "كاسم المفعول" أو غير ذلك من زمان، أو مكان، أو آلة ... مما سيجيء تفصيله في أبواب المشتقات ...

والمشتقات الأصلية التي تدل على معنى وذات أو شيء آخر، سبعة؛ هي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعال التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة. أما المصدر الميمي فالصحيح أنه ليس من المشتقات -كما سيجيء في ص186، وفي الباب الخاص به ص231، وأما المصدر الصناعي فجاءد مؤول بالمشتق -كما سيأتي في ص187- ويتوسع كثيراً في المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثة أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجريين من الذات وغيرها، وهي: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، والقرائن هي التي تحدد المراد من نوع المشتق، أهو مما يدل على المعنى والذات معاً؟ أم على المعنى والزمان معاً؟ أم المعنى وشيء آخر؟

وإذا استعمل علماً فإنه يصير بمنزلة الجامد، فيفقد خواص المشتق وأحكامه: وتطبق عليه أحكام الجامد التي منها: أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة، بالتفصيل والشروط السابقة في ص4 "راجع هامش ص89 ج1 م10".

وهناك بعض أسماء جامدة قد تلحق -أحياناً- بالمشتق الدال على الذات والمعنى؛ وتسمى: "الأسماء الجامدة الملحقة بالمشتق"، أو: "الأسماء المشتقة تأويلاً"، ومنها: اسم الإشارة، ومنها: الاسم الجامد المنسوب، والاسم الجامد المصغر، وأكثر ألفاظ "الموصول"؛ كالوصلات المبدوءة بهمزة وصل. وسيجيء البيان في باب النعت -ص458- فكل هذه الأسماء جامدة، ملحقة بالمشتق. ويلاحظ أن هذه الأسماء "الملحقة بالمشتق"، أو "المشتقة تأويلاً" إنما تكون كذلك في بعض الحالات دون بعض؛ فليست ملحقة بالمشتق في جميع حالاتها؛ وإنما تلحق به حيث تكون في موضع لا يصلح فيه إلا المشتق، كالنعت مثلاً؛ إذ الأصل في النعت أن يكون مشتقاً، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقاً بالمشتق كالألفاظ السابقة.

"وفي مجلة المجتمع اللغوي ج1 ص381 بحث مستقل في الاشتقاق. وفي الجزء الثاني منها بحث آخر، في ص195، 245".

أصل المشتقات:

أ- المصدر الصريح -في الرأي الشائع المختار- هو أصل المشتقات العشرة، ومنه تنفرع. ولا يعنينا اليوم سرد كل الأدلة التي قام عليها اختياره وتفضيله، وحسبنا أقواها.

وهو قولهم: إنه "بسيط"؛ لدلالته على المعنى المجرد، و"البسيط" أصل المركب. بخلاف "الفعل الماضي" الذي يعده آخر - كالكوفيين - الأصل؛ بحجة أنه يدل على المعنى المجرد وعلى الزمن؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر =

(182/3)

فضل، صلاح ... في قول شوقي يخاطب رجال الصحف الوطنية:

= وزيادة، وبتغيير يسير يدخل على بنيته يحيي المضارع أو الأمر ... ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل ... ، ولا يعنينا هذا ولا غيره بعد اشتهاار الرأي الأول وشيوعه من غير ضرر لغوي في الأخذ به. فالخلاف لا قيمة له؛ - كما سيحيي البيان في هامش ص210- ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب -وهي كثيرة- لا دليل معها، على الأصل الذي تفرعت منه.

ب- وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشرة، فهل الاشتقاق من غير ممنوع؟

بعبارة أخرى: هذا المصدر يدل على المعنى المجرد؛ فلا دلالة له على ذات، أو زمان، أو مكان، أو تذكير، أو تأنيث أو عدد ... " -وهذا هو الغالب: لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة، كما سيحيي في ص225 أما المصدر المؤول فيدل على زمن، وغيره "كما سبق في ج1 ص302 م29 ... و ... " فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعاني المصدرية وحدها دون الاشتقاق من أسماء "الذوات" التي يسمونها أسماء: "الأعيان"، "يريدون: الأشياء المجسمة المحسوسة" ودون الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست بمصادر، كاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سيأتي؟ "مع ملاحظة أن بعض القدماء كان يطلق كلمة: "الأخذ" على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة - كما في كتاب "أصول اللغة الذي أصدره المجمع في القاهرة سنة 1969 ص22".

الجواب عن هذا: أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعاني المصدرية جائز لا يكاد يمنعه مانع. أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية، فنوعان: أ- نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً على قبوله، وهو اشتقاق صيغة "مفعلة" -بفتح الميم والعين- من الجامد الثلاثي الحسي للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء

الحسي الجسم؛ "كمعينة"؛ لمكان يكثر فيه العنب، و"مخشبة" لمكان يكثر فيه الخشب ... "وهكذا مما سيجيء تفصيله وإيضاح حكمه في مكانه المناسب من بابي: "اسم الزمان والمكان" ص318 و"ح" ص326 ولا بد في هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على "مفعلة" دون غيرها. وأن تكون من ثلاثي حسي جامد؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشيء الحسي الذي يكثر به، كما سنبينه في الموضع المشار إليه. ب- ونوع يخالف ما سبق. واتجه رأي الأغلبية من القدماء إلى منعه، والتشدد في حظر القياس عليه. وقد عرض النجم اللغوي القاهري لهذا النوع، وأطال البحث فيه، وعقد بشأنه فصلاً طويلاً تربي صفحاته على ست وثلاثين "في الجزء الأول من مجلته، في ص232 وما بعدها" بعنوان: "الاشتقاق من أسماء الأعيان"، وقد وفي البحث حقه، وأولاه من العناية ما هو به جدير، وعرض مئات من الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية، غير الثلاثية واستخلص منها قراراً نصّه الحرفي - كما جاء في المرجع السابق: "اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان، والجمع يميز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم" ١. هـ. ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة، ولا نوع خاص من المشتقات العينية بالرغم من مخالفته لنص آخر سنذكره بعد، وبالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم. وقد سجل الجمع في بحثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التي تغني عنه. وكان =

(183/3)

حمدنا بلاءكم في النضال ... وأمس حمدنا بلاء السلف
ومن نسي الفضل للسابقين ... فما عرف الفضل فيما عرف
أليس إليهم صلاح البناء ... إذا ما الأساس سما بالغرف؟

= الأولى أن يجعله عامّاً بعد أن عرض مئات من الكلمات المنقولة عن العرب، والتي استند إليها في قراره. وكثر منها ليس مقصوراً على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها؛ فلاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يجعل القياس عليها صحيحاً قوياً، ويقتضي أن يكون ذلك القياس عامّاً شاملاً لغة العلم وغيره. هذا إلى أن قصره على لغة العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشد العسر في معاهد التعليم، وفي الخطابة، وفي غيرها من

كل ما يقوم على اللغة الصحيحة، وتتشابه فيه لغة العلم ولغة الأدب. وها نحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشئون المختلفة، غير مقصور على نوع معين، واشتهر حتى صار بمنزلة: "الاصطلاح" ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدي إلى خفاء أو لبس.

وقد أصلح الجمع قراره السابق، وجعله مطلقاً غير مقيد بشيء مما سبق؛ فقد جاء في ص 69 من كتابه المجمعي الصادر في سنة 1969 مشتملاً على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصه تحت عنوان: "الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة" بناء على رأي لجنة الأصول، وهو: "قرر الجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد. واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به الجمع لإجازة الاشتقاق، يربى على المائتين - ترى التوسع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة" ا. هـ.

وقد وافق الجمع ومؤتمره على رأي اللجنة، وصدر قرارهما في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة 1968. أما قواعد الاشتقاق المشار إليها في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب المجمعي الذي تقدم ذكره؛ ففي ص 62 منه النص الآتي تحت عنوان: "قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمعرب" ومعها البحوث الخاصة بها.

أولاً: في الاسم الجامد العربي:

1 إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرد ومزیده، فالباب فيه "نصر" ويعدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية، كالهزمة والتضعيف ... ؛ مثل: قطنت الأرض تقطن، كثر قطنها. وقطنها زرعها قطناً.

2 أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعدٍ فالباب فيه "ضرب" مثل: قطنت الأرض أقطنها زرعها قطناً.

3 وفي كلتا الحالتين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة؛ لتحديد صيغة الفعل؛ تبعاً لما ورد من هذه المشتقات.

4 ويشترك الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن "فعلل" متعدياً، وعلى وزن "تفعلل" لازماً. وإذا كان الاسم رباعي الوصول، أو رباعياً مزيداً فيه، مثل: درهم وكبريت، اشتق منه على وزن "فعلل" بعد حذف الزائد من المزيد؛ فيقال درهم الزهر وكبريت، أي: صار كالدرهم والكبريت =

ومئات أخرى. وهذا النوع -وحده- هو المقصود من كلمة: "مصدر" حين تذكر مطلقة بغير قيد يبين نوعاً معيناً. أما غيره فلا بد أن يذكر معه ما يبين نوعه.

= وإذا كان خماسياً؛ مثل سفرجل، اشتق منه على وزن "فعلل" بعد حذف خامسة، فيقال سفرج النبت، بمعنى: صار كالسفرجل.

5 وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس المصري. ثانياً: في الاسم الجامد المعرب:

6 ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن "فعل" بالتشديد متعدياً، ولازمه "تفعل".

7 ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن "فعلل" ولازمه "تفعلل" ... "أ. ه المنقول من كتاب الجمع.

هذا، ولعل قرار الجمع يشمل -فيما يشمل- الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست مصادر؛ كاشتقاق من أسماء العدد؛ فإن هذه أسماء معادن جامدة وليست بحسية، ولا بمصادر، وكاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصوت، وهما من أسماء المعاني الجامدة أيضاً. وفي مجلة الجمع "ج 1 ص 381" بحث مفيد في هذا، وفي الاشتقاق وأنواعه عامة. وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض القدماء كان يسمى الاشتقاق من غير المصادر الصريحة: "الأخذ".

بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال "كما جاء في مجلة الجمع اللغوي القاهري، ص 8 من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي أُلقيت في مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة 1963-1964" "مغنتاً من المغناطيس، وقصدير من القصدير، كما قيل قديماً ذهب من الذهب، وكبرت من الكبريت ... " أ. ه.

وجاء في العدد الخاص مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين -ص ه- ما نصه في الاشتقاق السالف من الاسم الجامد: "أن يكون الثلاثي اللازم من باب: "نصر" والمتعدي من باب: "ضرب" وغير الثلاثي من باب: "فعلل" في المتعدي: "وتفعلل" في اللازم" أ. ه. وقد سبقت الأمثلة.

"ملاحظة": يتصل اتصالاً وثيقاً بما سبق ما قرره الجمع من صحة اشتقاق "فعل" من العضو للدلالة على إصابته. ونص القرار -"كما جاء في ص 39 من كتابه الذي أخرجه

سنة 1696 باسم: "كتاب في أصول اللغة" مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها الجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين" بعنوان: "اشتقاق "فعل" من العضو للدلالة على إصابته" قال بعد العنوان: "كثيراً ما اشتق العرب من اسم العضو "فعلاً" للدلالة على إصابته. وقد نص أبو عبيد على أن ذلك عام في كل ما يشكى منه في الجسد، وكذلك نص ابن مالك في التسهيل على أنه مطرد" ١. هـ. لهذا ترى لجنة الأصول بالجمع قياسيته. ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها، وصدر قرارهما بالموافقة في جلسة المؤتمر الثامنة من دورة 29 سنة 1963 هذا وفي الكتاب الجمعي السالف البحوث المفيدة التي اعتمد عليها الجمع ومؤتمره في إصدار القرار السالف، مدعومة بعشرات من الكلمات المسموعة التي تؤيده، ومن مثل: جلده. رأسه. بطنه ... ، أي: أصاب جلده. ورأسه. وبطنه ... و....

(185/3)

ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على "المرة 1 والهيئة" فوق دلالته على المعنى المجرد، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة 2. ثانيهما: المصدر الميمي 3، وهو: "ما يدل على معنى مجرد، وفي أوله "ميم" زائدة، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة 4"، ومن أمثلته: مطلب، مضبغة، مجلبة، معدل ... "بمعنى: طلب، ضياع، جلب، عدول" في قول بعض الحكماء: "ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مطلبه ألا يسرف في أهم؛ فإن الإسراف فيه مضبغة للحزم؛ مجلبة لليأس، معدل عن السداد. وإذا ضاع الحزم، وأقبل اليأس، واختفى السداد - فرّت فرص النجاح، وساءت الحياة". وهو قياسي، ويلزم الأفراد، والراجع أنه لا يعد من المشتقات 5. وسيجيء تفصيل الكلام على طريقة صياغته، وفائدته، وبقية أحكامه الأخرى 6: ثالثها: المصدر الصناعي؛ -وهو قياسي- ويطلق على: كل لفظ "جامد أو مشتق، اسم أو غير اسم" زيد في آخره حرفان، هما: ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة. وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ، مثل كلمة: إنسان؛ فإنها اسم، معناه الأصلي: "الحيوان الناطق"

1 سيجيء الكلام عليه في ص 225.

2 في ص 207 تعريف مفيد آخر المصدر.

3 له بحث مستقل في ص 231.

4 يسميها بعضهم: "تاء التأنيث"، ويسميها غيرهم: "تاء النقل" من حالة إلى أخرى؛ كالنقل من المذكر للمؤنث، أو من الوصفية "الاشتقاق" إلى الاسمية المحضة ... "كما في مجلة الجمع اللغوي، ج 1 ص 14، وانظر رقم 1 من هامش الصفحة الآتية" والأمران سيان. ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح. وهي بكل أسمائها علامة قاطعة على التأنيث اللفظي "وقد فصلنا هذا في ج 4 م 169 ص 542 باب: التأنيث، وفي هامشي ص 546، 547".

5 كما سبق في "ب" هامش ص 182، وكما سيجيء في ص 234، 235 لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة؛ كالشأن في المصادر الأصلية الصريحة.
6 في ص 231.

(186/3)

فإذا زيد في آخره الياء المشددة، وبعدها تاء التأنيث المربوطة 1، صارت الكلمة: "إنسانية" وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً؛ إذ يراد منها في وضعها الجديد معنى مجرد، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان، كالشفقة، والحلم، والرحمة، والمعاونة، والعمل النافع ... و ... ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده، ومثلها: الاشتراك والاشتراكية، الأسد والأسدية، الوطن والوطنية، التقدم والتقدمية، الحزب والحزبية، الوحش والوحشية، الرجوع والرجعية و.... وهكذا.

وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى، ولا دلالة غير التي شرحناها. ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء، إلا أنه اسم جامد، مؤول بالمشتق، يصح أن يتعلق به شبه الجملة - كما سبق 22 - ويصح أن يكون نعتاً وحالاً ... و ... 3 بخلاف النوعين السابقين، فهما اسمان جامدان، ولكل منهما أحكام خاصة به، وأوزان وطرق لصياغته 4 على حسب البيان التالي:

1 وتسمى "تاء النقل"؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان مختوماً بياء النسب التي تجعله في

حكم المشتق. فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسمىة المحضة، وخلصته للدلالة على الحدث، أي: على المعنى المجرد.

2 في "ب" من هامش ص 182.

3 عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعي القياسي بما لا يخرج عما قدمناه. وكذلك عرض له مجمع اللغة القاهري عرضاً موجزاً في دور انعقاده الأول، وفيما يلي النص الحرفي - كما ورد في محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص 426- على لسان أحد الأعضاء قال:

"حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم. وقد قال العلماء إنه من المولّد المقيس على كلام العرب. وتخريجه سهل؛ لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب، وتاء النقل، على رأي أبي البقاء في: "الكليات". ا. ه. وتقدم المراد من تاء النقل في رقم 4 من هامش الصفحة السالفة.

ثم جاء في المحضر بعد ذلك ما نصه: "أن عضواً قرأ نصوصاً من شرح القاموس في مادة: "كيف" ونصوصاً أخرى من "كليات أبي البقاء"، وأن مناقشة الأعضاء في هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتي وهو: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد ياء النسب والتاء" ا. ه. وقد وافق عليه المجلس نهائياً طبقاً لهذا، ولما في ص 21 من كتاب المجمع المشتمل على القرارات السليمة من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين.

4 والأصل في المصدر الصريح بأنواعه الثلاثة السالفة الخالية من الدلالة على المرة أو الهيئة أن يدل على المعنى المجرد.... "وهو - كما في ص 181 وب من ص 183- المعنى العقلي المحض الذي لا وجود له في غير الذهن"، فلا يدل - بصيغته - على ذات، ولا على زمن، ولا إفراد ولا تثنية، ولا جمع =

(187/3)

= ولا تأنيث، ولا تذكير، ولا علمية، ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعاني المجردة كثيرة، لا تكاد تحصر، والحاجة إلى استعمالها شديدة. ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل، والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى الكثيرة المتنوعة. بل أن العرب الأوائل - وهذا أمر يجب التنبيه له - نطقوا

المصادر بفطرتهم ارتجالاً، دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحية، وأحكامها المختلفة، وغير هذا مما وضع عند تدوين العلوم العربية، ولا سيما النحو. فلوضع ضوابط للكشف عن هذا المصدر، والاهتداء إليه في يسر وسهولة وتوفيق، عكف اللغويون والنحويون - منذ عصور بعيدة - على فصيح الكلام العربي المأثور، وعرضوا للمصادر الواردة بأكثره خلال ما عرضوا له من المسائل، ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة، وبذلوا فيها الجهد - كعادتهم - مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضمينة إلى تجميع أكثر المصادر الواردة، واستخلاص ظواهرها وخواصها، ثم تصنيفها أصنافاً متماثلة، لكل صنف أوصافه وخصائصه التي ينفرد بها، وتشترك فيها أفرادها واحداً واحداً، دون غيرها، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به، تندرج تحته أفرادها، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر، له عنوانه الخاص، وله أوصافه وخصائصه التي تباين ذلك. كما هو الشأن في كل القواعد والضوابط العلمية.

وقد نجحوا فيما أرادوا. فجمعوا المصادر المأثورة جمعاً حميداً - قدر استطاعتهم - ثم صنّفوها، ونوعوها، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزة؛ تضم تحتها أفرادها الكثيرة، المبعثرة، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب، وما ستنطق به - قياساً على ما نطقت به العرب - أجيال قادمة لإعداد لها من خلفائهم؛ فهذا صنف لمصدر الثلاثي المتعدي، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثي اللازم. وكلاهما قد يكون دالاً على حركة، أو صوت، أو غيرهما ... - وصنف ثالث لمصدر الرباعي أو الخماسي ... و... والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدي إلى صيغة "المصدر الأصلي" الذي يريده في سرعة وتوفيق.

وتخلص من هذا أمرين هامين:

أولهما: أن تلك الضوابط والقواعد التي وضعوها، وحصروا بها أنواع المصادر، وأوزانها، ونسقوا صنوفها، ونظموا استعمالها - مستنبطة من أكثر الكلام العربي فصاحة، وصحة، وشيوعاً؛ فتطبيقها مباح لكل عارف بها، محسن لاستخدامها، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها، "وهي؛ المصادر الواردة في الكلام العربي الأصل"؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح، وجهد ضائع بعد أن استنفد الأئمة والعلماء جهدهم في استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح، وانتزعوا أحكامهم من أصيله للغالب، في دقة وحیطة، وبالغ أمانة. فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح على ذلك الكثير المسموع، أو مجازاة سليمة للشائع الوارد عن العرب، ومحكاة سائغة لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى "الأصل" الأول، وتحتيم المعاودة إليه قبل

استعمال الضوابط والقواعد؛ ففي هذا الرجوع إضاعة الجهد والوقت، فلن تأتي المعاودة
بجديد. وقد يكون في هذا الإيجاب والتحتيم -فوق ما فيه من إضاعة الجهد، والوقت،
والمال -تعجيز لغير المتفرغين المشتغلين "باللغويات" عامة، و"النحويات" =

(188/3)

.....

= خاصة، فليس بد من الأخذ الحر بما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين، والاستناد إلى
ما قالوه؛ فإذا قرروا، -مثلاً- أن مصدر الفعل الماضي الرباعي الذي على وزن: "فَعَلَ"
هو: "التفعليل" وجب الإيمان بما قرروا؛ فنقول في مصادر: قَوْم، عَلَّام، كَسَّر، كَرَّم ...
وأمثالها: تقويم، تعليم، تكسير، تكريم ... و ... وهكذا من غير بحث عنه في كلام عربي
قديم. أو في مرجع لغوي، أو غيره ... فلا داعي لهذا البحث مع وجود القاعدة
وانطباقها. وإذا قالوا: إن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو: "فعل" وجب الاطمئنان
لقولهم، والأخذ به، وتطبيقه -في غير تردد- على كل فعل ثلاثي متعدي، نريد الوصول
إلى مصدره، نحو: سمع سمعاً، فهم فهماً، كتب كتاباً، ونظائر هذا من مئات، بغير رجوع
إلى مرجع لغوي أو غير لغوي، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً، أو وقتاً، أو مالاً.
وبهذه الطريقة المثلى نجنب أنفسنا الشطط، ونوقها مساءة العافية التي تترتب على
إهمال رأي الثقات البارعين من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالاً يستحيل معه أن
تستقيم أمور اللغة، أو يستقر لها وضع صالح، وحياة قوية ناهضة. فالواجب أن نعتمد
على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي للفعل، ولا نبالي بعد ذلك أنه مصدر
سماعي آخر أم لا؟

وما سبق مستمد من أقوال أئمة كبار يقررون: "أن استعمال المصدر القياسي جائز وإن
سمع غيره"، وفي مقدمتهم: "الفراء" الذي وصفه الإمام اللغوي النحوي "ثعلب" -كما
جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن، للفراء- أحد أئمة الكوفة- بقوله: "لولا الفراء لما
كانت عربية: لأنه خلصها وضبطها. ولولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنها كانت تتنازع،
ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس فيها على قدر عقولهم وقرائحهم فتذهب ..."
والذي وصفه عالم آخر "كما جاء في معجم الأدباء -ج20 ص110" بقوله: "لو لم
يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان بهما الافتخار على جميع

الناس". ا. هـ. وقيل عنه أيضًا - كما جاء في تهذيب ج 11 ص 212 - "والفراء أمير المؤمنين في النحو". ا. هـ، وفي تاريخ بغداد: "كان يقال: النحو الفراء، والفراء أمير المؤمنين في النحو". وقد وصفه يحق أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري. بأنه "إمام الكوفيين، ووارث علم الكسائي، ولا يترتب علينا إذا أخذنا بمذهبه" - راجع ص 108 من محاضر جلسات الدور الرابع.

ومنهم العبقري: "ابن جني". في كتابه الخصائص "ج 1 ص 362، 367، 439" ومن أوضح النصوص في هذه الصفحات ما جاء في ص 367 من الباب الذي عنوانه: "باب في اللغة تؤخذ قياسًا" "وقد سجلته مجلة المجمع اللغوي في أحد أعدادها، وسجلته محاضر جلسته في دور الانعقاد الرابع ص 45. وسجلناه في آخر الجزء الثاني من كتابنا. ثم هو صاحب المذهب الذي أخذه من المازني، ونصه - كما ورد في ص 44 من تلك المحاضر، وفي ج 1 ص 367 من كتابه: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". وهو القائل: "ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثاله، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا، ولا أن يرويه رواية". ومثل هذا ما جاء =

(189/3)

= في "المصباح المنير"، مادة: "خلف"، - ونصه: "عدم السماع لا يقتضي عدم الأطراد مع وجود القياس ...". ا. هـ. وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات ابن الأنباري - المتوفى سنة 577 هـ - في كتابه: "لمع الأدلة" في أصول النحو "الفصل الحادي عشر ص 95" وفي مطلعته يقول ما نصه: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة ...". ا. هـ. وقد رأى المجمع اللغوي الاعتماد على ما قاله ابن جني، وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى - كما في "ج 1 ص 226" من مجلته. ومن القائلين بقياسية المصدر: الزمخشري، ومكانته في العلوم العربية والشرعية معروفة "راجع كلامه ص 13 من كتاب "القياس والسماع" لأحمد تيمور".

لكل هذا لم يكن مقبولاً رأي "سيبويه"، ومن انضم إليه قديماً وحديثاً، مخالفين رأي "الفراء" ومن وقف إلى جانبه؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثي لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع، ويجب الاختصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه، وإنما تستخدم الضوابط والأقيس للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب، فإذا ورد فعل لم يُعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة. أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز؛ لأننا مقيدون "بالمصدر" الذي نطق به العرب الخالص، وعرفناه عنهم، ولا داعي معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصّاً.

وهذا رأي غريب يعوق الانتفاع باللغة، ويسلمها إلى الجمود والتخلف. وأعجب من هذا، وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأي آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً "أي مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها، وسيجيء في ص 291". والفراء وأنصار رأيه يخالفون. ولعل أظهر حججهم أن في رأي سيبويه إعنائاً من غير داعٍ؛ لأن القاعدة -أي قاعدة- إنما هي حكم عام مستنبط، كما شرحنا من الكثير الوارد عن فصحاء العرب، وضابط متنوع من الغالب الذي استعملوه، فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذاً، وأن تقتصر على هذا المخالف وحده، دون استخدام القياس الذي يجري على نهج الكثير الفصيح المخالف له؟ كيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذاً، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النهج الغالب في كلام العرب الخالص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر في كلامهم؟ ومع علمنا -كما تقدم- أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ كما سجله ابن جني في المراجع السابقة، وكما يقرره جمهرة النحاة في مراجعهم، ومنه ما نقله الهمع -في باب الحال ج 1 ص 247- عن أبي حيان ونصه: "إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة" -كما سيأتي هنا -وما نقله أيضاً -في باب التصريف ج 2 ص 217- من مذاهب القياس، وفيها يقول ما نصه: "المذهب الثالث: التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً واطرد، فيجوز لنا إحداث نظيره، وإلا فلا ... " ا. هـ.

= فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السماعي إلا كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التي تجري عليها الرفع، أو النصب، أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي تنشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب هواه، ونؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصّاً، ولم تعلم عنه شيئاً، وإن كان لا يخرج في هيئة تكوينه، ومادة كلماته، وترتيبها، وضبط حروفها -على النسق الوارد عنهم، ولا يتعدى حدودهم العامة، فهي أساليبنا، ومن صنعنا، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صميّة، وتسمى بهذا الاسم؛ لجريانها على النظام العربي الأصيل في مفرداتها، وطرائق تركيبها، وضبط حروفها؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف.

وشيء آخر: هو أن قصر القياس في هذا الباب على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعة، يقتضي أن نرجع لكل المظان المختلفة، ونطيل البحث؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل؛ كي نستطيع استعمال المصدر القياسي. وفي هذا من الجهد المضني والوقت ما لا يقدر عليه خاصة الناس، بله عامتهم. ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر حملنا أنفسنا ما لا تطيق، ودفعناها إلى اليأس، والانصراف عن لغتنا، وأنكرنا واقع الحياة الذي قضى باستقلال العلوم والفنون، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقلة، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له، واستحالة أن يتخصصوا معه في "اللغويات".

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل؟ ما حدود هذا؟ وما ضبطه؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً، وعملاً، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها؟..

إن رأي الفراء وأنصاره رأي سديد؛ فيه رفق، وحكمة، ومسايرة واضحة لطباع الأشياء. وليس فيه ما يسيء إلى اللغة، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها. ولهذا يجب الأخذ به وحده، والاقتصار عليه؛ حفاظاً على حياة اللغة، وإبقائها -على الأيام- فتية متجددة الشباب والنفع. وقد يكون المصدر الذي نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصّاً -غريباً على الأسماع، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال.

ثانيهما: أن الرجوع إلى الكلام العربي الأصيل، أو المطولات اللغوية. قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تسير تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها. وهذه المصادر الأخرى هي التي يسمونها: "مصادر سماعية"، أو "مصادر شاذة"، أو "مصادر قليلة

الاستعمال"؛ أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها ...

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصدرًا سماعيًا مقصورًا على فعله الخاص؛ فلا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصيغته لفعل آخر غير فعله المعين، ويجوز - أيضًا - استعمال المصدر القياسي لفعله، فاستعمال المصدر السماعي لفعل معبر لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء، ويجري هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع، فإن استعمال أحدهما مباح. وإلا كلفنا جمهرة الناس ما لا تطيق - كما تقدم؛ إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياسي، والاقتصار على هذا المسموع وحده. وفي هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر. =

(191/3)

.....

= ومما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع - وما أكثر ما يؤيده - ما جاء في "القاموس المحيط" - للفيروزآبادي - ج 1 مادة: "سجد" من كلمات وردت في صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر، وكان قياسها الفتح، ومنها: مسجد، مشرق، مفرق، مطلع، مسقط، مجزر، مسكن، منبت، منسك، مرفق ... "ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان - في ص".

وبعد أن سردنا ما نصه: "ألزموها كسر العين، والفتح جائز، وإن لم نسمعه" ا. هـ. وكذلك ما جاء في "تاج العروس شرح القاموس، مادة: "حج" حيث نقل عن السابقين أن المصدر السماعي الدال على المرة للفعل: "حَجَّ" هو: "حِجَّة" - على وزن: "فَعْلَة" بكسر، فسكون، ففتح - بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على "الهيئة" فقط في غير هذا. ولكنها استعملت مصدرًا لهذا الفعل يدل على "المرة" فقط، ولا يدل على الهيئة مطلقًا. ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرفي خاصًا بصيغة "المرة": قال الكسائي: كلام العرب كله على فعلت فَعْلَة - بفتح، فسكون، ففتح - في المرة؛ إلا حججت حجة، ورأيت رؤية". ا. هـ. ثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه: "فتبين أن الفعل" للمرة تقال بالوجهين؛ الكسر على الشذوذ، ولا نظير له في كلامهم، والفتح

على القياس" ا. هـ، فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود السماع المخالف لها،
الوارد عن العرب. ومعنى هذا أن ورود السماع لا يلغي القياس، ولا يمنع استخدام
القاعدة المخالفة.

وكذلك جاء في القاموس مادة: "فسد" ما نصه: "لم يسمع انفسد" ا. هـ، فقال شارحه:
"والقياس لا يأباه".

هذا، وكما ينطبق حكم السماع والقياس على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها مما له
سماع وقياس ... كجموع التكسير، وسيجيء في بابها بالجزء الرابع، وكالمشقات،
وسواها ... ولا معنى لقصر هذا الحكم على نوع دون نوع يماثله، أو مسألة أخرى
تشابهاها. قال الصبان "ج4" في باب "جمع التكسير" تعليقا على بيت ابن مالك الذي
صدره:

"والزمه في نحو طويل ... "

وعلى كلام ابن حيان، ... ما نصه: "إذا سمع في جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق
بقياسه، وهذا أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه، وهو نظير ما نحن فيه".
ا. هـ. ويقول صاحب كتاب "القياس في اللغة العربية للخضر، ص41 ما نصه: "أما
الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس؛ نحو: "عبيد" -تصغير عيد-
فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز إجراء
الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع"" أهم
وسيجيء -في ج4 أول باب: "جمع التكسير"- أن فريقا من أئمة النحاة -في مقدمتهم
الكسائي- زعيم المدرسة الكوفية -الذي أوضحنا منزلته في هامش ص189- يجيز
استعمال السماع والقياس في الجموع، والمصادر، وغيرهما. فقد جاء في مقدمة:
"القاموس المحيط"، في الأمر الخامس =

(192/3)

أ- أوزان المصدر الأصلي؛ "وهو المصدر الحقيقي الذي يراد عند الإطلاق؛ أي: عند
عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه1:

المصدر الأصلي إما أن يكون لفعل ماضٍ ثلاثي، أو غير ثلاثي؛ علما بأن الفعل -
ماضيًا وغير ماضٍ- لا تتجاوز صيغته ستة أحرف. وأن الثلاثي لا بد أن يكون مفتوح
الأول2. أما ثانية فقد يكون مفتوحًا، أو مضمومًا، أو مكسورًا، فأوزانه ثلاثة2 فقط؛

هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ.

والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة، وكثرة قراءتها، حتى يستطيع القارئ بالدربة والحرارة أن يهتدي إلى المصدر السماعي الصحيح الذي يريد الاهتداء إليه. أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تفيد كثيراً في الوصول إلى المصدر القياسي؛ فيكتفي به من شاء، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى إفادة، وأهدى سبيلاً. وفيما يلي أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثي المتعدي واللازم:

1- إن كان الماضي ثلاثياً متعدياً غير دالٍّ على صناعة؛ فمصدره

= من الأمور التي اختص بها "القاموس" ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع: "السماع مقدم على القياس عند غير الكسائي. وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً - على ما قرر في الدواوين الصرفية" ١. هـ.

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه؛ وهو أن استعمال المصدر "المسموع" مقصور على فعله، دون باقي الأفعال؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسي لفعل آخر على وزن هذا المصدر المسموع، بخلاف المصدر القياسي فإن صياغته غير مقصورة على فعل واحد، بل هي عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط، وأدخلته تحت العنوان العام الذي ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسي، وهذا الحكم عامٌّ في كل مسموع مخالف للقياس، وليس مقصوراً على المصادر المسموعة. فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم عام منه يمتد إلى غيره.

"ملاحظة": من الألفاظ التي تتردد في النحو: المطرد، القياسي، القليل، النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحية أخرى؛ منها ما يفيد القياس، ومنها ما يمنعه. وتوضيح هذا كله مدون في الجزء الرابع، باب "جمع التكسير" ص 585 م 172.

1 إيضاح هذا في ص 181 وما بعدها.

"2، 2" من النادر أن يكون غير ذلك؛ ومنه ساكن الوسط في مثل: نعم، بئس ...

(193/3)

القياسي: "فَعَلَ"، نحو: أخذ أخذًا، فتح فتحًا، حمد حمدًا، سمع سمعًا 1.

فإن دل على صناعة فمصدره الغالب: "فعالة"، نحو: صاغ الخبير المعادن صياغة دقيقة

-حاك العامل الثوب حياكة متقنة، ثم خاطه الصانع خياطة جميلة².
ويلاحظ أن الثلاثي المعتدي لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها. أما مضمومها فلا يكون إلا لازماً، نحو: حسن، ظرف، شرف ...
2- وإن كان الماضي ثلاثياً، لازماً، مكسور العين، غير دالٍّ على لون، أو على معالجة³، أو على معنى ثابت، فمصدره القياسي: "فَعَل" نحو: تعبَ تعبًا، جزعَ جَزَعًا، وجعَ وجَعًا، أسَفَ أسَفًا.
فإن دل على لون، فالغالب في مصدره: "فُعْلَة"؛ نحو: سَيرَ الفتي سُمرَةً، خضرَ الزرع خُضرةً.

1 سيجيء "في ج 4 م 184 ص 607" أن الواو التي هي "فاء" الفعل الثلاثي، مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع؛ "مثل: وعد، يعد" يجب حذفها في المضارع والأمر، وكذا في المصدر، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن: "فُعْلَة" "بكسر، فسكون، ففتح" لغير الهيئة، ومحتومًا بالتاء في آخره عوضًا عن هذه الواو المحذوفة؛ فيقال: وعد، يعد، عِدْ، عِدَّة ... ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعة "وهو الحرف الذي يبتدئ به المضارع" مفتوحًا، وأن تكون عين المضارع مكسورة.

ومن الأمثلة قول الشاعر:

مضى وعدتك في ترك الهوى عِدَّةً ... فاشهد على عِدَّتِي بالزور والكذب
وقول الناصح: لا تَعِدْ عِدَّةً لا تثق من نفسك بإنجازها، ولا يغرنك المرتقى -وإن كان سهلاً- إذا كان المنحدر وعراً. ولهذه المسألة تفصيلات وأحكام موضحة هناك.

2 وفيما سبق يقول ابن مالك:

"فَعْلٌ" قياس مصدر المعدى ... من ذي ثلاثة؛ كردَّ ردًا

3 وهي المحاولة الحسية، وبذل الجهد العملي الجسمي للوصول إلى غاية ما، واتخاذ الوسيلة للتغلب على صعوبتها.

(194/3)

وإن دل على معالجة فمصدره: "فُعُول"؛ نحو: قدم قدومًا، صعد صعودًا، لصق لصوقًا.
وإن دل على معنى ثابت فقياسه: "فُعُولَة"؛ نحو: يبس يبوسة¹.

3- وإن كان الماضي الثلاثي لازماً، مفتوح العين، صحيحها، غير دال على إباء وامتناع، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة، ولا على مرض، ولا سير، أو صوت، ولا على حرفة أو ولاية - فإنَّ مصدره القياسي: "فُعُول" نحو: قعد قعوداً، سجد سجوداً، ركع ركوعاً، خضع خضوعاً ...

فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على: "فَعْل"، مثل: نام نوماً، صام صوماً. أو على "فِعَال"، نحو: صام صِياماً، قام قياماً ... و ... فإن دل على إباء وامتناع فمصدره: "فِعَال" نحو: ألبى إباء، نفر نفاراً، شرد شراداً، جمع جماعاً.

وإن دل على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز فمصدره: "فَعْلان"؛ نحو: طاف طوفاناً، جال جولاناً2- غلى غلياناً.

وإن دل على مرض فمصدره: "فُعَال"، نحو: سعل سعالاً، رعف رُعافاً.

وإن دل على نوع من السير فمصدره: "فَعِيل"، نحو: رحل رحيلاً، ذمل ذملاً.

1 وفي هذا النوع يقول بن مالك:

و"فَعِل" اللازم بابه: "فَعْل" ... كَفَرَح، وَكَجَوَى، وَكَشَلَلْ

تقول: فرح المنتصر فرحاً عظيماً، وجوي الحب جوى، بمعنى اشتدت به حرقه لب "وأصل جوى: "جَوَى"، على وزن: فَعْل ... تحركت الياء، وانفتح ما قبلها. فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان؛ الألف والتنوين؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ فصارت: جَوَى ... " وشلل المريض شللاً، أصابه مرض الشلل. وهو المرض الذي يمنع الأعضاء عن الحركة.

2 أما المصدر "تَجَوَال" -بفتح التاء- فيجيء الكلام عليه في رقم 1 من هامش ص200 وبيان أن فعله هو: "جال" أو "تجول".

3 سال منه الدم.

4 مشى مشياً فيه رفق ولين.

(195/3)

وإن دل على نوع من الصوت فمصدره: "فَعِيل" و"فُعَال"؛ نحو: صرخ الطفل صرخاً وصراخاً، ونعب1 الغراب نعيّاً ونعاباً. وقد اشتهر "فَعِيل" مصدرّاً لبعض الأفعال أكثر من "فَعَال"؛ مثل صهلت الخيل صهيلاً، أزت2 القدور أزيّاً.

"ويؤخذ مما سبق أن وزن: "فعال" يكون مصدرًا لما يدل على مرض أو صوت، وأن وزن "فعل" يكون مصدرًا لما دل على سير أو صوت أيضًا".

وإن كان دالًا على حرفة أو ولاية فمصدره: "فعالة": نحو: تجر تجارة، سفر سفارة، أمر إمارة، نقب نقابة³.

4- إن كان الماضي ثلاثيًا، لازمًا، مضموم العين⁴ فمصدره: إما: "فعالة"، وإما "فُعولة". فيكون "فعالة" إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن "فعل": نحو: ملّح فهو مليح، ظرف فهو ظريف، شجّع فهو شجيع ... فالمصدر: ملاحه، ظرافة، شجاعة. ويكون: "فعولة" إذا جاءت الصفة المشبهة منه على: "فعل"، نحو: سهل فهو سهل، عذب فهو عذب، صعب فهو صعب ... فالمصدر: سهولة، عذوبة⁵، صعوبة ... وهذا الضابط في الحالتين أغلبي منقوض بأمثلة أخرى، مثل: ضخم فهو ضخم، مع أن المصدر الشائع هو ضَخامة. وملّح الطعام -أي: صار ملّحًا- ومصدره: المُلّوحة. مع أن الصفة المشبهة منه ليست على فعل ولا فعيل⁵.
تلك هي الأوزان القياسية للفعل الثلاثي بنوعيه؛ المعتدي واللازم؛ وهي أوزان أغلبية. وقد يرد في الكلام المأثور ما يخالفها، فيجب قبوله على اعتباره مسموعًا يصح استعماله -بنصه- مصدرًا لفعله الخاص به، دون استخدام

1 صاح.

2 ارتفع لها صوت من شدة الغليان.

3 بمعنى: رأس رياسة، أي: صار رئيسًا.

4 أشرنا في ص 194 إلى أن الثلاثي، مضموم العين، لا بد أن يكون لازمًا.

"5، 5" راجع الخصري في هذا الموضع.

(196/3)

صيغته ووزنها في أفعال أخرى، أو القياس عليها في فعل غير فعله. وهذا الوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية؛ كما أوضحنا أول الباب 1. ومن أمثلة السماعي: سخط سُخطًا، ذهب ذهابًا، شكر شُكرًا، عظم عَظَمَة ... وغير هذا كثير؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي، أوزان جارية على الأغلب، ولا تفيد الحصر؛ لوجود كثير سماعي غيرها²؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضب³،

واقصر بعض النحاة على سرد تسع وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

1 في ص 191 عند الكلام على: "ثانيهما".

2 انظر "الملاحظة" التي في هامش ص 193.

3 وفي مصادر الثلاثي اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك:

و"فَعَلَ" اللازم مثل: قعدا ... له "فُعُول" باطراد كَغَدَا

ما لم يكن مستوجباً "فِعَالًا" ... أو: "فَعْلَان" فاذر، أو "فُعَالًا"

أي: أن مصدر "فعل" اللازم، مفتوح العين، هو: "فُعُول" باطراد؛ كغدا غدوًا؛ بمعنى

ذهب في وقت الغدوة، وهي أول النهار" وهذا يكون في الحالة التي لا ستوجب فيها

الفعل مصدرًا آخر على وزن: "فعال" أو: "فعلان" أو "فعال" وقد بين في البيتين التاليين

هذه الحالة بقوله:

فأولٌ لذي امتناع كَأبي ... والثاني للذي اقتضى تقلباً

يريد: أن الوزن الأول وهو "فعال" يكون مصدرًا لكل فعل دل على امتناع، نحو: أبي

إباء، وأن الوزن الثاني؛ "فعلان" يكون مصدرًا لكل فعل دل على حركة وتقلب

واضطراب. مثل جال جولانًا، طاف طوفانًا. أما الوزن الثالث وهو: "فُعَال" فقد بين

فعله بقوله:

للدَّاء "فُعَال"، أو: لصوت وشمل ... صوتًا وسيرًا: "الفعليل"، كسهل

"للدا: أي: للداء والمرض" ففعله يدل على داء ومرض؛ نحو: سعل سعالًا، أو يدل على

صوت، نحو: نعب، نعيبًا، وقد يستعمل "الفعليل" مصدرًا للفعل الدال على الصوت أو

على السير، نحو سهل الحصان سهيلًا، رحل الغريب رحيلاً. ثم بين أن ما جاء مخالفًا

لأنواع المصادر القياسي فأمره مقصور على النقل، أي على السماع. يقول:

وما أتى مخالفًا لما مضى ... فبابه النقل؛ كسُخِط، ورَضَا

لأن فعلهما ثلاثي مكسور العين، فإن كان متعديًا فقياس مصدره: "فعل" كما عرفنا.

فيقال فيهما سَخِط، ورَضِي، وإن كان لازمًا فقياس مصدره، فعل، كفرح، وغضب ...

فجاء السماع فيهما مخالفًا للقياس في الحالتين. ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين

"وهو لازم حتمًا، كما سبق، في ص 194 وفي رقم 4 من هامش ص 196".

"فعولة" "فعالة" لفُعُلًا ... كسهل الأمر وزيد جزلًا

يريد: أن لهذا الفعل اللازم، مضموم العين، مصدران، هما "فعولة"؛ مثل: سهل الأمر

سهولة ... و"فعالة" نحو: جزل جزالة، بمعنى جاد وأعطى، أو بمعنى: عظم ...

الخاص بمصدر فعلها" ... 1 أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فمضبوطة محصورة - غالباً- وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعية لها. كما سنرى.

"ملاحظة": وردت ألفاظ سماعية، كل واحد منها يؤدي معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثي، فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى، جاءت ألفاظها على وزن: "مفعول"؛ منها: معقول، مجلود "في قولهم: فلان لا معقول له ولا مجلود له؛ أي: لا عقل له ولا جلد ... " مفتون2، ميسور3، معسور4. وكل ما سبق مقصور على السماع. ويرى سيبويه: أن تلك الألفاظ، ونظائرها ليست مصادر في المعنى، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول في صيغته وفي معناه؛ فيجب عند تأويل الكلام الذي يحويه تأويلاً يساير اسم المفعول في المبنى والمعنى، دون التفات إلى المصدر5.

مصادر الماضي غير الثلاثي:

1- إن كان رباعياً على وزن: "فَعَل"6 مضاعف العين، صحيح اللام "أي: صحيح الآخر" غير مهموزها، فمصدره القياسي: "تفعيل" مثل: قَوْمٌ تقويمًا، وقَصَّرَ تقصيرًا؛ في قولهم: من قَوْمٍ نفسه بنفسه أدرك بالتقويم ما ينبغي، ومن قَصَّرَ في إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية.

وقد يكون على وزن: "فِعَال" كقوله تعالى: {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا} ،

1 راجع شرح التصريح في هذا المكان.

2 فتنة، "خبرة".

3 يُسَر "سهل".

4 عُمر.

5 لما سبق إشارة في " " ص272 من باب: اسم المفعول.

6 الأكثر في هذه الصيغة أن تكون للتكثير والمبالغة -قياساً- كما سيجيء في الصفحة التالية، وكما سجله الجمع اللغوي القاهري فيها -وفي "التفعال" القياسية أيضاً على الوجه المبين بعد.

وقد يكون على "فَعَال" بتخفيف العين؛ كقراءة من قرأ: "وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا".
فإن كان معتل اللام فمصدره "التفعيل" أيضاً، ويجب حذف ياء "التفعيل" والاستغناء
عنها بزيادة تاء التأنيث في آخر المصدر، وزيادتها في هذه الصورة لازمة، فيصير:
"تفعلة"؛ نحو: رَضِيَ ترضية، وزَكَّى تركية، وورَّى تورية، مثل: "رَضِيَ الأخ البار أخاه
ترضية كريمة، وزَكَّاه تركية صادقة، وحين رأى منه بادرة إساءة ورَّى 1 تورية تمنعه من
التمادي".

وأصل الأفعال: من غير التضعيف: رَضِيَ، زَكَا، وَرَّى، فهي معتلة اللام ومصادرهما مع
التضعيف من غير حذف وتعويض هي: تَرْضِيًا، تَرْكِيًا، تَوَرَّى... فحذفت الياء الأولى
التي هي "ياء التفعيل" وعوض عنها -وجوباً- تاء التأنيث في آخر المصدر؛ فصار:
ترضية. تركية. تورية... كما عرفنا. ومن الشاذ عدم الحذف. أو عدم التعويض.
وإن كان مهموز اللام 2 فمصدره "التفعيل"، أو "التفعلة" -وهذه هي الأكثر- نحو: برأ
تبرئًا وتبرئة، وجزأ تجزئًا وتجزئة، وهنأ تهنئًا وتهنئة، وخطأ تخطئًا وتخطئة 3.
"ملاحظة": مذهب البصريين أن "التفعال" -بفتح التاء وإسكان الفاء- مثل 4: تذكّر،
بمعنى: التذكر، هو مصدر: "فَعَلَ" "المفتوح

1 دفع، أو أشار.

2 أي: أن الحرف الأخير من أصول الكلمة همزة؛ نحو: برأ، خبأ، هنيئ.

3 يجوز في الكلمات: تبرئًا، تجزئًا، تهنئًا، تخطئًا، وما شابههما أن يقال فيها تبرئًا،
تجزئًا، تهنئًا، تخطئًا... فقد جاء على هامش القاموس في مادة: "خطأ" عند الكلام على
"خطية" ما نصه الحرفي:

"عبارة الجوهرية: "خطية" هي "فعيلة"، ولك أن تشدد الياء، -يريد أنك تقول:
"خطية" بقلب الهمزة ياء ثم تدغم الياءين؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو
ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق، ولا هما من نفس الكلمة فإنها تقلب
الهمزة بعد الواو واوًا، وبعد الياء ياء، وتدغم. فتقول في مقروء: مقروء، وفي خبي: خبي"
أ. هـ.

3 ومن الأمثلة أيضًا: "تطيار" مصدر بمعنى: "طيران" في قول عمرو السدوسي:

فأصبحت مثل النسر طارت فراخه... إذا رام تطيارًا يقال له قع

و"تعقاد" مصدر بمعنى: "العقد" في قول المرقش السدوسي:

لا يمنعك من بغا... الخير تعقاد التمائم

جاء في كتاب الامتناع والمؤانسة "لأبي حيان التوحيدي - ج2 ص2 الليلة السابعة عشرة" بيان لكلمة "تذكار" وأنها مصدر له نظائر على وزنه.

(199/3)

الأول والثاني بغير تشديد الثاني - وحيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير. وقال الفراء وجماعة من الكوفيين: إنه مصدر: "فَعَّل" - مفتوح العين المشددة - ورجحه ابن مالك وغيره؛ لكون هذا المصدر للتكثير، و"فعل" المضعف العين للتكثير أيضاً، ولكونه نظير "التفعيل" في الحركات، والسكنات، والزوائد؛ ومواقعها¹.
وأسماعي هو أم قياسي؟ قولان؛ أظهرهما أنه قياسي². أما "التفعّل" بكسر التاء، كالتبيين والتلقاء فليس بمصدر، بل بمنزلة اسم المصدر³.
وإن كان الماضي رباعياً على وزن: "أفعل" صحيح العين فمصدره على "إفعال" نحو: أجمل الخطيب القول إجمالاً محموداً، وأحسن الإلقاء إحساناً بارعاً. فإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت العين، وعوض عنها - غالباً - تاء التأنيث في آخره، نحو: أقام إقامة. أبان إبانة. أعان إعانة ... والأصل: إقام. إيبان. إعاون. فعين المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن؛ فنقلت حركة حرف العلة "العين" إلى الساكن الصحيح قبله؛ "تطبيقاً للأساليب العربية وضوابطها". وحذف حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين؛ فصار

1 من الأمثلة أيضاً: تجوال وتطواف - بفتح التاء فيهما - وقد عرض لهما الصبان ج3 باب: "مالا ينصرف" في آخر الكلام على صيغة منتهى الجموع" وسجل ما نصه: "إنهما مصدران لجال وطاف. وقيل: لتجول وتطوف" ا. هـ.

2 أخذ مجمع اللغة العربية القاهري بهذا الأظهر بعد دراسة وافية، ورجوع لآراء المتقدمين ومنها: "ما قاله صاحب التسهيل، ونصه: "قد يغني في التكثير عن "التفعيل" "تفعّل"، فقال شارحه ابن أم قاسم ما نصه: "ظاهر كلام النحويين أنه مقيس، وقد نص بعضهم على أنه مقيس" ا. هـ. راجع ص257 الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة.

3 ما سبق منقول عن الصبان في هذا الوضع. لكن ما المراد مما هو بمنزلة اسم المصدر؟ لعله يريد: أنه اسم مصدر "وسيجيء الكلام عليه في ص207" والمراجع اللغوية -

كالقاموس وشرحه - مختلفة في الحكم على هاتين الكلمتين؛ فقيل: إنهما مصدران على الشذوذ - بسبب كسر التاء - وقيل: اسما مصدر؛ وقيل ... غير ذلك ...

(200/3)

اللفظ: إقام، إبان، إعان، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره؛ عوضاً عن المحذوف؛ فصار المصدر: إقامة، إبانة، إعانة ... ومن الجائز ألا تزداد هذه التاء. ولكن الغالب زيادتها، كما سبق.

وإن كان رباعياً مجرداً على وزن "فعلل" فمصدره الغالب: "فعلة". وقد يكون على "فعال" 1 مع قلته، نحو: دحرجت الكرة دحرجة ودحرجاً، سرهفت 2 الصبي، سرهفة وسرهافاً. بهرج 3 المنافق حديثه بهرجة، وبهراجاً 1.

ومثله الماضي الرباعي الذي على وزن: "فوعل" و"فيعل" فإن مصدرهما القياسي الغالب: "فعلة" - وهذه أكثر، و"فعال"؛ نحو: حوّل 4 حوالة وحيقالا، وبيطر 5 بيطرة وبيطاراً.

وإن كان رباعياً على وزن: "فاعل" غير معتل الفاء بالياء - فمصدره "فِعال" و"مفاعلة"، نحو: خاصمت الباغي مخاصمة، أو: خصاماً. صارعت الطاغية مصارعة، أو: صراعاً ... فارقت أهل السوء مفارقة، أو: فراقاً ... و"المفاعلة" أكثر وأعم أطراداً 6. فإن كان رباعياً معتل الفاء بالياء فمصدره "المفاعلة"، نحو: يامنّت ميامنة، وياسرّت مياسرة، "أي: ذهبّت جهة اليمين، وجهة اليسار".

"1، 1" إذا كان "فعال" مصدرًا مضاعفًا؛ كالزلزال، والوسواس، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره. وقد يراد - كثيرًا - بالمفتوح اسم الفاعل في المعنى؛ نحو: أعوذ بالله من شر الوسواس. يكره الناس الصلصال المزعج برنينه، والوعواع الصاخب بنباحه ... والمراد: الموسوس - المصلصل؛ بمعنى: الرنان - الموعوع، بمعنى النابح. "وعوع الكلب، نباح". وكل هذا قياسي.

2 أحسنت غداءه.

3 أتى فيه بالزائف والباطل.

4 قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

5 عالج الخيل والدواب، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان.

6 ومن أمثلتها المسموعة أيضًا: "متاركة" في قول شاعرهم:
متاركة اللئيم بلا جواب ... أشد على اللئيم من الجواب

(201/3)

2- وإن كان خماسيًا، على وزن: "تفعل" فمصدره "تفعل" نحو: تعلّم الراغب تعلمًا، ثم
تخرّج تخرّجًا، وتدرّب تدرّبًا ...

وإن كان خماسيًا مبدوءًا بهمزة وصل على وزن: "انفعل" فمصدره "انفعال"، "والوصول
إليه يكون بكسر ثالث الفعل، وزيادة "ألف" قبل الحرف الأخير" نحو: انشرح صدري
انشراحًا عظيمًا حين رأيت عدونا ينهزم انهزامًا ساحقًا.

وإن كان خماسيًا مبدوءًا بهمزة وصل، على وزن: "افتعل" فمصدره: افتعال، "والوصول
إليه يكون بكسر الثالث من الفعل، وزيادة "ألف" قبل الحرف الأخير" نحو: إذا اقتصد
الفقير بلغ باقتصاده الغنى. من اعتمد على نفسه كان خليقًا أن يدرك باعتماده ما يريد.
وإن كان خماسيًا على وزن "تفعّل" فإن مصدره يكون على وزن: "تفعّل"، بضم الحرف
الرابع؛ نحو: تدحرج الحجر تدحرجًا.

3- وإن كان سداسيًا مبدوءًا بهمزة وصل، على وزن: "استفعل" وليس معتل العين
فمصدره: "استفعال"، "والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل، وزيادة
"ألف" قبل حرفه الأخير"؛ نحو: استحسان، واستقباح ... وأشباههما، مثل: إني
أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحسانًا لا يعادله إلا سماع الأغاني العالية الشجية،
وأستقبح تافه الكتب استقباحًا لا يعادله إلا الأغاني الماجنة الخليعة.

فإن كان على وزن "استفعل" مع اعتلال عينه، نقلت في المصدر حركة عينه إلى الساكن
الصحيح قبلها، وحذفت العين، وجاءت تاء التأنيث في آخره؛ عوضًا عنها وهو عوض
لازم، نحو: استعاد المريض قوته استعادة، والأصل: استعوادًا، جرى فيها ما أسلفنا.

(202/3)

.....

زيادة وتفصيل:

ضم الحرف الرابع في الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره، ليس مقصوراً على "تفعّل" وإنما يجري عليه وعلى ما يماثله، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة، وعدد حروفه، وحركاتها، وسكناتها - يماثل "تفعّل" من غير تقييد بنوع الحركات والسكنات؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفي واحد؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحرّكاً، والساكن ساكناً، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبية:

- 1- تفعّل؛ مثل: تجمّل تجمُّلاً.
- 2- تفاعل؛ مثل: تغافل تغافلاً.
- 3- تفعّل؛ مثل: تلمّم تلمُّماً.
- 4- تفعّل؛ مثل: تبيطر تبيطراً.
- 5- تمفعّل؛ مثل: تمسكن تمسكاً.
- 6- تفوعل؛ مثل: تجورّب تجورّباً.
- 7- تفعّل؛ مثل: تقلنس تقلنساً.
- 8- تفعوّل؛ مثل: ترهوك ترهوكاً¹.
- 9- تفعّلت؛ مثل: تعفرت تعفرتاً.
- 10- تفعّلِي؛ مثل: تسلّقي تسلقياً². لكن تقلب الضمة هنا قبل الياء كسرة.

1 ماج واضطراب في مشيه.

2 أي: استلقى على ظهره.

(203/3)

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي، والخماسي، والسداسي¹. وهي على ضبطها واطرادها لم تسلم من مصادر مسموعة تخالفها، نحو:

1 لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه المطولات. ومسلكه حميد، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيرة: إن الغالب:

أ- فيما دل على حرفة أن يكون على وزن: "فعالة"؛ كزراعة، وتجارة، وحياسة.

ب- وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن: "فعال"؛ كإباء، وشراد، وجماح.

ج- وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن: "فَعْلان"؛ كغليان، وجولان.
د- وفيما دل على داء أن يكون على وزن: "فُعَال"؛ كصداع، وزكام، ودوار.
هـ- وفيما دل على سير أن يكون على وزن: "فَعِيل"، كرحيل، وذميل، ورسيم.
والأخيران نوعان من السير".

و وفيما دل على صوت أن يكون على وزن: "فُعَال" أو: "فَعِيل"؛ كصراخ، وزئير.
ز- وفيما دل على لون أن يكون على وزن "فُعْلَة"؛ كحمرة، وزرقعة، وخضرة.
فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب:

أ- في: "فَعْل" أن يكون مصدره على: "فُعْلَة" أو "فَعَالَة"؛ كسهولة، ونباهة.
ب- وفي: فَعْل اللازم أن يكون مصدره على: "فَعْل"؛ كفرح، وعطش.
ج- وفي: فَعْل اللازم أن يكون مصدره على: "فُعُول" كقعود، وخروج، ونهوض.
د- وفي المعتدي من "فَعْل" و"فَعْل" أن يكون مصدره على: "فَعْل"؛ كفهم، ونصر.
وأما الفعل الرباعي:

أ- فإن كان على وزن: "أَفْعَل" فمصدره على "إِفْعَال"، كأكرم إكرامًا.
ب- وإن كان على وزن: "فَعْل" فمصدره "تَفْعِيل"؛ كقدّم تقديمًا.
ج- وإن كان على وزن "فَاعَل" فمصدره على "فِعَال" أو: "مُفَاعَلَة" كقاتل قتالًا ومقاتلة.

د- وإن كان على وزن "فَعْلَل" فمصدره على "فَعْلَلَة" كدحرج دحرجة، ويحيى على وزن "فِعْلَال" أيضًا إن كان مضاعفًا؛ كوسوس وسوسة، ووُسواسًا.
وأما الخماسي والسداسي فالمصدر منهما يكون على وزن ماضيه، مع كسر ثالثه، وزيادة ألف قبل آخره إن كان مبدوءًا بهمزة وصل، كانطلق انطلاقًا، واستخرج استخراجًا. ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءًا بتاء زائدة؛ كتقدم تقديمًا - وتدرج تدرجًا. ثم قال:

"تنبيه: الفعل إذا كانت عينه ألفًا تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال، ويعوض عنها تاء في الآخر؛ كأقام إقامة، واستقام استقامة. وإذا كانت لامه "ألفًا" ففي: "فَعْل" تحذف ياء التفعيل، ويُعوض عنها تاء أيضًا؛ كزكى تزكية. وفي "تفعل"، و"تفاعل" تقلب الألف ياء، ويكسر ما قبلها، كثنائي تائيًا، وتغاضى تغاضيًا، وفي غير ذلك تقلب همزة إن سبقتها "ألف" كألقى إلقاء، ووالى ولاء، وانطوى انطواء، واقتدى اقتداء، وارعوى ارعواء، واستولى استيلاء، واحلولى احليلاء. ا. هـ.

حوقل الطائع حيقالا 1. تنزى 2 سرير الطفل تنزيا. تملق المنافق تملاقًا ... و....
والقياس: حوقلة. تنزية. تملقا 3 ...

1 سبق في ص 201 الحكم بقلة المصدر: "حيقال" دون المصدر: "حوقلة"، -وكلاهما
قياسي.

2 تحرك.

3 وفي بيان المصادر القياسية لغير الثلاثي يقول ابن مالك في مصدر الرباعي الذي على
وزن "فَعَلَّ"، والرباعي الذي على وزن: "أَفْعَلَّ"، والخماسي الذي على وزن: "تَفَعَّلَ":

وغير ذي ثلاثة مقيسٌ ... مصدره كَفُدَّسُ التقديسُ

وزكّه تزكية، وأجملاً ... إجمال من تَجْمُلًا تَجْمُلًا

يريد: أن "فَعَلَّ" صحيح اللام مصدره "التفعيل"، مثل: قُدِّسَ التقديس. ومعتل اللام
مصدره: "تَفَعَّلَ"، نحو: زكى تزكية، أما: "أَفْعَلَّ" فمصدره: "إفْعَالٌ"؛ نحو: أَجْمَلُ إجمالاً.

وأما "تَفَعَّلَ" فمصدره: "التفَعُّلُ" نحو: التَجَمُّلُ. وإليها أشار بقوله: إجمال من "تَجْمُلًا

تَجْمُلًا" أي: أَجْمَلًا إجمال من تَجْمَلُ تَجْمُلًا. ثم أشار إلى الرباعي المعتل العين والسداسي

المعتل العين كذلك فبين أن عينهما تحذف، ويعوض عنها -غالبًا- التاء، قال:

واستعذ استعاذة، ثم أقم ... إقامة وغالبًا -ذا- التا لزم:

أي: وغالبًا أن هذا النوع يكن مخنومًا بالتاء. والمراد من "استعاذ" السداسي معتل العين،

ومن "أقام": الرباعي كذلك. وذكر مصدر الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل،

وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل آخره ومده، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر

الحرف الذي يلي الحرف الثاني. يريد: مع كسر الحرف الثالث:

وما يلي الآخر مد وافتحا ... مع كسر تلو الثان مما افتتحا:

بهمز وصل، كاصطفى. وضم ما ... يربع في أمثال قد تلملمًا

أي: ما يليه الآخر "ويقع بعده الحرف الأخير" مده، وافتحه، واكسر الحرف الذي يتلو

الثاني من فعل خماسي أو سداسي، مبدوء بهمزة وصل، فينشأ من هذا كله المصدر

القياسي؛ نحو اصطفى العاقل إخواته اصطفاء، واستهوى أفندتهم بكريم خلقه استهواء.

وأشار إلى أن مصدر الخماسي الذي على وزن: "تَفَعَّلَ" مثل: "تلملم" يكون بضم ما

يربع فعله، أي: بضم ما يكون رابعًا، فينشأ المصدر المطلوب وهو: "تلملم". ثم بين أن

"فَعْلَلَةٌ" هي المصدر القياسي للفعل: "فَعْلَلَّ"، وقد يكون مصدره قليلًا "فَعْلَلَّ". يقول:

"فَعْلَلَّ" أو "فَعْلَلَّةٌ" لـ"فَعْلَلًا" ... وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا، لَا أَوَّلًا

ثم عرض لمصدر "فاعل" فقال إنه: "الفعال" و"المفاعلة"، وصرح بأن ما جاء مخالفاً للمقيس =

(205/3)

= من المصادر السالفة كلها، مقصور على السماع، لا يقاس عليه، ونص تصريحه:
لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ ... وَغَيْرِ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ
أي: ساواه.

ثم ختم ابن مالك الباب ببينين في بيان الوزن الذي يصاغ عليه المصدر الدال على "المرّة والهيئة" -وسيبيء شرحهما في مكانهما المناسب من ص 230- هما:
و"فَعْلَةٌ" لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ ... وَ"فِعْلَةٌ" هَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ
في غير ذي الثلاث بـ"التا" المرّة ... وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً؛ كَالْخُمْرَةِ

(206/3)

المسألة 99:

إعمال المصدر، واسمه 1:

1 عرفنا في ص 181، 193 -أن المصدر إذا أطلق كان المراد الصريح الأصلي دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه في "ج2 ص 174 م75" لمناسبة هناك تتصل بالمفعول المطلق؛ ووعدنا أن نوفيها في هذا الجزء. فأما صيغ المصدر القياسية والسماعية؛ وطريقة صياغة القياسي منها، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك -فله باب خاص أعده النحاة لذلك، بعنوان: "باب أبنية المصادر" - وقد سبق في ص 181 م98- وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها. "وبلاحظ أن اسم المصدر" مقصور على السماع".

أ- فالمصدر الصريح الأصلي: "أي: غير المؤول، وغير الميمي، والصناعي، كما قدمنا في ص 181، وأشرنا إليه هنا" هو: "الاسم الذي يدل -في الغالب- على الحدث المجرد،

ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التي يشتمل عليها الفعل الماضي المأخوذ منه. وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة في أوله، وهي التي يبتدئ بها "المصدر الميمي"، ودون أن يختم بالياء المشددة تليها تاء التانيث "وهما الذان يختم بهما المصدر الصناعي".

وهذا التعريف -وهو بمعنى التعريف الذي سبق في ص181- يتضمن أمرين معاً أحدهما: يتعلق بدلالته المعنوية، والآخر: يتعلق بصيغته اللفظية. فأما من ناحية دلالته المعنوية فإنه يدل في الغالب على مجرد الحدث؛ أي: يدل على أمر معنوي محض، لا صلة له بزمان، ولا بمكان، ولا بذات، ولا بعلمية، ولا بتذكير، أو تأنيث، ولا بإفراد، أو تثنية، أو جمع أو غيره -إلا إن كان دالاً على "مرة، أو هيئة" - كما سيجيء في ص225.

وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي، أو على أكثر منها - كما سبق وكما تجيء أمثلتها - ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف؛ خذ مثلاً المصدر: "تحسّن" فإنه يدل على أمر عقلي محض، ندركه بعقولنا، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا؛ إذ لا وجود لشيء في خارج عقولنا يقال له تحسن يمكننا أن نراه، أو نلمسه، أو نسمعه، أو ندوقه، أو نشمه؛ فليس له وجود مادي تقع عليه إحدى الحواس؛ وإنما وجوده محصور في الذهن وحده، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً أو أمراً معنوياً محضاً، أو نحو هذا من الأسماء. ثم إن هذا اللفظ الجامد "هو: تحسن" لا يدل على زمن مطلقاً "ماضٍ أو حال أو مستقبل"، ولا يدل كذلك على مكان، ولا ذات "وهي: الجسم، أو: المادة المجسدة"، وليس علماً على شيء خاص معين، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه، فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة. وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضي: تحسّن، ومن أجل هذا كله يسمى: "مصدراً" لانطباق التعريف عليه.

بخلاف المصدر المؤول؛ فإنه يدل على زمن، وغيره - كما سبق في ج1 ص302 م29- ومما يزيد الأمر وضوحاً ما يأتي:

(207/3)

.....

1 حين نقول: "تَحَسَّنَ" أو "يتحسن" أو: "تحسن" نجد أن كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معاً؛ هما: المعنى المحض السالف "أي: الحدث المجرد" والزمان "ماضيًا، أو حالًا، أو مستقبلاً ... و....." ولا يمكن أن تؤدي أمرًا واحدًا دون الآخر؛ ولذلك لا تسمى: "مصدرًا" وإنما تسمى: "فعلًا"، فالمصدر الصريح -غير الدال على المرة أو الهيئة- يؤدي شيئًا واحدًا من شيئين يؤديهما الفعل، وهذا الشيء الواحد هو ما سوى الزمان. وفيه يقول ابن مالك في بيت سبق شرحه "في باب المفعول المطلق ج2 ص155 م74":

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدولي الفعل؛ في كَأْمَنٍ من أَمِنَ
2 وأنا حين نقول "متحسن" نفهم من هذه الكلمة -دون الاستعانة بغيرها- أمرين معاً؛ وهما: المعنى المحض "أي: الحدث المجرد" الذي أوضحناه، و"الذات" أي: المادة الجسدة المجردة، أو: "الجسم" الذي يتصف بالتحسن، فلا بد من المعنى والذات معاً، ولهذا لا تصلح كلمة "متحسن" لأن تسمى: "مصدرًا" ولا فعلًا، وإنما تسمى: اسم فاعل "وسيجيء الكلام عليه في ص238.

3 وفي مثل: أعطيت المحتاج عطاء يكفيه، نجد كلمة: "عطاو" تدل على معنى مجرد محض، ولا تدل معه على شيء آخر. ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التي في فعلها المذكور في جملتها؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظًا ولا تقديرًا، ومن هنا لا نستطيع أن نسمي كلمة: "عطاء" مصدرًا للفعل الماضي: "أعطى" وإنما نسميها: "اسم مصدر"؛ وسنعرّفه هنا. ومثلها: كلمة "سلام" و"عون" في نحو: سلمت على اللاجئ سلام الأخ، وعاونته عون الشقيق؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدرًا للفعل المذكور معها "برغم أنها تصلح لغيره" لأن حروفها خالية لفظًا وتقديرًا من بعض حروف فعلها، فكلمة: "سلام" تشتمل على "لام" واحدة مع أن فعلها المذكور في جملته مشتمل على لام مشددة تعد لامين. وكلمة: "عون" خالية من الألف التي في فعلها المذكور معها، فكلاهما ليس مصدرًا، وإنما يسمى: "اسم مصدر" -وسيجيء في الصفحة الآتية إيضاحه، وأنه سماعي.

4 وفي مثل: دهن وكحل "بضم أولهما" من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدرًا.

5- وفي مثل: برة؛ بمعنى: البر، وسبحان بمعنى: التسبيح، وحماد، بمعنى: الحمد -نجد هذه الكلمات وأشباهها، تدل على الحدث المجرد، ولا تدل معه على ذات، ولا زمان، ولا غيره، ولكننا لا نستطيع أن نسميها "مصادر"؛ لأن كل واحدة منها صارت علم جنس، يدل على المعنى الخاص به؛ فكلمة: "برة" جنس على "المبرة" بمعنى: البر،

و"سبحان" علم جنس على: "التسبيح"، و"حماد" علم جنس على: الحمد؛ فهي ونظائرها أسماء مصادر "سبق الكلام عليها" =

(208/3)

.....

= في الجزء الأول ص 209 م 22 في علم الجنس".

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي، أو على أكثر منها. والمراد اشتماله عليها لفظاً أو تقديرًا. فاللفظي أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقاً بها؛ نحو: أخذت أخذًا. تعلم الصبي تعلمًا، والتقدير: أن يكون الحرف محذوفًا قد عوض عنه حرف آخر، كمجيء تاء التانيث في آخر المصدر عوضًا عن واو الفعل، في مثل وعد، عدةً، وكالتاء أيضًا حين تكون في أوله عوضًا، مثل سلم تسليمًا، وعلم تعليمًا؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت في أوله التاء عوضًا. أو يكون الحرف محذوفًا للتخفيف وكثرة الاستعمال، مع ظهوره أحيانًا في بعض اللهجات واللغات؛ مثل: ضارب ضرابًا. قاتل قتالًا ... والأصل: ضيرابًا وقيتالًا؛ فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة، ثم حذفت تخفيفًا، ومن العرب من كان يظهرها. ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضي: إكرام، وإجمال - وأشباههما؛ فإنهما مصدران للفعليين: "أكرم، وأجمل" وقد زيد في وسط كل مصدر منها الألف. ومثل: "فرقان" مصدر "فَرَقَ" فقد زيد في وسطه الألف. ومثل الألف التاء في كلمة: "معاونة" مصدر: عاون.

ب- وأما اسم المصدر "وهو مقصور على السماع" فقالوا في تعريفه: "إنه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا من بعض حروف عامله - الفعل، أو غيره - دون تعويض". وذلك كعطاء؛ فإنه مساوٍ لإعطاء في المعنى، ومخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظًا وتقديرًا من غير أن يعوض عنها شيء. فإن خلا منه لفظًا ولم يخلُ تقديرًا فليس اسم المصدر؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمة قتال؛ فإن أصلها: قيتال، على الوجه الذي شرحناه في هذه الصفحة، وإن خلا منه لفظًا ولكن مع تعويض عنه فليس باسم المصدر، وإنما هو مصدر أصيل؛ نحو: عدة، مصدر الفعل "وعد" فقد حذفت الواو، وجاءت التاء في آخر الاسم عوضًا عنها؛ كما قلنا آنفًا. فلا

بد في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة. وأن يكون النقص بغير تعويض عنه، وبغير وجود المحذوف مقدراً.

إن الفرق اللفظي بين المصدر الأصلي واسم المصدر واضح مما سبق "ولا سيما قصر "اسم المصدر" على السماع، أما المصدر الأصلي فمنه القياسي ومنه السماعي ... " ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة إلى تجلية وإبانة. فما معنى: "أن اسم المصدر يساوي المصدر في الدلالة على معناه؟"

ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص. ولعل خيرها ما جاء في كتاب: "الأشباه والنظائر" للسيوطي، منسوباً لابن النحاس: قال ما نصه: "الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره؛ كقولنا: إن كلمة "ضَرَبَ" هي مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً. يكون مدلوله: "معنى" "يقصد: أن مدلول كلمة "المصدر" ومفهومها وسماها، هو أمر معنوي محض، وأنه هو المصدر حقيقة، لا مجازاً. أما اللفظ المذكور في الجملة، المركب من حروف هجائية معينة، فليس بالمصدر الحقيقي" وسمّوا ما يعبر به عنه مصدرًا، "مجازًا"، "أي: تسمية مجازية، لا حقيقية" -نحو: "ضَرَبَ" في قولنا: إن: "ضَرَبًا" مصدر منصوب، إذا قلت: ضربت ضربًا؛ فيكون مسماه لفظًا". ا. ه =

(209/3)

.....

= فهو يريد: أن كلمة "ضربًا" هي المسمى اللفظي المجازي لكلمة: "مصدر. ومقتضى هذا أن كلمة "مصدر" اسم له مدلولان أو مفهومان، وإن شئت فقل: له مسميان، أحدهما: معنوي محض؛ هو الحدث المجرد، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي -لا المجازي- لكلمة: مصدر. والمسمى الآخر لفظي؛ هو اللفظ الذي ننطق به، أو نكتبه، والذي نقول في إعرابه: إنه مصدر منصوب، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي ثم قال بعد ذلك:

"واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره؛ كسبحان؛ والمسمى به: "التسبيح" الصادر عن الشخص المسيح -مثلاً- لا لفظ التاء، والسين، والباء، والياء، والحاء، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف، ومعناه البراءة والتنزية". ا. ه. راجع ياسين

على التصريح.

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازي السالف؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد من غير واسطة. ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ لا على الحدث المجرد، وأن دلالة على لفظ المصدر تؤدي -تبعاً- إلى الدلالة على معنى المصدر، وبذا تكون دلالة على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة، وإنما هي بالواسطة؛ إذ هي من طريق المصدر.

"راجع الخصري والصبان في هذا الموضع من الباب".

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد، وليس له فعل من لفظه يجري عليه؛ كالحقوقي؛ فإنه لنوع من الرجوع، ولا فعل له -في المشهور- يجري عليه من لفظه. وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد، ويجري على وزن مصدر الثلاثي، مع أن الفعل المذكور معه في الجملة غير ثلاثي؛ مثل: توضع وضوءاً، وأعان عوناً، وما شابههما من الوارد المسموع -كالشأن في جميع أسماء المصادر فإنها مقيدة بالسمع.

بقيت مسألة هامة، تتلخص في: أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه: "اسم المصدر". وحجته: ما سبق هنا، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه. وهذا رأي قوي ودفعه عسير. ومسألة أخيرة: "أشرنا إليها في ص 183"، نوردها بمناسبة دلالة المصدر -في الغالب- على شيء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالاً: أيهما أصل للآخر؟ فالصريون يقولون: المصدر. ويحتجون بأدلة، أقواها: أنه يدل على شيء واحد؛ هو المعنى المجرد؛ فهو "بسيط". والفعل الماضي يدل على شيئين؛ المعنى والزمن؛ فهو مركب. و"البسيط" أصل المركب. والكوفيون يقولون: الفعل الماضي هو الأصل الذي يدخله بعض التغيير. فتتفرع منه المشتقات؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة؛ والذي يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلاً له.

وهذا -وغيره مما ذكره الفريقان- لا يعدو أن يكون أدلة جدلية دفاعية، لها طلاوة الجدل القوي، وليس لها قوة الحجة المنطقية، ولا صحة البرهان. إذ ليس لدينا في المشتقات الكثيرة المسموعة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذي تفرع منه هذا المشتق. أما المسألة في واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض، غير أن كلمة: "المصدر" في أصلها اللغوي معناها: "الأصل" وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة. وأطلقوها اصطلاحاً على أنها للفعل وللمشتقات كلها، فلا ضرر من الأخذ بهذا. والاقتصار عليه.

يعمل المصدر عمل الفعل 1 في حالتين:

الأولى: أن يحذف الفعل، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه، وفي التعدي وال لزوم، وكثير من أنواع العمل، نحو قول الشاعر:

يا قابل التوب. غفرانا مآثم، قد ... أسلفتها، أنا منها خائفٌ وجِلُّ
وقول الآخر:

شكرًا لربك يوم الحرب نعمته ... فقد حماك بعز النصر والظفر

ونحو: تعظيمًا والديك، وتكريمًا أهلك، وإشفافًا على ضعيفهم المحتاج. والأصل: اغفر مآثم 2 ... اشكر لربك، عَظُم والديك، كَرَّم أهلك، وأشفق على ضعيفهم. فحذف فعل الأمر وجوبًا، وناب عنه مصدره، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا، وفي نصب المفعول به، إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولًا به؛ كالفعلين: عظم، وكرم، وفي أكثر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل، كالعمل في النعت، وكتعلق الجار والمجرور به في المثال الأخير، وكغيرهما من باقي المعمولات؛ فكل هذا يعمل به المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبًا. "وقد سبق 3 تفصيل الكلام على هذا الموضع، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب، والقياسي وغير القياسي، وكيفية إعراب هذا المصدر وباقي معمولاته، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفة....".

1 يخالف المصدر فعله في أمور؛ أهمها: أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التي سنذكرها، وأن فاعله يكثر حذفه جوازًا، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف؛ إلا إذا كان المصدر نائبًا عن فعله "على الوجه المشروح في باب المفعول المطلق ج 2 ص 178 م 76".

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس، نحو: عجبت من قياس بالطيارة الصحراء، ومن إقامة فيها معامل النفط. أي: من أن تقاس الصحراء بالطيارة، وأن تقام معامل النفط فيها. بخلاف الفعل، فإنه يعمل وجوبًا بغير شرط، ويتحمل وجوبًا ضمير مرفوعه المحذوف؛ فاعلاً كان أو نائب فاعل.

2 أي: ذنوبًا؛ "المفرد: مآثم؛ بمعنى: إثم؛ وهو: الذنب".

3 في ج 2 ص 178 م 76 موضوع: "حذف عامل المصدر، وإقامة المصدر نائبًا عنه".

الثانية:

أن يكون المصدر صالحاً - في الغالب 1- للاستغناء عنه، بأن يحل محله فعل من معناه، مسبق "بأن" المصدرية 2، أو: "ما" المصدرية، فيسبق الفعل "بأن" المصدرية حين يكون الزمن ماضياً، أو مستقبلاً. ويسبق "بما" المصدرية حين يكون ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً،

ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالي، حيث لا تصلح له "أن"؛ "لأنها لا تصلح إلا للماضي والمستقبل 3؛ بخلاف "ما" فإنها صالحة للثلاثة". فمن أمثلة الماضي: ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه. التقدير: ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه، أو: ما مدح ... ومن أمثلة المستقبل: سنسر غداً باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار. وقولهم: تأن، ولا تعجل بلومك صاحباً ... لعل له عذراً وأنت تلوم 4

والتقدير: " ... بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار، أو: بما يجتاز ... بأن تلوم صاحباً أو: بما تلوم صاحباً ... " ومثل: لا شيء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار، أي: من أن يفشوا الأسرار، أو: مما يفشون، ومن أمثلة الزمن الحالي: ينعشنا الآن إشاعة الشمس الدفء. والتقدير: ينعشنا الآن ما تشيع الشمس الدفء.

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل في الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصلة السالفة؛ دون غيرها. والذي يعينه لنوع خاص منها هو: القرينة.

1 انظر "أ" في الزيادة الآتية.

2 "أن" المصدرية تشمل الناصبة للمضارع، والمخففة من الثقيلة. مع ملاحظة أن الناصبة لا تقع في مواضع، منها: عدم وقوعها بعد مايدل على اليقين، أما الناسخة فتقع.

"وقد سبقت الإشارة في الجزء الأول ص 484 م 53 إلى علامة كل واحدة، وموضع استعمالها، وسيجيء في الجزء الرابع في باب: "إعراب الفعل..... ونواصبه".

3 وهي تدخل على الماضي فتبقي زمنه على حاله، وعلى المضارع فيصير خالصاً للمستقبال.

4 الذي يعين المصدر على المستقبل هنا ما في البيت من صيغة الأمر والنهي، وهما للمستقبل المحض فيجب مسايرة المصدر لهما في نوع الزمن.

زيادة وتفصيل:

1- قلنا: إن الحالة الثانية هي التي يصلح فيها المصدر للاستغناء عنه "بأن والفعل" الذي بمعناه، أو: "ما والفعل" ... هذا الاستغناء أمر غالبي -فقط- كما نصوا على ذلك. وذكروا أمثلة لغير الغالب؛ منها قول بعض العرب: "سَمِعَ أذني أخاك يقول ذلك" فكلمة: "سَمِعَ" مصدر، مبتدأ مضاف إلى فاعله: "أذن" -وكلمة "أخا" مفعول للمصدر ... والجملة المضارعية من الفعل: "يقول"، وفاعله في محل نصب "حال" سدت مسد الخبر 1 وأغنت عنه. ومثل قولنا: "كان استقبالك الضيوف حسناً. إن إكرامك الوفود حميد لا إعراض عن أحد" ... فهذه المصادر -وأشباهها- عاملة في بعض كلام العرب، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدر "أن"، أو "ما"؛ لالتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين في هذه المواضع؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر، مثل: أن تسمع أذني أخاك يقول ذلك، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع "أن" المصدرية -بنوعيتها المخففة من الثقيلة، والناسبة للمضارع- مع صلتها بعد "كان" و"إن" إلا مفصولة بالخبر، كقوله تعالى: {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى} ، ولا وقوع الحرف المصدر "لا"، غير المكررة. أي: أنه لا يتحقق في هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق "بأن، أو ما" المصدريتين².

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر في شبه الجملة بنوعيه، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله. أما عمله القياسي في غير شبه الجملة فيستلزم صحة الإحلال بالتفصيل السالف.

ب- من المصادر التي لا تعمل مطلقاً المصدر المؤكد لعامله المذكور

1 سبق بيان الحال التي تسد مسد الخبر، بأنواعها، وإعرابها، وشرح أحكامها في ج 1

ص 522 م 39، مواضع حذف الخبر وجوباً.

2 سبق هذا الحكم في ج 1 م 29، باب الموصولات الحرفية رقم 4 من هامش ص 410

بعنوان: "ملاحظة".

في الجملة؛ مثل: "خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرضية خروجًا"؛ لأن إعماله يقتضي -مراعاة للغالب- أن يصلح في مكانه إحلال الفعل مع "أن" المصدرية، أو "ما" المصدرية؛ فيكون التقدير؛ خرج الإنسان أن خرج، أي: خروجه، فيصير المصدر المنسبك مضافًا إلى ضمير كان في الأصل فاعلاً له. وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد: -وهو مصدر مبهم، وإلى مصدر مضاف لفاعله، والمصدر المضاف نوعي، لا توكيدي؛ كما عرفنا في باب: "المفعول المطلق".

ولكن هناك نوعًا من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوبًا، ويعمل عمله. وقد سبق إيضاح هذا النوع، وسرد فروعه وأحكامه¹.

كذلك المصدر العددي؛ فإنه لا يعمل -في الغالب الأرجح؛ لأن مجيء "أن" أو "ما" وصلتهما يزيل العدد حتمًا²، وبضيعه؛ ليحلا محله، فلا يوجد في التركيب الجديد ما يدل على العدد.

أما المصدر النوعي فيعمل في بعض حالات قليلة -ولكنها قياسية- منها: أن يكون مضافًا لفاعله³ ولو كان هذا المصدر مفعولًا مطلقًا -نحو: زرعت حقلي زراعة الفلاح حقله... أي: مثل زراعة الفلاح حقله، فقد عمل في فاعله المضاف إليه، وعمل النصب في مفعوله. وقد تكلمنا بمناسبة أخرى⁴ -على أقسام المصدر ما يعمل منها، وما لا يعمل.

1 في ج 2 ص 178 م 76.

2 أكثر هذه التعليقات مصنوع، ومن السهل نقضه. والتعليل الحق هو: استعمال العرب.

3 وقد ينصب المفعول به أولاً ينصبه، كما سبقت الإشارة لهذا "في ج 2 -رقم 4 من هامش ص 172 م 74 باب: المفعول المطلق".

4 ج 2 ص 171 م 4 باب: المفعول المطلق.

ج- شروط أخرى:

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط "وجودي"، أو "إيجابي" كما نقول اليوم، "أي: لا بد من تحققه ووجوده" وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطاً عدمية "أو:

سلبية، بمعنى: أنه لا بد من عدم وجودها"، وأهمها:

1- ألا يكون مصغراً؛ فلا يجوز: فُتِيحَكَ الباب بعنف أمر لا يسوغ. تريد: فتحك الباب 1.

2- ألا يكون ضميراً، فلا يجوز: حيي الأوطان عظيم، وهو بلائاً أجنبية أقل. تريد: وحيي بلائاً أجنبية أقل؛ فتاب الضمير عن المصدر المحذوف. وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين، ورأيهم هنا ضعيف؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا يتوب عنه في العمل؛ طبقاً للرأي الأصح، الأغلب الذي يؤيده الوارد الكثير.

3- ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة²؛ فلا يصح: ابتهجت بضربتك العدو الغادر؛ لأن ضربة، مصدر مختوم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة³. فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة، نحو: "رحمة" و"رهبة" جاز أن يعمل؛ نحو: رحمتك الضعفاء دليل نبلك.

4- ألا يتأخر عن معموله الذي ليس شبه جملة؛ فلا يصح: أعجبتني

1 ورد في السماع إعماله مصغراً في مثل: رُوِيَ المستفهم، بمعنى: أمهل المستفهم.

"فرويد" اسم فعل أمر. ويصح اعتباره مصدر نائباً عن فعل الأمر، وأصله "إرواد"

وفعله: "أرود" ثم صغر المصدر: "إرواد" تصغير ترخيم بحذف زوائده فانتهى إلى:

"رويد". كما سيجيء في باب اسم الفعل، ج 4 ص 108 م 141.

2 أي: على المرة الواحدة. وسيجيء الكلام عليه في ص 225 م 100.

3 لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر؛ وهي الحدث المجرد من كل شيء آخر؛ كعدد، ونحوه. كما سبق عند الكلام عليه في "ب" من هامش ص 183.

-المريض - مساعدتك". والأصل: أعجبتني مساعدتك المريض.

أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه؛ لوروده في القرآن الكريم 1 في قوله تعالى: {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ} ، وقوله تعالى: {لَا يَبْغُونَ، عَنْهَا، حَوْلًا} ، وقوله تعالى: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا، رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ} ، وقولهم: "اللهم اجعل، لنا من أمرنا، فَرْجًا"، وقول الشاعر:

وبعض الحلم عند الجھ ... مل للذلة إذعانُ

والأصل: السعي معه. حَوْلًا عنها. رَأْفَةٌ بهما. فَرْجًا لنا من أمرنا. إذعان للذلة ... و ... ولا داعي للتكلف والتأويل للمنع، من غير داعٍ، وبخاصة في القرآن.

5- ألا يكون مفصلاً من معموله -المفعول، وغير المفعول- بفاصل أجنبي 2، ولا بتابع 3، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع الأربعة 4، فلا بد أن تقع بعده - مباشرة- كل معمولاته من غير فاصل أجنبي بينها؛ لأن الفصل بالأجنبي ممنوع مطلقاً ... فلا يجوز: إني أقوى على تأدية في الصباح أعمالاً مختلفة؛ أي: على تأدية أعمالاً مختلفة في الصباح. كما 5 لا يجوز: إني أبادر إلى تلبية صارخاً المستغيث. أي: إلى تلبية المستغيث صارخاً ... و.... و....

1 ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل في كلام العرب؛ هذا إلى وروده متقدماً في الآيات والأمثلة التالية. -ولهذا إشارة في رقم 1 من هامش ص 263.

2 أي: بفاصل ليس معمولاً لهذا المصدر.

3 وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته. وفي رقم 1 من هامش ص 436 حكم الفصل بين التابع ومتبوعه، ثم "انظر الحالة الثانية التي في ص 610".

4 لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجملة في قول الشاعر:

إن وجدي بك -الشديد- أراني ... عاذراً من عهدت فيك عذولاً

5 وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبي بين المعمولات.

.....
6- ألا يكون مثنى أو جمعاً "فيجب أن يكون مفرداً" ومن الشاذ إعمال غير المفرد؛
كقول الشاعر:

قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والفنعا¹
فكلمة: "أبا" "من أبا قدامة" مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير، وهو: "تجارب"2.
وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع. ورأيه حسن؛ لورود السماع به في بضعة أمثلة، ولما
فيه من تيسير يفيد ولا يضر.
7- ألا يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة؛ فإن كان شبه جملة جاز إعمال المصدر
المحذوف؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور في: "بسم الله الرحمن الرحيم". متعلقاً
بمصدر محذوف، والتقدير: ابتدائي باسم الله.

1 الفَنَع: الكرم والخير.

2 راجع العيني.

(217/3)

أقسام المصدر العامل المقدر بالحرف المصدرى وصلته:

ثلاثة أقسام رئيسية:

1- مضاف، وهو أكثرها عملاً، وأعلاها فصاحة؛ نحو قوله تعالى: {فَإِذَا قُضِيَتْمْ
مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا} ، المصدر الأول: "ذكر" مضاف
لضمير "الكاف"، ومعها الميم¹.

وإذا أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به² إن وجد؛ فيكون الفاعل
مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، كقولهم؛ "مصاحبة المرء العقلاء ألزم، ومجانبة المرء
السفهاء أسلم". فقد أضيف كل من المصدرين: "مصاحبة"، و"مجانبة" لفاعله: "المرء"،
وجره لفظاً فقط؛ لأنه مرفوع محلاً، ونصب المفعول بعد ذلك؛ وهو: "العقلاء"
و"السفهاء"، ومثل قول الشاعر:

وأقتل داء رؤية العين ظالماً ... يسيء، ويتلى في الخافل حمده

فالمصدر؛ وهو؛ "رؤية" أضيف لفاعله -"العين" المجرور لفظاً، المرفوع محلاً، ونصب

المفعول به "ظالمًا".

ومثل:

يا من يعز علينا أن نفارقهم ... وجدانا كل شيء بعدكم عدم
فالمصدر: "وجدان" أضيف لفاعله: "نا" - على الوجه السالف - ونصب المفعول به:
"كل".

فإذا جاء تابع للفاعل - كالنعت، أو: التوكيد، أو: العطف، أو: البدل - جاز في التابع
الجر؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع، وجاز الرفع مراعاة لمحل هذا الفاعل؛ ففي المثال
الأول: نقول: مصاحبة المرء العاقل العقلاء ألزم، ومجانبة المرء المهذب السفهاء أسلم،
بجر كلمتي: "العاقل"

1 ومن الأمثلة: "رعاية" توقي ... منة"، وفي قول شاعرهم:

رعاية الله خير من توقينا ... ومنة الله بالإحسان تغنينا

2 وهذا إن كان فعله متعديًا لواحد، أو كان متعديًا لأكثر على الوجه المبين في رقم 3
من هامش الصفحة الآتية، فإن كان الفعل لازمًا جاز إضافته لفاعله، أو للظرف.

(218/3)

و"المهذب"؛ أو برفعهما، على الاعتبارين السالفين 1.

وقد يضاف المصدر للظرف 2؛ فيجره، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وجد؛ نحو:
إهمال اليوم المريض الدواء معوق للشفاء.

وقد يضاف المصدر لمفعوله؛ فيصير المفعول به مجرورًا في اللفظ منصوبًا في الحل 3؛
ويجيء الفاعل بعدهما مرفوعًا إن وجد؛ كقولهم: "صيانة 4 الخواص الشاب وديعة تنفعه في
شيخوخته" 5. والأصل: صيانة الشاب الخواص، فأضيف المصدر: "صيانة" إلى مفعوله:
"الخواص" فصار المفعول به مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلاً. وتلاهما الفاعل مرفوعًا 6. فإذا
جاء للمفعول به تابع - من التوابع الأربعة - جاز في التابع الجر مراعاة للفظ المفعول به،
أو النصب مراعاة لمحلّه. فنقول في المثال السالف: صيانة الخواص الخمس الشاب،
دين عليها ... بجر كلمة: "الخمس" أو نصبها ...

"ملاحظة": إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به، أو: العكس، حين يقتضي
المقام ذكرهما، وإلا فقد يحذف أحدهما، أو

- 1 ومن ذلك قول العرب - كما جاء في كتاب: "معاني القرآن" الفراء ج 1 ص 16:
- عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض، "بالرفع"، أو بعضُها على بعض "بالكسر". فرفع كلمة: "بعض" على اعتبارها بدلا من البيوت المرفوعة المحل؛ لأنها مجرورة لفظاً في محل رفع فاعل المصدر ... و.....
- 2 إذا صار الظرف "مضافاً إليه، زال عنه اسم الظرف؛ إذ لا يصح تسميته ظرفاً - كما كررنا في مناسبات مختلفة- إلا في حالة واحدة؛ هي نصبه على الظرفية.
- 3 فإن كان المصدر متعدياً لمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه، ثم يرفع الفاعل، ويجوز إضافته للفاعل، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر، كما يجوز إضافته الظرف، مع بقاء الفاعل مرفوعاً -إن وجد- وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوباً "إن وجد".
- 4 أي: محافظته على سلامتها.
- 5 المراد: أن من صان حواسه في شبابه تصونه في شبابه وكهولته؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس؛ لأنه لم يهملها، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه؛ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الحزم والكبر.
- 6 ومن الأمثلة الواردة التي أضيف فيها المفعول به، ورفع الفاعل قول الشاعر:
- نَجْدُ رِقَابِ الْأَوْسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ... كَجَدِّ عَقَاقِيلِ الْكُرُومِ خَيْرَهَا
- فقد أضيف المصدر: "جد" إلى مفعوله: "عقاقيل"، وجاء فاعله "وهو: خير" مرفوعاً بعدهما. "عقاقيل الكروم: ما زرع من فروع العنب".

(219/3)

- يحذفان معاً. فمن إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذي لا يتعلق الغرض بذكره؛ قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ} ، والأصل: استغفار إبراهيم ربه لأبيه. كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول به كقوله تعالى: {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ} ، أي: من دعائه الخير.
- 2- منون، وبلي السابق في كثرته وفصاحته، نحو قوله تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا} 1، فكلمة: "يتيمًا"، مفعول به للمصدر: "إطعام"، ومنه قول الشاعر:
- بضربٍ بالسيوفِ رءوسَ قومٍ ... أزلنا هامهْنَّ2 عن المقيِلِ3

فكلمة: رءوس، مفعول به للمصدر: "ضرب".
3- مبدوء "بأل" وهو -مع قياسيته كسابقيه- أقل منهما استعمالاً وبلاغة. ومن أمثلته قول الشاعر يذم:
ضعيف النكاية 4 أعداءه ... يخال الفرار يراخي الأجل 5
فكلمة: "أعداء" مفعول به للمصدر: "النكاية".
إعمال اسم المصدر 6:
اسم المصدر نوعان: علم، وغير علم، فالأول لا يعمل 7؛ ومن أمثلته: "برة" علم جنس على: "البر"، و"فجار" علم جنس على: "الفجرة" بمعنى: "الفجور"، بشرط أن يكون فعلهما: "أفجر" و"أبر" في

-
- 1 ذي مسبغة: صاحب مجاعة. "أي: أنه جائع".
 - 2 الهام: الرءوس. المفرد: هامة.
 - 3 المقليل: مكان الاستقرار والثبات. والمراد هنا: العنق؛ إذ يستقر الرأس فوقه.
 - 4 التنكيل والتعذيب.
 - 5 معنى البيت: هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه؛ خوفاً على حياته منهم؛ لظنه أن الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت.
 - 6 سبق تعريفه مفصلاً، وبيان الفرق بينه وبين المصدر في هامش ص 207، 208.
 - 7 لأن العلم -في جميع صوره ومواقعه الإعرابية المختلفة- لا يعمل مطلقاً، ولو كان في أصله مشتقاً.

(220/3)

مثل: أفجر فلان فلاناً، وأبره؛ بمعنى: صيره ذا فجور، وبر. فإن كان فعلهما "فجر" و"بر" فهما مصدران مباشرة 1.
أما غير العلم فيعمل بالشرط الذي يعمل به المصدر الذي ليس نائباً عن فعله؛ "وهو: إحلال الحرف المصدري "أن" أو: "ما" وصلتها محله 2".
وإعمال اسم المصدر -مع قياسيته- قليل. والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة، ومن أمثلة إعماله قول الشاعر:
بعشرتكم الكرام تعد منهم ... فلا ترين لغيرهم الوفا

وقول الآخر:

إذ صح عون الخالق المرء لم يجد ... عسيرًا من الآمال إلا ميسرا
فكلمة: "الكرام" مفعول به لاسم المصدر: "عشرة"، وفعله هنا: "عاشر". وكلمة:
"المرء" مفعول به لاسم المصدر: "عَوْن" وفعله هنا عاون ... 3.

1 انظر رقم 3، 5 من هامش ص 208.

2 وبيان هذا في ص 212.

3 اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات في تدوين كل الأحكام السالفة؛ أولها:

بفعله المصدر الحق في العمل ... مضافًا، أو مجردًا، أو مع "أل"

إن كان فعل مع "أن" أو: "ما" يحل ... محله، ولاسم مصدر عمل

يريد: ألحق المصدر بفعله في العمل، فاجعله مثله في التعدي وال لزوم وغيرهما مما

أوضحناه. وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر؛ إذ يكون مضافًا، أو

مبدوءًا بأل، أو مجردًا من أل والإضافة؛ فيكون منونًا.

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق "بأن" أو "ما"

المصدريتين محله. فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم

يعمل شيئًا. وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه في الشرح. ثم قال:

وبعد جره الذي أضيف له ... كَمَلْ ينصب أو برفع عَمَلْهُ

عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول، أو العكس، وهو

هنا يقول: =

(221/3)

.....

= بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له، وبعد جره للمضاف إليه - كمل عمله بعد

ذلك بالنصب أو بالرفع، وذلك بأن تأتي باللفظ منصوبًا مفعولًا به إن كان المصدر قبله

مضافًا للفاعل المجرور في اللفظ، المرفوع في المحل. أو أن تأتي بكلمة مرفوعة فاعلًا، إن

كان المصدر قبلها مضافًا للمفعول به وصير هذا المفعول مجرورًا في اللفظ منصوب

المحل. وختم الباب بقوله:

وجزّ ما يتبع ما جُرّ ومن ... راعى في الإتياع الحل فحسّن
يريد: إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجُرّ "فاجرُ" ... " هذا التابع؛ مراعيًا لفظ
المجرور، سواء أكان مرفوعًا محلاً؛ لأنه فاعل، أو منصوبًا محلاً؛ لأنه مفعول به. وبين أن
هذا الجر لمراعاة اللفظ ليس محتومًا؛ فمن يراعي الحل المرفوع أو المنصوب فعمله
حسن، ورأيه سديد.

(222/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمًا ثالثًا يسميه: "المبدوء بميم زائدة لغير
المفاعلة". ومن أمثلته: الحمدة، أي: الحمد، والمضرب، أي: الضرب، ومصاب، "بمعنى:
إصابة" في قول الشاعر:

أظلوهم¹ إن مصابكم رجالا ... أهدى السلام -تحية- ظلم
لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة -ونظائرها- هو نوع من المصدر
يسمى: "المصدر الميمي"، "وله أحكام خاصة ستجيء في بابه"²، وليس باسم مصدر.
وهذا الرأي هو الشائع اليوم، والأخذ به واجب، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التي
سنشرحها هناك².

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل نحو: قاومت الباطل مقاومة عنيفة،
وناصرت أهل الحق مناصرة لا تواني فيها ولا قصور.

ب- اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام، كالمصدر العامل:

1- مضاف، وهو الأكثر؛ نحو: ناصرت الوطن نصر الحر وطنه، وهدمت الباطل هدم
الخيمة صاحبها.

وإضافته -كما رأينا- قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به، وقد تكون للمفعول به
مع رفع الفاعل. ويجوز في تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه، كما

1 المعنى: يا ظلوم، إن إصابتكم رجالا أهدى إليكم السلام للتحية ظلم منكم. فكلمة
"رجل" مفعول به المصدر الميمي: "مصاب" على الرأي الأحسن. وكلمة: "ظلم" خبر

"إن". وسيعاد ذكر البيت في هامش ص 236 بمناسبة هناك.

و"ظلوم" اسم امرأة. قال الشنقيطي -صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع- ج 2 ص 196 ما نصه: "أكثر الرواة على أن الرواية: "أظلوم" كما جاء في الأصل، وبعضهم قال: إن الصحيح "أظليم" بالياء المثناة التحتيّة"، ثم نقل الخلاف في قائل البيت، وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد بن العاص من قصيدة مطلعها: أقوى من آل ظليمة الحرّم ... فالعيران، فأوحش الحطمُ
"2-2" ص 231 م 101.

(223/3)

-
-
-
- يجوز مراعاة محله في الرفع والنصب على الوجه الذي سبق في المصدر 1.
- 2- منون؛ نحو: طربت لنصرٍ حرٍّ وطنه انتصاراً باهراً.
- 3- ومحلى بآل؛ مثل: عاونت الصديق كالعون الأهل..
- ج- من أحكام اسم المصدر العلم أنه لا يضاف، ولا تدخل عليه "أل" التي للتعريف، ولا يقع موقع الفعل، ولا يوصف، ولا يقصد به الشيع 2.

1 في ص 218.

2 راجع ما نقله الصبان في هذا الموضع عن "الهمع".

(224/3)

المسألة 100:

المصدر الدال على المرة، والدال على الهيئة:

عرفنا 1 أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على: "المعنى المجرد"، فلا علاقة له -في الغالب- بزمان، ولا مكان، ولا تأنيث، ولا تذكير، ولا علمية، ولا عدد، ولا هيئة، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد.

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة، فلا يُقتصر -

بعدهما - على المعنى المجرد، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو: "المرة الواحدة"،
أو: الهيئة²، بمعنى: أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغيير، والزيادة اللفظية - إما
على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوحدة، "أي: أنه واحد، لا
اثنان، ولا أكثر ... ". وإما على المعنى المجرد مزيداً عليه وصفة بصفة من الصفات؛
كالحسن، أو: القبح؛ أو: الطول، أو: القصر ... أو غير ذلك مما يتصل بهيئته، وشكله،
وأوصافه، لا بعدد مراته³.
فالمصدر الأصلي في دلالاته الأساسية الأولى خالٍ من التقييد، بخلافه إذا دل على المرة
أو الهيئة؛ فإنه يكون في "المرة" مقيداً - مع الحدث - بالدلالة على أن هذا الحدث مرة
واحدة، وفي "الهيئة" يكون مع الحدث مقيداً بوصف خاص⁴.

1 في رقم 4 من هامش ص 187، أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات ففي
ص 182.

2 أي: هيئة الحدث وكيفيته وشكله. وفسر بعضهم الهيئة بأنها: "النوع".
3 فائدة المصدر الدال على "المرة" أو على "الهيئة" أنه يدل على شيئين معاً بأوجز
لفظ، وأقل كلمات. ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتعبير آخر، ولكنه سيكون
تعبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات. أما المصدر الأصلي فلا يدل إلا على شيء واحد - في
الغالب - هو المعنى المجرد الخالي من كل تقييد وتحديد.
4 ومتى دل المصدر الأصلي على المرة بالطريقة التي شرحناها - فإنه يصير من قسم
المصدر الأصلي الذي يدل معناه على المرة، مع تأكيد معنى عامله أيضاً؛ أي: أنه يدل
على الأمرين معاً.

ويكون بيان المرة هو الأهم - طبقاً لما سبق في باب: "المفعول المطلق"، ج 2 م 74
ص 169 - وكذلك حين يدل على الهيئة؛ فإنه يصير من قسم المصدر الذي يدل معناه
على الهيئة مع تأكيد معنى عامله، ويكون بيان الهيئة هو الأهم؛ طبقاً للبيان المشار إليه
آنفاً.

(225/3)

وإذا دل المصدر الأصلي - بعد التغيير - على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على
الوحدة - وهي "المرة" - أو على "الهيئة" فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان. ولكنه يشتهر

باسم: المصدر الدال على "المرة"، أو على "الهيئة" فهو في الحالتين مصدر أصلي¹ له اسمه، وكل أحكام المصدر الأصلي². إلا أن الدال على "المرة" لا يعمل - كما سبق³.
أ- فإذا أردنا الدلالة على "المرة" الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي فوق دلالة على المعنى المجرد: "أتينا بمصدره المشهور، مهما كانت صيغته، ومهما كان وزنه"،
"وجعلناه على وزن: "فَعْل"، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا"، "وزدنا في آخره تاء التأنيث": فيصير الوزن: "فَعْلَة"، وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على "المرة" فوق دلالة على المعنى المجرد؛ ولا تتحقق هذه الصيغة إلا بتحقيق الأمور الثلاثة السالفة. فللوصول إلى الصيغة الدالة على "المرة" من المصادر: أخذ، قعود، فرح، جولان وأشباهاها ... يجب: "تجريد كل مصدر أصلي من حروفه الزائدة، إن وجدت"، ثم "تحويل صيغته بعد ذلك إلى: "فَعْل"، ثم "زيادة تاء التأنيث في آخرها"؛ فتصير: أخذة، قعدة، فرحة، جولة؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

1 كما سبقت الإشارة لهذا "في رقم 4 من الهامش السابق وفي رقم 4 من هامش ص187" قال الصبان في هذا الموضوع ما نصه: "مقتضى ما سبق أن "فَعْلَة" التي للمرة كجلسة، هي من المصادر؛ فيكون للفعل: جلس -مثلاً- مصدران؛ أحدهما دال على "المرة"؛ وهو "جلسة"؛ والثاني لا دلالة عليها وهو: "جلوس" ا. هـ.
وأي المصدر الميمي؟ الحق أن لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر "كما أوضحنا في ص181" أولها: المصدر الأصلي

الصريح الذي لا يدل إلا على المعنى المجرد. وثانيهما:
المصدر الأصلي الذي يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه "المرة" أو "الهيئة". وثالثها المصدر الميمي. أما المصدر الصناعي فليس مصدرًا للفعل، ودلالته تختلف عن دلالة غيره. ولا يكون هو، ولا الميمي دالين على المرة أو الهيئة.
2 ومنها: أن يتعلق به شبه الجملة.

3 وفي رقم 3 من ص215. حيث بيان السبب، "وسيجيء في رقم 2 من هامش ص230 أن المصدر المبين للنوع قد يعمل ...".

المعنى المجرد، وعلى المرة معاً؛ نحو: أخذت من المال أخذة. قعدت على الأريكة قعدة. تجددت لنا فرحة بالنصر. قمت بجولة حول المدينة. والمعنى: أخذة واحدة، قعدة واحدة، فرحة واحدة، جولة واحدة1.

فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعاً في أصلها على وزن: "فَعلة": نحو: نظرة. هفوة. رافة. صيحة ... لم تدل بنفسها في هذه الصورة على المرة، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على "المرة" أو قيام قرينة أخرى تدل عليها. والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً. فنقول مثلاً: ربما تنفع النظرة الواحدة في ردع المسيء. قد تعقب الهفوة الواحدة عواقب خطيرة. إن رافة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين. أهلك الله بعض الغابرين بصيحة لم تتكرر2 ...

ولا بد في صياغة "فَعلة" الدالة على "المرة" من تحقق شرطين: أن تكون لشيء حسي صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية، وأن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت؛ فلا تصح صياغة "فَعلة" لدلالة على أمر معنوي عقلي محض، كالذكاء، أو العلم، أو الجهل، أو النبوغ ... ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة؛ كالظرف، والحسن. والملاحاة، والقبح، والطول، والقصر ...

وإن كان الفعل الماضي غير ثلاثي فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلي هي: زيادة تاء التأنيث في آخر هذا المصدر مباشرة، دون زيادة، أو حذف، أو تغيير آخر. مثل: "إنعام" مصدر الفعل الرباعي: "أنعم"

1 ومن الشاذ المسموع قول العرب: حَجَّ فلان حجة "بكسر الحاء" ومنه شهر ذي الحجة فجاءوا بالمصدر الدال على المرة مصوغاً على وزن: "فَعلة" "بكسر، فسكون" وهذه الصيغة هي الخاصة بالهيئة. وبالرغم من هذا السماع الوارد عنهم لا مانع أن نقول في المرة: "حَجَّة" بفتح أول الكلمة تطبيقاً لصيغة: "فَعلة" الخاصة بالمرة؛ عملاً بالبيان المفيد الذي عرضناه في ص191.

ومن المسموع أيضاً رأيته رؤية "بوزن فَعلة" مراداً بها المرة، ولا مانع من استعمال القياس فيهما أيضاً -راجع "تاج العروس"، مادة: "حج". هذا، وقد نقل ابن خالويه في كتابه المسمى: "ليس في كلام العرب" أن فتح الراء مسموع أيضاً.

2 انظر آخر الملاحظة الآتية في ص229.

و"تَبَيَّنَ" مصدر الفعل الخماسي: "تبين"، و"استفهام" مصدر الفعل السداسي: "استفهم"
فإن صيغها الدالة على "المرة" هي: "إنعامة". تَبَيَّنَةُ¹. استفهامة ... نحو: إن إنعامة الله
تملاً النفس انشراحاً. تَبَيَّنَةُ الحق جلبت الخير ودَفَعَتِ البلاء. استفهامةً وهدايةً² خير
من صمت وضلالة.

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثي مشتملاً في أصله على تاء التأنيث؛ فإنه لا يصح
للدلالة المباشرة على المرة، ويجب زيادة لفظ آخر معه، أو قيام قرينة تدل عليها. نحو:
"استعانة" تقول: استعانة واحدة بأريحي قد تمنع خطراً داهماً. والغالب في اللفظ الآخر
أن يكون نعتاً؛ كالمثال السالف.

ب- وإذ أردنا أن ندل على "الهيئة" بمصدر الثلاثي -فوق دلالته على المعنى المجرد-
صغناه بالطريقة السالفة على وزن: "فِعْلة"، "بأن نجيء بمصدر الفعل الثلاثي، دون غيره
من الأفعال التي ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت،" ثم "نزيد
في آخره تاء التأنيث"، ثم "نجعله على صورة: "فِعْلة" فهذه أمور ثلاثة لا بد من تحققها؛
فنقول في مصادر الثلاثي السالفة: إخْذة، قِعْدة، فِرْحة، جِيلة³ ... نحو: إخْذة القط
فريسته مزعجة، قِعْدة الوقور جميلة، فِرْحة العاقل يزيناها الاعتدال، جِيلة³ الرحالة
شاهدة برغبته في كشف المجهول. والمعنى: هيئة أخذ القط، وطريقته في الأخذ ... -هيئة
قعود الوقور، وطريقته، وشكل قعوده ... -هيئة فرح العاقل وصورته في أثناء فرحه ...
-هيئة جولان الرحالة، وشكل جولانه، ومنظره ...
فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن: "فِعْلة" الخاص
"بaleهيئة"؛ نحو: عِزة، نِشْدة⁴، رِخوة⁵ ... وجب

1 يجب فتح ما قبل تاء التأنيث هنا وفي كل موضع آخر.

2 أي: مع هداية: بمعنى أنها تؤدي إليها.

"3، 3" أصلها: "جولة"، "قلبت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة.....".

4 نشد للرجل مأربه نشداً ونشدة: طلبه وسعى وراءه.

5 استرخاء.

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على "الهيئة"؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها؛ أو إقامة قرينة -أي قرينة- ترشد إليها، وإلى ما يراد منها من حسن، أو قبح، أو زيادة، أو نقص ... أو غير هذا من الأوصاف التي يراد وصف المصدر بها، مثل: العزة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان. نشدة المآرب بالحكمة كفيلة بإدراكها.

ويلاحظ أن الدلالة على "الهيئة" بالصيغة المباشرة السالفة، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثي؛ مع زيادة التاء في آخر هذا المصدر إن لم تكن موجودة؛ فمنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى "الهيئة" معًا. أما الأفعال التي ليست ثلاثية فلا تصاغ -قياسًا- من مصادرها الأصلية صيغة تدل على "الهيئة"، وإنما يزداد على المصدر الأصلي قرينة، أو لفظ يدل على الوصف المراد، من غير التزام قرينة معينة، أو لفظ معين. فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر: تكلم، استمع، اندفاع، وأشباهها ... نقول: التكلم الكثير مدعاة للملل. الاستماع الحسن أمانة العقل الراجح. الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل.

ومجمل القول: إذا كان المصدر الأصلي موضوعًا في أصله على وزن: "فَعْلَة" كعزة"، وأردنا أن يدل على "المرّة" وجب تحويله إلى صيغة "فَعْلَة" فنقول: ثارت في رأسي الجاهلي عزة أبعدته عما يحسن بالعقل.

وكذلك إن كان موضوعًا في أصله على وزن: "فَعْلَة"؛ كرحمة. وأردنا أن يدل على "الهيئة" فإننا نحوله إلى صيغة: "فَعْلَة"؛ فنقول: رحمة، مثل: "رحمة تداوي، ورحمة تجرح"1.

وخلاصة ما سبق:

1- أن الفعل الثلاثي يصاغ بشرطين -مصدره الأصلي الشائع على وزن: "فَعْلَة" للدلالة على أمرين معًا؛ هما: المعنى المجرد، و"المرّة".

1 هذه حكمة قديمة، معناها أن هيئة الرحمة، والطريقة التي تظهر بها، وتقدم لمستحقها -قد تكون طريقة كريمة تفيده، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه. وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤلمه وتجرح شعوره.

- ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث على هذا المصدر.
- 2- ويصاغ مصدر الثلاثي على وزن "فعلة" للدلالة على أمرين معاً؛ هما: المعنى الجرد، والهيئة. ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثي.
- 3- مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصلي يحتفظ باسمه، وبخصائصه¹ التي عرفناها، ويعمله. إلا أن المصدر الدال على المرة لا يعمل².
- 4- إذا كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعاً في أصلها على صورة المصدر الذي نريد أن يدل على المرة أو الهيئة، وجب إدخال تغيير أو زيادة عليها أو انجاء بقرينة تدل على المراد، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة، طبقاً للتفصيل الذي سبق ... 3.

-
- 1 ومنها أن يتعلق به شبه الجملة، وأنه مع دلالة على المرة أو الهيئة هو مؤكد لعامله أيضاً - طبقاً لما سبق في رقم 4 من هامش ص 225- والتفصيل في باب: "المفعول المطلق" ج 2 م 74 ص 199.
- 2 راجع إيضاح هذا في رقم 3 من هامش ص 215، وفي ص 226 ... من هذا الجزء. وكذلك في ص 200 م 74 ج 2 "باب المفعول المطلق"؛ حيث قلنا هناك ما نصه: "قد يعمل المبين النوع أحياناً، كأن يكون مضافاً لفاعله، ناصباً لمفعوله أو غير ناصب؛ نحوه: تأملت من إيذاء القوي الضعيف. حزنت حزن المريض. وهذا العمل على قلته قياسي".
- 3 وفي اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب: "أبنية المصادر" بيتين سجلناهما هناك في ص 200.
- و"فعلة" لمرة كجلسة ... و"فعلة" هيئة؛ كجلسة
- ويقول في صياغتهما من مصدر غير الثلاثي:
- في غير ذي الثلاث بـ"التا" المرة ... وشذ فيه هيئة؛ كالخمرة
- أي: الدلالة على "المرة" من مصدر غير الثلاثي - تكون بزيادة التاء في آخر المصدر.
- أما "الهيئة" فلا تحيء منه مباشرة، وشذ مجيئها منه، كقولهم: فلان حسن الخِمرة، وهي حسنة النقبة: والفعل منهما خماسي، هو: اختمر، بمعنى: لف الرأس بثوب ونحوه.
- وانتقب بمعنى لبس النقاب، وهو البرقع.

المسألة 101:

ب 1 - المصدر الميمي:

يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغة قياسية، تلازم الأفراد 2 والتذكير 3، وتؤدي ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل - كما سيأتي - لكنها تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدا 4.

1 سبق الكلام على: "أ" في ص 193، وهو وزن المصدر الأصلي، كما سبق الكلام على النوع الثالث؛ وهو: "المصدر الصناعي" في ص 186.

2 يدل على هذا ما سجله النحاة في باب البدل - كما سيجيء في رقم 2 من ص 676.

"3، 4" وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب، وقال الرضي في شرح الشافية، آخر باب المصدر ما نصه: "يجيء "المفعلة" لسبب الفعل؛ كقوله عليه السلام: "الولد مبخلة، مجبنة، مخزنة" ا. هـ. وقول عنتره العبسي:

نبئت عمراً غيرَ شاكر نعمتي ... والفكر مبعثة لنفس المنعم
وقولهم أيضاً: الشكر مبعثة لنفس المفضل.

والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع. وكذلك صيغته المختومة بالتاء؛ حيث يتشدد غالب النحاة "بغير داعٍ قوي" فيجعلها سماعية، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالتاء - والتي رأها مؤتمر الجمع اللغوي كافية للقياس عليه، كما سيجيء في 3 ص 235 - مثل: مقالة، مرة، مهلكة، منصبة، مخافة ... كقول الشاعر:

مقالة السوء إلى أهلها ... أسرع من منحدر سائل
وقول الآخر:

لا تنم واغتنم مسرة يوم ... إن تحت التراب نوماً طويلاً
وقول دعبل:

ألم أقل لك: إن البغي مهلكة ... والبغي والعجب إفساد لأقوام؟

وقول علي رضي الله عنه فيما ورد منسوباً له: ليس لواضع المعروف في غير حقه، وعند غير أهله، من الخط إلا محمدة اللثام، وثناء الأشرار، ومقال الجهال.
وقوله أيضاً: الحمد لله المعروف من غير رؤية، الخالق من غير منصبة. وقول الأحنف بن قيس: رب حلم قد تجرعتة؛ مخافة ما هو أشد منه.

وتسمى هذه الصيغة: المصدر الميمي¹. وتعرب -في الأغلب²- على حسب حاجة الجملة.

1- وللوصول إليها من الفعل الثلاثي غير المضعف³ تأتي بمصدره القياسي المشهور - مهما كانت صيغته- وندخل عليه من التغيير اللفظي ما يجعله على وزن "مفعَل" -بفتح الميم والعين- وهذه هي الصيغة القياسية للمصدر الميمي في جميع حالات⁴ الفعل الماضي الثلاثي غير المضعف. ما عدا حالة واحدة⁵؛ وهي التي يكون فيها الفعل الماضي الثلاثي صحيح الآخر، معتل الفاء⁶ بالواو التي تحذف⁷ في مضارعه؛ "لوقوعها بين الفتحة والكسرة؛ مثل: وصل، وصف، وعد، وثب، وجد ... فإنها أفعال واوية الفاء، ومضارعها مكسور العين، محذوف الواو، وهو: يصل، يصف، يعد، يثب، يجد ... " وفي هذه الحالة الواحدة تكون على وزن: "مَفْعَل" بكسر العين⁸.

1 انظر ما يتصل بهذه التسمية في "أ" من ص 223، وسبق في ص 181 الكلام المفصل عن المصدر الأصيل، وعن أصل المشتقات.

2 البيان في رقم 6 من هامش ص 235.

3 مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مثل الفعل: مد، فر، سر ...

4 أي: سواء أكان الفعل الثلاثي غير المضعف متعدياً، أم لازماً، صحيحاً، أم معتلاً، مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها. "إلا حالة واحدة ستذكر".

5 وهناك حالة أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها، وسيجيء الكلام عليها في ملاحظة خاصة ص 236.

6 هو: معتل الأول، ويسمى: "مثالاً". وسيجيء في رقم 4 من هامش الصفحة الآتية أن بعض القبائل يجعل المثال هنا كغيره.

7 بأن يكون مضارعه مكسور العين؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة، وهذا يؤدي -في الغالب- إلى حذفها كالمثلة المعروضة. فلا بد من صيغة: "مَفْعَل" -بكسر

العين- من تحقق -ثلاثة شروط، أن يكون الثلاثي معتل "الفاء" بالواو -وأن يكون مضارعة مكسور العين- وأن يكون حرف العلة "الواو" محذوفاً فيه. فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس: "مَفْعَل"؛ كأن يكون صحيح "الفاء"، مثل: كتب، أو يكون معتل الفاء بالياء؛ مثل: "يس، يقن، يقظ ... أو يكون معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين؛ فلا تحذف فيه الواو، قياساً؛ مثل: وجع يوجع، وحل يوحل، وله، يوله، بمعنى: فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوهما.

وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته: "مَفْعَل" بفتح العين.
8 مع ملاحظة حالة المضعف التي يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتي.

(232/3)

فمن أمثلة "مَفْعَل" بفتح الميم والعين: ملعب، بمعنى لعب. مسقط؛ بمعنى: سقوط.
مصعد، بمعنى: صعود. مأكَل؛ بمعنى: أكل. مغنم؛ بمعنى: غنم. مأثم؛ بمعنى: إثم. مخبئة؛
بمعنى: خبث. منطق، بمعنى: نطق. مقدم؛ بمعنى: قدوم. معاب¹؛ بمعنى: عيب. وأفعالها
الماضية: لعب، سقط، صعد، أكل، غنم، أثم، خبث، قدم، عاب، يقال: فلان رياضي
يحسن مَلْعَب الكرة. سقط البرد، وكان مسقطه عنيقًا. صعدت إلى قمة الجبل مسترشدًا
في مصعدي بخير. أهلك فلانًا مأكله الحرام ... ومثل قولهم: ليس في الشر مغنم، ولا
لوم على امرئ إلا في مأثم، والكفر مخبئة لنفس المنعم. وقول الشاعر:
لا يملأ الهول صدري قبل مقدمه ... ولا أضيق به ذرعًا² إذا وقعا
وقول الآخر:

أنا الرجل الذي قد عبتموه ... وما فيه لعياب معاب³
ومن أمثلة: "مَفْعَل" بكسر العين: "موصِل؛ بمعنى: وصول. موصِف، بمعنى: وصف.
موعد، بمعنى: وعد ... و..... و..... فيقال: كان موصلي للصديق تنفيذًا
للموعد الذي بيننا، وكان موصفه لمكان التلاقي واضحًا؛ فلم أخطئه ... أي: كان
وصولي للصديق تنفيذًا للوعد الذي بيننا، وكان وصفه⁴ ...
فإن كان الثلاثي مضعف العين جاز في مصدره الميمي أن يكون مفتوح العين

1 أصلها: "مَغِيب" -على وزن: مَفْعَل- ثم تناولها التغيير الصرفي الذي انتهى بها إلى:
"معاب". "بأن نقلت فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فهي متحركة بحسب
الأصل، وما قبلها متحرك أخيرًا، فتقلب الياء ألفًا".
2 الذرع: الطاقة والاحتمال. وضاق بالأمر ذرعًا: ضعفت طاقته عن احتماله، ولم يجد
منه خلاصًا.

3 سيعاد البيت لمناسبة أخرى في ص 236.

4 بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وصحيحها، وإنما يجعل صيغة
المصدر الميمي واحدة لجميع أنواع الثلاثي، هي: "مَفْعَل" بفتح الميم والعين. ورأيه -على

صحة محاكاته- مخالف لأكثر القبائل التي يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم. ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعة الأثرية.

(233/3)

أو مكسورها1 كالفَرّ -بفتح الفاء وكسرهما- في قولهم: لا ينفع الجاني المفر من قصاص الدنيا، فقصاص الآخرة أشد.

أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجاً في صياغته على الضابط الموضح في الحالتين السابقتين؛ مخالفاً له -فحكمه: جواز استعماله بالصيغة الواردة، أو إخضاعه للضابط، وتطبيق القاعدة عليه؛ فيصاغ صياغة جديدة على حسب مقتضاها.

2- وإن كان الماضي غير ثلاثي فمصدره الميمي يصاغ على صورة مضارعه، مع إبدال أول المضارع ميماً مضمومة، وفتح الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً 2 ... ففي مثل الأفعال: عرف، تعاون، استفهم ... يكون المضارع: يعرف، يتعاون، يستفهم. وتكون صيغة المصدر الميمي: معرف، متعاون، مستفهم ... يقال: "كان معرفك للنظرية العلمية واضحاً، والمتعاون بيننا في فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض، والإجابة على كل مستفهم أنارت غوامض البحث". تريد: "كان تعريفك. والتعاون بيننا ... والإجابة عن كل استفهام" ومثل قول الشاعر:

ألا إنما النعمى تجازى بمثلها ... إذا كان مسداها إلى ماجد حرّ
أي: إسداؤها.

وملخص ما سبق من حيث: الصياغة القياسية، والحكم، والدلالة:

1- أن المصدر الميمي للماضي الثلاثي غير المضعف يصاغ دائماً على وزن "مَفْعَل" - بفتح الميم والعين - إلا إن كان الماضي صحيح الآخر معتل

1 صرح بجواز الأمرين صاحب "المصباح المنير" في فصول آخر كتابه -ص962: عند الكلام على صوغ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان- وساق مثلاً نصه: "فر مَفْرًا ومَفِرًا".

2 وقد يستتبع هذا تغييراً صرفياً في بعض الحالات؛ كالذي في كلمة: مقام -بضم الميم- في قول الشاعر:

وإن مُقام الحر في دار ذلة ... ليدفع عنه الفقر شر من الفقر

ففعّلها: "أقام"، والمصدر الميمي منه هو: "مُقْوم" على وزن: مُفْعَل. ثم ينقلب حرف العلة -الواو- أيضًا ... "انظر رقم 1 من الهامش السابق".

(234/3)

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه، فيجيء مصدره الميمي على "مُفْعِل" بكسر العين1.

أما المصدر الميمي للثلاثي المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها.

2- وأن المصدر الميمي لغير الثلاثي يصاغ على صورة مضارعة، مع إبدال الحرف الأول ميمًا مضمومة، مع فتح الحرف الذي قبل آخره2.

3- وأن المصدر الميمي يلازم الإفراد3 والتذكير، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعًا في رأي كثير من النحاة. ويخالفهم -بحق- آخرون4.

والراجح أنه لا يعد من المشتقات، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة -كما سبق5-

4- أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه ما كان منه مسموعًا بالنصب6.

1 هذا هو القياس في الحالتين. أما السماع فقد يجيء بغيرهما؛ كصيغة: "مُفْعلة" في الحديث الذي سبق في رقم 3 من هامش ص231 ونصه: "الولد مبخلة، مجبنة، محزنة" وفي غيره مما ذكرناه.

2 فهو من مصدر غير الثلاثي كاسم المفعول من غير الثلاثي، وكاسم الزمان والمكان كذلك. والتمييز بينهما يكون بالقرائن التي تعين أحدها.

3 كما سيجيء في رقم 2 من ص676، لمناسبة هناك.

4 في الاختصار على السماع تشدد بغير حجة قوية؛ إذ الأمثلة الفصيحة الواردة بالتاء كثيرة تبين القياس عليها. وقد عرض مؤتمر الجمع اللغوي "المنعقد بالقاهرة في فبراير سنة 1971" لهذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المسموعة بالتاء سجلها في محاضر جلساته، وقد أصدر قرارًا حاسمًا في جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمي عامة. انظر ما يتصل بهذا في "أ" من ص223. وفي رقم "3، 4" من هامش ص231 بعض الأمثلة المختومة بالتاء.

5 في رقم "ب" من هامش ص182. ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به

شبه الجملة: لما في المصدر الميمي من رائحة الفعل التي تكفي مسوغاً للتعليق. "راجع رقم 1، 2 من هامش ص 251، 321".

6 يقع المصدر الميمي في جميع المواقع الإعرابية المختلفة "فيكون مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً، وإلخ".

وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب في أكثر أحوالها باعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف كذلك. ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدي عملاً: أفعِل، وكرامة، ومسرة، أي:

وأكرمك كرامة وأسرِك مسرة ... ومن الثاني كلمة: "مرحباً" تقال للترحيب بالشيء، أي: أنه صادف مكاناً رجباً، ولقي موطنًا واسعًا. ومنه قول القائل:

مرحبا بالخطب يبلوني إذا ... كانت العلياء فيه السببا

وقد سبق تفصيل هذا النوع في ج 2 باب المفعول المطلق م 76 ص 192.

(235/3)

-
- 5- ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره 1.
- 6- أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد - كالمصدر الأصلي - ويمتاز الميمي بقوة دلالاته وتأكيدها. ولا يدل على بيان السبب إلا سماعاً.
- "ملاحظة": جاء في بعض المراجع اللغوية ما نصه 2:
- "إن كان الماضي الثلاثي معتل العين بالياء فالمصدر الميمي مفتوح العين، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح؛ نحو: مال مَمَّالاً، وهذا مَمِيله ... هذا هو الأكثر. وقد يوضع كل واحد موضع الآخر؛ نحو المَعاش والمَعِيش، والمسار والمسِير. قال ابن السكيت: لو فُتِحَا جميعاً في اسم الزمان والمكان، وفي المصدر الميمي، أو كسرا معاً فيهما - أي: في الاسم والمصدر - لجاز، لقول العرب: المعاش والمعيش؛ يريدون بكل واحد: المصدر واسم الزمان والمكان، وكذا المعاب والعيب، قال الشاعر:
- أنا الرجل الذي قد عبتموه ... وما فيه لعياب معاب ... 3

1 ومن أمثلة إعماله قول الشاعر يخاطب امرأة اسمها "ظلوم":

أظلم، إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية - ظلم

يريد: إن أصابتكم رجلاً أهدى السلام تحية - ظلم. وكلمة: "ظلم" خبر "إن" وقد سبق

- في ص 223- رواية أخرى في البيت، وبيان قائله، وشرحه.
وقول الآخر:

وأمر تشتهييه النفس حلو ... تركت مخافةً سوء السماع
أي: خوفاً سوء السماع.

2 المصباح المنير - ص 962- من الفصول الأخيرة.

3 سبق هذا البيت لمناسبة أخرى في ص 233.

(236/3)

وقول الآخر:

أزمان قومي والجماعة كالذي ... منع الرحالة أن تميل مميلاً
أي: أن تميل ميلاً. الرحالة: الرحل، والسرج أيضاً. وقال ابن القوطية أيضاً: من العلماء
من يجيز الفتح والكسر فيهما؛ مصادر كن أو أسماء زمان ومكان؛ نحو: الممال والمميل،
والمبات والمبيت" ١. هـ.

(237/3)

المسألة 102: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

مدخل

...

المسألة 102: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة:

تعريف كلٍّ، وصوغه، وإعماله.

اسم الفاعل، تعريفه:

"اسم مشتق، يدل على معنى مجرد، حادث 1 وعلى فاعله". فلا بد أن يشتمل على

أمرين معاً؛ هما: المعنى المجرد الحادث، وفاعله، مثل كلمة: "زاهد"، وكلمة: "عادل" في

قول القائل: "جنني بالنمر الزاهد، أجنك

1 أي: عارض، يطرأ ويزول؛ فليس له صفة الثبوت والدوام، ولا ما يشابههما. ويعترض

بعض النحاة في التعريف عن كلمتي: "اسم، مشتق" بحجة أنه لا يوجد: "لفظ يدل على

معنى مجرد، غير دائم، وعلى فاعله "إلا وهو اسم مشتق. وهذا صحيح. ولكنه ذكرناهما
مبالغة في الإيضاح.

أما المعنى المجرد أو الحدث المحض ... فقد بسطنا الكلام فيه في هامش ص181،
207، ودلالة اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هي دلالة مطلقة؛ أي: صالحة للقلة
والكثرة، إلا إذا وجدت قرينة توجه المعنى لأحدهما وحده - كما سيجيء في الصفحة
التالية.

وأما المقصود من المشتق فهو: المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً ومعنى. كما
سبق - وفي ص182 بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها ... و ... وأما المعنى
الحادث، "أو: غير الدائم، وغير الشبيه بالدائم" فهو الأمر الطارئ الذي يحدث ويزول
من غير أن يدوم، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم، ومن غير أن يشمل الماضي.
وقد ارتضى صاحب "التسهيل" تعريفاً آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن
التعريف السابق، ولكنه يزيده إيضاحاً. فمن زيادة الفائدة أن نذكره. نقلاً عن حاشية
الخصري - قال:

"إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على
المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث - كما سيجيء في ص308 - المفيدة
لمعنى المضارع أو الماضي. فخرج بالدالة على الفاعل، اسم المفعول، وما بمعناه؛
كمحمود، وقتيل. وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي؛ كفرح، وغير الجارية على
فعل، ككريم، وبالتأنيث نحو: "أهيف"؛ فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير؛ لأن
مؤنثه هيفاء. ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو: ضامر الكشح، مما يدل على
الاستمرار، ويخرج به أيضاً: أفعل التفضيل؛ لأنه للدوام، كما خرج قبله. "فهذه
المخرجات، ما عدا الأول والأخير - وهما اسم المفعول، واسم التفضيل - صفات
مشبهة، =

(238/3)

بالمستبد العادل". فكلمة: "زاهد" تدل على أمرين معاً هما: الزهد مطلقاً، والذات التي
فعلته أو ينسب إليها، وكذا كلمة: "عادل" تدل على أمرين معاً؛ هما العدل مطلقاً
والذات، التي فعلته أو ينسب إليها، ومثلهما كلمتي: "واشٍ" و"سائل" في قول المعري:
أعندي وقد مارست كل خفية ... يُصدّق واشٍ1، أو يُخيّب سائلٌ

ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث، أغلبية؛ لأنه قد يدل 2 - قليلاً - عن المعنى الدائم، أو شبه الدائم، نحو: دائم، خالد، مستمر، مستديم ... و ... 3 ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقة "أي: لا تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير ... " فصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما 4، إلا أن وجدت قرينه تعين أحدهما دون الآخر.

= لا اسم فاعل. هذا هو الاصطلاح المشهور. وأما ما يأتي في: "أبنية أسماء الفاعلين" من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر، وهو مجاز - كما سيأتي. "وإن شئت فقل: اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدوث. فخرج بالأول اسم المفعول، وبالتالي الصفة بجميع أوزانها، وأفعال التفضيل" 1. هـ.

واستعمال ذلك الإصلااح شائع قبل "ابن مالك"، ومنه ما جاء في "أما لي القالي" - ج 2 ص 184 ونصه: "قال أبو علي: غَمَضَ وَغَمَضَ "بفتح الميم وضمها" فمن قال غَمَضَ بضم الميم، قال في الفاعل: غَمِضَ. ومن قال: غَمَضَ بفتح الميم، قال في الفاعل: غامض" 1. هـ. فالمراد بالفاعل في الأول: الصفة المشبهة، وفي الثاني: اسم الفاعل. 1 أصلها: واشي، على وزن: فاعل، حذفت الضمة؛ لثقلها على الياء، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، طبقاً للبيان الذي سبق عند الكلام على المنقوص ج 1 م 16 ص 173.

2 شرط هذه الدلالة أن تكون هي المعنى الصريح لصيغته اللفظية، أو أن توجد قرينة أخرى توجه المعنى إلى الدوام وشبهه، مع بقاء اسم الفاعل في الحالتين على صيغته وصورته الخاصة به، وأحكامه النحوية التي تفرّد بها "انظر الزيادة الآتية في ص 242". 3 وكذلك في الحالة التي يصير فيها: "صفة مشبهة" وستأتي في الزيادة ص 242. 4 جاء في ص 130 من شرح درة الغواص، ما نصه: "قال ابن بري: ... إن باب "فاعل" كضارب، وقاتل ... عام لكل من صدر منه الفعل، قليلاً كان أو كثيراً؛ فلا يمنع أن يقع "فاعل" موقع "فعال" المختص بالكثير؛ لعمومه. ألا ترى أن قوله تعالى: {وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ، لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} لا يقتضي أن يكون السائل هنا من قل سؤاله؟ ومثله في صفات الباري: الخالق والخالق، والرازق والرزاق ... والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر". اهـ، وفي حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ج 2 ص 217 ما نصه: "قال الشاطبي في شرح الألفية: اسم الفاعل دال على الفعل، كثيراً كان أو قليلاً: فيقال "فاعل" لمن تكرر منه الفعل وكثر، ولمن وقع منه فعل ما ... فإذا

أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالاً عليها؛ مثل: فَعُول " ١. هـ ... ولهذا إشارة في ص 257 وهامشها.

(239/3)

صوغه 1:

أ- يصاغ من مصدره الماضي الثلاثي، المتصرف، على وزن: "فاعِل"؛ بأن تأتي بهذا المصدر -مهما كان وزنه- وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن: "فاعِل". ولا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم، ولا بين مفتوح العين، ومكسورها، ومضمومها²؛ نحو: "فتح، يفتح، فتحاً؛ فهو: فاتح، قعد، يقعد، قعوداً؛ فهو: قاعد، حسب، يحسب، خساباً؛ فهو: حاسب. نعم، ينعم، نعماً؛ فهو: ناعم" كرم، يكرم كرمًا؛ فهو كارم. حسن، يحسن، حسناً؛ فهو: حاسن"؛ بشرط أن يكون الكرم والحسن أمرين طارئين، لا دائمين³

1 عقد ابن مالك باباً مستقلاً لإعمال اسم الفاعل، وضمنه إعمال اسم المفعول "وسيجيء شرحه في هامش ص 250". ثم عقد باباً آخر "سيجيء شرحه أيضاً في هامش ص 289" لابنيتهما وصيغتهما، وأبنية الصفة المشبهة، فاصلاً بينهما بباب آخر؛ هو: "باب أبنية المصادر". وهذا ترتيب ارتضاه لسبب ذكرناه في أول باب "أبنية المصادر" ص 181 ولم نقبله هناك، ولا نستحسنه هنا؛ إذ الكلام على الشيء وإعماله لا بد أن يجيء بعد معرفة ذلك الشيء وإدراك كنهه، وهذا يقتضي تقديم الكلام على صيغة وأبنيته أولاً. كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين؛ أحدهما الصيغ والأبنية. والآخر للإعمال والأحكام: لما في هذا من التشعيب والتشتيت من غير مسوغ.

2 مضموم العين لا يكون إلا لازماً. "انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص 289".

3 نص على هذا كثيرون -في باب: أبنية أسماء الفاعلين ...؛ منهم "الخضري" و"الصبان"، وصاحب حاشية "التصريح"؛ ومنهم: "صاحب المصباح المنير" في فصل الفعل ودلالته، ودلالة المشتقات، بآخر كتابه، ص 947 وما بعدها، وكذلك محمد الرازي في كتابه: "غرائب أي التنزيل" المطبوع على هامش كتاب: "إملاء ما من به الرحمن ... " للعكبري، ص 133 حيث عرض للآية الكريمة: {ضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ} وأوضح السبب في التعبير بكلمة: "ضائق" دون "ضيق" بما نصه:

"إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت؛ لأن النبي عليه السلام كان أفسح الناس صدرًا. ونظيره قولك: فلان سائد وجائد. فإذا أردت وصفة بالسيادة والجود الثابتين المستقين، قلت: سيد وجواد. كذا قال الزمخشري" ا. هـ.

ويقول ابن يعيش في الآية السالفة: {ضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ} إنه عدل عن "ضَيِّق" إلى: "ضائق" ليدل على أن هذا الضيق عارض في الحال، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال في كلمة: "فارج" من قول أشجع السلمي يرثي عمرو بن سعيد الباهلي:

وما أنا من رزه - وإن جل - جازع ... ولا بسرور بعد موتك فارج

وراجع ما يأتي في ص 292 حيث البيان والإفصاح.

(240/3)

وكذلك بقية المعاني السابقة، حين يكون المراد النص على حدوث المعنى.

ويجب أن يتحقق في صيغة: "فاعل" المذكورة أمران؛ أن يكون ماضيها الثلاثي متصرفًا، وأن يكون معنى مصدره غير دائم؛ لأن الماضي الجامد "مثل: نعم، وعسى، وليس ... " لا يكون له مصدر، ولا اسم فاعل، ولا شيء من المشتقات الأخرى، ولأن المصدر الدال على معنى دائم، أو شبه دائم - لا يُشتق منه ما يدل نصًا على الحدوث، وعدم الدوام، وهو: اسم الفاعل. إنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبهه؛ "كالصفة المشبهة"1، ولها صيغ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة، وأحكام خاصة بها، سنعرفها في بابها2.

1 لها باب خاص يجيء في ص 281.

ومثلها اسم التفضيل، فإنه يدل على الدوام، طبقًا للبيان الذي في رقم 1 من هامش ص 282، ولما سيجيء في بابها ص 394.

2 ص 281.

(241/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- قلنا: إن صيغة "فاعل" المراد بها: "اسم الفاعل" لا تُشتق إلا من مصدر فعل ماضٍ، ثلاثي، متصرف. ويتساوى في هذا كل أنواع الماضي "الثلاثي المتصرف، المتعدي واللازم، مفتوح العين، ومضمومها، ومكسورها" ... فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة "فاعل" للدلالة على الحدوث نصًّا؛ إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق، وقياسية: كرم الرجل؛ فهو: كارم، بخل فهو: باخل، شرف فهو: شارف، "أي: صار صاحب شرف"، وحسن فهو: حاسن، وغني فهو: غانٍ ... و.... وأمثال هذا مما فعله ثلاثي متصرف، لازم، يدل على معنى طارئ غير ثابت، ولا شبهه بالثابت. أما إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب التصرف؛ إما بتغيير صيغة "فاعل" الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوت أو شبهه؛ كأن نقول: كريم، بخيل، شريف، حسن، غني - "كما سيجيء في باب الصفة المشبهة" وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على أن صيغة: "فاعل" لا يراد منها الحدوث؛ وإنما يراد منها الثبوت، ومن القرائن اللفظية: إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله¹، نحو: لي صديق، راجح العقل، رابط الجأش، حاضر البديهة ... والأصل: راجع عقله،

1 إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتمًا - من بابهِ من غير تغيير في صيغته التي هو عليها عند إضافته لفاعله، وتدخله في باب: "الصفة المشبهة"؛ فتسري عليه كل أحكامها المعروضة في بابها "وستجيء الإشارة لهذا في ص 256، 265، 292، والبيان الوافي في "د" ص 265". ونلخصه فيما يأتي:

أن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثي فلا يكاد يوجد خلاف في جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة في إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله في باب الصفة المشبهة على الوجه السابق لتحقيق الغرض المعنوي الذي تحققه تلك الصفة: ومتى تم إدخاله في باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم، وصار اسمه عند فريق من النحاة "الصفة المشبهة"، وعند فريق آخر "الملحق بها"، وهذا الخلاف في التسمية لا أثر له في المعنى ولا في الإعراب =

رابط 1 جأشه، حاضرة بديهته. ومنها: أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه 2.

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} ، وقول المؤمن: رباه، آمنت بك، خالق الأكوان، لا شريك لك، وخفتك قاهر الطغاة لا يعجزك شيء... وقول شوقي:

= والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير، بالرغم من تغير اسمه.

ب- وإن كان فعله متعديًا لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله. "راجع ما يتمم هذا في رقم 3 من هامش ص 256".

ج- وإن كان فعله متعديًا لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله للغرض السالف، وهو إدخاله في باب: "الصفة المشبهة"؛ ليؤدي ما تؤديه، مع بقائه على صورته الأولى. أما المفعول به الذي ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله، والذي انتقل نهايا إلى باب: "الصفة المشبهة". ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم الفاعل الذي صار صفة مشبهة. وإنما ينصبه بشرط أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره، وبشرط تغير اسمه، فلا يسمى "مفعولاً به"، وإنما يسمى: "الشبيه بالمفعول به" كما يقال في إعرابه إنه منصوب؛ لاعتباره "شبيهاً بالمفعول به"؛ كالتأني في إعرابه مع الصفة المشبهة الأصلية. وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة، وهي المعنى الذي انتهى إليه، وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقةً بها، والصفة المشبهة وما ألحق بها - كاسم الفاعل في حالته التي نتكلم عنها - لا تنصب المفعول به الأصلي.

ولما كان كثير من الأساليب الفصيحة المأثورة، قد ظهر فيها بعد هذه الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالاً، ولا تمييزاً، ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به لجأ النحاة إلى التوفيق بين الدواعي المختلفة؛ لمنع التعارض بينها؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفة المشبهة، بشرط أن يتغير اسمه؛ فيسمى: "الشبيه بالمفعول به" لا مفعولاً به، واشتروا لوقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً: "الشبيه بالمفعول به" لا مفعولاً به، وألا يؤدي إلى لبس في الحالتين. وقالوا: إن الأفصح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه؛ مبالغة من أمن اللبس، بالرغم من صحة ذكره،

وسيجيء إيضاح آخر لهذا في هامش ص 264، 265.

- 1 ربط جأشه رباطة -بالكسر- اشتد قلبه كما في القاموس ا. ه فالفعل هنا لازم.
- 2 طبقًا للبيان السابق في ص 239.

(243/3)

.....

قف "بروما" 1 وشاهد الأمر، واشهد ... أن للملك مالكا، سبحانه
فهذه الأوصاف المتصلة بالله، من الملك 2 والخلق، والقهر ليست طارئة، ولا عارضة،
ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضي بانقضائه؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه، ومن ثم
كانت تلك الصيغ في معناها ودلالاتها: "صفات مشبهة" وليست "اسم فاعل"، إلا في
الصورة اللفظية، والأحكام النحوية الخاصة به برغم أنهما على صيغة: "فاعل"؛ فهذا
الوزن وحده ليس كافيًا في الدلالة على الحدوث أو على الثبوت والدوام؛ فلا بد معه
من القرينة التي تعين أحدهما، وتزيل عنه اللبس والاحتمال؛ كي يمكن القطع بعد ذلك
بأنه في دلالة المعنوية -لا الشكلية- اسم فاعل، أو صفة مشبهة.

1 يسميها العرب القدماء: رومية.

2 يعنى التملك.

(244/3)

ب- ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه، وقلب أول
هذا المضارع ميمًا مضمومة، مع كسر الحرف الذي قبل آخره، إن لم يكن مكسورًا من
الأصل. فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل: "قاوم" آتينا بمضارعه، وهو:
"يقاوم"، وأجرينا عليه ما سبق؛ فيكون اسم الفاعل هو: "مقاوم"، وفي مثل: يتبين -
وهو مضارع للماضي: "تبين" - نقول: متبين ... نحو: الفريسة مقاومة المفترس، والغلب
متبين للقوي. وفي مثل: أذل وأعز؛ ومضارعهما يذل ويعز ... نقول: "مذل" و"معز"
كقول عائشة -رضي الله عنها- في رثاء أبيها: "نضر الله وجهك يا أبت؛ فقد كنت
للدنيا مذلًا يادبارك عنها، وللآخرة معزًا بإقبالك عليها".

ج- مجيء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة لا يكفي -من غير قرينة- للقطع بأنها صيغة "اسم فاعل"؛ فقد يوهما مظهرها أنها كذلك، مع أنها في حقيقتها "صفة مشبهة"؛ بسبب دلالتها على معنى ثابت. ومن هذا: الصيغة المضافة إلى فاعلها 1 في مثل: "النجم مستدير الشكل، متوقد الجرم؛ مستضيء الوجه. والكوكب مستدير الشكل، منطفئ الجسم، مظلم السطح". والأصل: مستدير شكله، متوقد جرمه، مستضيء وجهه، منطفئ جسمه، مظلم سطحه. وأفعالها هي: "استدار، توقد، استضاء، انطفأ، أظلم ... و ... " فقد قامت في الأمثلة السابقة قرينة لفظية، "هي إضافة الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح" وقرينة معنوية، "هي اليقين الشائع بدوام تلك الأوصاف"، وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغة ليست اسم فاعل؛ بالرغم من صورتها الظاهرة. وإذا لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا - كما قامت في صيغة "فاعل" المشتق من مصدر الثلاثي؛ لتبعد الوهم، وتحدد النوع؛ أهو اسم فاعل نصًّا، أم صفة مشبهة قطعًا.

د- لا بد من زيادة تاء التانيث في آخر "اسم الفاعل" للدلالة على

1 إيضاح هذا في هامش ص 242، وما تشير إليه من صفحات أخرى، ولا سيما ص 265.

(245/3)

تأنيثه، سواء أكان فعله ثلاثيًا أم غير ثلاثي؛ إلا في المواضع التي يحسن ويكثر ألا تزداد فيها 1، ومنها: اسم الفاعل الخاص بالمؤنث؛ كالمرأة مثلاً؛ أي: الخاص بأمر مقصور عليها، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمي؛ فلا يحتاج لعلامة تدل على التأنيث، وتمنع اللبس؛ مثل: الحامل، والمرضع، في نحو: "ولدت الحامل، وصارت مرضعاً" 2.

هـ- كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي - قد يكون كسرًا ظاهرًا كما في مثل: "متوقد، منطفئ، مظلم ..."، وقد يكون مقدرًا كما في مثل: "مستضيء، مستدير، مختار"؛ فأصلها: مستضوئ، مستدور، مختير ... و ... فقلبت الواو في الكلمتين الأوليين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها؛ تطبيقًا لقواعد صرفية في "الإعلال". وكذلك قلبت الياء في "مختير" ألفًا: لوقوعها متحركة بعد فتحة ...

إعماله:

يجري اسم الفاعل مجرى فعله في العمل، وفي التعدي واللزوم بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتي تجرده من: "أل" الموصولة³ أو اقترانه بها⁴.

1 هي مدونة في باب: "التأنيث" ج4 ص542 م169.

2 إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة: إذا كانت بمعنى: "حبلى" فيكون الشأن في "حامل" كالشأن في "لابن، وتامر" أي: صاحب لبن وتمر. أي: منسوب لهما. أما إن كانت بمعنى التي تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو نحوها فلا تحذف التاء.

وكذلك تحذف استحساناً من كلمة: "مرضع" إن أريد بها التي من شأنها وبمقتضى طبيعتها الجسمية أن تكون صالحة للإرضاع، ولو لم تزاوله فعلاً، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع، كالتى تتخذه حرفة، أو تشتهر به. أما التي ترضع الطفل فعلاً بأن تلقمه ثديها فيتناوله بفمه، فهي مرضعة.

وسيجيء الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الجزء الرابع.

3 لأن "أل" الداخلة على المشتقات العاملة هي: الموصولة - غالباً - كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص254، وكما سبق عند الكلام على "أل" في باب "الموصول" ج1. وهل هي في الوقت نفسه تفيد التعريف؟ رأيان.

4 في الصفحة التالية تفصيل الكلام على حالة التجرد "أ" أما حالة الاقتران ففي: "ب" ص254.

(246/3)

أ- فإن كان مجرداً منها رفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً¹ أو ضميراً بارزاً²، وعمل كذلك في باقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً، ولا مفعولاً به. أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط الآتية³، وفي مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك. نحو: أقادم صديقنا الآن؟ وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط، ومنها الاعتماد أيضاً، وأن يكون: بمعنى الحال أو الاستقبال، أو الاستمرار المتجدد⁴ الذي يشمل الأزمنة الثلاثة، مثل: "من يكن اليوم مهملاً عمله يجد نفسه غداً فاقداً رزقه". ومثل: "ما

أعجب الصانع الماهر، مديراً مصنعه في حزم، مدبراً أمره في يقظة".
ويقولون في سبب إعماله: إنه جريانه - غالباً - على مضارعه الذي بمعناه5، وإن هذه
الشروط تقرّبه من الفعل، وتبعده من الاسمية المحضة ...

1 إذا كان فاعله ضميراً مستتراً وجب أن يكون ضمير غائب؛ طبقاً للبيان الذي في
"ج" من الزيادة ص252.

2 إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماده على نفي
أو استفهام كالشأن في جميع المشتقات العاملة "وسيجيء هذا في "أ" من ص252".
3 في ص249. والاعتماد هنا يختلف عنه في باب: "المبتدأ والخبر" - طبقاً للبيان الآتي
في "أ" ص252.

4 الاستمرار التجديدي معناه: أن الأمر يحدث ثم ينقطع، ثم يعود ثم ينقطع، وهكذا
دواليك، كاستمرار الليل والنهار. وهناك استمرار الدوامي؛ وهو الذي لا انقطاع فيه؛
نحو: مرتفع القامة، واسع الفم "وقد سبقت الإشارة الموضحة لهذا في ص39، وله إشارة
أخرى في رقم 2 من هامش ص282".

5 يريدون: أن اسم الفاعل في هذه الصورة يوافق مضارعه في المعنى، وفي الحدث
والتجدد، وفي عدد الحروف، وفي هيئتها؛ "بأن يكون الساكن في أحدهما مقابلاً في ترتيبه
لساكن في الآخر، وكذلك المتحرك فيهما"، هذا إلى الاشتراك في الحروف الأصلية. خذ
مثلاً لذلك اسم الفاعل: "مخبر" فإنه موافق لمضارعه: "يخبر" في كل ما سبق؛ فمعناها
واحد، وكلاهما أربعة أحرف، ثانيها ساكن وما عداه، تحرك؛ فكل حرف ساكن أو
متحرك يماثله في الحركة والسكون نظيره في الترتيب. وكلاهما يشابه الآخر في الحروف
الأصلية. ومثله اسم الفاعل: "فاقد" فإنه جارٍ على مضارعه فيما سبق. وهكذا. مسافر
ويسافر، ومتدحرج ويتدحرج، ومتعلم ويتعلم، والسبب لسالف مستنبط من الاستعمال
العربي الذي هو السبب الأول الأصيل.

(247/3)

ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذي بمعناه.
فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من "أل" الموصولة مستوفياً الشروط الآتية - ومنها
الاعتماد - لم يرفع فاعلاً ظاهراً ولم ينصب مفعولاً به. وإن لم يكن بمعنى الحال، أو

الاستقبال، أو الاستمرار المتجدد؛ بأن كان بمعنى الماضي المحض، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين:

أولها: تحقق الشروط الآتية؛ ولا سيما الاعتماد.

وثانيهما: صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى. نحو: "كانت الأمطار أمس غاسلةً الأشجار، منقيةً مياهاها الهواء"؛ إذ يصح: كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقي مياهاها الهواء. ولا يصح: هذا حاصدٌ قمحًا أمس؛ إذ لا يقال: هذا يحصد قمحًا أمس.

وأما عمله في شبه الجملة بنوعيه وفي باقي المعمولات الأخرى التي ليست بفاعل ظاهر، ولا بمفعول به منصوب - فلا يشترط فيها شيء؛ لأن الشروط مطلوبة لإعماله في الفاعل الظاهر، والمفعول به المنصوب، كما أسلفنا، وهذا أمر يجب التنبيه له. وإنما أهمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شيء - كما نصب فعله المتعدي - لأنه لا يجري على لفظ الفعل الماضي الذي بمعناه، فهو يشبهه معنى، لا لفظًا؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط؛ فيجب في هذه الصورة الإضافة، بأن يكون اسم الفاعل مضافًا، ومعموله مضافًا إليه مجرورًا¹، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولًا به، ولا إعرابه كذلك ... والإضافة في

1 انظر رقم 3 من هامش ص 255.

وملخص ما تقدم: أن اسم الفاعل المجرد من "أل" الموصولة في حالتي مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير؛ مستترًا وبارزًا. لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر في الحالتين إلا بتحقيق الشروط؛ ومنها: الاعتماد، ولا ينصب المفعول به مباشرة - كما ينصبه فعله - إلا إذا كان لغير الماضي، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية. فإن كان بمعنى الماضي لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيدًا عليها صحة وقوع مضارعه موقعه. أما العمل في بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شيء، فهو كالفاعل الضمير، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضي أم غيره.

هذه الصورة إضافة محضة، لا يجوز فيها وجود "أل" في اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضي فقط كما تقدم في باب الإضافة¹.

وفيما يلي تلك الشروط التي أشرنا إليها:

1- أن يسبقه شيء يعتمد عليه؛ كالاستفهام المذكور نصًّا، مثل قول الشاعر:

أمنجز أنتم وعدًا وثقت به ... أم اقتفيتم جميعا نوح عرقوب؟

أو الاستفهام المقدر في مثل: غافر أخوك الإساءة أم محاسب عليها؟ فإن الأصل: أغافر أخوك ... ؟ بدليل وجود "أم" المعادلة² ...

أو النداء في مثل: يا بانيًا³ مستقبلك بيمينك ستدرك غايتك. أو النفي⁴ في مثل: ما مخلف عهده شريف، وقول الشاعر:

سليم دواعي الصدر⁵، لا باسطاً أذى ... ولا مانعاً خيراً، ولا قائلاً هجرًا⁶

أو: أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور؛ في مثل: الحسد نار قاتلة صاحبها. أو لمنعوت محذوف لقريئة؛ مثل: كم معذب نفسه في طلب الحرية لبلاده يرى العذاب من أجلها نعيمًا، وكم مبدد ثروته في سبيلها يرى التبدد ذخراً. أو يقع حالاً في مثل: سحقاً وبعداً للمال جالبًا الذل والشقاء لصاحبه. أو يقع خبراً لمبتدأ، أو لناسخ، أو مفعولاً لناسخ؛ مثل: هذا منفقٌ مألًا في وجوه البر. اشتهر العربي بأنه حامٍ عشيرته، أحسب الحر موطئاً نفسه على احتمال المشتقات في سبيل حريته، وكنت أزعم المشقة موهنةً عزيمته؛ فإذا هي

1 راجع "د" من ص 5 ورقم 3 من هامش ص 12.

2 في ص 585 -باب العطف- إيضاح الكلام على: "أم" وبيان أحكامها.

3 يرى النحاة في مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف؛ والتقدير: يا شخصاً بانيًا. فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى. والخلاف شكلي لا يلتفت إليه؛ لأنه لا يغير الحكم، ولا أثر له مطلقاً.

4 ويشمل النفي التقديري الذي في مثل: إنما محسن علي صنيعه؛ لأن معناه: ما محسن على إلا صنيعه، وفي مثل: غير مهممل واجبه عاقل.

5 دواعي الصدر: الأمور والدوافع التي تحرك القلب.

6 قولاً رديئاً سيئاً.

أكبر حافز. أعلمتُ الجنودَ القائدَ مضاعفًا الشاء عليهم ...

2- ألا يكون مصغرًا، فلا يصح: يقف حويرسٌ زرعًا؛ أي: يقف حارس زرعًا.

3- ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله؛ فلا يصح: يقبل راكب مسرعٌ سيارةً.

فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز؛ يقبل راكب سيارة مسرع. ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل شبه جملة، لا مفعولًا به؛ نحو: "لا تستشر إلا قادرًا، ناصحًا، على حل المشكلات، ولا تركز إلى صداقة ساع، طامع، وراء مآربه"؛ والأصل: قادرًا على حل المشكلات، ناصحًا، ساعٍ وراء مآربه، طامع.

4- ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي "وهو الذي ليس معمولًا لاسم الفاعل، وإنما يكون معمولًا لغيره"؛ فلا يجوز "هذا مكرمٌ، واجبها، مؤديةً" والأصل: هذا مكرمٌ مؤديةً واجبها؛ ففصلت كلمة: "واجب" بين اسم الفاعل ومفعوله، مع أنها ليست معمولًا لاسم الفاعل: "مكرم"؛ وهذا لا يصح.

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبي؛ هي: أن يكون الفاصل الأجنبي شبه جملة، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة، لا مفعول به؛ نحو: الرحيم مساعدٌ، عن النهوض، عاجزًا. ونحو: إن هذا الشاهد ناطقٌ، نافعٌ، بالحق، والأصل: الرحيم مساعد عاجزًا عن النهوض. إن هذا الشاهد ناطق بالحق نافع1.

1 فيما سبق يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه: "إعمال اسم الفاعل"؛ وضمنه إعمال اسم المفعول أيضًا:

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضميه بمعزل

وولي استفهامًا، أو: حرف نداء ... أو: نفسًا، أو: جا صفة، أو: مسندًا

يقول: اسم الفاعل في العمل -من ناحية التعدي واللزوم- كفعله، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضي، أي: بمكان بعيد عنه. والمراد: أنه لا يكون للزمن الماضي. ويشترط أن يلي =

(250/3)

= استفهامًا "أي: يقع بعد استفهام" أو: بعد حرف نداء، أو: بعد نفي، أو: أن يكون

اسم الفاعل صفة "والمراد بها هنا: النعت، والحال". أو مسندًا. والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبراً للمبتدأ أو الناسخ، كما يتحقق بكونه مفعولاً لناسخ من النواسخ التي تنصب مفعولين أو أكثر. "والجار والجرور: "عن مضيه" متعلقان بكلمة: "معزل": فإن اسم المكان فيه رائحة الفعل، برغم أنه مشتق لا يعمل؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة، كما في رقم 5 من هامش ص 235 وفي رقم 2 من هامش ص 321، وكما سبق في ج 2 ص 343 م 89 عند الكلام على تعلق شبه الجملة، وراجع الخصري عند كلامه على البيت السالف". هذا ما تضمنه البيتان. وفيهما قصور واضح تداركناه في الشرح. أو يقع نعتاً في المعنى لمنعوت محذوف معروف. وهذا الذي يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين:

وقد يكون نعتٌ محذوفٌ عرفٌ ... فيستحق العمل الذي وُصِفَ

(251/3)

.....

زيادة وتفصيل:

- أ- يختلف الاعتماد هنا عنه في باب: المبتدأ والخبر؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا 1- فوجود أحدهما شرط "أغلب" لكي يرفع الوصف فاعلاً يغني عن الخبر. وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك. فيرفع الوصف فاعله الذي يستغني به عن الخبر بدون اعتماد على نفي أو استفهام، كما أوضحنا الحكم وتفصيله في موضعه المناسب من باب: المبتدأ والخبر 2.
- ب- إذا وقع الوصف "ومنه اسم الفاعل ... " مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية 3 أخرى؛ أهمها: ألا يكون مُعرِّفاً، ولا مثني، ولا مجموعاً؛ لأن الوصف -فيما يقولون- بمنزلة الفعل، والفعل لا يعرف، ولا يثنى، ولا يجمع. وتفصيل هذا في مكانه من الباب المشار إليه... 4.
- ج- إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائباً؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب؛ ففي مثل: أنا ظانٌّ محمداً قائماً - يكون التقدير: أنا رجل ظان ... فالضمير في: "ظان" تقديره: "هو"، يعود على ذلك المحذوف، ولا يصح تقديره: أنا 6 ... فقد قال النحاة: إن الضمير قد يختلف مع مرجعه

في مثل: "أنا عالم فائدة التعاون، وأنا مؤمن بحميد آثاره، فالضمير في كلمتي: "عالم ومؤمن" مستتر يتحتم أن يكون تقديره: "هو" كما عرفنا. لكن ما مرجعه؟ يجيبون: إن أصل الجملة: أنا رجل عالم فائدة التعاون، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره. فالضمير للغائب، تقديره؛ "هو" عائد هنا على محذوف حتمًا،

1 في رقم 2 من هامش ص 247.

2 ج 1 ص 324 م 23.

3 أي: مراعي فيها أنها الأغلب.

4 باب: المبتدأ والخبر - ج 1 م 34.

5 أي: يجب أن يكون ما يعود عليه هذا الضمير غائبًا.

6 راجع الخصري ج 1 باب "ظنّ" عند بيت ابن مالك: وخص بالتعليق والإلغاء ما ...

(252/3)

.....

ولا يصح عودته على الضمير: "أنا" المتقدم، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره: "أنا"، بدلًا من: "هو" لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب، وهذا يقتضي أن يكون الضمير المستتر للغالب أيضًا. الظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورًا على اسم الفاعل، بل يسري على غيره من المشتقات المحتملة ضميرًا مستترًا؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك.

(253/3)

ب- وإن كان اسم الفاعل مقترنًا "بأل" الموصولة 1 فإنه يعمل مطلقًا بغير تقيد بزمن معين 2، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها: الاعتماد، وعدم التصغير ... و ... نحو: ما أعجب رائدنا هذا، فهو الناظم أمس قصيدة رائعة، وهو الناطق الآن الحكمة والبيان، وهو المواجه خصمه غدًا بالحجة والبرهان 3 ... وكقول المتنبي: القتال السيف في حسم القتل به ... وللسيوف كما للناس آجال

بعض أحكام اسم الفاعل العامل:

1- إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة - بشرط أن يكون اسماً ظاهراً - وجاز جره باعتباره "مضافاً إليه"، واسم الفاعل هو "المضاف"؛ ففي نحو: ما أنت اليوم مصاحب الغادر - يصح نصب كلمة: "الغادر" باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل، ويجوز جرّها باعتبارها مضافاً إليه. فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب، مراعاة للفظ المتبوع المنصوب، ولا يصح إلا النصب. أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز في تابعه الأمان، إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب؛ لأن المضاف إليه كان مفعولاً به في أصله - وإما مراعاة الأمر الواقع الآن، وهو: الجر. ففي مثل: ما أنت مصاحب الغادر

- 1 لأن: "أل" الداخلة على المشتقات العاملة هي الموصولة، غالباً، "كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص 246"، وهل هي في الوقت نفسه معرفة؟ رأيان.
- "راجع الكلام عليها في ج 1 باب الموصول ص 320 م 26".
- 2 لأنه مع فاعله سيكون صلة لـ "أل" الموصولة، فهو بمنزلة الفعل، والفعل يعمل ماضياً وغير ماضٍ، وكذلك ما كان بمنزلة، وحل محله. والتعليل الصحيح هو استعمال العرب.
- 3 وفي المقترن بـ "أل" يقول ابن مالك:
- وإن يكن صلة "أل" ففي المضي ... وغيره إعماله قد ارتضي
- يريد: أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءاً بـ "أل" الموصولة فإنه يعمل في حالتي التعدي وال لزوم عمل فعله، من غير تقييد بنوع زمن أو غيره، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماضٍ.

(254/3)

والمناقق، يتعين نصب المعطوف، وهو كلمة: "المناقق" تبعاً للمعطوف عليه المنصوب؛ وهو كلمة: "الغادر". وفي مثل: ما أنت مصاحب الغادر والمناقق؛ بجر المعطوف عليه، يجوز في المعطوف النصب، ويذكر في إعرابه: أنه منصوب؛ تبعاً لأصل المعطوف عليه، كما يجوز فيه الجر تبعاً لحالة المعطوف اللفظية.

ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية 1، فتجره، نحو: أنت متقن العمل" أو للعمل ... ونحو قوله تعالى: {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} 2، والأصل: فعّال 2 ما يريد.

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي الشروط مفعولان أو ثلاثة وأضيف إلى واحد منها وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان، نحو: أنا ظانُّ الجَوِّ معتدلاً. أنت مخبرُ الصديقِ الزيارةَ قريبة؟ وفعلهما "ظن" الناصب لمفعولين، و"أخبر" الناصب لثلاثة، فاسم الفاعل المستوفي لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله في نصب المفعول به أو المفعولين أو: الثلاثة، وعند إضافته لمفعول به منها يظل الباقي على حاله منصوباً³. وقد يضاف اسم الفاعل للخبر؛ لشبهه بالمفعول به، مثل: أنا كائن

1 سبق إيضاحها في ج2 ص348 م90 باب: حروف الجر.

"2، 2" صيغة: "فَعَال" هذه إحدى صيغ المبالغة التي هي نوع من اسم الفاعل. وستأتي في ص257.

3 وإذا كان اسم الفاعل غير مستوفٍ لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضي مع خلوه من: "أل" - وكان فعله ناصباً لمفعولين أو ثلاثة وجب في هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو في أصله مفعول به للفعل، ويترك الباقي منصوباً على حاله. وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً، "ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقي اسم الفاعل محتفظاً باسمه وبمعناه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً؛" كما سيجيء في الحكم الثاني بالصفحة التالية، والبيان في ص265" نحو: هذا معطي محتاج أمس درهماً. ومُعَلِّم حامدٍ أمس محموداً قادمًا. والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف إليه اسم الفاعل الحالي الذي لا يعمل. وأجاز بعض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور؛ لأنه اكتسب بالإضافة شبهة بالمقرون "بأل" الموصولة، والمقرون "بأل" هذه يعمل، ولو لم يستوفِ الشروط طبقاً لما تقدم؛ كما إذا كان بمعنى الماضي. وهذا رأي فيه تيسير، يحسن الاختصار عليه؛ لبعده من التكليف. "والحكم السابق تكملة هامة في هامش ص243".

(255/3)

أخيك. فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميراً متصلاً وجب جره بالإضافة¹ نحو: والدك مكرمك، ولا يجوز إعرابه مفعولاً به إلا في رأي مرجوح.

2- عرفنا أنه لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل. لكن إن دل على الثبوت، وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته

وصورته اللفظية الظاهرة، صار صفة مشبهة يجري عليه كل أحكامها، ومنها: أن يكون لازماً ينصب مفعولاً به أصيلاً، وأن تجوز إضافته إلى فاعله³، وهذا أحد الأحكام التي يختلف فيها اسم الفاعل العامل، والمصدر العامل⁴.

1 تطبيقاً لقاعدة وصل الضمير التي مرت تفصيلاً في "ج 1 ص 181 م 20". فإن كان الضمير معمولاً لوصف يعرب - غالباً - صلة "أل"، وهذا الوصف للمثنى أو لجمع المذكر السالم وملحقتهما؛ نحو: والداك المكرمك. أهلك المكرموك ... و ... فالأحسن - عند حذف نون التثنية والجمع - اعتبار الضمير "مضافاً إليه" كما سبق البيان في باب الإضافة، ص 10 ونقلنا: أن بعض النحاة يجيز اعتبار الضمير مفعولاً به للوصف، "وهو هناك أم فاعل"، والنون محذوفة للتخفيف لا للإضافة. وقلنا إن الخير في الاختصار على الإعراب الأول؛ منعاً للإلباس والغموض المنافيان للغرض الأصيل من اللغة، كما قلنا إن هذه النون قد تحذف في حالات أخرى، "عرضناها في ج 1 م 11 ص 142، وتشمل حالة في باب "لا" النافية للجنس. ط 1 م 56 هامش ص 629".

2 في هامش ص 242. والتفصيل في "د" من ص 265.

3 لهذا إيضاح وتفصيل هامان، سجلناهما في هامش ص 242 وفي ص 265.

4 قال شارح المفصل "ج 1 ص 62" - بتصرف - الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة:

"أولها: أن "أل" في المصدر مقصورة على التعريف غالباً، ولكنها في اسم الفاعل للتعريف، وهي اسم موصول في الوقت نفسه؛ وهذا رأي شارح المفصل ويخالفه آخرون "راجع ج 1 ص 251 م 26 باب الموصول".

"ثانيها: أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حيناً، وإلى مفعوله حيناً آخر، ولكن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله، إلا إذا ترك اسمه، وصار نوعاً من الصفة المشبهة - كما سبق، في هامش ص 342.

"ثالثها: أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة. أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا في الحال أو في المستقبل بشروط، وقد يعمل في غيرهما، ولكن بشروط أيضاً.

- طبقاً للتفصيل الذي سبق في إعماله، ص 246.

"رابعها: أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معمولاته ... "إلا شبه الجملة بالإيضاح الذي =

3- جميع ما تقدم من الأحكام، والشروط، والتفصيلات الخاصة باسم الفاعل المفرد تسري باطراد عليه إذا صار مثنى 1 لمذكر أو مؤنث، أو جمعاً لمذكر أو مؤنث سالمين، أو جمع تكسير. فلا فرق بين مفردة ومثناه وجمعه في شيء مما سبق 1 خاصاً بإعماله، أو عدم إعماله، مقترنا "بأل" أو غير مقترن بها. صيغة المبالغة: "تكوينها، والغرض منها"

4- يجوز تحويل صيغة. "فاعل" -وهي صيغة: "اسم الفاعل" الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف- إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي ما لا تفيدُه إفادة صريحة صيغة: "فاعل" 2 السالفة، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة، فنقول: فلان زارَعُ فاكهة. فإذا أردنا أن نبين في صراحة لاحتمال معها، كثرة زراعته الفاكهة، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى -نقول: فلان زَرَّاعٌ فاكهة مثلاً. فكلمة: "زَرَّاع" تفيد من كثرة زراعته، ومن المبالغة في مزاولته الزراعة ما تفيدُه كلمة: "زارع" مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد؛ هو: "زرع"، وكلتاهما تدل على أمرين؛ معنى مجرد؛ هو: "الزرع" وذات فعلته. ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد، "أي: في

= تقدم في رقم 4 من ص 215" أما اسم الفاعل المقرون بـ"أل" فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة، وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجملة وغيره. "إلا في بعض حالات تجيء في ص 263 أ".

"خامسها": أن اسم الفاعل يتحمل الضمير؛ لأنه جارٍ على فعله، والفعل يتحمل الضمير، أما المصدر الذي لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير، والفاعل معه يكون ملاحظاً في النية، مقدراً غير مستتر فيه ... "ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه". هذا ملخص ما جاء في المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق.

"1، 1" وهذا إذا صح تثنيته وجمعه؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الأفراد والتذكير وقد أشرنا إلى بعضها في: "ب" من ص 252. "ومنها: أن يكون مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر، على الوجه المشروح في ج 1 ص 324 م 23".

2 لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة. "أي: لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة" فهي صالحة للأمرين، ما لم تقم قرينة تعين أحدهما دون الآخر وقد سبق البيان الكامل في ص 239 وفي هامشها رقم 4.

مقدار قلته، وكثرته، وضعفه، وقوته؛ فصيغة: "فاعل" التي هي وزن "اسم الفاعل" من الثلاثي لا تدل وحدها على شيء من ذلك إلا من طريق الاحتمال، ولا تدل دلالة صريحة خالية من هذا الاحتمال، على قوة، ولا ضعف، ولا كثرة، ولا قلة في المعنى الجرد؛ فكلمة "زراع" لا تدل بلفظها -بغير قرينة أخرى- على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة. وليس في صيغة الكلمة دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعة قليلاً أو كثيراً... بخلاف صيغة "فعّال" مثلاً؛ فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل، أي: في المعنى الجرد. ولهذا تسمى: "صيغة مبالغة"، ومن ثمّ كان الذي يستخدم صيغة "فاعل" يرمي إلى بيان أمرين: "المعنى الجرد مطلقاً، وصاحبه"، دون اهتمام ببيان درجة المعنى؛ قوة وضعفاً، وكثرة وقلة. بخلاف الذي يستخدم "صيغة المبالغة"؛ فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة¹، كثرة وقوة.

وما قيل في: "زارع فاكهة وزراع فاكهة" يقال في: ناظم شعراً، ونظام شعراً. صانع خبزاً، وصنّاع خيراً. قائل الصدق، وقوال الصدق... وهكذا يمكن تحويل صيغة "فاعل" الدالة على اسم الفاعل من الثلاثي المتصرف إلى صيغة: "فعّال" أو غيرها من الصيغ المعروفة باسم: "صيغ المبالغة".

وأشهر أوزانها خمسة قياسية؛ هي:

"فعّال"2؛ نحو: ما أعظم الصديق إذا كان غير قوال سوءاً. ولا فعّال إساءة، وقول الشاعر:

وإني لقوالٍ لذي البتّ³ مرحباً... وأهلاً إذا ما جاء من غير مرّصد⁴

و"مفعّل"5، نحو: الطائر محذار صائده، مخواف أعداءه.

1 ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت؛ طبقاً للبيان الذي في: "هـ من ص269، وانظر الملاحظة الآتية في ص262.

2 قد تكون صيغة: "فعّال" للنسب أحياناً، طبقاً للبيان الآتي في "و" من ص269.

3 الحزن.

4 ميعاد.

5 هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذي سيجيء الكلام عليه في باب

خاص ص 333 م 107 فهي صيغة مشتركة في البابين. والتفريق بينهما يكون خاضعاً للقرائن.

(258/3)

و"فعول"؛ نحو: البارُّ وَصُولُ أهله. وقول الشاعر يخاطب سيِّداً كريماً:
صُرُوب بنصل السيف سُوق سَمَانَهَا 1 ... إذا عدموا زاداً فإنك عاقر
وقول الآخر يفتخر:

إذا مات منا سيد قام سيد ... قُتِلَ 2 بما قال الكرام فَعُولُ 3
ومثل:

ذريني؛ فإن البخل يا أم مالك ... لصالح أخلاق الرجال سُرُوقُ
و"فَعِيل"؛ نحو: أَقْدَرُ 4 من يكون سَمِيعاً خَيْرًا، نَصِيرًا عدلاً 5.
وقول الشاعر:

فتاتان: أما منهما فشَبِيهَةٌ ... هالآلاً، وأخرى منهما تشبه البدرا
و"فَعِل"؛ نحو: يسوءنا أن نرى جاهلاً مَرَقًا أوراقه، رامياً بها في الطريق. وقول الشاعر:
خَذِرْ أُمُورًا لا تضير، وآمن ... ما ليس ينجيهِ من الأقدار
هذه هي الصيغ الخمس القياسية. وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على السماع عند
أكثر القدماء؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي: "فَعِيل" 6.

1 الضمير عائد على الإبل ونحوها مما يُعْقَر؛ لِيُشَوَّى، أو يُطَبَّخ فيؤكل.

2 كثير القول.

3 كثير الفعل.

4 أعْظَمَ.

5 متى تزداد التأنيث على صيغة "فَعِيل" ومتى لا تزداد؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج 4
باب "التأنيث" م 169.

6 يخالف هذه الأكثرية في رأيها فريق آخر، منهم: "ابن قتيبة" في كتابه: "أدب الكاتب،
باب: اختلاف الأبنية في الحرف الواحد؛ لاختلاف المعاني" حيث يقول ما نصه: "ما
كان على "فَعِيل" فهو مكسور الأول، لا يفتح منه شيء، وهو لمن دام منه الفعل؛ نحو:
رجل سَكَّير، كثير السكر، وَخَمَّير، كثير الشرب الخمر، وَفَخَّير كثير الفخر. وعَشَّيق كثير

العشق. وسَكَّيت دائم السكوت. وضَلَّيل، وصَرَّيع، وظَلَّيم، ومثل ذلك كثير. ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه، ويكون له عادة" ا. هـ. فهو يقرر أن صيغة: "فَعِيل" كثيرة في المبالغة، وإذا ثبتت كثرتها كان القياس عليها جائزاً. وقد جعل المجمع القاهري هذه

الصيغة قياسية، وليست مقصورة على السماع، كما يرى النحاة الأقدمون. ونص قراره "كما جاء في الصفحة التاسعة، من تقرير لجنة الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوي الذي انعقد في آخر يناير سنة 1967 فوافق عليه" هو: "في اللغة ألفاظ على صيغة "فَعِيل" من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة. وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي -لازماً أو متعدياً- لفظ على صيغة "فَعِيل" -بكسر الفاء وتشديد العين- لإفادة المبالغة" ا. هـ. وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى ومعه بعض البحوث والمذكرات العلمية التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص 34 من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة 1969 باسم: "كتاب في أصول اللغة" مشتملاً على القرارات من دورة 29 إلى 34.

(259/3)

و"مَفْعَل"؛ نحو: إنه شَرَّيب أهوال، ومَسْعَر1 حروب. وفعلهما الثلاثي؛ شرب، وسعر. ومن غير الثلاثي: دَرَّك، سَأَر، معوان2، مهوان، نذير، سميع، زهوق، وأفعالها الشائعة: أدرك. أسأر "بمعنى: ترك في الكأس بقية" أعان، أهان، أنذر، أسمع، أزهد. أحكامها: لصيغ المبالغة القياسية أحكام؛ أهمها:

أ- أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي، متصرف، متعدٍ، ما عدا صيغة: "فَعَّال" فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم3 والمتعدي؛ كقوله تعالى: {وَلَا تُطْعُ كُلَّ خَلَّافٍ 4 مَهِينٍ 5، هَمَّازٍ 6 مَشَاءٍ 7 بِنَمِيمٍ 8، مَنَاعٍ 9 لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ} ، وقولهم: فلان بسام الثغر، ضحَّاك السن، وقول الشاعر:

1 مسعر حرب: من يكثر إشعاعها، وإيقاد نيرانها.

2 ومنه قول شاعرهم:

وكن على الخير معواناً لذي أمل ... يرجو نداك؛ فإن الحر معوان

ومثله "متلاف" "من أ تلف" في قول أبي فراس الحمداني:

3 يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صيغة "فعال" المشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على المبالغة؛ ولذا يجوز -لشدة الحاجة إليها- اشتقاقها من مصدر الثلاثي اللازم أيضاً، ومنه الآية التالية. وهو رأي حسن ارتضاه المجمع اللغوي، وسجله في مجلته ج 3 ص 14، 15.

وفي المراجع اللغوية صيغ متنوعة مسموعة -غير صيغة "فعال"- لم تستوفِ شروط الصياغة، فيجب الوقوف عليها فيما عند حد السماع. ومن أمثلتها "ضحوك وعبوس" في قول شاعرهم:

ضحوك السن إن نطقوا بخير ... وعند الشر مطراق عبوس
فقد صاغ من الثلاثي اللازم كلمتي: "ضحوك وعبوس" مع أن فعلهما لازم، كما صاغ كلمة "مطراق" مع أن فعلها الشائع رباعي؛ هو: أطرق، بمعنى: سكت، ونظر إلى الأرض. وسيعاد البيت في ص 266 لمناسبة هناك. ومثل: "بشوش" في قول عنتره:
ألقى صدور الخيل وهي عوابس ... وأنا ضحوك نحوها وبشوش
4 كثير الحلف.

5 حقير ديني.

6 كثير الهمز "أي: كثير الطعن والضرب، والإيذاء".

7، 8 "كثير المشي بالنميمة" وهي: السعي بين الناس بالإفساد.

7 كثير المنع ...

(260/3)

وإني لصَبَّارٌ على ما ينوبني ... وحسبك أن الله أثنى على الصبرِ
ولست بنظَّارٍ إلى جانب الغنى ... إذا كانت العلياء في جانب الفقرِ
ب- وأنها لا تجري على حركات مضارعها وسكناته، بالرغم من اشتغالها على حروفه الأصلية، ولهذا كانت محمولة في عملها على اسم الفاعل لا على فعله.
ج- وأنها -في غير الأمرين السالفين- خاضعة لجميع الأحكام التي يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من: "أل" والمقرون بها، فلا اختلاف بينهما إلا في الأمرين المتقدمين، وكذلك في شكل الصيغة، وفي أن صيغة المبالغة بنصها الصريح أكثر مبالغة، وأقوى دلالة في معنى الفعل 1 من صيغة اسم الفاعل المطلقة، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما في سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التي سبق الكلام عليها في اسم

1 وهو المعنى المجرد.

2 في الأحكام المتعددة السالفة يقول ابن مالك أحياناً نذكرها بترتيبها في "ألفيته"، وإن لم نلتزم ترتيبه في عرض مسائلها، وشرحها؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض. قال في صيغ المبالغة:

فعالٌ، أو مفعالٌ، أو فعولٌ ... في كثرة عن "فاعل" بديلٌ

فيستحق ما له من عملٍ ... وفي "فعل" قلّ "ذا" و"فعل"

يريد: أن. صيغة فعال، ومفعال، وفعول، تغيي -عند إرادة الكثرة- عن صيغة "فاعل"

وأنها تذكر من أجل ذلك بدلاً من صيغة فاعل، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما

يستحقه "فاعل" من العمل عند استيفاء الشروط. ثم بين أن استعمال صيغتي: "فعل"

و"فعل" قليل في المبالغة.

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى؛ هي: أن اسم الفاعل -ومثله صيغ المبالغة- لا تتغير

أحكامه إن كان غير مفرد؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة في المفرد وغير المفرد، إلا

بعض حالات وكلاهما سواء في الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التي سبق بيانها

عند الكلام على اسم الفاعل المفرد، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن ... إلى غير ذلك

من سائر القواعد التي سلفت. قال في هذا:

وما سوى المفرد مثله جعل ... في الحكم والشروط حيثما عمل

ثم تعرض لاسم الفاعل العامل الناصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله، أو جره مضافاً إليه

فإن =

(261/3)

ملاحظة: ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى:

"المبالغة"، مقتصرًا في دلالة المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه؛ فهو يدل

على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية: مثل كلمة: "ظلم" في

قول الشاعر:

وكل جمال للزوال مآله ... وكل ظلوم سوف يلبي بظالم

فإنها ليست للمبالغة؛ إذ المقام هنا يقتضي أن يكون المراد من لفظ: "ظلم" هو: "ظالم"

وليس كثير الظلم؛ لأن كلا من الاثنين سبلى ظالماً. من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما، دون نظر لقلّة الظلم أو كثرتة¹.

= نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقي، قال:
وانصب بذي الأعمال تلوًا، واخفض... وهو لنصب ما سواه مقتضي
"ذي الأعمال": صاحب الأعمال، أي: المستوفي شروط العمل، وهو اسم الفاعل.
"تلوًا": تاليًا -أي: المفعول به الذي يتلوّه".
وبين بعد ذلك أن الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر، ويجوز فيه النصب:
واجرز أو انصب تابع الذي انخفض... كمبتغي جاهٍ ومالاً من نهض
والأصل: من نهض مبتغي جاهٍ ومالاً. فعطف كلمة: "مالاً" على كلمة: "جاه" المجرورة
بالإضافة، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل في الأصل قبل الإضافة.
1 ينطبق هذا على كلمة: "فخور" في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا
فَخُورًا} فليس المراد هنا كثرة الفخر؛ لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً؛ بغير نظر إلى
كثرة فخره أو قلته.

(262/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- إذا كان اسم الفاعل -ومثله صيغ المبالغة- مقروناً بـ"أل" لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه إلا شبه الجملة. لأن "أل" الداخلة عليه موصولة، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول؛ إلا شبه الجملة¹؛ لأنه محل التسهيل؛ فيصح أن يقال: أنا لك المرافق، ومعك الدائب، أي: أنا المرافق لك، الدائب معك.

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم المفعول: مفعولاً كان أو غير مفعول² إلا في بعض حالات، فمثال التقديم الجائز: الحديقة، عطراً، فواحة، والأصل: الحديقة فواحة عطراً. ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة، أو بحرف جر أصلي، نحو: يروقي رسم مصور طيوراً، ألا تغضب من معذب الحيوان؟ فلا يجوز:

يروقي -طيورًا- رسم مصور. ألا تغضب، الحيوان، من معذب، بخلاف المجرور بحرف جر زائد؛ فيجوز أن يتقدم عليه معموله؛ نحو: ما العزيز، الهوان يقابل، والأصل: ما العزيز يقابل الهوان.

وأجاز قوم تقديم المعمول إن كان اسم الفاعل: "مضافاً إليه"، و"المضاف" كلمة: "غير" أو: "حق"، أو: "جد" أو: مثل، أو: أول، نحو: "المنافق، الوعد، غير منجز". "هذا، الأعداء، حق قاهر، أو: جد قاهر"، والأصل: المنافق غير منجز الوعد. هذا حق قاهر الأعداء، أو: جد قاهر الأعداء. "شاعرنا، درًا، مثل ناظم"، "العرب، ضيفًا، أول ناصر". وهذا الرأي حسن؛ لما فيه من تيسير، وأحسن منه براعة استخدامه في أنسب الأساليب له، وأليق المواقف.

-
- 1 راجع ج 1 ص 276 م 27 وسبقت الإشارة للسبب في رقم 1 من هامش 216.
2 راجع هامش ص 256 الوجه الرابع.

(263/3)

.....

يجوز أيضًا تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبرًا له، نحو: الضيوف أنت مصافح. والأصل: أنت مصافح الضيوف.

ب- يجوز إعمال اسم الفاعل -أحيانًا- وهو محذوف؛ مثل: أعليًا أنت مساعده؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق، فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملاً آخر، محذوفًا، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب: "الاشتغال" 1 والتقدير: أمساعد عليًا أنت مساعده؟ ومثله أيضًا: أعليًا أنت مساعد أخاه، والتقدير: أمساعد عليًا أنت مساعد أخاه. ومثله في كل ما سبق صيغ المبالغة.

ج- عرفنا أن اسم الفاعل يدل -غالبًا- هو وصيغ المبالغة، على الحدوث وعدم الدوام، وعرفنا طريقة صوغه.

لكن قد يراد منه النص على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا، فيصير صفة مشبهة 2. ويسمى باسمها -بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية 3؛ ويجري عليه أحكام

الصفة المشبهة؛ فيجوز في السبي 4 بعده إن كان معرفة:

1 في هذا المثال -وأشباهه- نجد الاسم السابق منصوبًا مع أن الضمير الراجع إليه مجرور. لكنه مجرور في حكم المنصوب؛ لأن كلمة: "مساعد" في حكم الفعل، وتنوينها ملحوظ وإن لم يكن ملفوظًا؛ فالضمير هنا كالضمير في مثل: أعليا مررت به؛ مجرور وهو في الحكم منصوب. كما سبق في باب الاشتغال ج 1 "راجع شرح المفصل ج 6 ص 69".

2 سيجيء في 281 م 104 باب خاص بها يتضمن تعريفها، وتفصيل أحكامها، والتغيير في دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة.

3 كما سبق في ص 243، 256، ويجيء في ص 292.

4 لا بد لكل اسم مشتق عامل من صاحب يقوم به معنى المشتق، مثل: محمد عالم. علي محسن. الجو معتدل؛ فالكلمات: محمد، علي، الجو: هي صاحب الأصل الذي قام به معنى المشتق قيامًا مباشرًا متصلًا بذاته، وقد يقوم المعنى بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصل بنوع اتصال، ويرتبط به من بعض النواحي؛ كأن نقول: محمد عالم أبوه، علي محسن أخوه، الجو معتدل حرارته، فالأب والأخ والحرارة ... و ... ليست صاحب الأصل للوصف المشتق؛ وإما ترتبط معه برابط يجمع بينهما؛ كالأبوة، والأخوة، والتبعية في أمر ما. هذا الرابط يسمى: "السبي" ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل. وقد تقوم "أل" خلفًا عن الضمير في مذهب الكوفيين - كما سيجيء في ص 268 وفي رقم 4 من هامش ص 277 وفي رقم 3 من هامش ص 310 - وقد اشتراطوا وجوب السببية في مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم الفاعل على موصوف؛ نحو: الرجل صادق أبوه، - كما سيجيء في هامش ص 310 -

(264/3)

.....

الرفع والنصب والجر، نحو: هذا عابد طائع، مرتفع الجبهة، طاهر القلب، ناصع صفحة؛ فيجوز في السبي هنا؛ "وهو: الجبهة، القلب، صفحة" الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة. والجر على اعتباره مضافًا إليه، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس

مفعولا به1.

فإن كان السببي نكرة - جاز نصبه على أنه تمييز، أو على أنه شبيه بالمفعول به. ومقتضى ما سبق أن السببي المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية، والجر على الإضافة2؛ كما يجوز فيه النصب أيضاً؛ ولكن المنصوب في حالة التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به، وفي حالة التنكير يعرب شبيهاً بالمفعول به، أو: تمييزاً. د- لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه "سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي، لازماً أم متعدياً" إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام، وقامت القرينة على هذا؛ فيصير صفة مشبهة، تجري عليه كل أحكامها، ومنها: أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصل ولو كان فعله متعدياً، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق3 وفيما يلي:

- 1 لأن "الصفة المشبهة" الأصلية - كما سبق البيان في ص242- كفعلها لا تنصب المفعول به؛ لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثي لازم، فلما كان السببي بعدها منصوباً ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه "شبيهاً بالمفعول به" إن كان معرفة، ولم يعربوه مفعولاً به؛ لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة؛ وهي بمنزلة الفعل في هذه الحالة، ومن ثم لم يحملوه في التسمية على المفعول به الذي ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها؛ لشبهها اسم الفاعل في كثير من الأمور، "وسيجيء بيان وافٍ عن هذا كله في بابها". أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز.
- 2 بشرط خلوّ المضاف مما يعارض الإضافة؛ كالتنوين..؟
- 3 في هامش ص242.

(265/3)

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقرينة، فيترك الحدوث، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة - ثلاثة أنواع "وكذا صيغة المبالغة، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثي":

أولها: نوع مأخوذ من الفعل اللازم -الثلاثي وغير الثلاثي- مثل: عالٍ وشامخ ... في نحو: هذا عالي القامة، شامخ الأنف "وفعلهما: علا، شمخ". ومثل "تائب" في قول الشاعر:

تباركت؛ إني من عذابك خائفٌ ... وإني إليكم تائب النفس باخع¹
"والفعل: تاب"، وقول الآخر يمدح:

ضحك السن إن نطقوا بخير ... وعند الشر مطراق عبوس²
ولا يكاد يوجد خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى الصفة المشبهة.

ثانيها: نوع مأخوذ من فعل متعدي لمفعول به واحد. والراجح في هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة، بشرط أن يكون اللبس مأموناً؛ "وهو: التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به". فإذا لم يؤمن اللبس لم تجز الإضافة؛ كقولهم: فلان راحم الأبناء، نافع الأعوان، يريدون: أن أبنائه راحمون وأعوانه نافعون. فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان جاز؛ لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل؛ كصدورها ممن يرد على قول القائل: "ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع"، أو من يرد على قول القائل: "أبناء فلان قساة، وأعوانه ضارون، بسجيتهم ... " ففي هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقربة لفظية، أو: معنوية، يجوز في السببي -ككلمة: "الأبناء" وكلمة: "الأعوان"- إما الرفع؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة "وهي: راحم. نافع"، وإما النصب

1 قاتل لها حزناً.

2 والفعل: "أطرق. عبس"، وقد سبق هذا البيت في رقم 3 من هامش ص 260 لمناسبة أخرى.

(266/3)

على أنه شبيه بالمفعول به، ولا يصلح تمييزاً إن كان معرفة، كما في المثال. وإما الجر، على أنه مضاف إليه. وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هي التي تجري على معمول الصفة

المشبهة الأصلية¹، كالتى فى مثل: "فلان جميل الوجه، حسن الهيئة، حلو الحديث" ومن أمثلة هذا النوع:

ما الراحم القلب ظلامًا وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما
وفى هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكتر حذف المفعول به، الذى كان معمولًا لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفة مشبهة. ويصح ذكر هذا المفعول به فى الرأى الراجح -مع إعرابه "شبيهًا بالمفعول به"، لا مفعول به أصيلاً، مثل: "فلان راحم الأبناء الناس، ونافع الأعوان أفرادًا كثيرة". فكلمتا: "الناس" و"أفرادًا" شبيهتان بالمفعول به. ولا داعى لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجملة، بزعم أن منصوب الصفة المشبهة -إذا كان شبيهًا بالمفعول به- لا يزيد على واحد كما قرره النحاة. وقرارهم حق؛ فمنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد. والذى فى المثال السابق -ونظائره- لم يزد على واحد. ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل "المضاف إليه" بعد الصفة المشبهة؛ لأن هذا "المضاف إليه" يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته²؛ فاعتبروه بمنزلة "الشبيه بالمفعول به". برغم أنه: "مضاف إليه" مجرور، وبنوا على هذا عدم صحة المنصوب

1 لا يقال فى هذا النوع: إن فعله متعديّ فى أصله؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشبهة، لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق؟
فقد أجابوا أن المراد باللزوم إما اللزوم "الأصلي" "بأن يكون الفعل موضوعًا فى أصله لازماً" وإما اللزوم: "التنزيلى، أو: الحكيمى" "بأن يحذف مفعول الفعل المتعدي حذفاً غالباً فى بعض حالاته كالتى هنا"، وإما اللزوم: "التحويلي" "بأن يكون الفعل متعدياً ولكنه يحول إلى صيغة "فعل" بضم العين، وهى صيغة لازمة؛ لغرض عين، كالمح، أو الدم" ونتيجة الثلاثة واحدة؛ هى أن التعدي غير معتبر هنا. فلا تنصب الصفة المشبهة المفعول به الأصيل كما ينصبه فعلها حين تكون منقولة عن اسم الفاعل، ولكنها قد تنصبه على "أنه شبيه بالمفعول به"، وليس مفعولاً به "كما سبق الإيضاح فى هامش ص242، وستجىء إشارة هنا، وفى رقم 4 من هامش ص306".
2 انظر رقم 3، 4 من ص314.

.....

الآخر معه؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيهاً بالمفعول به. قال "الصبان" في هذا الموضوع¹: لا داعي للأخذ بالوهم السابق، ولا بما يترتب عليه، فالصحيح عنده في هذه الصورة وأشباهاها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده، والذي يعرب "شبيهاً بالمفعول به".

وفي رأيه تيسير، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به، كما اشترطه بعضهم.

ثالثها: نوع مأخوذ من فعل متعدي لمفعولين، أو ثلاثة: نحو: "أنا طائرٌ رفيقاً قادمًا، ومخبر الأصدقاء السرور شاملاً بقدومه". ولا يكاد يوجد كبير خلاف في منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة من طريق إضافته لفاعله؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله، ومنصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد على الوجه الذي أوضحناه في النوع السالف.

هذا، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم؛ فهم يقولون²: إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصور السابقة في ثلاث مراحل مرتبة³: أولها: تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف. وثانيها: نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به. وثالثها: جره على الإضافة.

ففي مثل: الطبيب رائف القلب، يكون الأصل: الطبيب رائف قلبه؛ -برفع كلمة: قلب- ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السبي، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه؛ وهو: "الهاء" ويستتر هذا الضمير في الوصف: "رائف"، ويعوض منه "أن" في رأي الكوفيين⁴؛ وينصب المرفوع الذي تحول عنه الإسناد؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة؛

1 آخر باب: إعمال اسم الفاعل.

2 كما سيجيء في "ب" ص 315 في الصفة المشبهة.

3 والضمير في هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية في ص 310، وقد يمتنع بعض هذه المراحل؛ طبقاً لما سيجيء في ص 305.

4 كما سلف في رقم 4 من هامش ص 264، وكما يجيء في رقم 4 من هامش

ص 277.

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف؛ فينصب مثلها، ويصير: "الطبيب رائف القلب". ثم يجر بالإضافة؛ فرارًا من القبح البادي في إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى. "والمراد بما يشبهه¹: الوصف المتعدي لمفعول واحد، ومفعوله محذوف". فيصير: "الطبيب رائف القلب".

ويقولون في تعليل هذه المراحل الثلاث² المتخيلة: إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة؛ لأنه عينه في المعنى؛ فلزم إضافة الشيء إلى نفسه³، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلم يبقَ طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذي وضحنا مراحل. ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة الماثورة تؤيد⁴ رأيهم. وكل هذا كلام افتراضي؛ لا تعرفه طوائف العرب؛ أصحاب اللغة، ومرجعها الأول الصحيح. فإغفاله خير. ولن يترتب عليه ضرر.

هـ- لا تجيء "صيغ المبالغة" إلا من مصدر فعل قابل للزيادة، فلا يقال: موات ولا قتال، في شخص مات أو قتل؛ إذ لا تفاوت في الموت والقتل. وسيجيء¹ أنه كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة: "فعال" للدلالة على "النسب" -بدلاً من يائه- وكثر هذا الحرف؛ فقالوا: حداد لمن حرفته "الحدادة"، ونجار لمن حرفته "النجارة" ... وكذا: لبّان، وبَقَّال، وعطَّار. ونحوها من كل منسوب إلى صناعة. والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياس هذا في النسب إلى الحرف؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس عليه.

1 انظر هامش ص 267.

2 أشرنا في آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع؛ طبقاً لما سيجيء في ص 305.

3 وهذه حجة ضعيفة بعد ما تقدم في ص 40 وما بعدها من جواز هذه الإضافة.

4 سنعرض بعضها في ص 285 ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه في الصفة المشبهة ص 294.

في ج 4 باب: "النسب" م 179 "ج" من ص 684.

وجعلوا من استعمالها في النسب قوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} أي: بمنسوب إلى الظلم، وحجتهم أن صيغة "فعال" هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفي منصباً على المبالغة وحدها؛ فيكون المعنى: وما ربك بكثير الظلم؛ فالمنفي هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً. وهذا معنى فاسد؛ لأن الله لا يظلم مطلقاً، لا كثيراً ولا قليلاً.

المسألة 103:

اسم المفعول:

تعريفه:

اسم مشتق 1، يدل على معنى مجرد، غير دائم 2، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى. فلا بد أن يدل على الأمرين معاً 3، "وهما: المعنى الجرد، وصاحبه الذي وقع عليه". مثل كلمة: "محفوظ" و"مصروع" في قولهم: العادل محفوظ برعاية ربه، والباغي مصروع بجناية بغيه. "فمحفوظ" تدل على الأمرين أيضاً؛ المعنى المجرد؛ "أي: الحفظ" والذات التي وقع عليها الحفظ وكذلك "مصروع" تدل على الأمرين أيضاً؛ المعنى المجرد؛ "أي: الصرع"، والذات التي وقع عليها. ومثل هذا يقال في كلمة: "منسوب" من قول الشاعر: لا تلم المرء على فعله ... وأنت منسوب إلى مثله 4 وهكذا ...

ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث -أي على: الحال- فهي لا تمتد إلى الماضي، ولا إلى المستقبل، ولا تفيد الدوام إلا بقرينة في كل صورة. صوغه 5:

أ- يصاغ قياساً على وزن: "مفعول" من مصدره الماضي الثلاثي

2 أي: لا يلزم صاحبه. وسيجيء أيضاً أن هذا المعنى المجرد يفيد الحدوث، فلا يمتد إلى الماضي ولا إلى المستقبل إلا بقرينة.

3 يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق في تعريف اسم الفاعل ص 238.

4 وبعد هذا البيت:

من ذم شيئاً وأتى مثله ... فإنما يزري على عقله

5 أشرنا في رقم 3 من هامش ص 239 إلى ابن أبي مالك وضع في "ألفيته" بابين؛ أحدهما =

(271/3)

المتصرف 1؛ مثل: "محفوظ" من "حفظ" و"مصروع" من "صرع" و"منسوب" من "نسب"، و"معلوم" من "علم" و"مجهول" من "جهل" و"معروف" من "عرف". ومثل "محمود" من "حمد" في قول الشاعر:

لعل عتبك محمود عواقبه ... وربما صحت الأجسام بالعلل

ب- وبصاغ قياسياً من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه وقلب أوله ميمًا مضمومة مع فتح ما قبل الآخر.

فللوصول إلى اسم المفعول من: "سارع" نجىء بمضارعه: "يسارع"، ثم ندخل عليه التغيير السالف، فيكون اسم المفعول: "مسارع"، نحو: الخبر مسارع إليك. واسم المفعول من "هذم" هو: مهذم؛ نحو: صرح البغي مهدم، واسم المفعول من: "أوجع" هو: "موجع"؛ كما في قول الشاعر 2 الكهل الوفي:

خُلِّقْتُ ألوفاً؛ لو رجعت إلى الصبا ... لفارقت شيبي موجع القلب، باكياً

وهكذا: استخرج، يستخرج، مستخرج، نحو: المستخرج من النفط في بلادنا يكفي

حاجتنا. ومثل: "منزهة"، ومكرمة" في قول أبي تمام في وصف قصائده:

منزّهة عن السرّاق المورى 3 ... مكرمة عن المعنى المعاد

= عنوانه: "إعمال اسم الفاعل"، ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً،

فهو باب ينطوي على إعمالهما. وقد مرّ شرح أبياته في مناسباتها الخاصة ابتداء من

ص 249. وثانيهما عنوانه: "أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها"،

وسيجيء شرح أبياته في مناسباتها ابتداء من هامش ص 289، وفصل بين البابين بآخر عنوانه: "أبنية المصادر" وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمة رآها، قد تكون - كما يقول بعض النحاة - الرغبة في موالاة مواضع الأعمال للمصدر وللمشتقات، حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الأعمال لهذه العوامل الاسمية التي بينها كثير من الترابط والتشابه انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغها. وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضي هذا الترتيب؛ لما فيه من توزيع الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الأعمال؛ إذ الأنسب تعريف ل عامل مع ذكر صيغه وأحكامه في باب واحد.

1 أما الماضي الجامد فليس له مصدر، ولا اسم مفعول، ولا اسم فاعل، ولا صفة مشبهة، ولا غيرها من المشتقات ...

2 هو المتنبي.

3 السرق المورى: السرقة التي يخفيها السارق.

(272/3)

زيادة وتفصيل:

أ- فتح الحرف الذي قبل الآخر قد يكون ظاهرًا كالأمثلة السالفة، وقد يكون مقدراً؛ مثل: مستعان، منقاد ... أصلهما: مستعون. منقود ... قلبت الواو ألفاً بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه؛ تطبيقاً لقاعدة صرفية¹.

ب- إذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث في آخره؛ كما في آخر: "منزهة، ومكرمة" من بيت أبي تمام السابق.

ج- قد وردت صيغ سماعية تؤدي ما يؤديه اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثي وليست على وزنه؛ فهي نائبة عن صيغة "مفعول" في الدلالة على الذات والمعنى. ومن تلك الصيغ: "فعيل"، بمعنى: مفعول؛ نحو: كحيل: بمعنى: مكحول. و"فعل"، كذبح؛ بمعنى مذبوح. و"فعل" كقنص، بمعنى: منقوص، و"فعلة"؛ كغرفة، ومضغة، وأكلة، بمعنى: مغروفة، ومضوغة ومأكولة ... وهذه الصيغ وأمثالها غير مقيسة. لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدي معناه؟ الأحسن الأخذ بالرأي القائل: إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتماً، وقد تنصب مفعولاً به - أو أكثر - إن كان فعلها

المبني للمجهول كذلك؛ فحكمها حكم المبني للمجهول. وفي هذا الرأي توسعة لمن شاء اتباعه².

غير أن حكمًا سيجيء³ لا يسري عليها؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية⁴، فإن كانت نائبة عن

1 في باب "الإعلال والإبدال" ج 4.

2 سيجيء كلام ابن مالك على صياغة: "اسم المفعول" وعلى صيغة: "فعل" في الباب الذي خصه بأبنية المشتقات، هامش ص 289، وما بعدها.

3 في ص 275.

4 هي التي تكون من الثلاثي على وزن: "مفعول"، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذي قبل الآخر. أما غير الأصلية. فقد أوضحناها في "ج" هنا.

(273/3)

.....

الأصيلة - كفعيل؛ بمعنى: مفعول، وغيرها مما سبق - فلا تضاف لمرفوعها.
د- سبقت الإشارة¹ إلى أنه وردت صيغ مسموعة على وزن: "مفعول"، ولكن معناها هو معنى المصدر؛ فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية على وزن المفعول، منها: معقول، مجلود، مفتون، ميسور، معسور، أي: عقل، جلد، فتنة؛ بمعنى: خبرة، يسر "سهل"، عسر "ضد: سهل"، ومن كلامهم: "فلان لا معقول له ولا مجلود". وقد سبق شرح هذا وشرح بقية الكلمات الأخرى في ص 198، وأوضحنا رأي سيبويه هناك.

1 في ص 198 تحت عنوان ملاحظة.

(274/3)

إعماله:

يجري على اسم المفعول كل ما يجري على اسم الفاعل من الاقتران "بأل" وعدم الاقتران بها، ومن الشروط اللازمة لعمله ... و ...

فإن كان مقروناً "بأل" عمل مطلقاً، "بغير اشتراط شيء". وإن لم يكن مقترناً بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل¹؛ وفي مقدمتها: الاعتماد، وعدم التصغير، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددي ... و ... فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عمل ما يعمل مضرعه المبني للمجهول؛ فيحتاج -

وجوباً- لنائب فاعل مثله: ويكتفي بنائب فاعله إن كان مضرعه مكتفياً بنائب الفاعل². نحو: يساعد القوي زميله. يساعد الزميل. هل القوي يساعد زميله؟ ولما سبق يمكن أن يحل محل اسم المفعول مضارع بمعناه مبني للمجهول.

وإذا كان مضرعه ناصباً مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه، ويصير مرفوعاً مثله، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوباً، وكذلك اسم المفعول؛ نحو: يظن الرجل العوم نافعاً - يظن العوم نافعاً - هل المظنون العوم نافعاً؟ ...

وإن كان فعله متعدياً لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعاً مثله. ووجب نصب ما عداه؛ وكذلك الشأن في اسم المفعول؛ نحو: تخبر المراقب الطيارين الجو هادئاً - يخبر الطيارون الجو هادئاً - هل المخبر الطيارون الجو هادئاً؟. ويجوز -بقلة في الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية³ فيصير نائب الفاعل مضافاً إليه، مجرور اللفظ، ولكنه مرفوع المحل؛ مراعاة

1 ص 246 وما بعدها، وفي "ب" من ص 254.

2 وهذا يتحقق حين المضارع من الأفعال التي تنصب مفعولاً به واحداً قبل بناءه للمجهول، وقد حذف فاعله، وقام المفعول به الواحد مقامه، وناب عنه؛ وصار مرفوعاً، ولم يبق، في الكلام مفعول به آخر.

3 شرحنا الأصلية في رقم 4 من هامش ص 273، وغير الأصلية في "ج" من تلك الصفحة.

لأصله¹؛ نحو: إن القوي مساعد الزميل، هل يشيع مظنون العوم نافعاً" أمخبر الطيارين الجو هادئاً؟ فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف لمرفوعه. وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف إليه، أو رفعه؛ مراعاة لأصله؛ نحو: إن القوي مساعد الزميل والزميلة - هل يشيع مظنون العوم البارع نافعاً؟ أمخبر الطيارين المسافرين - أو المسافرون - الجو هادئاً؟ بجر التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه. ما سبق حين يكون مضارعه متعدياً. فإن كان لازماً قد حذف فاعله وناب عنه شيء آخر غير المفعول به؛ كالظرف، أو الجار مع مجرور أو المصدر ... فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء الصالحة للنيابة عند عدم وجود المفعول به، نحو: "اعتكف المريض في الغرفة، يُعتكف في الغرفة، هل الغرفة معتكف فيها؟". "اتسع المجال أمام المخلص. يتسع أمام المخلص. هل المنتسح أمام المخلص"². هذا؛ واسم المفعول حين يضاف بقلة إلى مرفوعة - نحو: الغرفة مفتوحة النوافذ، وقول المتنبي وقد سبق:

خلفت ألوفاً، لو رجعت إلى الصبا ... لفارقت شبيبي مومع القلب باكياً
والأصل: مفتوحة نوافذها. مومع قلبي يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً

-
- 1 هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتي؛ حيث يقول:
وكل ما قُرِّرَ لاسم فاعلٍ ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
 - 2 فيما سبق من الكلام على اسم المفعول، وأنه يجري عليه ما يجري على اسم الفاعل، وأنه كالمضارع المبني للمجهول في أنه يرفع نائب فاعل، لا فاعلاً. يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه: "إعمال اسم الفاعل" وضمنه اسم المفعول.
وكل ما قرر لاسم فاعلٍ ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
فهو كفعل صيغٍ للمفعول في ... معناه؛ كالمعطى كفافاً يكتفي
"لا تفاضل، أي: بلا زيادة في أحدهما على الآخر". وإعراب المعطى كفافاً يكتفي:
"المعطى": مبتدأ، "أل" فيه موصولة يعود عليها الضمير الذي في كلمة: "معطى"، وهذا الضمير نائب الفاعل، وأصله المفعول الأول لكلمة: "معطى"، "كفافاً": المفعول الثاني. "يكتفي" هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ.

على الحدوث، كما كان قبل الإضافة إليه¹. إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمة الدائمة، فيصير صفة مشبهة؛ لما أوضحناه² من أن الأصل في اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه "فهو - عند عدم القرينة - يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار". فإن قصد به النص على الثبوت والدوام - وقامت قرينة تدل على هذا - صار صفة مشبهة³؛ فيسمى باسمها، ويخضع لأحكامها؛ وبالرغم من بقاءه على صورته الأصلية؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار. والكثير الغالب في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة؛ ليدل مثلها على معنى ثابت دائم، لا حادث؛ وبشرط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه. وإذا صار صفة مشبهة جاز في السببي⁴ الواقع بعده الرفع، على اعتباره "فاعلاً"، ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة⁵ التي جاءت على صورة اسم المفعول. ويجوز فيه النصب على اعتباره "شبيهاً بالمفعول به" إن كان معرفة، و"تميزاً" أو "شبيهاً بالمفعول به" إن كان نكرة، ويجوز فيها الجر على اعتباره مضافاً إليه، ففي مثل: أنت مرموق المكانة دائماً، مسموع الكلمة؛ مُحَصَّن خلقاً، مكَمَّل علماً، يجوز في الكلمات⁵: "المكانة، الكلمة، خلقاً، علماً" الرفع على اعتبارها فاعلاً

1 وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة - كما سيجيء - وهي مع قلتها جائزة. لكنها لا تساير الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة.

2 في ص 271.

3 يحسن الاستئناس فيما يأتي بنظيره السابق في اسم الفاعل في "ج" من ص 264؛ فكلاهما موضع للآخر.

4 أوضحنا للسببي تفصيلاً في رقم 4 من هامش ص 264 ثم في ص 310، وملخصه:

أنه الذي ليس أجنبياً من الموصوف: فيشمل ما يحوي ضمير الموصوف لفظاً؛ نحو:

الوالد مسموعة كلمته. أو تقديرًا، نحو: الوالد مسموع الكلمة، أي: مسموع الكلمة

منه. وقيل إن "أل" خلف عن الضمير؛ تبعاً لرأي الكوفيين الذي سبقت الإشارة إليه في

رقم 4 من هامش ص 264 وفي ص 268.

5 لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب فاعل مطلقاً.

للصفة المشبهة، ويجوز فيها الجر؛ لاعتبارها مضافاً إليه، ويجوز فيها النصب، إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة. ولا مناص من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة، وليس اسم المفعول.

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة وبغير القرينة الدالة على إفادة الدوام، وهذه الإضافة قليلة جائزة، كما سبق؛ فإنه يظل محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به، وقد عرفناها.

ولا بد في اسم المفعول الذي يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصلية التي أوضحناها، لا الصيغة التي تنوب عليها، وأن يكون فعله في أصله متعدياً لمفعول واحد؛ ليكون هذا المفعول الواحد في السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة؛ كالمثال السابق؛ وكقولهم: لا ينقضي يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتور القدر، منحوس الحظ¹.

فإن كان فعله لازماً لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة. وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد؛ فإنه في الرأي الشائع لا يصلح²؛ سواء أذكر مع السببي مفعول آخر أم لم يذكر. ومن الأمثلة لاسم المفعول المراد منه الصفة المشبهة³ ما ورد عنهم في رفع السببي على الفاعلية، هو:

بثوب، ودينار، وشاة، ودرهم ... فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس⁴؟

1 نحس السعد حظ: جفاه وتركه.

2 حجة المانعين هو ما سبق مفصلاً في ص 267 وفيها الرد عليهم، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنتين فقط، يكون أحدهما السببي المجرور، ويبقى الآخر منصوباً؛ على اعتباره شبيهاً بالمفعول به، لا مفعول به أصيلاً.

3 إذ المقصود إفادة الثبوت.

4 وردت البيت بهذا النص في بابي صوغ: "اسم المفعول، والصفة المشبهة" ببعض المراجع النحوية؛ "كالتصريح والجمع ..."، ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب: "معاني القرآن" للفراء، سورة البقرة ص 52، قال:

فكلمة: "رأس" فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة: مرفوع.

وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به:

لو صنت طرفك لم تُرَع بصفاتها ... لما بدت مجلوة وجناها 1

وفي جره:

تمنى لقائي الجون 2 مغرور نفسه ... فلما رأني ارتاع 3 ثم 4 عردا

وهكذا ... و ... 5.

فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيته ... على العيس في آباطها عرق يبس

بأن السلمي الذي بصرية ... أمير الحمى قد باع حقي بني عبس

بنوب، ودينار، وشاة، ودرهم ... فهل هو مرفوع بما ههنا رأس؟

العرق اليبس: الجفاف. السلمي: رجل منسوب إلى موضع بنجد، يقال له: سلام -

ضربة: قرية نجدية في طريق القادمين من البصرة إلى مكة - وكلمة: "عبس" مجرورة، مع

أن السين في آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة. وهذه المخالفة في الشعر تسمى

الإقواء.

1 الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة؛ لتساير آخر الشطر

الأول الذي وقعت فيه كلمة: "صفاتها" مجرورة بالكسرة.

2 من معاني "الجون" في اللغة: الأبيض أو الأسود، وهو هنا: اسم رجل.

3 بمعنى: "ثم" حرف عطف، والتاء للتأنيث.

4 فر هاربًا.

5 فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل:

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع ... معنى؛ كمحمود المقاصد الورع

يشير بكلمة "ذا" إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه. وأصل مثال الناظم الورع

محمود مقاصد، لحقه ما ذكرناه في الزيادة التالية.

(279/3)

.....

زيادة وتفصيل:

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التي سلفت¹، ولكن بالطريقة التي ارتضوها، وقد شرحناها² وافية في إضافة اسم الفاعل لمرفوعه؛ أي: بعد تحويل الإسناد عن السبي إلى ضمير الموصوف، ثم نصب السبي على التشبه بالمفعول به، ثم جره على الإضافة بعد ذلك، كمثال الناظم، وهو: محمود المقاصد الورع. فأصله: الورع محمودة مقاصده. فكلمة: "مقاصده" مرفوعة على النيابة "محمودة" ثم صار: الورع محمود "المقاصد" بالنصب؛ ثم صار: ... محمود المقاصد، بالجر. والسبب عندهم: ما تقدم² من أن الوصف هو عين مرفوعة في المعنى؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ وهي -في الأغلب- غير صحيحة. ولا يصح حذفه؛ لعدم الاستغناء عنه. فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب السبي لصيرورته فضلة حينئذ، بسبب استغناء الوصف بالضمير، ثم يجر السبي، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنتين³ ... وقد قلنا⁴ إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة؛ "كصاحب التصريح، وعنه أخذ الصبان"، ولا شيء منها يعرفه العربي الأصيل، فليس في إهمالها إساءة.

1 في ص 275 وما بعدها.

"2-2" ص 268 وما يليها.

3 من المفيد الرجوع إلى ص 267 وما يليها.

4 في ص 269.

(280/3)

المسألة 104:

الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد 1:

تعريفها:

نسوق الأمثلة التالية؛ لكشف دلالتها، وإيضاح ما في معناها من دقة: سئل أحد الأدباء القدامى أن يصف: "أبا نواس"؛ فكان مما قال: "عرفته جميل الصورة، أبيض اللون، حسن العينين والمضحك، حلو الابتسامة، مسنون الوجه²، ملتف الأعضاء، بين

الطويل والقصير، جيد البيان، عذب الألفاظ... و ... ".
في هذا الوصف كثير مما يسمى: "صفة مشبهة"؛ مثل: جميل، أبيض، حسن، حلو ...
و ... فما الذي تدل عليه كل كلمة من هذه الكلمات، ونظائرها؟
لنأخذ مثلاً كلمة: "جميل" فإنها اسم مشتق، يدل على أربعة أمور مجتمعة:
أولها: المعنى المجرد الذي يسمى: "الوصف"، أو "الصفة". وهو هنا: الجمال.
ثانيها: الشخص، أو غيره من الأشياء التي لا يقوم المعنى المجرد إلا بها، ولا يتحقق
وجوده إلا فيها. وإن شئت فقل: هو الموصوف الذي يتصف بهذا الوصف،
"الصفة" ... ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلاً بنفسه بغير موصوفه.
والمراد به في المثال: الشخص الذي ننسب له الجمال، ونصفه به.

1 في ص 294، 300 وهامشهما، سبب هذه التسمية، وفي ص 182 بيان مفصل عن
أصل المشتقات.
2 وجه مسنون: أجلس جميل.

(281/3)

ثالثها: ثبوت هذا المعنى المجرد "الوصف"، أو: "الصفة" لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً؛
أي: الاعتراف بتحقيقه ووقوعه شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة؛ فلا يختص ببعض منها
دون آخر، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده، ولا على الحال وحده، ولا على
المستقبل كذلك، ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما؛ فلا بد أن يشمل
الأزمنة الثلاثة؛ بأن يصاحب موصوفه فيها. فوصف شخص بالجمال على الوجه الوارد
في العبارة السابقة معناه الاعتراف بالجمال له، وأن هذا الجمال ثابت متحقق في ماضيه،
وفي حاضره، وفي مستقبله، غير مقتصر على بعض منها. "ولهذا نتيجة حتمية تجيء في
الأمر الرابع التالي".

رابعها: ملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام للموصوف ودوامه؛ لأنه - كما أوضحناه -
يقتضي أن يكون المعنى المجرد الثابت وقوعه وتحقيقه ليس أمراً حادثاً الآن، ولا طارئاً
ينقضي بعد زمن قصير. وإنما هو أمر دائم ملازم صاحبه "الموصوف" طول حياته، أو
أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم¹؛ إذ ليس بمعقول أن يصحبه في ماضيه
وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازماً له، أو كالملازم²؛ فالجمال مثلاً لا يفارق

صاحبه، وإن فارقته 3 فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التي هي بالدوام أشبه. ومن ثم كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث 4.

1 ويشبهها في هذا الدوام والاستمرار "أفعل التفضيل" - كما في رقم 2 من هامش 251 وكما سيجيء في بابه ص 395.

2 يدخل في حكم الملازمة بعض الأوصاف التي لا تفارق صاحبها، ولكن آثارها لا تظهر إلا في مناسبات خاصة بها؛ فمثلها يطرأ، ويزول، ثم يتجدد ... وهكذا، مما يسمى: "الاستمرار المتجدد، أو: الاستمرار التجديدي". ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا؛ كالفرح؛ والغضب، والشبع، نحو: فلان فرح، أو: غضوب، أو شعبان ... فهذه صفات تظهر في مناسباتها - كما سيجيء في الأمر الأول من ص 285، وفي الثالث من ص 307.

3 تكون هذه المفارقة لسبب طارئ مؤقت - في الغالب - كمرض، أو خوف، أو شيخوخة ...

4 ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحققه أنه يلزم صاحبه ملازمة دائمة؛ فمن الممكن حصول الأمر في الماضي وفي الحال وفي المستقبل من غير أن يلزم صاحبه الملازمة المستمرة - أو شبهها - في كل حالة: ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يستمر في المستقبل كذلك.

(282/3)

فكلمة: "جميل" في الكلام السالف - وأشباهه - تدل على:

1- معنى مجرد "أي: على وصف، أو: صفة"؛ هو: الجمال.

2- وعلى صاحبه الموصوف به.

3- وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتاً زمنياً عاماً. "ويشمل الماضي والحاضر، والمستقبل".

4- وعلى دوام الملازمة، أو ما يشبه الدوام 1.

والناطق بتلك الكلمة إنما يريد الأمور الأربعة مجتمعة، إن كان خبيراً باللغة، وبدلالة الألفاظ فيها.

ومثل هذا يقال في كلمة: "أبيض"؛ فهي اسم مشتق يدل على ما يأتي:

- 1- معنى مجرد "أي: وصف، أو: صفة"، هو: البياض.
- 2- الشيء الذي لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه "أي: الموصوف الذي يراد وصف بصفة: "البياض"، وهو هنا الشخص الذي نريد أن ننسب له تلك الصفة؛ ونصفه بها.
- 3- أن ذلك المعنى المجرد "الوصف، أو: الصفة"، ثابت له متحقق في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً؛ فليس خاصاً بزمان من الثلاثة دون غيره، أو بزمانين، فالبياض، يصاحب المتصف به في ماضيه، وحاضره، ومستقبله.
- 4- أن هذا الثبوت العام يلازم صاحبه، ولا يكاد يفارقه؛ لأن مصاحبته إياه في الأزمنة الثلاثة تقتضي أن يكون ملازماً له أو في حكم الملازم، برغم أنه قد يفارقه حيناً. فالناطق بكلمة: "أبيض" في التركيب السابق -ونظائره- إنما يريد بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة إن كان يفهم أسرار العربية، ويجيد اختيار الألفاظ التي توضح تلك الأسرار.
- وما يقال في كلمتي: "جميل"، و"أبيض" يقال في: "حسن" و"حلو"، ... و ... وأمثالهما ...
- من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة في تعريف الصفة المشبهة

1 إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبيهه، كما سيجيء في ص 307. وانظر رقم 1 من هامش ص 293.

(283/3)

الأصيلة إنما: "اسم مشتق؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها 1 ثبوتاً عاماً" 2. أنواعها، وطريقة صوغ كل نوع:

الصفة المشبهة ثلاثة أنواع قياسية 3:

أولها وأكثرها: "الأصيل"، وهو المشتق الذي يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثي، اللازم، المتصرف؛ ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً -وقد شرحناه بالأمثلة- ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به، وسنذكر أشهر القياسي منها....

ثانيها: الملحق بالأصيل من غير تأويل، وبلي الأول في الكثرة؛ وهو: "المشتق الذي يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول 4، من غير أن يدل دلالتهم

على المعنى الحادث وصاحبه، وإنما يدل -بقرينة- على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً". وقد عرفنا طريقة صياغته في الباب الخاص بكل منهما5. وحكم هذا النوع أنه قياسي، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة؛ فله اسمها، ودلالاتها، وأحكامها المختلفة، دون أوزانها؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول، ويلزم وزنه السابق، على الوجه الذي شرحناه في باب كل منهما5. ثالثها وأقلها: الجامد المؤول بالمشتق، وهو: "الاسم الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأول بالمشتق6". وحكمه: أنه قياسي يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل، ويؤدي معناها، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته.

1 وقد يقتضون في التعريف على: أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها. أو: اسم مشتق يدل على الثبوت. ولا بأس بالإيجاز إن كان المراد معه واضحاً -موفقاً ما شرحناه-.

2 أي: شاملاً الأزمنة الثلاثة شمولاً مستمراً ثابتاً - كما شرحناه-.

3 بيان قياسيتها في رقم 2 من هامش ص291.

4 سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثي.

"5، 5" في هامش ص242 وفي "ج" من ص264 وفي "د" من ص264، ثم في ص277.

6 ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجيء في ص463 "باب النعت".

(284/3)

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة، وقد يزداد على آخره ياء مشددة للنسب، فتقريبه من المشتقات؛ نحو: تناولنا شراباً عسلاً طعمه، أو: تناولنا شراباً عسلياً طعمه. ويجوز في معموله "وهو هنا كلمة: طعم" ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من الرفع، أو النصب، أو الجر، على التفصيل المذكور في إعمالها -وسياًتي1- فنقول: تناولنا شراباً عسلياً طعمه بالرفع، عسلاً طعمًا بالنصب، عسل الطعم بالجر بالإضافة. مع جواز زيادة الباء المشددة في كل حالة، وعليها تقع علامات الإعراب. ومن أمثله قول الشاعر يهجو:

فراشة الحليم، فرعون العذاب، وإن ... تطلب نداه فكلب دونه كلب
والمراد بفراشة: طائش، وبفرعون: أليم، أو: شديد. والمعاني الثلاثة على التأويل بالمشتق،
وقول الآخر:

فلولا الله والمهر المفدى ... لأبّت وأنت غربال الإهاب
والمراد: مثقب الجلد. وهذا على التأويل بالمشتق أيضاً.
والآن نعود إلى صياغة النوع الأول الأصيل، وأوزانه:
لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ قياساً إلا من مصدر الفعل الماضي الثلاثي،
اللازم، المتصرف ... تحتم أن يكون فعلها كسائر الأفعال الثلاثية، إما مكسور العين
"أي: على وزن: "فعل"، وهو أكثر أفعالها المتصرفة التي يقع الاشتقاق من مصدرها،
وإما مضموم العين، "أي: على وزن "فعل"، ويلى الأول في كثرة الصياغة من مصدره،
وإما مفتوح العين، "أي: على وزن "فعل"، وهو أقل أفعالها، بل أندرها. وأوزانها القياسية
من هذه الأنواع الثلاثة كثيرة نعرض أشهرها، وضوابطه فيما يلي:
1- فإن كان الماضي الثلاثي اللازم على وزن "فعل" -بكسر العين- وكان دالاً على
فرح، أو حزن، أو أمر من الأمور التي تطرأ وتزول سريعاً،

1 في ص 294.

(285/3)

ولكنها تتجدد¹، وتتردد على صاحبها كثيراً لأنه اعتادها -فالصفة المشبهة على وزن:
"فعل" للمذكر، و"فعلة" للمؤنث- ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على
الصفة المشبهة من مصدر الفعل "فعل" فقد يكونان من مصدر "فعل" أيضاً، كما
سنعرف -نحو: فرح فهو فرح، طرب فهو طرب، بطر فهو بطر، حذر فهو حذر، تعب
فهو تعب، ومن هذا قولهم: الحذر آمن، والضجر مكروب، والبطر مهتد بزوال النعم.
وقول الشاعر:

ويل للشجي² من الخلي³ فإنه ... نصب الفؤاد، بحزنه مهموم
وإن كان دالاً على خلو، أو امتلاء، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء -
فالصفة المشبهة على وزن: "فعالن" ومؤنثها -في الغالب- على وزن: "فعلى" -نحو:
عطش فهو عطشان، ظمئ فهو ظمآن، صدى فهو صديان، شبع فهو شعبان، روي

فهو ريان، يقظ فهو يقظان، عرق فهو عرقان. ومن هذا قولهم في الهجاء: فلان شبعان البطن، صديان الروح، نائم العقل، يقظان الهوى.

1 ويسمى استمرارها: متجددًا، أو: تجدديًا - كما أوضحنا في ص 39 وفي رقم 4 من هامش ص 247 وفي رقم 2 من هامش ص 282.

2 الحزين المهموم.

"ملاحظة": في كلمة "شجي" ونظائرها بيان لغوي مفيد، نعرضه فيما يأتي:
جاء في القاموس المحيط "ج 4 مادة: شجاه" ما نصه: "شجاه: حزنه وطربه؛ كأشجاه فيهما. ضد ... و ... شجي به، كرضي شجى. والشجى المشغول. وشدد ياءه في الشعر ... " 1. ه كلام القاموس.

لكن قوله: "شدد ياءه في الشعر" تقييد غير صحيح؛ فقد جاء في: "الاقتضاب، في شرح أدب الكتاب" تأليف ابن السيد البطليوسي، في باب: ما يشدد، والعامية تخففه ص 197 ما نصه:

"أكثر اللغويون من إنكار التشديد في لفظة: "الشجي" وذلك عجيب منهم؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال: شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنته، وشجي يشجى إذا حزن. فإذا قيل: "شج" بالتخفيف كان اسم الفاعل من "شجي" يشجى؛ فهو "شج"؛ كقولك: "عمي يعمى فهو عم". وإذا قيل: "شجي" بالتشديد، كان اسم المفعول من: "شجوته" أشجوه؛ فهو مشجؤ وشجي". كذلك مقتول وقتيل، ومجروح وجريح. ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثلة مسموعة للمشهد تؤيد رأيه" 1. ه.
وقرب من هذا المثل في معناه قولهم أيضاً: "ما أهون على النائم التقرير سهر المسهّد المكروب".

3 الخالي من الهم والحزن.

(286/3)

فإذا كان دالاً على أمر خلقي يبقى ويدوم، "مثل: لون، أو عيب، أو حلية، وكل هذا خلقي يبقى ويثبت" فالصفة في الغالب على وزن: "أفعل" للمذكر، و"فعلاء" للمؤنث؛ نحو: حمر فهو أحمر، خضر فهو أخضر، عرج فهو اعرج، عور فهو أعور، حور 1 فهو أحور، كحل فهو أكحل ... ومنه قولهم: اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم،

وضمور البطن، وأنها دعجاء 2 المقلدة، كحلاء العين، وطفاء الأهداب 3.
فالصفات المشبهة التي ماضيها مكسور العين - تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء؛
أمر تظراً وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً، أو أمور تظراً وتتكسر، تزول ببطء. أو أمور
تثبت وتبقى في الغالب.

2- إذا كان الثلاثي اللازم على وزن: "فَعْل" "بضم العين" فالصفة المشبهة كثيرة
الأوزان؛ فقد تكون على وزن: "فَعِيل"؛ مثل: شُرِفَ فهو شريف، نُبِلَ فهو نبيل، قُبِحَ
فهو قبيح.

أو: على وزن: "فَعَلَ"؛ مثل: ضَحُمَ فهو ضخم، شَهُمَ فهو شهيم، صَعِبَ فهو صعب.
أو على وزن: "فَعَلَ"؛ مثل: حَسُنَ فهو حسن، بَطُلَ 4 فهو بطَل.
أو على وزن: "فَعَالَ"؛ مثل: جَبُنَ فهو جبان، رَزُنَتْ المرأة فهي رزان 5، حصُنَتْ فهي
حصان، أي: عفيفة.

أو على وزن: "فُعَالَ"؛ مثل شَجُعَ فهو شجاع، فَرَّتِ الماء "بمعنى: عذب"، فهو فُرَات.

1 الحور: شدة بياض العين مع شدة سوادها.

2 الدعج: سعة العين مع شدة سوادها. "دعج، دعجاً، فهو أدعج، وهي: دعجاء".

3 غريزة شعر الجفون "وطف وطفاً؛ فهو: أوظف؛ وهي: وطفاء".

4 صار بطلاً.

5 بمعنى: متوقرة، غير طائشة. والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث.

(287/3)

أو على وزن: "فُعَلَ"؛ مثل: صُلِبَ فهو صُلْب - أو على وزن: "فِعَلَ"؛ نحو مِلْحَ الماء
فهو مِلْح.

أو على وزن: فَعَلَ: مثل نُجِسَ الصيد فهو نُجِس.

أو على وزن: "فَاعِل"؛ مثل: طَهَّرَ فهو طاهر.

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر: "فَعْل" بضم

العين، بل بعضها مقصور عليها؛ وهو: "فَعَلَ" كحسن، و"فَعَالَ" كجبان، و"فُعَالَ":

كشجاع... وبعضها غير مقصور ولا مختص؛ لأنه مشترك بين فَعْل - بضم العين -

وفِعْل، بكسرها. ومن هذا:

"فَعِيل"؛ مثل: بَخُلَ الوضع فهو بخيل. كَرُمَ الماجد فهو كريم.
ومنه: "فَعَلَ"؛ مثل: سَبَطَ فهو سَبُطٌ1، ضَخَمَ فهو ضَخَمٌ؛ ومنه: "فِعَلَ" مثل: صَفِرَ
جيب المسرف؛ فهو صِفِرَ. مَلَحَ ماء البحر فهو مَلَحٌ.
ومنه: "فُعَلَ"؛ مثل: حَرَّ القوي فهو حُرٌّ، "والأصل: حَرَرٌ". صُلِبَ الحديد فهو صُلْبٌ.
ومنه: "فَعِلَ"، كَفَرِحَ المنتصر فهو فَرِحَ. نَجَسَ الطعان الحرام فهو نَجَسٌ.
ومنه: "فاعل"، مثل: صَحَبَ الضوء الشمس فهو صاحب. طَهَرَ ثوب المصلي فهو
طاهر.

3- وإن كان الثلاثي اللازم على وزن "فَعَلَ" بفتح العين وهو أندر أفعالها. كما
أسلفنا- فالصفة المشبهة على وزن فيعل؛ نحو: مات يموت فهو ميت2.

1 طويل.

2 ومثله: ساد يسود؛ فهو: "سَيِّدٌ. وإنما كان ساد ومات على وزن "فَعَلَ" بفتح العين؛
لأن مضارعهما بضم العين، وهذا لا يجيء إلا من ماضٍ مفتوح العين أو مضموم العين،
ومضمومها لا يصلح هنا؛ لأنه -في الغالب- للمدح أو الذم، على غير ما هنا.

(288/3)

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة1.
وهناك صيغ أخرى سماعية، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعته،

1 وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص239 ورقم 5 من هامش
ص271- لصياغة الصفة المشبهة في باب مختلط، عقده لصياغتها وصياغة اسم الفاعل
واسم المفعول، عنوانه:

"أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها".

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته:

كفاعلٍ صغ اسم فاعل إذا ... من ذي ثلاثة يكون؛ كغَدَا

"غذا الماء: سال. غذوت الوليد: أطعمته، أو ربيته. فالفعل لازم، ومتعدٍ".

يقول: صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على مثال "فاعل" أي: على وزن
فاعل. وضرب مثلاً للفعل الثلاثي هو "غذا"، ويصلح مثلاً للثلاثي المتعدي واللازم،

إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدي الثلاثي أو لزومه. فالمهم أن يكون ثلاثيًا، أو على وزن "فَعَلَ" -بفتح العين- كما يفهم من المثال، ومن الكلام الآتي بعد. ثم قال:

وهو قليلٌ في: "فَعُلْتُ" و"فَعِلْتُ" ... غير معدّي، بل قياسه "فَعِلْتُ"
أي: أن صيغة "فاعل" قليلة إذا جاءت من مصدر الفعل "فَعُلْتُ" أو "فَعِلْتُ" اللازمين؛
نحو: حُمُضُ فهو حامض، وطَمِعَ فهو طامع. وبين أن اسم الفاعل في مصدرهما يبيء
على وزن "فَعِلْتُ"؛ نحو: نُجِسَ فهو نجس، فَرِحَ فهو فرح، وبَطِرَ فهو بطر ... والحق أن
هذه الصيغة ليست باسم فاعل حقيقي، وإنما هي صفة مشبهة -وقد سبق البيان في
هامش ص 238 وكذلك الصيغ الآتية التي عرضها في البيت التالي، وفعلها هو "فعل"
مكسور العين أيضًا. يقول:

"وأفَعَلْتُ" "فعلان" نحو: أَشِرُّ ... ونحو صديان، ونحو: الأَجْهَرُ
يريد: أن "أفعل" و"فعلان" شأْنُهُما كشأن: "فعل" فكل من الثلاثة عنده هو اسم الفاعل
من مصدر "فعل" الثلاثي اللازم مكسور العين، وضرب لها أمثلة هي أَشِرُّ الأحمق فهو
أَشِرٌّ، وصدي الضال في الصحراء فهو صديان "كعطش فهو عطشان؛ وزنًا، ومعنى،
وحكمًا". وجهر الرجل "لم يقدر على الإبصار في الشمس" فهو أجهر. وكل هذه
صفات مشبهة، وليست باسم فاعل حقيقي، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك
"انظر هامش ص 238"، ولعل قصده -كما قال بعض الشراح- أن تلك الأفعال تدل
في الغالب على معانٍ لازمة أو ما يشبهها، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك
الأوزان، لا أسماء فاعلين. ثم قال:

"وفَعَلْتُ" أولى "وفعيل" يَفْعُلُ ... كالضخَم، والجميل، والفعل جَمُلُ
أي: أن الماضي الثلاثي إذا كان على "فعل" -بضم العين- فالأولى أن يكون اسم فاعله
على وزن "فعل: أو "فعيل"؛ مثل: ضخَمَ الفيل فهو ضخَم، وجمل الغزال فهو
جميل ... =

(289/3)

فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء
منهما، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة، ولا سيما الصيغة المشهورة.

= ثم بين في البيت الآتي أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن: "أفعل"، أو: "فعل" قليل، نحو: خضب فهو أخضب. وبطل العربي فهو بطل، وكذلك بين أن اسم الفاعل -أحياناً قليلة- لا يجيء من مصدر: "فعل" على صيغة "فاعل" التي هي الغالبة فيه؛ نحو، شاب الرجل فهو أشيب، وشاخ الشاب فهو شيخ، فقد استغني عن صيغة فاعل بأخرى. وفي هذا كله يقول:

"وأفْعَلٌ" فيه قليل، و"فَعْلٌ" ... وبسوى الفاعل قد يَغْنَى "فَعْلٌ"

"غني يغنى، بمعنى: استغنى". ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التي من مصدر الثلاثي وليست على وزن: "فاعل"، هي -على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك- "صفات مشبهة"، وليست "اسم فاعل" إلا من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديماً حتى صارت اصطلاحاً عندهم؛ طبقاً للبيان السالف في هامش ص 238.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي، فقال: إنها على وزن مضارعه، مع كسر متلو الأخير "أي: كسر الحرف الذي يتلوه الأخير، ويجيء بعده" وضم ميم زائدة تحيء أول المضارع بدلاً من حرف المضارعة، نحو: "ساعد، يساعد، مساعد". "تكرم، يتكرم، متكرم". "واصل، يواصل، مواصل ... " يقول:

وزنة المضارع اسم فاعل ... من غير ذي الثلاث؛ كالمواصل

مع كسر متلو الأخير مطلقاً ... وضم ميم زائد قد سبقا

يريد: زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي هي زنة مضارعه، بشرط كسر الحرف الذي قبل الأخير في المضارع، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع؛ "لأنه يتصدر الفعل، ويحل محل حرف المضارعة". نحو: المواصل، والفعل الرباعي؛ هو؛ واصل، ومضارعه يواصل، واسم الفاعل: مواصل. وقد تحقق المطلوب؛ بكسر الحرف الذي قبل الأخير، وحذف حرف المضارعة من الأولى، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله "وقد تكلمنا على كل ما سبق في ص 236".

ثم انتقل بعد ذلك على الكلام على صيغة اسم "الفعل" من مصدر الفعل غير الثلاثي؛ فأوضح أنها هي صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثي، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر. فلا فرق بين صيغتيهما، وطريقة الوصول إليهما إلا في أمر واحد: هو أن الحرف الذي قبل الآخر مكسور في صيغة اسم الفاعل، مفتوح في صيغة اسم المفعول، نحو: مساعد، ومساعد -متكرم، متكرم، ومواصل، ومواصل. منتظر. ومنتظر ... أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي فهي على وزن: "مفعول" بـ طراد؛ كالوزن الذي نأتي به من: "قصد" فنقول: مقصود. أو من "كتب" فنقول: مكتوب. وفيما سبق يقول:

أما إذا لم توجد صيغة مسموعة، أو وجدت ولكنه لا يعرفها¹ فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية².

=

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول: كمثل: المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرُد ... زنة مفعول، كآتٍ من: قَصَدَ
أي: كالوزن الآتي من الفعل: قصد، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثي قد يكون على وزن "فعل"، لا مفعول؛ فيعمل عمله -بشروطه- وأن هذا نقل عن العرب، وسماع منهم؛ فهو مقصور على النقل والسماع، ولا يجوز القياس عليه، بل يجب الوقوف عند ما ورد منه، لا نزيد عليه شيئاً. وقد مثل له: بفتاة كحيل؛ بمعنى مكحولة العينين، وفتى كحيل؛ بمعنى: مكحولهما. "ويلاحظ أن صيغة: "فعل" التي بمعنى: "مفعول" يستوي فيها المذكر والمؤنث -غالباً- فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زيادة تاء تدل على التأنيث، بشروط وتفصيلات يجيء الكلام عليها في الجزء الرابع، "الباب الخاص بالتأنيث"، وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشيء الذي نتحدث عنه أو نصِفُه، أي: الموصوف الذي يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها" يقول:
وناب نقلاً عنه ذو فعيل ... نحو: فتاة أو فتى كحيل
وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول في ص 271. ذو فعيل: أي صاحب هذا اللون. موازنه".

- 1 لخفائها عن العلماء؛ لا لقصور وجهل من المتكلم.
- 2 الصفة المشبهة قياسية "كما صرح بهذا في أول بابها الأشموني -وغيره- كالتصريح في أول باب: "كيفية أبنية أسماء الفاعلين ... وفي أول باب: الصفة المشبهة"؛ فيجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التي عرضناها، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصة بهذه الصيغة. ولا التفات إلى الرأي القائل بوجوب الاختصار على الصيغ السماعية إن وجدت؛ لأن الأخذ بهذا الرأي معطل للقياس؛ منافع لمعناه الحقيقي، وللغرض منه. فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهرة الخاصة، بله العامة؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية، وجميع المطان الحاوية لمفرداتها، للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية. فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال

القياسية ... وليس هذا بمعقول ولا سائق، بل ليس من صالح اللغة تضيقها على هذا الوجه المعقود لها، الحائل دون استعمالها، من غير فائدة مرجوة في هذا التحجير والإرهاق.

وأعجب من هذا رأي آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً "مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها، كالذي قيل في صوغ المصدر ص 188 وما بعدها". زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية إنما هو إيجاد وخلق اللفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها وهو زعيم خاطئ دفعناه مراراً في أجزاء هذا الكتاب، وأوضحنا أسباب خطئه؛ قاصدين أن نكشف خطره وضرره، كي لا يجد له في أيامنا واهماً يأخذ به.

وهذه المناسبة تحملنا إلى أن يعود فنردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه في رقم 3 من هامش ص 188 من إباحة استخدام المصدر وغيره استخداماً قياسياً مطرداً. ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جني المدون هناك، وهو كلام هام مفيد.

(291/3)

.....

زيادة وتفصيل:

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق 1، فنردده لأهميته؛ وهو: أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث؛ لحكمة بلاغية، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فتصير اسم فاعل؛ لما اسمه، ومعناه، وحكمه، وتنتقل إلى صيغته الخاصة به، "وهي صيغة اسم "فاعل" من مصدر الثلاثي؛ فلا بد أن تترك اسمها، وصيغتها، ومعناها، وحكمها، وتصير إليه في كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حالها السابق. فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة. وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له؛ ردّاً على من قال إنها طارئة عليه، مؤقتة - أتينا بالصفة المشبهة، "دون اسم الفاعل الحادث"؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة، وتخبرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد. فقلنا: "فصيح" وأجرينا على هذه الصيغة اسم "الصفة المشبهة وكل أحكامها، بشرط إرادة النص. ووجود القرينة الدالة عليه.

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصّاً، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة - أتينا باسم

الفاعل الحادث، دون الصفة المشبهة؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصًّا. وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثي، وهي صيغة "فاعل"، فقلنا: "فأصبح" غداً، مثلاً، وأجرينا عليها اسمه، وكل أحكامه وحده كما أسلفنا 1.

وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام، وتدل على الماضي وحده -وهذا نادر 2. أو تدل على الحال وحده، أو المستقبل كذلك، من غير أن تترك صيغتها، وإنما تظل عليها مع تغير الدلالة، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على

"1، 1" في ص 241، 242 حيث البيان والدليل.

2 لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى: "الخضري" في أول باب: "الإضافة" عند قول ابن مالك: "وإن يشابه المضاف يفعل ... " حيث صرح أنها لا تكون للماضي وحده مطلقاً ... كما يمكن الرجوع للصبان أول باب: "الصفة المشبهة" حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون للماضي وحده، أو للحال وحده، أو للمستقبل كذلك. وساق مثلاً هو "كان زيد حسنًا فقبح، أو سيصير حسنًا، أو هو الآن فقط حسن"؛ ففي الحكم خلاف، والمختار ما قررناه من الندوة. ثم انظر رقم 1 في هامش الصفحة التالية؛ لأهميته.

(292/3)

أن المراد هو الاختصار على: الماضي، أو على الحال، أو على الاستقبال، وليس المراد الدوام 1؛ بالرغم من بقاء الصيغة على صورتها؛ نحو: "هذا المتسابق سريع العدو في الساعة الماضية، بطيء الحركة الآن، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو، بعيد القفز، عظيم الأمل في الفوز". ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصارها على زمن بعيد خاص -ولا سيما الماضي- رأي ضعيف 2؛ لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه؛ بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة. أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة: "فاعل" 3.

واسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به الدلالة على الثبوت -بشرط وجود قرينة- فإنه يصير صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه، ويدل دلالتها، ويخضع لأحكامها وحدها.

وتتغير صياغته؛ فتصير من الثلاثي على وزن من أوزانها القياسية، وقد يظل محتفظاً بصيغته التي كان عليها قبل الانتقال4، إلى الدلالة الجديدة، بشرط وجود القرينة، كما في مثل: أهذا الطبيب رحيب الصدر؟ فيجواب: نعم، راحب الصدر5. وقد بسطنا القول في كل هذا في موضعه من البابين.

1 جاء في "التصريح، شرح التوضيح" - ج2 باب: "أبنية أسماء الفاعلين ... " أمثلة متعددة لها، قال بعد سردها ما نصه: "جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت، صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث؛ في أسماء الفاعلين" ا. هـ. وجاء في الحاشية تعليقاً على هذا نصه: "قوله: إلا إذا قصد بها الحدوث - قضيته: إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث، وإن لم تحول إلى فاعل. فقولهم: "إذا قصدوا الحدوث حولت إلى فاعل" ... ليس بواجب إلا أن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضي؛ استدلالاً لشيء ذكره. ولهذا اطرء تحويل الصفة المشبهة إلى: "فاعل" كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث" ا. هـ.

2 وسيجيء في ص307.

3 كما سيجيء في رقم 3 ص307. وانظر رقم 1 هنا.

4 كما سبق في هامش ص242، و"ج" من صفحتي 245، 264.

5 بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله؛ لتكون هذه الإضافة هي القرينة المطلوبة.

(293/3)

إعمالها:

الصفة المشبهة الأصلية1 مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم؛ فحقها أن تكون كفعالها؛ ترفع فاعلاً حتماً، ولا تنصب مفعولاً به. لكنها خالفت هذا الأصل، وشابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد؛ "فإنه - كفعله المتعدي - يرفع فاعلاً حتماً، وقد ينصب مفعولاً به"، وصارت مثله ترفع فاعلها حتماً، وقد تنصب معمولاً2 لا يصلح إلا مفعولاً به، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولاً به، وإنما يسمى: "الشبيه بالمفعول به3؛ إذ كيف يعتبر مفعولاً به وفعلها لازم لا ينصب المفعول به؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوباً، إنه: "منصوب على التشبيه4 بالمفعول به".

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط: "اعتمادها"5؛ سواء أكانت مقرونة؛ "بأل" أم غير

مقرونة. مثل الكلمات: القول، الطبع، القلب ... وفي قولهم: "إنما يفوز برضا الناس
الحلو القول، الكريم الطبع، الشجاع القلب" ... ولا يشترط هذا الشرط لعملها في
معمول آخر "غير الشبيه بالمفعول به": كالحال، والتميز، وشبه الجملة ...

- 1 سبق في ص 284 أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع: أصيل، وملحق به، ومؤول.
- 2 وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد. وسيجيء
التفصيل في ص 288 وما بعدها، وفيها أنواع المعمولات التي تنصبها.
- 3 كما سيجيء في رقم 3 من ص 300.
- 4 أشرنا إلى هذا في مناسبة سابقة "هامش ص 242، 265" فقلنا إن السبب هو:
صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثي لازم، وقد ورد السببي بعدها منصوبًا لا
يصلح أن يعرب نوعًا آخر من المنصوبات غير المفعول به، فأعربوه "شبيهًا بالمفعول به"،
ولم يعربوه مفعولًا به؛ لئلا تخالف فعلها. وأيضًا بالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل.
أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر، فلم يجعلوا اسمه "مفعولًا به" كاسم
المنصوب الذي نصبه اسم الفاعل، مع أنه الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم
الفاعل في كثير من أحواله، ومنها عمل النصب. ففي مثل: الحاكم ضارب المذنب،
يعرب "المذنب" مفعولًا به مباشرة، لأنه وقع عليه الضرب. لكن إذا قلنا: الحاكم سمح
الطبع، لا يعرب "الطبع" إلا شبيهًا بالمفعول به؛ لأن السماح لم تقع عليه وإنما قامت
به، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل "في ج 2 ص 53 م 65". ومثل هذا حسن
الرأي، جميل المظهر ... "راجع الشرح المفصل ج 6 ص 81".
- 4 سبق بيان الاعتماد في ص 249.

(294/3)

لأن كلمة "معمول" ليست مقصورة الدلالة على هذا الشبيه، ولا على النوع المنصوب
منه. بل إن معمولها الشبيه البارز -ويسمى أيضًا السببي 1- يجوز فيه ثلاثة أوجه؛ 2؛ أن
يكون مرفوعًا على اعتباره فاعلًا لها، ويجوز أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به
إن كان هذا المعمول "أي: السببي" نكرة، أو معرفة: كالأمثلة السابقة، أو منصوبًا على
التمييز بشرط أن يكون نكرة 3؛ "نحو ... الحلو قولًا، الكريم طبعًا، الشجاع قلبًا"،
ويجوز أن يكون مجرورًا بالإضافة: "نحو: ... الحلو القول، الكريم الطبع، الشجاع القلب"

أي: أن هذا المعمول السبي يجوز فيه -دائمًا- ثلاثة أوجه إعرابية؛ "إما الرفع على الفاعلية"4، "وإما النصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان المعمول -أي: السبي- معرفة أو نكرة، ويصح في المعمول النكرة دون المعرفة نصبه تمييزًا"، "وإما الجر على الإضافة"، ولا فرق في هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة "بأل" أو مجردة منها"، كما تقدم، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقروناً بها أو مجرداً منها. إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرب تمييزاً كما عرفنا. وفي جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها: "الاعتماد"، إلا في الحالة الواحدة التي سبقت، وهي التي تنصب فيها "الشبيه بالمفعول به"5.

1 تكرر في مناسبات مختلفة إيضاح معنى "السبي" والمراد منه؛ كالذي في رقم 4 من هامش ص264.

2 هناك معمولات يمتنع فيها الرفع، وأخرى يجب. وسيجيء ذكرها في ص304 وما بعدها. وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة، غير الشبيه بالمفعول به، منها: الحال، والتمييز، والظروف وغيرها مما سيجيء في ص309، والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضي اعتماد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به - كما سبق، وكما سيجيء في رقم 3 من ص300.

3 لأن التمييز في الأغلب لا يكون إلا نكرة.

4 في حاشية ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة: "أن نحو: زيد حسن ليس صفة مشبهة، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه: "إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت" ا. هـ.

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة في مثل: "فلان حسنٌ وجهه"، ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو مستتراً. وهذا رأي مرفوض -بحق- إلا عند ابن هشام.

5 راجع ص294 ورقم 3 من ص300.

(295/3)

وينشأ من هذا التفريع صور متعددة أكثرها صحيح، وأقلها غير صحيح. ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما، ونحدد عددهما على الوجه الذي فعله بعض

الخياليين، فأوصلهما إلى مئات، بل ألوف 1، وانتهى به التحديد إلى ما لا خير فيه. وإذا كان التحديد على الوجه السالف خيالياً مرهقاً، فإن الحرص على سلامة الأداء، وصحة التعبير يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة؛ كي نتجنبها، ونصون أنفسنا من الخطأ. وقد وضع لها النحاة ضابطاً نافعاً، يسهل فهمه واستيعابه، فقالوا 2:

يمنتع جر المعمول في كل صورة جمعت ما يأتي كاملاً؛ حيث لا يصح إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها:

1- أفراد الصفة المشبهة "بأن تكون غير مثناة، وغير جمع مذكر سالم".

2- اقترانها "بأل".

3- تجرد معمولها من "أل"، ومن الإضافة إلى ما فيه أل، ومن الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه "أل".

4- تجرد الموصوف من "أل".

فيمتنع الجر في: غرد محمود الرخيم 3 صوته، ولا يمنتع في: غرد الطائر الرخيم صوته. فإذا كانت الصفة بـ"أل"، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة مثل: لا تجادل إلا السمح الخلق، العفّ القول، الأمين الزلل.

ويجوز الجر بالإضافة أيضاً إذا كانت الصفة مقرونة بـ"أل" والمعمول مجرداً، لكنه مضاف إلى المقترن بها: مثل: هذا الحكيم إعداد الخطط، الحسن تدبير الأمور. كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بـ"أل"، ومعمولها مجرد من: "أل"، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها،

1 كما جاء في حاشية الصبان وغيره من المطولات.

2 راجع حاشية الخضري.

3 الضمير عائد على؛ "محمود": وهو خال من: "أل".

(296/3)

مثل: راقني الطاووس البديع لون ريشه؛ فإن الضمير الذي في آخر كلمة: "ريش" عائد على الطاووس وفيه "أل". وهكذا.

هذا هو الضابط العام الذي يرشدنا إلى المعمول الذي يمنتع جره بالإضافة، ويوضح الصور الكثيرة التي لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها. وأقرب هذه الصور

للخاطر: الأربعة الآتية¹، وهي حالات جر ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من: "أل".

- 1- أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" والمعمول مجرد منها، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالي منها؛ نحو: إبراهيم النبيلُ خلقه.
- 2- أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" والمعمول مجرد منها، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالي منها؛ نحو: إبراهيم النبيلُ خلق والده.
- 3- أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" والمعمول مجرد منها، مضاف إلى الخالي من "أل" والإضافة؛ نحو: هذا النبيل خلق والد.
- 4- أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" والمعمول مجرد منها، خالٍ من "أل" والإضافة؛ نحو: هذا النبيل خلق.

1 عدها الأشموني تسعاً نكتفي بالإشارة إليها. وفي الصفحة التالية تقسيم آخر حسن.

(297/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- سلك بعض النحاة مسلكاً حسناً آخر؛ لبيان أكثر الصور الصحيحة والممنوعة التي تتردد على الخواطر؛ فقال:

الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة بـ"أل"، وإما أن تكون مجردة منها؛ فإذا كانت مقرونة بـ"أل" فلمعمولها ستة أحوال يمتنع الجر في بعضها:

- 1- أن يكون مقروناً بـ"أل" أيضاً مثل: أحب الكتاب العظيم الفائدة.
- 2- أن يكون مجرداً من "أل" ولكنه مضاف للمقرون بها: مثل: أحب الكتاب العظيم فائدة البحوث.
- 3- أن يكون مجرداً من "أل" ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف مثل: أحب الكتاب العظيم فائدته.
- 4- أن يكون مجرداً من "أل" ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف؛ مثل: أحب الكتاب العظيم فائدة بحوته.

5- أن يكون مجردًا من "أل"، ولكنه مضاف إلى الخالي من "أل" والإضافة؛ مثل: أحب الكتاب العظيم فائدة بحوث.

6- أن يكون مجردًا من "أل" ومن الإضافة معاً؛ نحو: أحب الكتاب العظيم فائدة. وهذه الحالات الست قد يكون المعمول في كل واحدة منها مرفوعاً، أو منصوباً. أو مجروراً، فمجموع الصور ثماني عشرة صورة. وبعضها يمتنع فيه جر المعمول. هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة بـ"أل". فإن كانت مجردة منها فله ست حالات هي الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من "أل" وبعد هذا التجريد يكون المعمول في كل حالة مرفوعاً أو منصوباً، أو مجروراً، فله ثماني عشرة صورة أيضاً، بعضها يمتنع جره كذلك. فمجموع صوره

(298/3)

في حالي اقتران الصفة "بأل" وعدم اقترانها هو: ست وثلاثون صورة بعضها يمتنع جره. وأظهر الممنوع منها هو الأربعة التي سبق إيضاحها قبل هذه الزيادة مباشرة¹. "وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإثقال بسرده؛ لقلة وروده على الأذهان، وندرته في الأساليب الناصعة".

ب- ما ليس ممنوعاً من الصور يجوز استعماله. ولكنه -مع جواز استعماله- متفاوت في درجته؛ حسناً وقبحاً، وقوة وضعفاً:

1- فمن القبيح أن ترفع الصفة المقرونة: بـ"أل" أو المجردة منها، فاعلاً نكرة؛ نحو: صلاح الحسن وجه، أو الحسن وجه أب ... أو: صلاح حسن وجه، و ... ومن القبيح أيضاً أن تكون الصفة مقترنة بـ"أل"، أو مجردة، ومرفوعة مقروناً بـ"أل"، أو مجرداً منها. ولهذا صور أربع.

2- من الضعيف: أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة منصوبة أو مجرورة، إلا إذا كان المعمول "بأل"، أو مضافاً لما فيه "أل".

ومن الضعيف أيضاً: أن تكون الصفة "بأل" مضافة على معمولها الخالي منها. ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها.

وما عدا حالي القبح والضعف -مما ليس ممنوعاً- حسن قوى.

المسألة 105:

أوجه التشابه والتخالف بينها وبين اسم الفاعل المتعدي لواحد 1:
يجدر بنا الآن -وقد عرفنا أحوال كل منهما وقياسيته، وفرغنا من شرح أحكامهما- أن
نعرض لموازنة نافعة بينهما.

أ- إنها تشبهه في أمور، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة 2 سميت: "الصفة المشبهة باسم
الفاعل المتعدي لواحد". وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما:

- 1- الاشتقاق. فإن لم تكن مشتقة - كما في بعض أنواعها 3 القليلة - فليست بصفة
أصيلة مشبهة باسم الفاعل، وإنما هي صفة مشبهة على وجه من التأويل، نحو: عرفت
رجلاً أسداً أبوه، أو غمراً خادمه، أو ثعلباً حارسه ... ونحو: هذه قمر وجهها، حرير
شعرها، "ويجوز في كل هذا النوع زيادة ياء النسب في آخره" والمعنى التأويلي شجاع
أبوه، غادر خادمه، ماكر حارسه، مضىء أو جميل وجهها، ناعم شعرها ... و ...
وهذا النوع المؤول 3 قياسي -على قلته- ولكن يحسن التخفيف منه قدر الاستطاعة.
- 2- الدلالة على المعنى وصاحبه.

- 3- عملها النصب في "الشبيه بالمفعول به" بشرط اعتمادها. ولكن هذا الاعتماد عام
في المقرونة "بأل" والمجردة منها. "وقد سبق بيان هذا عند الكلام

- 1 أما غير المتعدي فلا تشبهه؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى: الشبيه بالمفعول به.
وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به، ولا ما يشبهه. أما المتعدي لأكثر من واحد
فلا تشبهه؛ لأن الصفة المشبهة الأصيلة مشتقة من فعل لازم.
- 2 مجموعها كاملاً هو السبب في التسمية؛ لا بعضها.
- "3، 3" راجع الكلام عليه في ص 284.

على إعمالها، كما سبق 1 تفصيل الاعتماد، وما يتصل به في موضعه المناسب من باب
اسم الفاعل 2، ومنه يعلم أن الاعتماد ضروري لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير
مقترن بـ"أل" ... أما هي فالاعتماد ضروري لها في الحالتين 3، إذا أريد أن تنصب

الشبيه"

ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى: "الشبيه بالمفعول به"، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط؛ كالرفع في فاعلها، والجر فيما أضيف إليها، والنصب في كل المنصوبات الأخرى؛ ومنها: الحال، والتمييز، والمفعول لأجله، والظرف، والمفعول المطلق⁴، وكل معمول مرفوع، أو مجرور، أو منصوب. إلا المنصوب على "التشبيه بالمفعول به" فلا بد فيه من الاعتماد.

4- قبول التثنية. والجمع، والتذكير، والتأنيث، مثل: "جميل، جميلة، جميلان، جميلتان"، "جميلون، جميلات"، ومثل: "حسن، حسنة"، "حسنان، حسنتان"، "حسنون، حسنات"، وهكذا ... و ...

فإن لم تصلح للتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة؛ مثل كلمتي: "قنعان"5، و"دلاص"6؛ فلكتاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه، وللمذكر والمؤنث، تقول: "رجل، أو رجلا، أو رجال. أو امرأة، أو امرأتان، أو نسوة"، قُنْعَان، في كل حالة مما سبق. "وهذه درع ... أو هاتان درعان

1 في ص 294، 295.

2 في ص 294.

3 فاقترانها بـ"أل" أيضاً يقتضي الاعتماد؛ بناء على الرأي القوي الذي يجعل "أل" فيها للتعريف. "انظر رقم 2 ص 313".

4 نصب المفعول المطلق في مذهب يحسن الأخذ به.

5 القنعان "بضم القاف، وسكون النون" من يستطيع إقناع غيره بكلامه، ويجمله على الرضا برأيه.

6 درع دلاص: براقة لينة.

(301/3)

... أو هؤلاء دروع" -دلاص، في كل حالة أيضاً. ومثل كلمة: "مرضع" في نحو: ما أعظم حنان، مرضع الأولاد. فإن هذه الكلمة لا تلحقها علامة التأنيث -غالباً-1، لأنها خاصة بالمؤنث، ولا تستعمل بهذا المعنى في المذكر.

1 لإلحاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان جليل في رقم 2 من هامش ص 246.

(302/3)

زيادة وتفصيل:

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث "الصفة المشبهة" وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده، أو السبي وحده، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا، أو ذاك. ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مقصورة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السبي للمنعوت:

1- إذا رفعت الصفة المشبهة سبباً للمنعوت، وكانت صالحة 1 في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك، سواء أكانا مذكرين معاً. أم مؤنثين معاً، أم مختلفين تذكيراً وتأنيثاً، فمثال المذكرين معاً: هذا عالم عظيم نفعه. ومثال المؤنثين معاً: هذه عالمة عظيمة والدتها. ومثال المنعوت المذكر والسبي المؤنث: هذا عالم عظيم تلميذاته، أو عظيم تلميذاته، ومثال المنعوت المؤنث والسبي المذكر: هذه عالمة عظيم اختراعها، أو عظيم اختراعها.

وسبب الإباحة في هذه الحالة أن الكلمة صالحة 1 للأمرين مع زيادة تاء التأنيث في المؤنث، وانتفاء القبح اللفظي والمعنوي 2 منها. بخلاف الصور الآتية، فإن فيها قبحاً، ولذا تمتنع المطابقة.

2- إذا كان لفظها -دون معناها- مختصاً بأحدهما وجب -في الأغلب- أن يكون المنعوت مثلها في التذكير، أو في التأنيث، ولا يصح -في الرأي الأغلب- أن تقع نعتاً لما يخالف لفظها في التذكير أو التأنيث؛ مثل كلمة:

- 1 صلاحها بأن تكون صيغتها بما يستعمل لنعت المذكر حيناً، ولنعت المؤنث حيناً آخر؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما، لا يستعمل في الآخر.
- 2 "ملاحظة": بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السبي تذكيراً وتأنيثاً. وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجري على هذا الفعل من

ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة؛ فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن في حكم الصفة المشبهة مثله. وبهذا يتوحد الحكم هنا وفي باقي أنواع النعت السببي الذي يجيء في ص452.

(303/3)

.....

عجزاء1.... و ... نحو: تلك فتاة عجزاء أختها. فلا يصح: ذلك فتى عجزاء أخته.
3- وكذلك إن كان معناها -دون لفظها- مختصاً بأحدهما، فلا يصح -في الأغلب- أن تقع نعتاً لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث، مثل: كلمتي: خصي، ومرضع2 ... و ... في قول بعض المؤرخين: يصف بيت أحد المماليك ... وشاهدت مملوكاً خصياً خادمه، وأميراً مرضعاً جاريته ... و ... فلا يصح: مملوكة خصياً خادمها، ولا أميراً مرضعاً جاريته.

4- وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما؛ كأكرم "وهو خاص بالذكور"، ورتقاء "وهو خاص بالنساء"؛ نحو: انصرف رجل أكرم وليده. وعجبت أم رتقاء وليدتها. فلا يصح -في الأغلب- انصرفت امرأة أكرم ابنها، ولا: عجب والد رتقاء بنته ...

ومن الناحية من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى، فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظاً فقط، أو معنى فقط، أو لفظاً ومعنى معاً، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير والتأنيث. فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببي. وهذا الرأي -على قلة أنصاره- سائع؛ لما فيه من التيسير، ومنع التشعيب، مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة. ولكن الرأي الأول أكثر شيوعاً في النصوص العالية المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها، وقوة بلاغتها، وبُعدها من القبح اللفظي.

كل ما سبق مقصور على الحالات التي ترفع فيها الصفة المشبهة سببي المنعوت. لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح3؛ ففي مثل: "مررت

1 امرأة عجزاء: أي: كبيرة العجيزة؛ "وهي: المقعدة"، ولا يقال في الفصيح: رجل

أعجز.

2 لكلمة "مرضع" بيان خاص بمعناها وبإلحاق تاء التأنيث بآخرها، أو عدم إلحاقها في رقم 2 من هامش ص 246.

3 ما يأتي هو ما أشرنا إليه في رقم 1 من هامش ص 268.

(304/3)

بفتاة حسن الوجه" يكون السببي -وهو: الوجه- واجب الرفع، لا يجوز فيه الجر بالإضافة؛ لأن الجر بالإضافة يقتضي إزالة الإسناد عنه "بالطريقة التي سبق شرحها في ص 268 ... والتي ستأتي في "ب" ص 310"، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر في الصفة، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب -في المثال السالف وأشباهه- "تأنيثها بالتاء؛ مراعاة للمنعوت: فعدم التأنيث في المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس "مضافاً إليه" مجروراً؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع. وقد يتعين عدم الرفع؛ كما في: "امرأة حسنة الوجه"؛ لأن "الوجه" لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف للسبب السالف. وقد يجوز الأمران -الرفع والجر- كما في: "مررت برجل حسن الوجه".

فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستتراً للموصوف وجب مطابقتها في التأنيث والتذكير لذلك الموصوف، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل 1 ...

1 ملاحظة: راجع كل الحالات السابقة وتوابعها في حاشية الصبان، آخر الباب عند قول ابن مالك: "فارفع بها" ...

(305/3)

ب- وتخالفه في أمور وأحكام هامة؛ توضح حقيقة كل منهما، وتميزه من الآخر؛ منها: 1- اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة، أو من المتعدي الذي هو في حكم اللازم وفي منزلته؛ فمثال الأول: حسن، وجميل؛ في نحو: "الغزال حسن الصورة، جميل العينين"، وفعلهما: حسن وجميل "بضم عينهما". وهما فعلاّن لازمان. وكذلك سَمَح، وجامد، في قول الشاعر:

السّمح في الناس محبوب خلاّقه ... والجامد¹ الكف ما ينفك ممقوتا
وفعلهما: "سَمَح، وجمد"، وهما لازمان.

ومثال الثاني: "هذا فارع² القامة، عالي الرأس؛ إذا أريد بكل من: "فارع" و"عالٍ"
الثبوت والدوام³، لا التجدد والحدوث. وفعلهما: "فرع" وعلا؛ وكلاهما متعدّ. ولكن
مجيء الصفة المشبهة من مصدره -عند إرادة الثبوت نصًّا- جعله بمنزلة اللازم؛ إذ إنّها
لا تصاغ أصالةً إلا منه، ولا تصاغ من المتعدي إلا على هذا الاعتبار الذي يجعله بمنزلة
اللازم⁴. أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدي بغير تقييد بأحدهما.

1- تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة؛ بخلاف اسم الفاعل؛ فإن له صيغة
قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثيًا؛ وهي صيغة: "فاعل". وأخرى على وزن مضارعه مع
إبدال أوله ميمًا مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الآخر -كما عرفنا- إذ كان فعله
غير ثلاثي. والصيغتان محدودتان مضبوطتان.

1 جامد الكف هو: البخيل. وكلمة: "جامد" في أصلها اسم فاعل، ولكنها هنا صفة
مشبهة، بقرينة لفظية؛ هي إضافتها إلى الفاعل، "واسم الفاعل إذا أضيف لمرفوعه صار
صفة مشبهة؛ طبقًا لما تقرر في بابه ... " وأخرى معنوية، هي: أن الجمود -بمعنى:
البخل- صفة من الصفات الثابتة التي تلازم صاحبها غالبًا.
2 طويل مرتفع ...

3 يدل على هذا هنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله؛ لأن إضافته لمرفوعه تصبّره صفة
مشبهة.

4 راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم في هامش ص 267، ومن تلك الأنوع: أن يحول
الثلاثي المتعدي إلى صيغة "فعل" "بضم العين" بقصد المدح أو الذم أو غيرهما، فيصير
لازمًا بالتحويل؛ "لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة". وعندئذ تجيء الصفة المشبهة من
مصدره قياسًا، ومن ثم كان "الرحمن"، و"الرحيم" و"العليم" ... ونظائرها من صفات
المولى -معدودًا- من الصفات المشبهة ... مع أن فعلها الأصلي: هو: "رحم"، "علم"
وهما فعلاّن متعديان.

3- دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه، أو كالدائم؛ فلا يقتصر على ماضٍ وحده، أو حال وحده، أو مستقبل كذلك، أو على اثنين دون الثالث، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام كما شرحنا. وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه: "دلالتها على معنى في الزمن الماضي المتصل بالحاضر¹ الممتد، مع الدوام"؛ لأن اتصال الماضي بالحاضر، ودوام هذا الحاضر، وامتداده يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً. فغاية العبارتين واحدة. وعلى هذا لا يصح أن يقال في الرأي الأقوى الذي يجب الاقتصار عليه: الوجه حسنٌ أمس، أو الآن، أو غداً. أما على الرأي الضعيف الذي سبق أن أشرنا بإهماله² فيجوز -بشرط وجود قرينة- بقاء الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضي، أو الحال، أو المستقبل. وأما على الرأي القوي فنقول في هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها: الوجه حاسنٌ أمس، أو: الوجه حاسنٌ الآن، أو: الوجه حاسنٌ غداً؛ وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، وإخضاعها لأحكامه كلها. وهذا الرأي وحده أحق بالأخذ. وقد سبق أن أوضحنا³ أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصّاً فعلياً أن يجيء بالصفة المشبهة، ومن يريد الدلالة نصّاً على حدوثه وتقييده بزمان معين دون باقي الأزمنة فعلياً أن يجيء باسم الفاعل. وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة؛ أهي الثبوت والدوام، أم الحدث.

ولا فرق في دلالتها على دوام الملازمة بين أن يكون الدوام مستمراً لا يتخلله انقطاع؛ "كطويل القامة، حلو العينين"، وأن يتخلله انقطاع أحياناً، "نحو: سريع الحركة، بطيء الغضب"، فيمن طبعه هذا؛ فإن الانقطاع الطارئ -ولو تكرر- لا يخرج الصفة عن أنها في حكم الملازمة لصاحبها؛ إذ إنها من عاداته الغالبة عليه⁴.

1 أي: بالزمن الحالي.

2 في ص 293. مع الرجوع إلى رقم 1 من هامش ص 293.

3 في ص 242 عند الكلام على اسم الفاعل، وأحكامه، ثم في ص 293.

4 على الوجه الذي سبق في هامش ص 282.

4- مجاراتها لمضارعها في حركاته وسكناته حيناً، وعدم مجاراته أحياناً إن كان فعلها في الحالين ثلاثياً. "والمراد بالمجارة أمران: أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والسكونية في كل منهما، وأن يكون ترتيب المتحرك والسكون فيهما متماثلاً، فإن كان الثاني أو الثالث أو الرابع -أو غيره- في أحدهما متحركاً كان في الآخر كذلك. أو كان ساكناً فهو ساكن في الآخر. وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما؛ فقد يكون الأول مفتوحاً في أحدهما، مضمومًا في الآخر مثلاً.

فمن أمثلة المجارة بينهما قولهم في الدم: فلان ساكن الريح 1، أشأم الطالع، والمضارع من الثلاثي هو: يسكن. يشؤم. ومن الأمثلة المخالفة: رخيص، ثمين، نجيب، هجين، لطيف، وغيرها مما في قول شوقي:

"الوطن كالبنيان؛ فقير إلى الرأس العاقل، والساعد العامل، وإلى العتب الوضيعة، والسقوف الرفيعة. وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمينه، ونجيب النبات وهجينه؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رياحينه؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه، غير نابٍ موضعه فهو من نوابغ الزهر قريب، وإن لم يكن في البديع ولا الغريب ...". وأفعالها المضارعة التي لا تجاريتها "وهي من الثلاثي": يرخص، يثمن، ينجب، يهجن، يلفظ ...

أما الصفة المشبهة من مصدر غير الثلاثي 2 فلا بد من مجاراتها لمضارعها؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتمًا، ثم أريد من كل منهما الثبوت؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار -كما عرفنا- لأن الصفة المشبهة لا تصاغ أصالة إلا من ثلاثي؛ فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجارية لمضارعها. ومن الأمثلة: فلان مستقيم الخط، معتدل النهج، مسدد الرأي. ومضارعها: يستقيم، يعتدل، يسدد ... و ...

1 أي: ثقیل الظل.

1 وهذا إن كانت في أصلها اسم فاعل، أو اسم مفعول، وقد تحول كل منهما إليها في الدلالة.

(308/3)

أما اسم الفاعل فلا بد أن يجاري مضارعه دائماً 1 -نحو: ذاهب، ويذهب، فاهم ويفهم، سامع ويسمع. ونحو: مكافح ويكافح، مرتفع ويرتفع، متمهل ويتمهل.

5- امتناع تقديم معمولها عليها إن كان "شبيهًا بالمفعول به"2، أما غيره فيصح؛ كشبه الجملة، والمنصوبات الأخرى التي ينصبها الفعل القاصر والمتعدي والتي يجوز تقديمها؛ كالمفعول لأجله، والحال، ... و ... و ... فلا يصح الغزال العين جميل؛ بنصب كلمة: "العين" على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة بعدها.

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه في حالات كثيرة إذا كان3 غير مقرون بـ"أل" مثل: العواصف شجرًا مقتلعةً، والسحب الكثيفة نور الشمس حاجبةً. والأصل: مقتلعة شجرًا، حاجبة نور الشمس.

وكذلك يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو فضلة ينصبها العامل المتعدي واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا. ومن أمثلة هذا قوله تعالى: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} فشبه الجملة: "على كل شيء" متعلق بالصفة المشبهة: "قدير"، وكذلك ما ورد في وصفهم عمر رضي الله عنه: "كان بالضعفاء رحيم القلب، لين الجانب، وعلى الطغاة شديد البأس، قاسي الفؤاد. وأمام الشدائد ثقة بالله. ثبت الجنان، قوي الإيمان ..."، والأصل: "كان رحيم القلب بالضعفاء شديد البأس على الطغاة، ثبت الجنان أمام الشدائد، ثقة بالله.

6- وجوب سببية معمولها الجرور، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به. فلا بد أن يكون معمولها سببياً في الحالتين، وكذلك إذا كان معمولها

1 كما أشرنا في ص 37 وفي هامش ص 238.

2 وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع، ولا المضاف إليه.

3 وقد عرضنا لتلك الحالات في بابه ص 263.

(309/3)

مرفوعاً، والصفة جارية على موصوف. والمراد بالسببي1: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها2، اتصالاً لفظياً أو معنوياً. فمثال اللفظي: لنا صاحب سمح خليقته، حلو شمائله، كريم طبعه، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب، وقول الشاعر: لقد كنت جلدًا قبل أن توقد النوى ... على كبدي نارًا بطيئًا خمودها فكل كلمة من الكلمات: خليقة، شمائل، طبع، خمود ... معمول للصفة المشبهة التي قبله، وهو معمول سببي؛ لأنه اسم ظاهر، متصل بضمير يعود -مباشرة- على المتصف

بمعنى تلك الصفة.

ومثال المعنوي قول الفرزدق في مدح زين العابدين بن الحسين:
سهل الخليقة، لا تخشى بواده ... تزينه الخصلتان: الحلم³، والكرم
لا يخلف الوعد ميمون بغوته ... رحب الفناء، أريب حين يعتزم
والأصل: سهل الخليقة منه، رحب الفناء منه، أي: من زين العابدين في المثاليين.
فالضمير محذوف مع حرف الجر، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود⁴. أو أنه لا
حذف في الكلام. وأن "أل" الداخلة على السبي تغني عن الضمير⁵.
أما اسم الفاعل فيعمل في السبي والأجنبي، مثل: "مكرم، مكرمة، منكرة، عاطفة ...
في قولهم: "تكرم العظیم تأييد له، ونصر للفضيلة، وتكرم الحقير إغراء له، ومشاركة في
جرائمه؛ فشتان بين مكرم عظيمًا

-
- 1 سبق إيضاح السبي مرة أخرى بتمثيل جلي في رقم 4 من هامش ص 264. واشتراط
سببية المعمول مقصور على حالتي نصبه على التشبيه بالمفعول به، أو جرّه بالإضافة. أما
المعمول المرفوع أو المنصوب على اعتبار ووجه آخر؛ كباقي المكملات المنصوبة - فلا
يشترط فيه السببية؛ فيجوز أن يكون أجنبيًا في الحالتين: نحو: أجميل النجمان؟ وما مظلم
الفرقدان: "وهما، نجمان متقاربان" والوالد بك فرح. ولكن نجيب السببية في مرفوعها -
كما قلنا - إذا جرت الصفة على موصوف أي على شيء يجري عليه معناها؛ نحو:
البلبل جميل تغريده، وكذلك اسم الفاعل؛ نحو: الرجل قام أبوه.
 - 2 هو الموصوف، أي الذي يتصف بمعناها. وقد يغني عن الضمير "أل" على الوجه
الكوافي المبين في رقم 4 من هامش ص 264. وفي رقم 4 التالي.
 - 3 لاحظ الشبه بين الضمير في هذه الصورة وبينه في المراحل الثلاث التي سلفت في
ص 268.
 - 4 كما سبق في رقم 4 من هامش ص 264 و ص 269، ورقم 4 من هامش ص 277،
وهذا =

(310/3)

يستحق التكرم ومكرم صغيرًا هو أولى بالزراية والتحقيق. وما الجماعة الناهضة إلا
المكرمة عظماءها، المنكرة أراذلها، العاطفة أقوياؤها على ضعفائها.

7- استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوي¹ وجره بالإضافة²؛ سواء أكانت الصفة المشبهة من الصفات التي تلازم صاحبها ولا تفارقه، مثل: البدوي طويل القامة، عريض الجبهة، أسمر اللون، أم كانت من الصفات التي تلازمه طويلاً وقد تفارقه نحو: العربي قوي السمع، حديد³ البصر خفيف الحركة ... والأصل: البدوي طويلة قامته، عريضة جبهته، أسمر لونه، قوي سمعه، حديد بصره ... و ...

أما اسم الفاعل لإضافته إلى مرفوعه ممنوعة في أكثر أحواله التي يدل فيها على الحدوث، لا على الدوام. وقد سبق تفصيل هذا⁴؛ حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الدال على الحدوث، وفعله لازم أو متعدٍ لأكثر من مفعول، لا يجوز إضافته لفاعله إلا إذا أريد منه الدلالة على الثبوت، كدلالة الصفة المشبهة، وأن الذي فعله متعدٍ لمفعول واحد قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس ... للدلالة على الثبوت ... و ... إلى آخر ما سردناه هناك، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلالة على الحدوث إلى الدلالة على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه، ولا أحكامه، وإنما ينتقل إلى الصفة المشبهة؛ فيسمى باسمها، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته.

= الرأي الكوفي أحسن؛ خلوه من الحذف والتقدير. وكل ما يقال للغض منه مردود؛ إذ ليس فيه ضعف. على هذا يكون السببي هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفة، أو بما يغني عن الضمير. وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر "سويد بن أبي كاهل" يصف ثغر فتاة:

أبيض اللون، لذيذ طعمه ... طيب الريق إذا الريق خدع
"خدع: فسد".

1 المراد بالفاعل المعنوي الاسم الواقع بعدها، المتصف بمعناها، الذي يعرب فاعلاً حقيقياً لها لو جعلناها فعلاً.

2 سيجيء سبب الاستحسان في ص 316.

3 قوي.

4 في ص 242 و 265.

زيادة وتفصيل:

أ- بقيت، أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة¹، ولا يشاركها فيها اسم الفاعل، منها:

1 فيما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك في باب عقده لها؛ عنوانه: "الصفة المشبهة باسم الفاعل". ولكنه باب مختصر؛ لم يستوف تلك الأحكام. قال في تعريفها:

صفةٌ استحسنَ جرُّ فاعلٍ ... معنى بها المُشَبَّهَةُ اسم الفاعل
يريد: الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى، هي: "الصفة المشبهة باسم الفاعل"، وهي تجر باعتبارها مضافاً. وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه. وقد شرحنا هذا الاستحسان "في رقم 7 من ص 311 وفي "ب" من ص 315 الآتية" وقال بعد ذلك: وصوغها من لازمٍ لحاضرٍ ... كطاهر القلب جميل الظاهر
أى: أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر؛ "أى -الحالي" اتصال دوام وملازمه؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة "على الوجه المشروح في: "ثالثاً، ورابعاً" من ص 282" ومثل لها بمثالين؛ أحدهما: صفة مشبيهة، كانت في أصلها اسم فاعل، ثم أريد منه الثبوت والدوام؛ فصار صفة مشبهة، في معناه وأحكامه. وبقي على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل؛ هو: طاهر القلب، والثاني: صفة مشبهة أصيلة في صيغتها، وفي معناها؛ هو: جميل الظاهر. ثم قال:

وعمل اسم فاعل المعدى ... لها على الحد الذي قد حدا
"قد حدا: أصله: قد حد، زيدت ألف في آخر الفعل لأجل الوزن الشعري. والمراد: على الرسم والضبط والتحديد التي قد حدد لكل منهما، ووضعت له الشروط الخاصة به".

يقول: ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى -والمراد: المتعدي لواحد فقط -يثبت لها؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التي وضعت لكليهما، والتي منها: أن منصوبها لا يسمى مفعولاً به، وإنما مسمى: "المنصوب على التشبيه بالمفعول به". وهذا إن كان المنصوب معرفة؛ فإن كان نكرة، فهو تمييز =

1- عدم تعرفها بالإضافة "في الرأي الراجح بين آراء قوية أيضاً أشرنا إليها من قبل1" أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط، أو أريد به الاستمرار فيلحظ في هذا الاستمرار جانب الماضي وحده.

2- "أل" الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف وموصولة معاً -في رأي- وأداة تعريف فقط في رأي أقوى.

أما الداخلة عليه فمعرفة واسم الموصول معاً "كما سبق في بابه. وفي ج 1 ص 278 م27".

= أو منصوب على التشبيه أيضاً، ومنصوب اسم الفاعل المتعدي لواحد يسمى: "مفعولاً به" وكذا بقيه الفوارق بينهما، فيجب مراعاتها. ثم بين شرطين من شروط إعمالها؛ هما عدم سبق معمولها عليها. وكونه سببياً؛ يقول:

وسبق ما تعمل فيه مجتنب ... وكونه ذا سببيه وجب

"أى: مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه، ووجب كون معمولها ذا سببيه". ولم يذكر

التفصيلات اللازمة. وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المعمول. فأدجمه في ثلاثة

أبيات حرمت كثيراً من الوضوح والتوقية؛ هي:

فارفع بها، وانصب، وجرّ مع "أل" ... ودون "أل" مصحوب "أل" وما اتصل:

يعني: ارفع بالصفة المشبهة، أو: انصب، أو جر ... وكل هذا جائز مع وجود "أل" في

الصفة المشبهة، ودون وجودها. لكن ما الذي سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجره؟ بينه

بأنه المعمول المصحوب "أل" "أى: المقترن بها"، وأنه أيضاً هو المعمول الذي اتصل.

بها، مضافاً، أو مجرداً، ولا ... تجرر بها مع "أل" سما من "أل" خلا:

ومن إضافة لتاليها، وما ... لم يخل فهو بالجواز وسما

يريد: أنه المعمول الذي اتصل بالصفة مع إضافته، أو مع تجريده من "أل" والإضافة -

كما أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة "في ص 294"، وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات

لا يجوز فيها الجر. فقال: لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة بـ"أل" سما "اسما" خلا من "أل"

أو خلا من الإضافة إلى تالي "أل" فعنده أن معمول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون

مجروراً بها وهي مقترنة بـ"أل" مع خلاؤه من "أل"، أو عدم إضافته لما فيه "أل". فإن لم

يخل جاز الجر. وفي هذا الكلام نقص كبير.

1 انظر ص 6، 29.

(313/3)

3- مخالفتها فعلها اللازم أصالة، فتتصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به 1، ولا شبهه. أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله في التعدي وال لزوم.

4- إعراب معمولها المنصوب مشبهاً بالمفعول به - وليس مفعولاً به- سواء أكان المعمول معرفة أم نكرة، وتمييزاً فقط إن كان نكرة 1.

أما معموله فمفعول به مباشرة، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل.

5- تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث؛ نحو: هذه بيضاء الصفحة. أما هو فلا تدخله ألف التأنيث.

6- عدم مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها، المتبوع بعطف؛ أو بغيره من التوابع بخلاف اسم الفاعل.

7- عدم إعمالها محذوفة؛ فلا يصح هذا حسن القول والفعل، بنصب "الفعل"، على تقدير: وحسن الفعل، أما هو فيجوز: أنت ضارب اللص والخائن، بنص الخائن. كما يجوز في باب: "الاشتغال" أن يقال: أضعيفاً أنت مساعده، أي: أمساعدًا ضعيفًا ... ؟ " بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة، ولا يصح: أوجَّهها هذه المرأة جميلته 2.

8- عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب 3 بظرف أو جار ومجرور - في الرأي الأرجح - إلا عند الضرورة، بخلافه.

9- وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت - بقرينة- إلى الدلالة على الحدوث. أما هو فقد يبقى على صيغته إن ترك الدلالة على الحدوث - بقرينة- إلى الدلالة على الثبوت.

10- جواز إتباع معمولة بالنت أو غيره من باقي التوابع. أما معمولها فلا يتبع بنت، أي: لا يصح نعته.

- "1، 1" انظر ما يتصل بهذا في ص 266، 267، وفي رقم 4 من هامش ص 294.
- 2 يوضح هذا ما سبق في: "ب" 264.
- 3 أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فحكمه حكم الفصل بين المتضايين، وقد سبق في ص 53.

(314/3)

ب- يذكر النحاة تعليلاً جديلاً¹ لاستحسان إضافة الصفة المشبهة لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله، ونلخصه هنا "بالرغم من أنه جمل منقوض بجمل مثله، ومعارض بأمثلة كثيرة، أوردها المعترضون، وضمنوها بطون المطولات، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير".

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة -على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق- إذا بقي على دلالة الحدوث نصاً، وكان فعله لازماً، أو متعدداً لأكثر من مفعول به؛ لأن إضافته في هاتين الصورتين توقع في اللبس. فتوهم أنه أضيف؛ ليجاري الصفة المشبهة -حيث تضاف لفاعلها كثيراً- وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد؛ ليصير دالاً على الثبوت والدوام مثلها؛ فأضيف إضافتها؛ ليؤدي دلالتها.

أما إن كان فعله متعدداً لواحد؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت في لبس. كما في مثل: البار مكرم أبوه فلو قلنا: البار مكرم الأب لجاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول، لا للفاعل، وأن الأصل: البار مكرم أباه؛ بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدداً لواحد، ومعناه من المعاني التي لا تقع على الذوات، "أي: على الأجسام"؛ حيث اللبس مأمون، والإبهام غير واقع. مثل محمد كاتب أبوه، فلا يصح: محمد كاتب الأب -إلا على قلة كما سبق- مع أنه لا لبس ولا إبهام في الإضافة؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات.

أما السبب في عدم صحة هذا -إلا على قلة- فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، واستناد الضمير فيها "كما أشرنا في ص 268"، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة هي نفس مرفوعها في المعنى، وهو أمر غير جائز، إلا في مواضع 2

ليس منها الموضع الحالي.

ويؤيد هذا -عندهم- تأنيث الصفة المشبهة بالتاء في مثل: مررت بالفتاة

1 أشرنا إليه في ص 268.

2 سبقت في باب الإضافة "د" ص 40.

(315/3)

الحسنة الوجه 1؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكيرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع؛ لهذا كان من المستحسن -وقيل: من الواجب- في مثل: أقبلت الفتاة الجميل وجهها أن تضاف الصفة إلى فاعلها؛ فيقال: أقبلت الفتاة الجميلة الوجه، لأن في الإضافة تخفيفاً وتقليلاً من عدة أمور تتشابه في أن كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد، ففي المثال السابق قبل الإضافة "وهو: مررت بالفتاة الحسن وجهها" -الجار والجرور بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك الصفة مع الموصوف، والفعل مع فاعله، والمضاف مع المضاف إليه. وكل هذه الأمور المتشابهة تقتضي التخفيف، ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئاً إلا الضمير؛ حيث تصرفوا في شأنه، فنقلوه، وجعلوه فاعلاً بالصفة، فاستتر فيها؛ لأن الصفة في هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هي له 2، حيث رفعت ضميره، ومن ثم استحسنت الإضافة في المثال السالف، وفي نحو: أقبلت الفتاة الجميلة وجهها، فيصير: أقبلت الفتاة الجميلة الوجه، ولم تستحسن، أو لم تصح في: محمد كاتب الأب، "وأصله قبل الإضافة. محمد كاتب أبوه"؛ لقلة الأشياء المتشابهة التي تقتضي التخفيف.

وسبب آخر -عندهم- هو: أن الإسناد في مثل: الفتاة الجميلة الوجه -بإضافة الصفة إلى فاعلها- قد تغير؛ فصار الجمال مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهاً إلى وجهها فقط، وهو جزء منها، أي: أن الإسناد في ظاهره هو للكل، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز؛ لأن من جمل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله مجازاً؛ لحكمة بلاغية؛ قد تكون المبالغة أو نحوها ... وهذا لا يستساغ في مثل: محمد الكاتب الأب "والأصل: محمد كاتب أبوه"؛ لأن من كتب

أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجرد بعيد غير مقبول، سرى من المضاف -وهو
"الأب" - إلى المضاف إليه؛ وهو: "الهاء". فهو

1 إيضاح هذا في ص 303.

2 سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له في ج 1
ص 335 م 35.

(316/3)

.....

من الإسناد إلى المضاف إليه، مع إرادة المضاف. وشتان بين الإسنادين والمجازين؛
فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذي هو بعضه، فيصح إطلاق كل منهما
وإرادة الآخر، بخلاف الثاني فهو بين الأبوة والبنوة.
هكذا يقولون¹، وهو تعليل جدي محض كما قلنا. وفيه مخالفة لما أجازوه من قبل، من
إضافة الشيء إلى نفسه أحيانا ... 2.

1 راجع حاشية التصريح في المكان.

2 كالذي في ص 41، 51 وما بينهما.

(317/3)

المسألة 106: اسم الزمان واسم المكان 1

تعريفهما:

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي¹ للفعل بقصد الدلالة على أمرين معًا: هما: المعنى
المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر؛ مزيدًا عليه الدلالة على زمان وقوعه، أو مكان
وقوعه.

أو يقال: اسم الزمان ما يدل -بكلمة واحدة- على المعنى المجرد وزمانه²، واسم المكان
ما يدل -بكلمة واحدة- على المعنى المجرد ومكانه³.

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين.
ولكنها تعبيرات لن تبلغ في الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان، فميزية كل منهما أنه
يؤدي بكلمة واحدة ما لا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة.
صوغهما:

أ- طريقة صياغتهما، والوصول إليهما من الماضي الثلاثي، غير معتلّ العين بالياء4،
تتحقق بالإتيان بمصدره القياسي -مهما كانت صيغته- ثم

"1، 1" لم يعرض لهما ابن مالك في: "ألفيته". وعرضنا لهما هنا استيفاء للمشتقات.
وقد سبق في ص182 بيان مفصل عن المشتقات، وعن أصلها؛ أهو المصدر الصريح،
أم الفعل الماضي؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمة: "الأخذ" على الاشتقاق من غير
المصدر الصريح.

2 وفي حالة نصبه التي يكون مشتركا فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان؛ كقولهم:
قعدت مقعد الضيف، أي: زمن قعوده. فكلمة: "مقعد" ظرف زمان منصوب. "راجع
الخضري والصبان ج1 أول باب الظرف".

3 وإذا كان منصوبًا مشتركًا مع عامله في حروفه فإنه يعرب ظرف مكان - كما تقدم في
باب الظرف في الجزء الثاني - نحو: قعدت مقعد الغائب، أي: مكان قعوده.
4 أما صوغهما من الثلاثي معتل العين بالياء فقد سبق حكمه في ص229 تحت عنوان:
"ملاحظة"، كما أشرنا في ص308.

(318/3)

جعلها على وزن: "مَفْعَل" 1 -بفتح الميم والعين- في جميع الحالات، ما عدا حالتين،
تكون الصيغة فيهما على وزن "مَفْعِل" 1 -بكسر العين-:
الأولى: الماضي الثلاثي صحيح الأحرف الثلاثة، مكسور العين في المضارع؛ مثل: جلس
يجلس، رجع يرجع، قصد يقصد، حسب يحسب ... و ...
الثانية: الماضي معتل الفاء بالواو2، صحيح اللام3، بشرط أن يكون مضارعه مكسور
العين4، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة، مثل: وأل يئل5، وثق يثق،
وجم يجم6، وخز يخز7، وعد يعد.
فمن أمثلة "مفعّل" -بفتح العين- للزمان: مطلع الفجر خير وقت للقراءة والإطلاع

النافع. لكثير من الطيور هجرة سنوية، فرارًا من البرد فإذا أقبل المشتى، وحل المهجر، رحلت إلى بلد أكثر دفئًا، وأنسب

"1، 1" سيجيء في "ب" من ص 325 حكم زيادة تاء التانيث في آخر هذه الصيغة.
2 بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف العلة الذي في أول الفعل الثلاثي هو "الواو" وبعضهم أطلق ولم يعين نوع الحرف، مكتفيًا بأن يذكر أن الفعل معتل الأول. لكن السيوطي قد نص على أن الماضي المعتل الفاء بالياء، الصحيح اللام مثل: يَقْط. يَمِن. يَسِر، تكون الصيغة منه على وزن: "مفعل" بفتح العين "الهمع ج 2 ص 168".
3 لأن معتل الفاء واللام معًا يجب فيه فتح "العين"؛ تطبيقًا للقاعدة العامة؛ وهي: أن الثلاثي معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمي واسم زمانه واسم مكانه على وزن "مفعل" -بفتح العين- دائمًا؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أو حرفًا صحيحًا: فاعتلال "لامه". ولو انفردت بالاعتلال -كافٍ لتطبيق القاعدة السالفة وجوبًا.

4 بعض النحاة لا يشترط في معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين، ولا ما يترتب على كسرها من حذف الواو في المضارع أحيانًا كثيرة. فيقولون "الموجل والموحل". بالكسر فيهما، على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة "أي: وجل يوجل وحل يوحل" وأمثالهما. وبناء على هذا يجوز في اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن "مفعل" -بفتح العين وكسرها- "وقد قال شارح المفصل -ج 6 ص 108- إن الفتح أقيس، والكسر أفصح" فالأمران صحيحان قويان.

5 وأل يئل، بمعنى: التجأ يلتجئ.

6 وجم من الأمر وجومًا، كرهه، أو: تركه مضطرًا. أو: سكت على غيظ.

7 طعن برمح ونحوه.

(319/3)

جَوًّا. والمراد: زمن طلوع الفجر. زمن الشتو "بمعنى: الشتاء". زمن الهجر: "بمعنى

الهجرة". وأفعالها الثلاثية هي: طلع. شتا. هجر.

ومن أمثلة "مفعل" -بكسر العين- للزمان: كلمتا مغرس، وموعد في قولهم: لغرس

الشجر مواسم معينة: فإذا حان المغرس، وحل موعده أسرع الزراع إلى غرس ما يريدون. ومن أمثلة "مفعِل" -بفتح العين -للمكان: "مدخل، مطعم، مطبخ، مكتب، ملعب، مشرب، منأى، مسرح، مأوى ... " في قول القائل: "زرت بيتًا لأحد الرفاق؛ فراقني جماله؛ وتمام نظافته، وبراعة تنسيقه، ووفائوه بمطالب الحياة السعيدة؛ فهذا مدخل للأضياف، يسلمهم إلى غرفة استقبال أنيقة. وهذا مطعم واسع، حسن الترتيب، يحمل إليه شهية الطعام من مطبخ آية في النظافة. وفي جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب البيت مكتبًا له، تطل على حديقة عامرة بعيون الأزاهير. وفي أحد الأطراف ملعب فسيح، مهدت طرقه، وفرشت أرضه بالكأ الناعم الأخضر. وفي ركن منه مشرب للدافء والبارد. وفي منأى عنه مسرح ومأوى للطيور الأليفة، وبعض الحيوانات المستأنسة ...".

والمراد؛ مكان الدخول، مكان الطعام، مكان الطبخ، مكان الكتابة. مكان اللعب، مكان الشرب، مكان النأي، أي: البعد. مكان السرح أي: الرعي، مكان الإيواء ... ومن أمثلة "مفعِل" -بكسر العين -للمكان؛ مجلس، مرجع، مقصد، موثق، موئل، مورث؛ كقولهم في وصف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: كان واضح الجلال، عظيم الهيبة. مجلسه مجلس علم ووقار؛ لا تسمع فيه لغوًا، ولا تأثيمًا، والإمام فيه مرجع الفتوى، ومقصد المستفهم، وموثق الشاك، وموئل اللانث ... أي: مكان الجلوس، مكان الرجوع، مكان القصد، مكان الوثوق، مكان الوأل، "أي: الالتجاء".

(320/3)

أما صياغتهما والوصول إليهما من الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها¹. ب- فإن كان الماضي غير ثلاثي فطريقة صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه: ثم قلب أوله ميمًا مضمومة، وفتح الحرف الذي قبل الآخر، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان²، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعًا للقرائن اللفظية أو غير اللفظية، فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في هذه الصيغة؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر. فمن الأمثلة: ممسى ومصبح "أمسى، يمسى، ممسى. أصبح، يصبح، مصبحًا"، نحو: الحمد لله ممسانا ومصبحنا، ونحو قول التاجر: متجري مصبحي وممسي. والمراد: "الحمد لله في وقت إمسانا وإصباحنا. متجري مكان إصباحي وإمساني".

ونحو: الفلك دوار في حركة دائبة، فليس له منقطع يتوقف عنده إذا حان، ولا متوقف يستريح ساعته إذا حلت. والمراد؛ ليس له زمان انقطاع، ولا زمان توقف.
ومن الأمثلة: كوخ تملؤه السكينة والطمأنينة والوئام خيرٌ مستقرًا وأعظم مقامًا من قصر فخم يسوده القلق والفزع، ودواعي الشقاق. والمراد: خير مكان للاستقرار، وأعظم مكان للإقامة.
حكمها:

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعلق بهما شبه الجملة 3

1 وفي ص 236 بعنوان: "ملاحظة".

2 وصالحة أيضًا لأن تكون مصدرًا ميميًا، وأن تكون اسم مفعول -لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة في صيغتها التي تصاغ من مصدر غير الثلاثي، متحدة في طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة. وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوي بينها موكولًا للقرائن، خاضعًا لوجيها.

3 يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة؛ لأن فيهما رائحة الفعل، وهي تكفي مسوغًا للتعليق؛ "كما سبق في هامش ص 351".

(321/3)

ولكنهما لا يعملان شيئًا من عمل فعلهما؛ فلا يرفعان الفاعل -أو نائبه، ولا ينصبان المفعول به، ولا غيره ...

ويصح -عند الحاجة- زيادة تاء التانيث في آخر صيغة "مفعول" -بفتح العين، وكسرهما- بشرط أن تكون الصيغة للمكان؛ مرادًا تانيث معناه؛ سيجيء البيان الخاص بهذا 1.

1 في "ب" من ص 325 مشتملاً على قرار الجمع اللغوي في ذلك.

(322/3)

زيادة وتفصيل:

أ- يقول فريق من النحاة: إن اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن "مفعل" -بكسر العين- سماعاً عن العرب. وكان القياس الفتح؛ ومنها: المشرق، المغرب، المطلع، المسجد، المرفق¹، المنسك²، المفرق³، المنجز⁴، المسقط⁵، المنبت، المسكن، المحشر، الموضع، مجمع الناس، المخزن، المركز، المرسن⁶، المنفذ⁷، المعدن، المأوى، إذا كان خاصاً بالابل تأوي إليه.

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السالفة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر، وأن قياسها الفتح، ويكتفون بهذا، دون أن يعرضوا ببيان شافٍ لأمرين هامين.

أولهما: ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات "دون الاقتصار على أحد الضبطين"⁸ مثل: مسجد، موضع، منبت، مطلع، مسقط، مظنة، مشرق، مغرب، مسكن، مجمع الناس، مغرب، مرفق، منسك⁹، محشر ... فورود السماع بالفتح أيضاً أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام، وجعله منطبقاً عليها. وإذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها: "وردت مكسورة، وكان قياسها الفتح". فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضاً؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطبق الضابط

1 مكان الرفق "والرفق: ضد العنف والقسوة". ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة، كمرفق الكهرباء، أو مرفق السكك الحديدية.

2 المعبد.

3 مكان الفرق في وسط الرأس.

4 مكان الذبح.

5 مكان السقوط.

6 لموضع الرسن، وهو الحبل الذي تقاد به الدابة ...

7 موضع النفوذ.

8 ومن هذه المراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً مريخاً: "المصباح المنير"

آخر ج 2 ص 964 الفصل الخاص بصيغة مفعل للزمان والمكان والمصدر الميمي.

9 ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق، ما سجله السيوطي في كتابه:

المزهر. ج 2 ص 63 في باب: ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها. وهي: "المطلع، المفرد، الحشر، المنبت، المذمة، الحل ...".

(323/3)

العام عليه، "أي: اجتمع فيه السماع والقياس" كما أن ورود السماع بالكسر يجز فيها استخدام الكسر أيضاً: مراعاة للمسموع، دون أن يوجب الاقتصار عليه. بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس¹. فيكف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً؟

ثانيهما: أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين؛ طبقاً للوارد عن العرب؛ كمضارع الأفعال الصحيحة: "رفق، فرق، جزر، حشر ... " فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم؛ بل يجوز فيها الكسر أيضاً" طبقاً للوارد. وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة؛ وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها، وتخصيصها بأنها: "وردت مسموعة بالكسر، وكان قياسها الفتح". ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها ...

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تمالأ فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر، وأن قياسها الفتح ليست مخالفة للقياس الأصيل، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة؛ إما لأنها مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر، ومتى ورد فيها الكسر صح مجيء الصيغة مكسورة العين، وفقاً للقاعدة العامة، والقياس المطرد ... 2.

1 طبقاً للبيان الشامل الذي سبق في هامش ص 191 وما بعدها؛ وهو عام في كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر، والجموع، وغيرها ... وفيه نص خاص بالكلمات التي وردت هنا؛ والتي وصفوها بأنها: "وردت مسموعة بالكسر، وكان قياسها الفتح ...

"، فقد قال عنها "القاموس المحيط" في مادة: "سجد" ما نصه: "ألزموها كسر العين والفتح جائز، وإن لم نسمعه"، أما بقية الأدلة على الموضوع العام فهناك بيانها الأكمل ...

2 هذا إلى ما نقلناه عن القاموس في رقم 1 السابق من الحكم عليها بحكم عام شامل؛ هو قوله: "الفتح جائز، وإن لم نسمعه".

(324/3)

.....

ب- وردت صيغ - كثيرة لاسم المكان، قليلة لاسم الزمان - من مصدر الثلاثي على وفاق القاعدة، ولكنها محتومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة؛ "إذ يقصد منها: البقعة، بمعنى المكان". فمما ورد في الكلام العربي الفصيح: "المَزَلَّة" بكسر الزاي لموضع الزلل، المَطْنَة بفتح الطاء 1 "مكان الظن، المَشْرَقَة بفتح الراء" لموضع شروق الشمس والقعود فيها، مَوْقَعَة الطائر "بفتح القاف" للمكان الذي يقع فيه، المَشْرِية للغرفة، المدبغة، المزرعة، المزلقة، المنامة ... وكثير مثل هذا يزيد على المائة، ولكنه يكاد يقتصر على المكان. فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان مرادًا منه: "البقعة"، بزيادة تاء التأنيث على صيغة "مفعِل" التي هي بفتح العين أو بكسرها، لتصير "مفعِلَة" بفتح العين أو كسرها 2 مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه؟ اختلف قدماء النحاة في الرأي؛ فقليلهم يميز القياس، وأكثرهم يميل -بغير داعٍ قوي- إلى المنع؛ لتوهمه أن هذا الكثير -المسموع المختوم بالتاء في صيغة اسم المكان- قليل لا يكفي للقياس عليه.

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديدٌ موفقٌ؛ إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات 3؟ نعم؛ إنها قلة، ولكنها: "نسبية"، أي: بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث، والقلة "النسبية" على هذا الوجه تبيح القياس العام، وتجزئ المحاكاة من غير تقييد 4، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى 5، فاختلاف الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة. ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى؛ ولا يجلب لها نفعًا. فالأنسب إباحة القياس في صيغة "مفعِلَة"

- 1 وقد سمع فيها الكسر أيضاً.
- 2 دالة على المؤنث، المراد به البقعة، بمعنى المكان.
- 3 قال شارح "القاموس المحيط" في مادة "أسد" إن بعضهم جعله مقيساً؛ لكثرة أمثاله.
- 4 انظر البيان الخاص بهذا في رقم 4 من هامش ص 79.
- 5 هذا رأي بعض أئمة العربية ممن يفسرون القياس "كما جاء في مجلة الجمع اللغوي ج 1 ص 232" بأنه الجري على مقتضى الكثرة في جنسها، لا الأغلبية العامة. وبه أخذ الجمع اللغوي في كثير من أحكامه وقراراته، بع أن يبين قوته، ورجاحة أدلته، وشدة الحاجة للأخذ به.

(325/3)

بفتح العين أو كسرهما؛ تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها، مع الاقتصار في القياس على اسم المكان؛ لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يبيح القياس عليها، دون اسم الزمان، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان¹ وهي غير "مفعلة" الآتية هنا في "ج".

وأهم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسي لتأنيث معناها، وأن هذا الإلحاق قياسي مطرد في جميع أنواعها، إلا بعض صيغ معينة، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان - كما سيجيء في باب التأنيث، ج 4 م 169 ص 440.

هذا، وقد أباح مؤتمر الجمع اللغوي القاهري "في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة 1967 زيادة التاء للتأنيث في "مفعلة" "صيغة اسم المكان" مطلقاً، "أي: سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر، وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو: ستة وعشرين ومائة "126" كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث².

ج- قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثي³ الحسي⁴ صيغة على وزن:

1 جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة، "ومنها: شرح المفصل ج 6 ص 109

موضوع: اسم الزمان والمكان". وسيبويه أحد الأئمة الذين يجيزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها؛ فيعود عليها الضمير، وأسماء الإشارة، ونحوها مما تقع فيه المطابقة - بالتذكير أو التأنيث؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه. نحو: "أتتني كلام أسرُّ بها"، مراعيًا المعنى، أي: أتتني رسالة، أو عبارة، أو مقالة. ويصح: أتاني كلام أسرُّ به، مراعيًا اللفظ؛ وهو: الكلام. ومثل: "حاشا" يكون حرف جر" ويكون فعلاً ماضياً. وإذا كانت فعلاً ماضياً فالكثير الفصيح ألا تقع بعد "ما" المصدرية ... ". فالتأنيث ملحوظ فيه الكلمة، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ، أو الحرف. والأفضل اليوم - بل الواجب - عدم الأخذ برأي سيبويه هنا إلا في "مفعلة" التي نحن بصدددها. أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه. فالواجب تقييده بما سلف؛ منعاً لإفساد البيان اللغوي، وحرصاً على سلامة اللغة.

2 راجع القرار وما يتصل به في ص 43 من الكتاب الذي أخرجه الجمع سنة 1969 باسم: "كتاب في أصول اللغة، مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها الجمع ومؤتمره من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين".

3 الثلاثي أصالة أو تحويلاً "بالتفصيل المبين في الصفحة الآتية.

4 سواء أكان حيواناً، أم نباتاً، أم جماداً، وقد أشرنا لهذا في "ب" من هامش ص 180. حيث الكلام على أصل "المشتقات" بتفصيل مفيد، وأن بعض القدماء كان يطلق كلمة: "الأخذ" على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالجامد الحسي و ... و....

(326/3)

"مفعلة" بفتح الميم والعين دائماً بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء¹ الحسي الجسم، "أي: الذي ليس معنوياً². فإذا وجد مكان يكثر فيه: "ورق" - مثلاً - صغنا "مفعلة" من: "ورق" فقلنا: "مورقة"؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المسمى: "بالورق". وإذا وجد مكان يكثر فيه: "عنب" صغنا من كلمة "عنب": "معنبة"، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الجسم المسمى: "بالعنب". وإذا وجد مكان يكثر فيه: "البلح"، صغنا من كلمة: "بلح"؛ "مبلحة" للدلالة على المكان

الذي يكثر به البلح. وهكذا تصاغ "مفعلة" -من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معاً، هما: المكان وما يكثر فيه من شيء حسي معين، "كما سبقت الإشارة لهذا³".

فالمراد: هو وصف بقعة، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسم. ومن الأمثلة أيضاً: مأسدة: لأرض يكثر فيها الأسد. مذأبة: لأرض يكثر فيها الذئب. مذهبة: لأرض يكثر فيها الذهب. مقمحة: لأرض يكثر فيها القمح. مرملة: لأرض يكثر فيها الرمل. إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسية. ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة: الاشتقاق من أسماء الأعيان³ الثلاثية. أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها "مفعلة" لهذا القصد. إلا إن كان الاسم مشتقاً على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها، وتجريده منها، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تشتق منها تلك الصيغة بغير لبس؛ مثل: "مبطخة" لأرض يكثر فيها: "البطيخ". و"مغزلة" لأرض يكثر فيها الغزال، و"محصنة" لأرض يكثر فيها الحصان. فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي؛ إما أصالة، وإما

1 هذه الكثرة شرط لا بد من تحققه قبل الصياغة المطلوبة.

2 أما المعنوي "كالمصدر" فهو أصل الاشتقاق.

3 سبقت الإشارة لهذا في "ب" من هامش ص 183.

4 الأعيان، أو الذوات: جمع عين وذات، وهي الشيء المجسم المشخص. وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر؛ إذ المصدر أمر معنوي محض.

(327/3)

.....

تحويلاً؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويسير ثلاثياً؛ اتباعاً للمأثور الغالب عن العرب.

أما المجرد من غير الثلاثي فيسلك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية؛ دون استخدام لتلك الصيغة؛ إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة: "مفعلة" من المجرد الذي تزيد حروف الأصلية على ثلاثة¹.

بقي أن نشير إلى مسألتين هامتين:

الأولى: أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع؟ لقد ارتضى الجمع اللغوي القاهري قياسيتها، ونص قراره 2:

"جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب، ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم. وهل لنا أن نقيس عليه؛ فنقول مثلاً: "مغزلة" للأرض التي يكثر فيها الغزال، وقد جرد لفظ: "الغزال" من زيادته، ومحسة للأرض التي يكثر فيها الخس، و"متبرة" للأرض التي يكثر فيها التبر - إذا كان العرب لم يقولوا هذا؟

1 قال الرضي في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه: "ما كثر بالمكان يبنى على مفعلة". ما نصه: "لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمفعلة - في الرباعي فما قوته؛ نحو: الضفدع، والثعلب، بل استغنوا بقولهم: كثير الثعالب. أو تقول: مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى - يريد: اللام الأولى في الوزن الصرفي للكلمات الرباعية - على أنها اسم فاعل - قال لبيد: يَمْنُ أعدادًا "بلْبُنَى؛ أو "أجا" ... مضفدعات كلها مطحلبة".

ا. هـ. ص 188 من الطبعة التي أخرجها: الزفزاف وزميله. وقد جاء في شرحها البيت السالف إن معنى: "ييمن" هو: قَصَدَنَ - ومعنى الأعداد: "بفتح الهمزة" هو: الماء الذي لا ينقطع. المفرد: عد؛ بكسر أوله - ولبنى وأجا: جبلان - مضفدعات: كثيرة الضفادع، مطحلبة: كثيرة الطحالب ...

2 ورد قراره مسجلاً في ص 12 من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة 1938. وله إشارة عابرة في ص 43 من الكتاب الذي أخرجته الجمع سنة 1969 مشتتلاً على القرارات الجمعية من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين.

(328/3)

.....

في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير:

"أحدهما: أن هذا البناء - مع كثرته - من قبيل المسموع ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل

إلى حد أن يقاس عليها.

"والآخر: أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها. وله من كلام بعض 1 الأئمة الكبار ما يعضده.

"وقد أخذ المجمع بالرأي الثاني؛ لأنه قوي، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب" 1. 2.

1 ومن هؤلاء صاحب: "المكمل، شرح المفصل" حيث يقول ما نصه: "اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا لها "مفعلة"، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي، كقولك أرض مسبعة، أي: يكثر فيها ... " 1. هـ. وسرد بعد هذا أمثلة كثيرة.

2 للقرار الجمعي السابق ما يشبه التتمة المستقلة، صدرت بعده بأمد طويل؛ ففي الجلسة التالية للمؤتمر الجمعي بتاريخ 17/12/1959 عرض استفسار لأحد الأعضاء، نصه:

"كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتي: "تصاغ: "مفعلة" "بفتح العين" قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه الأعيان؛ سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد ... ". وقد يسر هذا القرار لواضعي المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمامها أشباهها من الألفاظ الأعجمية؛ مثال ذلك: ملبنة، مزبدة، مقطنة، موردة، مقصبة ...

"وفي أثناء معالجي لهذه الألفاظ -وما يشابهها- برزت عقبة لم أستطع تذليلها، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر؛ وهي تلخص بالسؤال الآتي:

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثي فعل وكانت عين الاسم حرف علة، "كما في كلمات: توت. خوخ. جوز، وأشباهها" فما هو حرف العلة في اسم المكان الذي يصاغ من اسم العين على وزن مفعلة؟

"وبعد؛ أرجو المذاكرة في هذا الموضوع، أو إحالته على اللجنة المختصة؛ بغية اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين في المصطلحات العلمية" 1. هـ.

وقد أحيل الاستفسار إلى لجنة الأصول؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه، ونص القرار: "القاعدة في صوغ: "مفعلة" مما وسطه حرف علة هي: "الإعلال" فيقال في مثل: "توت"، و"خوخ"، و"تين": متاة، ومخاخة، ومتانة. لكن وردت في اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال؛ مثل: مثوبة، مشورة، مصيدة، مقودة، مبولة، ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً. ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال

أبين في الدلالة على المعنى. ولإعلال في هذا الباب غير مستحكم. وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في "أفعل"، و"استفعل"؛ كأغيم، وأغيل، واستحوذ، واستقوم، واستجوب، =

(329/3)

الثانية: أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي:

= واستصوب ... وإذا أجزى الصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال، في الإعلال "ا. هـ.

هذا نص الاستفسار، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه، "كما وردت نصوصها الحرفية في ص 50 من مجموعة البحوث، والمحاضرات لمؤتمر الجمع، في دورته السادسة والعشرين، سنة 1959-1960".

وإني ألحظ في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجليية والتوفيق. فالقرار ينص على أن القاعدة هي: الإعلال. وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة. وعدم الخروج عليها، ما دامت قد استحقت اسمها: وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه كما يقولون.

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول: وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال ... فما مراده بالكثرة؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة "وهي قاعدة: "الإعلال" فريدة يجب الاقتصار عليها؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين، يجوز القياس على كل منهما؛ هما: "التصحيح والإعلال". وإن كان لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأول عند التعليق، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً.

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحياناً؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذي له الحق في تحديدها؟ ... و ...

وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك "كما يقول القرار" في الدلالة على المعنى من الإعلال - فلماذا نترك الأبين إلى غيره؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطاً عاماً يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب

غير مستحكم "كما يقول القرار" فلم التمسك به، وبناء القاعدة عليه؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد - كما يشعر القرار - جواز التصحيح في "أفعل" و"استفعل"، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما؟ وبالرغم أيضاً مما قاله ابن جني في كتابه الخصائص "ج 1 ص 99" ونقله السيوطي وغيره في كتابه: "الأشباه والنظائر" وفي كتابه المزهر "ج 1 ص 136" عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس؟ مثل: استحوز واستصوب؟ فقد قال ما نصه: "اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوز، واستصوب ... أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في استساغ استسوغ، ولا في استباع استبيع، ولا في أعاد أعود ... ولم نسمع شيئاً من ذلك. قياساً على قولهم أخوص الرمث ... "الرمث: نبت حامض. وأخوص: صار كالخوص" ... فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه؟

وما المراد من قول التقرير: إذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ... ؟ فهل اطرد التصحيح في الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذي يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا في المسائل التي نصوا عليها؟ ... تلك هي بعض =

(330/3)

.....

"مفعول" و"مفعلة" الخاصتين "باسم المكان" فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذي يحدث به. أما تلك فتضاع من الثلاثي المحسوس للدلالة على المكان وعلى شيء حسي معين يكثر به، لا على شيء معنوي، فالفرق كبير بين الداليتين. والفرق أكبر وأوسع في الأصل الذي يشتقان منه، وفي طريقة الصياغة، ووزن الصيغة، ما يتبين هذا جلياً في الشرح الخاص بكل.

د- ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمي 1 واسمي الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية، وماضي المصدر الميمي غير مضعف هو:

- 1- إذا كان الماضي الثلاثي معتل اللام، "مثل: دعا. سعى ... " فالصيغة للمشتقات الثلاث هي وزن: "مفعَل" "بفتح، فسكون، ففتح" تقول: مدعى. مسعى ...
- 2- إذا كان الماضي الثلاثي صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها: "مثل: نظر ينظر. فتح يفتح ... " فالصيغة للثلاثة على وزن "مفعَل" أيضًا كالسابقة.
- 3- إذا كان الماضي الثلاثي صحيح الأحرف، ومضارعه مكسور العين، "مثل: جلس يجلس. عرف يعرف ... " فالميمي على وزن: "مفعَل" أيضًا، واسما الزمان والمكان على وزن: "مفعَل" بكسر العين.

= الجوانب التي تحتاج إلى إلى التجلية والبيان، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشيه الغموض أيضًا ولا سيما إذا عرضنا لرأي سيبويه في مثل تلك الكلمات التي لم يمر عليها الإعلال بالنقل من مثل: استحوذ، استصوب.. فهو يقول ما ملخصه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلقة أيضًا على القياس إلا استحوذ، واستروح الريح، وأغيلت ... ثم قال: ولا مانع من إعلاها وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد. راجع ص 47 من كتاب: ليس من كلام العرب لابن خالويه.

ويدور بخليدي أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره، وزاد عليها إباحة التصحيح في حالة واحدة هي: أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره، ولا منجاة من الخفاء اللبس إلا بالتصحيح -لو فعل هذا- لكان سليماً من الغموض، بعيداً من التعارض، مسائراً بعض المذاهب اللغوية العامة.

1 سبق تفصيل الكلام عليه في ص 231.

(331/3)

-
- 4- إذا كان الماضي الثلاثي معتل الفاء بالواو، صحيح اللام، ومضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو؛ "مثل: وعد يعد ... " فالصيغة للثلاثة هي: "مفعَل" بكسر العين.
- ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا في صورة واحدة هي التي يكون فيها الماضي الثلاثي صحيح الأحرف مكسور العين في المضارع، فيصاغ المصدر الميمي على وزن "مفعَل" -بفتح العين- ويصاغ اسماً للزمان والمكان على وزن "مفعَل" بكسر العين.

ويجوز في المصدر الميمي أيضاً أن يكون على وزن "مفعّل" -بفتح العين أو كسرهما- إن كان ماضيّه مضعّفاً¹.

كل ما سبق حين يكون الماضي ثلاثيّاً فإن كان غير ثلاثي فيصاغ الثلاثة -وكذا اسم المفعول- على وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح الحرف الذي قبل آخره، وتكون القرائن هي المميّزة بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره الثلاثة الأخرى.

1 طبقاً لما سلف في ص 227.

(332/3)

المسألة 107: اسم الآلة

تعريفه:

اسم يصاغ قياساً من المصدر الأصلي¹ للفعل الثلاثي المتصرف -لازماً أو متعدداً- بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر. وتحقيق مدلوله. وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوراً على صيغة اسم الآلة القياسي، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة، ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص "اسم الآلة"، ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظاً، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة، فميزته أن يؤدي باللقطة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة.

صوغه:

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مطلقاً² يصاغ من غيره.

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية: هي: مِفْعَل. مِفْعَال. مِفْعَلَة. وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه، ندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث³. مثال ذلك:

1- نشر النجار الخشب نشرًا، فآلة النشر هي: منشَر. أو: منشار، أو: منشرة.

1 في ص 182 تفصيل الكلام على أصل المشتقات؟ مصدرًا وغير مصدر ... ولم يعرض

- ابن مالك في "ألفيته" لاسم الآلة. وقد عرضنا له استيفاء المشتقات.
- 2 أي: سواء أكان الفعل متعدياً أم لازماً، كما تقدم. وانظر: "ب" ص 236 حيث البيان الخاص يصوغه من اللازم.
- 3 زاد عليها مجمع اللغة العربية أوزاناً أخرى تجيء في ص 337.

(333/3)

-
- 2- برد الصانع الحديد برداً، فآلة البرد هي: مبرد، أو: مبراد، أو: مبردة.
- 3- ثقب سداد القارورة ثقباً - فآلة الثقب هي: مثقب، أو: مثقاب، أو مثقبة.
- 4- سخن الماء سخانة وسخونة - فالآلة التي تتحقق بها السخونة، هي: مسخن، أو: مسخان، أو: مسخنة.
- 5- سلكت الطريق سلوكاً، أي: ذهبت فيه ونفذت منه. فالآلة التي يتحقق بها الذهاب والنفاذ، هي: مسلك، أو: مسلاك، أو: مسلكة.
- 6- سمحت للمحتاج ببعض الغلة سموحاً، وسماحاً، وسماحة، فالآلة التي يتحقق بها السماح وتستخدم في الإعطاء، والتناول، هي: مسمح أو: مسماح، أو: مسمحة ... و ... وهكذا.
- حكمه:

اسم الآلة لا يعمل عمل فعله؛ فلا يرفع فاعلاً أو نائب فاعل، ولا ينصب مفعولاً به، ولا غيره؛ فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التي لا تعمل عمل فعلها¹. ويلاحظ أن صيغة "مفعال" مشتركة بين "اسم الآلة" و"صيغة المبالغة"؛ فهي من الأوزان الصالحة لهذه، ولتلك - كما سبق² - والتفرقة بينهما في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية؟ كالشأن في كل صيغة مشتركة، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه هنا أو هناك، ففي مثل: "تخيرت للخشب الجزل منشراً قوياً يمزقه" - تكون صيغة "مفعال" اسم آلة: بخلافها في مثل: "ما أعجب فلاناً في التحدث عن

2 وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة - كما سبق في رقم 1 من هامش 274 - ومع أن هذه الأربعة لا تعمل، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من رائحة الفعل

"راجع هامش ص221".
3 في رقم 4 من هامش ص258.

(334/3)

نفسه، ونشر أخباره، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه!! إنه جدير بأن يسمى:
منشاراً؛ فإنها صيغة مبالغة في النشر. ومثل: كلمة: "مذيع"؛ فقد يراد منها الآلة
الصماء التي تستخدم في نقل الأخبار المذاعة. وقد يراد منها الشخص المتكلم في تلك
الآلة¹. فمثال الحالة الأولى تدل عليها القرينة: توقف المذيع لخلل في أسلاكه. ومثال
الثانية التي تدل عليها القرينة أيضاً: ما أفصح المذيع، وما أعذب صوته، لم يتلجلج،
ولم يتردد، ولم يشوه كلامه بلحن أو خطأ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد.

1 هذا من الوجهة اللغوية. وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة "بالمذيع" وتسميه
الشخص: بالمذيع.

(335/3)

زيادة وتفصيل:
أ- وردت ألفاظ مسموعة شذت صيغتها عن القياس؛ منها: "المنخل"؛ للأداة التي
ينخل بها الدقيق. "والمدق"؛ للأداة التي تدق بها الأشياء الصلبة "والمدهن"؛ للأداة التي
تستخدم في الدهان. و"المكحلة"؛ للأداة التي تستخدم في الكحل، أو للوعاء الذي
يوضع فيه. و"المسعط"؛ للأداة التي يسعط بها العليل، أو الصبي؛ إي: يوضع بها الدواء
في أنفه، "وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا "المدق" فبضم أوله وثانيه"، "وإراث" للأداة
التي توقد النار ...

ولما كانت تلك الأوزان -وأشباهاها- خارجة عن الصيغ القياسية، جاز استعمالها كما
وردت مسموعة عن العرب، وجاز -كما سيتبين بعد¹- اشتقاق صيغة قياسية من
مصادر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمتها، بحيث تحيء الصيغة الجديدة على

وزن "مفعّل" أو: "مفعلة" أو "مفعّل" وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة.
ب- في محاضر جلسات المجمع اللغوي القاهري، في دور انعقاده الأول "ص371"،
بحث وافٍ على اسم الآلة، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصيلة التي تصدرت
لبيان أحكامه. ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية، وما أثاره من جدل عنيف،
ومناقشات مستفيضة مسجلة هناك -يتبين أن بين العلماء خلافاً شديداً يكاد يتركز في
ثلاث مسائل:

أولها: أن يكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثي المتصرف، المتعدي واللازم، أم من
مصدر المتعدي فقط، كما يميل إليه أكثر السابقين؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان؟
ثانيها: أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية، أم أمره مقصور على الثلاثية
وحدها؟

ثالثها: أيجوز القياس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه، أم يجب الاقتصار عليها؟

1 في "ب" التالية.

(336/3)

وخير إجابة عن تلك الأسئلة -وهي إجابة مستمدة في أكثرها من البحوث والمناقشات
التي دارت بالمجمع، ثم من مراجع واعتبارات أخرى- هي:
1- جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدي، دون مصدر
الأفعال غير الثلاثية، ودون أسماء الأعيان. فيجب الاقتصار في هذين على المسموع
وحده.

2- ويجوز القياس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مع ورود صيغة
مسموعة تخالفه. لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة، وبخاصة إذا
كانت شائعة.

"ملاحظة": جاء في مجلة المجمع اللغوي، القرار الآتي نصه 1:
"يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، "وهي: مفعّل، مفعلة، مفعّل، وكذا:
"فعالة" التي أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل " ... صيغ أخرى؛ هي:

أ- فعال؛ مثل: إراث "لما توارث به النار، أي: توقد".

ب- فاعلة: مثل: ساقية.

ج- فاعول؛ مثل: ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع^١ أ. هـ.

وفي الصيغ الأربع الجديدة التي اشتمل عليها هذا القرار ما يقتضي التأمل والتلبث. فصيغة: "فعالة" المقترحة: "اعتماداً على كثرتها في الاستعمال القديم والحديث؛ ومن الحديث: ثلاجة، خرامة، خراطة، كسارة: لآلة الثلج، والخرم، والخرط، والكسر؛ إنما تصاغ على أصل عربي فصيح وهو صيغة: "فعال" المؤنثة المشتقة للدلالة على المبالغة، أو على النسب لأمر من

1 راجع ص 250 من مجلة الجمع اللغوي، العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين، سنة 1962-1963. وكذلك ص 19 من كتابه الذي أخرجه سنة 1969 باسم "كتاب في أصول اللغة" مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين وفي هذا المرجع القرار متبوعاً بالأدلة والبحوث العلمية التي تؤيده.

(337/3)

.....

الأمر؛ طبقاً لما سيجيء في باب: "النسب 1"، ثم تستعمل بعد ذلك مجازاً "لغرض بلاغي" في الدلالة على الآلية أو السببية. وهذا الاستعمال المجازي مباح فصيح في كل عصر، بشرط توافر ركني المجاز "وهما: العلاقة، والقرينة" ومن المعروف بلاغة أن المجاز إذا اشتهر صار حقيقة عرفية فصيحة؛ ينسى معها "العلاقة والقرينة"؛ طبقاً لما قرره البلاغيون، فلا حاجة -إذاً- لقرار بزيادة تلك الصيغة على صيغ اسم الآلة. هذا إلى أنها لا تكون نصّاً في دلالتها على الآلية -أحياناً- وبذا تختلف عن الصيغ المسموعة. أما الصيغ الثلاث الجديدة التي زيدت أيضاً "أ. ب. ج" فأمر قياسيتها غير واضح؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها اسماً، آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآلة؟ إن كان هذا هو المراد -وهو ما يقتضيه حكم القياس- كان غريباً؛ لأن الاستعمال

العربي القديم لتلك الكلمات كان متجهًا في بعضها إما للمجاز على الوجه الذي شرحناه؛ كاستعمالهم كلمة: "الساقية"، وإما للأداة الخاصة في بعض كلمات أخرى معينة دون غيرها كما في كلمة "إراث" و"ساطور"، ونحوهما من عشرات الكلمات المتبينة التي استعملوا -بقلة- كل واحدة منها أداة دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغة واحدة تجمعها، أو وزن واحد تندرج تحته؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق المجاز مخالف للمراد من القياس اللغوي، ومؤدٍ للاضطراب. هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديدة كلها باختيار صيغة من الصيغ القديمة تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة.

1 في الجزء الرابع.

(338/3)

المسألة 108: التعجب

مدخل

...

المسألة 108: التعجب

معناه:

إذا رأينا في أحد الكواكب أشباحًا تحاول الاتصال بنا، أو شاهدنا بئراً تفيض 1 فجأة، أو مطرًا ينهمر في يوم صحو 2، أو سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف، كان هذا أمرًا باعثًا للدهش، وانفعال 3 النفس به؛ واستعظامها إياه؛ خفاء سره عليها، وعدم وجود نظير له، أو قلة نظائره، وقد يعبر عنه الناس بأنه أمر عجيب، أو غريب، أو مثير ... أو نحو هذا من العبارات التي يريدون منها ما يسميه اللغويون: "التعجب"، ويعرفونه بأنه:

"شعور داخلي 4 تنفعل به النفس حين تستعظم أمرًا نادرًا، أو لا مثيل له؛ مجهول الحقيقة 5، أو خفي السبب 6. ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها. أسلوبه:

له أساليب كثيرة 7 تنحصر في نوعين:

1 يحف ماؤها.

2 لا غيم فيه، ولا مطر، ولا برد.

3 تأثر.

4 وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجية؛ كالتى تبدو على الوجه، أو غيره.

5 أي: الذات. بأجزائها التى تتركب منها.

6 لهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب، ولهذا أيضًا لا يوصف المولى جل شأنه بأنه

متعجب؛ إذ لا يخفى عليه شيء، وإذا ورد في كلامه، أو في الحديث الشريف، أو

غيرهما، ما يدل على أنه يتعجب، فالمراد: إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب

والدهشة، وإما المراد: اللزم؛ هو الرضا والتعظيم، أو: نحو ذلك من الأغراض البلاغية.

7 والغرض الأساسي من كل منها هو: "التعجب". لكن بعضها قد يتضمن أحيانًا كثيرة

التعجب وغرضًا آخر معه: "المدح، أو الذم": كما سيتبين في هذا الباب، وفي باب "نعم

وبئس" عند الكلام على الأفعال التى تجري مجراها ص 370.

(339/3)

أحدهما: مطلق؛ لا تحديد له ولا ضابط، وإنما يترك لمقدرة المتكلم، ومنزلته البلاغية،
 ويفهم بالقرينة.

والآخر: "اصطلاحي"، أو "قياسي" مضبوط بضوابط وقواعد محددة، ولا تكاد تختلف
 في استعماله أقدار المتكلمين.

ومن أمثلة الأول: "لله در 1 فلان"، في قول القائل:

لله درك!! أي جنة 2 خائف ... ومتاع دنيا. أنت للحدثان 3

ومنها: "يا لك، أو يا له، أو يا لي" ... كقول الشاعر:

فيالك بحرًا لم أجد فيه مشربًا ... وإن كان غيري واجدًا فيه مسبحًا

ومنها: "شد 4" في نحو: شد ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول، ويتمدح بفعاله

إن كان له فعل محمود.

ومنها كلمة: "عجب"، مصدرًا، ومشتقاته، مثل: عجب، و"عجيب" في نحو: قولهم:

عجبت لمن يشتري الممالك بماله، ولا يشتري الأحرار بكرم فعاله. وقول الشاعر:

أفأطن 5 قوم سلمى أم نؤوا طعنًا 6؟ ... إن يطعنوا فعجيب عيش من قطنًا

ومنها: الاستفهام المقصود منه التعجب؛ كقوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ} ، وكقول شوقي يخاطب تمثال أبي الهول 7:
إِلَامَ رَكُوتِكَ مَتَنَ الرَّمَالِ ... لَطِيَّ الْأَصِيلِ، وَجُوبَ السِّحَرِ؟

1 أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون في ج 2 م 60 ص 21.

2 وقاية.

3 حوادث الدهر ومصائبه.

4 فعل ماضٍ يفيد التعجب من شدة الأمر وكثرته.

5 أمقيم؟

6 ارتحالاً وسفراً.

7 تمثال رأسه كراس إنسان، وجسمه على هيئة جسد الأسد. أقامه أحد الفراعين في صحراء الأهرام، بالجيزة. "قرب القاهرة".

(340/3)

ومنها: "سبحان الله" التي تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب؛ كقول رجل سئل عن اسمه: "سبحان الله! تجهلني، والليل والبيداء تعرفني؟! ...".
إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب 1 وتُفهم منه هذه الدلالة بقرينة، من غير أن يكون من النوع "الاصطلاحي" "القياسي".
أما النوع "الاصطلاحي"، أو القياسي: فصيغتان 2: "ما أفعله" و"أفعل به". وهذان وزنان يُستعملان عند إرادة التعجب من شيء تنفعل به النفس على الوجه الذي شرحناه؛ فعند التعجب من الجمال الباهر -مثلاً- أو الضخامة البالغة، أو: القصر المتناهي ... أو غيره ... نأتي بأحد أسلوبيين قياسيين.

أولهما 3: فعل ماضٍ، ثلاثي 4، يشتمل على المعنى الذي يراد التعجب منه، ثم نجعل هذا الماضي على وزان، "أفعل". وقبله: "ما" الاسمية التي هي مبتدأ، وعلامة التعجب؛ ولذا تسمى: "ما التعجبية" وتقديمها على هذا الماضي واجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، تقديره: "هو" يعود على: "ما"، وبعده اسم منصوب هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به 5. ولكنه في المعنى فاعل 6؛ إذ كان في الجملة -وفي الحقيقة- قبل التعجب فاعلاً؛ نحو: ما أجمل الوردة الناضرة!. ما أضخم هرم الجيزة!. ما أقصر

1 مثل كلمة: "واها" في نحو: واها لسلمي ثم واها واها ومثل حرف النداء في: يا جارتا ما أنت جارة!!

2 هناك صيغة الثالثة قياسية يأتي الكلام عليها في "ج" من ص 347.

3 الثاني في ص 344. وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتلة إن كانت مستحقة للإعلال بالنقل طبقاً للبيان الآتي في: "أ" ص 347.

4 وقد يصاغ من الرباعي الذي على وزن: أفعل، على الوجه الآتي في ص 348.
"5، 6" لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقياً في أصله "قد وقع عليه فعل الفاعل" ففي مثل: سقى المطر الزرع؛ لا يصح أن يقال: ما أسقى الزرع؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع.

لأن المفعول به هنا حقيقي، وليس فاعلاً في المعنى انظر "أ" من ص 347.

(341/3)

سكان المناطق القطبية! فكلمة: "ما" في هذه الأمثلة وأشباهها مبتدأ¹، والجملة الفعلية بعدها خبرها، ثم المفعول به الذي هو فاعل في المعنى: فالأصل جملة الورد، ضم المهرم، قصر سكان المناطق القطبية.

وعند إرادة التعجب من كبر قارة آسيا، وسعتها، وغزارة سكانها، وعلو جبالها ... و ... نقول: ما أكبرها!! وما أوسع رقعتها!! وما أغزر سكانها!! وما أعلى جبالها!! ... والإعراب كما سبق تماماً، وكذلك المفعول به.

و"ما" التعجبية في هذه التراكيب -ونظائرها- هي نوع من "النكرة التامة"²، وتتضمن -بذاتها³- معنيين معاً، أو أنها ترمز إليهما معاً؛ هما: "توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب. وأن الذي أوجده أمر عظيم"، ويصفها النحاة بأنها "نكرة تامة". والماضي بعدها جامد لا محالة⁴ مع أنه في أصله ثلاثي متصرف، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعياً على وزن "أفعل" كما يفقد -في الأرجح- الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة تدل على الزمن⁵.

1 انظر "أ" من الزيادة التالية في ص 343.

2 يريدون بالتنكير أنها بمعنى: "شيء" أي شيء. وبالتمام: أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا

تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود. وتنكيرها أفادها إجماعاً جعلها في أسلوب التعجب بمعنى: "شيء عظيم". وعلى هذا تكون "النكرة التامة" هي النكرة المحضة الخالصة من كل قيد، أما المقيدة بنعت أو غيره من القيود فتسمى: "نكرة ناقصة". وبيان هذا في ج 1 م 17.

3 أي: بلفظها وتكوينها، لا بلفظ أو شيء آخر غيرها.

4 ولا يدل -عند المحققين- على زمن؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لخص "الإِنْشاء" المقصود منه "التعجب"، فلا دلالة فيما على زمن عندهم "كما سيجيء في رقم 2 من هامش ص 344 وفي رقم 1 من هامش ص 349، وفي رقم 4 من هامش ص 361 وعدم دلالتها على الزمن مشروط بالألا تشتمل على لفظة: "كان" أو "يكون" أو غيرها من الألفاظ أو القرائن التي أريد منها أن تدل على زمن معين؛ طبقاً للبيان الخاص بهذا في الصفحات السالفة، وفي صدر الجزء الأول عند الكلام على الأفعال م 4.

5 كما سيجيء في ص 347، 349، 357.

(342/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- لسنا بحاجة إلى الأخذ برأي من يقول: إن "ما" التعجبية اسم موصول، مبتدأ، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف. ولا برأي آخر يقول: إنها نكرة ناقصة "تحتاج إلى نعت بعدها" والجملة بعدها نعت لها، والخبر محذوف، ولا استفهامية ... ولا ... فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيراً من التعسف، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داعٍ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها، ويخلو من عيوبها. فعلينا التمسك به وحده، وأن نختصر في الإعراب، فنقول: "ما" تعجبية، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ -من غير حاجة للتصريح بما اصطللنا عليه ...

ب- ورد عن العرب قولهم: "ما أملح فلاناً وما أحسنه، بتصغير الفعلين الماضيين: "أملح وأحسن" عند استخدامهما في التعجب، مع أن الأفعال لا تصغر ... فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة في التعجب، والتي على وزن "أفعل"؛

قياسًا على هذين الفعلين الماضيين؟ الرأي الشائع عدم الجواز، ولكن سيبويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه. وفي الأخذ بهذا الرأي - أحيانًا - تيسير وتوسعة لا ضرر منهما 1 ...

1 تفصيل هذا كاملاً في باب: "التصغير" من الجزء الرابع م 175 ص 631.

(343/3)

ثانيهما 1: فعل ثلاثي لازم مشتمل على المعنى الذي يراد التعجب منه، ونجعل هذا الفعل على وزن: "أفعل"، وبعده باء الجر، تجر اسماً ظاهراً، أو: ضميراً متصلاً بها، وكلاهما هو الذي يختص بمعنى الفعل. ففي الأمثلة السابقة يقال: أَجْمَلُ بالوردة الناضرة! أَضْحَمُ بهم الجيزة! أَقْصَرُ بسكان المناطق القطبية!. أَكْبَرُ بقارة آسيا! وَأَوْسَعُ برقعتهما! وَأَغْزَرُ بسكانها! وَأَعْلُ بجبالها! أو: أَكْبَرُ بقارة آسيا! وَأَوْسَعُ بها! وَأَغْزَرُ بسكانها! وأكثر بهم!

أما إعراب: "أَجْمَلُ بالوردة الناضرة" ففيه وفي نظائره إعرابان:

أ- أن نقول "أَجْمَلُ"، فعل ماضٍ على صورة الأمر، "أي على شكله الظاهر فقط 2، دون الحقيقة المعنوية" ... "بالوردة" الباء، حرف جر زائد 3 "الوردة" فاعل مجرور بالباء لفظاً، ولكنه في محل رفع على الفاعلية. "الناضرة" نعت، إما مجرور بالكسرة تبعاً للفظ الفاعل المنعوت، وأما مرفوع بالضممة تبعاً لحل المنعوت، ويكون المراد هو: جُمِلَت الوردة، أي: صارت ذات جمال عجيب، وضخم الهرم، أي: صار ذا ضخامة عجيبة. قَصُرَ سكان المناطق القطبية. أيضاً ... وهكذا باقي صيغ "أَفْعَلُ" التي جاءت في ظاهرها على صورة الأمر، وهي في الحقيقة فعل ماضٍ؛ يراد منه في ظاهره وفي حقيقته التعجب. ومثل النعت هنا غيره من التوابع؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع. هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسماً ظاهراً معرباً، أما حين يكون اسماً مبنياً؛ كالضمير البارز، أو غيره من المبنيات "ومن الأمثلة

1 أما أولهما ففي ص 341 وكلاهما يجب تصحيح عينه المهملة كما أشرنا هناك؛ طبقاً للبيان الآن في: "أ" ص 347.

2 جاء على صورة الأمر لإنشاء "التعجب"؛ فالجملة كلها إنسانية محضة، ولا دلالة لها

-عند المحققين- على زمن، إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن "كما أشرنا في رقم 4 من هامش ص342 وكما سيجيء في رقم 1 من هامش ص349 و353 و362"، وهو مبني على السكون حينًا، وعلى حذف آخره حينًا آخر على حسب أحكام بناء الأمر. 3 زيادته في هذا الموضع لازمة؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسمًا صريحًا، ولا مصدرًا مؤولًا من "أن أو أن" وصلتهما؛ إذ في هذه الصورة المصدرية يجوز -إلا مع "أن" الناسخة في رأي- حذف حرف الجر. انظر رقم 2 من هامش الصفحة الآتية.

كما سبق عند الكلام على "باء الجر" هامش رقم 1 من ص153 م71، 351، م89، وكما سيجيء البيان في رقم 1 من هامش ص362.

(344/3)

الآية الكريمة: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} وبعض الأمثلة التي سلفت؛ "فإنه يكون مبنيًا ويذكر في إعرابه: "أنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع"1؛ فهو كسابقه في أنه مجرور اللفظ، مرفوع المحل، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران: الرفع والجر.

ب- أو نقول: "أَجْمَلُ" فعل أمر حقيقي، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، يعود على مصدر الفعل المذكور "وهو: الجمال"، و"بالوردة" الباء حرف جر أصلي، وهي ومجرورها أصليان متعلقان2 بالفعل. والمراد الملحوظ: يا جمالُ أجمَلُ بالوردة؛ أي: لازِمُها؛ ولا تفارقُها. فالخطاب الملحوظ موجه لمصدر الفعل المذكور، بقصد طلب استمراره، ودوام بقائه معه3. ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائمًا؛ لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب في كل الأحوال.

والإعرابان صحيحان4. والمعنى عليهما صحيح أيضًا؛ فلا خلاف بينهما

1 يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلاً في آية: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} إنما جاء خلفاً عن "واو الجماعة" للغائبين؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف: "سمعوا"، ولما كانت واو الجماعة لا تكون في محل جر امتنع وقوعها بعد "باء الجر" الزائدة لزومًا. ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير "هم" مكانه؛ لأنه الضمير الذي يصلح للرفع وللجر مع دلالته على جماعة الغائبين.

2 لآزمان لا يمكن الاستغناء عنهما، إلا في حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء "في الرأي الأغلب. حين تجر مصدرًا مؤوّلًا ... "وسيجيء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص 362 م 109، وسبقت الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش الصفحة السالفة، وفي ج 2 ص 175 م 71".

3 ويصح أن يكون موجّهًا للمخاطب الذي يراد منه أن يتعجب مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الأفراد والتذكير. وهذا الوجه هو الذي ينطبق في يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر:

إذا عَمِرَ الإنسان تسعين حِجَّةً ... فأبْلَغُ بها عُمْرًا، وأَجْدِرُ بها شُكْرًا

4 وبهما قال الأقدمون، ولكل رأي أنصاره وأدلته المقبولة؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين. ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان، ولكن كثيرًا من أدلتهم وتعليقاتهم مصنوع، لا يثبت على التمهيص؛ ولا يعرفه العربي صاحب هذه اللغة ولا يدور بخلده، فوق أنه لا يسائر القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه. فمن الخير إهمال الجدليات والتعليقات الزائفة التي تتردد في نواح كثيرة من هذا الباب وغيره.

(345/3)

في تأدية الغرض. إلا أن الإعراب الثاني أيسر وأوضح، وهو إلى عقول ناشئة المتعلمين أقرب. ويزداد يسرًا ووضوحًا حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسمًا مبنيا كالضمير، وغيره من المبنيات التي تحتاج في إعرابها إلى تطويل. ويلاحظ أن صيغة: "أفعل" هذه جامدة - كأختها الأولى - مع أن فعلهما الأصلي ثلاثي متصرف، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله في التعجب - كما أوضحنا 1 -

1 في ص 342، وما يجيء من ص 349، 357 وفي الأحكام السابقة يقول ابن مالك في باب عنوانه: "التعجب":

بـ"أفعل" انطق بعد: "ما"؛ تعجبًا ... أو جئ بـ"أفعل" قبل مجرور بـ"بيا"

أي: انطق بصيغة: "أفعل" لأجل التعجب، بشرط أن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة "ما" وهي: "ما" التعجبية، وإن شئت فجئ بصيغة أخرى هي: "أفعل" وبعدها المتعجب منه "أي من شيء فيه". مجرور بالباء. ثم قال:

وتَلَوْ "أَفْعَل" أَنْصَبَهُ؛ كَمَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدَقُ بِهِمَا!

أي: "انصب ما يجيء بعد "أفعل". والذي يجيء بعد "أفعل" هو المفعول به المتعجب منه، "أي: منه، "أي: من شيء، فيه" ثم ساق في آخر البيت مثالين؛ أحدهما: للمتعجب منه "أي: من شيء فيه" المنصوب بعد "أفعل"؛ وهو: "خليلينا". والثاني المتعجب منه المجرور بالباء بعد "أفعل" وهو "أصدقُ بهما". ثم ساق بيتًا ثالثًا ضمنه حكمًا سنذكره في مكانه من الأحكام بصفحة 360؛ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل، ولم يتأثر المعنى بحذفه؛ يقول:

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَحْ

يُضَح. أي: يتضح. والفعل: "وَضَحَ يَضْحُ"، والأصل: "يوضح"، ثم حذفت الواو خضوعًا لقاعدة صرفية تقضي بحذفها إذا وقعت ساكنة في المضارع وقبلها فتحة وبعدها كسرة، وسيدكر البيت لمناسبة أخرى في ص 360.

ثم ذكر بعد هذا بيتًا يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف؛ فهما جامدان بحكم قديم محتوم قرره النحاة: ونص البيت:

وَفِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا ... مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ خُتْمَا

في ترتيب البيت التواء، والأصل: ولزم منع تصرف في كلا الفعلين بحكم حتم قدمًا؛ أي: قديمًا. وسيجيء إيضاح لهذا البيت في مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب "ص 375".

(346/3)

زيادة وتفصيل:

أ- همزة الماضي: "أفعل" في التعجب هي لتعدية الصيغة التي يكون فعلها الثلاثي إما لازمًا في الأصل، وإما متعديًا، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه؛ فتحل محلها تعدية جديدة تغايرها. فمثال الأول: ما أظرف الأديب!! فإن الفعل: "ظرف" لازم أصالة؛ فصار متعديًا. ومثال الثاني: ما أنفع الحذر!! فإن الفعل: "نفع" متعدٍ في أصله. وتزول عند أخذ الصيغة منه، فتنصب مفعولًا به جديدًا كان في الأصل فاعلًا؛ إذ الأصل: نفع الحذر. فكلمة: "الحذر" فاعل يصير مفعولًا به بعد التعجب 1.

أما همزة "أفعل"، فللصيرورة على اعتباره ماضيًا على صورة الأمر ...
ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل؛
مثل: ما أطول النخلة، وأطول بما 2 ومن هذا قولهم: "ما أحوج الجبان إلى أن يرى
ويسمع عجائب الشجعان" وكذلك يجب فك "أفعل" المضعف، نحو: أشد بحمرة
الورد. وقول الشاعر:

أعز علي بأن تكون عليًا ... أو أن يكون لك السقام نزيلاً

ب- يشيع في هذا الباب ذكر: "المتعجب منه" وهو المعمول المنصوب أو المجرور
بالباء والتعير الأنسب: هو: "المعمول المتعجب من شيء يتصل به" لأن التعجب في
مثل: ما أنفع العلم!!، إنما هو من نفع العلم لا من العلم ذاته. ولا بأس بالتعير الشائع
على اختصاره المقبول؛ لأن المراد منه مفهوم.

ج- هناك صيغ أخرى للتعجب 3، وأشهرها: "فعل" 4 -بضم

1 كما سبق في ص 341.

2 عملاً بالضابط العام في الإعلال بالنقل. وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الضابط
في موضعه المناسب "ج 4 م 183 -ص 733".

3 سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص 384 م 111 من باب: "نعم وبئس".

4 جاء في الأشموني - ج 2 آخر باب "تعدي الفعل ولزومه" - ما نصه عند الكلام على
=

(347/3)

العين وهو فعل لازم؛ نحو: كبرت كلمة تخرج من فم الجاحد، وخبث لفظًا يجري على
لسانه.

ومنها: "أفعل" بغير "ما" التعجبية، وأصله فعل ثلاثي زيد في أوله، همزة التصيير؛ نحو:
أحسن قولاً، وأبرعت عملاً. أي: ما أحسن قولك، وما أبرع عملك ... وفعلها
الثلاثي حسن وبرع.

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية، والثانية سماعية ذكرناها لنذكر أمثلتها المسموعة.

= السبب الثاني الذي يجعل الفعل المتعدي لازماً:

"التحويل إلى "فَعُلَ" -بضم العين- لقصد المبالغة والتعجب، نحو: ضَرَبَ الرجل، وفَهُم ... بمعنى: ما أَضْرَبَهُ وَأَفْهَمَهُ! " . ا. هـ، فلم يَأْتِ في كلامه ولا في حاشية الصبان ما يدل صراحة على أن المبالغة والتعجب يلزمان مدحاً أو ذمّاً؛ مع أن النحاة صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثي إلى "فَعُلَ" -بضم العين- بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حتماً -كما سيحييء في ص 384.

(348/3)

شروط الفعل الذي يبني منه الصيغتان القياسيتان بناءً مباشراً:

يشترط فيه ثمانية شروط:

1- أن يكون ماضيًا 1.

2- ثلاثيًا؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة؛ مثل: دحرج. تعاون.

استفهم ... إلا أن كان الرباعي قبل التعجب على وزن: "أفعل" فيجوز -في الرأي الأنسب 2- صياغتهما منه بشرط أمن اللبس؛ كالأفعال "أعطى" أعطى، أقفر، أظلم، أولى ... " فيقال: ما أعطى التقى، ما أقفر الصحراء، ما أظلم عقول الجهلاء، ما أولى الناصح بردع نفسه.

ومن الشاذ قولهم: ما أخصر كلام الحكماء، فبنوه من "اِخْتَصِرَ" الخماسي المبني للمجهول أيضًا 3.

3- متصرفاً في الأصل تصرفاً كاملاً، قبل أن يدخل في الجملة التعجبية. "أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً 4". فلا يصاغان من: ليس، عسى، نعم، بئس ... ونحوها من الأفعال الجامدة تماماً، ولا من نحو: "كاد" التي هي من أفعال المقاربة؛ لأن "كاد" هذه ناقصة التصرف ليس لها إلا المضارع في الأغلب.

4- أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة؛ ليتحقق معنى "التعجب"؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه، نحو: فَنِي، مات، غرق، عَمِي؛ إذ لا تفاوت في الفناء، ولا في الموت، ولا الغرق، ولا العمى، وحيث يمتنع التفاوت والزيادة في معنى الفعل يمتنع الداعي للتعجب؛ إذ يكون المعنى مألوفاً.

1 مع ملاحظة أن الفعل الذي يدخل في صيغة التعجب يفقد -غالبًا- الدلالة على الزمن عند عدم القرينة -في رأي المحققين. ويتجرد منها إلا في صورة واحدة تقدمت. "طبقًا لما أشرنا إليه في هامش ص342، نقلًا عن الجزء الأول؛ حيث البيان وذكر المراجع في صدره عند الكلام على الأفعال. وسيجيء الإيضاح في هامش ص353، وص361".

2 وبه أخذ المجمع اللغوي؛ طبقًا لما جاء في ص121 من كتابه الذي أخرجه سنة 1969 باسم: "كتاب في أصول اللغة" ...

3 ففيه شذوذان؛ أنه غير ثلاثي، وأنه مبني للمجهول. وسيجيء أنهما لا يصاغان من المبني للمجهول.

4 كما سبق في هامش ص342 ويحيى في ص357.

(349/3)

5- ألا يكون عند الصياغة مبنياً للمجهول بناء يطرأ ويذول، كالأفعال: عُرف، عُلم، فُهم ... وغيرها مما يبنى للمجهول حيناً وللمعلوم حيناً آخر، دون أن يلازم البناء للمجهول في كل الأحوال.

أما الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول. "مثل: زُهي، هُزل ... 1" فالأنسب الأخذ بالرأي الذي يميز الصياغة منها بشرط أمن اللبس²؛ فيقال: ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! ...

6- أن يكون تاماً، "أي: ليس ناسخاً"؛ فلا يصاغان -وفي الرأي الأقوى- من "كان، وكاد"، وأخواتهما ...

7- أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من فعل منفى؛ سواء أكان النفي ملازماً له، أم غير ملازم؛ مثل: ما عاج الدواء، بمعنى: ما نفع، ومثل ما حضر الغائب، فالفعل الأول، وهو: "عاج" الذي مضارعه: "يعيج" ملازم للنفي في أغلب أحواله، لا يفارقه إلا نادراً، والفعل: "حضر" في هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفي، ويستعمل بغير النفي كثيراً، وكذلك أفعال أخرى متعددة.

1 تقدم بياها، وحكمها، وتحقيق هام خاص بها "في ج2 ص102 م67 باب: النائب عن الفاعل" ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة للبناء

المجهول دائماً "بعدها مرفوعها فاعل بها؛ كما يزعمون"، وأن الأفعال المعروفة بينها للمجهول دائماً ليست إلا كغيرها من سائر الأفعال الأخرى؛ تبنى حيناً للمعلوم، وحيناً للمجهول، على حسب مقتضيات المعنى، ودواعي الاستعمال الصحيح. أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء المجهول دائماً دون استعماله للمعلوم فغلط شائع. وبناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من مصادر تلك الأفعال مباشرة من غير وسيط. "صيغتنا التعجب" القياسي، وأن يصاغ من مصدرها مباشرة: "أفعل التفضيل". وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة -ومنهم ابن مالك- صياغة التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة البناء للمجهول. أما الأفعال الأخرى التي ليس ملازمة للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها -اتفاقاً- إذا كانت مبنية للمجهول عند الصياغة للتعجب بناء عارضاً، لا ملازماً في رأي من يقول بهذه الملازمة التي قرر المحققون خطأها.

2 وهذا رأي الجمع اللغوي أيضاً -ما جاء في ص 121 من كتابه الجمعي الذي أصدره سنة 1969 باسم: "كتاب في أصول اللغة".

(350/3)

8- ألا تكون الصفة المشبهة¹ منه على وزن: "افعل" الذي مؤنثه: "فعلاء"، نحو "عرج، فهو: أعرج، وهي: عرجاء". "خضر، فهو: أخضر، والحديقة خضراء". "حمر الجلد؛ فهو: أحمر، والوردة حمراء". "حور فهو: أحور، وهي: حوراء" ... وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون، أو عيب، أو حلية، أو شيء فطري² ...

1 سبق الكلام عليها وعلى أوزانها في ص 381 م 104.

2 لا تترتاح النفس للتعليلات التي ذكروها لمنع الصياغة من هذا القسم بأنواعه المختلفة، التي لا ينطبق عليها الشرط الثامن، ولا سيما التعليل بخوف اللبس بين صيغتي: "أفعل" التي تستعمل أحدهما في التعجب، والأخرى في الصفة المشبهة فإن هذا اللبس وهم لا يتحقق؛ إذ كيف يتحقق وإحداها فعل، والأخرى اسم، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى. فالقارئ قوية تمنعه. ولا علة إلا علة الاستعمال العربي المجرد. وهو -فيما يبدو لنا- لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء، وكذا "التفضيل" كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 398؛ وذلك لسببين:

أولهما: ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفي للقياس عليه.
وثانيهما: شدة الحاجة إلى التعجب منها في عصرنا؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من
التفاوت الواسع في معنى كل منها، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته وليس من
الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف في استعمالنا التي تسير الحياة. ومثل هذا
يقال في صوغ "التفضيل" من الأفعال الدالة على تلك المعاني، وبالرغم من أن للنحاة ما
يشبه العذر في بعض أنواع "التفضيل"، ولكنه عذر يمكن دفعه - كما سيجيء البيان
المفيد في رقم 1 من هامش ص 398.

ويصرح بعض أئمة الكوفيين: كالكسائي، وهشام الضرير وغيرهما، برأي حسن يوافق ما
سبق؛ هو صحة مجيء التعجب مما يدل على الألوان والعاهات، ووافقهم الأخفش من
البصريين في العاهات، دون الألوان. وبرأي الكوفيين أخذ المجمع اللغوي - كما جاء في
ص 121 من كتابه السالف.

وفي الشروط السابقة يقول ابن مالك "سارداً سبعة، أما الثامن وهو: "الفعل الماضي"
فمفهوم من السياق":

وَصَغُفُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا ... قَابِلَ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يَضَاهِي أَشْهَلًا ... وَعَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلِ فُعِلًا

يريد: صغفهما من صاحب الحروف الثلاثة "وهو الماضي الثلاثي"، المتصرف، القابل
للتفاوت، التام، غير المنفي، والذي صفته المشبهة ليست مثل: "أشهل" "شهل الرجل،
فهو: أشهل، الأنثى شهلاء، أي: قلّ سواد عينه، وخالطتها حمرة"، وغير مبني على
صيغة: "فُعِل"؛ وهي صيغة بناء الماضي الثلاثي للمجهول، فهذه سبعة شروط لم يذكر
بينها أنهما يصاغان من فعل، لا من اسم ولا من حرف؛ لأن هذا الذي تركه مفهوم مما
سرده، كما قلنا.

(351/3)

.....

زيادة وتفصيل:

زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين؛ هو: ألا يُستغنى عن الصياغة منه
بصيغة أخرى مسموعة؛ فلا يصح: ما أقيله!! في التعجب من قيلولته¹؛ لأنهم استغنوا

عنها بقولهم: ما أكثر قائلته. ولا يصح ما أسكره، ولا ما أقعده، ولا ما أجلسه؛ لأنهم استغنوا عنها بقولهم: ما أشدّ مكره. ما أكثر قعوده. ما أحسن جلوسه. والحق أن هذا شرط غير مقبول²؛ إذ يقتضينا أن نرهب أنفسنا بالبحث المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية؛ وهذا تكليف لا يطاق، ولا يمكن تحقيقه، وفيه تعويق للتعبير، وتعطيل للقاعدة، وتحويل للقياس عن معناه السديد.

1 وهي وقت اشتداد الحر ظهرًا. والفعل الماضي: قال.

2 ولم يأخذ الجمع اللغوي بهذا الشرط.

(352/3)

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مُستوفٍ للشروط الثمانية:

1- إن كان الفعل جامدًا؛ مثل: نعم، وبئس ... أو غير قابل للتفاوت؛ مثل: مات.

فني ... و ... فلا يصاغ منه صيغة تعجب.

2- إن كان الفعل زائدًا على ثلاثة "مثل: انتصرَ وتَغَلَّبَ" أو: كان الوصف منه على

"أفعل فعلاء" "مثل: حور وخضر" لم تجئ منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر

مستوفٍ للشروط؛ صالح لما نريده؛ "نحو: قوي، ضَعْفَ، حَسَنَ، قَبَحَ، عَظُمَ، حَقَرَ ... "

فنقول: "ما أقوى، ما أضعف، ما أحسن، ما أقبح، ما أعظم، ما أحقر، ما أشد، ما

أكبر، ما أصغر" ... ونحو ذلك مما يناسب؛ أو نقول: "أقو، أضعف، أحسن، أقبح،

أعظم، أحقر ... "

ثم نجيء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوفِ الشروط بسبب زيادته على

ثلاثة أحرف، أو بسبب أن الوصف منه على: "أفعل فعلاء"، ونضعه بعد صياغة الفعل

الجديد المناسب، المستوفي. وننصب هذا المصدر بعد "ما أفعل" ونجره بالباء بعد

"أفعل": "نحو: ما أقوى انتصار الحق! وما أضعف تغلب الباطل! أقو بانتصار الحق!

وأضعف بتغلب الباطل! ... ونحو: ما أجمل حور العيون! أجمل بحور العيون! ما أنضر

خضرة الزرع! أنضر بخضرة الزرع! والأفعال غير المستوفية هي: "انتصر، تغلب، حور،

خضر". أما الأفعال التي تخيرناها للصياغة مكانها فهي: "قوي، ضعف، جمل، نضر ... "

3- إن كان الفعل منفيًا أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نختاره بالطريقة

السالفة، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفي مسبقاً "بأن" المصدرية، والنفي: ففي نحو: ما فاز الرأي الضعيف!. نقول: ما أجمل ألا يفوز الرأي الضعيف¹!. وفي نحو: ما حضر خطيب الحفل، نقول مثلاً: ما أقبح ألا

1 كان الفعل ماضياً منفيّاً قبل التعجب، فصار بعده مضارعاً، مسبقاً "بأن" المصدرية؛ وهي تخلصه للاستقبال. فهل بين الصورتين اختلاف في الزمن؟ أجابوا: إن الصيغة مع التعجب صارت خالصة لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلبي، وتركت الدلالة على الزمان: كالشأن الغالب في التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمني مقصود. "وقد أشرنا لهذا في هامش ص342، ويجيء إيضاح لها في رقم 4 من هامش ص361 وفي هذا الهامش صورة مستثناة لا تنجرد من الزمن".

(353/3)

يحضر خطيب الحفل. والمصدر المؤول من "أن والفعل" في هذه الأمثلة وأشباهها في موضع نصب مفعول به. وإنما أتينا "بأن والفعل"؛ لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي منفيّاً؛ إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه، ولم يظهر الشأن في التعجب أهو منفي أم غير منفي؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقة: أجملُ ألا يفوز الرأي الضعيف! أقبحُ ألا يحضر خطيب الحفل! فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء. فالمصدر المؤول من: "أن والفعل" المنفي وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد: "ما أفعل" وإما أن يكون في محل جر بالباء بعد: "أفعل".

ويجوز في الفعل المنفي أن نجيء بمصدره الصريح -بدلاً من المصدر المؤول- مسبقاً بكلمة: "عدم" الصريحة في معنى النفي "أو بما يشبهها" ومجروراً بالإضافة إليها؛ ففي مثل: ما صرخ المتكلم وما هسّ، نقول: ما أحسن عدم صراخ المتكلم، وما أجمل عدم همسه. أحسن بعدم صراخ المتكلم!، وأجمل بعدم همسه!.

4- إن كان الفعل مبنياً للمجهول بناءً عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي نختاره بالطريقة التي شرحناها، ووضعنا بعدها الفعل المبني للمجهول، مسبقاً بـ"ما المصدرية"¹، ففي نحو: عُرف الحق، وهُدِيَ إليه الضالّ: نقول: ما أحسن ما عُرف

الحق! وما أنفع ما هُدي إليه الضال. أو: أحسن بما عرف الحق!، وأنفع بما هُدي إليه الضال؛ فالمصدر المؤول من "ما" وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية.

1 وهي الغالبة في هذا الموضوع دون غيرها.

(354/3)

وإنما أتينا "بما" المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنياً للمجهول، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب للمجهول هو أم للمعلوم؟
أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً عند من يقول بهذه الملازمة 1 فقد سبق 2 أن الأنسب الأخذ بالرأي الذي يميز الصياغة من مصدره مباشرة.
5- وإن كان الفعل ناسخاً، "أي: غير تام" فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التي نأخذها من الفعل الآخر الذي نختاره على الوجه المشروح فيما سلف، ففي مثل: كان العربي رحالاً بطبعه، نقول: ما أكثر كون العربي رحالاً بطبعه! - أو: أكثر بكون العربي رحالاً بطبعه! ... وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذي نختاره ووضعنا بعدها الفعل الأصلي الذي ليس له مصدر، وقبله "ما" المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد: "ما أفتل" ومجرور "الباء" بعد: "أفعل". ففي مثل: كاد الكذب يهلك صاحبه، نقول: ما أسرع ما كاد الكذب يهلك صاحبه ... وهكذا ...
هذه هي الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوفٍ للشروط. أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين 3 تؤخذان منه مباشرة. ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب. "نحو: حسن، قبح، قوي، وغيرها من الأفعال الثلاثية التي تناسب المراد"، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية، ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفي للشروط، إما منصوباً بعد "ما أفعل" وإما مجروراً بالباء بعد "أفعل" ففي مثل: برع الذكي، وسبق أنداده، نقول: ما أعظم براعة الذكي!، وما أوضح سبقه أنداده! أو: أعظم براعة الذكي! وأوضح سبقه أنداده ...
فليس من اللازم -والفعل مستوفٍ للشروط- أن نأخذ

1 انظر تخطيط هذا الرأي في رقم 1 من هامش ص 350.

2 في ص 350.

3 وهناك الصيغ المشار إليها في "ج" من ص 347.

(355/3)

منه صيغة التعجب مباشرة، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا 1 ...

1 وفي طريقة التعجب إذا كان الفعل غير مستوفٍ للشروط يقول ابن مالك:
وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبِّهْهُمَا ... يَخْلُفُ مَا -بَعْضَ الشُّرُوطِ- عَدِمًا
يريد: أن صيغة: "أشدد" "على وزن: أفعل" وصيغة "أشد" "على وزن: أفعل"؛ لأن
أصلها قبل الإدغام: "أشدد" أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوفٍ
للشروط، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض
الشروط، أي: فقدَ بعض الشروط فهي تحل محلها. "وكلمة: "أو" في البيت: حذفت
همزتها ونقلت حركتها الواو الساكنة قبلها؛ محافظة على وزن الشعر".
ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها إن
كانت على وزن: "أفعل"، ويجز هذا المصدر بالياء إن كانت على وزن: "أفعل" يقول:
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ، يَنْتَصِبُ ... وَبَعْدَ: "أَفْعِلْ" جَرُّهُ بِ"الْبَاءِ" يَجِبُ
"بعد" أي: بعد الصيغة الجديدة ... ثم قرر أن ما جاء مخالفًا لما سبق فهو محكوم عليه
بالندور "القلة القليلة جدًا"، وأنه لا يقاس على المأثور منه "أي: المسموع منه عن
العرب":
وَبِالنُّدُورِ أَحْكَمَ لِعَیْرِ مَا ذُكِرَ ... وَلَا تَقَسُّ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ

(356/3)

المسألة 109:

الأحكام الخاصة بالتعجب

أشهر أحكامه ما يأتي:

- 1- وجوب اعتبار فعلية جامدين بعد صياغتهما للتعجب 1. "مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتمًا" ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما "المتعجب منه" 2، فلا يصح: العلم ما أنفع!! والجهالة ما أضر!! بتقديم المعمولين: "العلم والجهالة". كما لا يصح: بالعلم أنفع!! وبالجهالة أضر!!
- ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير، أو تأنيث، أو إفراد، أو تثنية، أو جمع؛ فلا بد من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زيادة ولا نقص، ولا تغيير في ضبط الحروف. ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقًا لمرجعه، نحو: الزارع ما أنفعه!، والزارعة ما أنفعها! والجنديان ما أشجعهما! والوالدات ما أشفقهن! و... و...
- 2- وجوب إفراد فاعلهما المستتر 3، وتذكيره، فلا يكون لغير المفرد المذكور، وإذا كان ضميرًا مستترًا فهو واجب الاستتار.
- 3- امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة، أو

-
- 1 كما سبق في ص 342، 346، 349، وفي عدم تصرفهما يقول ابن مالك:
- وفي كلا الفعلين قَدَمًا لَرَمَا ... مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا
- وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص 346.
- 2 لأن الجامد لا يتقدم عليه معموله، في الأغلب - كما سيجيء البيان في رقم 2 من هامش ص 400.
- 3 أما غير المستتر فلا يسري عليه هذا الحكم كالذي في قوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} . وقد سبق إعراب هذه الآية في ص 344، وستذكر لمناسبة أخرى في ص 360، وفي رقم 4 من هامش ص 361.

(357/3)

بالنداء؛ أو "كان" الزائدة بالإيضاح الآتي بعد 1. فلا يجوز: "ما أضيع -حقًا- المودة عند من لا وفاء له، وما أبعد -يقينًا- المجاملة ممن لا حياء عنده". ويجوز: "ما أضيع -في بلادنا- المودة عند من لا وفاء له! وما أبعد -بيننا- المجاملة ممن لا حياء له!". كما يجوز: السماح تدفع إلى أداء الحقوق، والشح يصد عنها؛ فأكرم -يا أخي- بها! وأقبح يا زميلي به! " ... ومن أمثلتهم في الفصل بالجار والجرور قولهم: "ما أهون على النائم

القرير سهر المسهّد المكروب ... "2 وقول الشاعر:
بني تغلب، أعزّز عليّ بأن أرى ... دياركمو أمست وليس بما أهْلُ
وبالطرف قول الشاعر:

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دام حزمُها ... وأخر -إذا حالت- بأن أتحوّلا
ويشترط في شبه الجملة الذي يجوز الفصل به أن يكون متعلقًا بفعل التعجب 3 -
كالأمثلة السالفة- فلو كان متعلقًا بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب. لم يصح
الفصل به -ففي مثل: "ما أحسنّ الحليم عند دواعي الغضب!". وما أشجع الصابر على
الكفاح! " لا يجوز: "ما أحسنّ عند دواعي الغضب الحليم، ولا: ما أشجع على الكفاح
الصابر؛ لأن الطرف متعلق بكلمة: "الحليم"، والجار والمجرور متعلقان بكلمة:
"الصابر".

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب إذا كان معمول فعل التعجب
مشتملًا على ضمير يعود على المجرور، نحو: ما أليقّ بالطبيب أن يترقق!، وما أحق
بالمريض أن يصبر! ... فالمصدر المؤول من "أن والفعل" هو معمول لفعل التعجب،
ومشتمل على ضمير يعود على المجرور ... 4 ومنه قول الشاعر:

1 في الحكم الثامن؛ ص 361.

2 سبق هذا المثل في آخر رقم 2 من هامش ص 286.

3 قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعًا لفعله الأصلي قبل التعجب.
وسأتي بيان هذا في الزيادة ص 363.

4 في الحكمين السابقين يقول ابن مالك باختصار في ختام الباب: =

(358/3)

خَلِيلِي مَا أَحْرَى بذي اللَّبُّ أَنْ يُرَى ... صَبْرًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ
4- عدم جواز العطف مطلقًا. على فاعل "أفْعَل" في التعجب وكذلك لا يجوز اتباعه،
فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده. أما إن كان المتبوع هو الجملة التعجبية
كلها "فعلها وفاعلها" فلا يمتنع؛ فيصح عطف جملة جديدة على الجملة التعجبية؛
كقول الشاعر:

أولئك قومي بارك الله فيهمو ... على كل حال ما أعفَّ وأكرما ...

فقد عطفت الجملة الثانية "المكونة من الفعل الماضي: "أكرم" وفاعله" على الجملة التعجبية التي تسبقها "والتي تتكون من الماضي "أعفَّ" وفاعله". وكما يجوز الاتباع بالعطف بجملة يجوز الاتباع بالتوكيد اللفظي بجملة تؤكد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظياً. ويجوز الإبدال منها كذلك "بدل جملة من جملة". أما الاتباع بالنعت فلا يصح؛ لأن المتبوع "وهو: المنعوت" لا يكون جملة.

5- وجوب أن يكون المعمول "أي: المتعجب منه" معرفة، أو نكرة مختصة، فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة، وقول الشاعر:
ما أصعبَ الفعلَ لمن رامَه! ... وأسهلَ القولَ على من أَراد!
ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرها مما يفيد الاختصاص: ما أسعد رجلاً عرف طريق الهدى فسار فيه! وما أشقى إنساناً تبين الرشد من الغي، فانصرف عن الرشد، واتبع الضلال!

=

وفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ ... مُعْمُولُهُ، وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا
أي: معمل الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله. والزم وصل المعمول بفعله، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه في البيت الأخير التالي:
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ ... مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ
أي: أن الفصل يشبه الجملة مستعمل في الكلام المأثور، والخلاف بين النحاة ثابت في أمر القياس عليه. ولكن الرأي الرشيد جواز القياس عليه. وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف، والصواب جوازه. وهل يجوز الفصل بالظرف ومعه الجار والمجرور؟ في هذا خلاف: والأرجح المنع.

(359/3)

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً؛ إذ لا فائدة من قولنا: ما أسعد رجلاً ... ما أشقى إنساناً ... ويتساوى في هذا الحكم معمول "أفْعَلْ وَأفْعِلْ".
6- جواز حذف المعمول المتعجب 1 منه في إحدى حالتين؛ "سواء أكان منصوباً بأفْعَلْ، أم مجروراً بالباء بعد أفْعِلْ".
أولاهما: أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف؛ كقول الشاعر:

جزى الله عني -والجزاء بفضله- ... ربيعة، خيرًا. ما أَعَفَّ! وأَكْرَمًا!
أي: ما أَعَفَّها وأَكْرَمها. وقول الآخر:
أرى أَمَ عَمْرُو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا ... بكاءً على عَمْرٍو. وما كان أصبرًا!
أي: أصبرها.

ثانيتها: أن تكون صيغة التعجب هي: "أَفْعِلْ" وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر، وقبلها صيغة للتعجب على وزن: "أَفْعِلْ" أيضًا، وهذه الصيغة الأولى معمول مذکور، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجر ... وقد عطف الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها: عطف جملة على جملة²؛ كقوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 3، أي: وأَبْصِرْ بهم. ونحو: أَحْسِنْ بصاحب المروءة وأَكْرِمْ!؛ أي: وأَكْرِمْ بصاحب المروءة، وقول الشاعر:
أَعَزُّ بَنًا!، وَأَكْفُ! إِنَّ دُعَيْنَا ... يَوْمًا إِلَى نَصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا⁴

- 1 سبقت الإشارة في "ب" من ص 347 إلى ما يتردد في هذا الباب من قولهم:
"المتعجب منه"، وأنهم يريدون: المعمول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتعجب.
- 2 لم يشترط بعض النحاة شيئا من هذا كله، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف، وقالوا هذا الرأي أحسن وأوجه.
- 2 سبق هذا المثال لمناسبة أخرى في ص 344، وفي رقم 3 من هامش ص 357.
- 3 وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه في ص 346، هو:
وحذَفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ ... إِنَّ كَانَ عِنْدَ الحَذَفِ معناه يَضِحْ

(360/3)

- 7- تجرد فعل التعجب -في الأغلب 1- من الدلالة على زمن؛ لأن الجملة التعجبية كلها إنشائية محضة، الغرض منها إنشاء التعجب، فتركزت الدلالة الزمنية، وانسلخت منها، واقتصرت على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، وهو "الإنشاء غير الطلبي"، المقصود منه إعلان التعجب، كما أسلفنا².
- 8- جواز الفصل بين "ما" التعجبية وفعل التعجب بـ"كان" الزائدة³ كقول الشاعر يحن إلى أهله ورفاقه:
ما كان أَجْمَلَ عَهْدَهُمْ وفعالهم! ... من لي بعهدٍ في الهناءِ تَصَرَّما؟

وقول الآخر:

ما كان أحوَجَ ذا الجمالِ إلى ... عَيْبٍ يُوقِيهِ من العَيْنِ
وقد تقع "كان" التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب؛ نحو: ما أحسن ما كان
الإنصاف 4.

1 قلنا: "في الأغلب" لوجود حالة قد يدل فيها على الزمن هي المشار إليها في رقم 3
من هامش ص 342 ...

2 انظر رقم 3 من هامش ص 342 حيث الحالة التي يدل فيها على الزمن. وهامش
ص 353، ورقم الآتي هنا.

3 سبق تفصيل الكلام على زيادتها، وما يستتبعه من أحكام في ج 1 ص 418 م 44،
وفي هامش ص 39 منه.

4 "ما" مصدرية، "كان" فعل ماضٍ تام، بمعنى: وُجد وظهر، الإنصاف" فاعلها.
والمصدر المؤول مفعول فعل التعجب. والتقدير: ما أحسن وجود الإنصاف في الماضي.
فإن قصد الاستقبال جيء، بالفعل التام: "يكون" بدلاً من الفعل: "كان". ووجود
الفعل الماضي "كان". والمضارع: "يكون" يقيد التعجب بزمن معين، وهذا – وإن كان
قليلاً جائز؛ فمن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماضٍ والمجيء بالفعل "كان"، أو:
"أمسى" للنص على هذا التقييد بالماضي، وبكلمة: "الآن" أو ما معناها للنص على
التقييد بالزمن الحالي، وبالفعل "يكون" ونحوه. كالظروف المستقبلية للدلالة على
الاستقبال، ومنه قوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا} والمهم وجود قرينة تدل على
التقييد المقصود. وبغير التقييد تنجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنية "كما رددنا في
هامش ص 342، 349، 353 و ...

– "راجع الأشموني والصبان آخر هذا الباب".

وقد تقع "كان" بلفظ الماضي زائدة بين "ما" التعجبية وفعل التعجب. والأحسن في هذه
الصورة أن تكون مهملة لا عمل لها مطلقاً، ولا فائدة منها إلا الدلالة على أن زمن
التعجب ماضٍ طبقاً للبيان والتفصيل السابقين في ج 1 م 44 "زيادة كان" وكذلك م 4
عند الكلام بل الأفعال.

9- جواز حذف الباء الداخلة على معمول "أَفْعِلْ" بشرط أن يكون ما تجره مصدرًا مؤوّلًا من "أن المصدريّة". و"الفعل"، أو "أن" مع معموليها¹، نحو: أحبّ أن تكون المقدّم، وقول الشاعر:

أَهْوَنُ عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى ... أَنِّي أَبَيْتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ
والأصل: بأن تكون ... وبأني ...

1 يرى بعض النحاة "كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص344، وكما سبق في ج2 ص135 م71" أن حذف "الباء" ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من "أن" ومعموليها؛ بحجة أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من "أنّ والفعل والفاعل" فهو مسموع إلى الحد الذي يبيح القياس عليه. وهذا رأي رفضه آخرون -ورأيهم حق- لأن حذف حرف الجر مطرّد قبل: "أنّ وأنّ" المصدريتين؛ فلا معنى لإخراج "أنّ" هنا، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة، ولو قليلة؛ لأن قلتها في موضع بعينه لا تقدح في الاطراد المستمد من أغلب الحالات.

لكن إذا حذفت "باء الجر" أتلاحظ وتقدر بعد الحذف، فيعرف ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة، أم لا تلاحظ ولا تقدر؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها؟ قولان. ولعل الأول هو الأنسب؛ لمسايرته الحالات الأخرى التي ليست للتعجب، فيكون الأمر مطرّدًا في التعجب وغيره.

ومن الضرورات الشعرية المستقبحة التي لا يرتضيها كثير من النحاة -حذف "باء الجر" من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها "أنّ"، أو "أن" وإذا حذفت -مع الاستقباح- فما حكم الاسم الظاهر بعدها؟ قيل: يرفع؛ لأنه في الأصل بمنزلة الفاعل، وقيل: ينصب؛ لأنه بمنزلة المفعول به.